

الإنقلاب في علوم القرآن

جلال الدين السيوطي

خاتمة الحفاظ

(ت ٩١١ هـ)

طبعه جريدة محققة منهجه الأحاديث مع الحريم

للملا ميرزا شيخ

شعيب الأرناؤوط

أشقى به وعلّمه عليه

مصطفى شيخ مصطفى

مؤسسة الرسالة ناشرون



الإنجليزي في علوم القرآن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالولايات المتحدة

مؤسسة الرسالة ناشرون

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٤٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ISBN: 9953-32-282-1

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٨م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
بيكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

(١)

رسالة - بيروت
ص 30597
رسالة - لبنان
٥٤٦٧٢١ - ٥٤٦٧٢٣
٩٦١ (١) ٥٤٦٧٢٢ : ملك
ص ١١٧٤٦ :

Resalah
Publishers

Tel: 546720 - 546721
Fax: (961) 1 546722
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

E-mail:
resalah@resalah.com
Web site:
[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

١ - ﴿وَمِنْهُمْ أُمِيَّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَبَ إِلَّا آمَانَىٰ وَإِنْ هُمْ إِلَّا
يُظْنَوْنَ﴾

[البقرة: ٧٨]

٢ - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٦٧﴾ وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأً بَعْدَ حِينٍ﴾

[ص: ٨٧ - ٨٨].

٣ - ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْفَالَهَا﴾

[محمد: ٢٤].

- عن زياد بن لَبِيدٍ، قال: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فقال: «وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانَ ذَهَابِ الْعِلْمِ» قال: قلنا: يا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذَهَّبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرأُ الْقُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟! قال: «ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمٍّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لِأَرَكَ مِنْ أَفْقُهِ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ، أَوْ لَيْسَ هَذَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرُؤُونَ التُّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَتَفَقَّعُونَ مَا فِيهِمَا بِشَيْءٍ؟». حديث صحيح.
أخرجه أَحْمَدُ (١٧٤٧٣) وَ (١٧٩١٩)، وَابْنُ ماجِهٖ (٤٠٤٨)، وَالحاكمُ ٥٩٠/٣، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥٢٩١).

- عن واثلة بن الأَسْقَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُغْطِيْتُ مَكَانَ التُّورَةِ السَّبْعَ، وَأُغْطِيْتُ مَكَانَ الرَّبُّوْرِ الْمَيْنَ، وَأُغْطِيْتُ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَيْنَيِّ، وَنُضَلْتُ بِالْمُفَصَّلِ». إسناده حسن.
أخرجه أَحْمَدُ (١٦٩٨٢)، وَالظَّبَالِسِيُّ (١٠١٢)، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٨٦) / ٢٢، وَأَبُو عَيْدَ في «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» ص ١١٩ - ١٢٠.
السبع: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف، يونس.
المئون: ما كان من سور القرآن عدد آية مئة آية، أو تزيد عليها شيئاً أو تنقص منها شيئاً يسيراً.
المثاني: ما ثَقَى المئين فثلاها، وكان المئون لها أوائل، وكان المثاني لها ثانية.
المفصل: هي السور القصار الكثيرة التي تفصل بينها بـ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

- عن جابر بن عبد الله: أَنَّ عَمَّرَ بْنَ الْخَطَّابَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَرَأَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَغَضِبَ وَقَالَ: «أَمْتَهَوْكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جَتَّكُمْ بِهَا بِيَضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوْهُ بِهِ، أَوْ بِيَاطِلٍ فَتَصَدِّقُوْهُ بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَعَّنِي». إسناده ضعيف. أَحْمَدُ (١٥١٥٦)، وَالبغوي فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٢٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (٥٠).

مقدمة المحتوى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والصلوة على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن القرآن الكريم هو هداية الله العظمى، ورسالته الخالدة، وهو شريعة الله ودينه الذي ارتضاه
 العباد، من ابتغى الهدى في غيره فلن يُقبل منه، ومن اعتصم به فلن يُفلَّ عن صراط ربه، وهو الروح
الذى يطير به الإسلام إلى القلوب، والمُدُّ السارى في تغذية الأرواح والنفوس، والنظام الكامل الكافل
لسعادة الإنسان، في هذه الدنيا، ثم في الآخرة في أعلى الجنة.

ولكن من المؤسف أن نقول: إن هذا الدستور الذي يضم بين دفنه ما يربده الله تعالى للمسلم من
اعتقاد وعمل وسلوك، غدا اليوم قراءةً مجردة من ذلك، أو قراءة للبركة، أو قراءة إهداء للأموات في
مناسبات اجتماعية كثيرة، وفي سورة يس التي تقرأ على الأموات قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ
مُبِينٌ﴾ ﴿٦٩﴾ إِنَّمَا مَنْ كَانَ حَيًا وَيَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَقْرُؤُ عَلَى الْكَفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩ - ٧٠] !!!

* * *

ولا يقصد بقراءة القرآن المطلوبة إصدار الأصوات بالمدّ والغنة والإخفاء والإظهار فحسب، بل إن
هذه وسائل تؤدي إلى أن يأخذ المعنى امتداده الكامل في النفس والعقل والشعور، قال تعالى: ﴿وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَهُ لِتَلَمَّعُ تُرْجِمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، مما أثر هذا الاستماع والإنصات
إذا اقتصر على متابعة الأصوات المتقطعة مهما بلغ صاحبها من إتقانها وحسن إخراجها؟ بل المراد - لا
غير - الفهم والتدبّر وإعمال العقل والفكر، ولا نذهب بعيداً، فهو لاء الجن أنفسهم لم يتأت لهم الإيمانُ
إلا بعد سماع القرآن الكريم وفهم معانيه مما أدى بهم إلى الإيمان، ﴿فَقَاتُلُوا إِنَّا سَيَعْلَمُ فُرْقَةً أَنَّا عَجَّبْنَا
إِلَى الرُّشْدِ فَقَاتَمَا بِهِ﴾ [الجن: ١ - ٢] فكيف أدركوا هدايته إلى الرشد لو لم يفهموا معانيه؟

* * *

والكافرون أنفسهم أدركوا قدرة القرآن على التأثير في سامعه؛ فقد وصف الله تعالى موقف
الكافرين العرب، وخوفهم من سماع القرآن الكريم المؤثر برفعة أدائه العربي وقوته أسلوبه، ﴿وَقَالَ اللَّهُ
كَفَرُوا لَا سَمِعُوا لِهَذَا الْقُرْآنَ وَالْغَوَّ فِيهِ لَعْلَكُمْ تَقْبِلُونَ﴾ [فصلت: ٢٦] فهم يخشون تأثيره إذا سمعوه، ولذلك
يضمون آذانهم عن سماعه، ويتواضون بالشغب على مجالسه... ولعل هذا يفسّر لنا سر استفتح بعض
القنوات والإذاعات العالمية؛ ذات الصبغة غير الإسلامية، برامجها وبدایات بکھا بایات من القرآن
الكريم !!

إن الإنسان في دنيا الناس يقرأ ليتعلم، أما نحن فنتعلم لنقرأ!! لأن الهم كله ينصرف إلى حسن
الأداء، وضبط الشكل، وسلامة المشافهة، وقد لا يجد الإنسان أثناء القراءة فرصة للانصراف إلى
التدبر والتأمل، وغاية جهده إتقان الشكل!! إننا لا نهون من أهمية ضبط الشكل، وحسن الإخراج،

وسلامة المشافهة، لكننا ندعو إلى إعادة النظر بالطريقة، حتى نصل إلى مرحلة التأمل والتفكير والتدبر التي تترافق مع القراءة.

إنني أدعو القائمين على برامج تحفيظ القرآن الكريم إلى أن يعيدوا النظر في أسلوب الحفظ وتوصيل القرآن إلى الأجيال القادمة، فالأمر يحتاج إلى مدارسةٍ وطريقةٍ تربويةٍ تجعلنا نستجيشُ المعاني، ونَحْيَا بها ولها، ولا تكون أشرطَة تسجيل، كلُّ ما لديها أنها تستوعب الأنفاظ، وانتهى الأمر. إن سالم بن مقلع، مولى أبي حذيفة (ت: ١٢ هـ) في غزوة أحد، لما رأى العدو قد أحاط من كل جانب ثبت وغرس حربته، وأبى أن يتزحزح من مكانه وقال: «بِئْسَ حَامِلُ الْقُرْآنِ أَنَا إِنْ أُوتِنْتُمْ مِنْ قَبْلِي» فكان نموذجاً للقرآن الكريم عندما ينطلق قذيفة حية لأداء رسالة الهدى والنور.

* * *

وأشهد لو أن العربية كانت تعيش على ألسنة العرب اليوم أيام شبابها، إذاً لكان للقرآن أثرٌ فريد في حياتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية.

ولكن عدوًّا شرساً لهذه الأمة عَرَفَ كيف يُسَدِّدُ الطعنة إليها، وأدرك السبيل إلى تجفيف رَوَافِدِ العِزَّة في حياتها، فانحطَّ في أسباب الكيد لثقافتها العربية وذاتيتها الإسلامية، عن طريق إبعادها عن سلطان هذا الكتاب وحجبها عن أسباب التأثير به.

* * *

إن هذا القرآن هو ما بقي من وحي السماء في هذه الدنيا، **﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ لَهُ﴾** [البقرة: ٢]، ما شانه نقصٌ ولا شابتة زيادة منذ نزل إلى يوم الناس هذا، فهو بحفظ الله مصونٌ من أهواء الناس، ووساوٍ بين الجن والناس...

وبقاء هذا القرآن هو العزاء الوحيد عن ضياع مواريث النبوات الأولى؛ لأنَّه استوعب زُبُّونَها، وقدم في هداياته خلاصةً كافية لها، **﴿إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحْفُ الْأَوَّلُ﴾** [٢٦] **﴿صُحْفٌ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾** [الأعلى: ١٨ - ١٩].

* * *

وفي هذا الكتاب الكريم دعواتٌ صارخة للتدبر فيه، وفي الكون والإنسان والحياة؛ ففي سورة البقرة دعوةٌ وتوجيهٌ للعناية بهذا الكائن الحي من أجل توفير الغذاء للبشر كافة، وفي سورة النساء ملمحٌ لطيف للاهتمام بنصف سكان الأرض وهم الأمهات والأخوات والزوجات والبنات، ومعهن تكون المودة والرحمة والسكنينة.

وفي سورة الأنعام حثٌ للدراسة عالم الحيوان والعناية بالأنعم.

وفي سورة النحل تأكيد على العناية بعالم الحشرات، ودورها في إنتاج الغذاء الشافي الضروري لحياة الإنسان ونشاطه وعافيته.

وفي سورة العنكبوت إشارة إلى امتلاك القوة الحقيقة وعدم الاغترار بمظاهر القوة، وفي سورة

الروم دعوة لدراسة الحضارات وكيفية نشوئها وازدهارها وأثارها الحضارية، وفي سورة سباء يمكن القول: إن فيها دراسة أسباب نشوء الحضارة التي ازدهرت واشتهرت ببناء السدود التي تعد بالمئات، والتي شيدت في الجزيرة العربية للاستفادة من مواسم الأمطار لتخزينها والاستفادة منها في التنمية الزراعية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة من أجل الكفاية وتعميم الرخاء والرفاه...

وفي سورة الشورى تأكيد على دور الشورى والتشاور في ازدهار التشريع والقانون، وفي سورة الحديد عناية بالمعادن الثمينة، وصناعة الخلائق والسبائك النادرة ذات المواقف المتميزة.

وفي سورة الدخان إشارة لدراسة تأثير الدخان في الغلاف الجوي.

وفي السُّورَ الكريمة: البروج والنجم والشمس والفجر والليل والضحى دعوة لدراسة الفضاء والفلك، وما فيه من مجرات وعوالم وكائنات، وفي سورة الحشر والصف والعاديات والفيل دراسة للعلوم الحربية والعسكرية، وفي سورة أقراً والقلم دعوة للعلم والتعليم والبحث العلمي والعناية بأدوات الكتابة...

لا عجب أن تكثر الدراسات حول هذا الكتاب الخالد حتى لا تُحصى، وأن تفيض القراءح والأقلام بالمؤلفات من دراسته حتى لا تسقى، لا تنقضي عجائبه، ولا يخلُّ على كثرة الرد.

وبعد: فهذا هو كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، المتوفى سنة (٩١١هـ)، أكرِّمت بخدمته رجاءً أن أُدلي بدلوي في خدمة هذا الكتاب الكريم، كي لا نُحرِّم من الأجر في قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عثمان بن عفان مرفوعاً: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(١).

وكانت الخدمة محصورة فيما يلي:

١ - سبق لهذا الكتاب أن طُبع في دمشق وبيروت والقاهرة، فأفادنا من هذه الطبعات، وكانت بمجملها ثلاثة طبعات.

٢ - حررت النص ما استطعت إلى ذلك من خلال ضبطه، وتوزيع فقراته، واستعنت باللون الأسود القاتم والأحمر في سبيل ذلك.

٣ - خرجت الآيات الكريمة، وكان نقلها من خط المصحف برواية حفص، وذلك أميناً من التحرير أو التغيير أو التبديل !!

٤ - خرجت الأحاديث الشريفة تخريجاً مختصراً، وذلك بعزوه إلى اسم المخرج مع ذكر الرقم^(٢) عقب الحديث مباشرةً، وبعد وضعه بين معقوقتين.

(١) أخرجه البخاري: ٥٠٢٧، ومسلم: ٤١٢.

(٢) وكان الاعتماد على ما يلي:

أ - مسند أحمد: ترقيم مؤسسة الرسالة.

- ٥ - نقلت حكم العلماء على الحديث، قد أصرح باسمهم وقد لا أصرح، إلا ما كان من المصنف السيوطي رحمة الله تعالى ، فاكتفيت بحكمه، بعد أن جعلته بلون غامق.
- ٦ - ما كان مفهوماً من سياق الكلام أغفلته ولم أشرحه؛ إعمالاً لعقل القارئ، وما لم يكن مفهوماً شرحته بإيجاز قدر ما يغدو المعنى واضحاً.
- ٧ - عزوت أقوال العلماء إلى مواضعها في الكتب بالجزء والصفحة إن كان الكتاب أكثر من جزء، وبالصفحة إن كان جزءاً واحداً، ما لم يكن كتاب حديث فبالرقم كـ «الجامع الصغير» للطبراني.
- ٨ - ترجمت للأعلام مبيناً اسمه ولقبه ومكانته العلمية وسنة وفاته، مع ذكر المرجع أو المصدر لمن رغب الاستزادة أو التأكيد !!
- ٩ - جعلت فهرساً للأعلام في آخر الكتاب.
- ١٠ - ترجمت للمصنف السيوطي رحمة الله تعالى ترجمة مختصرةً، مع ذكر المراجع والمصادر لمن رغب بالاستزادة.
- وختاماً: هذا جهد المقلّ، فمن رأى خيراً فلا يحمدنَّ إلا الله تعالى، إذ وفق وأuan، ومن رأى غير ذلك فلا يلومنَّ إلى تقصيره وضياعه، والله الغفور ذو الرحمة الواسعة.
- اللهم لا تُعذّب لساناً يُخْبِر عنك، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدُلُّ عليك، ولا قَدَمًا تمشي إلى خدمتك، ولا يداً تكتب حديث رسولك، فبِعِزَّتك لا تدخلني النار، فقد عَلِمَ أهْلُها أني كنت أذْبُ عن دينك. اللهم آمين، آمين.

وكتبه

مصطفى شيخ مصطفى

الثالث عشر من ربيع الأول ١٤٢٨ هـ

الأحد

الموفق (١) نيسان ٢٠٠٧ م

= ب - البخاري: ترقيم فؤاد الباقى المشهور.

ج - مسلم: ترقيم طبعة دار السلام والفيحاء المتسلسل.

د - الترمذى وأبو داود وأبو ماجه: ترقيم دار السلام والفيحاء.

ه - النسائي إن كان في «الكتابي» ترقيم مؤسسة الرسالة، وإن كان في «المجتبى» فترقيم دار السلام والفيحاء، وباقى المراجع الحديثية على ما هو معروف عند المشتغلين بهذا الفن.

ترجمة جلال الدين السيوطي

٩١١ هـ

هو عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإمام الحافظ المؤرخ الأديب، من أسيوط مصر. نشأ يتيمًا فحفظ القرآن وله دون ثمان سنين، ولزم مشايخ كبارًا منهم البلقيني والحافظ المناوي، وتقى الدين الشبلبي، ومحيي الدين الكافيجي، وسيف الدين الحنفي.

قال السيوطي: ولما حججت شربت ماء زمزم لأمور منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

رزقه الله التَّبَحُّر في التفسير والحديث والفقه والنحو والمعانى والبدىع.
والسيوطى مجدد من مجده هذه الأمة على رأس المئة التاسعة.

نشأ بينه وبين علماء عصره تناقض شديد حتى وصل إلى حد الحسد والاتهام.
والحق: أن السيوطي قد بلغ رتبة عالية في ضبط المذهب الشافعى، وتخرجه وجمع الأقوال المختلفة لوجهه ونظائره، ودرايته بأصول المذهب.

بلغت آثاره فيما عَدَ المستشرق بروكلمان (٤١٥) مصنفًا، وذكر الأستاذ جميل بك العظم (٥٧٦)
مصنفًا.

من أشهر هذه المصنفات:

«الإتقان في علوم القرآن» - وهو كتابنا هذا -، «الدر المنشور في التفسير بالتأثر»، «تفسير
الجلالين»، «تدريب الراوى»، «الأشباه والنظائر في الفقه»، و«الأشباه والنظائر في النحو»، «جمع
الجوامع»، «طبقات المفسرين»، «إسعاف المبطأ في رجال الموطأ»، «حسن المحاضرة».

شبهة وردّها:

قيل: إن السيوطي أخذ هذه المصنفات الكثيرة من المكتبة محمودية وغيرها، والتي لا عهد لكثير
من العصرىن بها في فنون عدّة، فغير فيها يسيراً، وقدّم وأخّر، ونسبها لنفسه.

وهذه الخزانة كانت فيأمانة الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكان بها نحوً من أربعة آلاف مجلد.
وقال عنها ابن حجر: إن الكتب التي بها - وهي كثيرة جداً - من نفس الكتب الموجودة الآن
بالمقابر، وهي من جمع البرهان ابن جماعة في طول عمره، فاشترتها محمود الأستادار من تركته بعد
موته، ووقفها وشرط أن لا يخرج منها شيء من مدرسته. اهـ.

والحق أنَّه لا عِيبَ في النقل عن السابقين، مادام صاحب النقل يعزو الأقوال لأصحابها، وأحياناً كثيرةً يذكر مصادرها من كتبهم.

أما أنَّ السيوطي انتحل هذه المؤلفات فذاك أمرٌ دونه الإثبات والبيانات.

قال السيوطي في «المزهر»: ومن بركة العلم وشكره، عزُوهُ إلى قائله...ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفًا إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذكر فيه^(١)اهـ.



(١) «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» (٣١٩/٢)، وانظر مصادر ترجمة السيوطي في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/٦٥ - ٧٠)، «شذرات الذهب» (٨/٥٥ - ٥١)، وفي «حسن المحاضرة» (١٨٨/١) ترجمة له من إنشائه، «الكتاكي卜 السائرة بأعيان الملة العاشرة» لنجم الدين الغزي (٢٢٦/١)، «البدر الطالع» للشوکاني (٣٢٨/١ - ٣٣٥)، «هدية العارفين» (٥٣٤/١)، «الأعلام» (٣٠١ - ٣٠٢)، مقدمة «تدريب الراوي» للأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، مقدمة «الأشباء والنظائر» في الفقه للأستاذ محمد المعتصم بالله البغدادي. وللأستاذ الدكتور بديع اللحام: «الإمام السيوطي محدثاً» (أطروحة دكتوراه)، وللدكتور محمد يوسف شريجي: «الإمام السيوطي مفسراً» (أطروحة دكتوراه).

مقدمة المؤلف

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، المحقق المدقق الحجة، الحافظ المجتهد شيخ الإسلام وال المسلمين، وارث علوم سيد المرسلين، جلال الدين، أوحد المجتهدين، أبو الفضل عبد الرحمن ابن سيدنا الشيخ المرحوم كمال الدين، عالم المسلمين أبو المناقب أبو بكر السيوطي الشافعي: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب؛ تبصرة لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجب، وجعله أجل الكتب قدرأً، وأغزرها علمًا، وأعذبها نظماً، وأبلغها في الخطاب: ﴿فَوَإِنَا عَرَيْنَا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] ولا مخلوق، ولا شبيه فيه ولا ارتياط. وأشاره أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرباب، الذي عَنَّت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعظمته الرّقاب.

وأشهد أنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب، إلى خير أمَّةٍ بأفضل كتاب، وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنجبات، صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم المآب.

وبعد، فإنَّ العلم بحر زخار، لا يدرك له من قرار، وطود شامخ لا يُسلك إلى فنته^(١) ولا يصار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخلقه: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قِيلَّا﴾؟ [الإسراء: ٨٥].

وإنَّ كتابنا القرآن فهو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء، وأبان فيه كل هدى وغيٰ، فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد؛ فالفقهي يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحووي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبيانوي يهتدى به إلى حُسن النظام، ويعتبر مثالك البلاغة في صوغ الكلام. وفيه من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأ بصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلَّا من علم حصرها.

هذا مع فصاحة لفظ، وبلاعة أسلوب، تبهَّر العقول وتسلُّب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيب.

ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين؛ إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين،

(١) فنته: فنة كل شيء: أعلى. «مختار الصحاح»: فتن.

خلاصة الوجود علامة الزمان، فخر العصر وعين الأوان: أبا عبد الله محبي الدين الكافيجي^(١) - مد الله في أجله، وأسبغ عليه ظلّه - يقول: قد دونتُ في علوم التفسير كتاباً لم أُسبق إليه، فكتبته عنه فإذا هو صغير الحجم جداً، وحاصل ما فيه بابان:

الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية.

والثاني: في شروط القول فيه بالرأي.

ويعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم.

فلم يُشَفِ لِي ذلك غليلاً، ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً.

ثم أوقفني شيخنا شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة وخلاصة الأنام حامل لواء المذهب المطابقي علم الدين البُلْقيني^(٢) رحمة الله تعالى على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين. سماه: «موقع العلوم من موقع النجوم» فرأيته تأليفاً لطيفاً، ومجموعاً ظريفاً، ذا ترتيب وتقرير، وتنوع وتحبير. قال في خطبته:

قد اشتهرت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة بعض خلفاء بني العباس، فيها ذُكر بعض أنواع القرآن، يحصل منها لمقصدنا الاقتباس. وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنته دون منه، وفي مُسنديه وأهل فنه، وأنواع القرآن شاملة وعلومه كاملة. فأردت أن أذكُر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي، مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف [العالىٰ]، وينحصر في أمور:

الأول: مواطن النزول وأوقاته ووقائعه، وفي ذلك اثنا عشر نوعاً: المكي، المدنى، السفرى، الحضرى، الليلي، النهارى، الصيفى، الشتائى، الفراشى، التّومى، أسباب النزول، أول ما نزل، آخر ما نزل.

الأمر الثاني: السند، وهو ستة أنواع: المتواتر، الآحاد، الشاذ، قراءات النبي ﷺ، الرواة، الحُمَاطَ.

الأمر الثالث: الأداء، وهو ستة أنواع: الوقف، الابتداء، الإمالة، المد، تخفيف الهمزة، الإدغام.

الأمر الرابع: الألفاظ، وهو سبعة أنواع: الغريب، المعرَب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه.

(١) الكافيجي: محمد بن سليمان، من كبار العلماء بالمعقولات، لازمه السيوطي أكثر من (١٤) عاماً (ت: ٨٧٩ هـ). «شنرات الذهب» ٣٢٦ / ٧.

(٢) البُلْقيني: عبد الرحمن بن عمر، من علماء الحديث بمصر، وإليه انتهت رئاسة الفتوى (ت: ٨٢٤ هـ). «شنرات الذهب» ١٦٦ / ٧.

الأمر الخامس: المعاني المتعلقة بالأحكام، وهو أربعة عشر نوعاً: العام الباقي على عمومه، العام المخصوص، العام الذي أريد به الخصوص، ما خصّ في الكتاب السنة، ما خصّصت فيه السنة الكتاب، المجمل، المبين، المؤول، المفهوم، المطلق، المقيد، الناسخ والمنسوخ، نوع من الناسخ والمنسوخ، وهو ما عمل به من الأحكام مدة معينة والعامل به واحد من المكلفين.

الأمر السادس: المعاني المتعلقة بالألفاظ، وهو خمسة أنواع: الفصل، الوصل، الإيجاز، الإطناب، القصر.

وبذلك تكملت الأنواع خمسين. ومن الأنواع ما لا يدخل تحت الحصر: الأسماء، الكنى، الألقاب، المبهمات.

فهذا نهاية ما حصر من الأنواع.

هذا آخر ما ذكره القاضي جلال الدين في الخطبة، ثم تكلّم في كل نوع منها بكلام مختصر يحتاج إلى تحرير وتنمية وزوايد مهمات. فصنفت في ذلك كتاباً سميته: «التحبير في علوم التفسير» ضمّنته ذكر البُلقيني من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضفت إليه فوائد سمحت القرىحة بنقلها، وقلت في خطبته: أما بعد: فإنَّ العلوم وإن كثُر عددها، وانتشر في الخافقين [شرق الأرض وغربها] مَدَدُها، فغايتها بحرٌ قعره لا يُدرك، ونهايتها طُوْد شامخ لا يستطيع إلى ذرْوته أن يُسلِك، ولهذا يفتح لعالِم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرق إليه من المتقدمين الأسباب.

إن مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى تحلَّ في آخر الزمان بأحسن زينة: علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث، فلم يدونه أحدٌ لا في القديم ولا في الحديث، حتى جاء شيخ الإسلام وعدهُ الأنام، علامُة العصر، قاضي القضاة جلال الدين البُلقيني رحمه الله تعالى، فعمل فيه كتابه: «موقع العلوم من موقع النجوم». فنَّقَّحه وَهَذَّبَه، وقسَّمَ أنواعه ورَتَّبه، ولم يُسْبِقْ إلى هذه المرتبة، فإنه جعله نِيَّقاً وخمسين نوعاً، منقسمة إلى ستة أقسام، وتكلّم في كلّ نوع منها بالمتين من الكلام، فكان كما قال الإمام أبو السعادات ابن الأثير في مقدمة «نهايته»^(١): كلَّ مبتدئ لشيءٍ لم يُسْبِقْ إليه، ومبتدع لأمرٍ لم يتقَدَّمْ فيه عليه، فإنه يكون قليلاً ثم يكثُر، وصغيراً ثم يكبر.

فظهر لي استخراجُ أنواع لم يُسْبِقْ إليها، وزيادة مهمات لم يستوف الكلام عليها، فجرَّدت الهمة إلى وضع كتاب في هذا العلم، وأجمع به إن شاء الله تعالى شوارده، وأضَمَّ إليه فوائده، وأنظم في سلكه فرائده؛ لأكون في إيجاد هذا العلم ثانِي اثنين، وواحداً في جمع الشتت منه كألف أو كألفين، ومصيراً فَيَ التفسير والحديث في استكمال التقاسيم إلَّفيْن. وإنَّ بُرْز نُورَ كِمَامَه^(٢) وفاح، وطلع بدر كماله ولاَح، وأذن فجره بالصَّبَاح، ونادي داعيه بالفلاح، سميته بـ«التحبير في علوم التفسير». وهذه فهرست الأنواع بعد المقدمة:

(١) «النهاية في غريب الحديث» ١/٥، وابن الأثير: المبارك بن أبي الكرم (ت: ٦٠٦ هـ). «وفيات الأعيان» ٤/١٤١.

(٢) الكِمَامَة: غطاء زهر النخيل ونحوه من الأشجار. والنُّور: هو الزهر. «مختر الصاحِح»: كَمَّ، نُورَ.

- | | |
|---------------------------|---|
| النحو الأول والثاني: | المكي والمدني. |
| الثالث والرابع: | الحضري والسفرى. |
| الخامس وال السادس: | النهارى والليلي. |
| السابع والثامن: | الصيفي والشتائى. |
| التاسع والعاشر: | الفراشى والتومي. |
| الحادي عشر: | أسباب التزول. |
| الثانى عشر: | أول ما نزل. |
| الثالث عشر: | آخر ما نزل. |
| الرابع عشر: | ما عُرف وقت نزوله. |
| الخامس عشر: | ما أنزل فيه ولم ينزل على أحد من الأنبياء. |
| ال السادس عشر: | ما أنزل منه على الأنبياء. |
| السابع عشر: | ما تكرر نزوله. |
| الثامن عشر: | ما نزل مفرقاً. |
| التاسع عشر: | ما نزل جمعاً. |
| العشرون: | كيفية إنزاله. |
| وهذه كلها متعلقة بالنزول. | |
| الحادي والعشرون: | المتواتر. |
| الثانى والعشرون: | الآحاد. |
| الثالث والعشرون: | الشاد. |
| الرابع والعشرون: | قراءات النبي ﷺ. |
| الخامس والسادس والعشرون: | الرواة والحفظ. |
| السابع والعشرون: | كيفية التحمل. |
| الثامن والعشرون: | العالى والتازل. |
| التاسع والعشرون: | المسلسل. |
| وهذه متعلقة بالسند. | |
| الثالثون: | الابداء. |
| الحادي والثلاثون: | الوقف. |
| الثانى والثلاثون: | الإمالة. |

- الثالث والثلاثون:** المد.
الرابع والثلاثون: تخفيف الهمزة.
الخامس والثلاثون: الإدغام.
السادس والثلاثون: الإخفاء.
السابع والثلاثون: الإقلاب.
الثامن والثلاثون: مخارج الحروف.
وهذه متعلقة بالأداء.
- الحادي والأربعون:** الغريب.
الاثنين والأربعون: المعرب.
الحادي والأربعون: المجاز.
الثاني والأربعون: المشترك.
الثالث والأربعون: المتزلف.
الرابع والخامس والأربعون: المحكم والمتشابه.
السادس والأربعون: المشكل.
السابع والثامن والأربعون: المجمل والمبيّن.
الثامن والأربعون: الاستعارة.
الحادي عشر والأربعون: التشبيه.
الحادي والثاني والخمسون: الكنية والتعريض.
الثالث والخمسون: العام الباقي على عمومه.
الرابع والخمسون: العام المخصوص.
الخامس والخمسون: العام الذي أُريد به المخصوص.
السادس والخمسون: ما خصّ فيه الكتاب السنة.
السابع والخمسون: ما خصّت فيه السنة الكتاب.
الثامن والخمسون: المؤول.
النinth والخمسون: المفهوم.
الستون والحادي والستون: المطلق والمقيّد.
الثاني والثالث والستون: الناسخ والمنسوخ.
الرابع والستون: ما عمل به واحد ثم نسخ.

ما كان واجباً على واحد.	الخامس والستون:
الإيجاز والإطناب والمساواة.	السادس والسابع والثامن والستون:
الأشباه.	الحادي والستون:
الفصل والوصل.	السبعين والحادي والسبعين:
القصر.	الثاني والسبعين:
الاحتباك.	الثالث والسبعين:
القول بالوجب.	الرابع والسبعين:
المطابقة والمناسبة والمجانسة.	الخامس والسادس والسابع والسبعين:
التورية والاستخدام.	الثامن والتاسع والسبعين:
اللُّفُّ والنشر.	الشَّمَانُون:
الالتفات.	الحادي والشَّمَانُون:
الفوائل والغايات.	الثَّانِي وَالشَّمَانُون:
أفضل القرآن وفاضله ومفضوله.	الثالث والرابع والخامس والشَّمَانُون:
مفردات القرآن.	السادس والشَّمَانُون:
الأمثال.	السَّابِعُ وَالشَّمَانُون:
آداب القارئ والمقرئ.	الثامن والتاسع والشَّمَانُون:
آداب المفسر.	الثَّتَّسْعُون:
من يُقبل تفسيره ومن يُردّ.	الحادي والتَّسْعُون:
غرائب التفسير.	الثَّانِي وَالتَّسْعُون:
معرفة المفسرين.	الثَّالِثُ وَالتَّسْعُون:
كتابة القرآن.	الرَّابِعُ وَالتَّسْعُون:
تسمية السور.	الخَامِسُ وَالتَّسْعُون:
ترتيب الآي وال سور.	السادس وَالتَّسْعُون:
الأسماء والكنى والألقاب.	السابع والثامن والتاسع والتسعون:
المهمات.	الْمَئَةُ :
أسماء من نزل فيهم القرآن.	الْأَوْلَ بَعْدَ الْمَئَةَ :
التاريخ.	الثَّانِي بَعْدَ الْمَئَةَ :

وهذا آخر ما ذكرته في خطبة «التحبير». وقد تمَّ هذا الكتاب ولله الحمد من سنة اثنين وسبعين، وكتبه من هو في طبقة أشياخِي من أولى التحقيق.

ثم خطر لي بعد ذلك أنْ أُوْلَئِكَ كتاباً ميسوطاً، ومجموعاً مضبوطاً، أسلُكُ فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء. هذا كله وأنا أظن أنني متفرد بذلك، غير مسبوق بالخوض في هذه المسالك، فيما بيننا أنا أجيء في ذلك فكراً، أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، إذ بلغني أن الشیخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، أحد متأخرِي أصحابنا الشافعيين، أَلَّفَ كتاباً في ذلك حافلاً، يسمى «البرهان في علوم القرآن»، فنطَّلَبَتُه حتى وقفت عليه، فوجدته قال في خطبته^(١):

لما كانت علوم القرآن لا تُحصى، ومعانیه لا تستقصى، وجبت العناية بالقدر الممکن. وما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه، كما وضع النَّاسُ ذلك بالنسبة إلى علم الحديث؛ فاستخرت الله تعالى - وله الحمد - في وضع كتاب في ذلك، جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نُكْته وعيونه، وضمَّنته من المعانی الأنْوَيْنة، والحكَم الرشيقَة، ما يهُرِّ القلوب عجباً^(٢)، ليكونَ مفتاحاً لأبوابه، عنواناً على كتابه، معيناً للمفسر على حقائقه، مطلعًا على بعض أسراره ودقائقه، وسُميَّته «البرهان في علوم القرآن» وهذه فِهْرِستُ أنواعه:

النَّوعُ الأوَّل: معرفة سبب التزول.

الثَّانِي: معرفة المناسبة^(٣) بين الآيات.

الثَّالِث: معرفة الفوائل.

الرَّابِع: معرفة الوجوه والنظائر.

الخَامِس: علم المتشابه.

السَّادِس: علم المبهمات.

السَّابِع: في أسرار الفوائح.

الثَّامِن: في خواتيم السور.

التَّاسِع: في معرفة المكي والمدني.

العَاشِر: في معرفة أوَّل ما نزل.

الحَادِي عَشَر: معرفة على كُم لغة نزل.

الثَّانِي عَشَر: في كيفية إِنْزاله.

(١) «البرهان»/١٠٢، والزركشي: محمد بن بهادر، أبو عبد الله، عالم شافعى أصولي (ت: ٧٩٤ هـ). «الدرر الكامنة» ١٦٤.

(٢) في «البرهان»: ما يهُرِّ القلوب طر Isa، ويُهُرِّ العقول عجباً.

(٣) في «البرهان»: معرفة المناسبات..

الثالث عشر: في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة.

الرابع عشر: معرفة تقسيمه.

الخامس عشر: معرفة أسمائه.

السادس عشر: معرفة ما وقع فيه من غير لغة الحجاز.

السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب.

الثامن عشر: معرفة غريبه.

التاسع عشر: معرفة التصريف.

العشرون : معرفة الأحكام.

الحادي والعشرون: معرفة كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفضل.

الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص.

الثالث والعشرون: معرفة توجيه القرآن.

الرابع والعشرون: معرفة الوقف.

الخامس والعشرون: علم مرسوم الخط.

السادس والعشرون: معرفة فضائله.

السابع والعشرون: معرفة خواصه.

الثامن والعشرون: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

التاسع والعشرون: في آداب تلاوته.

الثلاثون : في أنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن؟

الحادي والثلاثون: معرفة الأمثل الكامنة فيه.

الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه.

الثالث والثلاثون: معرفة جدله.

الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه ومنسوخه.

الخامس والثلاثون: معرفة مُوهِم^(١) المختلف.

السادس والثلاثون: معرفة المحكم من المتشابه.

السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

(١) في «البرهان»: توهّم.

- الحادي والأربعون:** معرفة وجوب متواتره.
- الأربعون :** في بيان معارضته السنة الكتاب.
- الحادي والأربعون:** معرفة تفسيره.
- الثاني والأربعون:** معرفة وجوه المخاطبات.
- الثالث والأربعون:** بيان حقيقته ومجازه.
- الرابع والأربعون:** في الكنایات والتعريف.
- الخامس والأربعون:** في أقسام معنى الكلام.
- السادس والأربعون:** في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن.
- السابع والأربعون:** في معرفة الأدوات.

* * *

واعلم أنه ما من نوع من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسان استقصاءه، لاستفرغ عمره ثم لم يُحِكم أمره، ولكن اقتصرنا من كلّ نوع على أصوله، والرَّمز إلى بعض فصوله؛ فإن الصناعة طويلة، والعمر قصير، وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير؟^(١).
هذا آخر كلام الزركشي في خطبه.

ولما وقفت على هذا الكتاب ازددت به سروراً، وحَمَدْتُ الله كثيراً، وقوى العزم على إبراز ما أضمرته. وشدَّدت الحزم في إنشاء التَّصنيف الذي قصدته، فوضعت هذا الكتاب العلي الشان، الجلي البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتبت أنواعه ترتيباً أنساب من ترتيب «البرهان»، وأدمجت بعض الأنواع في بعض، وفضلت ما حَفِظَه أن يُيان، وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد، والقواعد والشوارد ما يشتف الآذان، وسميتها: بـ«الإتقان في علوم القرآن». وسترى في كلّ نوع منه إن شاء الله تعالى ما يصلح أن يكون بالتصنيف مفردًا، وستروى من مناهله العزبة رئاً لا ظمأً بعده أبداً. وقد جعلته مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه، وسميتها بـ«مجمع البحرين، ومطلع البدرين، الجامع لتحرير الرواية، وتقرير الدراية».

ومن الله أستمد التوفيق والهدى، والمعونة والرعاية، إِنَّه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أُنيب. وهذه فهرست أنواعه:

النوع الأول: معرفة المكي والمدني.

الثاني: معرفة الحضري والسفري.

(١) بعدها في «البرهان» هذا البيت:
قالوا خذ العين من كل فقللت لهم
في العين فضل ولكن ناظر العين

- الثالث** : النهاري والليلي.
- الرابع** : الصيفي والشتائي.
- الخامس** : الفراشي والنومي.
- السادس** : الأرضي والسمائي.
- السابع** : أول ما نزل.
- الثامن** : آخر ما نزل.
- التاسع** : أسباب النزول.
- العاشر** : ما نزل على لسان بعض الصحابة.
- الحادي عشر** : ما تكرر نزوله.
- الثاني عشر** : ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه.
- الثالث عشر** : معرفة ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً.
- الرابع عشر** : ما نزل مشيناً وما نزل مفرداً.
- الخامس عشر** : ما نزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحد قبل النبي ﷺ.
- السادس عشر** : في كيفية إزاله.
- السابع عشر** : في معرفة أسمائه وأسماء سوره.
- الثامن عشر** : في جمعه وترتيبه.
- التاسع عشر** : في عدد سوره وأياته وكلماته وحرفوه.
- العشرون** : في حفظه ورواته.
- الحادي والعشرون** : في العالي والتازل.
- الثاني والعشرون** : معرفة المتواتر.
- الثالث والعشرون** : في المشهور.
- الرابع والعشرون** : في الآhad.
- الخامس والعشرون** : في الشاذ.
- السادس والعشرون** : الموضوع.
- السابع والعشرون** : المدرج.
- الثامن والعشرون** : في معرفة الوقف والابداء.
- التاسع والعشرون** : في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى.
- الثلاثون** : في الإملاء والفتح وما بينهما.

- الحادي والثلاثون: في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب.
- الثاني والثلاثون: في المد والقصر.
- الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمزة.
- الرابع والثلاثون: في كيفية تحمله.
- الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته.
- السادس والثلاثون: في معرفة غريبه.
- السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز.
- الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب.
- التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر.
- الأربعون:** في معرفة معانى الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر.
- الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.
- الثاني والأربعون: في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها.
- الثالث والأربعون: في المحكم والمتشابه.
- الرابع والأربعون: في مقدمته ومؤخره.
- الخامس والأربعون: في خاصه وعامه.
- السادس والأربعون: في مجمله ومبيته.
- السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.
- الثامن والأربعون: في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض.
- التاسع والأربعون: في مطلقه ومقيده.
- الخمسون:** في منطوقه ومفهومه.
- الحادي والخمسون: في وجوه مخاطباته.
- الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه.
- الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته.
- الرابع والخمسون: في كنياته وتعريفه.
- الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص.
- السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب.
- السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء.
- الثامن والخمسون: في بدائع القرآن.

- التاسع والخمسون: في فوائل الآي.
الستون: في فوائح السور.
 الحادي والستون: في خواتم السور.
 الثاني والستون: في مناسبة الآيات وال سور.
 الثالث والستون: في الآيات المشبهات.
 الرابع والستون: في إعجاز القرآن.
 الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن.
 السادس والستون: في أمثاله.
 السابع والستون: في أقسامه.
 الثامن والستون: في جدله.
 التاسع والستون: في الأسماء والكنى والألقاب.
السبعون: في مهماته.
 الحادي والسبعين: في أسماء مَنْ نزل فيهم القرآن.
 الثاني والسبعين: في فضائل القرآن.
 الثالث والسبعين: في أفضل القرآن وفاضله.
 الرابع والسبعين: في مفردات القرآن.
 الخامس والسبعين: في خواصه.
 السادس والسبعين: في رسوم الخطّ وأداب كتابته.
 السابع والسبعين: في معرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفه وال الحاجة إليه.
 الثامن والسبعين: في شروط المفسّر وأدابه.
 التاسع والسبعين: في غرائب التفسير.
الثمانون: في طبقات المفسرين.

* * *

فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نوَّعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزاحت على
 الثلاثة، وغالب هذه الأنواع فيها تصانيفٌ مفردةٌ، وقفثت على كثير منها.
 ومن المصنفات في مثل هذا النمط، وليس في الحقيقة مثله ولا قريباً منه، وإنما هي طائفة يسيرة
 وبنية قصيرة:

«فنون الأفنان في علوم القرآن» لابن الجوزي.

و«جمال القراء» للشيخ علم الدين السخاوي.
و«المرشد الوجيز في علوم تعلق بالقرآن العزيز» لأبي شامة.
و«البرهان في مشكلات القرآن» لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشيئلة.
وكلّها بالنسبة إلى نوع من هذا الكتاب كحبة رمل في جنب رمل عالج^(١)، ونقطة قطر في حيال بحرٍ
آخر.

وهذه أسماء الكتب التي نظرتها على هذا الكتاب، ولخصته منها.
فمن الكتب النقلية:

تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردوحه، وأبي الشيخ، وابن حيّان، والفریابی، وعبد الرزاق، وابن المنذر، وسعيد بن منصور - وهو جزء من «سننه» -، والحاكم - وهو جزء من «مستدركه» -
و«تفسير الحافظ عماد الدين ابن كثير»، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد، و«فضائل القرآن» لابن الضَّرِيس،
و«فضائل القرآن» لابن أبي شيبة، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«المصاحف» لابن أشته، «الرَّدُّ على
من خالف مصحف عثمان» لأبي بكر بن الأنباري، و«أخلاق حمَّة القرآن» للأجْرَى، و«التبيان في
آداب حَمَّة القرآن» للنَّوْوي، و«شرح البخاري» لابن حجر.
ومن جوامع الحديث والمسانيد ما لا يحصى.

ومن كتب القراءات وتعلقات الأداء:

«جمال القراء» للسَّخاوي، «النشر» و«التقريب» لابن الجزرِي، «الكامل» للهُذْلِي، «الإرشاد في القراءات العشر» للواسطي، «الشوَّادُّ لابن غلبون»، «الوقف والإبداء» لابن الأنباري وللسجاوندي وللنحاس، وللدَّاني وللعماني ولابن النَّكزاوِي، «قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين» لابن القاصِح.

ومن كتب اللغات والغريب والعربيَّة والإعراب:

«مفادات القرآن» للراغب، «غريب القرآن» لابن قتيبة، وللعزِيزِي، «الوجه والناظائر» للنيسابوري،
ولابن عبد الصمد، «الواحد والجمع في القرآن» لأبي الحسن الأخفش الأوسط، «الزَّاهِر» لابن الأنباري، «شرح التسهيل والارتضاف» لأبي حيّان، «المغني» لابن هشام، «الجَنِي الدَّاني في حروف المعاني» لابن أم قاسم، «إعراب القرآن» لأبي البقاء وللسفاقي ولمنتجب الدين، «المحتسب في توجيه الشوَّادُّ» لابن جنَّي، «الخصائص» له، «الخاطريات» له، «ذو القد» له، «أمالِي ابن الحاجب»، «العرب» للجواليقي، «مشكل القرآن» لابن قتيبة، «اللغات التي نزل بها القرآن» لأبي القاسم محمد بن عبد الله^(٢)، «الغرائب والعجبات» للكرماني، «قواعد في التفسير» لابن تيمية.

(١) عالج: موضع بالبادية فيه رَمْلُ. «مخاتر الصحاح»: عاج.

(٢) كذا في النسخ. وهو خطأ. والصواب: للاقسام بن سلام.

ومن كتب الأحكام وتعلقاتها :

«أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي، ولبكر بن العلاء، ولأبي بكر الرازي، وللگيا الهراسى، ولابن العربي، ولابن المَرَسِ، ولابن حُويز منداد. «الناسخ والمنسوخ» لمكي، ولابن الحصار، وللسعدي، ولأبي جعفر التحاس، ولابن العربي، ولأبي داود السجستانى، ولأبي عبد القاسم بن سلام، ولأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، «الإمام في أدلة الأحكام» للشيخ عز الدين بن عبد السلام.

ومن الكتب المتعلقة بالإعجاز وفنون البلاغة :

«إعجاز القرآن» للخطابي، وللمرتاني، ولابن سُراقة، وللقاضي أبي بكر الباقلانى، ولعبد القاهر الجرجانى، ولإمام فخر الدين، ولابن أبي الإصبع - واسمه «البرهان» - . وللزملكانى - واسمه «البرهان» أيضاً - ومحضره له - واسمه «المجيد» - . «مجاز القرآن» لابن عبد السلام، «الإيجاز في المجاز» لابن القيم، «نهاية التأميم في أسرار التنزيل» للزمikanى، «التبیان في البيان» له، «المنهج المفيد في أحكام التوكيد» له، «بدائع القرآن» لابن أبي الإصبع، «التحبير» له، «الخواطر السوانح في أسرار الفوائح» له، «أسرار التنزيل» للشرف البارزى، «الأقصى القرىب» للتنوخى، «منهاج البلغاء» لحازم، «العمدة» لابن رشيق، «الصناعتين» للعسكرى، «المصباح» لبدر الدين بن مالك، «التبیان» للظبىنى، «الكنایات» للجرجانى، «الإغريض في الفرق بين الكنایة والتعريض» للشيخ تقى الدين السبكى، «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص» له، «عروس الأفراح» لولده بهاء الدين، «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» للشيخ شمس الدين بن الصائغ، «نشر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير» له، «المقدمة في سر الألفاظ المقدمة» له، «أحكام الرأى في أحكام الآى» له، «مناسبات ترتيب سور» لأبي جعفر بن الزبیر، «فوائل الآيات» للظوفى، «المثل السائر» لابن الأثير، «الفلك الدائى على المثل السائر» [لابن أبي الحديد]، «كنز البراعة» لابن الأثير، «شرح بدیع قدامة» للموفق عبد اللطیف.

ومن الكتب فيما سوى ذلك من الأنواع :

«البرهان في متشابه القرآن» للگرماني، «درة التنزيل وغرة التأويل في المتشابه» لأبي عبد الله الرازي، «كشف المعانى عن متشابه المثانى» للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أمثال القرآن» للماوردي، «أقسام القرآن» لابن القيم، «جواهر القرآن» للغزالى، «التعريف والإعلام فيما وقع في القرآن من الأسماء والأعلام» للسھيلي، «الذيل عليه» لابن عساکر، «التبیان في مبهمات القرآن» للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أسماء من نزل فيهم القرآن» لإسماعيل الفضير، «ذات الرشد في عدد الآي وشرحها» للموصلى، «شرح آيات الصفات لابن اللبان»، «الدر النظم في منافع القرآن العظيم» لليافعي.

ومن كتب الرسم :

«المقنع» للدّانى، «شرح الرّائية» للسخاوي، شرحها لابن جباره.

ومن الكتب الجامعية:

«بدائع الفوائد» لابن القيم، «كنز الفوائد» للشيخ عَزَّ الدين بن عبد السلام، «الْغَرَّ والدُّرَّ» للشريف المرتضى، «تذكرة البدر بن الصاحب»، «جامع الفنون» لابن شبيب الحنبلي، «النَّفِيس» لابن الجوزي، «البستان» لأبي الليث السمرقندى.

ومن تفاسير غير المحدثين:

«الكشاف» وحاشيته للطبيّي، «تفسير الإمام فخر الدين»، «تفسير الأصبهاني» والحوْفي، وأبي حيَّان، وابن عَطِيَّة، والقُشيري، والمرسي، وابن الجوزي، وابن عَقِيل، وابن رَزِّين، والتَّاجِي، والكواشِي، والمَاورِدِي، وسُلَيْمَانُ الرَّازِي، وإِمامُ الْحَرَمَيْنِ، وابن بُرْجَانِ، وابن بَرِيزَة، وابن المَنِيرِ، «أَمَالِيُ الرَّافِعِي» على الفاتحة، «مقدمة تفسير ابن النَّقيب».

وهذا أوانُ الشروع في المقصود بعون الملك المعبد.



النوع الأول

في معرفة المكّي والمدّنّي

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم: مكّي، والعزّ الدّيريني.
ومن فوائد معرفة ذلك: العلم بالمتّأخر، فيكون ناسخاً أو مختصّاً، على رأي مَنْ يرى تأخير
المختصّ.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري^(١) في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»: من أشرف علوم القرآن علمُ نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدنيّ، وما نزل بالمدينة وحكمه مكّي، وما نزل بمكّة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكّة، وما يشبه نزول المكّي في المدنّي، وما يشبه نزول المدنّي في المكّي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحدّيبيّة، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيئاً^(٢)، وما نزل مفرداً، والآيات المدنّيات في السور المكّية، والآيات المكّيات في سور المدنّية، وما حُمل من مكّة إلى المدينة، وما حُمل من المدينة إلى مكّة، وما حُمل من المدينة إلى أرض العجشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مدني، وبعضهم: مكّي. وهذه خمسة وعشرون وجهاً، مَنْ لم يعرفها ويميز بينها لم يحلّ له أن يتكلّم في كتاب الله تعالى. انتهى.

قلت: وقد أسبعت الكلام على هذه الأوجه، فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلّمت عليه في ضمن بعض الأنواع.

وقال ابن العربي في كتابه «الناسخ والمنسوخ»^(٣): الذي علمناه على الجملة من القرآن أنَّ منه مكّياً ومدنّياً، وسفرياً وحضرياً، وليلياً ونهارياً، وسمائياً وأرضياً، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

وقال ابن التّنّيب في مقدمة «تفسيره»: المنزَل من القرآن على أربعة أقسام: مكّي، ومدنّي، وما بعضه مكّي وبعضاً مدنّي، وما ليس بمكّي ولا مدنّي.

اعلم أنَّ للناس في المكّي والمدنّي اصطلاحاتٍ ثلاثة:

(١) النيسابوري: الحسن بن محمد بن حبيب، المفسر، الواعظ، إمام عصره في علوم القرآن ومعانيه (ت: ٤٠٦ هـ). «طبقات المفسرين» للسيوطى ص ٣٥، وانظر «البرهان» ٢٧٩ / ١ - ٢٨٠.

(٢) المشيئ: ما نزل وقد شيعته الملائكة، كما سيأتي في النوع الرابع عشر.

(٣) ص ١٩، وابن العربي: محمد بن عبد الله: أبو بكر، الحافظ المشهور، أندلسي إشبيلي (ت: ٥٤٣ هـ). «وفيات الأعيان» ٤ / ٢٩٦.

أشهُرها: أن المكَي ما نزل قبل الهجرة، والمدْنِي ما نزل بعدها، سواء نَزَل بمكة أم بالمدينة، عام الفتح أو عام حَجَّة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

أخرج عثمان بن سعد الرازي بسنده إلى يحيى بن سلام قال: ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة، فهو من المكَي، وما نزل على النبي ﷺ في أسفاره بعدما قُرِئَتْ المدينة فهو من المدْنِي.

وهذا أثُرٌ لطيف يُؤْخَذ منه: أن ما نزل في سفر الهجرة مكَيٌّ اصطلاحاً.

الثاني: أن المكَي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدْنِي ما نزل بالمدينة. وعلى هذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لا يُطلق عليه مكَيٌّ ولا مدْنِي.

وقد أخرج الطبراني في «الكبير» [٧٧١٧ وإنساده ضعيف] من طريق الوليد بن مسلم، عن عُفَيْر بن مَعْدَان، عن ابن عَامِر عن أبي أمَّامَة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُكَنَّاتٍ: مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَالشَّامَ».

قال الوليد: يعني: بيت المقدس.

وقال الشيخ عماد الدين ابن كثير: بل تفسيره بـتَبَّوْكَ أحسن.

قلت: ويدخل في مَكَّةَ ضواحيها، كالمنزل بمَنْيَى وعرفات والحدِيبية، وفي المدينة ضواحيها، كالمنزل بيدر وأُحُد وسلع.

الثالث: أن المكَي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدْنِي ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وحُمِّل على هذا قولُ ابن مسعود الآتي.

قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»^(١): إنما يُرجَح في معرفة المكَي والمدْنِي إلى حفظ الصحابة والتبعين، ولم يَرِدْ عن النبي ﷺ في ذلك قولٌ، لأنَّه لم يُؤمر به، ولم يجعل الله عَلَمَ ذلك من فرائض الآئمَّة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ، فقد يُعرَفُ ذلك بغير نصّ الرسول. انتهى. وقد أخرج البخاري [٥٠٠٢، ومسلم: ٦٣٣٣]: عن ابن مسعود أَنَّه قال: والذي لا إلهَ غيره ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إِلَّا وأنا أعلم فِيمَنْ نَزَلتْ، وَأَيْنَ نَزَلتْ.

وقال أَيُوب: سأَلَ رجُلٌ عَكْرَمَةَ عن آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: نَزَلتْ فِي سَفْحٍ ذَلِكَ الْجَبَلُ، وَأَشَارَ إِلَى سَلْعٍ^(٢). أخرجه أبو نعيم في «الحلية»^(٣).

وقد ورد عن ابن عباس وغيره عَدُّ المكَي والمدْنِي. وأنا أسوق ما وقع لي من ذلك، ثم أُعقب به بتحرير ما اخْتُلَفَ فيه.

(١) «الانتصار» ١/٢٤٧.

(٢) سَلْعٌ: جبل في المدينة. «القاموس المحيط»: سلع.

(٣) ٣٢٧/٣، وأخرجه أيضًا أحمد في «العلل» ٢/٣٨٧ (٢٧٢٤).

قال ابن سعد في «الطبقات»^(١): أَبْنَا النَّوْاقيِّي، حَدَّثَنِي قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ سَلَمَةِ الْحَضْرَمِيِّ، سَمِعْتَ أَبْنَ عَبَّاسَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِيهِ بْنَ كَعْبَ عَمَّا نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنَ بِالْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ: نَزَّلَ بِهَا سَبْعُ وَعَشْرَوْنَ سُورَةً، وَسَائِرَهَا بِمَكَّةَ.

وقال أبو جعفر النحاس في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: حَدَّثَنِي يَمُوتُ بْنُ الْمَزْرُعَ^(٢): حَدَّثَنَا أَبُو حَاتَّمَ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدَ السَّجْسَتَانِيُّ، أَبْنَا أَبِيهِ بْنِ عُيَيْدَةِ مَعْمَرَ بْنِ الْمُتَّشِّنِيِّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، سَمِعْتَ أَبَا عَمْرُو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ: سَأَلْتُ مَجَاهِدًا عَنْ تَلْخِيصِ آيِّ الْقُرْآنِ؛ الْمَدِينَى مِنَ الْمَكَّى، فَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَنَ عَبَّاسَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ:

سُورَةُ الْأَنْعَامَ نَزَّلَتْ بِمَكَّةَ جَمِلَةً وَاحِدَةً، فَهِيَ مَكِيَّةٌ إِلَّا ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْهَا نَزَّلَتْ بِالْمَدِينَةِ: ﴿فُلْ تَكَالَّوْ أَتُلْ﴾ [١٥٣ - ١٥٤]. إِلَى تَمَامِ الْآيَاتِ الْثَّلَاثِ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ السُّورَ مَدِينَاتٍ.

وَنَزَّلَتْ بِمَكَّةَ سُورَةُ الْأَعْرَافِ وَيُونُسُ وَهُودٌ وَيُوسُفُ وَالرَّاعِدُ وَإِبْرَاهِيمَ وَالْحَجْرُ وَالنَّحْلُ - سُوى ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا، فَإِنَّهُنَّ نَزَّلُنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فِي مَنْصُوفِهِ مِنْ أَحُدٍ - وَسُورَةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالْكَهْفِ وَمُرِيمُ وَطَهُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْحَجَّ، سُوى ثَلَاثَ آيَاتٍ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [٢١ - ٢١] إِلَى تَمَامِ الْآيَاتِ الْثَّلَاثِ، فَإِنَّهُنَّ نَزَّلُنَّ بِالْمَدِينَةِ^(٣).

وَسُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ وَالْفَرْقَانِ وَسُورَةُ الشَّعْرَاءِ، سُوى خَمْسَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا نَزَّلُنَّ بِالْمَدِينَةِ: ﴿وَالْشَّعْرَاءَ يَتَّعَمِّهُمُ الْغَافِرُونَ﴾ [٢٢٤] إِلَى آخِرِهَا^(٤).

وَسُورَةُ النَّمَلِ وَالْقَصْصِ وَالْعَنكِبُوتِ وَالرُّومِ وَلَقَمَانَ، سُوى ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْهَا نَزَّلُنَّ بِالْمَدِينَةِ: ﴿وَلَوْنَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةِ أَفْلَمَ﴾ [٢٧ - ٢٩] إِلَى تَمَامِ الْآيَاتِ.

وَسُورَةُ السَّجْدَةِ، سُوى ثَلَاثَ آيَاتٍ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [١٨ - ٢٠] إِلَى تَمَامِ الْآيَاتِ الْثَّلَاثِ.

وَسُورَةُ سَبَا وَفَاطِرِ وَيُسٰ وَالصَّافَاتِ وَصِ وَالزَّمْرِ، سُوى ثَلَاثَ آيَاتٍ نَزَّلُنَّ بِالْمَدِينَةِ فِي وَحْشَيِّ قَاتِلِ حَمْزَةِ: ﴿فُلْ يَكْبَادِي الَّذِينَ أَشَرَّوْا﴾ [٥٣ - ٥٥] إِلَى تَمَامِ الْآيَاتِ.

وَالْحَوَامِيمُ السَّبْعُ وَقِ الْذَّارِيَاتِ وَالظُّرُورِ وَالنَّجْمِ وَالقَمَرِ وَالرَّحْمَنِ وَالوَاقِعَةِ وَالصَّفِ وَالْتَّغَابِنِ إِلَّا آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا نَزَّلُنَّ بِالْمَدِينَةِ.

وَالْمُلْكُ وَ﴿تَ﴾ وَالْحَاقَةِ وَسَأْلِ وَسُورَةِ نُوحِ وَالْجَنِّ وَالْمَزْمَلِ إِلَّا آيَتَيْنِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ قَوْمٌ﴾ [٢٠]^(٥).

(١) طبقات ابن سعد ٣٧١ / ٢.

(٢) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٣١ وفيه: يَمُوتُ بْنُ الْمَزَارِعُ. وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَنَا.

(٣) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٤١ و ١٧٠ و ١٧٥.

(٤) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٩٠ و ٢٠٠ - ٢٠١. هَذَا، إِنَّ سُورَةَ الشَّعْرَاءِ كُلَّهَا (٢٢٧) آيَةٌ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مِنْ: ﴿وَالْشَّعْرَاءُ . . .﴾ أَرْبَعُ آيَاتٍ لَا خَمْسَ.

(٥) سُورَةُ الْمَزْمَلِ (٢٠) عَشْرَوْنَ آيَةً، وَالآيَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمَصْنُفُ هِيَ الآيَةُ الْعَشْرَوْنَ، وَهِيَ آيَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ آيَتَيْنِ كَمَا ذُكِرَ.

والمدثر إلى آخر القرآن إلّا 『إذا زُلت』 و『إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ』 و『فَلْ هُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ』 و『فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ』 و『فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ』 فإنهنَ مدینات.

ونزل بالمدينة سورة الأنفال وبراءة والنور والأحزاب وسورة محمد والفتح والحجرات وال الحديد وما بعدها إلى التحرير.

هكذا أخرجه بطوله، وإسناده جيد، رجاله كُلُّهم ثقات من علماء العربية المشهورين.

وقال البيهقي في «دلائل النبوة» [١٤٢/٧]: أربأنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو محمد بن زياد العدل، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا أحمد بن نصر بن مالك الخزاعي، حدثنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، حدثني يزيد التحوي، عن عكرمة والحسن بن أبي الحسن قالا: أنزل الله من القرآن بمكة: 『أَفَرَا يَأْتِيَ رَبُّكَ وَهُوَ تَ』، والمزمول، والمدثر، و『تَبَثَ بَدَأَ أَبِي لَهَبٍ』 و『إِذَا الشَّمْسُ كَوَرَتْ』، و『سَيَّغَ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى』 و『وَالَّلَّٰهُ إِذَا يَغْشَى』، والفجر، والضحى، و『أَلَّٰهُ نَسَخَ』، والعصر، والعاديات، والكوثر، و『أَهْنَمُكُمُ الْكَافَّارُ』، و『أَرَدَيْتَ』، و『فَلْ يَكُنْهَا الْكُفَّارُ』 وأصحاب الفيل، والقلق، و『فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ』 و『فَلْ هُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ』، والنجم، و『عَسَ』، و『إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ』، و『وَالثَّمَسُ وَضَحَّكَاهَا』، و『وَالسَّلَامُ دَاتِ الْبُرُوجِ』، و『وَالنِّينُ وَالنَّبِيُّونُ』، و『لَا يَلِيفُ فَرِيشَ』 و『أَلْكَارِاعَةَ』، و『لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةَ』 والهَمَزة، والمرسلات و『فَ』، و『لَا أَقِيمُ يَهْنَدَا الْبَلَدَ』، و『وَالسَّلَامُ وَالظَّرْقَ』، و『أَقْتَبَتِ السَّائِهَةَ』 و『صَنَّ』 والحن، و『سَنَ』، والفرقان والملائكة^(١)، و『طَهَ』، والواقعة، و『طَسَةَ』 و『طَسَنَ』، و『طَسَرَ』^(٢)، وبني إسرائيل، والتاسعة^(٣)، وهو يوسف، وأصحاب الحجر، والأنعام، والصَّافَات، ولقمان، وسبأ، والرَّمَرَ، وحم المؤمن، وحم الدخان، وحم السجدة، وحم الزخرف، والجائحة، والأحقاف، والذاريات، والغاشية، وأصحاب الكهف، والنَّحل، ونوح، وإبراهيم، والأنبياء، والمؤمنون، وألم السجدة، والطور، وتبارك، والحاقة، وسأل، و『عَمَ يَسَّاَلُونَ』، والنازعات و『إِذَا الْمَاءَ اشْتَقَتْ』، و『إِذَا أَسْمَاءَ انْقَطَرَتْ』، والرُّوم، والعنكبوت.

وما نزل بالمدينة: 『وَيَلِ الْمُكَفِّفِينَ』، والبقرة، وآل عمران، والأنفال، والأحزاب، والمائدة، والممتحنة، والنساء، و『إِذَا زُلِّتِ』، وال الحديد، ومحمد، والرعد، والرحمن، و『هَلْ أَنَّ عَلَى إِنْسَنٍ』، والطلاق، و『لَمْ يَكُنْ』 والحضر، و『إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ』، والنور، والحج، والمنافقون، والمجادلة، والحجرات، و『يَكُنْهَا الَّتِي لَمْ يُحِمِّمْ』، والصف، والجمعة، والتغابن، والفتح، وبراءة.

قال البيهقي: والتاسعة يريد بها سورة يونس. قال: وقد سقط من هذه الرواية: الفاتحة والأعراف، وكهيعص، فيما نزل بمكة.

(١) هي سورة فاطر.

(٢) طسم: الأولى: سورة الشعراء، والثانية: سورة القصص، وطس: سورة النمل.

(٣) هي سورة يونس كما سينذكره المصنف قريباً.

قال^(١): وقد أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حديثنا محمد بن الفضل، حديثنا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي، حديثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، حديثنا حصيف، عن ابن عباس أنه قال:

إنَّ أَوَّلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مِنَ الْقُرْآنِ فَذَكَرَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَذَكَرَ السُّورَ الَّتِي سَقَطَتْ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى فِي ذِكْرِ مَا نُزِّلَ بِمَكَّةَ، وَقَالَ: وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ فِي تَفْسِيرِ مَقَاتِلٍ وَغَيْرِهِ، مَعَ الْمَرْسَلِ الصَّحِيحِ الَّذِي تَقدَّمَ.

وقال ابن الصّريّس^(٢) في «فضائل القرآن»^(٣): حديثنا محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازى، أنينا عمرو بن هارون، حديثنا عثمان بن عطاء الحرساني، عن أبيه، عن ابن عباس قال: كانت إذا أُنزِلت فاتحة سورة بمكة كُتِّبَتْ بمكة، ثم يزيد الله فيها ما شاء، وكان أَوَّلَ مَا أُنزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «أَقْرَا بِإِسْمِ رَبِّكَ»، ثم «تَبَّأْلًا»، ثم «بِتَائِبَا الْفَرْمَلَ»، ثم «بِتَائِبَا الْمَدْرَلَ»، ثم «بَتَّبَتْ يَدَآءِ لَهَبٍ»، ثم «إِذَا أَشْتَشَ كُوَّرَتْ»، ثم «سَجَّحَ أَشَدَ رَبِّكَ الْأَكْلَ»، ثم «وَأَتَيْلَ إِذَا يَقْنَى»، ثم «وَالْفَجْرَ»، ثم «وَالظَّهَى»، ثم «الْأَرْشَحَ»، ثم «وَالْمَصْرَ»، ثم «وَالْعَدِيَّتَ»، ثم «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ»، ثم «الْهَنْكُمُ الْكَافَرُ»، ثم «أَرَدَيْتَ الَّذِي يَكْرَبُ»، ثم «فَلَ يَكَبِّيَا الْكَبَرَوْنَ»، ثم «الَّمَّ تَرَ كَفَ فَلَ رَبِّكَ»، ثم «فَلَ أَعُودُ بِرَبِّ الْفَلَقِ»، ثم «فَلَ أَعُودُ بِرَبِّ الْأَنْبَابِ»، ثم «فَلَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ثم والنجم، ثم عبس، ثم «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَلَّهِ الْقَدْرِ»، ثم «وَأَشْتَشَ وَخْنَهَا»، ثم «وَالسَّلَامُ ذَاتُ الْمَرْوَجِ»، ثم «وَالنَّبِيِّنَ»، ثم «لِإِلَيْفَ فَرِيشَ»، ثم «الْفَكَارِعَةَ»، ثم «لَا أَسْمُ بِيَوْرَ الْفَنَّةَ»، ثم «وَيْلٌ لِكُلِّ هُنْزَةَ»، ثم «وَالْمَرْسَلَتَ»، ثم «فَقَ»، ثم «لَا أَقِيمُ بِهِنْدَ الْبَلَدَ»، ثم «وَالسَّلَامُ وَالْطَّارِقَ»، ثم «أَفَرَبَتِ السَّاعَةَ»، ثم «صَ»، ثم «الْأَغْرَافَ»، ثم «فَلَ أُرْجَى»، ثم «وَسَ»، ثم «الْفَرَقَانَ»، ثم الملائكة، ثم «كَهْبَعَ»، ثم طه، ثم «الْوَاقِعَةَ»، ثم «طَسَ»، ثم الشعراء، ثم «طَسَّ»، ثم «الْفَصَصُ»، ثم بني إسرائيل، ثم «يُوشَ»، ثم هود، ثم يوسف، ثم الحجر، ثم الأنعام، ثم «وَالصَّنَقَتَ»، ثم لقمان، ثم سباء، ثم الزمر، ثم «حَمَّةَ» المؤمن، ثم حم «السجدة»، ثم حم عسق، ثم حم «الزخرف»، ثم «الدخان»، ثم «الجاثية»، ثم الأحقاف، ثم الداريات، ثم الغاشية، ثم الكهف، ثم التحل، ثم «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا»، ثم سورة إبراهيم، ثم الأنبياء، ثم المؤمنون، ثم تنزيل السجدة، ثم الطور، ثم تبارك الملك، ثم «الْحَافَّةَ»، ثم سأل، ثم «عَمَّ يَسْأَلُونَ»، ثم «وَالنَّرِعَاتَ»، ثم «إِذَا الْسَّمَاءُ أَفْطَرَتْ»، ثم «إِذَا أَسْلَمَهُ أَنْسَقَتْ»، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم «وَيْلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ» فهذا ما أُنزَلَ اللَّهُ بِمَكَّةَ.

وأما ما أُنزَلَ بِالمَدِينَةِ: سورة البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم «إِذَا زُلْلَتْ»، ثم الحديد، ثم القتال، ثم الرعد، ثم الرحمن، ثم الإنسان، ثم الطلاق، ثم

(١) البيهقي في «دلائل النبوة» ٧/١٤٣.

(٢) ابن الصّريّس: محمد بن أيوب، من حفاظ الحديث (ت: ٢٩٤ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/١٩٥.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٣ باب فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة.

﴿لَمْ يَكُن﴾، ثم الحشر، ثم ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، ثم النور، ثم الحج، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم الحجرات، ثم التحرير، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم الصف، ثم الفتح، ثم المائدة، ثم براءة.

وقال أبو عبيد في «فضائل القرآن»^(١): حدثنا عبد الله بن صالح، ومعاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، قال: نزلت بالمدينة سورة البقرة، وأل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبية، والحج، والنور، والأحزاب، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [محمد ﷺ]، والفتح، والحديد، والمجادلة، والحشر، والمتحنة، والحاوريين - يريد الصف - والتغابن، و﴿يَأَيُّهَا الَّتِي إِذَا طَلَقْتُمُ الِاسْتَاءَ﴾، و﴿يَأَيُّهَا الَّتِي لَعَثَرْتُمُ﴾، والفجر، والليل، و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، و﴿لَمْ يَكُن﴾، و﴿إِذَا زُرِلتَ﴾، و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، وسائر ذلك بمكة.

وقال أبو بكر بن الأباري: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا حجاج بن منهال، نبأنا هشام عن قنادة، قال: نزل في المدينة من القرآن: البقرة، وأل عمران، والنساء، والمائدة، وبراءة، والرعد، والتحل، والحج، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، وال الرحمن، والمجادلة، والحشر، والمتحنة، والصف، وال الجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، و﴿يَأَيُّهَا الَّتِي لَعَثَرْتُمُ﴾ إلى رأس العشر، و﴿إِذَا زُرِلتَ﴾ و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ وسائر القرآن نزل بمكة.

وقال أبو الحسن بن الحصار في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: المدنى باتفاق عشرون سورة، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكى باتفاق. ثم نظم في ذلك أبياتاً فقال:

وعن ترتيب ما يُثلَى من السُّورِ
صلَّى إِلَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرِّ
وَمَا تَأْخَرَ فِي بَدْءِهِ وَفِي حَضَرِ
يُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِالتَّارِيخِ وَالنَّظَرِ
تُؤَوَّلُتِ الْحَجْرَ تنبِيَهًا لِمُعَثَّبِ
مَا كَانَ لِلْخَمْسِ قَبْلَ الْحَمْدِ مِنْ أَثْرِ
وَلَمْ يَقُلْ بِصَرِيحِ النَّسْخِ مِنْ بَشَرِ^(٢)
عَشْرُونَ مِنْ سُورَ الْقُرْآنِ فِي عَشَرِ
وَخَامِسِ الْخَمْسِ فِي الْأَنْفَالِ ذِي الْعِبَرِ
وَسُورَةِ النُّورِ وَالْأَحْزَابِ ذِي الذَّكْرِ
وَالْفَتْحُ وَالْحُجَّرَاتِ الْغَرْفِيِّ غُرَرِ

يَا سَائِلِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ مجْتَهِدًا
وَكِيفَ جَاءَ بِهَا الْمُخْتَارُ مِنْ مُضَرِّ
وَمَا تَقْدَمَ مِنْهَا قَبْلَ هَجْرَتِهِ
لِيَعْلَمَ النَّسْخَ وَالتَّخْصِيصَ مجْتَهِدًا
تَعَارَضَ النَّقلُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ وَقَدْ
أُمِّ الْقُرْآنِ وَفِي أُمِّ الْقُرَى نَزَّلَتِ
لَوْ كَانَ ذَاكَ لِكَانَ النَّسْخُ أَوْلَاهَا
وَيَعْدُ هَجْرَةَ خَيْرِ النَّاسِ قَدْ نَزَّلَتِ
فَأَرَبَعُ مِنْ طَوَالِ السَّبْعِ أَوْلَاهَا
وَتَوْبَةَ اللَّهِ إِنْ عُذْتُ فَسَادَةُ
وَسُورَةُ لِنَبِيِّ اللَّهِ مَحْكَمَةٌ

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٦٥.

(٢) تَبَّأَ عَلَى سُقُوطِ هَذَا الْيَتِ مَحْقُّ «الإِتقان» الأَسْتَاذُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ.

والحضر ثم امتحان الله للبشر
وسمة الجُمُع تذكّار لِمُذَكَّرٍ
والنَّصر والفتح تنبيهاً على العُمرِ
وقد تعارضت الأخبار في آخرِ
وأكثر الناس قالوا: الرَّعد كالقَمَرِ
مَمَّا تضمن قول الجنّ في الخبرِ
ثمَّ التَّغابُن والتَّطفييف ذو النُّذرِ
ولم يكن بعدها الْزَّلزال فاعتبرِ
وغُوذتان تردة البأس بالقدرِ
وربما استثنىت أيّ من السُّورِ
فلا تكن من خلاف الناس في حَصْرِ
إلا خلاف له حَظٌ من النَّظرِ

ثم الحديُّ ويتلوها مُجادلة
وسرةٌ فضَّحَ الله النِّفَاقَ بها
وللظلاقِ وللتحريمِ حكمُهُما
هذا الذي اتفقَتْ فيه الرُّواهَةُ
فالرَّعدُ مختَلِفٌ فيها متى نزلتْ
ومثلُها سورة الرَّحْمَنِ شاهدُها
وسورةُ الْحَوَارِيْنَ قد عُلِّمَتْ
وليلةُ الْقَدْرِ قد خُصَّتْ بِمَلَّتِنا
وقل هو الله من أوصاف خالقنا
وذا الذي اختلفَتْ فيه الرُّواهَةُ له
واما سوى ذاك مَكَّيٌ تَنَزَّلُهُ
فليسَ كُلُّ خلافٍ جاءَ معتبراً

فصل: في تحرير السور المختلف فيها

(٧) (سورة الفاتحة): الأكثرون على أنها مكية، بل ورد أنها أول ما نزل كما سيأتي في النوع الثامن، واستدلّ لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْذَنَّكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَزَّلِ﴾ [الحجر: ٨٧]. وقد فسرّها ابن عثيمين بالفاتحة كما في الصحيح [البخاري: ٤٤٧٤، وأحمد: ١٥٧٣٠]. وسورة الحجر مكية باتفاق، وقد امتنّ على رسوله فيها، فدلّ على تقدّم نزول الفاتحة عليها، إذ يبعد أن يمتنّ عليه بما لم يتزل بعد، وبأنه لا خلاف أن فرض الصلاة كان بمكة، ولم يحفظ أنه كان في الإسلام صلاة بغير الفاتحة، ذكره ابن عطية وغيره.

وقد روى الواحدي^(١) والشعبي من طريق العلاء بن المسيب، عن الفضل بن عمرو، عن علي بن أبي طالب قال: نزلت فاتحة الكتاب بمكة من كنز تحت العرش.

^(٢) وأشتبه عن: محاهد القمل، بأنّها مدنّة آخر جه الفرسان، فـ«تفسيره»، وأبو عبد في، «الفضائل».

قال الحسين بن الفضل : هذه هَفْوَةٌ من مجاهدٍ؛ لأنَّ العلماء على خلاف قوله ، وقد نقل ابنُ عطيةَ القولَ بذلك عن الزُّهْرِيِّ وعطاءَ وسَوادَةَ بنِ زيادٍ وعَدَ اللهَ بنَ عَيْدَ بنَ عَمِيرَ.

^١ وَرَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسْنَادِ جَيْدٍ، قَالَ الطَّيْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٤٧٨٥]، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيفَةِ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَعْبِ بْنُ مُؤْمِنٍ.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٧.

(١) في «أسباب التزول» ص ١٧.

غَنَّامٌ، نَبَأْنَا أَبُوبَكْرِ بْنُ أَبِي شِيبةَ، نَبَأْنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ: «أَنَّ إِبْلِيسَ رَنَ»^(١)، حِينَ أَنْزَلَتْ فَاتِحةَ الْكِتَابَ، وَأَنْزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ» وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْجَمَلَةَ الْأُخْرَى مُدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا نَزَّلَتْ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِمَكَّةَ وَمَرَّةً بِالْمَدِينَةِ؛ مِبَالَغَةً فِي تَشْرِيفِهَا.

وَفِيهَا قَوْلٌ رَابِعٌ: أَنَّهَا نَزَّلَتْ نَصْفَيْنِ؛ نَصْفَهَا بِمَكَّةَ وَنَصْفَهَا بِالْمَدِينَةِ، حَكَاهُ أَبُو الْلَّيْثِ السَّمَوَقْنَدِيَّ^(٢).

﴿سُورَةُ النَّحَاسِ﴾: زَعْمُ النَّحَاسِ أَنَّهَا مَكَّيَّةٌ، مَسْتَنِدًا إِلَى أَنْ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ الْآيَةُ [٥٨] نَزَّلَتْ بِمَكَّةَ اتَّفَاقًا فِي شَأنِ مَفْتَاحِ الْكَعْبَةِ، وَذَلِكَ مَسْتَنِدٌ وَاهٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَزْوَلِ آيَةٍ أَوْ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ طَوْبِلَةِ نَزْلَ مُعَظَّمَهَا بِالْمَدِينَةِ أَنْ تَكُونَ مَكَّيَّةً، خَصْرُوصًا أَنَّ الْأَرْجُعَ أَنَّ مَا نَزَّلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ مَدْنِيًّا، وَمِنْ رَاجِعِ أَسْبَابِ نَزْولِ آيَاتِهَا عَرْفُ الرَّدِّ عَلَيْهِ. وَمِمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ [٤٩٩٣] سِيَّاقًا حَدِيثَهُ قَالَتْ: مَا نَزَّلْتُ سُورَةَ الْبَقْرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عَنْهُ. وَدَخَلْتُهَا عَلَيْهِ كَانَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ اتَّفَاقًا. وَقَيْلٌ: نَزَّلَتْ عِنْدَ الْهِجْرَةِ.

﴿سُورَةُ يُونُسَ﴾: الْمَشْهُورُ أَنَّهَا مَكَّيَّةٌ، وَعَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَوَيْتَانَ، فَتَقْدِيمٌ فِي الْأَثَارِ السَّابِقَةِ عَنْهُ أَنَّهَا مَكَّيَّةٌ. وَأَخْرَجَهُ أَبْنِ مَرْدُوِيَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيِّ عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبْنِ جُرِيجٍ عَنْ عَطَاءِ عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِ حَصِيفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبْنِ الزَّبِيرِ.

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا مَدِينَيَّةٌ، وَيَؤْيِدُ الْمَشْهُورَ مَا أَخْرَجَهُ أَبْنِ أَبِي حَاتَّمٍ^(٣) مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَسُولًا أَنْكَرَتِ الْعَرْبُ ذَلِكَ - أَوْ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ - فَقَالُوا: اللَّهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا بَشَرًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَّابًا﴾ الْآيَةُ [٢].

﴿سُورَةُ الرَّعْدِ﴾: تَقْدِيمٌ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهَا مَكَّيَّةٌ، وَفِي بَقِيَّةِ الْأَثَارِ أَنَّهَا مَدِينَيَّةٌ.

وَأَخْرَجَ أَبُو الشِّيخِ مِثْلَهُ عَنْ قَاتِدَةَ، وَأَخْرَجَ الْأُولَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سَنْتَهُ»: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِّرٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جَبَيرٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عِنْدُهُ عِلْمٌ الْكَثِيرٌ﴾ [الرَّعْدُ: ٤٣] أَهُو عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ؟ فَقَالَ: كَيْفَ وَهَذِهِ السُّورَةُ مَكَّيَّةٌ؟!

وَيَؤْيِدُ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا مَدِينَيَّةٌ: مَا أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ [فِي «الْكَبِيرِ»: ١٠٧٦٠ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ] وَغَيْرُهُ عَنْ أَنْسٍ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُ كُلُّ أُنْقَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ سَدِيدُ الْحَالَى﴾ [الرَّعْدُ: ٨ - ١٣] نَزَّلَ فِي قَصَّةِ أَرْبَدِ بْنِ قَيْسٍ وَعَامِرِ بْنِ الْطَّفْلِ حِينَ قَدِمَا الْمَدِينَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالَّذِي يَجْمِعُ بَيْنَ الْاِخْتِلَافِ: أَنَّهَا مَكَّيَّةٌ إِلَّا آيَاتٍ مِنْهَا.

(١) قال ابن الأثير: الرنين: الصوت، وقد رأى رين رينا. (النهاية) ٢/٢٧١.

(٢) السمرقدي: نصر بن محمد، علامة من أئمة الحنفية (ت: ٣٧٣ هـ). (الفوائد البهية) ٢٢٠.

(٣) في «تفسيره» ٦/١٩٢٢ (١٩٣١) يونس: ٢.

(١) (سورة الحج): تقدم من طريق مجاهد، عن ابن عباس: أنها مكية إلّا الآيات التي استثناءها، وفي الآثار الباقيّة: أنها مدنية.

وأخرج ابن مردوه من طريق العوفى، عن ابن عباس. ومن طريق ابن جريج وعثمان، عن عطاء عن ابن عباس، ومن طريق مجاهد عن ابن الزبير: أنها مدنية.

قال ابن الفرس في «أحكام القرآن»^(١): وقيل: إنّها مكية إلّا: «هَذَانِ حَصْمَانٍ» الآيات. وقيل: إلّا عشر آيات. وقيل: مدنية إلّا أربع آيات: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَيْكُمْ عَقِيمٍ» [٥٢]. قاله قتادة وغيره. وقيل: كلّها مدنية، قاله الضحاك وغيره، وقيل: هي مختلطة؛ فيها مدنية ومكية، وهو قول الجمهور. انتهى.

ويؤيد ما نسبه إلى الجمهور: أنّه ورد في آياتٍ كثيرة منها أنّه نزل بالمدينة، كما حررناه في «أسباب النزول»^(٢).

(٢) (سورة الفرقان): قال ابن الفرس: الجمهور على أنّها مكية، وقال الضحاك: مدنية.

(٣) (سورة يس): حكى أبو سليمان الدمشقي^(٣) له قوله: أنها مدنية، قال: وليس بالمشهور.

(٤) (سورة ص): حكى الجعبري قوله: أنها مدنية، خلاف حكاية جماعة الإجماع على أنها مكية.

(٥) (سورة محمد): حكى السفي^(٤) قوله: أنها مكية.

(٦) (سورة الحجرات): حكى قوله: شاذ أنها مكية.

(٧) (سورة الرحمن): الجمهور على أنّها مكية، وهو الصواب، ويدلُّ له ما رواه الترمذى [٣٢٩١] والحاكم [٤٧٣/٢] وهو حسن عن جابر قال: لَمَّا قرأ رسول الله ﷺ على أصحابه سورة الرحمن حتى فرغ. قال: «مالِي أراكم سكوناً؟ لِلْحِنْ كأنوا أحسنَ منكم رداً، ما قرأتُ عليهم من مرأة: «فَيَأْيَاءُ الْأَءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» إلّا قالوا: ولا شيءٌ من نعمك ربنا نُكذِّب، فلَكَ الْحَمْد». قال الحاكم: صحيح على شرط الشييخين. وقصة الجن كانت بمكة.

وأصرّح منه في الدلالة ما أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٦٩٥٥] بسند جيد: عن أسماء بنت أبي بكر قالت: سمعت رسول الله ﷺ وهو يصلّي نحو الركن قبل أن يضدع بما يؤمّر، والمشركون يسمعون: «فَيَأْيَاءُ الْأَءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ». وفي هذا دليل على تقدُّم نزولها على سورة الحجر.

(٨) (سورة الحديد): قال ابن الفرس: الجمهور على أنّها مدنية، وقال قوم: إنّها مكية، ولا خلاف أنّ فيها قرآنًا مدينيًا؛ لكن يشبه صدرُها أن يكون مكيناً.

(١) ابن الفرس: عبد المنعم بن الفرس، قاضٍ أندلسي، من فقهاء الحنفية (ت: ٥٩٩ هـ). «قضاة الأندلس»، ١١٠، و«سير أعلام النبلاء» ٢١/٣٦٤.

(٢) «أسباب النزول» ص ٢١١ سورة الحج.

(٣) هو أيوب بن تميم التميمي المقرئ (ت: ١٩٨ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/١٤٨.

(٤) هو عبد الله بن أحمد، أبو البركات، فقيه حنفي، مفسر (ت: ٧١٠ هـ). «القواعد البهية» ١٠١، و«الدرر الكامنة» ٢/٢٤٧.

قلت: الأمر كما قال، ففي «مسند البرار» وغيره عن عمر: أنه دخل على أخته قبل أن يُسلم، فإذا صحيفه فيها أول سورة الحديد، فقرأها، وكان سبب إسلامه.

وأخرج الحاكم [٤٧٩/٢٢] وهو صحيح [٤٧٩] وغيره عن ابن مسعود، قال: لم يكن شيءٌ بين إسلامه وبين أن نزلت هذه الآية يعاتبهم الله بها إلا أربع سنين: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أَوْلَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِ ظَاهَرَ عَلَيْهِمُ الْآمْدُ﴾ الآية [١٦].

(٣) (سورة الصاف): المختار أنها مدنية، ونسبة ابن الفرس إلى الجمهور ورجحه، ويدل له ما أخرجه الحاكم [٤٨٧/٢٢] وغيره عن عبد الله بن سلام قال: قعدنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ، فتناذكنا، فقلنا: لو تعلم أيُّ الأعمال أحبت إلى الله لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَيَّئَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ أَفْزِيَ لِعِنْكِمْ﴾ ١١، ٢، حتى ختمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها.

(٤) (سورة الجمعة): الصحيح أنها مدنية، لما روى البخاري [٤٩٧] عن أبي هريرة قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ، فأنزل عليه سورة الجمعة: ﴿وَأَخْرِجْ مِنْهُمْ لَتَّا يَلْحَقُوهُمْ﴾ [٣].

قلت: من هم يا رسول الله؟... الحديث^(١). [مسلم: ٦٤٩٨، وأحمد: ٩٤٠٦].

ومعلوم أنَّ إسلام أبي هريرة بعد الهجرة بمدة. وقوله: ﴿فَلَمْ يَأْتِهِمْ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [٦]: خطاب لليهود، و كانوا بالمدينة. وأخر السورة نزل في انفضاضهم حال الخطبة لما قدمت العبر، كما في الأحاديث الصحيحة [البخاري: ٤٩٩، ومسلم: ١٩٩٧، وأحمد: ١٤٣٥٦]، فثبتت أنها مدنية كلُّها.

(٥) (سورة التغابن): قيل: مدنية، وقيل: مكية إلا آخرها.

(٦) (سورة الملك): فيها قول غريب: إنَّها مدنية.

(٧) (سورة الإنسان): قيل: مدنية، وقيل: مكية إلا آية واحدة: ﴿وَلَا طُلْعَ مِنْهُمْ إِلَّا كُفُورًا﴾ [٢٤].

(٨) (سورة المطففين): قال ابن الفرس: قيل: إنَّها مكية، لذكر الأساطير فيها، وقيل: مدنية؛ لأنَّ أهلَ المدينة كانوا أشدَّ الناس فساداً في الكيل.

وقيل: نزلت بمكَّة إلا قصة التطيف. وقال قوم: نزلت بين مكَّة والمدينة. انتهى.

قلت: أخرج النسائي وغيره بسنده صحيح عن ابن عباس قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة كانوا من أحب الناس كيلاً، فأنزل الله: ﴿وَيَلِلِ الْمُطَفَّفِينَ﴾ فأحسنوا الكيل. [حسن: ابن ماجه: ٢٢٢٣، وابن حبان: ٤٩١٩، والطبراني في «الكبير»: ١٢٠٤١].

(٩) (سورة الأعلى): الجمهور على أنها مكية، قال ابن الفرس: وقيل: إنَّها مدنية، لذكر صلاة العيد وزكاة الفطر فيها.

قلت: ويردُّ ما أخرجه البخاري [٤٩٤١] عن البراء بن عازب قال: أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلوا يقرئاننا القرآن، ثم جاء عمَّار وبلالٌ وسعدٌ، ثم جاء

(١) وتمامه: فلم يراجعه حتى سأله ثلثانًا وفيما سلمان الفارسي، وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لو كان الإيمان عند الترياً لكان رجال أو رجل من هؤلاء».

عمرُ بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ، فما رأيْتُ أهل المدينة فرُحوا بشيءٍ فَرَحَهُمْ به، فما جاء حتى قرأْتُ : «سَجَنْ أَسْمَ رِبِّكَ الْأَعْلَى» في سُورٍ مثلها [وأحمد: ١٨٥١٢].

(سورة الفجر) : فيها قولان، حكاهما ابن الفرس. قال أبو حيان: والجمهور على أنها مكية.

(سورة البلد) : حكى ابن الفرس فيها - أيضاً - قولين، قوله: «هَذَا الْبَلْدُ» يرُدّ القول بأنها مدنية.

(سورة الليل) : الأشهر أنها مكية، وقيل: مدنية؛ لما ورد في سبب نزولها من قصة النخلة -

كما أخرجنا في «أسباب النزول»^(١) - وقيل: فيها مكية ومدنية.

(سورة القدر) : فيها قولان، والأكثر أنها مكية. ويستدلّ لكونها مدنية بما أخرجه الترمذى

[٣٣٥٠] والحاكم [١٧٠/٣] عن الحسن بن علي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيَ أُمِّيَّةَ عَلَى مِنْبَرِهِ، فَسَاءَهُ ذَلِكُ، فَنَزَّلَتْ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»، ونزلت: «إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» الحديث. قال المزيّ: وهو حديث منكر.

(سورة لم يكن) : قال ابن الفرس: الأشهر أنها مكية.

قلت: ويدلّ لمقابلة ما أخرجه أَحْمَد [١٦٠٠٠] وهو صحيح لغيره عن أبي حَبَّةِ الْبَدْرِيِّ قال: لما نزلت:

«لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ» إلى آخرها، قال جبريل: يا رسول الله، إِنَّ رَبِّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَهَا أَيْيًا.. الحديث، وقد جزم ابن كثير بأنّها مدنية، واستدلّ به.

(سورة الزلزلة) : فيها قولان، ويستدلّ لكونها مدنية بما أخرجه ابن أبي حاتم^(٢)، عن أبي سعيد الخدري قال: لما نزلت: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» الآية، قلت: يا رسول الله، إِنِّي لرَاءِ عملي..؟ الحديث. وأبو سعيد لم يكن إلّا بالمدينة، ولم يبلغ إلّا بعد أحد.

(سورة العاديات) : فيها قولان، ويستدلّ لكونها مدنية بما أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس: قال: بعث رسول الله ﷺ خيلاً، فلبثت شهرًا لا يأتيه منها خبرٌ، فنزلت: «وَالْعَدِيَّاتِ».. الحديث.

(سورة ألهاكم) : الأشهر أنها مكية، ويدلّ لكونها مدنية - وهو المختار - ما أخرجه ابن أبي حاتم^(٣) عن ابن بُرِيَّةَ: أنها نزلت في قبيلتين من قبائل الأنصار تفاخروا.. الحديث.

وأخرج^(٤) عن قادة أنها نزلت في اليهود.

وأخرج البخاري [٦٤٣٩] عن أبي بن كعب قال: كنا نُرَى هُنَّا مِنَ الْقُرْآنِ - يعني «لو كان لابن آدم

وادٍ مِنْ ذَهَبٍ» - حتى نزلت: «أَلْهَنُكُمُ الْكَاثَرُ» [مسلم: ٢٤١٥، وأحمد: ١٢٢٢٨].

وأخرج الترمذى [٣٣٥٥] عن علي قال: ما زلنا نُشُكُ في عذاب القبر حتى نزلت. وعذاب القبر لم يذكر إلّا بالمدينة كما في الصحيح في قصة اليهودية [البخاري: ١٣٧٢، ومسلم: ١٣٢١، وأحمد: ٢٥٤١٩].

(٢) في «تفسيره» ١٠/٣٤٥٦ (١٩٤٣٩) (٣٤٥٦) الزلزلة: آخر آية.

(١) «أسباب النزول» ص ٣٥٩ سورة الليل.

(٤) ابن أبي حاتم ١٠/٣٤٥٩ (١٩٤٥٣).

(٣) في «تفسيره» ١٠/٣٤٥٧ (١٩٤٣٩).

- (١) (سورة أرأيت): فيها قوله، حكاهما ابن الفرس.
- (٢) (سورة الكوثر): الصواب أنها مدنية، ورجحه النووي في «شرح مسلم» لما أخرجه مسلم [٨٩٤] عن أنس قال: بينما رسول الله ﷺ بين أظهرنا، إذ أُغْفِي إغفاءً، فرفع رأسه متسبّماً، فقال: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنَفًا سُورَةً» فقرأ: ﴿إِنَّمَا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر﴾ حتى ختمها.. الحديث.
- (٣) (سورة الإخلاص): فيها قوله، لحديثين في سبب نزولها متعارضين. وجمع بعضهم بينهما بتكرر نزولها، ثم ظهر لي بعد ترجيح أنها مدنية، كما بيته في «أسباب النزول».
- (٤) (المعوذتان): المختار أنها مدینتان، لأنهما نزلتا في قصة سحر ليد بن الأعصم، كما أخرجه البهقي في «الدلائل». [٩٤/٧]
- فصل: قال البهقي في «الدلائل» [١٤٤/٧]: في بعض السُّور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة، فأُلحقت بها.
- وكذا قال ابن الحصّار: وكل نوع من المكي والمدیني منه آيات مستثناء، قال: إلّا أنَّ من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل.
- فصل: في ذكر ما استثنى من المكي والمدیني
- وقال ابن حجر في «شرح البخاري»^(١): قد اعنيت بعض الأنتماء ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية. قال: وأما عكس ذلك، وهو نزول شيء من سورة بمكة، تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة، فلم أره إلّا نادراً.
- قلت: وهذا أنا أذكر ما وقفت على استثنائه من النوعين، مستوعباً ما رأيته من ذلك على الاصطلاح الأول دون الثاني، وأشير إلى أدلة الاستثناء لأجل قول ابن الحصّار السابق، ولا أذكر الأدلة بلفظها؛ اختصاراً، وإحالـة على كتابنا «أسباب النزول».
- (٥) (الفاتحة): تقدم قول أن نصفها نزل بالمدينة، والظاهر أنه النصف الثاني، ولا دليل لهذا القول.

- (٦) (القراءة): استثنى منها آيتان: ﴿فَاعْمُلُوا وَاصْنُعُوا﴾ [١٠٩]، و﴿لَئِنْ عَلِمْتَ هُدًّا هُنَّ لَهُمْ﴾ [٢٧٢].
- (٧) (الأنعام): قال ابن الحصّار: استثنى منها تسع آيات، ولا يصح به نقل، خصوصاً قد ورد أنها نزلت جملة.

قلت: قد صح النقل عن ابن عباس باستثناء: ﴿فُلْ نَكَالَو﴾ الآيات الثلاث [١٥١ - ١٥٣]. كما تقدم، والباقي: ﴿وَمَا قَدَرُوا لَهُ حَقَّ قَدْرَهُ﴾ [٩١]، لما أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) أنها نزلت في مالك بن الصيف، وقوله: ﴿وَمَنْ أَطْلَطَ مِنْ أَفْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ الآيتين [٩٣، ٩٤]، نَرَأَتِي مُسَيْلَمَة. وقوله: ﴿إِلَيْنَ

(١) «فتح الباري» كتاب «فضائل القرآن» ١٠ / ٣٤ (٤٩٩٣). (٢) في «تفسيره» ٤ / ١٣٤٢ (٧٥٩٧) الأنعام: ٩١.

أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ يَعْرِفُونَهُ» [٢٠]، قوله: «وَالَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مَزَّلٌ مِّنْ رَّبِّكَ بِالْمُقْتَصِّ» [١١٤]. وأخرج أبو الشيخ عن الكلبى قال: نزلت الأنعام كلها بمكة إلا آيتين نزلتا بالمدينة في رجل من اليهود، وهو الذي قال: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّنْ شَوْءٍ» [٩١]. وقال الفريابى: حدثنا سفيان، عن ليث عن بشر قال: الأنعام مكية إلا: «فَلَمْ يَكُنْ أَنَّهُمْ أَنْزَلُوا» [١٥١] والآية التي بعدها.

(الأعراف): أخرج أبو الشيخ بن حيان عن قتادة قال: الأعراف مكية إلا آية: «وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْبَكَةِ» [١٦٣]. وقال غيره: من هنا إلى: «وَلَا أَخَذَ رَبِّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ» [١٧٢] مدنى.

(الأنفال): استثنى منها: «وَلَا يَنْكُرُ إِلَيْكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا» الآية [٣٠]. قال مقاتل: نزلت بمكة. قلت: يرد ما صح عن ابن عباس: أن هذه الآية بعينها نزلت بالمدينة، كما أخر جناته في «أسباب النزول»^(١)، واستثنى بعضهم قوله: «يَأَيُّهَا أَيُّهَا أَلَّئِي حَسْبُكَ اللَّهُ» الآية [٦٤] وصححه ابن العربي وغيره^(٢).

قلت: يؤيده ما أخرجه البزار عن ابن عباس: أنها نزلت لـما أسلم عمر. (براءة): قال ابن الفرس: مدنية إلا آيتين: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ» إلى آخرها [١٢٨] - [١٢٩]

قلت: غريب، كيف وقد ورد أنها آخر ما نزل!؟.. واستثنى بعضهم: «مَا كَانَ لِلنَّاسِ» الآية [١١٣]، لـما ورد أنها نزلت في قوله عليه الصلاة والسلام لأبي طالب: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك». [البخاري: ١٣٦٠، ومسلم: ١٣٢، وأحمد: ٢٣٦٧٤]

(يونس): استثنى منها: «فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍ..» الآيتين [٩٤-٩٥]، قوله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ...» الآية [٤٠] قيل: نزلت في اليهود. وقيل: من أولها إلى رأس أربعين مكية، والباقي مدنى. حكاه ابن الفرس، والسعداوى في «جمال القراء»^(٣).

(هود): استثنى منها ثلاثة آيات: «فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ» [١٢]، «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَنَكُمْ مِّنْ رَّبِّهِ» [١٧]، «وَلَقَرِيرَ الصَّلَاةِ طَرَفَ الْتَّهَارِ» [١١٤].

قلت: دليل الثالثة ما صح من عدة طرق: أنها نزلت بالمدينة في حق أبي اليسر [البخاري: ٥٢٦، ومسلم: ٧٠٠١، وأحمد: ٣٦٥٣]

(يوسف): استثنى منها ثلاثة آيات من أولها، حكاه أبو حيان، وهو واء جدا لا يلتفت إليه. (الرعد): أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: سورة الرعد مدنية إلا آية، قوله: «وَلَا يَرَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً» [٣١]. وعلى القول بأنها مكية، يستثنى قوله: «اللَّهُ يَعْلَمُ» إلى قوله: «شَدِيدُ الْمُعَالَى» [٨-١٣] كما تقدم، والآية آخرها. فقد أخرج ابن مردويه عن جذب قال: جاء عبد الله

(١) انظر «الناسخ والمنسوخ» لهبة بن سلامة ص ٧١.

(٢) ص ١٧٧ رقم (٥٢٤) الأنفال: ٣٠.

(٣) ١٢٢/١.

ابن سلام حتى أخذ بعضاً مني بباب المسجد، قال: أنشدكم بالله أين قوم، أتعلمون أنني الذي أنزلت فيه: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَبِ﴾؟ [٤٣]. قالوا: اللهم نعم.

(ابراهيم): أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: سورة إبراهيم مكية غير آيتين مدحنتين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا يَقْرَئُونَ اللَّهَ كُفَّارًا إِلَى ﴿وَبِسْمِ الْقَرَارِ﴾ [٢٨ - ٢٩].

(الحجر): استثنى بعضهم منها: ﴿وَلَقَدْ ءاَلَيْتَكَ سَعَةً﴾ الآية [٨٧].

قلت: وينبغي استثناء قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْبِلِينَ﴾ الآية [٢٤]، لما أخرجه الترمذى [٣١٢٢] وغيره في سبب نزولها، وأنها في صفووف الصلاة [قال الألبانى: صحيح].

(النحل): تقدّم عن ابن عباس أنه استثنى آخرها. وسيأتي في السفرى ما يؤيدوه. وأخرج أبو الشیخ عن الشعبي، قال: نزلت النحل كُلُّها بمكة إلا هؤلاء الآيات: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ [١٢٦] إلى آخرها.

وأخرج عن قتادة قال: سورة النحل من قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾ [٤١] إلى آخرها مدنى، وما قبلها إلى آخر السورة مكى، وسيأتي في أول ما نزل: عن جابر بن زيد: أن النحل نزل منها بمكة أربعون، وباقيتها بالمدينة. ويرد ذلك: ما أخرجه أحمد [١٧٩١٨] وإسناده ضعيف[عن عثمان بن أبي العاص في نزول]: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْمَعْدُلِ وَإِلَحْسَنِ﴾ [٩٠] وسيأتي في نوع الترتيب.

(الإسراء): استثنى منها: ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الرُّوحِ﴾ الآية [٨٥]، لما أخرجه البخارى [١٢٥] عن ابن مسعود: أنها نزلت بالمدينة في جواب سؤال اليهود عن الروح. [مسلم: ٧٠٥٩، وأحمد: ٣٦٨٨].

واستثنى منها أيضاً: ﴿وَإِنْ كَادُوا لِيَقْتُلُوكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الْبَطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [٧٣ - ٨١]، وقوله: ﴿فَلَمَّا لَيْنَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسَانُ وَالْجِنُّ﴾ الآية [٨٨]، قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَرْثَيَا﴾ الآية [٦٠]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ [١٠٧]، لما أخرجهنا في «أسباب النزول»^(١).

(الكهف): استثنى من أولها إلى ﴿جِرَّازًا﴾ [١ - ٨]، قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ الآية [٢٨]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُوا﴾ [١٠٧] إلى آخر السورة.

(مريم): استثنى منها آية السجدة، قوله: ﴿وَإِنْ تَنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [٧١].

(طه): استثنى منها: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ الآية [١٣٠].

قلت: ينبغي أن يستثنى آية أخرى، فقد أخرج البزار وأبو يعلى عن أبي رافع قال: أضاف النبي ﷺ ضيفاً، فأرسلني إلى رجل من اليهود: أن أسلفني دقيقاً إلى هلال رجب، فقال: لا، إلا برهن، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: أما والله إني لأمِينٌ في السماء أمِينٌ في الأرض. فلم أخرج من عنده حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَمْدَنَ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَرْوَاحُ مِنْهُمْ﴾ [١٣١].

(الأنباء): استثنى منها: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْنِي الْأَرْضَ﴾ [٤٤].

(١) في سورة الإسراء رقم ٦٨٤ (٦٨٤) و(٧٠٢).

- (الحج): تقدم ما يُستثنى منها.
- (المؤمنون): استثنى منها: «**حَقَّ إِذَا أَخْدَنَا مُتَرَفِّهِمْ**»، إلى قوله: «**مُؤْلِسُونَ**» [٦٤ - ٧٧].
- (الفرقان): استثنى منها: «**وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَكَ**» إلى: «**بَعِيْدًا**» [٦٨ - ٧٠].
- (الشعراء): استثنى ابن عباس منها: «**وَالشَّعْرَةَ**» [٢٢٧ - ٢٢٤] إلى آخرها، كما تقدم. زاد غيره قوله: «**أَوَّلَرَ يَكُنْ لَّهُمْ بِإِيمَانِهِ أَعْلَمُ مُلْمِنُوا بَيْنَ إِسْكَنَهُ**» [١٩٧]. حكاه ابن الفرس.
- (القصص): استثنى منها: «**وَالَّذِينَ عَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ**» إلى قوله: «**أَجْهَلِيْرَكَ**» [٥٢ - ٥٥]، فقد أخرج الطبراني [الأوسط]: ٧٦٥٨، عن ابن عباس: أنها نزلت هي وأخر الحديده في أصحاب النجاشي الذين قَيَّمُوا وشهدوا وقعة أحد، قوله: «**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ ...**» الآية [٨٥] لما سيأتي.
- (العنكبوت): استثنى من أولها إلى: «**وَيَعْمَلُنَّ الْمُنَافِقِينَ**» [١١] لما أخرجه ابن جرير في سبب نزولها^(١).

- قلت: ويضم إليه: «**وَكَائِنٌ مِّنْ دَاهِرِهِ**» الآية [٦٠]، لما أخرجه ابن أبي حاتم في سبب نزولها.
- (القمان): استثنى منها ابن عباس: «**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ**» [٢٩ - ٢٧] الآيات الثلاث كما تقدم.
- (السجدة): استثنى منها ابن عباس: «**أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا ...**» [٢٠ - ١٨] الآيات الثلاث كما تقدم. زاد غيره: «**تَنْجَأَفَ جُنُوْنُهُمْ**» [١٦]. ويدلّ له ما أخرجه البزار [مسند]: ١٣٦٤ عن بلال قال: كنا نجلس في المسجد، وناسٌ من الصحابة يصلون بعد المغرب إلى العشاء، فنزلت.
- (سبأ): استثنى منها: «**وَبَرَى الَّذِينَ أُثْوِرُوا أَعْلَمَ ...**» الآية [٦]. وروى الترمذى [٣٢٢٢] عن فُروة بن مُسيك المُرادي قال: أتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فقلت: يا رسول الله، ألا أقاتلُ مَنْ أَدْبَرَ مِنْ قومِي...؟ الحديث، وفيه: وأنزل في سبأ ما أنزل، فقال رجل: يا رسول الله، وما سبأ؟... الحديث. [وابدأ داد: قال الألباني: حسن صحيح]. ٣٩٨٨

قال ابن الحَصَار: هذا يدلّ على أنَّ هذه القصة مدنية؛ لأنَّ مهاجرة فروة بعد إسلام ثقيف سنة تسعِ.

- قال: ويحتمل أن يكون قوله: (أنزل) حكايةً عما تقدم نزوله قبل هجرته.
- (يس): استثنى منها: «**إِنَّا حَنَّ نُتْحِي الْمَوْتَ**» الآية [١٢]. لما أخرجه الترمذى [٣٢٢٦] والحاكم [٤٢٨/٢] وهو صحيح عن أبي سعيد، قال: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة، فأرادوا التَّلْهَةَ إلى قُربِ المسجد، فنزلت هذه الآية. قال النبي ﷺ: «**إِنَّ آثارَكُمْ تُكْتَبُ**». فلم ينتقلوا.
- واستثنى بعضهم: «**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفَوْهُ**» الآية [٤٧]، قيل: نزلت في المنافقين.
- (الزمر): استثنى منها: «**فَلَمْ يَعْبُادُ ...**» [٥٣ - ٥٥] الآيات الثلاث، كما تقدم عن ابن عباس.

(١) «تفسير ابن جرير» ١١ / ١٣٣ / العنكبوت: ١١.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٤٨٠] من وجه آخر عنه: أنها نزلت في وحشٍ قاتلٍ حمزة، وزاد بعضهم: ﴿فُلِّيَعْبَادَ الَّذِينَ أَمَنُوا لَقُوا رَبَّكُمْ﴾ [١٠] الآية، ذكره السخاوي في «جمال القراءة»^(١). وزاد غيره: ﴿أَللّٰهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ الآية [٢٣]، وحكاه ابن الجوزي.

⑤ (غافر): استثنى منها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَدِّلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٥٦ - ٥٧]. فقد أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن أبي العالية وغيره: أنها نزلت في اليهود لما ذكروا الدجال، وأوضحته في «أسباب النزول».

⑥ (الشورى): استثنى منها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْرَى﴾ إلى قوله: ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٤ - ٢٧]. قلت: بدلالة ما أخرجه الطبراني [في «الكبير»: ١٢٣٨٤] والحاكم [٤٤٢ / ٢] في سبب نزولها، فإنّها نزلت في الأنصار. وقوله: ﴿وَلَوْ بَطَّلَ﴾ الآية [٢٧] نزلت في أصحاب الصفة.

واستثنى بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُوهُمُ الْبَغْيَ﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ سَيِّلٍ﴾ [٤١ - ٣٩] حكاه ابن الفرس.

⑦ (الزخرف): استثنى منها: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلَنَا﴾ الآية [٤٥]. قيل: نزلت بالمدينة، وقيل: في السماء.

⑧ (الجاثية): استثنى منها: ﴿فُلِّلَّذِينَ أَمَنُوا﴾ الآية [١٤]. حكاه في «جمال القراءة»^(٣) عن قتادة.

⑨ (الأحقاف): استثنى منها: ﴿فُلِّأَرَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾ [١٠] الآية، قد أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٨ / ٨٣] بستٍ صحيح، عن عوف بن مالك الأشعري: أنها نزلت بالمدينة في قصة إسلام عبد الله بن سلام. وله طرق أخرى، لكن أخرج ابن أبي حاتم عن مسروق قال: أنزلت هذه الآية بمكة، إنما كان إسلام ابن سلام بالمدينة، وإنما كانت خصومةً خاصمةً بها محمداً صلوات الله عليه. وأخرج عن الشعبي قال: ليس بعد الله بن سلام، وهذه الآية مكية.

واستثنى بعضهم: ﴿وَوَصَّيْنَا إِلَيْنَنَ﴾ [١٥] الآيات الأربع. وقوله: ﴿فَاصِرْ كَمَا صَرَّ أُولُو الْعَزَّةِ﴾ الآية [٣٥]. حكاه في «جمال القراءة»^(٤).

⑩ (ق): استثنى منها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْسَّمَوَاتِ﴾ إلى ﴿لُغُوب﴾ [٣٨]، فقد أخرج الحاكم [٢ / ٤٦٥] وغيره أنها نزلت في اليهود.

⑪ (النجم): استثنى منها: ﴿الَّذِينَ يَجْتَهِنُونَ﴾ [٣٢] إلى ﴿أَنْفَقُ﴾، وقيل: ﴿أَفْرَيْتَ الَّذِي تَوَلَّ﴾ [٣٣] الآيات التسع.

⑫ (القمر): استثنى منها: ﴿سَيِّئُمُ الْجَمْعُ﴾ [٤٥]. هو مردود لما سيأتي في النوع الثاني عشر. وقيل: ﴿إِنَّ الْمُنَفِّعَ﴾ الآيتين [٥٤ - ٥٥].

⑬ (الرحمن): استثنى منها: ﴿يَنْتَلِمُ﴾ الآية [٢٩]. حكاه في «جمال القراءة»^(٥).

(١) ١٣٦ / ١.

(٢) في «تفسيره» ١٠ / ٣٢٦٨ (١٨٤٤١) غافر: ٥٦.

(٣) ١٣٨ / ١ سورة الجاثية.

(٤) ١٣٩ / ١ سورة الأحقاف.

(٥) ١٤٢ / ١.

- (الواقعة): استثنى منها: «ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴿٧﴾» [٣٩ - ٤٠].
وقوله: «فَلَا أَقِسْطُ بِمَوْزِعَةِ الْجُوْرِ»، إلى «تَكَبِّرُونَ» [٧٥ - ٨٢]، لما أخرجه مسلم [٢٣٤] في سبب نزولها. [والبخاري: ٨٤٦، وأحمد: ١٧٠٦١].
- (الحديد): يستثنى منها على القول بأنها مكية آخرها.
- (المجادلة): استثنى منها: «مَا يَكُوْنُ مِنْ نَّحْوِي ثَلَّةٍ» الآية [٧]، حكاه ابن الفرس وغيره.
- (التغابن): يستثنى منها على أنها مكية آخرها، لما أخرجه الترمذى [٣٣١٧] والحاكم [٤٩٠/٢] وهو صحيح في سبب نزولها.
- (التحريم): تقدّم عن قنادة أنّ المدنى منها إلى رأس العشر، والباقي مكى.
- (تبارك): أخرج جوينير في «تفسيره» عن الضحاك، عن ابن عباس قال: أنزلت «بَارَكَ» الملك في أهل مكة إلّا ثلاط آيات.
- (ن): استثنى منها: «إِنَّا بِرَبِّنَا»، إلى «يَعْلَمُونَ» [٣٣ - ١٧]، ومن «فَاصِرٌ» إلى «أَصْلِيلِينَ» [٤٨ - ٥٠]. فإنه مدنى، حكاه السخاوي في «جمال القراء»^(١).
- (المزمّل): استثنى منها: «وَاصِرٌ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ» الآيتين [١١ - ١٠]، حكاه الأصبهانى،
وقوله: «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ» [٢٠] إلى آخر السورة، حكاه ابن الفرس، ويردّ ما أخرجه الحاكم [٥٠٤/٢] وهو ضعيف عن عائشة: أنه نزل بعد نزول صدر السورة بسنة، وذلك حين فرض قيام الليل في أول الإسلام، قبل فرض الصلوات الخمس.
- (الإنسان): استثنى منها: «فَاصِرٌ لِّكُوْنِ رَبِّكَ» [٢٤].
- (المرسلات): استثنى منها: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَرْكَحُوا لَا يَرْكَعُونَ» [٤٨] حكاه ابن الفرس، وغيره.
- (المطففين): قيل: مكية إلّا ست آيات من أولها.
- (البلد): قيل: مدنية إلّا أربع آيات من أولها.
- (الليل): قيل: مكية إلّا أولها.
- (رأيت): نزل ثلاط آيات من أولها بمكة، والباقي بالمدينة.

ضوابط في المكي والمدني

أخرج الحاكم في «مستدركه» [٢٠/٣] والبيهقي في «الدلائل»، والبزار في «مسنده»: من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: ما كان «يَأْتِيهَا الْأَرْبَعَةُ إِذَا مَأْتُوا» أُنزَلَ بالمدينة، وما كان: «يَأْتِيهَا النَّاسُ» فبمكة.
وأخرجه أبو عبيده في «فضائل القرآن»^(٢) عن علقمة مرسلاً.

(١) ١٤٥ / ١ سورة القلم.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٧.

وأخرج عن ميمون بن مهران قال: ما كان في القرآن: «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ» أو: «يَتَبَّعُهَا مَكِيٌّ، وَمَا كَانَ: يَتَبَّعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا» فَإِنَّهُ مَدْنِيٌّ.

قال ابن عطية وابن الفرس وغيرهما: هو في «يَتَبَّعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا» صحيح، وأما «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ» فقد يأتي في المدنية.

وقال ابن الحَصَار: قد اعْتَنَى الْمُتَشَاغِلُونَ بِالنَّسْخِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَاعْتَمَدُوهُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ (النِّسَاءَ) مَدْنِيَّةٌ، وَأَوْلَاهُ: «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ» وَعَلَى أَنَّ (الْحَجَّ) مَكِيَّةٌ؛ وَفِيهَا: «يَتَبَّعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَسَمِعُوا» [٧٧].

وقال غيره: هذا القول إن أَخْدَى عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي نَظَرٍ، فَإِنَّ سُورَةَ الْبَقْرَةِ مَدْنِيَّةٌ، وَفِيهَا: «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ أَعْبَدُوا رِبَّكُمْ» [٢١]، «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ كُلُّمَا فِي الْأَرْضِ» [١٦٨]. وَسُورَةُ النِّسَاءِ مَدْنِيَّةٌ، وَأَوْلَاهُ: «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ».

وقال مكيٌّ: هذا إنما هو في الأَكْثَرِ، وَلَيْسَ بِعَامٍ، وَفِي كَثِيرٍ مِّن السُّورِ الْمَكِيَّةِ: «يَتَبَّعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا».

وقال غَيْرُهُ: الْأَقْرَبُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ خَطَابٌ، الْمَقْصُودُ بِهِ أَوْ جَلُّ الْمَقْصُودِ بِهِ أَهْلُ مَكَةَ أَوْ الْمَدِينَةِ.

وقال الْقَاضِيُّ: إِنْ كَانَ الرَّجُوعُ فِي هَذَا إِلَى النَّقلِ فَمُسْلِمٌ، وَإِنْ كَانَ السَّبِبُ فِي حَصْوَلِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَدِينَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ دُونَ مَكَةَ فَضُعِيفٌ؛ إِذَا يُجْزَوُ خَطَابُ الْمُؤْمِنِينَ بِصَفَتِهِمْ وَبِإِسْمِهِمْ وَجِنْسِهِمْ. وَيَوْمَرُ غَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْعَادَةِ كَمَا يَوْمَرُ الْمُؤْمِنُونَ بِالْاِسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا وَالْاِزْدِيَادِ مِنْهَا. نَقْلُهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينُ فِي «تَفْسِيرِهِ».

وأخرج البيهقي في «الدلائل» [١٤٤/٧] من طريق يُوسُفِ بْنِ تُعْكِرٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: كل شيء نزا من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون فإنما نزل بمكة، وما كان من الفرائض والسنن فإنما نزل بالمدينة.

وقال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقة: سماعيٌ وقياسيٌ:

فالسماعي: ما وصل إلينا نزوله بأحددهما.

والقياسي: كل سورة فيها «يَتَبَّعُهَا النَّاسُ» فقط، أو: «كَلَّا»، أو: أَوْلَاهَا حَرْفٌ تَهْجَّ سُورَةَ الرَّهْرَاؤِينَ وَالرَّعْدِ، أَوْ فِيهَا قَصْةُ آدَمَ وَإِبْلِيسَ سُورَةَ الْبَقْرَةِ فَهِيَ مَكِيَّةٌ. وَكُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قَصْصُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَمْمِ الْخَالِيَّةِ مَكِيَّةٌ، وَكُلُّ سُورَةٍ فِيهَا فَرِيضَةٌ أَوْ حَدٌّ فَهِيَ مَدْنِيَّةٌ. انتهى.

وقال مكيٌّ: كل سورة فيها ذكر المنافقين فمدنية؛ زاد غيره: سُورَةُ الْعَنكَبُوتِ.

وفي «كامل الهدى»: كل سورة فيها سجدة فهي مكية.

وقال الْدَّيْرِينِيَّ رَحْمَهُ اللَّهُ (١).

وَمَا نَزَّلْتُ «كَلَّا» بِيَثْرَبٍ فَاعْلَمْنَـ وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نَصْفِهِ الْأَغْلَى وَحِكْمَةُ ذَلِكَ: أَنَّ نَصْفَهُ الْأَخِيرُ نَزَّلَ أَكْثَرُهُ بِمَكَةَ، وَأَكْثَرُهَا جَبَابِرَةً، فَتَكَرَّرَتْ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّهْدِيدِ وَالتَّعْنِيفِ لَهُمْ، وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، بِخَلْفِ النَّصْفِ الْأَوَّلِ. وَمَا نَزَّلَ مِنْهُ فِي الْيَهُودِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِبْرَادِهِ فِيهِ لِذَلِكِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، ذَكْرُهُ الْعَمَانِيُّ.

(١) الْدَّيْرِينِيُّ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ، فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ مَصْرُوِيٌّ (ت: ٦٩٤هـ). «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» ٥/٧٥.

فائدة: أخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٦٣٤٠ وفي سنته ضعيف] عن ابن مسعود: نزل المفصل بمكة، فمكثنا حجاجاً نقرؤه، لا ينزل غيره.

تبنيه: قد تبين بما ذكرناه من الأوجه التي ذكرها ابن حبيب: المكي والمدني، وما اختلف فيه، وترتيب نزول ذلك، والآيات المدنية في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وبقي أوجه تتعلق بهذا النوع ذكر هو أمثلتها، فنذكرها وأمثلتها:

* مثال ما نزل بمكة وحكمه مدني: **﴿يَأَيُّهَا أَنَّاسُ إِنَّا حَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾** الآية [الحجرات: ١٣] نزل بمكة يوم الفتح، وهي مدنية؛ لأنها نزلت بعد الهجرة، وقوله: **﴿أَلَيْوْمَ أَكَلَتْ لَكُمْ دِينَكُم﴾** [المائدة: ٢] كذلك.

قلت: وكذا قوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْرَتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾** النساء: ٥٨. في آيات أخرى.

* ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكي: سورة الممتحنة؛ فإنها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة. وقوله في النحل: **﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾** [٤١] إلى آخرها، نزل بالمدينة مخاطباً به أهل مكة.

وصدر براءة، نزل بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة.

* ومثال ما يشبه تنزيل المدنى في السور المكية: قوله في النجم: **﴿أَلَّذِينَ يَعْجِنُونَ كَبِيرَ الْأَثَمِ وَالْفَرَحْشَ إِلَّا اللَّهُ﴾** [٣٢]، فإن الفواحش كل ذنب فيه حد، والكافر كل ذنب عاقبته النار، واللامم ما بين الحدين من الذنوب. ولم يكن بمكة حد، ولا نحوه.

* ومثال ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية: قوله: **﴿وَالْعَدِيَّتِ ضَبْحًا﴾**، وقوله في الأنفال: **﴿وَإِذَا قَاتُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾** الآية [٣٢].

* ومثال ما حُمل من مكة إلى المدينة سورة يوسف والإخلاص. قلت: وسبع، كما تقدم في حديث البخاري.

* ومثال ما حُمل من المدينة إلى مكة: **﴿يَسْتَغْوِيَكَ عَنِ الْأَثْرَى الْحَرَامِ فَتَأْلِفُ فِيهِ﴾** [البقرة: ٢١٧]، وأية الربا، وصدر براءة، وقوله: **﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنْشِئُوهُمْ﴾** الآيات [النساء: ٩٧].

* ومثال ما حُمل إلى الحبشة: **﴿فَلَمَّا يَأْهَلَ الْكِتَابَ تَمَّالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَامِ﴾** الآيات [آل عمران: ٦٤].

قلت: صح حملها إلى الروم [البخاري: ٧، مسلم: ٤٦٠٧، وأحمد: ٢٣٧٠].^(١)

وينبغي أن يمثل لما حُمل إلى الحبشة بسورة مريم، فقد صح أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النجاشي، وأخرجه أحمد في «مسنده». [٢٢٤٩٨] وإنستاده حسن.

وأما ما نزل بالجحفة والطائف وبيت المقدس والحدبية؛ فسيأتي في النوع الذي يلي هذا، ويُضَمَّن إليه ما نزل بمنى وعرفات وعسفان وتبوك وبدر وأحد وحراء وحرماء الأسد.

(١) والشاهد في الحديث قوله ﴿فِي نَصْ كِتَابِهِ إِلَى هَرْقَلَ﴾ في نص كتابه إلى هرقل عظيم الروم. سلام على من اتبع الهدى. أما بعد، فإني أدعوك بدعابة الإسلام، أسلِمْ تَسْلَمْ، بُوْتَكَ اللَّهُ أَجْرُكَ مرتين، فإن توَلْتَ فَانْعَلْكَ إِشَمُ الْأَرْسِيَّنْ، و﴿فَلَمَّا يَأْهَلَ الْكِتَابَ تَمَّالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَامِ بَيْتَنَا وَبَيْتَكَ لَا تَفْسِدْ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَزْيَابَاً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّنَا فَقُولُوا أَشْهَدُوا إِنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]

النوع الثاني

في معرفة الحضري والسفري

أمثلة الحضري كثيرة.

وأما السفري : فله أمثلة تتبعها.

منها : **﴿وَاجْهَدُوا بِنَمَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصْلَى﴾** [البقرة: ١٢٥]. نزلت بمكة عام حجة الوداع، فأخرج ابن أبي حاتم^(١)، وابن مردوخه عن جابر قال : لما طاف النبي ﷺ قال له عمر : هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال : قال : «نعم» قال : أفلأ نتّخذنه مصلى؟ فنزلت.

وأخرج ابن مردوخه من طريق عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب : أنه مرّ بمقام إبراهيم، فقال : يا رسول الله، أليس تقوم مقام خليل ربنا؟ قال : «بلى». قال : أفلأ نتّخذنه مصلى؟ فلم يلبث إلا يسيراً حتى نزلت.

وقال ابن الحصار : نزلت إماماً في عمرة القضاء، أو : في غزوة الفتح، أو : في حجة الوداع.

ومنها : **﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبَيْتَ مِنْ طُهُورِكُمْ﴾** الآية [البقرة: ١٨٩]، روى ابن جرير^(٢) عن الزهربي أنها نزلت في عمرة الحديبية. وعن السدي أنها نزلت في حجة الوداع.

ومنها : **﴿وَأَئْتُمُ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ لِلَّهِ﴾** [البقرة: ١٩٦] فأخرج ابن أبي حاتم^(٣) عن صفوان بن أمية قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ متضملاً بالزعفران، عليه جبة، فقال : كيف تأمرني في عمرتي؟ فنزلت، فقال : «أين السائل عن العمرة؟ ألتني عنك ثيابك ثم أغتنس...» الحديث. [البخاري: ١٥٣٦، ومسلم: ٢٨٠٠، وأحمد: ١٧٩٤٨].

ومنها : **﴿فَنَّ كَانَ وَنِكُّمْ مَرِيضًا أَوْ يَهُدِّي أَدَى مَنْ رَأَيْهِ﴾** الآية [البقرة: ١٩٦]، نزلت بالحديبية، كما أخرجه أحمد [١٨١٠١] عن كعب بن عجرة الذي نزلت فيه، والواحدي^(٤) عن ابن عباس [والبخاري: ٤١٩١، ومسلم: ٢٨٧٧].

ومنها : **﴿وَأَمَّنَ رَسُولُ﴾** الآية [البقرة: ٢٨٥]. قيل : نزلت يوم فتح مكة، ولم أقف له على دليل.

ومنها : **﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ﴾** الآية [البقرة: ٢٨١]، نزلت بمئى عام حجة الوداع، فيما أخرجه البيهقي في «الدلائل» [١٣٧/٧].

ومنها : **﴿الَّذِينَ آسَّجَابُوا لِلَّهِ وَرَسُولُ﴾** الآية [آل عمران: ١٧٢]، أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٦٣٢] بسنده صحيح عن ابن عباس، أنها نزلت بمحراء الأسد.

(١) في «تفسيره» ١/٢٢٦ (١١٩٦) البقرة: ١٢٥.

(٢) في «تفسيره» ١/١٨٨ (٣٣٤) (١٧٦١) البقرة: ١٨٩.

ومنها: آية التيمم في النساء [٤٣]، أخرج ابن مَرْدُوِيَّهُ عن الأسلع بن شَرِيك: أَنَّهَا نزلت في بعض أسفار النبِي ﷺ.

ومنها: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْذِنُوا الْأَمْنَى إِلَّا أَهْلَهَا» [النساء: ٥٨] نزلت يوم الفتح في جَوْفِ الْكَعْبَةِ، كما أخرجَهُ سُنِيدُ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ أَبْنَ جُرْجِعَ، وَأَخْرَجَهُ أَبْنَ مَرْدُوِيَّهُ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسَ.

ومنها: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَاقْمَتْ لَهُمُ الصَّلَاةَ» الآية [النساء: ١٠٢]، نزلت بِعُسْفَانَ بَيْنَ الظَّهَرِ وَالعَصْرِ، كما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [١٦٥٨٠] وَإِسْنَادُهُ صَحِيفٌ عَنْ أَبِي عَيَّاشِ الزَّرَقَيِّ.

ومنها: «يَسَّقَطُونَكُمْ فِي اللَّهِ يَقْتَيْكُمْ فِي الْكَلَلَةِ» [النساء: ١٧٦]. أَخْرَجَ الْبَزَّارُ وَغَيْرُهُ عَنْ حُذِيفَةَ أَنَّهَا نزلت عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرِهِ.

ومنها: أَوَّلُ الْمَائِدَةِ، أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعْبِ الْإِيمَانِ» عَنْ أَسْمَاءِ بْنَتِ يَزِيدٍ: أَنَّهَا نُزِّلَتْ بِمَنِيٍّ. وَأَخْرَجَ فِي «الدَّلَائِلِ» [١٤٥/٧] عَنْ أَمِّ عُمَرٍ، عَنْ عُمَّهَا: أَنَّهَا نُزِّلَتْ فِي مَسِيرِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدَ (١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: نُزِّلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِيمَا بَيْنَ مَكَةَ وَالْمَدِينَةِ.

ومنها: «الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِيَنَّكُمْ» [المائدة: ٣]. فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عُمَرٍ: أَنَّهَا نُزِّلَتْ عَشِيَّةً عِرْفَةَ يَوْمِ الْجَمْعَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَلِهِ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ [الْبَخَارِيُّ: ٤٥، وَمُسْلِمٌ: ٧٥٢٥، وَأَحْمَدٌ: ١٨٨]، لَكِنَّ أَخْرَجَ أَبْنَ مَرْدُوِيَّهُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدَرِيِّ: أَنَّهَا نُزِّلَتْ يَوْمَ غَدَيرِ خَمٍ (٢).

وَأَخْرَجَ مُثْلِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ، وَفِيهِ: إِنَّهَا يَوْمُ الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، مَرْجِعُهُ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَكُلَّاهُمَا لَا يَصْحُ.

ومنها: آية التيمم فيها، فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا نُزِّلَتْ بِالْبَيْدَاءِ، وَهُمْ دَاخِلُونَ الْمَدِينَةِ. وَفِي لَفْظِ: «بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ». [الْبَخَارِيُّ: ٣٣٤ وَ٣٣٦، وَمُسْلِمٌ: ٨١٦، وَأَحْمَدٌ: ٢٥٤٥٥].

قالَ أَبْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ»: يَقُولُ: إِنَّهَا كَانَتْ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَجَزَّمَ بِهِ فِي «الْاسْتَذِكَارِ»، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبْنُ سَعْدٍ وَابْنُ حَبَّانَ، وَغَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ هِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِعِ. وَاسْتَبَعَدَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَّأَخِرِينَ، قَالَ: لَأَنَّ الْمُرَيْسِعَ مِنْ نَاحِيَةِ مَكَةَ بَيْنَ قُدُّيدَ وَالسَّاحِلِ، وَهَذِهِ الْقَصَّةُ مِنْ نَاحِيَةِ حَبَّيْرٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: إِنَّهَا نُزِّلَتْ بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ. وَهَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَحَبَّيْرٍ، كَمَا جَزَّمَ بِهِ التَّوْوِيُّ، لَكِنَّ جَزَّمَ أَبْنُ الْبَيْنَ بِأَنَّ الْبَيْدَاءَ هُوَ ذُو الْحُلْيَفَةِ.

وقالَ أَبُو عُبَيْدَ الْبَكْرِيُّ (٣): الْبَيْدَاءُ هُوَ الشَّرْفُ الَّذِي قَدَّامَ ذِي الْحُلْيَفَةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَةَ، قَالَ: وَذَاتُ الْجَيْشِ مِنْ الْمَدِينَةِ عَلَى بَرِيدٍ.

(٢) غَدَير: وَادِ بَدِيَّاً مَضْرُ. «القاموس».

(١) «فضائل القرآن» ص ٢٣٩.

(٣) الْبَكْرِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَبُو عُبَيْدَ، الْأَنْدَلُسِيُّ، مُؤْرِخٌ، جُغرَافِيٌّ، ثَقَافِيٌّ، عَلَامَةٌ بِالْأَدَبِ (ت: ٤٨٧ هـ). «بغية الوعاة» ٢٨٥.

ومنها: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذَا هُمْ قَوْمٌ» الآية [المائدة: ١١]. أخرج ابن جرير^(١) عن قتادة قال: ذُكر لنا أنها نزلت على رسول الله ﷺ وهو يبطن نخل، في الغزوة السابعة، حين أراد بنو ثعلبة وبنو محارب أن يفتكوا به، فأطلعه الله على ذلك.

ومنها: «وَاللَّهُ يَعْصِمُكُمْ مِنَ الْأَنَاسِ» [المائدة: ٦٧]، في «صحیح ابن حبان» [١٧٣٩] موارد وهو حسن عن أبي هريرة: أنها نزلت في السفر.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) وابن مردوه عن جابر: أنها نزلت في ذات الرقاب بأعلى نخل في غزوة بني أنمار.

ومنها: أول الأنفال، نزلت ببدر عقب الوعقة، كما أخرجه أحمد عن سعد بن أبي وقاص. [١٥٥٦]

وهو حسن لغيره].

ومنها: «إِذَا سَتَغْيِرُونَ رَبَّكُمْ» الآية [الأنفال: ٩]. نزلت ببدر أيضاً كما أخرجه الترمذى عن عمر.

[٣٠٨١] وقال: حسن صحيح.

ومنها: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ» الآية [التوبه: ٣٤]. نزلت في بعض أسفاره، كما أخرجه أحمد عن ثوبان [٢٢٣٩٢]، وهو حسن لغيره.

ومنها: قوله: «لَوْ كَانَ عَرَضاً فَرِبَّاً» الآيات [التوبه: ٤٢] نزلت في غزوة تبوك، كما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس.

ومنها: «وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَحْوُنَّ وَلَكُلَّعْبٌ» [التوبه: ٦٥]، نزلت في غزوة تبوك، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عمر^(٣).

ومنها: «مَا كَانَ لِلَّهِ وَالَّذِينَ مَآمِنُوا» الآية [التوبه: ١١٣]. أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٠٤٩] وإسناده ضعيف] وابن مردوه، عن ابن عباس: أنها نزلت لما خرج النبي ﷺ معتمراً وهبط من ثية عسفان، فزار قبر أمه، واستأذن في الاستغفار لها.

ومنها: خاتمة النحل، أخرج البيهقي في «الدلائل» [١٤٤/٧] والبزار: عن أبي هريرة: أنها نزلت بأحد، والنبي ﷺ واقفٌ على حمزة حين استشهد. وأخرج الترمذى [٣١٢٩] والحاكم [٣٥٩/٢] وهو صحيح عن أبي بن كعب: أنها نزلت يوم فتح مكة.

ومنها: «وَإِنْ كَادُوا لِيَسْفِرُوكُمْ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكُمْ مِنْهَا» [الإسراء: ٧٦]. أخرج أبو الشيخ، والبيهقي في «الدلائل» من طريق شهير بن حوشب، عن عبد الرحمن بن عثمان: أنها نزلت في تبوك.

ومنها: أول الحجّ، أخرج الترمذى [٣١٦٨] والحاكم [٣٨٥/٢] وهو حسن صحيح: عن عمran بن حصين، قال: لما نزلت على النبي ﷺ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْظَلَةَ السَّاعَةِ شَدِيدٌ عَظِيمٌ» إلى قوله: «وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ» [الحج: ١ - ٢]، نزلت عليه هذه وهو في سفر... الحديث.

(٢) في «تفسيره» ١٤٦/٤ المائدة: ١١.

.٦٧ في «تفسيره» ١١٧٣/٤ المائدة: ٦٦١٤.

(١) في «تفسيره» ١٤٦/٤ المائدة: ١١.

(٣) في «تفسيره» ٦/١٨٢٩ (١٠٠٤٧) التوبه: ٦٥.

وعند ابن مردوه من طريق الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس: أنها نزلت في مسيرة في غزوة بني المصطلق.

ومنها: «هَذَا حَصَانٌ» الآيات [الحج: ١٩]. قال القاضي جلال الدين البلقيني: الظاهر أنها نزلت يوم بدر وقت المبارزة لما فيه من الإشارة بهـ [هَذَا]» [البخاري: ٣٩٦٦ ومسلم: ٧٥٦٢].

ومنها: «أُونَ لِلَّذِينَ يَقْتَلُونَ . . .» الآية [الحج: ٣٩]. أخرج الترمذى [٢١٧٢] عن ابن عباس قال: لما أخرج النبي ﷺ من مكة، قال أبو بكر: أخر جعوا بيهم، ليهلكن، فنزلت.

قال ابن الحصار: استنبط بعضهم من هذا الحديث أنها نزلت في سفر الهجرة.

ومنها: «إِنَّمَا تَرَى إِلَى رَيْكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَّ» الآية [الفرقان: ٤٥]، قال ابن حبيب: نزلت بالطائف. ولم أقف له على مستند.

ومنها: «إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» [القصص: ٨٥]، نزلت بالجحافة في سفر الهجرة، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك.

ومنها: أول الروم، روى الترمذى [٣١٩٢] وحسنه عن أبي سعيد قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس، فأعجب ذلك المؤمنين، فنزلت: «إِنَّمَا غَلَبَ الرُّومُ» إلى قوله: «رَبِّنَا اللَّهُ» [الروم: ١ - ٥]. قال الترمذى: غلبت الروم، يعني بالفتح^(١).

ومنها: «وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلَنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا» الآية [الزخرف: ٤٥]، قال ابن حبيب: نزلت في بيت المقدس ليلة الإسراء.

ومنها: «وَكَائِنٌ مِنْ قَرِيبٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً» الآية [محمد: ١٣]. قال السخاوى في «جمال القراء»^(٢): قيل: إن النبي ﷺ لما توجه مهاجراً إلى المدينة، وقف ونظر إلى مكة وبكي، فنزلت.

ومنها: سورة الفتح، أخرج الحاكم [٤٥٩/٢] عن المسور بن محرمة ومروان بن الحكم، قالا: نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية، من أولها إلى آخرها. وفي «المستدرك» [٤٥٩/٢] أيضاً من حديث مجتمع بن جارية: أن أولها نزل بكراع الغيم.

ومنها: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا حَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذِكْرِ وَأَنْتُمْ» [الحجرات: ١٣]. أخرج الواحدى عن ابن أبي مليكة: أنها نزلت بمكة يوم الفتح، لما رأى بلالاً على ظهر الكعبة وأذن، فقال بعض الناس: وهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة؟!

ومنها: «سَيِّئُمُ الْجَنَّعُ» الآية [القمر: ٤٥]. قيل: نزلت يوم بدر، حكاہ ابن الفرس، وهو مردود، لما سيأتي في النوع الثاني عشر، ثم رأيت عن ابن عباس ما يؤيده.

ومنها: قال التسفي: قوله: «ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ» [الواقعة: ١٣]، قوله: «أَفَبَنَادَ الْمُؤْمِنُونَ أَنَّمُ مُذْهَنُونَ» [الواقعة: ٨١] نزلتا في سفره ﷺ إلى المدينة. ولم أقف له على مستند.

(١) بل قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، كما قرأ نصر بن علي: غلبت الروم. قال الألبانى: صحيح لغيره.

(٢) ١٤٠ / ١

ومنها: «وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكِدُونَ» [الواقعة: ٨٢]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حزرة، قال: نزلت في رجل من الأنصار في غزوة تبوك، لما نزلوا الحجر، فأمرهم رسول الله ﷺ ألا يحملوا من مائتها شيئاً، ثم ارتحل، ثم نزل متزلاً آخر وليس معهم ماء، فشكوا ذلك، فدعا، فأرسل الله سبحانه، فأ茅طرت عليهم حتى استقوا منها، فقال رجل من المنافقين: إنما مطرنا بنوء كذا، فنزلت.

ومنها: آية الامتحان: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْقُومُ نَسْأَلُهُمْ مَمْلِكَتَهُنَّ فَإِنْ تَحْمِلُوهُنَّ أَلَا يَحْمِلُونَ» الآية [المتحنة: ١٠]. أخرج ابن جرير^(٢) عن الزهري: أنها نزلت بأسفل الحديبية.

ومنها: سورة «الْمُتَفَقُونَ»، أخرج الترمذى [٣٣١٣] وهو حسن صحيح عن زيد بن أرقم: أنها نزلت ليلاً في غزوة تبوك. وأخرج عن سفيان أنها في غزوة بني المصطلق [الترمذى: ٣٣١٥]، وهو حسن صحيح. وبه جزم ابن إسحاق وغيره.

ومنها: سورة المرسلات، أخرج الشيشان عن ابن مسعود قال: بينما نحن مع النبي ﷺ في غار بمئى إذ نزلت عليه: والمرسلات... الحديث [البخارى: ٤٩٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥، وأحمد: ٣٥٧٤].

ومنها: سورة المطففين أو بعضها، حكى التسفي وغيره: أنها نزلت في سفر الهجرة قبل دخوله المدينة.

ومنها: أول سورة «أَفَرَأَيْتَ» نزل بغار حراء، كما في الصحيحين [البخارى: ٣، ومسلم: ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩].

ومنها: سورة الكوثر. أخرج ابن حجر عن سعيد بن جبير: أنها نزلت يوم الحديبية. وفيه نظر.
ومنها: سورة النَّصْر، أخرج البزار، والبيهقي في «الدلائل» [٤٤٧/٥]: عن ابن عمر قال: نزلت هذه السورة: «إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ مِّنْ أَنْفُسِهِ وَالْفَتْحُ» على رسول الله ﷺ أوسط أيام التشريق، فعرف أنه الوداع، فأمر بناقه القصواء، فرحلت، ثم قام فخطب الناس، فذكر خطبه المشهورة.



(١) في «تفسيره» ١٠/٣٣٣٥ (١٨٨٠٧) الواقعـة: ٨١.

(٢) في «تفسيره» ١٤/٧١ المـتحـنة: ١٠.

النوع الثالث

معرفة النهاري والليلي

أمثلة النهاري كثيرة. قال ابن حبيب: نزل أكثر القرآن نهاراً؛ وأما الليل فتتبع له أمثلة: منها: آية تحويل القبلة، ففي الصحيحين [البخاري: ٤٠٣، ومسلم: ١١٧٨، وأحمد: ٥٩٣٤] من حديث ابن عمر: بينما الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ أتاهم آتٍ فقال: إِنَّ النَّبِيَّ يَنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْلَّيْلَةَ قُرْآنًا، وقد أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

وروى مسلم [١١٨٠] عن أنس: أن النبي ﷺ كان يصلى نحو بيت المقدس، فنزلت: «فَدَرَّ زَرَّى تَنَاهَى وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ» الآية [البقرة: ١٤٤]. فمرّ رجلٌ منبني سلمة، وهم ركوعٌ في صلاة الفجر، وقد صلوا ركعةً، فنادى: ألا إِنَّ الْقِبْلَةَ قدْ حُوَلَّتْ، فمالوا كُلُّهُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ.

لكن في الصحيحين عن البراء: أن النبي ﷺ صلَّى قبل بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت، وأنه أول صلاة صلَّاها العصرُ وصلَّى معه قومٌ، فخرجَ رجلٌ من صلَّى معه، فمرَّ على أهلِ مسجدٍ وهم راكعون، فقال: أشهد بالله، لقد صلَّى مع رسول الله ﷺ قبل الكعبة، فداروا كما هم قبل البيت [البخاري: ٤٠، ومسلم: ١١٧٦ و١١٧٧، وأحمد: ١١٤٩٦]. فهذا يقتضي أنها نزلت نهاراً بين الظهر والعصر.

قال القاضي جلال الدين: والأرجح بمقتضى الاستدلال نزولها بالليل؛ لأن قضية أهل قباء كانت في الصبح، وقباء قربة من المدينة، فيبعد أن يكون رسول الله ﷺ أَخْرَى البَيَانَ لهم من العصر إلى الصبح.

وقال ابن حجر: الأقوى أن نزولها كان نهاراً، والجواب عن حديث ابن عمر: أن الخبر وصلَ وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة، ووصل وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء. وقوله: «قد أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ» مجازٌ، من إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والذي يليه.

قلت: ويؤيد هذا ما أخرجه النسائي [في «الكتاب»: ١١٠٠٤] عن أبي سعيد بن المعلى قال: مررت يوماً ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقلت: لقد حدث أمر، فجلسَ، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: «فَدَرَّ زَرَّى تَنَاهَى وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ» حتى فرغ منها، ثم نزل فصلَّى الظهر.

ومنها: أواخر آل عمران، أخرج ابن حبان في «صحيحة» [٦٢٠ وإسناده صحيح]، وابن المنذر وابن مردوه وابن أبي الدنيا في «كتاب التفكير» عن عائشة: أن بلاً أتى النبي ﷺ يُوذنه لصلاة الصبح، فوجده يبكي، فقال: يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال: «وَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَبْكِي وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيَّ هَذِهِ الْلَّيْلَةَ»:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِلَفِ الْأَيَّلِ وَالنَّهَارِ لَذِكْرًا لِأُولَئِكَ الْأَلْتَبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] ثم قال: «وليل من قرأها ولم يتفكر».

ومنها: ﴿وَاللَّهُ يَعِصِّمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]. أخرج الترمذى [٣٠٤٦] والحاكم [٣١٣/٢] وهو صحيح عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يحرسُ، حتى نزلتُ، فاختر رأسه من القبة، فقال: «أيُّها الناسُ، انصرُفُوا فقد عصمني الله».

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٦٦٣] عن عصمة بن مالك الخطمي قال: كنا نحرس رسول الله ﷺ بالليل حتى نزلت، فترك الحراس.

ومنها: سورة الأنعام، أخرج الطبراني [في «الكبير»: ٤٤٩/٢٤]، وأبو عبيد في «فضائله» [ص ٢٤٠] عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة، حولها سبعون ألف ملك يجاؤن بالتسبيح^(١).

ومنها: آية الثلاثة الذين خلفوا، ففي الصحيحين من حديث كعب: فأنزل الله توبتنا حين بقي الثالث الأخير من الليل [البخارى: ٤٦٧٧، ومسلم: ٧٠١٦، وأحمد: ١٥٧٨٩].

ومنها: سورة مريم، روى الطبراني [في «الكبير»: ١٢٩٣٠]، وأبو عبيد في «فضائله» عن ابن عباس قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: ولدت لي الليلة جارية، فقال: «والليلة أُنجزت على سورة مريم، سمّها مريم».

ومنها: أول الحج، ذكره ابن حبيب ومحمد بن بركات^(٢) السعدي في كتابه «الناسخ والمنسوخ»، وجزم به السخاوي في «جمال القراء»^(٣). وقد يستدل له بما أخرجه ابن مردوه عن عمران بن حصين: أنها نزلت والنبي ﷺ في سفر، وقد نَسِنَ بعض القوم وتفرق بعضهم، فرفع بها صوته... الحديث.

ومنها: آية الإذن في خروج النساء في الأحزاب، قال القاضي جلال الدين: والظاهر أنها: ﴿يَأَيُّهَا أَيُّهَا أُنْثَىٰ مُلْ لِازْوَجِكَ وَبَنَائِكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٩]. ففي البخاري [٤٧٩٥] عن عائشة: خرجت سودة بعدما ضربت الحجاب لحاجتها - وكانت امرأة جسمية لا تخفي على من يعرفها - فرأها عمر، فقال: يا سودة، أما والله ما تتحقق علينا، فانظري كيف تخرجين. قالت: فانكفت راجعة إلى رسول الله ﷺ، وإنَّه ليتعشى وفي يده عرق، فقلت: يا رسول الله، خرجت لبعض حاجتي، فقال لي عمر كذا؛ فأوحى الله إليه وإن العرق في يده ما وضَعَه، فقال: «إنه قد أذن لك أن تخرج ل حاجتك» [ومسلم: ٥٦٦٨، وأحمد: ٢٤٢٩٠].

قال القاضي جلال الدين: وإنما قلنا: إن ذلك كان ليلاً؛ لأنَّهن إنما كُنَّ يخرجن للحاجة ليلاً، كما في الصحيح عن عائشة في حديث الإفك [البخارى: ٤٧٥٠، ومسلم: ٧٠٢٠، وأحمد: ٢٥٦٢٣].

(١) جار إلى الله: تصرُّع بالدعاء. «المختار»: جـأـرـ.

(٢) محمد بن بركات: المصري أبو عبد الله، شيخ مصر في اللغة، له: «الإيجاز في الناسخ والمنسوخ» (ت: ٥٢٠ هـ). «حسن المحاضرة» ١/٣٠٧، و«شذرات الذهب» ٤/٦٢.

(٣) «جمال القراء» ١/١٢٨.

ومنها: «وَسَلَّمَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا» [الزخرف: ٤٥] على قول ابن حبيب: إنها نزلت ليلة الإسراء.

ومنها: أول الفتح، ففي البخاري [٤١٧٧] من حديث عمر: «لقد أنزلت على الليلة سورة هي أحب إلى مما طلعت عليه الشمس، فقرأ: «إِنَّا فَجَّنَا لَكَ فَتَحَّا مُبِينًا»..» الحديث. [وأحمد: ٢٠٩]

ومنها: سورة المنافقين، كما أخرجه الترمذى عن زيد بن أرقم. [٣٣١٣] وهو حسن صحيح.

ومنها: سورة (والمرسلات)، قال السخاوى في «جمال القراء»^(١): روى عن ابن مسعود: أنها نزلت ليلة الجن بحراء.

قلت: هذا أثر لا يُعرف، ثم رأيت في «صحيح الإماماعيلي» - وهو مستخرجه على البخاري -: أنها نزلت ليلة عرفة بغار منى، وهو في الصحيحين بدون قوله: ليلة عرفة [البخاري: ١٨٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥] وأحمد: ٣٥٧٤]. والمراد بها ليلة التاسع من ذي الحجة، فإنها التي كان النبي ﷺ بيتها بمنى.

ومنها: المعوذتان، فقد قال ابن أشتون في «المصاحف»: نبأنا محمد بن يعقوب، نبأنا أبو داود، نبأنا عثمان بن أبي شيبة، نبأنا جرير، عن بيان، عن قيس، عن عقبة بن عامر الجهنمي قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ الْلَّيْلَةِ آيَاتٌ لِمَ يُرَأَ مِثْلُهُنَّ»: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» و«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْأَسْمَاءِ».

فرع: ومنه: ما نزل بين الليل والنهار في وقت الصبح، وذلك آيات:

منها: آية التيم في المائدة، ففي الصحيح عن عائشة: وحضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد، فنزلت: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» إلى قوله: «لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ» [المائدة: ٦]. [البخاري: ٤٦٠٨، ومسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٦٣٤١].

ومنها: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [آل عمران: ١٢٨]. ففي الصحيح: أنها نزلت وهو في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح، حين أراد أن يقُنُّ يدعو على أبي سفيان ومن ذكر معه. [البخاري: ٤٠٧٠، وأحمد: ٥٦٧٤].

تبنيه: فإن قلت: فما تصنع بحديث جابر مرفوعاً: «أَصْدُقُ الرَّؤْيَا مَا كَانَ نَهَارًا، لَأَنَّ اللَّهَ خَصَّنِي باللَّوْحِي نَهَارًا؟» آخرجه الحكم في «تاریخه».

قلت: هذا الحديث منكر لا يحتاج به^(٢).

(١) «جمال القراء» ١٤٥ / ١ - ١٤٦ .

(٢) قال المناوي في «فيض القدير» بعد أن حكم على الحديث بالضعف: قد يقال: الرؤيا النهارية أصدق من الرؤيا الليلية ما عدا السحر جمعاً بين الحديثين. [وقد] قال الحكم: صحيح. وأقره الذهبي في «التلخيص». «فيض القدير» ٥٣٠ / ١

قلت: والحديث الذي أشار إليه المناوي هو: «أَصْدُقُ الرَّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ» قد رواه أحمد في «مستنه» (١١٢٤٠)، والترمذى (٢٢٧٤) عن أبي سعيد. وإنسته ضعيف.

النوع الرابع

الصيفي والشتائي

قال الواحدى: أنزل الله في الكلالة آيتين: إحداهما في الشتاء، وهي التي في أول النساء، والأخرى في الصيف، وهي التي في آخرها.

وفي «صحیح مسلم» [٤١٥٠] عن عمر: ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعه في الكلالة، وما أغلط في شيء ما أغلط لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدره، وقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء».

وفي «المستدرك» [٣٣٦/٤] عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الكلالة؟ قال: «أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف: ﴿يَسْقِطُونَكُمْ فِي الْكَلَّةِ﴾ [النساء: ١٧٦]». [ضعف النهي]. وقد تقدم أن ذلك في سفر حجة الوداع، فيعد من الصيفي ما نزل فيها كأول المائدة، وقوله: «أَلَيْوْ أَكْلَمْتُ لَكُمْ بِيَنْكُمْ» [المائدة: ٣]، «وَأَنَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ» [البقرة: ٢٨١]. وأية الدين، وسورة النصر.

ومنه: الآيات النازلة في غزوة تبوك، فقد كانت في شدة الحر، أخرجه البيهقي في «الدلائل» [٢١٤/٥] من طريق ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قنادة، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن رسول الله ﷺ ما كان يخرج في وجه من مغازييه إلا أظهر أنه يريد غيره، غير أنه في غزوة تبوك، قال: «يا أيها الناس إني أريد الروم»، فأعلمهم، وذلك في زمان الأساس وشدة الحر وجدب البلاد، في بينما رسول الله ﷺ ذات يوم في جهازه إذ قال للجند بن قيس: «هل لك في بناتبني الأصفر؟». قال: يا رسول الله، لقد علمت قومي أنه ليس أحد أشد عجباً بالنساء مني، وإنني أخاف إن رأيت نساء بني الأصفر أن يفتننني، فائذن لي. فأذن له: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُوْلُ أَثْدَنَ لِي» الآية [التوبه: ٤٩].

وقال رجل من المنافقين: لا تفروا في الحر، فأذن له: «فَلَمَّا كَأْرَ جَهَنَّمَ أَشَدَّ حَرًّا» [التوبه: ٨١].

ومن أمثلة الشتائي: قوله: «إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوكُمْ بِالْإِفْكِ...» إلى قوله: «وَرَدَقْ كَرِيمَة» [النور: ١١]

- [٢٦]. ففي الصحيح: عن عائشة: أنها نزلت في يوم شات^(١). [البخاري: ٢٦٦١، ومسلم: ٧٠٢٠].

والآيات التي في غزوة الخندق من سورة الأحزاب، فقد كانت في البرد، ففي حديث حذيفة: «قُمْ تفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ لِيَلِةَ الْأَحْزَابِ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: قُمْ فَانطَّلَقَ إِلَى عَسْكَرِ الْأَحْزَابِ» قلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما قمت لك إلا حياءً، من البرد... الحديث، وفيه: فأذنله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نَعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَكُمْ جُنُودُ الْأَحْزَابِ» [الأحزاب: ٩] إلى آخرها. أخرجه البيهقي في «الدلائل». [٣٣٦/٣] و[٤٣٦/٤].

(١) قال الدكتور مصطفى البغا: والذى يبدو لي أن الآيات لم تنزل في يوم شات، وأن ما جاء.. وصف لحاله ﷺ وهو يوحى إليه عامة، وأن المصنى توهم أنها وصف له ﷺ حين نزلت عليه تلك الآيات خاصة، فقال ما قال. «الإتقان» بتحقيقه /١ - ٧٠ - ٧١.

النوع الخامس

الفراشي والنومي

من أمثلة الفراشي قوله: «وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ» [المائدة: ٦٧] كما تقدم، وأية الثلاثة الذين خلُفوا، ففي الصحيح: أنَّها نزلت وقد بقي من الليل ثُلُثُهُ، وهو ثُلُثُهُ عند أم سلمة.

واستشكل الجمُع بين هذا وقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في حق عائشة: «ما نَزَّلَ عَلَيَّ الْوَحْيٌ فِي فِرَاشِ امْرَأَةِ غَيْرِهَا» [البخاري: ٣٧٧٥]. قال القاضي جلال الدين: ولعلَّ هذا كان قبل القصة التي نزل الوحي فيها في فراش أم سلمة.

قلت: ظفرت بما يؤخذ منه الجواب الذي أحسن من هذا، فروى أبو يعلى في «مسنده» [٤٦٢٦]: عن عائشة قالت: أُعْطِيْتُ تسعًا... الحديث، وفيه: وإن كانَ الْوَحْيُ لَيَنْزَلُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي أَهْلِهِ فَيُنْصَرِفُونَ عَنْهُ، وإنْ كَانَ لَيَنْزَلُ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ فِي لَحَافِهِ. وعلى هذا لا معارضية بين الحديدين كما لا يخفى.

وأما النومي: فمن أمثلته سورة الكوثر، لِمَا رَوَى مُسْلِم [٨٩٤] عن أنس قال: بينما رسول الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بين أظہرنا إِذ أَعْغَنَى إِغْفَاءً، ثم رفع رأسه متبسِّماً، فقلنا: ما أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فقال: «أُنْزِلَ عَلَيَّ آنَفًا سُورَةً»، فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ① فَصَلِّ لِرِبِّكَ وَأَخْرُجْ ② إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَذْنُورُ».

وقال الإمام الرافعي^(١) في «أماليه»: فهم فاهمون من الحديث أَنَّ السورة نزلت في تلك الإغفاءة، وقالوا: مَنْ الْوَحْيُ مَا كَانَ يَأْتِيهِ فِي النَّوْمِ؛ لَأَنَّ رَوْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ. قال: وهذا صحيح، لكن الأشبَهُ أَنْ يقال: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَّهُ نَزَلَ فِي الْيَقْظَةِ، وَكَانَهُ خَطَرَ لَهُ فِي النَّوْمِ سُورَةُ الْكَوْثَرُ الْمَنْزَلَةُ فِي الْيَقْظَةِ، أَوْ عُرِضَ عَلَيْهِ الْكَوْثَرُ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ السُّورَةُ، فَقَرَأَهَا عَلَيْهِمْ، وَفَسَرَّهَا لَهُمْ. ثُمَّ قَالَ: وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ أَنَّهُ أَعْمَى عَلَيْهِ، وَقَدْ يُحَمَّلُ ذَلِكَ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْتَرِيْهُ عَنْدَ نَزْوَلِ الْوَحْيِ، وَيُقَالُ لَهَا: بُرْحَاءٌ^(٢) الْوَحْيِ. انتهى.

قلت: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأنويل الأخير أصح من الأوَّل؛ لأنَّ قوله: «أُنْزِلَ عَلَيَّ آنَفًا» يدفع كونَهَا نزلت قبل ذلك، بل نقول: نزلت في تلك الحالة، وليس الإغفاءة إغفاءة النوم، بل الحالة التي كانت تعترىه عند نزول الوحي، فقد ذكر العلماء أَنَّهَا كانَ يؤخذُ عنِ الدُّنْيَا.

(١) الرافعي: عبد الكري姆 بن محمد القزويني، من كبار الفقهاء الشافعية. له: الأمالى الشارحة لمفردات الفاتحة - خ. ت: ٦٢٣ هـ). «طبقات الشافعية» ١١٩ / ٥، «الأعلام» ٤ / ٥٥.

(٢) بُرْحَاء: شدة، يقال: بُرْحَاءُ الْحُمَّى وَغَيْرُهَا: شدة الأَذى. «القاموس».

النوع السادس

الأرضي والسمائي

تقدم قول ابن العربي: إنَّ من القرآن سمائياً وأرضياً، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

قال: وأخبرنا أبو بكر الفهري قال: أَنْبَأَنَا التَّمِيمِيُّ، أَنْبَأَنَا هَبَةُ اللَّهِ الْمُفْسِرُ، قال: نَزَّلَ الْقُرْآنَ بَيْنَ مَكَةَ وَالْمَدِينَةِ إِلَّا سَتَ آيَاتٍ، نَزَّلَتْ لَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ؛ ثَلَاثَ فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [١٦٤ - ١٦٦] الْآيَاتُ الْثَّلَاثُ، وَوَاحِدَةٌ فِي الزَّخْرَفِ: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَنْسَلَنَا مِنْ قَبْلَكَ مِنْ رُّؤْسِنَا﴾ الْآيَةُ [٤٥]، وَالآيَاتُ الْآتَيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ نَزَّلَتْ لِيلَةَ الْمَعْرَاجِ.

قال ابن العربي: ولعله أراد في الفضاء بين السماء والأرض. قال: وأمَّا مَا نَزَّلَ تَحْتَ الْأَرْضِ فِي الغَارِ فَسُورَةُ الْمَرْسَلَاتِ، كَمَا فِي الصَّحِيفَةِ عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ. [البخاري: ٤٩٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥، وأحمد: ٣٥٧٤]. قلت: أمَّا الْآيَاتُ الْمُتَقْدَّمَةُ فَلَمْ أَقْفُ عَلَى مَسْتَندٍ لِمَا ذُكِرَ فِيهَا، إِلَّا آخِرُ الْبَقَرَةِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٤٣١] عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ: لِمَا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى سَدْرَةِ الْمُنْتَهَى... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: فَأُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا ثَلَاثَةً: أُعْطِيَ الصلواتُ الْخَمْسُ، وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَغُفرَ لِمَنْ لَا يُشْرِكُ مِنْ أُمَّتِهِ بِاللَّهِ شَيْئاً الْمُفْحَمَاتُ^(١).

وفي «الكامل» للهذلي^(٢): نَزَّلَتْ ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ . . .﴾ [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦] إِلَى آخِرِهَا بِقَابِ قَوْسِينَ.



(١) المُفْحَمَاتُ: هِيَ الذُّنُوبُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي تُفْحَمُ أَصْحَابَهَا فِي النَّارِ؛ أَيْ: تُلْقَى هُنَّ فِيهَا. «الْإِنْهَايَا».

(٢) الهذلي: يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم، عالم بالقراءات وله فيها كتاب «الكامل» (ت: ٤٦٥ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/٣٦٧.

النوع السابع

معرفة أول ما نزل

اختلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدُها - وهو الصحيح - : «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ»، روى الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: أول ما بدأ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثلَ فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يأتي حراءً، فتحنثَ في الليالي ذات العدد، ويترَدَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها، فيتزَوَّدُ لمثلها، حتى فجأه الحقُّ وهو في غار حراءً، فجاءه المَلَكُ فيه، فقال: أَقْرَأَ، قال رسول الله ﷺ: «فقلت: ما أنا بقاريءٍ، فأخذني فغطَّني حتى بلَغَ مني الجهدُ، ثم أرسلني، فقال: أَقْرَأَ، فقلت: ما أنا بقاريءٍ، فغطَّني الثانية، حتى بلَغَ مني الجهدُ، ثم أرسلني، فقال: أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»، حتى بلَغَ: «مَا لَرَبِّكَ يَعْلَمُ». فرجع بها رسول الله ﷺ ترْجِفُ بواهِرُه... الحديث^(١). [البخاري: ٣، ومسلم: ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩].

وآخر الحاكم في «المستدرك» [٢٢٠/٢٢٩] و[٥٢٩/١]، والبيهقي في «الدلائل» [١٤٤/٧] وصححاه عن عائشة، قالت: أول سورة نزلت من القرآن: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ».

وآخر الطَّبراني في «الكبير» بسنده على شرط الصحيح: عن أبي رجاء العطاردي قال: كان أبو موسى يقرئنا فِي جلسنا حَلَقاً، عليه ثوبان أبيضان، فإذا تلا هذه السورة: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ». قال: هذه أول سورة أنزلت على محمد ﷺ.

وقال سعيد بن منصور في «سننه»: حَدَّثَنَا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عُبيدة بن عمير، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال له: أَقْرَأَ، قال: «وما أَقْرَأَ؟ فوالله ما أنا بقاريءٍ». فقال: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»: فكان يقول: هو أول ما نزل.

وقال أبو عبيدة في «فضائله»^(٢): حَدَّثَنَا عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهدٍ قال: إنَّ أول ما نزل من القرآن: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ»، و«تَ وَالْقَارِئُ».

وآخر ابن أشتة في كتاب «المصاحف» عن عبيدة بن عمير قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ بنمط، فقال: أَقْرَأَ. قال: «ما أنا بقاريءٍ». قال: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ». فَيَرَوْنَ أنها أول سورة أنزلت من السماء. وأخر عن الزهرى: أنَّ النبي ﷺ كان بحراً، إذ أتى مَلَكُ بنمط من دبیاج، فيه مكتوب: «أَقْرَأَ يَأْسِئْ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» إلى: «مَا لَرَبِّكَ يَعْلَمُ».

(١) البوادر: جمع بادرة وهي لحمة بين المنكب والعنق. «النهاية».

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٤.

القول الثاني: **﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّرِّبُ﴾**. روى الشیخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أيُّ القرآن أُنْزِلَ قَبْلُ؟ قال: يا أيها المدثر، قلت: أو **﴿أَقْرَأْ يَاسِرَ رَبِّكَ﴾**؟ قال: أَحَدُكُمْ مَا حَدَثْنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قال رسول الله ﷺ: **«إِنِّي جَاءْتُ بِحَرَاءَ، فَلَمَّا قُضِيَتِ جَوَارِي، نَزَّلَتْ فَاسْبَطَنَتِ الْوَادِي، فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي وَشَمَائِيلِي، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ - يَعْنِي جَبَرِيلَ - فَأَخْذَنِي رَجْفَةً، فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ، فَأَمْرَتْهُمْ فَدِرَوْنِي، فَأُنْزِلَ اللَّهُ: ﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّرِّبُ فُزْ فَانِدِرُ﴾**

[البخاري: ٤٩٢٤، ومسلم: ٤٠٩، وأحمد: ١٤٢٨٧].

وأجاب الأول عن هذا الحديث بأوجوبه:

أحدُها: أنَّ السُّؤالَ كَانَ عَنْ نَزْوَلِ سُورَةِ كَامِلَةٍ، فَبَيْنَ أَنْ سُورَةَ الْمَدْثُرَ نَزَّلَتْ بِكُمَالِهَا قَبْلَ نَزْوَلِ تَامَ سُورَةِ أَقْرَأْ، فَإِنَّهَا أَوَّلُ مَا نَزَّلَ مِنْهَا صِدْرَهَا.

ويؤيدُهذا ما في الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا عن أبي سلمة، عن جابر: سمعت رسولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَحْدُثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْنَاً مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحَرَاءَ جَالِسٌ عَلَى كَرْسِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: رَمْلُونِي، رَمْلُونِي، فَدَرَّوْنِي، فَأُنْزِلَ اللَّهُ: **﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّرِّبُ﴾**». [البخاري: ٤، ومسلم: ٤٠٧، وأحمد: ١٤٤٨٣].

فَقُولُهُ: «الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحَرَاءَ»: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَصَّةَ مَتَّاحَرَةً عَنْ قَصَّةِ حَرَاءِ الَّتِي نَزَّلَ فِيهَا: **﴿أَقْرَأْ يَاسِرَ رَبِّكَ﴾**.

ثانيُها: أَنَّ مَرَادَ جَابِرَ بِالْأُولَى أُولَى مُخْصُوصَةٍ بِمَا بَعْدَ فَتْرَةِ الْوَحْيِ، لَا أُولَى مُطْلَقَةٍ.

ثالثُها: أَنَّ الْمَرَادَ أُولَى مُخْصُوصَةٍ بِالْأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذِهِ بِقُولِهِ: أَوَّلُ مَا نَزَّلَ لِلنَّبِيِّ: **﴿أَقْرَأْ يَاسِرَ رَبِّكَ﴾**، وَأَوَّلُ مَا نَزَّلَ لِلرَّسُولِ: **﴿يَأَيُّهَا الْمُدَّرِّبُ﴾**.

رابعُها: أَنَّ الْمَرَادَ أَوَّلُ مَا نَزَّلَ بِسَبِيلِ مُتَقْدِمٍ، وَهُوَ مَا وَقَعَ مِنَ التَّدْرِثِ النَّاشِئِ عَنِ الرَّعْبِ، وَأَمَّا **﴿أَقْرَأْ﴾** فَنَزَّلَتْ ابْتِدَاءً بِغَيْرِ سَبِيلِ مُتَقْدِمٍ. ذَكْرُهُ أَبْنَ حِجْرٍ^(١).

خامسُها: أَنَّ جَابِرًا أَسْتَخْرَجَ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ رَوَايَتِهِ، فَيَقْدِمُ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ عَائِشَةَ، قَالَهُ الْكَرْمَانِيُّ.

وَأَحْسَنَ هَذِهِ الْأَجْوِيَّةِ الْأُولَى وَالْآخِيرُ.

القول الثالث: سورة الفاتحة، قال في **«الكتاف»**^(٢): ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أنَّ أَوَّلَ سُورَةَ نَزَّلَتْ: **﴿أَقْرَأْ﴾**. وأكثر المفسرين إلى أنَّ أَوَّلَ سُورَةَ نَزَّلَتْ: فاتحة الكتاب.

قال ابن حِجْر^(٣): والَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَئمَّةِ هُوَ الْأُوَّلُ. وَأَمَّا الَّذِي نَسِيَ إِلَى الْأَكْثَرِ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/٥٨٦، ٤٩٢٤ العلق: ١.

(٢) «الكتاف» ٤/٢٧٠، ٤٩٢٤ العلق: ١.

(٣) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/٦٢٦، ٤٩٥٤.

إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى مَنْ قال بالأول. وحجته: ما أخرجه البيهقي في «الدلائل» [١٥٨/٢] والواحدي^(١) من طريق يونس بن بُكير، عن يonus بن عمرو، عن أبيه، عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل: أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: «إِنِّي إِذَا خلُوتُ وحدي سمعت نداءً، فقد والله خشيت أن يكون هذا أمراً». فقالت: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة، وتصلُّ الرَّحْمَ، وتصدُّق الحديث. فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه لها، وقالت: اذهب مع محمد إلى ورقة. فانطلقا فقصاصاً عليه، فقال: «إِذَا خلُوتُ وحدي سمعت نداءَ خَلْفِي: يا محمد يا محمد! فأنطلق هارباً في الأفق»، فقال: لا تفعل، إذا أتاك فاثبِت حتى تسمع ما يقول، ثم اتنبي فأخبرني. فلما خلا ناداه: يا محمد، قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى بلغ ﴿وَلَا الصَّالِحَاتِ﴾.. الحديث. هذا مرسل رجاله ثقات.

وقال البيهقي: إن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعد نزولها عليه: «أَفَرَا» و«الْمَدْرَرُ».

القول الرابع: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. حكاه ابن النَّقِيب^(٢) في مقدمة «تفسيره» قوله زائدأً.

وآخر الوحداني^(٣) بإسناده عن عُكرمة والحسن قالا: أَوَّل ما نزل من القرآن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وأَوَّل سورة: «أَفَرَا يَأْسِرُ رَبِّكُ﴾.

وآخر ابن جرير^(٤) وغيره من طريق الصحاح، عن ابن عباس قال: أَوَّل ما نزل جبريل على النبي ﷺ قال: يا محمد، إِستعدْ، ثم قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وعندي: أَنَّ هَذَا لَا يُعَدْ قُولًا بِرَأْسِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ ضرورة نزول السورة نزول البسمة معها، فهِي أَوَّل آية نزلت على الإطلاق.

وورد في أَوَّل ما نزل حديث آخر: روى الشیخان عن عائشة قالت: إِنَّ أَوَّل ما نزل سُورَةً مِنْ المفَضَّلِ، فِيهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلَامِ نَزَّلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ. [البخاري: ٤٩٩٣ ضمن ساق حديث].

وقد استشكل هذا بِأَنَّ أَوَّل ما نزل: «أَفَرَا»، وليُسْ فِيهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ. وأَجِيب بِأَنَّ (مِنْ) مُقْدَرَةٍ، أي: مِنْ أَوَّل ما نزل. والمِراد سُورَةُ الْمَدْرَرِ، فَإِنَّهَا أَوَّل ما نزل بعد فَتْرَةِ الْوَحْيِ، وَفِي آخرِهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَلَعْلَّ آخرَهَا نَزَّلَ قَبْلَ نَزْوَلِ بَقِيَّةِ «أَفَرَا».

(١) في «أسباب النزول» ص ١٧: القول في سورة الفاتحة.

(٢) ابن النَّقِيب: محمد بن سليمان البَلْخِي، المُقدَّسي، صَرَفَ هُمَّتِهُ إِلَى التَّفْسِيرِ، وَصَنَفَ تَفْسِيرًا سَمَاهُ: التَّحْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ لأقوال أئمَّةِ التَّفْسِيرِ فِي معانِي السَّمِيعِ الْبَصِيرِ. قَالَ الشَّعْرَانِيُّ: مَا طَالَعْتُ أَوْسَعَ مِنْهُ (ت: ٦٩٨ هـ). «فوَاتُ الْوَفِيَّاتِ» ٣٨٢/٣.

(٣) في «أسباب النزول» ص ٨.

(٤) في «تفسيره» ١٥/٢٥٣ سورة العلق؛ أولها.

فرع: أخرج الواحدي^(١) من طريق الحسين بن واقد، قال: سمعت عليّ بن الحسين يقول: أَوَّل سورة نزلت بمكة: «أَقْرَا يَاسِرَ رَبِّكَ»، وأخر سورة نزلت بها: (المؤمنون)، ويقال: (العنكبوت). وأَوَّل سورة نزلت بالمدينة: «وَيَلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ»، وأخر سورة نزلت بها: «بَرَاءَةً». وأَوَّل سورة أعلنتها رسول الله ﷺ بمكة (النَّجْم).

وفي «شرح البخاري» لابن حجر^(٢): اتفقا على أنَّ سورة البقرة أَوَّل سورة نزلت بالمدينة . وفي دعوى الاتفاق نظرٌ، لقول عليّ بن الحسين المذكور.

وفي «تفسير النَّسْفي» عن الواقدي: إِنَّ أَوَّل سورة نزلت بالمدينة سورة (الْقَدْرُ).

وقال أبو بكر محمد بن الحارث بن أبيض في جزءه المشهور: حدثنا أبو العباس عبيد الله بن محمد بن أعين البغدادي، حدثنا حسان بن إبراهيم الکرماني، حدثنا أمية الأزدي، عن جابر بن زيد قال:

أَوَّل ما أنزل الله من القرآن بمكة: «أَقْرَا يَاسِرَ رَبِّكَ»، ثم «تَ وَالْقَمَرُ»، ثم «يَاتَّهَا الْمَرْأَةُ»، ثم «يَاتَّهَا الْمَرْيَةُ»، ثم الفاتحة، ثم «تَبَّتْ يَدَا أَنَّى لَهِيَ»، ثم «إِذَا أَتَمْشَ كُوَّتْ»، ثم «سَيِّعَ أَسْرَ رَبِّكَ الْأَقْلَى»، ثم «وَيَلٌ إِذَا يَقْتَنِي»، ثم «وَالْقَبْرُ»، ثم «وَالْأَصْبَحَ»، ثم «أَنَّ شَرَّ»، ثم «وَالْعَصْرُ»، ثم «وَالْمَدْيَتُ»، ثم الكوثر، ثم «أَرَأَيْتَ أَلَّا يَكْدِبُ»، ثم الكافرون، ثم «أَلَمْ تَرَ كَفَ فَعْلَ»، ثم «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ»، ثم «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ثم «وَالْجَوْ»، ثم «عَسْنَ»، ثم «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»، ثم «وَأَشْسَسَ وَضَحَّنَاهُ»، ثم البروج، ثم «وَالنَّبِيَّنَ»، ثم «لِإِبْلِفَ»، ثم «أَلْقَارَعَةُ»، ثم القيامة، ثم «وَلِلْإِكْلِيلِ هُمَّرَ»، ثم «وَالْمَرْسَكَتُ»، ثم «فَّ»، ثم البلد، ثم «أَطَارِقُ»، ثم «أَفَنَرَتِ السَّاعَةُ»، ثم «وَسَّ»، ثم الأعراف، ثم الجن، ثم «سَسَ»، ثم الفرقان، ثم الملائكة [فاطر]، ثم «كَهْبِعَصَ»، ثم «طَهَ»، ثم الواقعة، ثم الشعراء، ثم طس سليمان، ثم طسم القصص، ثمبني إسرائيل [الإسراء]، ثم التاسعة - يعني يونس - ثم هود، ثم يوسف، ثم الحجر، ثم الأنعام، ثم الصَّافات، ثم لقمان، ثم سباء، ثم الزُّمر، ثم حم المؤمن، ثم حم السجدة، ثم حم الزخرف، ثم حم الدخان، ثم حم الجاثية، ثم حم الأحقاف، ثم الذاريات، ثم الغاشية، ثم الكهف، ثم حم عسق، ثم تنزيل السجدة، ثم الأنبياء، ثم النحل أربعين وبقيتها بالمدينة، ثم «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا» ثم الطور، ثم المؤمنون، ثم تبارك، ثم الحاقة، ثم سآل، ثم «عَمَ يَسَاءَ لُونَ»، ثم «وَالنَّرِعَتُ»، ثم «إِذَا أَسْنَاءَ أَنْفَرَتُ»، ثم «إِذَا أَسْنَاءَ أَنْسَقَتُ»، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم «وَيَلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ». فذاك ما نزل بمكة.

وأنزل بالمدينة: سورة البقرة، ثم آل عمران، ثم الأنفال، ثم الأحزاب، ثم المائدة، ثم الممتتحنة، ثم «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»، ثم النور، ثم الحج، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم

(٢) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩ / ١٣٧ (٤٤٧٦).

(١) في «أسباب النزول» ص ١٠ - ١١.

الحجرات، ثم التحرير، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم سبّ؛ الحواريين [الصف]، ثم الفتح، ثم التوبة، وخاتمة القرآن [المعوذتان].

قلت: هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر، وجابر بن زيد من علماء التابعين بالقرآن، وقد اعتمد البرهان الجعبري على هذا الأثر في قصيده التي سمّاها: ترتيب المأمول في ترتيب النزول، فقال:

نُظِّمْتُ عَلَى وَفْقِ النُّزُولِ لِمَنْ تَلَأَ
وَالْحَمْدَ يَبْتَئِثُ كُورَتَ الْأَغْلَى عَلَأَ
رَالْعَادِيَاتِ وَكُوَثِرُ الْهَائِكُمْ تَلَأَ
نَاسٌ وَقُلْ هُونَجُمُهَا عَبَسٌ جَلَأَ
لِإِلَافِ قَارِعَةِ قِيَامَةِ أَقْبَلَأَ
بِلْدَ وَطَارِقَهَا مَعَ اقْتِرَبَتِ كَلَأَ
سِينٌ وَفُرْقَانٌ وَفَاطِرٌ اغْتَلَأَ
لَلْقَصْنِ الْأَسْرَا يَوْنِسٌ هَوْدٌ وَلَا^(١)
جُحْ ثَمْ لِقَمَانٌ سَبَّا زُمْرٌ جَلَأَ
وَدَخَانٌ جَاثِيَّةٌ وَاحْقَافٌ تَلَأَ
رَى وَالْخَلِيلُ وَالْأَنْبِيَا نَحْلُ حَلَأَ
حَ الْمُلْكُ وَاعِيَّةٌ وَسَالُ وَعَمَّ لَا
مُ الْعَنْكِبُوتُ وَطَقَفَتْ فَتَكْمَلَأَ
لَى وَعَمْرَانٌ وَأَنْفَالُ جَلَأَ
مَعْ رُلْزِلَتْ ثَمَ الْحَدِيدُ تَأْمَلَأَ
سَانَ الْطَّلَاقَ وَلَمْ يَكُنْ حَشْرٌ مَلَأَ
فَقَ مَعْ مَجَادِلَةٍ وَحُجَّرَاتٍ وَلَا
صَفَ وَفَتْحَ تَوْبَةٍ خَتَمَتْ أَوْلَى
عَرَفَيِّ أَكْمَلَتْ لَكُمْ قَذْكَمَلَأَ
وَاسْأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا الشَّامِيَ اقْبَلَأَ
وَهُوَ الَّذِي كَفَ الْحُدِيبِيَ انْجَلَى

مَكِيَّهَا سَتُّ ثَمَانِيَنْ اعْتَلَتْ
اَفْرَأَ وَنِونُ مُرْمَلُ مَذَنَرُ
لِيلُ وَفَجَرُ وَالْضَّحَى شَرَحُ وَعَصَ
أَرَأَيْتَ قَلْ بِالْفَيْلِ مَعَ فَلَقَ كَذَا
قَذْرُ وَشَمْسُ وَالْبَرُوجُ وَتِينُهَا
وَيْلَ لِكُلِّ الْمَرْسَلَاتِ وَقَافُ مَعَ
صَادُ وَأَعْرَافُ وَجَنُّ ثَمَ يَا
كَافُ وَطَهَ ثَلَةُ الشِّعْرَا وَنَمَ
قَلْ يُوسَفُ حِجْرُ وَأَنْعَامُ وَذِبَّ
مَعَ غَافِرِ مَعَ فُضَّلَتْ مَعَ زُخْرُفِ
ذَرْوُ وَغَاشِيَّةٌ وَكَهْفُ ثَمَ شَوَّ
وَمَضَاجِعُ نَوْحُ وَطُورُ وَالْفَلَا
غَرْقُ مَعَ اَنْفَطَرَتْ وَكَدْحُ ثَمَ روَ
وَبِطِيَّبَةٍ عَشْرَوْنَ ثَمَ ثَمَانَ الْطُّوَّ
لَاحِزَابُ مَائِدَةُ امْتَحَانُ وَالنَّسَا
وَمُحَمَّدُ وَالرَّاعِدُ وَالرَّحْمَنُ الْأَنْسَ
نَاضِرُ وَنُورُ ثَمَ حَجَّ وَالْمَنَا
تَحْرِيمَهَا مَعْ جُمَعَةٍ وَتَعَابِنِ
أَمَّا الَّذِي قَدْ جَاءَنَا سَفَرِيَهُ
لَكُنْ إِذَا قَمْتَمْ فَجَيِّشِيَ بَدَأَ
إِنَّ الَّذِي فَرَضَ اَنْتَمِي جُحْفَيِّهَا

(١) كاف: هي سورة مریم، وثلة: هي سورة الواقعة.

فرع: في أوائل مخصوصة

أول ما نزل في القتال: روى الحاكم في «المستدرك» [٣٩٠/٢] عن ابن عباس قال: أَوَّل آيَةٍ نَزَّلَتْ فِي الْقَتَالِ: ﴿أُذْنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩].

وأخرج ابن جرير^(١) عن أبي العالية قال: أَوَّل آيَةٍ نَزَّلَتْ فِي الْقَتَالِ بِالْمَدِينَةِ: ﴿وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وفي «الإكيليل» للحاكم: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَزَّلَ فِي الْقَتَالِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْسَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبه: ١١١].

أول ما نزل في شأن القتل: آية الإسراء: ﴿وَنَنْ قُلَلَ مَظْلُومًا﴾ [٣٣]. أخرجه ابن جرير عن الصحاح^(٢).

أَوَّلَ مَا نَزَّلَ فِي الْخَمْرِ: روى الطيالسي في «مسنده» [١٩٥٧] عن ابن عمر قال: نَزَّلَ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثَ آيَاتٍ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ: ﴿يَسْتَوِنُكُمْ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. فقيل: حُرِّمتُ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنَا نَنْتَفِعُ بِهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ؛ فَسَكَتَ عَنْهُمْ، ثُمَّ نَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا أَصْلَوَةَ وَأَسْنَهَ شَكْرَى﴾ [النساء: ٤٣] فقيل: حُرِّمتُ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا نَشْرِبُ قَرْبَ الصَّلَاةِ، فَسَكَتَ عَنْهُمْ، ثُمَّ نَزَّلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُنْفَرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُرِّمتُ الْخَمْرُ.

أَوَّل آيَةٍ نَزَّلَتْ فِي الْأَطْعَمَةِ بِمَكَّةَ آيَةُ الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ حُرْمَةً﴾ [١٤٥]، ثُمَّ آيَةُ النَّحْلِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيْبًا﴾ [١١٤] إِلَى آخِرِهَا. وَبِالْمَدِينَةِ: آيَةُ الْبَقْرَةِ: ﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَنِّكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ الْآيَةُ [١٧٣]، ثُمَّ آيَةُ الْمَائِدَةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْأَيْتَةُ﴾ الْآيَةُ [٣] قَالَهُ ابْنُ الْحَصَارِ. وَرَوَى الْبَخَارِيُّ [٤٨٦٣]: عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ قَالَ: أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَّلَتْ فِيهَا سُجْدَةً: النَّجْمُ [وَمُسْلِمٌ: ١٢٩٧]، وَأَحْمَدٌ: [٣٦٨٢].

وقال الفريابي: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي نَجِيْحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَيْثِرَةٍ﴾ [التوبه: ٢٥] قَالَ: هِيَ أَوَّلُ مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ سُورَةٍ بِرَاءَةً.

وَقَالَ أَيْضًا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، نَبَّانًا سَعِيدٌ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ أَبِي الصُّحْنِيِّ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَّلَ مِنْ بِرَاءَةً: ﴿أَنْفِرُوا خَفَافًا وَقِيلَّا﴾ [التوبه: ٤١]، ثُمَّ نَزَّلَ أَوْلُهَا، ثُمَّ نَزَّلَ آخِرَهَا.

وَأَخْرَجَ أَبْنَ أَشْتَهِيَّ فِي كِتَابِ «الْمَصَاحِفِ»، عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَوَّلُ بِرَاءَةً: ﴿أَنْفِرُوا خَفَافًا وَقِيلَّا﴾ سُنُّاتٍ، ثُمَّ أَنْزَلَتْ: ﴿بَرَاءَةً﴾ أَوَّلُ السُّورَةِ فَأَلْفَتْ بِهَا أَرْبَعُونَ آيَةً.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ دَاوِدَ، عَنْ عَامِرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِرُوا خَفَافًا وَقِيلَّا﴾ قَالَ: هِيَ أَوَّلُ آيَةٍ نَزَّلَتْ فِي بِرَاءَةٍ تِبُوكَ، فَلَمَّا رَجَعَ مِنْ تِبُوكَ نَزَّلَتْ بِرَاءَةً، إِلَّا ثَمَانٌ وَثَلَاثِينَ آيَةً مِنْ أَوْلَهَا.

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ وَغَيْرِهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَّلَ مِنْ آلِ عُمَرَانَ: ﴿هَذَا يَبَانُ لِلنَّاسِ وَهُدَى وَمَوْعِدَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ثُمَّ أَنْزِلَتْ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ أُحُدٍ.

(١) ابن جرير في «تفسيره» البقرة: ١٨٩/٢.

(٢) ابن جرير في «تفسيره» الإسراء: ٣٣.

النوع الثامن

معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف، فروى الشيخان: عن البراء بن عازب قال: آخر آية نزلت: «يَسْقِطُونَكُمْ فِي الْكَلَّةِ» [النساء: ١٧٦]، وأخر سورة نزلت: براءة [البخاري: ٤٦٥٠، مسلم: ٤١٥٢ و ٤١٥٣]، وأحمد: [١٨٦٣٨].

وأخرج البخاري [٤٤٥] عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت آية الربا.

وروى البيهقي [في دلائل النبوة ١٣٨/٧] عن عمر مثله، والمراد بها قوله تعالى: «يَتَأَبَّلُهَا الَّذِينَ أَمَّاً» [آل عمران: ١٧٨].

وعند أحمد [٢٤٦] وابن ماجه [٢٢٧٦ وهو حسن] عن عمر: من آخر ما نزل: آية الربا.

وعند ابن مددويه عن أبي سعيد الخدري قال: خطبنا عمر فقال: إن من آخر القرآن نزولاً آية الربا.

وأخرج النسائي من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: آخر شيء نزل من القرآن: «وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ» الآية [البقرة: ٢٨١].

وأخرج ابن مردويه نحوه، من طريق سعيد بن جعير، عن ابن عباس بلفظ: آخر آية: نزلت.

وأخرجه ابن جرير من طريق المؤذن والضحاك عن ابن عباس.

وقال الفريابي في «تفسيره»: حدثنا سفيان، عن الكلبي، عن ابن صالح، عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت: «وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» الآية، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحد وثمانون يوماً.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن سعيد بن جعير قال: آخر ما نزل من القرآن كله: «وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ»، وعاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال، ثم مات ليلة الإثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول.

وأخرج ابن جرير مثله عن ابن جرير.

وأخرج من طريق عطية عن أبي سعيد قال: آخر آية نزلت: «وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ» الآية.

وأخرج أبو عبيد في «الفضائل»^(٢) عن ابن شهاب قال: آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وأية الدليلين.

(١) في «تفسيره» ٢/٥٥٤ (٢٩٤٤) البقرة: ٢٨١.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٩.

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: أنَّه بُلْغَه أَنَّ أَحَدَ الْقُرْآنِ عَهْدًا بِالْعَرْشِ آيَةُ الدِّينِ. مرسى صحيح الإسناد.

قلت: ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا: ﴿وَأَنْفَقُوا يَوْمًا﴾ وآية الدين؛ لأنَّ الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنَّها في قصة واحدة. فأُخْبَرَ كُلُّ عن بعض ما نزل بآخرين، وذلك صحيح، وقول البراء: آخر ما نزل: ﴿يَسْتَقْتُلُوكُمْ﴾؛ أي: في شأن الفرائض.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»^(١): طريق الجمع بين القولين في آية الربا: ﴿وَأَنْفَقُوا يَوْمًا﴾ أنَّ هذه الآية هي ختام الآيات المتنزلة في الربا، إذ هي معطوفة عليهنَّ، ويجمع بين ذلك وبين قول البراء بأنَّ الآيتين نزلتاً جمِيعاً، فيصدق أنَّ كُلَّاً منهما آخِرٌ بالنسبة لِما عداهما. ويحتمل أن تكون الآخريَّة في آية النساء مقيدة بما يتعلَّق بالمواريث بخلاف آية البقرة. ويحتمل عكسه، والأول أرجح لِمَا في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لِختام النزول. انتهى.

وفي «المستدرك» [٢٣٨]: عن أبي بن كعب قال: آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبه: ١٢٩ - ١٢٨] إلى آخر السورة.

وروى عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»^(٢) وابن مردوه، عن أبي: أنَّهم جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر، وكان رجالٌ يكتبون، فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: ﴿ثُمَّ أَنْصَرُوا صَرَفَكَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَقْعُدُونَ﴾ [١٢٧] ظنوا أنَّ هذا آخرُ ما نزل من القرآن، فقال لهم أبي بن كعب: إنَّ رسول الله ﷺ أَفْرَأَنِي بعدها آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْمَظِيءِ﴾، وقال: هذا آخرُ ما نَزَّلَ من القرآن، قال: فَخَمَّ بِمَا فَتَحَ بِهِ؛ بالله الذي لا إله إلا هو، وهو قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا فُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وأخرج ابن مردوه عن أبي أيضاً قال: آخر القرآن عهداً بالله هاتان الآيتان: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وأخرج ابن الأباري بلفظ: أقرب القرآن بالسماء عهداً.

وأخرج أبو الشيخ في «تفسيره» من طريق علي بن زيد، عن يوسف المكي، عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾.

وأخرج مسلم [٧٥٤٦] عن ابن عباس، وقال: آخر سورة نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. وأخرج الترمذى [٣٠٦٢] والحاكم [٢١١/٢١] عن عائشة قالت: آخر سورة نزلت: المائدة، فما وجدتم فيها من حلالٍ فاستحللوه.. الحديث.

وأخرج جوا أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال: آخر سورة نزلت سورة المائدة والفتح^(٣).
قلت: يعني: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾.

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير /٩ ١٧٤ (٤٥٤٤).

(٢) الترمذى (٣٠٦٣)، وقال أبو عيسى: وهذا حديث حسنٌ غريبٌ. وقد رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: آخر سورة أُنْزِلَتْ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

وفي حديث عثمان المشهور: براءة من آخر القرآن نزولاً.

قال البيهقي: يجمع بين هذه الاختلافات - إن صحت - بأنَّ كلَّ واحد أحبَّ بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»^(١): هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، وكلُّ قاله بضررٍ من الاجتهد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاًّ منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو. ويحتمل أيضاً أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظنُّ أنه آخر ما نزل في الترتيب. انتهى.

ومن غريب ما ورد في ذلك: ما أخرجه ابن جرير عن معاوية بن أبي سفيان أَنَّه تلا هذه الآية:

﴿فَنَّى كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ الآية [الكهف: ١١٠]، وقال: إنها آخر آية نزلت من القرآن. قال ابن كثير^(٢):

هذا أثر مشكّل...، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها، ولا تُغيّر حُكمها، بل هي مُثبتةٌ محكمة.

قلت: ومثله ما أخرجه البخاري [٤٥٩٠]، ومسلم [٧٥٤١] وغيره عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية:

﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَرَأَوْهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء.

وعند أحمد [٢١٤٢] والنسائي [٨٥] و[٨٣] وهو صحيح عنه: لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء.

وأخرج ابن مردويه من طريق مجاهد، عن أم سلمة قالت: آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِيلٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥] إلى آخرها.

قلت: وذلك أنها قالت: يا رسول الله، أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء، فنزلت: ﴿وَلَا تَنْهَمُوا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، أو آخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة.

وأخرج ابن جرير عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده وعبادته لا شريك له، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، فارتقاها والله عنه راضٍ». قال أنس: وتصديق ذلك في كتاب الله في آخر ما نزل: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوَةَ﴾ الآية [التوبه: ٥].

قلت: يعني في آخر سورة نزلت.

وفي «البرهان» لإمام الحرمين: إنَّ قوله تعالى: ﴿فُلَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]: من آخر ما نزل.

وتعقبَ ابن الحصَّار بأنَّ السورة مكية باتفاق، ولم يرِدْ نقلُ بتأخر هذه الآية عن نزول السورة، بل هي في مُحاجَّة المشركين ومخاخصتهم وهم بمكة. انتهى.

(١) «الانتصار للقرآن» أبو بكر محمد ابن الطيب الباقلياني (ت ٤٠٣ هـ - ٢٤٦ - ٢٤٥ / ١)، وانظر «البرهان» ١ / ٣٠٠.

(٢) «تفسير ابن كثير» سورة الكهف؛ آخرها.

تنبيه: من المشكّل على ما تقدّم قوله تعالى: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فإنّها نزلت بعرفة عام حجّة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرّح بذلك جماعة؛ منهم: السُّدِّي، فقال: لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرامٌ، مع أنه وارد في آية الربا والدين والكلالة أنها نزلت بعد ذلك.

وقد استشكّل ذلك ابنُ جرير وقال: الأُولى أن يتأوّل على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم^(١) بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه، حتى حجّه المسلمون لا يخالطهم المشركون. ثم أيدَه بما أخرجه من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً، فلما نزلت براءةُ نُفَيِّ المشركون عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركون في البيت الحرام أحدٌ من المشركين؛ فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَنْتَ مُّصَدِّقٌ لِّنَعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣].



(١) في نسخة: بإفرادهم وهو صحيح أيضاً.

النوع التاسع

معرفة سبب النزول

أفرده بالتصنيف جماعة أقدمهم علي بن المديني شيخ البخاري، ومن أشهرها كتاب الواحدي على ما فيه من إعجاز، وقد اختصره الجعبري^(١)، فحذف أسانيده، ولم يزد عليه شيئاً. وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر كتاباً مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملاً. وقد ألفت فيه كتاباً حافلاً موجزاً محاجراً لم يؤلف مثله في هذا النوع، سميت: «باب القول في أسباب النزول».

قال الجعبري: نزول القرآن على قسمين: قسم نَزَل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال، وفي هذا النوع مسائل:

المسألة الأولى:

زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن؛ لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ في ذلك، بل له فوائد منها: معرفة وجه الحكمة الباشعة على تشريع الحكم. ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب. ومنها: أن اللفظ قد يكون عاماً، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عُرِف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع، كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في «التقريب»، ولا التفات إلى من شد فجوز ذلك.

ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال. قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قضيتها وبيان نزولها.

وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن.

وقال ابن تيمية^(٢): معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمبسبب.

وقد أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُجُونَ بِمَا أَنَّوْا» الآية [آل عمران: ١٨٨]. وقال: لئن كان كل أمرٍ فَرِحٌ بما أُوتِيَ، وأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بما لَمْ يَفْعَلْ مُعَذِّبًا،

(١) الجعبري: إبراهيم بن عمر، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية (ت: ٧٣٢ هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢/٧٤٣.

و«الدرر الكامنة» ١/٥٠.

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ٣٨.

لَنُعذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ! حَتَّى يَبْيَنَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْآيَةَ نَزَّلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ حِينَ سَأَلُوكُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَتَمُوكُمْ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوكُمْ بِغَيْرِهِ، وَأَرَوْهُ أَنَّهُمْ أَخْبَرُوكُمْ بِمَا سَأَلُوكُمْ عَنْهُ، وَاسْتَحْمَدُوكُمْ بِذَلِكَ إِلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الشِّيخُانِ . [البخاري: ٤٥٦٨، ومسلم: ٧٠٣٤، وأحمد: ٢٧١٢].

وَحْكَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ وَعُمَرِ بْنِ الْمُعَاوِيَةِ كَرِبَ: أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَا: الْخَمْرُ مِبَاحَةٌ، وَيَحْتَاجُنَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا» الآيَةُ [المائدة: ٩٣]. وَلَوْ عَلِمَا سبَبَ نَزْوَلِهَا لَمْ يَقُولَا ذَلِكَ، وَهُوَ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ: كَيْفَ بَمَنْ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَاتُوكُمْ وَكَانُوكُمْ يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ وَهِيَ رِجْسٌ؟ فَنَزَّلَتْ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [٢٦٩١] وَالنسائيُّ وَغَيْرُهُمَا . [والترمذني: ٣٥٥٢] وَهُوَ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّتِي يَلْسِنُ مِنَ الْجِحِيزِ مِنْ يَسِيرُكُمْ إِنْ أَرْبَيْتُمْ فَعِدَّتُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ» [الطلاق: ٤]، فَقَدْ أَشْكَلَ مَعْنَى هَذَا الشَّرْطُ عَلَى بَعْضِ الْأَئِمَّةِ، حَتَّى قَالَ الظَّاهِرِيُّ بِأَنَّ الْآيَةَ لَا يَعْدُّهُ عَدَّةً عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَرْتَبْ^(١). وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ سبُبُ النَّزْولِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَّلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي عَدَّةِ النِّسَاءِ . قَالُوكُمْ: قَدْ بَقَيَ عَدَّهُ مِنْ النِّسَاءِ لَمْ يَذَرُنَّ: الصَّغَارُ وَالْكَبَارُ، فَنَزَّلَتْ . أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ [٤٩٢/٢] وَهُوَ صَحِيحٌ] عَنْ أَبِي فَعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ خَطَابٌ لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا حَكَمَهُ فِي الْعَدَّةِ، وَارْتَابَ: هَلْ عَلَيْهِنَّ عَدَّةً أَوْ لَا؟ وَهَلْ عِدَّتُهُنَّ كَاللَّاتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَوْ لَا؟ فَمَعْنَى «إِنْ أَرْبَيْتُمْ» إِنْ أَشْكَلُ عَلَيْكُمْ حَكْمَهُنَّ، وَجَهْلَتُمْ كَيْفَ يَعْتَدُونَ؛ فَهَذَا حَكْمَهُنَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِيمَانًا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» [البَقَرَةُ: ١١٥]. فَإِنَّا لَوْ تُرْكَنَا وَمَدْلُولُ الْفَظْلِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُصْلِيَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْقَبْلَةِ سَقَرًا وَلَا حَضْرًا، وَهُوَ خَلَافُ الْإِجْمَاعِ، فَلَمَّا عُرِفَ سبُبُ نَزْولِهَا عُلِّمَ أَنَّهَا فِي نَافِلَةِ السَّفَرِ، أَوْ فِيمَنْ صَلَّى بِالْإِجْتِهادِ وَبَيْانِ لِهِ الْخَطَأِ، عَلَى اختِلافِ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِنَّ الْصَّمَدَةَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ» [البَقَرَةُ: ١٥٨]؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ لِفَظَهَا لَا يَقْتَضِي أَنَّ السَّعْيَ فَرْضٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بِعَضُهُمْ إِلَى عَدَمِ فَرْضِهِ تَمْسُكًا بِذَلِكَ، وَقَدْ رَدَّتْ عَايَشَةُ عَلَى عِرْوَةَ فِي فَهْمِهِ ذَلِكَ بِسَبِبِ نَزْولِهَا، وَهُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ تَأَلَّمُوا مِنَ السَّعْيِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَنَزَّلَتْ . [البخاري: ١٦٤٣، ومسلم: ٣٠٨١، وأحمد: ٢٥١١٢].

وَمِنْهَا: دُفِعَ تَوْهِمُ الْحَاضِرِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ مَا مَعْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فُلَّا لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الآيَةُ [الْأَنْعَامُ: ١٤٥]: إِنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا حَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَأَحْلَلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَكَانُوكُمْ عَلَى الْمُضَادَةِ وَالْمُحَاوَدَةِ، فَجَاءَتِ الْآيَةُ مُنَاقِضَةً لِغَرضِهِمْ، فَكَانَهُ قَالَ: لَا حَلَالٌ إِلَّا مَا حَرَّمَتُمُوهُ، وَلَا حَرَامٌ إِلَّا مَا أَحْلَلْتُمُوهُ، نَازِلًا مُنْتَزَلَةً مِنْ يَقُولُ: لَا تَأْكُلِ الْيَوْمَ حَلَاوَةً، فَتَقُولُ: لَا أَكُلُ الْيَوْمَ إِلَّا الْحَلَاوَةَ، وَالغَرَضُ الْمُضَادُ لَا النَّفِيُّ وَالْإِثْبَاتُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَكَانَهُ تَعَالَى قَالَ: لَا حَرَامٌ إِلَّا مَا أَحْلَلْتُمُوهُ مِنَ الْمِيتَةِ

(١) تَرْتَبُ: ماضِيهِ: ارْتَابٌ، يَرْتَابُ.

والدم ولحم الخنزير وما أهله لغير الله به، ولم يقصد حلّ ما وراءه؛ إذ القصد إثبات التحرير لا إثبات الحلّ.

قال إمام الحرمين^(١): وهذا في غاية الحُسْن، ولو لا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفته مالك في حَضْرِ المحرّمات فيما ذكره الآية.

ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآية وتعيين المبهم فيها، ولقد قال مروان في عبد الرحمن بن أبي بكر: إنَّ الذي أُنْزِلَ فِيهِ: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِرَبِّهِ أَفَ لَكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧] حتى ردَّت عليه عائشةٌ وبينت له سبب نزولها. [البخاري: ٤٨٢٧].

المُسَأَّلةُ الثَّانِيَةُ :

اختلفَ أهلُ الأصولِ: هل العِبْرَةُ بعُومِ اللفظِ أو بخُصُوصِ السَّبَبِ؟

والأَصْحَّ عنَّا: الْأَوَّلُ، وقد نَزَّلت آياتٍ في أسبابٍ، واتَّفقوا على تَعديتها إلى غير أسبابها، كنَزُول آية الظَّهَارِ في سَلَمَةَ بْنَ صَحْرٍ، وآية اللَّعَانِ في شَأْنَ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ، وحَدُّ الْقَدْفِ في رُمَّةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ تَعَدَّى إلى غيرِهِمْ.

ومن لم يَعْتَبِرْ عُومَ اللفظ قال: خرجتْ هذه الآيات ونحوُها لدليل آخر، كما قُصرت آياتٍ على أسبابها اتفاقاً لدليل قام على ذلك.

قال الزمخشري في سورة الْهَمَزة^(٢): يجوز أن يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً؛ ليتناول كلَّ من باشر ذلك القيبيَّ؛ وليكون ذلك جاريًّا مجرِّي التعرِيفِ.

قلت: ومن الأدلة على اعتبار عُومِ اللفظ: احتجاجُ الصَّحَّابَةِ وغَيْرِهِمْ في وقائعِ بعُومِ آياتٍ نَزَّلت على أسبابٍ خاصة، شائعاً داعياً بينَهُمْ.

قال ابن جرير: حدَّثني محمد بن أبي مَعْشَرَ، أخبرنا أبُو معْشَرَ نَجِيح، سمعتْ سعيداً المقبرِيَّ يذاكرَ مُحَمَّداً بنَ كعبَ الْقُرَاطِيَّ، فقال سعيد: إِنَّ فِي بَعْضِ كِتَابِ اللَّهِ: إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً أَسْتَنْتَهُمْ أَخْلَى مِنَ الْعَسْلِ، وَقَلْوَاهُمْ أَمْرٌ مِنَ الصَّبَرِ، لَبِسُوا لِبَاسَ مُسُوكِ الضَّأنِ، مِنَ الْلَّبَنِ، يَجْتَرُونَ الدُّنْيَا بِالدُّنْيَا. فقال محمد بنُ كعب: هذا في كتابِ اللَّهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]. فقال سعيد: قد عرفتُ فِيمَنْ أُنْزِلَتْ؟ فقال محمد بنُ كعب: إِنَّ الْآيَةَ تَنْزَلُ فِي الرَّجُلِ ثُمَّ تَكُونُ عَامَةً بَعْدَ.

فإن قلت: فهذا ابن عباس لم يعتبر عُومَ قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] بل قَصَرَهَا على ما أُنْزِلَتْ عليه من قَصَّةِ أهلِ الْكِتَابِ؟

قلت: أُجِيبُ عن ذلك بأنه لا يخفى عليه أَنَّ اللفظَ أَعْمَّ من السببِ، لكنه يَبْيَنُ أَنَّ المراد باللفظ

(١) هو الجوني، وانظر قوله في «البرهان» ١١٨/١.

(٢) في «الكتشاف» في شرح الآية الأولى من سورة الْهَمَزة ٤٢٩/٦.

خاصٌّ، ونظيره: تفسير النبي ﷺ للظلم في قوله تعالى: «وَلَئِنْ يَلِيسُوا إِيمَانَهُمْ بِطُلُّهُ» [الأنعام: ٨٢] بالشريك من قوله: «إِنَّكَ أَشْرِكَ لَطْلُّ عَظِيمٌ» [لقمان: ١٣] مع فهم الصحابة العموم في كلٍّ ظلم.
[البخاري: ٣٢٧، ومسلم: ٣٥٨٩، وأحمد: ٣٢٧].

وقد ورد عن ابن عباس ما يدلُّ على اعتبار العموم، فإنه قال به في آية السرقة، مع أنها نزلت في امرأة سرقت. قال ابن أبي حاتم^(١): حَدَّثَنَا عَلَيْهِ بْنُ الْحَسِينِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ثَمِيلَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ نَجْدَةِ الْحَنْفِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْتُلُوكُمْ أَيْدِيهِمْ» [المائدة: ٣٨]. أَخْصَّ أَمْ عَامٌ؟ قَالَ: بَلْ عَامٌ.

وقال ابن تيمية^(٢): قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إنْ كان المذكور شخصاً، كقولهم: إنَّ آيَةَ الظَّهَارِ نَزَلتَ فِي امرأةِ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، وَإِنَّ آيَةَ الْكَلَالَةِ نَزَلتَ فِي جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [البخاري: ١٩٤، ومسلم: ٤١٤٥، وأحمد: ١٤١٨٦]، وإنْ قَوْلَهُ: «وَلَئِنْ أَحْكَمْتُ بِيَنْهُمْ» [المائدة: ٤٩] نَزَلتَ فِي بَنِي قَرِيْبَةَ وَالنَّضِيرِ، وَنَظَارِ ذَلِكَ مَا يَذَكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِّنَ الْمُشَرِّكِينَ بِمَكَّةَ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِّنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىِ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ. فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصُدُوا أَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ يَخْتَصُ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الإِلْطَاقِ، وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي الْلَّفْظِ الْعَامِ الْوَارِدِ عَلَى سَبِّ: هَلْ يَخْتَصُ بِسَبِّهِ؟ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ عَوْمَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ تَخْتَصُ بِالْشَّخْصِ الْمُعَيْنِ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يَقُولُ: إِنَّهَا تَخْتَصُ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ فَتَعُمُّ مَا يَشْبَهُهُ، وَلَا يَكُونُ الْعُوْمَ فِيهَا بِحَسْبِ الْلَّفْظِ، وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبِّ مَعْنَى: إِنْ كَانَتْ أَمْرًا أَوْ نَهِيًّا فَهِيَ مَتَّاولَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَلِغَيْرِهِ مِنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ خَبْرًا بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَهِيَ مَتَّاولَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَلِمَنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ. انتهى.

تبنيه: قد علمتَ مما ذكر: أن فرض المسألة في لفظ له عموم، أمّا آية نزلت في معين ولا عموم للفظها، فإنَّها تقصُّر عليه قطعاً، كقوله تعالى: «وَسَيَجِدُهُمْ أَلَّا يَنْقُضُوا الَّذِي يُؤْتُونَ» [الليل: ١٧] - [١٨] فإنَّها نزلت في أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ مَعَ قَوْلِهِ: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَدُكُمْ» [الحجرات: ١٣] على أنه أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَوَهْمٌ مِّنْ ظَنِّ أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ عَمِلَ عَمَلَهُ، إِجْرَاءً لَهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَهَذَا غَلْطٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَيْسَ فِيهَا صِيغَةُ عُوْمَمٍ، إِذَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِنْمَا تَفِيدُ الْعُوْمَمَ إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً أَوْ مَعْرَفَةً فِي جَمْعٍ - زَادَ قَوْمٌ: أَوْ مَفْرَدٌ - بِشَرْطٍ أَلَا يَكُونُ هُنَاكَ عَهْدٌ. وَاللَّامُ فِي «الْآيَةِ» لَيْسَ مَوْصُولَةً، لَأَنَّهَا لَا تَوْصِلُ بِأَفْعُلِ التَّفْضِيلِ إِجْمَاعًا، وَ«الْآيَةِ» لَيْسَ جَمِيعًا، بَلْ هُوَ مَفْرَدٌ، وَالْعَهْدُ مَوْجُودٌ، خَصْوَصًا مَعَ مَا يَفِيدهُ صِيغَةُ (أَفْعُل) مِنْ التَّمْيِيزِ وَقْطَعِ الْمُشارِكَةِ، فَبَطَلَ القُولُ بِالْعُوْمَمِ، وَتَعَيَّنَ القَطْعُ بِالْخَصْوَصِ وَالْقَصْرُ عَلَى مَنْ نَزَلتَ فِيهِ بِنْتِ الْمُؤْمِنِ.

(١) بدأ ابن أبي حاتم تفسير سورة المائدة بالأية (٤٠)، وآية السرقة هي (٣٨).

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ٣٤.

المسألة الثالثة:

تقدّم أن صورة السبب قطعية الدخول في العام، وقد تنزل الآيات على الأسباب الخاصة وتوضع مع ما يناسبها من الآي العامة؛ رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، فيكون ذلك الخاصّ قریباً من صورة السبب في كونه قطعية الدخول في العام، كما اختار السبكي أنَّ رتبة متوسطة دون السبب وفوقه المجرد، مثاله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نُصُيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبِرِ وَالظَّنُونِ﴾ [النساء: ٥١] إلى آخره، فإنَّها إشارة إلى كعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود، لما قدموه مكة وشاهدوا قتلى بذرٍ، حرَّضوا المشركين على الأخذ بثارهم ومحاربة النبي ﷺ فسألوهم: مَنْ أهدى سبلاً، محمدٌ وأصحابه أم نحن؟ فقالوا: أنتم، مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي ﷺ المنطبق عليه، وأخذ المواثيق عليهم أنَّ لا يكتموه، فكان ذلك أمانة لازمة لهم، ولم يؤدُوها حيث قالوا للكافر: أنتم أهدي سبلاً؟ حسداً للنبي ﷺ فقد تضمنَت هذه الآية - مع هذا القول - التوعُّد عليه المفید للأمر بمقابلة، المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ بإفادته أنَّ الموصوف في كتابهم، وذلك مناسب لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْرَاتِ إِلَيْهَا﴾ [النساء: ٥٨]. فهذا عام في كلّ أمانة، وذلك خاص بأمانة؛ هي صفة النبي ﷺ بالطريق السابق، والعام تالي للخاص في الرسم، متراخ عنه في النزول، والمناسبة تقتضي دخول ما دلَّ عليه الخاص في العام، ولذا قال ابن العربي في «تفسيره»: وجه النظم أنَّه أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد ﷺ، وقولهم: إنَّ المشركين أهدي سبلاً؛ فكان ذلك خيانة منهم، فانجرَ الكلام إلى ذكر جميع الأمانات. انتهى.

قال بعضهم: ولا يَرِدُ تأخير نزول آية الأمانات عن التي قبلها بنحو ست سنين؛ لأن الزمان إنما يشترط في سبب النزول لا في المناسبة؛ لأنَّ المقصود منها وضع آية في موضع يناسبها، والآيات كانت تنزل على أسبابها، ويأمر النبي ﷺ بوضعها في المواقع التي علم من الله أنَّها مواضعها.

المسألة الرابعة:

قال الواهي^(١): لا يحلُّ القول في أسباب نزول الكتاب إلَّا بالرواية والسمع ممَّن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها... وقد قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة عن آية من القرآن، فقال: اتقِ الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل الله القرآن.

وقال غيره: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تتحفَّ بالقضايا، وربما لم يجزم بعضهم، فقال: أحسب هذه الآية نزلت في كذا، كما أخرج الأئمة الستة عن عبد الله بن الزبير قال: خاصَّ الزبير رجلاً من الأنصار في شرَاج الحَرَّةِ، فقال النبي ﷺ: «اسْقُ يَا زَبِيرَ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فقال الأنصارِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْ كَانَ أَبْنَ عَمْتَكَ! فَتَلَوَنَ وَجْهُهُ... الحديث. قال الزبير: فما

(١) في «أسباب النزول» ص. ٥

أحسب هذه الآيات إلّا نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرِئِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِيَنْهُمْ﴾^(١)
 [النساء: ٦٥] [البخاري: ٤٥٨٥، ومسلم: ٦١١٢، وأحمد: ١٤١٩].

قال الحاكم في «علوم الحديث»^(٢): إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن: أنّها نزلت في كذا، فإنه حديث مسند. ومشى على هذا ابْن الصلاح وغيره، ومتلوه بما أخرجه مسلم [٣٥٣٥] عن جابر، قال: كانت اليهود تقول: مَنْ أَتَى امرأة من ذُبْرِهَا فِي قُبْلَهَا، جاء الولد أحوالٍ أَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿تَسَاوَمُونَ حَرْثَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وقال ابن تيمية^(٣): قولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أَنَّ ذلك داخلٌ في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عُني بهذه الآية كذا. وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند، كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يُدْخِلُه في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عَقْبَه، فإنَّهم كَلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مثل هذا في المسند. انتهى.

وقال الزركشي في «البرهان»^(٤): قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أَنَّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الْحُكْمُ، لا أَنَّ هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع.

قلت: والذي يتحرّر في سبب النزول أَنَّه: ما نزلت الآية أَيَّامٍ وقوعه، ليخرج ما ذكره الواحدى في سورة الفيل من أَن سببها قصة قドوم الحبشة به؛ فإنَّ ذلك ليس من أسباب النزول في شيءٍ، بل هو من باب الإخبار عن الواقع الماضية، ذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت، ونحو ذلك. وكذلك ذكره في قوله: ﴿وَأَنَّهَدَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] سبب اتخاذه خليلاً ليس ذلك من أسباب نزول القرآن، كما لا يخفى.

تبنيه: ما تقدم أَنَّه من قبيل المسند من الصحابي: إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يُقبَلُ إذا صح السَّنَدُ إليه، وكان من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة؛ كمجاهدٍ وعِكْرَمَةَ وسعید بن جُبَير، أو اعتضد بمرسلٍ آخرٍ ونحو ذلك.

المسألة الخامسة:

كثيراً ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسباباً متعددة، وطريق الاعتماد في ذلك أن يُنظر إلى العبارة الواقعية:

(١) الشَّرَاج جمع شَرَجٍ، وهو: مسيلٌ ماءً من الحرة إلى السُّنْهُل. «القاموس المعجم»: شرج.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٠.

(٣) في «مقدمة» ص ٣٨.

(٤) «البرهان في علوم القرآن» ١٢٦/١.

* فإن عَبَرَ أحدهم بقوله: نزلت في كذا، والآخر: نزلت في كذا، وذكر أمراً آخر، فقد تقدم أن هذا يراد به التفسير لا ذكر سبب النزول، فلا منافاة بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما، كما سيأتي تحقيقه في النوع الثامن والسبعين.

* وإن عَبَرَ واحد بقوله: نزلت في كذا، وصرَحَ الآخر بذكر سبب خلافه فهو المعتمد، وذلك استنباط. ومثاله ما أخرجه البخاري [٤٥٢٨]، ومسلم [٣٥٣٥] عن ابن عمر، قال: أنزلت: ﴿يَا أَيُّهُ الَّذِينَ حَرَثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهن. وتقدَّم عن جابر التصريح بذكر سبب خلافه، فالمعتمد حديث جابر؛ لأنَّه نقلَ، وقول ابن عمر استنباط منه، وقد وَهَمَهُ فيه ابن عباس، وذكر مثل حديث جابر، كما أخرجه أبو داود [٢١٦٤] والحاكم [١٩٥/٢].

* وإن ذكر واحد سبباً وأخر سبباً غيره، فإنَّ كان إسنادُ أحدهما صحيحاً دون الآخر فالصحيح المعتمد، مثاله ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جُنْدَب: اشتكي النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة، فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله: ﴿وَالضَّحْنَى ۖ وَاللَّيلِ إِذَا سَجَى ۖ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ [الضحى: ١ - ٣] [البخاري: ٤٩٥٠، ومسلم: ٤٦٥٧، وأحمد: ٨٧٩٦].

وأخرج الطبراني [في «الكبير» ٢٤/٦٣٦] وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة، عن أمِّه، عن أمِّها - وكانت خادمة رسول الله ﷺ - أنَّ حَرْواً دخل بيت النبي ﷺ، فدخل تحت السرير فمات، فمكث النبي ﷺ أربعة أيام لا يَنْزِلُ عليه الوحي، فقال: يا خولة، ما حدث في بيت رسول الله؟ جبريل لا يأتيني». فقلت في نفسي: لو هيأتِ البيت وَكَنْسَتِهِ، فَاهْوَيْتُ بالْمُكْنَسَةِ تحت السرير، فأخرجتُ الجَرْوَ، فجاء النبي ﷺ تُرْعَدُ لحيته - وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته الرُّغْدَة - فأنزل الله: ﴿وَالضَّحْنَى ۖ إِلَى قَوْلِهِ: فَتَرَضَّتِ﴾.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»: قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونها سبب نزول الآية غريب، وفي إسناده من لا يُعرف، فالمعتمد ما في الصحيح^(١).

ومن أمثلته أيضاً ما أخرجه ابن جرير، وابن أبي حاتم^(٢) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة، أمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرَحَت اليهود، فاستقبله بضعة عشر شهراً - وكان يحب قبلة إبراهيم - فكان يدعوه الله وينظر إلى السماء، فأنزل الله: ﴿فَوْلُوا ۖ وَجْهُوكُمْ شَطَرُ﴾ [البقرة: ١٥٠]. فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: ما ولَّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها! فأنزل الله: ﴿فَلَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢] وقال: ﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]^(٣).

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٦١٥/٩ (٤٩٥٠)، وقوله: لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب، بل شاذ مردود بما في الصحيح..

(٢) في «تفسيره» ٢٤٨/١ (١٣٢٩) البقرة: ١٤٢.

(٣) انظر «مسند أحمد» ٢٢٥٢ وله شاهد من حديث البراء عند البخاري (٤٠)، ومسلم (١١٧٦) وانظر «مسند أحمد» ١٨٤٩٦ وفي هذه المصادر: ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً.

(١) وأخرج الحاكم [٢٦٦/٢] وغيره عن ابن عمر قال: نزلت ﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أَنْ تُصَلِّيْ حِشْمًا تَوَجَّهُتْ بِكَ رَاحِلَتُكَ فِي التَّطْوِعِ.

(٢) وأخرج الترمذى [٢٩٥٧]- وضعفه - من حديث عامر بن ربيعة، قال: كنّا في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كلُّ رجلٍ ممّا على حاله، فلماً أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت . [قال الألبانى: حسن]

(٣) وأخرج الدارقطنى [في «السنن»: ١٠٥٠] نحوه من حديث جابر، بسند ضعيف أيضاً.

(٤) وأخرج ابن جرير: عن مجاهد قال: لِمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَدْعُوكَ أَسْتَحِبُّ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] قالوا: إِلَى أَنِّي؟ فنزلت. مرسى.

(٥) وأخرج عن قتادة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ ماتَ فَصَلُّوا عَلَيْهِ». فقالوا: إنه كان لا يصلي إلى القبلة، فنزلت. معضلٌ غريبٌ جداً.

فهذه خمسة أسباب مختلفة، وأضعفها الأخير لإعظامه، ثم ما قبله لإرساله، ثم ما قبله لضعف رواته، والثاني صحيح، لكنه قال: قد أنزلت في كذا، ولم يصرّح بالسبب، والأول صحيح الإسناد، وصرّح فيه بذكر السبب، فهو المعتمد.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه ابن مردوه، وابن أبي حاتم^(١) من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة - أو سعيد - عن ابن عباس قال: خرج أمية بن خلف وأبو جهل بن هشام ورجالٌ من قريش، فأتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا محمد، تعال فتمسّح بألهتنا، وتدخل معلك في دينك - وكان يُحبُّ إسلام قومه - فرق لهم، فأنزل الله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ كَادُوا لِيَقْتُلُوكُمْ عَنِ الَّذِي أَوْتَيْتُكُمْ إِلَيْكُمْ﴾ الآيات [الإسراء: ٧٣ - ٧٧].

وأخرج ابن مردوه من طريق العوفى، عن ابن عباس: أَنَّ قَتِيفًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَجْلَنَا سَنَةً حَتَّى يُهْدِي لِأَهْلَتَنَا، فَإِذَا قَبضْنَا الَّذِي يُهْدِي لَهَا أَحْرَزَنَا، ثُمَّ أَسْلَمْنَا. فَهُمْ أَنْ يُؤْجِلُوهُمْ، فنزلت.

هذا يقتضي نزولها بالمدينة. وإسناده ضعيف، والأول يقتضي نزولها بمكة وإسناده حسن، وله شاهد عند أبي الشيخ عن سعيد بن جبير، يرتقي إلى درجة الصحيح، فهو المعتمد.

الحال الرابع: ^(٢) أَنْ يَسْتَوِي الإِسْنَادُانِ فِي الصِّحَّةِ، فِي رَجَحِ أحَدِهِمَا بِكُونِ رَاوِيهِ حَاضِرَ الْقَصَّةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ. مَثَالُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ [١٢٥] عَنْ أَبِي مُسْعُودَ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّلُ عَلَى عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِنَفْرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ سَأَلْتُمُوهُ! فَقَالُوا: حَدَّثْنَا عَنِ الرُّوحِ، فَقَامَ سَاعَةً وَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، حَتَّى صَدَّ الرُّوحُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَمْ يَرِدْ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ وَمَا أُوتِيَشُ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] [وَمُسْلِمٌ: ٧٠٥٩، وَأَحْمَدٌ: ٣٦٨٨].

(١) في «التفسير» ٧/٢٣٤٠ [١٣٣٥١] الإسراء: ٧٣.

(٢) تضمنت المسألة الخامسة الأحوال الثلاثة.

وأخرج الترمذى [٢١٤٠] - وصححه - عن ابن عباس قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل، فقالوا: أسأله عن الرُّوح، فسألوه، فأنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الرُّوح﴾ الآية. فهذا يقتضي أنها نزلت بمكة. والأول خلافه، وقد رُجح بأنَّ ما رواه البخاري أصحُّ من غيره، وبأنَّ ابن مسعود كان حاضرَ القصة.

الحال الخامس: أن يمكن نزولها عقِيب السببين والأسباب المذكورة، بِالْأَنَّ تكون معلومة التباعد، كما في الآيات السابقة، فَيُحمل على ذلك. ومثاله: ما أخرجه البخاري [٤٧٤٧] من طريق عُكرمة عن ابن عباس: أنَّ هلال بن أمِيَّة قدَّف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحْماء، فقال النبي ﷺ: «البينة أو حدٌ في ظهرك». فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدهنا مع امرأته رجلاً، ينطلق يتلوّس البينة! فأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُم﴾.. حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [النور: ٦ - ٩] [ومسلم: ٣٧٥٨، وأحمد: ٢١٣١].

وأخرج الشیخان عن سهل بن سعد قال: جاء عُویمر إلى عاصم بن عدی فقال: اسأل رسول الله ﷺ: أرأیت رجلاً وَجَدَ مَعَ امرأته رجلاً، فقتلها، أَيُقتلُ بِهِ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ: فعاب المسائل، فأخبر عاصم عویمراً، فقال: والله لآتینَ رسول الله ﷺ، فلا سَلَّهُ، فأتاه، فقال: إِنَّهُ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبِكَ قُرْآنًا..» الحديث. [البخاري: ٥٢٥٩، ومسلم: ٣٧٤٣، وأحمد: ٢٢٨٥١]. جُمع بينهما بأنَّ أَوْلَ ما وَقَعَ لَهُ ذَلِكُ هَلَالٌ، وصادف مجيء عویمر أيضًا، فنزلت في شأنهما معاً. وإلى هذا جَعَّ النَّوْرِي^(١)، وسبقه الخطيب، فقال: لعلَّهُما اتفقاً لهما ذلك في وقت واحد.

وأخرج البزار [مسند]: عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر: «لو رأيْتَ مَعَ أَمْ رُومَانَ رجلاً مَا كنْتَ فاعلَمْ بِهِ؟» قال: شرًا، قال: «فَأَنْتَ يَا عُمَرَ؟» قال: كنْتُ أقول: لعن الله الأعجز، فإنَّه لَحَيْثُ. فنزلت.

قال ابن حجر: لا مانع من تعدد الأسباب.

الحال السادس: أَلَا يمكن ذلك، فَيُحمل على تعدد النزول وتكرره. مثاله: ما أخرجه الشیخان عن المسیب قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، دخل عليه رسول الله ﷺ وعنه أبو جهل وعبد الله بن أبي أمِيَّة، فقال: أَيُّ عَمٌ، قَلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَحَاجِّ لَكَ بِهَا عَنِ الدِّلْلَةِ». فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب، أترغب عن ملَّة عبد المطلب؟ فلم يزلا يكلِّمانه حتى قال: هو على ملَّة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «لَا سَتَغْفِرُنَّ لَكَ مَا لَمْ أَلْهَمْتَهُ عَنْهُ»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِيْ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَئِيْ قُرْبَى﴾ الآية [التوبه: ١١٣] [البخاري: ٣٨٨٤، ومسلم: ١٣٢، وأحمد: ٢٣٦٧٤].

وأخرج الترمذى [٣١٠١] - وحسنه - عن علي قال: سمعتُ رجلاً يستغفرُ لأبويه وهما مشركون، فقلت: تستغفر لآبويك وهما مشركون؟ فقال: استغفر إبراهيم لآبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت.

(١) شرح النَّوْرِي على مسلم ١٥٤٤ / ٣ عند حديث (١٤٩١).

وأخرج الحاكم [٢٣٦] وغيره: عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلاً، ثم بكى، فقال: «إن القبر الذي جلستْ عنده قبر أمي، وإنّي استأذنتُ ربّي في الدعاء لها فلم يأذن لي، فأنزل علىَ: «ما كاتَ لِلّئَمَّ وَالَّذِينَ عَامَّوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ»».

فتجمع بين هذه الأحاديث بتعدد التزول.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البيهقي والبزار عن أبي هريرة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ وقف على حمزة حين استشهدَ، وقد مثَّلَ به، فقال: «لَأُمْثِلَّ بِسَبْعِينَ مِنْهُمْ مَكَانَكَ». فنزل جبريل - والنَّبِيَّ ﷺ واقف - بخواتيم سورة النحل: «وَإِنَّ عَاقِبَةَ فَعَاقِبًا يُمْثِلُ مَا عُوْقِبَمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦] إلى آخر السورة.

وأخرج الترمذى ٣١٢٩ وحسنه والحاكم [٢٥٩/٢] وصححه وأقره الذهبي عن أبي بن كعب قال: لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة، منهم حمزة، فمتلوا بهم، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لترىئن عليهم. فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ﴾ الآية. فظاهره تأخير نزولها إلى الفتح، وفي الحديث الذى قبله نزولها بأحد.

قال ابن الحصار: ويُجمع بأنها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة؛ لأنّها مكية، ثم ثانياً بأحد، ثم ثالثاً يوم الفتح؛ تذكيراً من الله لعباده. وجعل ابن كثير من هذا القسم آية الروح.

تبنيه: قد يكون في إحدى القصتين: (فتلا) فيهُمُ الرَّاوِي فِي قَوْلٍ: (فَنَزَلَ).

مثاله: ما أخرجه الترمذى [٣٢٤٠] - وصححه - عن ابن عباس قال: مَرْ يَهُودِيٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فقال: كيف تفول يا أبا القاسم، إذا وضع الله السموات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية [الأنعام: ٩١] و[الزمر: ٦٧]. والحديث في الصحيح [البخارى: ٤٨١١، ومسلم: ٧٠٤٦ و٧٠٤٧، وأحمد: ٣٥٩٠] بلفظ: فتلا رسول الله ﷺ. وهو الصواب؛ فإنَّ الآية مكة.

ومن أمثلته أيضًا: ما أخرجه البخاري [٤٤٨٠] عن أنس قال: سمع عبد الله بن سلام بمقدمة رسول الله ﷺ، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلات لا يعلمهنَّ إلَّا نبِيٌّ: ما أَوَّلْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلْ طَعَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ وَمَا يَنْزَعُ الْوَلْدُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قال: «أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جَبَرِيلُ أَنَّهَا»، قال: جَبَرِيلُ؟ قال: «نعم». قال: ذاك عدو اليهود من الملائكة. فقرأ هذه الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوا لِجَبَرِيلَ فَإِنَّهُ زَلَّهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [التقرة: ٩٧] [وأحمد: ١٢٩٧٠].

قال ابن حجر في «شرح البخاري»^(١): ظاهر السياق أن النبي ﷺ قرأ الآية ردًا على قول اليهود، ولا يستلزم ذلك نزولها حينئذ. قال: وهذا هو المعتمد، فقد صح في سبب نزول الآية قصة غير قصة ابن سلام. تنبية: عكس ما تقدم: أن يُذكر سبب واحد في نزول الآيات المتفرقة، ولا إشكال في ذلك، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى.

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ١٤١ / ٩ (٤٤٨٠).

مثاله: ما أخرجه الترمذى [٣٠٢٣] والحاكم [٣٠٠/٢] عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء! فأنزل الله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَقِيلَ لَا أُضِيعُ﴾ إلى آخر الآية [آل عمران: ١٩٥]^(١).

وأخرج الحاكم [٤٦/٢] عنها أيضاً، قالت: قلت: يا رسول الله، تذكر الرجال ولا تذكر النساء! فأنزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وأنزلت: ﴿أَقِيلَ لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِيلٍ مِنْكُمْ مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَثْقَلَ﴾.

وأخرج [المستدرك] [٣٠٦/٢] أيضاً عنها أنها قالت: يُغْرِي الرجال ولا تُغْرِي النساء، وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَنْهَمُوا مَا فَصَلَ اللَّهُ بِهِ، بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، وأنزل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البخاري [٤٥٩٢] من حديث زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ أملى عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَيْدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَيْدُ أُولَئِكَ الظَّرَرِ وَالْجَهَنَّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. فجاء ابن أم مكتوم، وقال: يا رسول الله، لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان أعمى - فأنزل الله: ﴿عَيْدُ أُولَئِكَ الظَّرَرِ﴾ [ومسلم: ٤٩١١، وأحمد: ٢١٦٠٢].

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن زيد بن ثابت أيضاً قال: كنت أكتب لرسول الله ﷺ، فإني لواضع القلم على أذني، إذ أُمِرَ بالقتال، فجعل رسول الله ﷺ ينظر ما ينزل عليه إذ جاء أعمى، فقال: كيف لي يا رسول الله وأنا أعمى؟ فأنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَصْعَفَاءِ﴾ [التوبه: ٩١].

ومن أمثلته: ما أخرجه ابن جرير^(٣) عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل حجرة، فقال: إنه سيأتيكم إنسان ينظر بعيني شيطان». فطلع رجل أزرق [العينين]، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «علام تستمني أنت وأصحابك؟» فانطلق الرجل، فجاء بأصحابه، فحلقوا بالله ما قالوا، حتى تجاوز عنهم، فأنزل الله: ﴿يَحْكُمُونَ بِاللَّهِ مَا قَاتَلُوا﴾ الآية [التوبه: ٧٤].

وأخرجه الحاكم [٤٨٢/٢] وأحمد [٢٤٠٧] وإسناده حسن] بهذا اللفظ، وآخره: فأنزل الله: ﴿يَوْمَ يَعْلَمُ اللَّهُ حَيْثَا فَيَعْلَمُونَ لَكُمْ كَا يَحْكُمُونَ لَكُمْ﴾ الآية [المجادلة: ١٨].

تبنيه: تأمل ما ذكرته لك في هذه المسألة، واشدُّ به يديك، فإني حررتُه واستخرجته بفكري من استقراء صنيع الأئمة ومترفقات كلامهم، ولم أسبق إليه!!



(١) قال الألباني: صحيح لغيره.

(٢) في «تفسيره» ١٨٦١/٦ (١٠٢٠٥) التوبه: ٩١.

(٣) في «تفسيره» ١٨٥/٦ سورة التوبه: ٧٤.

النوع العاشر

فيما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هو في الحقيقة نوع من أسباب التزول، والأصل فيه مُوافقات عمر، وقد أفردها بالتصنيف جماعة. وأخرج الترمذى [٣٦٨٢] وقال: حسن صحيح عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عَمْرٍ وَقَلْبِهِ». قال ابن عمر: وما نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَطَّ فَقَالُوا [فيه] وَقَالَ، إِلَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى نَحْوِي ما قَالَ عَمْرٌ.

وأخرج ابن مَرْدُوْيَه عن مجاهد قال: كان عمر يرى الرأي، فينزل به القرآن. وأخرج البخاري [٤٤٨٣] وغيره عن أنس قال: قال عمر: وافتقت ربي في ثلاثة، قلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزلت: ﴿وَأَنْجَدُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصْلِّ﴾ [البقرة: ١٢٥]. قلت: يا رسول الله، إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فلو أَمْرَتُهُنَّ أَنْ يَحْتَجِنْ، فنزلت آية الحجاب. واجتمع على رسول الله ﷺ نساءه في العيرة، فقلت لهنَّ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَقْكُنَّ أَنْ يُبَدِّلُهُ أَرْجَأً خَيْرًا يَنْكُنُ﴾ [التحريم: ٥]. فنزلت كذلك. [مسلم مختصرًا: ٦٢٠٦، وأحمد: ١٥٧].

وأخرج مسلم [٦٢٠٦] عن ابن عمر، عن عمر قال: وافتقت ربي في ثلاثة: في الحجاب، وفي أسرى بدر، وفي مقام إبراهيم.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن أنس قال: قال عمر: وافتقت ربي - أو وافتقي ربي - في أربع: نزلت هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَّمَةِ مِنْ طِينٍ﴾ الآية [المؤمنون: ١٢]. فلما نزلت قلت أنا: فبارك الله أحسن الخالقين، فنزلت: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وأخرج عبد الرحمن بن أبي ليلى: أنَّ يهوديًّا لقي عمر بن الخطاب، فقال: إِنَّ جبريل الذي يذكر صاحبكم عدوُّ لنا، فقال عمر: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُولِهِ وَجَبَرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوُّ لِلْكَافِرِ﴾^(٢). فنزلت على لسان عمر.

وأخرج سُنَّيْدَ في «تفسيره» عن سعيد بن جبیر: أنَّ سعد بن معاذ لَمَّا سمع ما قيل في أمر عائشة قال: ﴿سَبِّحْنَكَ هَذَا بَهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾^(٣). فنزلت كذلك.

وأخرج ابن أخي ميمي^(٤) في «فوائد»: عن سعيد بن المسيب قال: كان رجلان من أصحاب النبي ﷺ إذا سمعا شيئاً من ذلك، قالا: ﴿سَبِّحْنَكَ هَذَا بَهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾: زيد بن حarithة وأبو أيوب، فنزلت كذلك.

(١) لم أجده في «تفسير ابن أبي حاتم». والله أعلم.

(٢) ابن أبي حاتم في «تفسيره» / ١٨٢ / ٩٦١ (٩٦١) البقرة: ٩٨.

(٣) من سورة البقرة: ٩٨.

(٤) هو محمد بن عبد الله الدقاد، محدث ثقة بغدادي (ت: ٣٩٠ هـ). «العبر» / ٣ / ٤٧.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن عكرمة قال: لَمَّا أبْطأَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَبْرُ فِي أَحُدٍ خَرَجْنَ يَسْتَخْبِرُنَ، فَإِذَا رَجَلًا مُقْبِلًا عَلَى بَعِيرٍ، فَقَالَتْ امْرَأةٌ: مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَيٌّ، قَالَتْ: فَلَا أَبْلِي، يَتَّخِذُ اللَّهُ مِنْ عَبَادِ الشَّهَدَاءِ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا قَالَتْ: ﴿وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شَهَدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وقال ابن سعد في «الطبقات» [١٢١/٣]: أخبرنا الواقدي، حدثني إبراهيم بن محمد بن شرحبيل العبدري، عن أبيه، قال: حمل مصعب بن عمير اللواء يوم أحد، فقطعته يده اليمنى، فأخذ اللواء بيده اليسرى، وهو يقول: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ألفين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم»^(٢)، ثم قطعت يده اليسرى، فحنا على اللواء وضمه بعضاً إلى صدره، وهو يقول: «وما محمد إلا رسول»، ثم قُتل، فسقط اللواء. قال محمد بن شرحبيل: وما نزلت هذه الآية: «وما محمد إلا رسول» يومئذ، حتى نزلت بعد ذلك.

تلذيب: يقرب من هذا ما ورد في القرآن على لسان غير الله، كالنبي عليه السلام وجبريل والملائكة غير مصّرّ بإضافته إليهم ولا محكّي بالقول، كقوله: «قد جاءكم بصائر من ربّكم» الآية، فإنّ هذا ورد على لسانه ﷺ؛ لقوله آخرها: «وما أنا عاينكم بفنيط» [الأنعام: ١٠٤].

وقوله: «أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا» الآية [الأنعام: ١١٤]. فإنه أوردتها أيضاً على لسانه.

وقوله: «وَمَا نَنَزَّلَ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ» الآية [مرim: ٦٤] وارد على لسان جبريل.

وقوله: «وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ مَقْامٌ مَعْلُومٌ ﴿١٦﴾ وَإِنَّا لَنَعْنُ أَصْنَافَنَ ﴿١٧﴾ وَإِنَّا لَنَعْنُ الْمُسْتَحْوَنَ» [الصفات: ١٦٤ - ١٦٦] وارد على لسان الملائكة.

وكذا: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» وارد على ألسنة العباد، إلّا أنه يمكن هنا تقدير القول، أي: قولوا:...، وكذا الآياتان الأوليان يصح أن يقدر فيهما: (أفل)، بخلاف الثالثة والرابعة.



(١) في «تفسيره» ٣/٧٧٤ (٤٢٣٩) آل عمران: ١٤٠.

(٢) من سورة آل عمران: ١٤٤.

النوع الحادى عشر

ما تكرر نزوله

صرح جماعة من المُعتقدين والمتاخيرين بأنَّ من القرآن ما تكرَّر نزوله.

قال ابنُ الحضار: قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة، وذكر من ذلك خواتيم سورة النحل، وأوَّل سورة الروم^(١).

وذكر ابنُ كثير منه آية الروح. وذكر قوم منه الفاتحة، وذكر بعضهم منه قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ مَأْمَنُوا﴾ الآية [التوبه: ١١٣].

وقال الزركشي في «البرهان»^(٢): قد يُنزلُ الشيءُ مرتين تعظيماً ل شأنه، وتذكيراً عند حدوث سببه؛ خوفَ نسيانه. ثم ذكر منه آية الروح، وقوله: ﴿وَأَقِمِ الْأَصْلَوَةَ طَرَقَ الْتَّهَارَ﴾ الآية [هود: ١١٤].

قال: فإنَّ سورة الإسراء وهو د مكيَّان، وسبب نزولهما يدلُّ على أنَّهما نزلتا بالمدينة [البخاري: ٥٢٦، مسلم: ٧٠٠١، وأحمد: ٣٦٥٣ من حديث ابن مسعود]^(٣); ولهذا أشكَّل ذلك على بعضهم. ولا إشكال؛ لأنَّها نزلت مرَّةً بعد مرَّة.

قال^(٤): وكذلك ما ورد في سورة الإخلاص من أنَّها جوابٌ للمشركين بمكة، وجواب لأهل الكتاب بالمدينة. وكذلك قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ مَأْمَنُوا﴾ الآية [التوبه: ١١٣].

قال^(٥): والحكمة في هذا كله: أنَّه قد يحدُث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فيوحى إلى النبي ﷺ تلك الآية بعينها^(٦)؛ تذكيراً لهم بها، ويأنها تتضمن هذه.

تبنيه: قد يجعل من ذلك الأحرف التي تُقرأ على وجهين فأشكُّ. ويدلُّ له: ما أخرجه مسلم [١٩٠٤] من حديث أبي: «إِنَّ رَبِّي أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوْنَ عَلَى أَمْتِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرُأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوْنَ عَلَى أَمْتِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرَأُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». فهذا الحديث يدلُّ على أنَّ القرآن لم ينزل من أوَّل وهلة، بل مرَّةً بعد أخرى.

وفي «جمال القراء»^(٧) للسخاويٍّ بعد أن حكى القول بنزول الفاتحة مرتين: إن قيل: فما فائدة نزولها مرَّة ثانية؟ قلت: يجوز أن يكون نزلت أوَّل مرَّةً على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجهوها، نحو مَلِكٍ وَمَالِكٍ، والسُّرُاطِ والصَّرَاطِ، ونحو ذلك. انتهى.

(١) خواتيم النحل: ﴿وَلَئِنْ عَاقَبْتَمْ فَعَاقِبُوكُمْ...﴾ [النحل: ١٢٦ - ١٢٨]. كما تقدمت الإشارة، وأوَّل سورة الروم: ﴿أَتَرَ... عَلَيْتَ الرُّومَ﴾ إلى قوله: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ كما ذكره المصنف في «أسباب النزول».

(٢) «البرهان»/١٢٣.

(٣) الزركشي في «البرهان»/١٢٤.

(٤) الزركشي في «البرهان»/١٢٥.

(٥) في «البرهان»: فتوَّذَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ تِلْكَ الْآيَةُ بِعِينِهَا.

(٦) ١٨٤/١.

تبنيه: أنكر بعضهم كونَ شيءٍ من القرآن يتكرّر نزوله، كذا رأيته في كتاب «الكفيل بمعاني التنزيل» وعلّله بأنَّ تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه. وهو مردود بما تقدَّم من فوائدِه. وبأنه يلزم منه أن يكون كُلُّ ما نزل بمكة نزل بالمدينة مرةً أخرى، فإنَّ جبريل كان يعارضه القرآن كلَّ سنة، ورُدَّ بمنع الملازمة.

وبأنَّ لا معنى للإنزال إلَّا أنَّ جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل، فُيقرئه إيه، ورُدَّ بمنع اشتراط قوله: لم يكن نزل به من قبل.

ثم قال: ولعلَّهم يعنُون بنزلولها مرتَين: أَنَّ جبريل نزل حين حُوَلَتِ الْقِبْلَةُ، فأخَبَّرَ الرسول ﷺ أَنَّ الفاتحة ركناً في الصلاة كما كانت بمكة، فظُنِّ ذلك نزواً لِّهَا مَرَّةً أخرى، أو أَفْرَأَهُ فيها قراءةً أخرى لم يُقرئها له بمكة، فظُنِّ ذلك إنزالاً. انتهى.



النوع الثاني عشر

ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه

قال الزركشي في «البرهان»^(١): قد يكون النزول سابقاً على الحكم، كقوله: «قد ألقَّ من ترَكَ وذُكرَ أسمَّ ربه، فضلَّ» [الأعلى: ١٤ - ١٥]. فقد روى البيهقي [في «السنن» (٤/١٥٩)] وغيره عن ابن عمر: أنها نزلت في زكاة الفطر. وأخرج البزار [٣٢٨٣] نحوه مرفوعاً.

وقال بعضهم: لا أدرى ما وجہ هذا التأويل؟ لأن السورة مكية، ولم يكن بمكة عيد ولا زكاة ولا صوم.

وأجاب البغوي: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم، كما قال: «لَا أَقِيمُ هَذَا الْبَلَدَ وَأَنَّ جِلَّ هَذَا الْبَلَدِ»، فالسورة مكية، وقد ظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «أَحَلَّتِ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» [البخاري: ١٣٤٩، وأحمد: ٧٢٤٢]، وكذلك نزل بمكة: «سَيِّئُمُ الْجَمْعَ وَيُؤْلُونَ الدُّبُرَ» [القمر: ٤٥]. قال عمر بن الخطاب: فقلت: أي جمع؟ فلما كان يوم بدر وانهزمت قريش، نظرت إلى رسول الله ﷺ في آثارهم مصلتاً بالسيف، ويقول: «سَيِّئُمُ الْجَمْعَ وَيُؤْلُونَ الدُّبُرَ»، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٢) [٩١١٧ وإسناده ضعيف].

وكذلك قوله: «جَنَدَ مَا هُنَالِكُ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَخْرَابِ» [ص: ١١]. قال قتادة: وعده الله - وهو يومئذ بمكة - أنه سيهزم جنداً من المشركين، فجاء تأويلاً يوم بدر. أخرجه ابن أبي حاتم^(٣).

أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن ابن مسعود في قوله: «قُلْ جَاءَ الْمَقْعُ»، قال: السيف، والأية مكية متقدمة على فرض القتال، وبيهيد تفسير ابن مسعود: ما أخرجه الشیخان من حديثه أيضاً، قال: دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وحول الكعبة ثلاثة وستون نصباً، فجعل يطعنها بعود كان في يده، ويقول: «جَاءَ الْحَقُّ وَرَاهَقَ الْبَطْلُ إِنَّ الْبَطْلَ كَانَ رَهْوَقًا» [الإسراء: ٨١]، «قُلْ جَاءَ الْمَقْعُ وَمَا يُدْئِي الْبَطْلُ وَمَا يُعِدُّ» [سبأ: ٤٩] [البخاري: ٤٦٢٥، ومسلم: ٤٧٢٠، وأحمد: ٣٥٨٤].

وقال ابن الحصار: ذكر الله الزكاة في السور المكيات كثيراً، تصريحاً وتعريفاً: بأن الله سينجز وعده لرسوله، ويقيم دينه ويظهره؛ حتى تفرض الصلاة والزكاة وسائر الشرائع، ولم تؤخذ الزكاة إلا بالمدينة بلا خلاف، وأورد من ذلك قوله تعالى: «وَأَثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: ١٤١]، وقوله في سورة المزمل: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاعْثُوا الْزَكُوْنَةَ» [٢٠]. ومن ذلك قوله فيها: «وَآخَرُونَ يَقْتَلُونَ فِي سَيْلِ اللَّهِ» [٢٠].

(١) «البرهان» / ٣٢ .

(٢) مصلتاً، أي: مجرداً سيفه من غمده. «النهاية» / ٣ / ٤٥ .

(٣) في «تفسيره» / ١٠ / ٢٣٤٠ (٢٢٣٦ / ١٨٣٣٥) ص: ١١ .

ومن ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنَ فَوْلًا مَمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا» [فصلت: ٣٣]. فقد قالت عائشة وابن عمر وعكرمة وجماعة: إنها نزلت في المؤذنين، والآية مكية، ولم يُشرع الأذان إلا بالمدينة.

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه: آية الوضوء، ففي «صحيح البخاري» [٤٦٠٨]: عن عائشة قالت: سقطت قلادة لي بالبيداء، ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فتنى رأسه في حجرى راقداً، وأقبل أبو بكر، فلَكَرَنِي لَكَرَّةً شديدةً وقال: حَبَسْتَ النَّاسَ فِي قَلَادَةٍ؟ ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ، وَحَضَرَتِ الصَّبَحُ، فَالْتُّمِسَ الْمَاءُ فَلَمْ يُوجَدْ، فَنَزَّلَتْ: «إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» إلى قوله: «أَعْلَمُكُمْ شَكُورُكُمْ» [المائدة: ٦] [مسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٦٣٤١]. فالآية مدنية إجماعاً، وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبد البر: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصلٌ منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند. قال: والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدُّم العمل به، ليكون فرضه متلوًّا بالتنزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أول الآية نزل مقدماً مع فرض الوضوء، ثم نزل بقيتها - وهو ذكر التيمم - في هذه القصة.

قلت: يرده الإجماع على أن الآية مدنية.

ومن أمثلته أيضاً: آية الجمعة، فإنّها مدنية، والجمعة فرضت بمكة، وقول ابن الفرس: إن إقامة الجمعة لم تكن بمكة قطّ، يرده ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كنت قائداً أبي حين ذهب بصره، فكنت إذا خرجت به إلى الجمعة، فسمع الأذان، يستغفر لأبي أمامة أسعد بن زُرارَةَ، فقلت: يا أبااته، أرأيت صلاتك على أسعد بن زراراً كُلُّما سمعت النداء بالجمعة، لِمَ هذا؟ قال: أيُّ بنِي، كان أَوَّلَ مَنْ صَلَّى بِنَا الْجُمُعَةَ قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ.

[حسن: ابن ماجه: ١٠٨٢]. ومن أمثلته قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . .» الآية [التوبه: ٦٠]، فإنّها نزلت سنة تسع، وقد فرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة.

قال ابن الحَضَّار: فقد يكون مصروفها قبل ذلك معلوماً، ولم يكن فيه قرآن متلوًّا، كما كان الوضوء معلوماً قبل نزول الآية، ثم نزلت تلاوة القرآن تأكيداً به.



النوع الثالث عشر

ما نزل مفرقاً وما نزل جمهاً

الأول غالب القرآن، ومن أمثلته في السور القصار: «أَفَرَا» أول ما نزل منها، إلى قوله: «مَا نَزَّلْتَ بِهِمْ». والضحى: أول ما نزل منها إلى قوله: «فَتَرَقَّ» كما في حديث الطبراني. ومن أمثلة الثاني سورة الفاتحة، والإخلاص، والكواثر، وتبّت، ولم يكن، والنصر، والمعوذتان نزلتا معاً.

ومنه في السور الطوال (المرسلات)، ففي «المستدرك» [٢٥١/٢] وهو صحيح عن ابن مسعود قال: كنا مع النبي ﷺ في غار، فنزلت عليه: «وَالْمُرْسَلَاتُ عَنِّي»، فأخذتها من فيه، وإن فاه رطباً بها، فلا أدرى بأيتها ختم: «فَإِنَّ حَدِيثَهُ بَعْدَ يَوْمِئْنَ» [المرسلات: ٥٠]، أو: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَرْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ» [المرسلات: ٤٨]. ومنه سورة الصاف، لحديثها السابق في النوع الأول.

ومنه سورة الأنعام: فقد أخرج أبو عبيد، والطبراني [في «الكبير»: ١٢٩٣٠، وفي «الأوسط»: ٦٤٤٣] عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة، حولها سبعون ألف ملك. وأخرج الطبراني [في «الصغير»: ٢٢٠] من طريق يوسف بن عطية الصفار - وهو متروك - عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «نُزِّلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جَمْلَةً وَاحِدَةً يُشَيِّعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ».

وأخرج البيهقي في «الشعب» [٢٤٣٥] بسنده فيه من لا يُعرف: عن علي قال: أنزل القرآن خمساً إلا سورة الأنعام، فإنّها نزلت جملة في ألف، يشيّعها من كل سماء سبعون ملكاً حتى أدوها إلى النبي ﷺ. وأخرج أبو الشيخ عن أبي بن كعب مرفوعاً: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جَمْلَةً وَاحِدَةً، يُشَيِّعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ».

وأخرج عن مجاهد قال: نزلت الأنعام كلّها جملةً واحدةً، معها خمسة ملوك. وأخرج عن عطاء: أُنْزِلَتْ الْأَنْعَامُ جَمِيعًا وَمَعَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ. فهذه شواهد يُقوّي بعضها بعضًا.

وقال ابن الصلاح في «فتاويه»^(١): الحديث الوارد في أنها نزلت جملةً رويناه من طريق أبي بن كعب. وفي إسناده ضعف، ولم تر له إسناداً صحيحاً، وقد روي ما يخالفه، فرُوي أنها لم تنزل جملةً واحدةً، بل نزلت آيات منها بالمدينة، اختلفوا في عددها، فقيل: ثلات، وقيل: ست، وقيل: غير ذلك. انتهى، والله أعلم.

(١) «فتاوي ابن الصلاح» ٢٤٩/١ مسألة (٩٣).

النوع الرابع عشر

ما نزل مشيئاً وما نزل مفرداً

قال ابن حبيب، وتبعه ابن التقيب: من القرآن ما نزل مشيئاً، وهو سورة الأنعام شيعها سبعون ألف ملك، وفاتحة الكتاب نزلت ومعها ثمانون ألف ملك، وأية الكرسي نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك. وسورة يس نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك [و] «وَتَشَلَّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا» [الزخرف: ٤٤] نزلت ومعها عشرون ألف ملك، وسائر القرآن نزل به جبريل مفرداً بلا تشيع.

قلت: أمّا سورة الأنعام فقد تقدّم حديثها بطرقه. ومن طرقه أيضاً ما أخرجه البيهقي في «الشعب» [٢٤٣٣]، والطبراني [في «الأوسط»: ٦٤٤٣] بسنده ضعيف عن أنس مرفوعاً: «نزلت سورة الأنعام ومعها مَوْكِبٌ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ يَسُدُّ مَا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ، لَهُمْ رَجَلٌ بِالْتَّقْدِيسِ وَالْتَّسْبِيحِ، وَالْأَرْضُ تَرْتَجُ». .

وأخرج الحاكم [٢١٥/٢١]، والبيهقي [في «الشعب»: ٢٤٣١] من حديث جابر قال: لَمَّا نزلت سورة الأنعام سَبَّحَ رسول الله ﷺ ثم قال: «شَيَّعَ هَذِهِ السُّورَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ الْأَفْقَ». وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، لكن قال الذبيحي: فيه انقطاع، وأظنه موضوعاً.

وأما الفاتحة، وسورة يس، و«وَسَلَّ مَنْ أَرْسَلْنَا»: فلم أقف على حديث فيها بذلك ولا أثر.

وأما آية الكرسي: فقد ورد فيها وفي جميع آيات البقرة حديث: أخرج أحمد في «مسنده» [٢٠٣٠٠] وإسناده ضعيف] عن مَعْقُلَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَقْرَةُ سَنَامُ الْقُرْآنِ وَذُرْوَتُهُ، نَزَّلَ مَعَ كُلِّ آيَةٍ مِّنْهَا ثَمَانُونَ مَلَكًا، وَاسْتَخْرِجَتْ «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ»» [البقرة: ٢٥٥] من تحت العرش فوُصِّلَتْ بِهَا.

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه»، عن الضحاك بن مُزاحِم قال: خواتيم سورة البقرة جاء بها جبريل، ومعه من الملائكة ما شاء الله.

وبقي سُورَةُ أُخْرَى؛ منها: سورة الكهف، قال ابْنُ الصَّرَيْسِ فِي «فَضَائِلِهِ»^(١): أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الطِّبَالِسِيَّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: بَلَغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِسُورَةٍ مَلِءَ عَظَمَتِهَا مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، شَيَّعَهَا سَبْعُونَ مَلَكًا؟ سُورَةُ الْكَهْفِ». .

تنبيه: لِيُنْظَرُ فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا مَضِيَ وَبَيْنَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢) بَسْنَدِ صَحِيفَةِ عُجَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ: مَا جَاءَ جَبَرِيلَ بِالْقُرْآنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا وَمَعَهُ أَرْبَعَةٌ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ حَفَظَةً.

(١) «فضائل القرآن» ص ٩٦ رقم ٢٠٣.

(٢) في «تفسيره» ٥٧٨/٢.

وأخرج ابن جرير عن الضحاك قال: كان النبي ﷺ إذا بُعثَ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، بُعْثَ مَلَائِكَةً يَحْرُسُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ؛ مَخَافَةً أَنْ يَتَبَاهَ الشَّيْطَانُ عَلَى صُورَةِ الْمَلَكِ.

فائدة: قال ابن الصّریس^(١): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، أَخْبَرَنِي الوليدُ - يَعْنِي ابْنَ جَمِيلَ - عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَّامَةَ قَالَ: أَرْبَعَ آيَاتٍ نَزَّلَتْ مِنْ كَنْزِ الْعَرْشِ، لَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ شَيْءٌ غَيْرُهُنَّ: أُمُّ الْكِتَابِ، وَآيَةُ الْكَرْسِيِّ، وَخَاتَمَةُ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَالْكَوْثَرِ.

قلت: أَمَا الْفَاتِحةُ، فَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» [٢٣٦٣] مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَانِي فِيمَا مَنَّ بِهِ عَلَيَّ إِنِّي أُعْطَيْتُكَ فَاتِحةَ الْكِتَابِ، وَهِيَ مِنْ كُنوزِ عَرْشِيِّ».

وأَخْرَجَ الْحَاكِمُ [٥٥٩/١١] عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيْتُ فَاتِحةَ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقْرَةِ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ».

وأَخْرَجَ ابْنَ رَاهْوَيْهِ فِي «مَسْنَدِهِ» عَنْ عَلَيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَاتِحةِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا نَبِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا نَزَّلَتْ مِنْ كَنْزِ تَحْتِ الْعَرْشِ.

وَأَمَّا آخِرُ الْبَقْرَةِ: فَأَخْرَجَ الدَّارَمِيُّ فِي «مَسْنَدِهِ» عَنْ أَيْفَعَ الْكَلَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ آيَةٍ تُحِبُّ أَنْ تَصِّيكَ وَأَمْتَكَ؟ قَالَ: «آخِرُ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ كَنْزِ الرَّحْمَةِ مِنْ تَحْتِ عَرْشِ اللَّهِ».

وأَخْرَجَ أَحْمَدَ [١٧٣٢٤] وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «اقْرُؤُوا هَاتِينِ الْآيَتَيْنِ، فَإِنَّ رَبِّي أَعْطَانِيهِمَا مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ» [وَالظَّبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: ٧٨١ وَهُوَ صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ].

وأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ: «أُعْطِيْتُ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، مِنْ كَنْزِ تَحْتِ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِيٌّ» [إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ: أَحْمَدٌ: ٢٢٢٥١].

وأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «أُعْطِيْتُ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقْرَةِ مِنْ كَنْزِ تَحْتِ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِيٌّ» [صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ: أَحْمَدٌ: ٢١٣٤٣].

وَلِه طرق كثيرة عن عمر وعليٍّ وابن مسعود وغيرهم.

وَأَمَّا آيَةُ الْكَرْسِيِّ: فَتَقَدَّمَتْ فِي حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ السَّابِقِ.

وأَخْرَجَ ابْنَ مَرْدُوِيَّهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَرَأَ آيَةَ الْكَرْسِيِّ ضَحَّكَ، وَقَالَ: إِنَّهَا مِنْ كَنْزِ الرَّحْمَنِ تَحْتِ الْعَرْشِ.

وأَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدَ^(٢) عَنْ عَلَيِّ قَالَ: آيَةُ الْكَرْسِيِّ أُعْطِيَتْهَا نَبِيِّكُمْ مِنْ كَنْزِ تَحْتِ الْعَرْشِ، وَلَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلَ نَبِيِّكُمْ.

وَأَمَّا سُورَةُ الْكَوْثَرِ: فَلَمْ أَقْفَ فِيهَا عَلَى حَدِيثٍ، وَقَوْلُ أَبِي أُمَّامَةَ فِي ذَلِكَ يَجْرِي مَعْرِفَةُ الْمَرْفُوعِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو الشِّيخِ بْنُ حَيَّانَ وَالْدِيلِمِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُلْكِ الدَّفِيقِيِّ عَنْ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ بِإِسْنَادِهِ السَّابِقِ عَنْ أَبِي أُمَّامَةَ مَرْفُوعًا.

(٢) فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» ص ٨٠ رقم ١٤٨.

(١) فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» ص ٢٣١ رقم ١٤٨.

النوع الخامس عشر

**ما أنزل منه على بعض الأنبياء
وما لم ينزل منه على أحد قبل النبي ﷺ**

من الثاني : الفاتحة وآية الكرسي وختمة البقرة ، كما تقدم في الأحاديث قرياً .
وروى مسلم [١٨٧٧] عن ابن عباس : أتني النبي ﷺ ملِكُ ، فقال : أبْشِرْ بِنَوْرَيْنَ قد أُوتِيَهُمَا لِمَ يُؤْتَهُمَا
نَبِيُّكَ : فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة .

وأخرج الطبراني [في «الكبير» ٢٧٨١ / ١٧] عن عقبة بن عامر قال : ترددوا في الآيتين من آخر سورة
البقرة : ﴿إِنَّمَا أَرَسَوْلُنَا...﴾ [٢٨٥] إلى خاتمتها ؛ فَإِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى بَهَا مُحَمَّداً .

وأخرج أبو عبيدة في «فضائله»^(١) عن كعب قال : إِنَّ مُحَمَّداً... أُعْطِيَ أَرْبَعَ آيَاتٍ لَمْ يُعْطَهُنَّ
موسى ، وإنَّ مُوسَى أُعْطِيَ آيَةً لَمْ يُعْطَهَا مُحَمَّدٌ . قال : والآيات التي أُعْطِيَهُنَّ مُحَمَّدٌ : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة : ٢٨٤] . حتى ختم البقرة ؛ فتلك ثلاث آيات ، وآية الكرسي . والآية التي أُعْطِيَها
موسى : (اللهم لا تولج الشيطان في قلوبنا وخلصنا منه ، من أجل أن لك الملكوت والأيدل والسلطان
والملك ، والحمد والأرض والسماء ، والدهر الداهر ، أبداً أبداً أمين أمين) .

وأخرج البيهقي في «الشعب» [١٥١٤ عن أبي هريرة] عن ابن عباس قال : السبع الطوال لم يعطهنَّ أحد
إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ، وأُعْطِيَ مُوسَى منها اثنتين .

وأخرج الطبراني [في «الكبير» ١٢٤١١ / ١٥١٤] عن ابن عباس مرفوعاً : «أُعْطِيَتِي شَيْئاً لَمْ يُعْطِهِ أَحَدٌ مِّن
الْأَمْمَةِ عَنْ الْمَصِبَّةِ» : ﴿إِنَّا لَهُ وَلَنَا إِلَيْهِ رَجْعُونَ﴾ [البقرة : ١٥٦] .

ومن أمثلة الأول : ما أخرجه الحاكم [٤٧٠ / ٢] عن ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿سَجَّعَ أَسْرَارِكَ الْأَنْقَلِ﴾
قال ﷺ : كُلُّهَا فِي صَحْفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ . فلما نزلت : ﴿وَأَنْتَجِرْ إِذَا هَوَىٰ﴾ فبلغ ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَقَّ﴾
قال : «وَقَّىٰ﴾ ﴿أَلَا نَزَّدَ وَرَزَّدَ وَزَرَّ أُخْرَىٰ﴾ إلى قوله : ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِيرِ الْأَوَّلِ﴾ [التاج : ٣٨ - ٥٦] .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا خالد بن عبد الله ، عن عطاء بن السائب ، عن عكرمة ، عن ابن
عباس قال : هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى .

وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ : «نسخ من صحف إبراهيم وموسى» ، وأخرج عن السدي قال : إن
هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى مثل ما نزلت على النبي ﷺ .

وقال الغريابي : ثنا سفيان ، عن أبيه ، عن عكرمة : ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ الْأَوَّلِ﴾ [الأعلى : ١٨].
قال : هؤلاء الآيات .

وأخرج الحاكم [٥٥٠/٢] من طريق القاسم، عن أبي أمامة قال: أنزل الله على إبراهيم مما أنزل على محمد: ﴿الَّذِي أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ الْكِتَابَ وَبِئْرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبه: ١١٢]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فِيهَا حَلَالُهُ﴾ [المؤمنون: ١ - ١١]، و﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]. والتي في سأل: ﴿أَلَيْنَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿قَاتِلُونَ﴾ [المعارج: ٢٣ - ٣٣]، فلم يف بهذه السهام إِلا إِبراهِيمُ وَمُحَمَّدٌ ﷺ.

وأخرج البخاري [٢١٢٥] عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: إِنَّهُ - يعني النبي ﷺ - لَمْ يوصُفْ فِي التُّورَةِ بِعَضِ صَفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَأَيُّهَا الَّتِي إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُشَرِّبًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] وَجِزْرًا لِلْأَمْيَنِ.. الحديث [أحمد: ٦٦٢٢].

وأخرج ابن الصَّرَيْس^(١) وغيره عن كعب قال: فُتحت التُّورَةُ بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلْمَتِ وَاللُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وختمت بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَسْخُدْ وَلَدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَيْرَةٌ تَكِبِّرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

وأخرج^(٢) أيضاً عنه، قال: فاتحة التُّورَةِ فاتحة الأنعام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلْمَتِ وَاللُّورَ﴾. وخاتمة التُّورَةِ خاتمة هود: ﴿فَاعْبُدُهُ وَكُوَّكِلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ يُغَنِّلِ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

وأخرج^(٣) من وجه آخر عنه قال: أَوَّلُ مَا أَنْزَلَ فِي التُّورَةِ عَشْرُ آيَاتٍ مِّنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتَلَّ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى آخرها.

وأخرج أبو عبيد^(٤) عنه قال: أَوَّلُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التُّورَةِ عَشْرُ آيَاتٍ مِّنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتَلَّ﴾ الآيات. قال بعضهم: يعني أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ اشتملتُ عَلَى الْآيَاتِ الْعَشْرِ الَّتِي كَتَبَهَا اللَّهُ لِمُوسَى فِي التُّورَةِ أَوَّلَ مَا كَتَبَ، وَهِيَ: تَوْحِيدُ اللَّهِ، وَالنَّهِيُّ عَنِ الشَّرِّ، وَالْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ، وَالْعَقُوقُ، وَالْقَتْلُ، وَالْزِنَا، وَالسُّرْقَةُ، وَالْزُّورُ، وَمَدَّ الْعَيْنِ إِلَى مَا فِي يَدِ الْغَيْرِ، وَالْأَمْرُ بِتَعْظِيمِ السَّبِّتِ.

وأخرج الدارقطني [كتاب الصلاة: ٢٩] من حديث بُرِيَدة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عُلِّمْنَاكَ أَيْهَا لَمْ تَنْزَلْ عَلَى نَبِيٍّ بَعْدِ سَلِيمَانَ غَيْرِيِّ: ﴿يُسَمِّ اللَّهُ الرَّجُلُ الْمُجِرُ﴾».

وروى البيهقي عن ابن عباس قال: أَغْفَلَ النَّاسُ أَيْهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَحَدٍ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَلِيمَانَ بْنَ دَاؤِدَ: ﴿يُسَمِّ اللَّهُ الرَّجُلُ الْمُجِرُ﴾.

وأخرج الحاكم [٤٨٧/٢] عن ميسرة: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مُكْتَوِيَّةٌ فِي التُّورَةِ بِسَبْعَمِئَةِ آيَةٍ: ﴿يُسَيِّغُ اللَّهُ مَا فِي السَّكُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ الْعَزِيزُ الْمُكَبِّرُ﴾ أَوَّلُ سُورَةِ الْجَمَعَةِ.

(٢) المرجع السابق ص ٩٦ رقم ٢٠٢.

(٤) في «فضائل القرآن» ص ٩٥ رقم ١٩٨.

(١) «فضائل القرآن» ص ٩٤ رقم ١٩٧.

(٣) المرجع السابق ص ٩٥ رقم ١٩٨.

فائدة: يدخل في هذا النوع ما أخرجه ابن أبي حاتم^(١) عن محمد بن كعب الفُرْطَوِي قال: البرهان الذي أُرِيَ يوسف: ثلاث آيات من كتاب الله: ﴿وَلَنْ يَعْلَمُكُمْ لَهُفَّظُنَّكُمْ﴾ [كراماً كيبيـن] ١١ يَعْلَمُونَ مَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنفطار: ١٠ - ١٢]، قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَلَوَّ مِنْهُ مِنْ قُوَّابٍ﴾ الآية [يونس: ٦١]، قوله: ﴿أَفَنَّ هُوَ فَارِئٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، زاد غيره آية أخرى: ﴿وَلَا تَنْقِرُوا الْأَرْضَ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) أيضاً عن ابن عباس في قوله: ﴿لَوْلَا أَنَّ رَبَّا بِهِنَّ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]. قال: رأى آيةً من كتاب الله نَهَّيْتُهُ، مُثِّلْتُ له في جدار الحائط.



(١) في «تفسيره» ٢١٢٦/٧ (١١٤٨٩) يوسف: ٢٤.

(٢) في «تفسيره» ٢١٢٤/٧ (١١٤٨١) يوسف: ٢٤.

النوع السادس عشر

في كيفية إزالة

فيه مسائل :

المسألة الأولى : [كيفية إزالة القرآن من اللوح المحفوظ] :

قال تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقال : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر : ١].

اختلاف في كيفية إزالة القرآن من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال :

أحدُها : وهو الأصح الأشهر : أَنَّه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملةً واحدةً، ثم نَزَلَ بعد ذلك مُجَمَّماً في عشرين سنةً، أو ثلاط وعشرين، أو خمس وعشرين؛ على حَسْبِ الْخَلَفَ في مدة إقامته بِسَبَبِ الْمُكَبَّةِ بعثة.

وأخرج الحاكم [٢٢٢/٢] والبيهقي [في «سته» (٣١٠/٢)] وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال : أَنْزَلَ القرآن في ليلة القدر جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا، وكان بموضع النجوم، وكان الله يُنْزَلُهُ على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض.

وأخرج الحاكم [٢٤٢/٢] والبيهقي - أيضاً - والسنائي من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال : أَنْزَلَ القرآن جملةً واحدةً إلى السماوات الدنيا ليلة القدر، ثم أَنْزَلَ بعد ذلك بعشرين سنةً، ثم قرأ : ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثْلِ إِلَّا جِئْنَاهُ بِالْحَقِّ وَاحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان : ٣٣] ، ﴿وَرَوَّزْنَا فَرْقَانَهُ لِلْقَرَاءَمْ عَلَى الْتَّائِسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء : ١٠٦].

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) من هذا الوجه، وفي آخره : فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً.

وأخرج الحاكم [٢٢٣/٢] وابن أبي شيبة من طريق حسان بن حرث، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال : فُصلَ القرآنُ من الذُّكُرِ، فوضع في بيت العزَّةِ من السماوات الدنيا، فجعل جبريلُ ينزلُ به على النبي ﷺ .

أسانيدها كلّها صحيحة.

وأخرج الطبراني [في «الكبير» : ١١٨٣٩] من وجه آخر عن ابن عباس قال : أَنْزَلَ القرآنُ في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملةً واحدةً، ثم أَنْزَلَ نجوماً . إسناده لا يأس به.

(١) في «تفسيره» ٨ / ٢٦٩٠ رقم (١٥١٣٤) سورة الفرقان : ٣٢.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٣٨٢] والبزار من وجه آخر عنه قال: أُنْزِلَ القرآن جملةً واحدةً حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا، ونَزَّلَهُ جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم. وأخرج ابن أبي شيبة في «فضائل القرآن»^(١) من وجه آخر عنه: دُفع إلى جبريل في ليلة القدر جملة واحدة، فوضعه في بيت العزة، ثم جعل ينَزِّله تزيلاً.

وأخرج ابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات» [٣٦٩/١] من طريق السدي عن محمد، عن ابن أبي المجاد، عن مفاسد، عن ابن عباس آنه سأله عطية بن الأسود فقال: أُوْقَعَ في قلبي الشك قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥]، وقوله: «إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ». وهذا نزل في شوال وفي ذي الحجة وفي المحرم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنَّهُ أُنْزِلَ فِي رَمَضَانَ لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَى مَوَاقِعِ النَّجُومِ رَسَلًا فِي الشَّهُورِ وَالْأَيَّامِ. قال أبو شامة^(٢): قوله: (رسالاً) أي: رفقاً، و(على مواقع النجوم) أي: على مثل مساقطها، يريد: أُنْزِلَ فِي رَمَضَانَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَى مَا وَقَعَ مُتَفَرِّقًا يَتَّلُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، عَلَى تُؤَدَّةٍ وَرِيقٍ.

القول الثاني: آنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاثة وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدّر الله إنزاله في كل السنة، ثم نزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة. وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثاً، فقال: يحتمل آنه كان ينزل في كل ليلة قدر ما يحتاج الناس إلى مثلها، من اللوح إلى السماء الدنيا. ثم توقف، هل هذا أولى أو الأول؟ قال ابنُ كثير: وهذا الذي جعله احتمالاً نقله القرطبي عن مقاتل بن حيان، وحكى الإجماع على آنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

قلت: وممن قال بقول مقاتل: الحليمي والماوردي، ويوافقه قول ابن شهاب: آخر القرآن عهداً بالعرش آية الدين.

القول الثالث: آنه يبدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات. وبه قال الشعبي.

قال ابن حجر في «شرح البخاري»^(٣): والأول هو الصحيح المعتمد، قال: وقد حكى الماوردي قوله رابعاً: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملةً واحدةً، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجممه على النبي ﷺ في عشرين سنة. وهذا أيضاً غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٢٣٩) وفيه: رفع إلى جبريل...

(٢) في «المرشد الوجيز» ص ١٠.

(٣) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ٤/١٠ (٤٩٨٣).

وقال أبو شامة^(١): كأن صاحب هذا القول أراد الجمعَ بينَ القولينِ: الأول والثاني. قلت: هذا الذي حكاه الماوريديّ أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: نزل القرآن جملةً واحدةً من عند الله من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا، فنَجَّمَتْهُ السفرة على جبريل عشرين ليلةً، ونَجَّمَهُ جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة.

تنبيهات

الأول: قيل: السرُّ في إنزاله جملةً إلى السماء تفعيْمُ أمره وأمْرِ مَنْ نزل عليه، وذلك ياعلام سُكَّان السماوات السبع: أنَّ هذا آخرُ الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم، قد فرَّبناه إليهم لتنزله عليهم، ولو لا أنَّ الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم مُنْجَماً بحسب الواقع لهبَطَ به إلى الأرض جملةً، كسائر الكتب المنزلة قبله، ولكن الله بايَنَ بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملةً، ثم إنزاله مرققاً؛ تشريفاً للمنزَل عليه، ذكر ذلك أبو شامة في «المرشد الوجيز»^(٣).

وقال الحكيم الترمذى^(٤): أُنْزِلَ القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا، تسليناً منه للأمة ما كان أبرز لهم من الحظ بمبعث محمد ﷺ، وذلك لأنَّ بعثة محمد ﷺ كانت رحمةً، فلما خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمد ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزة في السماء الدنيا ليدخلَ في حدِّ الدنيا، ووضعت النبوة في قلبِ محمد، وجاء جبريل بالرسالة ثم الوحي، كأنَّه أراد تعالى أن يُسلِّمَ هذه الرحمة التي كانت حظَّ هذه الأمة من الله إلى الأمة.

وقال السَّخاوي في «جمال القراء»^(٥): في نزوله إلى السماء جملةً تكريمُ بنى آدم وتعظيمُ شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عنابة الله بهم ورحمته لهم؛ ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة أن تشيع سورة الأنعام، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأنَّ أمراً جبريل بإملائه على السفرة الكرام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام في إنزاله كتابه جملةً، والتفضيل لمحمد في إنزاله عليه منجماً ليحفظه.

قال أبو شامة^(٦): فإن قلت: قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» من جملة القرآن الذي نَزَلَ جملةً أم لا؟ فإن لم يكن منه، فما نَزَلَ جملةً؟ وإن كان منه فما وجْهُ صحة هذه العبارة؟

قلت: له وجهان: أحدهما: أن يكون معنى الكلام: إنَّ حكمنا بإنزاله في ليلة القدر، وقضيناه

(١) في «المرشد الوجيز» ص ٢٣.

(٢) ص ٢٤.

(٤) الحكيم الترمذى: محمد بن علي (ت: ٣٢٠ هـ) صاحب: «نوادر الأصول». «لسان الميزان» ٥/٣٠٨ هذا، وليس هو صاحب السنن الشهير.

(٥) ١/١٥٣ - ١٥٤.

(٦) في «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» ص ١٩ - ٢٠.

وقد رناه في الأزل. والثاني: أن لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ أي: نزله جملة في ليلة القدر.
انتهى.

الثاني: قال أبو شامة أيضا^(١): الظاهر أن نزوله جملة إلى السماء الدنيا قبل ظهور نبوته عليه السلام، قال:
ويحتمل أن يكون بعدها.

قلت: الظاهر هو الثاني، وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريح فيه.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»^(٢): قد أخرج أحمد [١٦٩٨٢] والبيهقي في «الشعب» [٢٤٨٥]
وإسناده حسن] عن وائلة بن الأسعق، أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «أنزلت التوراة لست ماضين من رمضان، والإنجيل
لثلاث عشرة خلت منه، والزبور لثمان عشرة خلت منه، والقرآن لأربع وعشرين خلت منه». وفي رواية:
«وصحف إبراهيم لأول ليلة»، قال: وهذا الحديث مطابق لقوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ
الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥]، ولقوله: «إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ». فيحتمل أن يكون ليلة القدر في تلك
السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا، ثم أُنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى
الأرض أول «أَفَرَا يَأْتِسُ رَبِّكَ».

قلت: لكن يُشكّل على هذا: ما اشتهر من أنه صلوات الله عليه وآله وسلامه بُعث في شهر ربيع. ويعجب عن هذا بما ذكره
أنه صلوات الله عليه وآله وسلامه نُبئ أولاً بالرؤيا في شهر مولده، ثم كانت مدتها ستة أشهر، ثم أُوحى إليه في اليقظة. ذكره البيهقي
وغيره.

نعم يُشكّل على الحديث السابق: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «فضائل القرآن»^(٣) عن أبي قلابة
قال: أُنزلت الكتب كاملاً ليلة أربع وعشرين من رمضان.

الثالث: قال أبو شامة أيضا^(٤): فإن قيل: ما السر في نزوله متجمماً؟ وهل نزل كسائر الكتب
جملة؟

قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: «وَقَالَ اللَّهُمَّ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جَمِلةً
وَجِيدَةً»، يعنون: كما أُنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: «كَذَّالِكَ» - أي: أُنزلناه
ذلك مفرقاً - «لَتُبَيِّنَ لَهُ فَوَادِكَ» [الفرقان: ٣٢]، أي: لنقوي به قلبك؛ فإن الروحي إذا كان يتجدّد في
كل حادثة كان أقوى بالقلب، وأشدّ عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتتجدد
العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصّر عنه
العبارة، ولهذا كان أوجود ما يكون في رمضان؛ لكثرة لقاءه جبريل^(٥).

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ٤ / ١٠ (٤٩٨٣).

(٣) فضائل القرآن كتاب ضمن مصنف ابن أبي شيبة، وليس كتاباً مستقلاً كما تُوهم العبارة، والحديث هنا: «أُنزلت
الكتب...» فيه برقم (١٠٢٣٨).

(٤) في «المرشد الوجيز» ص ٢٤.

(٥) يشير المصنف إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٦٠٠٩) من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله =

وقيل : معنى ﴿لَتَبَتِّ يَهُ فُوَادُكُ﴾ ، أي : لتحفظه ؛ فإنه عليه الصلاة والسلام كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ففرق عليه ليثبت عنده حفظه ، بخلاف غيره من الأنبياء ، فإنه كان كاتباً قارئاً ، فيمكنه حفظ الجميع . وقال ابن فورك^(١) : قيل : أنزلت التوراة جملة ؛ لأنها نزلت علىنبيٍ يكتب ويقرأ ، وهو موسى . وأنزل الله القرآن مفرقاً ؛ لأنَّه أَنْزَلَ غَيْرَ مكتوب علىنبيٍ أمياً .

وقال غيره : إنما لم ينزل جملة واحدة ؛ لأنَّ منه الناسخ والمنسوخ ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أنزل مفرقاً ، ومنه ما هو جواب لسؤال وما هو إنكار على قولٍ قيلَ ، أو فعلٍ فعلَ ، وقد تقدَّم ذلك في قول ابن عباس : ونزَّله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم ، وفسَّر به قوله : ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ يَمْثِلُ إِلَّا حِثَنَكَ بِالْحَقِيقَ﴾ [الفرقان : ٢٣] . أخرجه عنه ابن أبي حاتم^(٢) . فالحاصل أن الآية تضمنت حكمتين لإنزاله مفرقاً .

تدنيب : ما تقدم في كلام هؤلاء - من أن سائر الكتب أنزلت جملة - هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم ، حتى كاد يكون إجماعاً ، وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك ، وقال : إنَّه لا دليل عليه ، بل الصواب : لأنَّها نزلت مفرقة كالقرآن .

وأقول : الصواب الأول ، ومن الأدلة على ذلك آية الفرقان السابقة .

أخرج ابن أبي حاتم^(٣) من طريق سعيد بن جُبَير ، عن ابن عباس قال : قالت اليهود : يا أبا القاسم ، لولا أنزل هذا القرآن جملة واحدة كما أنزلت التوراة على موسى ، فنزلت . وأخرجه من وجه آخر عنه بلفظ : «قال المشركون». وأخرج نحوه عن قتادة والسديّ .

فإن قلت : ليس في القرآن التصريح بذلك ، وإنما هو - على تقدير ثبوته - قول الكفار .

قلت : سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك ، وعدوله إلى بيان حكمته دليلاً على صحته ، ولو كانت الكتب كلُّها نزلت مفرقة لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول : إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة ، كما أجاب بمثل ذلك قولهم : ﴿وَقَالُوا مَا لِهَا أَرْسَلُوكَ يَأْكُلُ الظَّعَامَ وَيَسْهُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان : ٧] فقال : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الظَّعَامَ وَيَسْهُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان : ٢٠] . وقولهم : ﴿أَعْثَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء : ٩٤] ، فقال : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف : ١٠٩] . وقولهم : كيف يكون رسولاً ولا همَّ له إلا النساء ؟ فقال : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَدُرْبَرَةً﴾ [الرعد : ٣٨] . إلى غير ذلك .

= أَجْوَدُ النَّاسِ ، وكان أَجْوَدُ ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارُهُ القرآن ، فَلَرَسُولُ اللهِ أَجْوَدُ بالخير من الربيع المرسلة .

(١) ابن فورك : محمد بن الحسن ، الأصفهاني ، أبو بكر ، متكلم ، أصولي ، نحو ، واعظ ، أحيا الله به أنواعاً من العلوم في نيسابور . مات مسموماً (سنة ٤٠٦ هـ) . «وفيات الأعيان» /٤ . ٢٧٢

(٢) في «تفسيره» ٢٦٨٩/٨ (١٥١٢٦) الفرقان : ٣٢

(٣) في «تفسيره» ٢٦٨٩/٨ (١٥١٢٨) الفرقان : ٣٢

ومن الأدلة على ذلك - أيضاً - قوله تعالى في إنزال التوراة على موسى يوم الصُّعْقة: «فَهُدِّمَ مَا
أَتَيْتُكَ وَكُنْ تَرَكَ الشَّكِيرَةَ وَكَتَبْتَنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَفَصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ» [الأعراف: ١٤٤ - ١٤٥]، «وَالْأَلْوَاحُ» [الأعراف: ١٥٠]، «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْحَضْبُ أَخْدَى
الْأَلْوَاحَ وَفِي نَسْخِهَا هُدَى وَرَحْمَةٌ» [الأعراف: ١٥٤]، «وَلَمَّا نَسَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَانُوكُمْ ظَلَّةً وَطَوَّأُوا لَهُ وَاقِعٌ يَوْمٌ خُذُوا مَا أَتَيْتُكُمْ بِقُوَّةٍ» [الأعراف: ١٧١]. فهذه الآيات كلها دالة على إitanه التوراة جملة.

وآخر ابن أبي حاتم^(١) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أُعطي موسى التوراة في سبعة ألواح من زبرجد، فيها تبيان لكل شيء وموعظة، فلما جاء بها فرأى بنى إسرائيل عكوفاً على عبادة العجل رمى بالتوراة من يده فتحطم، فرفع الله منها ستة أسباع وبقي منها سبع.

وآخر^(٢) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، رفعه، قال: «الألواح التي أنزلت على موسى كانت من سدر الجنة، كان طول اللوح الثاني عشر ذراعاً».

وآخر السائي وغيره عن ابن عباس في حديث القتون قال: أخذ موسى الألواح بعدما سكت عنه الغضب، فأمرهم بالذى أمر الله أن يبلغهم من الوظائف، فتقللت عليهم، وأبوا أن يقرروا بها حتى نَقَ الله عليهم الجبل كأنه ظلة، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم، فأقرروا بها.

وآخر ابن أبي حاتم^(٣) عن ثابت بن الحجاج قال: جاءتهم التوراة جملة واحدة، فكثُر عليهم، فأبوا أن يأخذوها حتى ظلَّ الله عليهم الجبل فأخذوها عند ذلك.

فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملة.

ويؤخذ من الأثر الأخير منها حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقاً، فإنه أدعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نَزَّلَ جملة واحدة، فإنه كان ينفرُ من قبوله كثيرٌ من الناس، لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي.

ويوضح ذلك: ما أخرجه البخاري^(٤) [٤٩٩٣] عن عائشة قالت: إنما نزل أولاً ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أولاً شيء: (لا تشربوا الخمر)، لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل: (لا تَرْتُنُوا) لقالوا: لا ندع الزنا أبداً.

ثم رأيت هذه الحكمة مصرحاً بها في «الناسخ والمنسوخ»^(٤) لمكي.

فرع: الذي استقرىء من الأحاديث الصحيحة وغيرها: أنَّ القرآن كان يتَّنَزَّل بحسب الحاجة: خمس آيات وعشراً وأكثر وأقلَّ؛ وقد صَرَحَ نَزُولُ العشِّرِ آياتٍ في قصة الإفك جملة [البخاري: ٤٧٥٠، ومسلم:

(١) في «تفسيره» ١٥٧٢ / ٥ (٩٠١٦) الأعراف: ١٥٤.

(٢) المرجع السابق ١٥٦٣ / ٥ (٨٩٥٨) الأعراف: ١٤٥.

(٣) في «تفسيره» ١٦١٠ / ٥ (١٥١٩) الأعراف: ١٧١.

(٤) «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه» مكي بن أبي طالب القيسى (ت: ٤٣٧ هـ) ص ٥٩.

٧٠٢٠، وأحمد: ٢٥٦٢٣)، وصح نزول عشر آيات من أول (المؤمنون) جملة، وصح نزول: «عَيْدُ أُولَى الْضَّرَرِ» [النساء: ٩٥] وحدها؛ وهي بعض آية، وكذا قوله: «وَإِنْ خَفَتْ عَيْلَكَ» [التوبه: ٢٨] إلى آخر الآية، نزلت بعد نزول أول الآية كما حررناه في «أسباب النزول»^(١)، وذلك بعض آية.
وأخرج ابن أشتة في كتاب «المصاحف» عن عكرمة في قوله: «بِمَوْقِعِ الْتَّجُورِ» [الواقعة: ٧٥]، قال: أنزل الله القرآن نجوماً ثلاثة آيات، وأربع آيات، وخمس آيات.
وقال النكزاوي^(٢) في كتاب «الوقف»: كان القرآن ينزل مفرقاً؛ الآية والآيتين والثلاث والأربع، وأكثر من ذلك.

وما أخرجه ابن عساكر [في «تاریخه» (٣٩١/٢٠)] من طريق أبي نصرة قال: كان أبو سعيد الخدري يعلمنا القرآن، خمس آيات بالغداة، وخمس آيات بالعشي، ويخبر أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات، خمس آيات.
وأما ما أخرجه البهقي في «الشعب» [١٩٥٩] من طريق أبي خلدة، عن عمر قال: تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات؛ فإن جبريل كان ينزل القرآن على النبي ﷺ خمساً خمساً.
ومن طريق ضعيف عن علي قال: أنزل القرآن خمساً إلا سورة الأنعام، ومن حفظ خمساً خمساً لم يئسْهُ.

فالجواب: أن معناه - إن صح - إلقاءه إلى النبي ﷺ بهذا القدر حتى يحفظه، ثم يلقي إليه الباقي، لا إنزاله بهذا القدر خاصة. ويوضح ذلك: ما أخرجه البهقي - أيضاً - [في «الشعب»: ١٩٥٨] عن خالد بن دينار قال: قال لنا أبو العالية: تعلموا القرآن خمس آيات، خمس آيات؛ فإن النبي ﷺ كان يأخذه من جبريل خمساً خمساً.

المسألة الثانية: في كيفية الإنزال والوحى:

قال الأصفهاني في أوائل «تفسيره»: اتفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله منزل. واختلفوا في معنى الإنزال:

فمنهم من قال: إظهار القراءة. ومنهم من قال: إن الله تعالى أَلْهَمَ كلامه جبريل وهو في السماء، وهو عاليٌ من المكان، وعلمه قراءته، ثم جبريل أَذَاه في الأرض وهو يهبط في المكان. وفي التنزيل طريقان: أحدهما: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملائكة، وأخذه من جبريل. والثاني: أنَّ الْمَلَكَ انخلع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأول أصعب الحالين. انتهى.
وقال الطبيبي: لعل نزول القرآن على النبي ﷺ أن يتلقفه الملَكُ من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللَّوح المحفوظ، فينزل به إلى الرَّسُول ويلقيه عليه.

وقال القطب الرازي في حواشي «الكتاف»: الإنزال لغةً بمعنى الإيواء، وبمعنى: تحريك الشيء

(١) «أسباب النزول» ص ١٨٩ التوبه: ٢٨.

(٢) النكزاوي: عبد الله بن محمد الإسكندراني، المقرئ التحوي، صنف كتاباً في القراءات (ت: ٦٨٣ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/٦٥٠.

من علو إلى أسفل، وكلها لا يتحققُان في الكلام، فهو مستعملٌ فيه في معنى مجازيٍّ؛ فمن قال: القرآن معنى قائمٌ بذات الله تعالى، فإنَّه أن يوجِد الكلمات والحرف الدالة على ذلك المعنى، ويُثبتُها في اللوح المحفوظ، ومن قال: القرآن هو الألفاظ، فإنَّه مجرَّد إثباته في اللوح المحفوظ. وهذا المعنى مناسب لكونه منقولاً عن المعنين اللغوين. ويمكن أن يكون المراد بإنزاله إثباته في السماء الدنيا بعد الإثبات في اللوح المحفوظ، وهذا مناسب للمعنى الثاني، والمراد بإنزال الكتب على الرسول: أن يتلقفها الملك من الله تلقفاً روحياً، أو يحفظها من اللوح المحفوظ، وينزل بها فيلقيها عليهم. انتهى.

وقال غيره: في المترول على النبي ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ اللون والمعنى، وأنَّ جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به. وذكر بعضهم أنَّ أحد أحرف القرآن في اللوح المحفوظ، كلُّ حرف منها يقدر جبل قاف، وأنَّ تحت كل حرف منها معانٍ لا يحيط بها إلَّا الله.

والثاني: أنَّ جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة، وأنَّه ﷺ علم تلك المعاني وعبر عنها بلغة العرب. وتسمَّى قائل هذا بظاهر قوله تعالى: «نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَئِمَّةَ» [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٤].
والثالث: أنَّ جبريل ألقى إليه المعنى، وأنَّه عبر بهذه الألفاظ بلغة العرب، وأنَّ أهل السماء يقرؤونه بالعربيَّة، ثم إنَّه نزل به كذلك بعد ذلك.

وقال البيهقي [في «الشعب» (١٨٥/١)] في معنى قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»: يزيد - والله أعلم - إنَّا أسمينا الملك وأفهمناه إيه وأنزلناه بما سمع، فيكون الملك متقدلاً به من علو إلى أسفل.
قال أبو شامة^(١): هذا المعنى مطرد في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلى القرآن، أو إلى شيء منه، يحتاج إليه أهل السنة المعتقدون قدم القرآن، وأنه صفة قائمة بذات الله تعالى.

قلت: ويعيد أنَّ جبريل تلقفه سمعاً من الله تعالى: ما أخرجه الطبراني من حديث التوسي بن سمعان مرفوعاً: «إذا تكلَّم الله بالوحى أخذت السماء رجفةً شديدة من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهل السماء ضيقوا وخرُوا سجدةً، فيكون أوكهُم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، فيتهي به على الملائكة، فكَلَّما مَرَّ بسماءٍ سأله أهلُها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحق. فيتهي به حيث أمر».

وأخرج ابن مَرْدُوهِيَّ من حديث ابن مسعود رفعه: «إذا تكلَّم الله بالوحى سمع أهلُ السموات صلصلةً كصلصلةِ السلسلة على الصفوان، فيَقْرَأُونَ وَيَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ». وأصل الحديث في الصحيح [البخاري: ٤٧٠١].

وفي تفسير عليِّ بن سهل النيسابوري: قال جماعة من العلماء: نزل القرآن جملةً في ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت يقال له: بيت العزة، فحفظه جبريل، وغُشي على أهل السموات من هيبة

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٤.

كلام الله، فمرّ بهم جبريلُ، وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقُّ - يعني القرآن - وهو معنى قوله: «**حَقٌّ إِذَا فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ**» [سبأ: ٢٣]. فأتيَ به جبريل إلى بيت العزة، فأملأه على السُّفراة الكتبة - يعني الملائكة - وهو معنى قوله تعالى: «**بِأَيْدِي سَفَرَةٍ** ^{١٥} **كَأَيْمَانِ رَبِّهِ**» [عبس: ١٥-١٦].

وقال الجُويني: كلام الله المتنَّزَل قسمان:

قسم: قال الله لجبريل: قل للنبي الذي أنت مرسلي إليه: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: افْعُلْ كَذَا وَكَذَا، وَأَمْرُ بِكَذَا وَكَذَا، ففهم جبريل ما قاله ربُّه، ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربُّه، ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة، واجتمع جندك للقتال. فإن قال الرسول: يقول الملك: لا تتهاون في خدمتي ولا ترك الجناد تتفرق، واحثُهم على المقاتلة. لا يُسَبِّ إلى كذبٍ ولا تقسيط في أداء الرسالة.

وآخر: قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً، انتهى.

قلت: القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن^(١). ومن هنا جاز روایة السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولم تُعْزَز القراءة بالمعنى؛ لأنَّ جبريل أداه باللفظ، ولم يُعْنِ له إيحاؤه بالمعنى.

والسرُّ في ذلك: أن المقصود منه التَّعْدُد باللفظ والإعجاز به، فلا يقدر أحدٌ أنْ يأتِي باللفظ يقوم مقامه، وأنَّ تحت كل حرف منه معاني لا يُحاط بها كثرة، فلا يقدر أحدٌ أنْ يأتِي بذلك بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأمة حيث جعل المتنَّزَل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلغته الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى؛ ولو جعل كلِّه مما يروى باللفظ لشقّ، أو بالمعنى لم يؤمِّن التبديل والتحريف، فتأمل.

وقد رأيْتُ عن السلف ما يعتصد كلام الجُويني.

وأنَّ أَبِي حاتِم^(٢) من طرِيق عُقَيْل، عن الزَّهْرِي: أَنَّهُ سُئِلَ عن الْوَحْيِ فَقَالَ: الْوَحْيُ مَا يُوحَى اللَّهُ إِلَيْنَا مِنَ النَّبِيِّ، فَيُتَبَّعُهُ فِي قَلْبِهِ، فَيُتَكَلَّمُ بِهِ وَيُكتَبُهُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ وَلَا يُكَتَبُهُ لأَحَدٍ، وَلَا يُأْمَرُ بِكَتَابَتِهِ، وَلَكِنَّهُ يَحْدُثُ بِهِ النَّاسُ حَدِيثًا، وَيَبْيَّنُ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ أَمْرَهُ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ وَيُبَلَّغُهُمْ إِيَاهُ.

(١) ورد ذلك عن حسان بن عطية حيث قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن». أخرجه أبو داود في «مراسله» ص ٣٥٩ رقم (٥٣٦) وانظر «قواعد التحدث» للشيخ القاسمي بتحقيقنا ص ٨٢.

(٢) في «التفسير» ١٠/٣٤٥٢ (١٩٤٢٨).

فصل: وقد ذكر العلماء للوحي كيفيات:

إحداها: أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس كما في الصحيح [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد:

.٢٦١٩٨]

وفي «مستند أحمد» [٧٠٧١] وإسناده ضعيف[عن عبد الله بن عمر: سألت النبي ﷺ: هل تحس بالوحي؟ فقال: «أسمئ صلاصل، ثم أسكن عند ذلك، فما من مرأة يوحى إلى إلا ظنت أن نفسي تُقبض»^(١). قال الخطابي: والمراد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبيّن له أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد. وقيل: هو صوت حَقْق أجنحة الملك، والحكمة في تقدمه أن يُفرغ سمعه للوحي، فلا يُبقي فيه مكاناً لغيره. وفي الصحيح أن هذه الحالة أشد حالات الوحي عليه. وقيل: إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آيةٌ وعيدٌ وتهديدٌ. الثانية: أن يَنْفَث في رُوعِهِ الْكَلَامُ نَفْثاً، كما قال ﷺ: «إِنَّ رُوحَ الْقَدْسَ نَفَثَ فِي رُوعِي». أخرجه الحاكم [في «المستدرك» (٥/٢)] وهذا قد يرجع إلى الحالة الأولى أو التي بعدها، بأن يأتيه في إحدى الكيفيتين، وينفث في رُوعِهِ.

الثالثة: أن يأتيه في صورة الرَّجُلِ فِي كَلْمَهِ، كما في الصحيح: «وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فِي كَلْمَنِي فَأَعْيُ مَا يَقُولُ» [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد: ٢٦١٩٨]. زاد أبو عوانة في «صحيحه»: «وهو أهونه علىي».

الرابعة: أن يأتيه الملك في النَّوْمِ، وعَدَّ من هذا قومٌ سورة الكوثر، وقد تقدَّمَ ما فيه.

الخامسة: أن يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِمَّا فِي الْيَقْظَةِ كَمَا فِي لِيلَةِ الإِسْرَاءِ، أَو فِي النَّوْمِ، كَمَا فِي حَدِيثِ مُعاذ: «أتاني ربِّي فَقَالَ: فِيمَ يَخْتَصُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى...» الحديث. وليس في القرآن من هذا النوع شيءٌ فيما أعلم. نعم يمكن أن يُعدَّ منه آخر سورة البقرة لما تقدَّمَ، وبعض سورة الضحى، وألم نشرح؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم^(٢) من حديث عدي بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربِّي مَسَأْلَةً؛ وددت أَنِّي لم أَكُنْ سَائِلَتُهُ، قلت: أَيْ رَبٌّ، اتَّخَذْتِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمْتِ مُوسَى تَكْلِيمًا، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَمْ أَجَدُكَ يَتِيمًا فَأَوَيْتُ، وَضَالًا فَهَدَيْتُ، وَعَائِلًا فَأَغْيَيْتُ، وَشَرَحْتُ لَكَ صَدْرَكَ، وَحَطَّطْتُ عَنْكَ وَزْرَكَ، وَرَفَعْتُ لَكَ ذِكْرَكَ، فَلَا أَذْكُرُ إِلَّا ذُكْرَتِي معي!».

فائدة: أخرج الإمام أحمد في «تاريخه» من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي قال: أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّوْءُ وَهُوَ ابْنُ أَرْبِيعِينَ سَنَةً، فَقَرَنَ بِنَبْوَتِهِ إِسْرَافِيلَ ثَلَاثَ سَنِينَ، فَكَانَ يَعْلَمُهُ الْكَلْمَةُ وَالشَّيْءُ، وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ، فَلَمَّا مَضَتْ ثَلَاثَ سَنِينَ قُرْنَ بِنَبْوَتِهِ جَبَرِيلُ، فَنَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ عَشْرِينَ سَنَةً^(٣).

قال ابن عساكر: والحكمة في توكييل إسراfil أنَّه الموكَل بالصور الذي فيه هلاكُ الخلق وقيام

(١) وفي «المستند»: «تَفَيَّضٌ» بدل: «تُقْبَضُ». (٢) «في تفسيره» ١٠ / ٣٤٤٣ (١٩٣٧٨) سورة الضحى.

(٣) ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ١ / ٣٦، والحافظ في «الفتح» ١ / ٢٧.

الساعة، ونبوئته عليه السلام مؤذنة بقرب الساعة وانقطاع الوحي، كما وُكّل بذى القرنين رِيَافِيلُ الذي يطوى الأرض، وبِخَالْدِ بْنِ سَنَانٍ^(١) مَالِكُ خازن النار.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن سابط قال: «في أُمِّ الْكِتَابِ كُلّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَوُكِّلَ ثَلَاثَةٌ بِحَفْظِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَوُكِّلَ جَبَرِيلُ: بِالْكِتَابِ وَالْوَحْيِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَبِالنَّصْرِ عِنْدِ الْحَرَبِ، وَبِالْمَهْلَكَاتِ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَهْلِكَ قَوْمًا، وَوُكِّلَ مِيكَائِيلُ: بِالْقَطْرِ وَالنَّبَاتِ، وَوُكِّلَ مَلِكُ الْمَوْتِ: بِقَبْضِ الْأَنْفُسِ؛ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ عَارِضُوا بَيْنَ حِفْظِهِمْ وَبَيْنَ مَا كَانُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ فِي جَدْوَنِهِ سَوَاءً»^(٢).

وأخرج أيضاً عن عطاء بن السائب قال: أَوْلَى مَا يَحْسَبُ جَبَرِيلُ؛ لأنَّهَ كَانَ أَمِينَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ.

فائدة ثانية: أخرج الحاكم [٢٤٢/٢] والبيهقي [في «الشعب»: ٢٢٩٠] عن زيد بن ثابت: أنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالْتَّفْخِيمِ كَهِيَتِهِ: 《عَدْرَاً أَوْ نَذْرَاً》 [المرسلات: ٦]، وَ《الصَّادِقِينَ》 [الكهف: ٩٦]، وَ《أَلَا لَهُ الْأَلْقَافُ وَالْأَنْزَلُ》 [الأعراف: ٥٤] وَأَشْبَاهُ هَذَا».

قلت: أخرجه ابن الأباري في كتاب «الوقف والابتداء»^(٣)، فَيَبْيَّنُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ مِنْهُ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالْتَّفْخِيمِ» فقط، وأنَّ الباقي مُذْرَجٌ من كلام عَمَّارِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ؛ أَحَدِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ.

فائدة أخرى: أخرج ابن أبي حاتم، عن سفيان الثوري قال: لم ينزل وحْيٌ إِلَّا بالعربية، ثُمَّ تُرْجَمَ كُلُّ نَبِيٍّ لِقَوْمِهِ.

فائدة أخرى: أخرج ابن سعد [في «طبقاته»: ٣٧٩/٨] عن عائشة قالت: كان رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يَعْطُّ فِي رَأْسِهِ، وَيَتَرَدُّ وَجْهُهُ؛ أي: يتغير لونُه بالجريدة، ويُجَدَّ بَرْدًا فِي ثَنَاءِهِ، وَيَعْرَفُ حَتَّى يَتَحدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الْجُمَانِ.

المسألة الثالثة: في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

قلت: ورد حديث: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» من روایة جَمْعُ الصَّحَابَةِ: أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَأَنَسٌ، وَحُذَيْفَةُ بْنِ الْيَمَانِ، وَزَيْدُ بْنِ أَرْقَمَ، وَسَمْرُونَ بْنِ جُنْدَبَ، وَسَلِيمَانَ بْنَ صُرَدَ، وَابْنَ عَبَاسٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ، وَعُمَرَ بْنَ الخطَّابِ، وَعُمَرُو بْنَ أَبِي سَلْمَةَ، وَعُمَرُو بْنَ العاصِ، وَمُعاذَ بْنَ جَبَلَ، وَهَشَامَ بْنَ حَكَمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْحُدَريِّ، وَأَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي هَرِيرَةَ، وَأَبِي أَيُوبَ. فَهُؤُلَاءِ أَحَدُ وَعِشْرُونَ صَحَابِيًّا، وَقَدْ نَصَّ أَبُو عَيْدَ عَلَى تَوَاتِرِهِ.

وأخرج أبو يعلى في «مسنده» [٥١٤٩]: أنَّ عثمانَ قَالَ عَلَى النَّبِيِّ: أَذْكُرْ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍِ كَافٍ» لَمَّا قَامَ، فَقَامُوا حَتَّى لَمْ يُخْصُّوا، فَشَهِدُوا بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَأَنَا أَشْهُدُ مَعَهُمْ.

(١) هو: خالد بن سنان العبسي، حكيم، من أنبياء العرب في الجاهلية. انظر ص ١١٣ الآتية في الهاشم لزاماً.

(٢) هذا النقل - فيما يبدو - أنه في شرح الآية (٣٩) من سورة الرعد ﴿وَعِنْهُمْ أُمُّ الْكَوَافِرُ﴾، وقد قال محقق تفسير ابن أبي حاتم: لم أعثر على بقية تفسير سورة الرعد.

(٣) «الوقف والابتداء» ١٤ (٧).

اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف

وأساسو من رواتهم ما يحتاج إليه، فأقول: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا؛ أحدها: أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سعدان النحوي^(١).

الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعادة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الأحاداد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعينة في المئين، ولا يراد العدد المعيّن. وإلى هذا جنح عياضٌ ومن تبعه.

ويردُّ ما في حديث ابن عباس في الصحيحين: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريلُ على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» [البخاري: ٣٢١٩، ومسلم: ١٩٠٢، وأحمد: ٢٧١٧].

وفي حديث أبي عبد الله مسلم [١٩٠٤]: «إِنَّ رَبِّي أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هُوَ عَلَى أَمْتِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ عَلَى حَرْفَيْنِ: فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هُوَ عَلَى أَمْتِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَهُ عَلَى سبعة أحرف».

وفي لفظ عنه عند النساء [المجتبى]: «إن جبريل و米كائيل أتىاني، فقعد جبريل عن يميني و米كائيل عن بساري، فقال جبريل: أقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزد.. حتى بلغ سبعة أحرف».

وفي حديث أبي بكر عنده: «فنظرت إلى ميكائيل، فسكت. فلعلم أنه قد انتهت العدة». فهذا يدلُّ على إرادة حقيقة العدد وانحصره.

الثالث: أن المراد بها سبعة قراءات، وتُعَقَّبُ: بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أو وجه إلا القليل، مثل: «وَعَبَدَ الظَّاغُوتَ» [المائدة: ٦٠]، «فَلَا تَقْرَأْ لَهُمَا أُفْيَ» [الإسراء: ٢٣].

الرابع: وأجيب بأنَّ المراد أن كلَّ كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قُرئ على أكثر، وهذا يصلح أن يكون قولًاً رابعاً.

الخامس: أن المراد بها الأوجه التي يقع فيها التغير، ذكره ابن قُيَّة قال: فَأَوْلُهَا: ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته، مثل: «وَلَا يَصَارِكَ كَاتِبُهُ» [البقرة: ٢٨٢] بالفتح والرفع. وثانيها: ما يتغيَّر بالفعل مثل: «بَعْدَ» و«بَعْدَ» [سيا: ١٩] بلغظ الماضي والطلب. وثالثها: ما يتغير بالنقط مثل: «ثُنِشِرُهَا» [البقرة: ٢٥٩] (نشرها). ورابعها: ما يتغير بإبدال حرفٍ قرِيب المخرج، مثل: «وَطَلَحَ مَضَوِّرٌ» [الواقعة: ٢٩] (طلخ). وخامسها: ما يتغيَّر بالتقديم والتأخير، مثل: «وَجَاءَتْ سَكَرَةُ الْمَوْتِ يَأْتِيَنَّهُ» [ق: ١٩] (سكرة الحق بالموت). وسادسها: ما يتغيَّر بزيادة أو نقصان، مثل: «وَمَا خَلَقَ اللَّهُ

(١) محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر، نحوى مقرئ ضرير. (ت: ٢٣١ هـ). «تاريخ بغداد» ٣٢٤ / ٥، «بغية الوعاة» ٤٥.

وَالْأَنْقَنِ [الليل: ٣] (والذَّكْرُ وَالْأَنْشَى). وسابعها: ما يتغير بإبدال الكلمة بأخرى، مثل: **﴿كَأَلَيْهِنَ الْمَنْفُوش﴾** [القارعة: ٥] (كالصوف المنفوش).

وتعقب هذا قاسم بن ثابت^(١) بِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَقَعَتْ، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة؛ لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً، وإنما أطلع عليه بالاستقراء.

[السادس:] وقال أبو الفضل الرازي^(٢) في «اللوائح»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وثنية وجمع، وتنكير وتأنث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإملاء، والترقيق والتخفيف، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك.

وهذا هو القول السادس.

[السابع:] وقال بعضهم: المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتخفيف وترقيق، وإملاء وإشباع، ومدّ وقصر، وتشديد وتحفيض، وتلين وتحقيق، وهذا هو القول السابع.

[الثامن:] وقال ابن الجزري: قد تتبعُ صريح القراءة وشادها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك:

إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: **﴿بِالْبُخْلِ﴾** [النساء: ٣٧]؛ بأربعة، ويحسب بوجهين.

أو متغير في المعنى فقط، نحو: **﴿فَلَقَقَ آدُمُ مِنْ رَبِّهِ كَلْمَتَهِ﴾** [البقرة: ٣٧].

وإما في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة، نحو: **﴿تَبَلُّوا﴾** [يونس: ٣٠]، و**﴿تَسْلُوا﴾** [البقرة: ١٠٢].

أو عكس ذلك، نحو: **﴿الْأَصْرَاط﴾** [الفاتحة: ٦]، و(السراط).

أو بتغييرهما، نحو: **﴿وَأَمْضُوا﴾** [الحجر: ٦٥]، (واسعوا).

وإما في التقديم والتأخير، نحو: **﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾** [التوبه: ١١١].

أو في الزيادة والنقصان، نحو: **﴿وَصَنِ﴾** [البقرة: ١٣٢]، و(أوصى).

فهذه سبعة لا يخرجُ الاختلافُ عنها.

(١) هو أبو محمد السرقيسي، أبو محمد، عالم بالحديث واللغة (ت: ٣٠٢ هـ). «فتح الطيب» ٣٤٦ / ١.

(٢) أبو الفضل: محمد بن عمر (ت: ٦٠٦ هـ) له: «درة التنزيل وغرة التأويل في المتشابه». وليس هو الإمام فخر الدين الرازي المشهور صاحب التفسير، وإن كان يوافقه في الاسم والنسبة وسنة الوفاة! أفاده محقق «البرهان» ٢ / ١٩٨ وكتابه: «الدرة» مخطوط بمصر.

قال : وأمّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والرّوّم والإشمام والتحقّق والتسهيل والتّقلّل والإبدال ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتّنّع فيه اللفظ أو المعنى ؛ لأنّ هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً . انتهى . وهذا هو القول الثامن .

ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمّور : «**كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَمَارٌ**» [غافر : ٣٥] . وقرأ ابن مسعود : (على قلب كل متكبر) ^(١) .

النّاسع : أنَّ المراد سبعة أوجه من المعاني المختلفة بالفاظ مختلفة ، نحو : أقبل وتعال ، وهلمّ وعجل ، وأسرع ، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلاقئ . ونسبة ابن عبد البر لأكثر العلماء . ويدلُّ له ما أخرجه أحمد والطّبراني من حديث أبي بكرة : «أن جبريل قال : يا محمد ، ما لمن أقرأ القرآن على حرف ، قال ميكائيل : إستزدَهْ . حتى بلغ سبعة أحرف ، قال : كُلُّ شَافِ كافِ ، ما لم تَخْتِمْ آيَةً عذابٍ برحمة ، أو رحمة بعذاب ، نحو قوله : تعال ، وأقبل وهلم وادْهَب وأسرع وعجل . هذا اللّفظ روایة أحمد [٢٠٤٢٥] ، وإنّا بهم برا . وأخرج أحمد [٢٠٥١٤] والطّبراني [في «الكبير» : ٨٦٨٠] وإنّا بهم برا . صحيح] أيضاً عن ابن مسعود نحوه .

وعند أبي داود [٤٧٧] وهو صحيح] عن أبي : «قلت : سميَّاً عليِّاً عزيزاً حكيمَا ، ما لم تخلط آيةً عذابٍ برحمة ، أو آيةً رحمة بعذابٍ .»

وعند أحمد [٨٣٩٠] وإنّا بهم برا من حديث أبي هريرة : «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ؛ عَلِيِّاً حَكِيمًا غَفُورًا رَحِيمًا» . وعنه [أحمد : ١٦٣٦٦] وإنّا بهم برا أيضاً من حديث عمر : «إِنَّ الْقُرْآنَ كُلُّهُ صَوَابٌ ، مَا لَمْ تَجْعَلْ مَغْفِرَةً عَذَابًا ، أَوْ عَذَابًا مَغْفِرَةً» [«الكبير» : ٨٦٨٠] وإنّا بهم برا .

قال ابن عبد البر : إنما أراد بهذا ضرب المثل للحرروف التي نزل القرآن عليها : أنها معانٍ متفقٍ مفهومها ، مختلف مسموها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده . ثم أنسد عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ : «**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ**» [البقرة : ٢٠] : (مرّوا فيه) ، (سعوا فيه) ، وكان ابن مسعود يقرأ : «**لِلَّذِينَ أَمْتَنُوا أَنْظُرُوهُنَا**» [الحديد : ١٣] : (أمهلونا ، أخرّونا) .

قال الطحاوي ^(٢) : وإنما كان ذلك رُخصة ، لِمَا كان يتعرّض على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد ، لعدم علمهم بالكتابه والضبط وإنقاض الحفظ ، ثم تُسخن بزوال العذر وتيسّر الكتابة والحفظ . وكذا قال ابن عبد البر والباقلانـي وأخرون .

وفي «فضائل أبي عبيد» ^(٣) من طريق عَوْنَ بن عبد الله : أنَّ ابن مسعود أقرأ رجلاً : «إِنَّ سَجَرَ

(١) «النشر» / ١ / ٢٦.

(٢) الطحاوي : أحمد بن محمد ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر (ت : ٣٢١ هـ) . «لسان الميزان» / ١ / ٢٧٤ ، «الجواهر المضيئة» / ١ / ١٠٢ .

(٣) ص ٣١٢ .

آلرَّفُورْ (٣) طَعَامُ الْيَتَيْمِ [الدخان: ٤٣ - ٤٤] فقال الرجل: طَعَامُ الْيَتَيْمِ، فرَدَّهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْتَقِمْ بِهَا لِسَانُهُ، فَقَالَ: أَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: طَعَامُ الْفَاجِرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَافْعُلْ.

العاشر: إِنَّ الْمَرَاد سَبْعُ لِغَاتٍ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَ وَثَلَبُ وَالْأَزْهَرِيُّ وَآخَرُونَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَطَيَّةَ، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»، وَتُعَقِّبَ بِأَنَّ لِغَاتَ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةَ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمَرَاد أَفْصَحُهَا، فَجَاءَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَ لِغَاتٍ؛ مِنْهَا خَمْسٌ بِلِغَةِ الْعُجْزِ مِنْ هَوَازِنَ، قَالَ: وَالْعُجْزُ: سَعْدُ بْنُ بَكْرٍ وَجُحَشُ بْنُ نَعْمَانَ وَثَقِيفٌ؛ وَهُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مِنْ هَوَازِنَ، وَيَقَالُ لَهُمْ: عُلِّيَا هَوَازِنَ؛ وَلَهُذَا قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ الْعَلاءَ: أَفْصَحَ الْعَرَبُ عُلِّيَا هَوَازِنَ وَسُقْلَى تَيْمٍ، يَعْنِي بَنِي دَارَمْ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدَ^(١) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِغَةِ الْكَعَيْنِ: كَعْبُ قَرِيشٍ وَكَعْبُ خُزَاعَةَ، قَيْلٌ: وَكِيفَ ذَاكُ؟ قَالَ: لَأَنَّ الدَّارَ وَاحِدَةً، يَعْنِي أَنَّ خُزَاعَةَ كَانُوا جِيرَانَ قَرِيشٍ، فَسَهَّلَتْ عَلَيْهِمْ لِغَتَهُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَاتَمَ السَّجَسْتَانِيُّ^(٢): نَزَلَ بِلِغَةِ قَرِيشٍ وَهُذَيْلٍ وَتَمِيمٍ وَالْأَزْدَ وَرَبِيعَةَ وَهَوَازِنَ وَسَعْدٌ بْنُ بَكْرٍ، وَاسْتَنَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ قَتِيبةَ وَقَالَ: لَمْ يَنْزَلِ الْقُرْآنُ إِلَّا بِلِغَةِ قَرِيشٍ، وَاحْتَاجَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ فَوْرِيهِ» [إِبْرَاهِيمٌ: ٤]. فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْلِغَاتُ السَّبْعُ فِي بَطْوَنِ قَرِيشٍ، وَبِذَلِكَ جَزْمُ أَبُو عَلِيِّ الْأَهْوَازِيِّ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَ^(٣): لَيْسَ الْمَرَادُ أَنْ كُلَّ كَلْمَةٍ تَقْرَأُ عَلَى سَبْعَ لِغَاتٍ، بَلِ الْلِغَاتُ السَّبْعُ مُفَرَّقَةٌ فِيهِ، فَبَعْضُهُ بِلِغَةِ قَرِيشٍ، وَبَعْضُهُ بِلِغَةِ هُذَيْلٍ، وَبَعْضُهُ بِلِغَةِ هَوَازِنَ، وَبَعْضُهُ بِلِغَةِ الْيَمِنِ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ: وَبَعْضُ الْلِغَاتِ أَسْعَدُ بِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَكْثَرُ نَصِيبًا.

وَقَيْلٌ: نَزَلَ بِلِغَةِ مَضْرِ خَاصَّةٍ، لِقَوْلِ عُمَرَ: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِغَةِ مُضْرٍ، وَعَيْنٌ بِعُضُّهُمْ - فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - السَّبْعُ مِنْ مُضْرِ أَنَّهُمْ: هُذَيْلٌ وَكَتَانَةٌ وَقَيْسٌ وَضَبَّةٌ وَتَيْمٌ الرَّبَابُ وَأَسْدُ بْنُ خَزِيمَةَ وَقَرِيشٌ؛ فَهَذِهِ قَبَائِلُ مُضْرٍ تَسْتَوِعُ سَبْعَ لِغَاتٍ.

وَنَقْلُ أَبُو شَامَةَ^(٤) عَنْ بَعْضِ الشِّيُوخِ أَنَّهُ قَالَ: أَنْزَلَ الْقُرْآنَ أَوْلَأَ بِلِسَانِ قَرِيشٍ وَمِنْ جَاْوِرِهِمْ مِنْ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ، ثُمَّ أَبْيَحَ لِلْعَرَبِ أَنْ يَقْرُئُوهُ بِلِغَاتِهِمُ الَّتِي جَرَتْ عَادِتُهُمْ بِاستِعْمَالِهَا عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْإِعْرَابِ، وَلَمْ يَكُلُّفْ أَحَدٌ مِنْهُمُ الْاِنْتِقَالَ عَنْ لِغَتِهِ إِلَى لِغَةِ أَخْرَى لِلْمُشَفَّةِ، وَلِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنَ الْحَمِيَّةِ، وَلِتَطْلُبَ تَسْهِيلَ فَهْمِ الْمَرَادِ.

وَزَادَ غَيْرُهُ: أَنَّ الإِبَاحةَ الْمَذَكُورَةَ لَمْ تَقْعُ بِالْتَّشَهِيَّةِ؛ بِأَنَّ يَغْيِرُ كُلُّ أَحَدٍ الْكَلْمَةَ بِمَرَادِهَا فِي لِغَتِهِ، بَلِ الْمَرْعِيُّ فِي ذَلِكَ السَّمَاعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» ص٤٤٠.

(٢) أَبُو حَاتَمٍ: سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، مِنْ كَبَارِ الْعُلَمَاءِ بِاللِّغَةِ وَالشِّعْرِ (ت: ٢٤٨ هـ). «إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ» ٥٨/٢.

(٣) فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» ص٣٣٩.

(٤) فِي «الْمَرْشِدِ الْوَجِيزِ» ص٩٥.

واستشكل بعضهم هذا: بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللغة الواحد سبع مرات. وأجيب: بأنه إنما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عَرْضَةٍ بحرف، إلى أن تمت سبعة. وبعد هذا كله رُدّ هذا القول بأنَّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، كلاهما فرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمرُ لغته، فدلَّ على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات.

القول الحادي عشر: أن المراد سبعة أصناف، والأحاديث السابقة ترده، والقائلون به اختلفوا في تعين السبعة، فقيل: أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

وأحتجُوا بما أخرجه الحاكم [٢٨٩ - ٢٩٠] والبيهقي عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال...» الحديث.

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأنَّ سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنَّ المراد أنَّ الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيرًا وتهويًّا، والشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة.

قال البيهقي: المراد بالسبعة الأحرف هنا الأنواع التي نَزَّلَ عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث اللغات التي يُقرأ فيها.

وقال غيره: مَنْ أَوْلَ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ بِهَذَا، فَهُوَ فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ مِنْهَا حَرَاماً لَا مَا سواه، أو حلالاً لَا مَا سواه، ولأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله، أو أمثال كله.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأنَّ الإجماع على أنَّ التوسيع لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوردي: هذا القول خطأ، لأنَّه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام.

وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمданى: قوله في الحديث: «زاجر وأمر» ... إلخ استئناف كلام آخر؛ أي: هو زاجر؛ أي: القرآن، ولم يُرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توُهم ذلك من جهة الاتفاق في العدد، ويعوده: أن في بعض طرقه: «زجاً وأمراً..» بالتنصب؛ أي: نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة.

وقال أبو شامة^(١): يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف؛ أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي: أنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٠٩.

[الثاني عشر:] وقيل: المراد بها المطلَق والمقيَّد، والعامُ والخاصُ، والنَّصُ والمُؤَولُ، والنَّاسِخُ والمُنسُوخُ، والمُجَمَلُ والمُفَسَّرُ، والاستثناءُ وأقسامه. حكاه شَيْئَلَة عن الفقهاء. وهذا هو القول الثاني عشر.

[الثالث عشر:] وقيل: المراد بها الحذفُ والصلةُ، والتقديمُ والتأخيرُ، والاستعارةُ، والتكرارُ، والكتنائيةُ والحقيقةُ والمجازُ، والمُجَمَلُ والمُفَسَّرُ، والظاهرُ والغريبُ. حكاه عن أهل اللغة. وهذا هو القول الثالث عشر.

[الرابع عشر:] وقيل: المراد بها التذكيرُ والتأنيثُ، والشرطُ والجزاءُ، والتصريفُ والإعرابُ، والأقسامُ وجوابها، والجمعُ والإفرادُ، والتضييقُ والتعظيمُ، واختلافُ الأدوات. حكاه عن النحاة. وهذا هو الرابع عشر.

[الخامس عشر:] وقيل: المراد بها سبعة أنواع من المعاملات: الزهدُ والقناعةُ مع اليقين والعجز، والخدمةُ مع الحياة والكرم، والفتؤةُ مع الفقر والمجاهدة، والمراقبةُ مع الخوف والرجاء، والتضرُّعُ والاستغفارُ مع الرضا والشُّكْر، والصبرُ مع المحاسبة والمحبة، والشوقُ مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

وهذا هو الخامس عشر.

القول السادس عشر: إنَّ المراد بها سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتزيه، وعلم صفات الذَّات، وعلم صفات الفعل، وعلم العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوَّات^(١).

وقال ابن حجر^(٢): ذكر القرطبي عن ابن حبَّان: أنه بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبَّان في هذا بعد تتبُّعي مطانه.

قلت: قد حكاه ابن التَّقِيب في مقدمة «تفسيره» عنه بواسطة الشرف المُرَنِّي المرسي، فقال: قال ابن حبَّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولًا.

فمنهم من قال: [الأول:] هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثاني: حلال وحرام، وأمر ونهي وزجر، وخبر ما هو كائن بعده، وأمثال.

الثالث: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج.

الرابع: أمر ونهي، وبيان ونذر، وأخبار، وأمثال.

الخامس: محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

(١) أكفي المصنف رحمه الله تعالى بذكر ستة عشر قولًا من أصلأربعين قولًا.

(٢) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ٢٠ / ٤٩٩٢.

السادس: أمر وجزر، وترغيب وترهيب، وجَدَلْ وَقَصْصُ، ومثَلْ.

السابع: أمر ونهي، وحدَّ علم، وسرّ، وظاهر وبطن.

الثامن: ناسخ ومنسوخ، ووعد ووعيد، ورُغم وتأديب، وإنذار.

التاسع: حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقبات.

العاشر: أوامر وزواجر، وأمثال وأنباء، وعتب ووعظ، وقصص.

الحادي عشر: حلال وحرام، وأمثال، ومنصوص، وقصص، وإباحات.

الثاني عشر: ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال.

الثالث عشر: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وإباحة، وإرشاد، واعتبار.

الرابع عشر: مقدَّمْ ومؤخَّرْ، وفرايض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

الخامس عشر: مفسَّرْ ومجملْ، ومقضيٌّ ونَدْبْ وختمْ، وأمثال.

السادس عشر: أمر حتم وأمر ندب، ونهي حتم، ونهي ندب، وأخبار وإباحات.

السابع عشر: أمر فرض ونهي حتم، وأمر ندب ونهي مرشد، ووعد ووعيد، وقصص.

الثامن عشر: سبع جهات لا يتعدّها الكلام: لفظ خاصٌ أريد به الخاصُّ، ولفظ عام أريد به العامُ، ولفظ عامٌ أريد به الخاصُ، ولفظ خاص أريد به العامُ، ولفظ يُستغنِي بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماءُ، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.

التاسع عشر: إظهار الرِّبوبيَّة، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

العشرون: سبع لغات، منها خمس من هوازن، وأثنتان لسائر العرب.

الحادي والعشرون: سبع لغات متفرقة لجميع العرب، كلَّ حرف منها لقبيلة مشهورة.

الثاني والعشرون: سبع لغات، أربع لعجمٍ هوازن: سعد بن بكر وجُشم بن بكر ونصر بن معاوية، وثلاث لقريش.

الثالث والعشرون: سبع لغات: لغة قريش، ولغة لليمن، ولغة لجُرهم، ولغة لهوازن، ولغة لقضاعة، ولغة لتميم، ولغة لطبي.

الرابع والعشرون: لغة الكعبين؛ كعب بن عمرو، وكعب بن لوييٍّ، ولهم سبع لغات.

الخامس والعشرون: اللغات المختلفة لأحياء العرب في معنى واحد، مثل: هلَّمْ وهات وتعال وأقبل.

السادس والعشرون: سبع فراءات لسبعة من الصحابة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليٍّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب بن كعب.

السابع والعشرون: همز، وإمالة، وفتح، وكسر، وتفخيم، ومد، وقصر.

الثامن والعشرون: تصريف، ومصادر، وعروض، وغريب، وسجع، ولغات مختلفة كلها في شيء واحد.

الناسع والعشرون: كلمة واحدة تُعرَّب بسبعة أوجه، حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف اللفظ فيه.

الثلاثون: أمهات الهجاء: الألف، والباء، والجيم، والدال، والراء، والسين، والعين؛ لأن عليها تدور جوامع كلام العرب.

الحادي والثلاثون: أنها في أسماء الرب، مثل: الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم.

الثاني والثلاثون: هي آية في صفات الذات، وآية تفسيرها في آية أخرى، وآية بيانها في السنة الصحيحة، وآية في قصة الأنبياء والرسل، وآية في خلق الأشياء، وآية في وصف الجنة، وآية في وصف النار.

الثالث والثلاثون: آية في وصف الصانع، وآية في إثبات الوحدانية له، وآية في إثبات صفاتيه، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر.

الرابع والثلاثون: سبع جهات من صفات الذات لله التي لا يقع عليها التكليف.

الخامس والثلاثون: الإيمان بالله، ومباهنة الشرك، وإثبات الأوامر، ومحاجبة الزواجر، والثبات على الإيمان، وتحريم ما حرم الله، وطاعة رسوله.

قال ابن حبان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلها محتملة، وتحتمل غيرها.

وقال المرسي: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدرى مستندتها ولا عمن نقلت، ولا أدرى لم يخص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فلا أدرى معنى التخصيص، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح [البخاري: ٢٤١٩، وسلسلة: ١٨٩٩، وأحمد: ١٥٨]، فإنهمما لم يختلفا في تفسيره ولا أحکامه، إنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهلٌ قبيح.

تبية: اختلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟

فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وينوأوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرَضَها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزًا لهم ومرخصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أنَّ الأمة نتفرق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلال، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولا شك أنَّ القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة وغيرِها، فاتفق الصحابة على أنْ كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقرٌ في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن أشته في «المصاحف»، وابن أبي شيبة في «فضائله»^(١) من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: القراءة التي عرضت على النبي ﷺ في العام الذي قُبض فيه هي القراءة التي يقرأها الناسُ اليوم.

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين قال: كان جبريل يعارض النبي ﷺ كلَّ سنة في شهر رمضان مرأة، فلماً كان العام الذي قُبض فيه عارضه مرأتين، فيرون أن تكون قراءتنا هذه على العرضة الأخيرة. وقال البغوي في «شرح السنة»: يقال: إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بينَ فيها ما نسخ وما بقي، وكتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يقرئ الناس بها حتى مات؛ ولذلك اعتمد أبو بكر وعمر في جماعة، وولاه عثمان كتب المصاحف [انظر البخاري: ٤٩٨٦ و٤٩٨٧، وأحمد: ٥٧ و٢١٦٤٠]^(٢).



(١) «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٣٤٠).

(٢) سبق الإشارة ص ١٠٤ أن ها هنا ترجمة لخالد بن سنان، والسبب في هذا النقل الإخراج الفني للكتاب. أقول: أخرج الطبراني في «الكبير»: ١٢٢٥٠ من حديث ابن عباس قال: جاءت بنت خالد بن سنان إلى النبي ﷺ، فبسط لها ثوبه، وقال: «بنتُ نبِيًّا ضَبَّعَهُ قَوْمُهُ» وإسناده ضعيف. قال الشيخ الألباني: لا يصح. «الضعفية»: ٢٨١. كان خالد بن سنان في أرضبني عيسى، يدعو الناس إلى دين عيسى. قال ابن الأثير: من معجزاته أن ناراً ظهرت بأرض العرب، فافتتوا بها وكانت يدينون بالمجوسية، فأخذ خالد عصاً ودخلها ففرقها، وهو يقول: بدأ بدأ، كلُّ هدى مؤدي، زعم ابن راعية المغرى أني لا أخرج فيها وثيابي تندي!! وطفئت النار وهو في وسطها. قال العلامة الزركلي: هي النفط لا رب.

وقالوا: لم يكن في بني إسماعيل نبِيٌّ غيره قبل محمد ﷺ.

قال الحافظ ابن كثير: الأشبه أنه كان رجالاً صالحًا، له أحوال وكرامات، فإنه إن كان في زمن الفترة، فقد ثبت في « الصحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، إنه ليس بيسي ويبيهنبي»، وإن كان قبلها، فلا يمكن أن يكون نبِيًّا، لأن الله تعالى قال: «إِثْنَيْرَ فَوْمَا أَنَّهُمْ مِنْ نَذِيرٍ قَنْ قَبِيكَ» [السجدة: ٣]. انظر «البداية والهداية» (٣ - ٢٥١ - ٢٥٠)، «الأعلام» (٢٩٦ / ٢).

النوع السابع عشر

فِي مَهْرَفَةِ أَسْمَائِهِ وَأَسْمَاءِ سُورَه

قال الجاحظ^(١): سمى الله كتابه أسمًا مخالفًا لما سمى العرب كلامهم على الجمل والتفصيل. سمى جملته قرآنًا، كما سموا ديواناً، وبعضه سورة كقصيدة، وببعضها آية كالبيت، وأخرها فاصلةً كافية.

وقال أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشيذلة^(٢) - بضم عين عزيزي - في كتاب «البرهان»: اعلم أن الله سمي القرآن بخمسة وخمسين اسمًا:

سماه كتاباً ومبيناً في قوله: ﴿هُمْ وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ﴾ [الدخان: ١ - ٢].

وقرآنًا وكريمًا: ﴿إِنَّهُ لِتَوْرَانٍ كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٧٧].

وكلامًا: ﴿حَقَّ يَسْعَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ [التوبه: ٦].

ونورًا: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وهدى ورحمة: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

وفرقاناً: ﴿نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وشفاء: ﴿وَنَزَّلْ مِنَ الْفُرْقَانِ مَا هُوَ شَفَاءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وموعظة: ﴿قَدْ جَاءَكُم مَّوْعِظَةً مِّن رَّبِّكُمْ وَشَفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

وذكراً وباركاً: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وعلياً: ﴿وَلَئِنْهُ فِي أُثْرِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعِلَّی﴾ [الزخرف: ٤].

وحكمة: ﴿جِحَّكَمَةً بِلِغَةً﴾ [القمر: ٥].

وحكيمًا: ﴿تَلَكَ مَا يَنْتَ الْكِتَابُ الْحَكِيمُ﴾ [يونس: ٢].

ومهيمناً: ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِيمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وحبلاً: ﴿وَأَعْصَمُوا بَحْبَلَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وصراطاً مستقيماً: ﴿وَأَنَّ هَذَا صَرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقيماً: ﴿فَيَسَا لِيُشَذَّرَ بِأَسَا شَدِيدَا﴾ [الكهف: ٢].

وقولاً وفصلاً: ﴿إِنَّهُ لَغَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣].

(١) الجاحظ: عمرو بن بحر، كبير أئمة الأدب (ت: ٢٥٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٢١٢ / ٢١.

(٢) عزيزي ... واعظ من فقهاء الشافعية (ت: ٤٩٤ هـ). «شدرات الذهب» ٤٠١ / ٣، «وفيات» ٣١٨ / ١.

ونبأً عظيماً : **﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ ﴾** [النبا : ١ - ٢].

وأحسن الحديث ، ومتشابها ، ومثاني : **﴿أَلَّا نَزَّلَ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًا مَثَانِي﴾** [الزمر : ٢٣].

وتزيلاً : **﴿وَلَئِنْ لَّتَزَيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الشعراء : ١٩٢].

وروحاً : **﴿أَرْجِنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَنْرِنَا﴾** [الشورى : ٥٢].

ووحيًا : **﴿إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيٍ﴾** [الأنياء : ٤٥].

وعربياً : **﴿فَوَّلَنَا عَرَيْسَا﴾** [يوسف : ٢].

وبصائر : **﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾** [الأعراف : ٢٠٣].

وبياناً : **﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾** [آل عمران : ١٣٨].

وعلماً : **﴿وَمَنْ بَمْدَ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ﴾** [البقرة : ١٤٥].

وحقاً : **﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصْصُ الْحَقُّ﴾** [آل عمران : ٦٢].

وهدياً : **﴿إِنَّ هَذَا الْفُرْقَانَ يَهْدِي﴾** [الإسراء : ٩].

وعجباً : **﴿فَوَّلَنَا عَجَبًا﴾** [الجن : ١].

وتذكرة : **﴿وَلَئِنْ لَّذِكْرٌ﴾** [الحاقة : ٤٨].

والعروفة الوثقى : **﴿أَسْتَمْسِكَ بِالْمَوْقِفِ الْوَثِيقِ﴾** [البقرة : ٢٥٦].

وصدقًا : **﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ﴾** [الزمر : ٣٣].

وعدلاً : **﴿وَتَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ صَدُقًا وَعَدْلًا﴾** [الأنعام : ١١٥].

وأمراً : **﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾** [الطلاق : ٥].

ومنادياً : **﴿سَوَعَنَا مُنَادِيًا يُنَادِي إِلَيْمَنِ﴾** [آل عمران : ١٩٣].

وبشرى : **﴿هُدَىٰ وَبُشْرَى﴾** [النمل : ٢].

ومجيداً : **﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾** [البروج : ٢١].

وزبوراً : **﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ﴾** [الأنياء : ١٠٥].

وبشيراً ونديراً : **﴿كَتَبْنَا فُصِّلَاتٍ إِيَّنُّمْ قُرْمَانَا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾** [٢] **﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾** [فصلت : ٣ - ٤].

وعزيزاً : **﴿وَلَئِنْ لَّكَتَبْ عَرَبِيًّا﴾** [فصلت : ٤١].

وبلاغاً : **﴿هَذَا بَلْغُ لِلنَّاسِ﴾** [إبراهيم : ٥٢].

وقصصاً : **﴿أَحْسَنَ الْفَصَصِ﴾** [يوسف : ٣].

وسماه أربعة أسماء في آية واحدة : **﴿فِي مُحْبِبٍ تَكُونُ﴾** [١١] **﴿مَرْفُوعَ مُطَهَّرَ﴾** [عبس : ١٣ - ١٤] انتهى.

فأما تسميتها كتاباً : فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه ، والكتاب - لغة - الجمع .

والمبين : لأنه أبان ، أي : أظهر الحق من الباطل .

وأما القرآن: فاختَلَفَ فيه، فقال جماعةٌ: هو اسْمُ عَلْمٍ غَيْرُ مُشَتَّقٍ، خاصٌ بكلام الله. فهو غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير، وهو مرويٌ عن الشافعى، أخرج البيهقي والخطيب وغيرهما عنه: أنه كان يهمز قرأت، ولا يهمز القرآن، ويقول: القرآن اسْمٌ، وليس بمحموز، ولم يُؤخذ من قرأت، ولكنه اسْمٌ لكتاب الله، مثل التوراة والإنجيل.

وقال قوم، منهم الأشعري: هو مشتقٌ من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسمّي به، لقرآن السُور والأيات والحروف فيه.

وقال الفراء: هو مشتقٌ من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن.

وعلى القولين هو بلا همز أيضاً، ونونه أصلية.

وقال الزجاج: هذا القول سهو، وال الصحيح: أنَّ ترك الهمزة فيه من باب التخفيف، ونَقلٌ حرقة الهمزة إلى الساكن قبلها.

واختلف القائلون بأنه مهموز: فقال قوم - منهم اللحيني -: هو مصدر لقرأت، كالرجحان والغفران، سُمي به الكتاب المقوء، من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وقال آخرون منهم الرجاج: هو وضفت على فُعلان، مشتقٌ من القرء بمعنى الجمع، ومنه: قرأ الماء في الحوض؛ أي: جمعته.

قال أبو عبيدة^(١): وسمى بذلك، لأنَّه جمع السور بعضها إلى بعض.

وقال الراغب^(٢): لا يقال لكل جمعٍ: قرآن، ولا لجمع كلٌّ كلام قرآن. قال: وإنما سمي قراناً؛ لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المتزلة. وقيل: لأنَّه جمع أنواع العلوم كلها.

وحكى قطُرُب قولاً: إنَّما سُمي قراناً؛ لأنَّ القارئ يُظْهِرُه ويُبَيِّنُه من فيه، أخذَأ من قول العرب: ما قرأت الناقة سلاًقط؛ أي: ما رمت بولدي؛ أي: ما أسلقت ولداً، أي: ما حملت قط، والقرآن يُفْظُلُ القارئُ من فيه ويلقيه، فُسْمِي قراناً.

قلت: والمختار عندي في هذه المسألة ما نصَّ عليه الشافعى.

وأما الكلام: فمشتق من الكلم بمعنى التأثير؛ لأنَّه يؤثر في ذهن السامع فائدةً لم تكن عنده.

وأما التور: فلا تَنَأِيْه يُدرَكُ به غواصُ الحلال والحرام.

وأما الهدى: فلا تَنَأِيْه الدلالة على الحق، وهو من باب إطلاق المصدر على الفاعل مبالغةً.

(١) أبو عبيدة: معاشر بن المثنى، من أئمة العلم بالأدب واللغة (ت: ٢٠٩ هـ). «الميزان» ١٨٩/٣، «طبقات المفسرين» للداودي ٣١٦/٢.

(٢) في «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: قرأ.

وأَمَّا الفرقان: فلأنه فرَق بين الحق والباطل، وجده بذلك مجاهدًا، كما أخرجه ابن أبي حاتم.

وأَمَّا الشفاء: فلأنه يُشفى من الأمراض القلبية؛ كالكفر والجهل والغفل، والبدنية أيضًا.

وأَمَّا الذِّكر: فلِمَا فيه من الموعظ وأخبار الأمم الماضية، والذِّكر أيضًا الشرف، قال تعالى:

﴿وَإِنَّمَا لَذِكْرَكَ لَكَ وَلِتَوْمَكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أي: شرف؛ لأنَّه بلغتهم.

وأَمَّا الحكمة: فلأنه نزل على القانون المعتبر من وضع كل شيء في محله، أو لأنَّه مشتمل على الحكمة.

وأَمَّا الحكيم: فلأنَّه أحْكَمَت آياته بعجيبة النظم وبديع المعاني، وأَحْكَمَت عن طريق التبديل والتحريف والاختلاف والتباين.

وأَمَّا المهيمن: فلأنَّه شاهد على جميع الكتب والأمم السالفة.

وأَمَّا الحَبْلُ: فلأنَّه من تمَسَّك به وصل إلى الجنة أو الهدى. والحَبْلُ: السبب.

وأَمَّا الصراط المستقيم: فلأنَّه طريق إلى الجنة، قويٌّ لا عوج فيه.

وأَمَّا المثاني: فلأنَّ فيه بيانَ قصصِ الأمم الماضية، فهو ثانٍ لما تقدمه. وقيل: لتكرر القصص والموعظ فيه. وقيل: لأنَّه نزل مرَّةً بالمعنى ومرَّةً باللفظ والمعنى، كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَئِنِي أَصْنَفُ الْأُولَئِكَ﴾ [الأعلى: ١٨]، حكاَهُ الْكَرْمَانِيُّ فِي «عَجَابِهِ»^(١).

وأَمَّا المتشابه: فلأنَّه يشبه بعضهُ بعضاً في الحُسْنِ والصَّدْقِ.

وأَمَّا الرُّوحُ: فلأنَّه تحيَا به القلوبُ والأَنْفُسُ.

وأَمَّا المجيد: فلشرفه.

وأَمَّا العزيز: فلأنَّه يُعَزِّزُ على من يروم معارضته.

وأَمَّا البلاغ: فلأنَّه أبلغَ به الناس ما أُمِرُوا به ونُهُوا عنه، أو: لأنَّ فيه بِلَاغَةً وكفايةً عن غيره.

قال السُّلْفِيُّ^(٢) في بعض أجزاءه: سمعت أبا الْكَرَمِ التَّحْوِيَ يقول: سمعت أبا القاسم التَّنْوِيَ يقول: سمعت أبا الحسن الرَّمَانِيَّ سئلَ: كُلُّ كتاب له ترجمة [عنوان]، فما ترجمة كتاب الله؟ فقال: ﴿هَذَا يَكُونُ لِلنَّاسِ وَلَيُنَذَّرُوا بِهِ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٥٢].

وذكر أبو شامة^(٣) وغيره في قوله تعالى: ﴿وَرَزِقَ رَبَّكَ مَنْ وَأَبَقَ﴾ [طه: ١٣١]: إنه القرآن.

فائدة: حكى المظفرى في «تاریخه» قال: لَمَّا جمع أبو بكر القرآن قال: سَمُوه. فقال بعضهم: سَمُوه إِنجيلاً، فكرهوه، وقال بعضهم: سَمُوه سُفْرًا، فكرهوه من يهود. فقال ابن مسعود:رأيت بالحبشة كتاباً يدعونه المُصْحَف. فَسَمُوه به.

(١) ١٠١٢/٢، سورة الزمر: ٢٣، وانظر ١/٥٩٣، سورة الحجر: ٨٧.

(٢) السُّلْفِيُّ: أحمد بن محمد، حافظ مكث (ت: ٥٧٦ هـ). «وفيات الأعيان» ١/٣١.

(٣) في «المرشد الوجيز..» ص ٢٠٢.

قلت: أخرج ابن أشته^(١) في كتاب «المصاحف» من طريق موسى بن عقبة، عن ابن شهاب قال: لما جمعوا القرآن فكتبوه في الورق، قال أبو بكر: التيسوا له اسمًا، فقال بعضهم: السفر، وقال بعضهم: المصحف؛ فإن الحبشة يسمونه المصحف. وكان أبو بكر أول من جمع كتاب الله، وسمّاه المصحف.

ثم أورده من طريق آخر عن ابن بريدة، وسيأتي في النوع الذي يلي هذا.

فائدة ثانية: أخرج ابن الضرس وغيره عن كعب قال: في التوراة: «يا محمد، إني منزل عليك توراة حديثة ففتح أعيناً عمياً، وأذاناً صمماً، وقلوباً غافلاً».

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن قتادة قال: لما أخذ موسى الألواح قال: يا رب، إني أجد في الألواح أمة، أنا جبلهم في قلوبهم، فاجعلهم أمني. قال: تلك أمة أحمد.

ففي هذين الآثرين تسمية القرآن توراة وإنجيلاً، ومع هذا لا يجوز الآن أن يطلق عليه ذلك، وهذا كما سميت التوراة فرقاناً في قوله: «وَإِذَا تَبَّعْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ» [البقرة: ٥٣]. وسمى بِكَلَّةِ الزَّبُورِ قرآنًا في قوله: «خَفَّفَ عَلَى دَاؤِ الْقُرْآنِ...»^(٣).

فصل: في أسماء السور

قال العتيبي^(٤): السورة تهمز ولا تهمز، فمن همزها جعلها منأسارت، أي: أفضلت، من السور، وهو: ما بقي من الشراب في الإناء؛ لأنّها قطعة من القرآن. ومن لم يهمزها جعلها من المعنى المتقدّم وسهّل همزها.

ومنهم من يشبهها بسور البناء، أي: القطعة منه؛ أي: متزلة بعد متزلة.

وقيل: من سور المدينة، لإحاطتها بآياتها واجتماعها، كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار لإحاطته بالساعد.

وقيل: لارتفاعها؛ لأنّها كلام الله، والسورة: المتزلة الرفيعة، قال النابغة^(٥):

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكُ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ حَوْلَهَا يَتَذَبَّذِبُ
وقيل: لتركيب بعضها على بعض، من التسورة، بمعنى التصاعد والتركيب، ومنه: «إِذْ سَوَرُوا بِالْيَمْرَابِ» [ص: ٢١].

وقال الجعبري: حد السورة: قرآن يشتمل على آيٍ ذي فاتحة وخاتمة، وأقلّها ثلاثة آيات.

(١) ابن أشته: محمد بن عبد الله، أحد العلماء بالعربية والقراءات (ت: ٣٠٦ هـ). «طبقات القراء» ١٨٤٢.

(٢) في «تفسيره» ١٥٨٧/٥ الأعراف: ١٥٩.

(٣) فيما رواه البخاري (٣٤١٧) من حديث أبي هريرة. وتمامه: «فكان يأمر بدوابيه فتشريح، فيقرأ القرآن قبل أن تسرج دوابيه، ولا يأكل إلا من عمل يده».

(٤) العشي: محمد بن عبيد الله، أديب حسن الشعر، من أهل البصرة (ت: ٢٢٨ هـ). «شنرات الذهب» ٦٥/٢.

(٥) في «ديوانه» ص ١٩، والنابغة هو: زياد بن معاوية الذئباني، شاعر جاهلي (ت: ١٨ ق هـ). وفيه: دونها يتذبذب.

وقال غيره: **السُّورَةُ الطَّائِفَةُ الْمُتَرَجِّمَةُ تَوْقِيْفًا**؛ أي: المسماة باسم خاصٌ بتوقيف من النبي ﷺ.
وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار، ولو لا خشية الإطالة لبيت ذلك.
ومما يدلّ لذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: كان المشركون يقولون: سورة البقرة
وسورة العنكبوت، يستهزئون بها، فنزل: **﴿إِنَّا كَفَنَكُمُ الْمُسْتَبَرِينَ﴾** [الحجر: ٩٥].

وقد كره بعضهم أن يقال: سورة كذا، لما رواه الطبراني [في «الأوسط»: ٥٧٥١] والبيهقي [في «الشعب»:
٩٣٣] عن أنس مرفوعاً: **«لَا تقولوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَلَا سُورَةُ آلِ عُمَرَ، وَلَا سُورَةُ النِّسَاءِ، وَكَذَا الْقُرْآنُ**
كُلُّهُ، وَلَكُنْ قُولُوكُمْ السُّورَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عُمَرَ، وَكَذَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ». وإسناده
ضعيف، بل أدعى ابن الجوزي **أَنَّهُ** موضوع^(١).

وقال البيهقي: إنما يعرف موقوفاً على ابن عمر، ثم أخرجه عنه بسند صحيح، وقد صَحَّ إطلاق
سورة البقرة وغيرها عنه **ﷺ**. وفي الصحيح [المخاري: ١٧٤٧، ومسلم: ٣١٣١، وأحمد: ٤٢٥٩] عن ابن مسعود
أنه قال: **هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلْتُ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ**. ومن ثم لم يكرهه الجمهور.

فصل: قد يكون للسورة اسم واحد، وهو كثير. وقد يكون لها أسمان فأكثر، من ذلك:
(الفاتحة): وقد وقفت لها على نيف وعشرين اسماءً، وذلك يدلّ على شرفها؛ فإنَّ كثرة الأسماء
داللة على شرف المسماة.

أحدها: فاتحة الكتاب، أخرج ابن جرير من طريق ابن أبي ذئب عن المقبرى، عن أبي هريرة، عن
رسول الله **ﷺ** قال: **«هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ، وَهِيَ فاتحة الْكِتَابِ، وَهِيَ السِّبْعُ الْمُثَانِيُّ**»، وسميت بذلك؛ لأنَّه
يفتح بها في المصاحف، وفي التعليم، وفي القراءة في الصلاة. وقيل: لأنَّها أول سورة نزلت، وقيل:
لأنَّها أول سورة كتبت في اللوح المحفوظ. حكاه المرسي، وقال: **إِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلٍ**. وقيل: لأنَّ
الحمد فاتحة كل كلام، وقيل: لأنَّها فاتحة كل كتاب. حكاه المرسي. ورده بأنَّ الذي افتح به كل كتاب
هو الحمد فقط لا جميع السورة، وبأنَّ الظاهر: أنَّ المراد بالكتاب القرآن، لا جنس الكتاب. قال: لأنَّه
قد رُويَ من أسمائها فاتحة القرآن، فيكون المراد بالكتاب والقرآن واحداً.

ثانية: فاتحة القرآن، كما أشار إليه المرسي.

وثالثها، ورابعها: **أُمُّ الْكِتَابِ وَأُمُّ الْقُرْآنِ**، وقد كره ابن سيرين أن تسمى **أُمُّ الكتاب**، وكره الحسن
أن تسمى **أُمُّ القرآن**، ووافقهما بقى بن مخلد^(٢)؛ لأنَّ **أُمُّ الكتاب** هو اللوح المحفوظ، قال تعالى:
﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، **﴿وَإِنَّمَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾** [الزخرف: ٤]، وأيات الحلال
والحرام، قال تعالى: **﴿إِنَّمَا تُحَكِّمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** [آل عمران: ٧]. قال المرسي: وقد روی حديث
لا يصح: **«لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: أُمُّ الْكِتَابِ، وَلِيَقُلْ: فاتحة الْكِتَابِ»**.

(١) في «موضوعاته» ١/٢٥٠، باب لا يقال: سورة كذا.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن، الأندلسى، حافظ مفسر، قدوة إمام (ت: ٢٧٦ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/١٨٤.

قلت: هذا لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنما أخرجه ابن الصّریس بهذا اللفظ عن ابن سيرین، فالتبّس على المرسي، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتها بذلك، فأخرج الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قرأتم الحمد، فاقرئوا باسم الله الرحمن الرحيم؛ إنها أم القرآن وأم الكتاب والسُّبْعُ المثاني»^(١).

واختلف: لم سُمِّيَت بذلك؟ فقيل: لأنها يُبدأ بكتابتها في المصاحف ويقرأتها في الصلاة قبل السورة، قاله أبو عبيدة في «مجازه»^(٢)، وجزم به البخاري في «صحيحه»^(٣). واستشكل بأن ذلك يناسب تسميتها فاتحة الكتاب، لا أم الكتاب. وأجيب: بأن ذلك بالنظر إلى أن الأم مبدأ الولد.

قال الماوردي: سُمِّيَت بذلك لتقدُّمها وتأخُّر ما سواها تبعاً لها؛ لأنَّها أمَّته؛ أي: تقدَّمتها؛ ولهذا يقال لراية الحرب: أمَّ؛ لتقدُّمها واتِّباع الجيش لها. ويقال لما مضى من سِنْيِ الإنسان: أمَّ؛ لتقدُّمها ولملكة: أمَّ القرى؛ لتقدُّمها على سائر القرى.

وقيل: أمُّ الشيءِ أصلُه، وهي أصل القرآن، لانطوائتها على جميع أغراض القرآن وما فيه من العلوم والحكم، كما سيأتي تقريره في النوع الثالث والسبعين.

وقيل: سُمِّيَت بذلك؛ لأنها أفضَلُ السور، كما يقال لرئيس القوم: أمُّ القوم.
وقيل: لأنَّ حرمة القرآن كله.

وقيل: لأنَّ مفرعاً أهل الإيمان إليها. كما يقال للراية: أمَّ؛ لأنَّ مفرعاً العسكرية إليها.
وقيل: لأنَّها مُحكَمة، والمحكمات أمُّ الكتاب.

خامسها: القرآن العظيم، روى أحمد ٩٧٨٨ [وإسناده صحيح] عن أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ قال لأمَّ القرآن: «هي أمُّ القرآن، وهي السُّبْعُ المثاني، وهي القرآن العظيم»، وسُمِّيَت بذلك لاشتمالها على المعاني التي في القرآن.

سادسها: السُّبْعُ المثاني، ورد تسميتها بذلك في الحديث المذكور^(٤)، وأحاديث كثيرة.
أما تسميتها سبعاً؛ فلأنها سبع آيات. أخرج الدارقطني ذلك عن علي^(٥).

وقيل: فيها سبعة آداب، في كل آية أدب، وفيه بعْد. وقيل: لأنها خلت من سبعة أحروف، الثاء، والجيم، والخاء، والزاي، والشين، والظاء، والفاء. قال المرسي: وهذا أضعف مما قبله؛ لأنَّ الشيء إنما يسمَّى بشيءٍ وُجد فيه لا بشيءٍ فُقد منه.

(١) سنن الدارقطني كتاب الصلاة ١/٣١٢ (٣٦).

(٢) ٢٠ /١ أول سورة الفاتحة. اعتناء د. محمد فؤاد سزكين.

(٣) أول كتاب التفسير، قبل حديث (٤٤٧٤).

(٤) الدارقطني في «السنن» كتاب الصلاة ١/٣١٣ (٤٠).

وأَمَّا المثاني : فَيُحَتَّمَ أَنْ يَكُونَ مُشَتَّقاً مِنَ الشَّاءِ ، لِمَا فِيهَا مِنَ الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُحَتمِّلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْثُّنْبِيَّا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ اسْتَثْنَاهَا لِهَذِهِ الْأُمَّةَ ، وَيُحَتمِّلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّثْنِيَّةِ ، قَيْلٌ : لِأَنَّهَا تَشَنَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . وَيَقُولُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبْنُ جَرِيرٍ بِسَنْدِ حَسْنٍ عَنْ عُمَرَ قَالٌ : السَّبْعُ الْمَثَانِي فَاتِحةُ الْكِتَابِ ، تَشَنَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . وَقَيْلٌ : لِأَنَّهَا تَشَنَّى بِسُورَةِ أُخْرَى ، وَقَيْلٌ : لِأَنَّهَا نَزَّلَتْ مِرْتَيْنِ ، وَقَيْلٌ : لِأَنَّهَا عَلَى قَسْمَيْنِ شَاءَ وَدَعَاءَ ، وَقَيْلٌ : لِأَنَّهَا كَلَّمَ الْعَبْدَ مِنْهُ آيَةً ثَنَاهُ اللَّهُ بِالْإِخْبَارِ عَنْ فَعْلِهِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(١) . وَقَيْلٌ : لِأَنَّهَا اجْتَمَعَ فِيْهَا فَضَاحَةُ الْمَبَانِي وَبِلَاغَةُ الْمَعَانِي . وَقَيْلٌ غَيْرُ ذَلِكَ .

سَابِعُهَا : الْوَافِيَّةُ ، كَانَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَيْهِ يَسْمِيهَا بِهِ ؛ لِأَنَّهَا وَافِيَّةٌ بِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَعَانِي ، قَالَهُ فِي «الْكَشَافِ»^(٢) . وَقَالَ التَّعَلَّبِيُّ : لِأَنَّهَا لَا تَقْبِلُ التَّنْصِيفَ ، فَإِنَّ كُلَّ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَوْ قُرِئَ نَصْفُهَا فِي رَكْعَةٍ وَالنَّصْفُ الثَّانِي فِي أُخْرَى لِجَازٍ ، بِخَلْفَهَا . وَقَالَ الْمَرْسِيُّ : لِأَنَّهَا جَمَعَتْ بَيْنَ مَا لَهُ وَبَيْنَ مَا لِلْعَبْدِ . ثَامِنُهَا : الْكَتْرَنِ ، لَمَّا تَقَدَّمَ فِي أُمُّ الْقُرْآنِ . قَالَهُ فِي «الْكَشَافِ»^(٣) ، وَوَرَدَ تَسْمِيَتُهَا بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ السَّابِقِ فِي النَّوْعِ الرَّابِعِ عَشَرَ .

تَاسِعُهَا : الْكَافِيَّةُ ، لِأَنَّهَا تَكْفِي فِي الصَّلَاةِ عَنْ غَيْرِهَا ، وَلَا يَكْفِي عَنْهَا غَيْرُهَا .

عَاشِرُهَا : الْأَسَاسُ ، لِأَنَّهَا أَصْلُ الْقُرْآنِ وَأَوْلُ سُورَةٍ فِيهِ .

حَادِي عَشِيرُهَا : النُّورُ .

ثَانِي عَشِيرُهَا ، وَثَالِثُ عَشِيرُهَا : سُورَةُ الْحَمْدِ ، وَسُورَةُ الشَّكْرِ .

رَابِعُ عَشِيرُهَا ، وَخَامِسُ عَشِيرُهَا : سُورَةُ الْحَمْدِ الْأُولَى ، وَسُورَةُ الْحَمْدِ الْقَصْرِيِّ .

سَادِسُ عَشِيرُهَا ، وَسَابِعُ عَشِيرُهَا ، وَثَامِنُ عَشِيرُهَا : الرُّقِيَّةُ وَالشَّفَاءُ وَالشَّافِيَّةُ ، لِلْأَحَادِيثِ الْأَتِيَّةِ فِي نَوْعِ الْخَوَاصِ .

تَاسِعُ عَشِيرُهَا : سُورَةُ الْصَّلَاةِ ، لِتَوقُّفِ الْصَّلَاةِ عَلَيْهَا .

[الْعَشْرُونَ] : وَقَيْلٌ : إِنَّ مِنْ أَسْمَائِهَا الصَّلَاةَ أَيْضًا ، لِحَدِيثٍ : «قَسْمَتِ الصَّلَاةِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ...» [مُسْلِمٌ : ٨٧٨] أَيِّ : السُّورَةُ . قَالَ الْمَرْسِيُّ : لِأَنَّهَا مِنْ لَوَازِمِهَا ؛ فَهُوَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ لَازِمِهِ ، وَهَذَا الْاسْمُ : الْعَشْرُونُ .

الْحَادِي وَالْعَشْرُونُ : سُورَةُ الدُّعَاءِ ؛ لَا شَتَمَالَهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : «وَأَهْدَنَا» .

الثَّانِي وَالْعَشْرُونُ : سُورَةُ السُّؤَالِ ؛ لِذَلِكَ ذِكْرُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ .

الثَّالِثُ وَالْعَشْرُونُ : سُورَةُ تَعْلِيمِ الْمَسَالَةِ ، قَالَ الْمَرْسِيُّ : لِأَنَّ فِيهَا آدَابَ السُّؤَالِ ، لِأَنَّهَا بَدَأَتْ بِالثَّنَاءِ قَبْلَهُ .

(١) الذي رواه مسلم (٨٧٨) من حديث أبي هريرة: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأله، فإذا قال العبد: ﴿الْحَكْمُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْن﴾، قال الله تعالى: حملني عبدي، وإذا قال: ﴿الْكَتْرَنِ﴾، قال الله تعالى: أشنى على عبدي ...».

(٢) «الْكَشَافِ» ٢٤ / ١ الفاتحة؛ أولها.

(٣) المرجع السابق نفسه.

الرابع والعشرون: سورة المناجاة؛ لأنَّ العبد ينادي رَبَّه بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الخامس والعشرون: سورة التفويف؛ لاشتمالها عليه في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

فهذا ما وقفت عليه من أسمائها، ولم تجتمع في كتاب قبل هذا.

ومن ذلك:

(١) **(سورة البقرة):** كان خالد بن مَعْدَان يُسمّيها: فُسْطَاطُ الْقُرْآنِ، وورد في حديث مرفوع في «مسند الفردوس» [٣٥٥٩]، والدارمي: [٣٣٧٦]. وذلك لعظمتها، ولما جمع فيها من الأحكام التي لم تذكر في غيرها، وفي حديث «المستدرك» [٢٥٩/٢] وهو صحيح تسميتها: «سنامُ القرآن»، وسنامُ كل شيء: أعلاه.

(٢) **(آل عمران):** روى سعيد بن منصور في «سننه» عن أبي عطاف قال: اسم آل عمران في التوراة طيبة. وفي «صحيحة مسلم» [١٨٧٤]: تسميتها والبقرة: الزهارين.

(٣) **(المائدة):** تسمى أيضاً العقود والمناقذة، قال ابن الفرس: لأنها تنقد صاحبها من ملائكة العذاب.

(٤) **(الأنفال):** أخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبَير قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال؟ قال: تلك سورة بدر.

(٥) **(براءة):** تسمى أيضاً التوبية، لقوله فيها: ﴿لَقَدْ تَابَ إِلَهُ عَلَى الْتَّائِبِ﴾ الآية [التوبية: ١١٧]، والفاضحة. أخرج البخاري [٤٨٨٢]، ومسلم: [٧٥٥٨] عن سعيد بن جُبَير قال: قلت لابن عباس: سورة التوبية؟ قال: التوبية، بل هي الفاضحة، ما زالت تنزل: «وَمِنْهُمْ...»، حتى ظننا ألا يبقى أحدٌ منها إلا ذُكر فيها.

وأخرج أبو الشيخ عن عكرمة قال: قال عمر: ما فرغ من تنزيل براءة، حتى ظننا أنه لا يبقى منها أحد إلا سينزل فيه.

وكانت تسمى الفاضحة وسورة العذاب. أخرج الحاكم في «المستدرك» [٣٣١/٢] عن حذيفة قال: التي سُمِّونا سورة التوبية، هي سورة العذاب.

وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبَير قال: كان عمر بن الخطاب إذا ذُكر له سورة براءة فقيل: سورة التوبية، قال: هي إلى العذاب أقرب، ما كادت تقلع عن الناس، حتى ما كادت تُبكي منهم أحداً. والمقوشقة: أخرج أبو الشيخ عن زيد بن أسلم: أنَّ رجلاً قال لابن عمر: سورة التوبية؟ فقال: وأيُّهُنَّ سورة التوبية؟ فقال: براءة، فقال: وهل فعل بالناس الأفاعيل إلا هي! ما كنَّا ندعوها إلا المقوشقة؛ أي: المبرأة من النفاق.

والمنقرة: أخرج أبو الشيخ عن عُبيَّد بن عُمَير قال: كانت تسمى براءة: المنقرة؛ تقرَّت عما في قلوب المشركين.

والبحوث: بفتح الباء، أخرج الحاكم [٢٣٣/٢] عن المقداد أنه قبل له: لو قعدت العام عن الغزو! قال: أنت علينا بالبحوث، يعني: براءة.. الحديث.

والحافرة: ذكره ابن الفرس، لأنها حفرت عن قلوب المنافقين.

المثيرة: أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن قتادة قال: كانت هذه السورة تسمى الفاضحة، فاصححة المنافقين، وكان يقال لها: المثيرة، أبأت بمثالبهم وعوراتهم.

وحكى ابن الفرس من أسمائها: المبعثرة، وأظنه تصحيف المنقرة، فإن صحَّ كملت الأسماء عشرة. ثم رأيته كذلك - أعني المبعثرة - بخط السخاوي في «جمال القراء»^(٢)، وقال: لأنها بعثرت عن أسرار المنافقين.

وذكر فيه أيضاً من أسمائها المخزية، والمنكلة، والمشددة، والممدمة.

⑦ **(النحل):** قال قتادة: تسمى سورة النعم، أخرجه ابن أبي حاتم^(٣). قال ابن الفرس: لما عدَ الله فيها من النعم على عباده.

⑦ **(الإسراء):** تسمى أيضاً سورة (سبحان)، وسورة بنى إسرائيل.

⑦ **(الكهف):** ويقال لها سورة أصحاب الكهف، كذا في حديث أخرجه ابن مَرْدُويه. وروى البيهقي [في «الشعب»: ٢٤٤٨] من حديث ابن عباس مرفوعاً: إنها تدعى في التوراة المحائلة؛ تَحُولُّ بين قارئها وبين النار، وقال: إنه منكر.

⑦ **(طه):** تسمى أيضاً سورة الكليم، ذكره السخاوي في «جمال القراء»^(٤).

⑦ **(الشعراء):** وقع في تفسير الإمام مالك تسميتها بسورة الجامعة.

⑦ **(النمل):** تسمى أيضاً سورة سليمان.

⑦ **(السجدة):** تسمى أيضاً المضاجع.

⑦ **(فاطر):** تسمى سورة الملائكة.

⑦ **(يس):** سمِّاها عليها قلب القرآن. أخرجه الترمذى [٢٨٨٧ وحسنه] من حديث أنس.

وأخرج البيهقي [في «الشعب»: ٢٤٦٥] من حديث أبي بكر مرفوعاً: «سورة يس تدعى في التوراة المعممة؛ تَعُمُّ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَتَدْعُ الدَّافِعَةَ وَالقَاضِيَةَ، تَدْفَعُ عَنْ صَاحْبَهَا كُلَّ سُوءٍ، وَتَنْصِي لَهُ كُلَّ حَاجَةً». وقال: إنه حديث منكر.

⑦ **(الزمر):** تسمى سورة الغرف.

⑦ **(غافر):** تسمى سورة الطَّوْل، والمؤمن، لقوله تعالى فيها: «وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ» [غافر: ٢٨].

⑦ **(فصلت):** تسمى السجدة، وسورة المصايح.

(١) في «تفسيره» ٦/١٧٥٢.

(٢) «جمال القراء» ١/١٩٨.

(٣) في «تفسيره» ٧/٢٢٩٢.

(٤) في «تفسيره» ١/١٢٥٨٤.

- (الجاثية): تسمى الشريعة، وسورة الدهر، حكاية الكرماني في «العجبائب»^(١).
- (سورة محمد) ﷺ: تسمى القتال.
- (ق): تسمى سورة الباسقات.
- (اقربت): تسمى القمر، وأخرج البيهقي عن ابن عباس: أنها تدعى في التوراة المبئضة؛ تُبيّض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه. وقال: إنه منكر.
- (الرحمن): سميت في حدديث: عروس القرآن، أخرجه البيهقي عن علي مرفوعاً.
- (المجادلة): سميت في مصحف أبي: الظهار.
- (الحشر): أخرج البخاري [٤٠٢٩] عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: سورة الحشر، قال: قل: سورة بنى النضير. قال ابن حجر^(٢): كأنه كره تسميتها بالحشر؛ لثلا يظن أن المراد يوم القيمة، وإنما المراد به هنا إخراج بنى النضير.
- (المتحنة): قال ابن حجر في هذه التسمية: إنها بفتح الحاء، وقد تكسر، فعلى الأول: هو صفة المرأة التي نزلت السورة بسببيها، وعلى الثاني: هي صفة السورة، كما قيل لبراءة: الفاضحة^(٣). وفي «جمال القراء»^(٤): تسمى أيضاً سورة الامتحان وسورة المودة.
- (الصف): تسمى أيضاً سورة الحواريين.
- (الطلاق): تسمى سورة النساء القصرى، كذا سماها ابن مسعود، أخرجه البخاري [٤٩١٠] وغيره. وقد أنكره الداودي^(٥)، فقال: لا أرى قوله: (القصرى) محفوظاً، ولا يقال في سورة من القرآن: قصرى ولا صغرى. قال ابن حجر^(٦): وهو رد للأخبار الثابتة بلا مُستند، والقصر والطُول أمرٌ نسيي. وقد أخرج البخاري [٧٦٤، وأحمد: ٢١٦٤] عن زيد بن ثابت أنه قال: (طولي الطوليين)، وأراد بذلك سورة الأعراف.
- (التحريم): يقال لها سورة : المتحرّم ، وسورة : (لم تحرّم).
- (تبarak): تسمى سورة الملك. وأخرج الحاكم [٤٩٨/٢] وغيره عن ابن مسعود قال: هي في التوراة سورة الملك، وهي المانعة تمنع من عذاب القبر.
- وأخرج الترمذى [٢٨٩٠ وحسنه] من حديث ابن عباس مرفوعاً: «هي المانعة، هي المنجية: تُنجيه من عذاب القبر».

(١) اسمه: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢/١٠٨٣ للكرماني تتح: د. شمران سركال يونس العلي.

(٢) في «فتح الباري» عند حديث (٤٨٨٢).

(٣) «فتح الباري» كتاب التفسير، قبل حديث (٤٨٩٠).

(٤) للسخاوي ١/٢٠٠ و ٢/٨٦٧.

(٥) الداودي: محمد بن علي، صاحب «طبقات المفسرين» (ت: ٩٤٥ هـ).

(٦) في «الفتح» عند حديث (٤٩١٠).

وفي «مسند عبيد» من حديث: «إنَّا المنجية والمجادلة، تُجادلُ يوم القيمة عند ربِّها لقارئها».

وفي «تاريخ ابن عساكر» من حديث أنس: أنَّ رسول الله ﷺ سماها المنجية.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٠٢٥٤] عن ابن مسعود قال: كنَّا نسميها في عهد رسول الله ﷺ المانعة.

وفي «جمال القراء»^(١): تسمى أيضًا الواقعة والمناعة.

○ (سؤال): تسمى المعارج والواقع.

○ (عم): يقال لها: النَّبَأُ، والتساؤلُ، والمعصراتُ.

○ (لم يكن): تسمى سورة أهل الكتاب، وكذلك سميت في مصحف أُبَيٍّ، وسورة البينة، وسورة القيامة، وسورة البرية، وسورة الانفكاك، وذكر ذلك في «جمال القراء»^(٢).

○ (رأيت): تسمى سورة الدِّين، وسورة الماعون.

○ (الكافرون) تسمى المقششة، أخرجه ابن أبي حاتم^(٣) عن زُرارة بن أوفى، قال في «جمال القراء»^(٤): وتسمى أيضًا سورة العبادة.

قال: (سورة النصر): تسمى سورة التوديع، لما فيها من الإيماء إلى وفاته ﷺ.

قال: (سورة تَبَّتْ): تسمى سورة المسَدَ.

(سورة الإخلاص): تسمى الأساس، لاشتمالها على توحيد الله وهو أساس الدين.

قال: (الفلق، والناس): يقال لهما المعوذتان، بكسر الواو، والمشقشقتان، من قولهم: خطيب مششقش.

○ تنبية: قال الزركشي في «البرهان»^(٥): ينبغي البحث عن تعداد الأسامي، هل هو توقيفي، أو بما يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثاني: فلن يعدم الفطن أن يستخرج من كل سورة معانٍ كثيرة، تقتضي اشتراق أسماء لها، وهو بعيد.

قال: وينبغي النظر في اختصاص كل سورة بما سميت به، ولا شك أن العرب تراعي في كثير من المسمايات أحدًّا أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء، من خُلقٍ أو صفةٍ تخصُّه، أو تكون معه أحکم أو أكثر أو أسبق، لإدراك الرائي للسمى. ويسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور القرآن، كتسمية سورة البقرة بهذا الاسم لقرينة قصبة البقرة المذكورة فيها وعجيب الحكمة فيها. وسميت سورة النساء بهذا الاسم لما تردد فيها شيء كثير من أحكام النساء. وتسمية سورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوالها، وإن كان قد ورد لفظ (الأنعام)

(١) للسعادوي ٢٠١ / ١.

(٢) في «تفسيره» ٣٤٧١ / ١٠ (١٩٥٢٠).

(٣) «البرهان» ٣٦٧ / ١.

(٤) «البرهان» ٢٠١ / ١.

في غيرها، إلا أن التفصيل الوارد في قوله تعالى: «وَمِنَ الْأَنْعَمِ حَمُولَةً وَفَرَشَّاً» إلى قوله: «أَمْ كُتُمْ شَهَادَةً» [الأنعام: ١٤٢ - ١٤٤] لم يرد في غيرها. كما ورد ذكر النساء في سور، إلا أن ما تكرر وبسيط من أحكامهن لم يرد في غير سورة النساء، وكذا سورة المائدة لم يرد ذكر المائدة في غيرها، فسميت بما يخصها.

قال: فإن قيل: قد ورد في سورة (هود) ذكر نوح وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى، فلهم حُصّت باسم هود وحده مع أن قصة نوح فيها أو عب وأطول؟ قيل: تكررت هذه القصص في سورة الأعراف وسورة هود والشعراء بأو عب ممّا وردت في غيرها، ولم يتكرر في واحدة من هذه السور الثلاث اسم هود كتكرر في سوريته، فإنه تكرر فيها في أربعة مواضع، والتكرار من أقوى الأسباب التي ذكرنا.

قال: فإن قيل: فقد تكرر اسم نوح فيها في ستة مواضع؟ قيل: لـما أفردت لذكر نوح وقصته مع قومه سورة برأيها، فلم يقع فيها غير ذلك، كانت أولى بأن تسمى باسمه من سورة تضمنت قصته وقصة غيره. انتهى.

قلت: ولد أن تسأل فتقول: قد سميت سور جرت فيها قصص أنبياء بأسمائهم؛ كsurة نوح، وسورة هود، وسورة إبراهيم، وسورة يونس، وسورة آل عمران، وسورة طس سليمان، وسورة يوسف، وسورة محمد، وسورة مريم، وسورة لقمان، وسورة المؤمن. قصة أقوام كذلك، كsurة بنى إسرائيل، وسورة أصحاب الكهف، وسورة الحجّر، وسورة سباء، وسورة الملائكة، وسورة الجن، وسورة المنافقين، وسورة المطففين، ومع هذا كله لم يفرد لموسى سورة تسمى به مع كثرة ذكره في القرآن، حتى قال بعضهم: كاد القرآن أن يكون كله موسى، وكان أولى سورة أن تسمى به سورة طه أو القصص أو الأعراف، لبساط قصته في الثلاثة ما لم يبسط في غيرها.

وكذلك قصة آدم، ذكرت في عدة سور، ولم تسم به سورة، كأنه اكتفاء بسورة الإنسان. وكذلك قصة الذبيح من بدائع القصص، ولم تسم به سورة الصافات، وقصة داود ذكرت في [سورة] (ص)، ولم تسم به، فانظر في حكمة ذلك.

على أنني رأيت بعد ذلك في «جمال القراء»^(١) للسخاوي: أن سورة (طه) تسمى سورة الكليم، وسمّاها الهذلي في «كامله» سورة موسى، وأن سورة (ص) تسمى سورة داود. ورأيت في كلام الجعبري أن سورة (الصافات) تسمى سورة الذبيح، وذلك يحتاج إلى مستند من الأثر.

فصل: وكما سميت السورة الواحدة بأسماء، سميت سور باسم واحد، كالسور المسماة بـ(الم) أو (ألن)، على القول بأن فواتح السور أسماء لها.

(١) «جمال القراء» ١٩٩ / ١.

فائدة في إعراب أسماء السور

قال أبو حيَان^(١) في «شرح التسهيل»:

ما سُمِّي منها بجملة تحكى نحو: «فَلْ أُوحِيَ» [الجن: ١]، و«أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ» [التحل: ١]، أو ب فعل لا ضمير فيه أعراب ما لا ينصرف، إلَّا ما في أوله همزة وصل، فتقطع ألفه وتقلب تاءُه هاء في الوقف، ويُكتب بها على صورة الوقف، فتقول: قرأْتُ (اقترب) وفي الوقف (اقتربه).

أما الإعراب: فلأنها صارت أسماء، والأسماء معربة إلَّا لموجب بناء.

وأمَا قطع همزة الوصل: فلأنَّها لا تكون في الأسماء إلَّا في الفاظ محفوظة لا يقاس عليها.

وأمَا قلب تائها هاء؛ فلأنَّ ذلك حكم تاء التأنيث التي في الأسماء.

وأمَا كتبها هاء: فلأن الخط تابع للوقف غالباً.

وما سُمِّي منها باسم:

فإن كان من حروف الهجاء - وهو حرف واحد - وأضفت إليه سورة، فعند ابن عصفور^(٢) أنه موقف لا إعراب فيه، وعند الشَّلَوَيْنِ^(٣) يجوز فيه وجهان: الوقف والإعراب، أما الأول - ويعبر عنه بالحكاية - فلأنها حروف مقطعة تحكى كما هي. وأما الثاني فعلى جعله اسمًا لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز صرفه بناء على تذكرة الحرف، ومنعه بناء على تأنيثه. وإن لم تضف إليه سورة لا لفظاً ولا تقديرأً فلنك الوقف والإعراب مصروفاً وممنوعاً.

وإن كان أكثر من حرف، فإن وازن الأسماء الأعجمية - كـ(طس) (حم) - وأضفت إليه سورة أم لا، فلنك الحكاية والإعراب ممنوعاً، لموازنة قabil وهabil، وإن لم يوازن فإن أمكن فيه التركيب كطاسين ميم، وأضفت إليه سورة، فلنك الحكاية والإعراب، إمَّا مرَّكباً مفتوح النون كحضرموت، أو معرب النون مضافاً لما بعده مصروفاً وممنوعاً على اعتقاد التذكرة والتأنيث. وإن لم تضف إليه سورة، فالوقف على الحكاية. والبناء كخمسة عشر، والإعراب ممنوعاً. وإن لم يمكن التركيب فالوقف ليس إلا، أضفت إليه سورة أم لا، نحو كهيущ وحم عشق، ولا يجوز إعرابه، لأنَّه لا نظير له في الأسماء المعربة. ولا تركيبه مرجحاً؛ لأنَّه لا يركب، كذلك أسماء كثيرة، وجوز يونس^(٤) إعرابه ممنوعاً.

وما سُمِّي منها باسم غير حرف هجاء: فإن كان فيه اللام انجر، نحو: الأنفال والأعراف والأنعام، إلَّا مُنْعَ الصِّرْف إن لم يُضف إلى سورة، نحو: هذه هودٌ ونوحٌ، وقرأت هودٌ ونوحٌ، وإن

(١) أبو حيَان: محمد بن يوسف، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث (ت: ٧٤٥ هـ). «الدرر الكامنة» ٣٠٢، و«شذرات الذهب» ٢٤٧/٨.

(٢) ابن عصفور: علي بن مؤمن، نحوي أندلسي (ت: ٦٦٩ هـ). «شذرات الذهب» ٥/٣٣٠.

(٣) الشَّلَوَيْنِ: عمر بن محمد، من آئمة التحوُّل واللغة في الأندلس (ت: ٤٦٥ هـ). «وفيات الأعيان» ١/٣٨٢.

(٤) يونس بن حبيب، البصري، إمام عصره في النحو واللغة والأدب، وشيخ سيبويه والكسائي والفراء (ت: ١٨٢ هـ). «المزهر» ٢/٢٣١، «وفيات الأعيان» ٤١٦/٢.

أضفت بقى على ما كان عليه قبلُ، فإن كان فيه ما يوجب المنع مُنْعَ، نحو: قرأت سورة يونس، وإن صُرِفَ نحو سورة نوح وسورة هود. انتهى ملخصاً.

خاتمة

قُسم القرآن إلى أربعة أقسام، وجعل لكل قسم منه اسم. أخرج أحمد [١٦٩٨٢] وغيره من حديث واثلة بن الأسعق: أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت مكان التوراة السَّبْع الطَّوَال، وأعطيت مكان الزبور المثين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصل» [والطباليسي: ١٠١٢ وإنستاده حسن].

وسيأتي مزيد كلام في النوع الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

وفي «جمال القراء»^(١): قال بعض السلف: في القرآن ميادين وبساتين ومقاصير وعرائش وديابيج ورياض، فميادينه: ما افتح بـ(آلـ)، وبساتينه: ما افتح بـ(آلـ)، ومقاصيره: الحامدات، وعرائشه: المسبيحات، وديابجه: آل حم، ورياضه: المفصل. وقالوا: الطواسيم، والطواسين، وآل حم، والحواميم.

قلت: وأخرج الحاكم [٤٣٧/٢٥] عن ابن مسعود قال: الحواميم ديباج القرآن. قال السخاوي: وقوارع القرآن الآيات التي يتبعذ بها ويتحصن، سميت بذلك؛ لأنها تقع الشيطان وتدفعه وتمنعه، كآية الكرسي والمعوذتين ونحوها.

قلت: وفي «مسند أحمد» [١٥٦٣٤ وإنستاده ضعيف] من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً: آية العز: «الحمد لله الذي لم ينزل ولما...» الآية [الإسراء: ١١١].



النوع الثامن عشر

في جمه وترتيبه

قال الديْر عاقولي في «فواهده»: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَارٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَيْدٍ، عَنْ زَيْدٍ بْنِ ثَابَتَ، قَالَ: قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَكُنْ الْقُرْآنُ جُمِعَ فِي شَيْءٍ.

قال الخطابي: إنما لم يجمع بِكِيرٍ القرآن في المصحف؛ لما كان يتربصه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك، وفأه بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر. وأماماً ما أخرجه مسلم [٧٥١٠] من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عنِّي شيئاً غير القرآن...» الحديث، فلا ينافي ذلك؛ لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة، وقد كان القرآن كُتبَ كُلُّه في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتب السور.

[القول في جمع القرآن ثلاث مرات]

وقال الحاكم في «المستدرك» [٢٩٩/٢]: جُمِعَ الْقُرْآنُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ:

إحداها: بحضور النبي ﷺ. ثم أخرج بسند على شرط الشيفيين عن زيد بن ثابت قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من الرّقاع... الحديث.

قال البيهقي: يشبه أن يكون أن المراد به تأليف ما نزل من الآيات المتفرقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ.

الثانية: بحضور أبي بكر، روى البخاري في «صححه» [٤٩٨٦ و ٤٦٧٩، وأحمد: ٥٧ و ٢١٦٤٠] عن زيد بن ثابت قال: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرَ، مَقْتُلَ أَهْلَ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عُمَرَ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحْرَرَ بِقَرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحْرَرَ الْقَتْلُ بِالْقَرَاءَةِ فِي الْمَوَاطِنِ، فَيَذَهَّبَ كَثِيرٌ مِّنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، فَقَلَّتْ لِعْرُمَ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عُمَرَ: هُوَ اللَّهُ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزُلْ يَرْاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَيْتُ فِي عَمَرَ.

قال زيد: قال أبو بكر: إِنَّك شَابٌ عَاقِلٌ، لَا نَتَهَمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَبَيَّنَ الْقُرْآنُ فَاجْمَعَهُ - فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَفْنَاكِ نَقْلَ جَبَلَ مِنَ الْجَبَالِ مَا كَانَ أَنْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمْرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ - قَلَتْ: كَيْفَ تَفْعَلُنِي شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! قَالَ: هُوَ اللَّهُ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزُلْ أَبُو بَكْرَ يَرْاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ بِهِ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. فَتَبَيَّنَ الْقُرْآنُ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، وَوَجَدْتُ آخَرَ سُورَةَ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ غَيْرِهِ:

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ . . .﴾ [التوبه: ١٢٨ - ١٢٩] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكرٍ حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر.

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف»^(١) بسنده حسن عن عبد خير قال: سمعت عليًّا يقول: أعظم الناس في المصايف أجرًا أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله. لكن أخرج أيضًا من طريق ابن سيرين قال: قال عليٌّ: لما مات رسول الله ﷺ آتني ألا آخذ على ردائِي إلا لصلة جماعة حتى أجمع القرآن. فجمعه.

قال ابن حجر^(٢): هذا الأثر ضعيف لانقطاعه، وبتقدير صحته، فمراده بجمعه حفظه في صدره، وما تقدّم من روایة عبد خير عنه أصح، فهو المعتمد.

قلت: قد ورد من طريق آخر أخرجه ابن الصّریس في «فضائله»^(٣): حدثنا بشر بن موسى، حدثنا هودة بن خليفة، حدثنا عون، عن محمد بن سيرين، عن عكرمة قال: لما كان بعد بيعة أبي بكر، قعد عليٌّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيتك، فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيتي؟ قال: لا والله، قال: ما أقعدك عنِّي؟ قال: رأيت كتاب الله يُزداد فيه، فحدثت نفسي ألا ألبس رداءِي إلا لصلةٍ حتى أجمعه. قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت.

قال محمد: فقلت لعكرمة: ألم ينزل الله تعالى كتاباً أولاً؟ قال: لو اجتمع الإنس والجن على أن يؤلفوه ذلك التأليف ما استطاعوا. اهـ.

وأخرجه ابن أشته في «المصاحف» من وجه آخر عن ابن سيرين، وفيه: أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: فطلبت ذلك الكتاب، وكتبته فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه.

وأخرج ابن أبي داود^(٤) من طريق الحسن: أن عمر سأله عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان، قُتل يوم اليمامة. فقال: إنما لله. وأمر بجمع القرآن، فكان أول من جمعه في المصحف. إسناده منقطع، والمراد بقوله: فكان أول من جمعه، أي: أشار بجمعه.

قلت: ومن غريب ما ورد في أول من جمعه ما أخرجه ابن أشته في كتاب «المصاحف» من طريق كهمسٍ، عن ابن بُريدة قال: أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتد يبراء حتى يجمعه، ثم ائمروا: ما يسمونه؟ فقال بعضهم: سمه السفر، قال: ذلك اسم تسميه اليهود، فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يُسمى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يسموه المصحف. إسناده منقطع أيضًا، وهو محمول على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر.

وأخرج ابن أبي داود^(٥) من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر، فقال: من كان

(١) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).

(٢) في «المصاحف» ص ١١ - ١٢.

(٣) في «المصاحف» ص ١٢.

(٤) في «المصاحف» رقم (٢٢).

(٥) في «المصاحف» ص ١٣.

تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فلبيات به. وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعُسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان، وهذا يدل على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرد وجданه مكتوباً حتى يشهد به من تلقاه ساماً، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود^(١) أيضاً من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: أن أبو بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباهم. رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال ابن حجر^(٢): وكان المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب.

وقال السخاوي في «جمال القراء»^(٣): المراد أنهما يشهادان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنهما يشهادان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن.

قال أبو شامة^(٤): وكان غرضهم ألا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ، لا من مجرد الحفظ. قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة: لم أجدها مع غيره. أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنَّه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

قلت: أو المراد أنهما يشهادان على أن ذلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته، كما يؤخذ مما تقدَّم آخر النوع السادس عشر.

وقد أخرج ابن أشته في «المصاحف» عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت، فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وأنَّ آخر سورة براءة لم تُوجَد إلَّا مع خزيمة بن ثابت، فقال: اكتبوها فإنَّ رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب. وأنَّ عمر أتى بآية الرَّجُم، فلم يكتبهما، لأنَّه كان وحده.

وقال الحارث المحاسبي في كتاب «فهم السنن»^(٥): كتابة القرآن ليست بمُحدَّثة، فإنَّه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعُسب، فإنَّما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمثابة أوراقٍ وُجِدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشرٌ، فجمعها جامع، وربطها بخيط، حتى لا يضيع منها شيء.

قال: فإنَّ قيل: كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع وصدور الرجال؟ قيل: لأنَّهم كانوا يبدون عن تأليف معجزٍ، ونظم معروف، قد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ عشرين سنة، فكان تزويرُ ما ليس منه مأموناً، وإنَّما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه.

(١) في «المصاحف» ص ١٢. (٢) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).

(٣) «جمال القراء» ١/ ٣٠٢ ذكر تأليف القرآن. (٤) في «المرشد الوجيز..» ص ٥٧.

(٥) قال محقق «البرهان»: لم نجد في كتب الحارث كتاب: «فهم السنن»، ولعله تصحف من «فهم القرآن» إذ سياق النقل عنه في القرآن، وهو مطبوع بعنوان: «رسالتنا العقل وفهم القرآن» بتحقيق حسين القوتلي ١٩٧١م «البرهان» ١/ ٣٣٢.

وقد تقدم في حديث زيد أنه جَمَعَ القرآن من العُسْبِ واللَّخَافِ، وفي رواية: الرِّقَاعُ، وفي أخرى: وقطع الأديم، وفي أخرى: والأكتاف، وفي أخرى: والأضلاع، وفي أخرى: والأقواب. فالعُسْبُ: جَمَع عَسِيبٍ وهو جَرِيد النَّخلُ، كَانُوا يُكْشِطُونَ الْخُوْصَ [ورق النَّخل]، ويكتبون في الطرف العريض.

واللَّخَافُ: بَكْسُ الْلَّامِ وبِخَاءِ مَعْجَمَةِ خَفِيفَةٍ، آخِرُهُ فَاءٌ: جَمَع لَخْفَةٍ - بَفْتَحِ الْلَّامِ وَسَكُونِ الْخَاءِ - وهي الحجارة الدقاد، وقال الخطابي: صفات الحجارة.

والرِّقَاعُ: جَمَع رُقَعَةٍ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْ جَلْدٍ أَوْ رَقَّ أَوْ كَاغِدٍ.

والأكتافُ: جَمَع كَيْفٍ، وَهُوَ الْعَظَمُ الَّذِي لِلْبَعِيرِ أَوِ الشَّاةِ، كَانُوا إِذَا جَفَّ كَتَبُوا عَلَيْهِ.

والأقوابُ: جَمَع قَتَبٍ، وَهُوَ الْخَشْبُ الَّذِي يُوْضَعُ عَلَى ظَهَرِ الْبَعِيرِ لِيُرْكَبَ عَلَيْهِ.

وَفِي «موطأ ابن وهب»: عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: جَمَع أبو بكر القرآن في قراطيس، وكان سأله زيد بن ثابت في ذلك فأبى، حتى استعان بعمر، ففعل.

وَفِي مغازي موسى بن عقبة: عن ابن شهاب قال: لَمَّا أُصِيبَ الْمُسْلِمُونَ بِالْيَمَامَةِ، فَزَعَ أَبُو بَكَرَ، وَخَافَ أَنْ يَذَهَّبَ مِنَ الْقُرْآنِ طائِفَةً، فَأَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانُ مَعَهُمْ وَعِنْهُمْ، حَتَّى جَمَعَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكَرٍ فِي الْوَرَقِ، فَكَانَ أَبُو بَكَرُ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي الْمَصْحَفِ.

قال ابن حجر^(١): وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمَارَةَ بْنِ غُزَيْةَ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابَتَ قَالَ: فَأَمْرَنِي أَبُو بَكَرٌ فَكَتَبَهُ فِي قِطْعَةِ الأَدِيمِ وَالْعُسْبِ، فَلَمَّا هَلَكَ أَبُو بَكَرٌ وَكَانَ عُمَرُ، كَتَبَتُ ذَلِكَ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَانَتْ عَنْهُ.

قال: وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، إِنَّمَا كَانَ فِي الأَدِيمِ وَالْعُسْبِ أَوْلًا قَبْلَ أَنْ يُجْمَعَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكَرٍ، ثُمَّ جَمَعَ فِي الصَّحْفِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكَرٍ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ الْمُتَرَادِفَةُ.

قال الحاكم: والجمع الثالث هو ترتيب السور في زمن عثمان.

روى البخاري [٤٩٨٧] عن أنس: أَنَّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازلي أهل الشام في فتح فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفصة: أَنْ أَرْسِلَ إِلَيْنَا الصَّحَافَ نَسْخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرْدُهَا إِلَيْكَ. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن حرثة بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحفة ومصحف أن يُحرقَ. قال زيد [البخاري: ٤٩٨٨]: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع

(١) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).

رسول الله ﷺ يقرأ بها. فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: «مَنْ أَتَوْنَا مَعَهُمْ يَرَاهُ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ» [الأحزاب: ٢٣]. فألحقتها في سورتها في المصحف. [وأحمد: ٢١٦٤٠].

قال ابن حجر^(١): وكان ذلك في سنة خمس وعشرين. قال: وغفل بعض من أدركناه فزعم أنه كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر له مستندًا، انتهى.

وأخرج ابن أشته من طريق أبي قلابة قال: حدثني رجل من بني عامر، يقال له: أنس بن مالك، قال: اختلقو في القراءة على عهد عثمان حتى اقتل الغلمان والمعلمون، بلغ ذلك عثمان بن عفان، فقال: عندي تكذبون به وتلحنون فيه! فمَنْ نَأَى عَنِّي كَانَ أَشَدَّ تَكْذِيبًا، وأَكْثَرَ لَحْنًا. يا أصحاب محمد، اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً. فاجتمعوا فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا: هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلاناً، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاثٍ من المدينة، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتبونها، وقد تركوا لذلك مكاناً.

وأخرج ابن أبي داود^(٢) من طريق محمد بن سيرين، عن كثير بن أفلح، قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جَمَعَ له اثنَيْ عشرَ رجلاً من قريش والأنصار، فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر، فجيء بهما، وكان عثمان يتعاوهُمْ، فكانوا إذا تدارؤوا في شيءٍ آخرٍ. قال محمد: فظننتُ أنما كانوا يؤخرونَه لينظروا أحدثَهُمْ عهداً بالعرضة الأخيرة، فيكتبوا على قوله.

وأخرج ابن أبي داود^(٣) بسنده صحيح عن سعيد بن غبلة قال: قال علي: لا تقولوا في عثمان إلاً خيراً، فوالله ما فعل في المصاحف إلاً عن ملائمة، قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قرأتني خيراً من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحفٍ واحدٍ، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: نعم ما رأيت.

قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر: كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتبةً لآيات سورة على ما وفدهم عليه النبي ﷺ.

وَجَمِيعُ عُثْمَانَ: كَانَ لَمَّا كَثُرَ الْخِتَافُ فِي وُجُوهِ الْقِرَاءَةِ، حَتَّى قَرُؤُوهُ بِلُغَاتِهِمْ عَلَى اتْسَاعِ الْلُّغَاتِ، فَأَدَى ذَلِكَ بَعْضَهُمْ إِلَى تَخْطِئَةِ بَعْضٍ، فَخَشِيَّ مِنْ تَفَاقُمِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ، فَسُنِّخَ تِلْكَ الصَّحَافُ فِي مَصَاحِفٍ وَاحِدٍ مُرْتَبَّاً لِسُورَةٍ، وَاقْتَصَرَ مِنْ سَائِرِ الْلُّغَاتِ عَلَى لِغَةِ قَرِيشٍ، مُحْتَاجًاً بِأَنَّهُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَسَعَ قَرَاءَتَهُ بِلِغَةِ غَيْرِهِمْ، رَفِعًا لِلْحُرْجِ وَالْمُشْكَةِ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ، فَرَأَى أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ قَدْ انْتَهَتْ، فَاقْتَصَرَ عَلَى لِغَةِ وَاحِدَةٍ.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»^(٤): لم يقصد عثمان فَصَدَّ أبي بكر في جمع نفس القرآن بين

(١) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٥ / ١٠ (٤٩٨٨). (٢) في «المصاحف» ص ٣٠.

(٤) «الانتصار» ١ / ٦٥.

(٣) «المصاحف» ص ٣٣.

لوحين، وإنما قَصَدَ جَمْعَهُمْ عَلَى الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ الْمُعْرُوفَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِغَاءِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَخْذِهِمْ بِمَصْحَفٍ لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ، وَلَا تَأْوِيلَ أُثْبَتَ مَعْ تَنْزِيلٍ، وَلَا مَنْسُوخَ تَلَاوَتَهُ كِتَابٌ مَعْ مَبْثَتٍ رَسْمَهُ وَمَفْرُوضَ قِرَاءَتَهُ وَحْفَظَهُ؛ خَشْيَةً دُخُولِ الْفَسَادِ وَالشَّبَهَةِ عَلَى مَنْ يَأْتِي بَعْدِهِ.

وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجو واحد على اختيارٍ وقع بينه وبين من شهد من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأماماً قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن، فأماماً السابق إلى الجمع من الحملة فهو الصديق، وقد قال عليه: لو وَلِيْتُ لَعْمَلْتُ بِالْمَصَاحِفِ عَمَلَ عُثْمَانَ بِهَا. انتهى.

فائدة: اختلف في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الأفاق، فالمشهور أنها خمسة.

وأخرج ابن أبي داود^(١) من طريق حمزة الزبيات قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف. قال ابن أبي داود: وسمعت أبو حاتم السجستاني يقول: كتب عثمان سبعة مصاحف، فأرسل إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً.

فصل

الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي، لا شبهة في ذلك.

أما الإجماع: فنقله غير واحد، منهم الزركشي في «البرهان»^(٢) وأبو جعفر بن الزبير في «مناساته» وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوفيقه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين. انتهى. وسيأتي من نصوص العلماء ما يدل عليه.

وأمّا النصوص: فمنها حديث زيد السابق: كنا عند النبي ﷺ نؤلف القرآن من الرّقاع.

ومنها: ما أخرجه أحمد [٤٩٩] وأبو داود [٧٨٦] والترمذى [٣٠٨٦] والنسائي [في «الكتبى»: ٨٠٧] وابن حبان [٤٣] والحاكم [٢٢١/٢] واسناده صحيح عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملتكم على أن عَمَدْتُمْ إلى الأنفال وهي من المثنى، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتمُ بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر **«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»**، ووضعتموها في السبع الطوال؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السُّورُ ذواتُ الْعَدَدِ، فكان إذا نزل عليه الشيءُ دعا بعضَ من كان يكتب، فيقول: «ضَعُوا هُؤلاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذَكُرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا» وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قضيتها شبيهةً بقضتها، فظننت أنها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرئتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطر **«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»**، ووضعتها في السبع الطوال.

(٢) «البرهان» ١/٣٤١ النوع ١٤.

(١) «المصاحف» ص ٤٣.

ومنها : ما أخرجه أَحْمَد [١٧٩١٨] بِإِسْنَادِ حَسْنٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ قال : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذْ شَخْصٌ بِبَصَرِهِ ثُمَّ صَوْبَهُ ، ثُمَّ قَالَ : «أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَأَمْرَنِي أَنْ أَضْعِفَ هَذِهِ الْآيَةِ هَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ» : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْمُعْدُلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَاتِ﴾ [النَّحْل: ٩٠] إِلَى آخِرِهَا».

ومنها : ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَذْوَاجَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى ، فلِمْ تكتُبُهَا وَلَمْ تُدْعُهَا؟ قال : يابن أخي ، لا أَغْيِرُ شَيْئاً مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ.

ومنها : ما رواه مسلم [٤١٥٠] عن عمر قال : ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سأله عن الكَلَالَةِ ، حتَّى طَعَنَ بِأَصْبِعِهِ فِي صَدْرِي ، وَقَالَ : «تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخرِ سُورَةِ النِّسَاءِ».

ومنها : الأحاديث في خواتيم سورة البقرة [البخاري: ٥٠٠٩ ، ومسلم: ١٨٧٨ ، وأحمد: ١٧٠٩٦].

ومنها : ما رواه مسلم [١٨٨٣] عن أبي الدرداء مرفوعاً : «مِنْ حَفْظِ عَشْرِ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ...» ، وَفِي لَفْظِ عَنْهُ : «مِنْ قِرْأَةِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ» .
وَمِنَ النَّصْوصِ الدَّالِلَةِ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَالاً : مَا ثَبَّتَ مِنْ قِرَائِتِهِ لِسُورِ عَدِيدَةٍ :
سُورَةُ الْبَقْرَةِ وَآلِ عُمَرَانَ وَالنِّسَاءِ فِي حَدِيثِ حُذِيفَةِ .

والأعراف - في صحيح البخاري - أنه قرأها في المغرب . [البخاري: ٧٦٤ ، وأحمد: ٢١٦٤١].

و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ؛ روى النسائي في «المجتبى» [٩٧٢] أنه قرأها في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سَعْلَةً فرركع .

والرُّومُ : رَوَى الطَّبَرَانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَهَا فِي الصَّبَحِ .
و﴿أَلْمَ تَنْزِيل﴾ و﴿هَلْ أَنَّ عَلَى الْإِذْنِ﴾ ، روى الشيخان : أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهُمَا فِي صَبَحِ الْجَمْعَةِ .
[البخاري: ٨٩١ ، ومسلم: ٢٠٣٥ ، وأحمد: ١٠١٠٢].

و﴿فَ﴾ في «صحيح مسلم» [٢٠١٤] : أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا فِي الْخُطْبَةِ .
و﴿الرَّحْمَنُ﴾ في «المستدرك» [٤٧٣/٢] وغيره : أَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَى الْجَنِّ .
و﴿وَالْجَنُّ﴾ في الصحيح : قَرَأَهَا بِمَكَةَ عَلَى الْكُفَّارِ وَسَجَدَ فِي آخِرِهَا [البخاري: ١٠٦٧ ، ومسلم: ١٢٩٧]
وأحمد: ٣٨٠٥ .

و﴿أَفْتَرَتِ﴾ عند مسلم [٢٠٦٠] : أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا مَعَ ﴿فَ﴾ فِي الْعِيدِ .
و«الجمعة» و«المنافقون» في مسلم [٢٠٢٦] : أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الْجَمْعَةِ .
و«الصف» في «المستدرك» [٤٨٦/٢] عن عبد الله بن سَلَامَ أَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَيْهِمْ حِينَ أُنْزِلَتْ حَتَّى
خَتَّمَهَا .

وَفِي سُورَةِ شَتِّيِّ مِنَ الْمَفَضَّلِ تَدْلُّ قِرَائِتِهِ ﷺ لَهَا بِمَسْهَدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ : أَنْ تَرْتِيبَ آيَاتِهَا تَوْقِيفِيٌّ ، وَمَا
كَانَ الصَّحَابَةَ لِيَرْتَبُوا تَرْتِيبَهَا سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى خَلَافَهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مَبْلَغُ الْمَتَوَاتِرِ .

نعم يُشكل على ذلك: ما أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف»^(١) من طريق محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: أتى العارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أنني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد، لقد سمعتهما. ثم قال: لو كانت ثلاثة آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فالحقوقها في آخرها.

قال ابن حجر: ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوفيق.

قلت: يعارضه ما أخرجه ابن أبي داود^(٢) أيضاً من طريق أبي العالية، عن أبي بن كعب، أنهم جمعوا القرآن، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: «ثُمَّ أَنْصَرْفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَقْعُدُهُنَّ» [التوبه: ١٢٧]. ظنوا أن هذا آخر ما أنزل، فقال أبي: إن رسول الله ﷺ أقرني بعد هذا آيتين: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...» [التوبه: ١٢٨ - ١٢٩] إلى آخر السورة.

وقال مكي وغيره: ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي ﷺ، ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسمة.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»^(٣): ترتيب الآيات أمر واجب، وحُكم لازم، فقد كان جبريل يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا.

وقال أيضاً: الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله، وأمر بإثبات رسمه، ولم ينسخه، ولا رفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدفتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقض منه شيء، ولا زيد فيه. وأن ترتيبه وتنظيمه ثابت على ما نظمه الله تعالى، ورتبه عليه رسوله من آي السور، لم يقدّم من ذلك مؤخراً ولا أخر مقدم. وأن الأمة ضبطت عن النبي ﷺ ترتيب أي كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة. وأنه يمكن أن يكون الرسول ﷺ قد رب سورة، وأن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده، ولم يتول ذلك بنفسه. قال: وهذا الثاني أقرب.

وأخرج عن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ. وقال البغوي في «شرح السنّة»: الصحابة رض جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله، من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً، خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظه، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدّموا شيئاً أو أخرّوا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يلقين أصحابه ويعلّمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوفيق جبريل إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية: أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا

(١) في «المصاحف» ص ١٥.

(٢) في «المصاحف» ص ٣٨.

(٣) «الانتصار» ١/ ٢٧٨.

في سورة كذا، فثبت أن سعي الصحابة كان في جموعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، أنزله الله جملة إلى السماء الدنيا، ثم كان ينزله مفرقاً عند الحاجة، وترتيب التزول غير ترتيب التلاوة.

وقال ابن الحصّار: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: «ضعوا آية كذا في موضع كذا»، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، ومما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف.

فصل

وأما ترتيب السور: فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ خلاف.

فجمهور العلماء على الثاني؛ منهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوله.

قال ابن فارس: جمع القرآن على ضربين:

أحدهما: تأليف السور، كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، وهذا هو الذي تولته الصحابة.

وأما الجمع الآخر: وهو جمع الآيات في السور، فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ، كما أخبر به جبريل عن أمر ربه.

ومما استدلل به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور: فمنهم من رتبها على التزول، وهو مصحف علي، كان أوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ن، ثم المزمل، ثم بتت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني. وكان أول مصحف ابن مسعود البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، على اختلاف شديد. وكذا مصحف أبي وغيره.

وأخرج ابن أشته في «المصاحف» من طريق إسماعيل بن عياش، عن حبان بن يحيى، عن أبي محمد القرشي قال: أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال، فجعلت سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع، ولم يفصل بينهما ببس الله الرحمن الرحيم.

وذهب إلى الأول جماعة، منهم القاضي في أحد قوله.

قال أبو بكر الأنباري: أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثم فرقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسترة، فاتساق السور كاتساق الآيات والحرروف، كلها عن النبي ﷺ، فمن قدم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم القرآن.

وقال الكرماني في «البرهان»^(١): ترتيب السور هكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السنة

(١) «البرهان في متشابه القرآن» محمود بن حمزة الكرماني ص ١١٤ - ١١٥.

التي تُوْفَّى فيها مرتين، وكان آخر الآيات نزولاً: ﴿وَأَتَقْوَا يَوْمًا تُرْجَمَوْكَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. فأمره جبريل أن يضعها بين آية الرّبا والدّين.

وقال الطّيبي: أُنْزَلَ الْقُرْآنُ أَوَّلًا جملةً واحدةً من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرقاً على حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ.

قال الزركشي في «البرهان»^(١): والخلاف بين الفريقين لفظي، لأن القائل بالثاني يقول: إنه رَمَّزَ إليهم بذلك، ليعلمهم بأسباب نزوله وموقع كلماته، ولهذا قال مالك: إنما أَلْفَوْا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ. مع قوله بأنَّ ترتيب السُّور باجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه: هل هو بتوقف قولي أو بمجرد استناد فعلي، بحيث يَقِنُّ لهم فيه مجال للنظر؟

وسقه إلى ذلك أبو جعفر بن الزبير.

قال البيهقي في «المدخل»: كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتبًا سورة وأياته على هذا الترتيب، إلا الأنفال وبراءة، لحديث عثمان السابق. وما لابن عطية إلى: أنَّ كثيراً من السور كان قد عُلِّم ترتيبها في حياته ﷺ، كالسَّبع الطَّوَال والحواميم والمفصل، وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون قد فُوضَّض الأمر فيه إلى الأمة بعده.

قال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نصَّ عليه ابن عطية، وببقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف، كقوله ﷺ: «اقرُّوا الزَّهْرَاوِينَ: الْبَقْرَةُ وَآلُ عُمَرَ» رواه مسلم [١٨٧٤]. وك الحديث سعيد بن خالد: قرأ ﷺ بالسَّبْعِ الطَّوَالِ في ركعة. رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصل في ركعة.

وروى البخاري [٤٧٠٨]: عن ابن مسعود أنه قال فيبني إسرائيل، والكهف، ومرريم، وطه، والأنبياء: «إِنَّهُنَّ مِنَ الْعَتَاقِ الْأَوَّلِ، وَهُنَّ مِنَ تَلَادِي». فذكرها نسقاً كما استقرَّ ترتيبها.

وفي البخاري [٥٠١٧]: أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه كلَّ ليلة، جَمَعَ كُفَيهِ، ثم نفث فيهما، فقرأ: ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين [وأحمد: ٢٤٨٥٣].

قال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ، لحديث وائلة: «أُغْطِيتُ مَكَانَ التُّورَةِ السَّبْعِ الطَّوَالِ...» الحديث [إسناده حسن: أحمد: ١٦٩٨٢].

قال: فهذا الحديث يدلُّ على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي ﷺ، وأنه من ذلك الوقت، وإنما جمع في المصحف على شيء واحد، لأنه قد جاء هذا الحديث بلفظ رسول الله ﷺ على تأليف القرآن.

وقال ابن الحصار: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحى.

وقال ابن حجر: ترتيب بعض السور على بعضها، أو معظمها، لا يمتنع أن يكون توقيفيًا.

قال: وممَّا يدلُّ على أنَّ ترتيبها توقيفي: ما أخرجه أحمد [١٦١٦٦] وأبو داود [١٣٩٣] وإسناده ضعيف]

(١) انظر في «البرهان» ١/٣٥٩ - ٣٦٠

عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف... الحديث، وفيه: فقال لنا رسول الله ﷺ: «طرا على حزبي من القرآن فأردت ألا أخرج حتى أقضيه»، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ، قلنا: كيف تحرّبون القرآن؟ قالوا: نحرّب ثلات سور، وخمس سور، وسريع سور، وواسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من ﴿ف﴾ حتى نختتم.

قال: فهذا يدل على أن ترتيب السور - على ما هو في المصحف الآن - كان على عهد رسول الله ﷺ. قال: ويحتمل أنَّ الذي كان مرتبًا حينئذ حزب المفصل خاصةً، بخلاف ما عداه.

قلت: وما يدل على أنه توقيفي؟ كون الحواميم رتبت ولاة وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبيحات ولاة، بل فُصل بين سورها، وفُصل بين طسم الشعراء، وطسم القصص بطبع، مع أنه أقصر منهمما، ولو كان هذا الترتيب اجتهاداً لذكرت المسبيحات ولاة، وأحرّت طس عن القصص.

والذي ينسرح له الصدر ما ذهب إليه البهقي، وهو: أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال. ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سورة ولاة على أن ترتيبها كذلك، وحيثند فلا يردُّ حديث قراءته النساء قبل آل عمران^(١)، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، فعلله فعل ذلك لبيان الجواز.

وأخرج ابن أشته في كتاب «المصاحف» من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربعة يسأل: لم قدمت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة بمكة، وإنما أنزلتا بالمدينة؟ فقال: قدمتا، وألف القرآن على علمٍ ممَّن ألفه به ومن كان معه فيه، واجتمعهم على علمهم بذلك، وهذا مما يُتهيء إلىه، ولا يُسأل عنه.

خاتمة

السبع الطوالي: أولها البقرة وآخرها براءة. كما قال جماعة، لكن أخرج الحاكم [٢٥٥/٢] والنمسائي وغيرهما عن ابن عباس قال: السبع الطوالي: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف. قال الراوي: وذكر السابعة فنسبتها. وفي رواية صحيحة عن ابن أبي حاتم وغيره عن سعيد بن جبير: أنها يonus. وتقدم عن ابن عباس مثله في النوع الأول. وفي رواية عند الحاكم: أنها الكهف. والمثنون: ما ولِيهَا، سميت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مئة آية أو تقاربها.

وال الثنائي: ما ولِيَ المئين، لأنها تنتهي، أي: كانت بعدها، فهي لها ثوانٍ والمثنون لها أوائل. وقال الفراء: هي السورة التي آيتها أقل من مئة، لأنها تُشَدَّ أكثر مما يُشَدُّ الطوالي والمثنون. وقيل: لثنية الأمثال فيها بالغير والخير. حكاه التكزاوي.

وقال في «جمال القراء»^(٢): هي السور التي ثُبُت فيها القصص، وقد تُطلق على القرآن كله، وعلى الفاتحة كما تقدم.

(٢) «جمال القراء»/١. ١٨٦.

(١) الذي رواه أحمد (٢٣٢٦١)، ومسلم (١٨١٤).

والmfصل : ما ولَيَ المثاني من قصار سور، سُمِّي بذلك لكثره الفصول التي بين سور بالبسملة. وقيل: لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً، كما روى البخاري [٥٠٣٥] عن سعيد بن جبير قال: إنَّ الذي تدعونه المفصل هو المحكم [وأحمد: ٣١٢٥]. وآخره سورة الناس بلا نزاع.

واختلف في أَوْلَه على اثني عشر قولًا:

أحدها: ق، لحديث أوس السابق قريباً.

الثاني: الحُجُّرات، وصححه التَّنْوُري.

الثالث: القتال، عزاه الماوردي للأكثرین.

الرابع: الجاثية، حكاہ القاضی عیاض.

الخامس: الصافات.

السادس: الصاف.

السابع: تبارك، حکی الثلاثة ابن أبي الصَّیف الیمنی^(١) فی نکته علی «التَّنبیه».

الثامن: الفتح، حکاہ الکمال الدَّمَاری فی شرح «التَّنبیه».

التاسع: الرحمن، حکاہ ابن السید فی أمالیه علی «الموطأ».

العاشر: الإنسان.

الحادي عشر: سَبَح، حکاہ ابن الفرکاح^(٢) فی تعليقه عن المرزوقي.

الثاني عشر: الضھی، حکاہ الخطابی ووجهه: بأن القارئ يفصل بين هذه سور بالتكبير.

وعبارۃ الراغب فی «مفرداته»^(٣): المفصل من القرآن: السُّبُعُ الْآخِرُ.

فائدة:

للمفصل: طوآل وأوساط وقصير، قال ابن معن: فطواله إلى عَمَّ، وأواساطه منها إلى الضھی، ومنها إلى آخر القرآن قصاره. هذا أقرب ما قيل فيه.

تَنبیه:

آخر ابن أبي داود فی كتاب «المصاحف»^(٤) عن نافع، عن ابن عمر، أنه ذُکر عنده المفصل، فقال: وأیُّ القرآن ليس بمفصل؟ ولكن قولوا: قصار السُّور وصغار السُّور.

وقد استدَلَّ بهذا على جواز أن يقال: سورة قصيرة أو صغيرة. وقد كره ذلك جماعة، منهم أبو العالية، ورخص في آخره. ذكره ابن أبي داود.

(١) الیمنی: محمد بن إسماعیل، فقیہ شافعی یمنی، له علم بالحدیث (ت: ٦٠٩ هـ). «طبقات الشافعیة» ١٩/٥.

(٢) ابن الفرکاح: عبد الرحمن بن إبراهیم، فقیہ أهل الشام، إمام مدقق نظر، تفقه علی شیخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام (ت: ٦٩٠ هـ). «طبقات الشافعیة» ٦٠/٥.

(٣) «مفردات لغاظ القرآن» مادة: فصل.

(٤) «المصاحف» ص ١٧٣.

وأخرج عن ابن سيرين وأبي العالية قالا : لا تقل : سورة خفيفة ؛ فإنه تعالى يقول : ﴿سَنُلِّي عَلَيْكَ فَوْلًا فَقِيلًا﴾ [المزمول : ٥] ، ولكن : سورة يسيرة .

فائدة : في ترتيب مصحف أبي وابن مسعود

قال ابن أشته في كتاب «المصاحف» : أنبأنا محمد بن يعقوب ، حدثنا أبو داود ، حدثنا أبو جعفر الكوفي قال :

هذا تأليف مصحف أبي : الحمد ، ثم القرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ، ثم الأنعام ، ثم الأعراف ، ثم المائدة ، ثم يونس ، ثم الأنفال ، ثم براءة ، ثم هود ، ثم مريم ، ثم الشعراء ، ثم الحج ، ثم يوسف ، ثم الكهف ، ثم النحل ، ثم الأحزاب ، ثم بنى إسرائيل ، ثم الزمر أولها حم ، ثم طه ، ثم الأنبياء ، ثم النور ، ثم المؤمنون ، ثم سباء ، ثم العنكبوت ، ثم المؤمن ، ثم الرعد ، ثم القصص ، ثم النمل ، ثم الصافات ، ثم ص ، ثم يس ، ثم الحجر ، ثم حم عسق ، ثم الروم ، ثم الحديد ، ثم الفتح ، ثم القتال ، ثم الظهار ، ثم ﴿تَبَارِك﴾ الملك ، ثم السجدة ، ثم ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ ، ثم الأحقاف ، ثم ق ، ثم ﴿الرَّحْمَن﴾ ، ثم الواقعة ، ثم الجن ، ثم التجم ، ثم ﴿سَأَلَ سَلِيل﴾ ، ثم المزمول ، ثم المدثر ، ثم ﴿أَفَرَبَت﴾ ، ثم حم الدخان ، ثم لقمان ، ثم حم الجاثية ، ثم الطور ، ثم الذاريات ، ثم ن ، ثم الحاقة ، ثم الحشر ، ثم الممتحنة ، ثم المرسلات ، ثم ﴿عَمَّ يَسَاءَ لُونَ﴾ ، ثم ﴿لَا أُقِيمُ بِبَوْرِ الْقِنْمَة﴾ ، ثم ﴿إِذَا أَشْتَشَ كُورَت﴾ ، ثم ﴿يَتَاهَا أَلَيْهِ إِذَا طَلَقْتُمُ الْنِسَاءَ﴾ ، ثم النازعات ، ثم عبس ، ثم المطففين ، ثم ﴿إِذَا أَسْمَأْتُمْ أَشْفَقَت﴾ ، ثم ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِيْنُ﴾ ، ثم ﴿أَفْرَا بِأَسْمَ رَبِّكَ﴾ ، ثم الحجرات ، ثم المنافقون ، ثم الجمعة ، ثم ﴿لَمْ تُحِمِّ﴾ ، ثم الفجر ، ثم ﴿لَا أُقِيمُ بِهَذَا الْبَلْدَ﴾ ، ثم ﴿وَالْيَلِ﴾ ، ثم ﴿إِذَا أَسْمَأْتُمْ أَنْفَرَتَ﴾ ، ثم ﴿وَاللَّمَسِينَ وَضَعَنَهَا﴾ ، ثم ﴿وَالسَّلَاءَ وَالظَّارِقَ﴾ ، ثم ﴿سَيَّغَ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ ، ثم الغاشية ، ثم الصاف ، ثم سورة أهل الكتاب وهي ﴿أَئِمَّةً يَكُنُّ﴾ ، ثم الضحى ، ثم ﴿أَلَّا شَرِّ﴾ ، ثم القارعة ، ثم التكاثر ، ثم العصر ، ثم سورة الخلع ، ثم سورة الحقد ، ثم ﴿وَبِلْ لِكُلِّ هُمَزَ﴾ ، ثم ﴿إِذَا زُلِّيَت﴾ ، ثم العاديات ، ثم الفيل ، ثم ﴿لِإِيَّالِفَ﴾ ، ثم ﴿أَرَدَيَت﴾ ، ثم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ ، ثم القدر ، ثم الكافرون ، ثم ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ ، ثم ﴿تَبَتَّ﴾ ، ثم الصمد ، ثم الفلق ، ثم الناس .

قال ابن أشته أيضاً : وأخبرنا أبو الحسن ابن نافع ، أنَّ أبا جعفر محمد بن عمرو بن موسى حدثهم

قال : حدثنا محمد بن إسماعيل بن سالم ، حدثنا علي بن مهران الطائي ، حدثنا جرير بن عبد الحميد ، قال : تأليف مصحف عبد الله بن مسعود .

الطوَّال : البقرة ، والنساء ، وآل عمران ، والأعراف ، والأنعام ، والمائدة ، ويونس .

والمعنى : براءة ، والنحل ، وهود ، يوسف ، والكهف ، وبني إسرائيل ، والأنبياء ، وطه ، والمؤمنون ، والشعراء ، والصفات .

والمعنى : الأحزاب ، والحج ، والقصص ، وتس النَّمل ، والنور ، والأنفال ، ومريم ،

والعنكبوت، والرُّوم، ويس، والفرقان، والحجر، والرعد، وسبأ، والملائكة، وإبراهيم، وص، و﴿الذِي كَفَرُوا﴾، ولقمان، والزمر، والحواميم: حم المؤمن، والزخرف، والسجدة، وحم عسق، والأحقاف، والجاثية، والدخان، و﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾، والحضر، وتنزيل السجدة، والطلاق، ﴿تَوَلَّهُمْ﴾، والحجرات، وتبارك، والتغابن، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَكَبِّرُونَ﴾، الجمعة، والصف، و﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَرْسَلْنَا﴾، والمجادلة، والمتحنة، و﴿يَأَيُّهَا الَّذِي لَدَّخْرِمُ﴾.

والمحفل: الرحمن، والنجم، والطور، والذاريات، و﴿أَفَرَأَيْتَ السَّاعَةَ﴾، والواقعة، والنمازات، و﴿سَأَلَ سَابِلٍ﴾، والمذر، والمزمل، والمطففين، وعبس، و﴿هَلْ أَنَّ﴾، والمرسلات، والقيامة، و﴿عَمَ يَسْأَلُونَ﴾، و﴿إِذَا أَشْتَمْ كُورَت﴾، و﴿إِذَا أَسْمَأَ أَفَطَرَت﴾، والغاشية، و﴿سَيِّج﴾، والليل، والفجر، والبروج، و﴿إِذَا أَسْمَأَ أَشَقَّت﴾، و﴿أَفَرَا يَأْسِي رَبِّكَ﴾، والبلد، والضحي، والطارق، والعadiات، وأرأيت، والقارعة، و﴿لَمْ يَكُنْ﴾، و﴿وَآشَسَ وَضَحَّاهَا﴾، والثرين، و﴿وَتَلَ لِكُلِّ هُمَّةٍ﴾، و﴿لَمْ تَرَ كُفَّ﴾، و﴿لَا يَتَنَفِّ ثُرَيْنِ﴾، و﴿أَلَهُنُكُمْ أَشْكَارُ﴾، و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، و﴿إِذَا زُلِّت﴾، والعصر، و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، والكوثر، و﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وتبت، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿أَلَّا شَرَّ﴾. وليس فيه الحمد، ولا المعاذن.



النوع التاسع عشر

في عدد سورة وأياته وكلماته وحروفه

أما سورة: فمئة وأربع عشرة سورة بإجماع مَنْ يُعْتَدُ به، وقيل: وثلاث عشرة، يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة.

أخرج أبو الشيخ عن أبي رُوق قال: الأنفال وبراءة سورة واحدة.

وأخرج عن أبي زَجَاء قال: سألت الحسن عن الأنفال وبراءة: سورتان أم سورة؟ قال: سورتان. ونقل مثل قول أبي رُوق عن مجاهد، وأخرجه ابن أبي حاتم عن سفيان.

وأخرج ابن أشته عن ابن لَهِيَة، قال: يقولون: إِنَّ بِرَاءَةَ مِنْ 《يَسْلُوكُكُمْ》 ، وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ فِي بِرَاءَةِ 《بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ》 ؛ لَأَنَّهَا مِنْ 《يَسْلُوكُكُمْ》 . وَشُبِهُتُمُ اشتباهُ الطَّرَفَيْنِ وَعَدْمِ الْبَسْمَةِ. ويردُّ تسمية النبي ﷺ كُلًاً منها.

ونقل صاحب «الإقناع»: أَنَّ الْبَسْمَةَ ثَابِتَةٌ لِبِرَاءَةِ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مُسْعُودٍ، قَالَ: وَلَا يُؤْخَذُ بِهَذَا.

قال القشيري: الصحيح أَنَّ التسمية لم تكن فيها، لأنَّ جبريل عليه السلام لم ينزل بها فيها.

وفي «المستدرك» [٢٠/٣٣٠]: عن ابن عباس قال: سألت علي بن أبي طالب: لِمَ لَمْ تَكُنْ فِي بِرَاءَةِ 《بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ》 ؟ قال: لَأَنَّهَا أَمَانٌ، وبراءة نزلت بالسيف.

وعن مالك: أَنَّ أَوْلَاهَا لَمَا سقط سقط معه الْبَسْمَة؛ فقد ثبت أَنَّهَا كانت تعدل البقرة لِطُولِهَا.

وفي مصحف ابن مسعود: مئة واثنتا عشرة سورة - لأنَّه لم يكتب المَعْوَذَتَيْنِ. وفي مصحف أبي ست عشرة - لأنَّه كتب في آخره سورتي الحَفْدُ والخلع.

أَخرج أبو عُبيَّد عن ابن سيرين قال: كتب أَبِي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمَعْوَذَتَيْنِ، و: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُك..، و: اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ..، وتركتَهُ ابن مسعود، وكتب عثمان منهَنَّ فاتحة الكتاب والمَعْوَذَتَيْنِ.

وأخرج الطبراني في «الدعاء» [٧٥٠] من طريق عَبَاد بن يعقوب الأَسْدِيَّ، عن يحيى بن يعلى الأَسْلَمِيِّ، عن ابن لَهِيَة، عن ابن هُبَيْرَة، عن عبد الله بن زُرْير الغافقي قال: قال لي عبد الملك بن مروان: لقد علمتُ ما حَمَلْتَ على حَبَّ أَبِي تراب [هو كنية علي بن أبي طالب، انظر البخاري: ٤٤١، ومسلم: ٦٢٢٩] إِلَّا أَنَّكَ أَعْرَابِيَّ جَافِي، فقلت: والله لقد جمعتُ القرآن من قبل أَنْ يجتمع أَبُوكَ، ولقد عَلِمْتُ مِنْهُ عَلَيَّ ابن أَبِي طالب سورتَيْنِ عَلَّمَهُمَا إِيَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُهُمَا أَنْتَ وَلَا أَبُوكَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلُعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ. اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنُسَجِّدُ، وَإِلَيْكَ نُسْعِي وَنُحَفِّدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشِي عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكُفَّارِ مُلْحَقٌ.

وأخرج البيهقي [في «السنن» (٢١٠/٢)] : من طريق سفيان الثوري ، عن ابن جُريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمر : أنَّ عمر بن الخطاب قَتَّ بِعْدَ الرُّكُوعِ ، فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ إِنَا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلُعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نَصْلِي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفُدُ ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنَخْشِي نِقْمَتَكَ ، إِنَّ عِذَابَكَ بِالْكَافِرِ مُلْحِقٌ .

قال ابن جُريج : حِكْمَةُ الْبِسْمَةِ أَنَّهُمَا سُورَتَانِ فِي مَصْحَفٍ بَعْضِ الصَّحَافَةِ .
وأخرج محمد بن نصر المروزي في كتاب «الصلوة» عن أبي بن كعب أنه كان يقنت بالسورتين،
فذكرهما، وأنه كان يكتبهما في مصحفه.

وقال ابن الصَّرَيس^(١) : أَبِنَا أَحْمَدَ بْنَ جَمِيلِ الْمَرْوَزِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَبَارِكِ ، أَبِنَائِنَا الْأَجْلَحَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : فِي مَصْحَفِ ابْنِ عَبَّاسٍ قِرَاءَةً أُبَيِّ وَأَبَيِ مُوسَى : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ إِنَا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلُعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . وَفِيهِ : اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نَصْلِي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفُدُ ، نَخْشِي عِذَابَكَ ، وَنَرْجُو رَحْمَتَكَ ، إِنَّ عِذَابَكَ بِالْكَافِرِ مُلْحِقٌ .

وأخرج الطبراني [في «الكبير» : ٨٦٠] بِسندِ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقِ قَالَ : أَمَّا أُمِيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ أَسِيدِ بَخْرَاسَانَ ، فَقَرَأَ بِهَا تِينَ سُورَتَيْنِ : إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ .

وأخرج البيهقي [في «السنن» (٢١٠/٢)] ، وأبو داود في «المراسيل» [٨٩] : عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ : أَنَّ جَبَرِيلَ نَزَلَ بِذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ مَعَ قَوْلِهِ : «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» الآية [آل عمران : ١٢٨] لِمَا قَاتَّ يَدْعُوا عَلَى مُضْرِبِ .

تبنيه : كذا نقل جماعة عن مصحف أبي أنه سَتَّ عشرة سورة ، والصواب أنه خمس عشرة ، فإنَّ سورة الفيل وسورة لإيلاف قريش فيه سورة واحدة ، ونقل ذلك السخاوي في «جمال القراء»^(٢) عن جعفر الصادق وأبي نَهَيْكَ أيضًا .

قلت : ويرده ما أخرجه الحاكم [٥٣٦/٢] والطبراني [في «الكبير» : ٩٩٤/٢٤] من حديث أم هانئ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «فَضَلَّ اللَّهُ قَرِيشًا بِسَعِ..» الحديث ، وفيه : «وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يُذْكُرْ فِيهَا مَعْهُمْ غَيْرَهُمْ : إِلَيْلَافَ قَرِيشَ» .

وفي «كامل» الهذلي عن بعضهم أنه قال : الضحى وألم نشرح سورة واحدة ، نقله الإمام الرازي في «تفسيره» عن طاوس وعمر بن عبد العزيز وغيره من المفسرين .

فائدة : قيل : الْحِكْمَةُ فِي تَسْوِيرِ الْقُرْآنِ سُورَةً تَحْقِيقُ كُونِ السُّورَةِ بِمَجْرِدِهَا مَعْجِزَةً وَآيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، وَالإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ كُلَّ سُورَةً نَمَطًّا مُسْتَقْلًّا : فُسُورَةُ يُوسُفَ تُترَجَمُ عَنْ قَصْتَهُ ، وَسُورَةُ بِرَاءَةٍ تُترَجَمُ

(٢) «جمال القراء» / ١ . ٢٠٢ .

(١) في «فضائل القرآن» ص ١٥٨ رقم (٣٣٦).

عن أحوال المنافقين وأسرارهم، إلى غير ذلك. وسُورَت السُّور طوالاً وأوساطاً وقصاراً؛ تنبئاً على أنَّ القُول ليس من شرط الإعجاز، فهذه سورة الكوثر، ثلاث آيات، وهي معجزة إعجاز سورة البقرة، ثم ظهرت لذلك حكمة في التعليم وتدریج الأطفال من السُّور القصار إلى ما فوقها؛ تيسيراً من الله على عباده لحفظ كتابه.

قال الزركشي في «البرهان»^(١): فإن قلت: فهلاً كانت الكتب السالفة كذلك؟

قلت: لوجهين، أحدهما: أنها لم تكن معجزات من جهة النظم والترتيب. والآخر: أنها لم تُسر للحفظ. لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه، فقال في «الكتشاف»:

الفائدة في تفصيل القرآن وتقطيعه سورة كثيرة، وكذلك أنزل الله التوراة والإنجيل والزبور، وما أوحاه إلى أنبيائه مسورة، وبوب المصطفون في كتبهم أبواباً موشحة الصدور بالترجم: منها: أنَّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف كان أحسن وأنفع من أن يكون باباً واحداً.

ومنها: أنَّ القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر، كان أنشط له وأبعث على التحصل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك منه، ونشط للسير، ومن ثم جزئ القرآن أجزاء وأحmasاً.

ومنها: أن الحافظ إذا حذق السُّورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفَةً مستقلةً بنفسها، فيعظم عنده ما حفظه. ومنه حديث أنس: كان الرَّجُل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فيما [إسناده صحيح: أحمد: ١٢٢١٥]. ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل.

ومنها: أن التفصيل بسبب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحم المعاني والنظم. إلى غير ذلك من الفوائد. انتهى.

وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة قال: كنا نتحدث أن الزبور مئة وخمسون سورة، كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض، ولا حدود، وذكروا: أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال.

فصل في عدد الآي

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

قال الجعبري: حد الآية قرآن مرَّكِب من جُمل ولو تقديرًا، دُوْ مبدأ أو مقطع، مندرج في سورة، وأصلها العلامة، ومنه: «إِنَّ آيَةَ مُلْكِيَّةٍ» [البقرة: ٢٤٨]؛ لأنها علامة للفضل والصدق أو الجماعة؛ لأنها جماعة كلمة.

وقال غيره: الآية طائفَةٌ من القرآن، متقطعةٌ عمّا قبلها وما بعدها.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السُّور، سميت به؛ لأنها علامة على صدق مَنْ أتى بها، وعلى عجز المتحدّى بها.

وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه ممّا بعدها.

قال الواحدي: وبعض أصحابنا يجوز على هذا القول تسمية أقلّ من الآية آية، لولا أن التوقف ورد بما هي عليه الآن.

وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هي وحدها آية إِلَّا قوله: ﴿مُهَاجَّاَن﴾ [الرحمن: ٦٤].

وقال غيره: بل فيه غيرها، مثل: ﴿وَالنَّجَر﴾، ﴿وَالصَّفَر﴾، و﴿وَالْعَصْر﴾، وكذا فواتح السور عند من عدّها.

قال بعضهم: الصحيح أنَّ الآية إنما تُعلم بتوقف من الشارع كمعرفة السورة. قال: فالآية طائفة من حروف القرآن عُلِّمَ بالتوقف انقطاعها؛ يعني: عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن، وعَمَّا قبلها وما بعدها في غيرهما، غير مشتمل على مثل ذلك. قال: وبهذا القيد خرجت السورة.

وقال الزمخشري: الآيات عُلِّمَتْ توقيفيًّا لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدُوا ﴿آلَم﴾ آية حيث وقعت، و﴿الْأَنْصَن﴾، ولم يعُدُوا ﴿الْتَّر﴾ و﴿الرَّ﴾، وعدُوا ﴿حَمَّ﴾ آية في سورها، و﴿طَ﴾ و﴿يَسَ﴾، ولم يعُدُوا ﴿طَسَ﴾.

قلت: وما يدلُّ على أنه توقيفي؟ ما أخرجه أحمد في «مسنده» من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر، عن ابن مسعود قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورةً من الثلاثين، من آل حم، قال: يعني الأحقاف. وقال: كانت السورة إذا كانت أكثرَ من ثلاثين آية سُمِّيتُ الثلاثين... الحديث [إسناده حسن: أحمد: ٣٩٨١].

وقال ابن العربي^(١): ذكر النبي ﷺ أنَّ الفاتحة سبع آيات، وسورة الملك ثلاثة وثلاثون آية. وصحَّ أنَّه قرأ العشرَ الآيات الخواتيم من سورة آل عمران.

قال: وتعدد الآي من معضلات القرآن، ومن آياته طويلٌ وقصير، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثناءه.

وقال غيره: سبب اختلاف السلف في عدد الآي: أنَّ النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقف، فإذا عُلِّمَ محلُّها وصل للنظام، فيحسب السامع حينئذ أنَّها ليست فاصلة.

وقد أخرج ابن الصّرّييس^(٢) من طريق عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس قال: جميع آي القرآن ستة آلاف وستمائة وست عشرة آية، وجميع حروف القرآن: ثلاثة ألف حرف، وثلاثة وعشرون ألف حرف، وستمائة حرف، واحد وسبعون حرفًا.

(١) انظر «أحكام القرآن» ١٠ / ١ سورة الفاتحة: ٤ - ٥. (٢) في «فضائل القرآن» ص ٣٥ رقم (١٧).

قال الدّاني^(١): أجمعوا على أنَّ عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم مَنْ لم يزدُ، ومنهم مَنْ قال: ومئتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمس عشرة، وقيل: وست وثلاثون.

قلت: أخرج الدّيلمي في «مسند الفردوس» [٢٨٨٧] من طريق الفيض بن وثيق، عن فرات بن سليمان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً: «دَرْجُ الجنة عَلَى قَدْرِ آيِ القرآن، بِكُلِّ آيَة درجة، فَتَلَكَ ستةَ آلَافَ آيَةً وَمِنْتَانِ آيَةً وَسَتْ عَشْرَةَ آيَةً، بَيْنَ كُلِّ دَرْجَتَيْنِ مَقْدَارٌ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ». الفيض: قال فيه ابن معين: كذاب خبيث!

وفي «الشعب» للبيهقي [١٩٩٨] من حديث عائشة مرفوعاً: «عَدَدَ دَرَجِ الْجَنَّةِ عَدَدَ آيِ القرآن، فَمَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ فَلَيْسَ فَوْقَهُ دَرْجَةً». قال الحاكم: إسناده صحيح، لكنه شاذ، وأخرجه الآجري في «حملة القرآن»^(٢) من وجه آخر عنها موقوفاً.

قال أبو عبد الله الموصلي في شرح قصيده «ذات الرَّشْدِ فِي الْعَدْدِ»: اختلاف في عَدَّ الآيِ أَهْلُ المدينه ومَكَّهُ والشام والبصرة والковفة.

ولأَهْلِ المدينه عَدَدان: عَدَدُ أَوَّلٍ، وَهُوَ عَدَدُ أَبِي جعفر يَزِيدَ بْنِ القَعْقَاعِ وَشَيْبَهُ بْنِ نَاصِحٍ. وَعَدَدُ آخَرٍ، وَهُوَ عَدَدُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي كَثِيرِ الْأَنْصَارِيِّ.

وَأَمَّا عَدَدُ أَهْلِ مَكَّهَ فَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بْنِ كعب.

وَأَمَّا عَدَدُ أَهْلِ الشَّامِ: فَروَاهُ هارُونُ بْنُ مُوسَى الْأَخْفَشِ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذُكْرَانَ وَأَحْمَدَ بْنَ يَزِيدَ الْحُلُوَانِيِّ وَغَيْرُهُ، عَنْ هَشَامَ بْنِ عَمَّارٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ ذُكْرَانَ وَهَشَامٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنَ تَمِيمَ الْقَارَئِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ الدَّمَارِيِّ. قَالَ: هَذَا العَدْدُ الَّذِي نَعْدُهُ عَدْدُ أَهْلِ الشَّامِ مَمَّا رَوَاهُ الْمُشِيخَةُ لَنَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَامِرَ الْيَحْصُبِيِّ لَنَا وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي الدَّرَداءِ.

وَأَمَّا عَدَدُ أَهْلِ الْبَصَرَةِ: فَمَدَارِهُ عَلَى عَاصِمِ بْنِ الْعَجَاجِ الْجَحدَريِّ.

وَأَمَّا عَدَدُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: فَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى حَمْزَةَ بْنَ حَبِيبِ الْزِيَّاتِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْكَسَائِيِّ، وَخَلْفَ بْنِ هَشَامٍ، قَالَ حَمْزَةُ: أَخْبَرْنَا بِهَذَا الْعَدْدِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَيْمَيِّ، عَنْ عَلَيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

قال الموصلي: ثم سُور القرآن على ثلاثة أقسام: قسم لم يختلف فيه، لا في إجمالٍ ولا في تفصيلٍ، وقسم اختلف فيه تفصيلاً لا إجمالاً، وقسم اختلف فيه إجمالاً وتفصيلاً.

فالأَوَّلُ: أربعون سورة: (يوسف) مئة وحادي عشرة، (الحجر) تسعة وتسعون، (النحل) مئة وثمانية

(١) الدّاني: عثمان بن سعيد القرطبي، الإمام العلّم في القراءات (ت: ٤٤٤ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٣٤٥ / ١.

(٢) «أخلاق حملة القرآن» ص ١٦ رقم ١٠.

وعشرون، (الفرقان) سبع وسبعون، (الأحزاب) ثلاث وسبعون، (الفتح) تسع وعشرون، (الحجرات) و(النفاثة) ثمان عشرة. (ق) خمس وأربعون، (الذاريات) ستون، (القمر) خمس وخمسون، (الحضر) أربع وعشرون، (المتحنة) ثلاث عشرة، (الصف) أربع عشرة، (ال الجمعة) و(المنافقون) و(الضحى) و(العاديات) إحدى عشرة، (التحريم) اثنتا عشرة، (ن) اثنتان وخمسون، (الإنسان) إحدى وثلاثون، (المرسلات) خمسون، (التكوير) تسع وعشرون، (الأنفطار) و(سبع) تسع عشرة، (التطهيف) ست وثلاثون، (البروج) اثنتان وعشرون، (الغاشية) ست وعشرون، (البلد) عشرون، (الليل) إحدى وعشرون، (ألم نشرح) و(التين) و(الآهاك) ثمان، (الهمزة) تسع، (الفيل) و(الفلق) و(تبت) خمس، (الكافرون) ست، (الكواكب) و(النصر) ثلاث.

والقسم الثاني: أربع سور: (القصص) ثمان وثمانون، عدّ أهل الكوفة: ﴿طَسْر﴾، والباقيون بدلها: ﴿أَئُمَّةُ مِنْ الظَّاهِرِ يَسْعُونَ﴾ [القصص: ٢٣].
 (العنكبوت) تسع وستون، عدّ أهل الكوفة: ﴿الْمَ﴾، والبصرة بدلها: ﴿مُخْلِصِينَ لِهِ الَّذِينَ﴾ [٦٥]، والشام: ﴿وَنَقْطُعُونَ السَّبِيلَ﴾ [٢٩].

(الجن) ثمان وعشرون، عدّ المكي: ﴿لَمْ يُحِبِّرِي مِنْ أَللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، والباقيون بدلها: ﴿وَلَمْ أَجِدْ مِنْ دُونِهِ مُتَّحِدًا﴾ [٢٢].

(العصر) ثلاث، عدّ المدني الأخير: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [٣] دون ﴿الْعَصْرِ﴾ وعكس الباقيون.

والقسم الثالث: سبعون سورة:

(الفاتحة) الجمهور سبع، فعدّ الكوفي والمكي البسمة دون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وعكس الباقيون.
 وقال الحسن: ثمان، فعدّهما، وبعضهم ست فلم يدعهما، وأخر تسع فعدّهما
 و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ويقوّي الأول: ما أخرجه أحمد [٢٦٥٨٣] وأبو داود [٤٠٠١] والترمذى [٢٩٢٧] وابن حزيمة، والحاكم [٢٣١/٢] والدارقطني [في «السنن» ١/٣١٢] وهو صحيح لغيره وغيرهم: عن أم سلامة: أن النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ② الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَلِكُ يَوْمَ الدِّينِ ③ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ ④ اهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑤ صَرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ النَّفَّارِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑥﴾، قطّعها آية آية، وعدّها عدّ الأعراب، وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية، ولم يعد ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

وآخر الدارقطني [في «السنن» ١/٣١٣] بسنده صحيح عن عبد خير، قال: سئل عليٌّ عن السبع المثناني، فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فقيل له: إنما هي ست آيات، فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية.

(البقرة): مئتان وثمانون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبع.

- (آل عمران): مئتان، وقيل: إلأ آية.
- (النساء): مئة وسبعون وخمس، وقيل: ستّ، وقيل: سبع.
- (المائدة): مئة وعشرون، وقيل: واثنان، وقيل: ثلاثة.
- (الأنعام): مئة وستون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبع.
- (الأعراف): مئتان وخمس، وقيل: ستّ.
- (الأنفال): سبعون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبع.
- (بـراءة): مئة وثلاثون، وقيل: إلأ آية.
- (يونس): مئة وعشر، وقيل: إلأ آية.
- (هـود): مئة وإحدى وعشرون، وقيل: اثنان، وقيل: ثلاث.
- (الرعد): أربعون وثلاث، وقيل: أربع، وقيل: سبع.
- (إبراهيم): إحدى وخمسون، وقيل: اثنان، وقيل: أربع، وقيل: خمس.
- (الإسراء): مئة وعشر، وقيل: وإحدى عشرة.
- (الكهف): مئة وخمس، وقيل: وست، وقيل: وعشر، وقيل: وإحدى عشرة.
- (مریم): تسعون وتسع، وقيل: ثمان.
- (طـه): مئة وثلاثون واثنان، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: وأربعون.
- (الأنبياء): مئة وإحدى عشرة، وقيل: واثنتا عشرة.
- (الحجّ): سبعون وأربع، وقيل: خمس، وقيل: ست، وقيل: ثمان.
- ﴿قَدْ أَفَّحَ﴾: مئة وثمان عشرة، وقيل: تسعة عشرة.
- (النور): ستون واثنان، وقيل: أربع.
- (الشعراء): مئتان وعشرون وستّ، وقيل: سبع.
- (النمل): تسعون واثنان، وقيل: أربع، وقيل: خمس.
- (الروم): سـتون، وقيل: إلأ آية.
- (لقمان): ثلاثة وثلاث، وقيل: أربع.
- (السجدة): ثلاثة وثلاثون، وقيل: إلأ آية.
- (سبـأ): خمسون وأربع، وقيل: خمس.
- (فاطر): أربعون وستّ، وقيل: خمس.
- (يسـس): ثمانون وثلاث، وقيل: اثنان.
- (الصفات): مئة وثمانون وآية، وقيل: آيتان.

- (ص) : ثمانون وخمس، وقيل: ست، وقيل: ثمان.
 (الزمر) : سبعون وأيتان، وقيل: ثلاثة، وقيل: خمس.
 (غافر) : ثمانون وأيتان، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: ست.
 (فُصْلَتْ) : خمسون وأيتان، وقيل: ثلاثة، وقيل: أربع.
 (الشُّورى) : خمسون، وقيل: وثلاث.
 (الرُّخْرَفْ) : ثمانون وتسع، وقيل: ثمان.
 (الدُّخَانْ) : خمسون وست، وقيل: سبع، وقيل: تسعة.
 (الجَاثِيَةْ) : ثلاثون وست، وقيل: سبع.
 (الأَحْقَافْ) : ثلاثون وأربع، وقيل: خمس.
 (الْقَاتَالْ) : أربعون، وقيل: إلأ آية، وقيل: إلأ آيتين.
 (الطُّورْ) : أربعون وسبعين، وقيل: ثمان، وقيل: تسعة.
 (النَّجَمْ) : إحدى وستون، وقيل: اثنتان.
 (الرَّحْمَنْ) : سبعون وسبعين، وقيل: ست، وقيل: ثمان.
 (الوَاقِعَةْ) : تسعون وتسعة، وقيل: سبع، وقيل: ست.
 (الْحَدِيدْ) : ثلاثون وثمان، وقيل: تسعة.
 (قد سمع) : اثنتان - وقيل: إحدى - وعشرون.
 (الظَّلَاقْ) : إحدى - وقيل: اثنتا - عشرة
 (تبارك) : ثلاثون، وقيل: إحدى وثلاثون، بعد **﴿فَالْأُولَئِكَ بَلْ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾** [٩].
 قال الموصلـي: والصحيح الأول.

قال ابن شبـودـ: ولا يسـوـغ لأـحـد خـلـافـه لـلـأـخـبـار الـوارـدـة فـي ذـلـكـ. أـخـرـج أـحـمـد [٧٩٧٥] وـأـصـحـابـ السـنـن وـحـسـنـه التـرمـذـي عن أـبـي هـرـيـرة: أـن رـسـول اللـه ﷺ قـالـ: إـنـ سـوـرـة فـي الـقـرـآن ثـلـاثـين آـيـةـ شـفـعـتـ لـصـاحـبـهاـ، حـتـى غـفـرـ لـهـ: **﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بَيَّنَ اللَّهُكَ﴾** [أـبـو دـاـوـدـ: ١٤٠٠ـ، وـالـترـمـذـيـ: ٢٨٩١ـ، وـالـنسـائـيـ فـيـ الـكـبـرـيـ]: ١١٦١٢ـ، وـابـنـ مـاجـهـ: ٣٧٨٦ـ وـهـوـ حـسـنـ لـغـيـرـهـ].

وـأـخـرـجـ الطـبـراـنيـ [فـيـ الـأـوـسـطـ]: ٤٩١ـ، وـفـيـ الـصـغـيرـ: ٣٦٦٧ـ وـرـجـالـ رـجـالـ الصـحـيـحـ] بـسـنـدـ صـحـيـحـ: عـنـ أـنـسـ قـالـ: قـالـ رـسـولـ اللـهـ ﷺ: سـوـرـة فـي الـقـرـآنـ مـاـ هـيـ إـلـأـ ثـلـاثـونـ آـيـةـ، خـاصـمـتـ عـنـ صـاحـبـهاـ حـتـىـ أـدـخـلـتـهـ الجـنـةـ، وـهـيـ سـوـرـةـ تـبـارـكـ).

- (الحـاقـةـ) : إـحدـىـ - وـقـيلـ: اـثـنـانـ - وـخـمـسـونـ.
 (الـمـعـارـجـ) : أـربـعونـ وـأـرـبعـ، وـقـيلـ: ثـلـاثـ.

(نوح): ثالثون، وقيل: إلأ آية، وقيل: إلأ آيتين.

(المزمّل): عشرون، وقيل: إلّا آية، وقيل: إلّا آيتين.

(المدّثرون): خمسون وخمس، وقيل: ستّ.

(القيامة): أربعون، وقيل: إلا آية.

(عـمـ) : أربعون، وقيل: وأية.

(الناعزات): أربعون وخمس، وقيل: ست.

(عَبْس): أربعون، وقيل: وأية، وقيل: وأيتان.

(الانشقاق): عشرون وثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس.

(الطارق): سبع عشرة، وقيل: سنت عشرة.

(الفجر): ثلاثون، وقيل: إلّا آية، وقيل: اثنتان وثلاثون.

(الشمس): خمس عشرة، وقيل: ست عشرة.

(اقرأ): عشرون، وقيل: إلا آية.

(القدر): خمس، وقيل: ست.

(لم يكن): ثمان، وقيل: تسعة.

(الزلزلة): تسع، وقيل: ثمان.

(القارعة): ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة.

(قريش): أربع، وقيل: خمس.

(ارایت): سبع، و قیل: ست.

(الإخلاص): أربع، وقيل: خمس.

(الناس): سبع، وقيل: ست.

ضوابط

البسمة: نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، من قرأ بحرف نزلت فيه عدّها، ومن قرأ
بغير ذلك لم يعُدّها.

وَعَدَ أَهْلَ الْكُوفَةِ **الْمَرْءَ** حِيثُ وَقَعَ آيَةً، وَكَذَا **الْأَنْصَارَ**، وَ**طَهَ**، وَ**كَاهِيْعَصَّ**، وَ**طَسَّرَ**،

و(يس)، و(حد)، وعدوا: **حمد** (١١) عَسْقَ آيتين، ومن عداهم لم يعُد شيئاً من ذلك.

وأجمع أهل العدد على أنه لا يُعد (الر) حيث وقع آية، وكذا (المر)، و(طس)، و(ص)، و(ق)،

و(ن).

ثم منهم منْ عَلِمَ بِالْأَثْرِ واتباع المنشول وأنه أمرٌ لا قياس فيه، ومنهم مَنْ قال: لم يُعدوا (ص)،

و(ن)، و(ق)؛ لأنها على حرف واحد، ولا (طس)، لأنها خالفت أخويها بحذف الميم، ولأنها تشبه المفرد كثاير، وإن كانت بهذا الوزن، لكن أولها ياء فأثبتت الجمجم، إذ ليس لنا مفرد أوله ياء.

ولم يعدوا (الر) بخلاف (ألم)؛ لأنها أشباه بالفواصل من (الر)، وكذلك أجمعوا على عدم **﴿يَأْتِيهَا الْمُدْرِرُ﴾** آيةً لمشاكلته الفواصل بعده، واختلفوا في **﴿يَأْتِيهَا الْمُرْرُمُ﴾**.

قال الموصلي: وعدوا قوله: **﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾** [المدثر: ٢١] آيةً، وليس في القرآن أقصر منها، أما مثلها فـ**﴿عَمَّ﴾**، **﴿وَالْفَجْر﴾**، وـ**﴿وَالضُّحَى﴾**.

تدنيب: نظم علي بن محمد الغالي أرجوزة في القرائن والأخوات، ضمنها سور التي اتفقت في عدة آيات كالفاتحة والماعون، وكالرحمن والأنفال، وكيوسف والكهف والأنبياء، وذلك معروف مما تقدم.

فائدة:

يترب على معرفة الآي وعدّها وفواصلها أحکام فقهية:

منها: اعتبارها فيما جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات.

ومنها: اعتبارها في الخطبة، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذلك الطويلة على ما أطلقه الجمهور، وهذا هنا بحث، وهو: أن ما اختلف في كونه آخر آية، هل تكفي القراءة به في الخطبة؟ محل نظر، ولم أر من ذكره.

ومنها: اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة، أو ما يقوم مقامها، ففي الصحيح: أنه **﴿كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِالسَّتِينِ إِلَى الْمَئَةِ﴾** البخاري: ٧٧١، ومسلم: ١٤٦٢، وأحمد: ١٩٨١١.

ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل؛ ففي أحاديث: «من قرأ بعشرين آيات لم يكتب من الغافلين»، و: «من قرأ بخمسين آية في ليلة كتب من الحافظين»، و: «من قرأ بمائة آية كتب من القانتين»، و: «من قرأ بمئتي آية كتب من الفائزين»، و: «من قرأ بثلاثمائة آية كتب له قنطرة من الأجر»، و: «من قرأ بخمسمئة وسبعمئة وألف آية...»، آخر جها الدارمي في **«مسنده»** مفرقة^(١).

ومنها: اعتبارها في الوقف عليها، كما سيأتي.

وقال الهذلي في **«كامله»**: أعلم أنّ قوماً جهلو العدد وما فيه من الفوائد، حتى قال الزعفراني: العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليروج به سوقه. قال: وليس كذلك، ففيه من الفوائد: معرفة الوقف، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية. وقال جمجم من العلماء: تجزئ بآية، وأخرون بثلاث آيات، وأخرون لا بد من سبع، والإعجاز لا يقع بدون آية، فللعدد فائدة عظيمة في ذلك. انتهى.

(١) يراجع مسند الدارمي (المعروف بسنن الدارمي) كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ عشر آيات، وباب: من قرأ خمسين آية، وباب: من قرأ بمائة آية.. تباعاً (٣٤٨٥) إلى (٣٥٠٦). تحقيق الأستاذ حسين أسد.

فائدة ثانية:

ذكر الآيات في الأحاديث والآثار أكثر من أن يُحصي، كالآحاديث في الفاتحة، وأربع آيات من أول البقرة، وأية الكريسي، والآيتين خاتمة البقرة، وكحديث اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: «وَلِأَنَّهُمْ إِلَهٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَرَجَمُ الرَّجِيمِ» [آل عمران: ١ - ٢]. وفي البخاري [٣٥٢٤] عن ابن عباس: إذا سرّك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومئة من سورة الأنعام: «قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أُولَئِكَهُمْ» إلى قوله: «مُهَتَّدِينَ» [١٤٠].

وفي «مسند أبي يعلى» [٨٣٦] عن المسور بن محرمة قال: قلتُ لعبد الرحمن بن عوف: يا خال، أخبرنا عن قصتكم يوم أحد، قال: أقرأ بعد العشرين ومئة من آل عمران تجد قصتنا: «وَإِذْ عَدَّتْ مِنْ أَهْلِكَ بُيُوتَ الْمُؤْمِنِينَ مَقْدِيدَ لِلْقِتَالِ» [آل عمران: ١٢١].

فصل

وعَدَّ قومُ كلماتِ القرآن سبعةً وسبعين ألف كلمة، وتسعمئة وأربعاً وثلاثين كلمة. وقيل: وأربععمئة وسبعين وثلاثون، ومئتان وسبعين وسبعون، وقيل: غير ذلك.

قيل: وسبب الاختلاف في عد الكلمات: أن الكلمة لها حقيقةٌ ومجازٌ ولفظٌ ورسمٌ، واعتبار كل منها جائز، وكلٌ من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

فصل

وتقدم عن ابن عباس عد حروفه، وفيه أقوالٌ أخرى، والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته، وقد استو عليه ابن الجوزي في «فنون الأفنان»، وعد الأنصاف والأثاث إلى الأعشار، وأوسع القول في ذلك، فراجحه منه، فإن كتابنا موضوع للمهمات، لا لمثل هذه البطالات !!

وقد قال السخاوي: لا أعلمُ لعدد الكلمات والمحروف من فائدة، لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتابٍ يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك.

ومن الأحاديث في اعتبار الحروف: ما أخرجه الترمذى [٢٩١٠ وحسنه] عن ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولا م حرف، وميم حرف».

وآخر الطبراني [في «الأوسط»: ٦٦١٢]: عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «القرآن ألف ألف حرف، فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجةٌ من الحُور العين». رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس، تكلم فيه الذهبي لهذا الحديث. وقد حمل ذلك على ما نُسخ رسمه من القرآن أيضاً، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

فائدة: قال بعض القراء: القرآن العظيم له أنصاف باعتبارات، فنصفه بالحروف (النون) من **﴿نُكَارًا﴾** [الكهف: ٧٤] في الكهف، و(الكاف) من النصف الثاني.

ونصفه بالكلمات (الدَّال) من قوله: ﴿وَالْجَلُودُ﴾ في الحج [٢٠]، وقوله: ﴿وَقَمْ مَقْبِعُ﴾ من النصف الثاني [الحج: ٢١].

ونصفه بالأيات ﴿يَأْفَكُونَ﴾ من سورة الشعراء، وقوله: ﴿فَأَلَقَ السَّحْرَةُ﴾ [الشعراء: ٤٦ - ٤٥] من النصف الثاني.

ونصفه على عدد السور آخر الحديد، والمجادلة من النصف الثاني.
وهو عشرة بالأحزاب.

وقيل: إنَّ النُّصْفَ بِالْحُرُوفِ (الكاف) من ﴿نَّكَرًا﴾. وقيل: (الفاء) من قوله: ﴿وَلَيَسْطُف﴾ [الكهف: ١٩].



النوع العشرون

في معرفة حفظه ورواياته

روى البخاري [٤٩٩٩] عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب» [مسلم: ٦٣٣٤، وأحمد: ٦٥٢٣]، أي: تعلّموا منهم.

والأربعة المذكورون: اثنان من المهاجرين وهم المبتدأ بهما، واثنان من الأنصار.

وسالم، هو: ابن مقلع مولى أبي حذيفة، ومعاذ، هو: ابن جبل.

قال الكرماني: يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده؛ أي: إنَّ هؤلاء الأربعة يُقْرَنُ حتى ينفردوا بذلك.

وتعقب بأنَّهم لم ينفردوا، بل الذين مَهَرُوا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين، وقد قُتل سالم مولى أبي حذيفة في وقعة اليمامة، ومات معاذ في خلافة عمر، ومات أبوه وابن مسعود في خلافة عثمان، وقد تأخر زيدُ بن ثابت، وانتهت إليه الرياسة في القراءة، وعاش بعده زمناً طويلاً، فالظاهر: أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك ألا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن، بل كان الذين يحفظون مثل الذي حفظوه وأزيد جماعة من الصحابة. وفي الصحيح في غزوة بتر معونة: أنَّ الذين قُتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم: القراء، وكانوا سبعين رجلاً [البخاري: ٤٠٨٩، مسلم: ٤٩١٧، وأحمد: ١٢٠٦٤].

وروى البخاري [٣٨١٠] أيضاً عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ? فقال: أربعة كلُّهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي زيد، قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي [مسلم: ٦٣٤٠، وأحمد: ١٣٤٤١].

وروى أيضاً من طريق ثابت، عن أنس قال: مات النبي ﷺ، ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد [البخاري: ٥٠٠٣، مسلم: ٦٣٤١، وأحمد: ١٣٩٤٢].

وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين: أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة، والآخر: ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب، وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة.

وقال المازري^(١): لا يلزم من قول أنس: (لم يجمعه غيرهم) أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأنَّ التقدير أنه لا يعلم أنَّ سواهم جمَعَه، وإنَّ فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة،

(١) المازري: محمد بن علي، محدث، من فقهاء المالكية، له: المعلم بفوائد مسلم (ت: ٥٣٦ هـ).
«تاريخ حكماء الإسلام» ١٦٩.

وتفرّقهم في البلاد؟ وهذا لا يتم إلا إن كان لقي كلَّ واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنَّه لم يكُمل له جمْعٌ في عهد النبي ﷺ، وهذا في غاية البعد في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك.

قال: وقد تمسَّك بقول أنس هذا جماعةٌ من الملاحدة، ولا تمسَّك لهم فيه؛ فإنَّا لا نسلم حملَه على ظاهره، سلمناه، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه، لكن لا يلزم من كون كلَّ من الجمْع الغفير لم يحفظه كله ألا يكون حفظ مجموعه الجمْع الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كُلُّ فرد جميعه، بل إذا حفظ الكلَّ ولو على التوزيع كفى.

وقال القرطبي: قد قُتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد النبي ﷺ بغير معونة مثل هذا العدد. قال: وإنما حَصَّ أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو: لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم.

وقال القاضي أبو بكر الباقلي: الجواب عن حديث أنس من أوجه:
أحدها: أنَّه لا مفهوم له، فلا يلزم ألا يكون غيرهم جمِعه.

الثاني: المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلَّا أولئك.

الثالث: لم يجمع ما تُسخِّن منه بعد تلاوته وما لم تُسخِّن إلَّا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعه تلقّيه من في رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقّى بعضه بواسطة.

الخامس: أنهم تَصَدُّوا لِلقاء وتعلّمه، فاشتهروا به، وخفيَ حال غيرهم عن عرف حاليهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس بالأمر في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه، وأما هؤلاء فجمعوه كتابةً، وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحداً لم يُفْصِح بأنه جمعه - بمعنى أكمَل حفظه - في عهد رسول الله ﷺ إلَّا أولئك، بخلاف غيرهم، فلم يُفْصِح بذلك؛ لأنَّ أحداً منهم لم يكمله إلَّا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية؛ فلعلَّ هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلَّا أولئك الأربعة ممَّن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها مَنْ لم يجمع غيرها الجمع الكبير.

الثامن: أن المراد بجمعه السمع والطاعة له، والعمل بموجبه، وقد أخرج أحمد في «الزهد»^(١) من طريق أبي الزاهريَّة، أنَّ رجلاً أتى أبا الدرداء، فقال: إن ابني جمع القرآن، فقال: اللهمَّ عَفْرَاً، إنما جمع القرآن مَنْ سمع له وأطاع.

قال ابن حجر^(٢): وفي غالب هذه الاحتمالات تكُلُّفٌ، لا سيما الأخير. قال: وقد ظهر لي

(١) «الزهد» ص ٢١٩ في زهد علي بن الحسين.

(٢)

«فتح الباري» كتاب فضائل القرآن / ١٠ - ٤٤ - ٤٥ (٥٠٠٥).

احتمال آخر، وهو أنَّ المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنَّه قال ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن حجر من طريق سعيد بن أبي عُروبة، عن قتادة، عن أنس قال: افتخر الحيَّان: الأوس والخزرج، فقال الأوس: مَنْ أربعة: من اهتَّ لِالعرشِ سعدُ بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادةَ رجلين خزيمة بن ثابت، ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر، ومن حَمَّتْه الدَّبْرُ عاصِمُ بن أبي ثابت. فقال الخزرج: مَنْ أربعة جَمَعُوا القرآنَ لِمَ يَجْمِعُهُ غَيْرُهُمْ...، فذكرهم.

قال: والذي يظهر من كثير من الأحاديث أنَّ أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ، ففي الصحيح: أَنَّهُ بَنِي مسجداً بِفِنَاءِ دَارِهِ، فَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنَ [البخاري: ٣٩٠٥]. وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك.

قال: وهذا مَمَّا لا يُرتاب فيه مع شدَّة حرص أبي بكر على تلقّي القرآن من النبي ﷺ وفراغ بالله لهُ وهو بمكة، وكثرة ملازمة كلٍّ منهما للاخر، حتى قالت عائشة: إِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِمْ بُكْرَةً وَعَشِيًّاً. وقد صح الحديث: يَوْمُ الْقِوْمِ أَفْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» [مسلم: ١٥٣٢]. وقد قدَّمهُ ﷺ في مرضه إماماً للمهاجرين والأنصار [البخاري: ٦٨٧، ومسلم: ٩٣٦، وأحمد: ٢٦١٣٧]. فدلَّ على أَنَّهُ كَانَ أَفْرَاهُمْ. انتهى.

وبسبقه إلى نحو ذلك ابنُ كثیر.

قلت: لكنَّ أخرج ابن أَشتَهُ في «المصاحف» وبسنده صحيح عن محمد بن سيرين قال: مات أبو بكر ولم يَجْمِعْ القرآن، وُقُيلَ عمر وَلَمْ يَجْمِعْ القرآن. قال ابن أَشتَهُ: قال بعضهم: يعني لم يَقْرَأُ جميع القرآن حفظاً، وقال بعضهم: هو جمع المصاحف.

قال ابن حجر: وقد ورد عن عليٍّ أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ. أخرجَه ابن أبي داود^(١).

وأخرجَه النسائي [في «الكتابي»: ٢٧١١] بسنده صحيح عن عبد الله بن عمِّرو، قال: وجَمِعْتُ القرآن، فقرأت به كُلَّ ليلة، فبلغ النبي ﷺ فقال: «اقرأه في شهر...» الحديث.

وأخرج ابن أبي داود^(٢) بسنده حسن عن محمد بن كعب القرظي قال: جَمِعَ القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ خمسةٌ من الأنصار: معاذ بن جبل، وعبدة بن الصامت، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيوب الأنباري.

وأخرج البيهقي في «المدخل» عن ابن سيرين قال: جَمِعَ القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ أربعة، لا يختلف فيهم: معاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد، وأبو زيد، وختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء وعثمان. وقيل: عثمان، وتميم الداري.

(٢) في «المصاحف» ص ٢٨.

(١) في «المصاحف» ص ١٦.

وأخرج هو وابن أبي داود^(١) عن الشعبي قال: جَمِعَ الْقُرْآنَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَتَةً: أُبَيِّ، وَزَيْدٌ، وَمُعاذٌ، وَأَبُو الدَّرَدَاءِ، وَسَعْدٌ بْنُ عَبْيَدٍ، وَأَبُو زَيْدٍ، وَمَجْمُعٌ بْنُ جَارِيَةَ، قَدْ أَخْذَهُ إِلَّا سَوْرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ.

وقد ذكر أبو عبيد في «القراءات» القراء من أصحاب النبي ﷺ، فعد من المهاجرين: الخلفاء الأربعية، وطلحة وسعداً، وابن مسعود وحذيفة وسالماً وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة وعائشة وحفصة وأم سلمة. ومن الأنصار: عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة، ومجمع بن جارية، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد. وصرح بأن بعضهم إنما أكمله بعد النبي ﷺ، فلا يرد على الحضر المذكور في حديث أنس، وعد ابن أبي داود منهم تميم الداري وعقبة بن عامر.

وممن جمعه أيضاً أبو موسى الأشعري، ذكره أبو عمرو الداني.

تبنيه: أبو زيد المذكور في حديث أنس، اختلف في اسمه، فقيل: سعد بن عبيد بن النعمان، أحدبني عمرو بن عوف، ورُدَّ بأنه أبو سفي وأنس خزرجي. وقد قال: إِنَّهُ أَحَدُ عُمُومَتِهِ، وَبِأَنَّ الشَّعْبِيَّ عَدَّهُ هُوَ وَأَبُو زَيْدٍ جَمِيعًا فِيمَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كَمَا تَقْدِمُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرَهُ.

وقال أبو أحمد العسكري: لم يجمع القرآن من الأوس غير سعد بن عبيد. وقال ابن حبيب في «المحبر»^(٢): سعد بن عبيد أحد من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ.

وقال ابن حجر^(٣): قد ذكر ابن أبي داود - فيمن جمع القرآن - قيس بن أبي صعصعة، وهو خزرجي يكنى أبا زيد فلعله هو. وذكر أيضاً سعد بن المنذر بن أوس بن زهير، وهو خزرجي، لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد.

قال: ثم وجدت عن ابن أبي داود ما رفع الإشكال، فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامنة، عن أنس: أنَّ أبا زيد الذي جمع القرآن اسمُهُ قيسُ بْنُ السَّكَنَ. قال: وكان رجلاً مِنَ بَنِي عَدَيِّ بْنِ النَّجَارِ أَحَدُ عُمُومَتِيِّ، وَمَاتَ وَلَمْ يَدْعُ عَقِيبًا، وَنَحْنُ وَرَثَاهُ.

قال ابن أبي داود: حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال: هو قيس بن السكن بن زعوراء منبني عديّ بن النجار. قال ابن أبي داود: مات قريباً من وفاة الرسول ﷺ فذهب عليه، ولم يؤخذ عنه، وكان عقيبياً بدرياً. ومن الأقوال في اسمه: ثابت وأوس ومعاذ.

فائدة: ظفرت بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن، لم يعدها أحد ممن تكلم في ذلك، فآخر ج ابن سعد في «الطبقات»^(٤): أَبَيَا النَّفْضَلَ بْنَ دُكِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَمِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّتِي، عَنْ أُمِّ وَرْقَةَ بَنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُهَا، وَيَسْمِيهَا الشَّهِيدَةَ، وَكَانَتْ قَدْ جَمَعَتِ الْقُرْآنَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ غَزَا بَدْرًا قَالَتْ لَهُ: أَتَأْذِنُ لِي فَأَخْرُجَ مَعَكَ أَدَوِيَّ جَرْحَاكِمْ وَأَمْرَضُّ مَرْضَاكِمْ، لَعَلَّ اللَّهَ يَهْدِي لِي شَهَادَةً؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُهِدِّ لِكَ شَهَادَةً .

(١) في «المصاحف» ص ٣٠.

(٢) «المحبر» لأبي جعفر محمد بن حبيب الإخباري ص ٢٨٦.

(٣) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ٤٦/١٠ (٥٠٠٥). (٤) «طبقات ابن سعد» ٤٥٧/٨، أم ورقة بنت عبد الله.

وكان عليه السلام قد أمرَها أن تؤمَّ أهلَ دارها، وكان لها مؤذنٌ، فغمَّها غلامٌ لها وجاريَّةٌ كانت دِبرَتهما، فقتلَاهَا في إمارةِ عمر، فقالَ عمر: صَدَقَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كان يقولُ: «انطلقوا بنا نزورُ الشهيدة».

فصل: المشتهرُون بقراءةِ القرآن من الصحابة سبعةً: عثمان، وعليٌّ، وأبيٌّ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري. كما ذكرهم الذهبي في «طبقات القراء»^(١). قال: وقد قرأ على أبي جماعةٍ من الصحابة، منهم أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً، وأخذ عنهم خلقاً من التابعين.

فمنْ كان بالمدينة: ابن المُسِيَّب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابن يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

وبمكة: عُبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رياح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مُلَيْكَة. وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن حُثَيْم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السُّلَيْمَيِّ، وزر بن حُبَيْش، وعبيد بن نُضَيْلَة، وسعيد بن جُبَيْر، والتَّخْعِي، والتَّشَعْبِي.

وبالبصرة: أبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يَعْمَر، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان، وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء. ثم تجرَّدَ قوم، واعتنوا بضبط القراءة أَنْتَ عنَيَّة، حتى صاروا أَئِمَّةً يقتدى بهم ويرُحل إليهم. فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نَصَاح، ثم نافع بن أبي نعيم. وبمكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن مُحِيطَن.

وبالكوفة: يحيى بن وَثَاب، وعاصم بن أبي التَّجُود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي. وبالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسيٰ بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وبالشام: عبد الله بن عامر، وعطيَّة بن قيس الْكُلَابِيِّ، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الدماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي. واشتهر من هؤلاء في الآفاق الأئمَّةُ السبعة: نافع، وقد أخذ عن سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر. وابن كثير، وأخذ عن عبد الله بن السائب الصحابي.

(١) «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» تُح: شعيب الأرناؤوط، وبشار عَوَاد معرف ٢٤ / ٤٤ و٤٥ ط مؤسسة الرسالة.

وأبو عمرو، وأخذ عن التابعين.

وابن عامر، وأخذ عن أبي الدرداء، وأصحاب عثمان.

وعاصم، وأخذ عن التابعين.

وحمزة، وأخذ عن عاصم والأعمش والسيعبي ومنصور بن المعتمر وغيره.

والكسائي، وأخذ عن حمزة وأبي بكر بن عياش.

ثم انتشرت القراءات في الأقطار، وتفرقوا أممًا بعد أمم، واشتهر من رواة كل طريق من طرق السبعة راوين.

فعن نافع: قالون وورش، عنه.

وعن ابن كثير: قُبَيل والبَزْي، عن أصحابه، عنه.

وعن أبي عمرو: الدوري والسوسي، عن اليزيدي، عنه.

وعن ابن عامر: هشام وابن دكوان عن أصحابه، عنه.

ومن عاصم: أبو بكر بن عياش، وحفص، عنه.

ومن حمزة: خَلَف وخَلَاد، عن سليم، عنه.

ومن الكسائي: الدُّوري، وأبو الحارث.

ثم لَمَّا اتسَعَ الْخَرْقُوكَاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة، وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزَّوا الوجوه والروايات، وميَّزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصولِ أصلوها، وأركان فصلوها.

فأَوَّلَ مَنْ صَنَّفَ فِي القراءات: أبو عَبْدِ القاسم بن سَلَام، ثُمَّ أَحْمَدُ بْنُ جُبَيرِ الْكُوفِيِّ، ثُمَّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقِ الْمَالِكِيِّ صاحبُ قَالُون، ثُمَّ أَبُو جعْفَرِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ، ثُمَّ أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِ الدَّاجُونِيِّ، ثُمَّ أَبُو بَكْرِ بْنِ مَجَاهِدٍ، ثُمَّ قَامَ النَّاسُ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدِهِ بِالتَّأْلِيفِ فِي أَنْواعِهَا، جَامِعًاً وَمَفْرِدًاً، وَمَوْجِزًاً وَمَسْهِبًاً، وَأَئِمَّةُ القراءات لا تحصى.

وقد صنف طبقاتهم حافظُ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظُ القراءات أبو الخير ابن الجوزي.



النوع الحادى والعشرون

في مهرفة الحالى والنازل من أسانيده

اعلم أن طلب علو الإسناد سنة؛ فإنه قرب إلى الله تعالى^(١)؛ وقد قسمه أهل الحديث إلى خمسة أقسام ورأيتها تأتي هنا:

الأول: القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد نظيف غير ضعيف، وهو أفضل أنواع العلو وأجلها.

وأعلى ما يقع للشيخ في هذا الزمان إسناد رجاله أربعة عشر رجلاً، وإنما يقع ذلك من قراءة ابن عامر من روایة ابن دخوان.

ثم خمسة عشر، وإنما يقع ذلك من قراءة عاصم من روایة حفص، وقراءة يعقوب من روایة رؤس.

الثاني: من أقسام العلو عند المحدثين: القرب إلى إمام من أئمة الحديث، كالأعمش وهشيم وابن جرير والأوزاعي ومالك. ونظيره هنا القرب إلى إمام من الأئمة السبعة. فأعلى ما يقع اليوم للشيخ بالإسناد المتصل بالتلاوة إلى نافع: اثنا عشر، وإلى ابن عامر: اثنا عشر.

الثالث: عند المحدثين: العلو بالنسبة إلى روایة أحد الكتب الستة؛ بأن يروي حدیثاً لو رواه من طريق كتاب من الستة وقع أنزل ممّا لو رواه من غير طريقها، ونظيره هنا العلو بالنسبة إلى بعض الكتب المشهورة في القراءات، كـ«التسییر» وـ«الشاطبیة». ويقع في هذا النوع الموافقات، والإبدال، والمساواة، والمصافحات.

الفالموافقة: أن تجتمع طرقه مع أحد أصحاب الكتب في شيخه، وقد يكون مع علو على ما لو رواه من طريقه، وقد لا يكون.

مثاله في هذا الفن: قراءة ابن كثير روایة البزري، طريق ابن بنان عن أبي ربيعة عنه، يرويها ابن الجزری من كتاب «المفتاح» لأبي منصور محمد بن عبد الملك بن حیرون، ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرازوري، وقرأ بها كل من المذكورين على عبد السيد بن عتاب. فروايتها لها من أحد الطريقين، تسمى موافقة لآخر، باصطلاح أهل الحديث.

والبدل: أن يجتمع معه في شيخ شيخه فصاعداً، وقد يكون أيضاً بعلو وقد لا يكون.

مثاله هنا: قراءة أبي عمرو، روایة الدوری، طريق ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عنه. رواه ابن الجزری من كتاب «التسییر»، قرأ بها الدانی على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادی، وقرأ

(١) قال المحدث محمد بن أسلم الطوسي شيخ العراق (ت: ٢٤٢ هـ): قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله تعالى. انظر «قواعد التحقيق» للشيخ القاسمي رحمة الله تعالى ص ٣٤١ بتحقيقه.

أبو القاسم بها على أبي طاهر عن ابن مجاهد. ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم يحيى بن أحمد السجبي، وقرأ بها يحيى على أبي الحسن الحمامي، وقرأ أبو الحسن على أبي طاهر، فروايته لها من طريق «المصباح» تسمى بدلًا للداني في شيخ شيخه.

والمساواة: أن يكون بين الراوي والنبي ﷺ أو الصحابي أو من دونه، إلى شيخ أحد أصحاب الكتب، كما بين أحد أصحاب الكتب والنبي ﷺ أو الصحابي أو من دونه، على ما ذكر من العدد.

والتصافحة: أن يكون أكثر عدداً منه بواحد؛ فكأنه لقي صاحب ذلك الكتاب، وصادفه، وأخذ عنه.

مثاله قراءة نافع؛ رواها الشاطبي عن أبي عبد الله محمد بن علي التنفري، عن أبي عبد الله بن غلام الفرس، عن سليمان بن نجاح وغيره، عن أبي عمرو الداني، عن أبي الفتح فارس بن أحمد، عن عبد الباقي بن الحسن، عن إبراهيم، عن عمر المقرئ، عن أبي الحسن بن بويان، عن أبي بكر بن الأشعث، عن أبي جعفر الربيع المعروف بأبي نشيط، عن قالون، عن نافع.

ورواها ابن الجزري: عن أبي بكر الخياط عن أبي محمد البغدادي وغيره، عن الصائغ، عن الكمال بن فارس، عن أبي اليمن الكندي، عن أبي القاسم هبة الله بن أحمد الحريري، عن الفرضي، عن ابن بويان.

فهذه مساواة ابن الجزري؛ لأن بيته وبين ابن بويان سبعة، وهو العدد الذي بين الشاطبي وبينه، وهي لمن أخذ عن ابن الجزري تصافحة للشاطبي.

ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث؛ تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه. فالخلاف: إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة. وإن كان للراوي عنه فرواية. أو لمن بعده فنازاً فطريق. أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخير القارئ فيه، فوجه.

الرابع: من أقسام العلو: تقدم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه، فالأخذ مثلاً عن الناج بن مكتوم أعلى من الآخذ عن أبي المعالي بن اللبان، وعن ابن اللبان أعلى من البرهان الشامي، وإن اشتراكوا في الأخذ عن أبي حيان، لتقدم وفاة الأول على الثاني، والثاني على الثالث.

الخامس: العلو بموت الشيخ لا مع التفاتٍ لأمر آخر، أو شيخ آخر متى يكون.

قال بعض المحدثين: يوصف الإسناد بالعلو إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة. وقال ابن منده: ثلاثون.

فعلى هذا، الأخذ عن أصحاب ابن الجزري عالي من سنة ثلاثة وستين وثمانين؛ لأنَّ ابن الجزري آخر من كان سنده عالياً، ومضى عليه حينئذ من موته ثلاثون سنة.

فهذا ما حررته من قواعد الحديث، وخرجت عليه قواعد القراءات، ولم أسبق إليه ولله الحمد والمنة. وإذا عرفت العلو بآلياته، عرفت النزول، فإنه ضده، وحيث ذم النزول فهو ما لم ينجبر بكون رجاله أعلم وأحفظ، وأتقنَّ أو أجلَّ أو أشهرَ أو أورع، أما إذا كان كذلك فليس بمندوم ولا مفضول.

**النوع الثاني والثالث والرابع والخامس
والسادس والسابع والعشرون**

**معرفة المتواتر والمشهور
والأحاديث والشاذ والموضوع والمُدرج**

اعلم أن القاضي جلال الدين البُلقيني قال: القراءة تنقسم إلى متواتر وأحاديث وشاذ.

فالمتواتر: القراءات السبعة المشهورة.

والأحاديث: قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة.

والشاذ: قراءات التابعين، كالاعمش ويحيى بن ثَابَ، وابن جُبِير، ونحوهم.

وهذا الكلام فيه نظرٌ يُعرف مما سنتذكره.

وأحسن من تكلّم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري، قال في أول كتابه «النشر»^(١): كل قراءة وافتقرت العربية ولو بوجهه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجَبَ على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، وممْتَازٌ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عنَّ من هو أكبرُ منهم.

هذا هو الصَّحيح عند أئمة التَّحقيق من السَّلْف والخلف، صَرَحَ بذلك الدَّاني ومكِي والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السَّلْف الذي لا يُعرف عن أحدٍ منهم خلافه.

قال أبو شامة في «المرشد الوجيز»^(٢): لا ينبغي أن يُفترَّ بكل قراءة تُعرَى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها أنزلت هكذا، إلَّا إذا دخلت في ذلك الضابط. وحيثَنَدَ لا ينفرد ببنقلها مصنف عن غيره، ولا يختصُّ ذلك ببنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تنسَب إليه؛ فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئٍ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أنَّ هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم ترُكِّنُ النفسُ إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثم قال ابنُ الجزري^(٣): فقولنا في الضَّابط: (ولو بوجهه)، نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء

(١) «النشر في القراءات العشر» ٩/١.

(٢) «المرشد الوجيز» ص ١٥٨ و ١٦٣.

(٣) في «النشر» ١٠/١.

كان أفصحَ أمْ فصيحاً، مُجَمِعاً عليه أمْ مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله، إذا كانت القراءات مما شاع وذاع، وتلقأه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصلُ الأعظم، والركنُ الأقوم. وكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهل النحو أو كثيرٌ منهم؛ ولم يُعتبر إنكارهم، كإسakan: «بَارِكُمْ» [البقرة: ٥٤]، و«يَأْمُرُكُمْ» [البقرة: ٦٧]، وخفض: «وَالآرَامُ» [النساء: ١]، ونصب: «يَعْتَرِي قَوْمًا» [الجاثية: ١٤]، والفصل بين المضافين في: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ سُرَّاكَاهُمْ» [الأنعام: ١٣٧]. وغير ذلك.

قال الدَّانِي: وأئمَّة القراءة لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفتشي في اللغة والأقويس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياسٌ عربية ولا فشوة؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصيرُ إليها.

قلت: أخرج سعيد بن منصور في «ستنه»، عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنة متبعة.

قال البهقي: أراد أنَّ اتباعَ مَنْ قبلنا في الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفته المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفته القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك ساعغاً في اللغة أو أظهرَ منها.

ثم قال ابن الجزري^(١): وعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض؛ كقراءة ابن عامر: (قالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) في البقرة [١٦٦]. بغير واو، وبالزير وبالكتاب) [آل عمران: ١٨٤]. بثبات الباء فيهما؛ فإنَّ ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير: (تجري من تحتها الأنهر) [التوبه: ١٠٠] في آخر براءة بزيادة (من) فإنه ثابت في المصحف المكي، ونحو ذلك، فإنَّ لم تكن في شيءٍ من المصاحف العثمانية فشاذ، لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا: (ولواحتمالاً) يعني به ما وافقه ولو تقديرًا ك(ملك يوم الدين)، فإنه كُتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديرًا، لحذفها في الخط اختصاراً كما كُتب: (ملك الملك) [آل عمران: ٢٦].

وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً، نحو «تَعْلَمُونَ» بالباء والياء و«يَغْرِ لَكُمْ» بالياء والنون، ونحو ذلك مما يدلُّ تجرُّده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابي رض في علم الهجاء خاصةً، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم. وانظر كيف كتبوا (الصراط) بالصاد المبدل من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين - وإن خالفت الرسم من وجه - قد أتت على الأصل، فيعتدLAN، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك. وعدت قراءة غير السين مخالفه للرسم والأصل؛ ولذلك اختلف في: «بَصَطَّةٌ» [الأعراف: ٦٩]، دون: «بَسَطَةٌ» [البقرة: ٢٤٧]؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين والأعراف بالصاد، على أن مخالفه صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محدود أو نحو ذلك لا يعدُ مخالفًا إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة؛ ولذا لم يعدوا إثبات ياء الزوائد، وحذف ياء: «فَلَا تَشَتَّنِي» في الكهف

(١) في «النشر» ١/١١.

[٧٠] وواو: «وأكون من الصالحين» والظاء من «بضئين» [التوكير: ٢٤]. ونحوه من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف في ذلك مُغتَفَرٌ، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُتمِّيْسِيْ صِحَّة القراءة وشهرتها وتلقّيّها بالقبول، بخلاف زيادة الكلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفًا واحدًا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة، لا تسوغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته.

قال: وقولنا: (وصح إسنادها) يعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمّة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شدّ بها بعضهم.

قال: وقد شرط بعض المتأخّرين التواتر في هذا الرُّكن، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أنَّ القرآن لا يثبت إلَّا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به القرآن.

قال: وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركائز الأخيرَيْن من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم لا. وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتهى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة. وقد قال أبو شامة: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخّرين وغيرهم من المقلّدين: أنَّ السبع كلَّها متواترة، أي: كل فردٍ فيما روي عنهم.

قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرق، وافتَّقت عليه الفرق من غير نكير له، فلا أقلَّ من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها.

وقال الجعبري: الشرط واحد، وهو صحة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحکم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية، وأتقن الرسم، انحلَّت له هذه الشبهة.

وقال مكي: ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام:

قسم يُقرأ به ويُكفر جاحِدُه، وهو ما نقله الثقات، ووافق العربية وخطَّ المصحف.

وقسم صَحَّ نقله عن الآحاد، وصَحَّ في العربية، وخالف لفظه الخطَّ فُيقبل، ولا يُقرأ به لأمرٍين: مخالفتة لما أجمع عليه، وأنَّه لم يؤخذ بإجماع، بل بخبر الآحاد ولا يثبت به القرآن، ولا يُكفر جاحِدُه، ولبيس ما صنع إذ جحده.

وقسم نقله ثقة، ولا وجْه له في العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يُقبل وإن وافق الخطَّ.

وقال ابن الجزري^(١): مثال الأول كثير كـ«مَلَكٌ» وـ«مَلَكُون» وـ«يَخْلِدُونَ». ومثال

الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره (والذَّكْرُ والأنْثِي)^(١) [البخاري: ٤٩٤٤، ومسلم نحوه: ١٩١٧، وأحمد: ٥٧٥٥٤]، وقراءة ابن عباس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة) [إسناده ضعيف جدًا: الحاكم (٢/٢٤٤)]، ونحو ذلك.

قال: واختلف العلماء في القراءة بذلك، والأكثر على المぬ؛ لأنها لم تتوارد، وإن ثبتت بالنقل؛ فهي منسوبة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثيرٍ مما في كتب الشوادُّ، مما غالب إسناده ضعيف؛ وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الحُزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: (إنما يُحشى اللهُ من عباده العلماء) برفع (اللهُ) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدارقطني وجماعة بأنَّ هذا الكتاب موضوع، لا أصل له.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه روایة خارجة عن نافع: (معاشش) بالهمزة.

قال: وبقي قسم رابع مردود أيضًا، وهو ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل البَّهَّةُ، فهذا رُدُّ أحُقُّ، ومنهُ أشدُّ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذُكر جواز ذلك عن أبي بكر بن مَقْسُمَ، وعُقد له بسبب ذلك مجلسٌ وأجمعوا على منعه، ومن ثم امتنعت القراءةُ بالقياس المطلق الذي لا أصل له يُرجع إليه، ولا ركن يعتمد في الأداء عليه.

قال: أمَّا ما له أصل كذلك، فإنه مما يصار إلى قبول القياس عليه كقياس إدغام: «فَالَّرْجَلَانِ» [المائدة: ٢٣]. على: «فَالَّرِي» [الشعراء: ٢٤]. ونحوه مما لا يخالف نصًا ولا أصلًا، ولا يردد إجمالاً، مع أنه قليل جدًا.

قلت: أتقن الإمام ابن الجزيَّ هذا الفصل جدًا، وقد تحرَّر لي منه أن القراءات أنواع:
الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمْعٌ لا يمكن تواظُّهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه،
وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور، وهو ما صَحَّ سَنْدُهُ ولم يبلغ درجة التَّوَاتِرِ، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يُعدُوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به، على ما ذكر ابن الجزيَّ ويفهمه كلام أبي شامة السابق.

ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك

(١) والحديث: عن إبراهيم قال: قَدِمَ أصحابُ عبد الله على أبي الدرداء فطلبُهم فوجَّهُم فقال: أَيُّكُمْ يقرأ: على قراءة عبد الله؟ قال: كُلُّنا، قال: فَأَيُّكُمْ يحفظُ؟ وأشاروا إلى علْقَمة، قال: كيف سمعتهُ يقرأ؟ «وَأَيْلَى إِذَا يَقْشِنَ ﴿١﴾؟ قال علْقَمة: (والذَّكْرُ والأنْثِي) قال: أَشَهُدُ أَنِّي سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَكُذَا، وَهُؤُلَاءِ يُرِيدُونِي عَلَى أَنْ أَقْرَأَ: «وَمَا خَلَقَ اللَّهُرْ وَالْأَنْثِي ﴿٢﴾ وَاللَّوْلَوْ لَا أَتَابُهُمْ.

كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذى قبله، ومن أشهر ما صُنف في ذلك «التيسيير» للداني، وقصيدة الشاطبي، وأوعية النشر في القراءات العشر، و«تقريب الشّر»، كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الأحاديث، وهو ما صحّ سنته وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهر المذكور، ولا يُقرأ به، وقد عقد الترمذى في «جامعه»^(١)، والحاكم في «مستدركه» [٢٣٠/٢] لذلك باباً آخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيحاً بالإسناد؛ من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري، عن أبي بكرة: أن النبي ﷺ قرأ: «متكئن على رفارف حضر وعَبَاقِرِي حسان».

وأخرج من حديث أبي هريرة: أنه ﷺ قرأ: «فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من ثواب أعني». .

وأخرج عن ابن عباس أنه ﷺ قرأ: «لقد جاءكم رسُولٌ من أنفسكم»؛ بفتح الفاء.

وأخرج عن عائشة: أنه ﷺ قرأ: «فروح وزيحان» يعني بضم الراء.

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصحّ سنته، وفيه كتب مؤلفة، من ذلك قراءة: (ملك يوم الدين) بصيغة الماضي، ونصب (يوم)، و: (إياك يعبد) ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع، كقراءات العزاعي.

وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج؛ وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وَلَهُ أخٌ أَوْ أخْتٌ مِنْ أُمٍّ) أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة ابن عباس: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَسِّمِ الْحِجَّةِ) آخرها البخاري [٤٥١٩].

وقراءة ابن الزبير: (وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ) قال عمرو: أكان قراءته أم فسر؟ أخرجها سعيد بن منصور، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير.

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، الْوُرُودُ الدُّخُولُ). قال ابن الأنباري:

قوله: (الورود الدخول) تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن.

قال ابن الجزري في آخر كتابه^(٢): وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاً وبياناً، لأنهم محقّقون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنًا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه.

وأما من يقول: إن بعض الصحابة كان يُجزي القراءة بالمعنى، فقد كذب. انتهى.

وسأفرد في هذا النوع - أعني المدرج - تأليفاً مستقلاً.

تنبيهات:

الأول: لا خلاف أن كلّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزاءه، وأماماً في

(١) كتاب القراءات، انظر الحديث (٢٩٢٩) و(٢٩٣٠) و(٢٩٣٨).

(٢) «النشر» ١٩/١.

محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققى أهل السنة، للقطع بأنَّ العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأنَّ هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما توفر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله، فما نُقلَ أحداً ولم يتوافر، يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثير من الأصوليين: إلى أنَّ التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثُر فيها نقل الآحاد.

قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعى في إثبات البسمة من كل سورة.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنَّ لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبتت كثيرة مما ليس بقرآن، أمَّا الأوَّل فلأنَّ لو لم نشترط التواتر في المحل جاز ألاً يتواتر كثير من المتكررات الواقعة في القرآن، مثل: ﴿فِإِنَّمَا إِلَّا مَا رَأَيْتُمْ نَكْذِبُ بِهِ﴾ [الرحمن: ١٣]. وأما الثاني: فلأنَّه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض في الموضوع بنقل الآحاد.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»^(١): ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علمًا بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهلُ الحق وامتنعوا منه.

وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحروف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية، وإن لم يثبت أنَّ النبي ﷺ قد قرأ بها. وأبي ذلك أهلُ الحق، وأنكروه وخطئوا من قال به. انتهى.

وقد بيَّنَ المالكيَّة وغيرُهم ممَّن قال بإنكار البسمة قولَهُم على هذا الأصل، وقرروه بأنها لم تتواتر في أوائل السُّور، وما لم يتواتر فليس بقرآن.

وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر، فربَّ متواترٍ عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر، ويكتفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يُكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وأمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآنًا لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز؛ لأنَّ ذلك يحمل على اعتقادها، فيكونون مُغَرِّرين بال المسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنًا، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة.

فإن قيل: لعلَّها أُثِيتَ للفصل بين السور؟ أجيب: بأنَّ هذا فيه تغريب، ولا يجوز ارتکابُه ل مجرد الفصل، ولو كانت له لكتبت بين براءة والأنفال.

ويدلُّ لكونها قرآنًا مترلاً: ما أخرجه أحمد [٢٦٥٨٣] وأبو داود [٤٠٠١] والحاكم [٢٣١/٢] وغيرهم عن أم سَلَمة، أنَّ النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿سَمِّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ⑪ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.. الحديث، وفيه: وعد: ﴿سَمِّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ آية، ولم يعد: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [صحيح لغيره].

(١) «الانتصار» ٦٩/١

وأخرج ابن خزيمة، والبيهقي في «المعرفة» [٣٦٣/٢] بسنده صحيح من طريق سعيد بن جعير عن ابن عباس قال: استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج البيهقي في «الشعب»، وابن مردويه بسنده حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: أغفل الناس آية من كتاب الله، لم تنزل على أحد سوى النبي ﷺ، إلا أن يكون سليمان بن داود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني [في «السنن» ٣١٠/١]، والطبراني في «الأوسط» [٦٢٩] بسنده ضعيف عن بُريدة قال: قال النبي ﷺ: «لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بأية لم تنزل علىنبيٍّ بعد سليمان غيري». ثم قال: «بأي شيء تفتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟»، قلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قال: «هي هي».

وأخرج أبو داود [٧٨٨] والحاكم [٢٣٢/١] والبيهقي [في «السنن» ٤٢/٢] والبزار: من طريق سعيد بن جعير، عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. زاد البزار: فإذا نزلت عرف أنَّ السورة قد ختمت واستقبلت، أو ابتدئت سورة أخرى.

وأخرج الحاكم [٢٣١/١] من وجه آخر، عن سعيد بن جعير، عن ابن عباس قال: كان المسلمين لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلت علموا أنَّ السورة قد انقضت. إسناده على شرط الشيغرين.

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد بن عباس: أنَّ النبي ﷺ كان إذا جاءه جبريل فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ علم أنَّها سورة. إسناده صحيح.

وأخرج البيهقي في «الشعب» [٢٣٣] وغيره: عن ابن مسعود قال: كنا لا نعلم فصلاً بين السورتين، حتى تنزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال أبو شامة^(١): يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه ﷺ على جبريل، كان لا يزال يقرأ في السورة إلى أن يأمره جبريل بالتسمية، فيعلم أنَّ السورة قد انقضت. وعَبَرَ ﷺ بلفظ النزول إشعاراً بأنها قرآن في جميع أوائل السور. ويحتمل أن يكون المراد أنَّ جميع آيات كل سورة كانت تنزل قبل نزول البسمة، فإذا كملت آياتها نزل جبريل بالبسمة واستعرض السورة، فيعلم النبي ﷺ أنها قد ختمت، ولا يلحق بها شيء.

وأخرج ابن خزيمة والبيهقي [«المعرفة»: ٣٤٥، وفي «السنن» ٤٥/٢] بسنده صحيح عن ابن عباس قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني [في «السنن» ٣١٣/١] بسنده صحيح عن علي: أنَّ سئل عن السبع المثاني، فقال:

(١) في «المرشد الوجيز» ص ٦٩.

﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فقيل له: إنما هي سُورٌ آياتٌ، فقال: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾ آيةٌ. وأخرج الدارقطني [«السنن» (١/٣٥٥)]، وأبو ثيمٍ، والحاكم في «تاريخه» بسند ضعيف عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كان جبريل إذا جاءني بالوحي أَوْلَ ما يلقى عليَّ: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾».».

وأخرج الواحدى من وجوب آخر عن نافع عن ابن عمر، قال: نزلت ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾ في كلٍّ سورة.

وأخرج البيهقي من وجه ثالث عن نافع عن ابن عمر: آنَّه كَانَ يقرأ في الصلاة: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾، وإذا ختم السورة قرأها، ويقول: ما كُتِبَتْ في المصحف إلَّا تُقْرَأُ.

وأخرج الدارقطني [«السنن» (١/٣١٢)] بسند صحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد، فاقرُؤوا: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾، إنَّهَا أُمُّ القرآن، وآمُّ الكتاب والسَّبع المثاني، وبِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ إِحْدَى آيَاتِهَا».

وأخرج مسلم [٨٩٤] عن أنس قال: بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أُغْفِي إِغْفَاءً، ثم رفع رأسه متَبَسِّماً، فقال: «أَنْزَلْتَ عَلَيَّ آنَفًا سُورَةً، فَقَرَأْتَ: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾ ① إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْتَرَ»...» الحديث.

فهذه الأحاديث تعطي التواتر المعنى بكونها قرآنًا مَنْزَلًا في أوائل السُّور.

ومن المشكُل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي قال: تُقلُّ في بعض الكتب القديمة أنَّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة، لأنَّا إن قلنا: إنَّ النَّقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكُفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: والأغلب على الظُّرُور أنَّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطلٌ، ويه بحصول الخلاص عن هذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبو بكر: لم يصحَّ عنه أنها ليست من القرآن ولا حُفظ عنه. إنَّما حَكَّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جَحْداً لكونها قرآنًا؛ لأنَّه كانت السَّة عندَه إلَّا يُكتب في المصحف إلَّا ما أمرَ النَّبِيَّ ﷺ بِيَاتِيهِ فِيهِ، ولم يجده كَتَبَ ذلك ولا سمعَه أَمْرَ بِه.

وقال النوويُّ في «شرح المهدب»: أجمع المسلمون على أنَّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأنَّ مَنْ جَحَدَ منها شيئاً كُفرَ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

وقال ابن حزم في كتاب «القَدْحُ الْمُعَلَّى بِتَمْثِيمِ الْمَحَلِّ»: هذا كذب على ابن مسعود وموضع، وإنما صحَّ عنه: قراءة عاصم، عن زَرَّ، عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»^(١): قد صحَّ عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد وابن حَبَّان عنه آنَّه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه.

وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات «المسنن»، والطبراني [في «الكبير»: ٩١٥٠] وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد التّخعي قال: كان عبد الله بن مسعود يُحَكِّي المعوَّذين من مصاحفه، ويقول: إنَّهَا ليست من كتاب الله.

وأخرج البزار [١٥٨٦]، والطبراني [في «الكبير»: ٩١٥٢] من وجه آخر عنه: أَنَّهَا كان يُحَكِّي المعوَّذين من المصحف ويقول: إِنَّمَا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُتَوَعَّذَ بِهِمَا، وَكَانَ لَا يَقْرَأُ بِهِمَا. أسانيده صحيحة.

قال البزار [١٥٨٦]: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابة، وقد صحَّ أَنَّهُ قرأ بهما في الصلاة.

قال ابن حجر: فقول من قال: إنه كذب عليه مردود، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل.

قال: وقد أَوَّلَه القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق.

قال: وهو تأويل حسن؛ إِلَّا أَنَّ الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها: (ويقول: إنَّهَا ليست من كتاب الله).

قال: ويمكن حمل لفظ (كتاب الله) على المصحف فيتم التأويل المذكور.

قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة، استبعد هذا الجمع.

قال: وقد أجاب ابن الصَّبَاعَ^(١) بأنه لم يستقرَّ عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أَنَّهَا كانتا متواترتين في عصره؛ لكنهما لم تتواءرا عنده. انتهى.

وقال ابن قتيبة في «مشكل القرآن»^(٢): ظنَّ ابن مسعود أَنَّ المعوَّذين ليستا من القرآن، لأنَّه رأى النبيَّ ﷺ يُعَوذُ بِهِمَا الحَسَنَ والحسينَ، فأقام على ظنهِ، ولا نقول: إِنَّهُ أَصَابَ فِي ذَلِكَ، وأخْطَأَ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارَ.

قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه، فليس لظنه أَنَّها ليست من القرآن، معاذ الله! ولكنَّه ذهب إلى أَنَّ القرآن إِنَّمَا كُتب وجمع بين اللوحين مخافة الشَّكِّ والنسيان والزيادة والتفصان، ورأى أَنَّ ذلك مأمون في سورة الحمد، لقصرها ووجوب تعلُّمها على كل واحد.

قلت: وإسقاطه الفاتحة من مصحفه، أخرجه أبو عبيد بسند صحيح، كما تقدم في أوائل النوع التاسع عشر.

التبني الثاني: قال الزركشي في «البرهان»^(٣): القرآن القراءات حقيقةتان متغايرتان، فالقرآن هو الْوَحْيُ الْمَنْزَلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ، والقراءات هي اختلاف الفاظ الْوَحْي المذكور في

(١) ابن الصَّبَاعَ: عبد السيد بن محمد، من أهل بغداد ولادةً ووفاةً، فقيه شافعي (ت: ٤٧٧ هـ). «طبقات الشافعية».

.٢٣٠ / ٣

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) «البرهان» / ٤٦٥.

الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتشديد وغيرهما، القراءات السبع متواترة عند الجمهور. وقيل: بل مشهورة.

قال الزركشي^(١): والتحقيق أنَّها متواترة عن الأئمة السبعة، أمَّا توادرها عن النبي ﷺ ففيه نظر، فإنَّ إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد.

قلت: في ذلك نظر لما سألي، واستثنى أبو شامة - كما تقدم - الألفاظ المختلف فيها عن القراءة. واستثنى ابن الحاجب: ما كان من قبيل الأداء، كالمد والإملالة وتحقيق الهمزة.

وقال غيره: الحقُّ أَنَّ أَصْلَ المَدُّ والإِمْلَالَ مَتَوَاتِرٌ، ولَكِنَ التَّقْدِيرُ غَيْرُ مَتَوَاتِرٍ لِلَاخْتِلَافِ فِي كِيفِيَّتِهِ.

كذا قال الزركشيّ، قال: وأمَّا أنواع تحقيق الهمزة فكُلُّها متواترة.

وقال ابن الجزري: لا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك، وقد نصَّ على توادر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنَّه إذا ثبت توادر اللفظ ثبت توادر هيئة أدائه؛ لأنَّ اللفظ لا يقوم إلَّا به ولا يصحُّ إلَّا بوجوده.

التبنيه الثالث: قال أبو شامة^(٢): ظَنَّ قومَ أَنَّ القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنَّما يَظْنُ ذلك بعضُ أهل الجهل.

وقال أبو العباس بن عمار: لقد نقل مسبَّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكَّل الأمْرُ على العامة بإيهامه كلَّ من قلَّ نظره: أنَّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر؛ ولبيه إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزييل الشبهة. ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كلِّ إمام على راوينه صار من سمع قراءة راوٍ ثالث غيرهما بطلها، وقد تكون هي أشهر وأصحَّ وأظهر، وربَّما بالغ من لا يفهم فحطاً أو كفراً.

وقال أبو بكر ابن العربي: ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها، كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم؛ فإنَّ هؤلاء مثلهم أو فوقهم. وكذا قال غير واحد؛ منهم مكي وأبو العلاء الهمدانِيُّ وآخرون من أئمة القراء.

وقال أبو حيَّان: ليس في كتاب ابن مجاهد ومنْ تبعه من القراءات المشهورة إلَّا التَّنَزُّ اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتَهَرَ عنه سبعة عشر راوِياً، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي، واشتَهَرَ عن اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السُّوسيِّ والدُّوريِّ، وليس لهما مزية على غيرهما، لأنَّ الجميع يشتَرِكون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ؟ قال: ولا أعرف لهذا سبيلاً إلَّا ما قُضِيَّ من نقص العلم.

وقال مكي: من ظَنَّ أنَّ قراءة هؤلاء القراء - كنافع وعااصم - هي الأحرف السَّبْعَةُ التي في الحديث فقد غَرِطَ غلطًا عظيمًا.

قال: ويلزم من هذا أنَّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة ممَّا ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط

(٢) في «البرهان» ١/٤٦٦.

(١) في «المرشد الوجز» ص ١٠٣ - ١٠٤.

المصحف، ألا يكون قرآنًا، وهذا غلط عظيم؛ فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبراني وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان الناس على رأس المئتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكّة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب.

قال: والسبب في الاقتصار على السبعة - مع أنَّ في أئمة القراء مَنْ هو أَجْلُ منهم قدرًا ومثلهم أكثر من عددهم - أنَّ الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تناصرت الهمم، اقتصرت ممَّا يوافق خطَّ المصحف على ما يسهل حفظه وتتناسب القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوه من كلِّ مصر إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وأبي جعفر وشيبة وغيرهم.

قال: وقد صنف ابن جُبِير المكي قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات، فاقتصر على خمسة، اختار من كلِّ مصر إماماً؛ وإنما اقتصر على ذلك؛ لأنَّ المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار؛ ويقال: إنه وجَّه بسبعين: هذه الخمسة، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، لكن لما لم يسمع لهذين المصحفين خبر، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصحف، استبدلوا من مصحف البحرين واليمن فارئين كُمل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبرُ به، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة، ولم تكن له فطنة، فظنَّ أنَّ المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع.

والأصل المعتمد عليه صحة السندي في السمع، واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم.
وأصبح القراءات سندًا نافعًا وعاصمًا، وأفضحها أبو عمرو والكسائي.

وقال القرَّاب في «الشافي»: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سُنَّة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرین، فانتشر، وأُوْهِم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد.
وقال الكواشي^(١): كلَّ ما صَحَّ سنه واستقام وجهه في العربية، ووافق خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة، ومتي قُيِّد شرط من الثلاثة فهو من الشاذ.

وقد اشتَدَ إنكار أئمة هذا الشأن على مَنْ ظَنَّ انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في «التسير» و«الشاطبية»، وأخْرُ من صرَح بذلك الشيخ تقى الدين السبكي، فقال في شرح «المنهج»: قال الأصحاب: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع؛ ولا تجوز بالشاذة، وظاهر هذا يُوْهِم أنَّ غير السبع المشهورة من الشاذة، وقد نَقَلَ البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة؛ وهذا القول هو الصواب.

(١) الكواشي: أحمد بن يوسف، موصلي، عالم من فقهاء الشافعية (ت: ٦٨٠ هـ). «النجوم الزاهرة» ٧/٣٤٨.

وقال: واعلم أنَّ الخارج عن السبع المشهورة على قسمين؛ منه: ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها. ومنه: ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تشهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريب لا يعول عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً. ومنه: ما اشتهر عن أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغوي أَوْلَى مِنْ يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَقْرِئٌ فَقِيهٌ جَامِعٌ لِلْعِلَّمَاتِ. قال: وهكذا التفصيل في شواد السبعة، فإنَّ عَنْهُمْ شَيْئاً كَثِيرًا شَادًا. انتهى.

وقال ولده في «منع الموانع»: إنما قلنا في «جمع الجواجم»: والسبع متواترة، ثم قلنا في الشاذ والصحيح: إنه ما وراء العشرة، ولم نقل: والعشر متواترة؛ لأنَّ السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أَوْلَأَ موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف.

قال: على أنَّ القول بِأَنَّ القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصحُّ القول به عَمَّن يُعتبر قوله في الدين، وهي لا تخالف رسم المصحف.

قال: وقد سمعت أبي بشدَّ النكير على بعض القضاة، وقد بلغه أنَّه منع من القراءة بها، واستأنفه بعض أصحابنا مرَّة في إقراء السبع، فقال: أذنت لك أن تُقرئ العشر. انتهى.

وقال في جواب سؤال ابن الجزري: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي: قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكلُّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلومٌ من الدين بالضرورة: أَنَّه متنزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل.

التبية الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام.

ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة في: «لمستم» و«لمستم» [النساء: ٤٣].

وجواز وطء الحائض عند الانقطاع قبل الغسل وعدمه، على الاختلاف في: «يَطْهَرُنَّ» [البقرة: ٢٢٢]، وقد حكوا خلافاً غريباً في الآية إذا قرئت بقراءتين، فحکى أبو الليث السمرقندی في كتاب «البستان» قولين: أحدهما: أَنَّ اللَّهَ قَالَ بِهِمَا جَمِيعاً، والثاني: أَنَّ اللَّهَ قَالَ بِقِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَذِنَ أَنْ تَقْرَأَ بِقِرَاءَتَيْنِ. ثُمَّ اخْتَارَ تَوْسِيْطاً، وَهُوَ أَنَّهُ: إِنْ كَانَ لِكُلِّ قِرَاءَةٍ تَفْسِيرٌ يَغْاِيِرُ الْآخِرَ فَقَدْ قَالَ بِهِمَا جَمِيعاً، وَتَصْبِيرُ الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ آيَتَيْنِ، مِثْلُ: «حَقَّ يَطْهَرُنَّ»، وَإِنْ كَانَ تَفْسِيرُهُمَا وَاحِدًا كَـ«الْأَبْيُوتَ» وـ«الْأَبْيُوتَ» [البقرة: ١٨٩] فَإِنَّمَا قَالَ بِإِحْدَاهُمَا، وَأَجَازَ الْقِرَاءَةَ بِهِمَا لِكُلِّ قَبِيلَةٍ عَلَى مَا تَعُودُ لِسَانَهُمْ.

قال: فإن قيل: إذا قلت: إِنَّه قَالَ بِإِحْدَاهُمَا، فَأَيِّ الْقِرَاءَتَيْنِ هِيَ؟ قلنا: التي بلغة قريش. انتهى.

وقال بعض المتأخرین: لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد:

منها : التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ومنها : إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم ، إذ لم ينزل كتابُ غيرهم إلَّا على وجه واحد.

ومنها : إعظام أجراها ، من حيث إنَّهم يُفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه لفظةً لفظةً ، حتى مقادير المَدَّات وتفاوت الإِمَالَات ، ثم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ ، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ومنها : إظهار سر الله في كتابه ، وصيانته له عن التبديل والاختلاف ، مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

ومنها : المبالغة في إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات ، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدة لم يخفَ ما كان فيه من التطويل ، ولهذا كان قوله : ﴿وَأَنْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦] مُنْزَلًا لغسل الرجل ، والمسح على الخفت ، واللفظ واحد ، لكن باختلاف إعرابه.

ومنها : أن بعض القراءات يبيّن ما لعلَّه يُجهَّل في القراءة الأخرى ، فقراءة ﴿يَطْهُرُ﴾ بالتشديد ميبةً لمعنى قراءة التخفيف ، وقراءة : (فَامضوا إلى ذكر الله) تبيّن أن المراد بقراءة : ﴿فَاسْعُوا﴾ [الجمعة: ٩] الذهاب ، لا المشي السريع.

وقال أبو عبيد في «فضائل القرآن»^(١) : المقصود من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها ؛ كقراءة عائشة وحفظة : (والوُسْطى صلاة العصر). وقراءة ابن مسعود : (فاقتعوا أيمانهما) وقراءة جابر : (إِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفْرَانٌ رَّحِيمٌ). قال : فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسّرة للقرآن ، وقد كان يُروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فِيْسْتَحْسِنْ ، فكيف إذا رُوي عن كبار الصحابة ، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى ؟ فأدنى ما يُستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل . انتهى.

وقد اعتنیت في كتابي : «أسرار التنزيل» ببيان كل قراءة أفادت معنى زائداً على القراءة المشهورة . التبیه الخامس : اختلف في العمل بالقراءة الشاذة ، فنقل إمام الحرمين في «البرهان»^(٢) عن ظاهر مذهب الشافعی : أنه لا يجوز ، وتبعه أبو نصر القشيري ، وجزم به ابن الحاجب ؛ لأنَّه نقله على أنه قرآن ، ولم يثبت.

وذكر القاضيان : أبو الطيب والحسين ، والروياني والرافعي العمل بها ، تزيلاً لها منزلة خبر الآhad . وصححه ابن السبكي في «جمع الجوامع» وشرح «المختصر».

وقد احتاج الأصحاب على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود ، وعليه أبو حنيفة أيضاً .

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٢٦.

(٢) «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله ، الشافعی ، الفقيه الأصولي ، المتكلّم المفسّر ت ٤٧٨هـ . «طبقات الشافعية» ٣/٢٤٩.

واحتاج على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة: «متتابعتاً»^(١)، ولم ي يحتاج بها أصحابنا لثبوت نسخها ، كما سبأته.

التبني السادس: من المهم معرفة توجيه القراءات؛ وقد اعنى به الأئمة، وأفردوا فيه كتاباً؛ منها: «الحجّة» لأبي علي الفارسي، و«الكشف» لمكي، و«الهداية» للمهدوي، و«المحتسب في توجيه الشوادّ» لأنّ جنّي.

قال الكواشى: فائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً؛ إلّا أنه ينبغي التبّني على شيء: وهو أنه قد تُرجمُ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقطها ، وهذا غير مرضي؛ لأنَّ كلاً منها متواتر.

وقد حكى أبو عمر الزاهد^(٢) في كتابه «اليقىت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أُفضل إعراباً على إعراب ، فإذا خرحت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: السّلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فلائم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

وقال أبو شامة: أكثر المصنّفون من التّرجيح بين قراءة ﴿مَلِك﴾ و﴿مُلْك﴾ حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى؛ وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين. انتهى.

وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة.

خاتمة: قال النّخعي: كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبد الله، وقراءة سالم ، وقراءة أبي ، وقراءة زيد. بل يقال: فلان كان يقرأ بوجه كذا ، وفلان كان يقرأ بوجه كذا. قال التّوسي: والصحيح أن ذلك لا يُذكره.



(١) القراءة المتواترة: ﴿فَهَيَّامُ تَلَامِيذَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةٌ . . .﴾ [المائدah: ٨٩].

(٢) هو: محمد بن عبد الواحد، أبو عمر الزاهد، غلام ثعلب، من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظها. قال الخطيب: رأيت شيئاً يوْثُقُونَه ويُصَدِّقُونَه. له: «ياقوتا الصراط». ذكره ابن خير في «فهرسته» ص ٦٠ ، وانظر «البرهان» للزرκشي ٣٩٣ / ١.

النوع الثاـنـي والعشـرون

فـي مـعـرـفـة الـوقـف وـالـابـدـاء

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم: أبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، والزجاج، والداني، والعماني، والسجاؤندي، وغيرهم. وهو فنٌ جليل، به يُعرف كيف أداء القراءة.

والأصلُ فيه: ما أخرجه النحاس قال: حدثنا محمد بن جعفر الأنباري، حدثنا هلال بن العلاء، عن أبي عبد الله بن جعفر قالاً: حدثنا عبد الله بن عمر الزرقاني، عن زيد بن أبي أيسة، عن القاسم بن عوف البكري قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدهنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمتها، ما يدرى ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه!

قال النحاس: فهذا الحديث يدلُّ على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف، كما يتعلمون القرآن.

وقول ابن عمر: لقد عشنا برهةً من دهرنا، يدلُّ على أنَّ ذلك إجماع من الصحابة ثابت. أخرج هذا الأثر البيهقي في «سننه» [١٢٠/٣].

وعن عليٍ في قوله تعالى: «وَرَأَلَ الْقُرْآنَ تَبِيلًا» [المزمول: ٤]. قال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقف.

قال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابداء فيه.

وقال النكزاوي: باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطأ؛ لأنَّه لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرآن ولا استبطاط الأدلة الشرعية منه إلَّا بمعرفة الفواصل.

وفي «النشر»^(١) لابن الجوزي: لِمَا لَمْ يَمْكُنُ الْقَارئُ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ أَوَ الْقَصْةَ فِي نَفْسِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُجُزْ التَّنَفُّسُ بَيْنَ كَلْمَتَيْنِ حَالَةُ الْوُضُلِّ، بَلْ ذَلِكَ كَالتَّنَفُّسُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلْمَةِ، وَجَبَ حِينَذِ اخْتِيَارُ وَقْفِ الْتَّنَفُّسِ وَالْاسْتِرَاحَةِ، وَتَعِينَ ارْتِضَاءِ ابْتِدَاءِ بَعْدِهِ، وَيَتَحَمَّلُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يُحِيلُ الْمَعْنَى وَلَا يَخْلُ بِالْفَهْمِ، إِذْ بِذَلِكَ يَظْهُرُ الْإِعْجَازُ، وَيَحْصُلُ الْقَصْدُ؛ وَلِذَلِكَ حَضَرَ الْأَئمَّةُ عَلَى تَعْلِمَهُ وَمَعْرِفَتِهِ.

وفي كلام عليٍ دليل على وجوب ذلك، وفي كلام ابن عمر برهانٌ على أنَّ تعلمه إجماع من الصحابة.

وصحّ - بل توادر - عندنا تعلُّمُه والاعتناء به من السَّلْف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين، وصاحب الإمام نافع، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونوصوهم عليه مشهورة في الكتب. ومن ثُمَّ اشترط كثير من الخَلَف على المجيز ألا يحيز أحداً إلَّا بعد معرفته الوقف والابتداء.

وصحّ عن الشعبي أَنَّه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ﴾، فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَبَقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْأَكْرَابِ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧].
قلت: أخرجه ابن أبي حاتم.

فصل: في أنواع الوقف

اصطلح الأئمة على أنَّ لأنواع الوقف والابتداء أسماءً، واختلفوا في ذلك.

قال ابن الأنباري: الوقف على ثلاثة أوجه: تامٌ، وحسنٌ، وقبحٌ.

فالتأمُّ: الذي يحسُّ الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلّق به، كقوله: ﴿وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، قوله: ﴿أَمْ لَمْ نُذَرْنَاهُ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

والحسن: هو الذي يحسُّ الوقف عليه، ولا يحسُّ الابتداء بما بعده، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنَّ الابتداء بـ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يحسُّ؛ لكونه صفةً لما قبله.

والقبح: هو الذي ليس بتامٍ ولا حسنٍ، كالوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.
قال: ولا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المعنوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه وعكسه، ولا المؤكّد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البديل دون مبدله، ولا إنَّ أو كان أو ظنَّ وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته: اسميًا أو حرفيًا، ولا الفعل دون مصدره، ولا الحرف دون متعلقه، ولا شرط دون جزائه.

وقال غيره: الوقف منقسم إلى أربعة أقسام: تامٌ مختار، وكافٌ جائز، وحسنٌ مفهوم، وقبحٌ متراكك.

فالتأمُّ: هو الذي لا يتعلّق بشيءٍ مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآيِّ غالباً، كقوله: ﴿وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وقد يوجد في أثنائها كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعْزَةَ أَهْلِهَا أَذْلَّ﴾ هنا التمام؛ لأنَّه انقضى كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَرَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤].

وكذلك: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الْذِكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هنا التمام؛ لأنَّه انقضى كلام الطالم أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَاتَ الشَّيْطَنَ لِلْأَنْسَنِ خَذُولًا﴾.

وقد يوجد بعدها، كقوله: ﴿مُضِيَعِينَ وَبَائِلِلَّ﴾ [الصفات: ١٣٧ - ١٣٨] هنا التمام؛ لأنَّه معطوف على المعنى، أي: بالصبح وبالليل.

ومثله: ﴿يَتَكُونُ وَرُخْفًا﴾ [الزخرف: ٣٤ - ٣٥]. رأس الآية: ﴿يَتَكُونُ﴾، و﴿وَرُخْفًا﴾ هو التمام؛ لأنَّه معطوفٌ على ما قبله.

وآخر كلَّ قصة وما قبل أولها، وأخر كل سورة، وقبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقسم ولامه، دون القول والشرط ما لم يتقدِّم جوابه، و﴿كَانَ اللَّهُ﴾، و﴿مَا كَانَ﴾، و﴿ذَلِكَ﴾، و﴿أَنَّ﴾ غالبهنَّ تام، ما لم يتقدمهنَّ قَسْمٌ أو قولٌ أو ما في معناه.

والكافِي: منقطع في اللفظ متعلَّق في المعنى، فيحسُّن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضًا، نحو: ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَنْهَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. هنا الوقف، ويبدأ بما بعد ذلك، وهكذا كل رأس آية بعدها (لام كي) و(إلا) بمعنى (لكن)، و(إنَّ) الشديدة المكسورة، والاستفهام، و(بل) و(ألا) المخففة، و(السين) و(سوف) للتهديد، و(نعم) و(بئس) و(كيلا) ما لم يتقدمهنَّ قول أو قسم.

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسُّن الابتداء بما بعده، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

والقبيح: هو الذي لا يفهم منه المراد، كـ﴿الْحَمْدُ﴾. وأقبح منه الوقف على ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ ويبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأنَّ المعنى مستحيل بهذا الابتداء، ومنْ تعمَّدَه وقصد معناه فقد كفر.

ومثله في الوقف: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَأَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿فَلَهَا الِصِّفَةُ وَلَا يَوْمَهُ﴾ [النساء: ١١]. وأقبح من هذا الوقف على المنفي دون حرف الإيجاب، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ ... ﴿إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]. فإن اضطر لأجل التنفس جاز، ثم يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، ولا حرج. انتهى.

وقال السَّجاوendi: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورةً.

١ - فاللازم: ما لو وصل طرفاه غَيْرَ المراد، نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، يلزم الوقف هنا؛ إذ لو وصل بقوله: ﴿يُنَذِّغُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]. تُؤْهِمُ أن الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، فانتفي الخداع عنهم، وتترى الإيمانُ خالصاً عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخداع. والقصدُ في الآية إثباتُ الخداع بعد نفي الإيمان.

وكما في قوله: ﴿لَا ذُلُولٌ شَيْرٌ لِلأَرْضِ﴾ [البقرة: ٧١]؛ فإن جملة ﴿شَيْرٌ﴾ صفة لـ﴿ذُلُولٌ﴾ داخلة في حيز النفي، أي: ليست ذلوًلاً مثيرةً للأرض.

ونحو: ﴿شَبَحْتَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، فلو وصلها بقوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لَأَوْهَمَ أنه صفة لولد، وأن المنفي ولد موصوف بأن له ما في السموات؛ والمراد نفي الولد مطلقاً.

٢ - والمطلق: ما يحسُّن الابتداء بما بعده:

كالاسم المبتدأ به، نحو: ﴿اللَّهُ يَجْتَمِعُ﴾ [الشورى: ١٣].
 وال فعل المستأنف، نحو: ﴿يَعْبُدُونَ لَا يُشْرِكُونَ بِإِشْنَاعٍ﴾ [النور: ٥٥]، و﴿سَيَقُولُ أَشْفَاهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].
 ومفعول المحذوف، نحو: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿شَنَّةَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨].
 والشرط، نحو: ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُصْلِلُهُ﴾ [الأنعام: ٣٩].
 والاستفهام ولو مقدراً، نحو: ﴿أَتَرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا﴾ [النساء: ٨٨]، ﴿تُرِيدُوكُ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧].

والنفي: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَخْيَرٌ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣]، حيث لم يكن كل ذلك مقولاً لقول سابق.
 والجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاوز الموجبين من الطرفين، نحو ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]. فإن واو العطف تقتضي الوصل، وتقدير المفعول على الفعل يقطع النظم؛ فإن التقدير: (ويونون بالآخرة).

٤ - والمجوز لوجه: نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَوْا الْحَيَاةَ الَّذِيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ لأنَّ الغاء في قوله: ﴿فَلَا يَحْفَظُ عَنْهُمْ﴾ [البقرة: ٨٦]. تقتضي التسبيح والجزاء، وذلك يوجب الوصل، وكون نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهاً.

٥ - والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عمَّا قبله؛ لكنه يرخص لانقطاع النفس وطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأنَّ ما بعده جملة مفهومة، كقوله: ﴿وَالَّتَّمَاءُ بِتَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٢٢] لا يستغني عن سياق الكلام؛ فإنَّ فاعله ضمير يعود إلى ما قبله، غير أنَّ الجملة مفهومة.

وأمَّا ما لا يجوز الوقف عليه: فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك.
 وقال غيره: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقيح، وشبيه به.

وقال ابن الجزري^(١): أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط، ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: إنَّ الوقف ينقسم إلى اختياريٍّ وأضطراريٍّ؛ لأنَّ الكلام إما أن يتَّمْ أو لا ، فإنْ تَّمَ كان اختيارياً، وكونه تاماً لا يخلو: إما ألا يكون له تعلُّق بما بعده البة - أي: لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى - فهو الوقف المسمى بالتأمَّل تمامه المطلق، يُوقف عليه ويبدأ بما بعده، ثم مثَّله بما تقدم في التام.

قال: وقد يكون الوقف تاماً في تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر.

(١) في «النشر» ١/٢٢٥.

نحو: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ٧]، تام: إن كان ما بعده مستأنفاً، غير تام: إن كان معطوفاً.

ونحو فواتح السور: الوقف عليها تام إن أعربت مبتدأ والخبر ممحض أو عكسه؛ أي: «الم» هذه، أو هذه «الم»، أو: مفعولاً بـ(فُل) مقدراً. غير تام إن كان ما بعده هو الخبر.

ونحو: «مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَنَّا» [البقرة: ١٢٥] تام على قراءة: «وَأَنْجَدُوا» بكسر الخاء، كاف على قراءة الفتح.

ونحو: «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» [إبراهيم: ١] تام على قراءة منْ رفع الاسم الكريم بعدها، حسن على قراءة منْ حَفَضَ.

وقد يتضليل التام، نحو: «مِنْكِ يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٤ - ٥]. كلامها تام؛ إلا أن الأول أتم من الثاني، لاشراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول.

وهذا هو الذي سمّاه بعضهم: شبيهاً بالتام.

ومنه ما يتأكد استحسانه لبيان المعنى المقصود به، وهو الذي سمّاه السجاوي باللازم. وإن كان له تعلق، فلا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو المسمى بالكلفي للاكتفاء به واستغناهه عمّا بعده، واستغناء ما بعده عنه؛ كقوله: «وَمَنْ رِزَقْنَاهُ يَقْهُوتُ» [البقرة: ٣]، قوله: «وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ» [البقرة: ٤]، قوله: «عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ» [البقرة: ٥].

ويتضليل في الكفاية كتضليل التام، نحو: «فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» كافٍ، «فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا» أكفي منه، «إِيمَانًا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [البقرة: ١٠] أكفي منها.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة، غير كافٍ على آخر، نحو قوله: «يُعَمِّلُونَ النَّاسَ أَسْتَحْرِ» [البقرة: ١٠٢]، كافٍ إن جعلت (ما) بعده نافية، حسن إن فسرت موصولة.

«وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقَنُونَ» [البقرة: ٤] كافٍ إن أعرب ما بعده مبتدأ، خبره: «عَلَى هُدَىٰ» [البقرة: ٥]. حسن إن جعل خبر: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ» [البقرة: ٣]. أو خبر: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ» [البقرة: ٤]. «وَنَحْنُ لَمْ نُخْلِصُنَّا» [البقرة: ١٣٩] كافٍ على قراءة: «أَمْ نَفَوْنَ» [البقرة: ١٤٠]؛ بالخطاب. حسن على قراءة الغيب.

«يُحَاسِّنُكُمْ بِهِ اللَّهُ» كافٍ على قراءة منْ رفع: «فَيَمْنَعُ» و«يُعَذِّبُ» [البقرة: ٢٨٤]. حسن على قراءة منْ جزم^(١).

إن كان التعلق من جهة اللفظ: فهو المسمى بالحسن؛ لأنّه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتّعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة الآتي.

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً أو تاماً على آخر، نحو: «هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ» [البقرة: ٢].

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: جزماً. وقرأ عاصم وابن عامر: رفعاً. «السبعة» ص ١٩٥.

حسن إن جعل ما بعده نعتاً، كافٍ إن جعل خبر مقدّر، أو مفعول مقدّر، على القطع. تامٌ إن جعل مبتدأ خبره: **﴿أُلَيْكَ﴾** [البقرة: ٥].

وإن لم يتم الكلام: كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المسمى بالقبح، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلّا لضرورة، من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى، نحو: **﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾** [الفاتحة: ٧].

وقد يكون بعضه أقبح من بعض، نحو: **﴿فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يَوْمَيْهِ﴾** [النساء: ١١]؛ لإيهامه أنهمما مع البنت شركاء في النصف.

وأقبح منه نحو: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَخِي﴾** [البقرة: ٢٦]، **﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَابِينَ﴾** [الماعون: ٤]، **﴿لَا تَقْرَبُوا أَضْلَالَهُ﴾** [النساء: ٤٣].

فهذا حكم الوقف اختيارياً واضطرارياً.

وأما الابتداء فلا يكون إلّا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعوه إليه ضرورة، فلا يجوز إلّا بمستقلٍ بالمعنى موفي بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربع، وتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعده، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على: **﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾** [البقرة: ٨]. فإنَّ الابتداء بـ(الناس) قبيح، وبـ**﴿مِن﴾** تامٌ، فلو وقف على: **﴿مَن يَقُولُ﴾** كان الابتداء بـ**﴿يَقُولُ﴾** أحسن من الابتداء بـ**﴿مِن﴾**.

وكذا الوقف على: **﴿خَمْنَ اللَّه﴾** [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء بـ**﴿هَمْنَ﴾** أقبح وبـ**﴿خَمْنَ﴾** كافٍ.

والوقف على **﴿عُزِيزُ أَبْنَ﴾** و**﴿الْمَسِيحُ أَبْنَ﴾** [التوبه: ٣٠] قبيح، والابتداء بـ**أَبْنَ** أقبح، وبعزيز والمسيح أشدُّ قبحاً.

ولو وقف على **﴿مَا وَعَدْنَا اللَّه﴾** [الأحزاب: ١٢] ضرورة، كان الابتداء بالجلالة قبيحاً، وبـ**﴿وَعَدْنَا﴾** أقبح منه وبـ**﴿مَا﴾** أقبح منها.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً، نحو: **﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُم﴾** [المتحنة: ١]. الوقف عليه حسنٌ، والابتداء به قبيح؛ لفساد المعنى، إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله.

وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء جيداً، نحو: **﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْدَدِنَا هَذَا﴾** [يس: ٥٢]، الوقف على **﴿هَذَا﴾** قبيح لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى المرقد، والابتداء بهذا كافٍ أو تامٌ لاستئنافه.

نبهات:

الأول: قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا...، كذا.

قال ابن الجزري^(١): إنما يريدون به الجواز الأدائي؛ وهو الذي يحسن في القراءة ويروّق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنَّه حرام ولا مكروه؛ اللهم إلَّا أنْ يُقصد بذلك تحريفُ القرآن وخالف المعنى الذي أراده الله، فإنه يكفر فضلاً عن أن يأثم.

الثاني: قال ابن الجزري^(٢) أيضاً: ليس كل ما يتسعَّفه بعض المعربين أو يتکلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أنْ يُعتمد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتم، والوقف الأوجه؛ وذلك نحو الوقف على: «وَاحْسَنَا أَنْتَ» والابداء «مَوْلَانَا فَاضْرَبْنَا» [البقرة: ٢٨٦]؛ على معنى النداء.

ونحو: «ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْكِمُونَ»، ويبتدئ «بِاللَّهِ إِنَّ أَرْدَنَا» [النساء: ٦٢].

ونحو: «يَبْيَأَ لَا شُرِكَ» [لقمان: ١٣]، ويبتدئ «بِاللَّهِ إِنَّكَ الشَّرِيكَ» على معنى القسم.

ونحو: «وَمَا نَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ»، ويبتدئ «اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [التكوير: ٢٩].

ونحو: «فَلَا جُنَاحَ»، ويبتدئ: «عَلَيْهِ أَنْ يَطْوِقَ بِهِمَا» [البقرة: ١٥٨].

فكُلهُ تعسُّفٌ وتَمَحُّلٌ وتحريفُ للكلِّم عن مواضعه.

الثالث: يُعترف في طول الفواصل والقصص والجمل المعرضة نحو ذلك، وفي حالة جمْع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يُعترفُ في غيرها، فربما أجيَّزَ الوقف والابداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُجِّعَ، وهذا الذي سماه السجاؤندي: المرحّص ضرورة، ومثله قوله: «وَالسَّمَاءُ بِنَاءُ» [البقرة: ٢٢].

قال ابن الجزري: والأحسن تمثيله نحو: «فَكُلُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: «وَالْيَتَائِنَ» [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: «وَأَقَامَ أَصَلَّوَ وَاعَى أَرْلَكَوَةَ» [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: «عَاهَدُوا» [البقرة: ١٧٧]، وبنحو كلٍّ من فواصل: «فَدَأَلَقَ الْمُؤْنَثُونَ» . . . إلى آخر القصة.

وقال صاحب «المستوفي»: النحويون يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع إمكان النام، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقفٌ تامٌ حسُنَ الأخذ بالناقص، كقوله: «فَلَأُرْجِعَ» إلى قوله: «فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» إن كسرت بعده إنْ، وإن فتحتها فإلى قوله: «كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِدَاءً» [الجن: ١ - ١٩].

قال: ويُحسَّن الوقف الناقص أمور:

منها: أن يكون لضرب من البيان، كقوله: «وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً»؛ فإنَّ الوقف هنا يبين أنَّ «فِيمَا» [الكهف: ١ - ٢] منفصل عنه، وأنه حال في نية التقديم، وكقوله: «وَبَنَاثُ الْأَخْتِ» [النساء: ٢٣]؛ ليفصِّل به بين التحرِيم السَّبِي و السَّبِبي.

ومنها: أن يكون الكلام مبنياً على الوقف، نحو: «يَبْتَئِنِي لَرْأُتْ كَتْبِيَهُ وَلَرْأَيْدِرْ مَا حِسَابِيَهُ» [الحافة: ٢٥ - ٢٦].

(٢) في «النشر» ١/٢٣١.

(١) في «النشر» ١/٢٣٠ - ٢٣١.

قال ابن الجزري : وكما اغتفر الوقف لما ذكر ، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل ، وإن لم يكن التعلق لفظياً ، نحو : «وَلَدَنَا مُوسَى الْكَتَبُ» ، «وَأَتَيْنَا عِيسَى أَبْنَ مُرْسَمَ الْبَيْتَنِتِ» [البقرة: ٨٧] ؛ لقرب الوقف على «بِالرَّسُولِ» [البقرة: ٨٧] ، وعلى «الْقَدْنِينِ» [البقرة: ٨٧] .

وكذا يراعى في الوقف الاذدواج ، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد الشمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً ، وذلك من أجل اذدواجه ، نحو : «لَهَا مَا كَسَبَتْ» مع «وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ» [البقرة: ١٣٤] ، ونحو : «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» [البقرة: ٢٠٣] ، مع «وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» . ونحو : «بُولُجُ الْيَلَّا فِي النَّهَارِ» مع «وَبُولُجُ النَّهَارَ فِي الْيَلَّا» [فاطر: ١٣] ، ونحو : «مَنْ عَمَلَ ضَلَالًا فَلَفَسَهُ» مع «وَمَنْ أَسَأَ فَعَلَيْهَا» [فصلت: ٤٦] .

الرابع : قد يحيزون الوقف على حرف وعلى آخر ، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد ، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر ، كمن أجاز الوقف على : «لَا رَبَّ» ، فإنَّه لا يحيزه على «فِيهِ» ، والذي يحيزه على «فِيهِ» لا يحيزه على «لَا رَبَّ» [البقرة: ٢] .

وكالوقف على : «وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ» فإنَّ بينه وبين «كَمَا عَلَمَهُ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٢] مراقبة . والوقف على : «وَمَا يَعْلَمُ ثَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» فإنَّ بينه وبين «أَرَسَحُونَ فِي الْعِلْمِ» [آل عمران: ٧] مراقبة .

قال ابن الجزري ^(١) : وأَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ عَلَى المراقبة في الوقف أبو الفضل الرازي ، أخذه من المراقبة في العروض .

الخامس : قال ابن مجاهد : لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحو عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير والقصص وتخلص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن .

وقال غيره : وكذا علم الفقه ، ولهذا مَنْ لَمْ يُقْبِلْ شهادة القاذف وإن تاب يقف عند قوله : «وَلَا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَدَةَ أَبْدَأُ» [النور: ٤] . ومن صرَح بذلك النَّكَزاوِيَّ ، فقال في كتاب «الوقف» : لا بد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه ، لأنَّ ذلك يُعِينُ على معرفة الوقف والابداء ، لأنَّ في القرآن مواضع ينبعي الوقف على مذهب بعضهم ، ويختلف على مذهب آخرين .

فاما احتياجه إلى علم النحو وتقديراته : فلأنَّ مَنْ جعل : «قَلَّهُ أَيْكُمْ إِنْرَهِيْمُ» [الحج: ٧٨] . منصوباً على الإغراء وقف على ما قبله ، أما إذا أعمل فيه ما قبله فلا .

واما احتياجه إلى القراءات : فلما تقدَّمَ مِنْ أَنَّ الوقف قد يكون تاماً على قراءة ، غير تام على أخرى .

واما احتياجه إلى التفسير : فلأنَّه إذا وقف على : «فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَتَيْعَنَ سَنَةً» [المائدة: ٢٦] . كان المعنى : إنَّها محَرَّمة عليهم هذه المدة ، وإذا وقف على «عَلَيْهِمْ» كان المعنى : إنَّها محَرَّمة عليهم

(١) في «النشر» ١/٢٣٨.

أبداً، وأنَّ التيه «أربعين»؛ فرجع في هذا إلى التفسير. وقد تقدَّم أيضاً أنَّ الوقف يكون تاماً على تفسير وإعراب، غير تامٍ على تفسير وإعراب آخر.

وأمَّا احتياجه إلى المعنى: فضرورة؛ لأنَّ معرفة مقاطع الكلام إنَّما تكون بعد معرفة معناه، كقوله: «وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعَرَةَ لِلَّهِ» [يوسُف: ٦٥]، فقوله: «إِنَّ الْمَرَّةَ» استثناف، لا مقولُهم! وقوله: «فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِعَيْنِتَنَا»، ويبدئ «أَنْتَمَا» [القصص: ٣٥]. قال الشيخ عز الدين: الأحسن الوقف على «إِلَيْكُمَا»؛ لأنَّ إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأنَّ المراد بالآيات: العصا وصفاتها، وقد غلبوها السحر، ولم تمنع عنهم فرعون.

وكذا الوقف على قوله: «وَلَقَدْ هَمَتْ يَهُ»، ويبدئ «وَهُمْ يَهَا» [يوسف: ٢٤]. على أنَّ المعنى: لولا أن رأى برهان ربِّه لهم بها؛ فقدَم جواب «لَوْلَا»، ويكون هُمْ منتفياً، فعلم بذلك أنَّ معرفة المعنى أصل في ذلك كبير.

السادس: حكى ابنُ برهان النحوِي^(١) عن أبي يوسف^(٢) القاضي صاحب أبي حنيفة: أنه ذهب إلى أنَّ تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومُتعمَّدُ الوقف على نحوه مُبتدئُ، قال: لأنَّ القرآن معجزٌ، وهو كالقطعة الواحدة، فكلُّه قرآن وبعضُه قرآن، وكلُّه تام حَسَنٌ، وبعضُه تام حَسَنٌ.

السابع: لأئمة القراء مذاهب في الوقف والابتداء:

فتافع: كان يراعي تجانسَهُما بحسب المعنى.

وابن كثير وحمزة: حيث ينقطع النَّفَسُ، واستثنى ابنُ كثير: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ٧]، «وَمَا يُشَرِّكُمْ» [الأنعام: ١٠٩]، «إِنَّمَا يَعْلَمُ بَشَرٌ» [النَّحل: ١٠٣]. فتعمَّد الوقف عليها.

وعاصم والكسائي: حيث تمَّ الكلام.

وأبو عمرو: يتعمَّد رؤوسَ الآيِّ، ويقول: هو أحبُّ إلىَّيْ، فقد قال بعضُهم: إنَّ الوقف عليه سنة. وقال البيهقي في «الشعب» وأخرون: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلَّقت بما بعدها، اتباعاً لهدي رسول الله ﷺ وسنته.

روى أبو داود [٤٠٠١] وغيره: عن أم سلمة: أنَّ النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، ثم يقف، «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، ثم يقف، «الرَّحْمَنُ أَكْرَحَهُ»، ثم يقف [والترمذى: ٢٩٢٧ وهو صحيح].

(١) ابن برهان: عبد الواحد بن علي العُجَبِري، عالم بغدادي، برع في العربية والأدب (ت: ٤٥٦ هـ). «شذرات الذهب» ٢٩٧ / ٣.

(٢) يعقوب بن إبراهيم الكوفي، أول من نشر مذهب أبي حنيفة، مات في خلافة الرشيد ببغداد (ت: ١٨٢ هـ). «النجوم الزاهرة» ٢/ ١٣٧، و«تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٤٢.

الثامن: الوقف والقطع والسكت، عبارات يُطلقها المتقدّمون غالباً، مراداً بها الوقف. والمتأخرون فرقوا فقالوا:

القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يُستعاد بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية، لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطعة.

أخرج سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي سنان، عن ابن أبي الهذيل أنه قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضاها. إسناده صحيح. وعبد الله بن أبي الهذيل تابعي كبير، و قوله: (كانوا) يدلُّ على أنَّ الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زماناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأواسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زماناً، وهو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس. واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدلُّ على طوله وقصره: فعن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة. وقال الأشناني: قصيرة، وعن الكسائي: سكتة مختلسة من غير إشباع. وقال ابن غلبون: وقفه يسيرة، وقال مكي: وقفه خفيفة. وقال ابن شریع: وُقْفَة. وعن قبيبة: من غير قطع نفس. وقال الدانی: سكتة لطيفة من غير قطع. وقال الجعبري: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج التنفس؛ لأنه إن طال صار وقفاً. في عبارات آخر.

قال ابن الجزري^(١): وال الصحيح أنَّه مقيَّد بالسَّماع والنَّقل، ولا يجوز إلا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصود بذاته. وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل، لقصد البيان. وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك.

ضوابط:

١ - كل ما في القرآن من (الذي) و(الذين): يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، والقطع على أنه خبر، إلا في سبعة مواضع، فإنه يتعين الابتداء بها:

﴿الَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ يَتَلَوُهُ﴾ في البقرة [١٢١]، ﴿الَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ يَعْرِفُونَهُ﴾ فيها [١٤٦]. وفي الأنعام أيضاً [٢٠]. ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَوَا﴾ في البقرة [٢٧٥]، ﴿الَّذِينَ أَمَّوْا وَهَاجَرُوا﴾ في براءة [٢٠]، ﴿الَّذِينَ يُحَشِّرُونَكُ﴾ في الفرقان [٣٤]، ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ في غافر [٧].

وفي «الكاف الشفاف»^(٢) في قوله: ﴿الَّذِي يُوَسِّعُ﴾: يجوز أن يقف القارئ على الموصوف ويبتدئ بـ﴿الَّذِي﴾ إن حملته على القطع، بخلاف ما إذا جعلته صفة.

(٢) «الكاف الشفاف» ٣٠٢/٤ سورة الناس: ٥.

(١) في «النشر» ٢٤٣/١.

وقال الرئيسي^(١): الصفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها دونها، وإن كانت للمدح جاز، لأن عاملها في المدح غير عامل الموصوف.

٢ - الوقف على المستثنى منه دون المستثنى، إن كان منقطعاً، فيه مذاهب: الجواز مطلقاً، لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه.

والمنع مطلقاً، لا حتياجه إلى ما قبله لفظاً؛ لأنه لم يعهد استعمالاً (إلا) وما في معناها إلا متصلة بما قبلها، ومعنى؟ لأن ما قبلها مُشعر بتمام الكلام في المعنى، إذ قولك: (ما في الدار أحد) هو الذي صحيح (إلا الحمار)، ولو قلت: (إلا الحمار) على انفراده كان خطأ.

والثالث: التفصيل؛ فإن صرّح بالخبر جاز؛ لاستقلال الجملة واستغنائها عمّا قبلها، وإن لم يصرّح به فلا؛ لافتقارها. قاله ابن الحاجب في «أمالية»^(٢).

٣ - الوقف على الجملة الندائية جائز، كما نقله ابن الحاجب عن المحققين؛ لأنها مستقلة وما بعدها جملة أخرى، وإن كانت الأولى تتعلق بها.

٤ - كلّ ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكايته. قاله الجويني في «تفسيره».

٥ - (كلاً) في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعًا: منها سبعة للردع اتفاقاً، فيوقف عليها، وذلك: «عَهْدًا كَلَّا» في مريم [٧٨ - ٧٩]، «عِزْلًا كَلَّا» في مريم [٨١ - ٨٢]، «أَنْ يَقْتَلُونَ قَالَ كَلَّا» في الشعراء [١٤ - ٢٥]، «إِنَّا لَمَذْرُوكُونَ قَالَ كَلَّا» في الشعراء [٦١ - ٦٢]، «شُرَكَاءَ كَلَّا» في سباء [٢٧]، «أَنْ أَزِيدَ كَلَّا» في المدثر [١٥ - ١٦]، «أَيْنَ الْمَرْكَبَ كَلَّا» في القيامة [١٠ - ١١].

والباقي: منها ما هو بمعنى: حقاً قطعاً، فلا يوقف عليه. ومنها ما احتمل الأمرين، فيه الوجهان.

وقال مكي: هي أربعة أقسام:

الأول: ما يحسن الوقف فيه عليها على معنى الردع وهو الاختيار، ويجوز الابداء بها على معنى: حقاً. وذلك أحد عشر موضعًا:

اثنان في مريم، وفي «قد أفلح»، وبسأ، واثنان في المعارض، واثنان في المدثر: «أَنْ أَزِيدَ كَلَّا» [١٥ - ١٦]، «مُشَرَّرَةَ كَلَّا» [٥٣ - ٥٢]، وفي المطففين: «أَسْطِرُ الْأَوَّلِينَ * كَلَّا» [١٣ - ١٤]، وفي الفجر: «أَهَنَنِي * كَلَّا» [١٦ - ١٧]، وفي الهمزة «أَخْلَدُ كَلَّا» [٣ - ٤].

الثاني: ما يحسن الوقف عليها ولا يجوز الابداء بها، وهو موضعان: في الشعراء: «أَنْ يَقْتَلُونَ قَالَ كَلَّا» [١٤ - ١٥]، «إِنَّا لَمَذْرُوكُونَ قَالَ كَلَّا» [٦٢ - ٦١].

(١) الرئيسي: علي بن عيسى، عالم في اللغة وال نحو والبلاغة (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ١٢/١٦.

(٢) «أمالى ابن الحاجب» ١/ ٣٨٠ مسائل في الاستثناء.

الثالث: ما لا يحسن الوقف عليها ولا الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وبما بعدها وهو موضعان: في عمَّ والتَّكاثُر: ﴿كُلَّا كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النَّبِيٌّ: ٥]، ﴿كُلَّمَا كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التَّكاثُر: ٤].

الرابع: ما لا يحسن الوقف عليها، ولكن يُبتدأ بها، وهي الشَّمَانِيَّةُ عَشَر الباقية.

٦ - (بلى) في القرآن في اثنين وعشرين مَوْضِعاً، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يجوز الوقف عليها إِجْمَاعاً؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، وهو سبعة مواضع:

في الأنعام: ﴿كُلَّمَا وَرَبَّنَا﴾ [٣٠].

في النحل: ﴿كُلَّمَا وَعَدَنَا عَلَيْهِ حَقًا﴾ [٣٨].

في سباء: ﴿فُلْ بَلَّ وَرِيفٌ لَتَائِنَكُم﴾ [٣].

في الزمر: ﴿بَلَّ فَدَ جَاءَتُكَ﴾ [٥٩].

في الأحقاف: ﴿كُلَّمَا وَرَبَّنَا﴾ [٣٤].

في التغابن: ﴿فُلْ بَلَّ وَرِيفٌ﴾ [٧].

في القيامة: ﴿كُلَّمَا فَدَرَبَنَا﴾ [٤].

الثاني: ما فيه خلاف، والاختيار الممنوع، وذلك خمسة مواضع:

في البقرة: ﴿كُلَّمَا وَلَكُنْ لَيَطْمَئِنَ قَلْبِي﴾ [٢٦٠].

في الزمر: ﴿بَلَّ وَلَكُنْ حَقَّت﴾ [٧١].

في الزخرف: ﴿كُلَّمَا وَرَسَلْنَا﴾ [٨٠].

في الحديد: ﴿قَاتُلُوا بَلَّ﴾ [١٤].

في تبارك: ﴿قَاتُلُوا بَلَّ فَدَ جَاءَتَكَ﴾ [٩].

الثالث: ما الاختيار جواز الوقف عليها، وهو العشرة الباقية.

٧ - (نعم) في القرآن في أربعة مواضع:

في الأعراف: ﴿قَاتُلُوا نَعَمْ فَادَن﴾ [٤٤]، والمختار الوقف عليها؛ لأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها؛ إذ ليس من قول أهل النار. والبواقي فيها، وفي الشِّعراء: ﴿قَاتُلَ نَعَمْ وَلَنَكُمْ إِذَا لَمْنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٢].

وفي الصافات: ﴿فُلْ نَعَمْ وَلَأَتُمْ دَخْرُونَ﴾ [١٨]، والمختار لا يوقف عليها؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها؛ لأنَّ الصالحة بالقول.

ضابط: قال ابن الجوزي في «النشر»^(١): كلَّ ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده.

فصل: في كيفية الوقف على أواخر الكلم

للوقف في كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة: السكون، والرُّوْم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والمحذف، والإثبات، والإلحاق.

فأما السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع؛ ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يُبتدأ بساكن لا يُوقف على متحرّك. وهو اختيارٌ كثير من القراء.

وأما الرُّوْم: فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: تضييف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد. ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور. بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة، إذا خرج بعضها خَرَج سائرها، فلا تقبل التبعيض.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتها. وكلاهما واحد.

ويختص بالضمّة، سواء كانت حركة إعراب أم بناءً إذا كانت لازمة، أمّا العارضة، وميم الجمع عند من ضمّ، وهاء التأنيث: فلا رُوْم في ذلك ولا إشمام.

وقيد ابن الجزري هاء التأنيث بما يوقف عليها بالهاء، بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم. ثم إن الوقف بالرُّوْم والإشمام ورَدَ عن أبي عمِّرو والkovfين نصاً، ولم يأت عن الباقين فيه شيء، واستحبه أهل الأداء في قراءتهم أيضاً.

وفائدته: بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقف عليها.

وأما الإبدال: ففي الاسم المنصوب المنون، يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين. ومثله (إذن). وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء، يوقف عليه الهاء بدلاً منها. وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف، فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مدّ من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حذفها نحو: «أَقْرَا» [العلق: ١]، و«نَبَّئْ» [الحجر: ٤٩]، و«يَبْدُأ» [الروم: ١١]، و«إِنْ أَرْوَأْ» [النساء: ١٧٦]، و«مِنْ شَطِّي» [القصص: ٣٠]، و«يَشَاءْ» [التكوير: ٢٩]، و«مَنْ أَسْكَأْ» [البقرة: ٢٢]، و«مِنْ مَاءِ» [النور: ٤٥].

وأما النقل: ففيما آخره همزة بعد ساكن، فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرّك بها، ثم تحذف هي، سواء أكان الساكن صحيحاً، نحو: «دَفْ» [النحل: ٥]، «قَلْ» [آل عمران: ٩١]. «يَنْطِرُ الْمَرْأَةُ» [عم: ٤٠]، «لِكُلِّ يَابِّ مَنْهُمْ جُنْ» [الحجر: ٤٤]، «بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ» [الأنافاس: ٢٤]، «بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ» [البقرة: ١٠٢]، «يَنْجُحُ الْحَبَّ» [النمل: ٢٥]، ولا ثامن لها.

أم ياء أو واواً أصليتين، سواء كانتا حرف مدّ، نحو: «الْمُسِيءُ» [غافر: ٥٨]، «وَجَائِهُ» [الزمر: ٦٩]، و«صُيَّءُ» [النور: ٣٥]، «أَنْ تَبُوأْ» [المائدة: ٢٩]، «الْمُنْوَأْ» [القصص: ٧٦]، «وَمَا عَمِلتَ

من سُوءَ» [آل عمران: ٣٠]، أم لين، نحو: «شَيْءٌ»، «قَوْمٌ سُوئٌ» [الأنياء: ٧٧]، «مَثَلُ السَّوْءِ» [النحل: ٦٠].

وأما الإدغام: ففيما آخره همز بعد ياء أو واء زائدتين، فإنه يوقف عليه - عند حمزة أيضاً - بالإدغام، بعد إيدال الهمز من جنس ما قبله، نحو: «السَّيِّءُ» [التوبية: ٣٧]، و«بَرِيٌّ» [التوبية: ٣]، و«فُؤُوسٌ» [البقرة: ٢٢٨].

وأما الحذف: ففي الياءات الزوائد عند مَنْ يثبتها وضلاً، ويحذفها وقفاً. ويايات الزوائد - وهي التي لم ترسم - مئة وإحدى وعشرون، منها: خمس وثلاثون في حشو الآي، والباقي في رؤوس الآي. فنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر: يثبتونها في الوصل دون الوقف.

وابنُ كثير ويعقوب: يثبتان في الحالين.

وابنُ عامر وعاصم وخلف: يحذفون في الحالين.

وربما خرج بعضهم عن أصله في بعضها.

وأما الإثبات: ففي الياءات المحنوفات وضلاً عند من يثبتها وقفاً، نحو: «هَادٍ» و«وَالِّي» و«وَاقٍ» و«بَاقٍ».

وأما الإلحاق: فما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند مَنْ يلحقها في: «فَمَّا» و«فِيمَ»، و«فِيمَ»، و«فِيلَمَ»، و«فِيمَ». والتون المشددة من جمع الإناث: نحو: «مَنْ» و«مَنْهُنَّ».

والتون المفتوحة، نحو: «الْعَمَّيْنَ» و«الْدَّيْنَ» و«الْمَقْلُوْنَ». والمشدّد المبني، نحو: «أَلَا تَعْلُوْنَ عَلَى» [النمل: ٣١]، و«خَلَقْتَ بِيَدِي» [ص: ٧٥] و«بِصُرْخَكَ» [إبراهيم: ٢٢]، و«لَدَيَّ» [النمل: ١٠].

قاعدة: أجمعوا على لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالاً وإثباتاً، وحذفاً ووصلًا وقطعاً. إلا أنه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها، كالوقف بالهاء على ما كتب بالباء، وبالحالق للهاء فيما تقدم وغيره، وإثباتات الياء في مواضع لم ترسم بها، والواو في: «وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَزَّ ذِيَّلَهُ» [الإسراء: ١١]، «يَوْمَ يَدْعُ الْدَّاعَ» [القمر: ٦]، «سَدَّعَ الْأَرْبَابَةَ» [العلق: ١٨]، «وَيَسْعُّ اللَّهُ الْبَطَلُ» [الشورى: ٢٤]، والألف في: «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ» [النور: ٣١]، «بِيَتَاهُ السَّاحِرُ» [الزخرف: ٤٩]، «أَيُّهُ الْقَالَانِ» [الرحمن: ٣١].

وتحذف التون في: «وَكَائِنٌ» حيث وقع، فإن أبا عمرو يقف عليه بالياء ويوصل «أَيَّاً مَا» في الإسراء [١١٠]، و«فَلَالِ» في النساء [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، وسأل [٣٦]. وقطع «وَيَكَائِنَ . . . وَيَكَائِنُ» [القصص: ٨٢]، «أَلَا سَجَدُوا» [النمل: ٢٥]. ومن القراء من يتبع الرسم في الجميع.

النوع التاسع والعشرون

فِي بَيَانِ الْمَوْصُولِ لِفَظِ الْمَفْصُولِ مَهْنَدٌ

هو نوعٌ مهمٌ جديّرٌ أن يفرد بالتصنيف؛ وهو أصلٌ كبيرٌ في الوقف؛ ولهذا جعلته عقبة. وبه يحصل حلٌ إشكالات وكشفٌ لمضلالات كثيرة:

من ذلك قوله تعالى: «هُوَ اللَّهُ خَلَقَكُم مِّنْ تَنَسُّقٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنُ إِلَيْهَا» إلى قوله: «جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا فَتَعْنَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» [الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠]. فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق؛ وصرّح به في حديث أخرجه أحمد [٢٠١١٧]، والترمذني - وحسنه - [٣٠٧٧] والحاكم - وصححه - [٥٤٥/٢٢] من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي حاتم^(١) وغيره بسنده صحيح عن ابن عباس.

لكن آخر الآية مشكّلٌ، حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وأدّم نبيٌّ مكلّم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً، وقد جرَ ذلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنّها في رجل وزوجته كانوا من أهل الْمُلْكِ، وتعدّى إلى تعليل الحديث والحكم بنكارته.

وما زلّت في وقفةٍ من ذلك حتى رأيت ابن أبي حاتم^(٢) قال: أخبرنا أبو عبد الله بن عثمان بن حكيم: حدّثنا أحمد بن مفضل: حدّثنا أسباط، عن السُّدِّي في قوله: «فَتَعْنَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» [الأعراف: ١٩٠] قال: هذه فضل من آية آدم، خاصة في آلية العرب.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن عيينة، سمعت صدقة بن عبد الله بن كثير المكي يحدّث عن السُّدِّي قال: هذا من المؤصول المفصول.

وقال ابن أبي حاتم^(٣): حدّثنا عليّ بن الحسين، حدّثنا محمد بن أبي حمّاد، حدّثنا مهران، عن سُفيان، عن السُّدِّي، عن أبي مالك قال: هذه مفصولة، إطاعة في الولد «فَتَعْنَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» هذه لقوم محمد.

فانحلّت عني هذه العقدة، وانجلّت لي هذه المُعْضَلَةُ، واتّضح بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: «فِيمَا أَتَاهُمَا»، وأن ما بعده تخلّص إلى قصة العرب، وإشراكهم الأصنام. ويوضّح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد الثنوية، ولو كانت الفضة واحدة لقال: (عما يشركان)، كقوله: «دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا ... فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلَّيْهَا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا» [الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠]. وكذلك الضمائر في قوله بعده:

(١) في «تفسيره» ١٦٣٠ / ٥ [٨٦٣١] الأعراف: ١٨٩.

(٢) في «تفسيره» ١٦٣٥ / ٥ [٨٦٦١] الأعراف: ١٩٠.

(٣) في «تفسيره» ١٦٣٥ / ٥ [٨٦٦٣] الأعراف: ١٩٠.

﴿أَيْمَرُكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ [الأعراف: ١٩١]، وما بعده إلى آخر الآيات. وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ، إِلَّا اللَّهُ وَرَبُّ السُّجُونِ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، فإنه على تقدير الوصل يكون: (الراسخون يعلمون تأويله). وعلى تقدير الفصل بخلافه.

وقد أخرج ابن أبي حاتم^(١) ، عن أبي الشعثاء وأبي نهيك، قالا: إنكم تصيلون هذه الآية وهي مقطوعة.

ويؤيد ذلك كون الآية دلت على ذمٍّ متبغي المتشابه ووضفهم بالزيف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَّتِمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَنْقُضُوا مِنَ الْأَصْلَةِ إِنْ خَفِيتُمْ أَنْ يَقْنَعُوكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فإنَّ ظاهر الآية يقتضي أنَّ القصر مشروط بالخوف، وأنَّه لا قصر مع الأمْن، وقد قال به لظاهر الآية جماعةٌ؛ منهم عائشة، لكنَّ بين سبب التزول أنَّ هذا من الموصول المفصول. فأخرج ابن جرير^(٢) من حديث عليٍّ: سأله قوم من بنى التجار رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إننا نضرب في الأرض، فكيف نصلِّي؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا صَرَّتِمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَنْقُضُوا مِنَ الْأَصْلَةِ﴾، ثم انقطع الوحي، فلما كان بعد ذلك بحولٍ، غزا النبي ﷺ، فصلَّى الظهر، فقال المشركون: لقد أمكنكم محمدًا وأصحابه من ظهورهم، هلاً شدُّتم عليهم. فقال قائل منهم: إن لهم أخرى مثلها في أثرها. فأنزل الله بين الصلاتين: ﴿إِنْ خَفِيتُمْ أَنْ يَقْنَعُوكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُّهِمَّا﴾، فنزلت صلاة الخوف.

فتباين بهذا الحديث أنَّ قوله: ﴿إِنْ خَفِيتُمْ﴾ شرط فيما بعده، وهو صلاة الخوف لا في صلاة القصر، وقد قال ابن جرير: هذا تأويلٌ في الآية حسنٌ، لو لم تكن في الآية ﴿وَإِذَا﴾^(٣).

قال ابن المررس: ويصح مع ﴿وَإِذَا﴾ على جعل الواو زائدة.

قلت: يعني ويكون من اعتراض الشرط على الشرط، وأحسن منه أن تجعل ﴿وَإِذَا﴾ زائدة، ببناء على قول من يجيز زيادتها.

وقال ابن الجوزي في كتابه «التفسير»^(٤): قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب كلمة أخرى كأنَّها معها، وهي غير متصلة بها، وفي القرآن: ﴿رُبِّدُ أَنْ يُخْرِجُكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠]. هذا قول الملا، فقال فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠].

ومثله: ﴿أَنَا رَوَدُّتُ عَنْ نَقْسِمِهِ، وَإِنَّمَا لِمَنِ الْصَّدِيقَيْنَ﴾ انتهى كلامها، فقال يوسف: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنَثْ إِلَّا غَيْرِي﴾ [يوسف: ٥١ - ٥٢].

(١) في «تفسيره» ٢/٥٩٩ (٣٢٠٦) آل عمران: ٧.

(٢) في «تفسيره» ٤/٤٢٤ النساء: ١٠١.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَّتِمْ فِي الْأَرْضِ ...﴾.

(٤) «زاد المسير في علم التفسير» ٤/١٨١ يوسف: ٥٢.

ومثله: «إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْزَمَهَا أَذْلَالَ» هذا متنه قولها، فقال تعالى: «وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ» [النمل: ٣٤].

ومثله: «مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدَنَا» انتهى قول الكفار، فقالت الملائكة: «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ». وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في هذه الآية قال: آية من كتاب الله أولها أهل الضلالة وآخرها أهل الهدى، قالوا: «بَوَيْلَنَا مِنْ بَعْثَنَا مِنْ مَرْقِدَنَا» [يس: ٥٢]، هذا قول أهل النفاق، وقال أهل الهدى حين بُعثروا من قبورهم: «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمَرْسُلُونَ».

وأخرج^(١) عن مجاهد في قوله: «وَمَا يُشَعِّرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» [الأنعام: ١٠٩]. قال: وما يدرِيكُمْ أنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ؟ ثم استقبل يُخْبِرُ فقال: «أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ».



(١) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٤/١٣٦٨ (٧٧٧٠) الأنعام: ١٠٩.

النوع الثالثون

في الإملالة والفتح وما بينهما

أفرد بالتصنيف جماعةٌ من القراء منهم: ابن القاصع^(١)، عمل كتابه: «قرة العين في الفتح والإملالة وبين اللفظين».

قال الداني: الفتح والإملالة لغتان مشهورتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم: فالفتح لغة أهل الحجاز، والإملالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس.

قال: والأصل فيها حديث حذيفة مرفوعاً: «اقرؤوا القرآن بلُحُونَ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَأَصْوَاتُ أَهْلِ الْفُسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابِينِ». [الطبراني في «الأوسط»: ٧٢١٩]

قال: فالإملالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، قال: كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء، قال: يعني بالألف والياء التفحيم والإملالة.

وأخرج في «تاريخ القراء»^(٢) من طريق أبي عاصم الضرير الكوفي، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زر بن حبيش قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود **﴿طه﴾** ولم يكسر، فقال عبد الله:

﴿طه﴾ وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: **﴿طه﴾** ولم يكسر، فقال عبد الله: **﴿طه﴾** وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: **﴿طه﴾** ولم يكسر، فقال عبد الله: **﴿طه﴾** وكسر الطاء والهاء، ثم قال: هكذا علمتني رسول الله ﷺ.

قال ابن الجزري: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورجاله ثقات إلا محمد بن عبيد الله، وهو العزّمي، فإنه ضعيف عند أهل الحديث، وكان رجلاً صالحًا، لكن ذهب كتبه، فكان يحدّث من حفظه، فأتى عليه من ذلك.

قلت: وحديثه هذا أخرجه ابن مردوه في «تفسيره»، وزاد في آخره: وكذا نزل بها جبريل.

وفي «جمال القراء»: عن صفوان بن عسّال: أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ: **﴿يَتَبَّعُ﴾** [مريم: ١٢]. فقيل له: يا رسول الله، تميل! وليس هي لغة قريش؟ فقال: «هي لغة الأخوال بني سعد».

وأخرج ابن أشته عن أبي حاتم قال: احتاج الكوفيون في الإملالة بأنهم وجدوا في المصحف الياءات في موضع الألفات، فاتبعوا الخطأ وأمالوا، ليقربوا من الياءات.

الإملالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحسن. ويقال له أيضاً: الإضجاع والبطح، والكسر قليلاً، وهو بين اللفظين. ويقال له أيضاً: التقليل والتلطف، وبين بين.

(١) ابن القاصع: علي بن عثمان، شارح الشاطية، إمام جليل (ت: ٨٠١ هـ). «الجواهر المضية» / ٢٦٦.

(٢) انظر «النشر» / ٣١.

فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة، والشديدة يجتنب معها القلب الخاص، والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإملاء الشديدة. قال الدّاني^(١): وعلماً نا مختلفون أيهما أوجه وأولى؟ وأنا اختار الإملاء الوسطى التي هي بين؛ لأنَّ الغرض من الإملاء حاصلٌ بها، وهو الإعلام بأنَّ أصلَ الألف الياء، والتبنية على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء.

وأما الفتح: فهو فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، ويقال له: التفحيم، وهو شديدٌ ومتوسط. فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب.

والمتوسط: ما بين الفتح الشديد والإملاء المتوسطة. قال الدّاني: وهذا هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء.

واختلفوا: هل الإملاء فرع عن الفتح، أو كلُّ منها أصلٌ برأسه؟ ووجه الأوَّل: أنَّ الإملاء لا تكون إلا لسبب، فإنْ فُقد لزم الفتح، وإنْ وُجد جاز الفتح والإملاء؛ فما من كلمةٍ تُمَال إلَّا في العرب مِنْ يفتحها، فدلَّ اطْرَاد الفتح على أصلّه وفرعيّتها.

والكلام في الإملاء من خمسة أوجه: أسبابها، ووجوهاها، وفائتها، ومن يُمْيل، وما يُمَال. وأما أسبابها: فذكرها القراء عشرة، قال ابن الجزري: وهي ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة، والثاني الياء؛ وكلُّ منها يكون متقدِّماً على محلِّ الإملاء من الكلمة أو متأخراً عنه، ويكون أيضاً مقدراً في محلِّ الإملاء.

وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين في محلِّ الإملاء، ولكنَّهما مما يعرض في بعض تصارييف الكلمة.

وقد تُمَال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه: إملاء لأجل إملاء، وقد تُمَال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.

قال ابنُ الجزري: وتُمَال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبليغ الأسباب اثني عشر سبباً.

فأمّا الإملاء لأجل الكسرة السابقة: فشرطها أن يكون الفاصل بينها وبين الألف حرفاً واحداً، نحو كتاب وحساب - وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف، وأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة - أو حرفين أو لهما ساكن نحو إنسان، أو مفتوحين والثاني هاء، لخفائها.

وأما الياء السابقة: فأمّا ملاصقة للألف كالحياة، والأيامى، أو مفصولة بحرفين أحدهما الهاء كـ يدها.

وأمام الكسرة المتأخرة: فسواء كانت لازمة نحو عابد، أم عارضة نحو: من الناس، وفي النار، وأماماً الياء المتأخرة فنحو: مباع. وأمام الكسرة المقدرة فنحو: خاف؛ إذ الأصل: حَوْفَ. وأما الياء المقدرة: فنحو: يخشى، والهدي، وأبى، والثُّرى، فإنَّ الألف في كلِّ ذلك منقلبة عن ياء، تحركت وافتتح ما قبلها.

وأمام الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة: فنحو: طاب، وجاء، وشاء، وزاد، لأن الفاء تُكسَر من ذلك مع ضمير الرفع المتحرك.

وأمام الياء العارضة كذلك، نحو: تلا، وغزا، فإنَّ لِفَهُما عن واو، وإنَّمَا أُمِيلَت لانقلابها ياء في: ثُلَيْ وغُزِيْ.

وأمام الإملالة لأجل الإملالة، فكإمالة الكسائي الألفَ بعد النون من: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٥٦] لإملالة الألف من ﴿لَهُ﴾. ولم يُمِلَّ: ﴿وَلَيْا إِلَيْهِ﴾ لعدم ذلك بعده. وجعل من ذلك إملالة: الضحى، والقرى، وضحاها، وتلاها.

وأمام الإملالة لأجل الشبه: فإملالة ألف التأنيث في نحو: الحسنى، وألف: موسى، وعيسى، لتشبهها بألف الهدى.

وأمام الإملالة لكثرة الاستعمال: فكإمالة ﴿الثَّالِث﴾ في الأحوال الثلاث، على ما رواه صاحب «المبحث». وأما الإملالة للفرق بين الاسم والحرف؛ فكإمالة الفواتح. كما قال سيبويه^(١): إنَّ إملالة باء وباء في حروف المعجم؛ لأنَّها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل: ما، ولا، وغيرهما من الحروف.

وأما وجوهها فأربعة، ترجع إلى الأسباب المذكورة. أصلها اثنان: المناسب والإشمار. فأمام المناسبة: فقسم واحد، وهو فيما أُمِيلَ لسبب موجود في اللُّفَظ، وفيما أُمِيلَ لإملالة غيره، فإنَّهم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال لسبب الإملالة من وجه واحد، وعلى نَمْط واحد.

وأما الإشمار: فثلاثة أقسام: إشمار بالأصل، وإشمار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع، وإشمار بالشَّبه المشعر بالأصل.

وأمام فائدتها: فسهولة اللُّفَظ، وذلك: أنَّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإملالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال منْ أمال. وأماماً منْ فتح فإنه راغع كونَ الفتح أمنَّ، أو الأصل.

أما منْ أمال: فكُلُّ القراء العشرة إلَّا ابن كثير، فإنَّه لم يُمِلْ شيئاً في جميع القرآن.

وأماماً ما يُمَال: فموقع استيعابه كتب القراءات، والكتب المؤلَّفة في الإملالة.

ونذكر هنا ما يدخل تحت ضابط:

(١) في كتابه ٤/١٢٨ هذا باب من إملالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب كثير.

فحمة والكسائي وخلف أمالوا كلَّ ألفٍ منقلبة عن ياء، حيث وقعت في القرآن، في اسم أو فعل: كالهدي، والهوى، والفتى، والعمى، والزنا، وأتى، وأبى، وسعى، ويخشى، ويرضى، واجتبى، واشترى، ومثوى، وأمأوى، وأدنى، وأذكى.

وكلَّ ألف تأنيث على (فعلى) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، كطوبى، وبشرى، وقصوى، والقربي، والأثنى، والدنيا، وإحدى، وذكرى، وسيما، وضيزي، وموتي، ومرضى، والسلوى، والتقوى. وألحقو بذلك: موسى، وعيسى، ويحيى.

وكلَّ ما كان على وزن (فعالى) بالضم أو الفتح: كسكارى، وكمسالى، وأساري، ويتامى، ونصارى، وأيامى.

وكلَّ ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: بلى، ومتى، ويا أسفى، ويا ولتى، ويا حسرتى، وأتى للاستفهام. واستثنى من ذلك: حتى، وإلى، وعلى، ولدى، وما زكى؛ فلم تُملِّ بحالٍ.

وكذلك: أمالوا من الواوي ما كسر أوله أو ضمّ، وهو الربّا كيف وقع، والضحى كيف جاء، والقوى والعلى.

وأمالوا رؤوس الآي من إحدى عشرة سورة جاءت على نسق، وهي: طه، والنجم، وسأل، والقيمة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، والعلق. ووافق على هذه السور أبو عمرو وورش.

وأمال أبو عمرو كُلَّ ما كان فيه راء بعدها ألف بـأيٍّ وزن كان: ذكرى، وبشرى، وأسرى، وأراه، واشترى، وبرى، والقرى، والنصارى، وأساري، وسُكارى، ووافق على ألفات (فعلى) كيف أتت.

وأمال أبو عمرو والكسائي كلَّ ألف بعدها راء متطرفة، مجرورة، نحو: الدار، والنار، والقهار، والغفار، والنهر، والديار، والكافر، والأبكار، وبقطران، وأبصارهم، وأبارها، وأشعارها، وحمارك، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة.

وأمال حمة الألف من عين الفعل الماضي من عشرة أفعال، وهي: زاد، وشاء، وجاء، وhab، وران، وخاف، وزاغ، وطاب، وضاق، وحاق حيث وقعت، وكيف جاءت.

وأمال الكسائي هاء التأنيث وما قبلها وقفًا مطلقاً بعد خمسة عشرة حرفاً، يجمعها قوله: (فجئت زينب لذود شمس). فالفاء ك الخليفة ورأفة، والجيم كوليفة ولجة، والثاء كثلاثة وخبيثة، والباء كحبة والتوبة، واللام كليلة وثلثة، والذال كلذة والموقدة، والواو كقصوة والمروءة، وال DAL كبلدة وعدة، والشين كالفاحشة وعيشة، والميم كرحمه ونعمه، والسين كالخامسة وخمسة.

ويفتح مطلقاً بعد عشرة أحرف، وهي: جاع، وحرروف الاستعلاء (قط خص ضغط). والأربعة الباقية وهي (أكهر) إن كان قبل كلِّ منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن يميل، وإنما يفتح.

وبقي أحرف فيها حُلْف وتفصيل، ولا ضابط يجمعها؛ فلتُنظر من كتب الفن.

* وأما فواتح السور:

فأمال **«أَلْرٌ»** في السور الخمسة^(١): حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر، وبين بین: ورش.

وأمال الهاه من فاتحة (مريم) و(طه): أبو عمرو والكسائي وأبو بكر.

وأمال حمزة وخلف وورش (طه) دون (مريم).

وأمال الياء من أول (مريم) منْ أمال **«أَلْرٌ»** إلّا أبو عمرو على المشهور عنه. ومن أول **«يَسٌ»**: الثلاثة الأوّلون وأبو بكر.

وأمال هؤلاء الأربعاء الطاء من **«طٰهٰ»** و**«طَسٰتٰ»** و**«طَسٰنٰ»**، والحاء من **«حَمَدٰ»** في السور السبعة^(٢)، ووافقهم في الحاء ابن ذكوان.

* خاتمة: كره قوم الإملالة لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم» [إسناد: ٣٧، ٤٢٢١ / ٢]. وأجيب عنه بأوجهه:

أحدها: أنه نزل بذلك، ثم رخص في الإملالة.

ثانيها: أن معناه أنه يقرأ على قراءة الرجال، ولا يُخضع الصوت فيه لكلام النساء.

ثالثها: أن معناه أنزل بالشدة والغلظة على المشركين، قال في «جمال القراء»^(٣): وهو بعيد في تفسير الخبر؛ لأنّه نزل أيضاً بالرحمة والرأفة.

رابعها: أن معناه بالتعظيم والتجليل؛ أي: عَظِّمُوهُ، وَبَجَلُوهُ، فحضر بذلك على تعظيم القرآن وتجليله.

خامسها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر في المواضع المختلفة فيها دون إسكنانها، لأنّه أشعّ لها وأفخم.

قال الداني: وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس. ثم قال: حدثنا ابن خاقان، حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا القاسم، سمعت الكسائي يخبر عن سلمان، عن الزهرى قال: قال ابن عباس: نزل القرآن بالتشقّيل والتلفخيم، نحو قوله: (الجمعة) وأشار به ذلك من التشقيق، ثم أورد حديث الحاكم [٢٣١ / ٢] عن زيد بن ثابت مرفوعاً: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالْتَّفَخِيمِ».

وقال محمد بن مقاتل أحد رواته: سمعت عمّاراً يقول: **«عُذْرًا أو نُذْرًا»** [المرسلات: ٦، **«الصَّدَقَيْنَ»** [الكهف: ٩٦]. يعني بتحريك الأوسط في ذلك.

قال: ويؤيده قول أبي عبيدة: أهل الحجاز يفخّمون الكلام كلّه إلّا حرفاً واحداً: (عشرة) فإنّهم يجزمونه، وأهل نجد يتربّكون التلفخيم في الكلام؛ إلّا هذا الحرف، فإنّهم يقولون: (عشرة) بالكسر. قال الداني: وهذا الوجه أولى في تفسير الخبر.

(١) هي: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.

(٢) هي: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

(٣) السخاوي في «جمال القراء» ١/٥٢٠.

النوع الحادي والثلاثون

في الإدغام والإظهار والاخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعةً من القراء.

الإدغام: هو اللُّفظ بحروفٍ حرفانِ كالثاني، مشدداً. وينقسم إلى كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أولُ الحرفين فيه متحركاً؛ سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمى كبيراً لكثرة وقوته؛ إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرّك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والمشهور بنسبيته إليه من الأئمة العشرة هو: أبو عمرو بن العلاء، وورد عن جماعة خارج العشرة: كالحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، وغيرهم. ووجهه: طلب التخفيف.

وكلير من المصنّفين في القراءات لم يذكروه البَتَّةَ كأبي عبيد في كتابه^(١)، وابن مجاهد في «مبسوته»^(٢)، ومكي في «بصরته»، والظَّلْمِنْكِي في «روضته»^(٣)، وابن سفيان في «هاديه»، وابن شریع في «كافیه»، والمهدوي في «هدايته» وغيرهم.

قال في «تقریب النشر»: ونعني بالمتماثلين: ما اتفقا مخرجاً وصفة، والمتجانسين: ما اتفقا مخرجاً واختلفاً صفة، والمتقاربين: ما تقاربوا مخرجاً أو صفة.

فأمّا المدغم من المتماثلين فوقع في سبعة عشر حرفاً: وهي الباء، والتاء، والثاء، والهاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والكاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والباء. نحو: «الْكِتَبُ يَا لَحْقُ» [النساء: ١٠٥]، «الْمَوْتُ تَعْسُوْهُمَا» [المائدة: ١٠٦]، «جَهَنَّمْ لَهُنَّتُوْهُمْ» [البقرة: ١٩١]، «الْيَكَاجُ حَتَّى» [البقرة: ٢٣٥]، «شَهْرُ رَمَضَانُ» [البقرة: ١٨٥]، «أَلَّا تُكَرِّرُ» [الحج: ٢]، «يَشْفَعُ عَنْهُ» [البقرة: ٢٥٥]، «يَتَبَعُ غَيْرُ إِلَسْلَمْ» [آل عمران: ٨٥]، «أَخْلَفَ فِيهِ» [البقرة: ٢١٣]، «أَفَاقَ قَالَ» [الأعراف: ١٤٣]، «إِنَّكَ كَثُنْتَ» [يوسف: ٢٩]، «لَا قَلَّ لَهُمْ» [النمل: ٣٧]، «الرَّحِيمُ مِنْكُلِّ» [الإسراء: ٢ - ٣]، «وَنَحْنُ نُسَيْحُ» [البقرة: ٣٠]، «فَهُوَ وَلِيُّهُمْ» [النحل: ٦٣]، «فِيهِ هُدَى» [البقرة: ٢]، «يَأْتِيَ يَوْمٌ» [البقرة: ٢٥٤]. وشرطه: أن يتلقى المثلان خطأ، فلا يدغم في نحو: «أَنَا نَذِيرٌ» [العنكبوت: ٥٠]، من أجل وجود الألف خطأ. وأن يكونا من كلمتين، فإن التقى من كلمة فلا يدغم، إلا في حرفين نحو: «مَنَاسِكُكُمْ» في البقرة [٢٠٠]. و«مَا سَلَكَكُمْ» في المدثر [٤٢].

(١) انظر «النشر» /١ - ٣٣ - ٣٤.

(٢) انظر «النشر» /١ - ٧١.

وألا يكون الأول تاءً ضميراً لمتكلّم أو خطاباً، فلا يدغم، نحو: «كُنْتُ تُرِبَّاً» [النبا: ٤٠]، «أَفَأَنْتَ نَسْعِي» [يونس: ٤٢].

ولا مشدداً، فلا يدغم نحو: «مَسَّ سَقَرَ» [القمر: ٤٨]، «رَبِّ إِيمَّا» [الحجر: ٣٩].

ولا منوناً، فلا يدغم نحو: «غَفُورٌ رَّحِيمٌ»، «سَيِّئَعُ عَلَيْهِ». .

وأما المدغم من المتاجنسين والمتقاربين فهو ستة عشر حرفاً، يجمعها: (رض سنشد حجتك يذل قشم). .

وشرطه: ألا يكون الأول مشدداً، نحو: «أَشَدَّ ذَكْرًا» [البقرة: ٢٠٠]، ولا منوناً نحو: «فِي طَلْمَدَتِ تَلْدِثَ» [الزمر: ٦].

ولا تاءً ضمير، نحو: «خَلَقَتْ طِينَا» [الإسراء: ٦١].

فالباء تدغم في الميم في: «يُعَدِّبُ مَنْ يَشَاءُ» فقط.

والباء في عشرة أحرف: النساء: «يَأْلَبِيَّنَتْ ثُمَّ» [البقرة: ٩٢]، والجيم: «الصَّلِحَاتِ جَنَّتِ» [إبراهيم: ٢٣]، والذال: «أَلْتَسْتَغَّاتِ ذَلِكَ» [هود: ١١٤]، والزاي: «الْجَنَّةُ زُمَّرًا» [الزمر: ٧٣]، والسين: «الصَّلِحَاتِ سَدْنَخَلَمَهُ» [النساء: ٥٧]، ولم يدغم: «وَلَمْ يُؤْتَ سَعْكَهُ» [البقرة: ٢٤٧]/ للجزم مع خفة الفتحة، والشين: «يَأْرِيعَةُ شَهَاءُ» [النور: ٤]، والصاد: «وَالنَّلِيَّكَةُ صَفَّاً» [النبا: ٣٨]، والضاد: «وَالْمَدِيَّنَتِ ضَبَّحَا» [العاديات: ١]، والطاء: «وَأَقْبَرَ الْأَصْلَوَةَ طَرَقَ الْأَنْهَارَ» [هود: ١١٤]، والظاء: «الْمَلِيَّكَةُ ظَالِمِيَّ» [النساء: ٩٧].

والباء في خمسة أحرف: النساء: «حَيْثُ تُؤْمِنُونَ» [الحجر: ٦٥]. والذال: «وَالْعَكْرَبُ ذَلِكَ» [آل عمران: ١٤]، والسين: «وَوَرَثَ سَلَيْمَنَ» [النمل: ١٦]، والشين: «حَيْثُ شَنَّشَماً» [البقرة: ٣٥]، والضاد: «حَدِيثَ ضَيْفَ» [الذاريات: ٢٤].

والجيم في حرفين: الشين: «أَخْرَجَ شَطَاعَهُ» [الفتح: ٢٩]، والباء: «ذِي الْمَعَابِجِ تَقْنُونُ» [المعارج: ٣].

والباء في العين في: «رُحْزَنَ عَنِ الْكَارِ» [آل عمران: ١٨٥] فقط.

والذال في عشرة أحرف: النساء: «الْمَسْمِيدُ تِلَكَ» [البقرة: ١٨٧]، «بَمَدْ تَوْكِيدَهَا» [النحل: ٩١]، والباء: «رُبِيدُ تَوَابَ» [النساء: ١٣٤]، والجيم: «دَاؤُدُ جَالُوتَكَ» [البقرة: ٢٥١]، والذال: «وَالْقَلَيْدُ ذَلِكَ» [المائدة: ٩٧]، والزاي: «يَكَادُ زَيْنَهَا» [النور: ٣٥]، والسين: «الْأَنْفَادَ سَرَابِلَهُمْ» [إبراهيم: ٤٩ - ٥٠]، والشين: «وَشَهَدَ شَاهِدًا» [يوسف: ٢٦]، والصاد: «نَفَقَدَ شَوَّاعَ» [يوسف: ٧٢]، والضاد: «مَنْ بَعْدَ ضَرَّاءَ» [يونس: ٢١]، والظاء: «رُبِيدُ ظَلَمَّاً» [غافر: ٣١].

ولا تدغم مفتوحة بعد ساكن إلا في الباء لقوء التجانس.

والذال في السين في قوله: «فَاحْجَدْ سَيِّلَهُ» [الكهف: ٦١]، والصاد في قوله: «مَا أَنْجَدَ صَنْجَهُ»

[الجن: ٣]، والراء في اللام، نحو: «هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» [هود: ٧٨]، «الْعَصِيرُ لَا يُكَلُّ» [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦]، «وَأَنَّهُارٌ لَّا يَبْتَدِئُ» [آل عمران: ١٩٠]. فإن فتحت وسken ما قبلها لم تدغم، نحو: «وَالْحَمِيرَ لَرَكَبُوهَا» [النحل: ٨]. والسين في الراي في قوله: «وَإِذَا أَنْفَوْسُ رُوِجَّتْ» [التكوير: ٧]، والشين في قوله: «الْأَرْأُسُ شَكِينًا» [مريم: ٤].

والشين في السين في: «ذِي الْمَرْسَى سَيِّلًا» [الإسراء: ٤٢] فقط.

والضاد في: «يَعْصِ شَائِنُهُمْ» [النور: ٦٢] فقط.

والكاف في الكاف إذا تحرك ما قبلها، نحو: «يُبَيِّقُ كَيْفَ يَشَاءُ» [المائدة: ٦٤]، وكذا إذا كانت معها في كلمة واحدة وبعدها ميم، نحو: «خَلَقَنِّم» [البقرة: ٢١].

والكاف في القاف إذا تحرك ما قبلها، نحو: «وَنَقْدَسُ لَكَ قَالَ» [البقرة: ٣٠]، لا إن سken نحو: «وَرَزَكَ قَائِمًا» [الجمعة: ١١].

واللام في الراي إذا تحرك ما قبلها، نحو: «رُسْلُ رَبِّكَ» [هود: ٨١]، أو سken وهي مضمومة أو مكسورة نحو: «لَقَوْلُ رَسُولٍ» [التكوير: ١٩]، «إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ» [النحل: ١٢٥]، لا إن فتحت نحو: «فَيَمْوَلُ رَبِّ» [المنافقون: ١٠]، إِلَّا لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت، نحو: «قَالَ رَبِّ» [آل عمران: ٣٨]، «قَالَ رَجُلَانِ» [المائدة: ٢٣].

واليمى تسken عند الباء إذا تحرك ما قبلها فتحفى بعنة، نحو: «يَأْعَلَمُ بِالشَّكِيرِ» [الأనعام: ٥٣]، «يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» [البقرة: ١١٣]، «مَرْيَمَ بَهْتَنَّا» [النساء: ١٥٦].

وهذا نوع من الإخفاء المذكور في الترجمة. وذكر ابن الجزري له في أنواع الإدغام تبع فيه بعض المتقدمين، وقد قال هو في «النشر»^(١): إنه غير صواب.

فإن سken ما قبلها أظهرت، نحو: «إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ» [البقرة: ١٣٢].

والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراي وفي اللام، نحو: «تَاذَّتْ رَبِّكَ» [الأعراف: ١٦٧]، «لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ» [البقرة: ٥٥]، فإن سken أظهرت عندهما، نحو: «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ» [النحل: ٥٠]، «أَنْ تَكُونَ لَهُ» [البقرة: ٢٦٦]، إِلَّا نون نحن، فإنها تدغم نحو: «يَخْنَنُ لَهُ» [البقرة: ١٣٨]، «وَمَا يَخْنَنُ لَكَ» [هود: ٥٣]، لكثرة دورها وتكرار النون فيها، ولزوم حركاتها وثقلها.

* تنبهان:

الأول: وافق أبا عمرو حمزة ويعقوب في أحرف مخصوصة استوعبها ابن الجزري في كتابيه: «النشر»، و«التقريب».

الثاني: أجمع الأئمة العشرة على إدغام: «مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ» [يوسف: ١١]. واختلفوا في اللفظ به: فقرأ أبو جعفر بإدغامه مَحْضًا بلا إشارة، وقرأ الآبقون بالإشارة رَوْمًا وإشمامًا.

ضابط: قال ابن الجزري: جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثلثين والمتقاربين إذا وصل السورة بالسورة: ألف حرف وثلاثة وأربعة أحرف، لدخول آخر (القدر) بهـ لـ يـ كـ نـ». وإذا بـ سـ مـ لـ وـ وـ صـ لـ آخر السورة بالبسملة، ألف وثلاثة وخمسة، لدخول آخر (الرـ عـ) بأـ وـ لـ (إـ بـ رـ اـ هـ يـ)، وآخر (إـ بـ رـ اـ هـ يـ) بأـ وـ لـ (الـ حـ جـ)، وإذا فصل بالسكت ولم يـ بـ سـ مـ لـ، ألف وثلاثة وثلاثة.

وأـ مـاـ إـ دـ غـ اـ مـ الصـ غـ يـ: فهو ما كان الحـ رـفـ الأـ وـلـ فيه سـاـكـنـاـ.

وهو واجب وممتنع وجائز، والذي جرـت عـادـةـ القرـاءـ بـذـكـرـهـ فيـ كـتـبـ الـخـلـافـ هوـ الـجـائزـ؛ لأنـهـ الذي اختلف القرـاءـ فـيـهـ، وهوـ قـسـمـانـ:

الأـ وـلـ: إـ دـ غـ اـ مـ حـ رـفـ منـ كـلـمـةـ فيـ حـرـوفـ مـتـعـدـدـةـ مـتـفـرـقـةـ، وـتـنـحـصـرـ فـيـ: إذـ، وـقـدـ، وـتـاءـ التـائـيـثـ، وـهـلـ، وـبـلـ.

فـ(ـإـذـ): اـخـتـلـفـ فـيـ إـدـغـامـهاـ وـإـظـهـارـهاـ عـنـدـ سـتـةـ أـحـرـفـ: الـتـاءـ: «ـإـذـ تـبـرـأـ» [الـبـقـرـةـ: ١٦٦ـ]، وـالـجـيمـ: «ـإـذـ جـعـلـ» [الـفـتـحـ: ٢٦ـ]، وـالـدـالـ: «ـإـذـ دـخـلـتـ» [الـكـهـفـ: ٣٩ـ]، وـالـزـايـ: «ـوـإـذـ زـاغـتـ» [الـأـحـزـابـ: ١٠ـ]، وـالـسـينـ: «ـإـذـ سـعـمـتـهـ» [الـنـورـ: ١٢ـ]، وـالـصـادـ: «ـوـإـذـ صـرـفـتـاـ» [الـأـحـقـافـ: ٢٩ـ].

وـ(ـقـدـ): اـخـتـلـفـ فـيـهـاـ عـنـدـ ثـمـانـيـةـ أـحـرـفـ: الـجـيمـ: «ـوـلـقـدـ جـاءـ كـمـ» [الـبـقـرـةـ: ٩٢ـ]، وـالـدـالـ: «ـوـلـقـدـ دـرـأـنـاـ» [الـأـعـرـافـ: ١٧٩ـ]، وـالـزـايـ: «ـوـلـقـدـ زـيـنـاـ» [الـمـلـكـ: ٥ـ]، وـالـسـينـ: «ـقـدـ سـأـلـهـاـ» [الـمـائـدـةـ: ١٠٢ـ]، وـالـشـينـ: «ـقـدـ شـفـعـتـهـاـ» [يـوـسـفـ: ٣٠ـ]، وـالـصـادـ: «ـوـلـقـدـ صـرـفـاـ» [الـإـسـرـاءـ: ٤١ـ]، وـالـضـادـ: «ـقـدـ صـلـوـاـ» [الـنـسـاءـ: ١٦٧ـ]، وـالـطـاءـ: «ـقـدـ ظـلـمـ» [الـبـقـرـةـ: ٢٣١ـ].

وـتـاءـ التـائـيـثـ: اـخـتـلـفـ فـيـهـاـ عـنـدـ سـتـةـ أـحـرـفـ: الـتـاءـ: «ـبـعـدـتـ تـمـوـدـ» [هـودـ: ٩٥ـ]، وـالـجـيمـ: «ـتـجـبـتـ جـلـوـدـهـمـ» [الـنـسـاءـ: ٥٦ـ]، وـالـزـايـ: «ـخـبـتـ زـنـهـمـ» [الـإـسـرـاءـ: ٩٧ـ]، وـالـسـينـ: «ـأـبـتـتـ سـبـعـ سـكـاـلـاـ» [الـبـقـرـةـ: ٢٦١ـ]، وـالـصـادـ: «ـلـمـلـتـ صـوـبـعـ» [الـحـجـ: ٤٠ـ]، وـالـطـاءـ: «ـكـاتـ طـلـاـتـ» [الـأـنـيـاءـ: ١١ـ].

وـلـامـ (ـهـلـ)ـ وـ(ـبـلـ): اـخـتـلـفـ فـيـهـاـ عـنـدـ ثـمـانـيـةـ أـحـرـفـ، تـخـتـصـ (ـبـلـ)ـ مـنـهـاـ بـخـمـسـةـ: الـزـايـ: «ـبـلـ زـيـنـ» [الـرـعـدـ: ٣٣ـ]، وـالـسـينـ: «ـبـلـ سـوـلـتـ» [يـوـسـفـ: ١٨ـ]، وـالـضـادـ: «ـبـلـ صـلـوـاـ» [الـأـحـقـافـ: ٢٨ـ]، وـالـطـاءـ: «ـبـلـ طـبـعـ» [الـنـسـاءـ: ١٥٥ـ]، وـالـطـاءـ: «ـبـلـ طـنـسـتـ» [الـفـتـحـ: ١٢ـ].

وـتـخـتـصـ (ـهـلـ)ـ بـالـثـاءـ: «ـهـلـ ثـوبـ» [الـمـطـفـفـينـ: ٣٦ـ]، وـيـشـتـرـكـانـ فـيـ الـتـاءـ وـالـنـونـ: «ـهـلـ تـقـمـونـ» [الـمـائـدـةـ: ٥٩ـ]، «ـبـلـ تـأـتـيـهـمـ» [الـأـنـيـاءـ: ٤٠ـ]، «ـهـلـ تـحـنـ» [الـشـعـرـاءـ: ٢٠٣ـ]، «ـبـلـ شـيـعـ» [الـبـقـرـةـ: ١٧٠ـ].

الـقـسـمـ الثـانـيـ: إـدـغـامـ حـرـوفـ قـرـبـتـ مـخـارـجـهـاـ، وـهـيـ سـبـعـ عـشـرـ حـرـفـاـ، اـخـتـلـفـ فـيـهـاـ:

أـحـدـهـاـ: الـبـاءـ عـنـدـ الـفـاءـ فـيـ: «ـأـوـ يـغـلـبـ فـسـوـفـ» [الـنـسـاءـ: ٧٤ـ]، «ـوـإـنـ تـعـجـبـ فـعـجـبـ» [الـرـعـدـ: ٥ـ]، «ـأـذـهـبـ فـمـ» [الـإـسـرـاءـ: ٦٣ـ]، «ـفـاذـهـبـ فـإـلـكـ» [طـهـ: ٩٧ـ]، «ـوـمـ لـمـ يـتـبـ فـأـوـلـتـكـ» [الـحـجـرـاتـ: ١١ـ]، الـثـانـيـ: «ـيـعـذـبـ مـنـ يـشـكـهـ» [الـبـقـرـةـ: ٢٨٤ـ].

الثالث: **﴿أَرْكَبَ مَعَنًا﴾** في هود [٤٢].

الرابع: **﴿تَحِسِّفُ بِهِم﴾** في سباء [٩].

الخامس: الراء الساكنة عند اللام نحو: **﴿يَقْفِرُ لَكُم﴾** [آل عمران: ٣١]، **﴿وَاصِرْ لِمُكَرِّرِكَ﴾** [الطور: ٤٨].

السادس: اللام الساكنة في الذال: **﴿مَن يَعْمَلُ ذَلِكَ﴾** [البقرة: ٢٣١]، حيث وقع.

السابع: الثناء في الذال في: **﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾** [الأعراف: ١٧٦].

الثامن: الذال في الثناء: **﴿وَمَنْ يُرِدُ ثُوابَ﴾** [آل عمران: ١٤٥]، حيث وقع.

التاسع: الذال في الثناء من: **﴿أَنْجَدْتُم﴾** [البقرة: ٥١]، وما جاء من لفظه.

العاشر: الذال فيها من: **﴿فَبَذَّهَا﴾** في طه [٩٦].

الحادي عشر: الذال فيها أيضاً في: **﴿عُدْتُ بِرَقِي﴾** في غافر [٢٧]، والدخان [٢٠].

الثاني عشر: الثناء من: **﴿لَيَتَّر﴾** [الإسراء: ٥٢]، و**﴿لَيَتَّ﴾** [البقرة: ٢٥٩]، كيف جاءا.

والثالث عشر: الثناء فيها في: **﴿أُرْشَوْهَا﴾** في الأعراف [٤٣]، والزخرف [٧٢].

الرابع عشر: الذال في الذال في: **﴿كَهِيَعَصْ دِكَر﴾** [مريم: ١ - ٢].

الخامس عشر: النون في الواو، من **﴿بِسْ ① وَالْقُرْآن﴾**.

السادس عشر: النون فيها، من **﴿تَ وَالْقُرْآن﴾**.

السابع عشر: النون عند الميم من: **﴿طَسَّ﴾** أول الشعراء والقصص.

* قاعدة: كل حرفين التقى، أولهما ساكن - وكانا مثيلين، أو جنسين - وجب إدغام الأول منهما، لغةً وقراءةً.

فالمثلان نحو: **﴿أَنْبَرِبْ بِعَصَالَ﴾** [البقرة: ٦٠]، **﴿رَبَحَتْ بِهَرَثُهُم﴾** [البقرة: ١٦]، **﴿وَقَدْ دَحَلَوا﴾** [المائدة: ٦١]، **﴿أَذَهَبْ تِكَنَ﴾** [النمل: ٢٨]، **﴿وَقُلْ لَهُم﴾** [النساء: ٦٣]، **﴿وَهُمْ مِنْ﴾** [النمل: ٨٨]، **﴿عَنْ نَقِّس﴾** [البقرة: ٤٤]، **﴿يُدِرِكُم﴾** [النساء: ٧٨]، **﴿بِوْجَهَهُ﴾** [النحل: ٧٦]

والجنسان، نحو: **﴿قَالَتْ ظَاهِفَة﴾** [آل عمران: ٧٢]، **﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾** [العنكبوت: ٣٨]، **﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾** [الزخرف: ٣٩]، **﴿بِلْ رَازَ﴾** [المطففين: ١٤]، **﴿هَلْ رَأَيْتُمْ﴾**، **﴿قُلْ رَبَّ﴾** [الإسراء: ٢٤]. ما لم يكن أول المثيلين حرف مدان نحو: **﴿قَالُوا وَهُمْ﴾** [الشعراء: ٩٦]، **﴿أَلَذِي يُوْسُوش﴾** [الناس: ٥]. أو أول الجنسين حرف حلق نحو: **﴿فَاصْنَعْ عَنْهُم﴾** [الزخرف: ٨٩].

* فائدة: كره قوم الإدغام في القرآن، وعن حمزة أنه كرهه في الصلاة، فتحصلنا على ثلاثة أقوال^(١).

* تذبيب: يلحق بالقسمين السابقين قسم آخر اختلف في بعضه، وهو: أحكام النون الساكنة والتنوين. ولهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

فالإظهار: لجميع القراء عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء والغين، والخاء، نحو: **﴿وَيَنْتَوْنَ﴾** [الأنعام: ٢٦]، **﴿مَنْ مَاءِنَ﴾** [البقرة: ٦٢]، **﴿فَأَنْهَارَ﴾** [التوبية:

(١) والأقوال هي: الإدغام مطلقاً في الصلاة وخارجها، الكراهة مطلقاً، الكراهة في الصلاة فقط.

[١٠٩] ، «من هادِ» [الرعد: ٣٣] ، «جُرْفٌ هَارِ» [التوبه: ١٠٩] ، «أَنْعَتَ» [الفاتحة: ٧] ، «مِنْ عَمَلِكَ» [يونس: ٦١] ، «عَذَابٌ عَظِيمٌ» [البقرة: ٧] ، «وَاحْزَرْ» [الكوثر: ٢] ، «مِنْ حَكِيمٍ حَبِيبٍ» [فصلت: ٤٢] . «فَيَنْقُضُونَ» [الإسراء: ٥١] ، «مِنْ غِلِّ» [الأعراف: ٤٣] ، «إِلَهٌ غَيْرُهُ» [الأعراف: ٥٩] . «وَالْمُتَخَفَّفُ» [المائدة: ٣] ، «مِنْ خَيْرِ» [البقرة: ١٩٧] ، «قَوْمٌ حَصْمُونَ» [الزخرف: ٥٨] .

وبعضهم يختفي عند الحاء والعين.

والإدغام: في ستة:

حرفان بلا غنة؛ وهما اللام والراء، نحو: «إِنَّ لَمْ تَقْتُلُوا» [البقرة: ٢٤] ، «هُدَى لِلْمُتَفَقِّنِ» [البقرة: ٢] ، «مِنْ رَبِّهِمْ» [البقرة: ٥] ، «شَرَقَ رَزْفَانَ» [البقرة: ٢٥] .

وأربعة بعنة، وهي: النون، والميم، والياء، والواو، نحو: «عَنْ نَفْسِ» [البقرة: ٤٨] ، «حَلَّةٌ نَفَرَ» [البقرة: ٥٨] ، «مِنْ مَالِ» [المؤمنون: ٥٥] ، «مُشَلَّاً مَّا» [البقرة: ٢٦] ، «مِنْ وَالِّ» [الرعد: ١١] ، «وَرَعْدٌ وَرَقٌ» [البقرة: ١٩] ، «مِنْ يَقُولُ» [البقرة: ٨] ، «وَرَقٌ يَحْمَلُونَ» [البقرة: ١٩] . وبعضهم يدغم في الواو والياء بلا غنة.

والإقلاب: عند حرف واحد، وهو الباء: «أَتَيْتُهُمْ» [البقرة: ٣٣] ، «مِنْ بَعْدِهِمْ» [البقرة: ٢٥٣] ، «ضُمِّ بَكُمْ» [البقرة: ١٨] ؛ بقلب النون والتنوين عند الباء مهماً خاصة، فتحتفي بعنة.

والإخفاء: عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والكاف، والكاف، والكاف، والكاف، نحو: «كُنْتُمْ» [البقرة: ٢٢] ، «مِنْ تَابَ» [هود: ١١٢] ، «جَئْتُ تَجْزِي» [البقرة: ٢٥] ، «وَالآتُّ» [البقرة: ١٧٨] ، «مِنْ شَرَّة» [البقرة: ٢٥] ، «فَوْلَا تَبِلًا» [المزمول: ٥] ، «أَبْعَيْتَ» [يونس: ٢٢] ، «إِنْ جَعَلَ» [القصص: ٧١] ، «خَلَقَ جَدِيدًا» [الإسراء: ٤٩] ، «أَنْدَادًا» [البقرة: ٢٢] ، «أَنْدَعُوا» [مريم: ٩١] ، «وَكُلَّا دَهَاقًا» [النبا: ٣٤] ، «أَنْذَرْتُهُمْ» [البقرة: ٦] ، «مِنْ ذَهَرِ» [الكهف: ٣١] ، «وَكَلِلا ذَرِيَّةً» [الإسراء: ٢-٣] ، «تَزَبَّلٌ مَنْ» [فصلت: ٢] ، «مِنْ رَوَالِ» [إبراهيم: ٤٤] ، «صَعِيدَا زَلَقاً» [الكهف: ٤٠] ، «إِلَانْسُنُ» [النساء: ٢٨] ، «مِنْ سُوَوِّ» [يوسف: ٥١] ، «وَرَحْلًا سَلَمًا» [الزمر: ٢٩] ، «أَشَرَّرَ» [عبس: ٢٢] ، «إِنْ شَاءَ» [البقرة: ٧٠] ، «عَفُورٌ شَكُورٌ» [فاطر: ٣٠] ، «وَالْأَصْنَارُ» [التوبه: ١٠٠] ، «أَنْ صَدُوكُمْ» [المائدة: ٢] ، «جَهَنَّتُ صُرْفَرُ» [المرسلات: ٣٣] ، «مَنْشُورُ» [هود: ٨٢] ، «مِنْ صَلَّ» [المائدة: ١٠٥] ، «وَكُلَّا ضَرِبَنَا» [الفرقان: ٣٩] ، «الْمَقْنَطَرَةُ» [آل عمران: ١٤] ، «مِنْ طَبِّنَ» [الأنعام: ٢] ، «صَعِيدَا طَبِّيَا» [النساء: ٤٣] ، «يَنْظُرُونَ» [البقرة: ٢١٠] ، «مِنْ ظَهِيرَ» [سبأ: ٢٢] ، «طَلَّا طَلِيلًا» [النساء: ٥٧] ، «فَانْقَلَقَ» [الشعراء: ٦٣] ، «مِنْ فَضْلِهِ» [البقرة: ٩٠] ، «خَلَدَا فِيهَا» [النساء: ١٤] ، «أَنْقَلَبُوا» [يوسف: ٦٢] ، «مِنْ قَرَارِ» [إبراهيم: ٢٦] ، «سَمِيعٌ قَرِيبٌ» [سبأ: ٥٥] ، «الْمُنْكَرُ» [آل عمران: ١٠٤] ، «مِنْ كَتَبِ» [آل عمران: ٨١] ، «كِتَبٌ كَوْمٌ» [النمل: ٢٩] . والإخفاء حالة بين الإدغام والإظهار، ولا بدًّ من الغنة معه.

النوع الثاني والثلاثون

في المد والقصر

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

والأصل في المد: ما أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا شهاب بن خراش، حدثني مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يُقرئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّا أَصَدَقْتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [النوبة: ٦٠] مرسلاً، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّا أَصَدَقْتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ فمد. وهذا حديث حسن جليل حجة، ونص في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبراني في «الكبير» [٨٦٧٧].

المد: عبارة عن زيادة مظ في حرف المد على المد الطبيعي؛ وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: ترك تلك الزيادة، وإبقاء المد الطبيعي على حاله.

وحرف المد (الألف) مطلقاً، و(الواو) الساكنة المضموم ما قبلها، و(الياء) الساكنة المكسور ما قبلها.

وبسيطه: لفظي ومعنوي، فاللفظي: إما همز أو سكون، فالهمز: يكون بعد حرف المد وقبله، والثاني: نحو آدم، ورأى، وإيمان، وخطاين، وأوتوا، والمؤودة.

وال الأول إن كان معه في الكلمة واحدة، فهو: المتصل، نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ ﴿شَاءَ اللَّهُ﴾ و﴿السُّوَاجَ﴾ [الروم: ١٠]. و﴿مِنْ شَوَّ﴾ [آل عمران: ٣٠]. و﴿يُعْنِي﴾ [النور: ٣٥]

وإن كان حرف المد آخر الكلمة والهمز أول أخرى فهو: المنفصل، نحو: ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾، ﴿بِمَا يَأْتِيهَا﴾، ﴿فَأُلَوَّءُ إِمَانَهَا﴾، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿فِي أَفْسَكُمْ﴾، ﴿بِمِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

ووجه المد لأجل الهمز: أن حرف المد خفي، والهمز صعب، فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب.

والسكون: إما لازم: هو الذي لا يتغير في حاله، نحو: ﴿الْضَّالِّينَ﴾ و﴿دَابِّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] و﴿الَّرَّ﴾ و﴿أَنْتَجُوْنِ﴾ [الأنعام: ٨٠]. أو عارض: وهو الذي يعرض للوقف ونحوه، نحو: ﴿الْعَبَادَ﴾ [يس: ٣٠]. و﴿الْحَسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]. و﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿الرَّجِيمُ﴾ و﴿يُوقَنُ﴾ [البقرة: ٤] حالة الوقف و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. و﴿قَاتَ لَهُمُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. و﴿يَكُوْلُ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ٢٠٠] حالة الإدغام.

ووجه المد للسكون: التمكّن من الجمع بين الساكنين، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع القراء على مذ نوعي المتصل وذى الساكن اللازم، وإن اختلفوا في مقداره. واختلفوا في مذ النوعين الآخرين: وهم المتنفصل، وذى الساكن العارض، وفي قصرهما.

فأما المتصل: فاتفاق الجمهور على مذ قدرًا واحدًا مشبعاً من غير إفحاش. وذهب آخرون إلى تفاضله كتفاضل المتنفصل، فالطولى لحمزة وورش، دونها لعاصم، دونها لابن عامر والكسائي وخلف، دونها لأبي عمرو والباقي.

وذهب بعضهم إلى أنه مرتبان فقط: الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي.

وأما ذو الساكن: ويقال له: مذ العدل، لأنه يعدل حركة، فالجمهور أيضاً على مذ مشبعاً قدرًا واحدًا من غير إفراط. وذهب بعضهم إلى تفاوته.

وأما المتنفصل: ويقال له: مذ الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومذ البسط؛ لأنه يُبسط بين الكلمتين، ومذ الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومذ حرف بحرف؛ أي: مذ كلمة بكلمة، والمذ الجائز، من أجل الخلاف في مذ وقصره، فقد اختلفت العبارات في مقدار مذ اختلافاً لا يمكن ضبطه.

والحاصل أن له سبع مراتب:

الأولى: القصر، وهو حذف المد العَرَضِي، وإبقاء ذات حرف المذ على ما فيها من غير زيادة، وهي في المتنفصل خاصة لأبي جعفر وابن كثير، ولأبي عمرو عند الجمهور.

الثانية: فوق القصر قليلاً، وقدرت بـألفين، وبعضهم بـألف ونصف. وهي لأبي عمرو في المتصل والمتنفصل عند صاحب «التسير»^(١).

الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بـثلاث ألفات، وقيل: بـألفين ونصف، وقيل: بـألفين، على أن ما قبلها بـألف ونصف، وهي لابن عامر والكسائي في الضربين، عند صاحب «التسير».

الرابعة: فوقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات، وقيل: بـثلاث ونصف، وقيل: بـثلاث، على الخلاف فيما قبلها؛ وهي لعاصم في الضربين عند صاحب «التسير».

الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بـخمس ألفات، وبـأربع ونصف، وبـأربع على الخلاف، وهي فيها لحمزة وورش عنده.

السادسة: فوق ذلك، وقدرها الهُذْلِي بـخمس ألفات على تقدير الخامسة بأربع، وذكر أنها لحمزة.

السابعة: الإفراط، قدرها الهُذْلِي بـست، وذكره لورش.

قال ابن الجزري: وهذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل هو لفظي؟

(١) «التسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ط ٢ دار الكتاب العربي ١٩٨٤م.

لأن المرتبة الدنيا - وهي القصر - إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى.

وأما العارض: فيجوز فيه - لكل من القراء - كل من الأوجه الثلاثة: المد، والتوسط، والقصر، وهي أوجه تخمير.

وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء.

ومنه مد التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنياء: ٨٧]. وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمى مد المبالغة.

قال ابن مهران^(١) في كتاب «المدّات»: إنما سُمي مد المبالغة؛ لأنّه طلب للمبالغة في نفي الإلهية سوى الله تعالى. قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنّها تمدّ عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدوون ما لا أصل له بهذه العلة.

قال ابن الجزري: وقد وردَ عن حمزة مد المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة، نحو: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]. ﴿لَا مَرَدَ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣]. ﴿لَا جَمَ﴾ [هود: ٢٢]. وقدره في ذلك وسط، لا يبلغ الإشاع لضعف سبيه. نصّ عليه ابن الفَّصَاع^(٢).

وقد يجتمع السببان: اللفظي والمعنوي، في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]. و﴿لَا إِكْرَاهُ فِي الْبَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. و﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فيمدّ لحمزة مدّا مشبعاً على أصله في المد لأجل الهمز، ويُلغى المعنوي، إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

قاعدة: إذا تغير سبب المدّ جاز المدّ مراعاة للأصل، والقصر نظراً للفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، سواء تغيّر الهمز بـ: بين بين، أو بإبدال، أو حذف؛ والمدّ أولى فيما بقي لتغيير أثره، نحو: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]. في قراءة قالون والبزي، والقصر فيما ذهب أثره نحوها في قراءة أبي عمّرو.

قاعدة: متى اجتمع سببان قويٌّ وضعيفٌ عمل بالقوي، وألغيَّ الضعيف إجمالاً، ويتخرج عليها فروع:

منها: الفرع السابق في اجتماع اللفظي والمعنوي.

ومنها: نحو: ﴿وَجَاءَهُ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦]. و﴿رَأَهَا أَيْدِيهِمْ﴾ [هود: ٧٠]. إذا قرئ لورش لا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشاع؛ عملاً بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعده، فإن وقف على

(١) ابن مهران: أحمد بن الحسين النسابوري، إمام عصره في القراءات (ت: ٣٨١ هـ). «العبر» للذهبي ١٦/٣.

(٢) ابن الفَّصَاع: محمد بن إسرائيل الدمشقي، الإمام المقرئ (ت: ٦٧١ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/٦٦٨.

﴿وَجَاءَهُ﴾ أو ﴿رَدَّهُ﴾ جازت الأوجه الثلاثة، بسبب تقدُّم الهمز على حرف المدّ وذهب سببية الهمز بعده.

فائدة: قال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري: مذات القرآن على عشرة أوجه:
مدّ الحجز: في نحو: ﴿أَنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿أَءَذَا
مِشَاكِ﴾ [المؤمنون: ٨٢]. ﴿أَلْقَى اللَّذِكُرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]؛ لأنَّه أدخل بين الهمزتين حاجزاً خففهما،
لاستقبال العرب جمعهما، وقدره ألف تامة بالإجماع، فحصل الحجز بذلك.

ومدّ العدل: في كل حرف مشدّد وقبله حرف مدّ ولين، نحو: ﴿أَصَابَائِنَ﴾؛ لأنَّه يعدل حركة؛ أي:
يقوم مقامها في الحجز بين الساكنين.

ومدّ التمكين: في نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾، و﴿أَمْلَأَتِكَ﴾، وسائل المذات التي تليها همزة، لأنَّه جُلب
ليتمكن به من تحقيقها وإخراجها من مخرجها.

ومدّ البسط: ويسمى أيضاً مدّ الفصل: في نحو: ﴿بِمَا أُنِيلَ﴾؛ لأنَّه يبسط بين كلمتين، ويفصل به
بين كلمتين متصلتين.

ومدّ الرُّؤُم: في نحو: ﴿هَكَانُمْ﴾؛ لأنَّهم يرومون الهمزة من ﴿أَنْتُمْ﴾؛ ولا يحققنها ولا يتركونها
أصلاً، ولكن يليتونها؛ ويشيرون إليها. وهذا على مذهب من لا يهمز ﴿هَكَانُمْ﴾. وقدره ألف ونصف.

ومدّ الفرق: في نحو: ﴿مَأْنَقَ﴾؛ لأنَّه يفرق به بين الاستفهام والخبر، وقدره ألف تامة بالإجماع.
فإن كان بين ألف المدّ حرف مشدّد زيد ألف أخرى ليتمكن به من تحقيق الهمزة، نحو: ﴿وَالذَّكِيرَيَنَ
اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومدّ البنية: في نحو: ﴿مَّا﴾ و﴿دُعَاء﴾ و﴿وَدِنَاء﴾ و﴿زَكْرِيَاء﴾؛ لأنَّ الاسمبني على المدّ، فرقاً
بينه وبين المقصور.

ومدّ المبالغة: في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾.

ومدّ البديل من الهمزة: في نحو: ﴿أَادَمَ﴾ و﴿أَخَرَّ﴾ و﴿أَمَنَ﴾. وقدره ألف تامة بالإجماع.

ومدّ الأصل: في الأفعال الممدودة، نحو: ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾، والفرق بينه وبين مدّ البنية أنَّ
تلك الأسماء بُنيت على المدّ، فرقاً بينها وبين المقصور، وهذه مذات في أصول أفعال أحاديث لمعانٍ
انتهى.



النوع الثالث والثلاثون

في تخفيف الهمز

في تصانيف مفردة.

اعلم أنَّ الهمز لِمَا كان أثقلَ الحروفُ نُطقاً، وأبعدها مخراجاً، تنوعَ العربُ في تخفيفه بِأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرَهم له تخفيفاً؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرفهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكتنافع من رواية ورش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز. وقد أخرج ابن عديٍّ من طريق موسى بن عبيدة، عن نافع، عن ابن عمر قال: ما هَمَزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولا أبو بكر ولا عمرٌ، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بداعٍ ابتدعواها من بعدهم.

قال أبو شامة: هذا حديث لا يحتاج به، وموسى بن عبيدة الرَّبَّذِي ضعيفٌ عند أئمة الحديث.

قلت: وكذا الحديث الذي أخرجه الحكم في «المستدرك» [٢٣١/٢] من طريق حُمْران بن أعين، عن أبي الأسود الدُّؤولي، عن أبي ذر قال: جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، فقال: «لَسْتُ بْنَ نَبِيِّ اللَّهِ، وَلَكُنِّي نَبِيُّ اللَّهِ». قال الذهبي: حديث منكر، وحُمْران رافضي ليس بثقة.

وأحكام الهمز كثيرة لا يحصل بها أقلٌ من مجلدٍ، والذي نورده هنا: أن تخفيفه أربعة أنواع:

أحدها: القل لحركته إلى الساكن قبله، فيسقط، نحو: «قَدْ أَنْلَحَ» [المؤمنون: ١]، بفتح الدال، وبه قرأ نافع من طريق ورش، وذلك حيث كان الساكن صحيحًا آخرًا والهمزة أولاً. واستثنى أصحاب يعقوب عن ورش: «كَتَبَ إِنِّي طَنَّتُ» [الحاقة: ١٩ - ٢٠]. فسَكَنُوا الهاء وحققو الهمزة، وأما الباقون فحققو وسَكَنُوا في جميع القرآن.

وثانيها: الإبدال، بأن تبدل الهمزة الساكنة حرفةً مُدًّا من جنس حركة ما قبلها. فتبديل ألفاً بعد الفتح، نحو: «وَأَمْرَ أَهْلَكَ» [طه: ١٣٢]، واواً بعد الضم، نحو: (يومنون)، وباءً بعد الكسر، نحو (جيت) [البقرة: ٧١]. وبه يقرأ أبو عمرو، سواء كانت الهمزة فاءً أم عيناً أم لاماً، إلا أن يكون سكونها جزءاً، نحو: «نَسَأْهَا» [البقرة: ١٠٦]. أو بناءً، نحو: «أَرْجَهُ»، أو يكون ترك الهمز فيه أثقل، وهو: «وَتَوَقَّيْ إِلَيْكَ» في الأحزاب [٥١]. أو يوقع في الالتباس، وهو: «وَرَبِّكَ» في مريم [٧٤]، فإنْ تحرَّكت فلا خلاف عنه في التحقيق نحو: «بَيْوَدُمْ» [البقرة: ٢٥٥].

ثالثها: التسهيل بينها وبين حركتها:

فإن اتفق الهمزتان في الفتح: سَهَلَ الثانية الحرميان وأبو عمرو وهشام، وأبدلها ورشُ ألفاً. وابن كثير لا يدخل قبلها ألفاً، وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها، والباقيون من السبعة يحقّقون.

وإن اختلفا بالفتح والكسر: سَهَّلَ الْحَرَمِيَّانْ وأبو عمرو الثانية، وأدخل قالون وأبو عمرو قبلها ألفاً، والباقيون يتحققون.

أو بالفتح والضم، وذلك في: ﴿قُلْ أَوْنِسْكُم﴾ [آل عمران: ١٥]. ﴿أَئُزِيلَ عَلَيْهِ الظُّلُكُ﴾ [ص: ٨]. ﴿أَئْلَقَ﴾ [القمر: ٢٥]. فقط. فالثلاثة يسهّلون، وقالون يدخل ألفاً، والباقيون يتحققون.

قال الداني: وقد أشار الصحابة إلى التسهيل بكتابه الثانية واواً.

رابعها: الإسقاط بلا نقل، وبه قرأ أبو عمرو، إذا اتفقا في الحركة وكانا في كلمتين، فإن اتفقا كسرأ نحو: ﴿هَوْلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]. جعل ورش وقبيل: الثانية كياء ساكنة. وقالون والبزي: الأولى كياء مكسورة، وأسقطها أبو عمرو، والباقيون يتحققون. وإن اتفقا فتحاً، نحو: ﴿جَاهَ أَجَهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]. جعل ورش وقبيل الثانية كمة، وأسقط الثلاثة الأولى، والباقيون يتحققون. أو ضماً، وهو ﴿أَوْلَيَاً أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]. فقط أسقطها أبو عمرو، وجعلها قالون والبزي كواو مضمة، والآخرون يجعلان الثانية كواو ساكنة، والباقيون يتحققون.

ثم اختلفوا في الساقط: هل هو الأولى أو الثانية؟ الأول عن أبي عمرو، الثاني عن الخليل من النحة.

وتظهر فائدة الخلاف في المد، فإن كان الساقط الأولى فهو منفصل، أو الثانية فهو متصل.



النوع الرابع والثلاثون

في كيفية تحمله

اعلم أن حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة؛ صرّح به الجرجاني في «الشافي»^(١)، والعبادي وغيرهما. قال الجُجُويني : والمعنى فيه ألا ينقطع عدد التواتر فيه ، فلا يتطرق إليه التبدل والتعريف ، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد سقّط عن الباقيين ، وإنما أثيم الكل .

وتعلمه أيضاً فرض كفاية ، وهو أفضل القرب ؛ ففي الصحيح : «خَيْرُكُمْ مَنْ تَلَمِّذَ الْقُرْآنَ وَعَلَمَهُ» .

[البخاري : ٥٠٢٧ ، وأحمد : ٤١٢].

وأوجه التحمل عند أهل الحديث : السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه ، والسمع عليه بقراءة غيره ، والمناولة ، والإجازة ، والمكاتبة ، والوصية ، والإعلام ، والوجادة . فأماماً غير الأولين فلا يأتي هنا ، لما يعلم مما سندكوه .

وأما القراءة على الشيخ : فهي المستعملة سلفاً وخلفاً .

وأما السمع من لفظ الشيخ : فيُحتمل أن يقال به هنا ، لأن الصحابة رضي الله عنه إنما أخذوا القرآن من النبي صلوات الله عليه وسلم ، لكن لم يأخذ به أحد من القراء ، والمنع فيه ظاهرٌ؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء ، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيته ، بخلاف الحديث ، فإن المقصود فيه المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن . وأماماً الصحابة فكانت فصاحتهم وطبعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء ، كما سمعوه من النبي صلوات الله عليه وسلم ، لأنَّه نزل بلغتهم .

وممَّا يدل للقراءة على الشيخ عرض النبي صلوات الله عليه وسلم القرآن على جبريل في رمضان كل عام^(٢) .

ويحكى : أن الشيخ شمس الدين بن الجزري لما قيل القاهراً وازدحمت عليه الخلق ، لم يتسع وقتُه لقراءة الجميع ، فكان يقرأ عليهم الآية ، ثم يعيدونها عليه دفعه واحدة ، فلم يكتف بقراءته .

وتجوز القراءة على الشيخ ، ولو كان غيره يقرأ عليه في تلك الحالة ، إذا كان بحيث لا يخفى عليه حالهم . وقد كان الشيخ علم الدين السخاوي يقرأ عليه اثنان وثلاثة في أماكن مختلفة ، ويرد على كل منهم ، وكذا لو كان الشيخ مشتغلًا بشغل آخر كنسخ ومطالعة .

وأما القراءة من الحفظ : فالظاهر أنها ليست بشرط ، بل يكفي ولو من المصحف .

(١) الجرجاني : أحمد بن محمد ، إمام في الفقه والأدب (ت: ٤٨٢ هـ). «طبقات الشافعية» ٣١ / ٣ ، وكتابه «الشافي» في الفقه مخطوط في أبي صوفيا بإسطنبول . بروكلمان ٢ / ٢٨١ . وانظر قوله في : «البرهان في علوم القرآن» للزرتشي ٢ / ٨٨ .

(٢) إشارة للحديث الذي أخرجه البخاري (٤٩٩٧) ، ومسلم (٦٠٠٩) ، وأحمد (٢٦١٦) عن ابن عباس .

فصل: كيفيات القراءة ثلاثة

أحدها: التحقيق، وهو إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار، والتشديدات، وبيان الحروف، وتفكيكها، وإخراج بعضها من بعض: بالسكت، والترتيل، والثُّوذة، وملاحظة الجائز من الوقوف: بلا قصر ولا اختلاس، ولا إسكان محرّك ولا إدغامه، وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ.

ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكلّر الراءات، وتحريك السواكن، وتطيير الثونات بالمبالغة في الغنّات، كما قال حمزة بعض من سمعه يبالغ في ذلك: أَمَا علِمْتَ أَنَّ مَا فوْقَ الْبَيْاضِ بَرَصْ، وَمَا فوْقَ الْجُعُودَةِ فَكَطْطَ، وَمَا فوْقَ الْقِرَاءَةِ لِيْسْ بِقِرَاءَةٍ؟

وكذا يحتزز من الفضل بين حروف الكلمة، كمن يقف على الناء من «نَسْتَعِينُ» وقفه لطيفة، مدعاً أنه يرثى. وهذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش، وقد أخرج فيه الداني حديثاً في كتاب التجويد مسلسلاً إلى أبي بن كعب: أنه قرأ على رسول الله ﷺ التحقيق. وقال: إنه غريب مستقيم الإسناد.

الثانية: الحذر، بفتح الحاء وسكون الدال المهمليتين، وهو إدراج القراءة وسرعتها وتحفيظها بالقصر والتسكين، والاختلاس والبدل والإدغام الكبير، وتحفيظ الهمزة، ونحو ذلك مما صحت به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ، وتمكن الحروف بدون بتر حروف المد، واختلاس أكثر الحركات، وذهاب صوت الغنة، والتفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة. وهذا النوع مذهب ابن كثير وأبي جعفر، ومن قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب.

الثالثة: التدوير، وهو التوسط بين المقامين من التحقيق والحدّر. وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة من مد المنفصل، ولم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. تنبية: سيأتي في النوع الذي يلقي هذا استحباب الترتيل في القراءة، والفرق بينه وبين التحقيق - فيما ذكره بعضهم - أن التحقيق يكون لرياضة التعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكير والاستبطاط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً.

فصل [تجويد القرآن]

من المهمّات تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتصنيف؛ ومنهم الداني وغيره، أخرج عن ابن مسعود أَنَّه قال: جوَّدُوا القرآن^(١).

قال القراء: التجويد حلية القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها، وردد الحرف إلى مخرجه

(١) أخرج الداني في «المحكم في نقط المصاحف» قول ابن مسعود بلفظ: جَرِدُوا القرآن، ولا تخلطا به ما ليس منه، ص ١٠ - ١١.

وأصله، وتلطيف النطق به على كمال هيئته، من غير إسرافٍ ولا تعسُّف ولا إفراط ولا تكْلُف. وإلى ذلك أشار بِشَّيْهَ بقوله: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ غَصْنًا كَمَا أُنْزِلَ فَلِيَقْرَأُهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أَمِّهِ عَبْدٍ» [إسناده حسن: أحمد: ٣٥، وابن حبان: ٧٠٦٦، وابن ماجه: ١٣٨]. يعني: ابن مسعود، وكان بِشَّيْهَ قد أُعْطِيَ حُطُّاً عظيمًا في تجويد القرآن.

ولا شك أنَّ الأُمَّةَ - كما هُمْ متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده - هم متعبدون بتصحيح الفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمَّة القراء، المتصلة بالحضرَة النبوية. وقد عَدَ العلماء القراءةَ بغير تجويد لحنًا، فقسموا اللحن إلى جليٍّ وخفيٍّ، فاللحن حَلْلٌ يطرأُ على الألفاظ فيخلّ، إلَّا أنَّ الجلي يُخلّ إخلالاً ظاهراً، يشتراك في معرفته علماء القراءة وغيرهم. وهو الخطأ في الإعراب، والخفي يُخلّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمَّة الأداء، الذين تلقواه من أفواه العلماء، وضَبَطُوه من ألفاظ أهل الأداء.

قال ابن الجزري^(١): ولا أعلم لُبُوغ النهاية في التجويد مثل رياضة الألسُّن والتكرار على اللَّفَظِ المُتَلَقَّى من فم المحسن.

وقادته: ترجع إلى معرفة كيفية الوقف والإمالة والإدغام وأحكام الهمز والترقيق والتخفيم ومخارج الحروف؛ وقد تقدمت الأربعُ الأوَّلُ. وأمَّا الترقِيقُ: فالحروف المستقبلة كلها مرقة، لا يجوز تخفيمها، إلَّا اللَّامُ من اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد حروف الإطابق في رواية، إلَّا الراءُ المضمومة أو المفتوحة مطلقاً، أو الساكنة في بعض الأحوال. والحروف المستعملة كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال.

وأمَّا مخارج الحروف: فالصحيح عند القراء ومتقدمي النحاة كالخليل أنَّها سبعة عشر.

وقال كثيرٌ من الفريقيين: ستَّة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وهي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء.

وقال قوم: أربعة عشر، فأسقطوا مخرج الثُّون واللَّام والرَّاء، وجعلوها من مخرج واحد.

قال ابن الحاجب^(٢): وكل ذلك تقريب، وإلَّا فلكل حرف مخرج على حدة.

قال القراء: واختبار مخرج الحرف محققاً: أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحرف بعده ساكناً أو مشدداً، وهو أبين، ملاحظاً في صفات ذلك الحرف:

المخرج الأوَّل: الجوف للألف، والواو والياء الساكتتين بعد حركة تجانسهما.

الثاني: أقصى الحلق، للهمزة والهاء.

الثالث: وسطه، للعين والحاء المهملتين.

(١) في «النشر» ١/ ٢١٠ - ٢١٣.

(٢) ابن الحاجب: عثمان بن عمر، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية (ت: ٦٤٦ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٣١٤.

الرابع: أدناء للفم، للغين والخاء.

الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلق، وما فوقه من الحنك للقاف.

السادس: أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلاً، وما يليه من الحنك للكاف.

السابع: وسطه، بينه وبين وسط الحنك، الجيم والشين والياء.

الثامن: للضاد المعجمة، من أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وقيل:

الأيمن.

التاسع: اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك

الأعلى.

العاشر: للنون من طرفه، أسفل اللام قليلاً.

الحادي عشر: للراء من مخرج النون، لكنها أدخلت في ظهر اللسان.

الثاني عشر: للطاء والدال والباء من طرف اللسان وأصول الثناء العليا مصدعاً إلى جهة الحنك.

الثالث عشر: الحرف الصغير: الصاد والسين والرَّاءِ، من بين طرف اللسان وفُوْقَ الثناء السفلي.

الرابع عشر: للطاء والباء والدال، من بين طرفه، وأطراف الثناء العليا.

الخامس عشر: للفاء، من باطن الشفة السفلية وأطراف الثناء العليا.

السادس عشر: للباء والميم والواو غير المدية بين الشفتين.

السابع عشر: الخيشوم للغنة في الإدغام والنون والميم الساكنة.

قال في «النشر»^(١): فالهمزة والهاء اشتراكاً مخرجاً وافتتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهير والشدة، والعين والباء اشتراكاً كذلك، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الحالصة. والغين والخاء اشتراكاً مخرجاً ورخاوة واستعلاه وافتتاحاً، وانفردت الغين بالجهير. والجيم والشين والياء اشتراكاً مخرجاً وافتتاحاً واستفالاً، وانفردت الجيم بالشدة، وانفردت الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس والتتشي، وانفردت الياء في الرخاوة. والضاد والطاء اشتراكاً صفة جهراً ورخاوة واستعلاه وإطباقاً، وافترقاً مخرجاً، وانفردت الضاد بالإستطالة. والطاء والدال والباء اشتراكاً مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، وانفردت الدال في الجهر، وانفردت الباء بالهمس، وانفردت الباء في الانفتاح والاستفال. والظاء والدال والباء اشتراكاً مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، وانفردت الذال في الجهر، وانفردت الباء بالهمس، وانفردت مع الذال انفتاحاً واستفالاً. والصاد والرَّاءِ والسين اشتراكاً مخرجاً ورخاوةً وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء وانفردت مع السين في الهمس، وانفردت الرَّاءِ بالجهير، وانفردت مع السين في الانفتاح والاستفال.

إِنَّمَا أَحْكَمَ الْقَارَئُ النُّطُقَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حَدَتِهِ مُوْفَّى حَقَّهُ، فَلِيَعْمَلْ نَفْسَهُ بِإِحْكَامِهِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ، لَأَنَّهُ يَنْشأُ عَنِ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ حَالَةً لِلْإِفْرَادِ، بِحَسْبِ مَا يَجْاوِرُهَا مِنْ مُجَانِسٍ وَمُقَارِبٍ، وَقَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، وَمَفْحَمٌ، وَمَرْقَقٌ، فَيَجْذِبُ الْقَوِيُّ الضَّعِيفَ، وَيَغْلِبُ الْمَفْحَمُ الْمَرْقَقَ، وَيَصْعَبُ عَلَى الْلِّسَانِ النُّطُقَ بِذَلِكَ عَلَى حَقَّهِ إِلَّا بِالرِّياضَةِ الشَّدِيدَةِ، فَمَنْ أَحْكَمَ صَحَّةَ التَّلْفُظِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ، حَصَلَ حَقِيقَةَ التَّجوِيدِ.

وَمِنْ قَصِيَّةِ الشَّيْخِ عَلَمِ الدِّينِ فِي التَّجوِيدِ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ:

أَوْ مَدْ مَا لَمْ دَفِيْهِ لَوْانٌ
أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالْسَّكَرَانِ
فِي فَرَّ سَامِعُهَا مِنَ الْغَثْيَانِ
فِيهِ وَلَا تَكُ مُخِسِّرُ الْمِيزَانِ
مِنْ غَيْرِ مَا بُهْرَ وَغَيْرِ تَوَانِ
أَوْ هَمْزَةُ حَسَنَاً أَخَا إِحْسَانِ

لَا تَحْسِبَ التَّجَوِيدَ مَدَّ مَفْرِطًا
أَوْ أَنْ تَشَدَّدَ بِعَدْ مَدَّ هَمْزَةً
أَوْ أَنْ تَفْوِهَ بِهِ هَمْزَةً مَتَهْوِعًا
لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِيَاً
فَإِذَا هَمَزَتْ فَجْئَ بِهِ مَتَلَطْفَاً
وَامْدُدْ حَرْفَ الْمَدَّ عَنْدَ مَسْكِنِ

فَائِدَةٌ: قَالَ فِي «جَمَالِ الْقِرَاءَةِ»^(١): قَدْ ابْتَدَعَ النَّاسُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَصْوَاتَ الْغَنَاءِ، وَيَقَالُ: إِنْ أَوْلَى مَا غَنَّى بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِسَكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الْكَهْفُ: ٧٩].

نَقْلُوا ذَلِكَ مِنْ تَغْنِيَّهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَمَّا الْقَطَاةُ فَإِنِّي سَوْفَ أَنْعَثُهَا
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هُؤُلَاءِ: «مَفْتُونَةُ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَنْ يَعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ» [صَعِيفٌ: الطَّبرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ٧٢٢٣].

وَمِمَّا ابْتَدَعُوهُ شَيْءٌ سَمْوَهُ: التَّرْعِيدُ، وَهُوَ: أَنْ يَرْعَدَ صَوْتُهُ كَالذِّي يَرْعَدُ مِنْ بَرْدٍ أَوْ أَلْمٍ. وَآخِرُ سَمْوَهٍ: التَّرْقِيصُ؛ وَهُوَ: أَنْ يَرُومَ السُّكُوتَ عَلَى السَاكِنِ، ثُمَّ يَنْفَرُ مَعَ الْحَرْكَةِ كَأَنَّهُ فِي عَدْوٍ أَوْ هَرْوَلَةٍ.

وَآخِرُ يَسْمَىُ: التَّطْرِيبُ، وَهُوَ: أَنْ يَتَرَنَّمَ بِالْقُرْآنِ وَيَتَنَمَّ بِهِ، فَيَمْدُدُ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِ الْمَدِّ، وَيَزِيدُ فِي الْمَدِّ عَلَى مَا لَا يَنْبَغِي.

وَآخِرُ يَسْمَىُ: التَّحْزِينُ؛ وَهُوَ أَنْ يَأْتِي عَلَى وَجْهِ حَزِينٍ يَبْكِي، مَعَ خَشْوَعٍ وَخَضْوعٍ. وَمِنْ ذَلِكَ نَوْعٌ أَحَدُهُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَجْتَمِعُونَ فِي قِرْئَوْنَ كُلَّهُمْ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا تَعْقَلُونَ﴾: (أَفَلَمْ يَتَعْقِلُوا) بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَ(قَالُ آمِنَا): بِحَذْفِ الْوَاءِ، وَيَمْدُدُونَ مَا لَا يَمْدُدُ، لِيَسْتَقِيمَ لَهُمُ الْطَّرِيقُ الَّتِي سَلَكُوهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْمَىُ: التَّحْرِيفُ. اِنْهِي.

(١) السُّخَاوِيُّ: ٣٢٥ / ١

فصل

في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها

الذي كان عليه السلف أخذ كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المئة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقرّ على العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلاً لمن أفرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة؛ بل إذا كان للشيخ روياً فرّوا لكتلٍ راوٍ بختمة، ثم يجمعون له، وهكذا.

وتساهم قوم، فسمحوا أن يقرأ للكل قارئ من السبعة بختمة، سوى نافع وحمزة، فإنّهم كانوا يأخذون بختمة لقاليون، ثم بختمة لورش، ثم بختمة لخلف، ثم بختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلاً بعد ذلك، نعم إذا رأوا شخصاً أفرد وجمع على شيخ معتبر، وأجيز وتأهل، وأراد أن يجمع القراءات في ختمة، لا يكلفونه الإفراد؛ لعلّهم بوصوله إلى حدّ المعرفة والإتقان.

ثم لهم في الجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف، بأن يشرع في القراءة، فإذا مرّ بكلمة فيها خُلْفٌ أعادها بمفردها، حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صلحت للوقف، وإنّما وصلها بأخرِ وجهٍ حتى يتنهى إلى الوقف. وإن كان الخُلْف يتعلّق بكلمتين كالمدد المنفصل وقف على الثانية، واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها. وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في الاستيفاء وأخفّ على الآخذ، لكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف، بأن يشرع بقراءة مَنْ قَدَّمَه حتى يتنهى إلى وقفٍ، ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف، ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ، وهذا مذهب الشاميين، وهو أشدُّ استحضاراً، وأشدُّ استظهاراً، وأطول زماناً، وأجود مكاناً.

وكان بعضهم يجمع بالأية على هذا الرسم.

وذكر أبو الحسن القَيْجَاطِي^(١) في قصيده وشرحها لجامع: لجامع القراءات شروطاً سبعة، حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

رابعها: عدم التركيب؛ فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتمّ ما فيها، فإن فعل لم يدعه الشيخ بل يشير إليه بيده؛ فإن لم يتقطّن، قال: لم تصل، فإن لم يتقطّن مكث حتى يتذكّر، فإن عجز ذكر له.

(١) القَيْجَاطِي: علي بن عمر الكتاني، الأندلسي، من العلماء بالعربية (ت: ٧٣٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٤٤، و«النشر» ١/٩٧.

الخامس: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري^(١): والصواب أنَّ هذا ليس بشرط بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأُستاذين لا يعدُون الماهر إلَّا مَنْ يلتزم تقديم شخص بعينه.

وبعضهم كان يراعي في الجمع التَّنَاسِبَ: فيبدأ بالقصر، ثم بالرتبة التي فوقه، وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبَع، ثم بما دونه إلى القصر. وإنما يُسلِك ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أمَّا غيره فيُسلِك معه ترتيب واحد.

قال: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف أصلًا وفرشًا، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر: فإن أمكن عطنه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تخلط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عطنه رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها، من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل، فإنَّ الْأَوَّلَ ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وأمَّا القراءة بالتَّلْفِيقِ، وخلط قراءة بآخر، فسيأتي بسطه في النوع الذي يلي هذا.

وأمَّا القراءات والروايات والطرق والأوجه: فليس للقارئ أن يدع منها شيئاً أو يخلُّ به؛ فإنه خللٌ في إكمال الرواية، إلَّا الأوجه، فإنَّها على سبيل التخيير، فأيّ وجه أتى به أجزاءه في تلك الرواية.

وأمَّا قدر ما يقرأ حال الأخذ: فقد كان الصدر الْأَوَّلَ لا يزيدون على عشر آيات لکائنٍ من كان، وأمَّا مَنْ بعدهم فرأوه بحسب قوَّةِ الأخذ.

قال ابن الجزري: والذي استقرَّ عليه العمل الأَخْذُ في الإفراد بجزء من أجزاء مئة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مترين وأربعين، ولم يحد له آخرون حَدًّا، وهو اختيار السخاوي.

وقد لَحَّصَتْ هذا النوع، ورتبَتْ فيه متفرقات كلام أئمَّة القراءات، وهو نوع مهم يحتاج إليه القارئ، كاحتياج المحدث إلى مثله من علم الحديث.

فائدة: أدعى ابن خير^(٢) الإجماعَ على أنه ليس لأحدٍ أن ينقل حديثاً عن النبي ﷺ، ما لم يكن له به رواية، ولو بالإجازة، فهل يكون حكم القرآن كذلك؟ فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟ لم أر في ذلك نَقْلاً، ولذلك وجَّهَ من حيثُ إِنَّ الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشدَّ منه في ألفاظ الحديث. ولعدم اشتراطه فيه وجه؛ من حيث إن اشتراطه ذلك في الحديث إنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه، أو يُتَّقدَّلُ على النبي ﷺ ما لم يقله، والقرآن محفوظ متلقٍ متداولٍ ميسَّرٍ، وهذا هو الظاهر.

فائدة ثانية: الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدِّي للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه

(١) في «النشر» ٢٠٤ / ٢.

(٢) محمد بن خير اللَّمُتونِي، الإشبيلي. المقرئ الحافظ (ت: ٥٧٥ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢ / ٥١٢.

الأهلية جاز له ذلك وإن لم يُجزِ أحد، وعلى ذلك السلف الأوّلون والصدر الصالح، وكذلك في كل علم، وفي الإقراء والإفتاء؛ خلافاً لما يتوهّم الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً. وإنما اصطلاح الناس على الإجازة؛ لأنّ أهلية الشخص لا يعلّمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم؛ لقصور مقامهم عن ذلك، والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط، فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز بالأهلية.

فائدة ثالثة: ما اعتاده كثيرٌ من مشايخ القراء من امتناعهم من الإجازة إلّا بأخذ مالٍ في مقابلها لا يجوز إجمالاً، بل إن علم أهلية وجب عليه الإجازة، أو عدمها حرم عليه، وليس الإجازة مما يقابل بالمال، فلا يجوز أخذه عنها، ولا الأجرة عليها.

وفي «فتاوي الصدر موهوب الجزري» من أصحابنا: أنَّ سُئلَ عن شيخ طلب من الطالب شيئاً على إجازته، فهل للطالب رفعه إلى المحاكم وإيجاره على الإجازة؟ فأجاب: لا تجب الإجازة على الشيخ، ولا يجوز أخذ الأجرة عليها.

وُسُئلَ أيضاً: عن رجل أجازه الشيخ بالإقراء، ثم بانَّه لا دين له، وخافَ الشيْخُ من تغريمه، فهل له التزولُ عن الإجازة؟ فأجاب: لا تُطلُّ الإجازة بكونه غير دين.

وأما أخذ الأجرة على التعليم فجائز؛ ففي البخاري [٥٧٣٧]: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخْذَتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ». .

وقيل: إن تعين عليه لم يَجُزْ، واختاره الحليمي.

وقيل: لا يجوز مطلقاً، وعليه أبو حنيفة؛ لحديث أبي داود [٣٤١٦] عن عبادة بن الصامت: أنه علم رجلاً من أهل الصفة القرآن، فأهدى له قوساً، فقال له النبي ﷺ: «إِنْ سَرَّكَ أَنْ تُطْوَّقَ بِهَا طُوفاً مِنْ نَارٍ فاقْبِلْهَا» [وأحمد: ٢٢٦٨٨ وهو حسن].

وأجاب من جوزه بأنَّ في إسناده مقالاً، وأنَّه تبعَ بتعلّمه، فلم يستحق شيئاً، ثم أهدى إليه على سبيل العِوَضِ، فلم يُجزِ له الأخذ، بخلاف من يعقد معه إجارة قبل التعليم.

وفي «البستان»^(١) لأبي الليث: التعليم على ثلاثة أوجه:

أحدها: للحساب، ولا يأخذ به عوضاً.

والثاني: أن يعلم بالأجرة.

والثالث: أن يعلم بغير شرط، فإذا أهدى إليه قبل.

فالأول ماجور وعليه عمل الأنبياء، والثاني مختلف فيه، والأرجح الجواز، والثالث يجوز إجماعاً؛ لأنَّ النبي ﷺ كان معلماً للخلق، وكان يقبل الهدية.

(١) «بستان العارفين» لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندى الحنفى ص ٢٠ الباب السابع عشر: في فضل تعلم القرآن وتعلّمه.

فائدة رابعة: كان ابن بَصْحَان إذا رَدَّ على القارئ شيئاً فاته فلم يعرفه، كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمة وطلَبَ الإجازة، سأله عن تلك الموضع، فإن عرفها أجازه، وإنَّا تركه يجمع ختمة أخرى.

فائدة أخرى: على مريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف، أن يحفظ كتاباً كاماً يستحضر به اختلاف القراءة، وتميز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز.

فائدة أخرى: قال ابن الصلاح في «فتاویٍ»^(١): قراءة القرآن كرامة أكرم الله به البشر، فقد ورد أنَّ الملائكة لم يعطُوا ذلك، وأنها حرصة لذلك على استماعه من الإنس.



(١) «فتاویٍ ابن الصلاح» انظر ١/١٥٠.

النوع الخامس والثلاثون

في أداب تلاوته وتاليه

أفرده بالتصنيف جماعة، منهم النووي في «التبیان». وقد ذكر فيه وفي «شرح المهدب»، وفي «الأذکار» جملةً من الآداب، وأنا أخصها هنا، وأزيدُ عليها أضعافها، وأفضلها مسألةً مسألةً ليسهل تناولها.

مسألة: يُستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالى مثنياً على من كان ذلك دأبه: ﴿يَتَوَلَّ إِيمَانَهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ١١٣].

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر: «لَا حَسْدَ إِلَّا فِي الْأَثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ...»^(١) [البخاري: ٧٣، ومسلم: ١٨٩٤، وأحمد: ٤١٠٩].

وروى الترمذى [٢٩١٠] وهو حسن صحيح من حديث ابن مسعود: «مَنْ قَرَأْ حِرْفًا مِّنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسْنَةٌ، وَالْحَسْنَةُ بِعِشْرِ أَمْثَالِهَا».

وأخرج من حديث أبي سعيد، عن النبي ﷺ: «يَقُولُ الرَّبُّ سَبَّحَنَهُ وَتَعَالَى: مَنْ شَغَّلَهُ الْقُرْآنُ وَذُكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أَعْطَيْ السَّائِلِينَ، وَفَضَّلْ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفْضَلِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ» [ضعيف: الترمذى: ٢٩٢٦].

وأخرج مسلم [١٨٧٤] من حديث أبي أمامة: «اقرءوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيمة شفيعاً لأصحابه».

وأخرج البيهقي [في «الشعب»: ١٩٨٢] من حديث عائشة: «البيت الذي يُقرأُ فيه القرآن يتراءى لأهل السماء كما تراءى النجوم لأهل الأرض».

وأخرج من حديث أنس: «تَوَرُّوا مَنَازِلَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ».

وأخرج من حديث النعمان بن بشير: «أَفْضَلُ عِبَادَةٍ أَمْتِي قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ».

وأخرج من حديث سمرة بن جندب: «كُلَّ مُؤْدِبٍ يُحِبُّ أَنْ تَوَئِي مَأْدِبَتُهُ، وَمَأْدِبَةُ اللَّهِ الْقُرْآنُ فَلَا تَهْجُرُوهُ».

وأخرج من حديث عبيدة المكي مرفوعاً وموقوفاً: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، لَا تَتَوَسَّدُوا الْقُرْآنَ، وَاتَّلُوهُ حَقَّ تلاوته آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَفْشُوهُ، وَتَدَبَّرُوا مَا فِيهِ لَعِلَّكُمْ تَفْلِحُونَ».

وقد كان للسلف في قدر القراءات عادات. فأكثر ما ورد في كثرة القراءة: من كان يختتم في اليوم

(١) وتمامه: «وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَهُوَ يُنْفَقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ».

والليلة ثمانى ختمات: أربعاً في الليل، وأربعاً في النهار. ويليه: من كان يختم في اليوم والليلة أربعاً، ويليه ثلاثة، ويليه ختمتين، ويليه ختمة.

وقد ذمت عائشة ذلك، فأخرج ابن أبي داود: عن مسلم بن محرّاق قال: قلت لعائشة: إن رجالاً يقرأ أحدهم القرآن في ليلة مرتين أو ثلاثة؟ فقالت: فرّوا ولم يقرّوا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام^(١)، فيقرأ بالبقرة وآل عمران والنساء. فلا يمر بآية فيها استبشار إلّا دعا ورغّب، ولا بآية فيها تحريف إلّا دعا واستعاد.

ويلي ذلك مَن كان يختم في ليتين، ويليه من كان يختم في كلّ ثلاث، وهو حسن. وكره جماعاتُ الختم في أقلّ من ذلك، لما روى أبو داود [١٣٩٤] والترمذى - وصححه - [٢٩٤٦] من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «لا يفْقَهُ مَنْ قرأ القرآن في أقلّ من ثلاث» [واحدم: ٦٥٤٦]. وأخرج ابن أبي داود وسعيد بن منصور عن ابن مسعود موقوفاً قال: «لا تقرّوا القرآن في أقلّ من ثلاث».

وأخرج أبو عبيد^(٢) عن معاذ بن جبل: أنه كان يكره أن يقرأ القرآن في أقلّ من ثلاث. وأخرج أحمد [٦٨٧٦] وأبو عبيد^(٣) عن سعيد بن المنذر - وليس له غيره - قال: قلت: يا رسول الله، أقرأ القرآن في ثلاث؟ قال: «نعم، إن استطعت» [وهو صحيح لغيره]. ويليه: مَنْ ختم في أربع، ثم في خمس، ثم في ست، ثم في سبع، وهذا أوسط الأمور وأحسنها، وهو فعل الأكثرين من الصحابة وغيرهم.

أخرج الشیخان عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهرٍ». قلت: إني أجد قوّة، قال: «اقرأه في عشرِ»، قلت: إني أجد قوّة، قال: «اقرأه في سَبْعِ، ولا تَزِدْ على ذلك». [البخاري: ٥٠٥٤، ومسلم: ٢٧٣٢، وأحمد: ٦٨٧٦]

وأخرج أبو عبيد^(٤) وغيره من طريق واسع بن حبان، عن قيس بن أبي صالح - وليس له غيره - أنه قال: يا رسول الله، في كم أقرأ القرآن؟ قال: «في خمسة عشرَ»، قلت: إني أجدني أقوى من ذلك، قال: «اقرأه في جمدة».

ويلي ذلك: مَنْ ختم في ثمان، ثم في عشر، ثم في شهر، ثم في شهرين. أخرج ابن أبي داود، عن مكحول قال: كان أقوياءُ أصحابِ رسول الله ﷺ يقرّون القرآن في سبع، وبعضهم في شهر، وبعضهم في شهرين، وبعضهم في أكثر من ذلك. وقال أبو الليث في «البستان»^(٥): ينبغي للقارئ أن يختم في السنة مرتين، إن لم يقدر على الزيادة.

(١) ليلة التمام: هي ليلة أربع عشرة من الشهر؛ لأن القمر يتمُّ فيها نوره، وقيل: ليل التمام - بالكسر - أطول ليلة في السنة.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٧٩.

(٣) في «فضائل القرآن» ص ١٧٩.

(٤) في «فضائل القرآن» ص ١٧٧.

وقد روى الحسن بنُ زياد عن أبي حنيفة أنه قال: مَنْ قرأ القرآن في كلّ سنة مرتين، فقد أَدَى حَقَّهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ عرض على جبريل في السنة التي قُبض فيها مرتين^(١).

وقال غيره: يُكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوماً بلا عذر، نص عليه أحمد، لأنَّ عبد الله بن عمر [و] سأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: في كَمْ نَخْتَمُ الْقُرْآنَ؟ قال: «فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا». رواه أبو داود [١٣٩٥] قال الألباني: صحيح].
وقال النووي في «الأذكار»^(٢): المختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف و المعارف، فليقتصر على قدرٍ يحصل له معه كمال فهم ما يقرأ، وكذلك مَنْ كان مشغولاً بنشر العلم، أو فصل الحكومات، أو غير ذلك من مهمات الدين والمصالح العامة، فليقتصر على قدرٍ لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له، ولا فوات كماله؛ وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثِر ما أمكنه، من غير خروج إلى حد الملل أو الهدرمة في القراءة.

مسألة: نسيانه كبيرة، صرَّح به النووي في «الروضة» وغيرها^(٣)، لحديث أبي داود [٤٦١] وغيره: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْذَنْ أَعْظَمَ مِنْ سُورَةَ الْقُرْآنِ - أَوْ آيَةً - أُوْتِيَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ نَسِيَهَا». [والترمذني: ٢٩١٦ وهو ضعيف].

وروى أيضاً حديث: «مَنْ قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيمة أَجْزَم» [أحمد: ٢٢٤٥٦، وأبو داود: ١٤٧٤ وهو ضعيف]^(٤).

وفي الصحيحين: «تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده، لهو أشدُّ تَفْلِتاً من الإبل في عُثْلِها». [البخاري: ٥٠٣٣، ومسلم: ١٨٤٤]

مسألة: يستحبُّ الوضوء لقراءة القرآن؛ لأنَّه أَفْضَلُ الأذكار، وقد كان يُكره أن يذكر الله إلا على ظهير، كما ثبت في الحديث^(٥).

قال إمام الحرمين: ولا تُكره القراءة للمحدث، لأنَّه صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ مع الحدث. [إسناده حسن: أحمد: ٦٣٩، وأبو داود: ٢٢٩، والترمذني: ١٤٦]

قال في «شرح المهدى»^(٦): وإذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حتى يستقيم خروجهما. وأما الجنب، والحاائض فتحرُّم عليهما القراءة، نعم يجوز لهما النظر في المصحف وإماراه على القلب، وأمَّا متنجس الفم فتكره له القراءة.

وقيل: تحرُّم، كمسَّ المصحف باليد التَّجَسِّدة.

(١) إشارة للحديث الذي أخرجه أحمد (٢٦٤١٣)، والبخاري (٣٦٢٤)، ومسلم (٦٣١٤) من حديث عائشة.

(٢) ص ١٢٤ كتاب تلاوة القرآن.

(٣)

انظر «التبیان» ص ٧٥، و«الأذكار» ص ١٢٧.

(٤) قوله: أَجْزَم، قيل: مقطوع اليد، وقيل: مقطوع الحجة، وقيل: مقطوع السبب من الخبر، وقيل: خالي اليد من الخبر.

(٥) أخرج أبو داود (١٧) من حديث المهاجر بن فُطْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدْ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَدَرَ إِلَيْهِ قَوْلَهُ: «إِنِّي كَرِهُ أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكْرُهُ، إِلَّا عَلَى ظَهِيرٍ». وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(٦) انظر «التبیان» ص ٨٠ و ١١٦.

مسألة: وتسن القراءة في مكان نظيف، وأفضلها المسجد، وكراه قوم القراءة في الحمام والطريق.
قال النووي^(١): ومذهبنا لا تكره فيهما. قال: وكراها الشعبي في الحش، وبيت الرحا وهي تدور،
قال: وهو مقتضى مذهبنا.

مسألة: ويستحب أن يجلس مستقبلاً متخلساً بسكينة وقار، مطرقاً رأسه.
مسألة: ويسئ أن يستاك تعظيمًا وتطهيراً، وقد روى ابن ماجه [٢٩١] وهو صحيح عن علي موقوفاً،
والبزار [٦٠٣] بسند جيد عنه مرفوعاً: «إِنَّ أَفواهكُمْ طُرُقٌ لِّلْقُرْآنِ، فَطَبِّعُوهَا بِالسُّوَاكِ».

قلت: ولو قطع القراءة وعاد عن قرب، فمقتضى استحباب التعود إعادة السواك أيضاً.

مسألة: ويسن التعود قبل القراءة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرأتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. أي: أردت قراءته.

وذهب قوم إلى أنه يتعود بعدها، لظاهر الآية، وقوم إلى وجوبها لظاهر الأمر.

قال النووي^(٢): فلو مر على قوم سلم عليهم وعاد إلى القراءة، فإن أعاد التعود كان حسنة. قال:
وصفت المختار: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وكان جماعة من السلف يزيدون: (السميع
العليم). انتهى.

وعن حمزة: أستعيذ ونستعيذ واستعذت، واختاره صاحب «الهدایة» من الحنفیة، لمطابقة لفظ
القرآن.

وعن حميد بن قيس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر).

وعن أبي السماء: (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي).

وعن قوم: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم).

وعن آخرين: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. إن الله هو السميع العليم)
وفيها ألفاظ أخرى.

قال الحلواني^(٣) في «جامعه»: ليس للاستعاذه حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص.
وفي «النشر»^(٤) لابن الجزري: المختار عند أئمة القراءة الجهر بها، وقيل: يُسر مطلقاً، وقيل:
فيما عدا الفاتحة.

قال: وقد أطلقوا اختيار الجهر، وقيده أبو شامة بقيد لا بد منه، وهو: أن يكون بحضوره من
يسمعه.

قال: لأن الجهر بالتعود إظهار شعار القراءة، كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد. ومن فوائده: أنَّ

(١) في «البيان» ص ٨٣. (٢) في «البيان» ص ٨٦.

(٣) الحلواني: أحمد بن علي أبو بكر البغدادي، صالح، مقرئ عالي الإسناد (ت: ٥٠٧ هـ). «معرفة القراء الكبار» /١ ٤٠٦.

(٤) «النشر» /١ ٢٥٢.

السامع يُنْصَت للقراءة من أَوْلِهَا، لَا يفوته منها شَيْءٌ، وَإِذَا أَخْفَى التَّعْرُذَ لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ فَاتَهُ مِنَ الْمَقْرُؤِ شَيْءٌ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْفَارَقُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا.

قال: وانختلف المتأخرون في المراد بإختفائها، فالجمهور: على أنَّ المراد به الإسرارُ، فلا بدَّ من التلفظ وإسماع نفسه، وقيل: الكتمان، بأن يذكرها بقلبه بلا تلقيط.

قال: وإذا قطع القراءة إعراضاً أو بكلام أجنبى - ولو رد السلام - استأنفها، أو يتعلّق بالقراءة فلا.

قال: وهل هي سنة كفاية أو عين، حتى لوقرأ جماعة جملة، فهل يكفي استعادة واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ لم أر فيه نصاً، والظاهر الثاني، لأن المقصود اعتقاد القارئ والتجاؤه بالله من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر. انتهي كلام ابن الجزري.

مسألة: وللحفاظ على قراءة البسمة أول كل سورة غير براءة، لأنَّ أكثر العلماء على أنها آيةٌ، فإذا أخلَّ بها كان تاركاً لبعض الختمة عند الأكثرين، فإنْ قرأ من أثناء سورة استحبَّت له أيضاً، نصَّ عليه الشافعيُّ فيما نقله العباديَّ.

قال القراء^(١): ويتأكد عند قراءة نحو: «إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ أَسَاعَةٍ» [فصلت: ٤٧]، و«وَهُوَ الَّذِي أَشَأَ جَنَّتَ» [الأنعام: ١٤١]؛ لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذه من البشاعة، وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان.

قال ابن الجزري: الابتداء بالأي وسط براءة، قلَّ مَنْ تعرَضَ له، وقد صرَحَ بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، ورَدَ عليه الجعفري.

مسألة: لا تحتاج قراءة القرآن إلى نية كسائر الأذكار، إلا إذا نذرها خارج الصلاة، فلا بد من نية النذر أو الفرض ولو عين الزمان، فلو تركها لم تجز. نقله القميoli في «الجوهر».

مسألة: يسن الترتيل في قراءة القرآن، قال تعالى: ﴿وَرَأَلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمول: ٤].

وروى أبو داود [١٤٦٦] وغيره عن أم سلمة: أنها نعتت قراءة النبي ﷺ قراءةً مفسّرةً، حرفاً حرفاً.

[والترمذى: ٢٩٣٣ وإسناده ضعيف. وانظر أحمد: ٢٦٥٢٦.]

وفي البخاري [٤٦٥٠] عن أنس: أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مداً، ثم قرأ:
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَمْدُدُ بِاللَّهِ، وَيَمْدُدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُدُ بِالرَّحِيمِ.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود: أنَّ رجلاً قال له: إني أقرأ المفصلَ في ركعةٍ واحدة، فقال: هذا كهذاُ الشِّعرُ، إنَّ قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع.
[البخاري: ٧٧٥، ومسلم: ١٩٠٨، وأحمد: ٣٦٧.]

وأخرج الأجرّي في «حملة القرآن»^(٢) عن ابن مسعود قال: لا تُنثروه نَثْرَ الدَّقَلِ، ولا تَهُدُوه هَذِ
الشِّعْرُ، قِفُوا عند عجائبه، وحرُّكُوا به القلوبَ، ولا يكونُ هُمْ أحدكم آخِرُ السُّورَةِ.

(٢) «أخلاق حملة القرآن»، رقم (١).

^{١١٣}) انظر «البيان» ص:

وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وأرق في الدرجات، ورثّل كما كنت ترثّل في الدنيا، فإن متّلتك عند آخر آية كنت تقرؤها»^(١).

قال في «شرح المهدب»^(٢): واتفقا على كراهة الإفراط في الإسراع.

قالوا: وقراءة جزءٍ بترتيلٍ أفضلٍ من قراءة جزئين في قذر ذلك الزمان بلا ترتيل.

قالوا: واستحبّ الترتيل للتدبر، ولأنَّه أقربُ إلى الإجلال والتوقير، وأشدُّ تأثيراً في القلب، ولهذا يُسْتَحْبِطُ للأعمى الذي لا يفهم معناه. انتهى.

وفي «النشر»^(٣): اختلافٌ؛ هل الأفضل الترتيلُ وقلة القراءة أو السرعة مع كثرتها؟ وأحسن بعض أئمتنا فقال: إنَّ ثواب قراءة الترتيل أَجْلُ قدرًا، وثواب الكثرة أكثر عدداً، لأنَّ بكل حرف عشر حسنات.

وفي «البرهان» للزركشي^(٤): كمال الترتيل تفحيم الفاظه والإبانة عن حروفه، وألا يُدْعَم حرفٌ في حرف. وقيل: هذا أقلُّه، وأكمله أن يقرأ على منازله؛ فإن قرأ تهديداً لفظ به لفظ المتهدد، أو تعظيمًا لفظ به على التعظيم.

مسألة: وتسن القراءة بالتدبر والتفهم، فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، وبه تنشر الصدور، وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿كَتُبَ أَنَّ لَهُ إِنَّكَ مُبَرَّكٌ لَيَتَبَرَّوْا بِإِيمَنِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَبَرَّوْنَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢].

وصفة ذلك: أن يشغل قلبه بالتفكير في معنى ما يلفظ به، فيعرف معنى كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذلك؛ فإن كان مما قصر عنه فيما مضى اعتذر واستغفر، وإذا مرَّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذابٌ أشدق وتعوذ، أو تزكيه نزَّه وعظَّم، أو دعاءٌ تضرع وطلب.

أخرج مسلم [١٨١٤] عن حذيفة قال: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة فقرأها، ثم النساء فقرأها، ثم آل عمران فقرأها؛ يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيح سبع، وإذا مرَّ بسؤالٍ سأله، وإذا مرَّ بتعوذ تعوذ.

وروى أبو داود [٨٧٣] والترمذى وغیرهما: عن عوف بن مالك قال: قمت مع النبي ﷺ ليلة، فقام فقرأ سورة البقرة، لا يمرُّ بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمرُّ بآية عذابٍ إلا وقف وتعوذ [صححه الألباني].

وأخرج أبو داود [٨٨٣] والترمذى [٣٣٤٧] حديث: «من قرأ: ﴿وَاللَّذِينَ وَاللَّذِيْنُ﴾ فانتهى إلى آخرها، فليقل: بل وأنا على ذلك من الشاهدين، ومنْ قرأ: ﴿لَا أَقِيمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَة﴾، فانتهى إلى آخرها: ﴿أَلَّا

(١) الآجري في «أخلاق حملة القرآن» رقم (٩)، وأبو داود (١٤٦٤)، والترمذى (٢٩١٤)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٦٧٩٩).

(٢) «شرح المهدب» /١ - ٢٩ - ٣٠.

(٣) «النشر» /١ - ٢٠٩.

(٤) «البرهان في علوم القرآن» /٢ - ٨٢ النوع ٢٩.

ذَلِكَ يُقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعْتَقِّي الْمُؤْمِنَ» فليقل: بلـ، ومن قرأ: «وَالْمَرْسَلُونَ» فبلغ: «فَإِنَّمَا حَدَّثَنِي بَعْدَ مَوْلَانِي مُؤْمِنُونَ» فليقل: آمنا بالله». ^(١)

وأخرج أحمد [٢٠٦٦] وأبو داود [٨٨٣] عن ابن عباس: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ: «سَجَّحَ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» قال: «سَبِّحَنَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» [وهـ هو صحيح موقوفاً].
وأخرج الترمذـي [٣٢٩١] والحاكم [٤٧٣/٢] عن جابر قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه، فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها، فسكتوا، فقال: لقد قرأتها على الجن، فكانوا أحسن مردوداً منكم، كنتُ كلما أتيتُ على قوله: «فَإِنَّمَا الْأَءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبُانِ» قالوا: ولا بشيءٍ مِّنْ نَعْمَلَكُ ربنا نُكَذِّبُ، فلَكَ الْحَمْدُ» [قال الألباني: حسن].

وأخرج ابن مردوـه والـديلمـي وابن أبي الدنيا في «الـدعـاء» وغيرـهم - بـسند ضـعيف جداً - عن جابر: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قـرأ: «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادُكَ عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ» الآية، فقال: «اللَّهُمَّ أَمْرَتَ بِالـدـعـاءِ، وَتَكـفـلتَ بـالـإـجـابةِ، لـبـيكَ اللـهـمَّ لـبـيكَ، لـبـيكَ لـا شـرـيكَ لـكَ لـبـيكَ، إـنـ الـحـمـدـ وـالـنـعـمـةـ لـكَ، وـالـمـلـكـ لـا شـرـيكـ لـكَ، أـشـهـدـ أـنـكـ فـرـدـ أـحـدـ صـمـدـ، لـمـ تـلـدـ وـلـمـ يـكـنـ لـكـ كـفـؤـ أـحـدـ، وـأـشـهـدـ أـنـ وـعـدـكـ حـقـ، وـلـقـاءـكـ حـقـ، وـالـجـنـةـ حـقـ، وـالـنـارـ حـقـ، وـالـسـاعـةـ آتـيـةـ لـا رـبـ فـيـهاـ، وـأـنـكـ تـبـعـثـ مـنـ فـيـ الـقـبـورـ».

وأخرج أبو داود [٩٣٢] وغيرـه عن وائل بن حـجـرـ: سـمعـتـ النـبـيـ ﷺ قـرأـ: «وَلـا أـصـلـالـينـ»، فقال: «آمـينـ»؛ يـمـدـدـ بها صـوـتـهـ [والـترـمـذـيـ: ٤٤٨] وـقـالـ الأـلبـانـيـ: صـحـيحـ».

وأخرجـهـ الطـبرـانـيـ بـلـفـظـ: قـالـ: «آمـينـ» ثـلـاثـ مـرـاتـ، وـأـخـرـجـهـ الـبـيـهـقـيـ بـلـفـظـ: قـالـ: «رـبـ اـغـفـرـ لـيـ آمـينـ».

وأخرجـ أـبـوـ عـيـدـ ^(١) عنـ أـبـيـ مـيـسـرـةـ: أـنـ جـبـرـيلـ لـقـنـ رـسـولـهـ ﷺ عـنـ خـاتـمـ الـبـقـرـةـ «آمـينـ».
وأخرجـ عنـ مـعـاذـ بـنـ جـبـلـ: أـنـهـ كـانـ إـذـا خـتـمـ سـورـةـ الـبـقـرـةـ قـالـ: آمـينـ.

قالـ النـوـويـ ^(٢): وـمـنـ الـآـدـابـ إـذـا قـرـأـ نـحـوـ: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ» [التـوـبـةـ: ٣٠]،
«وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوْلَةً» [المـائـدـةـ: ٦٤]: أـنـ يـخـفـضـ بـهـ صـوـتـهـ؛ كـذـا كـانـ التـحـبـيـ يـفـعـلـ.
مـسـأـلـةـ: لـا بـأـسـ بـتـكـرـيرـ الـآـيـةـ وـتـرـدـيـدـهـاـ، رـوـىـ النـسـائـيـ ^(٣) وـغـيرـهـ عنـ أـبـيـ ذـرـ: أـنـ النـبـيـ ﷺ قـامـ بـآـيـةـ
بـرـدـدـهـاـ حـتـىـ أـصـبـحـ: «إـنـ تـعـذـبـهـمـ فـأـتـهـمـ عـبـادـكـ» الآـيـةـ.

مـسـأـلـةـ: يـسـتـحـبـ الـبـكـاءـ عـنـ قـرـاءـةـ الـقـرـآنـ، وـالـبـاكـيـ لـمـ لـا يـقـدـرـ عـلـيـهـ، وـالـحـزـنـ وـالـخـشـوعـ، قـالـ
تعـالـىـ: «وَجَنِيـرـونـ لـلـأـذـقـانـ يـتـكـونـ» [الـإـسـرـاءـ: ١٠٩] ^(٤).

وـفـيـ الصـحـيـحـيـنـ: حـدـيـثـ قـرـاءـةـ اـبـنـ مـسـعـودـ، عـنـ النـبـيـ ﷺ، وـفـيـ: «إـنـ عـيـنـاهـ تـدـرـقـانـ» [الـبـخـارـيـ:
٤٥٨٢ـ، وـمـسـلـمـ: ١٨٦٧ـ، وـأـحـمـدـ: ٣٦٠٦ـ].

(١) في «فضائل القرآن» ص ٢٣٤. (٢) في «التبـانـ» ص ١١٦.

(٣) في «الـمـعـجـتـيـ» (١٠١١)، وـابـنـ مـاجـهـ (١٣٥٠) وـهـ حـدـيـثـ حـسـنـ.

(٤) انـظـرـ «الـتـبـانـ» ص ٩٠.

وفي «الشعب» للبيهقي [٢٠٥١] عن سعد بن مالك مرفوعاً: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ بِحُرْزٍ وَكَابِيَّةٍ، فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَابكُوا، فَإِنْ لَمْ تَبكُوا فَبَاكُوا».«

وفيه من مرسل عبد الملك بن عمير: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَسْلَامَهُ قَالَ: «إِنِّي قارئٌ عَلَيْكُمْ سُورَةً، فَمَنْ بَكَى فَلَهُ الْجَنَّةُ، فَإِنْ لَمْ تَبكُوا فَبَاكُوا».«

وفي «مسند أبي يعلى» [٦٨٩] حديث: «اقرُؤوا الْقُرْآنَ بِالْحُرْزِنِ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِالْحُرْزِنِ».«

وعند الطبراني: «أَحْسَنَ النَّاسَ قِرَاءَةً مِنْ إِذَا قَرَأُوا الْقُرْآنَ يَتَحَرَّزُونَ بِهِ». [«فِيسُ الْقَدِيرِ» (١/٢٤٧)].«

قال في «شرح المهدب»^(١): وطريقه في تحصيل البكاء أن يتأمل ما يقرأً من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثم يفكّر في تقصيره فيها، فإن لم يحضره عند ذلك حزنٌ وبكاء فليئن على فَقْدِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَصَابِ!!

مسألة: يسُّن تحسين الصوت بالقرآن وتزيينها، لحديث ابن حبان [٧٤٩] وغيره: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» [وأحمد: ١٨٤٩٤ وإنستاده صحيح]. وفي لفظ عند الدارمي^(٢) [٣٥٤٤]: «حَسَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنَّاً».

وأخرج البزار [٢٢٢٤] وغيره حديث: «حُسْنُ الصَّوْتِ زِينَةُ الْقُرْآنِ».«

وفي أحاديث صحيحة كثيرة.

فإن لم يكن حَسَنَ الصوت حَسَنَهُ ما استطاع، بحيث لا يخرج إلى حد التمطيط.

وأما القراءة بالألحان: فنص الشافعي في «المختصر» أنه لا بأس بها، وعن رواية الربيع الجيزي^(٣): أنها مكرورة.

قال الرافعى: قال الجمهور: ليست على قولين، بل المكروره أن يُفرط في المد، وفي إشباع الحركات، حتى يتولّد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، أو يدغم في غير موضع الإدغام، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة.

قال في «زوائد الروضة»: وال الصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرامٌ يفسُّر به القارئ ويأثم المستمع؛ لأنَّه عَدَلَّ به عن نهجه القويم. قال: وهذا مراد الشافعي بالكراهة.

(١) «شرح المهدب» ١/٢٩ - ٣٠.

(٢) قال السندي في حاشيته: «زَيَّنُوا...» أي: بتحسين أصواتكم عند القراءة، فإن الكلام الحسن يزداد حسناً وزينةً بالصوت الحسن، وهذا مشاغلٌ، ولما رأى بعضهم أن القرآن أعظم من أن يُحسن بالصوت، بل الصوت أحقُّ بأن يُحسن بالقرآن قال: معناه: زينوا أصواتكم بالقرآن.

(٣) الربيع الجيزي: الربيع بن سليمان الجيزي المصري، صاحب الإمام الشافعي، كان قليل الرواية عنه، ثقة (ت: ٢٥٦هـ) وقريبه بالجيزة بمصر. «وفيات الأعيان» ٢/٢٩٢، هذا، وثمة ربيع آخر هو الربيع بن سليمان المرادي المصري أبو محمد، صاحب الإمام الشافعي، وهو الذي روى أكثر كتبه، قال الشافعي: الربيع راويتي (ت: ٢٧٠هـ). «وفيات الأعيان» ٢/٢٩١.

قلت: وفيه حديث: «اقرءوا القرآن بلُحُونَ الْعَرَبِ وَأصواتِهَا، وَلِيَاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْكَتَابِينَ وَأَهْلِ الْفَسقِ، فَإِنَّهُ سِيجِيٌّ أَقْوَامٌ يَرْجِعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْفَنَاءِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ، لَا يَجاوزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةً قُلُوبِهِمْ وَقُلُوبُ مَنْ يَعْجِبُهُمْ شَائِئُهُمْ». أخرجه الطبراني [في «الأوسط»: ٧٢٢٣] والبيهقي [في «الشعب»: ٢٦٤٩] وهو ضعيف.
قال النووي^(١): ويستحب طلب القراءة من حَسَنِ الصوتِ والإِصْغَاءِ إِلَيْهَا، للْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(٢)،
ولَا بَأْسَ بِاجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَا بِإِدَارَتِهَا، وَهِيَ: أَنْ يَقْرَأُ بَعْضُ الْجَمَاعَةِ قَطْعَةً، ثُمَّ الْبَعْضُ قَطْعَةً بَعْدَهَا.

مسألة: يستحب قراءته بالتفخيم، لحديث الحاكم: «نزل القرآن بالتفخيم». قال الحلبي: ومعناه أن يقرأ على قراءة الرجال، ولا يخصم الصوت فيه كلام النساء.

قال: ولا يدخل في هذا كراهة الإملالة التي هي اختيار بعض القراء. وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، فرُّخص مع ذلك في إملالة ما يحسن إملاله.

مسألة: وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت.

يَجْهَرُ بِهِ «[البخاري: ٧٥٤٤، ومسلم: ١٨٤٧، وأحمد: ٩٨٠٥].

ومن الثاني: حديث أبي داود [١٣٣٣] والترمذى [٢٩١٩] والنسائي [في «المجتبي»: ٢٥٦٢]: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسير بالقرآن كالمسير بالصدقة» (أحمد: ١٧٣٦ وصححه الألباني).

قال النووي^(٣): والجمع بينهما: أن الإخفاء أفضل، حيث خاف الرياء، أو تأذى مصلون أو نiams بجهره، والجهر أفضل في غير ذلك، لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدى إلى الساعدين، ولأنه يوحي قلب القارئ، ويجمع همه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه. ويطرد النوم، ويزيد في النشاط. اهـ.

ويدلُّ لهذا الجمع حديثُ أبي داود [١٣٣٢] بسنَةٍ صَحِيفٍ، عن أبي سعيدٍ: اعتكف رسولُ الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستَّر، وقال: «ألا إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجٍ لِرَبِّهِ، فَلَا يُؤْدِنَ بِعِضُّكُمْ بَعْضًاً، وَلَا يُرْفَعُ بِعِضُّكُمْ عَلَى بِعِضُّكُمْ فِي القراءة». البيهقي

وقال بعضهم: يستحب الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعضها، لأن المسئ قد يمل فيأنس بالجهه، والجاهر قد يكمل فيستريح بالإسرار.

مسألة: القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، لأنَّ النَّظر فيه عبادة مطلوبة.

(١) في «الأذكار» ص ١٢٩، و«البيان» ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) آخرجه البخاري: ٥٠٤٩، ومسلم: ١٨٦٧، وأحمد: ٣٦٠٦، من حديث ابن مسعود قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ على القرآن»، قلت: أقرأ عليك وعلىك أنزل؟ قال: «إني أحب أن اسمعه من غيري».

(٣) في «الأذكار» ص ١٢٩.

قال النووي^(١): هكذا قاله أصحابنا والسلف أيضاً، ولم أر فيه خلافاً. قال: ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص، فيختار القراءة فيه لمن استوى خشوعه وتدبره في حالي القراءة فيه ومن الحفظ. ويختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه، ويزيد على خشوعه وتدبره لوقرأ من المصحف؛ لكان هذا قوله حسناً.

قلت: ومن أدلة القراءة في المصحف ما أخرجه الطبراني [في «الكبير»: ٦٠١] والبيهقي في «الشعب» [٢٢١٨] من حديث أوس الثقفي مرفوعاً: «قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة».

وأخرج أبو عبيد^(٢) بسنده ضعيفاً: «فضل القرآن نظراً على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة».

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود مرفوعاً: «من سرّه أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف»، وقال: إنه منكر.

وأخرج^(٣) بسنده حسن عنه موقوفاً: «أديموا النظر في المصحف».

وحكى الزركشي في «البرهان»^(٤) ما بحثه النووي قوله، وحكي معه قوله ثالثاً: إن القراءة من الحفظ أفضل مطلقاً، وإن ابن عبد السلام اختاره؛ لأنّ فيه من التدبر ما لا يحصل بالقراءة في المصحف.

مسألة: قال في «البيان»^(٥): إذا أرتج على القارئ فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهى إليه، فسأل عنه غيره، فينبغي أن يتأنّ بما جاء عن ابن مسعود والتحمي وبشير بن أبي مسعود، قالوا: إذا سأل أحدكم أخاه عن آية، فليقرأ ما قبلها ثم يسكت، ولا يقول: كيف كذا وكذا، فإنه يلبس عليه^(٦). انتهى.

وقال ابن مجاهد^(٧): إذا شك القارئ في حرف: هل هو بالتناء أو بالياء؟ فليقرأ بالياء فإن القرآن مذكّر، وإن شك في حرف: هل هو مهموز أو غير مهموز؟ فليترك الهمز، وإن شك في حرف: هل يكون موصولاً أو مقطوعاً؟ فليقرأ بالوصل، وإن شك في حرف: هل هو ممدود أو مقصور؟ فليقرأ بالقصر، وإن شك في حرف: هل هو مفتوح أو مكسور؟ فليقرأ بالفتح؛ لأنَّ الأول غير لحن في موضع، والثاني لحن في بعض المواضع.

(١) في «الأذكار» ص ١٢٩، و«البيان» ص ١٠٤.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٠٠.

(٣) أبو عبيد في «فضائل القرآن» ص ١٠٤.

(٤) «البرهان» ٢/ ٩٣ النوع ٢٩.

(٥) «البيان» ص ١٤٣.

(٦) أخرج عبد الرزاق (٥٩٨٨) عن ابن مسعود قال: إذا سأله أحدكم صاحبه؛ كيف يقرأ آية كذا وكذا، فليسأله عمما قبلها، وإسناده صحيح إليه.

(٧) ابن مجاهد: أحمد بن مجاهد أبو بكر البغدادي، المقرئ الأستاذ (ت: ٣٢٤ هـ). «معرفة القراء» ١/ ١٨٦.

قلت: أخرج عبد الرزاق [المصنف: ٥٩٧٩] عن ابن مسعود، قال: إذا اختلفتم في ياء وباء فاجعلوها ياء، ذكروا القرآن. ففهم منه ثلث أنما احتمل تذكيره وتأنيثه كان تذكيره أجود. وردد: بأنه يمكن إرادة تذكير غير الحقيقي التأنيث لكثره ما في القرآن منه بالتأنيث، نحو ﴿أَنَّا رَبُّنَا هُنَّا أَنْوَاعٌ﴾ [الحج: ٧٢]. ﴿وَاللَّهُ أَنَّا سَاقِي إِلَيْنَا قِيَامًا﴾ [القيامة: ٢٩]. ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]. وإذا امتنع إرادة غير الحقيقي فال حقيقي أولى.

قالوا: ولا يستقيم إرادة أنما احتمل التذكير والتأنيث غالب فيه التذكير، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّحْلُ يَاسِقَتٍ﴾ [ق: ١٠]. ﴿أَعْجَازٌ تَخْلِي خَاوِيَة﴾ [الحاقة: ٧]. فأنت مع جواز التذكير، قال تعالى: ﴿أَعْجَازٌ تَخْلِي مُتَقْعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠].

قالوا: فليس المراد ما فهم، بل المراد بـ(ذكرها): الموعظة والدعا، كما قال تعالى: ﴿فَذَكَرَ لِلْقَرْئَان﴾ [ق: ٤٥]. إلا أنه حذف الجار، والمقصود: ذكروا الناس بالقرآن؛ أي: ابعثوهم على حفظه كيلا ينسوه.

قلت: أول الأثر يأبى هذا الحمل.

وقال الواهدي: الأمر ما ذهب إليه ثلث، والمراد أنه إذا احتمل اللفظ التذكير والتأنيث ولم ي Hutchinson في التذكير إلى مخالفة المصحف ذكر، نحو: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَة﴾ [البقرة: ٤٨]. قال: وبدل على إرادة هذا أن أصحاب عبد الله - من قراء الكوفة كحمزة والكسائي - ذهبوا إلى هذا، فقرؤوا ما كان من هذا القبيل بالتذكير، نحو: ﴿يَوْمَ تَشَهَّدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]. وهذا في غير الحقيقي.

مسألة: يكره قطع القراءة لمعکالمة أحادي، قال الحليمي: لأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره.

وأيده البيهقي بما في الصحيح: كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلّم حتى يفرغ منه [البخاري: ٤٥٢٦].

ويكره أيضاً الضحك والubit والنظر إلى ما يلهي.

مسألة^(١): لا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً، سواء أحسن العربية أم لا، في الصلاة أم خارجها. وعن أبي حنيفة أنه يجوز مطلقاً، وعن أبي يوسف ومحمد: لمن لا يحسن العربية، لكن في شارح البزدوبي: أنَّ أبا حنيفة رجع عن ذلك.

ووجه المنع: أنه يذهب إعجازه المقصود منه.

وعن القفال^(٢) من أصحابنا: إنَّ القراءة بالفارسية لا تتصور، قيل له: فإذاً لا يقدر أحد أن يفسر القرآن؟ قال: ليس كذلك، لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض، أما إذا أراد أن

(١) «التبيان» ص ٩٧.

(٢) القفال: حسين بن محمد، أبو علي المرزوقي،شيخ الشافعية (ت: ٤٦٢ هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٨ / ٢٦٠.

يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى، لأنَّ الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، وذلك غير ممكن، بخلاف التفسير.

مسألة^(١): لا تجوز القراءة بالسَّازد، نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة، قياساً على رواية الحديث بالمعنى.

مسألة^(٢): الأُولى أن يقرأ على ترتيب المصحف، قال في «شرح المهدب»: لأن ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلا فيما ورد فيه الشعْر، كصلاة صبح يوم الجمعة بـ﴿الآتِ تَبَلُّ﴾ و﴿هَلْ أَنَّ﴾ ونظائره، فلو فرق السُّور أو عَكَسَها جاز وترك الأفضل.

قال: وأمَّا قراءة السورة من آخرها إلى أولها فمتَّفق على منعه، لأنَّه يذهب بعض نوع الإعجاز، ويزيل حكمة الترتيب.

قلت: وفيه أثر، أخرج الطبراني [في «الكبير»: ٨٨٤٦] بسنَدٍ جَيِّدٍ عن ابن مسعود: أَنَّه سُئلَ عن رجل يقرأ القرآن منكوساً، قال: ذاك منكوس القلب.

وأما خلط سورة بسورة: فعدَ الحليمي تركه من الآداب، لما أخرجه أبو عبيده^(٣) عن سعيد بن المسيب: أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: يا بلال، مررتُ بكَ وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة». قال: خلَطَ الطَّيْبَ الطَّيْبَ، فقال: «اقرأ السورة على وجهها - أو قال: - على نحوها». مرسلاً صحيحـ، وهو عند أبي داود [١٣٣٠] موصول عن أبي هريرة بدون آخره.

وأخرجه أبو عبيده^(٤) من وجه آخر عن عمر مولى عَفْرَة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لبلال: «إذا قرأت السورة فانْفَذْها».

وقال: حدثنا معاذ عن ابن عَوْنَى قال: سألت ابن سيرين عن الرَّجُل يقرأ من السورة آيتين، ثم يدعها ويأخذ في غيرها؟ قال: ليتقَّ أحدُكم أَنْ يأْمُمَ كَبِيرًا وهو لا يشعر.

وأخرج عن ابن مسعود قال: إذا ابتدأـت في سورة، فأرْدَت أن تتحول منها إلى غيرها فتحوَّل إلى ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. فإذا ابتدأـت فيها فلا تحوَّل منها حتى تختتمها.

وأخرج^(٥) عن ابن أبي الْهَذَيْلَ قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدُّعوا ببعضها.

قال أبو عبيده^(٦): الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة، كما أنكر رسول الله ﷺ على بلال، وكما كرهه ابن سيرين.

وأما حديث عبد الله: فوجهه عندي أن يبتدىء الرجل في السورة يريد إتمامها، ثم يبدل له في

(١) انظر «التبيان» ص ٩٨.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٨٨.

(٣) انظر «التبيان» ص ٩٩.

(٤) «فضائل القرآن» ص ١٨٨.

(٥) أبو عبيده «فضائل القرآن» ص ٩٦.

(٦) «فضائل القرآن» ص ١٩٠.

أخرى، فاما من ابتدأ القراءة وهو يريد التنقل من آية إلى آية، وترك التأليف لآي القرآن، فإنما يفعله من لا علم له؛ لأن الله لو شاء لأنزله على ذلك. انتهى.

وقد نقل القاضي أبو بكر الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من كل سورة.

قال البيهقي : وأحسن ما يحتاج به أن يقال : إن هذا التأليف لكتاب الله مأخوذه من جهة النبي ﷺ، وأخذه عن جبريل ، فالأخوذ للقارئ أن يقرأه على التأليف المنقول ، وقد قال ابن سيرين : تأليف الله خير من تأليفكم.

مسألة : قال الحليمي : يسن استيفاء كل حرف أثبته قارئ ، ليكون قد أتى على جميع ما هو قرآن . وقال ابن الصلاح ، والنوي^(١) : إذا ابتدأ بقراءة أحد من القراء فينبغي ألا يزيد على تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطاً ، فإذا انقضى ارتباطه ، فله أن يقرأ بقراءة أخرى . والأولى دوامة على الأولى في هذا المجلس .

وقال غيرهما : بالمنع مطلقاً .

قال ابن الجزري : والصواب أن يقال :

إن كانت إحدى القراءتين مرتبطة على الأخرى مُنْعِنَ ذلك مَنْعَ تحريم ، كمن يقرأ : ﴿فَلَقَّأَ إَادُمْ رَبِّهِ كَلَمَتِهِ﴾ [البقرة : ٣٧] . برفعهما أو نصبهما ، أَخَذَ رَفْعَ ﴿إَادُم﴾ من قراءة غير ابن كثير ، ورفع ﴿كَلَمَتِهِ﴾ من قراءته ، ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة .

وما لم يكن كذلك فرق فيه بين مقام الرواية وغيرها : فإن كان على سبيل التلاوة جاز . كذب في الرواية وتخليط ، وإن كان على سبيل سبيط التلاوة جاز .

مسألة^(٢) : يسن الاستماع لقراءة القرآن وترك اللغط والحديث بحضور القراءة ، قال تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِلَّذِينَ تَرْحَمُونَ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] .

مسألة^(٣) : يسن السجود عند قراءة آية السجدة ، وهي أربع عشرة : في الأعراف ، والرعد ، والنحل ، والإسراء ، ومريم ، وفي الحجّ سجدتان ، والفرقان ، والنمل ، و﴿الرَّٰتِ تَبَرُّل﴾ ، وفضلت ، والنجم ، و﴿إِذَا أَسْمَأَهُ أَشْفَقَت﴾ ، و﴿أَفَرَا يَأْسِرِ رَبِّكَ﴾ ، وأما ﴿ص﴾ فمستحبة ، وليس من عزائم السجود ؛ أي : متأكداً منه . وزاد بعضهم آخر الحجر . نقله ابن الفرس في «أحكامه» .

مسألة : قال النوي^(٤) : الأوقات المختارة ل القراءة أفضليها ما كان في الصلاة ، ثم الليل ، ثم نصفه الأخير ، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة ، وأفضل النهار بعد الصبح . ولا تكره في شيء من الأوقات لمعنى فيه . وأما ما رواه ابن أبي داود عن معاذ بن رفاعة عن مشايخه : أنهم كرهوا القراءة بعد العصر ، و قالوا : هو دراسة يهود . غير مقبول ، ولا أصل له .

(٢) انظر «التبیان» ص ٩٥.

(١) في «التبیان» ص ٩٨.

(٤) «التبیان» ص ٦٥ وما بعده.

(٣) انظر «التبیان» ص ١٢٧.

ويختار من الأيام يوم عرفة، ثم الجمعة، ثم الإثنين، والخميس. ومن الأعشار العشر الأخير من رمضان، والأول من ذي الحجة، ومن الشهور رمضان.
ويختار لابتدائه ليلة الجمعة، ولختمه ليلة الخميس، فقد روى ابن أبي داود، عن عثمان بن عفان: أنه كان يفعل ذلك.

والأفضل الختم أول النهار أو أول الليل؛ لما رواه الدارمي^(١) بسند حسن عن سعد بن أبي وقاص قال: إذا وافق ختم القرآن أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن وافق ختمه أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يُمسى.

قال في «الإحياء»^(٢): ويكون الختم أول النهار في ركعتي الفجر، وأول الليل في ركعتي سنة المغرب.
مسألة: وعن ابن المبارك: يستحب الختم في الشتاء أول الليل، وفي الصيف أول النهار.
مسألة: يسن صوم يوم الختم، أخرجه ابن أبي داود^(٣) عن جماعة من التابعين، وأن يحضر أهله وأصدقاؤه. أخرج الطبراني [في «الكبير»: ٦٧٤]: عن أنس: أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا.
وأخرج ابن أبي داود^(٤) عن الحكم بن عبيدة قال: أرسل إلى مجاهد وعنه ابن أبي أمامة، وقالا: إنما أرسلنا إليك؛ لأننا أردنا أن نختم القرآن، والدعاة يستجابون عند ختم القرآن.

وأخرج^(٥) عن مجاهد قال: كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، ويقولون: عنده تنزل الرحمة.
مسألة: يستحب التكبير من الضحى إلى آخر القرآن، وهي قراءة المكتفين.

أخرج البيهقي في «الشعب» [٢٠٧٧] وابن خزيمة من طريق ابن أبي بزة، سمعت عكرمة بن سليمان قال: فرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي، فلما بلغت الضحى، قال: كبر حتى تختم، فإني فرأت على عبد الله بن كثير، فأمرني بذلك، وقال: فرأت على مجاهد فأمرني بذلك، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك. وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب، فأمره بذلك. كذا أخرجا موقعاً.

ثم أخرجه البيهقي من وجه آخر عن ابن بزة مرفوعاً.
وأخرجه من هذا الوجه - أعني المرفوع - الحاكم في «مستدركه» وصححه. وله طرق كثيرة عن البزي.

وعن موسى بن هارون قال: قال لي البزي: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: إن ترك التكبير فقدت سنة من سنن نبيك. قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وهذا يقتضي تصحيحة للحديث.

(١) الدارمي فضائل القرآن (٣٥٢٦)، وانظر «التبیان» للنووی ص ٧٠.

(٢) إحياء علوم الدين ١/٢٧٦ ختمة بالنهار.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٤٨ وانظر «فضائل القرآن» لابن الضریس (٧٨) و(٨١).

(٤) انظر: أبو عبيد ص ٤٧ - ٤٨.

(٥) ابن الضریس في «فضائل القرآن» (٨٦)، والفریابی (٨٧)، وابن أبي شيبة ١٠/٤٩١.

وروى أبو العلاء الهمداني عن البري: أنَّ الأصل في ذلك: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلَّا مُحَمَّداً رَبُّهُ، فنزلت سورة الصحف، فكَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ. قال ابنُ كثير: ولم يرَ ذلك بإسنادٍ يُحَكَّمُ عليه بصحَّةٍ ولا ضعفٍ.

وقال الحليمي: نكتة التكبير التشبيه للقراءة بصوم رمضان: إذا أكمل عدَّته يكْبِرُ، فكذا هنا يكْبِرُ إذا أكمل عدَّة السورة. قال: وصفته أنْ يقف بعد كلَّ سورة وقفَةً، ويقول: الله أكبر.

وكذا قال سليم الرازى من أصحابنا في «تفسيره»: يُكَبِّرُ بين كلَّ سورتين تكبيرةً، ولا يَصُلُّ آخرَ السورة بالتكبير، بل يفصل بينهما بسكتة. قال: ومنْ لا يكْبِرُ من القراء، حجَّتهم أنَّ في ذلك ذريعةً إلى الزيادة في القرآن، بأنَّ يداوَمَ عليه فَيَتوهَّمُ أنه منه.

وفي «النشر»^(١): اختلف القراء في ابتدائه، هل هو من أوَّل الضحى أو من آخرها؟ وفي انتهاءه: هل هو أوَّل سورة الناس أو آخرها؟ وفي وصله بأولها أو آخرها وقطعه، والخلاف في الكلِّ مبنيٌ على أصل، وهو أنه: هل هو لأوَّل السورة أو لآخرها. وفي لفظه: فقيل: الله أكبر، وقيل: لا إله إلا الله والله أكبر. وسواء في التكبير في الصلاة وخارجها. صرَحَ به السخاوي وأبو شامة.

مسألة: يسن الدعاء عقب الختم. لحديث الطبراني [في «الكبير»: ٦٤٧] وغيره عن العرباض بن سارية مرفوعاً: «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دُعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ».

وفي «الشعب» [٢٠٨٤] من حديث أنس مرفوعاً: «مَنْ قَرَا الْقُرْآنَ وَحَمِدَ الرَّبَّ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتغَفَرَ رَبَّهُ، فَقَدْ طَلَبَ الْخَيْرَ مَكَانَهُ».

مسألة: يسن إذا فرغ من المختمة أن يشرع في أخرى عقب الختم، لحديث الترمذى [٢٩٤٨] وغيره: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الْحَالُ الْمُرْتَجُلُ»، الذي يضُربُ من أوَّل القرآن إلى آخره، كُلُّما حلَّ ارتحل». وأخرج الدارمي^(٢) بسند حسن عن ابن عباس، عن أبي بن كعب: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قرأ: «فَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْتَّائِسِ» افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى: «أَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»، ثم دعا بدعاء المختمة، ثم قام.

مسألة: عن الإمام أحمد أنه منع من تكرير سورة الإخلاص عند الختم، لكن عمل الناس على خلافه. قال بعضهم: والحكمة فيه ما ورد أنَّها تَعْدِلُ ثلَاثَ القرآن [البخاري: ٥٠١٣، وأحمد: ١١٣٠٦]، فيحصل بذلك ختمة.

فإنْ قيل: فكان ينبغي أن تقرأ أربعًا ليحصل له ختمتان!

قلنا: المقصود أن يكون على يقين من حصول ختمة، إِمَّا التي قرأها وإِمَّا التي حصل ثوابها بتكرير السورة. انتهى.

قلت: وحاصل ذلك يرجع إلى جير ما لعله حصل في القراءة من خلل. وكما قاس الحليمي التكبير

(١) «النشر» ٤٢٣/٢. (٢) الدارمي، فضائل القرآن، أحاديث من (٣٥١٤) إلى (٣٥٣٠).

عند الختم على التكبير عند إكمال رمضان، فينبغي أن يقاس تكرير سورة الإخلاص على إتباع رمضان بست من شوال.

مسألة: يُكره اتخاذ القرآن معيشة يتكسب بها. وأخرج الآجري^(١) من حديث عمران بن الحُصين مرفوعاً: «من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنه سيأتيه قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به». وروى البخاري في «تاریخه الكبير» بسنده صالح حديث: «من قرأ القرآن عند ظالم ليُرفع عنه، لعن بكل حرف عشر لعنة».

مسألة: يكره أن يقول: نسيت آية كذا، بل أنسيتها، لحديث الصحيحين في النهي عن ذلك.

[البخاري: ٥٠٣٢، ومسلم: ١٨٤١، وأحمد: ٣٩٦٠].

مسألة: الأئمة الثلاثة على وصول ثواب القراءة للميت، ومذهبنا خلافه، لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لِّيَسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

فصل

في الاقتباس وما جرّه مجرّاه

الاقتباس: تضمين الشعر أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه؛ بآلاً يقال فيه: قال الله تعالى ونحوه، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباساً.

وقد اشتهر عن المالكية تحريره وتشديد النكير على فاعله.

وأما أهل مذهبنا: فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرین، مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديماً وحديثاً.

وقد تعرض له جماعة من المتأخرین؛ فسئل عن الشیخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه. واستدلّ له بما ورد عنه رسالة من قوله في الصلاة وغيرها: «وجهت وجهي إلى آخره [مسلم: ١٨١٢]، وقوله: «اللهم فالق الإباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً، اقض عني الدين، وأغبني من الفقر».

وفي سياق كلام لأبي بكر: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلَبٍ يَقْلِبُونَ﴾ [مالك (١/١٦١)].

وفي آخر حديث ابن عمر: «قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» [البخاري: ١٦٣٩، ومسلم: ٢٩٩٠، وأحمد: ٤٤٨٠].

وهذا كلّه إنما يدلّ على جوازه في مقام الموعظ والثناء والدعاة وفي النثر، لا دلالة فيه على جوازه في الشعر، وبينهما فرق، فإن القاضي أبي بكر من المالكية صرّح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز.

واستعمله أيضاً في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة «الشفاء»^(٢).

(١) في «أخلاق حملة القرآن» (٤١).

(٢) من ذلك قوله في خطبة «الشفاء»: وسع كل شيء رحمة وعلماً، وأسنيغ على أوليائه نعمًا جمًا ٤/١ «الشفاء» بشرح القاري.

وقال الشرف إسماعيل بن المقرئ اليمني صاحب مختصر الروضة في شرح بديعيَّة: ما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه ﷺ وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول، وغيره مردود. وفي شرح بديعية ابن حجَّة: الاقتباس ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود: فالأول: ما كان في الخطب والمواعظ والمعهود. والثاني: ما كان في القول والرسائل والقصص. والثالث: على ضربين.

أحدهما: ما نسبه الله إلى نفسه، ونحوذ بالله من ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بنى مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكایة عمَّاله: إن إلينا إياهم، ثم إن علينا حسابهم. والآخر: تضمين آية في معنى هزل، ونحوذ بالله من ذلك، كقوله:

أُوحى إلى عشاقه ظرْفُه (هيئات هيئات لما توعدون)
ورِدُّه ينطُقُ من خلْفِه (المثل ذا فليعمل العاملون)
 قلت: وهذا التقسيم حسن جدًا، وبه أقول.

وذكر الشيخ تاج الدين بن السُّبكي في «طبقاته»^(١) في ترجمة الإمام أبي منصور عبد القاهر بن الطاهر التميمي البغدادي من كبار الشافعية وأجلائهم: أن من شعره قوله:
 يا من عَدَا ثِمَ اعْتَدَى ثِمَ اقْتَرَفَ ثِمَ انتَهَى ثِمَ ارْعَوَى ثِمَ اعْتَرَفَ
 أَبْثَرْ بِقَوْلِ اللَّهِ فِي آيَاتِهِ: (إن ينتهوا يُغْفِر لَهُم مَا قَدْ سَلَفَ)
 وقال: استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره، له فائدة، فإنه جليل القدر، والناس ينهون عن هذا، وربما أدى بحث بعضهم إلى أنه لا يجوز.
 وقيل: إن ذلك إنما يفعله من الشعراء الذين هم في كل واد يهيمون، ويَثْبُتون على الألفاظ وَتَبَّةً مِنْ لَا يُبَالِي. وهذا الأستاذ أبو منصور من أئمة الدين، وقد فعل هذا وأسند عنه هذين البيتين الأستاذ أبو القاسم ابن عساكر.

قلت: ليس هذان البيتان من الاقتباس لتصريره بقول الله، وقد قدمنا أن ذلك خارج عنه. وأما آخره الشيخ بهاء الدين، فقال في «عروس الأفراح»^(٢): الورع اجتناب ذلك كله، وأن يترَأَ عن مثله كلام الله ورسوله.

قلت:رأيت استعمال الاقتباس لأئمة أجياله، منهم الإمام أبو القاسم الرافعي، وأنشده في «أماليه»، ورواه عنه أئمة كبار، قال:

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» الإمام السُّبكي ١٤٢ / ٣ (٤٦٨).

(٢) «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» للشيخ بهاء الدين السُّبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، والكلام المنشور هنا في ٣٣٤ / ٢ في بحث الاقتباس.

الْمَلِكُ لِلَّهِ الَّذِي عَنْتِ الْوَجْهَ
مُتَفَرِّدٌ بِالْمَلِكِ وَالسُّلْطَانِ قَدْ
دَعْهُمْ وَزَعْمَ الْمَلِكِ يَوْمَ غَرْوِرِهِمْ
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعْبُ الْإِيمَانِ» [١٢٢٩] عَنْ شِيخِهِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: أَنْشَدَنَا
أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ لِنَفْسِهِ:

سَلِّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ وَاتَّقِهِ
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَصْنَعْ لَهُ
وَيَقْرُبُ مِنِ الْاقْتِبَاسِ شَيْثَانَ:

أَحَدُهُمَا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ يَرَادُ بِهَا الْكَلَامَ. قَالَ النَّوْوَيُّ فِي «التَّبِيَانِ»^(١): ذَكَرَ أَبْنَ أَبِي دَاؤِدَ فِي هَذَا
اخْتِلَافًا، فَرَوَى عَنِ النَّحْعَنِي: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَتَأَوَّلَ الْقُرْآنَ لِشَيْءٍ يُعْرَضُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا.
وَأَخْرَجَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ قَرَا فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِمَكَّةَ: «وَالَّتِينَ وَالَّتِيُّونَ»^(٢) وَطَوْرُ سِينِيَّ، ثُمَّ
رَفَعَ صَوْتَهُ، فَقَالَ: «وَهَذَا الْبَلْكَ الأَيْمَنِ»^(٣).

وَأَخْرَجَ عَنْ حُكَّمَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(٤): أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُحَكَّمَةِ أَتَى عَلَيْهَا وَهُوَ فِي صَلَاةِ الصَّبَحِ. فَقَالَ:
«لَئِنْ أَشَرَّكْتَ لِي جَبَطَنَ عَمْلَكَ» [الزَّمْر: ٦٥]. فَأَجَابَهُ فِي الصَّلَاةِ: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَنَكَ اللَّهُ أَلَيْنَ
لَا يُوقُنُونَ» [الرُّوم: ٦٠]. انتهى.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَكْرَهُ ضَرْبُ الْأَمْثَالِ مِنَ الْقُرْآنِ، صَرَحَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْعَمَادُ الْبَيْهَقِيُّ تَلَمِيذُ الْبَغْوَى،
كَمَا نَقَلَهُ أَبْنُ الصَّلَاحِ فِي فَوَائِدِ رَحْلَتِهِ.

الثَّانِي: التَّوْجِيهُ بِالْأَلْفَاظِ الْقُرَآنِيَّةِ فِي الشِّعْرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ جَائزٌ بِلَا شَكٍّ، وَرَوَيْنَا عَنِ الشَّرِيفِ تَقْيَيِ
الدِّينِ الْحُسَينِيِّ أَنَّ لَمَّا نَظَمَ قَوْلَهُ:

مَجَازٌ حَقِيقَةٌ هَا فَاعْبُرُوا
وَلَا تَغْمُّرُوا هُوَ نُوْهَا تَهْنُ
تَرَاهُ إِذَا زَلَّتْ لَمْ يَكُنْ
وَمَا حُسْنُ بَيْتِ لَهُ زَخْرَفٌ
خَشِيَ أَنْ يَكُونَ ارْتَكَبْ حِرَاماً، لَا سَعْمَالَهُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْقُرَآنِيَّةُ فِي الشِّعْرِ، فَجَاءَ إِلَى شِيخِ الْإِسْلَامِ
تَقْيَيِ الدِّينِ أَبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ يَسْأَلُهُ عَنِ ذَلِكَ، فَأَنْشَدَهُ إِيَّاهُمَا، فَقَالَ لَهُ: قَلْ: (وَمَا حَسَنَ كَهْفَ)، فَقَالَ: يَا
سَيِّدِي أَفْدَتَنِي وَأَفْتَيْتَنِي.

خَاتَمَة: قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَرْهَانِ»^(٤): لَا يَحُوزُ تَعْدِيَ أَمْثَلَةِ الْقُرْآنِ، وَلَذِلِكَ أَنْكِرَ عَلَى

(١) «التَّبِيَانِ» ص ١١٨. (٢) أورده القرطبي في «تفسيره» ٢٠/١١٢ - ١١٣.

(٣) في «التَّبِيَانِ»: حُكَّمَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ. وَهُوَ الصَّوَابُ. وَحُكَّمَ حَنْفِيَ كُوفِيٌّ، مِنْ رِجَالِ «الْتَّهْذِيبِ»، رَوَى عَنِ عَلِيٍّ
وَأَبِي هَرِيرَةَ، وَأَبِي مُوسَى. رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ»، وَالنِّسَائِيُّ. اَنْظُرْ «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» (١٤٦٧).

(٤) «الْبَرْهَانِ» ٢/١١٤.

الحريري^(١) قوله: (فأدخلني بيّناً أخرجَ من التابوت، وأوْهِي من بيت العنكبوت)^(٢). وأيّ معنى أبلغُ من معنى أكَدَهُ الله من ستَّة أوجه؛ حيث قال: «وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبَيْوَتِ لَيْتَ الْعَنْكَبُوتُ»؟ [العنكبوب: ٤١]. فـأدخل **﴿إِنَّ﴾**، وبنى أفعال التفضيل، وبناء من الوهن، وأضافه إلى الجمع، وعَرَفَ الجمع باللام، وأتى في خبر **﴿إِنَّ﴾** باللام.

لكن استشكل هذا بقوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي﴾** أن يضرب مثَلًا مَا بِعُوْضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا» [البقرة: ٢٦]. وقد ضرب النبي ﷺ المثل بما دون البعوضة، فقال: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَرْزَنْ عَنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بِعُوْضَةٍ...»^(٣) [صحيح غريب: الترمذى: ٢٣٢٠، وابن ماجه: ٤١١٠].

قلت: قد قال قوم في الآية: إن معنى قوله: **«فَمَا فَوْقَهَا»** في الخسّة، وعَبَّر بعضهم عن هذا بقوله: معناه: (فما دونها) فزال الإشكال.



(١) الحريري: القاسم بن علي البصري الأديب الكبير صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ). «خزانة البغدادي» ٣/١١٧، «وفيات الأعيان» ١/٤٩.

(٢) في مقامته الفرضية، وهي الخامسة عشرة ١/٢٣٠.

(٣) وتمامه: «ما سقى كافراً منها شُرْبة ماء».

النوع السادس والثلاثون

فِي مَهْرَفَةِ غَرِيبِهِ

أفرده بالتصنيف خلاائق لا يُحصون، منهم أبو عبيدة، وأبو عمر الزاهد، وابن دريد، ومن أشهرها كتاب العزيزي؛ فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة يحرره، هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري.

ومن أحسنها «المفردات» للراغب. ولأبي حيان في ذلك تأليف مختصر في كراسين.

قال ابن الصلاح: وحيث رأيت في كتب التفسير: (قال أهل المعاني) فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجاج، والفراء، والأخشن، وابن الأنباري. انتهى.

وبنفي الاعتناء به، فقد أخرج البيهقي [في «الشعب»: ٢٦٥٢] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن، والتَّمَسُوا غَرَائِيهِ».

وأخرج مثله عن عمر وابن عمر، وابن مسعود موقوفاً.

وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من قرأ القرآن فأعرَبَهُ، كان له بكل حرفٍ عشرون حسنةً، ومنْ قرأه بغير إعرابٍ كان له بكل حرفٍ عشر حسناً».

المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحوة؛ وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقدِه ليست قراءةً، ولا ثواب فيها.

وعلى الخائض في ذلك التثبت والرجوع إلى كتب أهل الفن، وعدم الخوض بالظن؛ فهذه الصحابة - وهم العرب العرباء، وأصحاب اللغة الفصحى، ومن نزل القرآن عليهم، وبلغتهم - توافقوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً.

فأخرج أبو عبيدة في «فضائل»^(١) عن إبراهيم التيمي: أنَّ أبا بكر الصديق سئل عن قوله: «وَنَكِهَةَ وَلَائِكَةَ» [عبس: ٣١]، فقال: أي سماء تُظْلِنِي، أو أي أرض تُقْلِنِي، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ وأخرج^(٢) عن أنسٍ: أنَّ عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: «وَنَكِهَةَ وَلَائِكَةَ». فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأَبَّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو الكلف يا عمر.

وأخرج^(٣) من طريق مجاهدٍ عن ابن عباس قال: كنت لا أدرى ما فاطر السموات، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بُرْ، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُهَا، يقول: أنا ابْتَدَأْتُهَا.

وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبیر: أنَّه سئل عن قوله: «وَحَنَّا مِنْ لَذَنَّا» [مریم: ١٣]، فقال: سألتُ عنها ابن عباس، فلم يُحِبْ فيها شيئاً.

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٧٥.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٧٥.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٤٥.

وأخرج من طريق عِكرمة عن ابن عباس قال: لا والله، ما أدرى ما **﴿وَحَنَّا﴾**.
 وأخرج الفريابي: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّ
 الْقُرْآنِ أَعْلَمُهُ إِلَّا أَرْبِعًا: **﴿غَشْلِين﴾** [الحاقة: ٣٦] **﴿وَحَنَّا﴾** [مريم: ١٣]، و**﴿أَوَّه﴾** [هود: ٧٥]
 و**﴿وَالرَّقِيم﴾** [الكافرون: ٩].

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن قتادة قال: قال ابن عباس: ما كنت أدرى ما قوله: **رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمَنَا إِلَّا لِعَيْنِي**» [الأعراف: ٨٩] حتى سمعت قول بنت ذي يزن: (تعال أفاتحك). تقول: تعال أخا صمك.

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: ما أدرى ما الغسلين! ولكنني أظنه الرَّفُوم.

فصل

معرفة هذا الفن للمفسّر ضرورية، كما سيأتي في شروط المفسّر.

قال في «البرهان»^(٢): ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة: أسماء وأفعالاً وحرفاً، فالحروف لقلّتها تكلّم التحاة على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأمّا الأسماء والأفعال فنؤخذ من كتب علم اللغة، وأكثرها كتاب ابن السد.

وهما: «التهذيب» لـأبي زيد الرازي، و«المحيط» لـابن سينا، و«الجامع» لـالقزويني^(٣)، و«الصحاح» للجوهري، و«الباع» لـالفارابي^(٤)، و«مجمع البحرين» لـالصاغاني.

ومن الموضوعات في الأفعال كتاب ابن القوطيّة^(٥)، وابن طریف^(٦)، والسرقسطي. ومن أجمعها كتاب ابن القطاع.

قلت: وأولى ما يُرجحُ إليه في ذلك ما ثبَّتَ عن ابن عباس وأصحابه الأخذين عنه؛ فإنَّه وردَ عنهم ما يستوعبُ تفسيرَ غريبِ القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة.

وها أنا أسوق هنا ما ورد من ذلك عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة؛ فإنّها من أصحّ الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاري في «صحيحه» مرتباً على السور.

(١) في «تفسيره» ٥/١٥٢٣ (٨٧٣٣) الأعراف: ٨٩. (٢) الزركشي ١/٣٩٤ النوع ١٨.

(٣) الفراز: محمد بن جعفر القيرزياني، وكتابه «الجامع في اللغة» حسن؛ متقدّم كثيـر. (ت: ٤١٢ هـ).

(٤) في «البرهان»: أن «البائع» للقالي، وهو إسماعيل بن القاسم أبو علي القالي، صاحب «الأمالي» و«البائع في اللغة» (ت: ٣٥٦ هـ).

(٥) ابن القوطية: محمد بن عمر الأندلسي، من أعلم زمانه باللغة والأدب (ت: ٣٦٧ هـ). «مرأة الجنان»/٢، ٣٨٩، «السان المعاذ»/٥، ٣٢٤.

(٦) ابن طريف: عبد الملك بن طريف، من علماء العربية واللغة (ت: ٤٠٠ هـ). «إنه الرواة» للفقطي ٢/٢٠٨.

[سورة البقرة]

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي (ح) وقال ابن جرير: حدثنا المثنى قالا: حدثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿يُؤْمِنُونَ﴾** [٣] قال: يصدقون. **﴿يَعْمَلُونَ﴾** [١٥] يتبعاؤن. **﴿مُطَهَّرَةً﴾** [٢٥] من القذر والأذى. **﴿الْتَّشْعِينَ﴾** [٤٥] المصدقين بما أنزل الله. **﴿وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ﴾** [٤٩] نعمة. **﴿وَوُبُّهَا﴾** [٦٦] الحنطة. **﴿إِلَآ أَمَانَ﴾** [٧٨] أحاديث. **﴿فَوْئِنَا غَفْلٌ﴾** [٨٨] في غطاء. **﴿مَا نَسَخَ﴾** [١٠٦] نبدل. **﴿أَوْ نُنسِهَا﴾** [١٠٦] نتركها فلا نبدلها. **﴿مَثَابَةً﴾** [١٢٥] يشوبون إليه، ثم يرجعون. **﴿خَنِيقًا﴾** [١٣٥] حاجًا. **﴿شَطَرٌ﴾** [١٤٤] نحوه. **﴿فَلَا جُنَاحَ﴾** [١٥٨] فلا حرج. **﴿خُطُوطَ الشَّيْطَنِ﴾** [١٦٨] عمله. **﴿أُهْلُ لِغْرِيرِ**
اللَّهِ يَدِهِ﴾ [١٧٣] ذبح للطواحيت. **﴿وَأَنَّ السَّبِيلَ﴾** [١٧٧] الضيف الذي ينزل بال المسلمين. **﴿إِنْ تَرَكَ**
حَيْرًا﴾ [١٨٠] مالاً. **﴿جَنَّاتًا﴾** [١٨٢] إثماً. **﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾** [٢٢٩] طاعة الله. **﴿لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾** [١٩٣]
 شررك. **﴿فَمَنْ رَضَ﴾** [١٩٧] أحرم. **﴿فَلِلَّهِ الْعَفْوُ﴾** [١٨٧] ما لا يتبيّن في أموالكم. **﴿لَأَعْنَتُكُمْ﴾** [٢٢٠]
 لأحرجكم وضيق عليكم. **﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرُبُوهُنَّ﴾** [٢٣٦] المس: الجماع، والغريضة: الصداق.
﴿فِيهِ سَكِينَةٌ﴾ [٢٤٨] رحمة. **﴿سَنَةٌ﴾** [٢٥٥] نعاس. **﴿وَلَا يَوْمٌ﴾** [٢٥٥] يُثقل عليه. **﴿كَمَّلَ**
صَفْوَانٌ﴾ [٢٦٤] حجر صلد ليس عليه شيء.

[سورة آل عمران]^(١)

﴿مُتَوَّقِّيَكَ﴾ [٥٥] مميتك. **﴿رَبِّيُونَ﴾** [١٤٦] جموع.

[سورة النساء]

﴿حُبَا كَبِيرًا﴾ [٢] إثماً عظيماً. **﴿خَلَّةً﴾** [٤] مهراً. **﴿وَاتَّلُوا الْيَنْتَنَ﴾** [٦] اختبروا. **﴿ءَادَسْتُمْ﴾** [٦]
 عرفتم. **﴿رُشَّدًا﴾** [٦] صلاحاً. **﴿كَلَّتَهُ﴾** [١٢] من لم يترك والدا ولا ولدا. **﴿وَلَا تَعْصُلُوهُنَّ﴾** [١٩]
 تفهرون. **﴿وَالْمُحَصَّنَتُ﴾** [٢٤] كل ذات زوج. **﴿طَوْلًا﴾** [٢٥] سعة. **﴿مُحَصَّنَتٍ غَيْرَ مُسْكُنَحَتٍ﴾** [٢٥]
 عفائف غير زوان في السر والعلانية. **﴿وَلَا مُسْخَدَاتٍ أَحَدَانٍ﴾** [٢٥] أخلاقاء. **﴿فَإِذَا أَحْسَنَ﴾** [٢٥]
 تزوجن. **﴿الْمَنَّتَ﴾** [٢٥] الرُّزْنَا. **﴿مَوَنَّ﴾** [٣٣] عصبة. **﴿فَوَمُونَ﴾** [٣٤] أمراء. **﴿فَتِينَتَ﴾** [٣٤]
 مطیعات. **﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْنَ﴾** [٣٦] الذي بينك وبينه قرابة. **﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾** [٣٦] الذي ليس بينك
 وبينه قرابة. **﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾** [٣٦] الرفيق. **﴿فَتِيلًا﴾** [٤٩] الشُّقُ الذي في بطن النواة.
﴿إِلَيْجِبَتِ﴾ [٥١] الشرك. **﴿فَتِيرًا﴾** [٥٣] النقطة التي في ظهر النواة. **﴿وَأُولَى الْأَرْتِ﴾** [٥٩] أهل الفقه
 والدين. **﴿بَنَاتِ﴾** [٧١] عصباً سرباً متفرقين. **﴿مُتَبَّنَا﴾** [٨٥] حفيظاً. **﴿أَرْكَسَهُمْ﴾** [٨٨] أوقعهم.
﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠] ضاقت. **﴿أُولَى أَصْرَرَ﴾** [٩٥] العذر. **﴿مَرَضَنَا﴾** [١٠٠] التحول من الأرض
 إلى الأرض. **﴿وَسَعَةً﴾** [١٠٠] الرزق. **﴿مَوْفُوتَ﴾** [١٠٣] مفروضاً. **﴿تَأْلُونَ﴾** [١٠٤] توجعون.

(١) لم يذكر المصنف رحمة الله من هذه السورة على طولها إلا موضعين.

﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾ [١١٩] ﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾ [١٢٨] دين الله. ﴿شُوَرًا﴾ [١٢٩] بغضًا. ﴿كَالْمَعْلَفَةِ﴾ [١٢٩] لا هي أَيْمَن ولا هي ذات زوج. ﴿وَإِن تَأْتُوا﴾ [١٣٥] أستنكم بالشهادة ﴿أَوْ تُمْرِضُوا﴾ عنها. ﴿وَوَقْلَهُمْ عَلَى مَرْبَرَةِ بَهْتَنَّ﴾ [١٥٦] يعني رَمْوهَا بالزنا.

[سورة المائدة]

﴿أَوْتُوا إِلَيْهِمْ﴾ [١] ما أَحَلَّ وما حَرَّمَ وما فرض وما حَدَّ في القرآن كله. ﴿يَجْرِي مِنْكُمْ﴾ [٢] يحملنَّكُمْ. ﴿سَنَنَ﴾ [٢] عداوة. ﴿عَلَى الْأَنْزَلِ وَالْقَوْيِ﴾ [٢] البر: ما أُمْرَتَ به، والتقوى: ما نُهيت عنه. ﴿وَالْمُنْخَفَقَةِ﴾ [٣] التي تُخنق فتموت. ﴿وَالْمَوْفَدَةِ﴾ [٣] التي تضرب بالخشب فتموت. ﴿وَالْمَرْدِيَةِ﴾ [٣] التي تتردى من الجبل. ﴿وَالنَّطِيَّةِ﴾ [٣] الشاة التي تنطح الشاة. ﴿وَمَا أَكَلَ النَّسَيْعَ﴾ [٣] ما أخذ. ﴿إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ﴾ [٣] ذَبَحْتُمْ، وبه روح. ﴿يَالْأَزْلَئِ﴾ [٣] القداح. ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفِ﴾ [٣] متعدٌ لإثم. ﴿وَبَنَ آنِيَّ﴾ [٤] الكلاب والفهود والصُّفُور وأشباهها. ﴿مُكَلَّبِينَ﴾ [٤] ضواري. ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [٤] ذبائحهم. ﴿فَأَفْرَقَ﴾ [٢٥] فافصل. ﴿وَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ فَتَنَّهُ﴾ [٤١] ضلالته. ﴿وَمَهْمِيَّنَا عَيْنَهُ﴾ [٤٨] أميناً؛ القرآن أمين على كل كتاب قبله. ﴿شَرِيعَةٍ وَمِنَهَا جَاءَ﴾ [٤٨] سبيلاً وسنة. ﴿أَذْلَلَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥٤] هي رحمة. ﴿مَغْلُولَة﴾ [٦٤] يعنون: بخيلٌ أمسك ما عنده، تعالى الله عن ذلك. ﴿بَحِيرَة﴾ [١٠٣] هي الناقة إذا أنتجهت خمسةً أبغض نظروا إلى الخامس، فإن كان ذكرًا ذبحوه فأكله الرّجال دون النساء، وإن كان أنثى جدعوا أذنيها. وأمّا السَّابِيَّةُ فكانوا يسيبون من أنعامهم لآلتهم لا يركبون لها ظهرًا، ولا يحلّبُون لها لبنًا، ولا يجزُون لها وَبِرًا، ولا يحملُون عليها شيئاً. وأمّا الوَصِيلَةُ فالشاة إذا تُنْجَحَتْ سَبْعَةً أبغض، نظروا السَّابِعَ، فإن كان ذكرًا أو أنثى وهو ميت اشتراك فيه الرجال والنساء، وإن كانت أنثى وذكرًا في بطنه استحييواها وقالوا: وصلَّته أخْثُهُ، فحرَّمَتْهُ علينا. وأمّا الحام فالفحْلُ من الإبل إذا ولد لولده قالوا: حَمَى هذا ظهره، فلا يحملون عليه شيئاً، ولا يجزُون له وَبِرًا، ولا يمنعونه من حمْي رغبي، ولا من حَوْضٍ يشرب منه، وإن كان الحوض لغير صاحبه.

[سورة الأنعام]

﴿مَذَرَأً﴾ [٦] يتبع بعضها بعضاً. ﴿وَيَنْتَوْنَ﴾ [٢٦] يتبعاً دون. ﴿فَلَمَّا نَسُوا﴾ [٤٤] تركوا. ﴿مُبْلِسُونَ﴾ [٤٤] آيسون. ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٤٦] يعدلون. ﴿يَدْعُونَ﴾ [٥٢] يعبدون. ﴿جَرَحَمْ﴾ [٦٠] كسبتم من الإثم. ﴿يُفَرِّطُونَ﴾ [٦١] يضيّعون. ﴿شَعَاعَ﴾ [٦٥] أهواه مختلفة. ﴿لِكُلِّ بَنَرٍ شَسَقَرَ﴾ [٦٧] حقيقة. ﴿أَن تُبَسَّلَ﴾ [٧٠] تُفْسَحَ. ﴿بَأْمَطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [٩٣] البسط: الضرب. ﴿فَإِنَّ الْأَصْبَاحَ﴾ [٩٦] ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل. ﴿حُسْبَانًا﴾ [٩٦] عدد الأيام والشهور والسنين. ﴿فَقَنَوْنَ دَانِيَّةَ﴾ [٩٩] قصار النخل اللاصقة عروقها بالأرض. ﴿وَحَرَقُوا لَهُ﴾ [١٠٠] تحرّصوا. ﴿فُبَلَّا﴾ [١١١] معاينةً. ﴿مَيْتًا فَأَحْيَيْتَهُ﴾ [١٢٢] ضالاً فهديناه. ﴿عَلَى مَكَاتِبِكُمْ﴾ [١٣٥] ناحتكم. ﴿وَحَرَثُ حَجَرُ﴾ [١٣٨] حرام. ﴿حَمُولَةَ﴾ [١٤٢] الإبل والخيل والبغال والحمير، وكل شيء يُحمل عليه. ﴿وَفَرَشَّا﴾

[١٤٢] الغَنَمْ. «مَسْقُوْحًا» [١٤٥] مُهراًقاً. «مَا حَمَّلَتْ ظُهُورُهُمَا» [١٤٦] ما علق بها من الشحم. «الْحَوَابَاتِ» [١٤٦] المبغر. «بَنْ إِمْلَنِي» [١٥١] الفقر. «عَنْ دِرَاسِتِهِمْ» [١٥٦] تلاوتهم. «وَصَدَفَ عَنْهُمْ» [١٥٧] أعرض.

[سورة الأعراف]

«مَذَمُومًا» [١٨] مَلُومًا. «وَرِيشَاتِ» [٢٦] مالاً. «حَيْثِ» [٥٤] سريعاً. «وَتَجْئِيْ» [٧١] سخط. «يُكَلِّي صَرَطِهِ» [٨٦] الطريق. «رَبَّا افْتَحَ» [٨٩] أفضى. «ءَاسَى» [٩٣] أحزن. «حَتَّى عَفَوا» [٩٥] كثروا. «وَيَدِرَكَ وَإِلَهَتَكَ» [١٢٧] يتراك عبادتك. «أَطْفَانَ» [١٣٣] المطر. «مُتَدَّرِّجًا» [١٣٩] خسران. «إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَكَ» [١٥٥] إن هو إلا عذابك. «وَعَزَّزُوهُ» [١٥٧] حموه ووفروه. «دَرَانَا» [١٧٩] خلقنا. «فَاجْبَسَتْ» [١٦٠] انفجرت. «وَإِذْ نَقَنَا الْجَبَلَ» [١٧١] رفعناه. «كَلَّذْ حَقْيُ عَنْهَا» [١٨٧] لطيف بها. «سَهَّلُمْ طَلِيفُ» الطائف اللمة^(١). «لَوْلَا أَجْبَتَهَا» [٢٠٣] لو لا أحنتها، لو لا تلقتها فأنشأها.

[سورة الأنفال]

«كُلَّ بَيْان» [١٢] الأطراف. «جَاءَ كُلُّ الْفَكْسَعَ» [١٩] المدد. «فُرْقَانًا» [٢٩] مخرجاً. «لِيُشْتُوكَ» [٣٠] ليوثوك. «يَوْمَ الْفُرْقَانِ» [٤١] يوم بدر، فرق الله فيه بين الحق والباطل. «مُشَرِّدٍ بِهِمْ مَنْ حَقَّهُمْ» [٥٧] نكل بهم من بعدهم. «بَنْ وَلَيْتَهُمْ» [٧٢] ميراثهم.

[سورة التوبة]

«يَضْكِهُونَ» [٣٠] يشبهون. «كَافَّةً» [٣٦] جميماً. «لَوَاطْفُولًا» [٣٧] يشبهوا. «وَلَا تَفْتَتِّنُ» [٤٩] ولا تخربني. «إِحْدَى الْحُسْنَيَّنِ» [٥٢] فتح أو شهادة. «أَوْ مَغَرَّتِي» [٥٧] الغيران في الجبل. «مُدَخَّلًا» [٥٧] السُّرُب. «هُوَ أَذْنُ» [٦١] يسمع من كل أحد. «وَأَنْظَلَ عَلَيْهِمْ» [٧٣] أذبِ الرفق عنهم. «وَصَلَوَاتُ الرَّسُولِ» [٩٩] استغفاره. «سَكَنَ لَهُمْ» [١٠٣] رحمة. «رِبَيْةٌ فِي قُلُوبِهِمْ» [١١٠] شك. «إِلَّا أَنْ تَقْطَعَ قُلُوبُهُمْ» [١١٠] يعني الموت. «لَا وَاهْ» [١١٤] الأَوَاه: المؤمن التواب. «تَنْتَهُمْ طَائِفَةً» [١٢٢] عصبة.

[سورة يونس]

«أَنْ لَهُمْ قَدَمَ صِدِّيقٍ» [٢] سبق لهم السعادة في الذكر الأول. «وَلَا أَدْرِكُمْ» [١٦] أعلمكم. «رَفِقُهُمْ» [٢٧] تغاشهم. «بَنْ عَاصِمٍ» [٢٧] مانع. «إِذْ ثُبِصُونَ» [٦١] تفعلون. «وَمَا يَرْبِّي» [٦١] يغيب.

[سورة هود]

«بَلَّوْنَ» [٥] يكُنُون. «جِينَ يَسْتَغْشُونَ بَلَّاهُنَّ» [٥] يغطُون رؤوسهم. «لَا جَرَّ» [٢٢] بلَى.

(١) اللمة: الشيء القليل من مس الجن. «مختار الصحاح»: لمَ.

﴿وَأَخْبَتُوا﴾ [٢٣] خافوا. ﴿وَفَارَ النُّورُ﴾ [٤٠] نَبَعَ . ﴿أَقْلَى﴾ [٤٤] اسْكُنِي . ﴿كَانَ لَمْ يَفْتَنَا﴾ [٦٨] بعيشاوا . ﴿حَبِيز﴾ [٦٩] نضيج . ﴿بَيْتَهُ يَوْمَ﴾ [٧٧] ساء ظنًا بقومه . ﴿وَضَاقَ بِرِبِّهِ ذِرْعًا﴾ [٧٧] بأضيافه . ﴿عَصَيْتُ﴾ [٧٧] شديد . ﴿يُهَرَّعُونَ إِلَيْهِ﴾ [٧٨] يُسْرِعُونَ ﴿يُقْطَعُ﴾ [٨١] سواد . ﴿مُسَوَّمَةً﴾ [٨٣] مُعلمة . ﴿عَلَى مَكَاتِبِكُمْ﴾ [٩٣] ناحيتكم . ﴿إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ﴾ [١٠٢] موجع . ﴿زَفِير﴾ [١٠٦] صوت شديد . ﴿وَشَهِيق﴾ [١٠٦] صوت ضعيف . ﴿غَيْرَ مَحْدُوذٍ﴾ [١٠٨] غير منقطع . ﴿وَلَا تَرْكُوكُوا﴾ [١١٣] تذهبوا .

[سورة يوسف]

﴿شَفَّاهَا﴾ [٣٠] غَلَبَها . ﴿مُنْكَأ﴾ [٣١] مجلساً . ﴿أَكْبَرَتِهِ﴾ [٣١] أَعْظَمَتْهُ . ﴿فَاسْتَعْصَمَ﴾ [٣٢] امتنع . ﴿بَعْدَ أَنْتَ﴾ [٤٥] حين . ﴿مَنَا تَحْسُنُونَ﴾ [٤٨] تخزنون . ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩] الأعناب والدهن . ﴿حَضَّهُ﴾ [٥١] تبيّن . ﴿رَعِيم﴾ [٧٢] كفيل . ﴿لَئِنْ ضَلَّلَكَ الْفَكِيدُونَ﴾ [٩٥] خطبك .

[سورة الرعد]

﴿صَوَان﴾ [٤] مجتمع . ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ﴾ [٧] داع . ﴿مَعْقَبَتُ﴾ [١١] الملائكة . ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ بإذنه . ﴿يُقَدِّرُهَا﴾ [١٧] على قدر طاقتها . ﴿وَلَمْ سُوءَ الْأَذَارِ﴾ [٢٥] سوء العاقبة . ﴿طُوبَ لَهُمْ﴾ [٢٩] فرح وقرة عين . ﴿أَفَلَمْ يَأْيَسْ﴾ [٣١] يعلم .

[سورة إبراهيم]

﴿مُهَطِّعِينَ﴾ [٤٣] ناظرين . ﴿فِي الْأَصْفَادِ﴾ [٤٩] في وثاق . ﴿مِنْ قَطْرَانِ﴾ [٥٠] النحاس المُذَاب .

[سورة الحجر]

﴿رَبِّيَا بَوَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٢] يتمنى . ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٢] موحدين . ﴿فِي شَيْعَ الْأَذْلِينَ﴾ [١٠] أمم . ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَمَوْزُونَ﴾ [١٩] معلوم . ﴿مِنْ حَكِيمَ مَسْتُونَ﴾ [٢٦] طين رطب . ﴿أَعْوَيْتَنِي﴾ [٣٩] أصللتني . ﴿فَأَصْدَعَ بِمَا تُؤْمِنُ﴾ [٩٤] فأمضيه .

[سورة النحل]

﴿إِلَرُوح﴾ [٢] بالوحى . ﴿فِيهَا دَفَّةٌ﴾ [٥] الشياب . ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [٩] الأهواء المختلفة . ﴿شَيْمُون﴾ [١٠] ترعون . ﴿مَا خَرَ﴾ [١٤] جواري . ﴿تُشَكُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧] تخالفون . ﴿يَنْفَيُونَ﴾ [٤٨] يتميل . ﴿وَهَدَّة﴾ [٧٢] الأصهار . ﴿عَنِ الْفَحْشَاءِ﴾ [٩٠] الرُّزْنا . ﴿يَعْظُكُ﴾ [٩٠] يوصيكم . ﴿هِيَ أَرْبَعَ﴾ [٩٢] أكثر .

[سورة الإسراء]

﴿وَقَضَيْنَا﴾ [٤] أعلمانا . ﴿فَجَاسُوا﴾ [٥] فمشوا . ﴿حَصِيرًا﴾ [٨] سجننا . ﴿فَصَلَّتْهُ﴾ [١٢] ببنناه .

﴿أَمْرًا مُّرْفَهَا﴾ [١٦] سلطاناً شرارها. ﴿فَدَمَرَنَهَا﴾ [١٦] أهل كلناها. ﴿وَقَضَى رَبِّكَ﴾ [٢٣] أمر. ﴿وَلَا كَفَ﴾ [٣٦] ولا تقل. ﴿وَرَفَتَ﴾ [٤٩] غباراً. ﴿فَسَيُغْصُونَ﴾ [٥١] يهُزُونَ. ﴿بِحَمْدِهِ﴾ [٥٢] بأمره. ﴿لَا حَتَّنَكَ﴾ [٦٢] لاستولين. ﴿بِزُبُرِي﴾ [٦٦] يجري. ﴿فَاصْفَأَ﴾ [٦٩] عاصفاً. ﴿بِيَعْنَآ﴾ [٦٩] نظيراً. ﴿وَرَهْوَقَ﴾ [٨١] ذاهباً. ﴿بُوْسَا﴾ [٨٣] قنوطاً. ﴿شَكَّلَتَهُ﴾ [٨٤] ناحيته. ﴿كَسَفَ﴾ [٩٢] قطعاً. ﴿مَشْبُورًا﴾ [١٠٢] ملعوناً. ﴿فَرَتَهُ﴾ [١٠٦] فصلناه.

[سورة الكهف]

﴿عَوْجَا﴾ [١] ملتبساً. ﴿قِيمَا﴾ [٢] عدلاً. ﴿وَالرَّفِير﴾ [٩] الكتاب. ﴿تَرَوْر﴾ [١٧] تميل. ﴿شَرَّصَهُ﴾ [١٧] تذرهم. ﴿بِالْوَصِيدَ﴾ [١٨] بالفناء. ﴿وَلَا تَقْدُ عَيْنَكَ عَنْهُ﴾ [٢٨] لا تبعدم إلى غيرهم. ﴿كَالْتَهْلِ﴾ [٢٩] عكر الزيت. ﴿وَالْبَقِيَّثُ الْصَّالِحَتُ﴾ [٤٦] ذكر الله. ﴿مَوْيَقَا﴾ [٥٢] مهلكاً. ﴿مَوْلَا﴾ [٥٨] ملجاً. ﴿حُقْبَا﴾ [٦٠] دهراً. ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَسَيْئَ﴾ [٨٤] علماً. ﴿فِي عَيْنٍ حَمْنَة﴾ [٨٦] حارّة. ﴿بَزَرَ الْحَدِيدَ﴾ [٩٦] قطع الحديد. ﴿بَيْنَ الْأَصْدَقَيْنَ﴾ [٩٦] الجبلين.

[سورة مریم]

﴿سَوْيَا﴾ [١٠] من غير حرّس. ﴿وَحَتَّانَا مِنْ لَدُنَّا﴾ [١٣] رحمة من عندنا. ﴿سَرِيَا﴾ [٢٤] هو عيسى. ﴿جَارَا شَقَّيَا﴾ [٣٢] عصياً. ﴿وَاهْجُونَ﴾ [٤٦] اجتنبني. ﴿فِي حَفَنَا﴾ [٤٧] لطيناً. ﴿لِسَانٌ صَدِيقٌ عَلَيْنَا﴾ [٥٠] الثناء الحسن. ﴿غَيَا﴾ [٥٩] خسراناً. ﴿لَوْا﴾ [٦٢] باطلًا. ﴿أَنَّا﴾ [٧٤] مالاً. ﴿ضَدَا﴾ [٨٢] [٨٣] أغواناً. ﴿تَرْتَمِمُ أَنَّا﴾ [٨٣] تغويهم إغواء. ﴿فَنَدَ لَهُمْ عَذَّا﴾ [٨٤] أنفاسهم التي يتتنفسون في الدنيا. ﴿وَرَدَا﴾ [٨٦] عطاشاً. ﴿عَهْدَا﴾ [٨٧] شهادة أن لا إله إلا الله. ﴿إِذَا﴾ [٨٩] عظيمًا. ﴿هَدَا﴾ [٩٠] هدمًا. ﴿رِكْزَا﴾ [٩٨] صوتاً.

[سورة طه]

﴿بِالْوَادِ الْمَقْدَسِ﴾ [١٢] المبارك، واسمه طوى. ﴿أَكَادُ أَخْفِيَا﴾ [١٥] لا أظهر عليها أحداً غيري. ﴿سِرِّتَهَا﴾ [٢١] حالتها. ﴿وَفَنَّكَ فُنُونَا﴾ [٤٠] طه: اختبرناك اختباراً. ﴿وَلَا تَنِي﴾ [٤٢] لا تبطنا. ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ﴾ [٥٠] خلق لكل شيء روحه، ثم هداه لمنكحه ومطعمه ومشريه ومسكته. ﴿لَا يَعْضُلُ﴾ [٥٢] لا يخطيء. ﴿تَارَة﴾ [٥٥] مرأة. ﴿فَسَحْتُكُر﴾ [٦١] فيهلككم. ﴿وَالسَّلَوَاتِ﴾ [٨٠] طائر شبيه بالسماني. ﴿وَلَا نَطْلُوا﴾ [٨١] تظلموا. ﴿فَنَدَ هَوَى﴾ [٨١] شقي. ﴿بِمَلَكَنَا﴾ [٨٧] بأمرنا. ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ﴾ [٩٧] أقمت. ﴿لَنَسِنَتْهُ فِي الْبَرِّ﴾ [٩٧] لنذرینه في البحر. ﴿سَأَة﴾ [١٠١] بئس. ﴿بَتَخَفَّتُونَ﴾ [١٠٣] يتشاررون. ﴿فَاعَ﴾ [١٠٦] مستوىأً. ﴿صَفَصَافَ﴾ [١٠٦] لا نبات فيه. ﴿عَوْجَا﴾ [١٠٧] واديأً. ﴿أَمَنَا﴾ [١٠٧] رابية. ﴿وَحَشَّتَ الْأَصْوَاتَ﴾ [١٠٨] سكت. ﴿هَمْسَا﴾ [١٠٨] الصوت الخفي. ﴿وَعَنَتَ الْوِجُوهُ﴾ [١١١] ذلت. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [١١٢] أن يظلم فيزداد في سيئاته.

[سورة الأنبياء]

﴿فَلَكِ﴾ [٣٣] دوران. ﴿يُسَيِّعُونَ﴾ [٣٣] يجررون. ﴿نَفْصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [٤٤] تُنْقُصُ أهلها وبركتها. ﴿جُذَادًا﴾ [٥٨] حطاماً. ﴿فَظَلَّ أَنَّ لَنْ تَنْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧] أن لن يأخذ العذاب الذي أصابه. ﴿مِنْ كُلِّ حَدَبٍ﴾ [٩٦] شرف. ﴿يَنْسِلُونَ﴾ [٩٦] يقبلون. ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [٩٨] شجر. ﴿كَطَّى السِّجْلَ لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤] كطي الصحيفة على الكتاب.

[سورة الحج]

﴿بَهِيج﴾ [٥] حسن. ﴿ثَانِي عَطْفَهُ﴾ [٩] مستكيراً في نفسه. ﴿وَهُدُوا﴾ [٢٤] ألهموا. ﴿نَفَّهُم﴾ [٢٩] وضع إحرامهم من حلق الرأس ولبس الثياب وقص الأظفار ونحو ذلك. ﴿مَسَكَ﴾ [٣٤] بعيداً. ﴿الْقَانُون﴾ [٣٦] المتعطف. ﴿وَالْمُعَرَّ﴾ [٣٦] السائل. ﴿إِذَا تَمَّنَ﴾ [٥٢] حدث. ﴿فِي أُمِّيَّتِهِ﴾ [٥٢] حديثه. ﴿يَسْطُونَ﴾ [٧٢] يطشون.

[سورة المؤمنون]

﴿خَنِيعُونَ﴾ [٢] خائفون ساكنون. ﴿تَبَثُّ بِالْأَذْهَنِ﴾ [٢٠] هو الزيت. ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ﴾ [٣٦] بعيد بعيد. ﴿تَرَّ﴾ [٤٤] يتبع بعضها بعضاً. ﴿وَقُلُومُهُمْ وَجْهَهُمْ﴾ [٦٠] خائفين. ﴿يَغْرُورُكُ﴾ [٦٤] يستغيثون. ﴿تَنَكُصُونَ﴾ [٦٦] تذبذبون. ﴿سَيِّرًا تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧] تسمرون حول البيت وتقولون هجراً. ﴿عَنِ الْمَرَطِطِ لَنِكِبُونَ﴾ [٧٤] عن الحق عادلون. ﴿سُحْرُونَ﴾ [٨٩] تذذبون. ﴿كَلَّاحُونَ﴾ [١٠٤] عابسون.

[سورة النور]

﴿يَرَوْنَ الْحَصَنَتِ﴾ [٤] الحرائر. ﴿مَا رَأَكَ مِنْكُ﴾ [٢١] ما اهتدى. ﴿وَلَا يَأْتِ﴾ [٢٢] لا يقسم. ﴿دِينَهُم﴾ [٢٥] حسابهم. ﴿تَسْتَأْسِفُوا﴾ [٢٧] تستأذنوا. ﴿وَلَا يُبَدِّيَنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعَوِّلُهُنَّ﴾ [٣١] لا تبدي خلاخيلها ومعضديها ونحرها وشعرها إلا لزوجها. ﴿غَيْرُ أُولَى الْإِرَةِ﴾ [٣١] المغفل الذي لا يشهي النساء. ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [٣٣] إن علمتم لهم حيلة^(١). ﴿وَأَثُوْرُهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ [٣٣] ضعوا عنهم من مكاتبتهم. ﴿فَيَتَنَكِّمُ﴾ [٣٣] إمائكم. ﴿الْغَاءَ﴾ [٣٣] الرنا. ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ [٣٥] هادي أهل السموات. ﴿مَثُلُ نُورُهُ﴾ [٣٥] هداه في قلب المؤمن. ﴿كَمِشْكُوكَ﴾ [٣٥] موضع الفتيلة. ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [٣٦] المساجد. ﴿أَنْ تُرْفَعَ﴾ [٣٦] تكرم. ﴿وَيُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمَهُ﴾ [٣٦] يتلى فيها كتابه. ﴿بَسِّعَ﴾ [٣٦] يصلى. ﴿بِالْعَدُو﴾ [٣٦] صلاة الغداة. ﴿وَالْأَصَالِ﴾ [٣٦] صلاة العصر. ﴿يَقِيْعَ﴾ [٣٩] أرض مستوية. ﴿بَحَيَّةَ﴾ [٦١] السلام.

[سورة الفرقان]

﴿ثُبُورَ﴾ [١٣] ويلـاـ. ﴿بُورَ﴾ [١٨] هلـكـى. ﴿هَكَاءَ مَنْشُورَ﴾ [٢٣] الماء المهرـقـ. ﴿سَارِكَ﴾ [٤٥]

(١) حيلة: قدرة على التكسب.

دائماً. ﴿فَبِصَارَ يَسِيرًا﴾ [٤٦] سريعاً. ﴿جَعَلَ أَيْلَلَ وَالنَّهَارَ حَلْقَةً﴾ [٦٢] من فاته شيء من الليل أن يعمله أدركه بالنهار، أو من النهار أدركه بالليل. ﴿وَبِكَادَ الْجَنَّى﴾ [٦٣] المؤمنون. ﴿هُنَّ﴾ [٦٣] بالطاعة والغفار والتواضع. ﴿لَوْلَا دُعَوْكُمْ﴾ [٧٧] إيمانكم.

[سورة الشعراء]

﴿كَالْطَّوْر﴾ [٦٣] كالجبل. ﴿فَكَبَكُوا﴾ [٩٤] جمعوا. ﴿رَبِيع﴾ [١٢٨] شرف. ﴿لَمَّا كُنْتُمْ﴾ [١٢٩] كأنكم. ﴿خُلُنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧] دين الأولين. ﴿هَضِيم﴾ [١٤٨] معشبة. ﴿تَرَهِينَ﴾ [١٤٩] حاذقين. ﴿الْأَيْنَكَ﴾ [١٧٦] الغيبة. ﴿وَالْجِلَّة﴾ [١٨٤] الخلق. ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [٢٢٥] في كل لغو يخوضون.

[سورة النمل]

﴿بُورَكَ﴾ [٨] قدس. ﴿أَوْزَعِي﴾ [١٩] اجعلني. ﴿يَخْرُجُ الْحَبَّ﴾ [٢٥] يعلم كل خفية في السماء والأرض. ﴿طَيِّرَكُمْ﴾ [٤٧] مصائبكم. ﴿أَذْرَكَ عَلَيْهِمْ﴾ [٦٦] غاب عنهم. ﴿رَدَفَ﴾ [٧٢] قرب. ﴿بُوزَعُونَ﴾ [٨٣] يدفعون. ﴿دَخِرِينَ﴾ [٨٧] صاغرين. ﴿جَامِدَةَ﴾ [٨٨] قائمة. ﴿أَنَّ﴾ [٨٨] أحکم.

[سورة القصص]

﴿جَذَوْقَ﴾ [٢٩] شهاب. ﴿سَرِيدًا﴾ [٧١] دائماً. ﴿لَنَسْوَا﴾ [٧٦] تُنْقَلِ.

[سورة العنكبوت]

﴿وَتَحْلُمُونَ﴾ [١٧] تصنعون. ﴿إِنَّكُمْ﴾ [١٧] كذباً.

[سورة الروم]

﴿أَذَنَ الْأَرْضَ﴾ [٣] طرف الشام. ﴿وَهُوَ أَهْوَتُ عَلَيْهِ﴾ [٢٧] أيسر. ﴿يُصَدَّعُونَ﴾ [٤٣] يتفرقون.

[سورة لقمان]

﴿وَلَا تُصِيرُ خَدَكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨] لا تتكبر فتحقر عباد الله، وتعرض عنهم بوجهك إذا كلموك. ﴿الْعَرُورُ﴾ [٣٣] الشيطان.

[سورة السجدة]

﴿إِنَّا نَسِينَكُمْ﴾ [١٤] تركناكم. ﴿فَنَكِ أَعْذَابِ الْأَذَنَ﴾ [٢١] مصائب الدنيا وأسقامها وبلاوها.

[سورة الأحزاب]

﴿سَلَفُوكُمْ﴾ [١٩] استقبلوكم. ﴿رُزِقَ﴾ [٥١] توخر. ﴿لَغَرِيَّبَكَ بِهِمْ﴾ [٦٠] لنسلطك عليهم. ﴿الْأَمَانَةَ﴾ [٧٢] الفرائض. ﴿جَهُولًا﴾ [٧٢] غيرًا بأمر الله.

[سورة سباء]

﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضَ﴾ [١٤] الأرضة. ﴿مِنْسَانَهُ﴾ [١٤] عصاه. ﴿سَيْلَ الْعَرِيمَ﴾ [١٦] الشديد.

﴿خَطِ﴾ [١٦] الأراك. ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ﴾ [٢٣] جُلُّي. ﴿الْفَسَاحُ الْعَلِيمُ﴾ [٢٦] القاضي. ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [٥١] فلا نجاة. ﴿وَأَنَّ هُمْ أَتَّسَاوْشُ﴾ [٥٢] فكيف لهم بالرُّد.

[سورة فاطرا]

﴿الْكَهْ أَلْطَيْ﴾ [١٠] ذكر الله. ﴿وَالْعَمَلُ أَصَدِلُ﴾ [١٠] أداء الفرائض. ﴿مِنْ قَطْمِيرِ﴾ [١٣] الجلد الذي يكون على ظهر النواة. ﴿فِيهَا لَغُوبٌ﴾ [٣٥] إعياء.

[سورة يس]

﴿يَسْهَرَ﴾ [٣٠] ويل. ﴿كَالْمُرْجُونُ الْتَّدِيرُ﴾ [٣٩] أصل العذق العتيق. ﴿الْمَشْحُونُ﴾ [٤١] الممتليء. ﴿مِنَ الْأَجَدَاثِ﴾ [٥١] القبور. ﴿فَكَهْنُونُ﴾ [٥٥] فرحون.

[سورة الصافات]

﴿فَاهْدُوهُمْ﴾ [٢٣] وجهوهم. ﴿لَا فِيهَا غُولٌ﴾ [٤٧] صداع. ﴿بَيْضٌ تَكُونُ﴾ [٤٩] اللؤلؤ المكتون. ﴿سَوَاءَ الْجَحِيرُ﴾ [٥٥] وسط الجحير. ﴿الْفَوَاءَبَاءَهُ﴾ [٦٩] وحدوا. ﴿وَرَكَنَّا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَينَ﴾ [٧٨] لسان صدق للأنبياء كلهم. ﴿مِنْ شَيْعَهِ﴾ [٨٣] أهل دينه. ﴿بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾ [١٠٢] العمل. ﴿وَتَلَهُ لِلْجِنِّ﴾ [١٠٣] صرّعه. ﴿فَنَذَرَتُ﴾ [١٤٥] ألقيناه. ﴿بِالْعَرَقَ﴾ [١٤٥] بالساحل. ﴿فِقْتَنِ﴾ [١٦٢] مُضْلِّينَ.

[سورة ص]

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [٣] ليس حين فرار. ﴿أَخْلَقُ﴾ [٧] تخريص. ﴿فَلَيَرَقُوا فِي الْأَسْكِ﴾ [١٠] السماء. ﴿مِنْ فَوَقِ﴾ [١٥] ترداد. ﴿عَلَى لَنَا قَطَنَا﴾ [١٦] العذاب. ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [٣٣] جعل يمسح. ﴿جَسَدًا﴾ [٣٤] شيطاناً. ﴿رَحَةَ حَثَ أَسَابِ﴾ [٣٦] مطيبة له حيث أراد. ﴿صَنَنَا﴾ [٤٤] حزمة. ﴿أُولَئِي الْأَيْدِي﴾ [٤٥] القوة. ﴿وَالْأَبْصَرَ﴾ [٤٥] الفقه في الدين. ﴿فَصَرَرَتُ الظَّرْفُ﴾ [٥٢] عن غير أزواجهن. ﴿أَزْرَبُ﴾ [٥٢] مستويات. ﴿وَعَسَاقُ﴾ [٥٧] الزمهرير. ﴿أَزْرَقُ﴾ [٥٨] ألوان من العذاب.

[سورة الزمر]

﴿يُثْكُرُ أَيْلَ﴾ [٥] يحمل. ﴿أَمَنَ الْسَّخِرِينَ﴾ [٥٦] المخربين. ﴿مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٨] المهتدين.

[سورة غافر]

﴿ذِي الْطَوْلِ﴾ [٣] السعة والغنى. ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمٍ ثُرُج﴾ [٣١] حال. ﴿فِ بَابِ﴾ [٣٧] خسران. ﴿أَدْعُونَ﴾ [٦٠] وحدوني.

[سورة فصلت]

﴿فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [١٧] يَنَّا لهم.

[سورة الشورى]

﴿رَوَّا كَدَ﴾ [٣٣] وقوفاً. ﴿أَوْ بُوْقَهَنَ﴾ [٣٤] يهلكهم.

[سورة الزخرف]

﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [١٣] مطيقين. ﴿وَمَعَاجِنَ﴾ [٣٣] الدرج. ﴿وَزُخْرُفَ﴾ [٣٥] الذهب. ﴿وَإِنَّهُ لِذَكْرَ﴾ [٤٤] شرف. ﴿تَحْبِرُونَ﴾ [٧٠] تكرمون.

[سورة الدخان]

﴿وَاتَّرَكَ الْبَحْرَ رَهْوًا﴾ [٢٤] سمتاً.

[سورة العجائية]

﴿وَأَصْلَهَ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [٢٣] في سابق علمه.

[سورة الأحقاف]

﴿فِيمَا إِنْ مَكَنَّكُمْ فِيهِ﴾ [٢٦] لم نتمكنكم فيه.

[سورة محمد]

﴿مَنْ مَأْتَهُ عَيْرَ مَاسِن﴾ [١٥] متغير.

[سورة الحجرات]

﴿لَا تُفَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [١] لا تقولوا خلاف الكتاب والسنّة. ﴿وَلَا يَمْسَسُوا﴾ [١٢] هو أن تتبع عوراتِ المؤمن.

[سورة ق]

﴿الْمَجِيد﴾ [١] الكريم. ﴿مَرِيج﴾ [٥] مختلف. ﴿وَالنَّحْلَ بَا سِقْنَتِ﴾ [١٠] طوالاً. ﴿فِي لَسِنِ﴾ [١٥] شك. ﴿فِينَ حَلِ الْوَرِيدِ﴾ [١٦] عرق العنق.

[سورة الذاريات]

﴿فَلَلَّا هَرَّصُونَ﴾ [١٠] يعني المرتابون. ﴿فِي عَمَرَقِ سَاهُوكَ﴾ [١١] في ضلالتهم يتمادون. ﴿يَقْشُوْكَ﴾ [١٣] يعدبون. ﴿مَا يَهْجُونَ﴾ [١٧] ينامون. ﴿فِي صَرَقَ﴾ [٢٩] صيحة. ﴿فَسَكَّتَ وَجْهَهَا﴾ [٢٩] لطمته. ﴿فَتَوَلَّ يَرْكِيدَ﴾ [٣٩] بقوته. ﴿بَيْتَهَا يَأْيِنِي﴾ [٤٧] بقوته. ﴿ذُو الْقَوْةِ الْمَتِينُ﴾ [٥٨] الشديد. ﴿ذَنْرَا﴾ [٥٩] دلواً.

[سورة الطور]

﴿وَالْبَغْرِيْلَسْتُور﴾ [٦] المحبوس^(١). ﴿يَوْمَ تَمُورُ﴾ [٩] تحرك. ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ﴾ [١٣] يُدفعون.

(١) في نسخة: الموقد.

﴿فَكَهِنُ﴾ [١٨] معجبين. ﴿وَمَا أَنْتُمْ﴾ [٢١] ما نَقْضَنَا هُمْ. ﴿وَلَا تَأْيِدُ﴾ [٢٢] كذب. ﴿رَبُّ الْمُنْون﴾ [٣٠] الموت. ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [٣٧] المسلطون الجبارون.

[سورة النجم]

﴿ذُو مِرْقَ﴾ [٦] منظر حسن. ﴿أَغْنَى وَأَنْقَ﴾ [٤٨] أعطى وأرضى. ﴿الْأَرْفَ﴾ [٥٧] من أسماء يوم القيمة. ﴿سَيِّدُونَ﴾ [٦١] لا هون.

[سورة الرحمن]

﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ﴾ [٦] النجم: ما ينبعط على الأرض، والشجر: ما ينبت على ساق. ﴿لِلَّانَارِ﴾ [١٠] الخلق. ﴿ذُو الْعَصْف﴾ [١٢] التَّبْنُ. ﴿وَالرَّحْمَانُ﴾ [١٢] حضرة الزرع. ﴿فَإِيَّاهُ رَبُّكُمَا﴾ [١٣] بأيّ نعمة الله. ﴿مِنْ مَارِجٍ﴾ [١٥] خالص النار. ﴿مَرَجٌ﴾ [١٩] أَرْسَلَ . ﴿بَرْزَ﴾ [٢٠] حاجز. ﴿ذُو الْجَلَلِ﴾ [٢٧] ذو العظمة والكبriاء. ﴿سَقَعَ لَكُمْ﴾ [٣١] هذا وعيد من الله لعباده، وليس بالله شغل. ﴿لَا تَنْدُوْنَ﴾ [٣٣] لا تخرجون من سلطاني. ﴿شُواطِ﴾ [٣٥] لهب النار. ﴿وَخَاسِ﴾ [٣٥] دخان النار. ﴿وَوْحَى الْجَنَّاتِ﴾ [٥٤] ثمار. ﴿لَمْ يَطْمَئِنَ﴾ [٥٦] يَدْنُ مِنْهُنَّ. ﴿ضَالَّاتِ﴾ [٦٦] فائضان. ﴿رَفَرِ حُسْرِ﴾ [٧٦] المجالس.

[سورة الواقعة]

﴿مُتَرَبِّكَ﴾ [٤٥] منعمين. ﴿لِلْمُؤْمِنِ﴾ [٧٣] المسافرين. ﴿غَيْرَ مَدِينَ﴾ [٨٦] محاسبين. ﴿فَرَقْحَ﴾ [٨٩] راحة.

[سورة الحديد]

﴿أَنْ تَرَهَا﴾ [٢٢] نخلقها.

[سورة الممتحنة]

﴿لَا يَجْعَلُنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥] لا تسلطهم علينا فيفتتنونا. ﴿وَلَا يَأْتِنَّ بِبَهْتَنِ يَقْرَبُنَّهُ﴾ [١٢] لا يلحقن بأزواجهنَّ غير أولادهم.

[سورة المنافقون]

﴿فَنَذَّهُمُ اللَّهُ﴾ [٤] لعنهم؛ وكل شيء في القرآن قتل فهو لعن. ﴿وَأَنْفَقُوا﴾ [١٠] تَصَدَّقُوا.

[سورة الطلاق]

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ بَخْرَجًا﴾ [٢] ينجيه من كل كرب في الدنيا والآخرة. ﴿عَنَّت﴾ [٨] عصت؛ يعني أهلها.

[سورة الملك]

﴿تَمِيزَ﴾ [٨] تَنَرَّقُ . ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١] بُعداً.

[سورة القلم]

﴿لَوْ تُنْهِنُ بِمَذْهُونَ﴾ [٩] لو ترخص لهم فيرخصون. ﴿زَيْمِ﴾ [١٣] ظلوم. ﴿قَالَ أَنْتُمْ﴾ [٢٨] أعدلهم. ﴿وَقَوْمٌ يُكَفَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ [٤٢] هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيمة. ﴿وَهُوَ مَكْطُومٌ﴾ [٤٨] مغموم. ﴿مَدْمُومٌ﴾ [٤٩] ملوم. ﴿لَيْلَقُوكَ﴾ [٥١] يغدونك.

[سورة الحاقة]

﴿لَئِنْ كُلَّمَا أَنَّهَ﴾ [١١] كثر. ﴿أَذْنَ وَعِيَةً﴾ [١٢] حافظة. ﴿إِنْ ظَنَثَ﴾ [٢٠] أيقنت. ﴿مِنْ غَنِيلِنَ﴾ [٣٦] صدید. ﴿الْأَنْجِفُونَ﴾ [٣٧] أهل النار.

[سورة المعارج]

﴿ذِي الْمَعَاجِ﴾ [٣] العلو والفواضل.

[سورة نوح]

﴿سُبْلَ﴾ [٢٠] طُرُقاً. ﴿فِحَاجَ﴾ [٢٠] مختلفة.

[سورة الجن]

﴿جَدُّ رَبَّنَا﴾ [٣] فعله وأمره وقدرته. ﴿فَلَا يَحْكُمُ بَخَسَ﴾ [١٣] نقصاً من حسناته. ﴿وَلَا رَهْقَنَ﴾ [١٣] زيادة في سيئاته.

[سورة المزمل]

﴿كَبِيَّاً مَهِيلَ﴾ [١٤] الرمل السائل. ﴿وَيَلَ﴾ [١٦] شديداً.

[سورة المدشر]

﴿بَوْمَ عَسِيرُ﴾ [٩] شديد. ﴿لَوَّاهَ لِلشَّرِ﴾ [٢٩] معرضة^(١).

[سورة القيامة]

﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ﴾ [١٨] بيّاه. ﴿فَأَيْجَ قُرَاءَنَهُ﴾ [١٨] اعمل به. ﴿وَاللَّفَقَ أَسَافِي إِلَسَاقَ﴾ [٢٩] آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة، فتلقي الشدة بالشدة. ﴿شَنِي﴾ [٣٦] هملاً.

[سورة الإنسان]

﴿أَنْشَاج﴾ [٢] مختلفة الألوان. ﴿مُسْتَلِرَ﴾ [٧] فاشياً. ﴿عَوْسَ﴾ [١٠] ضيقاً. ﴿فَطَرِرَ﴾ [١٠] طويلاً.

(١) في نسخة: مُغيّرة.

[سورة المرسلات]

﴿كَلَّا﴾ [٢٥] كَلَّا. ﴿رَوِيَ﴾ [٢٧] [٢٧] جَبَلًا. ﴿شَجَنَت﴾ [٢٧] مُشْرَفَات. ﴿مَاءْ فُرَات﴾ [٢٧] عَذْبَا.

[سورة النبا]

﴿سَرَاجًا وَهَاجَاجًا﴾ [١٣] مُضِيَّا. ﴿مِنَ الْمُعْصِرَات﴾ [١٤] السَّحَاب. ﴿نَجَاجًا﴾ [١٤] مَنْصُبًا. ﴿الْفَاعَاد﴾ [١٦] مجتمعة. ﴿جَرَاءٌ وَفَاقًا﴾ [٢٦] وَفَقَ أَعْمَالَهُم. ﴿مَفَازًا﴾ [٣١] مُتَنَزِّهًا. ﴿وَكَاعِب﴾ [٣٣] نَوَاهِد. ﴿قَوْمُ الرُّؤْب﴾ [٣٨] مَلِكٌ مِنْ أَعْظَمِ الْمَلَائِكَةِ خَلْقًا. ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [٣٨] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[سورة النازعات]

﴿أَرَادَهُ﴾ [٧] النَّفْخَةُ الثَّانِيَةُ. ﴿وَاحِدَهُ﴾ [٨] خَائِفَةُ. ﴿فِي الْمَوْفَرَةِ﴾ [١٠] الْحَيَاةُ. ﴿سَنَكَهَا﴾ [٢٨] بَنَاءُهَا. ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [٢٩] أَظْلَمُ.

[سورة عبس]

﴿سَفَرَة﴾ [١٥] كَتَبَةُ. ﴿وَقَضَيَ﴾ [٢٨] الْقَتْ. ﴿وَفَكَهَة﴾ [٣١] الشَّمَارُ الرَّطِبَةُ. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَة﴾ [٣٨] مُشْرَفَةً.

[سورة التكوير]

﴿ثُوَرَت﴾ [١] أَظْلَمَت. ﴿أَنْكَرَت﴾ [٢] تَغْيِيرَت. ﴿إِذَا عَنَسَ﴾ [١٧] أَدْبَرَ.

[سورة الانفطار]

﴿فُجِرَت﴾ [٣] بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ. ﴿بَعْرَت﴾ [٤] بُحْثَتْ.

[سورة المطففين]

﴿لَفِي عَلَيْتَ﴾ [١٨] الْجَنَّةُ.

[سورة الانشقاق]

﴿لَأَنْ يَحْوَر﴾ [١٤] لَنْ يَبْعَثَ . ﴿بِمَا يُوَغُرُك﴾ [٢٣] يُسِرُّونَ.

[سورة البروج]

﴿أَلَوْدُودُ﴾ [٤] الْحَيِيبُ.

[سورة الطارق]

﴿لَقَوْلُ فَصَل﴾ [١٣] حَقُّ. ﴿بِالْمَزَل﴾ [١٤] بِالْبَاطِلِ.

[سورة الأعلى]

﴿غُشَّاء﴾ [٥] هَشِيمًا. ﴿أَخْوَى﴾ [٥] أَسْوَدَ مُتَغَيِّرًا. ﴿وَمَنْ تَرَزَّى﴾ [١٤] مِنَ الشَّرِكَ . ﴿وَذَكَرَ أَسْدَ رَبِّهِ﴾ [١٥] وَحْدَ اللَّهُ . ﴿فَصَلَ﴾ [١٥] الصلواتُ الْخَمْسَ.

[سورة الغاشية]

﴿الْغَنِيَّةُ﴾ و﴿الْأَلَّاهُةُ﴾ و﴿الْأَصَاحَةُ﴾ و﴿الْمَاهَةُ﴾ و﴿الْأَقْبَارَةُ﴾ من أسماء يوم القيمة. ﴿مِنْ ضَرِيعٍ﴾ [٦] شجر ذو شوك. ﴿وَنَارِقٌ﴾ [١٥] المرافق. ﴿بِعُصَيْطِرٍ﴾ [٢٢] بجبار.

[سورة الفجر]

﴿لِلْأَمْرَصَادِ﴾ [١٤] يسمع ويرى. ﴿جَمَّا﴾ [٢٠] شديداً. ﴿وَأَنَّ لَهُ الْذِكْرَ﴾ [٢٣] كيف له؟

[سورة البلد]

﴿الْجَدَنِ﴾ [١٠] الضلاله والهدى.

[سورة الشمس]

﴿طَهَّا﴾ [٦] قسمها. ﴿فَأَلْمَهَا حُورَاهَا وَنَقَوَاهَا﴾ [٨] بين الخير والشر. ﴿وَلَا يَظْفَفُ عَقْبَهَا﴾ [١٥] لا يخاف من أحدٍ تابعة.

[سورة الضحى]

﴿سَجَنِ﴾ [٢] ذهب. ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ [٣] ما ترك وما أبغضك.

[سورة الشرح]

﴿فَانْصَبَتِ﴾ [٧] في الدعاء.

[سورة قريش]

﴿إِلَّفِهِمْ﴾ [٢] لزومهم.

[سورة الكوثر]

﴿شَائِئَكَ﴾ [٣] عدوك.

[سورة الإخلاص]

﴿الْكَسَمُ﴾ [٢] السيد الذي كمل في سُؤُدُده.

[سورة الفلق]

﴿الْفَلَقِ﴾ [١] الحق.

هذا لفظ ابن عباس أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهما مفرقاً، فجمعته، وهو وإن لم يستوعب غريب القرآن فقد أتى على جملة صالحة منه.
وهذه ألفاظ لم تذكر في هذه الرواية سقطتها من نسخة الضحاك عنه. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة، حدثنا منجاب بن الحارث - (ح). وقال ابن جرير: حدثت عن المنجاب - حدثنا بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس في قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ﴾ [٢] قال: الشكر لله. ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ قال: له الخلق كله.

[سورة البقرة]

﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٢] المؤمنين الذين يتقوون الشرك ويعملون بطاعتي. ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [٣] إتمام الركوع والسجود والتلاوة والخشوع والإقبال عليها. ﴿مَرْضٌ﴾ [١٠] نفاق. ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٠] نكال موجع. ﴿يَكْبُرُونَ﴾ [١٠] يبدلون ويحرّفون. ﴿الشَّفَاهَةُ﴾ [١٣] الجهال. ﴿ظَغَيْلُهُمْ﴾ [١٥] كفراهم. ﴿كَصَيْبَرٍ﴾ [١٩] المطر. ﴿أَنَّدَادًا﴾ [٢٢] أشباهها. (التقديس) التطهير^(١). ﴿رَعَدًا﴾ [٣٥] سعة المعيشة. ﴿وَلَا تَلْسِوْا﴾ [٤٢] تخلطوا. ﴿أَنْشَهُمْ يَظْلَمُونَ﴾ [٥٧] يضرّون. ﴿وَقُولُوا حَطَّةً﴾ [٥٨] قولوا: هذا الأمر حق كما قيل لكم. ﴿الْأَطْرَافُ﴾ [٦٣] ما أنت من الجبال، وما لم ينبت فليس بطور. ﴿خَرَعِينَ﴾ [٦٥] ذليلين. ﴿نَكَلَّا﴾ [٦٦] عقوبة. ﴿لَمَّا يَنْهَا﴾ [٦٦] من بعدهم. ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾ [٦٦] الذين بقوا معهم. ﴿وَمَوْعِدَةً﴾ [٦٦] تذكرة. ﴿بِمَا فَتَحَ اللّٰهُ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٦] بما أكرمكم به. ﴿بِرُوحَ الْقَدْسِ﴾ [٨٧] الاسم الذي كان عيسى يُحيي به الموتى. ﴿فَتَنَوْنَ﴾ [١١٦] مطيعون. ﴿الْقَوَاعِدُ﴾ [١٢٧] أساس البيت. ﴿صِبْغَةُ اللّٰهِ﴾ [١٣٨] دين الله. ﴿أَتَحَاجُّوْنَا﴾ [١٣٩] أتخاصموننا. ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [١٦٢] يؤخرون. ﴿أَلَّا أَخِصَّا مَرِ﴾ [٢٠٤] شديد الخصومة. ﴿فِي السِّلْمِ﴾ [٢٠٨] في الطاعة. ﴿كَافَةً﴾ [٢٠٨] جميعاً.

[سورة آل عمران]

﴿كَدَابٍ﴾ [١١] كصْنْع. ﴿بِالْقُسْطِ﴾ [١٨] بالعدل. ﴿أَلَّا كَنَّهُمْ﴾ [٤٩] الذي يولد وهو أعمى. ﴿رَدَّلَيْنَ﴾ [٧٩] علماء فقهاء. ﴿وَلَا تَنْهَوْا﴾ [١٣٩] ولا تَضْعُفُوا.

[سورة النساء]

﴿وَأَسْعَعَ عَيْرَ مُسْعَمَ﴾ [٤٦] يقولون: اسمع لا سمعت. ﴿لَيَأْتِيَ الْأَسْنَمَ﴾ [٤٦] تحريفاً بالكذب. ﴿إِلَّا إِنَّنَّا﴾ [١١٧] موتى.

[المائدة]

﴿وَعَزَّزُتُمُوهُمْ﴾ [١٢] اعتموهم. ﴿لَيَشَّ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [٤٠] قال: أمرتهم.

[الأنعام]

﴿ثُمَّ لَئِنْ كُنْ فَتَنَّهُمْ﴾ [٢٣] حجّتهم. ﴿بِمُعْجِزِنَ﴾ [١٣٤] السابقين.

[الأعراف]

﴿فَوَمَا عَيَّبَ﴾ [٦٤] كفاراً. ﴿بَسْطَةً﴾ [٦٩] شدةً. ﴿وَلَا يَخْسُوا﴾ [٨٥] لا تنقصوا^(٢).

(١) في قوله: ﴿وَخَنْ سُبِّحَ بِهِنْدِكَ وَقَدِّسَ لَكَ﴾ [٣٠]. (٢) في نسخة: لا تظلموا.

«وَالْفَمَلَ» [١٣٣] الجراد الذي ليس له أجنحة. «يُعِشُونَ» [١٣٧] يبنون. «مُتَّبِرٌ» [١٣٩] هالك. «نَحْذَهَا بِقُوَّةٍ» [١٤٥] بجدٍ وحزم. «إِصْرَهُمْ» [١٥٧] عهدهم ومواثيقهم. «مُرَسَّهَا» [١٨٧] منتهتها. «خُذُ الْمَقْوِ» [١٩٩] أتفق الفضل. «وَأَنْتَ بِالْعَرْفِ» [٢٠٠] بالمعروف.

الأطفال

شاطئ الوادي . «وَحِلَّتْ» [٤٢] فَرِقت . «الْبَكْمُ» [٢٢] الخرس . «فُوقَانَا» [٢٩] نصراً . «بِالْمَدْوَةِ الْدُّنْيَا» [٤٢]

التجوية

«إِلَّا وَلَا ذَمَّةٌ» [٨] إِلَالٌ: القرابة، والذمة: العهد. «أَنْ يُوقَكُونَ» [٣٠] كيف يكذبون؟ «ذَلِكَ الَّذِينَ» [٣٦] القضاة. «عَرَضًا» [٤٢] غنيمة. «الشَّفَّةُ» [٤٢] المسير. «فَشَبَّهُمْ» [٤٦] جسمهم. «مَلْجَاتٍ» [٥٧] الحرج في الجبل. «أَنْ مَغَرَّتِي» [٥٧] الأسراب في الأرض المخيفة. «أَوْ مُدْخَلًا» [٥٧] المأوي. «وَالْعَمَلَيْنِ عَلَيْهَا» [٦٠] السُّعَادَة. «سُوَا اللَّهُ» [٦٧] تركوا طاعة الله. «فَسَيِّئُهُمْ» [٦٧] تركهم من ثوابه وكرامته. «يُنْقَلِّبُهُمْ» [٦٩] بدينهم. «الْعَدُودُونَ» [٩٠] أهل العذر. «مُخَصَّةٌ» [١٢٠] مجاعة. «غَظَةً» [١٢٣] شدة. «فَقَتُولُوكُنْ» [١٢٦] يُقتلون. «عَزِيزٌ» [١٢٨] شديد. «مَا عَيْثُمْ» [١٢٨] ما شقّ عليكم.

[پونس]

﴿ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيْهِ﴾ [٧١] انھضوا إلی. ﴿وَلَا نُنْظِرُونَ﴾ [٧١] تؤخرون. ﴿حَفَّتْ﴾ [٩٦] سبقت.

[هود]

﴿وَعَلَمَ مُسْنَفَهَا﴾ [٦] يأيتها رزقها حيث كانت ﴿مَيْدَب﴾ [٧٥] المُقبل إلى طاعة الله. ﴿وَلَا يَلْفِت﴾ [٨١] يُخْلِفُ. ﴿وَلَا تَغْوِي﴾ [٨٥] تسْعَوا.

[یوسف]

﴿هَيَّأْتَ لَكَ﴾ [٢٣] [تَهْيَأْتَ لَكَ، وَكَانَ يَقْرُؤُهَا مَهْمُوزَةً]. ﴿وَأَعْنَدْتَ﴾ [٣١] [هَيَّأْتَ]. ﴿عَلَى الْمَرْشِ﴾ [١٠٠] السَّرِيرُ. ﴿هَذِهِ سَبِيلٌ﴾ [١٠٨] دُعْوَتِي.

[الرعد]

﴿الْمُثَلَّثُ﴾ [٦] ما أصاب القرون الماضية من العذاب. ﴿الْفَيْبِ وَالشَّهَدَةُ﴾ [٩] السرّ والعلانية.
﴿شَدِيدُ الْمَحَالُ﴾ [١٣] شديد المكر والعداوة.

[النحو]

عَلَىٰ نَحْوِكُمْ [٤٧] نَقْصٌ مِّنْ أَعْمَالِهِمْ **وَأَوْجَحَ رَبُّكَ إِلَى الْأَنْتَلِ** [٦٨] أَهْمَاهَا.

[الإسراء]

﴿وَأَضْلَلُ سَيِّلًا﴾ [٧٢] أبعد حجّة. ﴿فَيَلًا﴾ [٩٢] عياناً. ﴿وَابْتَغِ بَنَ ذَلِكَ سَيِّلًا﴾ [١١٠] اطلب بين الإعلان والجهر، وبين التخافت والشخص، طريقاً لا جهراً شديداً ولا خفضاً لا يُسمع أذنيك.

[مريم]

﴿رُطْبَا جَيْتَا﴾ [٢٥] طرياً.

[طه]

﴿أَنْ يَقْرُطَ﴾ [٤٥] يعجل. ﴿يَطْغَى﴾ [٤٥] يعتدي. ﴿لَا تَظْمَأُوا﴾ [١١٩] لا تعطش. ﴿وَلَا تَصْحَى﴾ [١١٩] لا يصيبك حرّ.

[المؤمنون]

﴿إِلَى رَوْقَ﴾ [٥٠] المكان المرتفع. ﴿ذَاتَ قَارِ﴾ [٥٠] خصب. ﴿وَمَعِينٍ﴾ [٥٠] ماء طاهر. ﴿أَمْتَكُمْ﴾ [٥٢] دينكم.

[الفرنان]

﴿بَارَكَ﴾ [١] تفاعل من البركة.

[الشعراء]

﴿كَرَّة﴾ [١٠٢] رجعة.

[النمل]

﴿خَاوِيَّة﴾ [٥٢] سقط أعلاها على أسفلها. ﴿فَلَهُ خَيْر﴾ [٨٩] ثواب.

[الروم]

﴿يَتَسُّ﴾ [١٢] ييأس.

[فاطر]

﴿جَدَدَ﴾ [٢٧] طرائق.

[الصفات]

﴿إِلَى صَرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [٢٣] طريق النار. ﴿وَقَوْفَرُ﴾ [٢٤] احبسوهم. ﴿إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [٢٤] محاسبون. ﴿مَا لَكُمْ لَا نَاصِرُونَ﴾ [٢٥] تمانعون. ﴿مُسْتَسْلِمُونَ﴾ [٢٦] مستنجدون. ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [١٤٢] مسيء مذنب.

[فصلت]

﴿فُصِّلَتْ﴾ [٣] يُبتَت. ﴿وَأَغْوَى فِيهِ﴾ [٢٦] عيشه.

[القمر]

﴿مُهْطِعِينَ﴾ [٨] مقبلين.

[الواقعة]

﴿وَسُئِتْ﴾ [٥] فتئت. ﴿وَلَا يُزَرُونَ﴾ [١٩] لا يقيرون كما يقيء صاحب خمر الدنيا. ﴿أَنْثَى الْعَظِيمِ﴾ [٤٦] الشّرك.

[الحشر]

﴿الْمَهَيَّئِينَ﴾ [٢٣] الشاهد. ﴿الْمَرِيرُ﴾ [٢٣] المقتدر على ما يشاء. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٢٤] المحكم لما أراد.

[المنافقون]

﴿خُشْبٌ مُسَنَّدٌ﴾ [٤] نخل قيام.

[الملك]

﴿مِنْ قُطُورٍ﴾ [٣] تشدق. ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [٤] كليل ضعيف.

[نوح]

﴿لَا تَرَوْنَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [١٣] لا تخافون له عظمة.

[الجن]

﴿جَدُّ رَبَّا﴾ [٣] عظمته.

[المدثر]

﴿أَنَّا أَلْيَقْنُ﴾ [٤٧] الموت.

[القيامة]

﴿يَسْطَعُ﴾ [٣٣] يختال.

[النبا]

﴿أَرَابَ﴾ [٣٣] في سن واحد، ثلاث وثلاثين سنة.

[النمازيات]

﴿مُرْسَلَهَا﴾ [٤٢] منهاها.

[عبس]

﴿مَنَعَ لَكُم﴾ [٣٢] منفعة.

[الانشقاق]

﴿مَمْنُونَ﴾ [٢٥] منقوص.

فصل : قال أبو بكر ابن الأنجاري : قد جاء عن الصحابة والتابعين - كثيراً - الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر . وأنكر جماعة - لا علم لهم - على النحوين ذلك ، وقالوا : إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن . وقالوا : وكيف يجوز أن يُحتج بالشعر على القرآن ، وهو مذموم في القرآن والحديث^(١)؟

قال : وليس الأمر كما زعموه من أنّا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن ، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ فُرْقَانًا عَرِيَّبًا﴾ [الزخرف : ٣] ، وقال : ﴿بِلِسَانٍ عَرِيَّفِ مُبِينٍ﴾ [الشعراء : ١٩٥].

وقال ابن عباس : الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه.

ثم أخرج من طريق عِكْرمة عن ابن عباس قال : إذا سألتمني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإنَّ الشعر ديوان العرب.

وقال أبو عبيد في «فضائله»^(٢) : حدثنا هشيم ، عن حُصين بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عبد الله بن عُتبة ، عن ابن عباس : آنه كان يُسأله عن القرآن فيتضليل فيه الشعر.

قال أبو عبيد^(٣) : يعني كان يستشهد به على التفسير.

قلت : قد روينا عن ابن عباس كثيراً من ذلك ؛ وأوَّلُه ما روينا عنه مسائل نافع بن الأزرق ؛ وقد أخرج بعضها ابن الأنجاري في كتاب «الوقف»^(٤) ، والطبراني في «معجممه الكبير» [١٠٥٩٧] ، وقد رأيْتُ أنَّ أسوقها هنا بتمامها لاستفادتك :

[مسائل نافع بن الأزرق]^(٥)

أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الصالحي بقراءتي عليه ، عن أبي إسحاق التنوخي ، عن القاسم بن عساكر : أربأنا أبو نصر محمد بن عبد الله الشيرازي : أربأنا أبو المظفر محمد بن أسعد العراقي : أربأنا أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكاتب : أربأنا أبو علي بن شاذان : حدثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم المعروف بابن الطسي : حدثنا أبو سهل السري بن سهل الجنديسابوري : حدثنا يحيى بن أبي عبيدة بحر بن فروخ المكي : أربأنا سعيد بن أبي سعيد : أربأنا عيسى بن دأب ، عن حميد الأعرج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد ، عن أبيه قال :

(١) في الحديث : «لأن يمتلىء جوفُ رجلٍ قيحاً يربه خيراً من أن يمتلىء شرعاً» أحمد (٨٣٧٥) ، والبخاري (٦١٥٥) ، ومسلم (٥٨٩٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٤٣ . ٣٤٣

(٤) ٧٦ / ١

(٥) نافع بن الأزرق البكري الوائي ، من أهل البصرة ، والى علياً إلى أن كانت قضية التحكيم ، فنادى هو وجماعته بالخروج على علي في حروراء (ت: ٦٥ هـ) انظر ترجمته مفصلة في «السان الميزان» ٦ / ١٤٤ ، و«الكامل» للمبرد ص ٥٦٨.

بینا عبد الله بن عباس جالسٌ بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويم: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه فقالا: إنما نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين. فقال ابن عباس: سلاني عمما بدا لكما. فقال نافع:

١ - أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ الْبَيْنَ وَعَنِ الشَّمَاءِ عِزِيزٌ﴾ [المعارج: ٣٧] قال: العزون: حلق الرفاق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاؤوا يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّىٰ يَكُونُوا حَوْنَ مِنْبَرَهُ عَزِيزِنَا

٢ - قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَاتَّبَعُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] قال: الوسيلة: الحاجة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عترة^(١) وهو يقول:

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكُ وَسِيلَةٌ إِنْ يَأْخُذُوكَ تَكَحَّلِي وَتَحْضُّبِي

٣ - قال: أخبرني عن قوله: ﴿شَرِعَةً وَمِنَهَا جَاءَ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: الشّرعة: الدين، والمنهاج: الطريق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول:

لَقَدْ نَطَقَ الْمَأْمُونُ بِالصَّدِيقِ وَالْهُدَىٰ وَبَيْنَ لِلإِسْلَامِ دِينًا وَمِنْهَا جَاءَ

٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَا أَتَمَّ وَتَبَعَهُ﴾ [الأنعام: ٩٩]، قال: نُضْجه ويلاغه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

إِذَا مَا مَشَتْ وَسْطَ النِّسَاءِ تَأَوَّدَتْ كَمَا اهْتَرَّ غُصْنُ نَاعِمُ النَّبْتِ بَانُ

٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، قال: الريش: المال. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر^(٢) يقول:

فَرِشْنِي بِخَيْرِ طَالِمَا قَدْ بَرِيَّنِي وَخِيرُ الْمَوَالِيِّ مَنْ لَا يَرِيشُ وَلَا يَبْرِي

٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَلَقْنَا إِلَيْكُنَّ فِي كَبِيرٍ﴾ [البلد: ٤]، قال: في اعتدال واستقامة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت لبيد بن ربيعة^(٣) وهو يقول:

يَا عِيْنُ هَلَّا بَكَيْنِتْ أَرَيْدَ إِذْ قُمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبِيدٍ

٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَّا بَرْقَهُ﴾ [النور: ٤٣]، قال: السنّا: الضوء. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث^(٤) يقول:

يَدْعُوا إِلَى الْحَقِّ لَا يَبْغِي بِهِ بَدْلًا يَجْلُو بِضَوْءِ سَنَاهُ داجِي الظَّلَمِ

(١) «ديوانه» ٢٧٣.

(٤) ابن عبد المطلب.

(٢) هو سعيد بن الصامت الخزرجي. «تاريخ الطبرى» ٢/٣٥١.

(٣) «ديوانه» ١٦٠.

- ٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَدَّة﴾ [النحل: ٧٢]، قال: ولد الولد، وهم الأعوان.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر يقول:
حَفْدُ الْوَلَادِ حَوْلَهُنَّ وَأَسْلَمَتْ بَاكِفَهُنَّ أَزْمَمَةُ الْأَخْمَالِ
- ٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَنَّا مِنْ لَذَّنَا﴾ [مريم: ١٣]، قال: رحمة من عندنا، قال:
وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت طرفة بن العبد^(١) يقول:
أَبَا مُنْذِرٍ أَقْنَيْتَ فَاسْتَبْقَ بَعْضَنَا حَنَّا يَكَدْ بَعْضُ الشَّرِّ أَهُونُ مِنْ بَعْضِ
- ١٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]، قال: أفلم يعلم؟
بلغةبني مالك. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت مالك بن عوف يقول:
لَقَدْ يَئُسَ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِبًا
- ١١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، قال: ملعوناً محبوساً من الخير.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبد الله بن الربيعي يقول:
إِذْ أَتَانِي الشَّيْطَانُ فِي سَنَةِ النَّوْمِ وَمَنْ مَالَ مَيْلَهُ مَثْبُورًا^(٢)
- ١٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَاجَأَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]. قال: ألجأها. قال: وهل
تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت حسان بن ثابت^(٣) يقول:
إِذْ شَدَّذَ شَدَّةَ صَادَقَةَ فَاجْأَنَّا كُمْ إِلَى سَفْحِ الْجَبَلِ
- ١٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَيْكَ﴾ [مريم: ٧٣]، قال: النادي: المجلس. قال: وهل
تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر^(٤) يقول:
يَوْمَانِ يَوْمِ مَقَامَاتِ وَأَنْدَيَةِ وَيَوْمِ سَيْرِ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلِ
- ١٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَنَّنَا وَرَبُّنَا﴾ [مريم: ٧٤]، قال: الأثاث: المتع، والرئي
من الشراب. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر يقول:
كَأَنَّ عَلَى الْحُمُولِ غَدَاءَ وَلَوَا مِنَ الرَّئِيْـِ الْكَرِيمِ مِنَ الْأَثَاثِ^(٥)
- ١٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَدْرُهَا قَاعًا صَفَصَفًا﴾ [طه: ١٠٦]، قال: القاع: الأملس،
والصفصف: المستوي. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر يقول:
بِمَلْمُومَةِ شَهَبَاءَ لَوَقَذَفُوا بِهَا شَمَارِيخَ مِنْ رَضْبَوَيْـِ إِذْنَ عَادَ صَفَصَفَا

(١) «ديوانه» ١٧٢.

(٢) لعل الصواب: مثير.

(٣) «ديوانه» ٩٣.

(٤) هو سلامة بن الجندي، «ديوانه» ٩٤، وانظر «مجاز القرآن» ٢/١٠، و«المحتسب» ٢/٤٤.

(٥) انظر «المحتسب» ٢/٤٤.

- ١٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَنُوا فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: ١١٩]. قال: لا تعرف فيها من شدة حز الشمس. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر^(١) يقول: رأث رجلاً أمّا إذا الشّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمّا بِالْعَشِيِّ فَيَخَصُّ
- ١٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَهُ حُوَّارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، قال: له صياح. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
- كَانَ بَنْزِي مُعاوِيَةً بْنَ بَكْرٍ إِلَى الْإِسْلَامِ صَائِحَةً تَخُورُ
- ١٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنْبَأُ فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. قال: لا تضعفنا عن أمري. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
- إِنِّي وَجَدْكَ مَا وَنِيْتُ وَلَمْ أَزِنْ أَبْغِي الْفَكَاكَلَهُ بِكُلِّ سَبِيلٍ
- ١٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿الْقَانَعُ وَالْمُعَذَّرُ﴾ [الحج: ٣٦]. قال: القانع: الذي يقنع بما أعطي، والمعذّر: الذي يعترض الأبواب. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(٢):
- عَلَى مُكْثِرِهِمْ حَقُّ مُغْتَرِبَاهُمْ وَعِنْدَ الْمُقْلِينَ السَّمَاحَةُ وَالْبَذْلُ
- ٢٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَصْرٌ مَّشِيدٌ﴾ [الحج: ٤٥]. قال: مشيد بالجحش والأجر. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عدي بن زيد^(٣) يقول:
- شَادَهُ مَرْمَأً وَجَلَّلَهُ كَلْ سَافَلَ طَيْرٍ فِي ذَرَاهُ وَكُورُ
- ٢١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿شُواطٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]. قال: الشواط: اللهب الذي لا دخان له. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت:
- يَظَلُّ يَشَبَّ كَيْرًا بَعْدَ كِيرٍ وَيَنْفَخُ دَائِبًا لَهُبَ الشُّواطِ
- ٢٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، قال: فازوا وسعدوا. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول ليد بن ربيعة^(٤):
- فَاعْقِلِي إِنْ كُنْتَ لَمَآ تَعْقِلِي وَلَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ عَقِلَ
- ٢٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَنْصِرُهُمْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٣]، قال: يقوّي. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول حسان بن ثابت^(٥):
- بِرْجَالٍ لَشُّمُوا أَمْثَالَهُمْ أَيْدُوا جَبَرِيلَ نَضَرَأَ فَنَزَلَ

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة «ديوانه» ٩٤. (٢) «ديوان زهير» ١١٤ وفيه: على مكثريهم رزق من يعتريهم.

(٣) «ديوانه» ٨٨، وانظر «مجاز القرآن» ٢/٥٣. (٤) «ديوانه» ١٧٧.

(٥) «ديوانه» ٤٤.

- ٤٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَنَحَّاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]. قال: هو الدخان الذي لا لَهَبْ فيه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(١):
يُضِيءَ كَضْوءِ سِرَاجِ السَّلِيلِ طَلْمَ يَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ نُحَاسًا
- ٤١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَمْشَاجٌ﴾ [الإنسان: ٢]. قال: اختلاط ماء الرجل وماء المرأة إذا وقع في الرَّحْم. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أبي ذؤيب^(٢):
كَانَ الْرِّيشُ وَالْفُوقُ مِنْهُ خَلَالَ النَّضْلِ خَالِطَةً مَثِيقُ
- ٤٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقُوَّمَهَا﴾ [البقرة: ٦١]. قال: الحنطة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أبي مُحَجَّنَ التَّقْفِي^(٣):
قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنِيٍ وَاحِدٍ قَدِيمَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ
- ٤٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]. قال: السمود: الله والباطل. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول هُرَيْلَةَ بْنِ بَكْرٍ، وهي تبكي قوماً عاد^(٤):
لَيْتَ عَادًا قَبِيلُوا الْحَقَّ وَلَمْ يُبْدُوا جُحْودًا
- ٤٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غُولٌ﴾ [الصافات: ٤٧]. قال: ليس فيها نَّنَّ ولا كراهيَة كخمر الدنيا، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول امرئ القيس^(٥):
رَبَّ كَأسٍ شَرِبْتُ لَا غَوْلَ فِيهَا وَسَقَيْتُ النَّدِيمَ مِنْهَا مَرَاجِا
- ٤٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا آسَقَ﴾ [الإنشقاق: ١٨]. قال: اتساقه: اجتماعه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول طرفة بن العبد^(٦):
إِنَّ لَنَا قَلَائِصًا نَّقَانَقًا مُسْتَوْسَقَاتٍ لَوْ تَجِدْنَ سَائِقًا
- ٤٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَلَدُوكَ﴾ [البقرة: ٢٥]. قال: باقون، لا يخرجون منها أبداً. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عَدَيْ بن زيد^(٧):
فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلْكَنَا وَهَلْ بِالْمَوْتِ - يَا لَلَّنَّاس - عَازِ

(١) «ديوان النابغة الجعدي» ٨١، و«مجار القرآن» ٢/ ٣٤٥.

(٢) «ديوان الهذللين» ٣/ ١٠٣ - ١٠٤. وانظر «مسائل نافع بن الأزرق» ٢٨ لراماً.

(٣) «ديوانه» ٥٢ و«الأغاني» ٢/ ١٩.

(٤) في «تاريخ الطبرى»: هي أخت معاوية بن بكر وكان بمكة، وعليه نزل وفدي عاد لَهَا قحطروا، فقدموا مكة ليستقوا قومهم، وهي زوج لقيم بن هزال الذى كان في وفد عاد ٢١٩/١ - ٢٢٦. والبيان في «الجمهرة» ٢/ ٢٦٥.

(٥) ملحق «ديوانه» ٤٥٨.

(٦) «ديوانه» ١٨.

(٧) ذيل «ديوانه» ١٣٢، و«الأغاني» ٢/ ١٥١.

- ٣١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَجِئَنَ الْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]. قال: كالجياض، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول طرفة بن العبد^(١): **كالجوابي لا تُنْزِي مُثْرَعَةً لِقَرَى الْأَضِيافِ أو لِمُحَاتِضِرِ**
- ٣٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَطْعَمُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرْضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. قال: الفجور والزنا. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأعشى: **حافظ للفرج راضٍ بـالثَّقَى لِيس مِنْ قَلْبِهِ فِيهِ مَرْضٌ**
- ٣٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٌ﴾ [الصفات: ١١]. قال: الملتف. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول النابعة^(٢): **فَلَا يَحْسَبُونَ الْخَيْرَ لَا شَرَّ بَعْدَهُ وَلَا يَخْسَبُونَ الشَّرَّ صَرْبَةً لَازِبٌ**
- ٣٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. قال: الأشباء والأمثال. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة^(٣): **أَحْمَدُ اللَّهَ فَلَا نِذْلَهُ بِيَدِيهِ الْخَيْرُ مَا شَاءَ فَعَلَ**
- ٣٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَشَوَّيْنَ بَنْ حَيْمٍ﴾ [الصفات: ٦٧]. قال: الخلط بماء الحميم والغساق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(٤): **تُلْكَ الْمَكَارُمُ لَا قَعْبَانَ مِنْ لَبِنِ شَبِيَّاً بِمَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَا الْأَنْجَانَ**
- ٣٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَجَلَ لَنَا قِطَنًا﴾ [ص: ١٦]. قال: القِطُّ: الجزاء. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأعشى^(٥): **وَلَا الْمَلِكُ الْثُعَمَانُ يَوْمَ لَقِيَتُهُ بِنْعَمَتِهِ يُغْطِي الْقُطُوطَ وَيُطْلِقُ**
- ٣٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿تَبَنَّ حَلَوَ سَسْتُونَ﴾ [الحجر: ٢٦]. قال: الحما: السوداء، والمسنون: المصور. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول حمزة بن عبد المطلب: **أَغْرُّ كَانَ الْبَدْرُ شَقَّةً وَجَهِهِ جَلَ الْغَيْمَ عَنْهُ ضَوْءَهُ فَتَبَدَّدَا**
- ٣٨ - قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَلَّا إِسَّ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]. قال: البائس الذي لا يجد شيئاً من شدة الحال. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول طرفة^(٦): **يَغْشَاهُمُ الْبَائِسُ الْمُدْقَعُ وَالضَّ**

(٢) النابعة الزياني ٦٤.

(١) «ديوانه» ٦٦.

(٣) «ديوانه» ١٧٤.

(٤) مختلف في قائله، انظر ديوان أمية ٤٥٩، وديوان النابعة الجعدي ١١٢.

(٥) «ديوانه» ١٤٠.

(٦) «ديوانه» ٢٥٥.

(٧) في مسائل نافع: المدفع.. وقال الدكتور دالي: المدفع: المحقق الذي لا يُضيف إن استضاف ولا يُحدى إن استجدى، وفي الإنقان «المدفع»، وهو تصحيف يكسر البيت، وهو من في مسائل نافع ص ١٠٠.

- ٣٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَأَءَ عَدْفَ﴾ [الجن: ١٦]، قال: كثيراً جاريأً. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
تُذْنِي كَرَادِيسَ مُلْتَفَا حَدَائِقُهَا
- ٤٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يُشَكِّبُ فَسِّ﴾ [النمل: ٧]، قال: شعلة من نار يقتبسون منه.
 قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول طرفة بن العبد^(١):
هُمْ عَرَانِي فَبِتُّ أَذْمَغُهُ دُونَ سُهَادِي كُشْعَلَةَ الْقَبَسِ
- ٤١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَذَابَ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٠]. قال: الأليم: الوجيع. قال:
 وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
نَامَ مَنْ كَانَ خَلِيًّا مِنْ أَلْمٍ وَبَقِيتُ اللَّيلَ طُؤْلَأَ لَمْ أَنْ
- ٤٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَيَّنَا عَلَىٰ مَأْتِيرِهِم﴾ [المائدة: ٤٦]. قال: أتبعنا على آثار
 الأنبياء، أي بعثنا. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عدي بن زيد^(٢):
يَوْمَ قَفَّثُ عِرْهُمْ مِنْ عِيرِنَا وَاحْتَمَالُ الْحَيَّ فِي الصُّبْحِ فَلَقَ
- ٤٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَدَّ﴾ [الليل: ١١]. قال: إذا مات وتردى في النار.
 قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عدي بن زيد^(٣):
خَطَّفَتْهُ مَنِيَّةً فَتَرَدَّ وَهُوَ فِي الْمُلْكِ يَأْمُلُ التَّغْمِيرًا
- ٤٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّتِ وَهَرِ﴾ [القمر: ٥٤]. قال: النهر: السعة. قال:
 وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة^(٤):
مَلَكْتُ بِهَا كَفِي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَهَا يَرِى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاهَا
- ٤٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَضَعَهَا لِلأنَّاوِ﴾ [الرحمن: ١٠]، قال: الخلق. قال: وهل
 تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة:
فَإِنْ تَسْأَلِنَا مِنْ نَحْنُ فَإِنَّا عَصَافِرُ مِنْ هَذِي الْأَنَامِ الْمَسْحَرِ
- ٤٦ - قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَنْ يَحُورُ﴾ [الانشقاق: ١٤]، قال: أن لن يرجع، بلغة
 الحبشة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(٥):
وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَخْحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
- ٤٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذْنَقَ أَلَا تَهُولُ﴾ [النساء: ٣]، قال: أجدر ألا تميلوا.
 قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(٦):

(١) «ديوان طرفة» ١٦٥.

(٢) ذيل «ديوانه» ٦٤.

(٤) الصواب أن البيت لقيس بن الخطيم «ديوانه» ٨.

(٦) هو عبد الله بن الحارث الشهمي.

(٥) لبيد بن ربيعة «ديوانه» ١٦٩.

- إِنَّا تَبَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَطْرَحُوا فِي الْمَوَازِينِ**
- ٤٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «وَهُوَ مُلِيمٌ» [الصفات: ١٤٢]، قال: المسيء، المذنب.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت^(١):
مِنَ الْآفَاتِ لَيْسَ لَهَا بِأَفْلٍ وَلَكِنَّ الْمُسِيءَ هُوَ الْمُلِيمُ
- ٤٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «إِذَا تَحْسُونُهُمْ يَإِذْنِنِي» [آل عمران: ١٥٢]، قال: تقتلونهم.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
وَمِنَ الْذِي لَاقَى بَسِيفَ مُحَمَّدٍ فَحَسِّنَ بِهِ الْأَعْدَاءُ عَرْضَ الْعَسَكِرِ
- ٥٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «مَا أَفْلَانَا» [البقرة: ١٧٠]، قال: يعني وجئنا. قال: وهل
تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول نابغة بنى ذبيان^(٢):
فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا زَعَمْ تِسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ تَنْقُضْ وَلَمْ تَزِدْ
- ٥١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «جَنَّفَا» [البقرة: ١٨٢]، قال: الجور والميل في الوصية.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عدي بن زيد:
وَأَمْكَ يَا نَعْمَانُ فِي أَخْوَاتِهَا تَأْتِيَنَّ مَا يَأْتِيَنَّهُ جَنَّفَا
- ٥٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «بِالْأَسْلَاءِ وَالْغَرَبَةِ» [الأنعام: ٤٢]، قال: البأساء: الخصب،
والضراء: الجدب. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول زيد بن عمرو:
إِنَّ إِلَهَ عَزِيزٌ وَاسْعَ حَكْمٌ بِكَفِي الْضُّرُّ وَالْبَأْسَاءُ وَالنُّعْمُ
- ٥٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «إِلَّا رَمَّاً» [آل عمران: ٤١]، قال: الإشارة باليد والإيماء
بالرأس. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
مَا فِي السَّمَاءِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُرْتَمِزٌ إِلَّا إِلَيْهِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ وَزِرٍ
- ٥٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «فَقَدْ فَازَ» [آل عمران: ١٨٥]، قال: سعد ونجا. قال: وهل
تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عبد الله بن رواحة:
وَعَسَى أَنْ أَفُوزَ ثُمَّتَ أَلْقَى حُجَّةً أَتَقَى بِهَا الْفَتَّانَ
- ٥٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «سَوَّمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو» [آل عمران: ٦٤]، قال: عذل. قال:
وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
ثَلَاقِينَا فَقَاضِينَا سَوَاءً وَلَكِنْ جُرَّعَنْ حَالٍ بِحَالٍ
- ٥٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «الْفَلَكُ الْشَّهُونُ» [الشعراء: ١١٩]، قال: السفينة المؤقرة.
قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عبيد بن الأبرص:
وَلَكِنْ جُرَّعَنْ حَالٍ بِحَالٍ

(١) «ديوانه» ٤٨٠.

(٢) «ديوانه» ١٦.

شَحَّنَا أَرْضَهُمْ بِالْخَيْلِ حَتَّىٰ تَرَكَنَا هُمْ أَذَلَّ مِنَ الْمَصَرَاطِ

٥٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «زَيْنِيمٌ» [القلم: ١٣]، قال: ولد الزنا. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر^(١):

رَزِيمٌ تَذَاعَثُهُ الرُّجَاحُ زِيَادَةً كَمَا زِيدَ فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ الْأَكَارِعِ

٥٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «طَرَابَنَ قَدَداً» [الجن: ١١]. قال: المنقطعة في كل وجه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

وَلَقَدْ قُلْتُ وَزَيْدَ حَاسِرٌ يَوْمَ وَلَتْ خَيْلٌ زَيْدٌ قَدَداً

٥٩ - قال أخبرني عن قوله تعالى: «بِرَبِّ الْفَلَقِ» [الفلق: ١]. قال: الصبح إذا انفلق من ظلمة الليل. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول زُهير بن أبي سُلْمَى^(٢):

الْفَارِجُ الْهَمُّ مَسْؤُلًا عَسَاكِرُهُ كَمَا يُفْرِجُ عَمَّ الظُّلْمَةِ الْفَلَقُ

٦٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «مِنْ خَلْقِي» [البقرة: ١٠٢]. قال: نصيب. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أمِيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلت^(٣):

يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ فِيهَا لَا خَلَاقَ لَهُمْ إِلَّا سَرَابِيلُ مِنْ قَطْرٍ وَأَغْلَالٍ

٦١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «كُلُّ لَهُ قَنْتُنُونَ» [البقرة: ١١٦]. قال: مقرُون. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عدي بن زيد^(٤):

قَاتَالَهُ يَرْجُو عَفْوَهُ يَوْمَ لَا يُكْفَرُ عَبْدُ مَا ادْخَرَ

٦٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «جَهَنَّمُ رَبِّنَا» [الجن: ٣]. قال: عَظَمَةَ رَبِّنَا. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أمِيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلت^(٥):

لَكَ الْحَمْدُ وَالْتَّعْمَاءُ وَالْمُلْكُ رَبِّنَا فَلَا شَيْءٌ أَعْلَى مِنْكَ جَدًا وَأَمْجَدُ

٦٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «حَمِيمٌ كَانُ» [الرحمن: ٤٤]. قال: الآن: الذي انتهى طبخه وحرره. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول نابغة بنى ذبيان^(٦):

وَخَضَبَ لَحِيَةَ غَدَرَثَ وَخَائِثٌ بَأْخَمَى مِنَ نَجِيعِ الْجَوْفِ آنَ

٦٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «سَلَفُوكُمْ بِالسَّيْئَةِ حَدَادٌ» [الأحزاب: ١٩]. قال: الطَّعن باللسان. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأعشى^(٧):

(١) هو الخطيم التميي، وقد نسب في «الكامل» ص ٥٦٩ لحسان وهما.

(٢) وعزى في «مسائل نافع» إلى لبيد بن ربيعة، وليس في ديوانهما.

(٣) «ديوانه» ٤٣٨.

(٤) «ديوانه» ٦١.

(٥) «ديوانه» ٣٦٧.

(٦) «ديوانه» ١٤٩.

(٧) «ديوانه» ٢٥١.

فِيهِمُ الْخِضْبُ وَالسَّمَاحَةُ وَالنَّجْدَةُ فِيهِمُ وَالخَاطِبُ الْمَسْلَاقُ

٦٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «وَأَكَدَى» [النجم: ٣٤]، قال: كذرء بمنه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:
وَأَعْطَى قَلِيلًا ثُمَّ أَكَدَى بِمَنْهُ وَمَنْ يَنْثِرُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ يُحْمَدُ

٦٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «لَا وَزَرَ» [القيامة: ١١]، قال: الوزر: الملجأ. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عمرو بن كلثوم:
لَعْمَرُوكَ مَا إِنَّ لَهُ صُخْرَةً لَعْمَرُوكَ مَا إِنَّ لَهُ مِنْ وَزَرَ

٦٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «قَفَنِي نَجْبَهُ» [الأحزاب: ٢٣]، قال: أجله الذي قدر له. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أبيد بن ربيعة^(١):
أَلَا تَسْأَلَنَ الْمَرْءُ مَاذَا يَحَاوِلُ أَنْجَبُ فِي قَضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

٦٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «ذُو مِرْقَةٍ» [النجم: ٦]، قال: ذو شدة في أمر الله. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول نابغة بن ذيyan:
وَهُنَا قِرَى ذِي مِرَّةٍ حَازِمٍ^(٢)

٦٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «الْمُعْصِرَتِينَ» [النبا: ١٤]، قال: السحاب يعصر بعضها بعضاً، فيخرج الماء من بين السحابتين. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول النابغة:
تُجَرِّبُهَا الْأَرْوَاحُ مِنْ بَيْنِ شَمَائِلِ وَيَنْصَبُهَا الْمُعْصِرَاتُ الدَّوَامِسُ

٧٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «سَنَدُ عَصْدَكَ» [القصص: ٣٥]، قال: العسد: المعين الناصر. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول النابغة:
فِي ذَمَّةِ مَنْ أَبْيَ قَابُوسَ مُنْقِذَةَ لِلخَائِفِينَ وَمَنْ لَبَسَتْ لَهُ عَضْدُ

٧١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «فِي الْفَتِيرِينَ» [الشعراء: ١٧١]، قال: في الباقين. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول عبيد بن الأبرص:
ذَهَبُوا وَخَلَفُنِي الْمُخَلَّفُ فِيهِمُ فَكَانَنِي فِي الْغَابِرِينَ غَرِيبُ

٧٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «فَلَا تَأْسِ» [المائدة: ٢٦]، قال: لا تحزن. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول امرئ القيس:
وَقُوفًا بِهَا صَحِيَّ عَلَيَّ مَطَيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ

(١) «ديوانه» ٢٥٤.

(٢) وصدره: قَدْ كنْتُ أَقْرِيَهُ إِذَا ضَافَنِي...

- ٧٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَصِدِّقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، قال: يعرضون عن الحق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول أبي سفيان^(١):
عَجِبْتُ لِحِلْمِ اللَّهِ عَنَّا وَقَدْ بَدَا لَهُ صَدْفُنَا عَنْ كُلِّ حَقٍّ مُنَزَّلٍ
- ٧٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَنَّ تُسْكَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠]، قال: تُحبس. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول زهير^(٢):
وَفَارَثْتُكِ بِرَهْنِ لَا فَكَاكَلَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ فَمَأْلِي مُبَسَّلٌ غَلِقاً
- ٧٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَلَتِ﴾ [الأنعام: ٧٨]، قال: زالت الشمس عن كيد السماء. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول كعب بن مالك^(٣):
فَتَغَيَّرَ الْقَمَرُ الْمُنِيرُ لِفَقِدِهِ وَالشَّمْسُ قَدْ كُسِّفَتْ وَكَادَتْ تَأْفُلُ
- ٧٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَالصَّرَمِ﴾ [القلم: ٢٠]، قال: الذهاب. أما سمعت قول الشاعر:
غَدُوتُ عَلَيْهِ غَدْوَةً فَوَجَدْتُهُ قَعُودًا لَدِيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَادِلِهِ
- ٧٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَقَتَّوْا﴾ [يوسف: ٨٥]، قال: لا تزال، أما سمعت قول الشاعر:
لَعْمَرُكَ مَا تَفَتَّأْتِ ذَكْرَ خَالِدًا وَقَدْ غَالَهُ مَا غَالَ تُبَعَّ مِنْ قَبْلِهِ^(٤)
- ٧٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَشِيَّةً إِمْلَقَ﴾ [الإسراء: ٣١]، قال: مخافة الفقر، أما سمعت قول الشاعر:
وَأَنِي عَلَى الْإِمْلَاقِ يَا قَوْمَ مَاجِدٍ أَعِدُّ لِأَصِيافِي الشَّوَاءِ الْمُضَّهَّبَا
- ٧٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَدَّلَيَّ﴾ [النمل: ٦٠]، قال: البساطين، أما سمعت قول الشاعر:
بِلَادَ سَقَاهَا اللَّهُ أَمَا سَهْوُلَهَا فَقَضَبَ وَدُرُّ مُغْدِقٌ وَحَدَائِقُ
- ٨٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُؤْقِنَّا﴾ [النساء: ٨٥]، قال: قادرًا مقتدرًا، أما سمعت قول أحيحة الانصاري:
وَذِي ضِعْنِ كَفْتُ النَّفْسِ عَنْهُ وَكَثُرَ عَلَى مَسَائِهِ مُقِيتًا
- ٨١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُوَمَّ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: لا يثقله، أما سمعت قول الشاعر:
**(١) هو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.
(٢) «ديوانه» ٣٣.
(٣) «ديوانه» ٢٦١.
(٤) قال الدكتور الدالي: الصواب: ما غال من قبل تبعًا.**

يغطي المئين ولا يزوده حملاًها مَخْضُ الْضَّرَائِبِ ماجدُ الْأَخْلَاقِ
 ٨٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَرِّي﴾ [مريم: ٢٤]، قال: النَّهَرُ الصَّغِيرُ، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
 سَهْلُ الْخَلِيقَةِ ماجدُ ذُنَائِلِ مِثْلُ السَّرِّيِ تَمَدَّهُ الْأَنْهَارُ
 ٨٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا دَهَافِ﴾ [النَّبَأُ: ٣٤]، قال: ملأى، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
 أَتَانَا عَامِرٌ يَرْجُو قِرَائِنَا فَأَثْرَغَنَا لَهُ كَأساً دَهَافِ
 ٨٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَكُنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، قال: كفور للنَّعْمَ، وهو الذي
 يأكل وحده، ويمنع رُفْدَهُ، ويُجْعِي عَبْدَهُ، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
 شَكَرْتُ لَهُ يَوْمَ الْعُكَاظَ نَوَالَهُ وَلَمْ أَكُ لِلمَعْرُوفِ ثُمَّ كَنُودَا
 ٨٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَسَيَنْتَصِرُونَ إِلَيْكُمْ رُؤُسُهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١]، قال: يحرّكون
 رؤوسهم استهزاءً، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
 أَتُنْغِضُ لِي يَوْمَ الْفَخَارِ^(١) وَقَدْ تَرَى خُيُولًا عَلَيْهَا كَالْأَسْوَدِ ضَوَارِيَا
 ٨٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَهُرَّعُونَ﴾ [هود: ٧٨]، قال: يُقْبِلُونَ إِلَيْهِ بِالْعَصْبِ، أَمَا
 سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
 أَتَوْنَا يُهْرَعُونَ وَهُمْ أَسَارِي نَسْوُقُهُمْ عَلَى رَغْمِ الْأَنْوَفِ
 ٨٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَئِسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]، قال: بئس اللعنة بعد
 اللعنة، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):
 لَا تَفْذِنْتَي بِرُكْنِي لَا كَفَاءَلَهُ وَإِنْ تَأْثِفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرُّفْدِ
 ٨٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿غَيْرَ تَنْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، قال: تخسير، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ
 بِشْرِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ^(٣):
 هُمْ جَدَعُوا الْأَنْوَفَ فَأَوْعَبُوهَا وَهُمْ تَرَكُوا بَنِي سَعْدٍ تَبَابَا
 ٨٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَسِرْ بِأَهْلَكَ بِقِطْعَ مِنَ الْأَيْلِ﴾ [هود: ٨١]، ما القِطْعُ؟ قال:
 آخر الليل سَحَراً، قال مالك بن كنانة^(٤):
 وَنَائِحَةٌ تَقْوُمُ بِقِطْعٍ لَيْلٍ عَلَى رَجْلِ أَصَابِثُ شَعُوبٍ
 أي: داهية.

(١) الصواب: الفجار. وقاتلته زهير.

(٢) «ديوان النابغة الذبياني» .٢١

(٣) «ديوانه» .٣٠

(٤) انظر «إيضاح الوقف» .٨٥

- ٩٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لِكُوكَ﴾ [يوسف: ٢٣]. قال: تهيأت لك، أما سمعت قول أحية الأنباري^(١):
- بِوَأَحْمَى الْمُضَافَ إِذَا دَعَانِي إِذَا مَا قِيلَ لِلْأَبْطَالِ هَيْنَا
- ٩١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَوْمُ عَصَبَ﴾ [هود: ٧٧]. قال: شديد، أما سمعت قول الشاعر^(٢):
- هُمْ ضَرِبُوا قَوَانِسَ خَيْلٍ حُجْرٍ بِجَنْبِ الرَّدْءِ فِي يَوْمٍ عَصِيبٍ
- ٩٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُؤْصَدَةً﴾ [الهمزة: ٨]. قال: مطبة، أما سمعت قول الشاعر:
- تَحْنُ إِلَى أَجْبَابِ مَكَّةِ نَافِتِي وَمِنْ دُونِنَا أَبْوَابُ صَنْعَاءِ مُؤْصَدَةً
- ٩٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَوْنَ﴾ [فصلت: ٣٨]. قال: لا يفترون ولا يملون، أما سمعت قول الشاعر:
- مِنَ الْخُوفِ لَا دُوَسَامِيَّةٌ مِنْ عِبَادَةٍ وَلَا هُوَ مِنْ طُولِ التَّعْبُدِ يَجْهَدُ
- ٩٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]، قال: ذاهبة وجائحة، تنقل الحجارة بمناقيرها وأرجلها، فتبلي عليهم فوق رؤوسهم، أما سمعت قول الشاعر:
- وَيَالْفَوَارِسِ مِنْ وَرْقَاءِ قَدْعَلَمَا أَحْلَاسُ خَيْلٍ عَلَى جُرْدِ أَبَابِيلِ
- ٩٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ثَفَنُوْهُم﴾ [البقرة: ١٩١]، قال: وجدتهم، أما سمعت قول حسان^(٣):
- فَإِمَّا تَثْقَفَنَّ بَنِي لُؤَيٍّ جَذِيمَةٌ إِنَّ قَتْلَهُمْ دَوَاءٌ
- ٩٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَتَرَنَّ يَهُونُونَ﴾ [العاديات: ٤]، قال: النَّقْعُ: ما يسطع من حوارف الخيل، أما سمعت قول حسان^(٤):
- عِلْمَنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُثِيرُ النَّقْعَ مَوْعِدُهَا كَدَاءً
- ٩٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٥٥]، قال: وسط الجحيم، أما سمعت قول الشاعر:
- رَمَاهَا بَسَهْمٍ فَاسْتَوَى فِي سَوَائِهَا وَكَانَ قَبُولاً لِلْهَوِي ذِي الْطَّوَارِقِ^(٥).
- ٩٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَدِّرٌ تَحْضُورِ﴾ [الواقعة: ٢٨]، قال: الذي ليس له شوك، أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت^(٦):

(١) هو أحية بن الجلاح الأنصاري.

(٢) «ديوانه» ٧٦.

(٤) «ديوانه» ٧٣.

(٦) «ديوانه» ٣٧٧.

(٥) لعل الصواب: وكان قتولاً للهودي الطوارق.

إِنَّ الْحَدَائِقَ فِي الْجِنَانِ ظَلِيلَةُ فِيهَا الْكَوَاعِبُ سَلْرُهَا مَخْضُودٌ
 ٩٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «طَلَمَّا هَبِيمٌ» [الشعراء: ١٤٨]، قال: منضم بعضه إلى
 بعض، أما سمعت قول أمير القيس^(١):
دَارٌ لِبِيضَاءِ الْحَوَارِضِ طَفْلَةٌ مَهْضُومَةُ الْكَشَحِينِ رَيَا الْمَغْصَمِ
 ١٠٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «فَوْلًا سَدِيدًا» [الأحزاب: ٧٠]، قال: قولًا عَذْلًا حَقًا،
 أما سمعت قول حمزة [بن عبد المطلب]:
أَمِينٌ عَلَىٰ مَا اسْتَوَدَ اللَّهُ قَلْبَهُ فَإِنْ قَالَ فَوْلًا كَانَ فِيهِ مُسَدَّدًا
 ١٠١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «إِلَّا وَلَا ذَئْتَهُ» [التوبه: ٨]، قال: إلَّا: القرابة، والذمة
 العهد، أما سمعت قول الشاعر:
جَرَى اللَّهُ إِلَّا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ جَزَاءً ظَلُومٍ لَا يُؤَخِّرُ عَاجِلًا
 ١٠٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «خَمِدِينَ» [الأنبياء: ١٥]، قال: ميتين، أما سمعت قول
 ليَر^(٢):
خَلُوا ثِيَابَهُمْ عَلَىٰ عُورَاتِهِمْ فَهُمْ بِأَفْزِيَةِ الْبُيُوتِ خُمُودٌ
 ١٠٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «زَبَرَ الْحَدِيدِ» [الكهف: ٩٦]، قال: قطع الحديد. أما
 سمعت قول كعب بن مالك^(٣):
تَلَظَّى عَلَيْهِمْ حِينَ أَنْ شَدَّ حَمِيَّهَا بِزَبَرِ الْحَدِيدِ وَالْحِجَارَةِ سَاجِرُ
 ١٠٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «فَسَحَقَ» [الملك: ١١]، قال: بعدها، أما سمعت قول
 حسان^(٤):
أَلَا مَنْ مَبْلَغُ عَنْيِ أَبِيَا فَقَدْ أَلْقَيْتُ فِي سُحْقِ السَّعِيرِ
 ١٠٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «إِلَّا فِي عُورٍ» [الملك: ٢٠]، قال: في باطل، أما سمعت
 قول حسان^(٥):
تَمَنَّتِكَ^(٥) الْأَمَانِي مِنْ بَعِيدٍ وَقَوْلُ الْكُفَرِ يَرْجِعُ فِي غُرُورِ
 ١٠٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «وَحَصُورًا» [آل عمران: ٣٩]، قال: الذي لا يأتي النساء،
 أما سمعت قول الشاعر:
سَبْفَعِلِ الْخَيْرَاتِ وَالثَّشَمِيرِ وَحَصُورِ عَنِ الْخَنَّا يَأْمُرُ النَّا

(١) ملحق «ديوانه» ٤٧٧.

(٢) «ديوانه» ٣٤.

(٤) ذيل ديوانه ٣٨٩.

(٥) الصواب: تَمَنَّكَ.

(٣) «ديوانه» ٢٠١.

١٠٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَبُوسًا قَطِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، قال: الذي ينقبض وجهه من شدة الوجع، أما سمعت قول الشاعر^(١):

وَلَا يَوْمَ الْحِسَابِ وَكَانَ يَوْمًا عَبُوسًا فِي الشَّدَادِ قَمْ طَرِيرًا

١٠٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: عن شدة الآخرة، أما سمعت قول الشاعر:

قَدْ قَامَتْ بِنَا الْحَرُبُ عَلَى سَاقِ

١٠٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِيَّاهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، قال: الإياب: المرجع، أما سمعت قول عبيد بن الأبرص^(٢):

وَكُلُّ ذِي غَيْنَى بَأْتَهُ يَوْمَهُ وَغَائِبُ الْمَمْوُتِ لَا يَوْمَهُ

١١٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خُوَيَا﴾ [النساء: ٢]، قال: إثماً، بلغة الحبشة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأعشى^(٣):

فَلَئِنِي وَمَا كَلَّفْتُ مُونِي مِنْ امْرُكُمْ لَيُعْلَمَ مِنْ أَمْسَى أَعْقَّ وَأَخْوَبَا

١١١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿الْمُعْنَتَ﴾ [النساء: ٢٥]، قال: الإثم، أما سمعت قول الشاعر: رأيُكَ تَبْتَغِي عَنَتِي وَتَسْعِي مَعَ السَّاعِي عَلَيَّ بِغَيْرِ دَحْلِ

١١٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَنِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، قال: التي تكون في شق النواة، أما سمعت قول النابغة^(٤):

يَجْمَعُ الْجَيْشَ ذَا الْأَلْوَفِ وَيَغْزُو ثُمَّ لَا يَرْزَأُ الْأَعْدَادِ فَتَبِلا

١١٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِنْ قُطْمِيرِ﴾ [فاطر: ١٣]، قال: الجلد البيضاء التي على النواة، أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت^(٥):

لَمْ أَكُلْ مِنْهُمْ فَسِيطَاً وَلَا قَطْمِيرَاً وَلَا فُوقَةً وَلَا زُبْداً

١١٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَزْكَسْهُمْ﴾ [النساء: ٨٨]، قال: حبسهم، أما سمعت قول أمية^(٦):

أَزْكَسُوا فِي جَهَنَّمَ إِنْهُمْ كَا نُوا غُتَاءً يَقُولُونَ كِذْبًا وَزُورًا

١١٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتَرَفِّهِمْ﴾ [الإسراء: ١٦]. قال: سلطاناً، أما سمعت قول لبيد^(٧):

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ٤١٠.

(٢) «ديوانه» ١٥١.

(٣) «الذبياني» (ديوانه) ١٤٢.

(٤) «ديوانه» ٤٠٨.

(٥) «الذبياني» (ديوانه) ٤٠٨.

(٦) «ديوانه» ١٦٠.

(٧) «ديوانه» ١٦٠.

إِنْ يُغْبَطُوا يَيْسَرُوا وَإِنْ أُمْرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهُلْكَ وَالْفَقَدِ
 ١١٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «أَنْ يَقْتَلُوكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١]. قال: يُصلِّكُم
 بالعذاب والجهد، بلغة هوازن، أما سمعت قول الشاعر:
 كُلُّ امْرَئٍ مِّنْ عَبَادِ اللَّهِ مُضْطَهْدٌ بِبَطْنِ مَكَّةَ مَقْهُورٌ وَمَفْتُونٌ
 ١١٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «كَانَ لَمْ يَغْنُوا» [الأعراف: ٩٢]. قال: كان لم يكونوا، أما
 سمعت قول لبيد^(١):
 وَغَنِيتُ سَبْتاً قَبْلَ مَجْرَى دَاهِسٍ لَوْكَانَ لِلَّنْفَسِ الْلَّجُوحِ خُلُودٌ
 ١١٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «عَذَابَ الْهُوَنِ» [الأنعام: ٩٣]. قال: الهوان، أما سمعت
 قول الشاعر:
 إِنَّا وَجَدْنَا بِلَادَ اللَّهِ وَاسِعَةً تُنْجِي مِنَ الدُّلُّ وَالْمُخْزَأَ وَالْهُوَنَ
 ١١٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «وَلَا يُظْلَمُونَ نَفِيرًا» [النساء: ١٢٤]. قال: النمير: ما في
 ظهر النواة، ومنه تنبت التخلة، أما سمعت قول الشاعر^(٢):
 وَلَيْسَ النَّاسُ بِغَدَكَ فِي نَقِيرٍ وَلَيْسُوا غَيْرَ أَصْدَاءٍ وَهَامٍ
 ١٢٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «لَا فَارِضٌ» [البقرة: ٦٨]. قال: الهرمة، أما سمعت قول
 الشاعر^(٣):
 لَعْمَرِي لَقَدْ أَعْظَمْتَ ضَيْفَكَ فَارِضاً تُسَاقُ إِلَيْهِ مَا تَفْوَمْ عَلَى رِجْلِي
 ١٢١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» [البقرة: ١٨٧]. قال:
 بياض النهار من سواد الليل؛ وهو الصبح إذا انفلق، أما سمعت قول أمية^(٤):
 الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُشَفِّلُقٌ وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ لُونُ اللَّيلِ مَكْمُومٌ
 ١٢٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «يَشْكُمَا أَشَّرَّوا بِهِ أَنفُسَهُمْ» [البقرة: ٩٠]. قال: باعوا
 نصيبيهم من الآخرة بطمع يسير من الدنيا، أما سمعت قول الشاعر^(٥):
 يُغْطِي بِهَا ثِمَناً فَيَمْنَعُهَا وَيَقُولُ صَاحِبُهَا: أَلَا تَشْرِي
 ١٢٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: «حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ» [الكهف: ٤٠]. قال: نار من السماء،
 أما سمعت قول حسان:
 شَابِيبٌ مِّنَ الْحُسْبَانِ شُهْبٌ بَقِيَّةٌ مَعْشِرٌ ضَبَّتْ عَلَيْهِمْ

(١) «ديوانه» ٣٥.

(٢) هو خفاف بن ثدية السلمي، شعره ١٣٣.

(٣) أمية بن أبي الصلت «ديوانه» ٤٨٣.

(٤) البيت للمسيب بن عيسى كما في «تفسير الطبرى»، والآية المستشهد بها هي: «وَلَيْسَ مَا شَرَّفُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ» [البقرة: ١٠٢].

١٢٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ﴾ [طه: ١١١]. قال: استسلمت وخضعت،

أما سمعت قول الشاعر:

لِيَبْكِ عَلَيْكَ كُلُّ عَانِيْكُرْبَةٍ وَأَلْ قُصَيْيِّ مِنْ مُقْلُ وَذِي وَفْرِ

١٢٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً حَنَكَ﴾ [طه: ١٢٤]. قال: الضنك: الضيق الشديد، أما سمعت قول الشاعر:

وَالخِيلُ قَدْلَ حَمَقْتُ بِهَا فِي مَأْزِقٍ حَنَكِ نَوَاحِيِ شَدِيدِ الْمَفْدَمِ

١٢٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ فَجَّ﴾ [الحج: ٢٧]، قال: طريق، أما سمعت قول الشاعر:

وَحَازُوا الْعِيَالَ وَسَلُوا الْفِجَاجَ بِأَجْسَادِ عَادِ لَهَا آيَدَانَ^(١).

١٢٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَاتِ الْحَمْكِ﴾ [الذاريات: ٧]، قال: ذات طرائق، والخلق الحسن، أما سمعت قول رُهير بن أبي سُلْمَى:

هُمْ يَضْرِبُونَ حَبِيكَ الْبَيْضَ إِذْ لَحَقُوا لَا يَنْكِصُونَ إِذَا مَا اسْتُلْحَمُوا وَحَمُوا

١٢٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]، قال: الدلف الهالك من شدة الوجع، أما سمعت قول الشاعر:

أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أَنْ نَأْتَ غُرْبَةً بِهَا كَائِنَكَ جَمْ لِلأَطِبَاءِ مَحْرَضُ

١٢٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَدْعُ الْيَتَمَ﴾ [الماعون: ٢]، قال: يدفعه عن حقه، أما سمعت قول أبي طالب:

يُقَسِّمُ حَقًّا لِلْيَتَمِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُ لَدِي أَيْسَارِهِنَّ الْأَصَاغِرَا

١٣٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَسْمَاهُ مُنْقَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمول: ١٨]، قال: منتصد عن خوف يوم القيمة، أما سمعت قول الشاعر:

ظَبَاهَنَ حَتَّى أَعْوَضَ الْأَلَيْلَ دُونَهَا أَفَاطِيرَ وَسُومِيَّ رَوَاهُ جَدُورُهَا

١٣١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَهُمْ يُوَزَّعُونَ﴾ [النمل: ١٧]، قال: يحبس أوَّلُهُمْ على آخرهم، حتى تناه الطير، أما سمعت قول الشاعر:

وَزَغَثُ رَعِيَلَهَا بِأَقْبَبِ نَهَدِ إِذَا مَا الْقَوْمُ شَدُوا بَعْدَ خَمْسِ

١٣٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا حَجَّ﴾ [الإسراء: ٩٧]، قال: الحبُّ الذي يطفأ مَرَّةً ويُسَرِّ أخرى، أما سمعت قول الشاعر:

وَأَضْرَمَهَا إِذَا ابْتَدَرُوا سَعِيرًا وَالنَّارُ تَخْبُو عَنْ آذَانِهِمْ

(١) الصواب: آبدات وهي: الباقيات على الأبد.

- ١٣٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَلَمْهِل﴾ [الكهف: ٢٩]، قال: كُدرديّ الزيت، أما سمعت قول الشاعر:
ثُباري بها العيسُ السَّمومَ كَانَهَا تَبَطَّنَتِ الْأَقْرَابَ مِنْ عَرَقٍ مُهْلَأً
- ١٣٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَخْذَا وَيَلًا﴾ [المزمول: ١٦]، قال: شدیداً ليس له ملجاً، أما سمعت قول الشاعر:
وَخِزْيُ الْحَيَاةِ وَخِزْيُ الْمَمَاتِ وَكُلًا أَرَاهُ طَعَامًا وَبِيلًا
- ١٣٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَقَبُوا فِي الْلَّيدِ﴾ [ق: ٣٦]، قال: هربوا، بلغة اليمن، أما سمعت قول عبيدي بن زيد:
لَقَبُوا فِي الْبَلَادِ مِنْ حَذَرِ الْمَؤْتِمِ وَجَاءُوا فِي الْأَرْضِ أَيَّ مَجَالٍ
- ١٣٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا هَمَّسَ﴾ [طه: ١٠٨]، قال: الوطء الخفي والكلام الخفي، أما سمعت قول الشاعر:
فَبَاشُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتُ يَسْرِي بَصِيرُ بَالِدْجَا هَادِهَمُوسِ
- ١٣٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿تَمَحَّمُونَ﴾ [يس: ٨]، قال: المقمح: الشامخ بأنفه، المنكس رأسه، أما سمعت قول الشاعر^(١):
وَنَخْنُ عَلَى جَوَانِيهَا قُعُودًا نَعْضُ الظَّرْفَ كَالْأَبْلِ الْقِمَاحِ
- ١٣٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي أَمْرِ مَرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، قال: المريج: الباطل، أما سمعت قول الشاعر^(٢):
فَرَاعَتْ فَابْتَدَرَتْ بِهَا حَشَاهَا فَخَرَّ كَانَةُ خُوطَ مَرِيجٌ
- ١٣٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَتَّمَا مَقْضِيَّا﴾ [مريم: ٧١]، قال: الحتم: الواجب، أما سمعت قول أمية:
عَبَادُكُ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ بَكَفَّيَكَ الْمَنَايَا وَالْحُتُومُ
- ١٤٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَكَابِ﴾ [الزخرف: ٧١]، قال: القلال التي لا غرى لها، أما سمعت قول الهذلي^(٣):
فَلَمْ يَنْطِقِ الدَّيْكُ حَتَّى مَلَأَ ثُمَّ كَوَبَ الدَّنَانَ لَهُ فَاسْتَدَارَا
- ١٤١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُرَفُّونَ﴾ [الصفات: ٤٧]، قال: لا يسكون، أما سمعت قول عبد الله بن رواحة:
وَهُوَ بَشَرٌ بْنُ أَبِي خَازِمٍ «دِيَوَانَهُ» ٤٨.

(١) هو عمرو بن الداخل الهذلي، «شرح أشعار الهذليين»، ٦١١، والصواب: فراغت، فانتقدت.

(٢) هو بشير بن أبي خازم «ديوانه»، ٨٣، والصواب: كوب الرباب.

(٣) البيت للأعشى «ديوانه»، ٨٣، والصواب: كوب الرباب.

ثُمَّ لَا يُنْزَفُونَ عَنْهَا وَلِكُنْ يَذْهَبُ الْهَمُّ عَنْهُمْ وَالْغَلْلِيلُ
١٤٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَانَ غَرَائِبًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، قال: ملازمًا شديداً كلزوم
الغريم الغريم، أما سمعت قول بشر بن أبي حازم:
وَيَوْمَ النَّسَارِ وَيَوْمَ الْجِفَا رِكَابًا عَذَابًا وَكَانَ اغْرَامًا

١٤٣ - قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَالْتَّرَابِ﴾ [الطارق: ٧]، قال: هو موضع القلادة من
المرأة، أما سمعت قول الشاعر^(١):
وَالْزَّاغْفَرَانُ عَلَى تَرَائِيهَا شَرِقاً بِهِ الْلَّبَاثُ وَالنَّحْرُ

١٤٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَكَثُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]، قال: هُلُكَى، بلغة
عمان، وهم من اليمن، أما سمعت قول الشاعر:
فَلَا تَكْفُرُوا مَا قَدْ صَنَعْنَا إِلَيْكُمْ وَكَافُوا بِهِ فَالْكُفُرُ بُورٌ لِصَانِعِهِ

١٤٥ - قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَقَسَّتْ﴾ [الأنياء: ٧٨]. قال: النَّفْشُ: الرَّعِي بالليل، أما
سمعت قول ليid^(٢):
بُذْلَنَ بَعْدَ النَّفْشِ الْوَجِيفَا وَيَعْدَ ظُولِ الْجَرَّةِ الْمَصَرِيفَا

١٤٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَلَّذِ الْخَصَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]. قال: الجدل المُخاصِّمُ في
الباطل، أما سمعت قول مهليل^(٣):
إِنَّ تَحْتَ الْأَحْجَارِ حَزْمًا وَجُودًا وَخَصِيمًا أَلَّذِ ذَا مِعْلَاقِ

١٤٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَعْجِلُ حَسِيدِ﴾ [هود: ٦٩]. قال: التَّضِيجُ ممَّا يشوي
بالحجارة، أما سمعت قول الشاعر:
لَهُمْ رَاحٌ وَفَارُ الْمَسْكِ فِيهِمْ وَشَاوِيهِمْ إِذَا شَاؤُوا حَزِيزًا

١٤٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَجَدَاتِ﴾ [يس: ٥١]. قال: القبور، أما سمعت قول
ابن رواحة:
جِينَا يَقُولُونَ إِذَا مَرُوا عَلَى جَدَثِي أَرْشِدْهُ يَا رَبِّ مِنْ عَانِ وَقَدْ رَشَدَا^(٤)

١٤٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَلْوَاعًا﴾ [المعارج: ١٩]. قال: ضَجْراً جَزُوعًا، أما
سمعت قول بشر بن أبي حازم:
لَا مَانِعَ لِلِّيَتِيمِ نَحْلَتَهُ وَمُكَبَّلَ الْخَلْقِ هَلِعَا

١٥٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَكَتْ جَنَّ مَنَاصِ﴾ [ص: ٣]. قال: ليس بحين فرار، أما
سمعت قول الأعشى:
(١) أبو بكر بن المسور بن مخرمة الزهرى. «الأغانى» ٨/٣٢٣. (٢) ملحق «ديوانه» ٣٥١.
(٣) «الكامل» ٤٤. (٤) الصواب: من غازٍ.

(١) أبو بكر بن المسور بن مخرمة الزهرى. «الأغانى» ٨/٣٢٣.

(٢) ملحق «ديوانه» ٣٥١.

(٣) «الكامل» ٤٤.

(٤) الصواب: من غازٍ.

- ١٥١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَدُسْرٍ﴾ [القمر: ١٣]، قال: الدُّسْر الذي تُخْرِزُ به السفينة، أما سمعت قول الشاعر:
- سَفِينَةُ نُوتَيْ قَدْ أَحْكَمَ صُنْعُهَا مُنَحَّتَةً الْأَلْوَاحِ مَنْسُوْجَةُ الدُّسْرِ
- ١٥٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿رِكَرا﴾ [مريم: ٩٨]، قال: حِسَّا، أما سمعت قول الشاعر:
- وَقَدْ تَوَجَّسَ رَكَزاً مَقْفِرْنَدُسْ بِنْبَأِ الْصَّرْتُ مَا فِي سَمِعِهِ كَذِبٌ
- ١٥٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بَاسِرَة﴾ [القيامة: ٢٤]، قال: كالحة، أما سمعت قول عَيْدَ بْنَ الْأَبْرَصِ:
- صَبَحَنَا تَمِيمًا غَدَاءَ النِّسَاءِ رَشَهْبَاءَ مَلْمُومَةَ بَا سَرَةَ
- ١٥٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿صَبَرَى﴾ [النجم: ٢٢]، قال: جائرة، أما سمعت قول امرئ القيس^(١):
- ضَازَثَ بَنُوا سَدِ بَحْكُوْهُمْ إِذْ يَغْدِلُونَ الرَّأْسَ بِاللَّنْبِ
- ١٥٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَّهَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قال: لم تغيره السنون، أما سمعت قول الشاعر:
- طَابَ مِثْهُ الظَّعْمُ وَالرِّيحُ مَعًا لَنْ تَرَاهُ مَتَغِيرًا مِنْ أَسَنَ^(٢)
- ١٥٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَتَارٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، قال: الغدار الظلوم العُشُون، أما سمعت قول الشاعر:
- لَقَدْ عِلِّمْتُ وَاسْتِيقْنَتْ ذَاتُ نَفْسِهَا بِأَلَّا تَخَافَ الدَّهَرَ صَرْمِي وَلَا خَثْرِي
- ١٥٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَيْنَ الْقَطَرِ﴾ [سبأ: ١٢]، قال: الصُّفْر، أما سمعت قول الشاعر:
- فَالْقَى فِي مَرَاجِلَ مِنْ حَدِيدٍ قُدُورَ الْقِطْرِ لَيْسَ مِنَ الْبُرَاءَ
- ١٥٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَكْثَلِ تَحْطِي﴾ [سبأ: ١٦]، قال: الأراك، أما سمعت قول الشاعر:

(١) ملحق «ديوانه» ٤٥٧.

(٢) قال الدكتور الدالي: ليس قوله: (أسن) من مادة لفظ الآية «يتَسَّهَ»، وهو شاهد على المعنى لا على اللفظ. ويتسَّهَ قيل: هو من (الستة) وأصله يتَسَّنَ على أن لامها واو، فمحذفت الياء للجزم، والهاء للوقف. وقيل: أصله يتَسَّهَ على أن لام السنة هاء، وسكون الهاء فيه علامه الجزم. وقيل: أصله يتَسَّنَ، ثم أبدلت النون الأخيرة ياء، فمحذفت للجزم، والهاء للوقف. ص ١٤٦ ، وانظر «معاني القرآن» للفراء ١/١٧٢ ، و«الكامل» ص ٤٨٦ .

وَمَا مُغْرِزٌ فَرْدٌ ثَرَاعِي بَعِينَهَا أَغْنَى غَضِيبَنَ الظَّرْفِ مِنْ خَلْلِ الْخَمْطِ

١٥٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَشْمَاءَزَتْ﴾ [ال Zimmerman: ٤٥]، قال: نَفَرْتُ، أَمَا سمعت قول عمرو بن كلثوم^(١):

إِذَا عَضَ الْثَّقَافُ بِهَا اشْمَاءَزَتْ وَلَئِنْهُ عَشَوْزَنَةَ زَبُونَا

١٦٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَدَدُ﴾ [فاطر: ٢٧]، قال: طرائق، أَمَا سمعت قول الشاعر:

قد غادر النَّسْعُ فِي صفحاتِهَا جُدَدًا كَائِنَهَا ظَرُقُ لَأَحَثَ عَلَى أَكَمِ

١٦١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَغْنَى وَأَفْتَنَ﴾ [النَّجْم: ٤٨]، قال: أغنى من الفقر، وأفتني من الغنى فقنع به، أَمَا سمعت قول عترة العبسي^(٢):

فَاقْنَى حَيَاءَكَ لَا أَبَا لَكَ وَاعْلَمِي أَلَّى امْرُؤٌ سَأَمُوتُ إِنْ لَمْ أُفْتَلِ

١٦٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا يَكْتُرُ﴾ [الحجرات: ١٤]، قال: لا ينقصكم، بلغةبني عبس، أَمَا سمعت قول الحطيئة العبسي^(٣):

أَبْلِغْ سَرَّاً بْنِ سَعْدٍ مُغَلَّغَلَةً جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتَأِ وَلَا كَذَبَا

١٦٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَآتَاهَا﴾ [عيسى: ٣١]، قال: الأَبُّ: ما تختلف منه الذواب، أَمَا سمعت قول الشاعر:

تَرَى بِهِ الْأَبُّ وَالْيَقْطَنِ مُخْتَلِطًا عَلَى الشَّرِيعَةِ يَجْرِي تَحْتَهَا الْغَرْبُ

١٦٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا تَوَاعِدُهُنَّ سِرًا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال: السُّرُّ: الجماع، أَمَا سمعت قول أمرى القيس^(٤):

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةُ الْيَوْمِ أَنِّي كَبِرْتُ وَلَا يُحِسِّنُ السَّرُّ أَمْثَالِي

١٦٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، قال: تَرْعَوْنَ، أَمَا سمعت قول الأعشى^(٥):

وَمَشَى الْقَوْمُ بِالْعِمَادِ إِلَى الدَّرْ حَاءُ وَأَعْيَا الْمُسِيمُ أَيْنَ الْمَسَاقِ

١٦٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَفَارِزًا﴾ [نوح: ١٣]، قال: لا تخشون لله عظمة، أَمَا سمعت قول أبي ذؤيب:

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسْعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ

(١) من معلقته «ديوانه» ٨٩.

(٢) «ديوانه» ١٣٥.

(٣) «ديوانه» ٢٤٩، والصواب: إلى الرَّأْزَ حـ . . .

(٤) «ديوانه» ٢٨.

- ١٦٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَا مَتَّكَلْ﴾ [البلد: ١٦]، قال: ذا حاجة وجهد، أما سمعت قول الشاعر:
ترَبَّثْ يَذْلِكَ ثُمَّ قَلَّ نَوَالُهَا وَرَفَعَتْ عَنْكَ السَّمَاءُ سِجَالُهَا
- ١٦٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِكَ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، قال: مذعنين خاضعين، أما سمعت قول تبع:
تَحَبَّدَنِي نَمْرُبْنَ سَعْدِ وَقَدْ دَرِي وَنَمْرُبْنَ سَعْدِ لِي مَدِينُ وَمُهْ طَعْ
- ١٦٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَكُلُّ لَهُ سَيِّئًا﴾ [مريم: ٦٥]، قال: ولداً، أما سمعت قول الشاعر:
أَمَا السَّمَيُ فَأَنْتَ مِنْهُ مُكْثِرٌ وَالْمَالُ فِيهِ تَغْتَدِي وَتَرُوحُ
- ١٧٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بُصَّهْرُ﴾ [الحج: ٢٠]، قال: يذاب، أما سمعت قول الشاعر:
سَخْنَثْ صَهَارُتُهُ فَظَلَّ عُشَانُهُ فِي سَيْطَلِ كُفِيتُ بِهِ يَتَرَدَّدُ
- ١٧١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَتُؤَاخِذُوا بِالْعُصْبَكَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، قال: لتشغل، أما سمعت قول امرئ القيس^(١):
تَمْشِي فَتُشَقِّلُهَا عَجِيزُهَا مَشِي الْضَّعِيفِ يَنْوُءُ بِالْوَسْقِ
- ١٧٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كُلُّ بَنَانِ﴾ [الأనفال: ١٢]، قال: أطراف الأصابع، أما سمعت قول عترة^(٢):
فَنِعْمَ فَوَارْسُ الْهَيْجَاءِ قَوْمِي إِذَا عَلِقُوا الأَسْنَةَ بِالْبَنَانِ
- ١٧٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِعْكَارُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، قال: الريح الشديدة، أما سمعت قول الشاعر:
فَلَكَهُ فِي آشَارِهِنْ خُوَارٌ وَخَفِيفٌ كَائِنَهُ إِعْصَارٌ
- ١٧٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَرَغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، قال: مُنسححاً، بلغة هذيل، أما سمعت قول الشاعر:
وَأَتَرُكُ أَرْضَ جَهَرَةَ إِنَّ عَنْدِي رَجَاءٌ فِي الْمُرَاغَمِ وَالْتَّعَادِي
- ١٧٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿صَلَدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]، قال: أملس، أما سمعت قول أبي طالب:
وَانِي لَقَرْمٌ وَابْنُ قَرْمٍ لَهَاشِي لَآبَاءِ صَدْقٍ مَجْدُهمْ مَعْقِلٌ صَلَدٌ

- ١٧٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا جَرَأْ عَبْرَ مَمْتُونَ﴾ [القلم: ٣]، قال: غير منقوص، أما سمعت قول زهير:
فَضْلَ الْجَوَادِ عَلَى الْخَيْلِ الْبَطَاءِ فَلَا يُغْطِي بِذَلِكَ مَمْنُونًا وَلَا نَزَقَ
- ١٧٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَابُوا الصَّحْرَ﴾ [الفجر: ٩]، قال: نقروا الحجارة في الجبال، فاتخذوها بيوتاً، أما سمعت قول أمية^(١):
وَشَقَّ أَبْصَارَنَا كَيْمًا نَعِيشَ بِهَا وَجَابَ لِلشَّمْعِ أَصْمَاخًا وَآدَانَا
- ١٧٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَعَاجِمًا﴾ [الفجر: ٢٠]، قال: كثيراً، أما سمعت قول أمية^(٢):
إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَيَّ عَبْدَكَ لَا أَلَمَّا
- ١٧٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿غَاسِق﴾ [الفلق: ٣]، قال: الظلمة، أما سمعت قول زهير:
ظَلَّتْ تَجُوبُ يَدَاهَا وَهِيَ لَاهِيَّ حَتَّى إِذَا جَنَحَ الْظَّلَامُ وَالْغَسَقُ
- ١٨٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، قال: النفاق، أما سمعت قول الشاعر^(٣):
أَجَامِلُ أَفَوَامَا حَيَاةً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ تَغْلِي عَلَيَّ مِرَاضِهَا
- ١٨١ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٥]، قال: يلعبون ويتربدون، أما سمعت قول الأعشى^(٤):
أَرَانِي قَدْ عَمِهْتُ وَشَابَ رَأْسِي وَهَذَا الْلَّغْبُ شَيْنُ بِالْكَبِيرِ
- ١٨٢ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، قال: خالقكم، أما سمعت قول بعث^(٥):
شَهِدْتُ عَلَى أَحْمَدِيَّهُ رَسُولٌ مِنَ الْلَّهِ بَارِي النَّاسِ
- ١٨٣ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، قال: لا شك فيه، أما سمعت قول ابن الزبيعرى:
لَبِسَ فِي الْحَقِّ يَا أُمَامَةُ رَبِّ إِنَّمَا الرَّبِّ مَا يَقُولُ الْكَذُوبُ
- ١٨٤ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، قال: طبع عليها، أما سمعت قول الأعشى^(٦):
وَصَدَهُ بَاءَ طَافَ يَهُ وَدِيَهَا فَأَبْرَزَهَا وَعَلَيْهَا حُثُمٌ

(١) أمية بن أبي الصلت «ديوانه» ٥٢١.

(٢) هو الشماخ «ديوانه» ٢١٥.

(٣) هو الشماخ «ديوان الأعشى» ٢٤٤.

(٤) هو تبع الأوسط أسعد الكامل.

(٥) «ديوانه» ٧١.

(٦) ابن أبي الصلت «ديوانه» ٤٩١.

- ١٨٥ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَقْوَنٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، قال: الحجر الأملس، أما سمعت قول أوس بن حجر: **عَلَى ظَهِيرِ صَفَوَانِ كَأَنَّ مُثُونَةً عَلَلْنَ بِدُهْنٍ يُزْلِقُ الْمُتَنَزِّلَا**
- ١٨٦ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِيهَا صِرٌ﴾ [آل عمران: ١١٧]، قال: بُرْد، أما سمعت قول نابغة^(١):
- لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا أَرْضُ جَلَّهَا صِرُ الشَّتَاء مِنَ الْإِمْحَالِ كَالْأَدَمِ
- ١٨٧ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، قال: توطن المؤمنين، أما سمعت قول الأعشى^(٢):
- وَمَا بَرُّ الرَّحْمَنُ بِيَتِكَ مِنْزِلًا بِأَجِيادِ غَرْبِيِ الصَّفَا وَالْمُحَرَّمِ
- ١٨٨ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿رَبِيعُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، قال: جموع كثيرة، أما سمعت قول حسان:
- وَإِذَا مَعْشَرٌ تَجَافُوا عَنِ الْقَضَى دِحَمَلَنَا عَلَيْهِ مُرْبِيَا
- ١٨٩ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَصَصَةٌ﴾ [المائدة: ٣]، قال: مجاعة، أما سمعت قول الأعشى^(٣):
- تَبِيَثُونَ فِي الْمَسْتَى مَلَأَ بُطُونُكُمْ وَجَارِاً كُمْ سُبْبَ يَبِثُ خَمَائِصًا
- ١٩٠ - قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلِيَقْتِلُوا مَا هُمْ مُتَقْرِبُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣]، قال: ليكتسبو ما هم مكتسبون، أما سمعت قول ليد^(٤):
- وَإِنِّي لَآتَ مَا أَتَيْتُ وَإِنِّي لِمَا افْتَرَقْتُ نَفْسِي عَلَيَّ لَرَاهِبٌ
- هذا آخر مسائل نافع بن الأزرق، وقد حذفت منها يسيراً نحو بضعة عشر سؤالاً، وهي أسئلة مشهورة، أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس.
- وأخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء»^(٥) منها قطعة، وهي المعلم عليها بالحمرة صورة (ك). قال: حدثنا بشر بن أنس، أئبنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، أئبنا أبو صالح هدبة بن مجاهد، أئبنا مجاهد بن شجاع، أئبنا محمد بن زياد اليشكري، عن ميمون بن مهران قال: دخل نافع بن الأزرق المسجد.. فذكره.
- وأخرج الطبراني في «معجممه الكبير»^(٦) منها قطعة وهي المعلم عليها صورة (ط) من طريق جوبير، عن الضحاك بن مزاحم، قال: خرج نافع بن الأزرق...، فذكره.

(١) الذبياني، «ديوانه» ١٢٧.

(٢) «ديوانه» ١٨٥.

(٣) «الوقف والابتداء» ١/٧٦.

(٤) «ديوانه» ١٥٩.

(٥) «ديوانه»؛ متفرقات ٣٤٩.

(٦) (١٠٥٩٧) وقد سبق تخرجه.

النوع السابع والثلاثون

فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

تقدم الخلاف في ذلك في النوع السادس عشر، ونورد هنا أمثلة ذلك، وقد رأيت فيه تاليفاً مفرداً. أخرج أبو عبيد^(١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس في قوله: «وَأَنْتُمْ سَمِدُونَ» [النجم: ٦١]. قال: الغناء، وهي يمانية.

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة: هي بالحميرية. وأخرج أبو عبيد^(٢) عن الحسن قال: كَنَّا لَا ندرِي ما الأرائِك؟ حتى لقيَنَا رجُلٌ من أهل اليمَنِ، فأخبرنا أنَّ الأريكة عندَهُم: الحَجَلَة^(٣) فيها السرير.

وأخرج^(٤) عن الضحاك في قوله تعالى: «وَلَوْلَقُ مَعَادِيرُ» [القيامة: ١٥]. قال: سُتوره بلغة أهل اليمَنِ. وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله تعالى: «لَا وَرَزَ» [القيامة: ١١] قال: لا حِيلٌ، وهي بلغة أهل اليمَنِ.

وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى: «وَرَوْجَنَهُمْ بَحُورٌ» [الدخان: ٥٤]. قال: هي لغة يمانية؛ وذلك أنَّ أهل اليمَن يقولون: زوجنا فلا نَبَأْ. قال الراغب في «مفرداته»^(٥): ولم يجيء في القرآن: (رَوْجَنَهُمْ حُورًا) كما يقال: زوجته امرأة، تنبئها أنَّ ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا بالمناكحة.

وأخرج عن الحسن في قوله تعالى: «لَوْلَقُ أَرَدْنَا أَنْ تَنْجُذَ هَوَّا» [الأنبياء: ١٧]. قال: اللَّهُ - بلسان اليمَن - المرأة.

وأخرج عن محمد بن عليٍّ في قوله تعالى: «وَنَادَى نُوحُ أَبْنَاهُ» [هود: ٤٢] قال: هي - بلغة طبيع - ابن امرأته.

قلت: وقد قرئ: (ونادى نوحُ ابنَها).

وأخرج عن الضحاك في قوله تعالى: «أَغْصِرُ حَمَرًا» [يوسف: ٣٦]، قال: عَنْها بلغة أهل عُمَان، يسمُّون العنب خمراً.

وأخرج ابن عباس في قوله تعالى: «لَنَدْعُونَ بَعْلًا» [الصفات: ١٢٥]، قال: رَبًا، بلغة أهل اليمَنِ. وأخرج عن قتادة قال: بعلًا: ربًا، بلغة أَرْدَشْنُوَة^(٦).

(١) في «فضائل القرآن» ص ٣٤٢.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ٣٤١.

(٣) الحَجَلَة: واحدة جِنَاح العروس، وهي: بيت يُرَى بالثياب والأسرة والستور. «مختر الصاحب»: حجل.

(٤) ابن عبيد في «فضائل القرآن» ص ٣٤٢.

(٥) مادة: زوج.

(٦) «الوقف» ١/٧٣.

وأخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب «الوقف»^(١) عن ابن عباس قال: الوزر: ولد الولد، بلغة هذيل.

وأخرج فيه عن ابن الكلبي قال: المرجان صغار اللؤلؤ، بلغة اليمن^(٢).

وأخرج في كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان» عن مجاهد قال: الصّواع: الطُّرْجِهَةَ، بلغة حمير.

وأخرج فيه عن أبي صالح في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِيَ الَّذِينَ أَمْنَأْتُمْ﴾ [الرعد: ٣١]، قال: أفلم علّمو؟ بلغة هوازن، وقال الفراء: قال الكلبي: بلغة النَّحَعَ.

وفي مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس: ﴿يَقِنِّكُمْ﴾ [النساء: ١٠١]: يضلكم، بلغة هوازن. وفيها: ﴿بُورَا﴾ [الفرقان: ١٨]: هُلْكَى، بلغة عُمان.

وفيها: ﴿فَقَبَوْا﴾ [ق: ٣٦]: هربوا، بلغة اليمن.

وفيها: ﴿لَا يَلْتَكُ﴾ [الحجرات: ١٤]: لا ينقصكم، بلغة بنى عبس.

وفيها: ﴿مُرَعَّا﴾ [النساء: ١٠٠]: منسحاً، بلغة هذيل.

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» عن عمرو بن شرحبيل في قوله تعالى: ﴿سَيْلَ الْعَرَم﴾ [سبأ: ١٦]. المسنّة، بلغة أهل اليمن.

وأخرج جُويبر في «تفسيره»، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فِي الْكِتَبِ مَسْطُورٌ﴾ [الإسراء: ٥٨]. قال: مكتوباً، وهي لغة حميرية، يسمون الكتاب (أسطورة).

وقال أبو القاسم - في الكتاب^(٣) الذي أله في هذا النوع - في القرآن:

بلغة كانانة: ﴿الْسَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] الجهال. ﴿خَيْرَيْنَ﴾ [البقرة: ٦٥] صاغرين. ﴿شَنْطُرُ﴾

[البقرة: ١٤٤] تلقاءه. ﴿لَا خَلَقَ﴾ [آل عمران: ٧٧] لا نصيب. ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]

أحراراً. ﴿قَيْلَأ﴾ [الإسراء: ٩٢] عياناً. ﴿يُمْتَجِزِّر﴾ [الأنعام: ١٣٤] سابقين. ﴿يَمْرُّ﴾ [يونس: ٦١] يغيب. ﴿وَلَا تَرْكَنُ﴾ [هود: ١١٣] ولا تميلوا. ﴿فِي فَجُورٍ﴾ [الكهف: ١٧] ناحية. ﴿مَوْلَأ﴾

[الكهف: ٥٨] ملجاً. ﴿مُبَيْسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] آيسون. ﴿دُحُورًا﴾ [الصفات: ٩] طرداً. ﴿الْخَرَّمُونَ﴾

[الذاريات: ١٠] الكذابون. ﴿أَسْنَارًا﴾ [الجمعة: ٥] كتبأً. ﴿أَفَتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] جمعت.

﴿لَكَوْد﴾ [العاديات: ٦] كُفُور للنَّعْم.

وبلغة هذيل: ﴿وَالْأُرْجَز﴾ [المدثر: ٥] العذاب. ﴿شَرَوْا﴾ [البقرة: ١٠٢] باعوا. ﴿عَزَّزُوا الظَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] حققوا. ﴿صَلَدَّا﴾ [البقرة: ٢٦٤] نقأاً. ﴿ءَانَّهُ أَتَيَّل﴾ [آل عمران: ١١٣] ساعاته. ﴿مِنْ فَوْرِهِم﴾ [آل عمران: ١٢٥] وجههم. ﴿مَدَرَّا﴾ [الأنعام: ٦] متتابعاً. ﴿فُرَقَّا﴾ [الأنفال: ٢٩]

(١) «الوقف» لابن الأنباري ٧٢/١.

(٢) هو صاحب كتاب «لغات القرآن»، وسيأتي قريباً في النوع.

(٣) هو صاحب كتاب «لغات القرآن»، وسيأتي قريباً في النوع.

مَخْرِجًا. «حَرَضُ» [الأنفال: ٦٥] حُضُّ. «عَيْلَةً» [التوبه: ٢٨] فاقه. «وَلِيَجَهُ» [التوبه: ١٦] بطانة. «أَنْفَرُوا» [التوبه: ٣٨] أغزوا. «الشَّتِيحُونَ» [التوبه: ١١٢] الصائمون. «الْأَعْتَتْ» [النساء: ٢٥] الإثم. «بِدَنَكَ» [تونس: ٩٢] بدر عك. «غُنَّةً» [تونس: ٧١] شبهة. «الْدُّلُوكُ السَّمِّيُّ» [الإسراء: ٧٨] زوالها. «شَاكِتَهُ» [الإسراء: ٨٤] ناحيته. «رَجَمًا» [الكهف: ٢٢] ظناً. «مُلْحَدًا» [الكهف: ٢٧] ملحاً. «رَزِيْوًا» [الكهف: ١١٠] يخاف. «هَضَمًا» [طه: ١١٢] نفاصاً. «هَامِدَةً» [الحج: ٥] مغيرة. «وَفَصِدَّ فِي مَشِيدَكَ» [القمان: ١٩] أسع. «الْأَيَادِيَّاتُ» [يس: ٥١] القبور. «ثَاقِبَ» [الصفات: ١٠] مضيء. «بَاكِمَ» [القتال: ٢] حالهم. «تَهْجُونَ» [الذاريات: ١٧] ينامون. «دَنْوِيَا» [الذاريات: ٥٩] عذاباً. «وَدُسِّرَ» [القمر: ١٣] المسامير. «مِنْ تَفَوْتَ» [الملك: ٣] عيوب. «أَرْجَابِهَا» [الحافة: ١٧] نواحيها. «أَطْوَارًا» [نوح: ١٤] ألواناً. «بَرَدًا» [النبا: ٢٤] نوماً. «وَاجِهَةً» [النازارات: ٨] خائفة. «سَقِيقَةً» [البلد: ١٤] مجاعة. «الْمُبَدِّرَنَ» [الإسراء: ٢٧] المسرفين.

وبلغة حمير: «أَنْ تَفْشَلَا» [آل عمران: ١٢٢] أن تجبننا. «غُرَّ» [المائدة: ١٠٧] أظلع. «فِي سَفَاهَةً» [الأعراف: ٦٦] جنون. «فَزِيلَنَا» [تونس: ٢٨] فميّزنا. «مَرْجَوًا» [هود: ٦٢] حقيراً. «الْسَّقَايَةُ» [يوسف: ٧٠] الإناء. «مَسْتَوْنَ» [الحجر: ٢٦] مُتن. «إِلَمَارَ» [يس: ١٢] كتاب. «فَيَنْتَصِرُونَ» [الإسراء: ٥١] يحرّكون. «حُسْبَانَا» [الكهف: ٤٠] برداً. «مِنَ الْكَبِيرِ عِنْتَيَا» [مريم: ٦٥] تحولاً. «مَثَارِبُ» [طه: ١٨] حاجات. «خَرَبَ» [الكهف: ٩٤] جعلاً. «غَرَائِيَا» [الفرقان: ٨] بلاء. «الصَّحَّ» [النمل: ٤٤] البيت. «أَنْكَرَ الْأَصْوَرَ» [القمان: ١٩] أقبحها. «بَرَرَفَ» [محمد: ٣٥] ينقصكم. «مَدِينَيَا» [الواقعة: ٨٦] محاسين. «رَأَيَيَا» [الحافة: ١٠] شديدة. «وَيَلَالَ» [المزمول: ١٦] شديداً.

بلغة جرم: «بِحَيَّارَ» [ق: ٤٥] بسلط. «مَرْضَنَ» [الأحزاب: ٣٢] زنا. «أَقْطَرَ» [سبأ: ١٢] النحاس. «مَخْسُورَةً» [ص: ١٩] مجموعة. «مَعْكُوفًا» [الفتح: ٢٥] محبوساً. «بَاءَوَ» [البقرة: ٩٠] استوجبوا. «شَفَاقَ» [البقرة: ١٣٧] ضلال. «خَيْرَا» [البقرة: ١٨٠] مالاً. «كَدَأْيَ» [آل عمران: ١١] كأشباء. «تَعْلُوا» [النساء: ٣] تميلوا. «لَمْ يَنْتَوْ» [الأعراف: ٩٢] لم يتمتعوا. «فَتَرَدَ» [الأنفال: ٥٧] نُكل. «أَرَادَلَنَا» [هود: ٢٧] سفلتنا. «عَصِيَّتْ» [هود: ٧٧] شديد. «لَفِيفَا» [الإسراء: ١٠٤] جميعاً. «مَخْسُورَاً» [الإسراء: ٢٩] منقطعأً. «حَدَّبَ» [الأنبياء: ٩٦] جانب. (الخلال) السحاب^(١). «أَلَوْدَفَ» [النور: ٤٣] المطر. «لَشَرْذَةً» [الشعراء: ٥٤] عصابة. «رَبِيعَ» [الشعراء: ١٢٨] طريق. «يَنْسُلُونَ» [الأنبياء: ٩٦] يخرجون. «لَثَوَّةً» [الصفات: ٦٧] مرجأً. «لَثَبِكَ» [الذاريات: ٧] الطرائق. «سُورَ» [الحديد: ١٣] الحائط.

وبلغة أزدشنوءة: «لَا شَيْءَ» [البقرة: ٧١] لا وَضَحٌ^(٢). العضل «فَلَا تَصْلُوهُنَّ» [البقرة: ٢٣٢]

(١) في قوله: «أَلَرْ نَرَ آنَ اللَّهُ يُرِجِي سَحَابَاهُمْ يُوقَفُ بِيَمِّهِمْ يَعْلَمُهُمْ رَكَاماً فَرَى الْوَرْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَلِهِ...» [النور: ٤٣].

(٢) الواضح: الضوء والياض، وقد يُكَنُّ به عن البرص. «مختار الصحاح»: واضح.

و[النساء: ١٩] الْحَبْسِ. **أَمْتَهَ** [هود: ٨] سِنِين. **الرَّئِسُ** [الفرقان: ٣٨] الْبَشَر. **كَظِيمِينَ** [غافر: ١٨] مَكْرُوبِين. **غَلَبِينَ** [الحاقة: ٣٦] الْحَارُ الذِي تَنَاهَى حَرًّه. **أَوَّلَمْ** [المدثر: ٢٩] حَرَّاقَة.

وبلغة مذحج: **رَقَّةٌ** [البقرة: ١٩٧] جماع. **مُقَبِّنَا** [النساء: ٨٥] مُقْتَدِراً. **بِظَاهِرِهِ وَنَ**
الْقَوْلُ [الرعد: ٣٣] بَكْذَب. **بِالْوَصِيدِ** [الكهف: ١٨] الْفَنَاء. **حُفَّابًا** [الكهف: ٦٠] دَهَرًا.
و**الْأَرْطُورُ** [القلم: ١٦] الْأَنْف.

وبلغة خثعم: **ثَيْمُونَ** [النحل: ١٠] تَرْعَون. **مَرِيجٌ** [ق: ٥] مُنْتَشِر. **صَفَّتٌ** [التحرير:
٤] مَالَت. **هَلْوَاعًا** [المعارج: ١٩] ضَجُورًا. **شَطَطَا** [الكهف: ١٤] كَذَبَا.

وبلغة قيس عيلان: **غَلَّةٌ** [النساء: ٤] فَرِيشَة. **حَرَجًا** [النساء: ٦٥] ضِيقًا. **لَخَسِرُونَ**
[الأعراف: ٩٠] مُضَيِّعُون. **قَنْتَدُونَ** [يوسف: ٩٤] تَسْتَهْزَئُون. **صَيَاصِبِهِمْ** [الأحزاب:
٢٦] حَصُونَهُم. **مُحَرَّرُونَ** [الزخرف: ٧٠] تَنَعَّمُون. **رَجِيمٌ** [الحجر: ١٧] مَلْعُونُون. **بِلَّتَكُمْ**
[الحجرات: ١٤] يَنْفَضِّلُوكُمْ.

وبلغة سعد العشيرية: **وَحَدَّدَةٌ** [النحل: ٧٢] أَخْتَان. **كَلٌّ** [النحل: ٧٦] عِيَال.

وبلغة كندة: **فَجَاجَ** [الأنبياء: ٣١] طرقاً. **وَرَسَتٌ** [الواقعة: ٥] فُتَّتْ. **بَنَتَسٌ** [هود:
٣٦] تَحْزَن.

وبلغة عذرنة: **أَخْشَوا** [المؤمنون: ١٠٨] اخْزَوا.

وبلغة حضرموت: **بَرَيْبُونَ** [آل عمران: ١٤٦] رِجَال. **دَمَنَنَ** [الأعراف: ١٣٧] أَهْلَكَنَا.
لُوبٌ [فاطر: ٣٥] إِعِيَاء. **مَنْسَأَنَّ** [سبأ: ١٤] عَصَاه.

وبلغة غسّان: **وَطِيقَاتٌ** [الأعراف: ٢٢] عَمَدَا. **بَيْسٌ** [الأعراف: ١٦٥] شَدِيد. **بَسَيَةٌ يَوْمٌ**
[هود: ٧٧] كَرْهَمَ.

وبلغة مزيته: **لَا تَنْلَوْا** [النساء: ١٧١] لَا تَزِيدُوا.

وبلغة لخم: **إِنْلَقَّ** [الأنعام: ١٥١] جَوْع. **وَلَنَعْلَنَّ** [الإسراء: ٤] وَلَنَقْهُرُنَّ.

وبلغة جذام: **فَجَاسُوا جَلَلَ الدَّيَارَ** [الإسراء: ٥] تَخلَّلُوا الأَرْقَة.

وبلغة بني حنيفة: **إِلْعَقُودٌ** [المائدة: ١] الْعَهُود. (الْجَنَاح) الْيَد. و(الرَّهْبِ) الْفَزْع.

وبلغة اليمامة: **حَوَرَتٌ** [النساء: ٩٠] ضاقت.

وبلغة سباء: **مَيْلًا مَيْلًا عَظِيمًا** [النساء: ٢٧] تَخْطُئُوا خَطَأَ بَيْنًا. **تَرَبَّنَا** [الفرقان: ٣٩] أَهْلَكَنَا.

وبلغة سليم: **نَكَصَ** [الأنفال: ٤٨] رَجَع.

وبلغة عمارة: **الصَّيْقَةُ** [القراءة: ٥٥] الْمَوْت.

وبلغة طبيع: **يَقْعُ** [البقرة: ١٧١] يَصِيع. **رَغَدًا** [البقرة: ٣٥] خَصْبًا. **سَفَهَ قَسَّمَ**
[البقرة: ١٣٠] خَسِرَهَا. **بَسَنَ** [يس: ١] يَا إِنْسَان.

وبلغة خزاعة: «أَفِيْضُوا» [البقرة: ١٩٩] انفروا، والإفضاء: الجماع.
وبلغة عُمان: «خَلَّا» [آل عمران: ١١٨] غيًّا. «قَفَّا» [الأنعام: ٣٥] سرَّباً. «جَعَثُ أَصَابَ» [ص: ٣٦] أراد.

وبلغة تميم: «أَمَّة» [يوسف: ٤٥] نسيان. «غَنِيَّا» [البقرة: ٢١٣] حسدًا.
وبلغة أنمار: «طَهِيرُ» [الإسراء: ١٣] عمله. «وَأَغْطَشَ» [النازك: ٢٩] أظلم.
وبلغة الأشعريين: «لَا تَحْتَكَنَّ» [الإسراء: ٦٢] لاستأصلن. «تَارَةً» [طه: ٥٥] مرة.
«أَشْمَارَتَ» [الزمر: ٤٥] مالت ونفرت.
وبلغة الأوس: «لَيْسَةً» [الحشر: ٥] النخل.
وبلغة الخزرج: «يَنْفَضُوا» [المنافقون: ٧] يذهبوا.
وبلغة مدین: «فَافْرَقَ» [المائدة: ٢٥] فاقض.
انتهى ما ذكره أبو القاسم ملخصاً.

وقال أبو بكر الواسطي في كتابه: «الإرشاد في القراءات العشر»: في القرآن من اللُّغات خمسون لغة: لغة قريش، وهذيل، وكتانة، وختعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجُرُهم، واليَّمن، وأَرْد شَنُوعة، وكُنْدَة، وَتَمِيم، وَمَدِين، ولَحْم، وَسَعَد العَشِيرَة، وَحَضْرَمَوْت، وَسَلْدُوس، والعمالقة، وأنمار، وغسان، ومَدْحُج، وَخُزَاعَة، وَغَطْفَان، وَسَبَّا، وَعُمَان، وَبَنُو حَيْنَفَة، وَثَعْلَبَة، وَطَيَّبَة، وَعَامِرَ بْنَ صَعْصَعَة، وَأَوْسَ، وَمُزَيْنَة، وَثَقِيفَة، وَجُذَامَة، وَبَلِيَّ، وَعُذْرَة، وَهَوَازِن، وَالثَّمَرَة، وَالْيَمَامَة.

ومن غير العربية: الفُرس، والرُّوم، والنَّبط، والحبشة، والبَرِبر، والسَّريانية، والعبرانية، والقبط.
ثم ذكر في أمثلة ذلك غالب ما تقدم عن أبي القاسم، وزاد:
«أَلْجَرُ» [الأعراف: ١٣٤] العذاب، بلغة بَلِي. «كَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَنِ» [الأعراف: ٢٠١] نخسة،
بلغة ثقيف. «إِلَّا حَقَافَ» [الأحقاف: ٢١] الرِّمال، بلغة ثعلبة.
وقال ابن الجوزي في «فنون الأفنان»^(١): في القرآن بلغة همدان:
«رَبِيعَانَ» [الواقعة: ٨٩] الرزق. والعيناء: البيضاء. والعَبْقَرِيَّ: الطنافس^(٢).
وبلغة نصر بن معاوية: الخَتَّار: الغَدَار [للمان: ٣٢].
وبلغة عامر بن صعصعة: الْحَدَدَةُ: الْحَدَم^(٣).
وبلغة ثقيف: العول: الميل [النساء: ٣].

(١) «فنون الأفنان» ص ٢٤٩.

(٢) العبري في قوله تعالى: «مُتَكَبِّنَ عَلَى رَفِيفٍ حُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حَسَانٍ» [الرحمن: ٧٦].

(٣) في قوله تعالى: «وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْوَحِيدِكُمْ بَيْنَ وَحَدَّهُ» [النحل: ٧٢].

وبلغة عَلَّكَ: (الصُّور) : القرن [الأنعام: ٧٣].

وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: قول من قال: نزل بلغة قريش معناه عندي: الأغلب؛ لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات، من تحقيق الهمزة وتحوها، وقريش لا تهمز.

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً، فإنه نزل بلغة التميميين، كا لإدغام في: **﴿وَمَن يُشَائِقَ اللَّهَ﴾** [الحشر: ٤]، وفي: **﴿مَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ وَيْنِيهِ﴾** [المائدة: ٥٤]. فإن إدغام المجزوم لغة تميم، ولهذا قل، والفك لغة الحجاز؛ ولهذا كثر، نحو: **﴿وَلَيُمْلِكُ﴾** [البقرة: ٢٨٢]، **﴿يَتَبَرَّكُمُ اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٣١]، **﴿يَمْدُدُكُمْ﴾** [آل عمران: ١٢٥]، و**﴿أَشَدُّ بُوْهَ أَزْرِي﴾** [طه: ٣١]، **﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصْرِي﴾** [طه: ٨١].

قال: وقد أجمع القراء على نصب: **﴿إِلَّا إِيَّاكَ أَنْظَئْنَا﴾** [النساء: ١٥٧]، لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المقطوع، كما أجمعوا على نصب: **﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾** [يوسف: ٣١]، لأن لغتهم إعمال (ما). وزعم الزمخشري في قوله: **﴿فُلْ لَا يَعْلَمُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْقَيْتَ إِلَّا اللَّهُ﴾** [النمل: ٦٥]: أنه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم.

فائدة: قال الواسطي: ليس في القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف، لأن كلام قريش سهل لين واضح، وكلام العرب وحشى غريب، فليس في القرآن إلا ثلاثة أحرف غريبة: **﴿فَسَيَّغُضُونَ﴾** [الإسراء: ٥١] وهو تحريك الرأس. **﴿مُقْبَنَا﴾** [النساء: ٨٥] مقتداً. **﴿فَشَرَّدَ بِهِم﴾** [الأنفال: ٥٧] سمع.



النوع الثالث والثلاثون

فيما وقع فيه بغير لغة العرب

قد أفردت في هذا النوع كتاباً سمّيته: «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب»،وها أنا ألّخص هنا فوائدَه فأقول:

اختلاف الأئمة في وقوع المعرّب في القرآن:

فالأكثرون - ومنهم الإمام الشافعى وابن حجر وأبو عبيدة والقاضى أبو بكر وابن فارس - على عدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَءَأْنَا عَرَبِيَّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْمَانًا أَعْجَمِيَّا لَقَالُوا نَهَا
فُصِّلَتْ إِيمَانَهُمْ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤]، وقد شدّد الشافعى التكير على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أنَّ فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أنَّ ﴿كَذَابًا﴾ [النَّبَأ: ٣٥] بالبَطْيَّة، فقد أكبَرَ القول.

وقال ابن فارس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهّم: أنَّ العرب إنما عَجَزُوا عن الإيتان بمثله، لأنَّه أتى بلغات لا يعرفونها.

وقال ابن جرير: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشية أو البَطْيَّة أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارُدُ اللغات، فتكلّمت بها العربُ والقرسُ والحبشة بلفظ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العارية التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظاً غيرت بعضها بالنقض من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها؛ حتى جرت مجرى العربية الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن.

وقال آخرون: كلَّ هذه الألفاظ عربية صِرفة، ولكن لغة العرب متَّسعة جداً، ولا يبعد أن تخفي على الأكابرِ الجِلة، وقد خفي على ابن عباس معنى ﴿فَاطِر﴾ و(فاتح)^(١).

قال الشافعى في «الرسالة»: لا يحيط باللغة إلَّا نبي.

وقال أبو المعالي عُزَيزى بن عبد الملك: إنما وُجدت هذه الألفاظ في لغة العرب، لأنَّها أوسع اللغات، وأكثرها ألفاظاً، ويجوز أن يكونوا سُبُقاً إلى هذه الألفاظ.

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿فَرَءَأْنَا عَرَبِيَّا﴾ [يوسف: ٢] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عريئاً، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية. وعن قوله تعالى: ﴿أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤] بأن المعنى من السياق: أكلام أعجميٍّ ومخاطب عربىٌّ؟، واستدلّوا باتفاق النحاة على أنَّ منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية والجمة. ورُدَّ هذا الاستدلال بأنَّ

(١) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]. انظر أول النوع (٣٦) السابق ذكره.

الأعلام ليست محل خلاف، فالكلام في غيرها موجه: بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس.

وأقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أخرجه ابنُ جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: في القرآن من كل لسان.

وروي مثله عن سعيد بن جبير و وهب بن منبه.

فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، وبئا كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعدبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب. ثم رأيت ابن التقي صرحاً بذلك، فقال: من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل في بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثیر. انتهى.

وأيضاً: فالنبي ﷺ مرسل إلى كل أمة، وقد قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسْانِ قَوْمِهِ» [إبراهيم: ٤]، فلا بد وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كلّ قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو.

وقد رأيت الحموي ذكر لوقع المعرّب في القرآن فائدة أخرى، فقال: إن قيل: إن **﴿إِسْتَدِقُ﴾**^(١) ليس بعربي، وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة، فنقول:

لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك، وذلك لأن الله تعالى إذا حثّ عباده على الطاعة، فإن لم يرغبهم بالوعد الجميل ويحشوهم بالعذاب الويل لا يكون حثّه على وجه الحكمة، فالوعد والوعيد نظراً إلى الفصاحة واجب.

ثم إن الوعيد بما يرغب فيه العقلاء، وذلك منحصر في أمور: الأماكن الطيبة، ثم المأكل الشهية، ثم المشارب الهنية، ثم الملابس الرفيعة، ثم المناخ اللذينة، ثم ما بعده مما يختلف فيه الطعام، فإذا ذُكر الأماكن الطيبة والوعيد به لازم عند الفصيح، ولو تركه لقال من أمر بالعبادة ووعيد عليها بالأكل والشرب: إن الأكل والشرب لا ألتذ به إذا كنت في حبس أو موضع كريه، فإذا ذكر الله الجنة ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفع الملابس في الدنيا الحرير، وأما الذهب فليس مما ينسج منه ثوب.

ثم إن الثوب الذي من غير الحرير لا يعتبر فيه الوزن والثقل، وربما يكون الصفيف الخفيف أرفع من الثقيل الوزن، وأماماً الحرير: فكلّما كان ثوبه أثقل كان أرفع؛ فحيثئذ وجوب على الفصيح أن يذكر الأثقل الأثخن، ولا يتركه في الوعيد لثلا يقصّر في الحثّ والداعء.

ثم هذا الواجب الذكر:

(١) وذلك في قوله تعالى: «بَلَّسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَدِقُ مُنَقَّبِلَةً» [الدخان: ٥٣]، وفي قوله: «عَلَيْهِمْ شَيْبٌ سُنْدُسٌ حَضْرٌ وَإِسْبَرٌ وَطَوْأٌ أَسَارَدٌ مِنْ فَضْلٍ وَسَقَمْهُ رَهْبَنَ شَرْكَابًا طَهْرَانًا» [الإنسان: ٢١].

إما أن يذكر بلفظ واحد موضوع له صريح، أو لا يذكر بمثل هذا؛ ولا شك أن الذكر باللفظ الواحد الصريح أولى؛ لأنَّه أوجز وأظهر في الإفادة؛ وذلك: «إسْتَرْقِ»، فإنَّ أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ ويأتي بلفظ آخر لم يمكنه؛ لأنَّ ما يقوم مقامه إما لفظ واحد أو لفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظاً واحداً يدلُّ عليه؛ لأنَّ الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، ولم يكن لهم بها عهد، ولا وضع في اللغة العربية للديباج الشixin اسمُ، وإنما عربوا ما سمعوا من العجم واستغثوا به عن الوضع، لقلة وجوده عندهم وندرة تلقُّفهم به.

وأما إن ذكره بالفظين فأكثر: فإنه يكون قد أخلَّ بالبلاغة، لأنَّ ذكر لفظين لمعنى يمكن ذكره بلفظ واحد] تطويلٌ، فعلم بهذا أن لفظ «إسْتَرْقِ» يجب على كلّ فصيح أن يتكلَّم به في موضعه، ولا يوجد ما يقوم مقامه، وأي فصاحة أبلغ من ألا يوجد غيره مثله! انتهى.

وقال أبو عُبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك: أنَّ هذه الأحرف أصولها أعمجية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب، فعرَّبتها بأسنتها وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنَّها عربية فهو صادق، ومن قال: أعمجية فصادق.

ومال إلى هذا القول الجوالقي وابن الجوزي وآخرون.

وهذا سرد الألفاظ الواردة في القرآن من ذلك، مرتبة على حروف المعجم:

﴿وَأَيَارِبَو﴾ [الواقعة: ١٨]: حكى الشعالي في «فقه اللغة»^(١): أنها فارسية، وقال الجوالقي: الإبريق فارسي معرب، ومعناه طريق الماء، أو صب الماء على هينة.

﴿وَأَبَا﴾ [عبس: ٣١] قال بعضهم: هو الحشيش بلغة أهل الغرب، حكاه شيدلة.

﴿أَلْيَ﴾: أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن وهب بن مُنبه في قوله تعالى: «أَلْيَ مَاءِكِ» [هود: ٤٤]. قال: بالحبشية (ازدرديه). وأخرج أبو الشيخ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه قال: اشربي، بلغة الهند.

﴿أَخْلَدَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]: قال الواسطي في «الإرشاد»: أخذل إلى الأرض، ركن بالعبرية.

﴿أَلْأَرَبِكَ﴾ [الكهف: ٣١]، حكى ابن الجوزي في «فنون الأنفان»^(٣) أنها السرر بالحبشية.

﴿ءَازَرَ﴾: عُدَّ في «المغرب»^(٤) على قول من قال: إنه ليس بعلم لأبي إبراهيم ولا للصنم. وقال ابن أبي حاتم^(٥): ذكر عن معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يقرأ: «وإذ قال إبراهيم لأبيه آزرُ»، يعني

(١) ٥٢٦/٢ فضل في سياقه أسماء تفرد بها الفرس دون العرب.

(٢) في «تفسيره» ٦/٢٠٣٦ (١٠٩٠٨) هود: ٤٤.

(٣)

فنون

الأنفان

ص

٣٥١

(٤) في «تفسيره» ٤/١٣٢٤ (٧٤٨٩) الأئمَّة: ٧٤.

(٥) في «تفسيره» ٤/١٣٤ - ١٣٥.

بالرفع، قال: بلغني أنها أعوج، وأنها أشدُّ كلمة قالها إبراهيم لأبيه. وقال بعضهم: هي بلغتهم: يا مخطئ.

﴿وَالْأَسْبَاط﴾: حكى أبو الليث في «تفسيره»: أنها بلغتهم كالقبائل بلغة العرب.

﴿إِسْتَدْرِق﴾: أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك: أنه الدياج الغليظ، بلغة العجم.

﴿أَسْفَارًا﴾: قال الواسطي في «الإرشاد»: هي الكتب بالسريانية، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: هي الكتب بالنبطية.

﴿إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١]: قال أبو القاسم في «لغات القرآن»^(١): معناه عهدي بالنبطية.

﴿وَأَكْوَابٌ﴾ [الزخرف: ٧١]: حكى ابن الجوزي: أنها الأكواز بالنبطية. وأخرج ابن جرير عن الضحاك: أنها بالنبطية جرار ليست لها عرى.

﴿إِل﴾: قال ابن جني: ذكروا أنه اسم الله تعالى بالتبطية^(٢).

﴿أَلْيُون﴾ [البقرة: ١٠]: حكى ابن الجوزي: أنه الموجع بالزنجرية. وقال شيزلة: بالعبرانية.

﴿إِنْتَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]: نصحه بلسان أهل المغرب، ذكره شيزلة، وقال أبو القاسم: بلغة البربر، وقال في قوله تعالى: ﴿جَمِيعُ عَان﴾ [الرحمن: ٤٤] هو الذي انتهى حرّه، بها. وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ عَيْنٍ كَانِيَة﴾ [الغاشية: ٥] أي حارة، بها.

﴿لَاوَاه﴾ [التوبه: ١١٤]: أخرج أبو الشيخ بن حيان من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: الأواه المؤمن بلسان الحبشة، وأخرج ابن أبي حاتم^(٣) مثله عن مجاهد وعكرمة. وأخرج عن عمرو بن شرحبيل قال: الرحيم بلسان الحبشة، وقال الواسطي: الأواه الدعاء بالعبرية.

﴿أَوَاب﴾ [ص: ١٧]: أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن عمرو بن شرحبيل قال: الأواب: المسبح، بلسان الحبشة. وأخرج ابن جرير عنه في قوله تعالى: ﴿أَوَابٌ مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠] قال: سبّحي، بلسان الحبشة.

﴿الْمَلَأَ الْآخِرَة﴾ [ص: ٧]: قال شيزلة: الجاهلية الأولى؛ أي: الآخرة في الملة الأخيرة، أي: الأولى بالقبطية، والقطب يسمون الآخرة الأولى والأولى الآخرة. وحكاه الزركشي في «البرهان»^(٥).

﴿بَطَائِنُهَا﴾ [الرحمن: ٥٤] قال شيزلة في قوله تعالى: ﴿بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَدْرِق﴾ [الرحمن: ٥٤]، أي: ظواهرها بالقبطية. وحكاه الزركشي.

(١) مطبوع بهامش تفسير الجلالين، المطبوع في دار إحياء الكتب العربية. وهو رسالة صغيرة جعلت في هامش التفسير من الأسفل بعد خط صغير، وليس في كل الناشرين صرحاً بأنهم عثروا على الرسالة من ص ١٢٣، أي: من سورة الصافات. والله أعلم.

(٢) المقصود قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَلَنْ يَظْهِرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْجِعُوا فِي كُمْ إِلَّا ذُنْمَةً﴾ [التوبه: ٨].

(٣) في «تفسيره» ٦/ ١٨٩٦ (١٠٦٤) التوبه: ١١٤. (٤) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٣٧ (٣٢٣٨) ص: ١٧.

(٥) ٣٨٥ / ١

﴿بَعِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥] أخرج الفريابي عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥] أي: كيل حمار. وعن مقاتل: إنَّ البعير كُلُّ ما يُحْمَلُ عَلَيْهِ بالعبرانية. **﴿بَيْعٌ﴾** [الحج: ٤٠]. قال الجواليقي في كتاب «المعرَّب»^(١): البيعة والكنيسة جعلهما بعض العلماء فارسيَّين معرَّبين.

﴿النَّوْرُ﴾: ذكر الجواليقي^(٢) والثعالبي أنه فارسيٌّ مُعَربٌ. **﴿تَبَرِّ﴾** أخرج ابن أبي حاتم^(٣) عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَلَيَتَّبِعُوا مَا عَلَوْا تَبَرِّ﴾ [الإسراء: ٧] قال: تَبَرِّ بالبنَّطِيَّةِ.

(تحت) قال أبو القاسم في «لغات القرآن» في قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْنَّنَّهَا﴾ [مريم: ٢٤] أي: بطنها، بالبنَّطِيَّةِ. ونقل الكرماني في «العجبَّاتِ»^(٤) مثله عن مؤرَّجٍ.

﴿بِالْجِبْتِ﴾ [النساء: ٥١] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: الجِبْتُ اسْمُ الشَّيْطَانِ بالحَبْشِيَّةِ^(٥). وأخرج عبد بن حُمَيْدٍ عن عِكْرَمَةَ قَالَ: الْجِبْتُ بِلْسَانُ الْحَبْشَةِ الشَّيْطَانِ. وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير قال: الجِبْتُ: السَّاحِرُ، بِلْسَانُ الْحَبْشَةِ.

﴿جَهَنَّمُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]: قيل: أَعْجمِيَّةٌ، وقيل: فارسِيَّةٌ، وقيل: عَرَبَانِيَّةٌ، أَصْلُهَا: كَهْنَامٌ.

﴿حَرَم﴾: أخرج ابن أبي حاتم^(٦) عن عكرمة قال: وَحْرَمٌ: وَجَبٌ، بالحبشية.

﴿حَصَبُ﴾: أخرج ابن أبي حاتم^(٧) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنياء: ٩٨]. قال: حَطَبُ جَهَنَّمَ، بالزنجرية.

﴿حَطَّةُ﴾ [البقرة: ٥٨] قيل: معناه: قولوا صواباً، بلغتهم.

(حواريون): أخرج ابن أبي حاتم^(٨) عن الضحاك قال: **﴿الْعَوَارِيُونَ﴾** [آل عمران: ٥٢] العَسَالُون بالبنَّطِيَّةِ، وأصله: (هَوَارِي).

(حوب): تقدَّم في مسائل نافع بن الأزرق [المُسَأْلَةُ: ١١٠] عن ابن عباس أنه قال: **﴿حُوبًا﴾** [النساء: ٢] إثماً، بلغة الحبشة.

﴿دَرَسَتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، معناه قرأت بلغة اليهود.

﴿دُرَقُ﴾ [النور: ٣٥]: معناه المضيء بالحبشية، حِكَاهُ شِيدَلَةُ وأبو القاسم.

(١) «المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» ص ٢٠٧ رقم (١٢٦ - ١٢٧).

(٢) في «المعرَّب» رقم (١٣٥).

(٣)

في «تفسيره» ٧/٢٣١٨ (١٣١٩٤) الإسراء: ٧.

(٤) «عجبَّاتُ التفسيرِ..» ١/٦٩٢ مريم: ٢٤.

(٥) في «تفسيره» ٣/٩٧٤ (٥٤٤٤) النساء: ٥١، وفيه: رسم الشيطان بالحبشية.

(٦) في «تفسيره» ٨/٢٤٦٧ (١٣٧٢٦).

(٧)

في «تفسيره» ٨/٢٤٦٨ - ٢٤٦٩.

(٨) في «تفسيره» ٢/٦٥٩ (٣٥٦٩) آل عمران: ٥٢.

﴿يَدِيَّاَر﴾ [آل عمران: ٧٥]: ذكر الجوالقي^(١) وغيره أنه فارسي.

﴿رَعَك﴾ [البقرة: ٤٠] أخرج أبو نعيم في «دلائل النبوة» عن ابن عباس قال: راعنا، سبّ بلسان اليهود.

﴿وَالْبَيْنُون﴾ [المائدة: ٤٤] قال الجوالقي^(٢): قال أبو عبيدة: العرب لا تعرف الربانيين، وإنما عرفها الفقهاء وأهل العلم. قال: وأحسب الكلمة ليست بعربيّة وإنما هي عبرانية أو سريانية، وجزم أبو القاسم بأنها سريانية.

﴿رَبِيُون﴾ [آل عمران: ١٤٦] ذكر أبو حاتم أحمد بن حمدان اللغوي في كتاب «الزينة»^(٣) أنها سريانية.

﴿الْكَنْك﴾ ذهب المبرد وثعلب إلى أنه عبراني، وأصله بالخاء المعجمة.

﴿الرَس﴾ [الفرقان: ٣٨]: في «العجبات»^(٤) للكرمانى: إنه عجمي، ومعناه البئر.

﴿وَالْقِيم﴾ [الكهف: ٩] قيل: إن اللوح بالروميه، حكاه شيدلة. وقال أبو القاسم: هو الكتاب، بها. وقال الواسطي: هو الدّواة بها.

﴿رَمَّا﴾ [آل عمران: ٤١] عده ابن الجوزي في «فنون الأفنان»^(٥) من المعرّب. وقال الواسطي: هو تحريك الشفتين، بالعبرية.

﴿رَهْو﴾ قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الْبَحْرَ رَهْو﴾ [الدخان: ٢٤]، أي: سهلاً دمثاً، بلغة النبط. وقال الواسطي: أي ساكناً بالسريانية.

﴿الرُّوم﴾ [الروم: ٢] قال: الجوالقي^(٦): هو أعمجي، اسم لهذا الجيل من الناس.

﴿رَنَحِيل﴾ [الإنسان: ١٧] ذكر الجوالقي^(٧) والشعالي أنه فارسي.

﴿السِّجِل﴾ [الأنباء: ١٠٤]، أخرج ابن مردوه من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس قال: السجل، بلغة الحبشة: الرجل^(٨). وفي «المحتسب»^(٩) لابن جني: السِّجِل: الكتاب. قال قوم: هو فارسي معرب.

﴿سِجِيل﴾ [هود: ٨٢]، أخرج الفريابي عن مجاهد قال: سجيل بالفارسية، أولها حجارة وآخرها طين.

﴿سِجِين﴾ [المطففين: ٧]، ذكر أبو حاتم في كتاب «الزينة»^(١٠) أنه غير عربي.

(١) في «المعرّب» رقم (٢٣٩).

(٢) في «المعرّب» رقم (٢٩١).

(٣) «الزينة» / ١٣٦ / ١.

(٤) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٨١٦ / ٢ سورة الفرقان: ٣٨.

(٥) «فنون الأفنان» ص ٣٥٠، باب ذكر اللغات في القرآن، وعzaاه لغة النبط.

(٦) في «المعرّب» رقم (٢٩٨).

(٧) في «المعرّب» رقم (٣٢٢).

(٩) «المحتسب» ٢ / ٢٦٧ سوره الأنبياء: ١٠٤.

(٨) انظر «المعرّب» رقم (٣٥٦).

(١٠) «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» ١ / ١٣٤ - ١٣٥.

﴿سَرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]: قال الجواليلي^(١): فارسي معرّب، وأصله سرادر، وهو الدهلiz. وقال غيره: الصواب أنَّه بالفارسية سرابرده؛ أي: ستر الدار.

(سري) أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]. قال: نهرًا، بالسريانية. وعن سعيد بن جيرير: بالبنطية، وحكي شيدلة: أنه باليونانية.

﴿سَرَّة﴾ أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَ سَرَّة﴾ [عبس: ١٥] قال: بالبنطية: القراء.

﴿سَرَّ﴾ [القمر: ٤٨]: ذكر الجواليلي أنها أجممية.

﴿سُجَّدًا﴾ قال الواسطي في قوله تعالى: ﴿وَاجْنُونَ الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، أي: مقنعي الرؤوس، بالسريانية.

﴿سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧] أخرج ابن مردوه من طريق العوفي، عن ابن عباس قال: السَّكُرُ بلسان الحبشة: الخلُ.

﴿سَسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] حكى الجواليلي^(٣) أنه أجممي.

﴿سَكَّا﴾ [النور: ٤٣] عده الحافظ ابن حجر في نظمه، ولم أقف عليه لغيره.

﴿سُدُّنِين﴾ [الكهف: ٣١] قال الجواليلي^(٤): هو رقيق الدبياج بالفارسية، وقال الليث: لم يختلف أهل اللغة والمفسرون في أنَّه معرّب. وقال شيدلة: هو بالهنديّة.

﴿سِدَّهَا﴾ قال الواسطي في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِّي سِدَّهَا لَذَا أَلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: زوجها بلسان القبط. قال أبو عمرو: لا أعرفها في لغة العرب.

﴿سَيِّنَ﴾ [التين: ٢] أخرج ابن أبي حاتم^(٥)، وابن جرير عن عكرمة قال: سينين: الحَسَنُ بلسان الحبشة.

﴿سَيَّنَاه﴾ [المؤمنون: ٢٠] أخرج ابن أبي حاتم عن الصحاح قال: سيناء بالبنطية الحسن.

﴿شَطَر﴾ أخرج ابن أبي حاتم^(٦) عن رُفيع في قوله تعالى: ﴿شَطَرَ الْمَسِّيْدِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، قال: تلقاء، بلسان الحبش.

﴿شَهْر﴾ [البقرة: ١٨٥] قال الجواليلي^(٧): ذكر بعض أهل اللغة أنه بالسريانية.

﴿الْأَصْرَاطَ﴾ حكى النقاش وابن الجوزي أنَّه الطريق بلغة الروم، ثم رأيته في كتاب «الزينة»^(٨) لأبي حاتم.

(١) في «المعرّب» رقم (٣٣٧).

(٢) في «تفسيره» رقم (٢٤٠٥/٧) (١٣١٠٤) و(١٣١٠٥).

(٣) في «المعرّب» رقم (٣٥٠).

(٤) في «المعرّب» رقم (٣٣٢).

(٥) في «تفسيره» ١٠/٣٤٤٨ (١٩٤٠٧) و(١٩٤٠٨).

(٦) في «تفسيره» ١/٢٥٤ (١٣٦٢) البقرة: ١٤٤.

(٧) في «المعرّب» رقم (٣٨٩)، وتمام كلامه: أصله بالسريانية سهر قعْرب.

(٨) «الزينة» ٢١٥/٢ باب الصراط.

﴿صَرْهُن﴾ أخرج ابن جرير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿صَرْهُن﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال: هي نَبْطِيَّة، فَشَقَّهُنَّ. وأخرج مثله عن الضحاك. وأخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه قال: ما من اللغة شيء إلا منها في القرآن شيء. قيل: وما فيه من الرومية؟ قال: ﴿صَرْهُن﴾ يقول: قَطَعُهُنَّ.

﴿صَلَوَتُ﴾ [الحج: ٤٠]. قال الجواليقي^(١): هي بالعبرانية كنائس اليهود، وأصلها (صلوتا). وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن الضحاك.

﴿طه﴾ أخرج الحاكم في «المستدرك» [٣٧٨/٢] وهو صحيح من طريق عكرمة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿طه﴾ قال: هو كقولك: يا محمد، بلسان الجن.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٣) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ﴿طه﴾ بالنبطيَّة. وأخرج عن سعيد بن جبير قال: ﴿طه﴾ يا رجل، بالنبطيَّة. وأخرج عن عكرمة قال: ﴿طه﴾ يا رجل، بلسان الجن.

﴿أَلَلْعُوْث﴾ [البقرة: ٢٥٦] هو الكاهن بالحبشية.

﴿وَأَطْفَاق﴾ [الأعراف: ٢٢] قال بعضهم: معناه قَصَداً بالرومِيَّة، وحكاوه شيئاً.

﴿طُونَ﴾ [الرعد: ٢٩] اسم الجنة بالحبشية، وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبَير قال: بالهنديَّة.

﴿طُور﴾ [المؤمنون: ٢٠] أخرج الفريابي عن مجاهد قال: الطور: الجبل بالسريانية، وأخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن الضحاك: أنه بالنبطيَّة.

﴿طَوَى﴾ [طه: ١٢] في «العجبات» للكرماني، قيل: هو مُعَرَّبٌ، معناه ليلاً، وقيل: هو رجل بالعبرانية.

﴿عَيَّدَت﴾ قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿عَيَّدَتْ بَنَى إِسْرَيْل﴾ [الشعراء: ٢٢] معناه: قتلت، بلغة النبط.

﴿عَدَن﴾ [التوبية: ٧٢]: أخرج ابن جرير عن ابن عباس: أنه سأله كعباً عن قوله تعالى: ﴿جَنَّتَ عَدَن﴾ [التوبية: ٧٢] قال: جَنَّاتٌ كُرُومٌ وأعناب، بالسريانية، ومن «تفسير جُويبر»: أنه بالرومِيَّة.

﴿الْعَرَم﴾ [سبأ: ١٦] أخرج ابن أبي حاتم^(٥) عن مجاهد قال: العرم، بالحبشية، وهي المسنَّة التي يُجمع فيها الماء، ثم ينشف.

﴿وَسَّاق﴾ [ص: ٥٧] قال الجواليقي^(٦) والواسطي: هو البارد المنتن بلسان الترك. وأخرج ابن جرير عن عبد الله بن بُرَيْدة قال: الغساق: المنتن، وهو بالطخارية.

(١) في «المعرب» رقم (٤٠٣).

(٢) في «تفسيره» ٨/٢٤٩٧ (١٣٩٧١) وما بعده، الحج: ٤٠.

(٣) في «تفسيره» ٧/٢٤١٥، (١٢٣٧٥) وما بعده، طه: ١.

(٤) في «تفسيره» ١٠/٣٣١٤ (١٨٦٧١) أول سورة الطور.

(٥) في «تفسيره» ١٠/٣١٦٦ (١٧٨٩٠) سبأ: ١٦. وفيه: وهي المنسنة التي يجتمع في الماء ثم ينشف.

(٦) في «المعرب» رقم (٤٦١).

﴿وَغِيَصَ﴾ [هود: ٤٤]. قال أبو القاسم: غيض نقص، بلغة الحبشة.

﴿الْفَرَّادِيسُ﴾ [الكهف: ١٠٧] أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن مجاهد قال: الفردوس بستان بالرومية. وأخرج عن السديّ قال: الكرم بالبنطية. وأصله (فرداسا).

(فُوم) قال الواسطي: هو الحنطة بالعبرية [البقرة: ٦١].

﴿فَرَاطِيسَ﴾ [الأناعيم: ٩١]: قال الجوالقي^(٢): يقال: إن القرطاس أصله غير عربي.

(قسط) أخرج ابن أبي حاتم^(٣) عن مجاهد قال: ﴿الْقَسْطَ﴾ [آل عمران: ١٨] العدل، بالرومية.

(قسطاس) أخرج الفريابي عن مجاهد قال: القسطاس: العدل بالرومية. وأخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن سعيد بن جبير قال: ﴿بِالْقَسْطَلِينِ﴾ [الإسراء: ٣٥] بلغة الروم: الميزان.

﴿فَسَوْرَة﴾ [المدثر: ٥١] أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: الأسد يقال له بالحبشية: قسورة.

﴿فَطَنَا﴾ [ص: ١٦] قال أبو القاسم: معناه كتابنا، بالبنطية.

(فُقل) حكى الجوالقي^(٥) عن بعضهم: أنه فارسي معرب.

(قُمل): قال الواسطي: هو الدبي بلسان العربية والسريانية، قال أبو عمرو: لا أعرفه في لغة أحدٍ من العرب [الأعراف: ١٦٦].

﴿يَقْتَلَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ذكر الشعالي في «فقه اللغة»^(٦): أنه بالرومية: اثنا عشر ألف أوقية.

وقال الخليل: زعموا أنه بالسريانية ملء جلد ثور ذهباً أو فضة. وقال بعضهم: إنه بلغة ببر ألف مثقال.

وقال ابن قتيبة: قيل: إنه ثمانية آلاف مثقال، بلسان أهل إفريقيا.

﴿الْأَقْيُومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال الواسطي: هو الذي لا ينام، بالسريانية.

﴿كَأَوْرَا﴾ [الإنسان: ٥] ذكر الجوالقي^(٧) وغيره أنه فارسي معرب.

﴿وَكَفَرَ﴾ [آل عمران: ١٩٣]: قال ابن الجوزي: كفر عنا معناه: امح عنا، بالبنطية. وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني في قوله تعالى: ﴿كَفَرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] قال: بالعبرانية محا عنهم.

﴿كَفَّارَ﴾ [الحديد: ٢٨]: أخرج ابن أبي حاتم^(٨) عن أبي موسى الأشعري قال: كفلين: ضعفين بالحبشية.

﴿كَنْزُ﴾ [الكهف: ٨٢] ذكر الجوالقي^(٩) أنه فارسي معرب.

﴿كُورَت﴾ [التوكير: ١] أخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير: كورت: عورت. وهي بالفارسية.

(١) في «تفسيره» ٧/٢٢٩٤ (١٣٠٠٩) الكهف: ١٠٧. (٢) في «المغرب» رقم (٥٥٥).

(٣) في «تفسيره» ٢/٦١٧ (٣٣١٠) آل عمران: ١٨. (٤) في «تفسيره» ٧/٢٣٣١ (١٣٢٨٢) الإسراء: ٣٥.

(٥) في «المغرب» وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَتَذَبَّرُونَ الْمُرْءَاتَ أَنَّ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْنَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].

(٦) ١/٥٣١ فصل في ما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية.

(٧) قال في «المغرب»: فأما الكافور المشروم من الطيب فأحسبه ليس بعربي محض... رقم (٥٧١).

(٨) في «تفسيره» ١٠/٣٣٤١ (١٨٨٣٧) الحديد: ٢٨. (٩) في «المغرب» رقم (٥٦٠).

﴿لَسْتُ﴾ [الحشر: ٥] في «الإرشاد» للواسطي: هي النخلة. وقال الكلبي: لا أعلمها إلّا بلسان اليهود يشرب.

﴿مَنْكَ﴾ [يوسف: ٣١] أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن سلمة بن تمام الشقرى قال: مُتَّكِأً بلسان الحبش، يسمون الترنج منكًا.

(مجوس) [الحج: ١٧] ذكر الجوالىقى^(٢) أنه أعجمي.

(مرجان) [الرحمن: ٢٢] حكى الجوالىقى^(٣) عن بعض أهل اللغة أنه أعجمي.

﴿مَسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦] ذكر الشاعلى أنه فارسي.

(مشكاة) أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن مجاهد قال: **﴿كَسْكُوف﴾** [النور: ٣٥] الكوءة، بلغة الحبشة.

﴿مَقَالِيدُ﴾ [الزمر: ٦٣] أخرج الفريابى عن مجاهد قال: مقاليد: مفاتيح بالفارسية. وقال ابن دُرید، والجوالىقى^(٥): الإقلید والمقلید: المفتاح، فارسي معرب.

﴿مَرْفُومٌ﴾: قال الواسطي في قوله تعالى: **﴿كَتَبَ مَرْفُومٌ﴾** [المطففين: ٩]، أي: مكتوب، بلسان العبرية.

﴿مُرْجَلَة﴾ [يوسف: ٨٨] قال الواسطي: مزاجة قليلة، بلسان العجم، وقيل: بلسان القبط.

﴿مَلَكُوت﴾ أخرج ابن أبي حاتم^(٦) عن عكرمة في قوله تعالى: **﴿مَلَكُوت﴾** [الأنعام: ٧٥] قال: هو الملك، ولكنه بكلام النبطية: (ملوكوتا).

وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس، وقال الواسطي في «الإرشاد»: هو الملك بلسان النبط.

﴿مَنَاعِ﴾ [ص: ٣] قال: أبو القاسم: معناه فرار بالنبطية.

(منسأة) [سبأ: ١٤] أخرج ابن جرير عن السعدي قال: المنسأة: العصا بلسان العبرية.

﴿مُنَفِّطُر﴾ أخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿السَّمَاءُ مُنَفِّطُرٌ بِهِ﴾** [المزمول: ١٨] قال: ممتلئة به، بلسان العبرية.

﴿كَلْمَهْلَ﴾ [الدخان: ٤٥] قيل: هو عكرُ الزيت بلسان أهل المغرب، حكاه شيدلة. وقال أبو القاسم: بلغة البربر.

﴿نَاثِثَة﴾ [المزمول: ٦]: أخرج الحاكم في «مستدركه» [٥٠٥/٢] وهو صحيح عن ابن مسعود قال: ناثة الليل: قيام الليل بالحبشية. وأخرج البيهقي [«السن» ٢٠/٣] عن ابن عباس مثله.

(١) في «تفسيره» ٧/٢١٣٣ (١١٥٣٥). يوسف: ٣١.

(٢) في «المعرب» رقم (٦٤٠) وقال: أعجمي معرب، وقد تكلمت به العرب.

(٣) في المعرب رقم (٦٥٨). (٤) في «تفسيره» ٨/٢٥٩٥ (١٤٥٦٩) النور: ٣٥.

(٥) في «المعرب» رقم (١١٦) و(٦٢٦). (٦) في «تفسيره» ٤/١٣٢٦ (٧٥٠٠) الأنعام: ٧٥.

﴿تَ﴾: حكى الْكَرْمَانِيُّ فِي «الْعَجَابِ»^(١) عَنِ الصَّحَاكِ: أَنَّهُ فَارِسِيٌّ، أَصْلُهُ أَنُونٌ. وَمَعْنَاهُ: اصْنَعْ مَا شَئْتَ.

﴿هَذَا﴾ [الأعراف: ١٥٦] قيل: معناه تُبَيَّنَ، بالعبرانية، حكاية شيدلة وغيره.

(هود) قال الجواليلي^(٢): الهود اليهود، أَعجمي [البقرة: ١١١].

(هُوْنُّ) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ عَنْ مِيمُونَ بْنِ مُهَرَّانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَمْسُونُ عَلَى الْأَرْضِ هُونَّا» [الفرقان: ٦٣] قال: حِكْمَاءُ السَّرِّيَانِيَّةِ^(٣). وَأَخْرَجَ عَنِ الصَّحَاكِ مُثْلِهِ، وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي عُمْرَانَ الْجُوَنِيِّ أَنَّهُ بِالْعَرَبِيَّةِ.

﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ^(٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: هَيْتَ لَكَ، هَلْمَ لَكَ بِالْقُبْطِيَّةِ. وَقَالَ الْحَسْنُ: هِيَ بِالسَّرِّيَانِيَّةِ كَذَلِكَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ. وَقَالَ عَكْرَمَةُ: هِيَ بِالْحُورَانِيَّةِ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو الشِّيخِ. وَقَالَ أَبُو زِيدَ الْأَنْصَارِيُّ: هِيَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَصْلُهُ (هِيَتِلِجُ)، أَيْ: تَعَالَى. (وراء) [الكهف: ٧٩] قيل: معناه أَمَامُ الْبَطْيَةِ، وَحِكَايَةُ شِيدَلَةٍ وَأَبُو القَاسِمِ، وَذِكْرُ الْجَوَالِيلِيِّ أَنَّهَا غَيْرُ عَرَبِيَّةِ.

﴿وَرَدَة﴾ [الرحمن: ٣٧] ذِكْرُ الْجَوَالِيلِيِّ أَنَّهَا غَيْرُ عَرَبِيَّةِ.

﴿لَا وَرَزَ﴾ [القيامة: ١١] قَالَ أَبُو القَاسِمَ: هُوَ الْحَبْلُ وَالْمَلْجَأُ، بِالْبَطْيَةِ.

(ياقوت) ذِكْرُ الْجَوَالِيلِيِّ^(٥) وَالشَّاعَلِيَّ وَآخَرُونَ أَنَّهُ فَارِسِيٌّ [الرحمن: ٥٨].

﴿بَحْرَ﴾ [الإنشقاق: ١٤]: [أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ عَنْ دَاؤِدَ بْنِ هَنْدَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّهُ طَنَّ أَنَّ لَنْ يَمْبُرَ﴾،] قَالَ: بِلُغَةِ الْحَبْشَةِ (يُرَجِعُ). وَأَخْرَجَ مُثْلِهِ عَنْ عَكْرَمَةَ، وَتَقَدَّمَ فِي أَسْئِلَةِ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [المَسْأَلَةُ: ٤٦].

﴿بَسَ﴾ أَخْرَجَ ابْنُ مَرْدُوْيَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَسَ» قَالَ: يَا إِنْسَانٍ، بِالْحَبْشَيَّةِ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتَمَ^(٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ: «بَسَ» يَا رَجُلٍ، بِلُغَةِ الْحَبْشَةِ.

﴿بَصِدُوتَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ: مَعْنَاهُ يَصِدُّجُونَ، بِالْحَبْشَيَّةِ.

﴿يَصِهَرَ﴾ [الحج: ٢٠] قيل: معناه ينضج، بلسان أهل المغرب، حكاية شيدلة.

﴿الْأَيْرَ﴾ [طه: ٣٩] قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: الْيَمَ الْبَحْرُ بِالسَّرِّيَانِيَّةِ، وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ: بِالْعَرَبِيَّةِ، وَقَالَ شِيدَلَةُ: بِالْقُبْطِيَّةِ.

(١) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ١٢٣٥ / ٢ أول سورة القلم، وتمام كلامه: والظاهر أنه من حروف التهجي كآخراته.

(٢) في «المعرب» رقم (٧٠٧).

(٣) في «تفسيره» ٢٧٢٠ / ٨ (١٥٣٣٩) الفرقان: ٦٣ وفيه: حُلْماء.

(٤) في «تفسيره» ٢١٢١ / ٧ (١٤٦٢) يوسف: ٢٣.

(٥) في «المعرب» رقم (٧٢٨).

(٦) في «تفسيره» ٣١٨٨ / ١٠ (١٨٠٢٤) يس: ١.

﴿الْيَهُود﴾ [البقرة: ١١٣] قال الجواليلي^(١): أعمجي معرّب، منسوبون إلى يهودا بن يعقوب، فعرّب بإهمال الدال.

فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعربة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبل في كتاب قبل هذا !!

وقد نظم القاضي تاج الدين بن السبكي منها سبعةً وعشرين لفظاً في أبيات، وذيل عليها الحافظ أبو الفضل ابن حجر بأبيات فيها أربعةً وعشرون لفظاً، وذيلت عليها بالباقي، وهو بضم وستون، فتمت أكثر من مئة لفظة.

فقال ابن السبكي:

رُومٌ وطُوبَى وسِجْيَلُ وَكَافُورُ
إِسْتَبْرِقِي صَلَواتُ سُنْدُسْ طُورُ
قُ دِينَارُ وَالْقَسْطَاسُ مَشْهُورُ
وَيُؤْتُ كِفْلَيْنِ مَذْكُورُ وَمَسْطُورُ
فِيمَا حَكَى ابْنُ دُرِيدٍ مِنْهُ تَنُورُ

السَّلَسِيلُ وَطَهَ كُورَثِ بِيَعْ
وَالزَّئْجِيلُ وَمَشْكَاةُ سُرَادِقُ مَعْ
كَذَا قَرَاطِيسُ رِبَانِيهِمْ وَغَسَّا
كَذَاكَ قَسْوَرَةُ وَالْيَمُ نَاشِئَةُ
لَهُ مَقَالِيدُ فَرْدُوسُ يَعْدُ كَذَا

وقال ابن حجر:

السَّرِيَّ وَالْأَبْ ثُمَّ الْجِبْتُ مَذْكُورُ
دَارَسْتُ يُضَهِّرُ مِنْهُ فَهُوَ مَضَهُورُ
وَأَوْبِي مَعْهُ وَالْطَاغُوتُ مَسْطُورُ
ثُمَّ الرَّقِيمُ مَنَاصُ وَالسَّنَا النُّورُ

وَزَدَتْ حِرْمُ وَمَهْلُ وَالسُّجِيلُ كَذَا
وَقَطَّنَا إِنَاءَ ثُمَّ مَتَكَّا
وَهِيَتْ وَالسَّكَرُ الْأَوَاهُ مَعَ حَصَبِ
صُرْهَنْ إِصْرِي وَغِيَضُ الْمَاءُ مَعَ وَرَرِ
وَقَلتْ أَيْضاً :

تَ ثُمَّ سِينِينَ شَطَرَ الْبَيْتِ مَشْهُورُ
جَانُ وَيَمُّ مَعَ الْقِنْطَارِ مَذْكُورُ
ةُ وَالْأَرَائِكُ وَالْأَكْوَابُ مَائِئَةُ
هَوْنُ يَصِدُّونَ وَالْمِنْسَاهُ مَسْطُورُ
رِيُونَ كَنْزُ وَسِجِينُ وَتَشِيرُ
إِلَّا وَمِنْ تَخْتِهَا عَبَدَتْ وَالصُّورُ
جَاهَ وَسِيَّدَهَا الْقَيْوُمُ مَوْقُورُ

وَزَدَتْ يَسُ وَالرَّحْمَنُ مَعَ مَلَكُو
ثُمَّ الصَّرَاطُ وَدَرِيٌّ يَحْرُو وَمَرْ
وَرَاعَنَا ظَفِيقًا هَذِنَا ابْلَعِي وَوَرَا
هُودُ وَقَسْنَطْ كَفْرُ رَمْزُهُ سَقَرُ
شَهْرُ مَجْوِسٍ وَأَقْفَالٍ يَهُودٌ حَوَا
بَعْيِرُ آزُرُ حُسْبُ وَزَدَهُ عَرِمُ
وَلِيَنَةُ فُوْمَهَا رَهْوُ وَأَخْلَدَ مَزْ

وَقُمِلْ ثُمَّ أَسْفَارَ عَنِ الْكُتُبِ
 وِحْيَةُ وَطَوَى وَالرَّسْ نُونَ كَذَا
 مَسْكُ أَبَارِيقُ يَا قَوْتُ رَوْفَا فَهُنَا
 وَبِعِضِهِمْ عَدَ الْأَوْلَى مَعَ بَطَائِنِهَا

وَسَجَدَ ثُمَّ رَبِيُّونَ تَكْثِيرُ
 عَذْنُ وَمَنْفِطُرُ الْأَسْبَاطِ مَذْكُورُ
 مَا فَاتَ مِنْ عَدَدِ الْأَلْفَاظِ مَخْصُورُ
 وَالآخِرَةُ لِمَعْنَى الْضَّدِّ مَفْصُورُ



النوع التاسع والثلاثون

في معرفة الوجوه والنظائر

صنف فيها قديماً مقاتلُ بن سليمان، ومن المتأخرین ابن الجوزي، وابن الدامغاني، وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المصري، وابن فارس وآخرون.

فالوجوه: للفظ المشترک الذي يُستَعْمَلُ في عدّة معانٍ كلفظ الأمة. وقد أفردت في هذا الفن كتاباً سمیته: «معترك القرآن في مشترك القرآن»^(١).

والنظائر كالألفاظ المتواطئة

وقيل: النظائر في اللفظ، والوجوه في المعانی. وضُعْفٌ؛ لأنَّه لو أريد هذا لكان الجمع في الأنفاظ المشتركة، وهم يذکرُون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعاً لأقسام، والنظائر نوعاً آخر.

وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن؛ حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهًا وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

وذكر مقاتل^(٢) في صدر كتابه حديثاً مرفوعاً: «لا يكون الرَّجُل فقيهًا كُلَّ الفقه حتى يَرَى للقرآن وجوهاً كثيرةً».

قلت: هذا أخرجه ابن سعد^(٣) وغيره عن أبي الدرداء موقوفاً، ولفظه: «لا يَقْفَهُ الرَّجُل كُلَّ الفقه...». وقد فسره بعضُهم بـأَنَّ المراد: أن يَرَى اللفظ الواحد يحتمل معانٍ متعددة، فيحمله عليهما إذا كانت غير متصادة، ولا يقتصر به على معنى واحد.

وأشار آخرون إلى أَنَّ المراد به استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر. وقد أخرجه ابن عساكر في «تاریخه»^(٤) من طريق حمَّاد بن زید، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي الدرداء قال: إِنَّك لَن تَفْقَهْ كُلَّ الْفَقْهِ حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وِجْهَهَا.

قال حمَّاد: فقلتُ لِأَيُّوب: أرأيْتَ قَوْلَهُ: حَتَّى تَرَى لِلْقُرْآنِ وِجْهَهَا، أَهُو أَنْ يَرَى لَهُ وِجْهَهَا فِيهِ بُثْرَ؟ قال: نعم، هو هذا.

(١) وهو مطبوع بثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

(٢) مقاتل بن سليمان، من أعلام المفسرين، وهو غير صدوق في الحديث، قال ابن حجر: كذبُوه وهجروه ورمي بالتجسيم (ت: ١٥٠ هـ) «ميزان الاعتلال» ١٩٦ / ٣، «تاریخ بغداد» ١٦٠ / ١٣، «تقریب التهذیب» (٦٨٦٨)، «وَتَهذِيبُ الْكَمَال» (٦٦٦).

(٣) طبقات ابن سعد ٣٥٧ ذكر من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

(٤) «تاریخ مدینة دمشق» ابن عساکر ٤٤٧ / ١٧٣ ترجمة عویمر بن زید بن قیس (أبو الدرداء).

وأخرج ابن سعد^(١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أن علي بن أبي طالب أرسله إلى الخارج، فقال: اذهب إليهم فخاصهم، ولا تُحااجُهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصهم بالسنة. وأخرج من وجه آخر أنَّ ابن عباس قال له: يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوتنا نَزَلَ. قال: صدقت، ولكن القرآن حمَالٌ ذو وُجوه، يقولون، ولكن خاصهم بالسنن، فإنهم لن يجدوا عنها مَحِيصًا. فخرج إليهم فخاصهم بالسنن، فلم تبق بأيديهم حُجَّةً.

وهذه عيونٌ من أمثلة هذا النوع:

من ذلك: الهدى، يأتي على سبعة عشر وجهاً:

بمعنى الشبات: ﴿أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

والبيان: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

والدين: ﴿إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٣].

والإيمان: ﴿وَبَرِزَّدَ اللَّهُ الَّذِينَ أَهْتَدَوْا هُدَىٰ﴾ [مرim: ٧٦].

والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَارِ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنباء: ٧٣].

وبمعنى الرسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ هُدَىٰ﴾ [البقرة: ٣٨].

والمعرفة: ﴿وَبِالْأَجْمَعِ هُمْ يَهَدَنَّ﴾ [النحل: ١٦].

وبمعنى النبي ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُنُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣].

والستوراة: ﴿وَلَقَدْ أَكْتَبْنَا مُوسَى الْهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣].

والاسترجاع: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهَتَّدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

والحججة: ﴿لَا يَهُدِي الْقَوْمَ الظَّلِيلُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِلَرْهُمْ فِي رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أي: لا يهديهم حجة.

والتوحيد: ﴿إِنَّ نَّبِيَّ الْهُدَىٰ مَعَكُ﴾ [القصص: ٥٧].

والسنة: ﴿وَهُدُّهُمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ إِلَّا تِرِهِمْ مُهَتَّدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٢].

والإصلاح: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهُدِي كَيْدَ الظَّاهِرِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

والإلهام: ﴿أَعْطَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: ألههم المعاش.

والستروبة: ﴿إِنَّا هُدَّنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(١) في «طبقاته» ٣٢ ذكر علي ومعاوية وقاتلهما وتحكيم الحكيمين.

والإرشاد : ﴿أَن يَهْدِيَنَّ سَوَاءَ السَّبِيل﴾ [القصص : ٢٢].

ومن ذلك : السوء، يأتي على أوجه :

الشدة : ﴿يَسُوُونَكُمْ سُوءَ العذاب﴾ [البقرة : ٤٩].

والغثرة : ﴿وَلَا تَسْوُهَا بِسُوءٍ﴾ [الأعراف : ٧٣].

والزنما : ﴿مَا جَزَاءُهُمْ مِنْ أَرَادُ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ [يوسف : ٢٥]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سُوءًا﴾

[مرim : ٢٨].

والبرص : ﴿بَيْضَاهُ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [القصص : ٣٢].

والعنذاب : ﴿إِنَّ الْعِذَابَ إِلَيْهِ وَالسُّوءَ﴾ [النحل : ٢٧].

والشكرك : ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ [النحل : ٢٨].

والشتم : ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَنَّمُ بِالسُّوءِ﴾ [النساء : ١٤٨]، ﴿وَالسَّنَمُ بِالسُّوءِ﴾ [المتحنة : ٢]

والعنذب : ﴿يَعْمَلُونَ أَسْوَءَ بِحَمَّاتِهِ﴾ [النساء : ١٧].

وبمعنى بئس : ﴿وَلَمْ سُوءَ الدَّارِ﴾ [الرعد : ٢٥].

والغضير : ﴿وَيَكْشِفُ أَسْوَءَ﴾ [النمل : ٦٢]، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف : ١٨٨].

والقتل والهزيمة : ﴿لَمْ يَمْسِتُهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران : ١٧٤].

ومن ذلك الصلاة، تأتي على أوجه :

الصلوات الخمس : ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة : ٣].

وصلاة العصر : ﴿تَحِسُّونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة : ١٠٦].

وصلاة الجمعة : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة : ٩].

والجنازة : ﴿وَلَا تُصْلِي عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبه : ٨٤].

والدعاء : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبه : ١٠٣].

والسدين : ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود : ٨٧].

والقراءة : ﴿وَلَا جَهَنَّمُ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء : ١١٠].

والرحمة والاستغفار : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلِئِكُنَّهُمْ يُصْلُونَ عَلَى الْيَتَامَى﴾ [الأحزاب : ٥٦].

ومواضع الصلاة : ﴿وَصَلَوَتْ وَمَسَجِدُ﴾ [الحج : ٤٠]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الْكُفُورَ﴾ [النساء : ٤٣].

ومن ذلك : الرحمة، وردت على أوجه :

الإسلام : ﴿يَخْتَصُ بِرَحْمَتِهِ، مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران : ٧٤].

والإيمان : ﴿وَإِنَّمَا رَحْمَةُ اللَّهِ مَنْ عَنِيهِ﴾ [هود : ٢٨].

- والجنة :** «فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا حَلِيلُونَ» [آل عمران: ١٠٧].
- والمرتبط :** «بَشَّرَأَ يَتَ بِدَنِ رَحْمَتِهِ» [الأعراف: ٥٧].
- والنعمنة :** «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ» [النور: ١٠].
- والنبيوة :** «أَمَّرَ عِنْدَهُ حَرَّانَ رَحْمَةَ رَبِّكَ» [ص: ٩]، «أَمَّرَ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ» [الزخرف: ٣٢].
- والقرآن :** «قُلْ يَفْضِلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ» [يونس: ٥٨].
- والرزق :** «خَرَّابَ رَحْمَةَ رَبِّهِ» [الإسراء: ١٠٠].
- والنصر والفتح :** «إِنَّ أَرَادَ يَكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ يَكُمْ رَحْمَةً» [الأحزاب: ١٧].
- والعافية :** «أَوْ أَرَادَ بِرَحْمَةِ رَبِّهِ» [الزمير: ٣٨].
- والمرودة :** «رَافَةَ وَرَحْمَةً» [الحديد: ٢٧]، «رَحْمَةَ بَنِيهِمْ» [الفتح: ٢٩].
- والسعنة :** «تَحْفِيقُ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً» [البقرة: ١٧٨].
- والمحفرة :** «كَتَبَ عَلَى تَقْسِيمِ الرَّحْمَةِ» [الأنعام: ١٢].
- والعصمة :** «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ» [هود: ٤٣].
- ومن ذلك: الفتنة، وردت على أوجه:
- الشرك :** «وَالْفَتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ» [البقرة: ١٩١]، «حَتَّى لَا تَكُونُ فَتْنَةً» [الأنفال: ٣٩].
- والإضلال :** «أَبْغَاهُمُ الْفَتْنَةَ» [آل عمران: ٧].
- والقطائل :** «أَنْ يَقْتَلُوكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١].
- والضلال :** «وَاحْذَرُوهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ» [المائدة: ٤٩].
- والضلالة :** «وَمَنْ يُرِيدُ اللَّهَ فَتَنَّهُ» [المائدة: ٤١].
- والمعذرة :** «ثُمَّ لَرَكُنْ فَتَنَّهُمْ» [الأنعام: ٢٣].
- والقهباء :** «إِنْ هِيَ إِلَّا فَتَنَّكُمْ» [الأعراف: ١٥٥].
- والإثم :** «أَلَا فِي الْفَتْنَةِ سَكَطُوا» [التوبه: ٤٩].
- والمرض :** «يُقْتَلُونَ فِي كُلِّ عَامٍ» [التوبه: ١٢٦].
- والعبارة :** «لَا يَجْعَلُنَا فَتَنَّهُ» [يونس: ٨٥].
- والعقوبة :** «أَنْ تُعَذِّبَهُمْ فَتَنَّهُ» [النور: ٦٣].
- والاحتبار :** «وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» [العنكبوت: ٣].
- والعذاب :** «جَعَلَ فَتَنَّهُ أَنَّاسِيْنَ كَعَذَابِ اللَّهِ» [العنكبوت: ١٠].
- والاحراق :** «يَوْمَ هُمْ عَلَى الْأَنَارِ يُقْتَلُونَ» [الذاريات: ١٣].

والجنسون : ﴿يَأْتِكُمُ الْمَفْتُون﴾ [القلم : ٦].

ومن ذلك : الروح، ورد علىي أوجهه:

الأم —————— ر : **﴿وَرُؤْمٌ مِّنْهُ﴾** [النساء: ١٧١].

والوحى : ﴿يَنْزَلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾ [النحل : ٢].

والـ قـ رـآن : ﴿أَوْحـيـنـا إـلـيـكـ رـوـحـاً مـنـ أـمـرـنـا﴾ [الـشـورـى: ٥٢].

والرَّحْمَةُ : **وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ** [المجادلة: ٢٢].

والحبيبة : **فروج وريحان** [الواقعة : ٨٩].

وَجَسَرَ بِهِ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحًا [مريم: ١٧]، **﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾** [الشعراء: ١٩٣].

وَمَلَكُ عَظِيمٍ : **»يَوْمَ يَقُومُ الْأَوْرُحُ«** [النَّا : ٣٨].

وَحْشٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ : «نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَأَرْوَاحُ فِيهَا» [القدر: ٤] ..

وَوَحْ الْمَدْنَ : ﴿ وَسَلَّمَتُكَ عَنِ الْوَرْجَةِ ﴾ [الإسراء: ٨٥].

ومن ذلك: القضاء، ورد على، أوجه:

والأم : **﴿إِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا﴾** [آل عمران: ٤٧].

والأحرار : **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْنَهُ﴾** [الأحزاب: ٢٣].

الْفَصْلُ : لِقُضَاءِ الْأَمْرِ بَعْدِ وَبَنَكِهِ [الأنعام: ٥٨].

والْمَضَرُّ : لِقَضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا [الأనفال: ٤٢].

واللَّا كُلُّ قَوْمٍ أَتَتْهُ آيَاتُنَا [آلِيٰ إِسْمَاعِيلٍ : ١١].

والاب ام : ﴿فَنَفَسْتَ عَقْدَ قَضَيْهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

الاعلام : (وَقَصَّرْنَا إِلَيْنَاهُ أَسْتَعْدَاهُ) [الاسراء: ٤].

وَالْمُصْنَعَةُ : ﴿ وَقَمَهُ دُكَّ الْأَنْعَدُونَ الْأَنَاءُ ﴾ [الإِسْرَاءَ : ٢٣].

والخالق: ﴿وَهُنَّ مِنْ سَعَةِ سَمَاءَتِكُوكَ﴾ [فصلت: ١٢].

وَالْفَعَلَى : ﴿كَلَّا لَنَا قُضِيَ مَا أَمْرَأَ﴾ [عس١: ٢٣] بَعْنَ: حَثَّا لَهُ بَعْلًا.

وَالْمُؤْمِنُونَ : إِذْ قَضَيْنَا لِلرَّبِّ مُسَاءَ الْأَشْرَقَ [القصص : ٤٤].

ومن ذلك: الذك ، و د علم، أوجهه:

- ذكر اللسان :** «فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرُ أَبْكَاهُ كُمْ» [البقرة: ٢٠٠].
- وذكر القلب :** «ذَكِرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ» [آل عمران: ١٣٥].
- والحوفظ :** «وَذَكَرُوا مَا فِيهِ» [البقرة: ٦٣].
- والطاعة والجزاء :** «فَاذْكُرُوهُ أَذْكُرْكُمْ» [البقرة: ١٥٢].
- والصلوات الخمس :** «فَإِذَا أَمْنَثْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ» [البقرة: ٢٣٩].
- والمعظمة :** «فَلَئِنْ تَسْأَلُوا مَا ذَكَرُوا بِهِ» [الأعراف: ١٦٥]، «وَذَكَرْ فَإِنَّ الْذِكْرَى» [الذاريات: ٥٥].
- والبيان :** «أَوْ عَيْمَشْ أَنْ جَاءَكُمْ ذَكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ» [الأعراف: ٦٩].
- والحديث :** «أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكِ» [يوسف: ٤٢]، أي: حَدَثَهُ بحالٍ.
- والقرآن :** «وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذَكْرِي» [طه: ١٢٤]، «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذَكْرٍ» [الأنبياء: ٢].
- والستوراة :** «فَتَشَلُّوا أَهْلَ الْذِكْرِ» [النحل: ٤٣].
- والخبر :** «سَأَلَنُوا عَنِّي أَكُمْ مِنْهُ ذَكْرًا» [الكهف: ٨٣].
- والشرف :** «وَإِنَّمَا لِذِكْرِ لَكَ» [الزخرف: ٤٤].
- والعيوب :** «أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ إِلَهَتَكُمْ» [الأنبياء: ٣٦].
- واللوح المحفوظ :** «مِنْ بَعْدِ الذِكْرِ» [الأنبياء: ١٠٥].
- والشئون :** «وَذَكَرَ اللَّهُ كَبِيرًا» [الأحزاب: ٢١].
- والوحسي :** «فَأَتَلَيْتُ ذِكْرًا» [الصفات: ٣].
- والرسول :** «ذَكْرًا رَسُولًا» [الطلاق: ١١، ١٠].
- والصلة :** «وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ» [العنكبوت: ٤٥].
- وصلاة الجمعة :** «فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» [الجمعة: ٩].
- وصلاة العصر :** «عَنْ ذِكْرِ رَبِّي» [ص: ٣٢].
- ومن ذلك: الدعاء، ورد على أوجه:
- العبادة :** «وَلَا تَنْعَمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْعَمُكَ وَلَا يَصْرُكَ» [يونس: ١٠٦].
- والاستغاثة :** «وَأَدْعُوا شَهِدَاءَكُمْ» [البقرة: ٢٣].
- والسؤال :** «أَدْعُونَنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» [غافر: ٦٠].
- والسؤال :** «دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ» [يونس: ١٠].
- والنداء :** «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ» [الإسراء: ٥٢].
- والتسمية :** «لَا يَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّبُّولَ يَتَكَبَّرُمْ كَدُعَاءَ بَعْضَكُمْ بَعْضًا» [النور: ٦٣].

ومن ذلك: الإحسان، ورد على أوجه:

العفة: «وَالَّذِينَ يَرْمَأُونَ الْمُحْصَنَاتِ» [النور: ٤].

والسترة: «فَإِذَا أَحْسَنَ» [النساء: ٢٥].

والحرمة: «نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَذَابِ» [النساء: ٢٥].

فصل

قال ابن فارس في كتاب «الأفراد»^(١):

١ - كل ما في القرآن من ذكر (الأسف) فمعناه الحزن، إلا: «فَلَمَّا ءا سْتُونَا» [الزخرف: ٥٥] فمعناه أخضبُونا.

٢ - وكل ما فيه من ذكر (البروج) فهي الكواكب إلا: «وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدُو» [النساء: ٧٨]، فهي القصور الطوال الحصينة.

٣ - وكل ما فيه من ذكر (البر والبحر) فالمراد بالبحر الماء، وبالبر التراب اليابس، إلا: «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» [الروم: ٤١] فالمراد به البرية وال عمران.

٤ - وكل ما فيه من (بخس) فهو النقص، إلا: «يُشَبِّهُ بَخْسِيْنِ» [يوسف: ٢٠]، أي: حرام.

٥ - وكل ما فيه من (التعقل) فهو الزوج إلا: «الَّذِيْنَ بَعَلُوا» [الصفات: ١٢٥] فهو الصنم.

٦ - وكل ما فيه من (البكير) فالخرس عن الكلام بالإيمان، إلا: «عُيْنًا وَبَكَمًا وَصَنْتَرًا» في الإسراء [٩٧]، و«أَعْدَهُمَا أَبْكَمُ» في النحل [٧٦]، فالمراد به عدم القدرة على الكلام مطلقاً.

٧ - وكل ما فيه (جيثاً) فمعناه جميماً، إلا: «وَتَرَى كُلَّ أُنْثَى جَاهِيَّةً» [الجاثية: ٢٨] فمعناه تجشو على ركبها.

٨ - وكل ما فيه من (حسبان) فهو العدد، إلا: «حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ» في الكهف [٤٠] فهو العذاب.

٩ - وكل ما فيه (حسرة) فالندامة، إلا: «لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسَرَةً فِي قُلُوبِهِمْ» [آل عمران: ١٥٦] فمعناه الحزن.

١٠ - وكل ما فيه من (الدحض) فالباطل، إلا: «فَكَانَ مِنَ الْمَدْحُضِينَ» [الصفات: ١٤١] فمعناه من المقورين.

١١ - وكل ما فيه من (رجز) فالعذاب، إلا: «وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ» [المدثر: ٥]، فالمراد به الصنم.

١٢ - وكل ما فيه من (ريب) فالشك، إلا: «رَبِّ الْمَنْوِيْرِ» [الطور: ٣٠]، يعني حوادث الدهر.

١٣ - وكل ما فيه من (الرجم) فهو القتل، إلا: «لَأَرْجُنَكُمْ» [مريم: ٤٦] فمعناه لأشتمتك و: «رَجَمًا بِالْغَيْبِ» [الكهف: ٢٢]، أي: ظئناً.

(١) أفراد كلمات القرآن العزيز» أحمد بن فارس اللغوي (ت: ٣٩٥ هـ) ص ٩ - ١٠ ، والكتاب رسالة صغيرة من (٩) صفحات فقط. وفيه (٣٥) كولاً.

- ١٤ - وكلُّ ما فيه من (الزور) فالكذب مع الشرك، إلا : **﴿مُنْكِرًا مِنَ الْقَوْلِ وَرُوَاً﴾** [المجادلة: ٢]، فإنه كذب غير الشرك.
- ١٥ - وكلُّ ما فيه من (زكاة) فهو المال، إلا **﴿وَحَانَتِ الْأَيَّامُ وَزَكْوَةً﴾** [مريم: ١٣]، أي : طهرا.
- ١٦ - وكلُّ ما فيه من (الزيغ) فالليل، إلا : **﴿وَلَدَ زَاغَتِ الْأَصْنَافُ﴾** [الأحزاب: ١٠]، أي : شخصت.
- ١٧ - وكلُّ ما فيه من (سخر) فالاستهزاء، إلا : **﴿سَخِرِيًّا﴾** في الزخرف [٣٢] فهو من التسخير والاستخدام.
- ١٨ - وكلُّ (سكونية) فيه طمأنينة، إلا التي في قصة طالوت، فهو شيء كرأس الهرة له جناحان [البقرة: ٢٤٨].
- ١٩ - وكلُّ (سعير) فيه فهو النار والوقود، إلا : **﴿فِي ضَلَالٍ وَسُعْيٍ﴾** [القمر: ٤٧]، فهو العنااء.
- ٢٠ - وكلُّ (شيطان) فيه فابليس وجندوه، إلا : **﴿وَإِذَا حَلَوْا إِلَى شَيْطَانِهِمْ﴾** [البقرة: ١٤]^(١).
- ٢١ - وكلُّ (شهيد) فيه غير القتلى فمن يشهد في أمور الناس، إلا : **﴿وَادْعُوا شَهِيدَكُمْ﴾** [البقرة: ٢٣] فهو شركاؤكم.
- ٢٢ - وكلُّ ما فيه من (أصحاب النار) فأهلها، إلا : **﴿وَمَا جَعَلْنَا أَحَبَّ الْأَنَارِ إِلَّا مَلِئِكَةً﴾** [المدثر: ٣١] فالمراد خزنتها.
- ٢٣ - وكلُّ (صلاة) فيه عبادة ورحمة، إلا : **﴿وَصَلَواتٌ وَمَسَاجِدٌ﴾** [الحج: ٤٠] فهي الأماكن.
- ٢٤ - وكلُّ (صمم) فيه، ففي سماع الإيمان والقرآن خاصةً، إلا الذي في الإسراء^(٢).
- ٢٥ - وكلُّ (عذاب) فيه فالتعذيب، إلا : **﴿وَلَشَهَدَ عَذَابَهُمْ﴾** [النور: ٢] فهو الضرب.
- ٢٦ - وكلُّ (قوت) فيه طاعة، إلا **﴿كُلُّ لَمَ فَتَنُونَ﴾** [البقرة: ١١٦] [الروم: ٢٦] فمعناه مُقرُون.
- ٢٧ - وكلُّ (كتز) فيه مال، إلا الذي في الكهف^(٣) فهو صحيفة علم.
- ٢٨ - وكلُّ (مباصح) فيه كوب، إلا الذي في النور^(٤) فالسراج.
- ٢٩ - وكلُّ (نكاح) فيه تزوج، إلا : **﴿حَقَّ إِذَا بَلَغُوا الثَّكَاحَ﴾** [النساء: ٦] فهو الحلم.
- ٣٠ - وكلُّ (نبأ) فيه خبر، إلا : **﴿فَعَيْتُ عَيْنَهُمْ أَلْبَابَهُمْ﴾** [القصص: ٦٦] فهي الحجج.
- ٣١ - وكلُّ (ورود) فيه دخول، إلا : **﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدِينَ﴾** [القصص: ٢٣] يعني هجم عليه ولم يدخله.
- ٣٢ - وكلُّ ما فيه من : **﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦] فالمراد من العمل، إلا التي في الطلق^(٥) فالمراد من النفقه.

(١) فالمعنى : رؤساؤهم وسادتهم وكباراً لهم. «تفسير ابن كثير»، البقرة: ١٤.

(٢) وهو قوله تعالى : **﴿وَخَسَرُوكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عَيْنًا وَرَكْكًا وَسُسَّا﴾** [٩٧].

(٣) في قوله تعالى : **﴿فَأَوْدَ رَبُّكَ أَنْ يَلْمَعَا أَشْدَهُمَا وَيَسْتَغْرِيَ كَذَّهُمَا﴾** [٨٢].

(٤) في قوله تعالى : **﴿كَيْفَ كُوْرِيْفِهَا مَضِيَّ الْمُصْبِحِ فِي تَبَاجِهِ﴾** [٣٥].

(٥) وهي قوله تعالى : **﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ شَسَّا إِلَّا مَا مَأْتَهَا﴾** [٧].

٣٣ - وكلُّ (يأس) فيه قنوط، إلا التي في الرعد^(١) فمن العلم.

٣٤ - وكلُّ (صبر) فيه محمود إلا : «لَوْلَا أَتَ صَبَرْنَا عَلَيْهَا» [الفرقان: ٤٢]، «وَاصْبِرُوا عَلَىٰ إِهْلَكَتْكُمْ» [ص: ٦].

هذا آخر ما ذكره ابن فارس [في الأفراد].

وقال غيره: كلُّ (صوم) فيه فمن العبادة، إلا : «نَذَرْتُ لِرَحْمَنَ صَوْمًا» [مريم: ٢٦]، أي: صمتاً.

وكل ما فيه من (الظلمات والنور) فالمراد الكفر والإيمان إلا التي في أول الأنعم فالمراد ظلمة الليل ونور النهار.

وكل (إنفاق) فيه فهو الصدقة، إلا : «فَقَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا» [المتحنة: ١١]، فالمراد به المهرُ.

وقال الداني: كل ما فيه من (الحضور) - بالضاد - فهو من المشاهدة إلا موضعًا واحدًا، فإنه بالظاء من الاحتظار وهو المعن، وهو قوله تعالى: «كَهْشِيرُ الْمُخْتَيَرِ» [القمر: ٣١].

وقال ابن خالويه^(٢): ليس في القرآن (بعد) بمعنى (قبل) إلا حرف واحد: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الْأَرْبَوْرِ مِنْ بَعْدِ الْأَذْكَرِ» [الأنياء: ١٠٥].

قال مُغطلي في كتاب «الميسر»: قد وجدنا حرفاً آخر وهو قوله تعالى: «وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحْنَهَا» [النازارات: ٣٠].

قال أبو موسى في كتاب «المغيث»: معناه هنا قبل: لأنَّه تعالى خلق الأرض في يومين، ثم استوى إلى السماء، فعلى هذا خلق الأرض قبل خلق السماء. انتهى.

قلت: قد تعرَّضَ النبي ﷺ والصحابة والتابعون لشيء من هذا النوع.

فآخر الإمام أحمد في «مسند» [١١٧١١] وابن أبي حاتم وغيرهما من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ حرف في القرآن يُذكر فيه القتوث فهو الطاعة». هذا إسناده جيد وابن جبَان [٣٠٩] يصححه^(٣).

وآخر ابن أبي حاتم من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: كلُّ شيء في القرآن (أليم) فهو الموجع.

وآخر من طريق علي بن طلحة، عن ابن عباس قال: كلُّ شيء في القرآن (قتل) فهو لعن.

وآخر من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: كل شيء في كتاب الله من (الرجز) يعني به العذاب.

(١) وهي قوله تعالى: «أَفَلَمْ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ أَمْتَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهُدَىٰ أَنَّاسٌ جَهِيْنُا» [٣١].

(٢) في «ليس في كلام العرب» ص ٤٤، ضبط أحمد بن الأمين الشقطي.

(٣) قال ابن كثير في «تفسيره»: هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه، ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي أو من دونه، والله أعلم. البقرة: ١١٦.

وقال الفريابي: حدثنا قيس، عن عمّار الدهني، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس قال: كُلُّ (تبیح) فی القرآن صلاة، وکلُّ (سلطان) فی القرآن حجّة.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (الدین) فهو الحساب.

وأخرج ابن الأباري في كتاب «الوقف والابداء»^(١) من طريق السدّي، عن أبي مالك عن ابن عباس قال: كُلُّ رِبْ شَكٌ إِلَّا مَكَانًا وَاحِدًا فِي الطُّورِ، **﴿رَبَّ الْمَوْنَ﴾** [٣٠]، يعني حوادث الأمور.

وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أبي بن كعب قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن من (الربیح) فهي رحمة، وکلُّ شيءٍ فيه من (الربیح) فهو عذاب.

وأخرج عن الصّحّاحَ، قال: كُلُّ (كأس) ذكره الله في القرآن إنما عنى به الخمر.

وأخرج عنه قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (فاطر) فهو خالق.

وأخرج عن سعيد بن جبیر، قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (إفك) فهو كذب.

وأخرج عن أبي العالية قال: كل آية في القرآن في الأمر بالمعروف فهو الإسلام، والنهي عن المنكر فهو عبادة الأوثان.

وأخرج (٢) عن أبي العالية، قال: كُلُّ آيةٍ في القرآن يذكر فيها (حفظ المَرْجَح) فهو من الزنا، إلا قوله تعالى: **﴿فُلِّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوُ مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَخَفَّظُوا فُؤُجُّهُمْ﴾** [النور: ٣٠] فالمراد أَلَا يرَاها أحدٌ.

وأخرج عن مجاهد قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (إن الإنسان كُفُور) إنما يعني به الكفار.

وأخرج عن عمر بن عبد العزيز قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (خلود) فإنه لا توبية له.

وأخرج عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (يُقدر) فمعنى أنه يُقلّ.

وأخرج عنه قال: (التزكي) في القرآن كُلُّ الإسلام.

وأخرج عن أبي مالك قال: (وراء) في القرآن (أمام) كله، غير حرفين **﴿فَنَّ ابْتَغَنَ وَرَأَهُ ذَلِكَ﴾** [المؤمنون: ٧]، يعني سوى ذلك، **﴿وَأَوْجَلَ لَكُمْ مَا وَرَأَهُ ذَلِكُمْ﴾** [النساء: ٢٤]، يعني سوى ذلك.

وأخرج عن أبي بكر بن عيّاش قال: ما كان (كسفاً) فهو عذاب، وما كان (كسفاً) فهو قطع السحاب.

وأخرج عن عكرمة قال: ما صَنَعَ الله فهو (السُّدُّ)، وما صنع الناس فهو (السَّدُّ).

وأخرج ابن حجر عن أبي رُوْقِي قال: كل شيء في القرآن (جعل) فهو خلق.

وأخرج عن مجاهد قال: (المباشرة) في كل كتاب الله الجماع.

وأخرج عن ابن زيد قال: كُلُّ شيءٍ فی القرآن (فاسق) فهو كاذب، إلا قليلاً.

(٢) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٨/ ٢٥٧١ (١٤٣٧٩).

(١) «الوقف والابداء» ١/ ٩٨.

وأخرج ابن المنذر، عن السدي قال: ما كان في القرآن **﴿حَيْفًا﴾** مسلماً، وما كان في القرآن **﴿مُحَقَّقًا﴾** مسلمين حجاجاً.

وأخرج عن سعيد بن جبير قال: (العفو) في القرآن على ثلاثة أنحاء: نحو تجاوز عن الذنب، ونحو في القصد في النفقه: **﴿وَتَسْكُنُكُمْ مَاذَا يُغْفِرُونَ فِي الْمَغْفُورِ﴾** [البقرة: ٢١٩] ونحو في الإحسان فيما بين الناس: **﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا لِذِي بِدْءِهِ عُقْدَةُ التَّكَاجِ﴾** [البقرة: ٢٣٧].

وفي «صحيح البخاري» [قبل حدث: ٤٦٤٨]: قال سفيان بن عيينة: ما سمي الله المطر في القرآن إلا عذاباً، وتسميه العرب الغيث.

قلت: استثنى من ذلك: **﴿إِنْ كَانَ يُكَلِّمُ أَذَى مَنْ مَطَرَ﴾** [النساء: ١٠٢]، فإن المراد به الغيث قطعاً.

وقال أبو عبيدة: إذا كان في العذاب فهو أمطرت، وإذا كان في الرحمة فهو مطرت.

فرع: أخرج أبو الشيخ عن الضحاك قال: قال لي ابن عباس: احفظوني: كل شيء في القرآن: **﴿وَمَا هُنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلَيْ وَلَا نَصِيرٍ﴾** فهو للمشركين، فاما المؤمنون: فما أكثر انصارهم وشفاعتهم.

وأخرج سعيد بن منصور عن مجاهد قال: كل طعام في القرآن فهو نصف صاع.

وأخرج ابن أبي حاتم عن وهب بن محبة قال: كل شيء في القرآن (قليل) و: (إلا قليل) فهو دون العشرة.

وأخرج عن مسروق، قال: ما كان في القرآن **﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحْفَظُونَ﴾** [الأనعام: ٩٢]، **﴿خَفِظُوا عَلَى أَصْكَلَوْتِهِ﴾** [البقرة: ٢٣٨]، فهو على موافقتها.

وأخرج عن سفيان بن عيينة قال: كل شيء في القرآن: **﴿وَمَا يَدْرِيكَ﴾** فلم يخبر به.. **﴿وَمَا أَذْرَكَ﴾** فقد أخبر به.

وأخرج عنه قال: كل (مكري) في القرآن فهو عمل.

وأخرج عن مجاهد قال: ما كان في القرآن (قتل، لعن) وإنما يعني به الكافر.

وقال الراغب في «مفرداته»^(١): قيل: كل شيء ذكره الله بقوله: **﴿وَمَا أَذْرَكَ﴾** فسره، وكل شيء ذكره بقوله: **﴿وَمَا يَدْرِيكَ﴾** تركه. وقد ذكر: **﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا يَسِين﴾** [المطففين: ٨]، **﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا عَلَيْنَ﴾** [المطففين: ١٩]، ثم فسر الكتاب، لا السجين ولا العليلون. وفي ذلك نكتة لطيفة. انتهى. ولم يذكرها. وبقيت أشياء تأتي في النوع الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.



(١) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: درى.

النوع الأربعون

في مهارة مهارات الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر

وأعني بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: «وَإِنَّا أَوْ إِلَيْكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [سبأ: ٢٤] فاستعملت (على) في جانب الحق، وفي جانب الباطل؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مستعليٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمسٌ في ظلامٍ منخفض لا يدرى أين يتوجه.

وقوله تعالى: «فَأَبْعَثْنَا أَحَدَكُمْ بِوَرْقَمَ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَيَنْظُرْ أَيْمَانًا أَرْكَ طَعَامًا فَلَيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلَيُسْتَأْنِفُ» [الكهف: ١٩] عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة بالواو، لما انقطع نظام الترتيب؛ لأن التلطيف غير مرتب على الإitan بالطعام كما كان الإitan به مترباً على النظر فيه، والنظر فيه مترباً على التوجّه في طلبه، والتوجّه في طلبه مترباً على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللبس وتسلیم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: «إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ . . .» الآية [التوبه: ٦٠]. عدل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة إذاناً إلى أنهم أكثر استحقاقاً للمتصدق عليهم بمَنْ سبق ذكره باللام؛ لأنَّ (في) للوعاء، فنَبَّه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظهنةً لوضع الصدقات فيهم، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرّاً فيه.

وقال الفارسي: إنما قال: «وَفِي الْأِرْقَابِ»، ولم يقل: وللرقب، ليدل على أن العبد لا يملك. وعن ابن عباس قال: الحمد لله الذي قال: «عَنْ صَلَاهِمْ سَاهُونَ» [الماعون: ٥] ولم يقل: في صلاتهم.

وسيأتي ذكرُ كثيرٍ من أشباه ذلك.

وهذا سردها مرتبةً على حروف المعجم، وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف خلاصًّا من المتقدمين كالheroic في «الأزهية»، والمتاخرين كابن أم قاسم في «الجني الداني»^(١).

الهمزة:

تأتي على وجهين:

(١) «الجني الداني في حروف المعاني» الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) تحر: فخر الدين قبار، ومحمد نديم فاضل، ط المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.

(أحدهما): الاستفهام وحقيقة طلب الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثم اختصت بأمور:

أحدها: جواز حذفها كما سبّي في النوع السادس والخمسين.

ثانية: أنها ترد لطلب التصور والتصديق، بخلاف (هل) فإنها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصور خاصة.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات، نحو: ﴿أَكَانَ لِلَّائِسْ عَجَّا﴾ [يونس: ٢]. ﴿إِنَّ الَّذِكَرَيْنَ حَرَمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. وعلى النفي، نحو: ﴿أَلَا شَرَح﴾ [الشرح: ١]. وتفيد حينئذ معينين: أحدهما: التذكرة والتنبيه كالمثال المذكور، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، والآخر: التعجب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي كلا الحالين هي تحذير، نحو: ﴿أَلَا تُهِلِّكُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

رابعها: تقديمها على العاطف تنبئها على أصالتها في التصديق، نحو: ﴿أَوْ كُلُّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَيْنَ أَهْلُ الْفَرْقَى﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَتَمْ إِذَا مَا وَعَ﴾ [يونس: ٥١]. وسائر أخواتها يتاخر عنده، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿فَكَيْفَ تَنْقُونَ﴾ [المزمول: ١٧]، ﴿فَأَنَّ تَدَهُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّ تُوقَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَنَّ الْفَرِيقَتَنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَّقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسها: أنه لا يستفهم بها حتى يهجمس في النفس إثبات ما يستفهم عنه، بخلاف (هل) فإنه لما لا يترجح عنده فيه نفي ولا إثبات. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

سادسها: أنها تدخل على الشرط، نحو: ﴿أَفَإِنَّ مِتَّ فَهُمُ الْخَلَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَلَبُوهُم﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف غيرها.

وخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعانٍ تذكر في النوع السابع والخمسين.

فائدة: إذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بمعنى (أخبرني) وقد تبدل (هاء)، ونحو على ذلك قراءة قنبل: (هأتم هؤلاء) [آل عمران: ٦٦] بالقصر^(١). وقد تقع في القسم، ومنه ما قرئ [المائدة: ١٠٦]: (ولا تكُنْ شهادةً بالتنوين (الله) بالمد^(٢)).

(الثاني): من وجهي الهمزة أن تكون حرفاً ينادي به القريب، وجعل منه القراء قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ فَتَبَّتْ إِنَّهُ أَتَيْل﴾ [الزمر: ٩] على قراءة تخفيف الميم، أي: يا صاحب هذه الصفات^(٣).

قال ابن هشام^(٤): ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا، ويقربه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام:

(١) أي: فلا مدّ بعد الهاء في ﴿هأتم﴾.

(٢) قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: أمن مشددة الميم، وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: أمن خفيفة الميم.

(٤) في «المغني» ص ١٨.

أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿فَلَمْ تَمْتَعِ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨]، فمحذف شيئاً: معادل الهمزة، والخبر.

أحد: قال أبو حاتم في كتاب «الزينة»^(١): هو اسمٌ أكملٌ من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز في المعنى أن يقوم اثنان فأكثر، بخلاف قولك: لا يقوم له أحد. وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد؛ تقول: ليس في الدار واحد، فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس، فيعم الناس وغيرهم، بخلاف: ليس في الدار أحد؛ فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأحد في كلام العرب بمعنى الأول وبمعنى الواحد، فيستعمل في الإثبات وفي النفي، نحو: ﴿فَلَمْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحد، وأول: ﴿فَأَبَقُوكُمْ أَحَدَكُمْ بِوَرْقَكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي، تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيْخَسَبَ أَنَّهُ يَقِيرَ عَيْنَهُ أَحَد﴾ [البلد: ٥]، و﴿أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَد﴾ [البلد: ٧]، ﴿فَمَا يَنْكُمْ مِنْ أَحَد﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا تُصْلِلُ عَلَى أَحَد﴾ [التوبه: ٨٤]، واحد يستعمل فيها مطلقاً.

واحد يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿أَسْتَأْنِدُ كَاهِنًا مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. بخلاف الواحد، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة، وأحد يصلح في الإفراد والجمع.

قلت: ولهذا وصف قوله تعالى: ﴿فَمَا يَنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزُونَ﴾ [الحاقة: ٤٧] بخلاف الواحد. والأحد له جمع من لفظه، وهو الأحذون والأحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل اثنان وثلاثة.

وال الأحد ممتنع الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيءٍ من الحساب، بخلاف الواحد. انتهى ملخصاً. وقد تحصل من كلامه بينهما سبعة فروق.

وفي «أسرار التنزيل» للبارزاني في سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور في كلام العرب أن الأحد يستعمل بعد النفي، والواحد بعد الإثبات، فكيف جاء (أحد) هنا بعد الإثبات؟ قلنا: قد اختار أبو عبيد أنهما بمعنى واحد، وحيثئذ فلا يختص أحدهما بمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال (أحد) في النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعاية للفوائل. انتهى. وقال الراغب في «مفردات القرآن»^(٢): أحد يستعمل على ضربين: أحدهما: في النفي فقط، والآخر: في الإثبات.

فالأول لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثير والقليل، ولذلك صح أن يقال: ما من أحد فاضلين. كقوله تعالى: ﴿فَمَا يَنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزُونَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

(٢) مادة: أحد.

(١) «الزينة»/٢ باب الواحد الأحد.

والثاني، على ثلاثة أوجه:

الأول: المستعمل في العدد مع العشرات نحو أحد عشر، وأحد عشرين.

والثاني: المستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول، نحو: «أَمَّا أَحْدُكُمَا فِي سَقِّي رَبَّهُ خَمْرًا»

[يوسف: ٤١]

والثالث: المستعمل وصفاً مطلقاً، ويختص بوصف الله تعالى، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»

[الإخلاص: ١]، وأصله وَحْدَهُ، إِلَّا أَنَّ وَحْدَهُ يَسْتَعْمِلُ فِي غَيْرِهِ. انتهى.

إذ: تَرِدُ عَلَى أُوْرَجِهِ:

أحدها: أن تكون اسمأً للزمن الماضي وهو الغالب، ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفاً، نحو:

﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الظَّرْفَ كَفَرُوا﴾ [التوبه: ٤٠]، أو مضافاً إليها الظرف نحو: «بَدَإِ مَدِينَتَكَ» [آل عمران: ٨]، «يَوْمَئِيرُ حَدِيثُ» [الزلزلة: ٤]، «وَأَنْتَ جِئْنِيْرُ تَطْرُونَ» [الواقعة: ٨٤].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به، نحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا» [الأعراف: ٨٦]، وكذا

المذكورة في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكر).

وبدلاً منه، نحو: «وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَنْمَ إِذْ أَنْبَدَتْ» [مريم: ١٦]؛ فإذاً بدل استعمال من مريم،

على حد البدل في: «يَسْتَأْنُوكُ عَنِ التَّهْرِيرِ الْحَارِمِ قَاتِلِ فِيهِ» [البقرة: ٢١٧]، «أَذْكُرُوا يَعْمَلَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيهِمْ أَنْبِيَاءً» [المائدة: ٢٠]، أي: اذكروا النعمة التي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل،

والجمهور يجعلونها في الأول ظرفاً لمفعول ممحض، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً.

وفي الثاني ظرفاً لمضاف إلى المفعول ممحض، أي: واذكر قصة مريم، ويفيد ذلك التصريح به في:

«وَأَذْكُرُوا يَعْمَلَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً» [آل عمران: ١٠٣].

وذكر الرزمخري أنها تكون مبتدأ، وخرجاً عليه قراءة بعضهم: (لَمْنَ مَنْ الله على المؤمنين) قال:

التقدير: (مَنْهُ إذ بعث)، فـ«إذ» في محل رفع، فإذا في قوله: أَخْطَبْ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: لَمْنَ مَنْ الله على المؤمنين وقت بعثه. انتهى. قال ابن هشام^(١): ولا نَعْلَمُ بذلك قائلاً.

وذكر كثير أنها تخرج عن المضي إلى الاستقبال، نحو: «يَوْمَئِيرُ حَدِيثُ أَخْبَارَهَا» [الزلزلة: ٤]

والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآية من باب: «وَقَعَ فِي الصُّورِ» [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الواقع منزلة الماضي الواقع.

واحتاج المُشَبِّهُون - منهم ابن مالك - بقوله تعالى: «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ» [غافر:

٧١] فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التفيس عليه، وقد عمل في (إذ)، فيلزم أن

تكون بمنزلة (إذا).

(١) في «المغني» ص ١١١.

وذكر بعضهم أنها تأتي في الحال، نحو: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شَهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يوسوس: ٦١]، أي: حين تفيفون فيه.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك قال: ما كان في القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان.

الوجه الثاني: أن تكون للتعليق، نحو: ﴿وَلَن يَنْفَعَكُمْ أَيُّومٌ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُنُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمتم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرفٌ بمعنى وقت، والتعليق مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؟ قولان، المنسوب إلى سيبويه الأول.

وعلى الثاني: في الآية إشكال، لأن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)، لأنّه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشتركون)؛ لأن معمول خبر (إن) وأخواتها لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصّلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

وممّا حُمل على التعليق: ﴿وَلَذِلِكَ يَهْتَدُوا إِلَيْهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ فَلَيَرْدِهُ﴾ [الأحقاف: ١١]. ﴿وَلَذِلِكَ آغْرَىٰ نَفْسَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأَنْهَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. وأنكر الجمهور هذا القسم، وقالوا: التقدير: (بعد إذ ظلمتم).

وقال ابن جنّي: راجعت أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنْفَعَكُمْ أَيُّومٌ﴾ الآية، مستشكلاً بإدال (إذ) من (اليوم)، وآخر ما تحصل منه: أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله سواء، فكانَ اليوم ماضٍ^(١). انتهى.

الوجه الثالث: التوكيد، بأن تُحمل على الزيادة. قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملنا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلِئَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

الرابع: التحقيق كـ قد، وحملت عليه الآية المذكورة [الزخرف: ٣٩]. وجعل منه السُّهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، قال ابن هشام^(٢): وليس القولان بشيء. مسألة^(٣):

تلزم «إذ» بالإضافة إلى جملة؛ إما اسمية نحو: ﴿وَذَكَرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلِئَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَلَذِلِكَ إِنَّهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَلَذِلِكَ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَصْرُؤُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَّ أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ إِذْ يَكُوْنُ لِصَحِيحِهِ﴾ [التوبه: ٤٠]. وقد تُحذف الجملة للعلم بها، ويُوضّع عنها التنوين، وتُكسر

(١) و تمام كلامه: أو إذ مستقبلة. «المغني» ص ١١٥.

(٢) في «المغني» ص ١١٦.

(٣) انظرها في «المغني» أيضاً ص ١١٦.

الذال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَئُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنَّهُ جِئِنَّ نَظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وزعم الأخفش أنَّ (إذا) في ذلك مُعرِبةً، لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعرابٌ؛ لأنَّ اليوم والحين مضادان إليها. ورُدَّ بأن بناءها على حرفين، وبأنَّ الافتقار باقي في المعنى، كالموصول تُحذف صلته.

إذا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتحتخص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: ﴿فَأَلْقَنَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ شَعْنٌ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَلَمَّا أَنْجَهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿وَإِذَا أَذْقَنَا النَّاسَ رَحْمَةً ثُمَّ بَعْدَ ضَرَّاءٍ مَسَّنَا إِذَا لَهُمْ مَكْرُرٌ فِي أَيَّالِنَا﴾ [يونس: ٢١].

قال ابن الحاجب: ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعلية، تقول: خرجت فإذا الأسد بالباب، فمعناه: حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج أو في مكان خروجك. وحضوره معك في مكان خروجك أصدقُ بك من حضوره في خروجك، لأنَّ ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان، وكلما كان الصدق كانت المفاجأة فيه أقوى.

واختلف في (إذا) هذه:

فقيل: إنها حرف، وعليه الأخفش، ورجحه ابن مالك.

وقيل: ظرفٌ مكان، وعليه المبرد ورجحه ابن عصفور.

وقيل: ظرفٌ زمانٌ، وعليه الزجاج ورجحه الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتقٌ من لفظ المفاجأة، قال: التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. ثم قال ابن هشام^(١): ولا يُعرف ذلك لغيره، وإنما يعرف ناصبُها عندهم الخبر المذكور أو المقدار، قال: ولم يقع الخبر معها في التزيل إلا مصراًًا به.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتحتخص بالدخول على الجملة الفعلية، وتحتاج لجواب، وتقع في الابتداء عكس الفجائية.

والفعل بعدها: إما ظاهر، نحو: ﴿إِذَا جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النصر: ١]، أو مقدر، نحو: ﴿إِذَا أَسْيَأَهُمْ أَنْشَقَتْ﴾ [الإنشقاق: ١].

وجوابها إما فعل، نحو: ﴿إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنْ رَبِّهِ فُطِنَّ بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَإِذَا قُرِئَ فِي الْأَنْوَارِ﴾ ⑧ ﴿فَذَلِكَ يَوْمَ عَيْدِهِ﴾ [المدثر: ٩، ٨]، ﴿فَإِذَا لَقِيَ فِي الْأَصْوَرِ فَلَا أَسَابِ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أو فعلية طلبية كذلك، نحو: ﴿فَسَيِّئَ بِهِمْ رِبُّكَ﴾ [النصر: ٣]، أو اسمية

(١) في «المغني» ص ١٢١.

مقرونة فإذا الفجائية، نحو: **إِذَا دَعَّاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ** [الروم: ٢٥]، **إِذَا أَصَابَ يَهُ**
مِنْ كَثَاءَ مِنْ عِبَادَةٍ إِذَا هُنْ سَتَشْرُونَ [الروم: ٤٨].

وقد يكون مقدراً لدلالة ما قيله عليه، أو لدلالة المقام، وسيأتي في أنواع الحذف.

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهُوا﴾ [الزمر: ٧١]: إنَّ
إِذَا جُرَّ بِهِ.

والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية، وقالوا في الآية الأولى: إنَّ (حتى) حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسِرِها ولا عمل له، وفي الثانية: إنَّ (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف وجوابها ممحذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية: أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وقد تخرج عن الاستقبال:

فترد للحال، نحو: «وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشِي» [الليل: ١]، فإن الغشيان مقارن لـ«الليل»: «وَالنَّهَارُ إِذَا بَخَّلَ» [الليل: ٢]، «وَالنَّعْمَاءُ إِذَا هَوَى» [النجم: ١].

وللماضي، نحو: «وَإِذَا رَأَوْا بَحْرًا أَوْ هَوَاءً» [الجامعة: ١١]، فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفصال، وكذلك قوله تعالى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَنْوَكَ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا إِجْدَارٌ مَا أَمْلَكْتُ عَلَيْهِ» [النور: ٩٢]، «وَحَقَّ إِذَا بَلَغَ مَظْلِمَ الْأَسْمَئِ» [الكهف: ٩٠]، «وَحَقَّ إِذَا سَأَوَى بَيْنَ الصَّابِعَيْنِ» [الكهف: ٩٦].

وقد تخرج عن الشرطية، نحو: «وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَقْرُؤُنَ» [الشورى: ٣٧]، «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُوهُمُ الْبَعْضُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ» [الشورى: ٣٩]، فـ(إذا) في الآيتين ظرفُ الخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية - والجملة الاسمية جواب - لا قترت بالفاء. وقول بعضهم: إنه على تقديرها، مردود بأنّها لا تمحى إلا لضرورة. وقول آخر: إن الضمير توكيّد لا مبتدأ، وأنّ ما بعده الجواب، تعسّف. وقول آخر: جوابها محذوف مدلّه ل عليه بالجملة بعدها، تكفلُ من غيّر ضرورة.

تیسرا

الأول: المحققون علموا أنَّ ناصِب «إذا» شرطها، والأكثرُون أَنَّه مَا فيِي، جوابها من فعل أو شبيهه.

الثاني: قد تستعمل، «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة، كما يستعمل

ال فعل المضارع لذلك؛ ومنه: «وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا إِنَّا مُؤْمِنُونَ وَإِذَا حَلَوْا إِلَيْ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّا

(٢) انظر «المغني»، ص ١٣٠ - ١٣١.

(١) في «المغني»: والمنصوبين حالين.

نَحْنُ مُسْتَهْرِهُونَ» [البقرة: ١٤]، أي: هذا شأنهم أبداً، وكذا قوله تعالى: «وَإِذَا قَامُوا إِلَى الْأَصْلَوَةِ قَامُوا كُسَالَى» [النساء: ١٤٢].

الثالث: ذكر ابن هشام في «المغني»^(١): (إذا ما) ولم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بهاء الدين السبكي في «عروض الأفراح» في أدوات الشرط.

فاماً (إذا ما) فلم تقع في القرآن، ومذهب سيبويه أنها حرف. وقال المبرّد وغيره: إنها باقية على الظرفية، وأماً (إذا ما) فوقعت في القرآن في قوله تعالى: «وَإِذَا مَا عَصَبُوا» [الشورى: ٣٧]، «إذا ما آتُوكَ لِتَعْجِلَهُمْ» [التوبه: ٩٢]، ولم أر من تعرض لكونها باقية على الظرفية أو محولة إلى الحرفية. ويحتمل أن يجري فيها القولان في (إذا ما). ويحتمل أن يجرّم بيقائتها على الظرفية، لأنها أبعد عن الترتيب، بخلاف (إذا ما).

الرابع: تختص (إذا) بدخولها على المتيّن والمظنون والكثير الواقع، بخلاف (إن) فإنها تستعمل في المشكوك والمஹوم والنادر؛ ولهذا قال تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى أَصْلَوَةِ فَاغْسِلُوا»، ثم قال: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا» [المائدة: ٦]، فأتي بـ(إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ(إن) في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث. وقال تعالى: «فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحُسْنَةُ قَاتُلُوا لَهَا هَذِهِ وَلَنْ تُصْبِحُوهُنَّ سَيِّئَةً يَطَّلِعُوا» [الأعراف: ١٣١]، «وَإِذَا أَذْفَكَ أَنَاسٌ رَحْمَةً فَرُحِّوْا بِهَا وَلَنْ تُصْبِحُوهُنَّ سَيِّئَةً بِمَا فَدَمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ» [الروم: ٣٦]. أتي في جانب الحسنة بـ(إذا)، لأن نعم الله على العباد كثيرةً ومقطوع بها، وبـ(إن) في جانب السيئة؛ لأنها نادرة الواقع ومشكوكٍ فيها.

نعم أشكال على هذه القاعدة آيتان: الأولى قوله تعالى: «وَلَئِنْ مُتُمْ» [آل عمران: ١٥٨]، «وَإِنْ مَاتَ» [آل عمران: ١٤٤]، فأتي بـ(إن) مع أنّ الموت محقق الواقع. والأخرى قوله تعالى: «وَإِذَا مَسَ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُبَدِّيْنَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ» [الروم: ٣٣]، فأتي بـ(إذا) في الطرفين.

وأجاب الزمخشري عن الأولى: بأن الموت لما كان مجھولَ الوقت أجزيَ مجری المجزوم. وأجاب السكاكى^(٢) عن الثانية: بأنه قصد التوبیخ والتقریع، فأتي بـ(إذا) ليكون تخویفاً لهم، وإخباراً بأنهم لا بد أن يمسّهم شيء من العذاب، واستفید التقليل من لفظ (المس) وتنتکر (ضر).

وأما قوله تعالى: «وَإِذَا أَنْتَنَا عَلَى الْإِنْسَنَ أَغْرَضَ وَنَتَ بِجَانِبِهِ، وَإِذَا مَسَهُ الشَّرُّ فَذَوْ دُعَاءً عَرِيضًا» [فصلت: ٥١]، فاجب عنه بأن الضمير في (مسه) للمعرض المتكبر، لا لمطلق الإنسان. ويكون لفظ (وَإِذَا) للتبیه على أن مثل هذا المعرض يكون ابتلاوه بالشرّ مقطوعاً به.

وقال الحوّي^(٣): الذي أظنه أنَّ (إذا) يجوز دخولها على المتيّن والمشكوك، لأنها ظرف وشرط، وبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيّن كسائر الظروف.

(١) ص ١٢٠.

(٢) السكاكى: يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب (ت: ٦٢٦ هـ). «شذرات الذهب» ٥/١٢٢.

(٣) الحوّي: أحمد بن خليل، قاضٍ شافعٍ من علماء الكلام (ت: ٦٣٨ هـ). «شذرات الذهب» ٥/١٨٣.

الخامس: خالفت (إذا) (إن) أيضاً في: إفادة العموم، قال ابن عصفور: فإذا قلت: إذا قام زيد قام عمرو، أفادت: أنَّه كلما قام زيد قام عمرو. قال: هذا هو الصحيح. وفي: أنَّ المشروط بها إذا كان عدماً يقع الجزاء في الحال، وفي: (إن) لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده. وفي: أنَّ جزاءها مستعِقب لشرطها على الاتصال، لا يتقدَّم ولا يتَّخِر، بخلاف (إن). وفي: أنَّ مدخولها لا تجزمه لأنها لا تتمحض شرعاً.

ختامة: قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخرج عليه: ﴿إِذَا أَلْتَهَا أَنْشَأْتَ﴾ [الإنشقاق: ١]، أي: انشقت السماء، كما قال: ﴿أَفَتَرَيَتِ السَّاعَةَ﴾ [القرآن: ١].

إذاً: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَّلوبين: في كل موضع، وقال الفارسي^(١): في الأكثر.

والأكثر أن تكون جواباً لإن، أو: لؤ، ظاهرتين أو مقدرتين.

قال الفراء^(٢): وحيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرة إن لم تكن ظاهرة، نحو: ﴿إِذَا لَدَهُ كُلُّ إِلَّمْ بِمَا حَلَّ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وهي حرف ينصب المضارع، بشرط تصديرها واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية.

قال التُّحَاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان^(٣)، نحو: ﴿وَإِذَا لَا يُبَثُّونَ حَلَفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْثُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣]. وقرئ - شاذًا - بالنصب فيهما.

وقال ابن هشام^(٤): التحقيق أنه إذا تقدمها شرط وجاء وعطفت، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذا، لوقعها حشوًا. أو على الجملتين جميعاً: جاز الرفع والنصب. وكذا إذا تقدمها مبتدأ خبره فعل مرفوع، إن عطفت على الفعلية رفعت، أو الاسمية فالوجهان.

وقال غيره: (إذاً) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك غداً، فتقول: إذاً أكرمك. وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صدرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدَّم، أو منبهة على مسبَّب حصل في الحال، وهي

(١) الفارسي: حسن بن أحمد، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية (ت: ٣٧٧ هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٢٧٣. «وفيات الأعيان» ١/ ١٣١.

(٢) أي: رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٣) انظر «المغني» ص ٣١.

(٤) في «المغني» ص ٣٢.

حيثند غير عاملة؛ لأنَّ المؤكَدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، نحو: إنْ تأْنِي إِذَا آتَيْكَ، والله إِذَا لَأَفْعَلْنَاهُ. ألا ترى أنها لو سقطت لُهُم الارتباط.

وتدخل هذه على الاسمية، فتقول: إذاً أنا أكرمك. ويجوز توسطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى:
﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكدة للجواب، مرتبطة بما تقدم.

تہیاران:

الأول: سمعت شيخنا العلامة الكافيجي يقول في قوله تعالى: «وَلَئِنْ أَطْعَمْتُ بَشَرًا مُّتَلِكًّا لِّذَا لَخَسِرُونَ» [المؤمنون: ٣٤]: ليست إذاً هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي (إذا) الشرطية. حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض عنها بالتنوين كما في يومئذ. وكانت أستحسن هذا جدًا، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك. ثم رأيت الزركشي قال في «البرهان»^(١) بعد ذكره لـ(إذا) المعنيين السابقين.

وذكر لها بعض المتأخرین معنی ثالثاً، وهي أن تكون مرکبة من (إذ) التي هي ظرف زمن ماض، ومن جملة بعدها تحقیقاً أو تقديرأً، لكن حذفت الجملة تخفیفاً؛ وأبدل منها التثنیین، كما في قولهم في حينئذ، وليست هذه الناصبة للمضارع، ولأن تلك تختص به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختص، وهذه لا تختص، بل تدخل على الماضي، كقوله تعالى: «إِذَا لَآتَيْنَاهُمْ» [النساء: ٦٧]، «إِذَا لَمْ أَسْكُنْتُمْ» [الإسراء: ١٠٠]، «إِذَا لَأَذْفَنْتُكُمْ» [الإسراء: ٧٥] وعلى الاسم نحو: «وَلَكُمْ إِذَا لَمْ يَنْقُضُوا

وفي «الذكرة» لأبي حيان: ذكر لي علم الدين القمي: أن القاضي تقى الدين بن رزين^(٢) كان يذهب إلى أن (إذاً) عوض من الجملة الممحوقة، وليس هذا قولٌ نحوٍ.

وقال الحُوَيْيِّ : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا آتيك إذاً أكرمُك ، بالرفع ، على معنى : إذاً أتيتني أكرمُك ، فحذفت أتيتني ، وعوضت التنوين من الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين . قال : ولا يقبح في ذلك اتفاق النهاة على أن الفعل في مثل ذلك منصوب بـ(إذاً) ، لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفًا ناصبًا له ، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعدها إذاً أريد بها (إذاً) الزمانية ، معوضًا من جملتها التنوين ، كما أن منهم مَنْ يجزم ما بعد (منْ) إذاً جعلها شرطية ، ويرفعه إذاً أريد بها الموصولة . انتهى .

فهؤلاء قد حاموا حول ما حام عليه الشيخ، إلا أنه ليس أحدًّا منهم من المشهورين بالنحو، وممن يعتمد قوله فيه. نعم ذهب بعض النحاة إلى أنَّ أصل (إذا) الناصبة اسمٌ، والتقدير في: إذا أكْرَمْتَ: إذا جئْتَ أكْرَمْكَ، فحذفت الجملة وعوّض منها التنوين، وأضمرت (أن).

(١) «البيهان» ٤/١٦٥، النوع ٤٧.

(٢) ابن دوزن: محمد بن الحسن، عالم بالقراءات، فقيه مشارك في علوم كثيرة (ت: ٦٨٠ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/٢٠.

وذهب آخرون إلى أنها حرف، مرتبة من (إذ) و(إن). حكى القولين ابن هشام في «المغني»^(١):
التبني الثاني: الجمهور على أن (إذاً) يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء،
وجوز قوم - منهم المبرد والمازني في غير القرآن - الوقوف عليها بالنون، كـ: لـن، وإن، وينبني على
الخلاف في الوقوف عليها كتابتها؛ فعلى الأول تكتب الألف كما رسمت في المصاحف، وعلى الثاني
بالنون.

وأقول: الإجماع في القرآن على الوقوف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنها اسمٌ منون لا حرفٌ آخر نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها، كما جنح إليه
الشيخ ومَن سبق النقل عنه.

أف: الكلمة تستعمل عند التضجر والتكرر.

وقد حكى أبو البقاء^(٢) في قوله تعالى: «فَلَا تَقْتُلُ هَنَّا أُفِي» [الإسراء: ٢٣] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفَّ واترك.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كَرِهْت وتضجرت.

وحكى غيره ثالثاً: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: «أُفِي لَكُمْ» [الأنبياء: ٦٧]، فأحاله أبو البقاء على ما سبق في
الإسراء، ومقتضاه تساويهما في المعنى.

وقال العزيزى في «غريبه» هنا: أي: بشأ لكم.

وفسر صاحب «الصحاح»^(٣): أَفْ: بمعنى قدرأً.

وقال في «الارتفاع»: أَفْ: أتضجر.

وفي «البسيط»: معناه التضجر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجرت، ثم حكى فيها تسعًا وثلاثين لغة.

قلت: قرئ منها في السبع: «أَفْ» بالكسر بلا تنوين، و«أُفِي» بالكسر والتنوين، و«أُفَّ»

بالفتح بلا تنوين، وفي الشاذ: «أَفْ» بالضم منوناً وغير منون، و«أُفِي» بالتحقيق.

أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن مجاهد في قوله تعالى: «فَلَا تَقْتُلُ هَنَّا أُفِي» قال: لا تقدرهما.

(١) «المغني» ص ٣٠.

(٢) في «إملاء ما من به الرحمن» سورة الإسراء: ٢٣، وانظر «الكليليات» لأبي البقاء ص ١٥٣ ط مؤسسة الرسالة. وهو:
عبد بن الحسين العكري (ت: ٦١٦ هـ).

(٣) هو الجوهري إسماعيل بن حمَّاد، أبو نصر، أول من حاول الطيران، فسقط إلى الأرض قتيلاً (ت: ٣٩٣ هـ)
بنسابور، صاحب معجم «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٢٤ (١٣٢٣).

وأخرج عن أبي مالك قال: هو الرديء من الكلام.

أول^(١): على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماءً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . .» [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية، «الَّتِيْبُونَ الْمُكَبِّدُونَ . . .» [التوبه: ١١٢].

وقيل: هي حينئذ حرف تعريف، وقيل: موصول حرفي.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية.

وكل منهما على ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو: «كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا» ^{١٠} فَصَنَعَ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ» [المزمول: ١٥، ١٦]. «فِيهَا مَصَاحَ الْمُصَاحَ فِي نَعَمَ الْجَاجَةَ كَمَا كَوَّكَ» [النور: ٣٥]. وضابط هذه أن يُسْدَدُ الضمير مَسَدَّها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنياً، نحو: «إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ» [التوبه: ٤٠]، «إِذْ يُبَاهُوكُمْ بِحَتَّ الشَّجَرَةِ» [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حُضُوريَاً، نحو: «أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ» [المائدة: ٣]. «أَلْيَوْمَ أَجْلَ لَكُمُ الْأَطْبَبَتُ» [المائدة: ٥]. قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة، أو أي، في النداء، وإذا الفجائية، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن.

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تَخْلُفُها (كل) حقيقة، نحو: «وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٨]، «عَكِيلُمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ» [الرعد: ٩]. ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخلولها، نحو: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ» ^{١١} «إِلَّا الَّذِينَ ءامَنُوا» [العصر: ٢، ٣]. ووصفه بالجمع، نحو: «أَوِ الظَّفَرِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا» [النور: ٣١].

إما لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تَخْلُفُها (كل) مجازاً، نحو: «ذَلِكَ الْكِتَبُ» [البقرة: ٢]، أي: الكتاب كامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها. وإنما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس، وهي التي لا تختلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» [الأنبياء: ٣٠] «أُوْتِئَكُ الَّذِينَ ءاتَيْنَاهُمُ الْكِتَبَ وَالْكُرُّ وَالثَّوْبَةُ» [الأنعام: ٨٩]. وقيل: والفرق بين المعرف بـأي وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ لأن المعرف بها يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

(١) انظر «المغني» ص ٧١.

الثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان:

لازمة: كالتي في الموصولات، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها: كاللات والعزى، أو لغبتها: كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للشرياء، وهذه في الأصل للعهد.

أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالْجَمِيعُ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١] قال: التریاء.
وغير لازمة: كالواقعة في الحال، وخرج عليه قراءة بعضهم: (ليخرجن الأعز منها الأذل)
[المنافقون: ٨]، بفتح الياء، أي: ذليلًا؛ لأن الحال واجبة التكير، إلا أن ذلك غير فصح، فالأخشن تحریجها على حذف مضاف، أي: خروج الأذل، كما قدّره الزمخشري.

مسألة: اختلف في (أول) في اسم الله تعالى: فقال سيبويه: هي عوض من الهمزة المحذوفة، بناء على أصله (إله)، دخلت (أول)، فنتقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم أدمغت. فقال الفارسي: ويدل على ذلك قطع همزها ولزومها.

وقال آخرون: هي مزيدة للتعریف تفخیماً وتعظیماً، وأصل (إله) (لاه).

وقال قوم: هي زائدة لازمة لا للتعریف.

وقال بعضهم: أصله هاء الكنایة؛ زدت فيه لام **الملک**، فصار (له)، ثم زيدت (أول) تعظیماً، وفَحَمَّوه توکیداً.

وقال الخليل وخلائقه: هي من بنية الكلمة، وهو اسم علم لا استئناف له ولا أصل.
خاتمة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرین نیابة (أول) عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُنَّا هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازارات: ٤١]، والمانعون يقدرون (له) [هي المأوى له].
وأجاز الزمخشري نیابتها عن الظاهر أيضاً، وخرج عليه: ﴿وَعَلَمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]
فإن الأصل أسماء المسمايات.

الآن: بالفتح والتخفیف، وردت في القرآن على أوجه:

أحدها: للتنبیه، فتدل على تحقیق ما بعدها. قال الزمخشري: ولذلك قل وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة ب نحو ما يتلقى به القسم، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَنْهَا مَيْسَرٌ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

قال في «المغني»^(٢) ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبيتون مكانها، ويهملون معناها، وإفادتها من جهة تركيبها من الهمزة ولا، وهمة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقیق، نحو:
﴿أَتَنَسَّ ذَلِكَ يَقْدِيرُ عَلَى أَنْ يُعْلَمَ الْمَوْقَعُ﴾ [القيامة: ٤].

(٢) «المغني» ص ٩٦.

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٣١٨ (١٨٦٩٣) النجم: ١.

الثاني والثالث: التحضيض والعرض، ومعناهما طلب الشيء، لكن الأول طلب بحث، والثاني طلب بلين. وتختصُّ بهما الفعلية، نحو: ﴿أَلَا لَقْتَلُوكَ قَوْمًا نَكَثُوا﴾ [التوبه: ١٣]، ﴿فَقَمْ فَرَعُونَ أَلَا يَنْقُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

الآء: بالفتح والتشديد حرف تحضيض؛ لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم، إلَّا أنه يجوز عندي أن يخرج عليه قوله: ﴿أَلَا سَجَدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْلَمُ﴾ [النمل: ٣١] فليست هذه، بل هي كلمتان: أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة، [أو المخففة من الثقلة] ولا النافية.

إلَّا: بالكسر والتشديد على أوجهه:

أحدها: الاستثناء متصلًا، نحو: ﴿فَتَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَبِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَبِيلًا﴾ [النساء: ٦٦]. أو منقطعاً، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْتَسَكُمْ عَيْنَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَخَذَ إِلَيْ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْهُمْ مِنْ يَعْمَلٌ إِلَّا آتَيْنَاهُ وَمَنْ يَرِدَ الْأَئْلَم﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الثاني: بمعنى «غير»، فيوصف بها وبتأليها جمْعٌ منكراً أو شبهه، ويعرَّب الاسم الواقع بعدها بإعراب غير، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن ﴿إِلَهٌ﴾ جمع منكراً في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصحُّ الاستثناء منه، وأنه يصيِّر المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطلٌ باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشيريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرَّجوا عليه: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَيْنَكُمْ حَجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُرِّثَ بَدَلَ حُسْنَاهُ بَعْدَ سُوءِهِ﴾ [النمل: ١١، ١٥]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم. وتأنَّ لهمما الجمُهُورُ على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنى (بل)، ذكره بعضهم، وخرج عليه: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْكُنَ إِلَّا مَذَكَرَةً﴾ [طه: ٣، ٢]، أي: بل تذكرة.

الخامس: بمعنى (بدل)، ذكره ابن الصانع^(١)، وخرج عليه: ﴿إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ﴾، أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف يالاً من جهة المفهوم. وغَلِطَ ابنُ مالك، فعدَّ من أقسامها نحو: ﴿إِلَّا تَصُرُّوْ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبه: ٤٠]، وليس منها، بل هي كلمتان: إن الشرطية ولا النافية^(٢).

(١) ابن الصانع: علي بن محمد، نحوه أندلسى (ت: ٦٨٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

(٢) انظر «المغني» ص ١٠٢.

فائدة: قال الرُّوماني^(١) في «تفسيره»: معنى إلَّا اللازم لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلَّا زيداً. فقد اختصت زيداً بأنه لم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلَّا زيد، فقد اختصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلَّا راكباً، فقد اختصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه.

الآن: اسم للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً. وقال قوم: هي محَلٌ للزمانين؛ أي: ظرفً للماضي وظرف للمستقبل، وقد يتجاوز بها عمَّا قرُبَ من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو بعضه نحو: ﴿أَكَنَّ حَقَّ اللَّهِ عَنْكُمْ﴾ [الأناش]: ٦٦، ﴿فَمَنْ يَسْتَعِمْ الْآنَ يَعْدُ لَهُ شَهَابًا رَّصَادًا﴾ [الجن]: ٩] قال: وظريفته غالبة لا لازمة.

واختلف في (أول) التي فيه، فقيل: للتعریف الحضوري، وقيل: زائدة لازمة.

إلى: حرف جر له معانٍ:

أشهرُها: انتهاء الغاية زماناً، نحو: ﴿ثُمَّ أَتَيْتُهُ الْقِيَامَ إِلَى الْآتِيلِ﴾ [البقرة]: ١٨٧. أو مكاناً، نحو: ﴿إِلَى السَّجْدَةِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء]: ١.

أو غيرهما، نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكُ﴾ [النمل]: ٣٣؛ أي: منتهٍ إليك، ولم يذكر لها الأكثرون غير هذا المعنى.

وزاد ابنُ مالك وغيره تبعاً للكوفيين معانٍ أخرى:

منها: المعيبة، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلق، نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارَى إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران]: ٥٢، ﴿وَأَتَيْتُكُمْ إِلَى الْمَرَاقِ﴾ [المائدة]: ٦، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَّا أَمْوَالُكُمْ﴾ [النساء]: ٢.

قال الرَّضي: والتحقيق أنها للانتها؛ أي: مضافة إلى المرافق، وإلى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مُؤَوَّلٌ على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية الأولى: مَنْ يضييف نصرته إلى نصرة الله؟ أو مَنْ ينصرني حال كوني ذاهباً إلى الله.

ومنها: الظرفية كـ: في، نحو: ﴿لِيَجْعَلَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء]: ٨٧، أي: فيه، ﴿هَلَّذَكَ إِلَى أَنْ تَرْجُ﴾ [النازعات]: ١٨، أي: في أن...

ومنها: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكُ﴾، أي: لك. وتقدَّم أنه من الانتهاء.

ومنها: التبيين، قال ابن مالك: وهي المبينة لفاعليه مجرورها بعدهما يفيد حُبّاً أو بغضاً، من فعل تعجبُ أو اسمٍ تفضيلٍ، نحو: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيْهِ﴾ [يوسف]: ٣٣.

(١) الرُّوماني: علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم في اللغة وال نحو والبلاغة والتفسير، وفاته ببغداد (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ٢١٦.

ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: «فَاجْعَلْ أَغْيَدَةَ يَنْ النَّاسِ تَهُوِي إِلَيْهِمْ» [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضهم بفتح الواو، أي: تهواهم. قاله الفراء. وقال غيره: هو على تضمين (تهوي) معنى (تميل). تنبية:

حکی ابن عصفور في شرح أبيات «الإيضاح» عن ابن الأنباري: أَنَّ (إلى) تستعمل اسمًا، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليه. وخرج عليه من القرآن قوله تعالى: «وَهُرِيَ إِلَيْكَ بِمَحْلِنَ النَّخْلَةِ» [مریم: ٢٥]، وبه يندفع إشكال أبي حیان فيه: بأن القاعدة المشهورة أن الفعل لا يتعدى إلى ضمیر يتصل بنفسه أو بالحرف، وقد رفع المتصل، وهو لما مدلوه واحد، في غير باب ظنّ.

اللهُمَّ : المشهور أنَّ معناه: يا الله، حذفت ياء النداء، وعارض عنها الميم المشددة في آخره.

وقيل: أصله يا الله أَمَّا بخير، فركب تركيب حَيَّلا.

وقال أبو رجاء العطاردي^(١): الميم فيها تجمع سبعين اسمًا من أسمائه.

وقال ابن ظفر^(٢): قيل: إنها الاسم الأعظم، استدلَّ لذلك: بأن الله دالٌ على الذات، والميم دالة على الصفات التسع والتسعين، ولهذا قال الحسن البصري: اللهم تجمع الدعاء.

وقال النَّضر بن شُمَيْل^(٣): من قال: اللهم، فقد دعا الله بجميع أسمائه.

أُمَّةٌ: حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة، وهي قسمان:

الأول: أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة: ٦] «سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَجَرِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا» [إبراهيم: ٢١] «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَشْتَغَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ كَسَّعْتَهُمْ» [المنافقون: ٦].

والثاني: أن يتقدم عليها همزة يُطلب بها وب(أ)م) التعين، نحو: «أَلَّا تَكُرِّرْ حَرَمَ أَمِ الْأَنْثَيْنِ» [الأنعام: ١٤٤].

وسُمِّيت في القسمين متصلةً؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضًا معاذلة، لمعادلتها للهمزة في إفاده التسوية في القسم الأول، والاستفهام في الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعه بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والت肯ديب، لأنَّه خبرٌ، وليس تلك كذلك؛ لأن الاستفهام منها على حقيقته.

(١) العطاردي: عمران بن ملحن، تابعي كبير، من كبار المحضرمين (ت: ١٠٧ هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤/٢٥٣.

(٢) ابن ظفر: محمد بن عبد الله الصقلي، أديب رحالة مفسر (ت: ٥٦٥ هـ). «السان الميزان» ٥/٣٧١.

(٣) النضر بن شمیل. أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة (ت: ٢٠٣ هـ). «طبقات النحوين» للزبيدي ٥٣ - ٦٠ ، «وفيات الأعيان»: ٢/١٦١.

والثالث والرابع: أن الواقعه بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردین، وتكون الجملتان: فعليتين، واسمیتين، ومختلفتين. نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْشَأْتُهُمْ» [الأعراف: ١٩٣]، و«أَمْ» الأخرى تقع بين المفردین، وهو الغالب فيها، نحو: «أَتَمْ أَشَدُ ظَاهِرًا أَمْ أَلَهَّتُهُ» [النازفات: ٢٧] وبين جملتين ليسا في تأويلهما.

النوع الثاني: منقطعة، وهي ثلاثة أقسام:

مسبوبة بالخبر الممحض، نحو: «تَنَزَّلُ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِهِ مِنْ رَبٍّ الْخَلِيلَينَ أَمْ يَقُولُونَ أَفْرَادٌ» [السجدة: ٢، ٣].

ومسبوبة بالهمزة لغير الاستفهام، نحو: «أَلَّهُمْ أَرْجِلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَطْبَشُونَ بِهَا» [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتعلقة لا تقع بعده.

ومسبوبة باستفهام بغير الهمزة، نحو: «فَلَمْ يَسْتَوِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هُلْ سَتَوَ الظَّالِمُتُ وَالثُّورُ» [الرعد: ١٦].

ومعنى أَمَ المنقطعة - الذي لا يفارقها -: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً.

فمن الأول: «أَمْ هُلْ سَتَوَ الظَّالِمُتُ وَالثُّورُ» [الرعد: ١٦]، لأنَّه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: «أَمْ لَهُ الْبَنَتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ» [الطور: ٣٩] تقديره: بل أَللَّهُ الْبَنَات؟ إذ لو قدرت الإضراب الممحض لزم المحال.

تبنيها^(١):

الأول: قد ترد (أَم) محتملة للاتصال وللانقطاع، كقوله تعالى: «فَلَمْ أَحْذَدْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُنْكِلَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ نَفَوْتُنَا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٨٠] قال الرزمخشي: يجوز في (أَم) أن تكون معادلة، معنى: أَيُّ الأمرين كائِن؟ على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة.

الثاني: ذكر أبو زيد^(٢): أَنَّ (أَم) تقع زائدة، وخرج عليه قوله تعالى: «أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ» [الزخرف: ٥٢]. قال: التقدير: أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ؟

أمَّا : بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيـد.

أمَّا كونها حرف شرط: فبدلـيل لزوم الفاء بعدها، نحو: «فَامَّا الَّذِينَ ءاْمَنُوا فَيَعْمَلُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَامَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ» [البقرة: ٢٦]. وأما قوله تعالى: «فَامَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ»

(١) انظر «المعني» ص ٦٨ و ٧٠.

(٢) أبو زيد: سعيد بن أوس، عالم بصري، إمام ثقة في اللغة والأدب (ت: ٢١٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٩/٧٧، وإنباء الرواة» ٢/٣٠.

[آل عمران: ١٠٦]. فعلى تقدير القول؛ أي: فيقال لهم: أكرتم؟ فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فبقيت الفاء في الحذف. وكذا قوله: ﴿وَمَا الَّذِينَ كَفَرُواْ أَفَلَمْ يَكُنْ بَعْدِي شُلُّ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]. وأما التفصيل: فهو غالب أحوالها كما تقدم، وكقوله: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِسَكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَمَا الْفَلَمَ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَمَا الْجَدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد يترك تكرارها استغناءً بأحد القسمين عن الآخر، وسيأتي في أنواع الحذف.

وأما التوكيد: فقال الزمخشري: فائدة «أَمَّا» في الكلام أن تعطيه فضلًّا توكيده، يقول: زيد ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيده ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بقصد الذهاب، وأنه منه عزيمةٌ، قلت: أما زيد ذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيد ذاهبٌ. ويُفصل بين «أَمَّا» والفاء: إما بمبتدأ كالآيات السابقة. أو خبر، نحو: أما في الدار فزيدٌ. أو جملة شرط، نحو: ﴿فَإِنَّمَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفَرِّيَتِ﴾ (موقع)^١ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]. أو اسم منصوب بالجواب، نحو: ﴿فَإِنَّمَا الْيَتَمَّ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: ﴿وَمَا نَمُودْ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] في قراءة بعضهم بالنصب.

تبنيه:

ليس من أقسام (أَمَّا) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ذَادَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، بل هي كلمتان: «أَم» المنقطعة، و«ما» الاستفهامية.

إِمَّا : بالكسر والتشديد، ترد لمعانٍ:

الإبهام، نحو: ﴿وَمَا خَرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَرْثُبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبه: ١٠٦].

والتحبير، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تُنَجَّدَ فِيهِمْ حُسْنَاتِهِمْ﴾ [الكهف: ٨٦]. ﴿إِنَّمَا أَنْ تُلْقَى وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مِنَ الْقَنِ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَإِنَّمَا مَنْ يَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاهُ﴾ [محمد: ٤].

والتفصيل، نحو: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

تبنيهات:

الأول^(١): لا خلاف أن (إِمَّا) الأولى في هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف في الثانية، فالأكثرون على أنها عاطفة، وأنكره جماعة منهم ابن مالك للازمتها غالباً الواو العاطفة. وادعى ابن عصفور الإجماع على ذلك، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه. وذهب بعضهم إلى أنها عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إِمَّا على إِمَّا، وهو غريب.

الثاني: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـ(أَوْ)، والفرق بينها وبين (إِمَّا) أن (إِمَّا) يبني الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله، ولذلك وجب تكرارها وـ(أَوْ) يفتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الإبهام أو غيره، ولهذا لم يتكرر.

(١) انظر «المغني» ص ٨٥.

الثالث: ليس من أقسام (إما) التي في قوله: «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا» [مريم: ٢٦]، بل هي كلمتان: إن الشرطية، وما زائدة.

إن: بالكسر والتحقيق، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: «إِن يَنْهَاوْا يُفْقَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَأَلَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ» [الأنفال: ٣٨]، وإذا دخلت على (لم) فالجزم بـ(لم) لا بها، نحو: «فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا» [البقرة: ٢٤]، أو على لا، فالجزم بها لا بلا، نحو: «وَلَا تَغْرِي لِي» [هود: ٤٧]، «إِلَّا تَصْرُو» [التوبه: ٤٠]. والفرق أن (لم) عامل يلزم معه معموله ولا يفصل بينهما بشيء، وإن يجوز الفصل بينها وبين معهومها بمعموله، ولا لا تعلم الجزم إذا كانت نافية، فأضيف العمل إلى إن.

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: «إِن الْكُفَّارُ إِلَّا فِي غُرْبَةٍ» [الملك: ٢٠]، «إِنْ أَمْهَثُهُمْ إِلَّا أَنَّى وَلَدَنَهُمْ» [المجادلة: ٢]، «إِنْ أَرَدَّا إِلَّا حَسْنَى» [التوبه: ١٠٧]، «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّنَّا» [النساء: ١١٧].

قيل: ولا تقع إلا وبعدها (إلا) كما تقدم، أو لمًا المشددة، نحو: «إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلِمَهَا حَفَظَ» [الطارق: ٤]، في قراءة التشديد ورد بقوله: «إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنٍ يَهْدِي» [يونس: ٦٨]، «وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فَتَنَّهُ لَكُمْ» [الأنبياء: ١١١].

ومما حمل على النافية قوله: «إِن كُنَّا فَعَلَيْنَا» [الأنبياء: ١٧]. «فَلَمْ إِنْ كَانَ لِرَبِّنِي وَلَدْ» [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، «وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِنْ تَكَنَّكُمْ فِيهِ» [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: في الذي ما مكناكم فيه. وقيل: هي زائدة، ويؤيد الأول قوله: «مَكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ» [الأنعام: ٦]، وعدل عن (ما) لثلا تكرر، فيُثُلُّ اللفظ.

قلت: وكونها للنفي هو الوارد عن ابن عباس، كما تقدم في نوع الغريب من طريق ابن أبي طلحة. وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: «وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَمْدُرِّ مِنْ بَعْدِهِ» [فاطر: ٤١]^(١). وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعلم عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس، وخرج عليه قراءة سعيد بن جعير: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادًا أُمَّالَكُمْ»^(٢).

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كل شيء في القرآن (إن) فهو إنكار.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين:

ثم الأكثر إذا دخلت على الاسمية إهمالها، نحو: «وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَنَعَ الْحَيَاةَ الْذَّنَبَ» [الزخرف: ٣٥]. «وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعَ لَدَنَا مُحَضَّرُونَ» [يس: ٣٢]. «إِن هَذَانِ لَسَاحِرَنِ» [طه: ٦٣]، في قراءة حفص وابن كثير.

(١) فال الأولى شرطية، والثانية نافية، وجواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط ممحوظ وجوباً.

(٢) القراءة المتراءة: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادًا أُمَّالَكُمْ» [الأعراف: ١٩٤].

وقد تعلم ، نحو : ﴿وَإِنْ كُلَّا لَهَا لَيُوْفِئُنَّهُم﴾ [هود: ١١١] في قراءة الحرميين^(١).

وإذا دخلت على الفعل ، فالأكثر كونه ماضياً ناسخاً ، نحو : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُوكُمْ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُم﴾ [الإسراء: ٧٣] ، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] . ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً ، نحو : ﴿وَإِنْ يَكُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُغَلِّبُوكُم﴾ [القلم: ٥١] ﴿وَإِنْ ظَنَنُوكُمْ لَيْسَ الْكَذِيلَينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وحيث وجدت (إن) وبعدها (اللام المفتوحة) فهي المخففة من الثقلية.

الرابع: أن تكون زائدة ، وخرج عليه : ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنْتُكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]

الخامس: أن تكون للتعليق كـ: إذ ، قاله الكوفيون. وخرجوا عليه قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمُ اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] . ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَمَّا يَشَاءُ﴾ [الفتح: ٢٧] . ﴿وَأَنْتُمْ أَلَاعُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. ونحو ذلك ، مما الفعل فيه محقق الواقع.

وأجاب الجمهور عن آية المشيئة: بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو: بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألا يموت منكم أحد قبل الدخول. وعن سائر الآيات بأنه شرطٌ جيء به للتبييج والإلهاب ، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فأطعني.

ال السادس: أن تكون بمعنى قد ، ذكره فطرُب ، وخرج عليه : ﴿فَذَرْكُرْ إِنْ تَفَعَّلَ الْأَذْكَرَ﴾ [الأعلى: ٩] ، أي: قد نفعت ، ولا يصح معنى الشرط فيه ، لأنه مأمور بالذكر على كل حال.

وقال غيره: هي للشرط ، ومعناه: ذُمُّهم واستبعاد لفظ التذكرة فيهم. وقيل التقدير: وإن لم تنفع ، على حد قوله : ﴿سَرِيلَ تَقِيمُكُمُ الْحَرَرَ﴾ [النحل: ٨١].

فائدة: قال بعضهم: وقع في القرآن (إن) بصيغة الشرط ، وهو غير مراد ، في ستة مواضع :

﴿وَلَا تُكَرِّهُوْ فَيَتَكَرَّمُ عَلَى الْبَلَاغِ إِنْ أَرَدْنَ تَحْسَنَنَا﴾ [النور: ٣٣] ، ﴿وَأَشْكُرُوْ نَعْمَلَ اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ إِيَاهُ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ١١٤] ، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفِرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرَهِنْ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ، ﴿إِنْ أَرَبَّتُمْ فَوَدَّهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ، ﴿وَأَنْ تَقْصُرُوا مِنْ أَصَلَّهُنَّ إِنْ خَفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١] ، ﴿وَمَعُولُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدَهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَدُمُوا إِلَاصْلَحَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أن: بالفتح والتحفيف على أوجه :

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ويقع في موضعين:

في الابتداء ، فيكون في محل رفع ، نحو : ﴿وَأَنْ تَصْبُرُوا حَيْثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، ﴿وَأَنْ تَعْمَلُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) هما قارئ مكة المكرمة عبد الله بن كثير الداري ، أبو معبد (ت: ١٢٠ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/٨٦).

وقارئ المدينة المنورة نافع بن عبد الرحمن المليسي ، أبو رؤيم (ت: ١٦٩ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/١٠٧).

وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين: فيكون في محل رفع، نحو: «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ» [الحديد: ١٦]، «وَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوا شَيْئاً» [البقرة: ٢١٦]. ونصب، نحو: «تَخْشَى أَنْ تُصْبَيَنَا دَاهِرَةً» [المائدة: ٥٢]، «وَمَا كَانَ هَذَا الْفُرْقَانُ أَنْ يُهْزَى» [يونس: ٣٧]، «فَارْدَثُ أَنْ أُعْيَّبَا» [الكهف: ٧٩]. وخفض، نحو: «أُوذِيَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا» [الأعراف: ١٢٩]. «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْكُفَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ» [المنافقون: ١٠].

و«أن» هذه موصول حرفية، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كما مر، وماضياً نحو: «لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا» [القصص: ٨٢]، «لَوْلَا أَنْ شَتَّنَكُ» [الإسراء: ٧٤].

وقد يرفع المضارع بعدها إهتماماً لها، حملأً على (ما) أختها، كقراءة ابن محيصن: (لمن أراد أن يتُّمُ الرضاة) [البقرة: ٢٢٣].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما تُرَدَّ منزلته، نحو: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوْلًا» [طه: ٨٩]، «عِلْمَ أَنْ سَيَّكُونُ» [المزمل: ٢٠]، «وَحَسِبُوا أَلَا يَكُونُ» [المائدة: ٧١]، في القراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مُفَسَّرة بمتزلة أي، نحو: «فَأَوْجَحَنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلُكَ بِأَعْيُنَنَا» [المؤمنون: ٢٧]، «وَوُدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةَ» [الأعراف: ٤٣].

وشرطها: أن تُسبَّق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: «وَإِنْ يُرِجِزُ دُعَوَنَهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [يونس: ١٠]. وآن يتأخر عنها جملة.

وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول، ومنه: «وَانْطَلَقَ النَّلَّا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا» [ص: ٦]، إذ ليس المراد بالانطلاق المسيء، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على المشي.

وزعم الزمخشري أنَّ التي في قوله: «أَنْ أَنْجِذِي مِنْ لِبَيْلَ مِيُونَا» [النحل: ٦٨] مفسرة، بأن قبله: «وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى الْأَنْجَلِ»، والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية؛ أي: باتخاذ الجبال.

وألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.

وقال الزمخشري في قوله: «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتُنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ» [المائدة: ١١٧]: إنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلَّا بما أمرتني به أن أعبدوا الله.

قال ابن هشام^(١): وهو حسن، وعلى هذا فيقال في الضابط: ألا تكون فيه حروف القول إلَّا والقول مؤول بغيره.

(١) في «المعني» ص ٤٩.

قلت : وهذا من الغرائب ، كونُهم يشترطون أن يكون فيها معنى القول ، فإذا جاء لفظه أَوْلَوه بما فيه معناه مع صريحه ، وهو نظير ما تقدّم من جعلهم أَلَّا في (الآن) زائدة ، مع قولهم بتضمينها معناها .
وأَلَّا يدخل عليها حرف الجر .

الرابع : أن تكون زائدة ، والأكثر أن تقع بعد لِمَّا التوقيتية ، نحو : ﴿وَلَمَّا آتَنَا جَاءَتِ رُسُلًا لُّوطًا﴾ [العنكبوت : ٣٣] .

وزعم الأخفش : أنها تنصب المضارع وهي زائدة ، وخرج عليه : ﴿وَمَا لَنَا أَلَا نُنَتَّلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ; ﴿وَمَا لَنَا أَلَا نَنْوَكَلُ عَلَى اللَّهِ﴾ [إبراهيم : ١٢] ، قال : فهي زائدة ، بدليل : ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة : ٨٤] .

الخامس : أن تكون شرطية كالمسورة ، قاله الكوفيون . وخرجوا عليه : ﴿أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَى هُنَمَّا﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، ﴿أَنْ صَدُورُكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة : ٢] ، ﴿صَفَحًا أَنْ كَنْتُمْ قَوْمًا مُّسَرِّفِينَ﴾ [الزخرف : ٥] .

قال ابن هشام^(١) : ويرجحه عندي تواردهما على محلٍ واحد ، والأصل التوافق ، وقد قرئ بالوجهين في الآيات المذكورة ، ودخول الفاء بعدها في قوله : ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

السادس : أن تكون نافية ، قال بعضهم في قوله : ﴿أَنْ يُؤْنَقَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران : ٧٣] ، أي : لا يؤتي ، وال الصحيح أنها مصدرية ؛ أي : ولا تؤمنوا أن يؤتى ، أي : يأتون أحد .

السابع : أن تكون للتعليل ، كما قاله بعضهم في قوله تعالى : ﴿لَمْ يَجِدُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُّنِذِّرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق : ٢] ، ﴿يَخْرُجُونَ إِلَرْسَوْلَ وَإِلَيْكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [المتحنة : ١] والصواب أنها مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدّرة .

الثامن : أن تكون بمعنى لَّا ، قاله بعضهم في قوله : ﴿يَبْيَّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُلُوا﴾ [النساء : ١٧٦] ، والصواب أنها مصدرية ، والتقدير : كراهة أن تضلوا .
إنَّ : بالكسر والتشديد ، على أوجه :

أحدها : التأكيد والتحقيق ، وهو الغالب ، نحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، ﴿إِنَّمَا إِلَيْكُمْ لَمَرْسُولُونَ﴾ [يس : ١٦] .

قال عبد القاهر : والتأكيد بها أقوى من التأكيد باللام ، قال : وأكثر مواقعها - بحسب الاستقراء -
الجواب لسؤال ظاهر أو مقدّر ، إذا كان للسائل فيه ظن .

والثاني : التعليل ، أثبته ابن جنّي وأهل البيان ، ومثلوه بنحو : ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المزمول : ٢٠] ، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوةَكَ سَكُونٌ لَّهُمْ﴾ [التوبه : ١٠٣] ، ﴿وَمَا أَبْرَئُنَّ فَقِيرًا إِنَّ النَّفَرَ لَمَّا نَارَةً يَأْسُوءُ﴾ [يوسف : ٥٣] ، وهو نوع من التأكيد .

(١) في «المغني» ص ٥٣.

الثالث: معنى نعم، أثبته الأكثرون، وخرج عليه قوم منهم المبرد: «إِنْ هَذَا نَسْجُونٌ» [طه: ٦٣].
أنَّ بالفتح والتشديد، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفي تؤول مع اسمها وخبرها بالمصدر. فإن كان الخبر مشتتاً فالمصدر المؤول به من لفظه، نحو: «لَعَمِلُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدْرِيْر» [الطلاق: ١٢]، أي: قدرته. وإن كان جامداً قدر بالكون.

وقد استشكل كونها للتأكيد: بأنك لو صرحت بالمصدر المنسيك منها لم يفتأكيداً، وأجيب: بأن التأكيد للمصدر المنحل، وبهذا يفرق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لغة في (العل) وخرج عليها: «وَمَا يُشَرِّكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة الفتح، أي: لعلها.
أنَّى: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط.

فأمما الاستفهام: فترد فيه بمعنى كيف، نحو: «أَنَّ يُتَحَمِّلُ، هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا» [البقرة: ٢٥٩]
«أَنَّ يُؤْفَكُونَ» [التوبه: ٣٠]. ومن أين: نحو: «أَنَّ لَكُمْ هَذَا» [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين
أتى هذا؟ أي: من أين جاءنا؟

قال في «عروض الأفراح»^(١): والفرق بين (أين) و(من أين): أن (أين) سؤال عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، و(من أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وجعل من هذا المعنى ما قرئ شاداً: (أَنَّ صَبَّيْنَا الْمَاءَ صَبَّاً)^(٢).

وبمعنى متى، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: «فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّ شَهْمَ» [البقرة: ٢٢٣]
وأخرج ابن جرير الأول من طريق عن ابن عباس، وأخرج الثاني عن الربيع بن أنس واختاره،
وأخرج الثالث عن الضحاك، وأخرج قولًا رابعاً عن ابن عمر وغيره، أنها بمعنى: (حيث شئت).
واختار أبو حيَّان وغيره أَنَّها في الآية شرطية، وحذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه؛ لأنها لو كانت
استفهمية لاكتفت بما بعدها، كما هو شأن الاستفهمية: أن تكتفي بما بعدها؛ أي: تكون كلامًا يَحْسُن
السكتوت عليه إن كان اسمًا أو فعلًا.

أو: حرف عطف ترد لمعانٍ:

الشك من المتكلم، نحو: «فَالْوَلِيَّتْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ» [المؤمنون: ١١٣]
والإبهام على السَّامِع، نحو: «وَلَنَا أَوْ لِيَتَكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [سبأ: ٢٤].
والتخير بين المعطوفين، بأنه يمتنع الجمع بينهما.

(١) «عروض الأفراح» / ٤٥٠ عند أدوات الاستفهام.

(٢) القراءة المتواترة: (أَنَّ صَبَّيْنَا الْمَاءَ صَبَّاً) [عبس: ٢٥]

والإباحة بـألا يمتنع الجمع.

ومثل الثاني بقوله: ﴿وَلَا عَلَى أَفْشِيْكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُرُوتِكُمْ أَوْ بُرُوتَكُمْ أَبَاتَإِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ومثل الأول بقوله تعالى: ﴿فَقَدْنِيْهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةً أَوْ شُكْرٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله: ﴿فَكَفَرُرَهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسْكِنَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُنَ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقْبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. واستشكل بأن الجمع في الآيتين غير ممتنع.

وأجاب ابن هشام^(١): بأنه ممتنع بالنسبة إلى وقع كلّ كفارة أو فدية، بل يقع واحد منها كفارة أو فدية، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك.

قلت: وأوضحت من هذا التمثيل قوله: ﴿أَنْ يُفْتَلُوا أَوْ يُصْكَلُوْا﴾ الآية [المائدة: ٣٣]. على قول من جعل الخيرة في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنع عليه الجمع بين هذه الأمور بل يفعل منها واحداً يؤدي اجتهاده إليه.

والتفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿وَقَالُوا كُلُّوْا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۝ هَنَدُوْا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

والإضراب كـ(بل)، وخرج عليه: ﴿وَرَأَسَنَتْهُ إِلَى مَائِقَةِ الْأَنْبِ أَوْ يَرِيدُونَ﴾ [الصالفات: ١٤٧]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَ﴾ [النجم: ٩]. وقراءة بعضهم: (أو كلما عاهدوا عهدا) [البقرة: ١٠٠]، بسكون الواو. ومطلق الجمع كالواو، نحو: ﴿عَلَمُ يَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ﴿عَلَمُهُمْ يَقْوُنُ أَوْ مُحَدِّثُهُمْ ذَكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

والتقريب، ذكره الحريري وأبو البقاء، وجعل منه: ﴿وَمَا آمَرْ السَّاعَةَ إِلَّا كُلُّمَجَّبَصَرٌ أَوْ هُوَ أَفَرَبٌ﴾ [التحل: ٧٧].

ورُدَّ بـألا التقريب مستفاداً من غيرها.

ومعنى إـألا في الاستثناء، ومعنى إلى، وهاتان يُنصب المضارع بـعدهما بـألا مضمرة، وخرج عليهما: ﴿لَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ الْأَنْسَاءَ مَا لَمْ تَسْوُهُنَّ أَوْ تَرِضُوْا لَهُنَّ فِرَضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فقيل: إنه منصوب لا مجزوم بالعطف على ﴿تَسْوُهُنَّ﴾، لثلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء إن طلقتموهنَّ في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون الميسى لزم مهر المثل، وإذا انتفى الميسى دون الفرض لزم نصف المسمى؛ فكيف يصح دفع الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟! ولأن المطلقات المفروض لهنَ قد ذكرن ثانية بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوْهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوّمات لما تقدم من المفهوم، ولو كانت ﴿تَرِضُوْا﴾ مجزوماً لـكانت الممسوّمات والمفروض لهنَ مستويات في الذكر. وإذا قدرت (أو) بـمعنى (إـألا) خرجت المفروض لهنَ عن مشاركة الممسوّمات في الذكر، وكذا إذا قدرت بـمعنى (إـإلى) وتكون غاية لـنفي الجناح لا لـنفي الميسى.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول: بمنع كون المعنى مدةً انتفاء أحدهما، بل مدةً لم يكن واحداً منها، وذلك ببنفيهما جميعاً، لأن نكارة في سياق النفي الصريح.

وأجاب بعضهم عن الثاني: بأن ذكر المفروض لهنّ، إنما كان ليقُن النصف لهنّ، لا لبيان أن لهنّ شيئاً في الجملة.

وممّا خرج على هذا المعنى قراءة أبي: (تقاتلونهم أو يُسلِّمُوا).

نبهات:

الأول: لم يذكر المتقدمون لـ«أو» هذه المعاني، بل قالوا: هي لأحد الشيئين أو الأشياء. قال ابن هشام^(١): وهو التحقيق، والمعنى المذكورة مستفادة من القراءن.

الثاني: قال أبو البقاء: (أو) في النهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ بِنَمْثَمْ إِنَّمَا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهي عنه مرتين، لأن كل واحداً منهمما أحدهما.

وقال غيره: (أو) في مثل هذا بمعنى الواو، تفيد الجمع.

وقال الطيببي: الأولى أنها على بابها، وإنما جاء التعليم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنكارة في سياق النفي تعمّ، لأن المعنى قبل النهي: (تطيع آثماً أو كفوراً)، أي: واحداً منها، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتاً، فالمعنى: لا تطع واحداً منها، فالتعليم فيها من جهة النهي، وهي على بابها.

الثالث: لكون مبناتها عدم التشير إلى مفرداتها بالإفراد، بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَيْرًا أَوْ فَقِيرًا فَأَنَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: المعنى إن يكن الخصمان غنيتين أو فقيرتين.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: كل شيء في القرآن (أو) فهو مخير، فإذا كان ﴿فَمَنْ لَمْ يَعِدْ﴾ فهو الأول فالأخير.

وأخرج البيهقي في «سننه» [١٨٥ / ٥] عن ابن جرير قال: كل شيء في القرآن فيه (أو) فلتختير، إلا قوله: ﴿أَنْ يُقْسِنُوا أَوْ يُصَكَّلُو﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخير فيها. قال الشافعي: وبهذا أقول.

أولى: في قوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة: ٣٤]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، قال في «الصحاح»: قولهم: (أولى لك) كلمة تهديد ووعيد، قال الشاعر:

فَأَوْلَى لَهُ ثُمَّ أَوْلَى لَهُ

قال الأصمعي: فمعناه قاريه ما يهلكه؛ أي: نزل به. قال الجوهري: ولم يقل أحد فيها أحسن مما قاله الأصمعي.

(١) في «المغني» ص ٩٥.

وقال قومٌ: هو اسم فعل مبنيٍّ، ومعنى: ولتك شرٌّ بعد شرٍّ، و(لك) تبيين.

وقيل: هو علم للوعيد غير مصروف، ولذا لم ينَّ، وإنَّ محله رفع على الابتداء، ولك: الخبرُ، وزنه على هذا (فعلى)، والألف للإلحاق. وقيل (افعل).

وقيل: معناه الويل لك، وأنه مقلوب منه، والأصل (أويل)، فأخر حرف العلة، ومنه قول النساء^(١):

هَمِمْتُ لِنَفْسِي بِعَضَ الْهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا

وقيل: معناه: الذم لك أولى من تركه، فحذف المبتدأ، لكثرة ذُورَانه في الكلام.

وقيل: المعنى: أنت أولى وأجدر بهذا العذاب.

وقال ثعلب^(٢): (أولى لك) في كلام العرب معناه مقاربة الها لاك، كأنه يقول: قد وليت الها لاك، أو: قد دانيت الها لاك، وأصله من الولي وهو القرب، ومنه: «قَاتَلُوا الَّذِينَ يُلُونُكُمْ» [التوبه: ١٢٣]، أي يقربون منكم.

وقال النحاس^(٣): العرب يقول: أولى لك، أي: كدت تهلك، وكأنَّ تقديره: أولى لك الها لاكة. أي: بالكسر والسكون؛ حرف جواب بمعنى نعم، فتكون لتصديق المخبر، وإعلام المستخبر، ولو عد الطالب. قال النحاة: ولا تقع إلا قبل القسم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام، نحو: «وَيَسْتَبِعُونَ أَحَقَّ هُوَ قُلْ إِي وَرَقِّ» [يونس: ٥٣].

أي: بالفتح والتشديد، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: «أَيَّا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عَدُوكَ عَلَىٰ» [القصص: ٢٨]، «أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء: ١١٠].

الثاني: استفهامية، نحو: «أَيُّكُمْ زَادَهُ هَلْوَةً إِيمَنًا» [التوبه: ١٢٤]، وإنما يُسأل بها عمَّا يميِّز أحد المترشحين في أمر يعمُّهما، نحو: «أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا» [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمد^{صلواته}؟

الثالث: موصولة، نحو: «لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيْمَنَ أَشَدُ» [مريم: ٦٩].

وهي في الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى في الوجه الثالث على الضم إذا حذف عائدها وأضيفت كآلية المذكورة، وأعربها الأخفش في هذه الحالة أيضاً، وخرج عليه قراءة بعضهم بالنصب، وأول

(١) في «ديوانها» ص ١٢٦، والنساء: تماضر بنت عمرو (ت: ٢٤ هـ) في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه في الباية.

(٢) ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في التحرر واللغة (ت: ٢٩١ هـ). «تنكرة الحفاظ» ٢/٢١٤.

(٣) النحاس: أحمد بن محمد، نحووي مصري مفسر أديب (ت: ٣٣٨ هـ). «النجوم الراهرة» ٣/٣٠٠، «إنباء الرواة» ١٠١/١.

(٤) انظر «المغني» ص ١٠٥.

قراءة الضم على الحكاية، وأولها غيره على التعليق لل فعل، وأولها الزمخشري على أنها خبر مبتدأ ممحذف، وتقدير الكلام: لننزعن بعض كل شيعة، فكانَ قيل: منْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدأ المكتنفان لـ: «أي».

وزعم ابن الطراوة^(١): أنها في الآية مقطوعة عن الإضافة مبنية، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر، ورد: برسم الضمير متصلًا بـ: أي، وبالإجماع على إعرابها إذا لم تُضف.

الرابع: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أى، نحو: «يَتَاهَا النَّاسُ»، «يَتَاهَا النَّبِيُّ».

إِنَّا : زعم الزجاج أنها اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه على أقوال: أحدها: أنه كله ضمير، وهو ما اتصل به.

والثاني: أنه وحده ضمير، وما بعده اسم مضاد له يفسر ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب، نحو: «فَإِنَّى فَارَبُوبُونَ» [النحل: ٥١]، «بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ» [الأنعام: ٤١]، «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» [الفاتحة: ٤].

والثالث: أنه وحده ضمير، وما بعده حروف تُفسّر المراد.

والرابع: أنه عِماد، وما بعده هو الضمير. وقد غلط منْ زعم أنه مشتق. وفيه سبع لغاتٍ قُرئ بها: بتشديد الياء وتحفيتها مع الهمزة، وإبدالها هاءً مكسورةً ومفتوحةً، هذه ثمانية، يسقط منها بفتح الهاء مع التشديد.

أَيَّان : اسم استفهام، وإنما يُستفهم به عن الزمان المستقبل، كما جزم به ابن مالك وأبو حيّان، ولم يذكر فيه خلافاً.

وذكر صاحب إيضاح المعاني مجئها للماضي.

وقال السكاكي: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، نحو: «أَيَّانَ مُرْسَهَا» [الأعراف: ١٨٧]، «أَيَّانَ يَوْمَ الْلَّيْلِ» [الذاريات: ١٢].

والمشهور عند النحو أنها كـ: متى، تستعمل في التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النحوة علي بن عيسى الرباعي، وتبعه صاحب «البسيط» فقال: إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظم أمره.

وفي «الكشف»^(٢): قيل: إنها مشتقة من أوى، (فَعْلَان) منه، لأن معناه: أي وقت، وأي فعل، من آويت إليه، لأن البعض آوى إلى الكل ومتساند بدله، وهو بعيد. وقيل: أصله أي آن.

وقيل: أي أوان، حذفت الهمزة من (أوان)، والياء الثانية من (أي) وقلبت الواو ياء وأدغمت الساكنة فيها.

(١) ابن الطراوة: سليمان بن محمد أبو الحسين، المالقي، أديب، أندلسي كان بصيراً بالنحو (ت: ٥٢٨ هـ). «بغية الوعاء» ٢٦٣.

(٢) «الكشف» ١٣٤ / ٢ سورة الأعراف: ١٨٧.

وقرئ بكسر همزتها.

أيّنَ : اسم استفهام عن المكان ، نحو : **﴿أَيْنَ تَهُبُونَ﴾** [التكوير: ٢٦] . وترد شرطاً عائماً في الأمكانة ، وأينما أعمّ منها ، نحو : **﴿إِنَّمَا يُوجِهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾** [التحل: ٧٦] .

الباء المثلثة :

حرف جر له معانٍ :

أشهرها : **الإلصاق** ، ولم يذكر لها سيبويه غيره.

وقيل : إنه لا يفارقها ، قال في شرح **«اللب»** : وهو تعلق أحد المعنين بالآخر.

ثم قد يكون حقيقة ، نحو : **﴿وَامْسَحُوهُ بِرُؤُوسِكُمْ﴾** [المائدة: ٦] ، أي : **الصُّقُوا** المصح برؤوسكم . **﴿فَامْسَحُوهُ بِرُؤُوهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾** [المائدة: ٦] . وقد يكون مجازاً ، نحو : **﴿وَإِذَا مَرُوا بِهِنْ﴾** [المطففين: ٣٠] ، أي : **بِمَكَانٍ يَقْرِبُونَ مِنْهُ** .

الثاني : التعديية كالهمزة ، نحو : **﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِثُورِهِنْ﴾** [البقرة: ١٧] ، **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ سَمَعُهُمْ﴾** [البقرة: ٢٠] ، أي : **أذهب**ه ، كما قال : **﴿لَيُذَهِّبَ عَنْكُمْ أَرِحَّسٌ﴾** [الأحزاب: ٣٣] .

وزعم المبرد والستهيلي : أن بين تعديية الباء والهمزة فرقاً ، وأنك إذا قلت : **ذهبت** بزيد ، كنت مصاحباً له في الذهب . ورد بالآية .

الثالث : الاستعانة ، وهي الدالة على آل الفعل ، كباء البسملة .

الرابع : السبيبة ، وهي التي تدخل على سبب الفعل ، نحو : **﴿فَكُلُّا أَخْذَنَا يَنْسِيَّهُ﴾** [العنكبوت: ٤٠] . **﴿ظَلَّمْتُمْ أَنْسَكُمْ بِإِنْخَادِكُمُ الْعَجْلَ﴾** [البقرة: ٥٤] ، ويعبر عنها أيضاً بالتعليل .

الخامس : المصاحبة كمع ، نحو : **﴿أَهْمِطْ بِسَلَمٍ﴾** [هود: ٤٨] ، **﴿فَذَجَّأَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾** [النساء: ١٧٠] ، **﴿فَسَيَّحَ بِمَدَدِ رَيْكَ﴾** [الحجر: ٩٨] .

السادس : الظرفي كفي ، زماناً ومكاناً ، نحو : **﴿تَجْتَهِمُ سَحَرٍ﴾** [القمر: ٣٤] ، **﴿وَلَقَدْ ضَرَّكُمُ اللَّهُ بِنَدَرٍ﴾** [آل عمران: ١٢٣] .

السابع : الاستعلاء كعلى ، نحو : **﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْتُمْ بِقِنْطَارٍ﴾** [آل عمران: ٧٥] ، أي : عليه ، بدليل : **﴿إِلَّا كَمَا أَمْتَكُمْ عَلَىٰ أَخْيِهِ﴾** [يوسف: ٦٤] .

الثامن : المجاوزة كعن ، نحو : **﴿فَتَنَلَّ بِهِ حِيرَ﴾** [الفرقان: ٥٩] ، أي : عنه . بدليل : **﴿بِشَلُوتَ عَنْ أَنْسَابِكُمْ﴾** [الأحزاب: ٢٠] .

ثم قيل : تختص بالسؤال ، وقيل : لا ، نحو : **﴿تُوَرُّهُمْ يَسْعَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾** [التحريم: ٨] ، أي : وعن أيديهم . **﴿وَيَوْمَ تَنَقَّعُ الْمَيَّاهُ بِالْغَمَمِ﴾** [الفرقان: ٢٥] ، أي : عنه .

التاسع : التبعيض كمن ، نحو : **﴿عَيْنَا يَشْرُبُ هَبَا عَبَادُ اللَّهِ﴾** [الإنسان: ٦] ، أي : منها .

العاشر : الغاية كإلى ، نحو : **﴿وَهَدَ أَحْسَنَ بِإِيَّ﴾** [يوسف: ١٠٠] ، أي : إلى .

الحادي عشر: المقابلة؛ وهي الداخلة على الأعواض، نحو: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدرها باء السبيبة - كما قال المعتزلة - لأن المعطى بعضٍ قد يعطى مجاناً، وأماماً المسبب فلا يوجد بدون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الرائدة:

فتزاد في الفاعل وجوباً في نحو: ﴿أَسْعِمْ بِهِمْ وَأَنْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وجوازاً غالباً في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن الاسم الكريم فاعل، و﴿شَهِيدًا﴾ نصب على الحال أو التمييز، وبالباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال، لأن الاسم في قوله: ﴿كَفَىٰ بِاللهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

قال ابن الشجيري^(١): و فعل ذلك إيداناً بأن الكفاية من الله ليست كالكافية من غيره في عظمة المترتبة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها. وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفي) معنى (اكتفي).

قال ابن هشام^(٢): وهو من الحُسن بمكان.

وقيل: الفاعل مقدار، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر، وبقي معهوله دالاً عليه. ولا تزداد في فاعل (كفي) بمعنى وقى، نحو: ﴿كَفَىٰكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِتَتَّلَاقُ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا يَدِيْكُمْ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُرَىٰ إِلَيْكُمْ بِمِنْعَنِ التَّحْلُلِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلَمَدُّ سَبِّبَ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَمِ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ: نحو: ﴿يَا أَيُّهُمُ الْمُفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]؛ أي: أيكم. وقيل: هي ظرفية؛ أي: في أي طائفة منكم.

وفي اسم ليس، في قراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ الْبُرُّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، بتنصب ﴿الْبُرُّ﴾^(٣).

وفي الخبر المنفي، نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: والموجب، وخرج عليه: ﴿جَرَأَ سَيِّئَتْ بِعِثْلَاهَا﴾ [يونس: ٢٧].

وفي التوكيد: وجعل منه: ﴿يَرْبَصُنَ إِنْسَهُنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فائدة: اختلف في الباء، من قوله: ﴿وَأَسْحَوْهُ بُرُّهُ وَسِكْمُهُ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: للإلصاق، وقيل: للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة. وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن (مسح) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

(١) ابن الشجيري: هبة الله بن علي، أبو السعادات، من أئمة العلم واللغة والأدب وأحوال العرب (ت: ٥٤٢ هـ). «النحو المزاهرة» ٥/٥.

(٢) في «المعنى» ص ٤٤.

(٣) ﴿يَا أَيُّهُمُ الْأَنْزَلَ﴾ قراءة حفظ وحمزة، وافقهما المطوعي. ﴿لَيْسَ الْبُرُّ﴾ قراءة الباقيين. انظر «إبراز المعاني من حرز الألماني» ٣٥٥/١)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» ص ١٩٩.

بَلْ : حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطال لما قبلها، نحو: **﴿وَقَاتُلُوا أَخْذَ الْجَنْ وَلَدًا سِبَحَتْ بَلْ عَكَادٌ مُّكَرَّبُونَ﴾** [الأنياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. **﴿أَمْ يَقُولُونَ يِهِ جِنَّةُ بَلْ جَاءُهُمْ بِالْحَقِّ﴾** [المؤمنون: ٧٠]. ومتى تكون معناه الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: **﴿وَلَدَنَا كِتَابٌ يَطَّعُنُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُوَّهُمْ فِي عَمَّرَقِ مِنْ هَذَا﴾** [المؤمنون: ٦٣ - ٦٢]، فما قبل **«بل»** فيه على حاله، وكذا **﴿فَدَأْلَحَ مَنْ تَرَكَ بَلْ وَدَرَ أَسْدَ رَيْدَ فَصَلَّ بَلْ تُؤْفِرُونَ الْمَيْوَةَ الْلَّذِي﴾** [الأعلى: ١٤ - ١٦].

وذكر ابن مالك في شرح «كافيته»^(١): أنها لا تقع في القرآن إلا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام^(٢)، وسبق ابن مالك إلى ذلك صاحب «البسيط»، ووافقه ابن الحاجب، فقال في شرح «المفصل»: إبطال الأول وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن. انتهى.

أما إذا تلاها مفرد فهي حرف عطف، ولم تقع في القرآن كذلك.

بَلْ : حرف أصله الألف، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث بدليل إمامتها.

ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًا للفي يقع قبلها، نحو: **﴿مَا كُنَّا نَفْعَلُ مِنْ سُوءٍ بَلْ﴾** [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء، **﴿لَا يَعْلَمُ اللَّهُ مَنْ يَمْوَثُ بَلْ﴾** [النحل: ٣٨]، أي: يبعثهم، **﴿رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَعْلَمُوا قَلْبَهُمْ وَرَبِّهِمْ يَتَبَعَّنُ﴾** [التغابن: ٧]، **﴿فَأَلَوْلَا يَسِّرْ عَنَّا فِي الْأُمُّتِينَ سَيِّل﴾** [آل عمران: ٧٥]، ثم قال: **«بل»** [آل عمران: ٧٦]، أي: عليهم سبيل، **﴿وَقَاتُلُوا لَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوَ أَوْ نَصْرَهُ﴾** [البقرة: ١١١]، ثم قال: **«بل»** [البقرة: ١١٢]، أي: يدخلها غيرهم، **﴿وَقَاتُلُوا لَنْ تَمَسَّنَا أَنْكَارٌ إِلَّا أَتَيْنَا مَعْذُودَةً﴾** [البقرة: ٨٠]، ثم قال: **«بل»** [البقرة: ٨١]، أي: تمسمهم ويخلدون فيها.

الثاني: أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتفيد إبطاله؛ سواء كان الاستفهام حقيقياً، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلـ، أو توبيخاً، نحو: **﴿أَمْ يَحْسُنُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَجِئْنَاهُمْ بَلْ﴾** [الزخرف: ٨٠]، **﴿أَنْجَسَبَ إِلَيْنَاهُ أَنَّ نَمْجَعَ عَظَمَهُ بَلْ﴾** [القيامة: ٣ - ٤]. أو تقريرياً، نحو: **﴿أَسْتَرِيزْكُمْ فَأَلَوْلَا لَهُ﴾** [الأعراف: ١٧٢]. قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم، كفروا. ووجهه أنَّ نعم تصدق للمخبر بنفي أو إيجاب، فكانهم قالوا: لستَ ربنا، بخلاف بلـ، فإنها لإبطال النفي، فالتقدير: أنت ربنا.

ونازع في ذلك السُّهيليُّ وغيره: بأنَّ الاستفهام التقريريَّ خبرٌ موجب، ولذلك امتنع سيبويه من

(١) «الكافية الشافية» أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في (٢٧٩٤) بيتاً. وليس الألفية المشهورة سوى «خلاصة» للكافية. وقد شرح ابن مالك كافيته نثراً باسم «الوافية». أفاده محققون «المغني» ص ١٥٢.

(٢) في «المغني» ص ١٥٢.

جعل (أم) متصلة في قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الزخرف: ٥١ - ٥٢]، لأنها بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنَّه إيجاب فَعَمَ بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

قال ابن هشام^(١): ويشكل عليهم أنَّ بَلَى لا يُجَاب بها عن الإيجاب اتفاقاً.

بسُس : فعل لإنشاء الذم، لا يتصرف.

بَيْنَ : قال الراغب^(٢): هي موضعية للخلل بين الشيئين ووسطهما، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢].

وتارة تستعمل ظرفاً وتارة اسمًا، فمن الظرف: ﴿لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ تَجْوِيلِكُو صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ﴿فَأَخْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٢].

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة، نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعداً، نحو: وبين الرجلين، وبين القوم، ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر، نحو: ﴿وَمِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿فَاجْعَلْنَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨].

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقْطَعَ بَيْنَكُم﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل.

ويحمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنَكُم﴾ [الأنفال: ١]، قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا جَمْعَ بَيْنَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، أي: فراقهما.

الباء : حرف جر معناه القسم، يختص بالتعجب وباسم الله تعالى، قال في «الكشف»^(٣) في قوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَأَكِيدَنَ أَصْنَمُكُ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباء أصل حرف القسم، والواو بدل منها، والباء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يديه وتأتيه مع عُثُرٍ نمرود وقهقهه. انتهى.

تبارك : فعل لا يستعمل إلا بلطف الماضي، ولا يستعمل إلا لله.

تعال : فعل أمر، لا يتصرف، ومن ثم قيل: إنه اسم فعل.

ئُسْمٌ : حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهَلَّة، وفي كلٍّ خلاف.

أما التشريك فزعم الكوفيون والأخفش: أنَّه قد يتخلَّف، بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وخرّجوا على ذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَقْسَمُهُمْ وَظَلَّوْا أَنَّ لَأْ مُلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ شَرَّ تَابَ عَلَيْهِم﴾ [التوبه: ١١٨]. وأجيب بأن الجواب فيها مقدَّر.

(١) في «المغني» ص ١٥٤.

(٢) في «فرداته» مادة: بين.

(٣) «الكشف» ٢/٥٧٦ سورة الأنبياء: ٥٧.

وأمام الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائها إياهما، تمسكاً بقوله: «لَخَفَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَهَنَّمَ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» [الزمر: ٦]، «وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ سَلَامَهُ يَنْ سُلَالَةً مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ أَتَعْ سَوَّنَهُ» [السجدة: ٧ - ٩]، «وَلِئَلَّا فَادَرِ لَمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ثُمَّ أَهْنَدَهُ» [طه: ٨٢]، والاهتداء سابق على ذلك، «ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ يَهُ لَعْلَكُمْ تَنَقُونَ ثُمَّ مَا تَنَا مُوسَى الْكَتَبُ» [الأعراف: ١٥٣ - ١٥٤].

وأجيب: عن الكل بـ«ثُمَّ» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم.

قال ابن هشام^(١): وغير هذا الجواب أنسع منه؛ لأنَّه يصحح الترتيب فقط لا المهلة، إذ لا تراخي بين الإخبارين. والجواب المصحح لهما ما قيل في الأولى: إن العطف على مقدَّر، أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها، وفي الثانية: أن «سوَّنَهُ» عطف على الجملة الأولى لا الثانية، وفي الثالثة أنَّ المراد: ثُمَّ دام على الهدایة.

فائدة: أجرى الكوفيُّون (ثُمَّ) مجرِّي الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقوَّن بها بعد فعل الشرط، وخرج عليه قراءة الحسن: «وَمَنْ يَتَّخِذُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَدِرِكُهُ الْمَوْتُ» [النساء: ١٠٠] بنصب «يَدِرِكُهُ».

ثُمَّ : بالفتح، اسم يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: «وَلَقَنَا ثُمَّ الْأَخْرَيْنَ» [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك غلط من أعرابه مفعولاً لـ(رأيت) في قوله: «وَلَمَّا رَأَيْتَ ثُمَّ» [الإنسان: ٢٠]. وقرئ: «فَلَيْسَنَا مَعْجُومُهُ ثُمَّ اللَّهُ» [يونس: ٤٦]، أي: هنالك الله شهيد، بدليل: «هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْمُقِرِّ» [الكهف: ٤٤].

وقال الطبرى في قوله: «أَثْمَدَ إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنْ بِهِ» [يونس: ٥١] معناه: هنالك، وليس ثُمَّ العاطفة.

وهذا وهُمْ، أشبه عليه المضمومة بالمفتوحة.

وفي «التوسيع» لخطاب: (ثُمَّ) ظرف فيه معنى الإشارة إلى حيث، لأنَّه هو في المعنى.

جعل : قال الراغب^(٢): لفظ عام في الأفعال كلَّها، وهو أعمُّ من: فعل، وصنَّع، وسائر أخواتها، ويتصرَّف على خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرِّي صار وطبق، ولا يتعدَّى، نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرِّي أوجَدَ، فيتعدَّى لمفعول واحد، نحو: «وَجَعَلَ الظَّلَمَتِيَّ وَالْتُّورَ» [الأعراف: ١].

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: «جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَرْجَانًا» [النحل: ٧٢]، «وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَنًا» [النحل: ٨١].

والرابع: في تصيير الشيء على حالة دون حالة، نحو: «أَلَّا يَجْعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَشًا» [البقرة: ٤٢]، «وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِي نُورٍ» [نوح: ١٦].

(٢) في «مفرداته» مادة: جعل.

(١) في «المغني» ص ٦٠.

الخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حَقًا كان، نحو: ﴿وَجَاءُوكُم مِّنْ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، نحو: ﴿وَجَعَلُوكُمْ لَهُ الْبَيْتَ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿أَلَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْبَانَ عِصْبَيْنَ﴾ [الحجر: ٩١]. حاشا^(١): اسمٌ يُمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَشَّ اللَّهُ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿حَشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَئْرًا﴾ [يوسف: ٣١]، لا فعلٌ ولا حرف، بدليل قراءة بعضهم: (حاشاً لله) بالتثنين، كما يقال: (براءة لله) وقراءة ابن مسعود: (حاشا الله) بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله. ودخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التثنين في قراءتهم لبنيتها، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً. وزعم قوم أنها اسم فعل، معناه: أَتَبِأً وَتَبَرَّأْ، لبنيتها. ورُدَّ بإعرابها في بعض اللغات.

وزعم المبرّد وابن جنّي: أنها فعلٌ، وأنَّ المعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا ينافي في الآية الأخرى.

وقال الفارسي: حاشا فعل من الحاشا، وهو الناحية؛ أي: صار في ناحية؛ أي: بَعْدَ مَا رُمِيَ به، وتنحى عنه، فلم يغشه ولم يلابسه.

ولم يقع في القرآن حاشا إلَّا استثنائية.

حَتَّى^(٢): حرف لانتهاء الغاية كـ(إلى)، لكن يفترقان في أمور: فتفترد حتى بأنّها لا تجرّ إلَّا الظاهر، وإلَّا الآخر المسبوق بذاته أو الملاقي له، نحو: ﴿سَلَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعَ الْفَنَرِ﴾ [القدر: ٥].

وأنّها لإفاده تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً.

وأنّها لا يقابل بها ابتداء الغاية.

وأنّها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ: أَنْ المقدرة، ويكونان في تأويل مصدر مخوضٍ.

ثم لها حيئتذ ثلاثة معان:

مرادفة إلى، نحو: ﴿لَنْ تَرَحَّ عَلَيْهِ عَنْكِفَيْنَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٩١]؛ أي: إلى رجوعه.

ومرادفة كي التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَرَأُونَ مُقْتَلَوَكُمْ حَتَّى يُرَدُّوكُم﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿لَا تُفْقِدُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْضُوا﴾ [المنافقون: ٧].

وتحتملهما: ﴿فَقَاتَلُوا أَلَّا تَبْغِي حَتَّى تَهْتَهِ إِلَّا أَمْرُ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

ومرادفة إلَّا في الاستثناء: وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ [البقرة: ١٠٢].

(٢) «المغني» ص ١٦٨.

(١) «المغني» ص ١٦٤.

مسألة: متى دلّ دليلاً على دخول الغاية التي بعد (إلى) و(حتى) في حكم ما قبلها، أو على عدم دخوله، فواضح أنه يعمل به.

فالأول: نحو: «وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» [المائدة: ٦]، «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» دلت السنة^(١) على دخول المرافق والكعبين في الغسل.

والثاني: نحو: «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى أَيْلَلِهِ» [البقرة: ١٨٧] دلّ النهي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام [البخاري: ١٩٦١، ومسلم: ٢٥٦٤، وأحمد: ٧٧٨٦]. «فَنَظَرَ إِلَى مِسْرَقَهُ» [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنثار حال اليسار أيضاً، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن.

وإن لم يدل دليل على واحد منهما ففيهما أربعة أقوال^(٢):

أحدها: - وهو الأصح -: تدخل مع (حتى) دون (إلى) حملًا على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلى) والدخول مع (حتى)، فوجوب الحمل عليه عند التردد.

والثاني: تدخل فيما عليه.

والثالث: لا فيهما، واستدل للقوليين في استواهما بقوله: «وَمَنْقَعْدُمْ إِلَى حِينِ» [يونس: ٩٨]. وقرأ ابن مسعود: (حتى حين)^(٣).

تنبيه: ترد حتى ابتدائية؛ أي: حرفاً يبدأ بعده الجمل؛ أي: تُستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضية، نحو: (حتى يقول الرسول) [البقرة: ٢١٤]، بالرفع^(٤)، « حتَّى عَوَّا وَقَلُوَّا» [الأعراف: ٩٥]، « حتَّى إِذَا فَسَلَتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ» [آل عمران: ١٥٢].

وادعى ابن مالك أنها في الآيات جارة لـ: إذا، ولـ: أن مضمرة في الآيتين؛ والأكثرون على خلافه.

وتَرِد عاطفة، ولا أعلم في القرآن؛ لأن العطف بها قليل جدًا، ومن ثمَّ أنكره الكوفيون البة.

فائدة: إيدال حائتها عيناً لغة هديل، وبها قرأ ابن مسعود.

حيث^(٥) : ظرف مكان. قال الأخشن: وترد للزمان.

مبنيَّة على الضم تشبّهها بالغايات؛ فإنَّ الإضافة إلى الجمل كلاً إضافة، ولهذا قال الزجاج في قوله: «مِنْ حَيْثُ لَا نُرَوُّهُمْ» [الأعراف: ٢٧]: ما بعد حيث صلة لها، وليس بمضافة إليه، يعني أنها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها؛ أي: كالزيادة، وليس جزءاً منها. وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة فرداً عليه.

ومن العرب مَنْ يعربها، ومنهم من يبنيها على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف،

(١) فيما رواه أحمد (٩١٩٥)، والبخاري (١٣٦)، ومسلم (٥٧٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) ذكر الثلاثة وترك القول الرابع.

(٣) وهي قراءة متواترة،قرأها نافع.

(٤) قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب. «السبعة» ١٨١.

(٥) انظر «المغني» ص ١٧٦.

وتحتملهما قراءة من قرأ: (من حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) [الأعراف: ١٨٢] بالكسر^(١). (وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسالتَه) [الأَنْعَامَ: ١٢٤] بالفتح.
والمشهور أنها لا تتصَرَّف.

وَجَوَّزَ قُوْمٌ فِي الْآيَةِ الْآخِيرَةِ كُونَهَا مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السُّعْدَةِ، قَالُوا: وَلَا تَكُونُ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي مَكَانٍ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحْقَقُ لَوْضُعُ الرِّسَالَةِ، لَا شَيْئًا فِي الْمَكَانِ. وَعَلَى هَذَا فَالنَّاصِبِ لَهَا (يَعْلَمُ) مَحْذُوفًا مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِـ«أَعْلَمُ» لَا بِهِ، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصُبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِلَّا إِنْ أَوْتَهُ بِعَالَمٍ.

وقال أبو حيان: الظاهر إقرارها على الظرفية المجازية، وتضمين (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فالتقدير: الله أَنْفَدَ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ؛ أي: هو نافذ العلم في هذا الموضع.
دون: ترد ظرفاً نقىض (فوق)، فلا تتصَرَّفُ على المشهور.

وقيل: تتصَرَّفُ، وبالوجهين قرئ: «وَمَا دُونَ ذَلِكَ» [الجن: ١١] بالرفع والنصب^(٢).
وترد اسمًا بمعنى (غير) نحو: «أَوْ أَنْخَذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَيْهِ» [الأَنْبِيَاءَ: ٢٤]، أي: غيره.
وقال الزمخشري: معناه: أدنى مكان من الشيء.

وَتُسْتَعْمَلُ لِلتَّفَاوِتِ فِي الْحَالِ، نحو: زيد دون عمرو، أي: في الشرف والعلم.
وَأَثْسَعَ فِيهِ فَاسْتَعْمَلَ فِي تَجَازُرِ حَدًّ إِلَى حَدًّ، نحو: «لَا تَنْتَخِذُوا أَنْكَافِرِنَّ أَوْ لِيَاتَهُ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» [النَّسَاءَ: ١٤٤]، أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

ذُو: اسم بمعنى صاحب، وُضِعَ لِلْتَّوْصِلِ إِلَى وَصْفِ الذُّوَاتِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، كَمَا أَنَّ (الَّذِي)
وُضِعَتْ صَلَةُ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلَةِ.
وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَضَافًا.

وَلَا يُضافُ إِلَى ضَمِيرِ وَلَا مَشْتَقَ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، وَخَرَّجَ عَلَيْهِ قَرَاءَةُ ابْنِ مُسْعُودٍ: (وَفُوقَ كُلِّ ذِي
عَالَمٍ عَلَيْهِ) [يوسف: ٧٦]^(٣).
وأجاب الأكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل، أو بأن «ذى» زائدة.

قال السهيلي: والوصف بـ(ذو) أبلغ من الوصف بصاحب، والإضافة بها أشرف، فإن (ذو) يضاف
للتابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي، ولا تقول: النبي صاحب
أبي هريرة. وأمّا (ذو) فإنك تقول: ذو المال ذو الفرس، فتجده الاسم الأول متبوعاً غير تابع، وبيني
على هذا الفرق أنه تعالى قال في سورة الأنبياء [الآية: ٨٧]: «وَذَا الْئُنُونِ»، فأضافه إلى النون وهو
الحوت، وقال في سورة ن [الآية: ٤٨]: «وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْئُنُونِ»، قال: والمعنى واحد، لكن بين

(١) هما قراءتان شاذتان، والمتوترة: ضمُّ (حيث). (٢) الرفع: قراءة شاذة، والنصب: متواترة.

(٣) المتواترة: «عَلَيْهِ عَلَيْهِ».

اللغظين تفاوت كثيرٌ في حسن الإشارة إلى الحالتين؛ فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتي بـ: ذي؛ لأن الإضافة بها أشرف، وبـ: النُّون؛ لأن لفظه أشرف من لفظ الحوت، لوجوده في أوائل السور؛ وليس في لفظ الحوت ما يشرف لذلك، فأتي به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن اتباعه.

رويداً: اسم لا يُتكلّم به إلَّا مُصغراً مأموراً به، وهو تصغير (رَوْد)، وهو المهل.

رب: حرف في معناه ثمانية أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتکثير دائمًا، كقوله تعالى: ﴿رَبِّيَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. فإنه يکثر منهم تمني ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأحوال، فلا يفيقون بحيث يتمتّون بذلك إلَّا قليلاً.

الثالث: أنها لهما على السواء.

الرابع: للتقليل غالباً، والتکثير نادراً، وهو اختياري.

الخامس: عكسه.

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثباتٍ، لا يُدْلِّ على تکثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج.

السابع: للتکثير في موضع المباهة والافتخار، للتقليل فيما عداه.

الثامن: لم بهم العدد، تكون تقليلاً وتکثيراً، وتدخل عليها (ما) فتكفُّها عن عمل الجر وتدخلها على الجمل. والغالب حينئذ دخولها على الفعلية الماضية فعلُّها لفظاً ومعنى، ومن دخولها على المستقبل الآية السابقة. قيل: إنه على حد: ﴿وَقَعَنَّ فِي الصُّور﴾ [الكهف: ٩٩].

السین: حرف يختص بالمضارع ويخلّصه للاستقبال، ويتزَّلَّ منه متزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف).

وعبارة المُعرِّبين: حرف تفليس، ومعناها حرف توسيع، لأنها نقلت المضارع من الزمان الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذكر بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ أَكَارِينَ﴾ [النساء: ٩١]، ﴿سَيَقُولُ أَسْفَهَاء﴾ [البقرة: ١٤٢]، لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَهُم﴾ فجاجات السین إعلاماً بالاستمرار لا للاستقبال.

قال ابن هشام^(١): وهذا لا يعرفه النحويون. بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

(١) في «المغني» ص ١٨٤.

قال: وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكره أفادت أنه واقع لا محالة؛ ولم آثر من فهم وجہ ذلك، ووجہ: أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوقيده وتبنيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة: فقال: ﴿فَسَيَكِنُكُمْ أَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين. وصرّح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿وَلَئِكَ سَيِّرُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبه: ٧١]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكّد الوعيد كما تؤكّد الوعيد في قوله: سأنقم منك.

سوف : كالسين، وأوسع زماناً منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم. وتتفّرق عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعَطِّيلُكَ﴾ [الضحى: ٥].

قال أبو حيّان: وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في (السيدحرج)، ثم طرد الباقي.

قال ابن باشاذ^(١): والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعيد، وقد تستعمل (سوف) في الوعيد، والسين في الوعيد.

سواء : تكون بمعنى (مستوي) فتفقد مع الكسر، نحو: ﴿مَكَانًا شُوَّى﴾ [طه: ٥٨]. وتمدّ مع الفتح، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَاهُمْ أَمْ لَمْ نُذْرِنَهُم﴾ [البقرة: ٦]. وبمعنى الوسط، فيمدّ مع الفتح، نحو: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَهِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وبمعنى التّمام فكذلك، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء﴾ [فصلت: ١٠]؛ أي: تماماً.
ويجوز أن يكون منه: ﴿وَهَدَنَا إِلَى سَوَاءِ الْأَصْرَاطِ﴾ [ص: ٢٢].

ولم ترد في القرآن بمعنى غير. وقيل: وردت، وجعل منه في «البرهان»: ﴿فَقَدْ صَلَّ سَوَاءَ الْكَبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢]، وهو وهم، وأحسن منه قول الكلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا شُوَّى﴾ [طه: ٥٨]: إنّها استثنائية، والمستثنى ممحوظ، أي: مكاناً سوى هذا المكان، حكاه الكرماني في «عجباته»^(٢) قال: وفيه بُعدٌ، لأنّها لا تستعمل غير مضافة.

باء : فعل للنّم لا يتصرف.

سبحان : مصدر بمعنى التسبّح، لازم النصب والإضافة إلى مفرد ظاهر، نحو: ﴿وَسُبْحَانَ أَلَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]. ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَنْزَى﴾ [الإسراء: ١]. أو مضمر، نحو: ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]. وهو مما أُميّت فعله.

(١) ابن باشاذ: طاهر بن أحمد، مصري، تعلم في العراق، وبرع في العربية (ت: ٤٦٩ هـ). «حسن المحاضرة» ١/٣٠٦.

(٢) «عجبات التأويل» ١/٧١٩ سورة طه: ٥٨.

وفي «العجبات»^(١) للكرمانى: من الغريب ما ذكره المفصل أنه مصدر (سبح) إذا رفع صوته بالدعاء والذكر. وأنشد:

قَبْحُ الِّهِ وُجُوهَ تَغْلِبَ كَلَمًا سَبَّحَ الْحَجِيجُ وَكَبَرُوا إِهْلًا

أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبِّحَنَ اللَّهُ﴾ قال: تنزيه الله نفسه عن السوء. ظنّ: أصله للاعتقاد الراجح، كقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقْسِمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقد تستعمل بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَهْلَمُ لَفْقًا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن مجاهد قال: كُلُّ ظن في القرآن يقين؛ وهذا مشكلٌ بكثير من الآيات لم تستعمل فيها بمعنى اليقين، كالآية الأولى.

وقال الزركشي في «البرهان»^(٣): الفرق بينهما في القرآن ضابطان:

أحدهما: أنه حيث وجد الظنّ محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعداً عليه بالعقاب فهو الشك.

والثاني: أن كلّ ظنٍ يتصل بعده (أن) الخفيفة فهو شك، نحو: ﴿كُلُّ ظنَّتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقُلَبَ الرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]. وكل ظن يتصل به (أن) المشددة فهو يقين، كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَّتُ أَنِّي مُلِيقٌ حَسَابَةً﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَلَئِنْ أَنَّهُ الْفَرَاقُ﴾ [القيمة: ٢٨]. وقرئ: (وأيقن أنه الفراق) والمعنى في ذلك: أنَّ المشددة للتأكد فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها فدخلت في الشك، ولهذا دخلت الأولى في العلم، نحو: ﴿فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّكُمْ ضَعَفَأُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

والثانية في الحسبان، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١].

ذكر ذلك الراغب في «تفسيره»، وأورد على هذا الضابط: ﴿وَظَنُوا أَنَّ لَا مَلِجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبه: ١١٨]. وأجيب بأنها هنا اتصلت بالاسم، وهو ﴿مَلِجَأًا﴾، وفي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره في «البرهان»^(٤) قال: فتمسّك بهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

وقال ابن الأباري: قال ثعلب: العرب تجعل الظنّ علمًا وشكًا وكذباً: فإن قامت براهين العلم، فكانت أكبر من براهين الشك، فالظنّ يقين. وإن اعتدلت براهين اليقين وبراهين الشك، فالظنّ شك. وإن زادت براهين الشك على براهين اليقين، فالظنّ كذب؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا يَظْنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أراد: يكتبون. انتهى.

(١) «عجبات التأويل» / ١ / ٦٢٠ أول سورة الإسراء، وفيه: والغريب: ما سبق أنه من «سبح» إذا رفع صوته. قال الشاعر: قبح الإله وجوه تغلب كلما شبح الحجيج وكبروا إهلاً

والبيت لجرير وهو في ديوانه ١ / ٥٢ وقال شارحة: الشُّبُّح: رفع الأيدي بالدعاء، والإهلال: رفع الصوت.

(٢) في «تفسيره» / ١ / ٨١ (٢٤٤) البقرة: ٣٢.

(٤) «البرهان...» / ٤ / ١٣٨ النوع ٤٦.

(٣) «البرهان...» / ٤ / ١٣٨ النوع ٤٦.

على : حرف جرّ له معانٍ :

أشهرها : الاستعلاء حسًّا أو معنًّا ، نحو : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْقُلُوبِ تُخْمَلُونَ﴾ [المؤمنون : ٢٢]. ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَان﴾ [الرحمن : ٢٦]. ﴿فَضَلَّتَا بِعَصْبَهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ﴾ [البقرة : ٢٥٣]. ﴿وَلَقُمْ عَلَى ذَبْبٍ﴾ [الشعراء : ١٤].

ثانيها : للمصاحبة كمع ، نحو : ﴿وَعَانَ الْمَالَ عَلَى حُمَّةٍ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، أي : مع حبه . ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْيَرَةٍ لِّلَّاتِيْسَ عَلَى ظَلَمِهِمْ﴾ [الرعد : ٦].

ثالثها : للابتداء كمِنْ ، نحو : ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين : ٢] ، أي : من الناس . ﴿لِفُرْجِهِمْ حَفِظُوهُنَّ إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ﴾ [المؤمنون : ٥ - ٦] ، أي : منهم ، بدليل : «احفظ عورتك إلا من زوجتك». [حسن : أحيد ، ٢٠٠٣٤ ، وأبو داود : ٤٠١٧ ، والترمذى : ٢٧٦٩].

رابعها : التعليل كاللام ، نحو : ﴿وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، أي : لهدايته إياكم.

خامسها : الظرفية كفي ، نحو : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص : ١٥] ، أي : في حين . ﴿وَأَتَبَعُوا مَا تَنَاهُوا السَّيِّطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، أي : في زمن ملكه.

سادسها : معنى الباء ، نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُول﴾ [الأعراف : ١٠٥] ، أي : بأن ، كما قرأ أبي . فائدة : هي في نحو : ﴿وَتَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان : ٥٨] بمعنى الإضافة والإسناد ؛ أي : أضفت توكلك وأسنده إليه ، كذا قيل ، وعندني أنها فيه بمعنى باء الاستعارة . وفي نحو : ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام : ١٢] لتأكيد التفضيل لا الإيجاب والاستحقاق ، وكذا في نحو : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية : ٢٦] لتأكيد المجازة .

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترب على ، وإذا أردت النعمة أتي بها ، ولهذا كان ﴿إِذَا رأى ما يعجبه﴾ ، قال : «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات». وإذا رأى ما يكره قال : «الحمد لله على كل حال» [ابن ماجه : ٣٨٠٣].

تبنيه : ترد (على) اسمًا - فيما ذكره الأخفش - إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسنن واحد ، نحو : ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، لما تقدمت الإشارة إليه في «إلى». وت رد فعلاً من العلو ، ومنه : ﴿إِنَّ فَرَعَوْتَ عَلَى فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص : ٤].

عن : حرف جرّ له معانٍ :

أشهرها : المجاوزة ، نحو : ﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور : ٦٣] ، أي : يجاوزونه ويبعدون عنه .

ثانيها : البدل ، نحو : ﴿لَا يَمْرِنِي نَفْسٌ عَنْ شَيْئٍ﴾ [البقرة : ٤٨].

ثالثها : التعليل ، نحو : ﴿وَمَا كَانَ أَسْتَفْفِرُ إِنْزَهِيَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبه : ١١٤] ، أي : لأجل موعدة . ﴿وَمَا تَحْنُنُ إِتَارِكَ إِلَّا هَنَّا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود : ٥٣] ، أي : لقولك .

رابعها: بمعنى على، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ فَقْسَتِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها.
خامسها: بمعنى من، نحو: ﴿يَقْلُ الْتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادَهُ﴾ [التوبية: ١٠٤]، أي: منهم؛ بدليل: ﴿فَنَقْتَلَ مِنْ أَهْدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسها: بمعنى بعد، نحو: ﴿يُحِرِّقُونَ الْكَلَمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣]. بدليل أنَّ في آية أخرى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿لَتَرْكَبُنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِهِ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة.
تبنيه: تَرُدُّ اسماً إذا دخل عليها (من). وجعل منه ابن هشام^(١): ﴿فَمَمْ لَأَتَتْهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: فتقدير معطوفة على مجرور (من) لا على (من) و مجرورها.

عسى : فعل جامد لا يتصرف ، ومن ثَمَّ ادعى قوم أنه حرف.
و معناه الترجي في المحبوب والإشراق في المكرور، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُجْبَوْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدُّنْوِ، نحو: ﴿فَلَعْنَى أَنْ يَكُونَ رَدِيفًا لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢].
وقال الكسائي: كُلُّ ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحَّد كالآية السابقة، ووجه
على معنى: عَسَى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فإنه يجمع، نحو: ﴿فَهَلْ عَسِيَّتُ إِنْ تَوَلَّهُمْ﴾ [محمد: ٢٢]. قال أبو عبد الله: معناه هل عرفتم ذلك، وهل أُخْبِرْتُمُوهُ؟

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس قال: كُلُّ عسى في القرآن فهي واجبة.

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وقال ابن الأنباري: عسى في القرآن واجبة إلَّا في موضوعين:

أحدهما: ﴿عَسَى رَبُّكَ أَنْ يَرْهَكُ﴾ [الإسراء: ٨] يعنيبني التضير، فما رحمهم الله، بل قاتلهم
رسول الله ﷺ، وأوقع عليهم العقوبة.

والثاني: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقْنَاهُ أَنْ يُبَلِّهُ أَزْوَاجَهُ﴾ [التحريم: ٥]، فلم يقع التبدل.
وأبطل بعضهم الاستثناء، وعمم القاعدة؛ لأنَّ الرحمة كانت مشروطة بألا يعودوا، كما قال:
﴿إِنَّمَا عَذَّبْنَا عَذَّبَنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد عادوا، فوجب عليهم العذاب، والتبدل مشروطاً بأن يطلق ولم يُطلق، فلا يجب.

وفي «الكشف»^(٢): في سورة التحرير: ﴿عَسَى﴾ إطماء من الله تعالى لعباده، وفيه وجهان:
أحدهما: أن يكون ما جرى به عادة الجبارية من الإجابة بعلٍّ وعسى، ووقوع ذلك منهم موقع
الفطْحِ والبَّتْ.

(١) في «المغني» ص ١٩٩ ولفظه: ويحتمله عندي... .

(٢) «الكشف» ٤ / ١٣٠ سورة التحرير: ٨ .

والثاني: أن يكون جيء به تعليماً للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفي «البرهان»^(١): «عَسَىٰ وَالْعَلَىٰ مِنَ اللَّهِ وَاجْتَبَانَ، وَإِنْ كَانَتَا رِجَاءً وَطَمْعاً فِي كَلَامِ الْمُخْلُقِينَ؛ لَانَّ الْخَلْقَ هُمُ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لَهُمُ الشُّكُوكَ وَالظُّنُونُ، وَالْبَارِئُ مِنْزَهٌ عَنْ ذَلِكَ». والوجه في استعمال هذه الألفاظ: أن الأمور الممكنة لـمَا كانَ الْخَلْقَ يَشْكُونَ فِيهَا وَلَا يَقْطَعُونَ عَلَىِ الْكَائِنِ مِنْهَا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْكَائِنَ مِنْهَا عَلَىِ الصَّحَّةِ صَارَتْ لَهَا نِسْبَاتٌ: نِسْبَةٌ إِلَىِ اللَّهِ تُسَمَّى نِسْبَةَ قَطْعٍ وَيَقِينٍ، وَنِسْبَةٌ إِلَىِ الْمُخْلُقِينَ تُسَمَّى نِسْبَةَ شَكٍّ وَظَنٍّ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِذَلِكَ تَرْدِتَارَةً بِلِفْظِ الْقَطْعِ بِحَسْبِ مَا هِيَ عَلَيْهِ عَنْدَ الْخَلْقِ، نَحْوُ: «فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجْهِمُهُمْ وَيُجْهِهُنَّ» [المائدة: ٥٤]، وَتَارَةً بِلِفْظِ الشَّكِّ بِحَسْبِ مَا هِيَ عَلَيْهِ عَنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ: «فَعَسَىَ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ عَنْدِهِ» [المائدة: ٥٢]، وَنَحْوُ: «فَقُولَا لَهُ فَلَمَّا لَيْتَنَا لَعَلَّهُ يَذَكَّرُ أَوْ يَحْشِنِي» [طه: ٤٤]، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ - حَالَ إِرْسَالِهِمَا - مَا يَفْضِي إِلَيْهِ حَالُ فَرْعَوْنَ؛ لَكِنَّ وَرَدَ الْلَّفْظُ بِصُورَةٍ مَا يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِ مُوسَىٰ وَهَارُونَ مِنَ الرَّجَاءِ وَالْطَّمْعِ. وَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنَ بِلِغَةِ الْعَرَبِ جَاءَ عَلَىِ مَدَاهِبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَالْعَرَبُ قَدْ تَرَجَّعُوا إِلَىِ الْكَلَامِ الْمُتَيَّنِ فِي صُورَةِ الْمُشْكُوكِ لِأَغْرَاضِهِمْ.

وقال ابن الدَّهَانُ^(٢): (عَسَى) فعل ماضي اللفظ والمعنى، لأنَّهَ طَمَعٌ قد حَصَلَ فِي شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ.

وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبلُ المعنى؛ لأنَّهُ إِخْبَارٌ عن طَمَعٍ يَرِيدُ أَنْ يَقْعُدَ.

تبَيَّبَ: وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ عَلَىِ وَجْهِهِنَّ:

أَحَدُهُمَا: رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرنون بـأَنْ، والأشهر في إعرابها حينئذ أنها فعل ماضٌ ناقص عاملٌ عَمَلَ كَانَ، فالمرفوع اسمها وما بعده الخبرُ. وقيل: متعدٌ بمنزلة (قارب) معنى عملاً، أو قاصرٌ بمنزلة: قَرْبٌ من أَنْ يَفْعُلُ، وَحْدِيفُ الْجَازِّ توسيعاً؛ وهو رأي سيبويه والمبرد. وقيل: قاصر بمنزلة قَرْبٌ، وأنْ يَفْعُلُ بدل اشتغال من فاعلها.

الثاني: أن يقع بعدها أَنْ والفعل؛ فالمفهوم من كلامهم أنها حينئذ تامةً. وقال ابن مالك: عَنِّي أَنَّهَا ناقصة أبداً، وأنَّ وَصِلْتُهَا سَدَّتْ مَسْدَدَ الْجَزَعَيْنِ كَمَا فِي: «أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يَدْكُرُوا» [العنكبوت: ٢].

عَنْدَ: ظرف مكانٌ تُستعملُ فِي الْحَضُورِ وَالْقُرْبِ؛ سُوَاءَ كَانَا حَسِيْنَيْنِ؛ نَحْوُ: «فَلَمَّا رَأَاهُ مُتَسَقِّرًا عِنْدَهُ» [النَّمَل: ٤٠]، «عَنْدَ سَدَّرَةِ الْمُنْتَقِيِّ» ^{﴿٦﴾} عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَلَوِيِّ» [النَّجَم: ١٤ - ١٥]، أو معنوينَ، نَحْوُ: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَبِ» [النَّمَل: ٤٠]. «وَلَهُمْ عِنْدَنَا لَيْلَةُ الْمُضَطَّفِينَ» [ص: ٤٧]. «فِي مَقْعِدٍ صِدِّيقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ» [القَمَر: ٥٥]. «أَحَيَّاهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ» [آل عمران: ١٦٩]. «أَيْنَ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» [الْتَّحْرِيم: ١١] فالمراد بهذه الآيات قُرْبُ التَّشْرِيفِ، وَرِفْعَةِ الْمَنْزَلَةِ.

(١) «البرهان» ١٤٠ / ٤ النوع ٤٦.

(٢) ابن الدَّهَانُ: سعيد بن المبارك، بغدادي عالم باللغة والأدب، ألف في التفسير واللغة والأدب (ت: ٥٦٩ هـ). ووفيات الأعيان» ١/ ٢٠٩.

ولا تستعمل إلاً ظرفاً أو مجرورة بـ: من خاصة، نحو: ﴿فَمَنْ عِنْدِكُمْ﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿وَلَمَّا
جَاءَهُمْ كَتَبْ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وتعاقبها لَدَى ولَدُنْ، نحو: ﴿لَدَى الْمُتَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]. ﴿لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]. ﴿وَمَا كُنْتَ
لَدَيْهِمْ إِذْ يَلْقَوْنَ﴾ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد اجتمعت في قوله: ﴿إِنَّنَّهُ رَحْمَةٌ مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَمَنَّهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

ولو جيءَ فيهما بـ: عند أو لَدُنْ صَحٌّ، لكن تُرُك دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار (اللَّدِي) في: ﴿وَمَا
كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾، لتباعد ما بينهما.

وتفارق عند ولَدَى لَدُنْ من ستة أوجه:

١ - فعند ولَدَى: تصْلُح في محل ابتداء غاية وغيرها؛ ولا يصلح لَدُنْ إِلاً في ابتداء غاية.

٢ - عند ولَدَى: يكونان فضلة، نحو: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَبٌ حَفِظٌ﴾ [ق: ٤]. ﴿وَلَدَنَا كِتَبٌ يَطْلُقُ بِالْحَقِّ﴾
[المؤمنون: ٦٢]، ولَدُنْ لا تكون فضلة.

٣ - وجُرُّ لَدُنْ بِمِنْ أَكْثُرُ مِنْ نصبها، حتى إنها لم تجئ في القرآن منصوبة، وجُرُّ عند كثيرٍ، وجُرُّ
لدَى ممتنع.

٤ - وعْنَدَ ولَدَى يُعرَبان، ولَدُنْ مبنية في لغة الأكثرين.

٥ - ولَدُنْ قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

٦ - وقال الراغب^(١): لَدُنْ أَخْصُّ مِنْ عِنْدَ وَأَبْلَغُ، لأنَّه يُنْدَلُّ عَلَى ابتداء نهاية الفعل. انتهى.

و(عِنْدَ) أمكن من (لَدُنْ) من وجهين: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلاف لَدَن. (عِنْدَ)
تستعمل في الحاضر والغائب، ولا تستعمل (لَدُنْ) إِلاً في الحاضر، ذكرهما ابن الشَّجَرِي وغيره.
غَيْرُ: اسْمٌ ملازمٌ للإضافة والإبهام، فلا تعرِفُ ما لَمْ تقعْ بَيْنِ ضِدَّيْنِ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ وَصَفُّ
الْمَعْرِفَةِ بِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿غَيْرَ الْمَضْبُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

والأصل أن تكون وصفاً للنكرة، نحو: ﴿فَقَمَّلَ غَيْرَ الَّذِي كَانَ نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وتَقْعِد حَالاً إن صَلَحَ مَوْضِعَهَا (لا) واستثناءً إن صَلَحَ مَوْضِعَهَا (إِلاً)، فتَعْرِبُ بِالْعَرَابِ الْأَسْمَ الْتَّالِي
(إِلاً) فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ.

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَمَدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنها
صفة ﴿الْقَمَدُونَ﴾. أو استثناء أو بدل، على حد: ﴿مَا كَفَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، وبالنَّصب على
الاستثناء، وبالجُرُّ خارج السَّبْعِ، صفة للمُؤْمِنِينَ.

وفي «المفردات» للراغب^(٢): غير: تقال على أوجه:

(٢) مادة: غير.

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: لَدَن.

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معنى به، نحو مررت برجلٍ غير قائم، أي: لا قائم، قال تعالى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَيَّعَ هَوَّةً يُغَيِّرُ هُدَىً» [القصص: ٥٠]، «وَهُوَ فِي الْخَاصَابِ عَيْرُ مُؤْمِنٍ» [الزخرف: ١٨].

الثاني: بمعنى (إلا) فيستثنى بها، وتوصف به النكرة، نحو: «مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهُ» [الأعراف: ٨٥]. «هَلْ مِنْ خَلِيقٍ عَيْرُ اللَّهِ» [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها، نحو: الماء إذا كان حاراً غيره إذا كان بارداً. ومنه قوله تعالى: «كُلَّمَا تَبَعَّثْ جُطُودُهُمْ بَذَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهُمَا» [النساء: ٥٦].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً للذات، نحو: «بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ عَيْرَ الْحَقِّ» [الأنعام: ٩٣]. «أَغَيْرَ اللَّهِ أَيْنِ رَبَّكُمْ» [الأنعام: ١٦٤]. «أَتَتْ بِقُرْنَاهِنَّ عَيْرَ هَذَا» [يونس: ١٥]. «يَسْتَبِدُ مَوْمًا عَيْرَكُمْ» [محمد: ٣٨]. انتهى.

الفاء : ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فف涕 ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، معنويًا كان، نحو: «فَوَكَرْنَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» [القصص: ١٥]. أو ذكرها، وهو عطف مقتضى على مجمل، نحو: «فَأَرَلَهُمَا الشَّيْطَنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَيُوَلُّهُمَا كَثِيرًا» [البقرة: ٣٦]. «سَأَلَوْا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهَنَّمَ» [النساء: ١٥٣]. «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّي» [هود: ٤٥]. وأنكراه - أي: الترتيب - الفراء، واحتج بقوله: «أَهَلَكَهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانِهِ» [الأعراف: ٤]. وأجيب بأن المعنى: أرذنا إهلاكهـا.

ثانية: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: «أَنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ مَاهَ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُحْصَرَةً» [الحج: ٦٣]. «فَخَلَقْنَا الظُّفَرَةَ فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْفَكَةً» [المؤمنون: ١٤]. ثالثها: السبيبة غالباً، نحو: «فَوَكَرْنَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» [القصص: ١٥]. «فَلَقَقَ زَادُمْ مِنْ رَبِّهِ كَلْبَتِي فَنَابَ عَلَيْهِ» [البقرة: ٣٧]. «لَا كَلْبُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ رَوْمٍ» ٥٥ «فَمَا تَلَوْنَ مِنْهَا الْبَطْوَنَ فَشَدَّوْنَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ» [الواقعة: ٥٤ - ٥٢].

وقد تجيء لمجرد الترتيب، نحو: «فَرَأَيْ إِلَكَ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَيِّنِ» ١١ «فَفَرَّهُهُ إِلَيْهِمْ» [الذاريات: ٢٦ - ٢٧]. «فَأَقْبَلَتْ أَمْرَأَتُهُ فِي صَرْفٍ فَصَكَّتْ» [الذاريات: ٢٩]. «فَأَتَرْجَرَتْ زَحْرًا ١٢ فَأَتَلَيْتَ» [الصافات: ٢ - ٣].

الوجه الثاني: أن تكون لمجرد السبيبة من غير عطف، نحو: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ١١ فَصَلَّ» [الكوثر: ١ - ٢]; إذ لا يعطف الإنماء على الخبر، وعكسه.

[الوجه] الثالث: أن تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً: بأن كان جملة اسمية، نحو: «إِنْ تُمْلِهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُمْ» [المائدة: ١١٨]. «وَإِنْ يَمْسِكَ بِحَيْثُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَرِيرٌ» [الأنعام: ١٧].

أو فعلية فعلها جامد، نحو: «إِن تَرَنَ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَسَئِلَ رَبُّكَ أَن يُؤْتِنَنِ» [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، «وَمَن يَعْكِلُ ذَلِكَ فَلَيَسْ مِنْ أَنَّ اللَّهَ فِي شَيْءٍ» [آل عمران: ٢٨]، «إِن تُبَدِّلُ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ» [البقرة: ٢٧١]، «وَمَن يَكُنْ أَشَيْطَلُنَّ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا» [النساء: ٣٨].

أو إنسانية، نحو: «فَلَمَّا كَتَسْتَ تُجْهُونَ أَنَّهُ فَائِتُهُ عُوْنَاحُ» [آل عمران: ٣١]، «إِن شَهِدُوا فَلَا تَشَهَّدْ مَعَهُمْ» [الأనعام: ١٥٠].

واجتمعت الاسمية والإنسانية في قوله: «إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِيًّا عَوْرًا فَنَّ يَأْتِكُمْ بِمَا لَوْ مَعِينَ» [الملك: ٣٠]. أو ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: «إِن يَسِيرُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلِ» [يوسف: ٧٧]. أو مقوون بحرف استقبال، نحو: «مَنْ يَرَدَّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسُوقَ يَأْنِي اللَّهُ بِقَوْبَرِ» [المائدة: ٥٤]، «يَعْكُلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْثِرُوهُ» [آل عمران: ١١٥].

وكما تربط الجواب بشرطه تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِيَقِنِتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ» إلى قوله: «فَبِئْرَهُمْ» [آل عمران: ٢١].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وحمل عليه الزجاج: «هَذَا فَلَيْدُوْفُو» [ص: ٥٧]. ورُدَّ بأن الخبر: «جَيْبِهِ» [ص: ٥٧]. وما بينهما معرض.

وخرج عليه الفارسي: «بِلَّ اللَّهُ فَاعْبُدْ» [الزمر: ٦٦]، وغيره: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَتَبْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» إلى قوله: «فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا» [البقرة: ٨٩].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرج عليه: «كُنْ فَيَكُونُ» [البقرة: ١١٧] بالرفع.

فِي : حرف جر له معانٍ:

أشهرُها: الظرفية، مكاناً أو زماناً، نحو: «عَلِيَّتِ الرُّومُ ① فِي أَذْنَ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلِيَّهِمْ سَيَعْلَمُونَ ② فِي بِضَعِ سِنِّكَ» [الروم: ٤ - ٢] حقيقة كالية، أو مجازاً، نحو: «وَلَكُمْ فِي الْفَصَاصِ حَيَاةٌ» [البقرة: ١٧٩]. «لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِغْرِيَّتِهِ أَيْتَ» [يوسف: ٧]، «إِنَّا لَرَبِّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبة كمع، نحو: «أَدْخُلُوا فِي أُمُّرِ» [الأعراف: ٣٨]، أي: معهم. «فِي تَسْعِ أَيْتَ» [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليل، نحو: «فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ نُتَنَّ فِيهِ» [يوسف: ٣٢]، «لَسْكُونُ فِي مَا أَضَبَّتُ فِيهِ» [النور: ١٤] أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء، نحو: «وَأَصْلِيلُكُمْ فِي جُمُوعِ الْتَّخْلِ» [طه: ٧١]، أي: عليها.

خامسها: معنى الباء، نحو: «يَدْرُوْكُمْ فِيهِ» [الشورى: ١١]، أي: بسببه.

سادسها: معنى إلى، نحو: «فَرَدَرَأُ أَدِيَّهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ» [إِبرَاهِيم: ٩]، أي: إليها.

سابعها: معنى من، نحو: «وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا» [النحل: ٨٩]، أي: منهم، بدليل الآية الأخرى.

ثامنها: معنى عن، نحو: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، أي: عنها وعن محسنتها.
تاسعها: المقايسة، وهي الدالة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَّعْتُ الْحَكِيمُ
الَّذِي بِهِ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبه: ٣٨].

عاشرها: التوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَقَالَ آرْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، أي: اركبوها.
قدر: حرف مختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت، المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً. ولها معانٍ:
الأول: التحقيق مع الماضي، نحو: ﴿فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿فَدَأْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾
[الشمس: ٩].

وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل: إنَّ واللام في الاسمية المجاب بها في إفاده التوكيد.
الثاني: والتقريب مع الماضي أيضاً، تقربه من الحال، تقول: قام زيد، فيحمل الماضي القريب
والماضي بعيد؛ فإن قلت: قد قام، اختصَ بالقريب.
قال النحاة: وانبئ على إفادتها ذلك أحکام:

منها: منع دخولها على ليس وعسى ونعم وبئس، لأنهنَ للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو
حاصلٌ، ولأنهنَ لا يفدن الزمان.

ومنها: وجوب دخولها على الماضي الواقع حالاً: إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَلَا نُقْتَلُ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَرِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مقدرة، نحو: ﴿هَلْذِهِ يَضَعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]
﴿أَوْ جَاهَهُوكُمْ حَمِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش، وقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد).
وقال السيد العرجاني^(١) وشيخنا العلامة الكافيجي: ما قاله البصريون غلط، سببه اشتباه لغط
الحال عليهم، فإنَ الحال الذي تقربه (قد) حال الزمان، والحال المبين للهيئة حال الصفات، وهو
متغيران في المعنى.

المعنى الثالث: التقليل مع المضارع. قال في «المعني»^(٢): وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو:
(قد يصدق الكذوب). وتقليل متعلقه، نحو: ﴿فَدَعَلَمْ مَا أَنْشَأَ اللَّهُ﴾ [النور: ٦٤]، أي: إن ما هم
عليه هو أقلُ معلوماته تعالى. قال: وزعم بعضهم أنها في هذه الآية ونحوها للتحقيق. انتهى.

وممن قال بذلك الزمخشري^٣، قال: إنها أدخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيده الوعيد.
الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره. وخرج عليه الزمخشري^(٣) قوله: ﴿فَرَأَى تَقْلُبَ وَجْهَكَ فِي
السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] قال: أي: رُبَّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية.

(١) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، من أئمة اللغة، واعضي أصول البلاغة (ت: ٤٧١ هـ). «مرآة الجنان» ٣ / ١٠١.

(٢) «المعني» ص ٢٣٠.

(٣) في «تفسيره» ١ / ٣٤٢ سورة البقرة: ١٤٤.

الخامس: التوقع، نحو: (قد يقدم الغائب) لمن يتوقع قدومه ويتظاهر، (قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة مُنتظرون ذلك. وحمل عليه بعضهم: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِي تُحِدُّكُ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائهما.

الكاف : حرف جر، له معانٍ:

أشهرها: التشبيه، نحو: ﴿وَكَأَلْجَارٍ مُّشَاتٍ فِي الْبَحْرِ كَالْأَغْمَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والتعليل: نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِي كُلِّ رَسُولٍ﴾ [البقرة: ١٥١]. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالنا فيكم رسولاً منكم ﴿فَإِذْكُرُونِي﴾ [البقرة: ١٥٢]. ﴿وَإِذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُلُّمُ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأجل هدايته إليكم. ﴿وَتَبَكَّثُ لَا يُفْلِحُ الْكُفَّارُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاحهم. ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا هُنَّ بِإِلَهٍ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

والتوكيد: وهي الرائدة، وحمل عليه الأكثرون: ﴿إِنَّ كَمِثْلَهُ شَفَّ﴾ [الشورى: ١١]. ولو كانت غير زائدة لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيه.

قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية.

وقال الراغب^(١): إنما جمع بين الكاف والمثل لتأكيد النفي، تنبئها على أنه لا يصح استعمال المثل ولا الكاف، فنفي (إين) الأمرین جميعاً.

وقال ابن فورك: ليست زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، وإذا نفيت التماض عن المثل، فلا مثل لله في الحقيقة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: مثل تطلق ويراد بها الذات، كقولك: مثلك لا يفعل هذا، أي: أنت لا تفعله. كما قال:

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فرداً بلا مُشَبِّهٍ
وقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْنَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بالذى آمنتم به إيه؛ لأن إيمانهم لا مثل له، فالتقدير في الآية: ليس كذاته شيء.

وقال الراغب^(٢): المثل هنا بمعنى الصفة، ومعنى: ليس كصفته صفة؛ تنبئها على أنه وإن كان وصف بكثير مما وصف به البشر، فليس تلك الصفات له على حسب ما تستعمل في البشر، ولله المثل الأعلى.

تبنيه: ترد الكاف اسمًا بمعنى (مثل) ف تكون في محل إعراب ويعود عليها الضمير.

قال الزمخشري^(٣) في قوله تعالى: ﴿كَهَيْثَةَ الْطَّيْرِ فَأَنْفَخَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إن الضمير في ﴿فِيهِ﴾ للكاف في ﴿كَهَيْثَةَ﴾، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل، فيصير كسائر الطيور. انتهى.

(١) في «مفرداته» مادة: مثل.

(٢) في «مفرداته» مادة: مثل.

(٣) في «تفسيره» ٤٣١ / ١ آل عمران: ٤٩.

مسألة: الكاف في (ذلك)، أي: في اسم الإشارة، وفروعه ونحوه حرف خطاب لا محل له من الإعراب. وفي (إيّاك) قيل: حرف، وقيل: اسم مضاد إليه. وفي (رأيتك) قيل: حرف، وقيل: اسم في محل رفع، وقيل: نصب، والأول أرجح.

كاد : فعل ناقص، أتى منه الماضي والمضارع فقط.

له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من أن، ومعناها قارب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة، واشتهر على السنة كثير: أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، فقولك: كاد زيد يفعل، معناه لم يفعل، بدليل: ﴿وَإِنْ كَادُوا لِيَقْنُونَكُم﴾ [الإسراء: ٧٣]، وما كاد يفعل، معناه فعل، بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن كاد، وأكاد، وبكاد فإنه لا يكون أبداً.

وقيل: إنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر، وقيل: نفي الماضي إثبات، بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. ونفي المضارع نفي، بدليل: ﴿أَتَ يَكْدِيرُهُ﴾ [النور: ٤٠] مع أنه لم ير شيئاً. وال الصحيح الأول: أنها كغيرها، نفيها نفي وإثباتها إثبات، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل فضلاً عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلاً. وأما آية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فهو إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بعدها من ذبحها، وإثبات الفعل إنما فهم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وأما قوله: ﴿فَقَدْ كَدَّ تَرَكُن﴾ [الإسراء: ٤] مع أنه ~~لَا~~ لم يركن لا قليلاً ولا كثيراً، فإنه مفهوم من جهة أن **لولا** الامتناعية تتضمن ذلك.

فائدة: ترد كاد بمعنى أراد، ومنه: ﴿كَذَلِكَ كَذَنَا لِيُوشَقَ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿أَكَادُ أَخْفِيَهَا﴾ [طه: ١٥]. وعكسه، قوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، أي: يكاد.

كان : فعل ناقص متصرف، يرفع الاسم وينصب الخبر، ومعناه في الأصل المضي والانقطاع، نحو: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ فُؤَادًا وَأَكْثَرُ أَنْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [التوبه: ٦٩]. وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَّجِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. ﴿وَكَثُنَا يُكَلُّ شَنِيعَ عَلَمِينَ﴾ [الأنباء: ٨١]، أي: لم يزل كذلك، وعلى هذا المعنى تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة بـ**كان**.

قال أبو بكر الرازي: كان في القرآن على خمسة أوجه:

بمعنى **الأزل والأبد**، قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

بمعنى المضي المنقطع، وهو الأصل في معناها، نحو: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعْةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

(١) في «تفسيره» ١٤٣ / ٧٤٢ (البقرة: ٧١).

ويعنى الحال، نحو: «كُنْتُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ» [آل عمران: ١١٠]. «إِنَّ الْأَصْلَوَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَيْتَابًا مَوْفُوتًا» [النساء: ١٠٣].

وبمعنى الاستقبال، نحو: «وَجَاءُوكُمْ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا» [الإنسان: ٧].

وبمعنى صار، نحو: «وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ» [البقرة: ٣٤]. انتهى.

قلت: أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن السديّ: قال عمر بن الخطاب: لو شاء الله لقال: (أنتم) فكنا كُلُّنَا، ولكن قال: «كُنْتُمْ» في خاصّة أصحاب محمد.

وترد كان بمعنى ينبغي، نحو: «مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُلْبِسُوا شَجَرَهُ» [النمل: ٦٠]، «مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ تَشَكَّمَ بِهَذَا» [النور: ١٦].

وبمعنى حضر أو وجد، نحو: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠]، «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَدَّدًا» [البقرة: ٢٨٢]، «وَإِنْ تَكُونَ حَسَنَةً» [النساء: ٤٠].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه: «وَمَا عَلَيْيِ إِيمَانُهُمْ» [الشعراء: ١١٢]، أي: بما يعملون.

كَانَ: بالتشديد، حرف للتشبيه المؤكّد؛ لأنّ الأكثرا على أنه مركب من كاف التشبيه وأنّ المؤكّدة.

والالأصل في كأنّ زيداً أسد: إن زيداً كأسد، قدم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة أنّ لدخول الجار.

قال حازم: وإنما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: «كَانَهُ هُوَ» [النمل: ٤٢].

قيل: وترتّد للظن والشك فيما إذا كان خبرها غير جامد.

وقد تخفف، نحو: «كَانَ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسْئَلَةٍ» [يونس: ١٢].

كَائِنُ: اسم مركب: من كاف التشبيه وأي المونية، للتكرير في العدد، نحو: «وَكَانَ مِنْ نَّيِّقَةَ قَنْطَلَ مَعْمُ رَبِيُّونَ» [آل عمران: ١٤٦].

وفيها لغات: منها (كائن) بوزن باع، وقرأ بها ابن كثير حيث وقعت. وكأي بوزن كعب، وقرئ بها: (وكأي من نبي قتل).

وهي مبنية، لازمة الصدر ملازمة للإبهام، مفتقرة للتمييز، وتمييزها مجرور بـ: من غالباً، وقال ابن عصفور: لازماً.

كَذَا: لم ترد في القرآن إلا للإشارة، نحو: «أَهْنَكَذَا عَرْشُكَ» [النمل: ٤٢].

(١) في «تفسيره» ٣/٧٣٢ (٣٩٧٠) آل عمران: ١١٠. «كُنْتُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ».

كُلُّ : اسم موضع لاستغراق أفراد المُنْكَر المضاد هو إليه، نحو: «كُلُّ نَفِسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» [آل عمران: ١٨٥]. والمعرف المجموع، نحو: «وَكُلُّهُمْ يَاتِيهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَرِدًا» [مرim: ٩٥]. «كُلُّ الْطَّعَامِ كَانَ حَلًّا» [آل عمران: ٩٣]. وأجزاء المفرد المعرف، نحو: «يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ» [غافر: ٣٥] بإضافة «قَلْبٍ» إلى «مُتَكَبِّرٍ»، أي: على كل أجزاءه، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماطله لفظاً ومعنى، نحو: «وَلَا يَنْسَطِهَا كُلُّ السَّطْر» [الإسراء: ٢٩]، أي: بسطاً كل البسط، أي: تاماً.
«فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ» [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أن تكون توكيداً لمعرفة، ففائتها العموم، وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكدة، نحو: «فَسَجَدَ الْمَلِئَكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» [الحجر: ٣٠] وأجاز الفراء والرمخري: قطعها حينئذ عن الإضافة لفظاً، وخرج عليه قراءة بعضهم: (إنا كلاً فيها) [غافر: ٤٨].

ثالثها: ألا تكون تابعةً بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر وغير مضافة، نحو: «كُلُّ نَفِسٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَةً» [المدثر: ٣٨]. «وَكُلُّ ضَرَّتِهِ الْأَمْتَلِّ» [الفرقان: ٣٩].

وحيث أضيفت إلى مُنْكَر: وجب في ضميرها مراعاة معناها، نحو: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ» [القمر: ٥٢]. «وَكُلُّ إِنْسَنٍ أَرْمَنَهُ» [الإسراء: ١٣]، «كُلُّ نَفِسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» [آل عمران: ١٨٥]، «كُلُّ نَفِسٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَةً»، «وَعَلَى كُلِّ صَارِبٍ يَأْتِيَنَّ» [الحج: ٢٧].

أو إلى معرف: جاز مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير، ومراعاة معناها، وقد اجتمعا في قوله: «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا يَأْتِي أَرْجَنَنْ عَدَّا ١١ لَقَدْ أَخْصَنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدَّا ١٢ وَكُلُّهُمْ يَاتِيهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَرِدًا» [مريم: ٩٣ - ٩٥].

أو قطعت: فكذلك، نحو: «قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَكِّيَّهُ» [الإسراء: ٨٤]، «فَكُلُّا لَحَدَنَا بِدَنِيَّهُ» [العنكبوت: ٤٠]، «وَكُلُّ أَنَوَّهٌ دَخِيرَهُ» [النمل: ٨٧]، «وَكُلُّ كَانُوا طَلَمِيَّنَّ» [الأنفال: ٥٤].

وحيث وقعت في حيز النفي - بأن تقدمت عليها أداته أو الفعل المنفي - فالنفي موجّه إلى الشمول خاصة. ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد.

وإن وقع النفي في حيزها فهو موجّه إلى كل فرد؛ هكذا ذكره البيانيون.
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ» [لقمان: ١٨]؛ إذ يتضمن إثبات الحب لمن فيه أحد الوصفين.

وأجيب: بأن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفحش مطلقاً.

مسألة: تتصل (ما) بـ: كُل، نحو: «كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَّزَقَهُ» [البقرة: ٢٥]. وهي مصدرية، ولكنها نابت بصلة عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كل وقت، ولهذا تسمى (ما) هذه المصدرية الظرفية؛ أي: النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها؛ فكل من (كلما) منصوب على الظرف لإضافته إلى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جواب في المعنى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كُلَّما) للتكرار، قال أبو حيأن: وإنما ذلك من عموم (ما)؛ لأن الظرفية مراد بها العموم، وكل أَكَدَتْهُ.

كلا وكلتا: اسمان مفردان لفظاً، مثيّبان معنى، مضافان أبداً - لفظاً ومعنى - إلى كلمة واحدة معروفة دالة على اثنين^(١).

قال الراغب^(٢): وهو في التثنية كـ: كل في الجمع، قال تعالى: «كُلَّنَا الْجَنَّاتِنَّ عَالَتْ» [الكهف: ٢٣]، «أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا» [الإسراء: ٢٣].

كَلَّا^(٣): مرگبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شددت لامها لتفوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثرون: حرف معناه الردّع والرّجز، لا معنى لها عندهم إلا ذلك؛ حتى إنّهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها؛ وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كَلَّا» في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل بمكّة؛ لأن أكثر العترة كان بها.

قال ابن هشام^(٤): وفيه نظر؛ لأنّه لا يظهر معنى الرّجز في نحو: «مَا شَاءَ رَبُّكَ كَلَّا» [الأنفطار: ٨ - ٩]، «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ كَلَّا» [المطففين: ٧ - ٦]، «مَمَّ إِذَا عَلَيْنَا بِيَسَانَهُ كَلَّا» [القيامة: ٢٠ - ١٩]، قولهُمْ: انتَهُ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّفٌ؛ إذ لم تقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحدٍ، ولطول الفصل في الثالثة بين كَلَّا وذكر العجلة. وأيضاً فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَنَ يَطْمَئِنُ» [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام.

ورأى آخرون أنّ معنى الردع والرّجز ليس مستمراً فيها، فزادوا معنى ثانياً يصحّ عليه أن يوقف دونها ويبدأ بها.

ثم اختلّوا في تعين ذلك المعنى:
فقال الكسائي: تكون بمعنى حقّاً.

(١) في «مفرداته» مادة: كلا.

(٢) انظر «المغني» ص ٢٦٨.

(٤) في «المغني» ص ٢٤٩.

(٣) انظر «المغني» ص ٢٤٩.

وقال أبو حاتم^(١): بمعنى ألا الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يسبقه إلى ذلك أحدٌ، وتابعة جماعة؛ منهم الزجاج.

وقال النضر بن شميل: حرف جواب بمنزلة أيٍ، ونعم، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَلَقَرِئَ﴾ [المدثر: ٣٢].

وقال الفراء وابن سعدان^(٢): بمعنى سوف، وحکاه أبو حيان في «تذكرته».

قال مكيٌّ: وإذا كان بمعنى حقاً فهي اسم، وقرئ: ﴿كَلَّا سَيَكُفُّونَ بِعِنَادِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتنوين، ووجه باهٌ مصدر «كلٌّ» إذا أعيى؛ أي: كلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكلٌّ وهو الشُّغل؛ أي: حملوا كلاً.

وجوز الزمخشري كونه حرف ردع ثُوَّنَ، كما في ﴿سَلَيْلَان﴾ [الإنسان: ٤].

ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صحي في: ﴿سَلَيْلَان﴾؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب.

قال ابن هشام^(٣): وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية. ثم إنه وصل بنيه الوقف.

كم : اسم مبني لازم الصدر، مبهم، مفتقر إلى التمييز. وترد استفهامية ولم تقع في القرآن، وخبرية بمعنى كثير.

وإنما تقع غالباً في مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦].
 ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكَهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيبَةٍ﴾ [الأنباء: ١١].

وعن الكسائي أن أصلها (كما) فحذفت الألف مثل بم ولَمْ، وحکاه الزجاج، وردَه: بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم^(٤).

كـي : حرف له معاني:

أحدهما: التعليل، نحو: ﴿كَمْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْنَافِ﴾ [الحشر: ٧].

والثاني: معنى أن المصدرية، نحو: ﴿لَكِتَلًا تَأْسُوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، لصحة حلول (أنْ) محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل^(٥).

كيف^(٦) : اسم يَرِدُ على وجهين:

الشرط : وخرج عليه: ﴿يُفْقَدُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْجَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾

(١) أبو حاتم: سهل بن محمد السجستاني، من علماء اللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إباء الرواية» ٥٨/٢.

(٢) ابن سعدان: محمد بن سعدان، كوفي، نحوبي، عالم بالقراءات (ت: ٢٣١ هـ). «بغية الوعاء» ٤٥، و«تاریخ بغداد» ٣٢٤/٥.

(٤) «المعني» ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) انظر «المعني» ص ٢٧١.

(٣) في «المعني» ص ٢٥٢.

(٥) «المعني» ص ٢٤١ - ٢٤٢.

[آل عمران: ٦]، «فَيَسْطُلُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ» [الروم: ٤٨]. وجوابها في ذلك كله ممحوف لدلالة ما قبلها.

والاستفهام: وهو الغالب، ويستفهم بها عن حال شيء لا عن ذاته. قال الراغب: وإنما يسألُ بها عما يصح أن يقال فيه: شيء وغير شيء، ولهذا لا يصح أن يقال في الله: كيف. قال: وكلما أخبر الله بلفظ «كيف» عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبية للمخاطب أو التوبيخ، نحو: «كَيْفَ تَكُفُّرُونَ» [البقرة: ٢٨]، «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا» [آل عمران: ٨٦].

السلام : أربعة أقسام: جارة وناصبة، وجازمة، ومهملة غير عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، وأما قراءة بعضهم: (الحمد لله) فالضمة عارضة للإنباع، مفتوحة مع الضمير إلا الياء. ولها معانٍ:

الاستحقاق: وهي الواقعية بين معنى وذات، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، «لِلَّهِ الْأَمْرُ» [الروم: ٤]، «وَيْلٌ لِلْمُعْنَفِينَ»، «لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حُزْنٌ» [البقرة: ١١٤].

والاختصاص، نحو: «إِنَّ لَهُ أَبَا» [يوسف: ٧٨]، «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» [النساء: ١١].

والملك، نحو: «لَمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٥٥].

والتعليل، نحو: «وَإِنَّمَا لِحْيَتِ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ» [العاديات: ٨]، أي: وإنه من أجل حب المال لبعيل. «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيقَاتَ الْأَئِمَّةِ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ» الآية [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة^(١)، أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ «مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتَؤْمِنُنَّ بِهِ» [آل عمران: ٨١]؛ فما: مصدرية، واللام تعليلية. قوله: «لِإِلَيْفَ فُرِيشِ»، وتعلقها بـ«يُعبدوا»، وقيل بما قبله، أي: «فَجَعَاهُمْ كَعَصِيفٍ مَأْكُولٍ ⑤ لِإِلَيْفَ فُرِيشِ». ورجح بأنهما في مصحف أبيي سورة واحدة.

وموافقة (إلى) نحو: «إِنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا»، «كُلُّ بَحْرٍ لِأَجْلِ مُسَمٍّ» [الرعد: ٢]. (على): نحو: «وَخَرُونَ لِلْأَذْفَانِ» [الإسراء: ١٠٩]، «دَعَانَا لِجَنَّهِ» [يونس: ١٢]، «وَنَلَدُ لِلْجَنَّهِ» [الصفات: ١٠٣]، «وَلَنْ أَسْأَمَ فَلَهَا» [الإسراء: ٧]، «لَمْ لَغَنَهُ» [الرعد: ٢٥]، أي: عليهم، كما قال الشافعي.

(وفي) نحو: «وَنَصْعُ الْمَوْزِنَ الْيَسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ» [الأنباء: ٤٧]، «لَا يُجْبِيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ» [الأعراف: ١٨٧]، «بِلَيْسَنِي قَمَتْ لِحَاقِ» [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل؛ أي: لأجل حياتي في الآخرة.

و(عند) كقراءة الجحدري: (بل كذبوا بالحق لما جاءهم) [ق: ٥]^(٢).

(١) قرأ حمزة: (لَمَا) مكسورة اللام، وقرأ الباقون (لَمَا) مفتوحة اللام. «السبعة» لابن مجاهد ٢١٣.

(٢) القراءة المتواترة (لَمَا)، والشاذة كقراءة الجحدري (لَمَا).

و(بعد) نحو: «أَقْرَءَ الْكِلَّةَ لِذُولَكَ الْمَسِّ» [الإسراء: ٧٨].

و(عن) نحو: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ» [الأحقاف: ١١]، أي: عنهم وفي حقّهم. لا أنّهم خطّابوا به المؤمنين، وإنّما لقليل: (ما سبقتنا).

والتبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه كالإذن^(١).

والصيروحة وتسمى لام العاقبة، نحو: «فَالْفَاطِّةُ، أَلْ فَرْعَوْنَ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَثًا» [القصص: ٨]. فهذا عاقبة التقاطهم لا علتّه؛ إذ هي التبني. ومنع قوم ذلك وقالوا: هي للتعليل مجازاً؛ لأنّ كونه عدواً لما كان ناشئاً عن الانتقاد - وإن لم يكن غرضاً لهم - نُزِّل منزلة العَرَض على طريق المجاز.

وقال أبو حيّان: الذي عندي أنها للتعليل حقيقة، وأنّهم التقاطوه ليكون لهم عدواً؛ وذلك على حذف مضاف تقديره (المخافة أن يكون) قوله: «بَيِّنُ اللَّهُ أَكْتُمْ أَنْ تَضَلُّوا» [النساء: ١٧٦]؛ أي: كراهة أن تضلّوا. انتهى.

والتأكيد: وهي الرائدة، أو المقوية للعامل الضعيف لفرعية أو تأخير، نحو: «رَدَفَ لَكُمْ» [النمل: ٧٢]، «بَرِيدَ اللَّهُ بَسِيَّئَنَ لَكُمْ» [النساء: ٢٦]، «وَأَرْمَنَا لِتَسْلِيم» [الأنعام: ٧١]، «فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ» [هود: ١٠٧]، «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَمْبُوتَكُمْ» [يوسف: ٤٣]، «وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَهِيدِينَ» [الأنبياء: ٧٨]. والتبين للفاعل أو المفعول، نحو: «فَتَعْسَأَ لَهُمْ» [محمد: ٨]، «هَبَّاهَاتٌ هَبَّاهَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ» [المؤمنون: ٣٦]، «هَبَّتِ لَكُمْ» [يوسف: ٢٣].

والناسبة: هي لام التعليل. وادعى الكوفيون النصب بها، وقال غيرهم: بأن مقداراً في محل جر باللام.

والجازمة: وهي لام الطلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكنها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: «فَلَتَسْتَجِمُوا لِيَوْمَئِلِي» [البقرة: ١٨٦]. وقد تسّكّن بعد ثمّ، نحو: «ثُمَّ لِيَقْضُوا» [الحج: ٢٩]. وسواء كان الطلب أمراً، نحو: «لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ» [الطلاق: ٧]، أو دعاء، نحو: «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبِّكُمْ» [الزخرف: ٧٧].

وكذا لو خرجت إلى الخبر، نحو: «فَلَمَدَدَ لَهُ الرَّجُنُ» [مريم: ٧٥]. «وَلَنَحِيلُ حَطَبِكُمْ» [العنكبوت: ١٢].

أو التهديد، نحو: «وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكُفَّرْ» [الكهف: ٢٩].

وجزّمها فعل الغائب كثير، نحو: «فَلَذِقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلَيَأْخُذُوا أَسْلَحَتِهِمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلِيَكُوْنُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَئِنْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصْكُلُوا فَيُصْكُلُوا مَعَكَ» [النساء: ١٠٢]. وفعل المخاطب قليل، ومنه: (في بذلك فلتفرحوا) [يونس: ٥٨] في قراءة النساء^(٢)، وفعل المتكلّم أقل، ومنه: «وَلَنَحِيلُ حَطَبِكُمْ» [العنكبوت: ١٢].

(٢) قراءة النساء والياء متواترتان.

(١) نحو: قلت له، وأذنت له، وفسّرت له.

وغير العاملة أربع^(١):

لام الابتداء، وفائتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولها زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدر الجملة، كراهة تواли مؤكدين. وتخلص المضارع للحال.

وتدخل في المبتدأ، نحو: ﴿لَا تُمْ أَشَدُ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

وفي خبر (إنَّ) نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾ [إبراهيم: ٣٩]. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ يَحْكُمُ بَيْنَهُم﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿وَلَنَّكَ لَعَلَّكَ حُلْقٌ عَظِيمٌ﴾ [القلم: ٤]. واسمها المؤخر، نحو: ﴿إِنَّ عَيْنَاهُ لَهُدَى﴾ [١٧] ﴿وَإِنَّ لَنَّ لَأَخْرَجَ﴾ [الليل: ١٢ - ١٣].

واللام الزائدة في خبر (أنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جُبير: (إلا أنهم ليأكلون الطعام) [الفرقان: ٢٠] ، والمفعول، كقوله: ﴿يَدْعُوكُمْ لَمَنْ ضَرُبَ أَقْرَبُ مِنْ نَقْعَدَةٍ﴾ [الحج: ١٣].

ولام الجواب للقسم أو (لو) أو (لولا) نحو: ﴿تَالَّهُ لَقَدْ أَنْرَكَ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩١] ، ﴿وَتَالَّهُ لَأَكِيدَنَ أَصْنَمُكُ﴾ [الأنباء: ٥٧] ، ﴿لَوْ تَزَبَّلُوا لَعَذْنَبَ﴾ [الفتح: ٢٥] ، ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ أَنَّاسَ بَعْضَهُمْ يَيْقُضِ لَفْسَكَتِ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

واللام الموطنة، وتسمى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط، للإيدان بأنَّ الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر، نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوكُمْ مَّمْهُومُّوْلَئِنْ فُرِنَّوْلَا يَصْرُوْهُمْ وَلَئِنْ نَصْرُوْهُمْ لَئِنْ أَلَّا يَنْتَهُ﴾ [الحشر: ١٢]. وخرج عليها قوله تعالى: ﴿لَمَّا ءاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَجَحْكَمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. لا^(٢): على أوجه:

الوجه الأول: أن تكون نافية، وهي أنواع:

أحدها: أن تعمل عمل (إنَّ) وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافاً أو شبيه، وإلا فيربك معها، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢] ، ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] . فإن تكررت جاز التركيب والرفع، نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، ﴿لَا يَبْعِيْ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ، ﴿لَا لَنْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْشِيْ﴾ [الطور: ٢٣].

ثانيها: أن تعمل عمل ليس، نحو: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ثالثها ورابعها: أن تكون عاطفة أو جواية، ولم يقع في القرآن.

خامسها: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلًا ماضيا، لفظًا أو تقديرًا، وجب تكرارها، نحو: ﴿لَا أَشَمَّسْ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْفَعْرَ وَلَا أَلَّى سَابِقُ الْنَّاهَرَ﴾ [يس: ٤٠] ، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزُفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧] ، ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّ﴾ [القيامة: ٣١] . أو مضارعاً، لم يجب، نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرَ﴾ [النساء: ١٤٨] ، ﴿فَلَلَا أَسْكَنْكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

(١) «المغني» ص ٣١٣.

(٢) «المغني» ص ٣٠٠.

وتعترض (لا) هذه بين الناصب والمنصوب، نحو: ﴿لَنَّا يَكُونَ لِلَّذِيْس﴾ [النساء: ١٦٥]، والجازم والمجزوم، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأనفال: ٧٣].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب الترك، فتختص بالمضارع، وتفتصي جزمه واستقباله، سواء كان نهياً، نحو: ﴿لَا تَنْجِدُوا عَذْرَى﴾ [المتحنة: ١]، ﴿لَا يَتَجَدَّدُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاء، نحو: ﴿لَا تُواخِذنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: التأكيد، وهي زائدة، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتُمْ حَلَوْاً أَلَا تَتَبَعَّنَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتُمْ حَلَوْاً أَلَا تَتَبَعَّنَ﴾ [طه: ٩٢ - ٩٣]، ﴿لَنَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلموا. قال ابن جني: «لا» هنا مؤكدة، قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

واختلف في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْرِ الْقِيمَة﴾ [القيامة: ١].

فقيل: زائدة، وفائتها مع التوكيد التمهيد لنفي الجواب، والتقدير: (لا أقسم بيوم القيمة لا يتركون سدى). ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوكَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]. ويؤيده قراءة (الأقسام).

وقيل: نافية لما تقدم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استئنف القسم.

قالوا: وإنما صَحَّ ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة، نحو: ﴿وَقَالُوا يَكْأَبُهَا الَّذِي تُرْزَلُ عَلَيْهِ الْذِكْرُ إِنَّكَ لِمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]. و: ﴿مَا أَنَّ يُنَعِّثَ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: مَنْبِئُها أَقْسِمُ، على أنه إخبار لا إنشاء، واختاره الزمخشري. قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْأَجْوَرِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٦]، فكانه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلام إعظام؛ أي: إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك.

واختلف في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَاوَنُوا أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] فقيل: لا نافية، وقيل: زائدة. وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَمَ عَلَىٰ قَرِيبَةِ أَهْلَكَنَّاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِحُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فقيل: زائدة، وقيل: نافية، والمعنى: يمتنع عدم رجوعهم إلى الآخرة.

تبنيه: ترد (لا) اسمياً معنى غير، فيظهر إعرابها فيما بعدها، نحو: ﴿غَيْرُ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْأَصْلَالِ﴾ [الفاتحة: ٧]. ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَنْوَعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكُرٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

فائدة: قد تمحفف ألفها، وخرج عليه ابن جني: ﴿وَأَنَّفُوا فِتْنَةً لَا تُحِسِّنَ الَّذِينَ طَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١) [الأنفال: ٢٥].

(١) قال ابن هشام: ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.
«المعني» ص ٣٣٤.

لات^(١): اختلف فيها:

فقال قوم: فعل ماض بمعنى نقص.

وقيل: أصلها ليس، تحركت الياء فقلبت ألفاً، لافتتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان (لا) النافية زيدت عليها (الباء) لتأنيث الكلمة، وحركت لالتقاء الساكنين. وعليه الجمهور.

وقيل: هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، واستدلّ له أبو عبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط.

واختلف في عملها:

فقال الأخفش: لا تعمل شيئاً، فإن تلاها مرفوع فمبتدأ وخبر، أو منصوب بفعل محدود، فقوله

تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بالرفع؛ أي: كائن لهم. وبالنصب؛ أي: لا أرى حين مناص.

وقيل: تعمل عمل إنّ.

وقال الجمهور: تعمل عمل ليس، وعلى كلّ قول لا يُذكر بعدها إلّا أحد المعمولين، ولا تعمل إلّا في لفظ الحين، قيل: أو ما رادفه.

قال الفراء: وقد تستعمل حرف جر لأسماء الزمان خاصةً، وخرج عليها قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بالجر.

لا جرم: وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأنَّ واسمها^(٢)، ولم يجيء بعدها فعل.

واختلف فيها: فقيل (لا) نافية لما تقدّم، و(جرم) فعل معناه حق، و(أنَّ) مع ما في حيزه في موضع رفع.

وقيل: زائدة، وجرم معناه كسب؛ أي: كسب لهم عملهم الندامة، وما في حيزها في موضع نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبتا، وصار معناهما حَقّاً.

وقيل: معناهما لا بدّ، وما بعدها في موضع نصب بأسقاط حرف الجر.

لكن^(٣): مشددة النون: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك. وفُسِّرَ بـأنَّ تنسّب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام مخالف لما بعدها أو

مناقض له، نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ السَّيِّطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك، قاله صاحب «البسيط»^(٤): وفسّر الاستدراك برفع ما تُؤْهِم

(١) «المغني» ص ٣٣٤.

(٢) والمواضع هي في [هود: ٢٢]، و[النحل: ٢٤ - ٦٣ - ١١٠] و[غافر: ٤٣].

(٣) «المغني» ص ٣٨٣.

(٤) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العجاج الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع.

ثبوته، نحو: ما زيد شجاعاً، لكنه كريم، لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان. فنفي أحدهما يُوهم نفي الآخر.

ومثل التوكيد، بنحو: لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. واختار ابن عصفور أنَّها لهما معاً؛ وهو المختار، كما أنَّ للتشبيه المؤكَّد، ولهذا قال بعضهم: إنها مركبة من (لكنْ أَنَّ) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكين.

لَكُنْ^(١): مخففة، ضربان:

أحدهما: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك. وليست عاطفة، لاقترانها بالعاطف في قوله: «وَلَكُنْ كَانُوا هُمُ الظَّانِلِيْمَ» [الزخرف: ٧٦].

والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضاً لاستدراك، نحو: «لَكِنَ اللَّهُ يَشَهِّدُ» [النساء: ١٦٦]، «لَكِنَ الرَّسُولُ» [التوبه: ٨٨]. «لَكِنَ الَّذِينَ آتَيْنَا رَبَّهُمْ» [آل عمران: ١٩٨].

لَدَى ولَدُنْ^(٢): تقدمتا في عند.

لَعَلَّ^(٣): حرف ينصب الأسم ويرفع الخبر، وله معانٍ:

أشهرها: التَّوْفُعُ، وهو الترجي في المحبوب، نحو: «لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» [البقرة: ١٨٩].

والإسْفَاقُ في المكرر، نحو: «لَعَلَّ أَسَاعَةَ قَرِيبٍ» [الشورى: ١٧]، وذكر التَّنْوِيَّ أنها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخرج عليه: «فَقَوْلًا لَهُ فَوْلًا لَتَنَاهِيَ لَعَلَّهُ يَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى» [طه: ٤٤].

الثالث: الاستفهام، وخرج عليه: «لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمَراً» [الطلاق: ١]، «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَرَى» [عبس: ٣]. ولذا علق: «تَدْرِي».

قال في «البرهان»^(٤): وحكى البغوي عن الواقدي: أنَّ جميع ما في القرآن من (العل) فإنها للتعليل، إلا قوله: «لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ» [الشعراء: ١٢٩]، فإنَّها للتشبيه، قال: وكونها للتشبيه غريبٌ لم يذكره النَّحَاةُ، ووقع في «صحيح البخاري»^(٥) في قوله: «لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ» أن لعل للتشبيه، وذكر غيره أنه للرجاء المضمن، وهو بالنسبة إليهم. انتهى.

قلت: أخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك قال: (العلكم) في القرآن بمعنى (كي) غير آية في الشعراء «لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ» يعني كأنكم تخلدون.

وأخرج عن قتادة قال: كان في بعض القراءة: «وَتَتَخَذُونَ مَصَانِعَ كَانُكُمْ خَالِدُونَ».

لَمْ: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه مضارعاً، نحو: «لَمْ يَكُلْ وَلَمْ يُولَدْ»، والنصب بها لغة، حكاها الْحُجَّانِيُّ، وخرج عليها قراءة: (الم نشرح).

(١) «المغني» ص ٣٨٥.

(٢) «المغني» ص ٣٧٧.

(٣) «المغني» ص ٤٧.

(٤) «المغني» ص ٢٠٧.

(٥) بعد حديث (٤٧٦٧).

لَمَّا : على أوجه :

أحدها: أن تكون حرف جزم، فتختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ(لم). لكن يفترقان من أوجه:
 أنها لا تقترب بأداة شرط، ونفيها مستمرة إلى الحال وقرب منه، ومتوقع ثبوته، قال ابن مالك في:
 ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: المعنى لم يذوقوه، وذوقه لهم متوقع، وقال الزمخشري^(١) في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلَ
 الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في (اللَّمَّا) من معنى التوقع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.
 وأن نفيها أكد من نفي لم، فهي لنفي (قد فعل) ولم لنفي (فعل). ولهذا قال الزمخشري في «الفائق»
 تبعاً لابن جني: إنها مركبة من (لم) و(ما). وإنهم لما زادوا في الإنفات (قد) زادوا في النفي (ما).
 وأن منفي (اللَّمَّا) جائز الحذف اختياراً، بخلاف (لم)، وهي أحسن ما يخرج عليه: ﴿وَلَمَّا كَلَّتِ
 هُودٍ: ١١١﴾، أي: لمَّا يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

قال ابن هشام^(٢): ولا أعرف وجهاً في الآية أشبه من هذا، وإن كانت النقوس تستبعده، لأن مثله
 لم يقع في التنزيل، قال: والحق ألا يستبعد، ولكن الأولى أن يقدر: (لَمَّا يُوفُوا أَعْمَالَهُمْ)، أي: إنهم
 إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

الثاني: أن تدخل على الماضي فتقتضى جملتين، وُجِدت الثانية عند وجود الأولى، نحو: ﴿فَلَمَّا
 يَحْكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُتُ﴾ [الإسراء: ٦٧]. ويقال فيها: حرف وجود لوجود. وذهب جماعة إلى أنها حينئذ
 ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى إذ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وجواب هذه يكون ماضياً كما تقدّم، وجملة اسمية بالفاء أو بإذا الفجائية، نحو: ﴿فَلَمَّا يَجْنَهُمْ إِلَى
 الْبَرِّ فِينَهُمْ مُقْنَصُدُ﴾ [لقمان: ٣٢]، ﴿فَلَمَّا يَجْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].
 وجوز ابن عصفور كونه مضارعاً، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرَى يُجَدِّلُنَا﴾ [هود: ٧٤]
 ، وأوله غيره بـ(جادلنا).

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسمية والماضية، نحو: ﴿إِنْ كُلُّ شَيْءٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
 [الطارق: ٤]. بالتشديد، أي: (إلا). ﴿وَلَمْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَنَعَ الْحَيَاةَ الْدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].
 لـ^(٣): حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا، فهي لتأكيد النفي، كما ذكره
 الزمخشري وابن الخطباز^(٤)، حتى قال بعضهم: وإن منعه مكابرة، فهي لنفي (إني أفعل)
 و(لا) لنفي (أفعل) كما في (لم) و(لما).

(١) في «كشافه» ٥٨٨/٥ سورة الحجرات: ١٤.

(٢) في «المغني» ص ٣٧١.

(٣) «المعني» ص ٣٧٣.

(٤) ابن الخطباز: أحمد بن الحسين، نحوه ضرير من أهل الموصل (ت: ٦٣٩ هـ). «نكت الهميـان» ٩٦، «بغية الوعـاء»

قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بلن، والمشكوك بلا، ذكره ابن الزَّمْلَكَانِي في «التبيان». وأدعي الزمخشري أيضاً أنها تأبُيد النفي، ك قوله: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُكْرَاباً﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَكَنْ تَعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

وقال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في: ﴿لَن تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أن الله لا يرى. وردَ غيره بأنَّها لو كانت للتأبُيد لم يقيِد منفيها «اليوم» في: ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيَّ﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يصح التوكيد في: ﴿لَن تَبْرُحَ عَلَيْهِ عَذَّابُنَا حَتَّى يَرَجِعَ إِلَيْنَا مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٩١]. ولكن ذكرُ (الأبد) في: ﴿وَلَن يَتَمَّنُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه، واستفاده التأبُيد في: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُكْرَاباً﴾ [الحج: ٧٣]، ونحوه من خارج.

ووافقه على إفاده التأبُيد ابن عطية، وقال في قوله: ﴿لَن تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أنَّ أهل الجنة يروننه. [البخاري: ٧٤٣٤، ومسلم: ١٤٣٤، وأحمد: ١٩١٩٠].

وعكس ابن الزملكانِي مقالة الزمخشري، فقال: إن (لن) لنفي ما قرُبَ، وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معنى النفي، قال: وسر ذلك أنَّ الألفاظ مشاكلة للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يمكن امتداد الصوت بها، بخلاف النون، فتطابق كل لفظ معناه. قال: ولذلك أتى (لن) حيث لم يرد به النفي مطلقاً، بل في الدنيا، حيث قال: ﴿لَن تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وبـ(لا) في قوله: ﴿لَا تُذَرِّكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، حيث أريد نفي الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤيا. انتهى.

قيل: وترد (لن) للدعاء، وخرج عليه: ﴿وَرَبِّ يَمَّا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونُ﴾ الآية [القصص: ١٧].
لو: حرف شرط في الماضي، يصرف المضارع إليه، عكس (إن) الشرطية، واختلف في إفادتها الامتناع وكيفية إفادتها إيهما على أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجوهه، ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد ربط الجواب بالشرط، دالة على التعليق في الماضي. كما دلت (إن) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.

قال ابن هشام^(١): وهذا القول وإنكار الضروريات، إِذْ فَهِمُ الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كل من سمع (لو فعل) فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا جاز استدراكه، فتقول: لو جاء زيد أكرمته، لكنه لم يجيء.

الثاني: وهو لسيبوه، قال: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي إنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبت غيره، والمتوقع غير واقع؛ فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتناع لامتناع ما كان يثبت ثبوته.

(١) في «المغني» ص ٣٣٨

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحاة، ومشى عليه المعربون: أنها حرف امتناع لامتناع، أي يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دال على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

واعتراض بعدم امتناع الجواب في موضع كثيرة، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفَلَمْ
وَالْبَحْرُ يَعْدُمُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْجُرٍ مَا نَقَدَتْ كَمْتَ اللَّهُ» [لقمان: ٢٧]. «وَلَوْ أَسْمَعْتُهُمْ تَلَوَّا» [الأناشيد: ٢٣]. فإن عدم النفاد عند فقد ما ذكر، والتلوّي عند عدم الإسماع أولى.

والرابع: وهو ابن مالك، أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزماته لتاليه، من غير تعرض للفي التالي. قال: فقيام زيد من قوله: لو قام زيد قام عمرو، محكوم باتفاقه وبيكونه مستلزمًا ثبوته لثبت قيام من عمرو، وهل وقع للعمري قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرّض لذلك. قال ابن هشام^(١): وهذه أجود العبارات.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن (لو) فإنه لا يكون أبداً.

فائدة ثانية: تختص لو المذكورة بالفعل، وأما نحو: «فُلْ لَوْ أَنَّمَا تَمْلَكُونَ» [الإسراء: ١٠٠] فعلى تقديره.

قال الزمخشري: وإذا وقعت (أن) بعدها وجب كون خبرها فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وردد ابن الحاجب بأية: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ» [لقمان: ٢٧]، وقال: إنما ذاك إذا كان مشتقاً، لا جاماً، وردد ابن مالك بقوله^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيَا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ أَدْرِكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَاحِ

قال ابن هشام^(٣): وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقاً، ولم يتتبّع لهما الزمخشري، كما لم يتتبّع لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإنما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإنما استدل بالشعر، وهي قوله: «بَوَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ» [الأحزاب: ٢٠]. ووجدت آية الخبر فيها ظرف [لغو]، وهي: «لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ» [الصفات: ١٦٨].

وردد ذلك الزركشي في «البرهان»^(٤) وابن الدّمامي^(٥): بأن لو في الآية الأولى للتمني، والكلام في الامتناعية، وأعجب من ذلك أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما

(١) في «المعني» ص ٣٤٠.

(٢) قائل البيت: لبيد بن ربيعة وهو في «ديوانه» ٣٣٣، ملاعب الرماح يريد به: ملاعب الأستة، عامر بن مالك وهو عمُ الشاعر.

(٣) في «المعني» ص ٣٥٧.

(٤) ابن الدّمامي: محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالشريعة وفنون الأدب (ت: ٨٢٧ هـ). «الضوء اللامع ٧/١٨٤، شذرات الذهب» ٧/١٨١.

استدرك به منقول قديماً في شرح «الإيضاح» لابن الخباز، لكن في غير مظننته، فقال في باب إن وأخواتها: قال السيرافي: لو أن زيداً أقام لأكرمه، لا يجوز: لو أن زيداً حاضر لأكرمه؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسأد مسأداً ذلك الفعل. هذا كلامه. وقد قال تعالى: «وَلَمْ يَأْتِ الْأَحَزَابُ يَوْمًا لَّوْ أَنَّهُمْ بَادُوا فِي الْأَعْرَابِ»، فأوقع خبرها صفة. ولهم أن يفروقاً بأن هذه للتميي فـأُجريت مجرى ليت، كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

وجواب (لو) إما مضارع منفي بـ(لم) أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(ما). والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: «لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا» [الواقعة: ٦٥]. ومن تجرده: «لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا» [الواقعة: ٧٠]. والغالب على المنفي تجرده، نحو: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ» [الأنعام: ١١٢]. فائدة ثالثة: قال الزمخشري: الفرق بين قولك: لو جاعني زيد لكسوته، ولو زيد جاعني لكسوته، ولو أن زيداً جاعني لكسوته:

أن القصد في الأول مجرد ربط الفعلين، وتعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرّض لمعنى زائد على التعلق الساذج.

وفي الثاني: انضمَّ إلى التعليق أحد معنيين؛ إما نفي الشك والشبهة، وأن المذكور مكسوٌ لا محالة، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره، وتخرج عليه آية: «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلَكُونَ» [الإسراء: ١٠٠]. وفي الثالث، مع ما في الثاني: زيادة التأكيد الذي تعطيه (أن)، وإشعار بأنَّ زيداً كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المجبى قد أغفل حظه. ويخرج عليه «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَرَوْا» [الحجرات: ٥]، ونحوه. فتأملَ ذلك، وخرج عليه ما وقع في القرآن من أحد الثلاثة.

تبنيه: ترد (لو) شرطية في المستقبل؛ وهي التي يصلح موضعها (إن) نحو: «وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ» [التوبه: ٣٣]، «وَلَوْ أَعْجَلَكُمْ حُسْنَهُنَّ» [الأحزاب: ٥٢].

ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ود) ونحوه، نحو: «وَدَ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُرِدُونَكُمْ» [البقرة: ١٠٩]، «يُوَدُّ أَهْدُهُمْ لَوْ يُمَرِّرُ» [البقرة: ٩٦]، «يُوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَقْتَدِي» [المعارج: ١١]، أي: الرد والتعمير والافتداء.

وللتمني، وهي التي يصلح موضعها (ليت)، نحو: «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَثَرًا» [الشعراء: ١٠٢]. ولهذا نُصِّبَ الفعل في جوابها^(١).

وللتقليل، وخرج عليه: «وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ» [النساء: ١٣٥].

لولا^(٢) : على أوجه:

أحدها: أن تكون حرفَ امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية، ويكون جوابها فعلاً مقويناً باللام إن كان مثبتاً، نحو: «فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَعِينَ لَلَّيْثَ» [الصافات: ١٤٣ - ١٤٤]، ومجرداً

(١) والجواب في تتمة الآية: «فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ».

(٢) «المغني» ص ٣٥٩.

منها إن كان منفياً، نحو: «لَوْلَا فَصَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ مَا رَأَيْتُكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا» [النور: ٢١]. وإن وليتها ضميرٌ فحقة أن يكون ضمير رفع، نحو: «لَوْلَا أَنْتُمْ لِكُمَا مُؤْمِنِينَ» [سباء: ٣١].

الثاني: أن تكون بمعنى (هلاً) فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، نحو: «لَوْلَا سَتَّفَرُونَ اللَّهَ» [النمل: ٤٦]. «لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ» [المنافقون: ١٠]، وللتوبخ والتدبر في الماضي، نحو: «لَوْلَا جَاءُوكُمْ عَلَيْهِ يَانِيَّةُ شَهَادَةٍ» [النور: ١٣]، «فَلَوْلَا نَصَرُهُمُ الَّذِينَ أَخْذَوْنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ» [الأحقاف: ٢٨]، «لَوْلَا إِذْ سَعَيْتُمُوهُ قُطِّرْ» [النور: ١٦]، «فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا» [الأنعام: ٤٣]، «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحَلْقُومَ» [الواقعة: ٨٣]، «فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عَيْرَ مَدِينِينَ ١١١ تَرْجُحُونَهَا إِنْ كُنْتُ صَدِيقِينَ» [الواقعة: ٨٦ - ٨٧].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الhero^(١)، وجعل منه: «لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي»، «لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ» [الأنعام: ٨]. والظاهر أنَّها فيهما بمعنى (هلاً).

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الhero^(٢)، وأيضاً، وجعل منه: «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةً مَأْمَنَتْ» [يونس: ٩٨]، أي: فما مأمنت قريَّة - أي: أهلها - عند مجيء العذاب فتفعها إيمانها. والجمهور لم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويريد القراءة أُبَيْ (فهلاً). والاستثناء حينئذ منقطع.

فائدة: نقل عن الخليل: أن جميع ما في القرآن من (لولا) فهي بمعنى (هلاً) إلَّا: «فَلَوْلَا أَنَّمُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِينَ» [الصفات: ١٤٣]. وفيه نظر، لما تقدَّم من الآيات. وكذا قوله: «لَوْلَا أَنْ رَءَاهُ بِرَهْكَنَ رَبِّهِ» [يوسف: ٢٤] «لولا» فيه امتناعية، وجوابها محنوف، أي: لهَمَّ بها، أو لواقعها.

وقوله: «لَوْلَا أَنَّمُ كَانَ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا» [القصص: ٨٢]، قوله: «لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى فَلَيْهَا» [القصص: ١٠]، أي: لا بدَّتْ به، في آياتٍ آخرَ.

وقال ابن أبي حاتم: أنبأنا موسى الخطمي، أنبأنا هارون بن أبي حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن حمَّاد، عن أسباط، عن السُّدِّي، عن أبي مالك، قال: كلَّ ما في القرآن: (فلولا) فهو (فهلاً) إلَّا حرفيين: في يونس: «فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةً مَأْمَنَتْ فَنَفَّهَا إِيمَنَهَا» [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت قريَّة، قوله: «فَلَوْلَا أَنَّمُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِينَ» [الصفات: ١٤٣].

وبهذا يتَّضح مراد الخليل، وهو أن مراده (لولا) المقترنة بالفاء.

لوما^(٢): بمنزلة (لولا); قال تعالى: «لَوْ مَا قَاتَنَا بِالْمَلَائِكَةِ» [الحجر: ٧]. وقال المالقي^(٣): لم ترد إلَّا للتحضيض.

(١) في «الأزية في علم الحروف» علي بن محمد الhero^(١) ص ١٦٦ باب: مواضع لولا.

(٢) «المغني» ص ٣٦٤.

(٣) المالقي: محمد بن الحسن، فقيه مالكي، سكن دمشق وبرع في العربية (ت: ٧٧١ هـ). «الدرر الكامنة» ٣/٤٢٤.

اللَّيْتُ^(١) : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه التمني، وقال التّنخّي: إنها تفيد تأكيده.
لَيْسُ : فعل جامد، ومن ثُمَّ ادعى قوم حرفيته، ومعناه: نفي مضمون الجملة في الحال ونفي غيره
 بالقريبة^(٢).

وقيل: هي لنفي الحال وغيره؛ وقواء ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْكَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. فإنه نفي للمستقبل.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس، كـ: «لا» التبرئة، وهو مما يُغفل عنه، وخرج عليه: ﴿لَيْسَ لَهُ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرَبِ﴾ [الغاشية: ٦].
 مـ^(٣): أسمة وحرفة:

فالاسمية: ترد موصولة بمعنى الذي، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَقْدِرُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبَلٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والغالب استعمالها فيما لا يعلم، وقد تستعمل في العالم، نحو: ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَلَا أَنْتَ عَيْدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]، أي: الله.

ويجوز في ضمیرها مراعاة اللفظ والمعنى، واجتمعا في قوله تعالى: «وَيَعْبُدُونَ مَنْ دُونَ اللَّهِ مَا لَأَيْمَلُكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِعُونَ» [النحل: ٧٣]. وهذه معرفة، بخلاف الباقي.
واستفهامية: بمعنى أي شيء، ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم، نحو: «مَا هِيَ» [مَا لَوْنَهَا] [البقرة: ٦٨ - ٦٩]، «مَا وَلَهُمْ» [البقرة: ٤٢]، «وَمَا تَلَكَ سَبِيلَكَ» [طه: ١٧]، «وَمَا أَرَجَنَ» [الفرقان: ٦٠].

ولا يُسأل بها عن أعيان أولي العلم، خلافاً لمن أجازه. وأما قول فرعون: «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ» [الشعراء: ٢٣]، فإنه قاله جهلاً، ولهذا أجابه موسى بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جرّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، فرقاً بينها وبين الموصولة، نحو: «أَعَمْ يَسْأَلُونَ»، «فِيمَا أَنْتَ مِنْ ذَكَرِهَا» [النازعات: ٤٣]، «لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ» [الصف: ٢]، «بِمَ بَرْجُمُ الْمَرْسُوْنَ» [النمل: ٣٥].

وشرطية: نحو: «مَا نَسِحَّ مِنْ ءَارِيَةٍ أَوْ نُثْسِهَا ثَأْتِ» [البقرة: ١٠٦]، «وَمَا فَعَلُوا مِنْ حَيْثُ يَعْمَلُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ» [البقرة: ١٩٧]، «فَمَا أَسْقَمُوا لَكُمْ فَأَسْتَقِمُمُوهُمْ» [التوبه: ٧]. وهذه من صوبية بالفعل بعدها.

وتعجبية، نحو: «فَمَا أَصْبَحُهُمْ عَلَى النَّارِ» [البقرة: ١٧٥] ، «فَيُلَقِّبُ الْإِنْسَانُ مَا أَنْفَرَهُ» [عبس: ١٧]. ولا ثالث لهما في القرآن إلّا في قراءة سعيد بن جبير: (مَا أَغْرَكَ رَبِّكَ الْكَرِيمِ) ، ومحلها رفع بالابداء، بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

(٢) ص ٣٨٦ «المفتى»

(١) «المغني» ص ٣٧٥.

(٣) «المغني» ص ٣٩٠

ونكرة موصوفة، نحو: **﴿بِمَوْضَةٍ فَمَا فَوْهَا﴾** [البقرة: ٢٦]. **﴿تَعْمَلُوا يَعْظُمُ﴾** [النساء: ٥٨]، أي: نعم شيئاً يعظمكم به.

وغير موصوفة نحو: **﴿فَعِمَّا هِيَ﴾** [البقرة: ٢٧١]، أي: نعم شيئاً هي.

والحرافية: ترد مصدرية إما زمانية، نحو: **﴿فَأَنْقُلُوا اللَّهَ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾** [التغابن: ١٦]، أي: مدة استطاعتكم. أو غير زمانية، نحو: **﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيْتُمْ﴾** [السجدة: ١٤]، أي: بنسياحكم.

ونافية: إما عاملة عمل ليس، نحو: **﴿مَا هَذَا بَسْرًا﴾** [يوسف: ٣١]، **﴿مَا هُنَّ أَنْهَانُوهُ﴾** [المجادلة: ٢]. **﴿فَمَا مِنْكُمْ قَنْ أَحَدٌ عَنْهُ حَاجِزٌ﴾** [الحقة: ٤٧]، ولا رابع لها في القرآن. أو غير عاملة، نحو: **﴿وَمَا تُنْفِقُنَّ إِلَّا أَبْيَكَاهُ وَجْهَ اللَّهِ﴾** [البقرة: ٢٧٢]، **﴿فَمَا يَرْجِعَنَّ بَخْدَتُهُمْ﴾** [البقرة: ١٦].

قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال، ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لـ: قد في الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنى التأكيد، وكذلك ما جعل جواباً لها.

وزائدة للتأكيد: إما كافة، نحو: **﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾** [الأنعام: ١٩]، **﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾** [الكهف: ١١٠]، **﴿كَانَمَا أَغْشَيْتُ بُجُوهُهُمْ﴾** [يونس: ٢٧]، **﴿رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [الحجر: ٢]. أو غير كافة، نحو: **﴿فَإِنَّمَا تَرَنَّ﴾** [مريم: ٢٦]، **﴿إِنَّمَا تَدْعُوا﴾** [الإسراء: ١١٠]، **﴿إِنَّمَا الْأَجْلَانِيَنَّ قَصَّيْتُ﴾** [القصص: ٢٨]، **﴿فَإِنَّمَا رَحْمَةُ﴾** [آل عمران: ١٥٩]، **﴿فَمَا خَلِقْتُهُمْ﴾** [نوح: ٢٥]، **﴿مَثَلًا مَا بِمَوْضَةٍ﴾** [البقرة: ٢٦].

قال الفارسي: جميع ما في القرآن من الشرط بعد (إما) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط - بدخول ما للتأكيد - لفعل القسم من جهة أنـ (ما) كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد.

وقال أبو البقاء: زيادة (ما) مؤذنة بإراادة شدة التأكيد.

فائدة: حيث وقعت (ما) قبل (ليس) أو (لم) أو (لا)، أو بعد (إلا) فهي موصولة، نحو: **﴿مَا لَيَسَ لِي بِحَقِّ﴾** [المائدة: ١١٦]، **﴿مَا لَيَسَ لِي﴾** [العلق: ٥]، **﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة: ٣٠]، **﴿إِلَّا مَا عَلَمْتَ﴾** [البقرة: ٣٢].

وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدرية، وحيث وقعت بعد الباء فإنها تحتملهما، نحو: **﴿يَمَا كَانُوا يَطْلَمُونَ﴾** [الأعراف: ١٦٢].

وحيث وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر، احتملت الموصولة والاستفهامية، نحو: **﴿وَأَعْلَمُ مَا تَبَدُّلُ وَمَا كُنْتُمْ تَكْنُونُ﴾** [البقرة: ٣٣]، **﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يَكُونُ﴾** [الأحقاف: ٩]، **﴿وَلَتَنْظُرَنَّ تَقْسُّ مَا دَدَّمْتَ لِتَدْرِي﴾** [الحجر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآن قبل (إلا) فهي نافية، إلاـ في ثلاثة عشر موضعاً:

﴿مَنَّا ظَاهِرُهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، **﴿فَيَنْصُفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾**

[البقرة: ٢٣٧]، «بَعْضُ مَا أَتَيْتُهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ» [النساء: ١٩]، «مَا نَكَحَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» [النساء: ٢٢]، «وَمَا أَكَلَ أَشْيَعَ إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ» [المائدة: ٣]، «وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا» [الأعراف: ٨٠]، «وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا» [الأعراف: ١١٩]، «مَا ذَامَتِ الْعَوْنَى وَالْأَرْشُ إِلَّا» في موضعه هود^(١)، «فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنُنِهِ إِلَّا قَلِيلًا» [يوسف: ٤٧]، «مَا ذَمَمْتُ لَهُنَّ إِلَّا» [يوسف: ٤٨]، «وَإِنَّ أَعْزَلَتُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ» [الكهف: ١٦]، «وَمَا يَنْهَمُ إِلَّا بِالْحَقِّ» [الحجر: ٨٥] حيث كان.

ماذا^(٢) : ترد على أوجه:

أحداها: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين في: «وَسَأَلُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ» [البقرة: ٢١٩]، في قراءة الرفع، أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة.

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب، وهو أرجح الوجهين في: «مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ» في قراءة النصب، أي: ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة، ويجوز أن تخرج عليه.

متى^(٣) : ترد استفهاماً عن الزمان، نحو: «مَتَى نَصَرَ اللَّهُ» [البقرة: ٢١٤]، وشرطأ.

مَمَعَ^(٤) : اسم، بدليل جرّها بـ(من) في قراءة بعضهم: (هذا ذُكْرٌ مِنْ مَعِي) [الأنبياء: ٢٤]؛ وهي فيها بمعنى (عند)، وأصلها لمكان الاجتماع أو وقته، نحو: «وَدَخَلَ مَعَهُ الْيَسْجُنَ فَتَبَيَّنَ» [يوسف: ٣٦]، «أَرْسَلْتُهُ مَعَنِّا» [يوسف: ١٢]، «لَنْ أُرِسلَ مَعَكُمْ» [يوسف: ٦٦].

وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان، نحو: «وَكُوَّنُوا مَعَ الصَّدِيقَيْنَ» [التوبه: ١١٩]، «وَأَرْكَوْا مَعَ الْزَّرِيكِيْنَ» [البقرة: ٤٣].

وأما نحو: «إِنِّي مَعَكُمْ» [المائدة: ١٢]، «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ أَنْتَوْا» [النحل: ١٢٨]، «وَقَوْمٌ مَعَكُمْ إِنَّمَا كُنْتُمْ» [الحديد: ٤]، «إِنَّ مَعَنِّي رَبِّ سَيِّدِنَا» [الشعراء: ٦٢]؛ فالمراد به العلم والحفظ والمعونة مجازاً.

قال الراغب: والمضاف إليه لفظ (مع) هو المقصود، كالآيات المذكورة^(٥).

(١) سورة هود: ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) انظر «المغني» ص ٣٩٥.

(٣) «المغني» ص ٤٤٠.

(٤) الراغب في «مفرداته» مادة: مع. وفيه: هو المنصور.

مِنْ : حرف جر، له معانٌ:

أشهرها: ابتداء الغاية، مكاناً وزماناً وغيرهما، نحو: **﴿مِنَ الْسَّجِيدِ الْحَكَارِ﴾** [الإسراء: ١]، **﴿مِنْ أَوْلَى يَوْمٍ﴾** [التوبه: ١٠٨]، **﴿إِنَّمَا مِنْ شَيْئَنِ﴾** [النمل: ٣٠].

والتبسيط، بأنه يسد (بعض) مسدىها، نحو: **﴿حَقَّ تُفْعُوا مِنَ الْجُنُونِ﴾** [آل عمران: ٩٢]. وقرأ ابن مسعود: **(يَعْضُ ما تَجْهِي)**.

والتبين، وكثيراً ما تقع بعد (ما) (ومهما). نحو: **﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾** [فاطر: ٢]، **﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ عَايَةٍ﴾** [البقرة: ١٠٦]، **﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ مَا يَرَى﴾** [الأعراف: ١٣٢]. ومن قواعدها بعد غيرهما:

﴿فَاجْتَنَبُوا الْحِصْرَ مِنَ الْأَوْتَنِ﴾ [الحج: ٣٠]، **﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾** [الكهف: ٣١].

والتعليل، نحو: **﴿مِمَّا خَطَّبَنِيهِمْ أُغْرِيَوْا﴾** [نوح: ٢٥]، **﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي عَذَابِنَا مِنَ الصَّوْعِ﴾** [البقرة: ١٩].

والفصل - بالمهملة - وهي الدالخلة على ثاني المتضادين، نحو: **﴿يَعْلَمُ الْمُغْسَدَ مِنَ الْمُصْلَحِ﴾** [البقرة: ٢٢٠]. **﴿حَقَّ يَمِيرَ الْقَبِيْكَ مِنَ الْطَّيْبِ﴾** [آل عمران: ١٧٩].

والبدل: نحو: **﴿أَرَضَيْتُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾** [التوبه: ٣٨]، أي: بدلها، **﴿جَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَيْكَةً فِي الْأَرْضِ﴾** [الزخرف: ٦٠].

وتنصيص العموم، نحو: **﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾** [آل عمران: ٦٢]. قال في «الكتشاف»^(١): هو بمنزلة البناء [على الفتح] في: **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾** في إفاده معنى الاستغراب.

ومعنى الباء، نحو: **﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَقِيقَةٍ﴾** [الشورى: ٤٥]، أي: به.

وعلى، نحو: **﴿وَصَرَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾** [الأنياء: ٧٧] أي عليهم.

وفي، نحو: **﴿إِذَا تُؤْدِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ أَجْمَعَهُ﴾** [الجمعة: ٩] أي فيه. وفي الشامل عن الشافعى: أن (مِنْ) في قوله تعالى: **﴿فَإِنْ كَاتَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ﴾** بمعنى (في) بدليل قوله: **﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾** [النساء: ٩٢].

وعن: نحو: **﴿فَدَّ كُنَّا فِي عَقْلَمَةٍ مِنْ هَذَا﴾** [الأنياء: ٩٧]، أي: عنه.

وعند، نحو: **﴿لَنْ تُفْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾** [آل عمران: ١٠]، أي: عند.

والتأكيد: وهي الزائدة في النفي أو النهي أو الاستفهام، نحو: **﴿وَمَا تَسْعُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾** [الأنعام: ٥٩]، **﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفْوِيْتٍ فَاتِّجِعُ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ قُطُورٍ﴾** [الملك: ٣].

وأجزاءها قوم في الإيجاب، وخرجوا عليه: **﴿وَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَيْنِ الْمُرْسَلِينَ﴾** [الأنعام: ٣٤]، **﴿يَعْلَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾** [الكهف: ٣١]، **﴿مِنْ جَيْلٍ فِيهَا مِنْ بَرَوْ﴾** [النور: ٤٣]، **﴿يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾** [البور: ٣٠].

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق السدي، عن ابن عباس قال: لو أن إبراهيم حين دعا قال: «فاجعل أفتدة الناس تهوي إليهم» لازدحمت عليه اليهود والنصارى، ولكنه خصّ حين قال: «أفتدة مِنَ النَّاسِ» [إبراهيم: ٣٧]، فجعل ذلك للمؤمنين.

وأخرج عن مجاهد قال: لو قال إبراهيم: «فاجعل أفتدة الناس تهوي إليهم، لزاحمتكم عليه الروم وفارس». وهذا صريح في فهم الصحابة والتابعين التعبير من (من).

وقال بعضهم: حيث وقعت **﴿يَقْفِرُ لَكُمْ﴾** في خطاب المؤمنين لم تذكر معها (من)؛ كقوله في الأحزاب: **﴿بَتَّاهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قُولًا سَلِيدًا﴾**^(٢) **﴿يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْنَاكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾** [الأحزاب: ٧٠ - ٧١]، وفي الصفة: **﴿بَتَّاهُ الَّذِينَ آمَنُوا هُلْ أَذْلَمُ عَلَىٰ تَعْرُفٍ شُجُّكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾** إلى قوله: **﴿يَقْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾** [الصف: ١٠ - ١٢].

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح [٤]: **﴿يَقْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾**، وكذا في سورة إبراهيم، وفي سورة الأحقاف، وما ذاك إلا للتفقة بين الخطابين؛ لثلا يسوى بين الفريقين في الوعد، ذكره في **«الكافر»**^(٣).

مَنْ^(٤) : لا تقع إلا أسماءً، فترت موصولة، نحو: **﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكِرُونَ﴾** [الأنياء: ١٩].

وشرطية، نحو: **﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾** [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: **﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾** [يس: ٥٢].

ونكرة موصوفة: **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾** [البقرة: ٨]؛ أي: فريق يقول.

وهي ك(ما) في استوائتها في المذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالها في العالم عكس (ما). ونكتته: أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر من يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلت للقليل، للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واحتصاص (من) بالعالم (ما) بغيره في الموصولتين دون الشرطيتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يدخل على الأسماء.

مهما^(٤) : اسم؛ لعود الضمير عليها في: **﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾** [الأعراف: ١٣٢]. قال الزمخشري: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملأ على اللفظ وعلى المعنى. وهي شرط لما لا يعقل غير الزمان، كآلية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثم قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية (ما) الزائد، أبدلت ألف الأولى هاء دفعاً للتكرار.

(١) في «تفسيره» ٧/٢٢٥٠ (١٢٢٩٥) إبراهيم: ٣٧.

(٢) «الكافر» ٢/٣٦٩ إبراهيم: ١٠.

(٣) «المغني» ص ٤٣١.

(٤) «المغني» ص ٤٣٥.

الثُّنُون^(١) : على أوجه:

اسم، وهي ضمير النسوة، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْهُ أَكْبَرَتْهُ وَقَعَنَ أَتَيْهِنَ وَقُلْنَ﴾ [يوسف: ٣١].

حرف، وهي نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، نحو: ﴿لَسْجَنَ وَلَكْوَنَا﴾ [يوسف: ٣٢].

﴿الثَّنَعَنَ يَأْنَاصَةً﴾ [العلق: ١٥]. ولم تقع الخفيفة في القرآن إلا في هذين الموضعين.

قلت: وثالث في قراءة شاذة، وهي: (إذا جاء وعد الآخرة ليسوا وجوهكم) [الإسراء: ٧].

رابع: في قراءة الحسن: ﴿الْقَيْا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، ذكره ابن جنی في «المحتسب»^(٢).

ونون الوقاية، وتلحق ياء المتكلّم المنصوبة بفعل، نحو: ﴿فَاعْبَدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ﴿لَيَحْرُثْنِي﴾ [يوسف: ١٣]، أو حرف، نحو: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّمَا أَنَا لَهُ﴾ [طه: ١٤].

وال مجرورة بلدن، نحو: ﴿مِنْ لَدُنِ عَذَّرًا﴾ [الكاف]: ٧٦، أو (من) أو (عن)، نحو: ﴿مَا أَغْفَى عَنِ مَالِهِ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿وَالَّقَيْتُ عَلَيْكَ حَبَّةً مِّنِي﴾ [طه: ٣٩].

التنوين: نون تثبت لفظاً لا خطأ، وأقسامه كثيرة:

تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو: ﴿وَهُدَى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ﴿وَلَكَ عَادِ أَنَّاهُمْ هُودٌ﴾ [هود: ٥٠]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].

وتنوين التنکير؛ وهو اللاحق لأسماء الأفعال فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو التنوين اللاحق لألف في قراءة من نونه، و﴿هَبَات﴾ في قراءة من نونها.

وتنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: ﴿مُسْلِمَاتٍ ثُمَّ مُنْتَقِيَاتٍ تَبَيَّنَتِ عَيْدَاتٍ سَيِّحَتْ﴾ [التحریم: ٥].

وتنوين العوض، إما في حرف آخر (مقابل) المعتل، نحو: ﴿وَاللَّغْزِي ⑪ وَلَيَالِي﴾ [الفجر: ١ - ٢]، ﴿وَمِنْ فَوْهَمَ عَوَشِّ﴾ [الأعراف: ٤١]. أو عن اسم مضاف إليه في: كل وبعض وأي، نحو: ﴿وَكُلُّ فِلَّا يَسْبِعُونَ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَضَلَّتَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿أَيَّاً مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. وعن الجملة المضاف إليها إذ، نحو: ﴿وَأَتَتْ حِينَزِ نَظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم. أو إذا - على ما تقدم عن شيخنا ومن نحا نحوه - نحو: ﴿وَلَكُمْ إِذَا لَمْنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، أي: إذا غلبتم.

وتنوين الفواصل، الذي يسمى في غير القرآن الترجم بدلاً من حرف الإطلاق، ويكون في الاسم والفعل والحرف، وخرج عليه الزمخشري وغيره: (قوارير) [الإنسان: ١٥]، (والليل إذا يسر) [الفجر: ٤]، (كلا سيكفرون) [مريم: ٨٢]، بتنوين الثلاثة.

نَسْمٌ^(٣) : حرف جواب، فيكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للمستخبر، وإبدال عينها حاء، وكسرها، وإتباع النون لها في الكسر، لغات قرئ بها.

(١) «المغني» ص ٤٤٣.

(٢) «المحتسب» ٢/٢٨٤.

(٣) «المغني» ص ٤٥١.

نَفْمَ : فعل لإنشاء المدح، لا يتصرف.

الهاء^(١) : اسم ضمير غائب، يستعمل في الجر والنصب، نحو: «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ بَخَاوِرُهُ» [الكهف: ٣٧]. وحرف للغيبة، وهو اللاحق لـ: إيا. وللسكت، نحو «مَا هِيَة» [القارعة: ١٠]، «كَتِبَة» [الحقة: ١٩]، «حَسَابَة» [الحقة: ٢٦]، «شَطَاطِيَّة» [الحقة: ٢٩]، «مَالِيَّة» [الحقة: ٢٨]، «لَمْ يَتَسَنَّهُ» [البقرة: ٢٥٩]. وقرئ بها في أواخر أي الجمع - كما تقدم - وفقاً.

ها^(٢) : ترد اسم فعل بمعنى حُذَّ، ويجوز مد ألفه فيتصرف حينئذ للمثنى والجمع، نحو: «هَأُؤْمِنُ أَوْكَدُوكَتِبَة» [الحقة: ١٩].

واسماً ضميراً للمؤنث، نحو: «فَلَمَّا جَوَرُهَا وَنَقَوْنَهَا» [الشمس: ٨]. وحرف تبيه، فتدخل على الإشارة نحو: هُؤلاء، «هَذَانَ خَصَمَانِ» [الحج: ١٩]. وها هنا؛ وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة، نحو: «هَاتَّا نَمْأَنُ أُولَاءِ» [آل عمران: ١١٩]. وعلى نعت (أي) في النداء، نحو: «يَأَيُّهَا النَّاسُ»، ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه وضمها إتباعاً، وعليه قراءة: (أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) [الرحمن: ٣١].

هات : فعل أمر لا يتصرف، ومن ثمّ أدعى بعضهم أنه اسم فعل.

هل^(٣) : حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط، ولا أن، ولا اسم بعده فعل غالباً، ولا عاطف. قال ابن سيدة^(٤): ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً، ورُدَّ بقوله تعالى: «فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدْ رَبُّكُمْ حَقًا» [الأعراف: ٤٤].

وتُرِدُّ بمعنى (قد) وبه فُسر: «هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَنِ» [الإنسان: ١].

وبمعنى النفي، نحو: «هَلْ جَرَأَ الْإِحْسَنِ إِلَّا إِلْحَسَنُ» [الرحمن: ٦٠]. ومعانٍ آخر ستأتي في مبحث الاستفهام.

هَلْمَ : دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله (ها) و(لَمْ) من قوله: لَمْتُ الشيء؛ أي: أصلحته، فحُذفَ الألفُ وركب.

وقيل: أصله (هل أَمَّ)، كأنه قيل: هل لك في كذا؟ أَمَّه، أي: إقصده، فربما.

ولغة الحجاز ترُكَ على حاله في الثنية والجمع، وبها ورد القرآن، ولغة تميم إلحاقه العلامات.

هنا : اسم يشار به للمكان القريب، نحو: «إِنَّا هَمُّنَا فَتَعْدُونَكُمْ» [المائدة: ٢٤].

(٢) «المغني» ص ٤٥٥.

(١) «المغني» ص ٤٥٤.

(٣) «المغني» ص ٤٥٦.

(٤) ابن سيدة: علي بن إسماعيل، إمام في اللغة وأدابها، أندلسي كفيف (ت: ٤٥٨ هـ). «لسان الميزان» ٤ / ٢٠٥، «وفيات الأعيان» ١ / ٣٤٢.

وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو: «هُنَالِكَ أَبْشِلَ الْمُؤْمِنُونَ» [الأحزاب: ١١]. وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرج عليه: «هُنَالِكَ تَبَرُّوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفْتُ» [يوسوس: ٣٠]. «هُنَالِكَ دَعَا رَجُلًا رَبِيعًا» [آل عمران: ٣٨].

هيّت: اسم فعل بمعنى أسرع وبادر، قال في «المحتسب»^(١): وفيها لغات قرئ بعضها: «هَيَّتْ» [يوسف: ٢٣]، بفتح الهاء والتاء، و(هيّت) بكسر الهاء وفتح التاء، و(هيّت) بفتح الهاء وكسر التاء، و(هيّت) بفتح الهاء وضم التاء، وقرئ: (هَتْتُ بوزن جَهْتُ، وهو فعل بمعنى تهياً، وقرئ: (هُيَّتُ)، وهو فعل بمعنى أصلحتُ.

هيّهات: اسم فعل بمعنى (بعد). قال تعالى: «هَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ» [المؤمنون: ٣٦]. قال الزجاج: بعد لما توعدون، قيل: وهذا غلط أوقعه فيه اللام، فإن تقديره بعده الأمر لما توعدون؟ أي: لأجله. وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

وفيها لغات، قرئ منها: بالفتح وبالضم وبالخض، مع التنوين في الثلاثة وعدمه. **السواد**^(٢): جارة وناصبة، وغير عاملة.

فالبحارة: واو القسم، نحو: «وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» [الأنعام: ٢٣].

والناصبة: واو (مع) فتنصب المفعول معه فيرأى قوم، نحو: «فَاجْعَلُوهُ أَنْتُمْ وَشَرِكَاتُكُمْ» [يوسوس: ٧١]. ولا ثاني له في القرآن. والمضارع في جواب النفي أو الطلب عند الكوفيين، نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» [آل عمران: ١٤٢]. «إِنَّمَا نَرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ إِنَّمَا رَبَّنَا وَنَكُونُ» [الأنعام: ٢٧]. واو الصرف عندهم، ومعناها: أن الفعل كان يقتضي إعراباً، فصرفته عنه إلى النصب، نحو: «أَنْجَعَلُ فِيهَا مَنْ يُقْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الْأَيْمَاءَ» [البقرة: ٣٠]. في قراءة النصب.

وغير العاملة: أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبها، نحو: «فَأَجْعَنَتْهُ وَأَصْحَبَتْ السَّفِينَةَ» [العنكبوت: ١٥]. وعلى سابقه، نحو: «أَرْسَلْنَا تُوْحَادَ وَإِبْرَاهِيمَ» [الحديد: ٢٦]. ولا حقه، نحو: «يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» [الشورى: ٣].

وتفارق سائر حروف العطف في اقتراها بـ إما، نحو: «إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا» [الإنسان: ٣]، وبـ (لا) بعد نفي، نحو: «وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أُولَئِكُمْ بِإِلَيْتِي فَقَرِيرُكُمْ» [سبأ: ٣٧]، وبـ (لكن). نحو: «وَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ» [الأحزاب: ٤٠].

وتعطف العقد على النَّيْفِ، والعام على الخاص، وعكسه، نحو: «وَلَمْ يَكُنْهُ وَرُشْلِهُ، وَجَبِيلَ وَمِيكَلَ» [البقرة: ٩٨]، «رَبِّ أَعْفَرْ لِي وَلَوْلَدَيْ وَلَمَنْ دَحَلَ بَيْقَ مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [نوح: ٢٨]، والشيء على مرادفة، نحو: «صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ» [البقرة: ١٥٧]. «إِنَّمَا أَشْكُرُ بَيَّ وَحْرَنَ إِلَى اللَّهِ» [يوسف: ٨٦]، وال مجرور على الجوار، نحو: «مُرْءُ وَسْكُمْ وَأَنْجَلَكُمْ» [المائدة: ٦].

وقيل: ترد بمعنى (أو)، وحمل عليه مالك: «إِنَّا أَصَدَقْتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ . . .» [التوبه: ٦٠].

وللتعميل، وحمل عليه الخازنجي^(١) الواو الدالة على الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف، نحو: «ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمٌّ عِنْدَهُ» [الأنعام: ٢]، «إِنَّبِينَ لَكُمْ وَقُرْبَرِ فِي الْأَرْجَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَجَلَ مُسَمٌّ» [الحج: ٥]، «وَأَكْثُرُوا أَلَّهَ وَعِمَلَكُمُ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٢]، «مَنْ يُضْلِلَ اللَّهُ فَكَلَّ هَادِي لَهُ وَيَذْرُهُمْ» [الأعراف: ١٨٦] بالرفع، إذ لو كانت عاطفة لنصب «وَنَفَرُ» وانجزم ما بعدها، ونصب «وَأَجَل».

ثالثها: واو الحال الدالة على الجملة الاسمية، نحو: «وَهُنَّ نَسِيجُ مُحَمَّدَكَ» [البقرة: ٣٠]، «يَعْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةً فَدَّ أَهْمَمَهُمْ أَنفُسُهُمْ» [آل عمران: ١٥٤]، «لَيْنَ أَكَلَهُ الَّذِي شَوَّهَ وَنَخْنَ عُصَبَبُهُ» [يوسف: ١٤].

وزعم الزمخشري: أنها تدخل على الجملة الواقعية صفةً، لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولصوتها بها، كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: «وَيَقُولُونَ سَبَعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلَّبُهُمْ» [الكهف: ٢٢].

رابعها: واو الشمانية، ذكرها جماعة كالحريري وابن خالويه والشعبي^(٢)، وزعموا أن العرب إذا عدوا يدخلون الواو بعد السبعة، إذنًا بأنها عدد تمام، وأن ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله: «سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلَّبُهُمْ» إلى قوله: «سَبَعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلَّبُهُمْ» [الكهف: ٢٢].

وقوله: «الثَّالِثُونَ الْمَكْدُونَ» إلى قوله: «وَالثَّالِهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ» [التوبه: ١١٢]، لأنه الوصف الثامن.

وقوله: «سُلَيْلَتِ» إلى قوله: «وَأَكَلَكَارِ» [التحرير: ٥].

والصواب: عدم ثبوتها، وأنها في الجميع للعطف.

خامسها: الزائدة، وخرج عليه واحدة من قوله: «وَتَلَاهُ لِلْجَيْنِ وَنَدِيَتِهِ» [الصفات: ١٠٣ - ١٠٤].

سادسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل، نحو «الْمُؤْمِنُونَ»، «وَإِذَا سَمِعُوا لِلْغُوَّ أَغْرَصُوا عَنْهُ» [القصص: ٥٥]، «فَلَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ أَمَنُوا يُقْبِلُوا» [إبراهيم: ٣١].

سابعها: واو علامة المذكرين في لغة طي، وخرج عليه: «وَأَسْرُوا النَّجَوِيَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا» [الأنياء: ٣]. «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَيْدُهُمْ» [المائدة: ٧١].

ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قُبْل: «وَإِلَيْهِ النَّشُورُ * وأَمْتَمْ» [الملك: ١٥ - ١٦]، «فَلَمَّا قَرَعَ عَوْنَ أَمَنْتُمْ بِهِ» [الأعراف: ١٢٣].

(١) هو أحمد بن محمد البُشْتي، أديب خراسان في عصره (ت: ٣٤٨ هـ). «إنما الرواية» ١/١٠٧.

(٢) عبارة «المغني»: واو الشمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحوين الضعفاء كابن خالويه، ومن الفرسين كالشعبي. ص ٤٧٤ هذا، والشعبي هو أحمد بن محمد التيسابوري، عالم في العربية (ت: ٤٢٧ هـ). وابن خالويه: حسين بن أحمد، أخذ عن ابن دريد، وكان على صلة بسيف الدولة (ت: ٣٧٠)، والحريري: القاسم بن علي، أديب بصري، صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ).

وَيْكَانُ : قال الكسائي: كلمة تندم وتعجب، وأصله (ويلك) والكاف ضمير مجرور. وقال الأخفش: «وي» اسم فعل بمعنى أتعجب، والكاف حرف خطاب، و«أن» على إضمار اللام، والمعنى: أتعجب لأن الله.

وقال الخليل: «وي» وحدها، و«كان» مستقلة للتحقيق لا للتشبيه.

وقال ابن الأباري: يحتمل (وي كانه) ثلاثة أوجه: أن يكون «ويك» حرفاً، وأنه حرف، والمعنى (ألم تر). وأن تكون كذلك، والمعنى (ويلك). وأن تكون «وي» حرفاً للتعجب، و«كانه» حرف، ووصلـا خطا لكترة الاستعمال، كما وصل: «**يَبْتَهِمْ**» [طه: ٩٤].

ويـل : قال الأصمـي: «ويل» تقيـع، قال تعالى: «**وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِنَ نَصْفُونَ**» [الأنبـاء: ١٨]. وقد يوضع موضع التحسـر والتـفجـع، نحو: «**بَوْلَنَا**» [الـكهـف: ٤٩]، «**بَوْلَنِي أَعْجَزْتُ**» [المـائـدة: ٣١].

آخرـ الحـربـيـ في «ـفـوـائـدـهـ»: من طـرـيقـ إـسـمـاعـيلـ بـنـ عـيـاشـ، عـنـ هـشـامـ بـنـ عـرـوةـ عـنـ أـبـيهـ، عـنـ عـائـشـةـ قـالـتـ: قـالـ لـيـ رـسـولـ اللـهـ ﷺ: «ـوـيـحـكـ!ـ» فـجـزـعـتـ مـنـهـ، فـقـالـ لـيـ: «ـيـاـ حـمـيرـاءـ، إـنـ وـيـحـكـ، أـوـ وـيـسـكـ رـحـمـةـ، فـلـاـ تـجـزـعـيـ مـنـهـ؛ـ وـلـكـ اـجـزـعـيـ مـنـ الـوـيـلـ»^(١).

ـيـاـ^(٢): حـرـفـ لـنـدـاءـ الـبـعـيدـ، حـقـيـقـةـ أـوـ حـكـمـاـ، وـهـيـ أـكـثـرـ أـحـرـفـ استـعـمـالـاـ، وـلـهـذـاـ لـاـ يـقـدـرـ عـنـ الـحـذـفـ سـوـاهـاـ، نحو: «**رَبَّ أَغْرِيَ لِي**» [نـوحـ: ٢٨]، «**بَوْسُفُ أَغْرِيَ**» [بـوـسـفـ: ٢٩]، وـلـاـ يـنـادـيـ اـسـمـ اللـهـ وـأـيـهـ وـأـيـهـ إـلـاـ بـهـاـ.

قالـ الزـمخـشـريـ: وـقـيـدـ التـأـكـيدـ المـؤـذـنـ بـأـنـ الـخـطـابـ الـذـيـ يـتـلوـهـ مـعـنـىـ بـهـ جـدـاـ. وـتـرـدـ لـلـتـبـيـهـ، فـتـدـخـلـ عـلـىـ الـفـعـلـ وـالـحـرـفـ، نحو: «**أَلَا يَسْجُدُوا**» [الـنـمـلـ: ٢٥]، «**يَلَيَّتَ فَوْيـ** يـعـلـمـونـ» [يـسـ: ٢٦].

تـبـيـهـ: هـاـ قـدـ أـتـيـتـ عـلـىـ شـرـحـ مـعـانـيـ الـأـدـوـاتـ الـوـاقـعـةـ فـيـ الـقـرـآنـ عـلـىـ وـجـهـ موـجـزـ مـفـيدـ، مـحـصـلـ لـلـمـقـصـودـ مـنـهـ، وـلـمـ أـبـسـطـهـ؛ـ لـأـنـ مـحـلـ الـبـسـطـ وـالـإـطـنـابـ إـنـمـاـ هوـ تـصـانـيفـنـاـ فـيـ فـنـ الـعـرـبـيـةـ وـكـتـبـنـاـ التـحـوـيـةـ، وـالـمـقـصـودـ فـيـ جـمـيعـ أـنـوـاعـ هـذـاـ الـكـتـابـ إـنـمـاـ هوـ ذـكـرـ الـقـوـاعـدـ وـالـأـصـوـلـ، لـاـ اـسـتـيـعـابـ الـفـرـوـعـ وـالـجـزـيـاتـ.



(١) ذـكـرـ الـذـهـبـيـ فـيـ «ـمـيزـانـ الـاعـدـالـ» ٤٣٢/٤ وـفـيـ سـنـدـ عـبـدـ الـوـهـابـ بـنـ الضـحـاكـ: مـتـرـوكـ، وـقـالـ الدـارـقـطـنـيـ: مـنـكـرـ الـحـدـيـثـ.

(٢) «ـالـمـغـنـيـ» صـ ٤٨٨.

نوع الحادي والأربعون

في معرفة إعرابه

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم مكي، وكتابه في المشكل خاصة، والحوفي؛ وهو أوضحها، وأبو البقاء العكبي؛ وهو أشهرها.

والسمين؛ وهو أجلها، على ما فيه من حشو وتطويل، ولخصه السفاقسي فحرره. وتفسير أبي حيان مشحون بذلك.

ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. أخرج أبو عبيد في «فضائله»^(١) عن عمر بن الخطاب قال: تعلموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلمون القرآن.

وأخرج^(٢) عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد، الرجل يتعلم العربية يتلمس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته؟ قال: حسن يا بن أخي فعلّمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها، فيهلك فيها.

وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلّها، ككونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك. ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها، وهو أول واجب عليه: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

وقالوا في توجيه نصب ﴿كَلَّة﴾ في قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةً» [النساء: ١٢]: إنه يتوقف على المراد بها.

فإن كان اسمًا للميت فهو حال، و«يورث» خبر كان أو صفة وكان تامةً، أو ناقصة و«كلالة» خبر. أو للورثة فهو على تقدير مضاد؛ أي: ذا كلالة، وهو أيضاً حال أو خبر كما تقدم. أو للقرابة فهو مفعول لأجله.

وقوله: «سَبِعَا مِنَ الْمَثَانِي» [الحجر: ٨٧]؛ إنْ كان المراد بالمثاني القرآن: فـ«من» للتبعيض، أو الفاتحة: فليبيان الجنس.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٥٠.

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٤٩.

وقوله: ﴿إِلَّا أَن تَكْفُوا مِنْهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ إن كان بمعنى الاتقاء فهـي مصدر، أو بمعنى مثـقـى - أي: أمـراً يـجب اـتـقاـوـهـ - مـفعـولـ بـهـ، أو جـمـعـاـ - كـرـمـاـ - فـحـالـ.

وقوله: ﴿غُثَاءَ أَعْوَى﴾ [الأعلى: ٥]؛ إن أـرـيدـ بـهـ الأـسـودـ مـنـ الجـفـافـ وـالـيـسـ فهو صـفـةـ لـغـثـاءـ، أو من شـدـةـ الـخـضـرـةـ فـحـالـ من المـرـعـىـ.

قال ابن هشام^(١): وقد زـلـتـ أـقـدـامـ كـثـيرـ مـنـ الـمـعـرـبـينـ رـاعـوـاـ فـيـ الإـعـرـابـ ظـاهـرـ الـلـفـظـ، وـلـمـ يـنـظـرـوـاـ فـيـ مـوجـبـ الـمـعـنـىـ.

من ذلك قوله: ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَرْكَ مَا يَعْبُدُ إِبْرَاهِيمَ أَوْ أَنْ تَقْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هـود: ٨٧]، فإـنـهـ يـتـبـادـرـ إـلـىـ الـذـهـنـ عـطـفـ ﴿أَنْ تَقْعَلَ﴾ عـلـىـ ﴿أَنْ تَرْكَ﴾، وـذـلـكـ باـطـلـ، لأنـهـ لمـ يـأـمـرـهـمـ أنـ يـفـعـلـوـاـ فـيـ أـمـوـالـهـمـ ماـ يـشـاؤـونـ، وإنـماـ هوـ عـطـفـ عـلـىـ ﴿مـاـ﴾، فـهـوـ مـعـوـلـ لـلـتـرـكـ، وـالـمـعـنـىـ: أـنـ تـرـكـ أـنـ نـفـعـلـ، وـمـوجـبـ الـوـهـمـ المـذـكـورـ: أـنـ الـمـعـرـبـ يـرـىـ أـنـ وـالـفـعـلـ مـرـتـيـنـ، وـبـيـنـهـمـ حـرـفـ الـعـطـفـ.

الثـانـيـ: أـنـ يـرـاعـيـ مـاـ تـقـضـيـهـ الصـنـاعـةـ، فـرـبـمـاـ رـاعـيـ الـمـعـرـبـ وـجـهـاـ صـحـيـحاـ، وـلـاـ يـنـظـرـ فـيـ صـحـتـهـ فـيـ الصـنـاعـةـ فـيـ خـطـيـعـهـ.

من ذلك قول بعضـهمـ: ﴿وَثُمَّ دَفَآ أَقْنَ﴾ [النـجـمـ: ٥١]؛ إنـ ثـمـوـدـاـ مـفـعـولـ مـقـدـمـ، وـهـذاـ مـمـتنـعـ؛ لأنـ لـ(ـمـاـ) النـافـيـةـ الصـدـرـ، فـلـاـ يـعـمـلـ مـاـ بـعـدـهـ فـيـمـاـ قـبـلـهـ، بلـ هوـ مـعـطـوـفـ عـلـىـ ﴿عَادـاـ﴾، أـوـ عـلـىـ تـقـدـيرـ (ـوـأـهـلـكـ ثـمـوـدـاـ).

وقـولـ بـعـضـهـمـ فـيـ: ﴿لَا عَاصَمَ آتِيَّوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هـود: ٤٣]، ﴿لَا تَدْرِيَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمُ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ إنـ الـظـرفـ مـتـعـلـقـ بـاسـمـ (ـلاـ) وـهـوـ باـطـلـ؛ لأنـ اـسـمـ (ـلاـ) حـيـنـتـدـ مـطـوـلـ، يـجـبـ نـصـبـهـ وـتـوـبـيـنـهـ، وإنـماـ هوـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـفـ.

وقـولـ الـحـوـفـيـ: إـنـ الـباءـ مـنـ قـولـهـ: ﴿فَنَاظَرُواْ بِمَ يَرَجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الـنـمـلـ: ٣٥] مـتـعـلـقـ بـ(ـنـاظـرـةـ)، وـهـوـ باـطـلـ؛ لأنـ الـاسـتـفـهـاـمـ لـهـ الصـدـرـ، بلـ هوـ مـتـعـلـقـ بـمـاـ بـعـدـهـ.

وكـذـاـ قـولـ غـيـرـهـ فـيـ: ﴿مَلَوْنِينَ أَيْنَمَا تُفْقَوْنَ﴾ [الأـحـزـابـ: ٦١]؛ إـنـ حـالـ مـنـ مـعـوـلـ ﴿تُفـقـوـنـ﴾ أـو ﴿أَخـذـوـنـ﴾ باـطـلـ؛ لأنـ الشـرـطـ لـهـ الصـدـرـ، بلـ هوـ منـصـوبـ عـلـىـ الذـمـ.

الـثـالـثـ: أـنـ يـكـوـنـ مـلـيـاـ بـالـعـرـيـةـ، لـثـلـاـ يـخـرـجـ عـلـىـ مـاـ لـمـ يـثـبـتـ، كـقـوـلـ أـبـيـ عـبـيـدةـ فـيـ ﴿كـمـاـ أـخـرـجـكـ رـيـكـ﴾ [الأـنـفـالـ: ٥]؛ إـنـ الـكـافـ قـسـمـ، حـكـاهـ مـكـيـ وـسـكـتـ عـلـيـهـ، فـشـتـعـ اـبـنـ الشـجـرـيـ عـلـيـهـ فـيـ سـكـوـتـهـ. وـيـبـطـلـهـ: أـنـ الـكـافـ لـمـ تـجـعـ بـمـعـنـىـ وـاـقـعـ، وـإـطـلـاقـ (ـمـاـ) الـمـوـصـلـةـ عـلـىـ اللـهـ وـرـبـطـ الـمـوـصـلـ بـالـظـاهـرـ - وـهـوـ فـاعـلـ ﴿أـخـرـجـكـ﴾ - وـبـابـ ذـلـكـ الشـعـرـ.

وـأـقـرـبـ مـاـ قـيلـ فـيـ الـآـيـةـ: إـنـهاـ مـعـ جـرـورـهـاـ خـبـرـ مـحـذـفـ، أـيـ: هـذـهـ الـحـالـ مـنـ تـنـفـيـلـكـ الـغـزـةـ - عـلـىـ مـاـ رـأـيـتـ مـنـ كـرـاهـتـهـمـ لـهـاـ - كـحـالـ إـخـرـاجـكـ لـلـحـربـ فـيـ كـرـاهـيـتـهـمـ لـهـاـ.

(١) «المغني» ص ٦٨٦.

وكقول ابن مهران^(١) في قراءة: (إن البقر تشابهت) بتشديد التاء: إنه من زيادة التاء في أول الماضي ، ولا حقيقة لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: (إن البقرة تشابهت) بتاء الوحيدة، ثم أدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغام من كلمتين.

الرابع: أن يتتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشادة. ويخرج على القريب والقويّ والفصيح؛ فإن لم يظهر فيه إلاّ الوجه البعيد فله عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتکثير فصعب شديد، أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب فحسن في غير ألفاظ القرآن، أمّا التنزيل: فلا يجوز أن يخرج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف.

ومن ثمَّ خطئ من قال في «وقبليه» [الزخرف: ٨٨]؛ بالجرأ أو النصب: إنه عطف على لفظ «الساعة» [الزخرف: ٨٥] أو محلها ، لما بينهما من التباعد، والصواب: أنه قسم ، أو مصدر (قال) مقدراً^(٢).

ومن قال في: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِكَر» [فصلت: ٤١]: إن خبره: «أُولَئِكَ يَنْادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ عَيْدِي» [فصلت: ٤٤] والصواب: أنه محنوف^(٣).

ومن قال في «آنَّ وَالْقَرْءَانِ ذِي الْأَكْرِ» [ص: ١]: إن جوابه «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌ» [ص: ٦٤]. والصواب أنه محنوف؛ أي: ما الأمر كما زعموا، أو: إنه لمعجز، أو: إنك لم من المرسلين^(٤).

ومن قال: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّنَ» [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على «جُنَاح» و«عَلَيْهِ» إغراء؛ لأن إغراء الغائب ضعيف، بخلاف القول بمثل ذلك في «عَيْتَكُمْ أَلَا تُشَرِّكُونَ» [الأنعام: ١٥١]؛ فإنه حسن؛ لأن إغراء المخاطب فضيحة^(٥).

ومن قال في: «لَيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الرِّجَسَ أَهْلَ الْبَيْتِ» [الأحزاب: ٣٣]: إنه منصوب على الاختصاص، لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصواب: أنه منادي^(٦).

ومن قال في: «تَمَاماً عَلَى الْأَيْدِيْ أَحْسَنَ» [الأنعام: ١٥٤]، بالرفع: إن أصله أحسنا، فحذفت الواو اجتناءً عنها بالضمة؛ لأن باب ذلك الشعر، والصواب: تقدير مبتدأ؛ أي: هو أحسن^(٧).

ومن قال في: «وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ» [آل عمران: ١٢٠]؛ بضم الراء المشددة: إنه من باب:

إِنْكَ إِنْ يُضْرِعْ أَخْوَكَ تُصْرَعُ^(٨)

(١) ابن مهران: أحمد بن الحسين النسائيوري، شيخ القراء في عصره (ت: ٣٨١ هـ). «العبر» ١٦/٣.

(٢) «المغني» ص ٧١٠.

(٣) «المغني» ص ٧١١.

(٤) «المغني» ص ٧١٤ - ٧١٣.

(٥) «المغني» ص ٧٣٧.

(٦) قبله: يا أقوع بن حابس يا أقوع. وينسب لعمرو بن خثارم، ولجرير بن عبد الله البجلي الصحابي، أما الأقوع بن حابس فهو أحد سادات العرب ثم كان من الصحابة، وهو الذي نادى رسول الله ﷺ من وراء الحجرات. انظر =

لأن ذلك خاص بالشعر، والصواب: أنها ضمة إتباع، وهو مجزوم. ومن قال في: «وأرجلكم» [المائدة: ٦]: إنه مجرور على الجوار؛ لأن الجر على الجوار في نفسه ضعيف شاذ، لم يردد منه إلا أحد حرف يسيرة، والصواب: أنه معطوف على: «برؤوسكم» على أن المراد به مسح الخفت.

قال ابن هشام^(١): وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه، كقراءة: (نجي المؤمنين) [الأنبياء: ٨٨]، قيل: الفعل ماضٍ، ويضيقه إسكان آخره، وإنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به. وقيل: مضارع، أصله (نجي) بسكون ثانية، ويضيقه أن التّون لا تدغم في الجيم. وقيل: أصله (نجي) بفتح ثانية، وتشديد ثالثه، فحذفت التّون، ويضيقه أن ذلك لا يجوز إلا في الناء.

الخامس: أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فتقول في نحو: «سيج أسد رَبَّ الْأَكْلِ» [الأعلى: ١]: يجوز كون «الأكل» صفة للرب أو صفة للاسم^(٢). وفي نحو: «هُدَى لِلنَّقَيْنِ الَّذِينَ» [البقرة: ٢ - ٣]: يجوز كون «الذين»^(٣) تابعاً، ومقطوعاً إلى النصب بإضمار (أعني) أو (أمدح). وإلى الرفع بإضمار (هم)^(٤).

السادس: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأملها اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

ومن ثم خطى الزمخشري في قوله تعالى: «مَلِكُ الْأَنَّاسِ» [الناس: ٢ - ٣]: إنهما عطف بيان، والصواب: أنهما نعتان، لاشترط الاشتقاء في النعت والجمود في عطف البيان^(٥). وفي قوله في: «إِنَّ ذَلِكَ لَحُقُّ تَخَاصُّ أَهْلِ الْأَنَّارِ» [ص: ٦٤] بنصب «تَخَاصُّ»: إِنَّه صفة للإشارة؛ لأن اسم الإشارة إنما ينعت بذوي اللام الجنسية، والصواب كونه بدلاً^(٦).

وفي قوله في: «فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ» [يس: ٦٦]، وفي: «سَعَيْدُهَا سِيرَهَا» [طه: ٢١]: إن المنصوب فيهما ظرف؛ لأن ظرف المكان شرطه الإبهام، والصواب: أنه على إسقاط الجار توسعًا، وهو فيهما (إلى)^(٧).

وفي قوله: «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ» [المائدة: ١١٧]: إن «أن» مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء، لامتناع عطف البيان على الضمير كنته.

وهذا الأمر السادس عده ابن هشام في «المغني»^(٨)، ويحمل دخوله في الأمر الثاني.

= «الخزانة» ٣٩٦ / ٣ و ٦٤٣ ، ٤٤١ و ٥٤١ والمعنى: أنا من قومك يا أقرع، فإن لم تحكم لي في منافرتني مع فلان ضرعت وصرعت معى. انظر «المغني» ص ٧١٧.

(١) «المغني» ص ٧٢١.

(٢) «المغني» ص ٧٣٩.

(٣) «المغني» ص ٧٤٢.

(٤) «المغني» ص ٧٤٩ - ٧٥٠.

(٥) «المغني» ص ٧٤٩.

(٧) ص ٧٤٩.

السابع: أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله، فربما خرج كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه.

ومن ثم خطئ الزمخشري في قوله في: «وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّ» [الأنعام: ٩٥]: إنه عطف على «فَالَّتِي الْحَيَّ وَالنَّوْتَ» [الأنعام: ٩٥]، ولم يجعله معطوفاً على «يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ» [الأنعام: ٩٥]. لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيَّ» [الروم: ١٩] بالفعل فيها يدل على خلاف ذلك^(١).

ومن ثم خطئ من قال في: «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِهِ» [البقرة: ٢]: إن الوقف على «رَبَّ» وفيه خبر «هُدَى»، ويدل على خلاف ذلك قوله في سورة السجدة: «تَنَزَّلَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [السجدة: ٢]^(٢).

ومن قال في: «وَلَمَنْ صَبَرْ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَيْنَ عَزِيزُ الْأُمُورِ» [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغة؛ والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل: «فَإِنْ تَصْرِفُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزِيزِ الْأُمُورِ» [آل عمران: ١٨٦]، ولم يقل: «إنكم»^(٣).

ومن قال في نحو: «وَمَا زَبَكَ بِتَنَزِيلِكَ» [الأنعام: ١٣٢]: إن المجرور في موضع رفع، والصواب في موضع نصب؛ لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب^(٤).

ومن قال في: «وَلَيْنَ سَأَلَتْهُمْ مَنْ حَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧]: إن الاسم الكريم مبتدأ، والصواب أنه فاعل بدليل: «لَيَقُولُنَّ حَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ» [الزخرف: ٩]^(٥).

تنبيه: وكذا إذا جاءت قراءة أخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين، فينبغي أن يترجح، كقوله: «وَلَكَنَ الْبَرُّ مِنْ أَمَنَ» [البقرة: ١٧٧]، قيل: التقدير: ولكنَّ ذا البر، وقيل: ولكنَ البرُّ مِنْ آمن، ويؤيد الأول أنه قرئ: (ولكنَ البر).

تنبيه: وقد يوجد ما يرجع كلاً من المحتملات، فينظر في أولاًها، نحو: «فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا» [طه: ٥٨] فـ«مَوْعِدًا» محتمل للمصدر، ويشهد له: «لَا تُخْلِفُهُ مَنْ وَلَّ أَنْتَ» [طه: ٥٨] وللزمان، ويشهد له: «قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الْزِيَّنةِ» [طه: ٥٩] وللمكان، ويشهد له: «مَكَانًا سُوَى» [طه: ٥٨]. وإذا أعرَب «مَكَانًا» بدلاً منه لا ظرفًا لـ«تُخْلِفُهُ» تعين ذلك.

الثامن: أن يراعي الرسم. ومن ثم خطئ من قال في: «سَلِيلًا» [الإنسان: ١٨]: إنها جملة أمرية، أي: سل طریقاً موصلاً إليها، لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة.

ومن قال في: «إِنَّ هَذَانِ لَسَيْحَرَنِ» [طه: ٦٣]، (إنها) إنَّ واسمها، أي: إنَّ القصة، وذان مبتدأ خبره «لَسَيْحَرَنِ»، والجملة خبر إن. وهو باطل برسم «إِنَّ» منفصلة، وـ«هَذَانِ» متصلة^(٦).

(١) «المغني» ص ٧٧٣.

(٢) «المغني» ص ٧٧٤.

(٣) «المغني» ص ٧٧٦.

(٤) «المغني» ص ٧٧٧.

ومن قال في: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ والجملة بعده خبره. وهو باطل؛ فإن الرسم: ﴿وَلَا﴾^(١).

ومن قال في: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾ [مريم: ٦٩]: إن (هم أشد) مبتدأ وخبر، و﴿أَي﴾ مقطوعة عن الإضافة. وهو باطل برسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة^(٢).

ومن قال في: ﴿وَإِذَا كَانُوهُمْ أَوْ وَرَوْهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إن (هم) ضمير رفع مؤكّد للواو، وهو باطل الواو فيما بلا ألف بعدها، والصواب: آنَّه مفعول^(٣).

الناسع: أن يتّأمل عند ورود المشتبهات، ومن ثمّ خطىء، من قال في: ﴿أَحَصَّ لِمَا لَيْشُوا أَمْدَادًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنه أفعل تفضيل، والمنصوب تمييز، وهو باطل، فإن الأمد ليس مُحصيًّا، بل مُحصيًّا، وشرط التمييز المنصوب بعد (أ فعل) كونه فاعلاً في المعنى، فالصواب أنه فعل، وأمداً مفعول، مثل ﴿وَأَحَصَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]^(٤).

العاشر: ألا يخرج على خلاف الأصل، أو خلاف الظاهر لغير مقتضٍ، ومن ثمّ خطىء مكّي في قوله في: ﴿لَا نُبَطِّلُو صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَذَى كَلَّذِي﴾ [البقرة: ٢٦٤]: إن الكاف نعت لمصدر، أي: إبطالاً كإبطال الذي. والوجه كونه حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي، فهذا لا حذف فيه^(٥).

الحادي عشر: أن يبحث عن الأصلي والزائد، نحو: ﴿إِلَّا أَنْ يَمْقُوتَ أَوْ يَسْقُطَ الَّذِي يُبَوِّءُ عُقَدَهُ الْنِكَاح﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإنه قد يتوهم أن الواو في: ﴿يَمْقُوتَ﴾ ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس كذلك؛ بل هي لام الكلمة، فهي أصلية والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنيٌّ، وزنه: (يفعلن) بخلاف: ﴿وَأَنْ تَمْعُوا أَقْرَبُ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالواو فيه ضمير الجمع، وليس من أصل الكلمة.

الثاني عشر: أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى، فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله متّه عن ذلك، ولذا فـ بعضهم إلى التعبير بذلك بالتأكيد، والصلة، والمصحح.

وقال ابن الحشّاب^(٦): اختُلُفَ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الزَّائِدِ فِي الْقُرْآنِ:

فالآكثرون على جوازه، نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وهذا للتوكيد والتوضئة، ومنهم من أبي ذلك وقال: هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعانٍ تخصّها، فلا أُقْضِي عليها بالزيادة.

(١) «المغني» ص ٧٧٧.

(٢) «المغني» ص ٧٧٨.

(٣) «المغني» ص ٧٧٧.

(٤) «المغني» ص ٧٨١.

(٥) «المغني» ص ٧٨٢.

(٦) ابن الحشّاب: عبد الله بن أحمد، بغدادي، عالم بالعربية، مشارك في كثير من العلوم (ت: ٥٦٧ هـ). «بغية الوعاة» ٢٦٧، وفيات الأعيان ١/ ٢٦٧.

قال: والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل؛ لأنه عبث، فتعين أنَّ إلينا به حاجة، لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليس الحاجة إلى اللفظ الذي عده هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه. انتهى.

وأقول: بل الحاجة إليه كالحاجة إليه سواء، بالنظر إلى مقتضى الفصاحة والبلاغة، وأنه لو ترك كان الكلام دونه - مع إفادته أصل المعنى المقصود - أبتر خالياً عن الرُّونق البلغبي، لا شبهة من ذلك. ومثل هذا يشهد عليه بالاسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف موقع استعمالهم وذاق حلاوة ألفاظهم، وأما النحوِيُّ الجافي فعن ذلك بمنقطع الثرى.

نبهات:

الأول: قد يتجادب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام: أن المعنى يدعو إلى أمرٍ والإعراب يمنع منه، والمتمسّك به صحة المعنى، ومؤوّل لصحة المعنى الإعراب. وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْبِهِ لَقَادِرٌ ۚ يَوْمَ ثُلُّ الْشَّرَابِ﴾ [الطارق: ٨ - ٩]، فالظرف الذي هو ﴿يَوْمَ﴾ يقتضي المعنى أنه يتعلّق بالمصدر وهو (رجُع)، أي: إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر. ولكن الإعراب يمنع منه، لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدراً دلّ عليه المصدر^(١).

وكذا: ﴿أَكْبَرُ مَنْ مَقْتَكُمْ أَفْسَكُمْ إِذْ نَدْعُونَ﴾ [غافر: ١٠]، فالمعنى يقتضي تعلّق ﴿إِذْ﴾ بالمقت. والإعراب يمنعه، للفصل المذكور، فيقدر له فعل يدل عليه^(٢).

الثاني: قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرقُ بينهما: أن تفسير الإعراب لا بدّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك.

الثالث: قال أبو عبيدة في «فضائل القرآن»^(٣): حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسِنَحَنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله تعالى: ﴿وَالْقَيْمَنَ أَصْلَوَهُ وَالْمُؤْنَتَ أَرَكَوَهُ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْمَشْيَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. فقال: يا بن أخي، هذا عمل الكتاب، أخطئوا في الكتاب. هذا إسناد صحيح على شرط الشيختين.

وقال: حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى، أخبرني الزبير بن الخريت، عن عكرمة، قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال: لا تغيّرها؛ فإن العرب ستغيّرها - أو قال: ستعرّيها - بأسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملّي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف. أخرجه ابن الأنباري في كتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان»، وابن أشته في كتاب «المصاحف».

(١) «المغني» ص ٦٩٩.

(٢) «المغني» ص ٦٩٩.

(٣) ص ٢٨٧.

ثم أخرج ابن الأَنْبَارِي نحْوَهُ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرَ، وَابْنُ أَشْتَهِ نحْوَهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرِ.

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: «وَالْمُقْيَمَنَ الْصَّلَوةُ» وَيَقُولُ: هُوَ لَحْنُ مِنَ الْكَاتِبِ.

وَهَذِهِ الْآثَارُ مُشَكَّلَةً جَدًّا، وَكِيفَ يُظْنَنُ بِالصَّحَابَةِ - أَوْلًَا - أَنَّهُمْ يَلْحُنُونَ فِي الْكَلَامِ فَضْلًا عَنِ الْقُرْآنِ، وَهُمُ الْفَصَاحَاءُ اللَّذُونَ؟ ثُمَّ كِيفَ يُظْنَنُ بِهِمْ - ثَانِيًّا - فِي الْقُرْآنِ الَّذِي تَلَقَّوْهُ مِنَ النَّبِيِّ كَمَا أُنْزِلَ، وَحَفَظُوهُ وَضَبَطُوهُ، وَأَتَقْنُوهُ؟ ثُمَّ كِيفَ يُظْنَنُ بِهِمْ - ثَالِثًا - اجْتِمَاعُهُمْ كُلُّهُ عَلَى الْخَطَا وَكِتَابَتِهِ؟ ثُمَّ كِيفَ يُظْنَنُ بِهِمْ - رَابِعًا - عَدْمُ تَنْبِهِمْ وَرَجْوِهِمْ عَنْهُ؟ ثُمَّ كِيفَ يُظْنَنُ بِعُثْمَانَ أَنَّهُ يَنْهَا عَنْ تَغْيِيرِهِ؟ ثُمَّ كِيفَ يُظْنَنُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ اسْتَمْرَتْ عَلَى مَقْتَضِي ذَلِكَ الْخَطَا؟ وَهُوَ مَرْوُيٌّ بِالْتَّوَاتِ خَلْفًا عَنِ الْسَّلْفِ؟ هَذَا مَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا وَشَرْعًا وَعَادَةً.

وَقَدْ أَجَابَ الْعُلَمَاءُ عَنِ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَجْوِبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْحُّ عَنِ عُثْمَانَ؛ فَإِنْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرِّبٌ مُنْقَطَعٌ، وَلَانْ عُثْمَانَ جَعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا يَقْتَدُونَ بِهِ، فَكِيفَ يَرَى فِيهِ لَحْنًا وَيَتَرَكُهُ لِتَقْيِيمِ الْعَرَبِ بِالْإِسْتَهَا؟ فَإِذَا كَانَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا جَمِيعَهُ وَكِتَابَتِهِ لَمْ يَقْيِمُوا ذَلِكَ وَهُمُ الْخِيَارُ، فَكِيفَ يَقْيِمُهُمْ غَيْرُهُمْ؟ وَأَيْضًا إِنَّهُ لَمْ يُكْتُبْ مَصْحَافًا وَاحِدًا، بَلْ كَتَبَ عَدْدًا مِنْ مَصَاحِفٍ، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْلَّهُنَّ وَقَعَ فِي جَمِيعِهَا، فَبَعْدِ اتِّفَاقِهَا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ فِي بَعْضِهَا فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِصَحَّةِ الْبَعْضِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْلَّهُنَّ كَانَ فِي مَصْحَافٍ دُونَ مَصْحَافٍ، وَلَمْ تَأْتِ الْمَصَاحِفُ قُطُّ مُخْتَلِفَةً إِلَّا فِيمَا هُوَ مِنْ وَجْهِ الْقِرَاءَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَحْنٍ.

الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّةِ الرَّوَايَةِ، إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ وَمَوَاضِعِ الْحَذْفِ، نَحْوَ «الْكِتَبُ» [البَقْرَةُ: ٢]، «الْأَصْنَابِينَ» [الْأَنْجَوْنَ] وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ عَلَى أَشْيَاءِ خَالِفٍ لِفَظْهَا رَسَمُهَا، كَمَا كَتَبُوا «وَلَا رَضَعُوا» [الْتَّوْبَةُ: ٤٧]، وَ«لَا أَذْبَحُنَّهُ» [النَّمَلُ: ٢١] بِالْأَلْفِ بَعْدِ لَا. وَ«جَرَّأُوا أَظْلَالِيَّنَ» [الْمَائِدَةُ: ٢٩]. بُوَّا وَأَلْفُ. وَ«يَأْتِيُّ» (بِأَيْدِ) [الْذَّارِيَّاتُ: ٤٧] بِيَاءِيْنِ، فَلَوْ قُرِئَ بِظَاهِرِ الْخَطِّ لَكَانَ لَحْنًا، وَبِهَذَا الْجَوابُ وَمَا قَبْلَهُ جَزْمُ ابْنِ أَشْتَهِ فِي كِتَابِ «الْمَصَاحِفِ».

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِي فِي كِتَابِ «الرَّدُّ عَلَى مَنْ خَالَفَ مَصْحَافَ عُثْمَانَ» فِي الْأَحَادِيثِ الْمُرْوَيَّةِ عَنِ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ: لَا تَقْوِيمُ بِهَا حَجَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَطَعَةٌ غَيْرُ مُتَّصِّلَةٌ، وَمَا يَشَهِدُ عَقْلُ بَنْ عَثْمَانَ - وَهُوَ إِمامُ الْأُمَّةِ الَّذِي هُوَ إِمامُ النَّاسِ فِي وَقْتِهِ، وَقَدْوَتِهِمْ - يَجْمِعُهُمْ عَلَى الْمَصْحَافِ الَّذِي هُوَ إِمامٌ فِي تَبَيِّنِهِ خَلَلًا، وَيَشَاهِدُ فِي خَطِّهِ زَلَلاً فَلَا يَصْلِحُهُ، كَلَّا وَاللَّهُ مَا يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِ هَذَا ذُو إِنْصَافٍ وَتَمْيِيزٍ، وَلَا يُعْتَقِدُ أَنَّهُ أَخْرَى الْخَطَا فِي الْكِتَابِ لِيَصْلِحُهُ مَنْ بَعْدِهِ. وَسَبِيلُ الْجَائِنِ مِنْ بَعْدِهِ الْبَنَاءُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْوَقْوفُ عَنْهُ

(١) أي: الأقواء في الخصومة والجدل والمعنى: فصحاء أقواء جداً.

حکمه، ومن زعم أنَّ عثمان أراد بقوله: (أرى فيه لحنًا) أرى في خطه لحنًا، إذا أقمناه بالستننا كان لحن الخط غير مفسد ولا محِرَّف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب، فقد أبطل ولم يُصْبِط؛ لأن الخط منبع عن النطق، فمن لحن في كُتُبِه فهو لاحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخِّر فساداً في هجاء الألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق. ومعلوم أنه كان موافقاً لدرس القرآن، مُتَقِّناً لألفاظه، موافقاً على ما رُسم في المصاحف المتفقة إلى الأمصار والنواحي.

ثم أَيَّدَ ذلك بما أخرجه أبو عبيد^(١) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن مبارك، حدثنا أبو وائل - شيخ من أهل اليمن - عن هانئ البربرى - مولى عثمان - قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب، فيها: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفيها: ﴿لَا يَنْبَدِلُ لِحَقِّ﴾ [الروم: ٣٠]، وفيها: ﴿فَهَلَ الْكَفِرُ﴾ [الطارق: ١٧] قال: فدعوا بالدواء - فمحوا أحد اللامين، فكتب ﴿لِحَقِّ أَنَّهُ﴾ ومحوا (فأمهل)، وكتب ﴿فَهَلَ﴾، وكتب ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ الحق فيها الهاء. قال ابن الأنباري: فكيف يُدعى عليه أنه رأى فساداً فامضاه، وهو يوقف على ما كتب، ويُرفع الخلاف إليه الواقع من الناسخين؛ ليحكم بالحق، ويُلزمهم إثبات الصواب وتخليده. انتهى.

قلت: ويعيد هذا أيضاً ما أخرجه ابن أشته في «المصاحف» قال: حدثنا الحسن بن عثمان، أنَّا الربيع بن بدر، عن سوار بن شبيب قال: سألت ابن الزبير عن المصاحف، فقال: قام رجل إلى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناس قد اختلفوا في القرآن، فكان عمر قد همَّ أن يجمع القرآن على قراءة واحدة، فطعن طعنته التي مات بها، فلما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجل، فذكر له، فجمع عثمان المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة فجئت بالصحف، فعرضناها عليها حتى قوَّمناها، ثم أمر بسائرها فشقَّقت. فهذا يدل على أنهم ضبطوها وأنقوتها، ولم يتركوا فيها ما يحتاج إلى إصلاح ولا تقويم.

ثم قال ابن أشته: أنَّا محمد بن يعقوب، أنَّا أبو داود سليمان بن الأشعث، أنَّا أحمد بن مسعدة، أنَّا إسماعيل، أخبرني الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف أتَى به عثمان، فنظر فيه، فقال: أحسْتُ وأجملْتُ، أرى شيئاً سنقيمه بالستننا.

فهذا الأثر لا إشكال فيه، وبه يَتَضَعَّفُ معنى ما تقدَّمَ، فكانه عرض عليه عقب الفراغ من كتابته، فرأى فيه شيئاً كتب على غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابوة) و﴿الثَّابُوتُ﴾^(٢)، فوعد بأنه سيقيميه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك عند العرض والتقويم، ولم يترك فيه شيئاً. ولعلَّ من روى تلك الآثار السابقة عنه حرفها، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان، فلزم منه ما لزم من الإشكال؛ فهذا أقوى ما يُحاجَب به عن ذلك، ولله الحمد.

وبعد؛ فهذه الأرجوبة لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة:

أما الجواب بالتصعيف فلأنَّ إسناده صحيح كما ترى.

(٢) اللفظ في البقرة الآية: ٢٤٨، وطه الآية: ٣٩.

(١) في «فضائل القرآن» ص ٢٨٦.

وأما الجواب بالرمز وما بعده، فلأن سؤال عَرْوَة عن الأحرف المذكورة لا يطابقه، فقد أجاب عنه ابن أشته، وتبعه ابن جباره^(١) في شرح الرائية، بأن معنى قولها: (أخطروها)، أي: في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه. لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز. قال: والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء، وإن طالت مدة وقوعه.

قال: وأما قولُ سعيد بن جبیر: لَحْنُ من الكاتب، فيعني باللَّحْن القراءة واللغة، يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته، وفيها قراءة أخرى.

ثم أخرج عن إبراهيم التَّسْخَعِي أنه قال: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ» [طه: ٦٣]، و«إِنْ هَذِينَ لساحران» سواء، لعلهم كتبوا الألف مكان الياء، والواو في قوله: «وَالصَّاغِئُونَ» مكان الياء، قال ابن أشته: يعني أنه من إيدال حرف في الكتاب بحرف، مثل الصلة والزكوة والحياة.

وأقول: هذا الجواب إنما يحسن لو كانت القراءة بالياء فيها والكتابة بخلافها، أما القراءة على مقتضى الرسم فلا، وقد تكلم أهل العربية على هذه الأحرف ووجهوها على أحسن توجيه.

أما قوله: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ» فيه أوجه:

أحداً : أنه جارٍ على لغة من يُجري المثنى بالألف في أحواله الثلاثة، وهي لغة مشهورة لكنانة، وقيل: لبني الحارث.

الثاني : أن اسم (إن) ضمير الشأن ممحوفاً، والجملة مبتدأ وخبر، خبر إن.

الثالث : كذلك، إلا أن «ساحران» خبر مبتدأ ممحوف، والتقدير: لهما ساحران.

الرابع : أن (إن) هنا بمعنى: نعم.

الخامس : أن (ها) ضمير القصة اسم إن، و(ذَانِ لَسَاحِرَانِ) مبتدأ وخبر، وتقدم رد هذا الوجه باتفاق (إن) واتصال (ها) في الرسم.

قلت: وظهر لي وجه آخر، وهو: أن الإتيان بالألف لمناسبة (ساحران) «بُرِيدَان» كما نون (سلاملا) لمناسبة (وأعلاها) [الإنسان: ٤]، و«مِنْ سَيِّئَةِ» لمناسبة «بِنَائِهِ» [النمل: ٢٢].

وأما قوله: «وَالْمُقِيَّنَ الْمَلَوَّهَ» [النساء: ١٦٢]؛ فيه أيضاً أوجه:

أحداً : أنه مقطوع إلى المدح بتقدير: (أمدح)، لأنه أبلغ.

الثاني : أنه معطوف على المجرور في «يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ»، أي: ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وقيل: الملائكة، وقيل: التقدير: يؤمنون بدين المقيمين، فيكون المراد بهم المسلمين، وقيل: بإجابة المقيمين.

الثالث : أنه معطوف على (قبل)، أي: ومن قبل المقيمين، فحذفت (قبل)، وأقيم المضاف مقامه.

(١) ابن جبار: أحمد بن محمد، مقدسى صالحى، حنبلى نحوى (ت: ٧٢٨ هـ). (الدرر الكامنة) ٢٥٩/١

الرابع : أنه معطوف على الكاف في «فِيْكَ».

الخامس : أنه معطوف على الكاف في «إِلَيْكَ».

السادس : أنه معطوف على الضمير في «مِنْهُمْ».

حکی هذه الأوجه أبو البقاء^(١).

وأما قوله : «وَالصَّابِغُونَ» [المائدة: ٦٩] ، فيه أيضاً أوجه :

أحداها : أنه مبتدأ حذف خبره، أي : والصابرون كذلك.

الثاني : أنه معطوف على محل (إن) مع اسمها ، فإن محلهما رفع بالابداء.

الثالث : أنه معطوف على الفاعل في «هَادُوا».

الرابع : أن (إن) بمعنى نعم ، فـ«أَلَّذِينَ آمَنُوا» وما بعده في موضع رفع ، «وَالصَّابِغُونَ» عطف عليه.

الخامس : أنه على إجراء صيغة الجمع مجرى المفرد ، والنون حرف الإعراب. حکی هذه الأوجه أبو البقاء.

تذنيب : يقرب مما تقدم عن عائشة ما أخرجه أحمد في «مسنده» ، وابن أشته في «المصاحف» ، من طريق إسماعيل المكي ، عن أبي خلف مولىبني جماعة : أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة ، فقال : جئت أسألك عن آية في كتاب الله تعالى ، كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها؟ قالت : آتُه آية؟ قال : «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَتَوْا» [المؤمنون: ٦٠] أو (والذين يأتون ما أتوا) ، فقالت : أتيهما أحبت إليك؟ قلت : والذي نفسي بيده لأحدهما أحبت إلى من الدنيا جميعاً ، قالت : أيهما؟ قلت : (والذين يأتون ما أتوا) ، فقالت : أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤها ، وكذلك أنزلت ، ولكن الهجاء حرف . [إسناده ضعيف : أحمد: ٢٤٦٤١ و ٢٥١١٥].

وما أخرجه ابن جرير ، وسعيد بن منصور في «سننه» : من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس في قوله : «حَقَّنَ تَسْأَلُنُوا وَسَلِّمُوا» [النور: ٢٧] قال : إنما هي خطأ من الكاتب ، «حتى تستأذنا وتسلموا». أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) بلفظ : هو - فيما أحسب - مما أخطأ به الكتاب.

وما أخرجه ابن الأنباري من طريق عكرمة ، عن ابن عباس : أنه قرأ (أفلم يتبيّن الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) ، فقيل له : إنها في المصحف : «أَلَمْ يَأْتِكُمْ» [الرعد: ٣١] ، فقال : أطن الكاتب كتبها وهو نايس.

وما أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أنه كان يقول في قوله تعالى : «وَقَضَى رَبُّكَ» [الإسراء: ٢٣] : إنما هي (ووَصَّى رَبُّكَ) ؛ الترقّت الواو بالصاد . وأخرجه ابن أشته ، بلفظ : (استمدَّ الكاتب مداداً كثيراً فالترقّت الواو بالصاد).

(١) في «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» ص ١٨٠ - ١٨١ سورة النساء : ١٦٢.

(٢) انظر «تفسير ابن أبي حاتم» ٢٥٦٦/٨.

وأخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: ووصى ربك، ويقول: أمر ربك. إنها وأوان التصقت إحداهما بالصاد.

وأخرجه من طريق أخرى عن الضحاك أنه قال: كيف تقرأ هذا الحرف؟ قال: **﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾** [الإسراء: ٢٣] قال: ليس كذلك نقرؤها نحن، ولا ابن عباس، إنما هي (وصى ربك)، وكذلك كانت تقرأ وتكتب، فاستمد كاتبكم، فاحتمل القلم مداداً كثيراً، فالتصقت الواو بالصاد، ثم قرأ: **﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ أَتَقْوَا اللَّهَ﴾** [النساء: ١٣١]، ولو كانت (قضى) من الرب، لم يستطع أحد رد قضاء الرب، ولكنه وصية أوصى بها العبا.

وما أخرجه سعيد بن منصور وغيره من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمة عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: **(ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء)**^(١)، ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها هنا: **(وَالَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)**^(٢) الآية.

وأخرجه ابن أبي حاتم ^(٣) من طريق الزبير بن خريت، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: انزعوا هذه الواو واجعلوها في: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾** [غافر: ٧].

وما أخرجه ابن أشته، وابن أبي حاتم ^(٤) من طريق عطاء، عن ابن عباس في قوله تعالى: **﴿مَثُلَ نُورِهِ كَشْكُوفٍ﴾** [النور: ٣٥]، قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنما هي: (مثل نور المؤمن كمشكاة).

وقد أجاب ابن أشته عن هذه الآثار كلها بـ **أنَّ المراد أخطئوا في الاختيار**، وما هو الأُولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة، لا **أنَّ الذي كتب خطأ خارج عن القرآن**، قال: فمعنى قول عائشة: **حُرْفُ الْهَجَاءِ، الْقَيِّ إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى أن يلقى إليه من الأحرف السبعة**. قال: وكذا معنى قول ابن عباس: (كتبها وهو ناعس)، يعني فلم يتدبّر الوجه الذي هو أولى من الآخر، وكذا سائرها.

وأما ابن الأنباري فإنه جنح إلى تضييف الروايات، ومعارضتها بروايات آخر عن ابن عباس وغيره، بثبوت هذه الأحرف في القراءة، والجواب الأول أولى وأبعد.

ثم قال ابن أشته: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أبو داود، حدثنا ابن الأسود، حدثنا يحيى بن آدم، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد قال: قالوا لزيد: يا أبا سعيد، أو همت! إنما هي: **(ثمانية أزواج من الضأن اثنين اثنين، ومن الماعز اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين)**. فقال: لأن الله تعالى يقول: **﴿فَهُنَّ مِنْهُ زَوْجَيْنِ الَّذِكْرُ وَالْأُنْثَيْ﴾** [القيامة: ٣٩]. فهما زوجان. كل واحد منها زوج: الذكر زوج، والأخرى زوج.

قال ابن أشته: فهذا الخبر يدل على أن القوم كانوا يتخّرون أجمع العروض للمعنى وأسلسها على

(١) والآية: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَّاهُ﴾** [الأنباء: ٤٨].

(٢) والآية: **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾** [آل عمران: ١٧٣].

(٣) في «تفسيره» ٢٤٥٤ / ٨ (١٣٦٦٥) الآنباء: ٤٨. (٤) في «تفسيره» ٢٥٩٦ / ٨ (١٤٥٧٠) وما بعد.

الألسنة، وأقربها في المأخذ، وأشهرها عند العرب للكتابة في المصاحف، وأن الأخرى كانت قراءة معروفة عند كلهم، وكذلك ما أشبه ذلك. انتهى.

فائدة: فيما قرئ بثلاثة أوجه: الإعراب، أو البناء، أو نحو ذلك.

قد رأيت تأليفاً لطيفاً لأحمد بن يوسف بن مالك الرُّعْيني^(١)، سماه «تحفة الأقران فيما قرئ بالثلث من حروف القرآن».

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قرئ بالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، والكسر على إتباع الدال اللام في حركتها.

﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ قرئ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ، وبالنصب عليه بإضمار فعل، أو على النداء.

﴿أَتَعْزَفُ أَرْجِعْمِ﴾ قرئ بثلاثة.

﴿أَنْتَأَنْتَ عَمَّرَةَ عَيْنَاتِ﴾ [البقرة: ٦٠]. قرئ بسكون الشين وهي لغة تميم، وكسرها وهي لغة الحجاز، وفتحها وهي لغة بلبي.

﴿بَيْنَ الْمَوْعِدِ﴾ [البقرة: ١٠٢] قرئ بتثليث الميم، لغات فيه.

﴿فَبَهْتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قراءة الجماعة بالبناء للمفعول، وقرئ بالبناء للفاعل، بوزن ضرب وعلم وحسن.

﴿دُرْيَةَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]: قرئ بتثليث الذال.

﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. قرئ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، وبالجر عطفاً على ضمير «يه». وبالرفع على الابتداء والخبر محنوف، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه.

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَعْدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الْأَنْوَارِ﴾ [النساء: ٩٥]، قرئ [غير] بالرفع صفة لـ﴿القاعدون﴾، وبالجر صفة لـ﴿المؤمنين﴾ وبالنصب على الاستثناء.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، قرئ بالنصب عطفاً على الأيدي، وبالجر على الجوار، أو غيره، وبالرفع على الابتداء، والخبر محنوف دلّ عليه ما قبله.

﴿فَجَزَاءُمَا قَلَّ مِنَ النَّعْوَ﴾ [المائدة: ٩٥]: قرئ بجر «مثل» بإضافة «فجزاء» إليه، ويرفعه وتثنين «مثل» صفة له، وبنصبه مفعول بـ«فجزاء».

﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأنعام: ٢٣]. قرئ بجر «ربنا» نعتاً أو بدلاً، وبنصبه على النداء أو بإضمار أمدح، ويرفعه ورفع لفظ الجلالة مبتدأ وخبر.

(١) الرُّعْيني: أحمد بن يوسف، أبو جعفر الأندلسي، أديب، كان عارفاً بال نحو (ت: ٧٧٩ هـ). «الدرر الكامنة» ١ / ٣٤٠.

﴿وَذِرْكَ وَالْهَنَكُ﴾ [الأعراف: ١٢٧]: قرئ بفتح ﴿وَذِرْكَ﴾، ونصبه، وجسمه للخفة.
 ﴿فَاجْمَعُوا أَنْتُمْ وَشَرْكَاهُمْ﴾ [يونس: ٧١]. قرئ بنصب ﴿شَرْكَاهُمْ﴾ مفعولاً معه، أو معطوفاً، أو بتقدير (وادعوا). وبرفعه عطفاً على ضمير ﴿فَاجْمَعُوا﴾، أو مبتدأ خبره ممحض، وبجره عطفاً على (كم) في ﴿أَنْتُمْ﴾.

﴿وَكَائِنٌ مِّنْ يَأْتِيَ فِي الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمْرُوْتَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥]. قرئ بجر ﴿الْأَرْضِ﴾ عطفاً على ما قبله، وبنصبهما من باب الاشتغال. ويرفعها على الابتداء والخبرُ ما بعدها.

﴿مَوْعِدَكَ يَمْلَكَ﴾ [طه: ٨٧]: قرئ بتشليث الميم [بملكتنا].

﴿وَحَرَمٌ عَلَى قَرِيبَةِ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. قرئ بلفظ الماضي بفتح الراء، وكسرها، وضمها، ويلفظ الوصف بكسر الراء وسكونها مع فتح الحاء، ويسكونونها مع كسر الحاء، وحرام بالفتح وألف، فهذه سبع قراءات.

﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، قرئ بتشليث الدال.

﴿يَس﴾ القراءة المشهورة بسكون النون، وقرئ شاداً بالفتح للخفة، والكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم على النداء.

﴿سَوَاءٌ لِّلْسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، قرئ بالنصب على الحال، وشاداً بالرفع، أي: هو، وبالجر حملأً على [﴿يَامِ﴾].

﴿وَلَاتَ جَنَّ مَنَاصِ﴾ [ص: ٣]، قرئ بنصب ﴿جَنَّ﴾، ورفعه وجره.

﴿وَقَبِيلٍ، يَكْرَبٍ﴾ [الزخرف: ٨٨]، قرئ بالنصب على المصدر، وبالجر، وتقدم توجيهه، وشاداً بالرفع عطفاً على ﴿عِلْمَ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥].

﴿قَاف﴾ القراءة المشهورة بالسكون، وقرئ شاداً بالفتح والكسر لما مرّ؛ أي: للخفة، ولالتقاء الساكنين.

﴿الْعَبِيك﴾ [الذاريات: ٧]، فيه سبع قراءات: ضم الحاء والباء، وكسرهما، وفتحهما، وضم الحاء وسكون الباء، وضمها وفتح الباء، وكسرها وسكون الباء، وكسرها وضم الباء.

﴿وَلَهُبٌ ذُو الْعَصْفِ وَالْرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]، قرئ بفتح الثلاثة وبنصبهما وجرهما.

﴿وَهُورُ عَيْنٌ ﴿١﴾ كَامِنَلِ الْلَّوْلُو﴾ [الواقعة: ٢٢ - ٢٣]، قرئ برفعهما وجرهما، وبنصبهما بفعل مضمر، أي: ويُزَوِّجُونَ.

فائدة: قال بعضهم: ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه.

قلت: في القرآن عدّة مواضع، أعرب كلُّ منها مفعولاً معه:

أحدها: وهو أشهرها: قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَنْتُمْ وَشَرْكَاهُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم. ذكره جماعة منهم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿فُوْا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]: قال الكرمانى في «غرائب التفسير»^(١): هو مفعول معه؛ أي: مع أهلكم.

الثالث: قوله تعالى: ﴿لَئِنْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] قال الكرمانى^(٢): يحتمل أن يكون قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ مفعولاً معه من ﴿الَّذِينَ﴾، أو من الواو في ﴿كَفَرُوا﴾.



(١) ١٢٢٦/٢ سورة التحرير: ٦.

(٢) في «عجائب» ١٣٦٩/٢ سورة البينة: ١.

النوع الثاني والأربعون

في قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها

قاعدة في الضمائر

ألف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين، وأصلٌ وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: «أَعْدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَاجْرًا عَظِيمًا» [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظيرة.

وكذا قوله تعالى: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْصُضنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ» [النور: ٣١]، قال مكيّ: ليس في كتاب الله آيةً اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإنّ فيها خمسة وعشرين ضميراً، ومن ثم لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعدد المتصل، بأن يقع في الابتداء، نحو: «إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ»، أو بعد (إلا) نحو: «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ» [الإسراء: ٢٣].

مرجع الضمير

لا بدّ له من مرجع يعود إليه:

ويكون ملفوظاً به سابقاً مطابقاً به، نحو: «وَنَادَى ثُوُجْ أَبْنَتَهُ» [هود: ٤٢]، «وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ» [طه: ١٢١]، «إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُرُ لَرْ يَكْدُرَ يَرْبَهُ» [النور: ٤٠].

أو متضمناً له، نحو: «أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ» [المائدة: ٨]. فإنه عائد على العدل المتضمن له «أَعْدَلُوا»، «وَإِذَا حَصَرَ الْقَسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَمَّ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ» [النساء: ٨]، أي: المقسم، لدلالة القسمة عليه.

أو دالاً عليه بالالتزام، نحو: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» [القدر: ١]، أي: القرآن، لأن الإنزال يدلّ عليه التزاماً. «فَمَنْ عَنِّي لَهُ مِنْ أَخْبَرِهِ شَئْ» فَلَيَأْتِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ» [البقرة: ١٧٨]. فعُفيّ يستلزم عافياً أعيد عليه الهاء من «إِلَيْهِ».

أو متأخراً لفظاً لا رتبة مطابقاً، نحو: «فَأَوْجَسَ فِي قَسْبِهِ جِفْنَةً مُوسَى» [طه: ٦٧]، «وَلَا يُشَتَّلُ عَنْ ذُنُوبِهِ الْمُجْرُمُونَ» [القصص: ٧٨]، «فَوَمِيزَ لَا يُشَتَّلُ عَنْ ذِيْهِ إِنْ وَلَا جَانَّ» [الرحمن: ٣٩].

أو رتبة أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع.

أو متاخراً دالاً بالالتزام، نحو: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحَلْقَومَ» [الواقعة: ٨٣]، «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْثَّرَاقَ» [القيامة: ٢٦]. أضرم الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والترافق عليها، «حَتَّى تَوَارِتْ يَالْحَجَابِ» [ص: ٣٢]، أي: الشمسُ، لدلالة الحجاب عليها.

وقد يدل عليه السياق فيضرم، ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿مَا تَرَكَ عَنْ ظَهِيرَةِكَ﴾ [فاطر: ٤٥]، أي: الأرض أو الدنيا. ﴿وَلَا يُوَيِّبُ﴾ [النساء: ١١]، أي: الميت، ولم يتقدم له ذكر.

وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنَقْصُ مِنْ عُمُرٍ﴾ [فاطر: ١١]، أي: عمر معمر آخر.

وقد يعود على بعض ما تقدم، نحو: ﴿يُوَسِّيُّكُرُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]. ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرِءَاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بعد قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه خاص بالرجعيات، والعادى عليه عامٌ فيها وفي غيرهن.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلالة: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أَنْتَنِينَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، قال الأخفش: لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثني الضمير الراجع إليها حملًا على المعنى، كما يعود الضمير جمعاً على (من) حملًا على معناها.

وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، قال الزمخشري: كقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بمعنى الفقير والغني، لدلاله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتalking به لوحده.

وقد يذكر شيطان ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو: ﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَاةِ فِيمَا لَكِبِرُ﴾ [البقرة: ٤٥]. فأعيد الضمير للصلوة، وقيل: للاستعاة المفهومة من ﴿أَسْتَعِنُوا﴾. ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَّةً وَالقَمَرَ نُورًا وَقَدَرْتُمُ مَتَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، أي: القمر، لأنه الذي يعلم به الشهور. ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبه: ٦٢] أراد (يرضوهما) فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطب لهم شفاهما، ويلزم من رضا ربه تعالى.

وقد يشتبه الضمير ويعود على أحد المذكورين، نحو: ﴿تَخْرُجُ مِنْهُمَا الْأَوْلَاقُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متصلًا بشيء وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَاسِنَ مِنْ سُلَالَةِ قِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٣] يعني آدم، ثم قال: ﴿تَمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٣]، فهذه لولده، لأن آدم لم يخلق من نطفة.

قلت: هذا هو باب الاستخدام، ومنه: ﴿لَا تَسْتَأْلُوْعَنْ أَشْيَاءَ إِنْ شَدَّ لَكُمْ شَوْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠١ - ١٠٢]، أي: أشياءً آخر مفهومة من لفظ ﴿أَشْيَاءَ﴾ السابقة.

وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عَشَيَّةً أَوْ صُنْهَمَ﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه، نحو: ﴿وَإِذَا فَضَئَ أَمْرًا فَأَنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ [البقرة: ١١٧]، فضمير **(لَهُ)** عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنّه لما كان سابقاً في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثمّ آخر المفعول الأوّل في قوله: **«وَكَذَلِكَ جَعَلْتَنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًا شَيَطِينَ الْإِنْسَانِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضَهُمُ إِنَّكَ تَعْصِي»** [الأنعام: ١١٢]، ليعود الضمير عليه لقربه، إلا أنّ يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنّه المحدث عنه، نحو: **«وَإِنْ تَعْدُوا فَمَتَ اللَّهُ لَا تُحْشِّبُوهَا»** [إبراهيم: ٣٤]. وقد يعود على المضاف إليه، نحو: **«إِنَّ اللَّهَ مُوسَى وَلِي لَأَطْهُنُكُمْ كَذَلِكَ»** [غافر: ٣٧].

واختلف في **«أَوْ لَحَمَ حَنْزِيرَ فَإِنَّهُ رَجُسٌ»** [الأنعام: ١٤٥]، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة

الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت، ولهذا لاما جوز بعضهم في: **«أَنْ أَقْذِفُهُ فِي النَّارِ بُوتُ فَأَقْذِفُهُ فِي الْبَيْرِ»** [طه: ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشرى، وجعله تناقضاً مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجنة؛ لما يؤدي إليه من تناقض النظم الذي هو أَمْ إعجاز القرآن، ومراجعته أهم ما يجب على المفسّر.

وقال في: **«لَتُؤْمِنُوا بِإِلَهٍ وَرَسُولِهِ وَتُرْزِقُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَسَتُحْسِنُوهُ»** [الفتح: ٩] الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره تعزير دينه ورسوله، ومن فرق الضمائر فقد أبعد.

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: **«وَلَا سَنَقْتُ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا»** [الكهف: ٢٢]، فإنّ ضمير **«فِيهِمْ**» لأصحاب الكهف، و**«مِنْهُمْ»** لليهود، قاله ثعلب والمبرد. ومثله: **«وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلًا لُوكَاتِ سَعَءَ يَهُمْ وَصَاقَ يَهُمْ ذَرَعَكَ»** [هود: ٧٧] قال ابن عباس: ساء ظنّا بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه. وقوله: **«إِلَّا نَصْرُوْهُ»** [التوبه: ٤٠] الآية، فيها اثنا عشر ضميراً، كلها للنبي ﷺ، إلا ضمير **«عَلَيْهِ»** فلصاحبه، كما نقله السهيلي عن الأثريين؛ لأنّه ﷺ لم تنزل عليه السكينة، وضمير (جعل) له تعالى.

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التناقض نحو: **«مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ»** [التوبه: ٣٦]. الضمير لثلاثي عشر، ثم قال: **«فَلَا تَنْظِلُمُوْهُنَّ»** [التوبه: ٣٦] أنت بصيغة الجمع مخالفًا لعوده على الأربع.

ضمير الفصل: ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلماً وخطاباً وغيبة، إفراداً وغيره، وإنّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله المبتدأ، وقبل خبر كذلك، نحو: **«وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»** [البقرة: ٥]، **«إِنَّا لَنَحْنُ أَصَاطُونُ**» [الصفات: ١٦٥]، **«كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ»** [المائدة: ١١٧]، **«مَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ»** [المزمول: ٢٠]، **«إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَأْ»** [الكهف: ٣٩]، **«هَوْلَاءَ بَنَافِ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ»** [هود: ٧٨].

وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرج عليه قراءة: **«هُنَّ أَظْهَرُ»** بالنصب. وجوز الجرجاني وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: **«إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّي وَيُبَدِّي»** [البروج: ١٣]، وجعل منه أبو البقاء: **«وَمَكَرْ أُولَئِكَ هُوَ يَبُوِرُ»** [فاطر: ١٠].

ولا محل لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاث فوائد: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع. والتأكيد؛ ولهذا سماه الكوفيون دعامة؛ لأنه يُدعم به الكلام، أي: يقوى ويؤكّد، وبني عليه بعضهم: أنه لا يجمع بينه وبينه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل والاختصاص.

وذكر الزمخشري الثلاثة في: **«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»** [البقرة: ٥]، فقال: فائدة الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ضمير الشأن والقصة، ويسمى ضمير المجهول، قال في «المغني»^(١): خالف القياس من خمسة أو جه: أحدها: عَوْدُه على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم عليه ولا شيء منها. والثاني: أن مفسرها لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكّد ولا يُعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: **«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»**، **«فَإِذَا هُرِكَ شَخْصٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا»** [الأنبياء: ٩٧]. **«فَإِنَّهَا لَا تَقْعِدُ الْأَبْصَرَ»** [الحج: ٤٦].

وفائدة: الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يذكر أولاً مبهماً، ثم يفسّر.

تنبيه: قال ابن هشام^(٢): متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يحمل عليه، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في قوله: **«إِنَّهُ يَرَكُمْ»** [الأعراف: ٢٧]؛ إن اسم (إن) ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويفيد قراءة **«وَقَبِيلُهُ»** [الأعراف: ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطف عليه.

قاعدة: جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع؛ سواء كان للقلة أو للكثرة، نحو: **«وَالْأَلْدَاثُ يُرْضِعُنَّ»** [البقرة: ٢٣٣]، **«وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبَضُنَّ»** [البقرة: ٢٢٨]. وورد الإفراد في قوله تعالى: **«أَرْوَحُ مُطَهَّرَةً»** [البقرة: ٢٥]، ولم يقل: (مطهرات).

وأما غير العاقل: فالغالب في جمع الكثرة الإفراد، وفي القلة الجمع. وقد اجتمعا في قوله: **«إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا»** إلى أن قال: **«مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ»** فأعاد **«مِنْهَا»** بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: **«فَلَا تَنْظِمُوا فِيهِنَّ»** [التوبه: ٣٦]، فأعاده جمعاً على **«أَرْبَعَةُ حُرُمٌ»**، وهي للقلة.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٧.

(١) ابن هشام ص ٦٣٦.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سراً لطيفاً، وهو: أن الممِيز مع جمع الكثرة - وهو ما زاد على العشرة - لما كان واحداً وحد الضمير، ومع القلة - وهو العشرة فما دونها - لما كان جمعاً جُمِعَ الضمير.

قاعدة: إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى؛ هذا هو الجادة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَنَّا سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى، وكذا: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِيْلُ إِلَيْكُمْ وَجَمِيلُنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُوْلُ أَشْدَنَ لَيْ وَلَا يَقْتَصِي أَلَا فِي الْفَتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبه: ٤٩].

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَنَّا هُنَّ الْأَنْتَمْ حَالِصَةٌ لِتُكُورُنَا وَمُحَمَّرٌ عَلَى أَرْوَاحِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، فأنث (حالصاً) حملأ على معنى (ما)، ثم راعى اللفظ فذكر فقال: ﴿مُحَمَّر﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب في «أمالية»: إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضُعِفَ الحملُ بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضُعُفُ بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.

وقال ابن جنبي في «المحتسب»^(١): لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى. وأورد عليه قوله: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الْرَّحْمَنِ نُفِيَّضُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ فَرِينٌ﴾ [٢٦] وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ، ثم قال: ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]، فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى.

وقال محمود بن حمزة في كتاب «العجبائب»: ذهب بعض النحوين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَلِيلِنَّ فِيهَا أَبْدًا فَدَأْخَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، قال ابن خالويه في كتابه «ليس»: القاعدة في (من) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى، ومن الوارد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث، نحو: ﴿وَمَنْ يَقْتَلْ مِنْكُنَّ لَهُ وَرَسُولُهُ وَتَعَمَّلْ صَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٣١] . ﴿فَتَأْشِمُ وَجْهَهُ لَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، أجمع على هذا النحوين.

قال^(٢): وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا في حرف واحد استخرجته ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَلِيلًا يُدْخَلَهُ جَنَّتَ نَجَّارِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَئْمَرِ خَلِيلِنَّ . . .﴾ [الطلاق: ١١] الآية، وتحدى في ﴿يُؤْمِنْ﴾ و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخَلَهُ﴾، ثم جمع في قوله: ﴿خَلِيلِنَّ﴾، ثم وحد في قوله: ﴿أَنْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.

(٢) ابن خالويه في «ليس» ص ٤٠.

(١) «المحتسب» ٢٥٦/٢.

قاعدة في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان، حقيقي وغيره:

فالحقيقي لا تحدُّ ناءُ التأنيث من فعله غالباً؛ إلَّا إنْ وقع فضلٌ، وكُلُّما كثُر الفضلُ حُسِنَ الحذف، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمماً.

وأما غير الحقيقي: فالحذف فيه مع الفضل أحسنُ، نحو: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ» [آل بقرة: ٢٧٥]. «فَقَدْ كَانَ لَكُمْ يَا يَهُودَ» [آل عمران: ١٣]. فإنْ كثُر الفضل ازداد حسناً، نحو: «وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ» [هود: ٦٧]. والإثبات أيضاً حسن، نحو: «وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ» [هود: ٩٤]، فجمع بينهما في سورة هود.

وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف. واستدلَّ بأنَّ الله قدّمه على الإثبات، حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضاً مع عدم الفصل حيث الإسناد إلى ظاهره، فإنْ كان إلى ضميره امتنع.

وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكُور والآخر مؤنث، جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث، كقوله تعالى: «فَأَلَّا هَذَا رَبَّهُ مِنْ رَبِّي» [الكهف: ٩٨]، فذُكر والخبر مؤنث، لتقدم المبتدأ وهو مذكُور. وقوله تعالى: «فَذَنِيَكَ بِرَهْنَانٍ مِنْ رَبِّيَكَ» [القصص: ٣٢]، ذُكر والمشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان للتذكير الخبر، وهو «برهنان».

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة، كقوله: «أَعْجَازٌ خَلِيلٌ خَاوِيَّةٌ» [الحاقة: ٧]، «أَعْجَازٌ خَلِيلٌ مُتَقَرِّرٌ» [القمر: ٢٠]، «إِنَّ الْبَقَرَ شَبَّهَ عَيْنَاهَا» [البقرة: ٧٠] وقرئ: (تشابهت)، «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ» [المزمول: ١٨]، «إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ» [الانفطار: ١].

وجعل منه بعضهم: «جَاءَتْهَا رِبِيعٌ عَاصِفٌ» [يونس: ٢٢]، «وَلِسَيْمِينَ أَرْبَعٌ عَامِفَةٌ» [الأنبياء: ٨١].

وقد سُئل: ما الفرق بين قوله تعالى: «فِيهِمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمَنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الْضَّلَالُّ» [النحل: ٣٦]، وقوله: «فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الْضَّلَالُ» [الأعراف: ٣٠].

وأجيب بأن ذلك لوجهين: للفظي، وهو كثرة حروف الفاصل في الثاني، والحدف مع كثرة الحواجز أكثر. ومعنوي، وهو أن (من) في قوله: «مَنْ حَقَّتْ» راجعة إلى الجماعة، وهي مؤنثة لفظاً، بدليل: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً»، ثم قال: «وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الْضَّلَالُ» [النحل: ٣٦]، أي: من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعينت الناء، والكلامان واحد، وإذا كان معناهما واحداً، كان إثبات الناء أحسن من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه. وأمّا «فَرِيقًا هَدَى» الآية، فالفرق يذكُر، ولو قال: (فريق ضلوا) لكان بغير تاء. وقوله: «حَقَّ عَلَيْهِمُ الْضَّلَالُ» في معناه، فجاء بغير تاء. وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب: أن يدعُوا حُكْمَ اللَّفْظِ - الواجب في قياس لغتهم - إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكم.

قاعدة في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر:

أما التنكير فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة، نحو: «وَجَاهَ رَجُلٌ مِنْ أَفْصَا الْمَبْيَةَ يَسْعَى» [القصص: ٢٠]، أي: رجل

واحد. و«ضَرَبَ اللَّهُ مَلَكًا رَجُلًا فِيهِ شَرَكَاءُ مُنْتَكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ» [الزمر: ٢٩].

الثاني: إرادة النوع، نحو: «هَذَا ذَكْرٌ» [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر، «وَعَلَى أَفْصَرِهِمْ غَشْوَةٌ» [البقرة: ٧]، أي: نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات. «وَلَنَجِدُهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَّةٍ» [البقرة: ٩٦]، أي: نوع منها، وهو الأزيداد في المستقبل، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

ويحتمل الوحدة والتّنويع معاً قوله: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ» [النور: ٤٥]، أي: كلّ نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف.

الثالث: التعظيم، بمعنى أنه أعظم من أن يعيّن ويعرّف، نحو: «لَدُنُوا بِحَرْبٍ» [البقرة: ٢٧٩]، أي: بحرب أيّ حرب. «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [البقرة: ١٠]، «وَسَلَمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [مريم: ١٥]، «سَلَمٌ عَلَى إِنْزَهَيْمَ» [الصفات: ١٠٩]. «أَنَّ لَهُمْ جَنَّتٌ» [البقرة: ٢٥].

الرابع: التكثير، نحو: «أَئِنَّ لَنَا لِأَجْرٍ» [الشعراء: ٤١]، أي: وافراً جزيلاً.

ويحتمل التعظيم والتّكثير معاً، نحو: «وَإِنْ يُكَذِّبُوكُمْ فَقَدْ كُذِّبَتِ رُسُلٌ» [فاطر: ٤]. أي: رسول عظام ذوو عدد كبير.

الخامس: التّحقير، بمعنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرّف، نحو: «إِنْ نَطَّنَ إِلَّا طَنَّا» [الجاثية: ٣٢]، أي: ظناً حقيراً لا يُعْدِي به، وإلاً لا تَبْعُوه، لأن ذلك دينهم، بدليل: «إِنْ يَتَّعْنُوا إِلَّا الظَّنَّ» [الأنعام: ١١٦]، «مِنْ أَئِنْ شَاءَ خَلَقَهُ» [عبس: ١٨]، أي: من شيء حقير مهين، ثم بينه بقوله: «مِنْ طُفْلَةِ خَلَقَهُ» [عبس: ١٩].

السادس: التقليل نحو: «وَرِضْوَانٌ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ» [التوبه: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات، لأن رأس كلّ سعادة.

قليلٌ منك يكفيوني ولكن قليلٌ لا يقال له قليل^(١)

وجعل منه الزمخشري: «سُبْحَنَ اللَّهِ أَسْرَى يَعْبُدُهُ لَيْلًا»، أي: ليلاً قليلاً؛ أي: بعض ليلاً.

وأورد عليه: أن التقليل رد الجنس إلى فرد من أفراده، لا تنفيص فرد إلى جزء من أجزاءه، وأجاب في «عروس الأفراح»^(٢) بأنّا لا نسلم أن الليل حقيقة في جميع الليلة، بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً.

(١) انظر «المغني» ص ١٤٥ و٨٤.

(٢) «عروس الأفراح» للشيخ بهاء الدين السبكي ٢٠٤ / ١ تنكير المستند إليه.

وعد السكاكين من الأسباب: ألا يعرف من حقيقته إلا ذلك، وجعل منه: أن تقصد التجاهل، وأنك لا تعرف شخصه، كقولك: هل لك في حيوان على صورة إنسان يقول: كذا؟ وعليه من تجاهل الكفار: **﴿هَلْ نَذَّلُكُمْ عَلَى رَعْلِ يُتَشَكُّمْ﴾** [سباء: ٧]، كأنهم لا يعرفونه.

وعد غيره منها قصد العموم، بأن كانت في سياق النبي، نحو: **﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾** [البقرة: ٢]، **﴿لَا رَبَّ﴾** الآية [البقرة: ١٩٧]، أو الشرط، نحو: **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾** [التوبه: ٦]، أو الامتنان، نحو: **﴿وَأَنَّزَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾** [الفرقان: ٤٨].

وأما التعريف فله أسباب:

بالإضمار: لأن المقام مقام التكمل أو الخطاب أو الغيبة.

وبالعلمية: لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم يختص به، نحو: **﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**، **﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾** [الفتح: ٢٩]

أو لتعظيم أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم: ذكر يعقوب بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفو الله، أو سري الله، على ما سيأتي في معناه في الألقاب، ومن الإهانة قوله: **﴿تَبَتَّ يَدَاهُ إِلَيْهِ﴾**، وفيه أيضاً نكتة أخرى، وهي الكناية عن كونه جهنميّاً.

وبالإشارة: لتمييز بإحضاره في ذهن السامع حسّاً، نحو: **﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُوْفٌ مَاذَا خَلَقَ اللَّهُنَّ مِنْ دُونِهِ﴾** [لقمان: ١١].

وللتعریض بغاوة السامع: حتى إنه لا يتمیز له الشيء إلا بإشارة الحسن، وهذه الآية تصلح لذلك.

ولبيان حاله في القرب والبعد، فيؤتى في الأول بنحو: هذا، وفي الثاني بنحو: ذلك وأولئك.

ولقصد تحقيره بالقرب، كقول الكفار: **﴿أَهَنَّذَا الَّذِي يَدْكُرُ إِلَهَكُمْ﴾** [الأنياء: ٣٦]، **﴿أَهَنَّذَا الَّذِي بَعَثَتَ اللَّهُ رَسُولًا﴾** [الفرقان: ٤١]، **﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾** [البقرة: ٢٦]، وكقوله تعالى: **﴿وَمَا هَذِهِ الْحِجَوَةُ الَّذِيَّ إِلَّا لَهُوَ وَلِعَبْدِهِ﴾** [العنكبوت: ٦٤].

ولقصد تعظيمه بالبعد، نحو: **﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ فِيهِ﴾** [البقرة: ٢]. ذهاباً إلى بعد درجه.

وللتتبّع - بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله - على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، نحو: **﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** [البقرة: ٥].

وبالموصولية، لكراهة ذكره بخاصّ اسمه، إما سترأ عليه، أو إهانة له أو لغير ذلك، فيؤتى بالذى ونحوها موصلولة بما صدر منه من فعل أو قول، نحو: **﴿وَالَّذِي قَاتَلَ لِوَلَدَيْهِ أَوْ لَكُمَا﴾** [الأحقاف: ١٧]، **﴿وَرَزَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾** [يوسف: ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: **﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا رَبِّنَا اللَّهَ ثُمَّ أَسْتَقْنَمُوا﴾** الآية [فصلت: ٣٠]، **﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهَدِيَّهُمْ شُبُّلًا﴾** [العنكبوت: ٦٩]، **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْوُنُونَ عَنِ عِبَادَتِ سَيِّدِ الْحُلُونَ جَهَنَّمَ﴾** [غافر: ٦٠].

وللاختصار، نحو: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أَذْوَأُمْسَى فِي رَبِّهِ اللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، أي: قولهم: إنه آدر؛ إذ لو عَدَدَ أسماء القاتلين لطال؛ وليس للعموم؛ لأنّ بني إسرائيل كلّهم لم يقولوا في حقّه ذلك.

وبالألف واللام، للإشارة إلى معهود خارجي أو ذهني أو حضوري.

وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، أو لتعريف الماهية؛ وقد مررت أمثلتها في نوع الأدوات.

وبالإضافة، لكونها أخضر طريق، ولتعظيم المضاف، نحو: ﴿إِنَّ عَبْدَهِ لَيَسَ لَكَ عَنْهُمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفَّرُ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: الأصفياء، في الآيتين، كما قاله ابن عباس وغيره.

ولقصد العموم، نحو: ﴿فَلَيَحْدِرَ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله تعالى.

فائدة: سُئلْتُ عن الحكمة في تنكير **«أَحَدٌ»** وتعريف **«الصَّمَدٌ»** من قوله تعالى: **«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ① **اللَّهُ الصَّمَدُ»**، وألّفت في جوابه تأليفاً مودعاً في الفتاوى، وحاصله أن في ذلك أجوبة:

أحدها: أَنَّه نَكَرُ للتعظيم، والإشارة إلى أن مدلوله - وهو الذات المقدسة - غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: أنه لا يجوز إدخال (أل) عليه كـ: غير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرئ شاذًا: (قل هو الله الأحد. الله الصمد). حكى هذه القراءة أبو حاتم في كتاب «الزيينة»^(١) عن جعفر بن محمد.

الثالث: وهو مما خطر لي: أَنَّ (هو) مبتدأ و(الله) خبر، وكلاهما معرفة، فاقتضى الحصر، فُعرف الجزآن في **«أَلَّهُ الصَّمَدُ»** لإفاده الحصر، ليطابق الجملة الأولى، واستغني عن تعريف **«أَحَدٌ»** فيها لإفاده الحصر دونه، فأتي به على أصله من التنكير، على أنه خبر ثان. وإن جعل الاسم الكريم مبتدأ (أحد) خبره: ففيه من ضمير الشأن ما فيه من التّفخيم والتعظيم، فأتي بالجملة الثانية على نحو الأولى، بتعريف الجزأين للحصر تفخيمًا وتعظيمًا.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير:

إذا ذكر الاسم مرتين، فله أربعة أحوال: لأنّ إما أن يكونا معرفتين، أو نكرين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

فإن كانا معرفتين: فالثاني هو الأول غالباً، دلالة على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو بالإضافة، نحو: **«أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْقِيدَ** ② **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»**، **«فَاعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الَّذِينَ لَا يَلِهُ الَّذِينَ الْخَالِصُونَ»** [الزمر: ٢ - ٣]، **«وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلَمْتَ الْجِنَّةَ»** [الصفات: ١٥٨]، **«وَقَهْمُ الْسَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقَّ السَّيِّئَاتِ»** [غافر: ٩]، **«لَعَلَّ أَتَلْعَبُ الْأَسْبَبَ** ③ **أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ»** [غافر: ٣٦ - ٣٧].

(١) «الزيينة» ٢/٣٩، الأحد بمعنى الأول، وبمعنى الواحد.

وإن كانا نكرين: فالثاني غير الأول غالباً، وإنما كان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً، نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْئًا﴾ [الروم: ٥٤]. فإن المراد بالضعف الأول العطفة، وبالثاني الطفوالية، وبالثالث الشيخوخة.

وقال ابن الحاجب^(١) في قوله تعالى: ﴿عُذُّوهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]: الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن العذو وزمن الرواح، والألفاظ التي تأتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وجوب العدول عن الضمير إلى الظاهر.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول؛ ولهذا قال عليه السلام في الآية: «لَنْ يُغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرِينَ»^(٢).

وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة: فالثاني هو الأَوَّل حملاً على العهد، نحو: «أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ عَوْنَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ» [المزمول: ١٥ - ١٦]، «فِيهَا مِصْبَاحٌ الْبَصَابِحُ فِي نُجَاجَةِ الْزَّنجَاجَةِ» [النور: ٣٥]، «إِلَى صَرْطَنْ شَتَّقِيمْ صَرْطَنْ اللَّهِ» [الشوري: ٤٢ - ٥٣]، «مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَّا سَبِيلُهُ» [الشوري: ٤١].

وإن كان الأول معرفة والثاني نكراً: فلا يطلق القول، بل يتوقف على القرائن: فتارة تقوم قرينة على التَّغَيِّيرِ، نحو: «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرُومُونَ مَا لَيْسُوا عِنْدَ سَاعَةً» [الروم: ٥٥]. «يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَبَ أَنَّ نَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ كِتَابًا» [النساء: ١٥٣]. «وَلَقَدْ أَلَّيْنَا مُوسَى الْهَدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَيْتَ إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ هُدًى» [غافر: ٥٤ - ٥٣]. قال الزمخشري: المراد جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرع، و«هُدًى»: إرشاداً. وتارة تقوم قرينة على الاتِّحادِ، نحو: «وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ مِثْلَ لَعْنَاهُمْ يَنْذَكِرُونَ

تبّيه: قال الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفراح»^(٣) وغيره: إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محرّرة، فإنها منتفضة بآيات كثيرة:

(١) في «أمالیه» / ١ ٢٧٢ إملاء ١٢٣ سورة ساً : ١٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: روي هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي أيضاً موقعاً، أما المعرفع فآخرجه ابن مردويه من حديث جابر، وسعيد بن منصور عبد الرزاق من حديث ابن مسعود ياسناد ضعيف. وأخرجه عبد بن حميد ياسناد حملة، وأما المعرفع فأخرجه الإمام عيسى بن زيد وأبي إسحاق رضي الله عنهما.

وأخرجه عبد بن حميد بسنده جيد. وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم... «فتح الباري» ٦١٧/٩ كتاب التفسير، سورة آل نصرح لك.

^{٢٨٤} قلت: رواه مالك في الجهاد، باب الترغيب في الجهاد موقفاً على عمر بن الخطاب ، والحاكم في «المستدرك»

(٣) *اعـ، الأـفـاـ* / ١٩٥٢، تـكـ الـلـاـ

قال: «إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ» [الإنسان: ١ - ٢]. فإنَّ الأوَّلَ آدَمُ والثاني ولده، «وَكَذَلِكَ أَنَّ لَنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَوْمَئِنُونَ بِهِ» [العنكبوت: ٤٧] فإنَّ الأوَّلُ القرآنُ، والثاني التوراةُ والإنجيلُ.

ومنها في القسم الثاني: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ» [الزخرف: ٨٤]، «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٌ فِيهِ كَبِيرٌ» [البقرة: ٢١٧]. فإنَّ الثاني فيما هو الأوَّلُ، وهو نكرتان.

ومنها في القسم الثالث: «أَن يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ» [النساء: ١٢٨]، «وَبُوتُتْ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ» [هود: ٣]، «وَرَبِّدَكُمْ فُؤَادًا إِنْ قُرْتُكُمْ» [هود: ٥٢]، «لِيزَدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ» [الفتح: ٤]، «وَزَدْتُهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ» [النحل: ٨٨]، «وَمَا يَنْبَغِي أَكْرَهُهُ إِلَّا طَنَّا إِنَّ الظَّنَّ» [يوحنا: ٣٦]. فإنَّ الثاني فيها غير الأوَّل.

وأقول: لا انتقاد بشيءٍ من ذلك عند التأمل؛ فإنَّ اللام في الإحسان للجنس فيما يظهر، وحيث أنه يكون في المعنى كالنَّكارة.

وكذا آية النَّفْس والحر بخلاف آية العسر؛ فإنَّ (أَل) فيها إما للعهد أو للاستغراف كما يفيده الحديث.

وكذا آية الظَّن، لا نسلُمُ فيها أنَّ الثاني فيها غير الأوَّل، بل هو عينه قطعاً؛ إذ ليس كُلُّ ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنية؟

وكذا آية الصلح، لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزوجين، واستحباب الصلح فيسائر الأمور مأخوذه من السنة ومن الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأنَّ كُلَّ صلح خير؛ لأنَّ ما أَحَلَّ حراماً من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع.

وكذا آية القتال: ليس الثاني فيها عين الأوَّل بلا شك؛ لأنَّ المراد بالأول المسؤول عنه القتالُ الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة، لأنَّه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه.

وأما آية: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» [الزخرف: ٨٤] فقد أجاب عنها الطَّيبي: أنها من باب التكرير، لإفاده أمر زائد، بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله: «سُبْخَنَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ» [الزخرف: ٨٢]. ووجهه الإطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه، وشرط القاعدة ألا يقصد التكرير.

وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه: إنَّ المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأنَّ يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأنَّ يكونا من متكلِّم واحد، ودفع بذلك إيراد آية القتال؛ لأنَّ الأوَّل فيها محكيٌ عن قول السائل، والثاني محكىٌ من كلام النبي ﷺ.

قاعدة في الإفراد والجمع:

من ذلك (السماء والأرض) حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تجمع بخلاف السموات - لقل جمعها وهو أرضون؛ ولهذا لما أريد ذكر جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلُهَا﴾ [الطلاق: ١٢]. وأما السماء: فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد، لكي تليق بذلك المحل، كما أوضحته في «أسرار التنزيل»، والحاصل: أنه حيث أريد العدد أتي بصيغة الجمع الدالة على سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الصف: ١]، أي: جميع سكانها على كثراهم، ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الجمعة: ١]، أي: كل واحد على اختلاف عددها. ﴿فُلَّا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَقْبَلَ إِلَى اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٥]، إذ المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة من السموات.

وحيث أريد الجهة التي بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿أَمَّنْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَغْسِفَ بِكُمْ أَلَّا يَرَوْهُ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من فوقكم.

ومن ذلك (الريح) ذكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جمعت، أو في سياق العذاب أفردت.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أبي بن كعب قال: كل شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكل شيء فيه من الريح فهو عذاب، ولهذا ورد في الحديث: «اللهم اجعلها ريحًا ولا تجعلها ريحًا» [الطبراني في الكبير: ١١٥٣٣]. وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهمات والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلتها ما يكسر سورتها، فینشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات؛ فكانت في الرحمة ريحًا، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ولاعارض له ولا دافع.

وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَّيْنَاهُمْ بِرِيحٍ طِبَّةً﴾ [يونس: ٢٢] وذلك لوجهين:

لفظي، وهو المقابلة في قوله: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، ورب شيء يجوز في المقابلة، ولا يجوز استقلالاً، نحو: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ومعنى، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختفت عليها الرياح كان سبب الهلاك، والمطلوب هنا ريح واحدة، ولهذا أكد هذا المعنى بوصفها بالطيب. وعلى ذلك أيضاً جرى قوله: ﴿إِنْ يَسْأَلُنَّ رَبَّكَذِ﴾ [الشورى: ٣٣].

وقال ابن المنير^(١): إنه على القاعدة؛ لأن سكون الريح عذاب وشدة على أصحاب السفن. ومن ذلك (إفراد النور وجمع الظلمات) وإفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل) في قوله تعالى:

(١) ابن المنير: أحمد بن محمد، من علماء الإسكندرية وأدبائها (ت: ٦٨٣ هـ). «فوائد الوفيات» ١/٧٢.

﴿وَلَا تَنْهِيُوا أَشْبُلَ فَنْفَرَقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن طريق الحق واحدة، وطريق الباطل متعددة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هما هما. ولهذا وحد ولية المؤمنين، وجمع أولياء الكفار؛ لتعددتهم في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلْمَةِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلَئِكُمْ أَطْلَوُتْ بِعَرْجَوْنَهُمْ بَنَ النُّورِ إِلَى الظُّلْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ومن ذلك (إفراد النار) حيث وقعت، و(الجنة) وقعت مجموعة ومفردة، لأن الجنان مختلفان الأنواع، فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأن الجنة رحمة، والنار عذاب، فناسب جمع الأولى وإفراد الثانية، على حد الرياح والريح.

ومن ذلك (إفراد السمع، وجمع البصر)؛ لأن السمع غالب عليه المصدرية فأفرد، بخلاف البصر: فإنه اشتهر في الجارحة؛ ولأن متعلق السمع الأصوات وهي حقيقة واحدة، ومتصل البصر بالألوان والأكون وهي حقائق مختلفة، فأشار في كل منهما إلى متعلقه^(١).

ومن ذلك (إفراد الصديق وجمع الشافعين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَفِيعَيْنَ ﴽ١٠١﴾ وَلَا صَدِيقَ حَمِيم﴾ [الشعراء: ١٠١ - ١٠٠]. وحكمته كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصديق. قال الزمخشري: ألا ترى أن الرجل إذا امتحن بارهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رحمة، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصديق: فأعز من ي Bias الأئقو^(٢).

ومن ذلك: (الألباب) لم يقع إلاً مجموعاً، لأن مفرده ثقيل لفظاً.

ومن ذلك مجيء (المشرق والمغرب) بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أفردا فاعتباراً للجهة، وحيث ثنياً فاعتباراً للمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جمعاً فاعتباراً لتعدد المطالع في كل فصل من فصلي السنة.

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع فيه: ففي سورة الرحمن وقع بالتثنية، لأن سياق السورة سياق المزدوجين، فإنه سبحانه وتعالى ذكر أولاً نوعي الإيجاد وهما الخلق والتعليم. ثم ذكر سراجي العالم: الشمس والقمر، ثم نوعي النبات: ما كان على ساق وما لا ساق له، وهما النجم والشجر، ثم نوعي السماء والأرض، ثم نوعي العدل والظلم، ثم نوعي الخارج من الأرض وهما: الحبوب والرياحين، ثم نوعي المكلفين وهما: الإنس والجان، ثم نوعي المشرق والمغرب، ثم نوعي البحر والملح والذهب. فلهذا حسُن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة، وجمعها في قوله: ﴿فَلَا أَقْبُلُ إِلَيْكُمْ وَلَا تَأْقِدُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، وفي سورة الصافات للدلالة على سعة القدرة والعظمة.

(١) وقد سمعت من بعض شيوخنا تبيطأ لهذا الكلام، قال: أفرد السمع؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يسمع في وقت واحد إلا شيئاً واحداً، وجمع الأ بصار؛ لأنه يمكنه أن ينصر أشياء كثيرة في الوقت نفسه. فسبحان الخالق العليم.

(٢) الأنوق كصيور: العقاب، أو طائر أسود له كالغرف، أو أسود أصلع الرأس أصفر المنقار، وهو أعز من ي Bias الأنوق، لأنها تحرزه فلا يكاد يُظفر به؛ لأن أوكارها في القلّ الصعبة». (القاموس المعجم): أدق.

فائدة: حيث ورد (البار) مجموعاً في صفة الآدميين قيل: (أبرار). وفي صفة الملائكة قيل: (بررة). ذكره الراغب، ووجهه: بأن الثاني أبلغ؛ لأنه جمع بار، وهو أبلغ من (بر) مفرد الأول.

وحيث ورد (الأخ) مجموعاً في النسب قيل: (إخوة)، وفي الصدقة قيل: (إخوان). قاله ابن فارس وغيره. وأورده عليه في الصدقة: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي النسب: ﴿أُولَئِكَ هُنَّ أَوْ بَيْتَ إِخْوَنَهُنَّ أَوْ بَيْتَ إِخْوَنَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَوْ بُيُوتُ إِخْوَنَكُمْ﴾ [النور: ٦١].

فائدة: ألف أبو الحسن الأخفش كتاباً في «الأفراود والجمع»، ذكر فيه جمْع ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً، وأكثره من الواضحت، وهذه أمثلة من حفي ذلك.

(المن) لا واحد له. (السلوى) لم يسمع له بواحد. (النصاري) قيل: جمع نصراني، وقيل: جمع نصير، كثيير وقبيل. (العوان) جمعه عون. (الهُدَى) لا واحد له. (الاعصار): جمعه أعاصير. (الأنصار) واحده نصير، كشريف وأشراف. (الأزلام) واحدها زَلَم، ويقال: زَلَم بالضم. (مدراراً) جمع مدارير. (أساطير) واحده أسطورة، وقيل: أسطار، جمع سَطْر. (الصُّور) جمع صُوره، وقيل: واحد الأصوات. (فرادي) جمع أفراد، جمع فرد.

(قُنوان) جمع قُنُو، و(صنوان) جمع صُنُو؛ وليس في اللغة جمع ومشى بصيغة واحدة إلا هذان، ولفظ ثالث لم يقع في القرآن، قاله ابن خالويه في كتاب «ليس»^(١).

(الحوايا) جمع حاوية، وقيل: حاوياء. (نُشُراً) جمع نُشُور. (عِصْبَيْنَ) [الحجر: ٩١]. و(عزين) [المعارج: ٣٧]. جمع عضة وعزة. (الْمَنَافِ) [الحجر: ٨٧] جمع مَنْفَى. (نَادَةً) [الإسراء: ٦٩]. جمعها تارات ونَيَّر. (يَنْكَاطَأً) [الكهف: ١٨]. جمع يَنْكَاطَأ. (أَلْأَرْبَلُكُمْ) جمع أربكة. (سريّ) جمع سريان، كخصي وخصيان. (ءَانَةَ أَيْلَلْ) جمع إني - بالقصر - كمعي، وقيل: إني كفرد، وقيل: إنوة كفُرقة. (الصياصي) جمع صياصية. (منسأة) جمعها مناسئ. (الْلَّوْرُزُ) [فاطر: ٢١] جمع حُرُور؛ بالضم. (وَغَرِيبُثُّ) [فاطر: ٢٧] جمع غريب. (أَنَارَبُّ) [ص: ٥٢] جمع ترب. (الآلاء) جمع إلى كمعي، وقيل: إلى كفقي، وقيل: إلى كفرد، وقيل: ألو. (الْأَرَاقُّ) [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة، بفتح أوله. (الأمساج) جمع مشيج. (الْأَفَاءُّ) [النَّبَأُ: ١٦] جمع لفت، بالكسر. (الْعَشَارُّ) [التوكير: ٤] جمع عُشر. (بِالْخَسِّ) [التوكير: ١٥] جمع خانسة، وكذا (الْكَسِّ) [التوكير: ١٦]. (الْأَرَبَيْنَةُ) [العلق: ١٨] جمع زينة، وقيل: زابن، وقيل: زباني. (أَشَنَّاتَأُّنَّ) [النور: ٦١]، الزلزلة: ٦ جمع شَتَّ وشَتَّيت. (أَبَكِيلَ) [الفيل: ٣] لا واحد له، وقيل: واحده إبُول مثل عَجَول، وقيل: إبَيل مثل إكليل.

فائدة: ليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلا ألفاظ العدد: (مَنْيَ وَلَهْلَثَ وَرُبْعَيْنَ) [النساء: ٣، فاطر: ١]، ومن غيرها (طُوى) [طه: ١٢] فيما ذكره الأخفش في الكتاب المذكور، ومن الصفات: (آخر) في قوله تعالى: (وَأُخْرُ مُشَدِّهِتْ) [آل عمران: ٧].

(١) «ليس» ص ٦٦، وتمام كلامه: لا فرق بين الثنية والجمع إلا ضمة وكسرة في التَّرْجُونَ، فإذا وقفت استريا.

قال الراغب^(١) وغيره: هي معدولة عن تقدير ما فيه الألف واللام، وليس له نظير في كلامهم، فإن (أ فعل) إما أن يذكر معه (من) لفظاً أو تقديرأ، فلا يشئ ولا يجمع ولا يؤتى، وتحذف منه (من)، فتدخل عليه الألف واللام، ويثنى ويجمع، وهذه اللفظة من بين أخواتها جوز فيها ذلك من غير الألف واللام.

وقال الكرماني^(٢) في الآية المذكورة: لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللام مع كونها وصفاً لنكرة؛ لأن ذلك مقدر من وجهه، غير مقدر من وجهه.

قاعدة: مقابله الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابله كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله:

﴿وَاسْتَقْسُواْ ثِيَابَهُم﴾ [نوح: ٧]، أي: استغشى كلّ منهم ثوبه.

﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: على كل من المخاطبين أمّه.

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أُولَدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، أي: كلّاً في أولاده.

﴿وَالَّذِينَ يَرْضَعُنَّ أُولَدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كلّ واحدة ترضع ولدها.

وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ ثَنَيْنَ جَلَدَةً﴾ [النور: ٤]، وجعل منه الشيخ عز الدين: ﴿وَبَشِّرُ الَّذِينَ آتَمُوا وَعَكَلُوا أَصْبَلَحُتْ أَنَّهُمْ كَيْتَ﴾ [البقرة: ٢٥].

وتارة يتحمل الأمرين، فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما.

وأمّا مقابله الجمع بالمفرد: فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَذَيَّهُ طَعَامُ وَسِكِّينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. المعنى: على كل واحد لكل يوم طعام مسكين، ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةَ شُهْدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَنَيْنَ جَلَدَةً﴾ [النور: ٤]، لأن على كل واحد منهم ذلك.

قاعدة في الألفاظ التي يُظن بها الترادف، ولم يثبت منه:

من ذلك (الخوف والخشية) لا يكاد اللغوي يفرق بينهما، ولا شك أنّ الخشية أعلى منه، وهي أشدُّ الخوف؛ فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشية؛ أي: يابسة، وهو فوات بالكلية. والخوف من ناقة خوفاء؛ أي: بها داء، وهو نقص، وليس بفوات؛ ولذلك خصت الخشية بالله في قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْأَسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفرق بينهما أيضاً بأن الخشية تكون من عظم المختشى، وإن كان الخاشي قوياً، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً. ويدلُّ لذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليفها تدلُّ على العظمة، نحو شيخ للسيد الكبير، وخيس لما غلظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالباً في حق الله تعالى نحو: ﴿مِنْ حَكْمَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَوْا﴾ [فاطر: ٢٨]. وأما: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْهَمَةِ﴾ [النحل: ٥٠]، فيه نكتة لطيفة؛ فإنه في وصف الملائكة، ولما ذكر

(١) في «مفرداته» مادة: آخر.

(٢) في «عجبائه» ١/٢٤١ آل عمران: ٧.

قوتهم وشدة خلقهم عبر عنهم بالخوف، لبيان أنهم وإن كانوا غلاظاً شدادةً فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثم أردهم بالفوقية الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولما كان ضعف البشر معلوماً لم يتحقق إلى التنبية عليه.

ومن ذلك «الشُّحُّ والبُخْلُ» والشح هو أشد البخل. قال الراغب^(١): الشح بخل مع حرص وفرق العسكري^(٢) بين (البخل) و(الضن) بأن الضن أصله أن يكون بالعواري، والبخل بالهبات؛ ولهذا يقال: هو ضنين بعلمه ولا يقال: بخلي؛ لأن العلم بالعارية أشبه منه بالهة، لأن الواهブ إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه؛ بخلاف العارية، ولهذا قال تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَئِيلٍ» [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ببخيل.

ومن ذلك (السُّبْلُ وَالطَّرِيقُ) والأول أغلب وقوعاً في الخير، ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلا مقوروناً بوصف أو إضافة تخلصه لذلك، كقوله: «يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَّا طَرِيقٌ مُسْتَقِيمٌ» [الأحقاف: ٣٠]. وقال الراغب^(٣): السُّبْلُ الطريق التي فيها سهولة، فهو أخص.

ومن ذلك (جاءَ وَأَتَى) فال الأول يقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان، ولهذا ورد (جاء) في قوله: «وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حَلْ بَعِيرٍ» [يوسف: ٧٢]، «وَجَاءَوْ عَلَى قَبْصِيهِ بِدَرِ كَذِيبٍ» [يوسف: ١٨]. «وَجَاءَهُ يَوْمَئِينِ بِحَمْنَمٍ» [الفجر: ٢٣]. و(أتى) في: «أَتَ أَمْرُ اللَّهِ» [النحل: ١]، «أَتَهَا أَمْرَنَا» [يونس: ٢٤].

وأما « وجَاهَ رَبِّكَ » [الفجر: ٢٢]، أي: أمره، فإن المراد به أحوال القيامة المشاهدة، وكذا: «فِإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ» [الأعراف: ٣٤]؛ لأن الأجل كالشاهد، ولهذا عبر عنه بالحضور في قوله: « حَسَنَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ » [البقرة: ١٨٠]. ولهذا فرق بينهما في قوله: « جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْرُونَ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ » [الحجر: ٦٣ - ٦٤]، لأن الأول العذاب وهو مشاهد مرئي، بخلاف الحق.

وقال الراغب^(٤): الإيان مجيء بسهولة، فهو أخص من مطلق المجيء، قال: ومنه قيل للسائل المار على وجهه: أتي وأتاوي.

ومن ذلك (مدَّ وَأَمْدَّ) قال الراغب^(٥): أكثر ما جاء الإمامداد في المحبوب، نحو: « وَأَمْدَدْنَاهُ بِنَكِيمَةٍ » [الطور: ٢٢]. والمد في المكره، نحو: « وَنَمْدَدْ لَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ مَدَّاً » [مريم: ٧٩].

ومن ذلك (سقى وَأَسْقَى) فال الأول لما لا كلفة فيه، ولهذا ذكر في شراب الجنّة، نحو: « وَسَقَاهُمْ رَهْبَمْ شَرَابًا » [الإنسان: ٢١]. والثاني لما فيه كلفة، ولهذا ذكر في ماء الدنيا، نحو: « لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءَ عَدَافًا » [الجن: ١٦].

(١) في «المفردات» مادة: شَحَّ.

(٢) العسكري: الحسن بن عبد الله، أبو أحمد، فقيه، أديب، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدرис في بلاد خوزستان في عصره (ت: ٣٨٢ هـ). «خزانة الأدب» ٩٧/١، «إنباء الرواة» ٣١٠/١، «وفيات الأعيان» ١/١٣٢.

(٣) في «مفرداته» مادة: سبل.

(٤) في «مفرداته» مادة: أتي.

(٥) في «مفرداته» مادة: مدد.

وقال الراغب^(١): الإسقاء أبلغ من السقي؛ لأن الإسقاء أن يجعل له ما يُسقى منه ويشرب، وال Jacquie أن يعطيه ما يشرب.

ومن ذلك (عمل وفعل) فالأول لما كان مع امتداد زمان، نحو: «يَعْمَلُونَ لِهِ مَا يَشَاءُ» [سبأ: ١٣]، «مَمَا عَمِلْتَ أَيْدِيَنَا» [يس: ٧١]، لأن خلق الأنعام والثمار والزرع بامتداد. والثاني بخلافه، نحو: «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ يَأْخُذُ الْفِيلِ» [الفيل: ١]، «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادِ» [الفجر: ٦]، «كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ» [إبراهيم: ٤٥]؛ لأنها إهلاكات وقعت من غير بطل، «وَيَقُولُونَ مَا يُؤْمِنُونَ» [النحل: ٥٠]. أي: في طرفة عين.

ولهذا عبر بالأول في قوله: «وَعَكِلُوا أَصْبَاحَنَتْ» [البقرة: ٢٥]؛ حيث كان المقصود المثابرة عليها لا الإتيان بها مرة أو بسرعة، وبالثاني في قوله: «وَأَفْعَلُوا الْحَيَّرَ» [الحج: ٧٧]؛ حيث كان بمعنى سارعوا، «فَاسْتَيْقُوا الْحَيَّرَتْ» [البقرة: ١٤٨]، قوله: «وَالَّذِينَ هُمْ لِرَزْكَنَةِ فَيَعْلَمُونَ» [المؤمنون: ٤]. حيث كان القصد يأتون بها على سرعة من غير توان.

ومن ذلك (العمود والجلوس) فالأول لما فيه لبّث، بخلاف الثاني. ولهذا يقال: قواعد البيت ولا يقال: جوالسه، للزومها ولبّثها، ويقال: جليس الملك، ولا يقال: قعيده؛ لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف.

ولهذا استعمل الأول في قوله: «مَقْعِدٌ صَلِيقٌ» [القمر: ٥٥]، للإشارة إلى أنه لا زوال له، بخلاف: «تَسْسَحُوا فِي الْمَجَlisِ» [المجادلة: ١١]؛ لأنَّه يجلس فيه زماناً يسيراً.

ومن ذلك (التمام والكمال) وقد اجتمعوا في قوله: «أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ بَعْدِي» [المائدة: ٣]. فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله: «تَلَكَ عَشَرَةُ كَامِلَةُ» [البقرة: ١٩٦] أحسن من (تمة)؛ فإن التمام من العدد قد عُلم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: (تم) يُشعر بحصول نقص قبله، و(كَمَل) لا يشعر بذلك.

وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، والتمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف، ولهذا يقال: القافية تمام البيت، ولا يقال: كماله، ويقولون: البيت بكماله؛ أي: باجتماعه.

ومن ذلك (الإعطاء والإيتاء) قال الخوبي: لا يكاد اللغويون يفرّقون بينهما؛ وظاهر لي بينهما فرق ينبيء عن بلاغة كتاب الله، وهو: أنَّ الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطابع، تقول: أعطاني فعطوتُ، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتتني، وإنما يقال: آتاني فأخذت. والفعل الذي له مطابع أضعف في إثبات مفعوله من الفعل الذي لا مطابع له؛ لأنك تقول: قطعته

(١) في «مفرداته» مادة: سقي.

فانقطع، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول في المحل، لولاه ما ثبت المفعول، ولهذا يصح: قطعه فيما انقطع، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز: ضربه فانضرب، أو فما انضرب، ولا: قتلته فانقتل، ولا فما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء أقوى من الإعطاء.

قال: وقد تفكّرت في مواضع من القرآن فوجدت ذلك مراعي، قال تعالى: «تُؤْتِيَ الْمُلْكَ مَنْ شَاءَ» [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيء عظيم لا يعطاه إلا من له قوّة، وكذا: «تُؤْتِيَ الْحُكْمَ مَنْ يَشَاءُ» [البقرة: ٢٦٩]، «أَيْتَنَا سَبْعًا مِنَ الْمُنَزَّلِ» [الحجر: ٨٧]، لعظم القرآن و شأنه.

وقال: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»: لأنّه مورود في الموقف مرتاح عنه، قريب إلى منازل العزّ في الجنة، فبّر فيه بالإعطاء، لأنّه يترك عن قرب وينتقل إلى ما هو أعظم منه.

وكذا: «يُمْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضَّقَ» [الضحى: ٥]، لما فيه من تكرير الإعطاء والزيادة إلى أن يرضي كلّ الرضا؛ وهو مفسر أيضاً بالشفاعة، وهي نظير الكوثر في الانتقال بعد قضاء الحاجة منه. وكذا: «أَعْطَنَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ» [طه: ٥٠]، لتكرّر حدوث ذلك باعتبار الموجودات.

«حَقَّ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» [التوبه: ٢٩]؛ لأنّها موقوفة على قبولٍ منا، وإنما يعطونها عن كُوْره.

فائدة: قال الراغب^(١): خص دفع الصدقة في القرآن بالإيتاء، نحو: «وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذَّكُوهُ» [البقرة: ٢٧٧]، «وَأَتَاهُمُ الْأَصْلَوةَ وَمَا أَذَّكُوهُ» [البقرة: ١٧٧].

قال: وكلّ موضع ذكر في وصف الكتاب (آتينا) فهو أبلغ من كلّ موضع ذكر فيه (أتوا)؛ لأن (أتوا) قد يقال إذا أُتيَ من لم يكن منه قبول، (وآتيناهم) يقال فيمن كان منه قبول.

ومن ذلك (السنة والعام) قال الراغب^(٢): الغالب استعمال السنة في الح Howell الذي فيه الشدة والجدب، ولهذا يعبر عن الجدب بالسنة. والعام ما فيه الرخاء والخطب، وبهذا تظهر النكتة في قوله: «أَفَ سَنَتُ إِلَّا حَسِيرَ كَامِلًا» [العنكبوت: ١٤]؛ حيث عبر عن المستثنى بالعام وعن المستثنى منه بالسنة.

قاعدة في السؤال والجواب:

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً، وقد يُعدّل في الجواب بما يقتضيه السؤال، تنبئهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك. ويسمى السكاكي: الأسلوب الحكيم.

وقد يجيء الجواب أعمّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك.

مثال ما عدل عنه: قوله تعالى: «يَسْكُنُكَ عَنِ الْأَهْلَةِ فَلْ هُوَ مَوْقِيتُ لِلثَّابِنِ وَالْحَجَّ» [البقرة: ١٨٩]،

(٢) في «مفرداته» مادة: سنه.

(١) في «مفرداته» مادة: أي.

سألوا عن الهلال: لِمَ يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتليء، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك؛ تنبئها على أنَّ الأهمَّ السُّؤالُ عن ذلك لا ما سألوها عنه. كذا قال السَّكاكِي ومتابعوه. واسترسل التفتازاني في الكلام إلى أن قال: لأنَّهم ليسوا ممَّن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وأقول: ليت شعري، من أين لهم أنَّ السُّؤالَ وقعَ عن غير ما حصل الجواب به! وما المانع من أن يكون إنَّما وقعَ عن حكمة ذلك ليعلموها، فإنَّ نظم الآية محتمل لذلك، كما أنه محتمل لما قالوه. والجواب ببيان الحكمة دليلاً على ترجيح الاحتمال الذي قلناه، وقرينة ترشد إلى ذلك؛ إذ الأصل في الجواب المطابقة للسؤال، والخروج عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولم يرد بإسنادٍ لا صحيح ولا غيره أنَّ السُّؤالَ وقعَ على ما ذكروه؛ بل ورد ما يؤيد ما قلناه، فأخرج ابن جرير عن أبي العالية قال: بلغنا أنَّهم قالوا: يا رسول الله، لِمَ حُلِّقَتِ الأَهْلَةُ؟^(١) فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾. فهذا صريح في أنَّهم سألوها عن حكمة ذلك، لا عن كيفيته من جهة الهيئة. ولا يظنُّ ذو دين بالصحابة الذين هم أدقُّ فهماً، وأغزر علمًا أنَّهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحاد العجم الذين أطبق الناس على أنَّهم أبدل أذهانًا من العرب بكثير، هذا لو كان للهيئة أصل معتبر، فكيف وأكثرها فاسد لا دليل عليه؟ وقد صنفت كتاباً في نقض أكثر مسائلها بالأدلة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي صعد إلى السماء، ورأها عياناً، وعلم ما حوتُه من عجائب الملائكة بالمشاهدة، وأتاه الوحي من خالقها. ولو كان السُّؤالَ وقعَ عَنْهَا ذكروه لم يمتنع أن يجاوبوا عنه بلفظ يصل إلى أفهمهم؛ كما وقع ذلك لـما سألوها عن المجرأة وغيرها من الملائكيات.

نعم المثال الصحيح لهذا القسم جواب موسى لفرعون حيث قال: «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ الْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا» [الشعراء: ٢٣ - ٢٤]. لأنَّ (ما) سُؤالٌ عن الماهية والجنس؛ ولما كان هذا السُّؤال في حق البارئ سبحانه وتعالى خطأً، لأنه لا جنس له فيذكر، ولا تدرك ذاته، عَدَلَ إلى الجواب بالصواب، ببيان الوصف المرشيد إلى معرفته، ولهذا تعجب فرعون من عدم مطابقته للسؤال، فقال لمن حوله: «أَلَا تَسْمَعُونَ» [الشعراء: ٢٥]، أي: جوابه الذي لم يطابق السُّؤال، فأجاب موسى بقوله: «رَبِّكُمْ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ الْأَوَّلَيْنَ» [الشعراء: ٢٦] المتضمن إبطال ما يعتقدونه من ربوبية فرعون نصًا، وإن كان دخل في الأول ضمناً، إغلاقاً، فزاد فرعون في الاستهزاء، فلما رأهم موسى لم يتفطنوا، أغفلظ في الثالث بقوله: «إِنْ كُنْتُمْ تَقْلُوْنَ» [الشعراء: ٢٨].

ومثال الزيادة في الجواب: قوله تعالى: «اللَّهُ يُحِلُّ كُمْ مَا تَرَكُوا وَمَمْنُونِي كَرِبِ» [الأనعام: ٦٤]. في جواب: «مَنْ يُسْجِيْكُمْ مِّنْ ظُلْمِنِتِ الْبَرِّ وَالْبَرْ» [الأنعام: ٦٣].

وقول موسى: «هُنَّ عَصَائِيْتُمْ كُوَّئُ عَيْنَاهَا وَاهْشَيْهَا عَلَى عَنَمَّى» [طه: ١٨] في جواب: «وَمَا تَلَكَ بِسَمِينِكَ يَمُوسَى» [طه: ١٧]، زاد في الجواب استلذاذًا بخطاب الله تعالى.

(١) في «تفسيره» ١٨٥ / ٢ سورة البقرة: ١٨٩، وفيه: لِمَ جُعِلْتُ هَذِهِ الْأَهْلَةُ؟

وقول قوم إبراهيم: «تَبَدُّل أَصْنَامًا فَتَظَلُّ لَهَا عَكِفَنَ» [الشعراء: ٧١] في جواب: «مَا عَبَدُونَ» [الشعراء: ٧٠] زادوا في الجواب، إظهاراً للابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها، ليزداد غيظ السائل. ومثال النقص منه: قوله تعالى: «قُلْ مَا يَكُوْنُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ» [يونس: ١٥] في جواب: «أَنْتَ يُشَرِّعُ إِنْ عَيْرَ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ»، أجاب عن التبدل دون الاختراع. قال الرمخشيри: لأنَّ التبدل في إمكان البشر دون الاختراع. فطوى ذكره للتبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التبدل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى.

تبنيه: قد يُعدَّل عن الجواب أصلًا؛ إذا كان السائل قصده التعمُّت، نحو: «وَسَأَلُوكَ عَنِ الرُّوحِ فَلَمْ يَرِدْ عَنِ أَمْرِ رَبِّي» [الإسراء: ٨٥]. قال صاحب «الإفصاح»^(١): إنما سأل اليهود تعجيزاً وتغليظاً، إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسي وجريل ومَلِكٌ آخر وصفت من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأيِّ مسمى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملًا، وكان هذا الإجمال كيداً يرثُ به كيدهم.

قاعدة: قيل: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وَفْعَهُ، نحو: «أَئْنَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ فَقَالَ أَنَا يُوسُفُ» [يوسف: ٩٠]. فـ«أَنَا» في جوابه هو (أنت) في سؤالهم. وكذا: «أَفَرَأَيْتُمْ وَأَخْذَنَتُمْ عَلَى دَلِيلَكُمْ إِصْرِي فَلَوْا أَفْرَنَا» [آل عمران: ٨١]، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عَوْضَ ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتفكير.

وقد يُحدَّث السؤال ثقةً بهم السامع بتقديره، نحو: «قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَاءِكُمْ مَنْ يَدْعُوا الْخَلَقَ ثُمَّ يُعِدُّهُ فِي اللَّهِ بِكَبَدِئِ الْخَلَقِ ثُمَّ يُعِدُّهُ» [يونس: ٣٤]. فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فتعين أن يكون «قُلْ أَنَّهُ» جواب سؤال، وأنهم سأלו لما سمعوا ذلك، فمن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

قاعدة: الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك. ويجيء كذلك في الجواب المقدر، إلا أنَّ ابن مالك قال في قوله: زيد، في جواب مَنْ قرأ؟ إنه من باب حذف الفعل، على جعل الجواب جملة فعلية. قال: وإنما قدرته كذلك - لا مبتدأ - مع احتماله. جرياً على عادتهم في الأوجبة إذا قصدوا تمامها. قال تعالى: «مَنْ يُحِبِّ الْعَظَمَ وَهِيَ رَبِّيْنَ قُلْ يُحِبُّهَا الَّذِي أَشَأَهَا» [يس: ٧٨ - ٧٩]، «وَلَمَنْ سَأَلَنَّهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيُّمُ» [الزخرف: ٩]، «وَسَأَلُوكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ أَطْبَيْتُ» [المائدة: ٤]. فلما أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال، عُلِمَ أن تقدير الفعل أَوْلَأَ أوَّلِي. انتهى.

قال ابن الرَّمْلَكَانِي في «البرهان»: أطلق النحوُون القول بأن (زيد) في جواب: من قام؟ فاعل، على تقدير: قام زيد، والذي توجبه صناعة علم البيان: أنه مبتدأ، لوجهين:

أحدهما: أنه يطابق الجملة المسؤولة بها في الاسمية، كما وقع التطابق في قوله: «وَقَدْ لَمَرَّ

(١) «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت: ٤٨٧ هـ).

أَتَقُولُ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا حَبْرًا» [النحل: ٣٠] في الفعلية. وإنما لم يقع التطابق في قوله: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطَيْرُ الْأَوَّلِينَ» [النحل: ٢٤]؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقررين بالإنزال؛ وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللبس لم يقع عند السائل إلاً فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدّم الفاعل في المعنى؛ لأنّه متعلّق بـغرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلى السؤال عنه، فحربيّ أن يقع في الأواخر التي هي محلّ التكميلات والفضلات.

وأشكّل على هذا: «بَلْ فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ» [الأنباء: ٦٣] في جواب: «أَتَ فَعَلَ هَذَا» [الأنباء: ٦٢]، فإنَّ السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل، فإنّهم لم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدر دلّ عليه السياق، إذ (بل) لا تصلح أن يصدر بها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بـكَلْ فَعَلَهُ).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظاً به فالأكثر ترك الفعل في الجواب، والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمراً فالأكثر التصريح به لضعف الدلالة عليه. ومن غير الأكثر: «بَسِّيَحْ لَهُ فِيهَا بِالْفَنْدُقِ وَالْأَصَالِ بِجَالٍ» [النور: ٣٦ - ٣٧] في قراءة البناء للمفعول.

فائدة: أخرج البزار عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد ﷺ ما سأله إلا عن اثنى عشرة مسألة، كلها في القرآن.

وأورد الإمام الرازي بلفظ: أربعة عشر حرفاً، وقال: منها ثمانية في البقرة^(١): «وَإِذَا سَأَلَكَ عَبَادِي عَنِّي» [البقرة: ١٨٦]، «يَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَهْلَةِ» [البقرة: ١٨٩]، «يَسْأَلُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ» [البقرة: ٢١٥]، «يَسْأَلُوكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ٢١٧]، «يَسْأَلُوكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» [البقرة: ٢١٩]، «وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْيَتَمَّ» [البقرة: ٢٢٠]، «وَيَسْأَلُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَفْوُ» [البقرة: ٢١٩]، «وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْمَحِيطِ» [البقرة: ٢٢٢].

والناسع: «يَسْأَلُوكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ» [المائدة: ٤]، والعasher: «يَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَفَالِ» [الأفال: ١]، والحادي عشر: «يَسْأَلُوكَ عَنِ السَّاعَةِ إِيَّاهَا مُرْسَنَهَا» [النازعات: ٤٢]، والثاني عشر: «وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْجَيْلَالِ» [طه: ١٠٥]، والثالث عشر: «وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الرُّوحِ» [الإسراء: ٨٥]، والرابع عشر: «وَيَسْأَلُوكَ عَنِ ذِي الْفَرِيكَيْنِ» [الكهف: ٨٣].

قلت: السائل عن الروح وعن ذي القرنيين مشركو مكة واليهود، كما في «أسباب النزول»^(٢)، لا الصحابة، فالخالص اثنا عشر، كما صحّت به الرواية.

(١) انظر «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» للشيخ الذهلي؛ أوله. و«الأداب الشرعية» لابن مفلح ١٦٨/٢ فصل: في كراهة السؤال عن الغرائب. وأخرج الأثر الدارمي في «ستة» ٢٤٢/١ باب كراهة الفتيا.

(٢) سورة الكهف: ٨٣، وسورة الإسراء: ٨٥.

فائدة: قال الراغب^(١): السؤال إذا كان للتعريف تعددًا إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه وتارة بـ(عن) وهو أكثر، نحو: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْرُّوحِ» [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مال فإنه يعده بنفسه أو بـ: من، وينفسه أكثر، نحو: «وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مُتَعَا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ جَهَابٍ» [الأحزاب: ٥٣]، «وَسَأَلُوا مَا أَفَقْتُمْ» [المتحنة: ١٠]، «وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» [النساء: ٣٢].

قاعدة: في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل:

الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر:

فمن ذلك قوله تعالى: «وَكُلُّهُمْ بَسِطٌ ذَرَائِيهِ» [الكهف: ١٨] لو قيل: (بسط) لم يؤد الغرض، لأنه يؤذن بمزارلة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فباستطاعه ثبوت الصفة. وقوله: «هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْبُّكُمْ» [فاطر: ٣]. لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع، مع أن العامل الذي يفيده ماضٍ، نحو: «وَجَاءُوكَ أَبَاهُمْ عَشَاءَ يَنْكُوكَ» [يوسف: ١٦]، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المعجم، وأنهم آخذون في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء؛ وهو المسمى حكاية الحال الماضية، وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضاً عبرـ(الذين ينفقون) ولم يقل: (المؤمنون، والمتقون) لأن النفقة أمر فعلي، شأنه الانقطاع والتتجدد، بخلاف الإيمان، فإن له حقيقة تقوم بالقلب، يدوم مقتضها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلاله والبصر؛ كلها لها مسميات حقيقة أو مجازية تستمرة، وأثار تتجدد وتقطع، فجاءت بالاستعمالين.

وقال تعالى في سورة الأنعام: «يُنْجِي أَلْحَى مِنَ الْمَيْتِ وَمُنْجِي الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ» [الأنعام: ٩٥]. قال الإمام فخر الدين: لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحيـ من الميت أشد أثـ فيـهـ بالمضارعـ، ليـدـلـ على التجددـ، كما في قوله: «اللَّهُ يَسْتَهِنُ بِهِمْ» [البقرة: ١٥].

نبهات:

الأول: المراد بالتجدد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى. صرـح بذلك جماعة؛ منهم الزمخشريـ في قوله: «اللَّهُ يَسْتَهِنُ بِهِمْ».

قال الشيخ بهاء الدين السبكي^(٢): وبهذا يتضح الجواب عمـا يورد من نحو: (علم الله كذا)، فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل.

وجوابـهـ: أنـ معـنىـ (علمـ اللهـ كـذاـ)ـ وـقـعـ عـلـمـهـ فـيـ الزـمـنـ الـمـاضـيـ،ـ وـلـاـ يـلـزـمـ أـنـ لـمـ يـكـنـ قـبـلـ ذـلـكـ،ـ فإنـ الـعـلـمـ فـيـ زـمـنـ مـاضـ مـعـمـاـ مـنـ الـمـسـتـمـرـ عـلـىـ الدـوـامـ قـبـلـ ذـلـكـ الزـمـنـ وـبـعـدـ وـغـيرـهـ،ـ وـلـهـذاـ قـالـ تـعـالـىـ حـكاـيـةـ عـنـ إـبـراهـيمـ:ـ «الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَعْلَمُنِي»ـ الآـيـاتـ [الـشـعـراءـ: ٧٨]ـ،ـ فـأـتـىـ بـالـمـاضـيـ فـيـ الـخـلـقـ،ـ لـأـنـهـ

(٢) في «عروض الأفراح» ٣١٦ ذكر المسند، و٣٥٥ و٥٤٧.

(١) في «مفرداته» مادة: سـألـ.

مفروغ منه، وبالمضارع في الهدایة والإطعام والإسقاء والشفاء، لأنها متكررة متجددّة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل فيما ذكره كمظهره، ولهذا قالوا: إن سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة حيث: «قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمًا» [هود: ٦٩]، فإن نصب «سَلَّمًا» إنما يكون على إرادة الفعل، أي: سلمنا سلاماً، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل متأخر عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم، فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أولى مما يعرض له الثبوت، فكانه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيّوه به.

الثالث: ما ذكرناه من دالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد والحدث هو المشهور عند أهل البيان، وقد أنكره أبو المطرّف بن عميرة في كتاب «التمويهات» على «البيان» لابن الرّملكاني، وقال: إنه غريب لا مستند له، فإن الاسم إنما يدلّ على معناه فقط؛ أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا. ثم أورد قوله تعالى: «ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَتَسْتَوْنَ ١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُرُونَ ١٦» [المؤمنون: ١٥ - ١٦]، وقوله: «إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ حَسَنَةِ رَبِّهِمْ مُشْفَقُونَ ٥٧ وَالَّذِينَ هُمْ بِتَائِيَتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ٥٨» [المؤمنون: ٥٧ - ٥٨].

وقال ابن المنير: طريقة العربية تلوين الكلام، ومجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى من غير تكفل لها ذكره، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوباء الحالّ، اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد، نحو: «رَبَّنَا ءانِكَ» [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد «ءَامَنَ الرَّسُولُ» [البقرة: ٢٨٥]. وقد جاء التأكيد في كلام المتفقين، فقالوا: «إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ» [البقرة: ١١].

قاعدة في المصدر: قال ابن عطية: سبل الواجبات الاتيانُ بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالى: «فَإِنْسَاكُمْ مَعْرُوفٌ أَوْ تَشْرِيفٌ بِإِحْسَنٍ» [البقرة: ٢٢٩]، «فَأَنْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَآدَمٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ» [البقرة: ١٧٨]. وسبيل المندوبات الاتيانُ به منصوباً، كقوله تعالى: «فَضَرَبَ الرَّقَابُ» [محمد: ٤]. ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصية للزوجات واجبة؟ لاختلاف القراءة في قوله: «وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ» [البقرة: ٢٤٠]. بالرفع والنصب^(١).

قال أبو حيان: والأصل في هذه التفرقة في قوله تعالى: «فَقَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمًا» [الذاريات: ٢٥]. فإن الأول مندوب، والثاني واجب. والنكتة في ذلك: أن الجملة الاسمية أثبتت وأكّدّ من الفعلية. قاعدة في العطف: هو ثلاثة أقسام.

عطف على اللفظ، وهو الأصل، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف.

وعطف على المحل، وله ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الصحيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعمرأً، لأنه لا يجوز مررت زيداً.

(١) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم والكسائي: وصيّة رفعاً، ومحض عن عاصم: وصيّة نصباً، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة: نصباً. «السبعة» ١٨٤.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قاعدان، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابداء، وهو قد زال بدخول (إن).

وخالف في هذا الشرط الكسائي، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ﴾ الآية [المائدة: ٦٩]. وأجيب: بأن خبر (إن) فيها ممحوظ، أي: مأجورون أو آمنون. ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً. وقد أجاز الفارسي في قوله: ﴿وَأَتَيْعُوا فِي هَذِهِ الْذِي نَعْنَهُ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون يوم القيمة عطفاً على محل هذه.

وعطف التوهم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعداً) بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهם، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك.

وقد وقع هذا العطف في المجرور في قول زهير^(١):

بَدَا لِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِي
وفي المجزوم في قراءة غير أبي عمرو: (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) [المنافقون: ١٠]
خرجَهُ الخليل وسيبوه على أنه عطف على التوهم، لأن معنى ﴿لَوْلَا أَخْرَتَنِي إِلَى أَجْلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدِّقَ﴾، ومعنى (آخرني أصدق) واحد. وقراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبر)^(٢). خرجَهُ الفارسي عليه، لأن من الموصولة فيها معنى الشرط.

وفي المنصوب في قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمَنْ وَلَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، بفتح الباء، لأنه على معنى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمَنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ).

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَجَفَّظَا مِنْ كُلِّ شَيْطَنٍ﴾ [الصافات: ٧]: إنه عطف على معنى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الْأَذْنِيَّا﴾ [الصافات: ٦]. وهو: إننا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء.

وقال بعضهم في قراءة: (ودوا لو تدهن فيدھنوا) [القلم: ٩]: إنه على معنى: (أن تدهن)^(٣).

وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلَّ أَتَلْعَبُ الْأَسْبَبَ ﴿أَسْبَبَ أَسْمَكُوتَ فَأَطْلَعَ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، بالتصب: إنه عطف على معنى (العلّي أن أبلغ) لأن خبر (العلّ) يقترن بأن كثيراً.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ نَفْسُهُ أَنْ يُرِسِّلَ أَرْبَاحَ مُبْشِرَتٍ وَلَدِيقَكُ﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقدير: (ليبشركم ويديقكم).

تنبيه: ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط، وليس كذلك، كما نبه عليه أبو حيّان، وابن هشام^(٤)، بل هو مقصود صواب، والمراد: أنه عطف على المعنى، أي: جوز العربية في ذهنه ملاحظة

(١) زهير بن أبي سلمي المزنبي، شاعر جاهلي حكيم، من أصحاب المعلقات. والبيت في «ديوانه» ٢٨٧.

(٢) والأية: ﴿إِنَّمَا مَنْ يَتَّقَ وَيَصْبِر﴾ [يوسف: ٩٠]

(٣) القراءة المتناوترة: فيدھنون.

(٤) في «المغني» ص ٦٢٢.

ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى.

مسألة: اختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار^(١) وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَيْرُ الَّذِينَ أَمَنُوا﴾ في سورة [البقرة]: ٢٥، ﴿وَبَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة [الصف]: ١٣.

وقال الزمخشري في الأولى: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين. وفي الثانية: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُ﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا).

ورد بأن الخطاب به للمؤمنين، وبـ(بُشّر) للنبي ﷺ، وبـأأن الظاهر في ﴿تُؤْمِنُ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (قل) مقدرة قبل ﴿يأيها﴾، وحذف القول كثير.

مسألة: اختلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه: فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع.

وقد لهج به الرازي في «تفسيره» كثيراً، ورد به على الحنفية القائلين بتحريم أكل متrox التسمية أخذنا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مَا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَا تَهُنَّ لِفَسْقٍ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فقال: هي حجة للجواز لــتحريم، وذلك: أن الواو ليست عاطفة، لــخلاف الجملتين بالاسمية والفعلية. ولا لــالاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة مقيدة للنهي، والمــمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومــمفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فــسره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ يَدِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فالــمعنى: لا تأكلوا منه إذا ســميــ عليه غير الله. ومــمفهومه: فــكلوا منه إذا لم يــسمــ عليه غير الله تعالى. انتهى.

قال ابن هشام^(٢): ولو أبطل العطف بــخلاف الجملتين بالإنشاء والخبر لــكان صواباً.

مسألة: اختلف في جواز العطف على معمولي عاملين: فالمشهور عن سيبويه المنع، وبــه قال المبرد وابن السراج وابن هشام. وجــوزه الأخشن والكسائي والفراء والزجاج.

وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَذِكْرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٧ وــفي حــقــكــمــ وــمــا يــبــثــ مــن دــائــةــ إــاــيــتــ لــقــوــرــ.

(١) الصفار: قاسم بن علي، من ناحية الأندلس. مات بعد (٦٣٠ هـ). «بنية الوعاء» ٣٧٨.

(٢) في «المغني» ص ٦٣٢.

بُوْقُونَ ① وَخَلَفَ الْيَلِ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحِيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَصَرَّفَ الْرِّيحَ إِذَا شِئْتَ لِغَوَّرِ
يَقْلُونَ ॥ [الجاثية: ٣ - ٥]؛ فيمن نصب «إذَا» الأخيرة.

مسألة: اختلف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: فجمهور البصريين على المنع، وبعضهم والكوفيون على الجواز.

وخرج عليه قراءة حمزة [بجر الأرحام]: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ عَنْهُ، وَالْأَرْحَامُ» [النساء: ١].
وقال أبو حيّان^(١) في قوله تعالى: «وَاصْدُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُثُرًا عَنْهُ، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ» [البقرة: ٢١٧]
إن المسجد معطوف على ضمير «عنه» وإن لم يُعد الجار. قال: والذي نختاره جواز ذلك، لوروده في
كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولستا متبعين باتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل.



(١) في «البحر المحيط» ٢/ ٣٨٦ البقرة: ٢١٧.

النوع الثالث والأربعون

في المحكم والمتشابه

قال تعالى: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَبَ مِنْهُ مَا يَكُنُّ تَعْنِيهِنَّ هُنَّ أُمُّ الْكِتَبِ وَأُخْرُ مُشَكِّهِنَّ هُنَّ» [آل عمران: ٧]. وقد حكى ابن حبيب النسابوري في المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: أن القرآن كله محكم، لقوله تعالى: «كُتُبُ أَحْكَمَتْ إِيمَانُهُ» [هود: ١]. الثاني: كله متشابه، لقوله تعالى: «كِتَابًا مُتَشَبِّهًا مَثَانِي» [الزمر: ٢٣]. الثالث: وهو الصحيح: انقسامه إلى محكم ومتشابه؛ لأنّية المصدر بها. والجواب عن الآيتين: أن المراد بإحكامه: إتقانه وعدم تطرق النقض والاختلاف إليه. وبتشابهه كونه يشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز.

وقال بعضهم: الآية لا تدل على الحصر في الشيئين؛ إذ ليس فيهما شيء من طرقه، وقد قال تعالى: «لَيَسِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ» [النحل: ٤٤]. والمحكم لا توقف معرفته على البيان، والمتشابه لا يرجى بيانه.

وقد اختلف في تعين المحكم والمتشابه على أقوال: فقيل: المحكم ما عرف المراد منه، إما بالظهور وإما بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه؛ كقيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور. وقيل: المحكم ما وضح معناه، والمتشابه نقپضه. وقيل: المحكم ما لا يتحمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه ما احتمل أو جهاً. وقيل: المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه: بخلافه، كأعداد الصلوات، وختصاص الصيام برمضان دون شعبان. قاله الماوردي.

وقيل: المحكم ما استقل بنفسه، والمتشابه: ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره. وقيل: المحكم ما تأوله تنزيلاً، والمتشابه ما لا يدرك إلا بالتأويل. وقيل: المحكم ما لم تتكرر ألفاظه، ومقابلة المتشابه. وقيل: المحكم الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه: القصص والأمثال. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: المحكمات: ناسخة، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به. والمتشابهات: منسوخة، ومقدمة، ومؤخرة، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به.

(١) في «تفسيره» ٢/٥٩٢ (٣١٦٧) آل عمران: ٧.

وأخرج الفريابي عن مجاهد قال: المحكمات ما فيه الحلال والحرام، وما سوى ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن الربيع قال: المحكمات هي أوامر الزاجرة.

وأخرج عن إسحاق بن سعيد: أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراجعا في هذه الآية، فقال أبو فاختة: فواتح السور، وقال يحيى: الفرائض، والأمر والنهي والحلال.

وأخرج الحاكم [٢٨٨ و ٣١٧] وهو صحيح وغيره عن ابن عباس قال: الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام محكمات: «قُلْ تَعَاكُوا . . .» [١٥١] والآياتان بعدها.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) من وجه آخر، عن ابن عباس في قوله تعالى: «مِنْهُ أَيَّتُمْ تُحِكِّمُنَّ» قال: من هنا: «قُلْ تَعَاكُوا» إلى ثلاث آيات من هنا: «وَقَصَرَ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَيَّهُ» [٢٣] إلى ثلاث بعدها.

وأخرج عبد بن حميد عن الضحاك قال: المحكمات ما لم ينسخ منه، والمتشابهات ما قد نسخ. أخرج ابن أبي حاتم^(٣): عن مقاتل بن حيان قال: المتتشابهات فيما بلغنا: «الآن» و«المقص» و«المر» و«آلر».

قال ابن أبي حاتم^(٤): وقد روی عن عكرمة وقتادة وغيرهما: أن المحكم الذي يُعمل به، والمتتشابه الذي يؤمن به ولا يُعمل به.

فصل

اختلف: هل المتتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه، أو لا يعلمه إلا الله؟ على قولين، منشؤهما الاختلاف في قوله: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» [آل عمران: ٧]؛ هل هو معطوف و«يَقُولُونَ» حال؟ أو مبتدأ، خبره: «يَقُولُونَ» والواو للاستئناف؟

وعلى الأول طائفتان يسيرة؛ منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس. فأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» قال: أنا ممن يعلم تأويله.

وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد في قوله: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» قال: يعلمون تأويله ويقولون: آمنا به. وأخرج ابن أبي حاتم^(٥) عن الضحاك قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ولو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متتشابهه. واختار هذا القول النوري، فقال في «شرح مسلم»^(٦): إنه الأصح؛ لأنَّه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحدٍ من الخلق إلى معرفته.

(١) في «تفسيره» ٢ / ٥٩٢ . (٢) في «تفسيره» ٢ / ٣١٦٩ .

(٣) في «تفسيره» ٢ / ٥٩٢ و ٣١٦٧ . (٤) في «تفسيره» ٢ / ٥٩٤ .

(٥) في «تفسيره» ٢ / ٥٩٩ . (٦) في «تفسيره» ٢ / ٣٢٠٩ .

(٧) «شرح مسلم» ٦ / ٢١٨ بباب النهي عن اتباع متتشابه القرآن (٦٧٧٥).

وقال ابن الحاجب: إنه الظاهر.

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم - خصوصاً أهل السنة - فذهبوا إلى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس.

قال ابن السمعاني: لم يذهب إلى القول الأول إلا شرذمة قليلة، واختاره العتبى، قال: وقد كان يعتقد مذهب أهل السنة؛ لكنه سها في هذه المسألة. قال: ولا غرو، فإن لكل جواد كبورة، ولكل عالم هفة.

قلت: ويدل لصحة مذهب الأكثرين: ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه» [٢٨٩/٢] وهو صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (ومَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ أَمْنًا بِهِ). فهذا يدل على أن الواو للاستثناف؛ لأن هذه الرواية - وإن لم تثبت بها القراءة - فأقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه.

ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبغي المتشبه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله، وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب.

وحكى الفراء: أن في قراءة أبي بن كعب أيضاً: (وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ).

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف» من طريق الأعمش، قال في قراءة ابن مسعود: (إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ) ^(١).

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ» إلى قوله: «أُولَئِكَ الْأَتَيْنَا» [آل عمران: ٧]. قالت: قال رسول الله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْ فَوْلَدِكَ الَّذِينَ سَمَّيَ اللَّهُ فَاحْذِرُهُمْ». [البخاري: ٤٤٧، مسلم: ٦٧٧٥، وأحمد: ٢٦١٩٧].

وأخرج الطبراني في «الكبير» ^(٢) [٣٤٤٢] عن أبي مالك الأشعري: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّيَّنِ إِلَّا ثَلَاثَ خَلَالٍ: أَنْ يَكْثُرَ لَهُمُ الْمَالُ فَيَتَحَاسِدُوا فَيُقْتَلُوا، وَأَنْ يُفْتَحَ لَهُمُ الْكِتَابُ فَيَأْخُذُهُ الْمُؤْمِنُ يَتَغَيِّرُ تَأْوِيلُهُ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . . .». الحديث.

وأخرج ابن مردوه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْقَرآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِي كَذِبٌ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَمَا عَرَفْتَ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ فَأَمْنِوْا بِهِ». ^(٣)

وأخرج الحاكم [٢٨٩/٢] وهو ضعيف: عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزَلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقَرآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: زَاجِر، وَأَمْرٌ، وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمَحْكَمٌ، وَمَتَّشِبَّهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَجْلَوْا حَلَالَهُ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا أُمْرُتُمْ بِهِ، وَانْهَوْا عَمَّا نُهِيْتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمَحْكَمِهِ، وَآمَنُوا بِمَتَّشِبَّهِهِ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلُّ مِنْ عَنْ رِبِّنَا».

(١) «المصاحف» ص ٦٩ وفيه: وإنْ حَقِيقَةً تَأْوِيلَهُ إِلَّا . . .

(٢) والثالثة: «وَأَنْ يَرُوا ذَا عِلْمِهِمْ فَيُضَيِّعُوهُ وَلَا يَأْلُونَ عَلَيْهِ».

وأخرج البيهقي في «الشعب» نحوه من حديث أبي هريرة. وأخرج ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُغدر أحد بجهالته، وتفسير تفسيره العرب، وتفسير تفسيره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن أدى علمه سوى الله فهو كاذب». ثم أخرجه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً بنحوه.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق العويني، عن ابن عباس قال: نؤمن بالمحكم وندين به، ونؤمن بالمتشابه ولا ندين به، وهو من عند الله كله.

وأخرج^(٢) أيضاً عن عائشة قالت: كان رسوخهم في العلم أنَّ آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه. وأخرج^(٣) أيضاً عن أبي الشعثاء وأبي نحيل، قالا: إنَّكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة. وأخرج الدارمي في «مسنده» [السن]: عن سليمان بن يسار: أنَّ رجلاً يقال له: صبيح، قديم المدينة، فجعل يسأل عن متشاربه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن صبيح. فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين، فضربه حتى دمى رأسه. وفي رواية عنده: فضربه بالجريدة حتى ترك ظهره ذبَّرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت ت يريد قتلي فاقتلي فقتلاً جميلاً. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألا يجالسه أحد من المسلمين.

وأخرج الدارمي^(٤): عن عمر بن الخطاب قال: إِنَّه سيأتيكم ناسٌ يجادلونكم بمشتبهات القرآن، فخذلهم بالسُّنْنَ، فإنَّ أصحاب السنن أعلمُ بكتاب الله. بهذه الأحاديث والآثار تدلُّ على أنَّ المتشارب مما لا يعلمه إلا الله، وأنَّ الخوض فيه مذموم، وسيأتي قريباً زيادةً على ذلك.

قال الطيبي: المراد بالمحكم ما اتفق معناه، والمتشارب بخلافه؛ لأنَّ اللفظ الذي يقبل معنى: إما أن يحتمل غيره أولاً، والثاني النَّص، والأول: إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أولاً، والأول هو الظاهر، والثاني: إما أن يكون مساوئه أولاً، والأول هو المجمل والثاني المؤول. فالمشترك بين النَّص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤول هو المتشارب.

ويؤيد هذا التقسيم: أنه تعالى أوقع المحكم مُقاَبِلاً للمتشارب، قالوا: فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابلها، وبغض ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنَّه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال: ﴿وَنَهَا مَا يَتَّمِّتُ مُحَكَّمٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُشَكِّمَتُهُ﴾، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء، فقال أولاً: ﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبَغٌ﴾ إلى أن قال: ﴿وَالرَّسُولُونَ فِي أَلْمَلِي يَقُولُونَ إِيمَانًا يَهُ﴾، وكان يمكن أن يقال: (وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ أَسْتَقْدَمَةُ، فَيَتَّبِعُونَ الْمُحَكَّمَ)، لكنه وضع موضع ذلك ﴿وَالرَّسُولُونَ

(١) ابن أبي حاتم ٢/٥٩٩ (٣٢٠٨).

(٢) في «تفسيره» ٢/٦٠١ (٣٢١٧).

(٣) المرجع السابق.

(٤) ٢/٥٩٩ (٣٢٠٦).

في أعلم» لاتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه لا يحصل إلاًّ بعد التثبت العام والاجتهد البليغ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد، ورسخ القدر في العلم أوضح صاحبُه النطق بالقول الحق، وكفى بداعِ الراسخين في العلم: «رَبَّنَا لَا تُزَعْ قُلُوبُنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا» [آل عمران: ٨] إلى آخره، شاهداً على أن «الراسخون في العلوم» مقابل لقوله: «فَلَمَّا دَرَأَنَّ فِي قُلُوبِهِمْ رَبْعَ» وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله: «إِلَّا اللَّهُ» تام، وإلى أن علم بعض المتشارب مختص بالله تعالى، وأنَّ من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث، بقوله: «فَاحذروهم»^(١).

وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشارب كابتلاء البدن بأداء العبادة، كالحكيم: إذا صفت كتاباً أجمل فيه أحياناً؛ ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالمملوك يتخد علامة يمتاز بها ممن يطلعه على سره.

وقيل: لو لم يُبتل العقل - الذي هو أشرف البدن - لاستمر العالم في أبهة العلم على التمرُّد، فبذلك يستأنس على التذلل بعز العبودية، والمترتب عليه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها. وفي ختم الآية بقوله تعالى: «وَمَا يَدْكُرُ إِلَّا أُوْلَئِكُمُ الْأَكْبَرُ» [البقرة: ٢٦٩] تعرِيف بالزائغين، ومدح للراسخين، يعني مَنْ لم يتذَّرَ ويتعظ ويخالف هواه، فليس من أولي العقول، ومن ثم قال الراسخون: «رَبَّنَا لَا تُزَعْ قُلُوبُنَا» إلى آخر الآية، فخضعوا لبارئهم لاستنزال العلم اللدني بعد أن استعادوا به من الزيف النمساني.

وقال الخطابي: المتشارب على ضربين: أحدهما: ما إذا ردَ إلى المحكم واعتبر به عرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الربيع فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتقرون.

وقال ابن الحصار: قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشارب، وأخبر عن المحكمات أنها أَمَّ الكتاب؛ لأن إليها تردد المتشاربات، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كلّ ما تعبدُهم به من معرفته، وتصديق رسالته، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، بهذا الاعتبار كانت أَمهاتٍ. ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيفُ أَنْهُم هم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ ومعنى ذلك: أنَّ مَنْ لم يكن على يقين من المحكمات، وفي قلبه شكٌ واسترابة، كانت راحتَه في تتبع المشكلات المتشاربات، ومراد الشارع منها التقدُّم إلى فهم المحكمات، وتقديم الأَمهات؛ حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تُبالي بما أشكل عليك. ومراد هذا الذي في قلبه زيف التقدُّم إلى المشكلات، وفهم المتشارب قبل فهم الأَمهات، وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع، ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يفترضون على رسلهم آياتٍ غير الآيات التي جاؤوا بها، ويظنُّون أنَّهم لو جاءتهم آياتٍ أخرى لآمنوا عندها، جهلاً منهم. وما علِمُوا أنَّ الإيمان بإذن الله تعالى. انتهى.

(١) سلف تخرِيجه قريباً.

وقال الراغب في «مفردات القرآن»^(١): الآيات عند اعتبار بعضها بعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومتشاربه على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه.

فالمتشارب بالجملة ثلاثة أضرب:

متشارب من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهتهما.

فالأول: ضربان:

أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة؛ إما من جهة الغرابة نحو: (الأب)، و﴿بِرْزُونَ﴾ [الصفات: ٩٤]، أو الاشتراك كاليد واليمين.

وثانيهما: يرجع إلى جملة الكلام المركب؛ وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام، نحو: ﴿وَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَأَنْكِحُوهُمَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وضرب لبساطه، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لأنه لو قيل: (ليس مثله شيء) كان أظهر للسامع.

وضرب لنظم الكلام، نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَوْجَأً ① فِيمَا﴾ [الكهف: ١ - ٢]، تقديره: (أنزل على عبدِه الكتابَ قِيمًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَوْجَأً).

والمتشارب من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة؛ فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا، إذا كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نجسّه، أو ليس من جنسه.

والمتشارب من جهتهما خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكلمة؛ كالعموم والخصوص، نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُتَشَرِّكِينَ﴾ [التوبه: ٥].

والثاني: من جهة الكيفية؛ كالوجوب والندب، نحو: ﴿فَأَنْكِحُوهُمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْسَّاءَ﴾ [النساء: ٣].

والثالث: من جهة الزَّمان؛ كالناسخ والمنسوخ، نحو ﴿أَنْقَلَوْا اللَّهَ حَقَّ تَقْالِيهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

والرابع: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ الَّذِي بِأَنْ تَأْتُوا أَبْيَهُمْ مِنْ ظُهُورِهِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿إِنَّمَا لَشَيْءٌ زِيَادَةٌ فِي الْكُفَّارِ﴾ [التوبه: ٣٧]، فإنَّ من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعدَّ عليه تفسير هذه الآية.

الخامس: من جهة الشُّروط التي يصحُّ بها الفعل أو يفسد؛ كشروط الصلاة والنكاح.

قال: وهذه الجملة إذا تصورت، علم أن كلَّ ما ذكره المفسرون في تفسير المتشارب لا يخرج عن هذه التقسيمات.

ثم جميع المتشارب على ثلاثة أضرب:

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك.

وضرب للإنسان سبيلاً إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة.

وضرب متعدد بين الأمرين، يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم ويختفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله عليه السلام ابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» [البخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨، وأحمد: ٣١٠٢].

وإذا عرفت هذه الجهة عرفت أن الوقف على قوله: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ» ووصله بقوله: «وَالرَّئِسُونَ فِي الْعِلْمِ» جائز، وأنَّ لكلَّ واحدٍ منها وجهاً حسبما دلَّ عليه التفصيل المقدم. انتهى. [كلام الأصفهاني في «المفردات»].

وقال الإمام فخر الدين: صرفُ اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لابدَّ فيه من دليل منفصل، وهو إماً لفظيًّا أو عقليًّا:

الأول: لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية؛ لأنَّه لا يكون قاطعاً؛ لأنَّه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة، واتفاقها مظنون، والموقوف على المظنون مظنون، والظني لا يكتفى به في الأصول.

وأما العقلي: فإنَّما يفيد صرفُ اللفظ عن ظاهره لكون الظاهر محالاً، وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل؛ لأنَّ طريق ذلك ترجيحُ مجاز على مجاز، وتأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللغطي، والدليل اللغطي في الترجيح ضعيف لا يفيد إلا الظن، والظن لا يعول عليه في المسائل الأصولية القطعية؛ فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف - بعد إقامة الدليل القاطع على أنَّ حملُ اللفظ على ظاهره محالاً - تركُ الخوض في تعين التأويل. انتهى.

وحسبك بهذا الكلام من الإمام.

فصل

من المتتشابه آيات الصِّفات، ولا بن اللَّبَانِ فيها تصنيفٌ مفردٌ، نحو: «الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي» [طه: ٥]، «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» [القصص: ٨٨]، «وَبَقَى وَجْهٌ رَّبِّكُ» [الرحمن: ٢٧]، «وَلَنْصُنَعْ عَلَى عَيْقَنِ» [طه: ٣٩]، «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠]، «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧]. وجمهور أهل السنة - منهم السلف وأهل الحديث - على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نُفَسِّرُها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

آخر أبو القاسم اللالكائي في «السنة» عن طريق قرة بن خالد، عن الحسين، عن أم سلمة في قوله تعالى: «الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي» قالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفر.

وأخرج أيضاً عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه سُئل عن قوله: «الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي». فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول؛ ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، علينا التصديق.

وأخرج أيضاً عن مالك: أنه سئل عن الآية، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأخرج البيهقي عنه أنه قال: هو كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع.
وأخرج الألكلائي عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كُلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه.

وقال الترمذى [عند حديث: ٢٥٥٨] في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة - مثل سفيان الثورى، ومالك، وابن المبارك، وابن عيّنة، ووكيع وغيرهم - أنهم قالوا: نروى هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها. ولا يقال: كيف، ولا نفسّر ولا نتوهّم.

وذهب طائفة من أهل السنة: إلى أننا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى؛ وهذا مذهب الخلف.
وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه، فقال في الرسالة الناظمة: الذي نرتضيه ديناً، وندين الله به عقداً، اتبع سلف الأمة، فإنّهم درجوا على ترك التعرّض لمعانيها.

وقال ابن الصلاح: على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلّمين من أصحابنا يصيّف عنها ويأباه.
واختار ابن برهان^(١) مذهب التأویل، قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين: هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه، أو لا ، بل يعلمه الراسخون في العلم؟

وتوسّط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأویل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توّقفنا عنه، وأمناً بمعناه على الوجه الذي أريده مع التنزيه، قال: وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخطاب العرب قلنا به من غير توقيف، كما في قوله تعالى: ﴿بَحَسِّرْنَاهُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فتحمله على حق الله وما يجب له.

ذكر ما وقفت عليه من تأویل الآية المذكورة على طريقة أهل السنة

من ذلك صفة (الاستواء) وحاصل ما رأيت فيها سبعة أجوبة:
أحدها: حكى مقاتل والكلبي عن ابن عباس: أن (استوى) بمعنى استقرَّ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأویل، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم.

ثانيةها: أنَّ (استوى) بمعنى (استولى). ورُدّ بوجهين:
أحدهما: أنَّ الله تعالى مستولٍ على الكونين والجنة والنار وأهلها، فأُيّد فائدة في تخصيص العرش؟

والآخر: أنَّ الاستيلاء إنما يكون بعد فَهْرٍ وغَلْبَةٍ، والله سبحانه وتعالى متّه عن ذلك.

(١) ابن برهان: أحمد بن علي، أبو الفتح، فقيه من فقهاء بغداد الشافعية (ت: ٥١٨ هـ). «وفيات الأعيان» ١/٢٩.

أخرج الالكائي في «السنة» عن ابن الأعرابي: أَنَّه سُئلَ عن معنى (استوى) فقال: هو على عرشه كما أَخْبَرَ فقيل: يا أبا عبد الله، معناه (استولى)؟ قال: اسْكُتْ، لا يقال: استولى على الشيء إِلَّا إذا كان له مُضادٌ، فَإِذَا غَلَبَ أَحَدُهُمَا قيل: استولى.

ثالثها: أَنَّه بمعنى صعد، قاله أبو عبيد، ورُدَّ بأنه تعالى منزه عن الصعود أيضاً.

رابعها: أَنَّ التقدير: (الرحمن علا)، أي: ارتفع، من العلو، والعرش له استوى. حكاه إسماعيل

الضرير في تفسيره. ورُدَّ بوجهين:

أَحَدُهُمَا: أنه جعل (على) فعلاً، وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلاً لكتبت بالألف، كقوله: ﴿عَلَّا فِي الْأَرْض﴾ [القصص: ٤].

وآخر: أنه رفع (العرش) ولم يرفعه أحدٌ من القراء.

خامسها: أَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿الَّرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ﴾، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَسْتَوَى﴾ ⑥ لِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْض﴾ [طه: ٦ - ٥]، ورُدَّ: بأنه يزيل الآية عن نظمها ومرادها.

قلت: ولا يتأنى له في قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

سادسها: أن معنى (استوى) أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه، كقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهُنَّ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، أي: قصد وعمد إلى خلقها. قاله الفراء والأشعري وجماعة أهل المعاني. وقال إسماعيل الضرير: إِنَّ الصواب.

قلت: يبعده تعديته بعلى، ولو كان كما ذكروه لتعدي بالي، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾.

سابعها: قال ابن اللَّبَان^(١): الاستواء المنسوب إليه تعالى بمعنى اعتدل، أي: قام بالعدل، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَلْقَى الْقِسْطَ﴾ [آل عمران: ١٨].

والعدل هو استواه، ويرجع معناه إلى أنه: أعطى بعْزَتَه كل شيء خلقه موزوناً بحكمته البالغة.

ومن ذلك: (النفس) في قوله تعالى: ﴿تَنَاهَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ووجه بأنه خرج على سبيل المشاكلة مراداً به الغيب؛ لأنَّه مستتر كالنفس.

وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ رَبُّكُمُ اللَّهُ نَسْكُهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: عقوبته، وقيل: إيماء.

وقال السُّهِيْلي: النَّفْس عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد، وقد استعمل من لفظه التفاسة والشيء النفيس، فصلحت للتعبير عنه سبحانه وتعالى.

وقال ابن اللَّبَان: أَوَّلَهَا الْعُلَمَاء بتأویلات: منها أن النفس عَبَرَ بها عن الذَّاتِ، قال: وهذا وإن كان سائغاً في اللغة، ولكن تعدي الفعل إليها بفي المفيدة للظرفية محال عليه تعالى، وقد أَوَّلَها بعضهم

(١) ابن اللَّبَان: محمد بن أحمد، الدمشقي، مفسر، من علماء العربية، له: «رُدُّ معاني الآيات» (٧٤٩ هـ). الدرر الكامنة ٣/٣٣٠.

بالغيب؛ أي: لا أعلم ما في غيبك وسرّك، قال: وهذا حسن، لقوله في آخر الآية: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْفَيْوُبِ﴾.

ومن ذلك: (الوجه) وهو مؤول بالذات. وقال ابن اللبان في قوله: ﴿بِرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿إِنَّمَا تُطْعِنُكُ بِوْجَهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، ﴿إِلَّا أَيْنَاهُ وَجْهُ رَبِّ الْأَكْلِ﴾ [الليل: ٢٠]؛ المراد: إخلاص النية.

وقال غيره في قوله: ﴿فَقَمَ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، أي: الجهة التي أمر بالتجهيز إليها.

ومن ذلك: (العين) وهي مؤوله بالبصر أو الإدراك، بل قال بعضهم: إنها حقيقة في ذلك، خلافاً لتوهم بعض الناس أنها مجاز، وإنما المجاز في تسمية العضو بها.

وقال ابن اللبان: نسبة العين إليه تعالى اسم لآياته المبصرة، التي بها سبحانه ينظر للمؤمنين، وبها ينظرون إليه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ عَيْنَنَا مُبَصِّرَةً﴾ [النمل: ١٣]. نسب البصر للآيات على سبيل المجاز تحقيقاً، لأنها المرادة بالعين المنسوبة إليه. وقال: ﴿فَدَجَاءُكُمْ بَصَارُهُمْ مِنْ زَرِيرُكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَإِنَّفَسَهُ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤]. قال: فقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، أي: بأياتنا تنظر بها إلينا، وننظر بها إليك.

قال: ويؤيد أن المراد بالأعين هنا الآيات كونه علل بها الصبر لحكم ربّه صريحاً في قوله: ﴿إِنَّمَا نَرَكُنُ عَيْنَكَ الْفَرْقَانَ تَنْزِيلًا ﴿١١﴾ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣ - ٢٤].

قال: وقوله في سفيينة نوح: ﴿بَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، أي: بأياتنا، بدليل: ﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْرَ اللَّهِ بِمَرْبِرِهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١]، وقال: ﴿وَلَنْصَنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، أي: على حكم آيتها التي أوحيتها إلى أمك: ﴿أَنَّ أَرْضِيَعِي فَإِذَا حَقَّتْ عَلَيْهِ فَكَأْلَقِيَهُ فِي الْيَمِّ﴾ الآية [القصص: ٧]. انتهى.

وقال غيره: المراد في الآيات كلامه تعالى وحفظه.

ومن ذلك: (اليد) في قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، ﴿بِيَدِ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿مَمَا عَوَلَتْ أَيْدِيَنَا﴾ [يس: ٧١]، ﴿وَأَنَّ الْفَضَلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وهي مؤوله بالقدرة.

وقال السهيلي: اليد في الأصل - كالبصر - عبارة عن صفة لموصوف، ولذلك مدح سبحانه وتعالي بالأيدي مقرونة مع الأ بصار في قوله: ﴿أَوْلَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَرِ﴾ [ص: ٤٥]، ولم يمدحهم بالجوارح؛ لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر، قال: ولهذا قال الأشعري: إنَّ اليد صفة ورد بها الشرع، والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة، إلَّا أنها أخص والقدرة أعم، كالمحجة مع الإرادة والمشيئة؛ فإنَّ في اليد تشيرياً لازماً.

وقال البغوي في قوله: ﴿بِيَدِي﴾: في تحقيق الله الثنية في اليد دليل على أنها ليست بمعنى القدرة والقوه والنعمة، وإنما هما صفتان من صفات ذاته.

وقال مجاهد: اليد ها هنا صلة وتأكيد، كقوله: ﴿وَبَيْقَنَ وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. قال البغوي:

وهذا تأويل غير قوي، لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول: إن كنت خلقتَه فقد خلقتني، وكذلك في القدرة والنعمة، لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس.

وقال ابن اللبان: فإن قلت: فما حقيقة اليدين في خلق آدم؟ قلت: الله أعلم بما أراد؛ ولكن الذي استشرته من تدبر كتابه: أنَّ (اليدين) استعارة لنور قدرته القائمة بصفة فضله، ولنورها القائمة بصفة عدله، ونبَّهَ على تخصيص آدم وتكريمه بأنَّ جمع له في خلقه بين فضله وعدله. قال: وصاحب الفضل هي اليمين التي ذكرها في قوله: ﴿وَالسَّمْكُوتُ مَطْوِيَتُ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَنِّمْ وَتَعَلَّمَ﴾ [الزمر: ٦٧].

ومن ذلك: (الساقي) في قوله: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقِي﴾ [القلم: ٤٢]، ومعناه: عن شدة وأمر عظيم، كما يقال: قامت الحرب على ساق.

أخرج الحاكم في «المستدرك»^(١): من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أنه سئل عن قوله: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقِ﴾ قال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعت قول الشاعر:

اصبر عناق إِنَّه شَرّ بَاقٌ قَدْ سَنَ لِي قَوْمَك ضَرَبَ الْأَعْنَاقَ
وَقَامَتِ الْحَرْبُ بَنَا عَلَى سَاقٍ

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة.

ومن ذلك: (الجنب) في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، أي: في طاعته وحده، لأن التفريط إنما يقع في ذلك، ولا يقع في الجنب المعهود.

ومن ذلك: صفة (القرب) في قوله: ﴿فَإِنِّي فَرِيقٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ أي: بالعلم.

ومن ذلك: صفة (الفوقيبة) في قوله: ﴿وَهُوَ الْفَاهِرُ فَوْقَ عِبَادَهُ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. والمراد بها العلوُّ من غير جهة، وقد قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوَهْمُهُمْ فَهُوُنَّ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. ولا شك أنه لم يُرد العلوُّ المكاني.

ومن ذلك: صفة (المجيء) في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿أَوْ يَأْتِي رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ أي: أمره؛ لأن الملك إنما يأتي بأمره أو بتسلیطه، كما قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَأْمُرُهُ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنياء: ٢٧]، فصار كما لو صرَّح به.

وكذا قوله: ﴿فَأَذَهَبَ أَنَّتَ وَرَبِّكَ فَقَدْتَلَا﴾ [المائدة: ٢٤]، أي: اذهب بربك؛ أي: بتوقيه وقوته.

ومن ذلك: صفة (الحب) في قوله: ﴿يُجْهِهِمْ وَيُجْهِوْهُمْ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿فَأَتَيْعُونِي يَعِيْجُكُمْ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

(١) ٤٩٩ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أولى من حديث رُوي عن ابن مسعود بإسناد صحيح لم يستجز روایته في هذا الموضوع. ووافقه الذهبي.

وصفة (الغضب) في قوله: ﴿وَغَضَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [الفتح: ٦].
 وصفة (الرضا) في قوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم﴾ [المائدة: ١١٩].
 وصفة (العجب) في قوله: ﴿بَكْلَ عَجِيزَتْ﴾ [الصفات: ١٢]؛ بضم التاء، وقوله: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ قَوْلَهُمْ﴾ [الرعد: ٥].
 وصفة (الرحمة) في آيات كثيرة.

وقد قال العلماء: كل صفة يستحبيل حقيقتها على الله تعالى نفس بلازمه.

قال الإمام فخر الدين: جميع الأعراض النفسانية - أعني الرحمة والفرح، والشُّرور والغضب والحياة والمكر والاستهزاء - لها أوائل ولها غايات، مثاله: الغضب، فإنَّ أَوَّلَهُ غُلْيَانَ دُمَ القلب، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، فلفظ الغضب في حق الله لا يُحمل على أَوَّلَهُ الذي هو غلْيَان دُمَ القلب، بل على غرضه الذي هو إرادة الإضرار. وكذلك: الحياة، له أَوْلَ وهو انكسار يحصل في النفس، وله غرض وهو تَرْكُ الفعل، فلفظ الحياة في حَقِّ الله يُحمل على ترك الفعل لا على انكسار النفس. انتهى.

وقال الحسين بن الفضل: العجب من الله إنكارُ الشيء وتعظيمُه. سئل الجنيد عن قوله: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ قَوْلَهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، فقال: إن الله لا يعجب من شيء، ولكن الله وافق رسوله، فقال: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ قَوْلَهُمْ﴾، أي: هو كما تقول.

ومن ذلك: لفظة (عند) في قوله تعالى: ﴿عَنْدَ رَبِّكُ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، و﴿مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ومعناهما الإشارة إلى التمكين والزلف والرفعة.

ومن ذلك: قوله: ﴿وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، أي: بعلمه، وقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ بِمَا تَرْكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

قال البيهقي: الأصح أن معناه أنه المعبود في السموات وفي الأرض، مثل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

وقال الأشعري: الظرف متعلق بـ﴿يَعْلَمُ﴾، أي: عالم بما في السموات والأرض.

ومن ذلك: قوله: ﴿سَقَفْعٌ لَكُمْ أَيْهُ الْقَلَادُ﴾ [الرحمن: ٣١]، أي: ستفصل لجزائكم.

تبنيه: قال ابن اللبان: ليس من المتشابه قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾؛ لأنَّ فسره بعده بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَيْدُ وَعَيْدُ﴾ [البروج: ١٣]؛ تنبئها على أن بطشه عبارة عن تصرفه في بيته وإعادته، وجميع تصرفاته في مخلوقاته.

فصل

ومن المتشابه أوائل السور:

والمحتر فيها - أيضاً - أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

أخرج ابن المنذر وغيره عن الشعبي: أنه سئل عن فواتح السور، فقال: إن لكل كتاب سرًا، وإن سر هذا القرآن فواتح السور.

وخاص في معناها آخرون، فأخرج ابن أبي حاتم^(١) وغيره من طريق أبي الصحى، عن ابن عباس في قوله: ﴿الَّمَ﴾ قال: أنا الله أعلم، وفي قوله: ﴿الْمَسَ﴾ قال: أنا الله أفصل، وفي قوله: ﴿الَّرَّ﴾ أنا الله أرى.

وأخرج^(٢) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿الَّمَ﴾ و﴿حَدَّ﴾ و﴿تَ﴾ قال: اسم مقطوع.

وأخرج^(٣) من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: (الر وحم ون) حروف الرحمن مفرقة.

وأخرج أبو الشيخ: عن محمد بن كعب القرظى قال: ﴿الَّرَّ﴾ من الرحمن.

وأخرج عنه أيضًا قال: ﴿الْمَسَ﴾ الألف من الله، والميم من الرحمن، والصاد من الصمد.

وأخرج أيضًا عن الضحاك في قوله: ﴿الْمَسَ﴾ قال: أنا الله الصادق، وقيل: ﴿الْمَسَ﴾ معناه المصوّر، وقيل: ﴿الَّرَّ﴾ معناه أن الله أعلم وأرفع، حكاهما الكرمانى في «غرائب»^(٤).

وأخرج الحاكم وغيره من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في: ﴿كَهِيَعَصَ﴾ قال: الكاف من كريم، والهاء من هادٍ، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق.

وأخرج الحاكم [٢٢/٣٧١] - أيضًا - من وجه آخر: عن سعيد، عن ابن عباس في قوله: ﴿كَهِيَعَصَ﴾ قال: كافٌ، هادٍ، أمينٌ، عزيزٌ، صادقٌ.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٥) من طريق السُّدِّي: عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس. وعن مُرَّة عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله: ﴿كَهِيَعَصَ﴾ قال: هو هجاء مقطوع: الكاف من الملك، والهاء من الله، والياء والعين من العزيز، والصاد من المصوّر.

وأخرج^(٦) عن محمد بن كعب مثله، إلا أنه قال: والصاد من الصمد.

وأخرج سعيد بن منصور وابن مردويه من وجه آخر: عن سعيد، عن ابن عباس في قوله: ﴿كَهِيَعَصَ﴾ قال: كبيرٌ، هادٍ، أمينٌ، عزيزٌ، صادقٌ.

وأخرج ابن مردويه من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله: ﴿كَهِيَعَصَ﴾ قال: الكاف الكافي، والهاء الهاדי، والعين العالم، والصاد الصادق.

وأخرج من طريق يوسف بن عطية قال: سئل الكلبي عن: ﴿كَهِيَعَصَ﴾، فحدث عن أبي صالح، عن أم هانئ، عن رسول الله ﷺ قال: «كافٌ، هادٍ، أمينٌ، عالمٌ، صادقٌ».

(١) في «تفسيره» (٤٣/٣٢) أول البقرة، و٦/١٩٢١ (١٠١٨٤) أول يونس.

(٢) المرجع السابق ٦/١٩٢١ (١٠١٨٦).

(٣) المرجع السابق ٦/١٩٢١ (١٠١٨٧).

(٤) «غرائب التأويل..» ٧/٢٣٩٦ (١٣٠٢٤) أول سورة الأعراف.

(٥) ابن أبي حاتم برقم (١٣٠٢٦).

(٦) في «تفسيره» ٧/٣٩٥ (١٣٠٢٤) أول سورة مريم.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن عكرمة في قوله: ﴿كَعِصَم﴾ قال: يقول: أنا الكبير، الهادي، عليٌّ، أمينٌ، صادقٌ.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: «طه» قال: الطاء من «ذى الطول» [غافر: ٣].
وأخرج عنه أيضاً في قوله: «طسّة» قال: الطاء من «ذى الطول» والسيّن من القدوس، والميم
من الرّحمن.

وأخرج عن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿ حَمٌ ﴾؛ قال: حاء اشتقت من الرحمن، وميم اشتقت من الرحيم.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿ حَمَّ عَسْقٌ ﴾ [الشوري: ١ - ٢]. قال: الحاء والميم من الرحمن، والعين من العليم، والسيّن من القدس، والقاف من القاهرة.

وأخرج عن مجاهد، قال: فواتح السور كلها هجاء مقطّع.

وأخرج عن سالم بن عبد الله قال: «ألم وحم ون» ونحوها اسم الله مقطعة.

وأخرج عن السُّدِّي قال: فواتح السور أسماء من أسماء الرَّبِّ جلَّ جلاله، فرقٌ في القرآن.

^(٢) وحكى الكرمانى في قوله: ﴿فَ﴾ أنه حرف من اسمه قادر وقاهر.

وحكى غيره في قوله: ﴿تَأْتِيَ الْمُفْتَاحُ بِنَامِنَةٍ﴾ أنة مفتاح اسمه تعالى: نور وناصر.

وهذه الأقوال كلها راجعة إلى قول واحد، وهو أنها: حروف مقطعة، كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى.

والاكتفاء ببعض الكلمة معهود في العربية، قال الشاعر:

قلت لها قفي فقالت قاف

أي: وقفـتـ. وـقـالـ:

وهذا القول اختياره الزجاج، وقال: العرب تنطق بالحرف الواحد تدلّ به على الكلمة التي هو منها.

وقيل: إنها الاسم الأعظم؛ إلّا أَنَا لا نعرف تأليفه منها. كذا نقله ابن عطية.

وأخرج ابنُ جريرَ بسندٍ صحيحٍ عن ابنِ مسعودٍ، قال: هُوَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ.

(٢) في «عجائبه» ١١٢٧/٢، أول سورة ق.

(١) في «التفسير» ٧/٢٣٦٩ (٢٢٠١٣).

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق السُّدِي: أنه بلغه عن ابن عباس قال: «الْمَرُّ» اسم من أسماء الله تعالى الأعظم.

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: «الْمَرُّ» و«طَسْتَرُ» و«صَنُّ» وأشباهها قسم أقسام الله به، وهو من أسماء الله. وهذا يصلح أن يكون قوله ثالثاً، أي: إنها برمتها أسماء لله، ويصلح أن يكون من القول الأول ومن الثاني. وعلى الأول مشى ابن عطية وغيره.

ويؤيد ما أخرجه ابن ماجه في «تفسيره» من طريق نافع: عن أبي تُعيم القراء، عن فاطمة بنت علي بن أبي طالب: أنها سمعت علي بن أبي طالب يقول: يا «كَمِيعَنَّ» اغفر لي.

وما أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) عن الربيع بن أنس في قوله: «كَمِيعَنَّ» قال: يا من يجير ولا يجار عليه.

وأخرج عن أشهب قال: سألت مالك بن أنس: أيُنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَسَمَّى بِ«يَسَّ»؟ فقال: ما أراه ينبغي، لقول الله: «يَسَّ ① وَأَقْرَءُكُمُ الْحَكْمَ»، يقول: هذا اسم تسميت به.

وقيل: هي أسماء للقرآن؛ كالفرقان والذكر، أخرجه عبد الرزاق عن قتادة. وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: كل هجاء في القرآن فهو اسم من أسماء القرآن.

وقيل: هي أسماء للسور، نقله الماوردي وغيره عن زيد بن أسلم، ونسبه صاحب «الكتشاف» إلى الأكثر.

وقيل: هو فواتح لل سور، كما يقولون في أول القصائد (بل) ولا بل). أخرج ابن جرير من طريق الشوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: «الْمَرُّ» و«حَمَّ» و«الْتَّصُّ» و«صَنُّ» ونحوها فواتح الله بها القرآن.

وأخرج أبو الشيخ من طريق ابن جرير قال: قال مجاهد: «الْمَرُّ» و«الْتَّرُّ» فواتح الله بها القرآن. قلت: ألم يكن يقول هي أسماء؟ قال: لا.

وقيل: هذا حساب أبي جاد، لتدل على مدة هذه الأمة.

وأخرج ابن إسحاق، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رياض قال: مر أبو ياسر بن أخطب في رجال من يهود رسول الله ﷺ، وهو يتلو فاتحة سورة البقرة: «الْمَرُّ ① ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَهُ فِيهِ»، فأتى أخاه حُيَيَّ بن أخطب في رجال من اليهود، فقال: تعلمون والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أنزل عليه: «الْمَرُّ ① ذَلِكَ الْكِتَابُ». قال: أنت سمعته؟ قال: نعم. فمشى حُيَيَّ في أولئك النَّفَرِ إلى رسول الله ﷺ فقالوا: ألم تذكر أنك تتلو فيما أنزل عليك: «الْمَرُّ ① ذَلِكَ»؟ فقال: «بلى». فقالوا: لقد بعث الله قبلك أرباء ما نعلمه بَيْنَ نَبِيٍّ مَا مَدَّ مَلْكَهُ، وما أَجَلَّ أَمْتَهُ غَيْرَكُ، الأَلْفُ

(٢) (٢٣٩٦/٧) (٢٢٧-١٣٠) أول مريم.

(١) في «تفسيره» ١/٤٣ (٤٣) (٣٢) أول البقرة.

واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون؛ فهذه إحدى وسبعون سنة، أفادت في دين نبي إنّما مدة ملوكه وأجل أمته إحدى وسبعون سنة؟! ثم قال: يا محمد، هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الْأَنْصَ﴾» قال: هذه أثقل وأطول، الألف واحدة، واللام ثلاثون؛ والميم أربعون، والصاد سبعون، فهذه إحدى وستون ومئة سنة، هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الرَّ﴾». قال: هذه أثقل وأطول؛ الألف واحدة، واللام ثلاثون، والراء مئتان، هذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة. هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الْتَّرَ﴾». قال: هذه أثقل وأطول، هذه إحدى وسبعون ومئتان، ثم قال: لقد لبّس علينا أمرُك حتى ما ندرِي أَفْلِيلًا أُعْطِيتَ أم كثيرًا. ثم قال: قوموا عنه. ثم قال أبو ياسر لأخيه ومنْ معه: ما يدرِيكم لعلَّه قد جُمِعَ هذَا كُلُّهُ لِمُحَمَّدٍ، إحدى وسبعون، وإحدى وستون ومئة، وإحدى وثلاثون ومئتان، وإحدى وسبعون ومئتان، فذلك سبعمائة وأربع وثلاثون سنة. فقالوا: لقد تشاَبَه علينا أُمُّهُ، فيزعمون أنَّ هؤلاء الآيات نزلت فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ أَيْكَتُ مُخْكِنَتُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِّهُتُ﴾ [آل عمران: ٢٧].

وأخرج ابن جرير من هذا الطَّريق، وابن المنذر من وجه آخر عن ابن جرير مُضلاً.

وأخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم^(١): عن أبي العالية في قوله: ﴿الْمَ﴾: قال هذه الأحرف الثلاثة من الأحرف التسعة والعشرين، دارت بها الألسن، ليس منها حرف إلاً وهو مفتاح اسم من اسمائه تعالى، وليس منها حرف إلاً وهو من آلاته وبلاه، وليس منها حرف إلاً وهو في مدة أقوام وآجالهم، فالآلف مفتاح اسمه: الله، واللام مفتاح اسمه: لطيف، والميم مفتاح اسمه: مجید. فالآلف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، فالآلف ستة، واللام ثلاثون، والميم أربعون.

قال الخوئي: وقد استخرج بعض الأئمة من قوله تعالى: ﴿الَّهُ عَلَيْتَ الْوُجُومُ﴾ [الروم: ١ - ٢] أنَّ البيت المقدس يفتحه المسلمون في سنة ثلات وثمانين وخمسة، ووقع كما قاله!

وقال السهيلي: لعلَّ عدد الحروف التي في أوائل السُّور - مع حذف المكرر - للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة.

قال ابن حجر: وهذا باطل لا يعتمد عليه، فقد ثبت عن ابن عباس رض الزَّجر عن عَدَّ أبي جاد، والإشارة إلى أنَّ ذلك من جُملة السَّحر. وليس ذلك بعيد، فإنه لا أصل له في الشريعة، وقد قال القاضي أبو بكر ابن العربي في فوائد رحلته: ومن الباطل علم الحروف المقطعة في أوائل السُّور.

وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزيد، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ولا يصل منها إلى فهم. والذي أقوله: إنه لو لا أنَّ العرب كانوا يعرفون أنَّ لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكروا ذلك على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل تلا عليهم ﴿حَمَ﴾ فضلـت و﴿صَ﴾ وغيرهما فلم ينكروا ذلك، بل صرَحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة، مع تشويهـهم إلى عشرة وحرصـهم على زلة، فدلَّ على أنه كان أمراً معروفاً بينـهم لا إنكارـ فيه. انتهى.

(١) في «تفسيره» ١/٤٩ (٣٣) أول البقرة.

وقيل: هي تنبیهات كما في النداء. عَدَّ ابن عطیة مغایرًا للقول بأنها فواتح، والظاهر أنه بمعناه.
قال أبو عبیدة: ﴿الْمَر﴾ افتتاح كلام.

قال الخویی: القول بأنها تنبیهات جَيِّدٌ، لأن القرآن كلامٌ عزيزٌ، وفوائده عزيزةٌ، فینبغی أن يرد على سمع متنّه، فكان من الجائز أن يكون الله قد علم في بعض الأوقات كون النبي ﷺ في عالم البشر مشغولاً، فأمر جبريل بأن يقول عند نزوله: ﴿الْمَر﴾ و﴿الرَّ﴾ و﴿حَدَّ﴾، ليسمع النبي صوت جبريل فيقبل عليه، ويُصْغِي إليه. قال: وإنما لم تستعمل الكلمات المشهورة في التنبیه كأَلَا، وأَمَا، لأنها من الألفاظ التي يتعارفها الناس في كلامهم، والقرآن كلام لا يشبه الكلام، فناسب أن يؤتى فيه بالفاظ تنبیه لم تُعهد، لتكون أبلغ في قرع سمعه. انتهى.

وقيل: إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لَعُوا فيه، فأنزل الله هذا النظم البديع ليعجبوا منه، ويكون تعجبُهم منه سبباً لاستماعهم، واستماعُهم له سبباً لاستماع ما بعده، فترق القلوب، وتلين الأفたدة.

وعَدَّ هذا جماعة قولاً مستقلّاً، والظاهر خلافه، وإنما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال، لا قولاً في معناه، إذ ليس فيه بيان معنى.

وقيل: إن هذه الحروف ذُكِرت لتدلّ على أن القرآن مؤلّف من الحروف التي هي: أ، ب، ت، ث.. وجاء بعضها مقطّعاً، وجاء تمامها مؤلّفاً، ليدلّ القوم الذين نزل القرآن بلغتهم أنه بالحروف التي يعرفونها، فيكون ذلك تقريراً لهم، ودلالة على عجزهم أن يأتوا بمثله، بعد أن علموا أنه منزل بالحروف التي يعرفونها، ويبنون كلامهم منها.

وقيل: المقصود بها الإعلام بالحروف التي يترَكّب منها الكلام، فذكر منها أربعة عشر حرفاً، وهي نصف جميع الحروف، وذكر من كل جنس نصفه:

فمن حروف الحلقة: الحاء، والعين، والهاء. ومن التي فوقها القاف، والكاف.
ومن الحرفين الشفهيين الميم.

ومن المهموسة: السين والحاء والكاف والصاد والهاء.
ومن الشديدة: الهمزة والطاء والقاف والكاف.

ومن المطبقة: الطاء والصاد.

ومن المجهورة: الهمزة والميم واللام والعين والراء والطاء والقاف والياء والنون.

ومن المفتحة: الهمزة والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والياء والنون.
ومن المستعلية: القاف والصاد والطاء.

ومن المنخفضة: الهمزة واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والنون.
ومن القليلة: القاف والطاء.

ثم إنَّه تعالى ذكر حروفاً مفردة، وحروفين حرفين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة، وخمسة، لأن تراكيب الكلام على هذا النمط، ولا زيادة على الخمسة.

وقيل: هي أمارَة جعلها الله لأهل الكتاب: أنه سينزل على محمد كتاباً في أول سور منه حروف مقطعة. هذا ما وقفت عليه من الأقوال في أوائل السُّور من حيث الجملة، وفي بعضها أقوال آخر؛ فقيل: إن «طه» و«يس» بمعنى: يا رجل، أو: يا محمد، أو: يا إنسان، وقد تقدَّم في المعرَب.

وقيل: هما اسْمَان من أسماء النبي ﷺ.

قال الْكَرْمَانِي في «غَرَائِبِه»^(١): ويقويه في «يس» قراءة «يسين» بفتح التون، وقوله: «آل ياسين». وقيل: «طه» أي: طأ الأرض أو اطمئنَّ، فيكون فعل أمر والهاء مفعول، أو للسكت، أو مبدلَة من الهمزة.

أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جُبَير: عن ابن عباس في قوله: «طه» هو كقولك: افعل. وقيل: «طه»، أي: يا بدر، لأن الطاء بتسعة، والهاء بخمسة، فذلك أربعة عشر إشارة إلى البدر، لأنَّه يتم فيها. ذكره الْكَرْمَانِي في «غَرَائِبِه»^(٢).

وقيل في قوله: «يس»: أي: يا سيد المرسلين، وفي قوله: «صَّ» صدق الله.

وقيل: أقسم بالصاد الصانع الصادق.

وقيل: معناه صاد يا محمدْ علمك بالقرآن؛ أي: عارضه به، فهو أَمْرٌ من المصادة. وأخرج عن الحسين قال: صاد حادث القرآن؛ يعني انظر فيه.

وأخرج عن سفيان بن حسين قال: كان الحسن يقرؤها: (صاد والقرآن) يقول: عارض القرآن. وقيل: «صَّ» اسم بَحْرٍ عليه عرش الرحمن، وقيل: اسم بحر يحيي به الموتى. وقيل: معناه صاد محمد قلوب العباد. حكاهَا الْكَرْمَانِي كلها.

وحكى في قوله: «الصَّ» أن معناه: «أَلَّا شَرِّحَ لَكَ صَدَرَكَ»، وفي «حَمَّ» أنه ﷺ، وقيل: معناه «حَمَّ» ما هو كائن، وفي «حَمَّ» عَسْقَ [الشورى: ١، ٢]: أنه جبل قاف. وقيل: «فَّ» جبل محيط بالأرض. أخرجَه عبد الرزاق عن مجاهد.

وقيل: أقسام بقوَّة قلب محمد ﷺ، وقيل: هي القاف من قوله: «فُضَّلَ الْأَمْرُ» دلت على بقية الكلمة. وقيل: معناها قف يا محمد على أداء الرسالة، والعمل بما أمرت، حكاهَا الْكَرْمَانِي.

وقيل: «تَّ» هو الحوت. أخرج الطَّبراني^(٣) عن ابن عباس مرفوعاً: «أَوَّلَ مَا خلقَ اللَّهُ الْقَلْمَنْ وَالْحَوْتَ». قال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: كل شيء كائن إلى يوم القيمة. ثم قرأ: «تَّ وَالْقَلْمَنْ». فالثُّنُونُ الحوت، والقافُ القلم، وقيل: هو اللوح المحفوظ.

(١) «غَرَائِبُ التَّفْسِيرِ» ٩٥٥ / ٢ أول سورة يس، و٧٠٩ أول سورة طه.

(٢) أول سورة طه.

(٣) في «الكبير» ١١ / ٣٤٢ (١٢٢٢٧).

أخرجه ابن جرير من مرسل ابن فرة مرفوعاً.
وقيل: هو الدواة، أخرجه عن الحسن وقتادة.
وقيل: هو المداد، حكاه ابن قتيبة في «غريبه».
وقيل: هو القلم، حكاه الكرماني عن الجاحظ.
وقيل: هو اسم من أسماء النبي ﷺ، حكاه ابن عساكر في «مبهماته».
وفي «المحتسب» لابن جنّي^(١): أن ابن عباسقرأ (حمض) بلا عين، ويقول: السين كلّ فرقة تكون، والقاف كل جماعة تكون.

قال ابن جنّي: وفي هذه القراءة دليل على أن الفواتح فواصل بين السور، ولو كانت أسماء الله لم يجز تحريف شيء منها؛ لأنها لا تكون حينئذ أعلاماً، والأعلام تؤدي بأعيانها، ولا يحرّف شيء منها.
وقال الكرماني في «غرائبه»^(٢) في قوله تعالى: ﴿الَّمَّا أَحَسَّ أَنَّا شِعْرٌ﴾ [العنكبوت: ١ - ٢]: الاستفهام هنا يدلُّ على انقطاع الحروف عمّا بعدها في هذه السُّورة وغيرها.

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً، وهو أنه: هل للمحكم مزيّة على المتتشابه أو لا؟ فإن قلتم بالثاني: فهو خلاف الإجماع، أو بالأول: فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلام الله سبحانه وتعالى سواء، وأنه متّزَّ بالحكمة!

وأجاب أبو عبد الله البكري أبياً ذي: بأن المحكم كالمتتشابه من وجهه، وبخلافه من وجهه، فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلاً بعد معرفة حكمة الواقع، وأنه لا يختار القبيح. ويختلفان في أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلاً الوجه الواحد؛ فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال، والمتتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر؛ ليحمله على الوجه المطابق. ولأن المحكم أصلٌ، والعلم بالأصل أسبق، ولأن المحكم يعلم مفضلاً، والمتتشابه لا يعلم إلاً مجملًا.

وقال بعضهم: إن قيل: ما الحكم في إنزال المتتشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى؟ قلنا: إن كان مما يمكن علمه، فله فوائد:

منها: الحث للعلماء على النّظر الموجب للعلم بعوامضه، والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب.

ومنها: ظهور التفاضل، وتفاوت الدرجات؛ إذ لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره.
 وإن كان مما لا يمكن علمه، فله فوائد:

(٢) «غرائب التأويل» ٢/٨٧٧ أول سورة العنكبوت.

(١) «المحتسب» ٢/٤٤٩ أول سورة الشورى.

منها : ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه ، والتقويض والتسليم والتعبد بالاشغال به من جهة التلاوة كالمنسوخ ، وإن لم يجز العمل بما فيه وإقامة الحجّة عليهم ، لأنّه لما نزل بلسانهم ولغتهم - وعجزوا عن الوقوف على معناه ، مع بлагتهم وأفهامهم - دلّ على أنه نزل من عند الله ؛ وأنّه الذي أعجزهم عن الوقوف على معناه .

وقال الإمام فخر الدين : من الملحّدة مَنْ طعن في القرآن ؟ لأجل اشتغاله على المتشابهات ، وقال : إنكم تقولون : إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة ، ثم إننا نراه بحث يتمسّك به صاحب كل مذهب على مذهبه :

فالجبري متمسّك بآيات الجبر كقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكْتَافًا أَنْ يَقْعُدُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَفَرِّشَهُمْ﴾ [الأنعام : ٢٥] .

والقدّري يقول : هذا مذهب الكفار ، بدليل أنه تعالى حکى ذلك عنهم في معرض الذم في قوله : ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَافٍ مَمَّا نَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَفَرِّشَهُمْ﴾ [فصلت : ٥] ، وفي موضع آخر : ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلَّتْ﴾ [البقرة : ٨٨] .

ومنكر الرؤية متمسّك بقوله تعالى : ﴿لَا تُدِرِّكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] .
ومثبت الجهة متمسّك بقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ إِنْ فَوْهُمْ﴾ [النحل : ٥٠] ، ﴿أَلَرَّحْنُ عَلَى الْمَرْسَى أَسْتَوْى﴾ [طه : ٥] .

والنافي متمسّك بقوله تعالى : ﴿لَئِنْ كَيْثِلَهُ شَنَّ﴾ [الشورى : ١١] .
ثم يسمّي كل واحد الآيات الموافقة لمذهب محكمة ، والآيات المخالفة له متشابهة ، وإنما آل في ترجيح بعضها على البعض إلى ترجيحات خفية ووجوه ضعيفة ، فكيف يليق بالحكيم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجع إليه في كل الدين إلى يوم القيمة هكذا ؟!

قال : والجواب أنّ العلماء ذكروا لوقوع المتشابه فيه فوائد :

منها : آنَّه يُوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد ، وزيادة المشقة توجب مزيداً الثواب .
ومنها : أنه لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلّا لمذهب واحد ، وكان بصربيه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب ، وذلك مما ينفرّ أرباب سائر المذاهب عن قوله وعن النظر فيه والانتفاع به ، فإذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه طمع صاحب كلّ مذهب أن يجد في ما يؤيد مذهب ، وينصر مقالته ، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب ، ويجهد في التأمل فيه صاحب كلّ مذهب ، وإذا بالّغوا في ذلك صارت المحكمات مفسّرة للمتشابهات ، وبهذا الطريق يتخلّص المبطل من باطله ، ويتأصل إلى الحق .

ومنها : أن القرآن إذا كان مشتملاً على المتشابه ، افتقر إلى العلم بطريق التأويلات ، وترجح بعضها على بعض ، وافتقر في تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو والمعنى والبيان

وأصول الفقه، ولو لم يكن الأمر كذلك لم يتحج إلى تحصيل هذه العلوم الكثيرة؛ فكان في إبراد المتشبه بهذه الفوائد الكثيرة.

ومنها: أنَّ القرآن مشتملٌ على دعوة الخواصُ والعوامُ، وطبائعُ العوامِ تنفرُ في أكثر الأمر عنَّ درك الحتقائق، فمن سمع من العوامَ في أولِ الأمر إثباتَ موجودٍ ليس بجسمٍ ولا متحيِّزٍ ولا مشارٍ إليه ظنَّ أنَّ هذا عدمٌ ونفيٌ، ووقع في التعطيلٍ؛ فكان الأصلحُ أن يخاطبوا بـالفاطِ دالَّةٍ على بعضِ ما يناسبُ ما توهمُوه وتخيِّلُوه؛ ويكون ذلك مخلوطاً بما يدلُّ على الحقِّ الصريح، فالقسمُ الأول - وهو الذي يخاطبون به في أولِ الأمر - يكون من المتشابهات، والقسمُ الثاني - وهو الذي يكشفُ لهم في آخرِ الأمر - من المحكمات.



النوع الرابع والأربعون

في مقدمه ومؤخره

وهو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير، أوضح. وهو جدير أن يفرد بالتصنيف، وقد تعرّض السلف لذلك في آيات:

فأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن قتادة في قوله تعالى: «وَلَا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا» [التوبه: ٨٥]. قال: هذا من مقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعنفهم بها في الآخرة.

وأخرج^(٢) عنه أيضاً في قوله تعالى: «وَلَوْلَا كَلَمَةُ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِرَأْمًا وَأَجْلُ مُسَمٍّ» [طه: ١٢٩]. قال: هذا من مقاديم الكلام، يقول: لو لا كلمة وأجل مسمى لكان لرأما.

وأخرج^(٣) عن مجاهد في قوله تعالى: «أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَاجًا ① فَيَسًا» [الكهف: ١، ٢]. قال: هذا من التقديم والتأخير: أنزل على عبد الكتاب قياما ولم يجعل له عوجاً.

وأخرج^(٤) عن قتادة في قوله تعالى: «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ» [آل عمران: ٥٥]. قال: هذا من المقدم والمؤخر؛ أي: رافعك إلى متوفيك.

وأخرج^(٥) عن عكرمة في قوله تعالى: «لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ» [ص: ٢٦]. قال: هذا من التقديم والتأخير، يقول: لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا.

وأخرج ابن جرير^(٦) عن ابن زيد في قوله تعالى: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعَّثُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا» [النساء: ٨٣]. قال: هذه الآية مقدمة ومؤخرة، إنما هي: أذاعوا به إلّا قليلاً منهم، ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لم ينج قليل ولا كثير.

وأخرج عن ابن عباس في قوله تعالى: «فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهَرًا» [النساء: ١٥٣]. قال: إنهم إذا رأوا الله، فقد رأوه، إنما قالوا جهرا: أرنا الله. قال: هو مقدم ومؤخر. قال ابن جرير: يعني أن سؤالهم كان جهرا.

ومن ذلك قوله: «وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفَسًا فَأَذَرْتُمْ فِيهَا» [البقرة: ٧٢]. قال البغوي: هذه أول القصة، وإن كان مؤخراً في التلاوة.

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١٨٥٨ / ٦ (١٠٢٠٨) التوبه: ٨٥ وفيه: مقاديم الكلام.

(٢) ابن أبي حاتم ٧ / ٢٤٤١ (٢٤٤١) ١٣٥٨١ .

(٣) ابن أبي حاتم ٧ / ٢٣٤٤ (٢٣٤٤) الكهف: ١ .

(٤) ابن أبي حاتم ٢ / ٦٦١ (٣٥٨٣) آل عمران: ٥٥ .

(٥) ابن أبي حاتم ١٠ / ٣٢٤٠ (٣٢٤٠) آل عمران: ٥٥ .

(٦) في «تفسيره» ٥ / ١١٦ النساء: ٨٣ .

وقال الواحدى: كان الاختلاف في القاتل قبل ذبح البقرة، وإنما أخر في الكلام؛ لأنه تعالى لما قال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ» الآية [البقرة: ٦٧]، علم المخاطبون أنَّ البقرة لا تُذبح إلَّا للدلالة على قاتل خفية عينه عليهم، فلما استقرَ علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله: «وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفَسًا فَأَدَارَقْتُمْ فِيهَا» [البقرة: ٧٢]. فسألتم موسى، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَّحُوا بَقَرَةً» [البقرة: ٦٧].

ومنه: «أَرَيْتَ مَنْ أَخْذَ إِلَّاهَمْ هَوَاهُ» [الفرقان: ٤٣]. والأصل هواء إلهه؛ لأنَّ من اتخذ إلهه هواء غير مذموم، فقدم المفعول الثاني للعناية به.

وقوله: «وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْءَ فَجَعَلَهُ غُثَّةً أَحْوَى» [الأعلى: ٤، ٥]، على تفسير «أحوى» بالأخضر. وجعله نعتاً للمرعى، أي: أخرجه أحوى، «فَجَعَلَهُ غُثَّةً» وأخر رعاية للفاصلة.

وقوله: «وَغَرَبِيبُ سُودٍ» [فاطر: ٢٧]، والأصل سود غرائب، لأنَّ الغريب الشديد السواد.

وقوله: «فَضَحِّكَتْ فَبَسَرَنَاهَا . . .» [هود: ٧١]، أي: فبشرناها فضحكت.

وقوله: «وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ وَهُمْ بِهَا تَوَلَّا أَنْ رَعَا بُرْهَنَ رَبِيعَ» [يوسف: ٢٤]، أي: لَهُمْ بها، وعلى هذا فاللهُ منفي عنه.

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه «المقدمة في سر الألفاظ المقدمة». قال فيه: الحكمة الشائعة الدائمة في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في «كتابه»: كأنَّهم يقدمون الذي بيانه أَهْمَّ وهم ببيانه أَعْنَى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأَمَا تفاصيل أسباب التقديم وأُسراره، فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرُّك، كتقديم اسم الله تعالى في الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلِئَكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ» [آل عمران: ١٨]، وقوله: «وَأَغْمَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ مُحَسِّنٌ وَلَرَسُولٌ» الآية [الأفال: ٤١].

الثاني: التعظيم، كقوله: «وَمَنْ يُطِعَ اللَّهَ وَأَرْسَوْلَهُ» [النساء: ٦٩]. «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يُصَلِّونَ» [الأحزاب: ٥٦]. «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعُوْذُ أَنْ يُرْضُوْهُ» [التوبه: ٦٢].

الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأنثى، نحو: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . .» الآية [الأحزاب: ٣٥]، والحرّ في قوله: «الْمُلُّوْكُ بِالْمُلُّوْكِ وَالْمُبَدِّلُ بِالْمُبَدِّلِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى» [البقرة: ١٧٨]، والحي في قوله: «يُخْرِجُ أَنَّى مِنَ الْأَيْتِ . . .» الآية [الأنعام: ٩٥]، «وَمَا يَسْتَوِي الْأَجْيَهُ وَلَا الْأَنْوَهُ» [فاطر: ٢٢]، والخيل في قوله: «وَالْأَتْيَلُ وَالْأَيْعَالُ وَالْحَمِيرُ لِرَكْبَوْهَا» [النحل: ٨]، والسمع في قوله: «وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ» [البقرة: ٧]، وقوله: «إِنَّ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْوَادَ» [الإسراء: ٣٦]، وقوله: «إِنَّ أَحَدَ اللَّهِ سَمْعُكُمْ وَأَبْصَرُكُمْ» [الأنعام: ٤٦]؛ حكى ابن عطية عن النقاش: أنه استدلَّ بها على تفضيل السمع على البصر، ولذا وقع في وصفه تعالى: «سَمِيعٌ بَصِيرٌ» [الحج: ٦١] بتقديم السمع.

ومن ذلك : تقديميه **عليّ** على نوح ومن معه في قوله : «وَإِذْ أَخْذَنَا مِنَ النَّاسِ مِثْقَلَهُمْ وَمِنْكُمْ وَمِنْ نُوحٍ» الآية [الأحزاب : ٧].

وتقديم الرسول في قوله : «مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيًّا» [الحج : ٥٢].

وتقديم المهاجرين في قوله : «وَالسَّيِّفُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَصْسَارِ» [التوبه : ١٠٠].

وتقديم الإنسان على الجن حيث ذكره في القرآن.

وتقديم النبيين، ثم الصدّيقين، ثم الشهداء، ثم الصالحين في آية النساء [٦٩].

وتقديم إسماعيل على إسحاق، لأنّه أشرف؛ بكون النبي **عليّ** من ولده، وأحسن.

وتقديم موسى على هارون لاصطفائه بالكلام، وقدم هارون عليه في سورة طه رعاية للفاصلة.

وتقديم جبريل على ميكائيل في آية البقرة، لأنّه أفضل [٩٨].

وتقديم العاقل على غيره في قوله : «مَنَّا لَكُمْ وَلَا تُنَكِّرُونَ» [النازارات : ٣٣]، «يُسَيِّعُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالظَّيْرُ صَنَّتِهِ» [النور : ٤١].

وأما تقديم الأنعام في قوله : «تَأْكُلُ مِنْهُ أَغْنَمُهُمْ وَأَنْقُسُهُمْ» [السجدة : ٢٧]، فلأنه تقدّم ذكر الزرع، فناسب تقديم الأنعام، بخلاف آية «عبس»؛ فإنه تقدّم فيها : «فَلَيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ» [عبس : ٢٤]، فناسب تقديم «مَنَّا لَكُمْ».

وتقديم المؤمنين على الكفار في كلّ موضع.

وأصحاب اليمين على أصحاب الشمال.

والسماء على الأرض، والشمس على القمر حيث وقع، إلا في قوله : «خَلَقَ اللَّهُ سَبَعَ سَمَوَاتٍ طَبَقاً وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا» [نوح : ١٥ ، ١٦]؛ فقيل : لمراعة الفاصلة، وقيل : لأنّ انتفاع أهل السموات العائد عليهم الضمير به أكثر.

وقال ابن الأنباري : يقال : إنّ القمر وجّهه يضيء لأهل السموات وظهوره لأهل الأرض، ولهذا قال تعالى : «فِيهِنَّ». لـما كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء.

ومنه : تقديم الغيب على الشهادة في قوله : «عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ» [الزمر : ٤٦]؛ لأنّ علمه أشرف، وأما : «فَإِنَّمَا يَعْلَمُ الْأَثْرَ وَأَخْفَى» [طه : ٧] فأخر فيه رعاية للفاصلة.

الرابع : المناسبة، وهي إما مناسبة المتقدّم لبيان الكلام، كقوله : «وَلَكُمْ فِيهَا جَمَلٌ حِينَ تُرِهُونَ وَجِينَ سَرَّهُونَ» [النحل : ٦]؛ فإنّ الجمال بالجمل، وإن كان ثابتًا حالي السراح والإراحة، إلا أنها حالة إراحتها - وهو مجبيها من المرعى آخر النهار - يكون الجمال بها أفسر؛ إذ هي فيه بطنان، وحاله سراحها للمرعى أول النهار يكون الجمال بها دون الأول، إذ هي فيه خماص. ونظيره قوله : «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْرُبُوا» [الفرقان : ٦٧]. قدم نفي الإسراف؛ لأنّ السرف في الإنفاق.

وقوله : «يُرِيكُمُ الْبَرَقَ حَوْقًا وَطَمَعًا» [الروم : ٢٤]؛ لأنّ الصواعق تقع مع أول برق، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

وقوله: «وَجَعَنَتْهَا وَبَنَهَا ءَايَةً لِلْعَنَمِينَ» [الأنبياء: ٩١]. قدمها على الابن لمّا كان السياق في ذكرها في قوله: «وَالَّتِي أَصَبَتْ فَتَجَهَا» [الأنبياء: ٩١]، ولذلك قدم الابن في قوله: «وَجَعَنَتْ أَنَّ سَرِيمَ وَأَمَدَّ ءَايَةً» [المؤمنون: ٥٠]، وحسنه تقدم موسى في الآية قبله.

ومنه: قوله: «وَكُلًا ءَالِيَّنَا حَكَمَا وَعَلَمَا» [الأنبياء: ٧٩]; قدم الحكم وإن كان العلم سابقاً عليه؛ لأن السياق فيه، لقوله في أول الآية: «إِذْ يَحْكُمُانِ فِي الْمَرْثِ» [الأنبياء: ٧٨].

إما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر، كقوله: «الْأَوَّلُ وَالآخِرُ» [ال الحديد: ٣]، «وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْبِلَيْنَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عِلِمْنَا الْمُسْتَخِرِيْنَ» [الحجر: ٢٤]، «لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَقْدِمَ أَوْ يَنْتَهِ» [المدثر: ٣٧]، «إِنَّا قَدَّمَ وَأَخْرَى» [القيامة: ١٣]، «ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِيَّنَ وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِيَّنَ» [الواقعة: ٣٩، ٤٠]، «لِلَّهِ الْأَسْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ» [الروم: ٤]، «لِلَّهِ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالآخِرَةِ»، [القصص: ٧٠]، وأما قوله: «فِلَلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى» [النجم: ٢٥]، فلم راعاة الفاصلة، وكذا قوله: «جَعَنَتْهَا وَأَلَدَيْنَ» [المرسلات: ٣٨].

الخامس: الحثُّ عليه والحضُّ على القيام به؛ حذراً من التهاون به، كتقديم الوصية على الدين في قوله: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ» [النساء: ١١]، مع أن الدين مقدم عليها شرعاً^(١).

السادس: السبق، وهو إما في الزمان باعتبار الإيجاد بتقديم الليل على النهار، والظلمات على النور، وأدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، ودادود على سليمان، والملائكة على البشر في قوله: «اللَّهُ يَصْطَلِفُ مِنْ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ» [الحج: ٧٥]. وعاد على ثمود، والأزواج على الذريّة في قوله: «قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنِيكَ» [الأحزاب: ٥٩]. والستة على النوم في قوله: «لَا تَأْخُذُ سَيْنَةً وَلَا تَوْمَعْ» [البقرة: ٢٥٥].

أو باعتبار الإنزال، كقوله: «صُفْفٌ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ» [الأعلى: ١٩]، «وَأَرْزَكَ النَّوْرَةَ وَالْإِنْسِيَّلَ مِنْ قَبْلِ هُدَى النَّاسِ وَأَرْزَكَ الْفُؤَادَ» [آل عمران: ٣، ٤].

أو باعتبار الوجوب والتکليف، نحو: «أَرْكَعُوا وَسَجَدُوا» [الحج: ٧٧]، «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ» [المائدة: ٦]، «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِ اللَّهِ» [البقرة: ١٥٨]، ولهذا قال ﷺ: «بِدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» [مسلم: ٢٩٥٠].

أو بالذات، نحو: «مَشَقَ وَلَدَكَ دُرْبِيْعَ» [النساء: ٣]. «مَا يَكُوْنُ مِنْ تَحْمِيَةٍ إِلَّا هُوَ زَلَّعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ» [المجادلة: ٧]. وكذا جميع الأعداد: كل مرتبة هي متقدمة على ما فوقها بالذات. وأما قوله: «أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفَرْدَى» [سبأ: ٤٦] فللبحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

(١) أخرج الترمذى عن علي: أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الدين قبل الوصية، وأنتم تُقرُون الوصية قبل الدين. وقد حسنَه الشيخ الألبانى في «صحيح سنن الترمذى» (٢١٢٢). قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أنه يبدأ بالدين قبل الوصية.

السابع: السببية، كتقديم العزيز على الحكيم؛ لأنَّه عَزَّ فَحَكَمَ . والعليم عليه؛ لأنَّ الإِحْكَامَ
والإتقان ناشئ عن العلم. وأما تقديم الحكيم عليه في سورة الأنعام، فلأنَّه مقام تشريع الأحكام^(١) .
ومنه: تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنَّها سبب حصول الإِعْانَةَ، وكذا قوله: ﴿يُجِبُ
الثَّوَّابَينَ وَيُحِبُّ الْمُظْهَرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأنَّ التوبية سبب الطهارة. ﴿لِكُلِّ أَفَّاكِ أَشَبُور﴾ [الجاثية: ٧]؛ لأنَّ
الإِلْكَ سبب الإِثْمَ . ﴿يَغْضُوا مِنْ أَبْصَدِهِمْ وَيَخْفَطُوا فِي رُوجُهِمْ﴾ [النور: ٣٠]؛ لأنَّ البصر داعية إلى الفرج.
الثامن: الكثرة، كقوله: ﴿فَنَكُرُّ كَافِرٍ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [التغابن: ٢] ، لأنَّ الكفار أكثر. ﴿فَنِهَمُّهُمْ
طَالِلٌ لِنَفْسِهِ . . .﴾ الآية [فاطر: ٣٢] ، قَدَّمَ الظالم لكرته، ثم المقتضى، ثُمَّ السابق. ولهذا قَدَّمَ
السارق على السارقة؛ لأنَّ السرقة في الذكور أكثر. والزاينة على الزاني، لأنَّ الزنا فيهنَّ أكثر.
ومنه تقديم الحرمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً، ولهذا وَرَدَ: «إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ
غَصْبِي» [البخاري: ٣١٩٤]، ومسلم: ٦٩٦٩، وأحمد: ٧٥٠٠].

وقوله: ﴿إِنَّمَا أَرَوْنُكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤] . قال ابن الحاجب في
«أَمَالِيَّةَ»^(٢): إنَّما قَدَّمَ الأَزْوَاجَ؛ لأنَّ المقصود الإِخْبَارُ أَنَّ فِيهِمْ أَعْدَاءُ، ووَقْوعُ ذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ أَكْثَرُ مِنْهُ
فِي الْأَوْلَادِ، وَكَانَ أَقْعُدُ فِي الْمَعْنَى الْمَرَادُ فَقَدْمُ . ولذلك قَدَّمَتِ الْأَمْوَالُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ
وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥] ، لأنَّ الْأَمْوَالَ لَا تَكَادُ تَفَارِقُهَا الْفِتْنَةُ . ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَيَطْعَنُ أَنَّ زَاهِهَ أَسْتَقْنَعَ﴾
[العلق: ٦ ، ٧] ، وَلِيَسَّرَ الْأَوْلَادُ فِي اسْتِلْزَامِ الْفِتْنَةِ مَثَلَّهَا، فَكَانَ تَقْدِيمُهَا أَوْلَى . اهـ

التاسع: الترقي من الأدنى إلى الأعلى، كقوله: ﴿أَللَّهُمَّ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَيْدِي يَطْشَوْنَ بِهَا . . .﴾
الآية [الأعراف: ١٩٥] ، بدأ بالآدنى لغرض الترقي؛ لأنَّ الْيَدَ أَشَرُّ فِي الْرُّجُلِ، وَالْعَيْنَ أَشَرُّ مِنَ الْيَدِ،
وَالسَّمْعَ أَشَرُّ مِنَ الْبَصَرِ.

ومن هذا النوع تأخير الأبلغ، وقد خرَّج عليه تقديم الرحمن على الرحيم، والرؤوف على الرحيم،
والرسول على النبي، في قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١] ، وذُكر لذلك نكتُ أَشْهُرُهَا: مراعاة الفاصلة.
العاشر: التدلي من الأعلى إلى الأدنى، وخرَّج عليه: ﴿لَا تَأْخُذُمْ سَنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥] ،
﴿لَا يُفَادُرُ صَغِيرَةً وَلَا كِبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩] ، ﴿لَمَنْ يَسْتَكِفَ الْمَسِيحَ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةَ
الْمُقْرَبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] .

هذا ما ذكره ابن الصائغ، وزاد غيره أسباباً أخرى:

منها: كونه أَدَلَّ على القدرة وأَعْجَب، كقوله: ﴿فَيَنْهُمْ مَنْ يَمْسِي عَلَى طَنِينٍ . . .﴾ الآية [النور:
٤٥] ، قوله: ﴿وَسَخَرْنَا مَعَ دَارِوَدَ الْحِبَالَ يُسَيْحَنَ وَالْطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] . قال الزمخشري^(٣): قَدَّمَ

(١) سورة الأنعام، الآيات: ٨٣ و ١٢٨ و ١٣٩ .

(٢) «أَمَالِيِّ ابنِ الْحَاجِبِ» ١/ ٢٥٩ إِمْلَاء (١٠٩).

(٣) في «تفسيره» ٤/ ١٥٨ الآنياء: ٧٩.

الجبال على الطير؛ لأن تسخيرها له وتسويتها أعجب وأدل على القدرة، وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جماد، والطير حيوان ناطق.

ومنها: رعاية الفواصل، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة.

ومنها: إفادة الحصر للاختصاص، وسيأتي في النوع الخامس والخمسين.

تبنيه: قد يُقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر، ونكتة ذلك:

إما لكون **السياق** في كل موضع يتضمن ما وقع فيه، كما تقدمت الإشارة إليه.

وإما لقصد البداوة والختم به للاعتماد بشأنه، كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبَيَّنُ مُجْوَهٌ...﴾ الآيات [آل عمران: ١٠٦].

وإما لقصد التَّقْنُن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، كما في قوله: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَمَّة﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا حَمَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا الْوَرْقَةَ فِيهَا هُدًى وَرُوحٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال في الأنعام: ﴿فَلَمَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١].



النوع الخامس والأربعون

فِي عَامِهِ وَخَاصَّهُ

العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر.

وصيغته: «كل» مبتدأة، نحو: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ» [الرحمن: ٢٦]، أو تابعة، نحو: «فَسَجَدَ الْمَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» [الحجر: ٣٠].

و«الذى والتي» وتشتتهما وجمعهما، نحو: «وَالَّذِي قَالَ لِوَالَّدِيهِ أَفَ لَكُمَا» [الأحقاف: ١٧]؛ فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعد: «أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ» [الأحقاف: ١٨]، «وَالَّذِينَ عَامَنُوا وَعَمِلُوا أَصْلَاحًا أُولَئِكَ أَصْحَبُ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٨٢]، «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسْنَى وَزِيَادَةً» [يونس: ٢٦]، «لِلَّذِينَ أَنْقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتَ» [آل عمران: ١٥]، «وَالَّذِي يَسِّرَ مِنَ الْجَحِيصِ» [الطلاق: ٤]، «وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ النَّدْجَةَ مِنْ سَابِقِكُمْ فَاسْتَهِدُوا» [النساء: ١٥]، «وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَدْحَةَ مِنْ سَابِقِكُمْ فَاسْتَهِدُوا» الآية [النساء: ١٥]، «وَالَّذِي يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَقَاتُدُوهُمَا» [النساء: ١٦].

«أي، وما، ومن» شرطاً واستفهماماً وموصلاً، نحو: «أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء: ١١٠]، «إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ» [الأنباء: ٩٨]، «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» [النساء: ١٢٣].

و«الجمع المضاف» نحو: «يُؤْسِكُ اللَّهُ فِي أُولَئِكُمْ» [النساء: ١١]، و«المعرف بأي» نحو: «فَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنِينَ» [المؤمنون: ١]، «فَاقْتُلُوا الْمُشَرِّكِينَ» [التوبه: ٥].

و«اسم الجنس المضاف» نحو: «فَلَيَحْذَرَ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» [النور: ٦٣]، أي: كل أمر الله. و«المعرف بأي» نحو: «وَأَعْلَمَ اللَّهُ الْبَيْعَ» [البقرة: ٢٧٥]، أي: كل بيع، «إِنَّ إِنْسَنَ لَقِيَ حُثْرِ»، أي: كل إنسان، بدليل: «إِلَّا الَّذِينَ عَامَنُوا» [العصر: ٢، ٣].

و«النكرة في سياق النفي والنهي» نحو: «فَلَا تَقْلِيلْ لَهُمَا أَنِي» [الإسراء: ٢٣]، «وَلَنْ مَنْ شَاءَ إِلَّا عَنَّدَنَا حَزَّانِهِ» [الحجر: ٢١]، «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا يَرِبُّ فِيهِ» [البقرة: ٢]، «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجَّ» [البقرة: ١٩٧]، وفي سياق الشرط نحو: «وَلَنْ أَحْدُدْ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَقَّ يَسْعَ كَلَمَ اللَّهِ» [التوبه: ٦]، وفي سياق الامتنان نحو: «وَأَنْزَلَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» [الفرقان: ٤٨].

فصل: العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه. قال القاضي جلال الدين البُلْقِيني: ومثاله عزيز، إذ ما من عام إلا ويتحيَّل فيه التخصيص، فقوله: «يَأْتِيهَا أَنَاسٌ أَنْقَوْا رَبِّكُمْ» [الحج: ١] قد يخصُّ منه غير المكْلَف. وَ

﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمُ الْبَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] خصّ منها حالة الاضطرار، وميّة السمك والجراد^(١). «وَحَرَمَ الْبَيْوَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصّ منه العرايا^(٢). [البخاري: ٢١٩١]

وذكر الزركشي في «البرهان»^(٣) أنه كثیر في القرآن، وأورد منه: «وَلَكَ اللَّهُ يَكُلُّ شَوَّءَ عَلَيْهِ» [المائدة: ٩٧]. «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا» [يونس: ٤٤]. «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩]. «أَلَّهُ الَّذِي حَفَّقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ بَيْسِّكُمْ ثُمَّ يُحِبِّبُكُمْ» [الروم: ٤٠]. «وَاللَّهُ حَفَّكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ طُفْلَةٍ» [فاطر: ١١]. «أَلَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَّارًا» [غافر: ٦٤].

قلت: هذه الآيات كلّها في غير الأحكام الفرعية، فالظاهر أن مراد البُلْقيني أنّه عزيز في الأحكام الفرعية. وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: «حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ...» الآية [النساء: ٢٣]؛ فإنّه لا خصوص فيها.

الثاني: العام المراد به الخصوص.

الثالث: العام المخصوص.

وللناس بينهما فروق:

أنّ الأوّل: لم يُرد شموله لجميع الأفراد، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم؛ بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها.

والثاني: أُريد عمومه وشموله لجميع الأفراد، من جهة تناول اللفظ لها، لا من جهة الحكم.

ومنها: أن الأوّل مجاز قطعاً، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي. بخلاف الثاني: فإنّ فيه مذاهب أصحّها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء. وقال الشيخ أبو حامد: إنّ مذهب الشافعية وأصحابه، وصحّحه السبكي؛ لأنّ تناول اللفظ للبعض الباقى بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقة اتفاقاً، فليكن هذا التناول حقيقة أيضاً.

ومنها: أن قرينة الأوّل عقلية والثاني لفظية.

ومنها: أن قرينة الأوّل لا تنفك عنه، وقرينة الثاني قد تنفك عنه.

ومنها: أن الأوّل يصحّ أن يراد به واحد اتفاقاً، وفي الثاني خلاف.

(١) في الحديث: «أَجْلَتْ لَنَا مِيتَانٌ وَدَمَانٌ: فَأَمَا الْمِيتَانُ فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالْطَّحَالُ». رواه أحمد (٥٧٢٣)، وأبي ماجه (٣٢١٨)، وهو حديث حسن. وانظر تمام تحريره في «المستند».

(٢) العرايا: هي أنّ من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قوته تمر، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: يعني ثمن نخلة أو نخلتين يحرّصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمن تلك النخلات ليصيب من رُطْبها مع الناس، فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق. (النهاية) ٣/٢٢٤ مادة: «عربي».

(٣) في النوع ٤٢.

ومن أمثلة المراد به المخصوص: قوله تعالى: «أَلَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ أَنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوكُمْ فَأَخْشَوْهُمْ» [آل عمران: ١٧٣]، والقائل واحد: نعيم بن مسعود الأشعري^(١) أو أعرابي من خزاعة، كما أخرجه ابن مردوه من حديث أبي رافع؛ لقيمه مقام كثير من تشييده المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان.

قال الفارسي: ومما يقوّي أن المراد به واحد قوله: «إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ» [آل عمران: ١٧٥]. فووقدت الإشارة بقوله: «ذَلِكُمُ» إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً فقال: إنّما أولئكم الشيطان، وهذه دلالة ظاهرة في اللفظ.

ومنها: قوله تعالى: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ» [النساء: ٥٤]، أي: رسول الله ﷺ، لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة.

ومنها: قوله: «ثُمَّ أَفَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» [البقرة: ١٩٩]. أخرج ابن جرير^(٢) من طريق الضحاك: عن ابن عباس في قوله: «مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ»، قال: إبراهيم عليه السلام. ومن الغريب قراءة سعيد بن جبير: (من حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِي) قال في «المحتسب»^(٣): يعني آدم، لقوله: «فَنَسَى وَلَمْ يَعْدْ لَهُ عَرْمَاهُ» [طه: ١١٥].

ومنها: قوله تعالى: «فَنَادَهُ الْمَلِئَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصْكَلُ فِي الْبَرَّ» [آل عمران: ٣٩]، أي: جبريل، كما في قراءة ابن مسعود.

وأما المخصوص: فأمثلته في القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من المنسوخ، إذ ما من عام إلا وقد خُصّ.

ثم المخصوص له: إما متصل وإما منفصل.

فالمتصل: خمسة وقعت في القرآن:

أحدتها: الاستثناء، نحو: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْسَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَيْمَانَ شَهَادَةَ فَأَمْلَأُوهُرُ ثَدِينَ جَدَّةَ وَلَا تَنْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» [النور: ٤، ٥]. «وَالشَّعْرَةُ يَتَعَمَّمُ الْفَانِونَ . . .» إلى قوله: «إِلَّا الَّذِينَ إِيمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ . . .» الآية [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧]. «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَكَامًا . . .» إلى قوله: «إِلَّا مَنْ تَابَ» [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]. «وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ٢٤]. «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» [القصص: ٨٨].

الثاني: الوصف، نحو: «وَبَيْسِكُمُ الَّتِي فِي حُمُورِكُمْ مِنْ يَسَّاكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ» [النساء: ٢٣].

الثالث: الشرط، نحو: «وَالَّذِينَ يَتَعَوَّنُونَ الْكِتَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حَيْرًا»

[النور: ٣٣]، «كُتُبَ عَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ حَيْرًا الْوَصِيَّةَ» [البقرة: ١٨٠].

(١) نعيم . . . صحابي أسلم أيام الخندق سراً، قتل يوم الجمل قبل قيوم علي إلى البصرة . (ت: نحو ٣٠ هـ). طبقات ابن سعد ١٩/٤.

(٢) في «تفسيره» ١٧٠/٢ البقرة: ١٩٩.

(٣) «المحتسب» لابن جني ١١٩/١ البقرة: ١٩٩.

الرابع: الغاية، نحو: «فَنَلْوُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَأْتِيُونَ الْآخِرَةَ ...» إلى قوله: «حَقَّ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ» [التوبه: ٢٩]، «وَلَا تَفْرُوْهُنَّ حَقَّ يَطْهَرُنَّ» [البقرة: ٢٢٢]، «وَلَا غَلَوْهُنَّ وَسُكُّرٌ حَقَّ بَلْغَ الْهُنْدَى مُحَلَّبٌ» [البقرة: ١٩٦]، «وَكُلُّوا وَأَشْرِبُوا حَقَّ يَبْيَنَ لَكُمُ الْحَيْطَنَ الْأَبْيَضَ ...» الآية [البقرة: ١٨٧].

والخامس: بدل البعض من الكل، نحو: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧].

والمنفصل: آية أخرى في محل آخر، أو حديث، أو إجماع، أو قياس.

ومن أمثلة ما خص بالقرآن: قوله تعالى: «وَالظَّلَاقْتُ بِيَرْبَصَتْ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فُرُوعٌ» [البقرة: ٢٢٨] خص بقوله: «إِذَا نَكَحْتُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْتُوْهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِلْمٍ» [الأحزاب: ٤٩]، وبقوله: «وَأُولُو الْأَحْمَالِ أَجَاهُنَّ أَنْ يَصْعَنَ حَلْمَهُنَّ» [الطلاق: ٤].

وقوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْأَيْتَةَ وَالدَّمُ» [المائدة: ٣]، خص من الميتة السمك بقوله: «أَجَلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَنَّاكُمْ وَلِلشَّيْرَاتِ» [المائدة: ٩٦] ومن الدم: الجامد بقوله: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» [الأنعام: ١٤٥].

وقوله: «وَمَا تَيْسَرَتْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ...» الآية [النساء: ٢٠] خص بقوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفَدَتْ يَدُهُ» [البقرة: ٢٢٩].

وقوله: «إِلَزَانَةُ وَالرَّأْيُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهٍ مِنْهَا مِائَةً جَلْدًا» [النور: ٢] خص بقوله: «فَلَعَلَّهُنَّ يَنْصُفُ مَا عَلَى الْمُحْسَنَاتِ مِنْ الْمَذَابِ» [النساء: ٢٥].

وقوله: «فَانْجُوْهُ مَا طَابَ لَكُمْ وَنَنْهَا مَا لَمْ يُطِيبُ» [النساء: ٣] خص بقوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَالُكُمْ ...» الآية [النساء: ٢٢].

ومن أمثلة ما خص بالحديث: قوله تعالى: «وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ» [البقرة: ٢٧٥] خص منه البيوع الفاسدة - وهي كثيرة - بالسنة.

وَحَرَمَ الْبَيْوَا» [البقرة: ٢٧٥] خص منه العرايا بالسنة.

وآيات المواريث خص منها القاتل والمخالف في الدين بالسنة. [البخاري: ٦٧٦٤، ومسلم: ٤١٤٠، وأحمد: ٢١٧٤٧].

وآية تحريم الميتة خص منها الجراد بالسنة.

وآية: «ثَلَاثَةٌ فُرُوعٌ» [البقر: ٢٢٨] خص منها الأمة بالسنة. [الترمذني: ١١٨٢ وقد ضعنه الألباني]^(١).

وقوله: «مَاءٌ طَهُورًا» [الفرقان: ٤٨] خص منه المتغير بالسنة. [الدارقطني: ٢٨/١].

وقوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْلِمُوهُمَا» [المائدة: ٣٨] خص منه من سرق دون ربع دينار بالسنة. [البخاري: ٦٧٨٩، ومسلم: ٤٣٩٨، وأحمد: ٢٥٣٠٤].

ومن أمثلة ما خص بالإجماع: آية المواريث خص منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع، ذكره مكيٌ.

(١) من حديث عائشة بلفظ: «طَلَاقُ الْأَمْةِ نَطْلِيقَتَانِ، وَعِنْتُهَا جَيْضَتَانِ».

ومن أمثلة ما حُصّن بالقياس: آية الزنا: «فَاجْلِدُوهُ كُلَّ وَجْهٍ مِنْهَا يَا نَبِيَّنَا جَلَّتْ رُسُولُكُمْ» [النور: ٢] خص منها العبد بالقياس على الأمة المنصوصة في قوله: «فَلَيَهُنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْسَنِينَ مِنْ أَعْدَابِكُمْ» [النساء: ٢٥] المخصوص لعموم الآية. ذكره مكي^(١) أيضاً.

فصل: من خاص القرآن ما كان مُخصصاً لعموم السنة، وهو عزيز. ومن أمثلته: قوله تعالى: «حَتَّىٰ يُعْطُوا لِجِرْزِهِ» [التوبه: ٢٩] خص عموم قوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [البخاري: ٤٥، ومسلم: ١٢٩].

وقوله: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةُ أَوْسَطُهُ» [البقرة: ٢٣٨] خص عموم نهيه ﷺ عن الصلاة في الأوقات المكرورة باخراج الفرائض. [البخاري: ٥٨٦، ومسلم: ١٩٢٣، وأحمد: ١١٩٠].

وقوله: «وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا . . .» الآية [النحل: ٨٠] خص عموم قوله ﷺ: «مَا أَبِينَ مِنْ حَيٍ فَهُوَ مَيّتٌ». [صحيح: أبو داود: ٢٨٥٨، وابن ماجه: ٣٢١٧].

وقوله: «وَالْمَغِيلَيْنَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْنَفَةَ فُلُوْهُمْ» [التوبه: ٦٠] خص عموم قوله ﷺ: «لَا تَحُلُ الصَّدَقةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مَرَّةٍ سَوِيٍّ». [صحيح: أبو داود: ١٦٢٤، والترمذني: ٦٥٢].

وقوله: «فَقَاتَلُوا أَلِيَّ تَبَغِ» [الحجرات: ٩] خص عموم قوله ﷺ: «إِذَا التَّقَىَ الْمُسْلِمُانَ بِسِيفِهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» [البخاري: ٣١، ومسلم: ٧٢٥٢، وأحمد: ٢٠٤٣٩].

فروع متثرة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إذا سبق العام للمدح أو الذم، فهل هو باقي على عمومه؟ فيه مذاهب:
أحدها: نعم؛ إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم.
والثاني: لا؛ لأنَّه لم يُسْقُ للتعيم، بل للمدح أو للذم.

والثالث - وهو الأصح -: التفصيل، فيعم إن لم يعارضه عام آخر لم يُسْقَ لذلك، ولا يعم إن عارضه ذلك؛ جمعاً بينهما.

مثاله - ولا معارض - قوله تعالى: «إِنَّ الْأَنْرَارَ لِفِي نَعِيمٍ ⑯ وَإِنَّ الْفُجَارَ لِفِي جَحِيرٍ» [الأنفطار: ١٣، ١٤].
ومع المعارض: قوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفَظُونَ ⑭ إِلَّا عَلَى أَنْزَلَهُمْ أَوْ مَا مَلَكُتَ أَيْمَانُهُمْ» [المؤمنون: ٥، ٦]، فإنه سبق للمدح، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه في ذلك: «وَإِنْ تَجْمَعُوا بِيَتِ الْأَخْتَيْنِ» [النساء: ٢٣]، فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين، ولم يُسْقُ للمدح، فتحمل الأول على غير ذلك بأن لم يُرْدَ تناوله له.

ومثاله في الذم: «وَالَّذِينَ يَكْرِهُنَّ الْأَذْهَبَ وَأَلْفَصَةَ . . .» الآية [التوبه: ٣٤]، فإنه سبق للذم،

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص ٣٦١ - ٣٦٠.

وظاهره يعم الحلي المباح، وعارضه في ذلك حديث جابر: «ليس في الحلي زكاة»^(١)؛ فحمل الأول على غير ذلك.

الثاني: اختلف في الخطاب الخاص به ﴿يَتَأْتِيهَا أُنْتِي﴾ ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ﴾ هل يشمل الأمة؟ فقيل: نعم؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً، والأصح في الأصول المنع، لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ هل يشمل الرسول ﷺ؟ على مذاهب أصحها - وعليه الأكثرون -: نعم لعموم الصيغة له. أخرج ابن أبي حاتم عن الزهرى قال: إذا قال الله: يا أيها الذين آمنوا أفعلوا، فالنبي ﷺ منهم.

والثاني: لا؛ لأنه ورد على لسانه لتبلغ غيره، ولما له من الخصائص.

والثالث: إن افترن بـ (قل) لم يشمله لظهوره في التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله؛ وإنما فيشمله.

الرابع: الأصح في الأصول أن الخطاب بـ ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد لعموم اللفظ. وقيل: لا يعم الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد؛ لصرف منافعه إلى سيده شرعاً.

الخامس: اختلف في (من) هل تتناول الأنثى؟ فالأصح: نعم، خلافاً للحنفية.

لنا قوله تعالى: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الظَّلَمَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى» [النساء: ١٢٤]، فالتفسيير بهما دال على تناول (من) لهما، وقوله: «وَمَنْ يَقْتُلْ مِنْ كُنْكَنَ لِلَّهِ» [الأحزاب: ٣١].

واختلف في جمع [المؤنث] السالم هل يتناولها؟ فالأصح: لا، وإنما يدخلن فيه بقرينة. أمّا المكسّر: فلا خلاف في دخولهن في.

السادس: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَأْهَلَ الْكَنْبِ﴾، هل يشمل المؤمنين؟ فالأصح: لا؛ لأنّ اللفظ قاصر على من ذكر. وقيل: إن شاركوه في المعنى شملهم وإنما في.

واختلف في الخطاب بـ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هل يشمل أهل الكتاب؟ فقيل: لا، بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع. وقيل: نعم، واختاره ابن السمعانى، قال: وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.



(١) الدارقطني في «سننه» ٢/١٠٧ (٤) في الزكاة. قال الشيخ الألباني في «الإرواء»: ٨١٧: باطل. وانظر تمام كلامه فيه، فقد أسهب رحمه الله تعالى.

النوع السادس والأربعون

في مجله ومبينه

المجمل: ما لم تتضح دلالته، وهو واقع في القرآن، خلافاً لداود الظاهري^(١). وفي جواز بقائه مجملأً أقوال، أصحها: لا يبقى المكلف بالعمل به، بخلاف غيره. وللإجمال أسباب:

منها: الاشتراك، نحو: ﴿وَالْيَلِ إِذَا عَسَسَ﴾ [التوكير: ١٧]، فإنه موضوع لأقبل وأدبر. ﴿ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإنَّ القرء موضوع للحيض والطهر، ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةُ اِنْتِكَاجٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يتحمل الزوج والولي، فإنَّ كُلَّاً منهما يبيده عقدة النكاح. ومنها: الحذف، نحو: ﴿وَرَبِّعُونَ أَنْ تَكْحُونُهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، يتحمل (في) و(عن).

ومنها: اختلاف مرجع الضمير، نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْدُدُ الْكَلْمُ الْطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] يتحمل عَوْد ضمير الفاعل في ﴿يَرْفَعُهُ﴾ إلى ما عاد عليه ضمير ﴿إِلَيْهِ﴾ وهو الله، ويتحمل عَوْده إلى العمل؛ والمعنى: أنَّ العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب. ويتحمل عَوْد إلى الكلم الطيب؛ أي: إن الكلم الطيب - وهو التَّوْحِيد - يرفع العمل الصالح؛ لأنَّه لا يصحُّ العمل إلَّا مع الإيمان.

ومنها: احتمال العطف والاستئناف، نحو: ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّحْمَنُ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧].

ومنها: غرابة اللفظ، نحو: ﴿فَلَا تَضْلُوْهُنَّ﴾^(٢) [البقرة: ٢٣٢].

ومنها: عدم كثرة الاستعمال الآن، نحو: ﴿يُلْقَوْنَ السَّعْدَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣]، أي: يسمعون. ﴿ثَانِيَ عَطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، أي: متكبراً. ﴿فَاصْبَحَ يَقْلِبُ كُلَّهُ﴾ [الكهف: ٤٢]، أي: نادماً.

ومنها: التقديم والتأخير، نحو: ﴿وَلَوْلَا كَمَّةٌ سَيَّقَتْ مِنْ زَيْكَ لَكَانَ لِرَامًا وَأَجْلُ مُسْمَى﴾ [طه: ١٢٩]، أي: ولو لا كلمة وأجل مسمى لكان لراما. ﴿يَسْأَلُونَكَ كَانَ حَقًّا عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: يسألونك عنها كأنك حفي.

ومنها: قلب المنقول، نحو: ﴿وَطُورُ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، أي: سيناء. ﴿سَلَمٌ عَلَى إِلَيَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠]، أي: على إلياس.

(١) داود بن علي: أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام (ت: ٢٧٠ هـ). «تذكرة الحفاظ»/٢، ١٣٦، و«ميزان الاعتدال»/١، ٣٢١.

(٢) يقال: عضل الرجل أيمه: إذا مَنَّها من التزويج. والمعنى: لا تحبسوهنَّ. «تفسير غريب القرآن»، أحمد صقر. سورة البقرة: ٢٢٢.

ومنها: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر، نحو: «**لِلَّذِينَ أَسْقَيْفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ**» [الأعراف: ٧٥].

فصل: قد يقع التبيين متصلًا، نحو: «**مِنَ الْفَجْرِ**» بعد قوله: «**الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ**» [البقرة: ١٨٧].

ومنفصلاً في آية أخرى، نحو: «**فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنكِحَ رَجُلًا غَيْرَهُ**» [البقرة: ٢٣٠] بعد قوله: «**الْأَطْلَقُنَّ مَرْتَابَنِ**» [البقرة: ٢٢٩]؛ فإنها بينت أن المراد به الطلاق الذي يملك الرجعة بعده، ولو لاها لكان الكل منحصرًا في الطلاقتين.

وقد أخرج أحمد وأبو داود في «ناسخه» وسعيد بن منصور [في «سننه»: ١٤٥٦ و١٤٥٧] وغيرهم، عن أبي رزين الأسيدي: قال رجل: يا رسول الله، أرأيت قول الله: «**الْأَطْلَقُنَّ مَرْتَابَنِ**» [البقرة: ٢٢٩]. فأين الثالثة؟ قال: «**التسريح بِالْحَسَنِ**» [والبيهقي في «السنن» (٣٤٠) / ٧].

وأخرج ابن مردويه، عن أنس قال: قال رجل: يا رسول الله، ذكر الله الطلاق مرتين، فأين الثالثة؟ قال: «**فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَتْرِيجٌ بِإِحْسَنٍ**» [البقرة: ٢٢٩].

وقوله: «**وُجُوهٌ يُؤْمِنُنَّ كَاظِرَةٌ**» [القيامة: ٢٢، ٢٣] دالٌ على جواز الرؤية، ويُفسّر أنَّ المراد بقوله: «**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ**» [الأنعام: ١٠٣] لا تحيط به، دون (لا تراه). وقد أخرج ابن جرير^(١) من طريق العوفي: عن ابن عباس في قوله: «**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ**»: لا تحيط به.

وأخرج عن عكرمة أنه قيل له عند ذكر الرؤية: أليس قد قال: «**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ**»؟ فقال: ألسْتَ ترى السماء؟ أفكَلَّها ترى؟

وقوله: «**أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمْمَةُ الْأَنْتَرِ إِلَّا مَا يُتَلَقَّى عَيْنَكُمْ . . .**» الآية [المائدة: ١] فسره قوله: «**حِرْمَتْ عَيْنَكُمْ أَلْيَتْهُ**» [المائدة: ٣].

وقوله: «**مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ**» [الفاتحة: ٤] فسره قوله: «**وَمَا أَذْرَكَ مَا يَوْمُ الْدِينِ**» [١٧ - ١٩]. ثمَّ ما أذركَ ما يَوْمُ الْدِينِ [١٧] يَوْمًا لَا تُنْلِكُ . . . الآية [الانفطار].

وقوله: «**فَلَقَقَ إِدْمُ مِنْ رَبِيعَ كَلِمَتِ**» [البقرة: ٣٧] فسره قوله: «**فَالآنَ رَبَّنَا طَلَّقَنَا أَنْفُسَنَا . . .**» الآية [الأعراف: ٢٣].

وقوله: «**وَلَمَّا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا**» [الزخرف: ١٧] فسره قوله في آية النحل: «**بِالْأَلْأَنِي**» [النحل: ٥٨].

وقوله: «**وَأَوْفُوا بِعِهْدِكُمْ**» [البقرة: ٤٠] قال العلماء: بيان هذا العهد قوله: «**لَئِنْ أَفْتَمْتُ الْأَصْلَوَةَ وَأَتَيْتُمُ الْرَّكْوَةَ وَمَأْمَنْتُمُ بُرْشِلِي . . .**» [المائدة: ١٢] إلى آخره، فهذا عهده. وعهدهم: «**لَا كَفِرَنَّ عَنْكُمْ سِيَّارَاتِكُمْ**» [المائدة: ١٢]. إلى آخره.

(١) في «تفسيره» ١٩٩/٧ الأنعام: ١٠٣.

وقوله: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] يبيّن قوله: «فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ . . .» الآية [النساء: ٦٩].

وقد يقع التبيين بالسنة، مثل: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَعَافُوا الْرَّكُونَ» [البقرة: ٤٣]، «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ» [آل عمران: ٩٧]. وقد بيّنت السنة أفعال الصلاة والحج، ومقدار نصب الزكوات في أنواعها.

تبنيه: اختُلُفَ فِي آيَاتٍ، هُلْ هِي مِنْ قِبَلِ الْمُجَمَّلِ أَوْ لَا؟

منها: آية السرقة؛ قيل: إنها مجملة في اليد؛ لأنها تطلق على العضو إلى الكوع، وإلى المرفق، وإلى المنكب. وفي القطع؛ لأنه يطلق على الإبابة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبابة الشارع من الكوع [الدارقطني في «السنن» (٢٠٥ / ٣)] تبيّن أن المراد ذلك. وقيل: لا إجمال فيها؛ لأن القطع ظاهر في الإبابة.

ومنها: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» [المائدة: ٦]؛ قيل: إنها مجملة، لتردّدها بين مسح الكلّ والبعض، ومسح الشارع الناصية مبيّن لذلك [مسلم: ٦٣٣، ١٣٦]، وقيل: لا، وإنما هي لمطلق المسح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم ويفيده.

ومنها: «خُرْمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَكُمْ» [النساء: ٢٣]. قيل: مجملة، لأن إسناد التحرير إلى العين لا يصحّ؛ لأنه إنما يتعلق بالفعل، فلا بدّ من تقديره، وهو محتمل لأمور لا حاجة إلى جميعها، ولا مرّجح لبعضها. وقيل: لا، لوجود المرجح؛ فإنه يقضي بأن المراد تحرير الاستمتاع بوطء أو نحوه. ويجري ذلك في كل ما عُلِقَ فيه التحرير والتحليل بالأعيان.

ومنها: «وَأَحَلَّ اللَّهُ أَبْيَعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوْأ» [البقرة: ٢٧٥]. قيل: إنها مجملة؛ لأنّ الربا الزِيادة، وما من بيع إلّا وفيه زِيادة، فافتقر إلى بيان ما يحلّ وما يحرم. وقيل: لا؛ لأنّ البيع منقول شرعاً، فمحول على عمومه ما لم يقم دليل التخصيص.

وقال الماوردي^(١): للشافعي في هذه الآية أربعة أقوال:

أحدها: أنها عامّة؛ فإن لفظها لفظ عموم يتناول كلّ بيع، ويقتضي إباحة جميعها إلّا ما خصّه الدليل، وهذا القول أصحّها عند الشافعي وأصحابه، لأنّه نهى عن بيع كانوا يعتادونها، ولم يبيّن الجائز، فدلّ على أن الآية تناولت إباحة جميع البيوع، إلّا ما خُصّ منها، ففيه المخصوص. قال: فعلى هذا في العموم قولان:

أحدهما: أنه عموم أريد به العموم، وإن دخله التخصيص.

والثاني: أنه عموم أريد به الخصوص. قال: والفرق بينهما أنّ البيان في الثاني متقدّم على اللفظ، وفي الأول متاخر عنه مقترن به. قال: وعلى القولين يجوز الاستدلال بالآية في المسائل المختلفة فيها ما لم يقم دليل تخصيص.

(١) الماوردي: علي بن محمد، أبو الحسن، من العلماء الباحثين، أقضى القضاة (ت: ٤٥٠ هـ). «شندرات الذهب» (٣ / ٢٨٥).

والقول الثاني: أنها مجملة، لا يعقل منها صحة بيع من فساده إلا ببيان النبي ﷺ [ثم قال]: هل هي مجملة بنفسها أم بعارض ما نهي عنه من البيوع؟ وجهان. وهل الإجمال في المعنى المراد دون لفظها؛ لأن لفظ البيع اسم لغوي معناه معقول، لكن لما قام بازائه من السنة ما يعارضه تدافع العمومان، ولم يتعمّن المراد إلا ببيان السنة، فصار مجملًا لذلك دون اللفظ، أو في اللفظ أيضًا؛ لأنَّه لم يكن المراد منه ما وقع عليه الاسم، وكانت له شرائط غير معقولة في اللغة كان مشكلاً أيضًا؟ وجهان. قال: وعلى الوجهين لا يجوز الاستدلال بها على صحة بيع ولا فساده، وإن دلت على صحة البيع من أصله، قال: وهذا هو الفرق بين العام والمجمل، حيث جاز الاستدلال بظاهر العموم ولم يجز الاستدلال بظاهر المجمل.

والقول الثالث: أنها عامّة مجملة معاً، قال: وخالف في وجه ذلك على أوجه أحداً: أن العموم في اللفظ، والإجمال في المعنى، فيكون اللفظ عاماً مخصوصاً، والمعنى مجملًا لحقه التفسير.

والثاني: أن العموم في : «وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ»، والإجمال في : «وَحَرَمَ الرِّبَا» [البقرة: ٢٧٥].

والثالث: أنه كان مجملًا، فلما بينه ﷺ صار عاماً، فيكون داخلًا في المجمل قبل البيان، وفي العموم بعد البيان، فعلى هذا يجوز الاستدلال بظاهرها في البيوع المختلفة فيها.

والقول الرابع: أنها تناولت بيعاً معهوداً، ونزلت بعد أن أحَلَ النبي ﷺ بيوعاً وحرَمَ بيوعاً، فاللام للعهد؛ فعلى هذا لا يجوز الاستدلال بظاهرها. انتهى.

ومنها: الآيات التي فيها الأسماء الشرعية، نحو: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوْهُ» [البقرة: ٤٣]، «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ النَّهَرَ فَلْيَصُمُّهُ» [البقرة: ١٨٥]، «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ» [آل عمران: ٩٧]، قيل: إنها مجملة، لاحتمال الصلاة لكل دعاء، والصوم لكل إمساك، والحج لكل قصد. والمراد بها لا تدلُّ على اللغة، فافتقر إلى البيان. وقيل: لا، بل يُحمل على كل ما ذكر إلا ما خُصّ بدليل.

تنبيه: قال ابن الحَصَّار^(١): من الناس من جعل المجمل والمحتمل بإزاء شيء واحد. قال: والصواب أن المجمل: اللفظ المبهم الذي لا يفهم المراد منه، والمحتمل: اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعداً، سواء كان حقيقة في كلها أو بعضها. قال: والفرق بينهما أنَّ المجمل يدلُّ على أمور معروفة، واللفظ مشترك متعدد بينهما، والمبهم: لا يدلُّ على أمر معروف، مع القطع بأن الشارع لم يُفوض لأحد بيان المجمل، بخلاف المحتمل.



(١) ابن الحَصَّار: علي بن محمد أبو الحسن، إشبيلي الأصل، فقيه، له: «الناسخ والمنسوخ» (ت: ٦١١هـ). «بغية الملتمس» ٣٥٨/١. وفي «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة أن اسمه: الحَصَّار، وهو خطأ، والصواب ابن الحَصَّار

النوع السابع والأربعون

في ناسخة ونسخة

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحصون، منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو داود السجستاني، وأبو جعفر النحاس، وابن الأباري، ومكي، وابن العربي، وأخرون.

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلّا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ.

وقد قال علي لقاص: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلنت وأهلكت.

وفي هذا النوع مسائل:

الأولى: يرد النسخ بمعنى الإزالة، ومنه قوله: «فَنَسَخَ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحَكِّمُ اللَّهُ إِيمَانَكُمْ» [الحج: ٥٢].

وبمعنى التبديل، ومنه: «وَإِذَا بَدَّلَنَا آيَةً مَكَانَكَ آيَةً» [النحل: ١٠١].

وبمعنى التحويل، كتناسخ المواريث، بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

وبمعنى النقل من موضع إلى موضع، ومنه: نَسْخَتُ الْكِتَابَ، إِذَا نَقْلَتْ مَا فِيهِ، حاكِيًا للفظه وخطه.

قال مكي^(١): وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك، متحجّجاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وأنه إنما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعدي: يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى: «إِنَّا كُنَّا نَسْنَسِحُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [الجاثية: ٢٩]. وقال: «وَلَمْ يَرَهُمْ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعْلَى حِكْمَةٍ» [الزخرف: ٤].

ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جمِيعاً في أُمِّ الْكِتَابِ، وهو اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: «فِي كِتَبٍ مَكْتُوبٍ لَا يَسْعُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» [الواقعة: ٧٨، ٧٩].

الثانية: النسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه، وأنكره اليهود ظناً منهم أنه بداء، كالذي يرى الرأي ثم يبذدو له، وهو باطل، لأنه بيان مدة الحكم كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

واختلف العلماء:

فقيل: لا ينسخ القرآن إلّا بقرآن، لقوله تعالى: «مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا ثَأَتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا» [البقرة: ١٠٦]، قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلّا قرآن.

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص ٤٧ - ٤٨.

وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة، لأنها أيضاً من عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى﴾ [النجم: ٣]. وجعل منه آية الوصية الآتية.

والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي نسخت، وإن كانت باجتهاد فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوري في «تفسيره».

وقال الشافعی: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة، فمعها قرآن عاخص لها، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمعه سنة عاخصة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة.

وقد بسطت فروع هذه المسألة في شرح منظومة جمع الجواجم في الأصول.

الثالثة: لا يقع النسخ إلّا في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر. أمّا الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد. وإذا عرفت ذلك عرفت فساد صنف من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الإخبار والوعيد والوعيد.

الرابعة: النسخ أقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امثاله، وهو النسخ على الحقيقة، كآية النجوى.

الثاني: ما نسخ مما كان شرعاً لمن قبلنا، كآية شرع القصاص والدية، أو كان أمراً جملياً، كنسخ التوجّه إلى بيت المقدس بالكعبة [البخاري: ٣٩٩، مسلم: ١١٧٦، وأحمد: ١٨٤٩٦]، وصوم عاشوراء برمضان [البخاري: ١٨٩٢، مسلم: ٢٦٤٢، وأحمد: ٤٤٨٣]^(١)، وإنما يسمى هذا نسخاً تجوزاً.

الثالث: ما أمر به لسبب، ثم يزول السبب، كالامر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثم نسخ بایجاب القتال. وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم المنسأ، كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنْهِيَ﴾ فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي من المنسأ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امثاله في وقت ما، [لعلة تقضي] ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امثاله.

وقال مكي^(٢): ذكر جماعة: أن ما ورد من الخطاب مشمراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة: ﴿فَاغْفِرُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَشْرِقَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٩] محكمٌ غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه.

الخامسة: قال بعضهم: سور القرآن باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام: قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهو ثلث وأربعون: سورة الفاتحة، ويوسف، ويس، والحجرات، والرحمن، والحديد، والصف، وال الجمعة، والتحريم، والملك، والحاقة، ونوح، والجن، والمرسلات، وعم، والنازعات، والانفطار، وثلاث بعدها، والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن؛ إلّا التيin والعصر، والكافرون.

(١) صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك، وعاشوراء: هو العاشر من محرم.

(٢) في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٢٦.

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ، وهو خمسة وعشرون: البقرة وثلاث بعدها، والحجّ، والنور، وتاليها، والأحزاب، وسباء، والمؤمن، والشوري، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمزمّل، والمدثر، وكورت، والعصر^(١).

وقسم فيه الناسخ فقط، وهو ست: الفتح، والحضر، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والأعلى.

وقسم فيه المنسوخ فقط، وهو الأربعون الباقية. كذا قال، وفيه نظر يعرف مما سيأتي.

السادسة: قال مكي^(٢): الناسخ أقسام:

فرض نسخ فرضاً، ولا يجوز العمل بالأول، كنسخ الحبس للزواني بالحدّ.

وفرض نسخ فرضاً ويجوز العمل بالأول، كآية المصابرة.

وفرض نسخ ندباً كالقتال، كان ندباً ثم صار فرضاً.

وندب نسخ فرضاً، كقيام الليل، نسخ بالقراءة في قوله: ﴿فَافْرُمُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْبَانِ﴾ [المزمّل: ٢٠].

السابعة: النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نسخ تلاوته وحكمه معاً. قالت عائشة: كان فيما أنزل: عشر رضعات معلومات

فسُنخ بخمس معلومات، فتوفى رسول الله ﷺ وهنَّ مما يقرأ من القرآن. رواه الشيشان^(٣).

وقد تكلموا في قولها: (وهنَّ مما يقرأ من القرآن): فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك.

وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أنَّ التلاوة نسخت أيضاً، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلَّا بعد

وفاة رسول الله ﷺ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفت.

وقال مكي^(٤): هذا المثال فيه المنسوخ غير متلوٌ، والناسخ أيضاً غير متلوٌ، ولا أعلم له نظيراً. انتهى.

الضرب الثاني: ما نسخ حكمه دون تلاوته؛ وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على

الحقيقة قليل جداً، وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه؛ فإن المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن

العربي بين ذلك وأنقنه.

(١) هذه عشرون، والخمس الأخرى: الأنفال والتوبه وإبراهيم والكهف ومريم. ذكرها ابن سلامة في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٧ - ١٨.

(٢) في «الناسخ والمنسوخ» ص ٧٢ وما بعد.

(٣) مسلم (٣٥٩٧). وقوله: رواه الشيشان. سهُّ. وقد نصَّ ابن الأثير في «جامع الأصول» أن الحديث لم يخرجه البخاري، فقال: أخرجه الجماعة إلا البخاري. «جامع الأصول» ٤٨٢/١١، وانظر « صحيح ابن حبان» (٤٢٢١). هذا، وإن معنى الحديث أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله، حتى أنه توفي وبعض الناس يقرأ: خمس رضعات، ويجعلها قرآنًا متلوًّا؛ لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد رجعوا عن تلاوته وأجمعوا على أن هذا لا يُتلنّ.

(٤) في «ناسخه» ص ٥٠.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه. وذلك مثل قوله تعالى: «وَمَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَعْقِلُونَ» [البقرة: ٣]، «أَنْقَلُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ» [البقرة: ٢٥٤]، ونحو ذلك.

قالوا: إنه منسوخ بآية الزكاة، وليس كذلك، بل هو باقٍ.

أما الأولى: فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإإنفاق، وذلك يصلح أن يفسّر: بالزكاة، وبالإنفاق على الأهل، وبالإنفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة. وليس في الآية ما يدلّ على أنها نفقة واجبة غير الزكاة.

والآية الثانية: يصلح حملها على الزكاة، وقد فسرت بذلك.

وكذا قوله تعالى: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَنْجَى الْحَكَمِينَ» [التين: ٨]؛ قيل: إنها مما نسخ بآية السيف، وليس كذلك؛ لأنّه تعالى أحكم الحاكمين أبداً، لا يقبل هذا الكلام النسخ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك العاقبة.

وقوله في البقرة: «وَقُولُوا لِلَّتَائِسِ حُسْنَا» [البقرة: ٨٣] عدّه بعضهم من المنسوخ بآية السيف. وقد علّطه ابن الصّارب بأنّ الآية حكاية عمّا أخذنه على بني إسرائيل من الميثاق، فهو خبر لا نسخ فيه، وقسّ على ذلك.

وقد هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتبرت ابن العربي بتحريره فأجاد، كقوله: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لَئِنْ خَسِيرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا» [العصر: ٢، ٣]، «وَالشَّعْرَاءُ يَتَعَظَّمُ الْفَاغُولَنَ ... إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا» [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧]، «فَاعْغُلُوا وَاصْفَحُو حَقَّ يَأْنِي اللَّهُ بِأَنْوَهٍ» [البقرة: ١٠٩]. وغير ذلك من الآيات التي خصّت باستثناء أو غاية، وقد أخطأ من دخلها في المنسوخ.

ومنه قوله: «وَلَا تَنْكِمُوا الْمُسْرِكَتَ حَقَّ يُؤْمِنُونَ» [البقرة: ٢٢١]؛ قيل: إنّه نسخ بقوله: «وَالْمُخَسَّنُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ» [المائدة: ٥]، وإنما هو مخصوص به.

وقد رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع مُنْ قبلنا، أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء، ومشروعية القصاص والديمة، وحضر الطلاق في الثلاث. وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجحه مكي وغيره. ووجهه: بأنّ ذلك لو عُدّ في الناسخ لعد جميع القرآن منه، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب. قالوا: إنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. انتهى.

نعم، النوع الأخير منه - وهو رافع ما كان في أول الإسلام - إدخاله أوجّه من القسمين قبله.

إذا علمت ذلك: فقد خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجم الغفير، مع آيات الصفح والعفو إن قلنا: إن آية السيف لم تنسخها، وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير. وقد أفردت بأدلة في تأليف لطيف، وهو أنا أورده هنا محـرراً:

فمن البقرة: قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَهْدَكُمُ الْمَوْتُ . . .» الآية [البقرة: ١٨٠] منسوبة؛ قيل: بآية المواريث، وقيل: بحديث: «ألا، لا وصية لوارث»^(١)، وقيل: بالإجماع، حكاه ابن العربي.

قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطْقِنُونَ فِدْيَةً» [البقرة: ١٨٤]، قيل: منسوبة بقوله: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمْ أَشْهَرَ فَلِيُصْنَعْ» [البقرة: ١٨٥]، وقيل: محكمة، و(الـ) مقدرة^(٢).

وقوله: «أَجُلَّ لَحْكُمُ لِيَلَةَ الْأَصْيَامِ أَرَفَثُ» [البقرة: ١٨٧] ناسخة لقوله: «كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ بَلِّكُمْ» [البقرة: ١٨٣]؛ لأن مقتضاها الموافقة فيما كانوا عليه من تحريم الأكل والوطء بعد النوم، ذكره ابن العربي، وحكي قوله آخر: أَنَّه نسخ لما كان بالسنة.

قوله تعالى: «يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَشْهَرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ٢١٧]؛ الآية منسوبة بقوله: «وَقَاتَلُوا الْمُشَرِّكِينَ كَافَةً» الآية [التوبه: ٣٦]. أخرجه ابن جرير عن عطاء بن ميسرة.

قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ» [البقرة: ٢٤٠] إلى قوله: «مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ» [البقرة: ٢٤٠] منسوبة بآية «أَزِيَّةَ أَشْهَرٍ وَعَدْشَرًا» [البقرة: ٢٣٤]. والوصية منسوبة بالميراث، والسكنى: ثابتة عند قوم، منسوبة عند آخرين بحديث: «وَلَا سَكْنِي» [البخاري: ٥٣٢٣، ومسلم: ٣٧١٩].

وقوله تعالى: «وَإِنْ تُبْدِوْ مَا فِي أَنْسُكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَايِسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٤] منسوبة بقوله بعده: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦].

ومن آل عمران: قوله تعالى: «أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْابِلِهِ» [آل عمران: ١٠٢]؛ قيل: إنَّه منسوخ بقوله: «فَأَقْرَأُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْنَا» [العناب: ١٦]، وقيل: لا، بل هو محكم. وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية.

ومن النساء: قوله تعالى: «وَالَّذِينَ عَدَدْنَا أَيْمَنُكُمْ فَعَلَوْهُمْ نَصِيبُهُمْ» [النساء: ٣٣] منسوبة بقوله: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَئِي بَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» [الأనفال: ٧٥].

قوله تعالى: «وَإِذَا حَضَرَ الْقَسْمَةَ» الآية [النساء: ٨]، قيل: منسوبة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها.

قوله تعالى: «وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَدْحَةَ» الآية [النساء: ١٥] منسوبة بآيات النور.

ومن المائدة: قوله تعالى: «وَلَا أَشَهَرَ الْمَرَامِ» [المائدة: ٢] منسوبة بإباحة القتال فيه.

(١) الترمذى (٢١٢١) وصححه، قال الحافظ: ولا يخلو إسنادُ كلٍ منها من مقال، لكن مجموعها يقضى أن للحديث أصلًا...«فتح الباري»، باب لا وصية لوارث ٤٦٨/٥، وانظر التعليق على هذا الحديث مطولاً في «قواعد التحديد» للشيخ القاسمي ص ٥٦٥ بتحقيقنا.

(٢) أخرج البخاري عن البراء بن عازب قال: لَمَّا نَزَلَ صُومُ رمضانَ، كَانُوا لَا يَقْرَبُونَ النَّسَاءَ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ رَجَالٌ يَخْوِنُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَلُونَ أَنْسُكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَّا عَنْكُمْ» [البقرة: ١٨٧] البخاري في الفسیر (٤٥٠٨).

قوله تعالى: «فَإِنْ جَاءَكُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» [المائدة: ٤٢] منسوخة بقوله: «وَإِنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ إِنَّمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» [المائدة: ٤٩].

وقوله تعالى: «أَوْ إِخْرَاجَ مِنْ عَنِّكُمْ» [المائدة: ١٠٦] منسوخ بقوله: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُو» [الطلاق: ٢].

ومن الأنفال: قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَدِّرُونَ . . .» الآية [الأنفال: ٦٥] منسوخة بالإضافة بعدها.

ومن براءة: قوله تعالى: «أَنْفِرُوا خَفَافًا وَثِقَالًا» [براءة: ٤١] منسوخة بأيات العذر، وهو قوله: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَانِ حَرَجٌ» الآية [الفتح: ١٧]، وقوله تعالى: «لَيْسَ عَلَى الْصُّعْنَافِ» الآيتين [التوبه: ٩١]، ويقوله: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَّةً» [التوبه: ١٢٢].

ومن النور: قوله تعالى: «الرَّبَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً» الآية [النور: ٣] منسوخة بقوله: «وَأَنْكِحُوا الْأَيْتَنَى مِنْكُو» [النور: ٣٢].

قوله تعالى: «لَيَسْتَغْنُوكُمُ الَّذِينَ مَلَكْتُ أَيْمَنَتُكُو» الآية [النور: ٥٨]؛ قيل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها.

ومن الأحزاب: قوله تعالى: «لَا يَجْلِلُ لَكَ النِّسَاءُ . . .» الآية [الأحزاب: ٥٢] منسوخة بقوله: «إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ . . .» الآية [الأحزاب: ٥٠].

ومن المجادلة: قوله تعالى: «إِذَا نَجَمَّ الرَّسُولُ فَقَدِمُوا . . .» الآية [المجادلة: ١٢] منسوخة بالإضافة بعدها.

ومن الممتحنة: قوله تعالى: «فَقَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ بِئْلَ مَا أَنْفَقُوا» [الممتحنة: ١١]؛ قيل: منسوخ بآية السيف، وقيل: بآية الغنيمة، وقيل: محكم.

ومن المرءُّمل: قوله: «فُو أَيْلَ إِلَّا فَيْلَكَ» [المزمول: ٢]؛ قيل: منسوخ بآخر السورة، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس.

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة، على خلاف في بعضها، لا يصح دعوى النسخ في غيرها. والأصح في آية الاستئذان والقسمة الإحكام، فصارت تسع عشرة، ويضم إلينها قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُؤْلُوا فَمَمَّ وَجَهَ اللَّهُ» [البقرة: ١١٥]؛ على رأي ابن عباس أنها منسوخة بقوله: «فَوَلَ وَجَهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْعَرَامَ» الآية [البقرة: ١٤٩]، فتمت عشرون. وقد نظمتها في أبياتٍ فقلتُ:

وأَدْخَلُوا فِيهِ آيَاً لِيُسْ تَنْحِصِّرُ
عَشْرِينَ حَرَرَهَا الْحَدَّاقُ وَالْكُبَّارُ
يُوصِي لِأَهْلِيهِ عِنْدَ الْمَوْتِ مَحْتَضِرُ

قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْمَنْسُوخِ مِنْ عَدِّهِ
وَهَكَّ تَحْرِيرِ آيٍ لَا مَزِيدَ لَهَا
آيٌ التَّوْجِهُ حِيثُ الْمَرْءُ كَانَ وَأَنْ

وفدية لـمطيق الصّوم مشتهرٌ
وفي الحرام قتالاً لـلألى كـفروا
وأن يـدان حـديث النـفس والـفكـر
كـفروا شـهادـتهم والـصـيـر والـنـفـر
وـما عـلـى المصـطـفـى فـي العـقـد مـحـتـظـر
ـواهـ كـذاـكـ قـيـامـ الـلـيل مـسـتـطـرـ
ـواـيـةـ الـقـسـمةـ الـفـضـلـىـ لـمـنـ حـضـرـوا

ـوـحرـمةـ الـأـكـلـ بـعـدـ النـومـ مـنـ رـفـثـ
ـوـحـقـ تـقـواـهـ فـيـمـاـ صـحـ مـنـ أـثـرـ
ـوـالـاعـتـدـادـ بـحـولـ مـعـ وـصـيـتـهاـ
ـوـالـجـلـفـ وـالـحـبـسـ لـلـزـانـيـ وـتـرـكـ أـولـىـ
ـوـمـنـعـ عـقـدـ لـزـانـ أوـ لـزـانـيـةـ
ـوـدـفـعـ مـهـرـ لـمـنـ جـاءـتـ وـآـيـةـ نـجـ
ـوـزـيـدـ آـيـةـ الـاسـتـئـذـانـ مـنـ مـلـكـتـ

ـفـإـنـ قـلـتـ:ـ ماـ الـحـكـمـ فـيـ رـفـعـ الـحـكـمـ وـبـقـاءـ التـلاـوةـ؟ـ

ـفـالـجـوابـ مـنـ وـجـهـينـ:

ـأـحـدـهـماـ:ـ أـنـ الـقـرـآنـ كـمـاـ يـتـلـىـ لـيـعـرـفـ الـحـكـمـ مـنـهـ وـالـعـمـلـ بـهـ،ـ فـيـتـلـىـ لـكـونـهـ كـلـامـ اللـهـ فـيـثـابـ عـلـيـهـ،ـ
ـفـتـرـكـ التـلاـوةـ لـهـذـهـ الـحـكـمـةـ.

ـوـالـثـانـيـ:ـ أـنـ الـنـسـخـ غالـبـاـ يـكـونـ لـلـتـخـيـفـ،ـ فـأـبـقـيـتـ التـلاـوةـ تـذـكـرـاـ لـلـنـعـمـةـ،ـ وـرـفـعـ الـمـشـقـةـ.
ـوـأـمـاـ مـاـ وـرـدـ فـيـ الـقـرـآنـ نـاسـخـاـ لـمـاـ كـانـ عـلـيـهـ الـجـاهـلـيـةـ،ـ أـوـ كـانـ فـيـ شـرـعـ مـنـ قـبـلـنـاـ،ـ أـوـ فـيـ أـوـلـ
ـالـإـسـلـامـ،ـ فـهـوـ أـيـضاـ قـلـيلـ الـعـدـدـ؛ـ كـنـسـخـ اـسـتـقـبـالـ بـيـتـ الـمـقـدـسـ بـآـيـةـ الـقـبـلـةـ،ـ وـصـومـ عـاـشـورـاءـ بـصـومـ
ـرـمـضـانـ؛ـ فـيـ أـشـيـاءـ أـخـرـ حـرـرـتـهـ فـيـ كـتـابـيـ الـمـسـارـ إـلـيـهـ.

ـفـوـائـدـ مـتـشـوـرـةـ:

ـقـالـ بـعـضـهـمـ:ـ لـيـسـ فـيـ الـقـرـآنـ نـاسـخـ إـلـاـ وـالـمـنـسـخـ قـبـلـهـ فـيـ التـرـتـيبـ،ـ إـلـاـ فـيـ آـيـتـيـنـ:ـ آـيـةـ الـعـدـةـ فـيـ
ـالـبـقـرةـ،ـ وـقـوـلـهـ:ـ «ـلـاـ يـجـلـ لـكـ أـلـنـسـةـ»ـ [ـالـأـحـزـابـ:ـ ٥٢ـ]ـ كـمـاـ تـقـدـمـ.
ـوـزـادـ بـعـضـهـمـ ثـالـثـةـ،ـ وـهـيـ آـيـةـ الـحـشـرـ فـيـ الـفـيـءـ عـلـىـ رـأـيـ مـنـ قـالـ:ـ إـنـهـ م~نسـخـةـ بـآـيـةـ الـأـنـفـالـ:
ـ«ـوـأـعـلـمـ أـنـمـاـ غـنـمـتـ بـنـ شـيـءـ»ـ [ـالـأـنـفـالـ:ـ ٤١ـ].

ـوـزـادـ قـوـمـ رـابـعـةـ،ـ وـهـيـ قـوـلـهـ:ـ «ـخـذـ الـغـوـىـ»ـ [ـالـأـعـرـافـ:ـ ١٩٩ـ]ـ،ـ يـعـنـيـ:ـ الـفـضـلـ مـنـ أـمـوـالـهـمـ،ـ عـلـىـ
ـرـأـيـ مـنـ قـالـ:ـ إـنـهـ م~نسـخـةـ بـآـيـةـ الـرـكـاـةـ.

ـوـقـالـ اـبـنـ الـعـربـيـ:ـ كـلـ مـاـ فـيـ الـقـرـآنـ مـنـ الصـفـحـ عـنـ الـكـفـارـ،ـ وـالتـولـيـ وـالـإـعـراضـ وـالـكـفـ عنـهـمـ،ـ
ـفـهـوـ م~نسـخـ بـآـيـةـ السـيـفـ،ـ وـهـيـ:ـ «ـفـإـذـاـ أـنـسـلـعـ الـأـشـهـرـ الـمـعـرـمـ فـأـتـلـوـاـ الـمـشـرـكـينـ»ـ الـآـيـةـ [ـالـتـوـبـةـ:ـ ٥ـ]ـ تـسـخـتـ مـئـةـ
ـوـأـربـعـاـ وـعـشـرـينـ آـيـةـ،ـ ثـمـ نـسـخـ آـخـرـهـاـ أـوـلـهـاـ.ـ اـنـتـهـيـ.ـ وـقـدـ تـقـدـمـ مـاـ فـيـهـ.

ـوـقـالـ أـيـضاـ:ـ مـنـ عـجـيبـ الـمـنـسـخـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ «ـخـذـ الـغـوـىـ»ـ الـآـيـةـ،ـ فـإـنـ أـوـلـهـاـ وـآـخـرـهـاـ،ـ وـهـوـ:ـ «ـوـأـعـرـضـ
ـعـنـ الـمـهـلـيـاتـ»ـ [ـالـأـعـرـافـ:ـ ١٩٩ـ]ـ م~نسـخـ،ـ وـوـسـطـهـاـ مـحـكـمـ،ـ وـهـوـ:ـ «ـرـأـيـهـ بـالـعـرـفـ»ـ [ـالـأـعـرـافـ:ـ ١٩٩ـ].

ـوـقـالـ:ـ مـنـ عـجـيـبـهـ أـيـضاـ آـيـةـ أـوـلـهـاـ م~نسـخـ وـآـخـرـهـاـ ن~اسـخـ،ـ وـلـاـ نـظـيرـ لـهـاـ،ـ وـهـيـ قـوـلـهـ:ـ «ـعـلـيـكـمـ لـنـفـسـكـمـ

لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ» [المائدة: ١٠٥]؛ يعني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا ناسخ لقوله: «عَلَيْكُمْ أَفْسَكُمْ».

وقال السعديي: لم يمكن منسوخ مدة أكثر من قوله تعالى: «قُلْ مَا كُنْتُ بِدُعَاٰ مِنَ الرُّسُلِ» الآية [الأحقاف: ٩]، مكثت سنت عشرة سنة حتى نسخها أول الفتح عام الحديبية. وذكر هبة الله بن سلامه الضرير أنه قال^(١) في قوله تعالى: «وَيُطْعَمُونَ الظَّعَامَ عَلَى حُجَّةٍ» الآية [الإنسان: ٨]: إن المنسوخ من هذه الجملة: «وَأَيْرًا»، والمراد بذلك أسير المشركين. فقرئ عليه الكتاب وأبنته تسمع، فلما انتهت إلى هذا الموضوع، قالت له: أخطأت يا أبا، قال: وكيف؟ قالت: أجمع المسلمين على أن الأسير يطعم ولا يقتل جوعاً، فقال: صدقت.

وقال شيدلة في «البرهان»: يجوز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً، قوله: «لَكُنْ دِيَكُوكَ وَلَيْ دِينِ» [الكافرون: ٦] نسخها قوله تعالى: «فَاقْتُلُوا الْمُشَرِّكِينَ» [التوبه: ٥]. ثم نسخت هذه بقوله: «حَقَّ يَعْطُوا الْجِزِيرَةَ» [التوبه: ٢٩]. كذا قال. وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: ما تقدمت الإشارة إليه.

والآخر: أن قوله: «حَقَّ يَعْطُوا الْجِزِيرَةَ» [التوبه: ٢٩] مخصوص للآية لا ناسخ، نعم يمثل له باخر سورة المزمل، فإنه ناسخ لأولها، منسوخ بفرض الصلوات. وقوله: «أَنْفَرُوا خَفَافًا وَثِقَالًا» [التوبه: ٤١] ناسخ لآيات الكف [النساء: ٧٧]، منسوخ بأيات العذر [الفتح: ١٧].

وأخرج أبو عبيد عن الحسن وأبي ميسرة قالا: ليس في المائدة منسوخ. ويشكل بما في «المستدرك» (٣١٢/٢) وهو صحيح عن ابن عباس: أن قوله: «فَاتَّحُكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضُ عَنْهُمْ» [المائدة: ٤٢] منسوخ بقوله: «وَلَنْ أَخْكُمْ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ» [المائدة: ٤٩]. وأخرج أبو عبيد وغيره عن ابن عباس قال: أول ما نسخ من القرآن نسخ القبلة. وأخرج أبو داود في ناسخه من وجوه آخر عنه قال: أول آية نسخت من القرآن القبلة، ثم الصيام الأول. [انظر البخاري: ٣٩٩].

قال مكي^(٢): وعلى هذا فلم يقع في المكي ناسخ. قال: وقد ذكر أنه وقع فيه في آيات: منها قوله تعالى في سورة غافر: «وَالْمَلِئَكَةُ يُسَيِّرُونَ مُحَمَّدَ رَبِّهِمْ» [الشورى: ٥] «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا» [غافر: ٧]. فإنه ناسخ لقوله: «وَيَسْعَفُونَ لِمَنِ فِي الْأَرْضِ» [الشورى: ٥]. قلت: أحسن من هذه نسخ قيام الليل في أول سورة المزمل باخرها، أو بایحاب الصلوات الخمس، وذلك بمكة اتفاقاً.

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٣١، وهبة الله هو: ابن سلامة، أبو القاسم، مفسر، ضرير، بغدادي (ت: ٤١٠ هـ). «بغية الوعاء» ٤٠٧، و«تاريخ بغداد» ٧٠ / ١٤.

(٢) في «ناسخه» ص ٣٩٩ و٤٠٣.

تبنيه:

قال ابن الحضار: إنما يُرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت كذا.

قال: وقد يُحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ، ليعرف المتقدم والمتأخر.

قال: ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهد المجتهدين من غير نقل صحيح، ولا معارضة بينه؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهد.

قال: والناس في هذا بين طرفي نقىض، فمن قائل: لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهم يكتفى فيه بقول مفسر أو مجتهد. والصواب خلاف قولهما. انتهى.

الضرب الثالث: ما نسخ تلاوته دون حكمه، وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهل أبقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب «الفنون»^(١): بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن، من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسير شيء، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

وأمثلة هذا الضرب كثيرة.

قال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا يقولَ أحدكم: قد أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله! قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر.

وقال: حدثنا ابن أبي مريم، عن أبي لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ متى آية، فلما كتب عثمان المصحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن.

وقال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن المبارك بن فضالة، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش قال: قال لي أبي بن كعب: كأين تعدد سورة الأحزاب؟ قلت:اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية. قال: إن كانت تَعْدِل سورة البقرة، وإن كنّا لنقرأ فيها آية الرجم. قلت: وما آية الرجم؟ قال: إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما أبنة نكالاً من الله والله عزيز حكيم.

وقال: حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة بن سهل، أن خالته قالت: لقد أقرانا رسول الله ﷺ آية الرجم: «الشيخ والشيخة فارجموهما أبنة بما قضيا من اللذة».

(١) هو ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، البغدادي، علامة في التاريخ والحديث، كثير التصانيف (ت: ٥٩٧هـ). «وفيات الأعيان» ٢٧٩/١، «دائرة المعارف الإسلامية» ١/١٢٥.

وقال: حدثنا حجاج عن ابن جرير: أخبرني ابن أبي حميد، عن حميدة بنت أبي يونس قالت: قرأ على أبي - وهو ابن ثمانين سنة - في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً. وعلى الذين يصلون الصفوف الأول»، قالت: قبل أن يغیر عثمان المصاحف^(١).

وقال: حدثنا عبد الله بن صالح، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتيناه، فعلممنا مما أُوحى إليه. قال: فجئت ذات يوم، فقال: «إن الله يقول: إنما أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أن لابن آدم وادياً لأحَبَّ أن يكون إليه الثاني، ولو كان له الثاني لأحَبَّ أن يكون إليهما الثالث، ولا يمْلأ جوف ابن آدم إلَّا التراب».

وأخرج الحاكم في «المستدرك» [٥٣١/٢] وهو صحيح : عن أبي بن كعب قال : قال لي رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ أَمْرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» فَقَرَأَ : ﴿لَمْ يَكُنْ الدِّينُ كَفُورًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البيعة : ١] ومن بقيتها : (لو أن ابن آدم سأله وأدinya من مال فأعطيه سأله ثانية ، وإن سأله ثانية فأعطيه سأله ثالثاً ، ولا يملا جوف ابن آدم إلّا التراب ، ويتوسّل الله على من تاب . وإن ذات الدين عند الله الحنيفة غير اليهودية ولا النصرانية ، ومن يعملا خيراً فلن يُكفَّرَه) ^(٢) .

وقال أبو عبيد: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: نَزَّلْتُ سُورَةً نَحْوَ بِرَاءَةَ، ثُمَّ رُفِعْتَ، وَحُفِظَ مِنْهَا: (إِنَّ اللَّهَ سَيِّدُنَا هَذَا الَّذِينَ بِأَقْوَامٍ لَا يَخْلُقُ لَهُمْ، وَلَوْ أَنَّ لَابْنِ آدَمَ وَادِيَّيْنِ مِنْ مَالٍ تَمْتَنَّى وَادِيًّا ثَالِثًا)، وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التَّرَاثُ، وَيَتَوَسَّطُ اللَّهَ عَلَيَّ مِنْ تَابِ).

وأخرج ابن أبي حاتم: عن أبي موسى الأشعري قال: كنا نقرأ سورة نُسْبَهُها بإحدى المسبّحات فأنسيناها، غير أني حفظت منها: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تقولوا مَا لَا تفْعَلُونَ فَتَكُتبَ شهادةً فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

وقال أبو عبيد: حدثنا حجاج، عن سعيد، عن الحكم بن عتبة، عن عديّ بن عديّ قال: قال عمر كنا نقدأً: «لا تغوا عن آباءكم فانه كفر بكم»، ثم قال لزيد بن ثابت: أكذلك؟ قال: نعم.

وقال: حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن عمر الجمحي. وحدثني ابن أبي مليكة، عن المஸور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجده فيما أنزل علينا: (أن جاهدوا كما جاهتم أول مرة)? فلما نجدها قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن.

(١) أي: قبل أن يُغيّر المصاحف الخاصة، فقد كان لبعض الصحابة مصاحف خاصة، فيه ما سمعوه أو رأوه من تفسير للاية، فلما سُنّت عثمان المصاحف أمر بحرق تلك المصاحف، كي لا يَطْنَ النَّاسُ بعد زَمْنٍ أَنَّ مَا كَتِبَ مِنْ تفاسير وآراءِ الْقُرْآنِ !!

^{٢)} «المستدل،» ٥٣١ / ٢ وافقه الذهبي، علم، تصحيحه، وفيه: «ولَا النصر انة ولا المحبوبة».

وقال: حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعاذريّ، عن أبي سفيان الكلاعي: أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بما تين في القرآن لم يكتبنا في المصحف؟ فلم يخبروه - وعندهم أبو الكتود سعد بن مالك - فقال مسلمة: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَلَا أَبْشِرُوكُمْ أَنَّكُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَالَّذِينَ آتُوهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَجَاءُوكُمْ عَنْهُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أُولَئِكَ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ قُرْآنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

وأخرج الطبراني في «الكبير» [١٣١٤١] وهو ضعيف جداً: عن ابن عمر قال: قرأ رجلان سورة أقرأهما رسول الله ﷺ، فكانا يقرآن بها، فقاما ذات ليلة يصلّيان، فلم يقلّرا منها على حرف، فأصبحا غادرين على رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال: «إنها مما نسخ، فاللهوا عنها».

وفي الصحيحين [البخاري: ٤٠٨٨، ومسلم: ١٥٤٥، وأحمد: ١٢٠٦٤]: عن أنس - في قصة أصحاب بئر معاونة الذين قتلوا، وقتلت يدعوا على قاتليهم - قال أنس: ونزل فيهم قرآنٌ قرأناه حتى رفع: (أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا).

وفي «المستدرك» [٣٣١/٢٢] وهو صحيح: عن حذيفة قال: ما تقرؤون ربها. يعني براءة.

قال الحسين بن المنادي في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: وما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه، سورتا القنوت في الوتر، وتسمى سورتي الخل والحدف.

تبنيه: حكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم إنكار هذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجّة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة، إنما يكون بأن ينسفهم الله إياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: «إِنَّ هَذَا لَهُنَّ أَصْحَاحُ الْأُولَى ﴿٦﴾ صَحْفٌ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى» [الأعلى: ١٨، ١٩]، ولا يعرف اليوم منها شيء، ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبي ﷺ، حتى إذا تُوفّي لا يكون متلوًا في القرآن، أو يموت وهو متلوٌ موجود بالرسم، ثم ينسنه الله الناس، ويرفعه من أذهانهم. وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ. انتهى.

وقال في «البرهان»^(١) في قول عمر: لو لا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتها - يعني آية الرجم - ظاهره أن كتبتها جائزة، وإنما منعه قول الناس، والجائزة في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، فإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة؛ لأن هذا شأن المكتوب.

وقد يقال: لو كانت التلاوة باقيةً لبادر عمر، ولم يعرّج على مقالة الناس؛ لأن مقالة الناس لا تصلح مانعاً. وبالجملة هذه الملازمة مشكلة، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد، والقرآن لا يثبت به، وإن

(١) الزركشي في «البرهان» ١٦٦/٢.

ثبت الحكم، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «البنوع»^(١) عدّ هذا مما نسخ تلاوته، قال: لأن خبر الواحد لا يُثبت القرآن.

قال: وإنما هذا من المنسأ لا النسخ، وهما مما يتبسّان، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه. انتهى.

وقوله: «الله كان يعتقد أنه خبر واحد» مردود، فقد صح أنه تلقاها من النبي ﷺ.

وأخرج الحاكم [«المستدرك» (٤/٣٦٠) وهو صحيح] من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف، فمِنْهَا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشیخة إذا زنيا فارجموهما ألبَّةً»، فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت: أكتبها؟ فكانه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يُحصَن جُلَدَ، وأنَّ الشاب إذا زنى وقد أحصن رُجَمَ.

قال ابن حجر في شرح «المنهاج»: فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها؛ لكون العمل على غير الظاهر من عمومها.

قلت: وخطر لي في ذلك نكتة حسنة، وهو أن سببه التخفيف على الأمة بعدم اشتهرار تلاوتها وكتابتها في المصحف، وإن كان حكمُها باقياً؛ لأنَّه أثقل الأحكام وأشدُّها، وأغلظ الحدود، وفيه الإشارة إلى ندب الستر.

وأخرج النسائي: أنَّ مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها في المصحف، قال: ألا ترى أنَّ الشابين الشبيبين يُرجمان! ولقد ذكرنا ذلك، فقال عمر: أنا أكفيك، فقال: يا رسول الله، اكتب لي آية الرجم. قال: «لا تستطيع».

قوله: (اكتب لي)، أي: ائذن لي في كتابتها، أو مكّني من ذلك.

وأخرج ابن الصّرَّيْس في «فضائل القرآن»^(٢) عن يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم: أنَّ عمر خطَّب الناس، فقال: لا تشُكُوا في الرَّجُم، فإنه حقٌّ، ولقد هَمَمْتُ أن أكتبَه في المصحف، فسألَتْ أبي بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ، فدفعَتْ في صدري وقلَّتْ: تستقرئه آية الرجم، وهم يتَسَافَدونَ تَسَافَدُ^(٣) الْحُمُرُ؟

قال ابن حجر: وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها، وهو الاختلاف.

(١) انظر «البرهان» للزركشي ١٦٧/٢ النوع ٣٤، وابن ظفر: محمد بن أبي محمد الصقلي (ت: ٥٦٨). وكتابه «بنوع الحياة» مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣١٠). أفاده محقق «البرهان».

(٢) «فضائل الأعمال» ص ١٥٣ رقم (٣٢٧).

(٣) في «القاموس»: استسقَدَ بعيرَةً: أتاه من خلفه فرَكِبَه. مادة: سَفَد. يقال: سَفَدَ أمرأَه، يكُنُّ به عن الجماع. «أساس البلاغة». مادة: سَفَد.

تنبيه:

قال ابن الحَصَّار في هذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلى غير بدل، وقد قال تعالى: ﴿مَا نَسَخْ
مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا كَأَنِّي بَعَثْرَ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. وهذا إخبار لا يدخله حُلْف؟
فالجواب أن نقول: كلُّ ما ثبت الآن في القرآن ولم يُنسَخ فهو بدلٌ مما قد نسخت تلاوته، وكلُّ ما
نسخه الله من القرآن - مما لا نعلمه الآن - فقد أبدله بما علمناه، وتواتر إلينا لفظه ومعناه.



النوع التاسع والأربعون

في مشكلة وموهم الاختلاف والتناقض

أفرده بالتصنيف قطرب^(١).

والمراد به: ما يوهم التعارض بين الآيات.

وكلامه تعالى منزه عن ذلك، كما قال: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجِدُوا فِيهِ أَخْنَالًا فَاكِثِرًا» [النساء: ٨٢]. ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً وليس به في الحقيقة، فاحتاج لإزالته، كما صفت في مختلف الحديث، وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة. وقد تكلم في ذلك ابن عباس، وحكي عنه التوقف في بعضها.

قال عبد الرزاق في «تفسيره»: أنبأنا معمر، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال:رأيت أشياء تختلف علي من القرآن. فقال ابن عباس: ما هو؟ أشك؟ قال: ليس بشك، ولكنه اختلاف، قال: هات ما اختلف عليك من ذلك. قال: أسم الله يقول: «ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَلَلَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» [الأنعام: ٢٣]، وقال: «وَلَا يَكُنُونَ اللَّهَ حَدِيشًا» [النساء: ٤٢]، فقد كتموا.

وأسمعه يقول: «فَلَا أَنْسَابَ يَنْهَا مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَسْأَلُونَ» [المؤمنون: ١٠١]، ثم قال: «وَأَفْلَى بِضُمْمٍ عَلَى بَعْضِ يَسْأَلَوْنَ» [الطور: ٢٥]

وقال: «أَيْسُكُمْ لَا تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ» حتى بلغ «طهين» [فصلت: ٩ - ١١]. ثم قال في الآية الأخرى: «أَوْ أَنَّهُمْ بَنَاهَا» [النازعات: ٢٧]، ثم قال: «وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحْهَبًا» [النازعات: ٣٠].

وأسمعه يقول: «كَانَ اللَّهُ» ما شأنه يقول: «وَكَانَ اللَّهُ»؟

قال ابن عباس: أما قوله: «ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَلَلَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» [الأنعام: ٢٣]، فإنهما لما رأوا يوم القيمة، وأن الله يغفر [لأهل الإسلام، ويغفر] الذنوب، ولا يغفر شركاً، ولا يتعاظمه ذنب أن يغفره، جحده المشركون رجاء أن يغفر لهم، فقالوا: «وَلَلَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ» والله ربنا ما كننا مشركين، فحکتم الله على أقواهم فتكلمت أيديهم وأرجحهم بما كانوا يعملون، فعند ذلك «يوْمُ الْذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ لَوْ شَوَّهُ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكُنُونَ اللَّهَ حَدِيشًا» [النساء: ٤٢].

واما قوله: «فَلَا أَنْسَابَ يَنْهَا مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَسْأَلُونَ» [المؤمنون: ١٠١]؛ فإنه إذا «نفع في الصور

(١) قطرب: محمد بن المستير، أبو علي، نحوى عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة (ت: ٢٠٦ هـ). «تاريخ بغداد» ٢٩٨/٣، «بغية الوعاة» ١٠٤، لقبه أستاذ سيبويه بقطرب (دُويبة تبرّ للعمل).

فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ^(١)، ﴿فَلَا أَنْسَابَ يَتَّهَمُ بِوَمَئِزْ وَلَا يَتَّسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿ثُمَّ نَفَعَ فِيهِ الْخَرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظَرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَأَقْلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَّسَاءَلُونَ﴾ [الصفات: ٢٧].

وأما قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]؛ فإن الأرض خلقت قبل السماء، وكانت السماء دخاناً، فسواهنَ سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض.

وأما قوله: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَّهَا﴾ [النازك: ٣٠]؛ يقول: جعل فيها جبلًا، وجعل فيها نهرًا، وجعل فيها شجراً، وجعل فيها بحوراً.

وأما قوله: ﴿كَانَ اللَّهُ كَانَ وَلَمْ يَرَلْ كَذَلِكَ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ قَدِيرٌ، لَمْ يَرَلْ كَذَلِكَ فَمَا اخْتَلَفَ عَلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ يَشْبِهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِلْ شَيْئاً إِلَّا وَقَدْ أَصَابَ الدُّنْيَا أَرَادَ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

آخرجه بطوله الحاكم في «المستدرك» [٢٢/٣٩٤] وصححه، وأصله في الصحيح. [البخاري: ٤٨١٦، ومسلم: ٧٠٢٩، وأحمد: ٣٦١٤].

قال ابن حجر في «شرحه»^(١): حاصل ما فيه السؤال عن أربعة مواضع:
 الأول: نفي المسألة يوم القيمة وإثباتها.
 الثاني: كتمان المشركين حالهم وإفشاوه.
 الثالث: خلق الأرض أو السماء؛ أيهما تقدم.

الرابع: الإثبات بحرف (كان) الدالة على الماضي، مع أن الصفة لازمة.
 وحاصل جواب ابن عباس عن الأول: أن نفي المسائلة فيما قبل النفحـة الثانية، وإثباتها فيما بعد ذلك
 وعن الثاني: أنَّهـم يكتـمون بـالاستـهمـ، فـتنـطقـ أـيديـهـمـ وـجـوارـهـمـ.
 وعن الثالث: أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مذكورة، ثم خلق السموات فـسوـاهـنـ في يومين،
 ثم دـحـاـ الأرضـ بـعـدـ ذـلـكـ؛ وـجـعـلـ فـيـهـ الرـوـاـيـيـ وـغـيرـهـ فـيـ يـوـمـيـنـ، فـتـلـكـ أـرـبـعـةـ أـيـامـ لـلـأـرـضـ.
 وعن الرابع: بأنَّ (كان) وإن كانت للماضي، لكنها لا تستلزم الانقطاع، بل المراد أنه لم يـرـلـ كذلك.
 فأما الأول: فقد جاء فيه تفسير آخر: أن نفي المسائلة عند تـشـاغـلـهـمـ بـالـصـعـقـ وـالـمحـاسـبـةـ وـالـجـوـازـ
 على الصراطـ، وإثباتها فيما عدا ذلك. وهذا منقول عن السـدـيـ، أـخـرـجـهـ اـبـنـ جـرـيرـ من طـرـيقـ عـلـيـ بنـ
 أبي طـلـحةـ، عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ: أـنـ نـفـيـ المسـائـلـةـ عـنـ النـفـحـةـ الـأـولـيـ، وإـثـبـاتـهـ بـعـدـ النـفـحـةـ الثـانـيـةـ.
 وقد تـأـوـلـ اـبـنـ مـسـعـودـ نـفـيـ المسـائـلـةـ عـلـىـ مـعـنـىـ آخـرـ: وـهـوـ طـلـبـ بـعـضـهـمـ مـنـ بـعـضـ العـفـوـ. فـأـخـرـجـ اـبـنـ
 جـرـيرـ^(٢) مـنـ طـرـيقـ زـادـانـ قـالـ: أـتـيـتـ اـبـنـ مـسـعـودـ، فـقـالـ: يـؤـخـذـ بـيـدـ الـعـبـدـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ، فـيـنـادـيـ: أـلـاـ إـنـ هـذـاـ
 فـلـانـ اـبـنـ فـلـانـ، فـمـنـ كـانـ لـهـ حـقـ قـيـلـهـ فـلـيـأـتـ، قـالـ: فـتـوـدـ الـمـرـأـةـ يـوـمـذـ أـنـ يـثـبـتـ لـهـ حـقـ عـلـىـ أـيـهـاـ أـوـ اـبـنـهـاـ
 أـوـ أـخـيـهـاـ أـوـ زـوـجـهـاـ، فـلـاـ أـنـسـابـ يـنـهـمـ يـوـمـذـ وـلـاـ يـتـسـاءـلـونـ.

(٢) «تفسيره» ١٠/٥٤ المؤمنون: ١٠١.

(١) «فتح الباري» ٨/٤٨١٥ (٤٨١٥).

ومن طريق أخرى قال: لا يُسأل أحد يومئذ بنسِب شيئاً، ولا يتساءلون به، ولا يمْثُ برجم.
وأما الثاني: فقد ورد بأبسط منه فيما أخرجه ابن جرير^(١) عن الضحاك بن مزاحم: أن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فقال: قول الله: «وَلَا يَكُنُونَ اللَّهَ حَدِيثًا»، قوله: «وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ». فقال: إني أحسبك قمت من عند أصحابك، فقلت لهم: أتي ابن عباس، أُلْقِي عليه متشابه القرآن؟! فأخْبَرُهُمْ: أن الله إذا جمع الناس يوم القيمة قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا من وحده، فيسألهم فيقولون: «وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ». قال: فيختم على أفواههم، وتنقطع جوارحهم.

ويؤيده ما أخرجه مسلم [٧٤٣٨] من حديث أبي هريرة في أثناء حديث، وفيه: «ثُمَّ يَلَقَى النَّاسُ وَرِبَّهُمْ مَنْ أَمْنَتْ بِكَ وَبِكِتابِكَ وَبِرِسُولِكَ، وَيُشَنِّي مَا اسْتَطَاعَ، فَيَقُولُ: الْآنَ نَبْعَثُ شَاهِدًا عَلَيْكَ فَيُذَكَّرُ فِي نَفْسِهِ: مَنِ الَّذِي يَشَهِدُ عَلَيْهِ، فَيَخْتَمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، وَتُنْتَطِقُ جُوارِحُهُمْ».

أما الثالث: ففيه أجوبة أخرى، منها: أن «ثُمَّ» بمعنى الواو، فلا إيراد. وقيل: المراد ترتيب الخبر لا المخبر به، كقوله: «ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ أَمْنَتْ» [البلد: ١٧].
وقيل: على بابها، وهي لتفاوت ما بين الخلقين، لا للترابي في الزمان.
وقيل: (حَقَّ) بمعنى (قدّ).

وأما الرابع: وجواب ابن عباس عنه، فيحمل كلامه أنه أراد أنه سَمِّي نفسه «غَفُورًا رَّحِيمًا»، وهذه التسمية مضطّ، لأن التعلق انقضى. وأما الصفتان فلا تزال كذلك لا ينقطعان؛ لأنه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال وقع مراده. قاله الشمس الْكَرْمَانِي^(٢).

قال: ويحتمل أن يكون ابن عباس أجاب بجوابين: أحدهما: أن التسمية هي التي كانت وانتهت، والصفة لا نهاية لها. والآخر: أنَّ معنى «كان» الدوام؛ فإنه لا يزال كذلك.

ويحتمل أن يُحمل السؤال على مسلكين، والجواب على دفعهما، كأن يقال: هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان غفوراً رحيمًا، مع أنه لم يكن هناك مَنْ يُغْفَرُ له أو يُرْحَمُ، وبأنه ليس في الحال كذلك لِمَا يشعر به لفظ «كان».

والجواب عن الأول: بأنه كان في الماضي تسمى به. وعن الثاني: بأنَّ (كان) تعطي معنى الدوام، وقد قال النحاة: «كان» لثبت خبرها ماضياً، دائمًا أو منقطعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس: أن يهوديًّا قال له: إنكم تزعمون أنَّ الله كان عزيزاً حكيمًا، فكيف هو اليوم؟ فقال: إنه كان في نفسه عزيزاً حكيمًا.

موضع آخر توقف فيه ابن عباس؛ قال أبو عبيدة: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أبوب، عن ابن أبي مُلِيَّة قال: سأله رجلٌ ابنَ عباسَ عن: «فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ» [السجدة: ٥]، قوله:

(١) في «تفسيره» ٤/٩٤ النساء: ٤٢.

(٢) الْكَرْمَانِي: محمد بن يوسف، شمس الدين، أحد علماء الحديث (ت: ٧٨٦هـ). «الدرر الكامنة» ٤/٣١٠.

﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً﴾ [المعارج: ٤]، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه؛ الله أعلم بهما.

وأخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه، وزاد: ما أدرى ما هما، وأكره أن أقول فيهما ما لا أعلم. قال ابن أبي مليكة: فضررت البعير حتى دخلت على سعيد بن المسيب، فسئل عن ذلك؛ فلم يدر ما يقول: فقلت له: ألا أخبرك بما حضرت من ابن عباس؟ فأخبرته، فقال ابن المسيب للسائل: هذا ابن عباس قد أتفى أن يقول فيهما، وهو أعلم مني.

وروى عن ابن عباس أيضاً: أن يوم الألف هو مقدار سير الأمر وعروجه إليه، ويوم الألف في سورة الحج: هو أحد الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات، ويوم الخمسين ألفاً هو يوم القيمة. فخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً قال له: حَدَّثَنِي، ما هؤلاء الآيات: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً﴾ [المعارج: ٤]، و﴿يُبَرِّ الأَمْرَ مِنَ الشَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةً﴾ [السجدة: ٥]، ﴿وَإِذَا كَانَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَالْفَ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧]. فقال: يوم القيمة حساب خمسين ألف سنة، والسموات في ستة أيام كلَّ يوم يكون ألف سنة، و﴿يُبَرِّ الأَمْرَ مِنَ الشَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةً﴾ قال: ذلك مقدار المسير.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بهما يوم القيمة، وأنه باعتبار حال المؤمن والكافر، بدليل قوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكُفَّارِ غَيْرٌ يَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩، ١٠].

فصل: قال الزركشي في «البرهان»^(٢): للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبر به على أنواع مختلفة وتطويرات شتى، كقوله في خلق آدم: ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرة: ﴿مِنْ حَمَّا مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة: ﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصفات: ١١]، ومرة: ﴿مِنْ صَلَصَلٍ كَالْفَخَارٍ﴾ [الرحمن: ١٤]؛ فهذه ألفاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحما، والhma غير التراب، إلَّا أنَّ مرجعها كلَّها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب درَّجت هذه الأحوال^(٣).

وك قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَبَانٌ﴾ [الشعراء: ٣٢]، وفي موضع: ﴿تَهَنَّزُ كَانَهَا جَانٌ﴾ [القصص: ٣١]. والجان الصغير من الحيات، والشaban الكبير منها، وذلك لأنَّ خلقها خلق الشaban العظيم، واهتزازها وحركتها وخفتها كاهتزاز الجنّ وخفته.

الثاني: لاختلاف الموضوع، كقوله: ﴿وَقَوْمٌ هُوَ إِلَيْهِمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]، وقوله: ﴿فَلَنَسْكَنَنَّ الَّذِينَ أُرْسَلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْكَنَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] مع قوله: ﴿فَوَمِيزْ لَا يُشَكُّ عَنْ ذِيْهِ إِنْ وَلَا جَانٌ﴾

(١) انظر سورة الحج: ٤٧ الجزء الثامن، وسورة المعارج: ٣ الجزء العاشر من «تفسير ابن أبي حاتم».

(٢) «البرهان» ١٨٣/٢ وفيه: تدرجت هذه الجملة.

(٣) في «البرهان»: تدرجت ...

[الرحمن: ٣٩]. قال الحليمي^(١): فتحمّل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه. وحمله غيره على اختلاف الأماكن، لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يُسألون، وفي آخر لا يُسألون.

وقيل: إن السؤال المثبت سؤال تبكيت وتوبخ، والمنفي سؤال المعدنة وبيان الحجّة. وكقوله: ﴿أَنْتُوا اللَّهَ حَقَّ نُقَالِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] مع قوله: ﴿فَلَنَفِعُ اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] حمل الشيخ أبو الحسن الشاذلي^(٢) الآية الأولى على التوحيد، بدليل قوله بعدها: ﴿وَلَا تَمُونُ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، والثانية على الأعمال. وقيل: بل الثانية ناسخة للأولى. وكقوله: ﴿فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا تَمْلِئُوا فَوْجَهَهُ﴾ [النساء: ٣] مع قوله: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَمْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَضْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]؛ فال الأولى تفهم إمكان العدل، والثانية تنفيه.

والجواب: أنَّ الأولى في توفيق الحقوق، والثانية في الميل القلبي، وليس في قدرة الإنسان^(٣). وكقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] مع قوله: ﴿أَمْرًا مُرْفَعًا فَقَسَعُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] فال الأولى في الأمر الشرعي، والثانية في الأمر الكوني بمعنى القضاء والتقدير. الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل، كقوله: ﴿فَإِنْ قَتَلُوكُمْ وَلَكُمْ اللَّهُ فَنَاهُمْ وَمَا رَأَيْتَ إِذْ رَأَيْتَ﴾ [الأنافـال: ١٧]؛ أضيف القتل إليهم، والرمي إليه على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنـه باعتبار التأثير.

الرابع لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَرَبِّ النَّاسِ سُكَّرٌ وَمَا هُمْ بِسُكَّرٍ﴾ [الحج: ٢]، أي: سكارى من الأهوال مجازاً، لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين، كقوله: ﴿فَصَرُكَ أَيْمَنَ حَدِيدٍ﴾ [ق: ٢٢] مع قوله: ﴿خَشِيعَنَّ مِنَ الدُّلُّ يُظْرُونَ مِنْ طَرِيفٍ حَقِيقَى﴾ [الشورى: ٤٥]. قال قطرب: (فصرك)، أي: علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: بصر بكندا، أي: علم، وليس المراد رؤية العين. قال الفارسي: ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْتَ عَنَكَ غُطَّالَكَ﴾ [ق: ٢٢].

وكقوله: ﴿الَّذِينَ أَمَّنُوا وَلَعْمَنَّ قُلُوبُهُمْ يَذْكُرُ اللَّهُ﴾ [الرعد: ٢٨] مع قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَّ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنافـال: ٢]. فقد يُظنُّ أنَّ الوجل خلاف الطمأنينة.

وجوابه: أنَّ الطمأنينة تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيف

(١) الحليمي: حسين بن حسن البخاري الجرجاني، فقيه، شافعي، قاضٍ (ت: ٤٠٣هـ). «الرسالة المستطرفة»، ٤٤. «طبقات الشافعية» ٣/١٩ـ.

(٢) الشاذلي: علي بن محمد، المصري الشاذلي، من فقهاء المالكية (ت: ٩٣٩هـ). «الأعلام» ٥/١١.

(٣) أخرج أبو داود (٢١٣٤)، والترمذى (١١٤٠) من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يُقسِّمُ فِيَعْدُلُ ويقول: «اللهم هذا قَسْمي فيما أَمْلِكُ فَلَا تَلْمِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». وقد ضعفه الشيخ الألبانى في «ضعيف سنن أبي داود».

والذهب عن الهدى، فتوجل القلوب لذلك ، وقد جمع بينهما في قوله: ﴿تَسْعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الظَّرِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

ومما استشكلوه قوله تعالى: «وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءُهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبِّهِمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيهِمْ شَيْءَةُ الْأَذَلَّيْنَ أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا» [الكهف: ٥٥]; فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذلين الشيئين.

وقال في آية أخرى: «وَمَا مَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءُهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا» [الإسراء: ٩٤]؛ فهذا حصر آخرٌ في غيرهما.

وأجاب ابن عبد السلام^(١): بأن معنى الآية الأولى: وما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا إِرَادَةُ أَنْ تَأْتِيهِمْ سُنْنَةُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْخَسْفِ أَوْغَيْرِهِ، أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا فِي الْآخِرَةِ. فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَصِيبَهُمْ أَحَدُ أَمْرَيْنِ، وَلَا شَكَ أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ مَانِعَةٌ مِنْ وقوعِ مَا يَنْافِي الْمَرَادِ. فَهَذَا حَصْرٌ فِي السُّبُّ الْحَقِيقِيِّ، لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَانِعُ فِي الْحَقِيقَةِ.

ومعنى الآية الثانية: وما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا اسْتَغْرَابُ بَعْثَهُ بَشْرًا رَسُولًا، لأنَّ قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْإِيمَانِ؛ لأنَّه لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ؛ وَهُوَ يَدْلُلُ عَلَى الْاسْتَغْرَابِ بِالْالِتَّزَامِ؛ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَانِعِيَّةِ، وَاسْتَغْرَابُهُمْ لَيْسَ مَانِعًا حَقِيقِيًّا بَلْ عَادِيًّا؛ لِجُوازِ وُجُودِ الْإِيمَانِ مَعَهُ، بِخَلْفِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى. فَهَذَا حَصْرُ فِي الْمَانِعِ الْعَادِيِّ؛ وَالْأُولُ حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ، فَلَا تَنَافِي أَيْضًا.

ومما استشكل أيضاً: قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ أَفْرَيَ عَلَى اللَّهِ كَيْدًا» [الأنعام: ٢١]، «فَمَنْ أَظْلَمُ
مِنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ» [الزمر: ٣٢] مع قوله: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذُكْرَ بِإِيمَنِ رَبِّهِ فَأَغْرَضَهُ اللَّهُ وَسَيِّئَ مَا قَدَّمَتْ
بِهِ» [الكهف: ٥٧]، «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ مَسَجَدَ اللَّهَ» [البقرة: ١١٤] إلى غير ذلك من الآيات.

منها: تحخيص كلّ موضع بمعنى صلته؛ أي: لا أحد من المانعين أظلم ممّن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين: أظلم ممّن افترى علم الله كذباً، وإذا تخصص بالصلات فهذا إزال التناقض..

ومنها - وادعى أبو حيَان أنَّ الصواب -: أن نفي الظلمية لا يستدعي نفي الظالمية؛ لأن نفي المقيَّد لا يدلُّ على نفي المطلَق، وإذا لم يدلُّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الظلمية، وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحد ممَّن وُصف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنَّهم يتساولون في الظلمية. وصار المعنى: لا أحد أظلم ممَّن افترى وممَّن منع ونحوها، ولا أشكال في

(١) عبد العزيز بن عبد السلام، عز الدين، لقبه: سلطان العلماء (ت: ٦٦٠ هـ). «فوات الفيatis» / ٢ / ٣٥٠.

تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر، كما إذا قلت: لا أحد أفقه منهم. انتهى.

وحاصل الجواب أن نفي التفضيل لا يلزم منه نفي المساواة.

وقال بعض المتأخرین: هذا استفهام مقصود به التهويل والتقطيع، من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة، ولا نفيها عن غيره.

وقال الخطابي: سمعت ابن أبي هريرة^(١) يحكي عن أبي العباس بن سريج^(٢)، قال: سأله رجل بعض العلماء عن قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بَهْنَاهُ الْبَلَد﴾ [البلد: ١]. فأخبر أنه لا يقسم به. ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَذَا الَّذِي أَمَّن﴾ [الآيات: ٣]؟ فقال: أيمماً أحبت إليك؟ أحببتك ثم أقطعتك، أو أقطعتك ثم أحببتك؟ فقال: أقطعني ثم أحببني. فقال له: أعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله ﷺ بحضور رجال، وبين ظهرانيَّ قوم كانوا أحقرَّ الخلق على أن يجدوا فيه مغماً وعليه مطعناً، لو كان هذا عندهم مناقضةً لتعلقوا به، وأسرعوا بالرَّد عليه؛ ولكنَّ القوم علموا وجهلُتُ، ولم ينكروا منه ما أنكرتَ، ثم قال له: إنَّ العرب قد تدخلَ (لا) في أثناء كلامها وتلغى معناها، وأنشد فيه أبياتاً.

تبنيه: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني^(٣): إذا تعارضت الآي وتعذر فيها الترتيب والجمع، طلب التاريخ وترك المتقدم بالمتأخر، ويكون ذلك نسخاً. وإن لم يعلم، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين، علم باجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها. قال: ولا يوجد في القرآن آياتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين، نحو: ﴿وَأَزْيَّلْتُكُم﴾ [المائدة: ٦]، بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما: بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الحفف.

وقال الصيرفي^(٤): جماع الاختلاف والتناقض: أن كلَّ كلام - صحيحاً أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه - فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ ما ضادَه في كلَّ جهة، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً، وإنما يوجد فيه النسخ في وقتي.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض أي القرآن والأثار وما يوجه العقل، فلذلك لم يجعل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] معارضًا لقوله: ﴿وَخَلَقْتُ إِنْكَارًا﴾ [العنكبوت: ١٧]،

(١) ابن أبي هريرة: الحسن بن الحسين، أبو علي، فقيه شافعي في العراق (ت: ٣٤٥هـ). «وفيات الأعيان» / ١٣٠.

(٢) ابن سريج: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، فقيه الشافعية في عصره، ناصر السنة في الملة الثالثة (ت: ٣٠٦هـ). «تاريخ بغداد» / ٤، ٢٨٧.

(٣) أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد، عالم بالفقه والأصول، ثقة في الحديث، له مناظرات مع المعتزلة (ت: ٤١٨هـ). «وفيات الأعيان» / ٢٨.

(٤) الصيرفي: محمد بن عبد الله، أبو بكر البغدادي، أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، شرح رسالة الشافعي (ت: ٣٣٠هـ). «وفيات الأعيان» / ١٩٩.

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّينِ﴾ [المائدة: ١١٠]، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله، فتعين تأويل ما عارضه، فيقول (وتخلقون) على (تكذبون)، و(تخلق) على (تصور).
فائدة:

قال الكرمانى^(١) عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ عَيْنِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْيَالَنَا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].
الاختلاف على وجهين: اختلاف تناقض، وهو ما يدعوه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن. واختلاف تلازم، وهو ما يوافق الجانبيين، كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد.



(١) في «غرائب التفسير...»، ٣٠١/١، النساء: ٨٢.

النوع التاسع والأربعون

في مُطلقه ومقيد

المطلق: الدال على الماهية بلا قيد، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص.

قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإنما فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط: أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط، ثم ورد حكم آخر مطلقاً، نظر:

فإن لم يكن له أصل يرده إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به.

وإن كان له أصل يرده إليه غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر.

فال الأول: مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفرق والوصية في قوله: «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ» [الطلاق: ٢]، وقوله: «شَهَدَةُ بَنِيكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَثْنَانِ ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ» [المائدة: ١٠٦].

وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله: «وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَاعَتْمُ» [البقرة: ٢٨٢]، «فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ» [النساء: ٦].

والعدالة شرط في الجميع.

ومثل تقييده ميراث الزوجين، بقوله: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُؤْمِنُ بِهَا أَوْ دِينٌ» [النساء: ١٢]. وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه.

وكذلك ما أطلق من المواريث كلها بعد الوصية والدين.

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وإطلاقها في كفارة الظهار واليمين، والمطلق كال المقيد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: «إِلَى الْمَرَاقِقِ» [المائدة: ٦] في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

وتقييد إبطاط العمل بالردة بالموت على الكفر في قوله: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَإِمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ» [البقرة: ٢١٧]، وأطلق في قوله: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَطَ عَلَيْهِ» [المائدة: ٥].

وتقييد تحريم الدم بالمسفوح في الأنعام، وأطلق فيما عداها.

فمذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد في الجميع.

ومن العلماء من لا يحمله، ويجوز اعتاق الكافر في كفارة الظهار واليمين، ويكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين، ويقول: إن الردة تحبط العمل بمجردتها.

والثاني: مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع. وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان: فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتابعاً. لا يمكن حمله عليهما، لتنافي القيدتين، وهما: التفريق والتتابع، ولا على أحدهما لعدم المرجح.

نبهات:

الأول: إذا قلنا بحمل المطلق على المقيد، فهل هو من وضع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان:

وجه الأول: أنَّ العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالمقيد، وطلباً للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدَّم محله: إذا كان الحكمان بمعنى واحد، وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد.

فأما إذا حكم في شيء بأمور، ثم في آخر ببعضها، وسكت فيه عن بعضها، فلا يقتضي الإلحاق. كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ذكر في التيم عضوين، فلا يقال بالحمل، ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضاً.

وكذلك ذَكَر العِقْد والصوم والإطعام في كفارة الظهار، واقتصر في كفارة القتل على الأولين، ولم يذكر الإطعام، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام.



النوع الخامسون

في منطوقه ومفهومه

المنطوق: ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق.

فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فالنّص، نحو: ﴿فَبِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْجَحَّ وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعْتُمْ تَأْكِلُ عَشَرَةً كَامِلَةً﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقد نُقل عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بنور النّص جدًا في الكتاب والسنة. وقد بالغ إمام الحرمين^(١) وغيره في الرد عليهم، قال: لأن الغرض من النّص الاستقلال بإفاده المعنى على قطع، مع انحسام جهات التأويل والاحتمال، وهذا وإن عز حصوله بوضع الصيغة رداً إلى اللغة، فما أكثره من القرائن الحالية والمقالية. انتهى.

أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجحاً فالظاهر، نحو: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فإنّ الباقي يطلق على الجاهل وعلى الظالم، وهو فيه أظهر وأغلب، ونحو: ﴿وَلَا نَقْرِبُهُنَّ حَتَّى يَطْهَرُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فإنه يقال للانقطاع: طهر، ولل موضوع والغسل، وهو في الثاني أظهر.

فإن حُمل على المرجوح لدليل فهو: تأويل، ويسمى المرجوح محمول عليه مؤولاً، كقوله: ﴿وَهُوَ مَعْكُومٌ أَيْنَ مَا كُثُمَ﴾ [الحديد: ٤]. فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات، فتعين صرفه عن ذلك، وحمله على القدرة والعلم أو على الحفظ والرعاية.

وكقوله: ﴿وَأَنْفَضْ لَهُمَا جَنَاحَ الْذُلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]. فإنه يستحيل حمله على الظاهر، لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيُحمل على الخضوع وحسن الخلق.

وقد يكون مشتركاً بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً، فيُحمل عليهما جميعاً، سواء قلنا بجواز استعمال اللفظ في معنيّه أو لا. ووجهه على هذا: أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين؟ مرّة أريد هذا، ومرة أريد هذا.

ومن أمثلته: ﴿وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فإنه يحتمل: لا يضارُ الكاتب والشهيدُ صاحبُ الحق بجُورِه في الكتابة والشهادة، ولا يُضارُ - بالفتح - أي: لا يضرهما صاحبُ الحق بحالهما ما لا يلزمُهما، وإنماهما على الكتابة والشهادة.

ثم إن توقفت صحة دالة اللفظ على إضمارٍ سُميّت: دالة اقتضاء، نحو: ﴿وَسَلَلَ الْقَرَيْةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها.

وإن لم تتوقف، ودلّ اللفظ على ما لم يقصد به، سميت: دالة إشارة، كذلك قوله تعالى: ﴿أَجْلَ

(١) إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي، أعلم المتأخرین من أصحاب الشافعی، له: «البرهان» في أصول الفقه (ت: ٤٧٨هـ). «وفیات الأعيان» ١٦٧/٣، «تبیین کذب المفتری» ٢٧٨.

لَكُمْ يَلِهَّ الْصَّيَامُ الرَّفُثُ إِنَّ نَسَائِكُمْ [البقرة: ١٨٧] على صحة صوم من أصبح جنباً، إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جنباً في جزء من النهار. وقد حُكِي هذا الاستنباط عن محمد بن كعب القرضي^(١).

فصل: والمفهوم: ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق. وهو قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق:

فإن كان أولى، سُمي: فحوى الخطاب، كدلالة: **﴿فَلَا تَقْلِيلٌ لَّهُمَا أُفَيٌ﴾** [الإسراء: ٢٣] على تحريم الضرب، لأنه أشد.

وإن كان مساوياً، سُمي: لحن الخطاب، أي: معناه، كدلالة: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ طُلْمَانًا﴾** [النساء: ١٠] على تحريم الإحراق، لأنه مساوٍ للأكل في الإنلاف.

واختلف: هل دلالة ذلك قياسية أو لفظية، مجازية أو حقيقة؟ على أقوال بيئها في كتابنا الأصولية.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق. وهو أنواع:

مفهوم صفة: نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، نحو: **﴿إِنْ جَاءَكُنْ فَاسِقٌ بِنَاهٍ فَبَيِّنُوا﴾** [الحجرات: ٦]. مفهومه: أنَّ غير الفاسق لا يجب التَّبَرِّي في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل. **﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنَّهُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾** [البقرة: ١٨٧]، **﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾** [البقرة: ١٩٧]، أي: فلا يصح الإحرام به في غيرها. **﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرُعِ الْحَرَامِ﴾** [البقرة: ١٩٨]، أي: فالذكر عند غيره ليس محصلًا للمطلوب. **﴿فَاجْلِدُوهُنَّ مَنِينَ جَدَّهُ﴾** [آل عمران: ٤]، أي: لا أقل ولا أكثر.

وشرط، نحو: **﴿إِنْ كَنْ أَنْتَ حَلِيلٌ فَاقْرُبُوا عَلَيْهِنَّ﴾** [الطلاق: ٦]، أي: وغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهم.

وغائية، نحو: **﴿فَلَا تَحْلِلْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ حَنَّ تَسْكِحَ رَوْجًا غَيْرًا﴾** [البقرة: ٢٣٠]، أي: فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

وآخر، نحو: **﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾** [الصفات: ٣٥]، **﴿إِنَّكُمْ إِلَهُكُمْ اللَّهُ﴾** [طه: ٩٨]، أي: فغيره ليس بإله. **﴿فَاللَّهُ هُوَ أَلَوَّنُ﴾** [الشورى: ٩]، أي: فغيره ليس بولي. **﴿لَا إِلَهَ مُخْشَرُونَ﴾** [آل عمران: ١٥٨]، أي: لا إلى غيره. **﴿إِنَّا نَعْبُدُ﴾** [الفاتحة: ٥]، أي: لا غيرك.

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم، على أقوال كثيرة، والأصح في الجملة أنها كلها حجة: بشرط:

(١) انظر «حلية الأولياء» ٣/٢١٢.

منها: ألا يكون المذكور خرج للغالب، ومن ثم لم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله: «وَرَبِّكُمْ الَّتِي
فِي حُجُورِكُمْ» [النساء: ٢٣]؛ فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج، فلا مفهوم له؛ لأنَّه إنما
حُصَّن بالذكر لغلبة حضوره في الذهن.

وألا يكون موافقاً للواقع، ومن ثم لا مفهوم لقوله: «وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَّا هُوَ لَآءُهُ»
[المؤمنون: ١٧]، وقوله: «لَا يَنْجِذِبُ الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارُ إِلَيْهِمْ بِمِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» [آل عمران: ٢٨]. وقوله:
«وَلَا تُكَهُو فَيَتَكَهُ عَلَى الْإِغَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ حَصَّنًا» [النور: ٣٣].
والاطلاع على ذلك من فوائد معرفة أسباب النزول.

فائدة:

قال بعضهم: الألفاظ إِمَّا أَنْ تَدْلُّ بِمِنْطَقَهَا أَوْ بِفَحْواهَا وَمَفْهُومَهَا، أَوْ بِاقْتِصَادَهَا وَضَرُورَتَهَا، أَوْ
بِمَعْقُولِهَا الْمُسْتَبْطِنُ مِنْهَا. حَكَاهُ ابْنُ الْحَصَّارُ. وَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ.

قلت: فَالْأَوَّلُ: دلالة المنطوق، والثاني: دلالة المفهوم، والثالث. دلالة الاقتضاء، والرابع:
دلالة الإشارة.



النوع الحادي وأักษمون

فِي وُجوهِ مخاطبَاتِهِ

قال ابن الجوزي في كتابه التفيس: الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهًا.
وقال غيره: على أكثر من ثلاثين وجهًا:

أحدها: خطاب العام، والمراد به العموم، كقوله: ﴿أَلَّهُ الَّذِي خَلَقْتُمْ﴾ [الروم: ٥٤].

والثاني: خطاب الخاص، والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].
﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَّغْ﴾ [المائدة: ٦٧].

الثالث: خطاب العام والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُولُ رَبِّكُمْ﴾ [الحج: ١]
لم يدخل فيه الأطفال والمجانين.

الرابع: خطاب الخاص، والمراد العموم، كقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي إِذَا طَلَقْتُمُ الِّيَسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]؛
افتتح الخطاب بالنبي ﷺ، والمراد سائر من يملك الطلاق. وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي إِنَّا أَحَلَّنَا لَكَ
أَزْوَاجَكَ...﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠]. قال أبو بكر الصيّري: كان ابتداء الخطاب له، فلما قال في
الموهبة: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، علم أن ما قبلها له ولغيره.

الخامس: خطاب الجنس، كقوله: ﴿يَأَيُّهَا النِّسَاءُ﴾.

السادس: خطاب النوع، نحو: ﴿يَبْيَقُ إِسْرَئِيلُ﴾.

السابع: خطاب العين، نحو: ﴿وَلَنَا يَكَادُمُ أَسْكَنُ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَنْجُحُ أَهْيَطُ﴾ [هود: ٤٨]،
﴿يَأَيُّهُمْ قَدْ صَدَقَتْ﴾ [الصفات: ١٠٤، ١٠٥]، ﴿يَمْوَسِي لَا تَغْفَ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿يَعِسَى إِنِّي
مُتَوْكِلٌ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ولم يقع في القرآن الخطاب بـ(يا محمد) بل ﴿يَأَيُّهَا الَّذِي﴾ **(يَأَيُّهَا
الرَّسُولُ)** تعظيمًا له، وتشريفًا وتخصيصًا بذلك عمّا سواه، وتعليمًا للمؤمنين لأنّا ينادوه باسمه.

الثامن: خطاب المدح، نحو: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ ولهذا وقع خطاباً لأهل
المدينة: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٤]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن حبيشة: ما تقرؤون في
القرآن **(يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا)** فإنه في التوراة (يا أيها المساكين). وأخرج البيهقي وأبو عبيد وغيرهما
عن ابن مسعود قال: إذا سمعت الله يقول: **(يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا)**، فأوعها سمعك، فإنه خير يوم
به، أو شرٌ ينهي عنه.

التاسع: خطاب الدّم، نحو: **(يَأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا نَعْذِرُهُمْ أَلْيَوْمَ)** [التحريم: ٧]، **(فَلَيَأْيُهَا**

(١) في «تفسيره» ١٩٦/١ (١٠٣٦) البقرة: ١٠٤.

آلَّا كَفَرُوا [الكافرون: ١]. ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين. وأكثر الخطاب بـ: **﴿يَتَأْلِمُ الَّذِينَ أَمْتَهَا﴾** على المواجهة، وفي جانب الكفار جيء بلفظ الخيبة، إعراضًا عنهم، قوله: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [البقرة: ٦]. **﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [الأنفال: ٣٨].

العاشر: خطاب الكرامة، قوله: **﴿يَتَأْلِمُ الَّذِينَ﴾** **﴿يَتَأْلِمُ الرَّسُولُ﴾**. قال بعضهم: ونجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول، وكذا عكسه، قوله في الأمر بالتشريع العام: **﴿يَتَأْلِمُ الرَّسُولُ بَعْدَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾** [المائدة: ٦٧]، وفي مقام الخاص: **﴿يَتَأْلِمُ الَّذِي لَمْ يُعِزِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾** [التحرير: ١]. قال: وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام؛ لكن مع قرينة إرادة العموم، قوله: **﴿يَتَأْلِمُ الَّذِي إِذَا طَلَقْتُمْ﴾** [الطلاق: ١]، ولم يقل: طلقت.

الحادي عشر: خطاب الإهانة، نحو: **﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾** [الحجر: ٣٤]، **﴿أَخْسِنُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ﴾** [المؤمنون: ١٠٨].

الثاني عشر: خطاب التهكم، نحو: **﴿ذُقْ إِنْكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾** [الدخان: ٤٩].

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد، نحو: **﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ مَا غَرَّكُمْ بِرَبِّكُمْ الْكَرِيمِ﴾** [الانتصار: ٦].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، نحو: **﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ كُلُّوْمَنَ الْطَّبِيتُ﴾** [المؤمنون: ٥١] إلى قوله: **﴿فَذَرُوهُ فِي غَمْرَتِهِ﴾** [المؤمنون: ٥٤]، فهو خطاب له **﴿غَمْرَتِهِ﴾** وحده، إذ لا نبي معه ولا بعده.

وكذا قوله: **﴿وَإِنَّ عَاقِبَتُمْ فَعَاقِبُوكُمْ﴾** الآية [النحل: ١٢٦] خطاب له **﴿غَمْرَتِهِ﴾** وحده، بدليل قوله:

﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبِرْتُ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [النحل: ١٢٧]، وكذا قوله: **﴿فَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُو لَكُمْ فَاعْمَلُو﴾** [هود: ١٤] بدليل قوله: **﴿قُلْ فَأَقْرُبُ﴾** [هود: ١٣]. وجعل منه بعضهم: **﴿قُلْ رَبِّي أَرْجِعُونَ﴾** [المؤمنون: ٩٩]، أي: أرجعني. وقيل: **﴿رَبِّ﴾** خطاب له تعالى. و**﴿أَرْجِعُونَ﴾** للملائكة.

وقال السُّهِيْلِي^(١): هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب، فاختلط فلا يدرى ما يقول من الشَّرُّ. وقد اعتاد أمراً يقوله في الحياة من ردَّ الأمر إلى المخلوقين.

الخامس عشر: خطاب الواحد بلفظ الاثنين، نحو: **﴿أَلَّيْتَ فِي جَهَنَّمَ﴾** [ق: ٢٤]. والخطاب لِمَالِكِ خازن النار، وقيل: لخزنة النار والزبانية، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين، وقيل: للملكيين الموكلين في قوله: **﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَأِيقٌ وَشَهِيدٌ﴾** [ق: ٢١]، فيكون على الأصل.

وجعل المَهْدَوِي^(٢) من هذا النوع: **﴿قُلْ قَدْ أُجِبَتْ دُعَوَتُكُمْ﴾** [يونس: ٨٩]. قال: الخطاب لموسى وحده؛ لأنَّ الدَّاعِي، وقيل: لهما؛ لأنَّ هارون أَمِنَ على دعائه، والمُؤْمِنُ أحَدُ الدَّاعِيَنَ.

(١) السُّهِيْلِي: عبد الرحمن بن عبد الله، صاحب «الروض الأنف» ونسبته إلى سهيل من قرى مالقة في المغرب (ت: ٥٨١هـ). «وفيات الأعيان» ٣/١٤٣. له: «التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم».

مطبوع.

(٢) المَهْدَوِي: محمد بن إبراهيم أبو عبد الله، من أهل المهدية (بفاس) وتوفي بها، فقيه عالم صالح (ت: ٥٩٥هـ). «جذوة الاقباس» ١٦٩.

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، ك قوله: ﴿فَمَنْ رَبِّكُمَا يَتَوَسَّى﴾ [طه: ٤٩]. أي: ويا هارون، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه أفرده بالنداء لإدلاله عليه بالتربية.

والآخر: لأنه صاحب الرسالة والآيات، وهارون نبع له، ذكره ابن عطية^(١)، وذكر في «الكتشاف» آخر^(٢)، وهو: أن هارون لما كان أفضح من موسى، نكب^(٣) فرعون عن خطابه، حذراً من لسانه. ومثله: ﴿فَلَا يُخْرِجُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَنَشَقُ﴾ [طه: ١١٧]؛ قال ابن عطية^(٤): أفرده بالشقاء؛ لأنه المخاطب أولاً، والمقصود في الكلام. وقيل: لأن الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في جانب الرجال. وقيل: إغضاءً عن ذكر المرأة، كما قيل: من الكرم ستر الحرم.

السابع عشر: خطاب الاثنين بلفظ الجمع، ك قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا بِمَصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِسْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

الثامن عشر: خطاب الجمع بلفظ الاثنين، كما تقدم في ﴿أَلْقَاهُ﴾ [ق: ٢٤].

التاسع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد، ك قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأنٍ وَمَا تَنْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْمَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]. قال ابن الأباري: جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي ﷺ، ومثله: ﴿يَاتَاهَا النَّيْتُ إِذَا طَلَقْتُمُ الْأَسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

العشرون: عكسه، نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

الحادي والعشرون: خطاب الاثنين بعد الواحد، نحو: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ مَا بَأَبَدَنَا وَتَكُونُ لَكُمَا الْكَرِيمَةُ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨].

الثاني والعشرون: عكسه، نحو: ﴿فَمَنْ رَبِّكُمَا يَتَوَسَّى﴾ [طه: ٤٩].

الثالث والعشرون: خطاب العين والمراد به الغير، نحو: ﴿يَاتَاهَا النَّيْتُ أَنَّهُ لَا يُطِيعُ الْكُفَّارِ﴾ [الأحزاب: ١]. الخطاب له، والمراد أمته؛ لأنَّ ﷺ كان تقيناً، وحاشاه من طاعة الكفار. ومنه: ﴿فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍ مِمَّا أَزَّنَا إِلَيْكَ فَسَأَلِيلُ الَّذِينَ يَقْرَئُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية [يونس: ٩٤] حاشاه ﷺ من الشك، وإنما المراد بالخطاب التعریض بالكافر.

أخرج ابن أبي حاتم^(٥) عن ابن عباس في هذه الآية قال: لم يشك^ﷺ، ولم يسأل، ومثله: ﴿أَوْتَلَّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلَنَا﴾ الآية [الزخرف: ٤٥]، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَهَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]. وأنباء ذلك.

الرابع والعشرون: خطاب الغير والمراد به العين، نحو: ﴿لَقَدْ أَزَّنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنياء: ١٠].

(١) في تفسيره المسمى: «المحرر الوجيز...» ٤/٤٦ سورة طه: ٤٩.

(٢) «الكتشاف» ٢/٥٣٩ ، ط: ٤٩.

(٣) نكب ونكب: عدل عنه. «القاموس المحيط»: نكب.

(٤) في «تفسيره» ٤/٦٧ ط: ١١٧.

(٥) في «تفسيره» ٦/١٩٨٦ (١٥٨٣) يونس: ٩٤.

الخامس والعشرون: الخطاب العام الذي لم يقصد به مخاطب معين، نحو: ﴿أَلَّا تَرَأَتِ اللَّهَ سَجَدْ لَهُ﴾ [الحج: ١٨]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى الْأَنَارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَأْكُسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] لم يقصد بذلك خطاب معين، بل كل أحد، وأخرج في صورة الخطاب لقصد العموم، يريد أن حالهم تناهت في الظهور، بحيث لا يخص بها راء دون راء، بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب.

السادس والعشرون: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره، نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَحِيُّوكُمْ﴾ [هود: ١٤]. خوطب به النبي ﷺ، ثم قال للكافر: ﴿فَاعْمَلُوا أَنَّمَا أَنْتُلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤] بدليل: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شُعْرَيْرُونَ﴾ [هود: ١٤]. ومنه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٨] إلى قوله: ﴿يَتَوَسَّا﴾ [الفتح: ٩]، فيمن قرأ بالفوقية^(١).

السابع والعشرون: خطاب التلوين وهو الالتفات.

الثامن والعشرون: خطاب الجمادات خطاب مَنْ يعقل، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلَأَرْضَ أَنِّي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

التاسع والعشرون: خطاب التهيج، نحو: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَنَوَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

الثلاثون: خطاب التَّحْنُنُ والاستعطاف، نحو: ﴿يَعْبَدُونِي الَّذِينَ أَشْرَفُوا . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣].

الحادي والثلاثون: خطاب التَّحْبُبُ، نحو: ﴿يَتَبَتَّلُ لَمْ تَبْدِ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَبْتَغِي إِنَّهَا إِنْ تَكُ﴾ [لقمان: ٦]، ﴿يَبْتَئِمُ لَا تَأْخُذْ بِلِحَقِّي﴾ [طه: ٩٤].

الثاني والثلاثون: خطاب التعجيز، نحو: ﴿فَأَتُوا بِسُورَقَ﴾ [البقرة: ٢٣].

الثالث والثلاثون: خطاب التشريف، وهو كلّ ما في القرآن مخاطبة بـ: ﴿قُل﴾، فإنّه تشريف منه تعالى لهذه الأمة، بأن يخاطبها بغير واسطة؛ لتفوز بشرف المخاطبة.

الرابع والثلاثون: خطاب المعلوم، ويصح ذلك تبعاً لموجود، نحو: ﴿بَنَيْتَ أَدَمَ﴾، فإنّه خطاب لأهل ذلك الزمان ولكلّ مَنْ بعدهم.

فائدة:

قال بعضهم: خطاب القرآن ثلاثة أقسام:

قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ.

قسم لا يصلح إلا لغيره.

وقسم لهما.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء، وقرأ الباقون بالباء. «الميسوط في القراءات العشر» ٤١٠.

فائدة:

قال ابن القيم: تأمل خطاب القرآن تجد ملِكًا له المُلْك كله، وله الحمد كُلُّها بيده، ومصدرها منه، ومردّها إليه، مستويًا على العرش، لا تخفي عليه خافية من أقطار مملكته، عالمًا بما في نفوس عبيده، مطلقاً على أسرارهم وعلانيتهم، منفرداً بتدبير المملكة، يسمع ويرى، ويعطي ويمنع، ويشبّب ويعاقب، ويكرم ويُهين، ويخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويقدر ويقضي ويدبر، الأمور نازلةٌ من عنده دقيقها وجليلها، وصاعدةٌ إليه لا تتحرك ذرة إلاً بإذنه، ولا تسقط ورقة إلاً بعلمه.

فتأمل كيف تجده يُنْتَي على نفسه، ويُمْجَد نفسه، ويُحَمَّد نفسه، وينصح عباده، ويدلُّهم على ما في سعادتهم فلا حهم، ويرغبُهم فيه، ويحدُّرُهم مما فيه هلاكهم، ويعرف إليهم بأسمائه وصفاته، ويتحبّب إليهم ينعمه والآله، يذكّرُهم بنعمه عليهم، ويأمرهم بما يستوجبون به تمامها، ويحدُّرُهم من نقمته، ويذكّرُهم بما أعدّ لهم من الكرامة إن أطاعوه، وما أعدّ لهم من العقوبة إن عصوه، ويخبرهم بصنعه في أوليائه وأعدائه، وكيف كانت عاقبة هؤلاء وهؤلاء، ويشنِّي على أوليائه بصالح أعمالهم وأحسن أوصافهم، ويذمُّ أعداءه بسيئ أعمالهم، وقبح صفاتهم، ويضرب الأمثال، وينوّع الأدلة والبراهين، ويحثّ عن شُبَه أعدائه أحسن الأجرة، ويصدق الصادق، ويكذّب الكاذب، ويقول الحق ويهدى السبيل ويدعو إلى دار السلام، ويذكر أوصافها وحسنها ونعيها، ويحدُّر من دار البوار، ويذكّر عذابها وقبحها وألامها، ويذكّر عباده فقرهم إليه، وشدة حاجتهم إليه من كل وجه، وأنّهم لا غنى لهم عنه طرفة عين، ويذكّرهم غناه عنهم وعن جميع الموجودات، وأنّ الغني بنفسه عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقيرٌ إليه، وأنه لن ينال أحد ذرة من الخير فما فوقها إلا بفضله ورحمته، ولا ذرة من الشرّ فما فوقها إلا بعدله وحكمته، وتشهد من خطابه لآحبابه ألطاف عتاب، وأنه مع ذلك مُقْيلٌ عثراتهم، وغافر لذلالهم، ومقيم أعدائهم، ومصلحٌ فسادهم، والداعم عنهم، والحامي عنهم، والناصر لهم، والكفيل بمصالحهم، والمنجي لهم من كل كرب، والموفي لهم بوعده، وأنه ولهم الذي لا ولِي لهم سواه، فهو مولاهم الحق، ونصيرُهم على عدوهم، فنعم المولى ونعم النصير!

وإذا شهدت القلوبُ من القرآن ملِكًا عظيماً، جَوَاداً رحيمًا جميلاً، هذا شأنه، فكيف لا تحبُّ وتنافس في القرب منه، وتنفق أنفاسها في التوّدُّد إليه، ويكون أحبُّ إليها من كل ما سواه، ورضاه أثر عندها من رضا كلّ مَنْ سواه؟ وكيف لا تلْهُجُ بذكره وتُصْبِرُ حبه والشوق إليه والأنس به هو غِذاؤها، وقوتها ودواؤها، بحيث إن فقدت ذلك فسدت وهلكت ولم تتتفع بحياتها؟

فائدة:

قال بعض الأقدمين: أُنْزِل القرآن على ثلاثين نحواً، كل نحو منه غير صاحبه؛ فمن عرف وجوهها، ثم تكلّم في الدين أصاب ووْقَقْ، ومن لم يعرّفها وتكلّم في الدين كان الخطأ إليه أقرب، وهي: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والسبب والإضمار، والخاص والعام، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والحدود

والأحكام، والخبر، والاستفهام والأباهة، والحروف المصرفية، والإعذار والإذار، والحججة والاحتجاج، والمواعظ والأمثال، والقسم.

قال فالمكفي: مثل: «وَاهْجُرُوهُمْ هَجْرًا جَيْلًا» [المزمول: ١٠].

والمندي: مثل: «وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [البقرة: ١٩٠].

والناسخ والمنسوخ: واضح.

والمحكم: مثل: «وَمَنْ يَقْتَلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا . . .» الآية [النساء: ٩٣]، «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ طَلْمَانًا» [النساء: ١٠]، ونحوه مما أحكمه الله وبيته.

والمتشابه: مثل: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بَيْنَنَا غَيْرَ بُوْرِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا . . .» الآية [النور: ٢٧]، ولم يقل: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذْوَنًا وَظَلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا» [النساء: ٣٠]. كما قال في المحكم. وقد ناداهم في هذه الآية بالإيمان، ونهاهم عن المعصية، ولم يجعل فيها وعيداً، فاشتبه على أهلها ما يفعل الله بهم.

والتقديم والتأخير: مثل: «كُتُبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أَوْصِيَهُ» [البقرة: ١٨٠].

التقدير: كتب عليكم الوصية إذا حضر أحدكم الموت.

والمقطوع والموصول: مثل: «لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ» [القيامة: ١]. فـ(لا) مقطوع من أقسم، وإنما

هو في المعنى: أقسم بيوم القيمة. «لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ» [القيامة: ٢] ولم يقسم.

والسبب والإضمار: مثل: «وَتَشَكَّلَ الْقَرَبَةُ» [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية.

والخاص والعام: مثل: «يَأَيُّهَا أَيُّهَا» فهذا في المسموع خاص: «إِذَا طَفَّتُمُ النِّسَاءَ» [الطلاق: ١]، فصار في المعنى عاماً.

والأمر: وما بعده إلى الاستفهام أمثلتها واضحة.

والاباهة: مثل: «إِنَّا أَرْسَلْنَا» [نوح: ١]، «مَنْ قَسَّنَا» [الزخرف: ٣٢]؛ عبر بالصيغة الموضوعية للجماعة للواحد تعالى ، تفحيمًا وتعظيمًا وأبهة.

والحروف المصرفية: كالفتنة تطلق على الشرك، نحو: «حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فَتَنَةً» [البقرة: ١٩٣]. وعلى المعدنة نحو: «ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَمْ» [الأنعام: ٢٣]، أي: معدناتهم. وعلى الاختبار، نحو: «فَدَفَنَاهُ قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ» [طه: ٨٥]. والاعتذار، نحو: «فِيمَا نَقْصَبُهُمْ مِّنْقَصَهُمْ لَمْنَهُمْ» [المائدة: ١٣]. اعتذر أنه لم يفعل ذلك إلا بمعصيتهم.

والباقي أمثلتها واضحة.



النوع الثاني والخمسون

فی حقیقتہ و مجازہ

لَا خَلَفٌ فِي وَقْعِ الْحَقَائِقِ فِي الْقُرْآنِ؛ وَهِيَ: كُلُّ لَفْظٍ بَقِيَ عَلَى مَوْضِعِهِ، وَلَا تَقْدِيمٌ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرٌ. وَهَذَا أَكْثَرُ الْكَلَامِ.

وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة، منهم: الظاهريّة وابن القاسّي من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية.

وشبّهُمْ: أَنَّ الْمَجَازَ أَخْوَ الْكَذَبِ، وَالْقُرْآنُ مُنْتَهٌ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَعْدِلُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا ضَاقَتْ بِهِ الْحَقِيقَةُ، فَيَسْتَعْرِفُ، وَذَلِكَ مَحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحُسْن ، فقد اتفق البلاغ على أنَّ المجاز أبلغٌ من الحقيقة ، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتشنيه الكلَّيْصَص وغيرها.

وقد أفرد بالتصنيف: الإمام عز الدين بن عبد السلام؛ ولخصته مع زيادات كثيرة في كتاب سميته: «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن». وهو قسمان:

الأول: المجاز في التركيب، ويسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي. وعلاقته الملاسة، وذلك أن يُسند الفعل أو شبيهه إلى غير ما هو له أصلًا لملابسته له، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا رَأَدْتَهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، تُسبّب الزيادة - وهي فعل الله - إلى الآيات، لكونها سببًا لها. ﴿يُدَبِّحُ أَبْشَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]. ﴿يَهْمَنُ أَبْنَى لِي﴾ [غافر: ٣٦]؛ نسب الذبح - وهو فعل الأعون - إلى فرعون، والبناء - وهو فعل العمدة - إلى هامان لكونهما أمريرين به.

وكذا قوله: ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَار﴾ [إبراهيم: ٢٨]; نسب الإحلال إليهم لتسبيبهم في كفرهم بأمرهم إِيّاهم به.

﴿عِيشَةُ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: مرضية.

﴿فَإِذَا عَنِمَ الْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، أي: عُزم عليه، بدلنا: ﴿فَإِذَا عَزَّزَت﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وهذا القسم أربعة أنواع:

أحداها: ما طفاه حققان كالآية المصدر بها، وكقوله: ﴿وَخَّرَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزال: ٢].

ثانيها: مجازيّان، نحو: ﴿فَمَا رَبَحْتَ يُخْرِجُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح بارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها : ما أحد طرفه حقيقى دون الآخر.

أما الأول والثاني فكقوله : «أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا» [الروم : ٣٥] ، أي : برهاناً . «كَلَّا إِنَّمَا لَهُنَّ^{١٦} تَرَاعَةً لِّلشَّوَّافِي تَنَعُّوا» [المعارج : ١٦ ، ١٧ ، ١٥] ؛ فإنَّ الدعاء من النار مجاز . قوله : «عَنِ تَضَعَ الْمُرْبَثِ أَوْرَاهَا» [محمد : ٤] . «تَوْتَيْ أَكْثَاهَا كُلَّ جِينِي» [إبراهيم : ٢٥] . «فَأَمْمُ هَكَاوِيَّة» [القارعة : ٩] . واسم الأم الهاوية مجاز ، أي : كما أنَّ الأم كافلة لولدها وملجاً لها ، كذلك النار للكافرين كافلة ومامواي ومرجع .

القسم الثاني : المجاز في المفرد ، ويسمى المجاز اللغوي ، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً ، وأنواعه كثيرة :

أحدها : الحذف ، وسيأتي مبسوطاً في نوع الإيجاز ، فهو به أجدر ، خصوصاً إذا قلنا : إنه ليس من أنواع المجاز .

الثاني : الزيادة ، وسبق تحرير القول فيها في نوع الإعراب .

الثالث : إطلاق اسم الكل على الجزء ، نحو : «يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي أَذْانِهِمْ» [البقرة : ١٩] ، أي : أناملهم . ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة في الفرار ، فكان لهم جعلوا الأصابع . «وَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ تُعْجِلُكَ أَجْسَامَهُمْ» [المنافقون : ٤] ، أي : وجوههم ؛ لأنَّه لم ير جملتهم . «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ أَشَهَرَ فَلَيَصْنَعْهُ» [البقرة : ١٨٥] ، أطلق الشهر وهو اسم لثلاثين ليلة ، وأراد جزءاً منه ، كذا أجاب به الإمام فخر الدين عن استشكال : أنَّ الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط ، والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم لكل حقيقة ؛ فكانه أمر بالصوم بعد مضي الشهر ؛ وليس كذلك . وقد فسره عليٌّ وابن عباس وابن عمر على أنَّ المعنى : من شهد أول الشهر فليصم جميعه وإن سافر في أثناءه . أخرجه ابن حجر^(١) وابن أبي حاتم^(٢) وغيرهما ، وهو أيضاً من هذا النوع ، ويصلح أن يكون من نوع الحذف .

الرابع : عكسه ، نحو : «وَبَقَى وَجْهُ رَبِّكَ» [الرحمن : ٢٧] ، أي : ذاته . «فَوَلُوا وُجُوهُكُمْ سَطْرُهُ» [البقرة : ١٤٤] ، أي : ذواتكم ، إذ الاستقبال يحب بالصدر . «وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ تَأْمَعُهُ» [الغاشية : ٨] . «وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ خَشِعَةٌ^{١٧} عَالِمَةٌ نَّاصِيَّةٌ» [الغاشية : ٢ ، ٣] ؛ عبر بالوجوه عن جميع الأجسداد ؛ لأنَّ التنعم والتنَّاصُب حاصل بكلٍّها . «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ» [الحج : ١٠] . «فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» [الشورى : ٣٠] ، أي : قدمت وكسبت ، ونسب ذلك إلى الأيدي ، لأنَّ أكثر الأعمال تزاول بها . «فِي أَيْلَلٍ» [المزمول : ٢] . «وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ» [الإسراء : ٧٨] . «وَأَذْكُرُوا مَعَ أَزْكِرِينَ» [البقرة : ٤٣] . «وَمِنْ أَيْلَلِ فَأَسْجُدْ لَهُ» [الإنسان : ٢٦] . أطلق كُلُّا من القيام والقراءة والركوع والسجود على الصلاة وهو بعضها . «فَهَذِيَا يَكْتُلُنَ الْكَبْتَنَةَ» [المائدة : ٩٥] ، أي : الحرم كلُّه ، بدليل أنه لا يدبح فيها .

(١) في «تفسيره» ١٤٤/٢ البقرة : ١٨٥ .

(٢) في «تفسيره» ١٦٥٦/٣١٢ البقرة : ١٨٥ .

تبنيه:

اللَّهُجَّةُ بِهِدْيَتِنَا التَّوْعِينُ شِيَّثَانُ:

أحدهما: وصف البعض بصفة الكل، كقوله: «**نَاصِيَّةٌ كَذِيَّةٌ خَاطِئَةٌ**» [العلق: ١٦]، فالخطأ صفة الكل، وصف به الناصية. عكسه كقوله: «**إِنَّمَا يَنْكُثُ وَجْلُونَ**» [الحجر: ٥٢]. والوجل صفة القلب. «**وَلَيْلَيْتَ مِنْهُمْ رُغْبَا**» [الكهف: ١٨]. والرُّغْبَة إنما يكون في القلب.

والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل، ذكره أبو عبيدة، وخرج عليه قوله: «**وَلَأَيْنَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ**» [الزخرف: ٦٣]، أي: كلّه. «**وَإِنِّي أَكُوكُ صَادِقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ**» [غافر: ٢٨]. وتُتَعَّبُ بأنه لا يجب على النبي بيان كل ما اختلف فيه، بدليل الساعة والروح ونحوهما، وأن موسى كان وعدهم بعذاب في الدنيا وفي الآخرة، فقال: يصيّبكم هذا العذاب في الدنيا، وهو بعض الوعيد، من غير نفي عذاب الآخرة. ذكره ثعلب.

قال الزركشي: ويحتمل أيضاً أن يقال: إن الوعيد مما لا يستتر ترك جمیعه، فكيف ببعضه؟ ويريد ما قاله ثعلب قوله: «**وَلَيْلَيْتَكُمْ بَعْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَنْوِيَتُكُمْ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ**» [يونس: ٤٦].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو: «**إِنَّ رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ**» [الشعراء: ١٦]، أي: رسلاه.

السادس: عكسه، نحو: «**وَسَتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ**» [الشورى: ٥]، أي: المؤمنين، بدليل قوله: «**وَسَتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا**» [غافر: ٧].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم. [كقوله تعالى]: «**أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ**» [الروم: ٣٥]، أي: أنزلنا برهاناً يستدللون به وهو يدخلهم، سمي الدلالة كلاماً، لأنها من لوازם الكلام.

الثامن: عكسه، نحو: «**هَلْ يَسْتَطِعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَلَيْدَةً مِنَ السَّمَاءِ**» [المائدة: ١١٢]، أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب، نحو: «**وَيُنَزِّلُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا**» [غافر: ١٣]. «**فَدَأَنَّا عَلَيْكُمْ لِيَسَّا**» [الأعراف: ٢٦]، أي: مطراً يتسبب عنه الرزق واللباس. «**لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا**» [النور: ٣٣]، أي: مؤنة من مهرٍ ونفقة، وما لا بدًّ للمتزوج منه.

العاشر: عكسه، نحو: «**مَا كَانُوا يَسْتَطِعُونَ السَّمْعَ**» [هود: ٢٠]، أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبب عن السمع.

تبنيه: من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب، كقوله: «**فَأَخْرَجَهُمَا مَعًا كَمَا فَيَّرُ**» [البقرة: ٣٦]، «**كَمَا أَخْرَجَ أَبْوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ**» [الأعراف: ٢٧]، فإن المخرج في الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبُّ الأكل وسوءُ الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَمَا تُؤْتُ الْبَلْمَعَ أَهْوَاهُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: الذين كانوا يتأمّى، إذ لا يُتمّ بعد البلوغ^(١). ﴿فَلَا يَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكُحُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، أي: الذين كانوا أزواجاً جهنّم. ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِجُرْمًا﴾ [طه: ٧٤]؛ سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِذَا أَرَيْتَ أَعْصِرَ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، أي: عنباً يؤول إلى الخمرية. ﴿وَلَا يَلْدُوَا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائراً إلى الكفر والفحور. ﴿وَحَقَّ تَنَكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٠]، سماه زوجاً، لأن العقد يؤول إلى زوجية؛ لأنها لا تنكح إلا في حال كونه زوجاً. ﴿بَشَّرْتَهُ بِعُلُمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]. ﴿بَنِشَرْتَكَ بِعُلُمٍ حَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]؛ وصفه في حال البشرة بما يؤول إليه من العلم والحلّم.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحلّ، نحو: ﴿فَقَنِي رَحْمَةً اللَّهُ هُمْ فِيهَا خَلِيدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، أي: في الجنة، لأنها محلّ الرحمة. ﴿بَلْ مَكْرُ أَئِلَّ﴾ [سباء: ٣٣]، أي: في الليل. ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: في عينك ، على قول الحسن.

الرابع عشر: عكسه، نحو: ﴿فَلَيْلَةَ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]، أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه. ومنه التعبير باليد عن القدرة، نحو: ﴿بِيَدِيَ الْأَنْكُ﴾ [الملك: ١]، وبالقلب عن العقل، نحو: ﴿فَتُوبُ لَا يَقْهُونَ يَهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، أي: عقول.

وبالأفواه عن الألسن، نحو: ﴿يَقُولُونَ يَا فَوَاهِم﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وبالقرية عن ساكنيها، نحو: ﴿وَسَقَلِ الْفَرِيزَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِيَّتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فإنَّ أحد الزينة غير ممكن لأنها مصدر، فالمراد محلها، فأطلق عليه اسم المحل على الحال، وأخذها للمسجد نفسه لا يجب، فالمراد الصلاة، فأطلق اسم المحل على الحال.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آنته، نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لَيْ إِسَانَ صِيقَ فِي الْأَخْرَيَنَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، أي: ثناءً حسناً؛ لأن اللسان آنته. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ فَوْمَهٍ﴾ [إبراهيم: ٤]، أي: بلغة قومه.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]. والبشرة حقيقة في الخبر السار.

ومنه: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه، ذكره السكاكي، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدُ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ يعني ما دعاك إلى ألا تসجد؟ وسلم بذلك من دعوى زيادة (لا).

(١) وذلك لما أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) من حديث علي مرفوعاً: «لا يُتمّ بعد احتلام، ولا صمات يوم إلى الليل». وقد صحّحه الشيخ الألباني في «صحيحة سنّة أبي داود».

السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبهاً، نحو: «جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَفْصَلَ فَاقْسَامَهُ» [الكهف: ٧٧]؛ وصفة بالإرادة؛ وهي من صفات الحي، تشبهاً لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته، نحو: «إِنَّمَا يَكْفُرُونَ بِأَنَّهُمْ فَاسِكُوْهُنَّ» [الطلاق: ٢]، أي: قاربُنَ بلوغَ الأجل؛ أي: انقضاء العدة، لأن الإمساك لا يكون بعده. وهو في قوله: «فَلَمَّا كَفَرُوا هُنَّ الظَّالِمُونَ» [البقرة: ٢٣٢]. حقيقة. «فَإِذَا جَاءَهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَدِعُونَ» [الأعراف: ٣٤]، أي: فإذا قرُبَ مجيوهُ. وبه يندفع السؤال المشهور فيها: أنَّ عند مجيء الأجل لا يتصوَّر تقديمٌ ولا تأخير. «وَلَيَحْشُى الظَّيْرَنُ لَوْ تَرَكُوْهُ مِنْ حَلْفِهِمْ . . .» الآية [النساء: ٩]. أي: لو قاربوا أن يتركوا خافوا، لأن الخطاب للأوصياء؛ وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات. «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوْهُ» [المائدة: ٦]، أي: أردتم القيام. «فَإِذَا قَرَأْتُمُ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِدُوهُ» [النحل: ٩٨]، أي: أردت القراءة، لتكون الاستعادة قبلها. «وَمَمْ مِنْ قَرِيبٍ أَهْلَكَنَا فَجَاهَهَا بَأْسَنَا» [الأعراف: ٤]، أي: أردا إهلاكَها، وإلا لم يصح العطف بالفاء.

وجعل منه بعضهم قوله: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمَهْدُ» [الكهف: ١٧]، أي: من يرد الله هدياته، وهو حسن جداً، لثلا يتَّحد الشرطُ والجزاء.

التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد، نحو: «مَا إِنَّ مَعَانِيهِ لَتَنْتَوْ إِلَى الْعَصْبَةِ . . .» [القصص: ٧٦]، أي: لتنوء العصبة بها. «لِكُلِّ أَجْلٍ كِتَابٌ» [الرعد: ٣٨]، أي: لكل كتاب أجل. «وَهَرَمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ» [القصص: ١٢]، أي: حرَّمناه على المراضع. «وَيَوْمَ يُعَرَّضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى الْأَنَارِ» [الأحقاف: ٢٠]، أي: تعرض النار عليهم، لأن المعروض عليه هو الذي له الاختيار. «وَإِنَّمَا لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ» [العاديات: ٨]، أي: وإن حبه للخير. «وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ» [يونس: ١٠٧]، أي: يرد بك الخير. «فَلَمَّا قَدِمَ مِنْ رَبِّهِ كَلَّتِي» [البقرة: ٣٧]، لأن المتألق حقيقة هو آدم، كما قرئ بذلك أيضاً. أو قلب عطف، نحو: «ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَأَنْظَرْ» [النمل: ٢٨]، أي: فانظر، ثم تول، «ثُمَّ دَنَ فَنَدَلَ» [الجم: ٨]، أي: تدلّى فدنا، لأنَّه بالتدلي ما إلى الدنو. أو قلب تشبيه، وسيأتي في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحتها أنواع كثيرة:

منها: إطلاق المصدر على الفاعل، نحو: «فَإِنَّمَا عَذُوبَتِي» [الشعراء: ٧٧]، ولهذا أفرده، وعلى المفعول، نحو: «وَلَا يُجِيِّطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ» [البقرة: ٢٥٥]، أي: من معلومه. «صُنْعَ اللَّهِ» [النمل: ٨٨]، أي: مصنوعه. «وَجَاءَهُ عَلَى قَبِيْصِهِ بِدَمِ كَذِبٍ» [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب فيه؛ لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام.

ومنها: إطلاق البشري على المبشر به، والهوى على المهوى، والقول على المقول.

ومنها: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر، نحو: «لَيْسَ لِوَقْعَنَاهَا كَاذِبٌ» [الواقعة: ٢]، أي: تكذيب، «بِأَيْمَكُمُ الْمُفْتَنُونَ» [القلم: ٦]، أي: الفتنة على أن الباء غير زائدة.

ومنها إطلاق فاعل على مفعول نحو ما دافق أي مدفوق، «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ» [هود: ٤٣]، أي: لا معصوم. «جَعَلْنَا حَرَمًا ءامِنًا» [العنكبوت: ٦٧]، أي: مأموناً فيه.

وعكسه، نحو: «إِنَّمَا كَانَ وَقَدْمُ مَا يَأْتِي» [مريم: ٦١]. أي: آتياً. «جَحَابًا مَسْتَوًا» [الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً. وقيل: هو على بابه، أي: مستوراً عن العيون لا يُحسن به أحد.

ومنها: إطلاق (فعيل) بمعنى (مفعول)، نحو: «وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا» [الفرقان: ٥٥].

ومنها: إطلاق واحدٍ من المفرد والمثنى والجمع على آخر منها:

مثال إطلاق المفرد على المثنى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ» [التوبه: ٦٢]، أي: يرضوهما،

فأُفرِد للازم الرضاعين.

وعلى الجمع، نحو: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي حُسْرٍ» [العصر: ٢]، أي: الأنسي، بدليل الاستثناء منه.

«إِنَّ الْإِنْسَنَ خُلِقَ هَذِهِ» [المعارج: ١٩]، بدليل «إِلَّا الْمُصَدِّقَينَ» [المعارج: ٢٢].

ومثال إطلاق المثنى على المفرد: «أَقْبَاهُ فِي جَهَنَّمَ» [ق: ٢٤]، أي: ألق.

ومنه كل فعل نسب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، نحو: «يَسْعِي مِنْهُمَا الْأَثْوَرُ وَالْمُرْجَاثُ» [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما، وهو الملح دون العذب، ونظيره: «وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَهُمَا طَرِيْكًا وَتَسْتَهِرُونَ حَلِيْةً تَلَبَّسُوهُنَّا» [فاطر: ١٢]، وإنما تخرج الحلية من الملح. «وَرَجَمَ الْقَرَرَ فِيهِنَّ نُورًا» [نوح: ١٦]، أي: في إداهن. «تَسْيَا حُوتَهُمَا» [الكهف: ٦١] والناسي يوشع، بدليل قوله لموسى: «فَإِنَّ سَيِّئَاتَ الْوَتْرَ» [الكهف: ٦٣]. وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكتوت موسى عنه. «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ» [البقرة: ٢٠٣]، والتعجيل في اليوم الثاني. «عَلَى رَجْلِ مِنَ الْقَرَيْبَيْنِ عَظِيمٌ» [الزخرف: ٣١]. قال الفارسي: أي: من إحدى القربيتين.

وليس منه «وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَانَ» [الرحمن: ٤٦]. وأنَّ المعنى جنة واحدة، خلافاً للفراء. وفي كتاب «ذا القَدَّ»^(١) لابن جنني أنَّ منه: «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ أَتَخْدُو فِي وَأَمِي إِلَهَيْنِ» [المائدة: ١١٦]، وإنما المتَّخذُ إلَيْهَا عيسى دون مريم.

ومثال إطلاقه على الجمع: «فَمِمْ أَتَيْجَ البَصَرَ كُنْتَ» [الملك: ٤]، أي: كرأت، لأنَّ البصر لا يُحسَر إلا بها. وجعل منه بعضهم قوله: «أَطَّلَقَ مِنْ قَنَانَ» [البقرة: ٢٢٩].

ومثال إطلاق الجمع على المفرد: «فَقَالَ رَبُّ أَرْجُونَ» [المؤمنون: ٩٩]، أي: أرجعني. وجعل منه ابن فارس^(٢): «فَتَاطِرٌ يَمْ بَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ» [النمل: ٣٥]. والرسول واحد، بدليل «أَتَيْجَ إِلَيْهِمْ» [النمل: ٣٧]. وفيه نظر؛ لأنَّه يحمل أنه خاطب رئيسهم، لاسيما وعادة الملوك جارية ألا يرسلوا واحداً. وجعل منه: «فَقَادَهُ الْمَلِكُكُهُ» [آل عمران: ٣٩]. «بِرِيلَ الْمَلِكِكُهُ بِالرُّوحِ» [النحل: ٢]، أي: جبريل. «وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَكُرْتُمْ فِيهِ» [البقرة: ٧٢]. والقاتل واحد.

ومثال إطلاقه على المثنى: «فَالَّتَّى أَتَيْنَا طَلَيْعَنَ» [فصلت: ١١]. «فَأَلَوْلَا تَخَفَّ حَصَمَانَ» [ص: ٢٢].

(١) كتاب «القد» لابن جنني انظر قوله فيه في «البرهان» ٣٧٧/٣ النوع: ٤٦.

(٢) أحمد بن فارس، من أئمة اللغة والأدب (ت: ٣٩٥هـ). «وفيات الأعيان» ١/٣٥.

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِحْوَةٌ فَلَا مُؤْمِنُ أَسْدُسٌ﴾ [النساء: ١١]، أي: أحوان. «فقد صفت قُلُوبِكُمْ» [التحريم: ٤]، أي: قلباكما. «وَدَأْدَرَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمُونَ فِي الْحَرَثِ» إلى قوله: «وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَهِيدِينَ» [الأنياء: ٧٨]. ومنها: إطلاق الماضي على المستقبل لتحقق وقوعه، نحو: «أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ» [النحل: ١]، أي: الساعة. بدليل: «فَلَا تَسْتَعْلِمُوهُ» [النحل: ١]. «وَقَبَخَ فِي الصُّورِ فَصَبَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ» [الزمر: ٦٨]. «وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّ مَرِيمَةً هَذِهِ قُلْتَ لِلنَّاسِ ...» الآية [المائدة: ١١٦]. «وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا» [إبراهيم: ٢١]. «وَكَانَتِ أَنْجَبَ الْأَغْرِيفَ» [الأعراف: ٤٨].

وعكسه، لإفاده الدوام والاستمرار. فكانه وقع واستمر، نحو: «أَنَّمَرَنَّ النَّاسَ بِالْبَرِّ وَتَسْوَنَّ» [البقرة: ٤٤]. «وَأَتَبْعَوْا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلَكِ سُلَيْمَانَ» [البقرة: ١٠٢]، أي: تلت. «وَلَقَدْ نَلَكَ» [النحل: ١٠٣]، أي: علمنا. «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْشَمَ عَلَيْهِ» [التوبه: ٦٤]، أي: علم. «فَلَمَّا تَقْتَلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ» [البقرة: ٩١]، أي: قتلتم. «فَقَرِيقًا كَذَنْتُمْ وَفَرِيقًا قَتَلْتُونَ» [البقرة: ٨٧]. «وَيَقُولُ الظَّرِيرُ كَفَرُوا لَتَسْتَ مُرْسَلًا» [الرعد: ٤٣]، أي: قالوا.

ومن لواحق ذلك: التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو المفعول، لأنَّ حقيقة في الحال لا في الاستقبال، نحو: «وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْفُ» [الذاريات: ٦]. «ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُهُ لَهُ النَّاسُ» [هود: ١٠٣].

ومنها: إطلاق الخبر على الطلب أمراً أو نهياً أو دعاء، مبالغة في الحث عليه حتَّى كأنه وقع وأخْبَرَ عنه. قال الزمخشري: ورود الخبر والمراد الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر أو النهي؛ كأنه سُورٍ فيه إلى الامتثال وأخبر عنه، نحو: «وَأَلَوَّدَتُ يُضْعِنَ» [البقرة: ٢٢٣]. «وَالْمُطَلَّقُتُ يَتَبَصَّرُ» [البقرة: ٢٢٨]. «فَلَّا رَفَثَ وَلَا مُسْوَكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْعَجَّ» [البقرة: ١٩٧] على قراءة الرفع. «وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ حَتَّىٰ يُوفَ إِلَيْكُمْ ...» [البقرة: ٢٧٢] على قراءة الرفع. «وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ» [البقرة: ٢٧٢]، أي: لا تتفقوا إلَّا ابْتِغَاءَ وجه الله. «لَا يَسْهُلُ إِلَّا الْمُطْهَرُونَ» [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسنه. «وَإِذَا أَخَذْنَا مِثْقَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَمْدُونَ إِلَّا اللَّهُ» [البقرة: ٨٣]، أي: لا تبعدوا، بدليل: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» [البقرة: ٨٣]. «لَا تَنْرِيَ عَلَيْكُمْ آتِيَّمْ يَعْمَلُ اللَّهُ لَكُمْ» [يوسف: ٩٢]، أي: اللهم اغفر لهم.

وعكسه، نحو: «لَيَمْدَدَ لَهُ الْأَرْجَنْ مَدَّا» [مريم: ٧٥]، أي: يمدُ. «أَتَيْعُوا سِيلَانًا وَلَنْجَمَ حَطَبَكُمْ» [العنكبوت: ١٢]، أي: ونحن حاملون، بدليل: «إِنَّهُمْ لَكَذِبُوكُنَّ» [العنكبوت: ١٢]. والكذب إنَّما يُرد على الخبر. «فَلَيَضْحَكُوكُنَّ فَلِلَا وَلَيَنْكُوكُنَّ كَبِيرًا» [التوبه: ٨٢].

قال الكواشى: في الآية الأولى الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر، لتضمنه اللزوم، نحو: (إن زرتنا فلنذكرك) يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم. وقال ابن عبد السلام: لأنَّ الأمر للإيجاب، فُسْبَهُ الخبر به في إيجابه.

ومنها: وضع النداء موضع التعجب، نحو: «يَحْسَنَةٌ عَلَى الْعَبَادِ» [يس: ٣٠]. قال الفراء:

معناه، فيا لها حسرة! وقال ابن خالويه^(١): هذه من أصعب مسألة في القرآن، لأنَّ الحسنة لا تنادى، وإنَّما ينادى الأشخاص، لأنَّ فائدته التنبية، ولكن المعنى على التعجب.

ومنها: وضع جمع القلة موضع الكثرة، نحو: «وَهُمْ فِي الْفَرْقَاتِ عَامِلُونَ» [سباء: ٣٧]، وعُرفَ الجنة لا تحصى. «لَمْ يَرَجِعُ عِنْدَ رَيْهَمْ» [الأనفال: ٤]، ورُتب الناس في علم الله أكثر من العشرة لا محالة. «أَلَّا يَتَوَفَّ الْأَنْفَسُ» [الزمر: ٤٢]. «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ» [البقرة: ١٨٤]، ونكتة التقليل في هذه الآية الشهيلُ على المكلفين.

وعكسه، نحو: «يَتَبَصَّرُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةُ قُرُونٌ» [البقرة: ٢٢٨].

ومنها: تذكير المؤمنَ على تأويله بمذكَر، نحو: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِدُهُ مِنْ رَبِّهِ» [البقرة: ٢٧٥]، أي: وعُظْ «وَاحِدَتَا يَهُ بِلَدَةَ مَيَّتَنَ» [ق: ١١]، على تأويل البلدة بالمكان. «فَلَمَّا رَأَ الْمُؤْمِنَ بِإِيمَانِهِ قَالَ هَذَا رَبِّي» [الأنعام: ٧٨]، أي: الشمس، أو الطَّالع. «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» [الأعراف: ٥٦]. قال الجوهرى: ذُكرت على معنى الإحسان.

وقال الشريف المرتضى في قوله: «وَلَا يَرَأُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَجَمَ رَبِّكَ وَلَدَّاكَ حَلَقَهُمْ» [هود: ١١٨، ١١٩]: إنَّ الإشارة للرحمة، وإنَّما لم يقل: (ولذلك)؛ لأنَّ تأثيرها غير حقيقي؛ وأنَّه يجوز أن يكون في تأويل (أن يرحم).

ومنها: تأثير المذكَر، نحو: «الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا» [المؤمنون: ١١]، أَنَّ الفردوس وهو مذكَر، حملًا على معنى الجنة. «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ شُرِّ أَثْنَاهَا» [الأنعام: ١٦٠]، أَنَّ (عشراً) حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى (الأمثال) وواحدتها مذكَر، فقيل: لإضافة الأمثال إلى مؤثَّث، وهو ضمير الحسَنات، فاكتسب منه التأثير. وقيل: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأنَّ (الأمثال) في المعنى مؤثَّثة، لأنَّ مثل الحسنة حسنة، والتقدير: فله عشر حسَنات أمثالها. وقد قدمنا في القواعد المهمة قاعدة في التذكير والتأثير.

ومنها: التَّغْلِيب، وهو إعطاء الشيء حكم غيره. وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما، إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين، نحو:

«وَكَانَ مِنَ الْقَاتِلِينَ» [التحريم: ١٢]. «إِلَّا أَمْرَأْتُمْ كَاتَبَتِ مِنَ الْفَدِيرِينَ» [الأعراف: ٨٣]. والأصل (من القاتلات) و(الغابرات)؛ فعُدَّت الأثنى من المذكَر بحكم التَّغْلِيب. «إِنَّمَا قَوْمٌ بَهَلُورُتْ» [النَّمَل: ٥٥]، أَتَى بناء الخطاب تغليباً لجانب (أَنْتُمْ) على جانب (قوم). والقياس أن يؤتى بباء الغيبة، لأنَّه صفة لـ (قبو). وحسن العدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين.

(١) ابن خالويه: الحسين بن أحمد، الهمذاني، استوطن حلب. من كبار النحاة (ت: ٣٧٥هـ). «السان الميزان» ٢/٢٦٧. «وفيات الأعيان» ١/١٥٧.

﴿قَالَ أَذْهَبْ فَمَنْ تَعَكَّمْ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَنَّةً كُلُّهُ﴾ [الإسراء: ٦٣]. غالب في الضمير المخاطب وإن كان ﴿فَمَنْ تَعَكَّمْ﴾ يقتضي الغيبة، وحسنه: أنه لما كان الغائب تبعاً للمخاطب في المعصية والعقوبة، جعل تبعاً له في اللفظ أيضاً، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى.

﴿وَلَئِنْ يَسْجُدُوا فِي السَّهْنَوْتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩]، غالب غير العاقل، حيث أتى بـ﴿وَمَا﴾ لكرثته، وفي آية أخرى عبر بـ﴿مَن﴾، فغلب العاقل لشرفه.

﴿لَخُرَجَكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ مَأْمَنُوا مَعَكَ إِنْ قَرِبَنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مَيْسَنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، أدخل شعيب في ﴿لَتَعُودُنَّ﴾ بحكم التغليب؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها. وكذا قوله: «إِنْ عَدْنَا فِي مَلِيْكُمْ» [الأعراف: ٨٩].

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿إِلَآ إِلَيْسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١]. عَدْ منهم بالاستثناء تغليباً لكونه كان بينهم.

﴿يَنْبَتَ بَيْنَ وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسَرِيقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أي: المشرق والمغرب. قال ابن الشجرى: وغلب المشرق؛ لأنه أشهر الجهات.

﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، أي: الملح والعدب. والبحر خاص بالملح، فغلب لكونه أعظم.

﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، أي: من المؤمنين والكافر، والدرجات للعلو، والدرجات للسلُل، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليباً للأشرف.

قال في «البرهان»^(١): وإنما كان التغليب من باب المجاز، لأنَّ اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، إلا ترى أنَّ «القَانِتَيْنِ» موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف، بإطلاقه على الذكور والإثاث إطلاقاً على غير ما وضع له، وكذا باقي الأمثلة.

ومنها: استعمال حروف الجر في غير معانيها الحقيقة، كما تقدم في النوع الأربعين.

ومنها: استعمال صيغة (افعل) لغير الوجوب، وصيغة (لا تفعل) لغير التحرير، وأدوات الاستفهام لغير طلب التصور والتصديق، وأداة الشُّتْمَى والتَّرْجِي والنداء لغيرها؛ كما سيأتي كل ذلك في الإنشاء.

ومنها: التضمين، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء.

أما الحروف: فتقدم في حروف الجر وغيرها.

وأما الأفعال: فإنَّ يُضْمَنَ فُعْلٌ معنى فعل آخر، فيكون فيه معنى الفعلين معاً؛ وذلك بأنَّ يأتي الفعل متعدياً بحرفٍ ليس من عادته التعدى به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصبح التعدى به، والأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. واختلفوا: أَبْهَمَا أَوْلَى؟ فقال أهل اللغة وقومٌ من النحاة: التوسيع في الحرف. وقال المحققون: التوسيع في الفعل؛ لأنه في الأفعال أكثر.

مثاله: «عَيْنَا يَتَرَبُّ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» [الإنسان: ٦]؛ فيشرب: إنما يتعدى بمن، فتعديته بالياء إما على تضمينه معنى (يروى) (يلترد) أو تضمين الباء معنى (من).

(١) «البرهان» للزرκشي ٣٧٩ / ٣ النوع: ٤٦.

﴿أَحَلَ لَكُمْ يَلَهَ الْبَيْمَارِ أَرْفَثُ إِلَى نَسَائِكُم﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالرُّفُث لا يتعدي إلى إلا على تضمن معنى الإفضاء.

﴿هَلَ لَكَ إِلَى أَنْ تَرْكَ﴾ [النازوات: ١٨]. والأصل: (في أن)، فضمّن معنى (أدعوك).

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، عُدِيت بـ: عن، لتضمنها معنى العفو والصفح. وأما في الأسماء؛ فإن يضمّن اسم معنى اسم؛ لإفاده معنى الاسمين معاً، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. ضمّن ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحرirsch عليه؛ وإنما كان التضمين مجازاً، لأنّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجملة بينهما مجاز.

فصل: في أنواع مختلفة في عدّها من المجاز، وهي ستة:

أحدها: الحذف، فالمشهور أنه من المجاز، وأنكره بعضهم؛ لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه، والمحذف ليس كذلك.

وقال ابن عطية: حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه، وليس كلّ حذف مجازاً.

وقال القرافي^(١): الحذف أربعة أقسام:

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد، نحو: ﴿وَسَلَّمَ الْقَرِيبَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها؛ إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

قسم يصح بدونه، لكن يتوقف عليه شرعاً، كقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعدّة.

قسم يتوقف عليه عادة لا شرعاً، نحو: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَابَ الْبَحْرِ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضربه.

وكلّ دليل عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة، نحو: ﴿فَقَبَضَتْ قَبْصَةً مِّنْ أَثْرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، دلّ الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول. وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول.

وقال الزنجاني في «المعيار»: إنما يكون مجازاً إذا تغير حكم؛ فاما إذا لم يتغير - كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة - فليس مجازاً؛ إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام.

وقال القرويبي في «الإيضاح»^(٢): متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز، نحو: ﴿وَسَلَّمَ الْقَرِيبَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ﴿لَيْسَ كَثِيرٌ شَوَّءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإنّ كان الحذف أو الزيادة

(١) القرافي: أحمد بن إدريس، أبو العباس، شهاب الدين، صاحب الفروق (ت: ٦٨٤هـ). «الوافي» ٦/ ٢٣٣، و«المنهل الصافي» ١/ ٢٣٢.

(٢) «الإيضاح» ص ٢٤٧ آخر الاستعارة.

لا يوجب تغيير الإعراب، نحو: «أَوْ كَصَبِّيْ» [البقرة: ١٩]، «فِيمَا رَحَمَهُ» [آل عمران: ١٥٩]، فلا توصف الكلمة بالمجاز.

الثاني: التأكيد؛ زعم قوم أنه مجاز، لأنَّه لا يفيد إلَّا ما أفاده الأوَّل، والصَّحيح أنه حقيقة.

قال الظُّرطُوشِي^(١) في «العمدة»: ومن سَمَّاه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأوَّل نحو: (عَجَلَ عَجَلَ) ونحوه، فإنَّ جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأوَّل؛ لأنَّهما في لفظ واحد. وإذا بطل حَمْلُ الأوَّل على المجاز بطل حَمْلُ الثاني عليه، لأنَّه مثلُ الأوَّل.

الثالث: التشبيه، زعم قوم أنَّه مجاز، والصَّحيح أنه حقيقة.

قال الرُّنجانِي^(٢) في «المعيار»: لأنَّه معنَّى من المعاني، وله ألفاظ تدلُّ عليه وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

وقال الشِّيخ عز الدين: إنَّ كان بحرفٍ فهو حقيقة أو بحذفه فمجاز؛ بناءً على أنَّ الحذف من باب المجاز.

الرابع: الكناية، وفيها أربعة مذاهب:

أحدُها: أنها حقيقة، قال ابن عبد السلام: وهو الظَّاهر، لأنَّها استعملت فيما وضع لها، وأريد بها الدلالة على غيره.

الثاني: أنها مجاز.

الثالث: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب «التلخيص»، لمنعه في المجاز أن يُراد المعنى الحقيقي مع المجازي، وتوجيهه ذلك فيها.

الرابع: وهو اختيار الشِّيخ تقى الدين السُّبُكِي: أنَّها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإنَّ استعملت اللفظ في معناه مرادًا منه لازمُ المعنى أيضًا فهو حقيقة، وإنَّ لم يُرد المعنى بل عُبَّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز، لاستعماله في غير ما وضع له. والحاصِل: أنَّ الحقيقة منها أنَّه يُستعمل اللفظ فيما وضع له، ليُفيد غير ما وضع له، والمجاز منها: أنَّ يريد به غير موضوعه استعمالًا وإفادة.

الخامس: التقديم والتأخير: عدَّه قومٌ من المجاز؛ لأنَّ تقديم ما رُتبته التأخير - كالمفوع - وتأخير ما رُتبته التقديم - نقلُ لكل واحدٍ منها عن مرتبته وحقّه.

قال في «البرهان»^(٣): والصَّحيح أنه ليس منه؛ فإنَّ المجاز نقلٌ ما وضع إلى ما لم يوضع له.

السادس: الالتفات، قال الشِّيخ بهاء الدين السُّبُكِي: لم أر من ذكر: هل هو حقيقة أو مجاز،

قال: وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد.

(١) الظُّرطُوشِي: محمد بن الوليد، الأندلسي، شيخ المالكية (ت: ٤٩٠/١٩ھـ). «سير أعلام النبلاء».

(٢) الرُّنجانِي: عبد الوهاب بن إبراهيم، عالم من أئمَّة النحو، له مؤلفات في العروض والقوافي (ت: ٦٦٠ھـ). «بغية الوعاة».

(٣) الزركشي في «البرهان» ٣٠٣/٣ النوع: ٤٦.

فصل : فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين . هو الموضوعات الشرعية ؛ كالصلوة والزكاة والصوم والحجج ، فإنها حقائق بالنظر إلى الشّرع ، مجازات بالنظر إلى اللغة .

فصل : في الواسطة بين الحقيقة والمجاز .

قيل بها في ثلاثة أشياء :

أحدها : اللّفظ قبل الاستعمال ، وهذا القسم مفقود في القرآن ، ويمكن أن يكون منه أوائل السّور على القول بأنّها للإشارة إلى الحروف التي يتربّب منها الكلام .
ثانيها : الإعلام .

ثالثها : اللّفظ المستعمل في المشاكلة ، نحو : ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] .
 ﴿وَجَرَّوْا سَيِّئَةً مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز ، قال : لأنّه لم يوضع لـما استعمل فيه ، فليس حقيقة ، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً ، كذا في شرح بديعية ابن جابر لرفيقه .

قلت : والذي يظهر : أنها مجاز ، والعلاقة المصاحبة .

خاتمة

لهم مجاز المجاز ، وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ، فيتجوّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما ، كقوله تعالى : ﴿وَلَكِنَ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] ، فإنّه مجاز عن مجاز ، فإن الوطء تجوّز عنه بالسرّ ، لكونه لا يقع غالباً إلا في السّرّ ، وتتجوّز به عن العقد ، لأنّه مسبب عنه ، فالمحض للمجاز الأول الملازمة ، والثاني السببية ، والمعنى : لا تواعدوهنَّ عَقْدَ نَكَاحٍ .
 وكذا قوله : ﴿وَمَن يَكُفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَمِطَ عَمَلُه﴾ [المائدة: ٥] . فإنّ قوله : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ﴾ [الصفات: ٣٥] مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللّفظ ، والعلاقة السببية ؛ لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان ، والتعبير بـ (لا إله إلا الله) عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه .

وجعل منه ابن السّيد^(١) قوله : ﴿أَرْزَكْنَا عَلَيْكُمْ لِيَسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] ، فإن المنزّل عليهم ليس هو نفس اللباس ، بل الماء المنبت للزرع ، المتأخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .



(١) ابن السّيد : عبد الله بن محمد البطلانيسي ، من علماء اللغة والأدب (ت: ٥٢١ هـ) . «بغية الملتمس» ٣٢٤ .

نوع الثالث والخمسون

في تشبيهه واستهاراته

التشبيه: نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد في «الكامل»^(١). لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يُعد.

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي، في كتاب سماه «الجuman»^(٢).

وعرّفه جماعة، منهم السكاكي: بأنه الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى.

وقال ابن أبي الإصبع^(٣): هو إخراج الأغمض إلى الأظهر.

وقال غيره: هو إلحاقي شيء بذاته وصف في وصفه.

وقال بعضهم: هو أن تُثبت للمشبّه حكماً من أحكام المشبّه به.

والغرض منه: تأسيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي، وإدانة البعيد من القريب ليفيد بياناً.

وقيل: الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار.

وأدواته: حروف وأسماء وأفعال.

فالحروف: الكاف، نحو: «كَرَمَادٍ» [إبراهيم: ١٨]، وكأنَّ، نحو: «كَانَ رَءُوسُ الشَّيَاطِينَ»

[الصافات: ٦٥].

والأسماء: مثلُ وشيه ونحوهما، مما يشتّق من المماثلة والمشابهة.

قال الطّيبي^(٤): ولا تستعمل «مثل» إلا في حال أو صفة لها شأن، وفيها غرابة، نحو: «مثُلَ مَا يُنْفَقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثُلِ رِيحِ فِيهَا صُرُّ» [آل عمران: ١١٧].

والأفعال، نحو: «يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً» [النور: ٣٩]، «يُخْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِرْخِرٍ أَنَّهَا شَعْنَ» [طه: ٦٦].

قال في «التلخيص»^(٥) اتباعاً للسكاكبي: وربما يذكر فعل يبنى عن التشبيه، فيؤتى في التشبيه

(١) الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ص ٩٢٢.

(٢) «الجمان في تشبيهات القرآن» تأليف ابن ناقية البغدادي. وهو: عبد الله بن محمد، شاعر، لغوي (ت: ٤٨٥هـ). «لسان الميزان» ٣/٣٨٤، «إنباه الرواة» ٢/١٥٦.

(٣) ابن أبي الإصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد، البغدادي، من العلماء بالأدب، شاعر (ت: ٦٥٤هـ). «النجوم الظاهرة» ٧/٣٧، «وفيات الأعيان» ١/٢٩٤.

(٤) الطّيبي: الحسين بن محمد، شرف الدين، محدث، مفسر من عراق العجم (ت: ٧٤٣هـ). «الدرر الكامنة» ٢/١٥٦، «شذرات الذهب» ٨/٢٣٩.

(٥) «شرح التلخيص» للفوزي ص ١٢٧.

القريب بنحو: (عَلِمْتُ زِيداً أَسْدَا) الدال على التحقيق، وفي البعيد بنحو: (حَسِبْتُ زِيداً أَسْدَا) الدال على الظُّنْ و عدم التحقيق.

و خالقه جماعة، منهم الطيب، فقالوا: في كون هذه الأفعال تبني عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر: أن الفعل ينبيء عن حال التشبيه في القرب والبعد، وأن الأداة محدوفة مقدرة، لعدم استقامة المعنى بدونه.

ذكر أقسامه :

ينقسم التشبيه باعتبارات :

الأول: باعتبار طرفه إلى أربعة أقسام، لأنهما: إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسيي والمشبه عقلي، أو عكسه.

مثال الأول: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْمُرْجَوْنَ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿كَاتَمُمْ أَعْجَابُ نَخْلِي ثُمَّقِيرِ﴾ [القمر: ٢٠].

ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتْ فُلُوكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةُ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. كذا مثل به في «البرهان»^(١)، وكأنه ظن أنَّ التشبيه واقع في القسوة، وهو غير ظاهر، بل هو واقع بين القلوب والحجارة، فهو من الأوَّل.

ومثال الثالث: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْنَاثُهُمْ كَرِمَادٌ أَشَدَّ دَرْدَرَتْ يَدَ أَرْبَعَ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ومثال الرابع لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً؛ لأن العقل مستفاد من الحسن، فالمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وهو غير جائز. وقد اختلف في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَأسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلى: مفرد و مرَّكَب.

والمرَّكَب: أن يُنتزع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض، كقوله: ﴿كَمَثَلُ الْحَمَارِ يَحْمُلُ أَسْقَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، فالتشبيه مرَّكَب من أحوال الحمار، وهو: حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التَّعب في استصحابه.

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَلَّا أَنْزَلْتَهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿كَانَ لَمْ تَقْنَ بِالْأَمْمَنِ﴾ [يونس: ٢٤]، فإن فيه عشر جمل، وقع التركيب من مجموعها، بحيث لو سقط منها شيء اختلط التشبيه؛ إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تفضيها، وانقراض نعيمها، واغترار الناس بها بحال ماء نزل من السماء، وأنبت أنواع العُشب، وزين بزخرفها وجه الأرض، كالعروض إذا أخذت الثياب الفاخرة، حتى إذا طمع أهلها فيها، وظنوا أنها مسلمة من الجواب، أتواها بأس الله فجأة، فكأنها لم تكن بالأمس.

(١) الزركشي في «البرهان» ٤٧٢/٣ النوع: ٤٦.

وقال بعضهم: وجه تشبيه الدنيا بالماء أمران:

أحدهما: أنَّ الماء إذا أخذت منه فوق حاجتك تضررت، وإنْ أخذت قدر الحاجة انتفعت به، فكذلك الدنيا.

والثاني: أنَّ الماء إذا طبقت عليه كُفَّكَ لتحفظه لم يحصل فيه شيء، فكذلك الدنيا.

وقوله: «مَثُلُ نُورُكُمْ كَيْشِكَوْنَفِيهَا مَصْبَاحٌ ...» الآية [النور: ٣٥]، فشبه نوره الذي يلقى في قلب المؤمن بمصباح اجتمع فيه أسباب الإضاءة، إما بوضعه في مشكاة وهي الطاقة التي لا تنفد، وكونها لا تنفذ لتكون أجمع للبصر، وقد جعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدربي في صفائها، وذهب المصباح من أصفى الأدهان وأقواها وقداً، لأنه من زيت شجرة في وسط السراج، لا شرقية ولا غربية، فلا تصيبها الشمس في أحد طرفي النهار، بل تصيبها الشمس أعدل إصابة.

وهذا مثلٌ ضربه الله للمؤمن.

ثم ضرب للكافر مثيلين: أحدهما: «كَسَرِيْ بِقِيَعَةٍ» والآخر: «كَظُلْمَتِيْ فِي بَحْرِ لَهْيَ ...» إلى آخره، وهو أيضاً تشبيه تركيب.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلى أقسام:

أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاستة بما لا تقع، اعتماداً على معرفة التقىض والفتـد، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاستة، قوله: «طَلَعَهَا كَانَهُ رُؤُسُ الشَّيَاطِينَ» [الصافات: ٦٥]، شبـهـ بما لا يُشكـ أنه منكر قبيح، لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صورة الشياطين، وإن لم ترها عياناً.

الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاستة بما تقع عليه، قوله: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرِيْ بِقِيَعَةٍ ...» الآية [النور: ٣٩] أخرج ما لا يُحسـنـ وهو الإيمانـ إلى ما يُحسـنـ وهو السرابـ، والمعنى الجامع: بطلان التوهمـ، مع شدة الحاجة وعظم الفاقةـ.

الثالث: إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرتـ، قوله تعالى: «وَإِذْ نَسَقَ الْجَلَلَ فَوَقَهُمْ كَانَهُ ظَلَّةٌ» [الأعراف: ١٧١]. والجامع بينهما: الارتفاع في الصورةـ.

الرابع: إخراج ما لا يعلم بالبدـيـهـةـ إلى ما يـعـلـمـ بهاـ، كـقولـهـ: «وَجَنَّةٌ عَرَضَهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» [الـحـدـيدـ: ٢١ـ]ـ والـجـامـعـ العـظـمـ، وـفـائـدـتهـ: التـشـوـيقـ إلىـ الجـنـةـ بـحـسـنـ الصـفـةـ وإـفـراـطـ السـعـةـ.

الخامس: إخراج ما لا قـوـةـ لهـ فيـ الصـفـةـ إـلـىـ ماـ لـهـ قـوـةـ فـيـهاـ، كـقولـهـ تعالىـ: «وَلَهُ الْمَوَارِ الْمُنَشَّأُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَطْلَمْ» [الـرـحـمـنـ: ٢٤ـ].ـ والـجـامـعـ العـظـمـ،ـ وـفـائـدـتهـ: إـبـانـةـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تسـخـيرـ الـأـجـسـامـ الـعـظـامـ فـيـ الـأـطـفـلـ ماـ يـكـونـ مـنـ الـمـاءـ،ـ وـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ اـنـتـفـاعـ الـخـلـقـ بـعـلـمـ الـأـنـقـالـ،ـ وـقطـعـهـ الـأـقـطـارـ الـبـعـيدةـ فـيـ الـمـسـافـةـ الـقـرـيـبةـ،ـ وـمـاـ يـلـازـمـ ذـلـكـ مـنـ تـسـخـيرـ الـرـيـاحـ لـلـإـنـسـانـ.ـ فـنـضـمـنـ الـكـلـامـ بـنـاءـ عـظـيـماـ مـنـ الـفـخـرـ وـتـعـدـادـ النـعـمـ.ـ وـعـلـىـ هـذـهـ الـأـوـجـهـ الـخـمـسـةـ تـجـريـ تشـيـهـاتـ الـقـرـآنـ.

السادس^(١): ينقسم باعتبار آخر إلى:

مؤكّد: وهو ما حذفت فيه الأداة، نحو: «وَهِيَ تُرْثُ مَرَّ السَّحَابِ» [النمل: ٨٨]، أي: مثل مرّ السّحاب. «وَأَرْوَجُهُ أَمْهَمُهُمْ» [الأحزاب: ٦]، «وَجَنَّتِ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» [آل عمران: ١٣٣].

ومرسّل: وهو ما لم تمحفظ، كالأيات السابقة.

والمحذوف الأداة أبلغ، لأنّه تُرْثُ في الثاني منزلة الأوّل تجؤزاً.

قاعدة: الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وقد تدخل على المشبه،

إما لقصد المبالغة، فيقلب التشبيه، ويجعل المشبه هو الأصل، نحو: «فَالَّوَا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا» [البقرة: ٢٧٥]. كان الأصل أن يقولوا: إنما الربا مثل البيع، لأنّ الكلام في الربا لا في البيع، فعدّلوا عن ذلك، وجعلوا الربا أساساً ملحقاً به البيع في الجواز؛ لأنّه الخليل بالحلّ.

ومنه قوله تعالى: «أَفَنَ يَحْكُمُ كُمَّنْ لَا يَحْكُمُ» [النحل: ١٧]، فإنّ الظاهر العكس، لأن الخطاب لعبدة الأولئك الذين سموها آلهة، تشبيهًا بالله سبحانه وتعالى، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخلوف في خطابهم؛ لأنّهم بالغوا في عبادتهم، وغلوا حتى صارت عندهم أساساً في العبادة، فجاء الرّد على وقوف ذلك.

وإما لوضوح الحال، نحو: «وَلَيْسَ الدَّرْدُ كَالْأَنْثَى» [آل عمران: ٣٦]، فإن الأصل: (وليس الأنثى كالذكر) وإنما عدل عن الأصل، لأنّ المعنى (وليس الذكر الذي طلب كالأنتى التي وهبت). وقيل: لمراعاة الفواصل، لأنّ قبله: «إِنِّي وَضَعَمْتُ أَنْثَى» [آل عمران: ٣٦].

وقد تدخل على غيرهما اعتماداً على فهم المخاطب، نحو: «كُوْرِيَا أَصَارَ اللَّهُ كَمَا قَالَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمْ» الآية [الصف: ١٤]. المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبتي عيسى إذ قالوا . . .

قاعدة: القاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الدّم تشبيه الأعلى بالأدنى، لأن الدّم مقام

الأدنى، والأعلى طارئ عليه، فيقال في المدح: حصى كالياقوت، وفي الدّم: ياقوت كالرّجاج.

وكذا في السلب، ومنه: «يَنْسَاءُ الَّتِي لَسْنُكَ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ» [الأحزاب: ٣٢]، أي: في التزول لا في العلو. «أَمْ نَجْعَلُ الْمُقَيْنَ كَالْفَجَارِ» [ص: ٢٨]، أي: في سوء الحال، أي: لا نجعلهم كذلك.

نعم أورد على ذلك: «مَثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفِهِ» [النور: ٣٥]، فإنه شبّه فيه الأعلى بالأدنى، لا في مقام السلب. وأجيب: بأنه للتقرير إلى أذهان المخاطبين؛ إذ لا أعلى من نوره فيشبّه به.

فائدة:

قال ابن أبي الإصبع: لم يقع في القرآن تشبيه شيئاً بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنّما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

فصل: رُوّج المجاز بالتشبيه، فتولّد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة. أو يقال في تعريفها: اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي.

(١) هو الرابع من حيث انقسامه باعتبارات، وليس السادس. أفاده الدكتور البغا.

والأصح: أنّها مجاز لغوي، لأنّها موضوعة للمشبة به لا للمشبة، ولا لأعمّ منها؛ فـ«أسد»، في قولك: رأيت أسدًا يومي، موضوع للسبع لا للشجاع، ولا لمعنى أعمّ منها كالحيوان الجريء مثلًا، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.

وقيل: مجاز عقليّ، بمعنى أن التصرُّف فيها في أمر عقلي لا لغوي، لأنّها لا تطلق على المشبه إلّا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. فكان استعمالها فيما وُضعت له، فيكون حقيقة لغوية، ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم المجرد استعارة؛ لأنّه لا بلاغة فيه، بدليل الأعلام المنقولة، فلم يبق إلّا أن يكون مجازًا عقليًّا.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تُستعار الكلمة من شيءٍ معروفة بها إلى شيءٍ لم يُعرف بها. وحكمه ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليٍّ، أو حصول المبالغة، أو المجموع.

مثالٌ لإظهار الخفي: «وَإِنَّهُ فِي أُولَئِكَ الْكِتَابِ» [الزخرف: ٤]؛ فإنَّ حقيقته: (وإنَّه في أصل الكتاب) فاستعير لفظ الأم للأصل؛ لأنَّ الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول. وحكمه ذلك: تمثيل ما ليس بمرئيٍ حتى يصير مرئيًّا، فينتقل السامع من حدَّ السَّمَاع إلى حدَ العيَان، وذلك أبلغ في البيان.

ومثالٌ لإيضاح ما ليس بجليٍّ ليصير جليًّا: «وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الَّذِلْلِ» [الإسراء: ٢٤]. فإنَّ المراد أمر الولد بالذل لوالديه رحمةً، فاستعير للذل أولاً (جانب). ثم للجانب جناحًّا، وتقدير الاستعارة القريبة: وأخْفِضْ لهما جانب الذل؛ أي: أخفض جانبك ذلًّا، وحكمه الاستعارة في هذا: جعلُ ما ليس بمرئيٍّ مرئيًّا، لأجل حسن البيان. ولما كان المراد خفض جانب الولد لوالديه -بحيث لا يُبقي الولد من الذل لهما والاستكانة ممكناً - احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى؛ فاستعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب؛ لأنَّ مَنْ يميل جانبَه إلى جهة السُّفلِ أدنى مَيِّلٍ صَدَقَ عليه أنه خَفَضَ جانبَه، والمراد خَفَضَ يلصق الجانب بالأرض، ولا يحصل ذلك إلَّا بذكر الجناح كالطَّائر.

ومثالٌ للمبالغة: «وَفَجَرَنَا الْأَرْضَ عَيْنَكُمْ» [القمر: ١٢]، وحقيقته: (وفجَرَنا عيون الأرض)، ولو عبرَ بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأوَّل، المشعر بأنَّ الأرض كلَّها صارت عيونًا.

فرع:

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار، وهو لفظ المشبه به.

ومستعار منه، وهو معنى اللفظ المشبه.

ومستعار له، وهو المعنى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

فتقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى خمسة أقسام:

أحداها: استعارة محسوسة بوجه محسوس، نحو: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَبِيبًا» [مريم: ٤]. فالمستعار منه هو النار، والمستعار له الشَّيْب، والوجه: هو الانبساط ومشابهه ضوء النار لبيان الشَّيْب، وكل ذلك محسوس، وهو أبلغ مما لو قيل: (اشتعل شيب الرأس)؛ لإفاده عموم الشَّيْب لجميع الرأس.

ومثله: «وَرَزِّكَا بَعْضَهُمْ بَوْمَيْزَ يَمْوَجُ فِي بَعْضٍ» [الكهف: ٩٩]، أصل الموج حركة الماء، فاستعمل في حركتهم على سبيل الاستعارة، والجامع: سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة. «وَالشَّيْحَ إِذَا نَفَخَ» [التوكير: ١٨]، استعير خروج النَّفَس شيئاً فشيئاً لخروج الثور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً، بجامع التابع على طريق التَّدْرِيج، وكل ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوسة بوجه عقلي. قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطاف من الأولي. نحو: «وَإِيَّاهُ لَهُمُ الْأَيْلُ شَلَخُ مِنْهُ الْتَّهَارُ» [يس: ٣٧]. فالمستعار منه السَّلَخُ الذي هو كَشْطُ الجلد عن الشاة، والمستعار له كشف الضَّوء عن مكان الليل؛ وهما حسَيان، والجامع: ما يُعقل من ترُبَ أمر على آخر، وحصوله عقب حصوله، كترتب ظهور اللحم على الكشط. وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، والترُبَ أمر عقلي.

ومثله: «فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا» [يونس: ٢٤]، أصل الحصيد: النبات، والجامع: الهلاك، وهو أمر عقلي.

الثالث: استعارة معقول بوجه عقلي. قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطاف الاستعارات. نحو: «مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقِيَّنَا» [يس: ٥٢]، المستعار منه الرقاد، أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكل عقلي.

ومثله: «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ» [الأعراف: ١٥٤]، المستعار السُّكُوت، والمستعار منه الساكت، والمستعار له الغضب.

الرابع: استعارة محسوسة لمعقول، بوجه عقلي أيضاً، نحو: «مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ» [البقرة: ٢١٤]، استعير المُسُّ وهو حقيقة في الأجسام وهو محسوس؛ لمقاساة الشدة، والجامع: اللحق، وهما عقليان.

«بَلْ نَقْدِفُ بِالْمُؤْتَى عَلَى الْبَكْلِ فَيَدْمَعُهُ» [الأنبياء: ١٨]، فالقذف والدمخ مستعارات، وهما محسوسان، والحقُّ والباطل مستعار لهما، وهما معقولان.

«فَرِيَتْ عَلَيْهِمُ الْبَلَةَ أَيْنَ مَا ثُقِقُوا إِلَّا يُجْبِلُ مِنَ اللَّهِ وَجْبِلٌ مِنَ النَّاسِ» [آل عمران: ١١٢]، استعير الحبل المحسوس للعهد، وهو معقول.

﴿فَاصْنَعْ يِمَا تُؤْمِرُ﴾ [الحجر: ٩٤] استعير الصدحُ، وهو كسر الزجاجة وهو محسوس، للتبلیغ وهو معقول، والجامع: التأثیر، وهو أبلغ من (بلغ)، وإن كان بمعناه؛ لأن تأثیر الصدح أبلغ من تأثیر التبلیغ، فقد لا يؤثر التبلیغ، وهو أبلغ من (بلغ)، وإن كان بمعناه، لأن تأثیر الصدح أبلغ من تأثیر التبلیغ، فقد لا يؤثر التبلیغ، والصدح يؤثر جزماً.

﴿وَأَنْفَضْ لَهُمَا جَنَاحَ الَّذِلِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٤]؛ قال الراغب^(١): لما كان الذل على ضربين: ضرب يضع الإنسان وضرب يرفعه، وقد في هذا المكان إلى ما يرفع، استعير لفظ الجناح، فكأنه قيل: استعمل الذل الذي يرفعك عند الله.

وكذا قوله: ﴿يَحُوْضُونَ فِي أَيْتَنَا﴾ [الأనعام: ٦٨]. ﴿فَبَذُوهُ وَرَأَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. ﴿أَفَمَنْ أَسَسَ بَنِيكَمْ عَلَى تَقْوَى﴾ [التوبه: ١٠٩]. ﴿وَرَبِعُهُنَا عِوْجَام﴾ [الأعراف: ٤٥]. ﴿يُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى الْنُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]. ﴿فَعَلَّمَنَا بِكَاهَ مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]. ﴿وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ مَعْلُولَةً إِلَى عُنْقَكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]. كلها من استعارة المحسوس للمعقول، والجامع عقلية.

الخامس: استعارة معقول لمحسوس، والجامع عقلية أيضاً، نحو: ﴿إِنَّا لَنَا طَعَّنَاهُ﴾ [الحقة: ١١] المستعار منه التكبر وهو عقلية، المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والجامع: الاستعلاء، وهو عقلية أيضاً.

ومثله: ﴿تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْعَيْطِ﴾ [الملك: ٨]، ﴿وَجَعَلْنَا إِيَّاهُ الْتَّهَارِ مُبَصِّرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]. وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس، كآية: ﴿يُحَبِّلَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ﴿مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]. ﴿فِي كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

وبعدية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس، كال فعل والمشتقات، كسائر الآيات السابقة، وكالحرروف، نحو: ﴿فَالْقَطْطَهُ إِلَّا قَرَعَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذْوَهُ﴾ [القصص: ٨]. شبه ترتيب العداوة والحزن على الالتفاظ بترتيب غلبة الغائية عليه، ثم استعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به.

وتنقسم باعتبار آخر إلى: مرشحة، و مجردة، ومطلقة:

فال أولى - وهي أبلغها - أن تقرن بما يلائم المستعار منه، نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَرُوا أَضَلَّلُهُمْ بِالْهُدَى فَمَا رَجَحَتْ يَحْرِئُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]؛ استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقرن بما يلائم المستعار له، نحو: ﴿فَأَذْفَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجَوْعِ وَالْحَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢]. استعير اللباس للجوع، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذابة؛ ولو أراد الترشيح لقال: «فكساها»، لكن التجريد هنا أبلغ، لما في لفظ الإذابة من المبالغة في الألم باطنًا.

(١) في «مفداداته» مادة: جنح.

والثالثة: أَلَا تُقْرَنَ بواحد منها.

وتنقسم باعتبار آخر إلى: تحقيقية، وتخيلية، ومكنته، وتصريحة.

فالأولى: ما تحقق معناها حسًّا، نحو: «فَاذْفَهَا اللَّهُ . . .» الآية، أو عقلاً، نحو: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا» [النساء: ١٧٤]، أي: بياناً واضحاً وجّه لامعة، «أَهْدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْقِطَ» [فاتحة الكتاب: ٦]، أي: الدين الحق؛ فإن كلاًًا منهما يتحقق عقلاً.

والثانية: أن يضمّ التشبيه في النفس، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه. ويدلُّ على ذلك التشبيه المضمر في النفس، بأن يثبت للمشبّه أمر مختصٌ بالمشبه به. ويسمى ذلك التشبيه المضمر: استعارة بالكتابية، ومكيناً عنها؛ لأنَّه لم يصرّح به، بل دلَّ عليه بذكر خواصِه.

ويقابله التصريحية، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبّه: استعارة تخيلية، لأنَّه قد استعير للمشبّه ذلك الأمر المختص بالمشبه به، وبه يكون كمال المشبه به وقوامُه في وجه الشبه؛ لتخيل أنَّ المشبه من جنس المشبه به.

ومن أمثلة ذلك: «أَلَّذِينَ يَقْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيتَقَدِّمْ» [البقرة: ٢٧]، شَبَهَ العهد بالحبل وأضمر في النفس، فلم يصرّح بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبه، ودلَّ عليه بإثبات النقض الذي هو من خواص المشبه به وهو الحبل. وكذا: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَبِينًا» [مريم: ٤]؛ طَوَى ذكر المشبه به وهو النار، ودلَّ عليه بلازمه وهو الاستعمال.

«فَاذْفَهَا اللَّهُ . . .» الآية [النحل: ١١٢]، شَبَهَ ما يُدرَكُ من أثر الضرر والألم بما يُدرَكُ من طعم المرء، فأوقع عليه الإذابة.

«خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ» [البقرة: ٧]؛ شبهها في أَلَا تقبل الحق بالشيء الموثوق المختوم، ثم أثبت لها الختم.

«جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ» [الكهف: ٧٧]، شَبَهَ ميلانَه للسقوط بانحراف الحَيِّ، فأثبتت له الإرادة التي هي من خواص العقلاء.

ومن التصريحية آية: «مَسْهُمُ الْأَيْسَاءَ» [البقرة: ٢١٤]. «مَنْ بَعَنَّا مِنْ مَرْقَدِنَا» [يس: ٥٢].

وتنقسم باعتبار آخر إلى:

وفاقية: بأن يكون اجتماعهما في شيء ممكناً، نحو: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَنَّاهُ» [الأనعام: ١٢٢]، أي: ضالاً فَهَدَيْنَاهُ، استعير الإحياء من جعل الشيء حِيًّا للهداية التي يُعنى الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء.

وعنادية: وهي ما لا يمكن اجتماعهما في شيء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه، واجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع.

ومن العناد التهكمية والتلميحيّة، وهو ما استعمل في ضدّ أو نقىض، نحو: ﴿فَبَشِّرُهُمْ بِعِذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، أي: أندّرهم، استُعيرت البشارة وهي الإخبار بما يسرُّ، للإنذار الذي هو ضده، بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم والاستهزاء. ونحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الظَّاهِرُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]. عنوا الغوي السفيه تهكمًا. ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

ونقسم باعتبار آخر إلى:

تمثيلية: وهي أن يكون وجه الشبه فيها منتَرَعاً من متعدد، نحو: ﴿وَأَعْنَصُمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَوِيعَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ شبه استظهار العبد بالله ووثقه بحماته والنجاة من المكاره باستمساك الواقع في مهْوَةٍ بحبل وثيق، مدلى من مكان مرتفع يأمن انقطاعه^(١).

تنبيه:

قد تكون الاستعارة بلفظين، نحو: ﴿فَوَارِبًا فَوَارِبًا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الإنسان: ١٥ - ١٦]، يعني تلك الأولى ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل في صفاء القارورة وبياض الفضة. ﴿فَضَبَّ عَلَيْهِمْ رَبِّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣]، فالصبُّ كناية عن الدُّوَام، والسوط عن الإيلام، فالمعنى: عذبُهم عذاباً دائمًا مؤلماً.

فائدة:

أنكر قوم الاستعارة بناء على إنكارهم المجاز. وقوم إطلاقها في القرآن؛ لأنَّ فيها إيهاماً لل حاجة؛ ولأنَّ لم يرد في ذلك إذنٌ من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي.

وقال الطُّرطوشِي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: (إن الله عالم) والعلم هو العقل، ثم لا نَصِفُه به لعدم التوقف. انتهى.

فائدة ثانية:

تقدّم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغُ منه؛ لأنَّها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة. وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية، كما قال في «عروس الأفراح»^(٢): إنه الظاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً. وفي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية، كما يؤخذ من «الكتشاف»، ويليها المكنية، صرَّح به الطَّبَّيِّي؛ لاشتمالها على المجاز العقلي.

والترشيحية أبلغ من المجردة والمطلقة.

والتخيلية أبلغ من التحقيقية.

والمراد بالـأَبلغَيَّة إفاده زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه، لا زيادة في المعنى لا توجد في غير ذلك.

(٢) الشيخ بهاء الدين ٢١٩ / ٢ الكناية.

(١) والقسم الثاني غير تمثيلية.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، نحو: زيد أسد.

قال الزمخشري^(١) في قوله تعالى: «فَمُثْمِثُكُمْ عَنِي» [البقرة: ١٨]: فإن قلت: هل يسمى ما في الآية استعارة؟ قلت: مختلف فيه، والمحققون على تسميته تشبيهاً بلغاً لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكر، وهم المنافقون، وإنما تطلق الاستعارة حيث يُظْرَى ذكر المستعار له، ويُجعل الكلام خلواً عنه، صالحًا لأن يراد المنقول عنه والمنقول له، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام، ومن ثمّ ترى المقلقين^(٢) السحرة يتناسون التشبيه ويصررون عنه صفحًا.

وعلله السكاكبي: بأن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسبي التشبيه، (زيد أسد) لا يمكن كونه حقيقة، فلا يجوز أن يكون استعارة، وتتابعه صاحب «الإيضاح»^(٣): قال في «عروس الأفراح»^(٤): وما قالاه ممنوع، وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر.

قال: بل لو عكس ذلك، وقيل: لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب، لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة؛ فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة، وصرفنا إلى حقيقته. وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة: إما لفظية أو معنوية، نحو (زيد أسد)، فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته.

قال: والذي نختاره في نحو (زيد أسد) أنه قسمان: تارة يقصد به التشبيه، فتكون أداؤه التشبيه مقدّرةً. وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدّرةً، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته، وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة، دالة عليها.
فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه، وإن لم تقم فنحو بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى، فيصار إليها.

ومن صرخ بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في «قوانين البلاغة». وكذا قال حازم^(٥): الفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه، فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك؛ لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه.



(١) في «الكشف» ١/٢٠٤، البقرة: ١٨.

(٢) قال الزمخشري في «الأساس»: شاعر مُقلق: يأتي بالفُلْق وهو العجب. مادة: فلق.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرزوني ص ٢٤١ و ٢٤٢.

(٤) «عروس الأفراح» ٢/٦١، باب الاستعارة.

(٥) حازم بن محمد القرطاجي الأنباري القرطبي. شيخ البلاغة والبيان، وصاحب كتاب منهاج البلغاء (ت: ٦٨٤هـ). «بغية الوعاة» ١/٤٩١، و«شنرات الذهب» ٥/٣٨٨.

النوع الرابع والخمسون

فِي كِتَابِهِ وَتَهْرِيْضِهِ

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، وقد تقدّم أنَّ الكنية أبلغ من التصرّيف، وعرَفَها أهل البيان بأنَّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصرّيف بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، فينتقل منه إلى الملزم وأنكر وقوعها في القرآن منْ أنكر المجاز فيه؛ بناء على أنها مجاز، وقد تقدّم الخلاف في ذلك وللKennya أسباب:

أحدُها: التنبيه على عَظَمِ القدرة، نحو: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحْدَةٍ» [الأعراف: ١٨٩] كنيّة عن آدم.

ثانيُها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو: «إِنَّ هَذَا أَخْيَرُ لَهُ تَسْعُ وَسْعُونَ نَعْجَةً وَنَعْجَةً وَجَدَّهُ» [ص: ٢٣]؛ فكَنَّى بالنَّعْجَةِ عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأنَّ ترك التصرّيف بذكر النساء أجملُ منه؛ لهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلَّا مريم.

قال السُّهيلي: وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لـKennya، وهو: أنَّ الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأٍ، ولا يتذلّون أسماءهنَّ، بل يُكَوِّنون عن الزَّوْجَةِ بالفرش والعياط ونحو ذلك؛ فإذا ذكروا الإمامَ لم يكنوا عنهنَّ، ولم يصونوا أسماءهنَّ عن الذكر، فلَمَّا قالت النصارى في مريم ما قالوا، صرَّحَ الله باسمها؛ ولم يكن إلَّا تأكيداً للعبودية التي هي صفة لها، وتَأكيداً؛ لأنَّ عيسى لا أَبَ له، وإلَّا لُسْبٌ إليه.

ثالثُها: أن يكون التصرّيف مما يستتبع ذكره، كنّية الله عن الجماع بالملامسة وال المباشرة والإفضاء والرُّفَث والدخول، و(السُّرُّ) في قوله: «وَلَكِنَ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًا» [البقرة: ٢٣٥]. والغشيان في قوله: «فَلَمَّا نَفَّشُنَّهُ» [الأعراف: ١٨٩]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن ابن عباس قال: المباشرة: الجماع، ولكنَّ الله يُكَنِّي.

وأخرج^(٢) عنه قال: إنَّ الله كريم يُكَنِّي ما شاء، وإنَّ الرُّفَث هو الجماع، وكَنَّى عن طلبه بالمراؤدة في قوله: «وَرَوَدَتْهُ أَلَّى هُوَ فِيَّهَا عَنْ نَفْسِهِ» [يوسف: ٢٣]، وعنه أَوْ عن المعانقة باللباس في قوله: «هُنَّ لِيَّاْسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاْسٌ لَهُنَّ» [البقرة: ١٨٧]، وبالحرث في قوله: «نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ» [البقرة: ٢٢٣]. وكَنَّى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: «أَوْ جَاهَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» [المائدة: ٦]، وأصله: المكان المطمئنُ من الأرض.

(١) في «تفسيره» ١/٣١٧، (١٦٨١)، البقرة: ١٨٧.

(٢) ابن أبي حاتم في «التفسير» ١/٣١٥، (١٦٧٤)، البقرة: ١٨٧.

وكَنَى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلُانَ الْطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٢٥].

وكَنَى عن الأستاه بالأدبار في قوله: ﴿يَصْرُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْنَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٧]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن مجاهد في هذه الآية قال: يعني أستاههم، ولكن الله يكفي. وأوردَ على ذلك التصريح بالفرج في قوله: ﴿وَالَّتِي أَحْسَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]، وأجيب: بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من ألطاف الكنيات وأحسنتها، أي: لم يعلق ثوابها بريبة؛ فهي طاهرة الثوب، كما يقال: نقى الثوب وعفيف الذيل، كناية عن العفة، ومنه: ﴿وَثَبَكَ طَهْرَهُ﴾ [المدثر: ٤]، وكيف يُظنُ أن نفح جبريل وقع في فرجها، وإنما نفح في جَبْرِيل؟

ونظيره أيضاً: ﴿وَلَا يَأْتِنَ بِمُهْتَنِ يَقْرِئُنَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَ وَأَرْجُلِهِنَ﴾ [الممتحنة: ١٢].

قلت: وعلى هذا ففي الآية كناية عن كناية، ونظيره ما تقدم من مجاز المجاز.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو: ﴿أَوَمَن يُشَكُُّ فِي الْجَلَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخَصَامِ عَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. كَنَى عن النساء بأَهْنَ يُنسَأنَ في الترف والزَّرْنَ الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ «النساء» لم يشعر بذلك، والمراد نقى ذلك عن الملائكة.

وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤]: كناية عن سَعَةِ جوده وكرمه جداً.

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن الفاظ متعددة بلفظ (فعل) نحو: ﴿لِتَنْسَكَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. ﴿فَإِنْ لَمْ تَقْعُلُوا وَلَنْ تَقْعُلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسوارة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره، نحو: ﴿تَبَتَّ يَدَاهُ إِلَى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، أي: جهْمَيَّ مصيره إلى اللهب، ﴿حَمَالَةَ الْحَاطِبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [المسد: ٤، ٥]، أي: نَمَامة، مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم، في جيدها غلّ.

قال بدر الدين بن مالك في «المصباح»^(٢): إنما يُعدَّ عن التصريح إلى الكناية لنكتة، كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم أو الاختصار، أو السَّتر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن. اهـ.

واستنبط الزمخشري نوعاً من الكناية غريباً، وهو: أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة، من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبر بها عن المقصود، كما تقول في نحو: ﴿الرَّجُنُ عَلَى الْمَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: إنَّه كناية عن المُلْك؛ فإنَّ الاستواء على السرير لا يحصل

(١) في «تفسيره» ٣٢٩٩/١٠.

(٢) «المصباح في المعاني والبيان والبديع» بدر الدين بن مالك ص ١٤٧، القول في الكناية. وبدر الدين هو: محمد بن محمد، أبو عبد الله، ابن ابن مالك أو ابن الناظم (الألفية) دمشقي مولداً ووفاةً (ت: ٦٨٦هـ). «شذرات الذهب» ٣٩٨/٥، «بغية الوعاء» ٩٦.

إلا مع الملك، فجعل كناية عنه. وكذا قوله: «وَالْأَرْضُ جَيِّعًا قَبَضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوَيَتِهِ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧] كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة ومجاز.

تذنيب: من أنواع البديع التي تُشبه الكناية الإِردادُ؛ وهو أن يريد المتكلّم معنى، ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: «وَقُضِيَ الْأَمْرُ» [هود: ٤٤]. والأصل: وهلّك من قضى الله هلاكه، ونجا من قضى الله نجاهه. وعُدِل عن ذلك إلى لفظ الإِرداد لما فيه من الإيجاز، والتذنيب على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر أمير مطاع، وقضاء من لا يُردُّ قضاوته، والأمر يستلزم أمراً، فقضاؤه يدلُّ على قدرة الأمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يخَصَّان على طاعة الأمر؛ ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص.

وكذا قوله: «وَأَسْتَوْتُ عَلَى الْمُوْرِي» [هود: ٤٤]. حقيقة ذلك (جلسٌ)، فعُدِل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمنٍ لا زَيْغَ فيه ولا ميل، وهذا لا يحصل من لفظ «الجلوس».

وكذا: «فِيهِنَّ فَتَحَرَّتُ الْأَطْرَافِ» [الرحمن: ٥٦]؛ الأصل (عفيفات)، وعُدِل عنه للدلالة على أنهنَّ مع العفة لا تطمح أعينهنَّ إلى غير أزواجهنَّ، ولا يشتهين غيرهم. ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة. قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإِرداد، أنَّ الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإِرداد من مذكور إلى متروك.

ومن أمثلته أيضاً: «لِيَعْرِيَ الَّذِينَ أَسْتَوْا بِمَا عَمِلُوا وَيَعْرِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى» [النجم: ٣١]. عدل في الجملة الأولى عن قوله (بالسوء) - مع أن فيه مطابقة للجملة الثانية - إلى «بِمَا عَمِلُوا»؛ تأكيداً أن يُضاف السُوءُ إلى الله تعالى.

فصل: للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات مترابطة: فقال الزمخشري: الكناية ذكرُ الشيءِ بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئاً تدلُّ به على شيءٍ لم تذكره.

وقال ابن الأثير^(١): الكناية: ما دلَّ على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، بوصفِ جامع بينهما. والتعريض: اللفظ الدالٌ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، كقول من يتوقع صلةً: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما فهم من عرض اللفظ، أي: جانبه.

وقال السُّبكي في كتاب «الإغريق في الفرق بين الكناية والتعريض»: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهي بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتتجوز في إرادة إفاده ما لم يوضع له، وقد لا يراد منها المعنى، بل يعبر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذ مجاز، ومن أمثلته:

(١) في «المثل السائر» ١٨١/٢ النوع: ١٩.

﴿فُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُ حَرًّا﴾ [التوبه: ٨١]. فإنه لم يقصد إفادة ذلك لأنَّه معلوم، بل لإفادة لازمه، وهو أنَّهم يردونها ويجدون حرّها إن لم يجاهدوا.

وأمّا التعريض: فهو لفظ استعمل في معناه للتلويع بغيره، نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنياء: ٦٣]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنَّه غضب أن تعبد الصغار معه، تلوِّحًا لعابدها بأنَّها لا تصلح أن تكون آلهة؛ لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبداً.

وقال السكاكي: التعريض ما سبق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه: أن يخاطب واحدٌ ويراد غيره، وسمى به لأنَّه أميل الكلام إلى جانبٍ مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعرض وجهه، أي: جانبه.

قال الطبيبي: وذلك يُفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَقَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: محمدًا ﷺ، إعلاه لقدره، أي: إنه العلم الذي لا يُشتبه.

ولما لتفظ به واحتراز عن المخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ اللَّهِ فَطَرَنِ﴾ [يس: ٢٢]، أي: وما لكم لا تعبدون؟ بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، وكذا قوله: ﴿أَنْجَنَّا مِنْ دُونِنَا إِلَهَكُمْ . . .﴾ [يس: ٢٣]، ووجه حسنه إسماع مَنْ يقصد خطابه الحق على وجه يمنع غضبه، إذ لم يصرّح بنسبةه للباطل، والإعانة على قبوله إذ لم يُرِدْ له إلَّا ما أراده لنفسه.

وأمّا لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لِي جَهَنَّمَ عَمْلَكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ خطوب النبي ﷺ وأريده غيره، لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وأمّا للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَنْذَرُ كُوُلُوا الْأَلَبِ﴾ [الرعد: ١٩]. فإنه تعريض بذم الكفار، وأنَّهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وأمّا للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا آمَّهُمْ دَهْ سُلْتَ ① يَأْتِي ذَئْبٌ قُلْتَ﴾ [التكوير: ٨، ٩]؛ فإنَّ سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيقه.

وقال السبكى: التعريض قسمان:

قسم يراد به معناه الحقيقى، ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود، كما تقدَّم.

وقسم لا يُراد، بل يُصرف مثلاً للمعنى الذى هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنياء: ٦٣].

النوع الخامس والخمسون

في الحصر والاختصار

أمّا الحَصْرُ، - ويقال له: القصر - فهو تخصيص أمرٍ بأخرٍ بطريق مخصوص.

ويقال أيضًا: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه.

وينقسم إلى: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف. وكلُّ منها إمّا حقيقيٍ وإمّا مجازيًّا.

مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقيًّا، نحو: (ما زيد إلَّا كاتب)، أي: لا صفة له غيرها؛ وهو عزيز لا يكاد يوجد، لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل.

ومثاله مجازيًّا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

أي: إنه مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبرير من الموت الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله.

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقيًّا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ومثاله مجازيًّا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ حُرْمَةً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً . . .﴾ الآية [الأعراف: ١٤٥]، كما قال الشافعي فيما تقدّم نقله عنه في أسباب النزول: إنَّ الكفار لَمَّا كانوا يُحلُّونَ الميّة والمدم ولحم الخنزير وما أهْلَلَ لغير الله به، وكانتوا يحرّمون كثيراً من المباحات، وكانت سُجَيْتُهم تخالف وضيَّع الشرع، وزلت الآية مسيوقةً بذكر شُبهِهم في البَحِيرَةِ والسَّائِبَةِ والوَاصِلَةِ والحاَمِيِّ، وكان الغرض إثبات كذبِهم؛ فكانه قال: لا حرام إلَّا ما أَحْلَلْتُمُوهُ. والغرض الرد عليهم والمضادة، لا الحصر الحقيقي، وقد تقدّم ببساطة من هذا.

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعين.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشّرِكة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النحل: ٥١]. خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلّم له، نحو: ﴿رَبِّ الَّذِي يُبَتِّئُ وَيُمْبَتِّئُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، خوطب به نمرود، الذي اعتقد أَنَّه هو المحيي المميت دون الله. ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمْ أَشْفَهَهُمْ﴾ [البقرة: ١٣]، خوطب به من اعتقد من المنافقين: أنَّ المؤمنين سفهاء دونهم. ﴿وَأَرَسْلَنَا لِلَّئَلِئِينَ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحدٍ بعينه، ولا لواحدٍ بإحدى الصفتين بعينها.

فصل: طرق الحصر كثيرة:

أحداها: النفي والاستثناء؛ سواء كان النفي بلا، أو ما، أو غيرهما. والاستثناء بـإلا، أو غير، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتُنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧].

ووجه إفادته الحصر: أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي. ولا بد أن يكون عاماً، لأن الإخراج لا يكون إلا من عام. ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه؛ مثل: ما قام إلا زيد؛ أي: أحد، وما أكلت إلا تمراً؛ أي: مأكولاً. ولا بد أن يوافقه في صفتة، أي: إعرابه، وحيثند يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـإلا ضرورة، ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فإنه خطاب للصحابية، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي ﷺ؛ لأنَّه تُرَك استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته، لأنَّ كُلَّ رسول لا بد من موته؛ فمن استبعد موته فكانه استبعد رسالته.

الثاني: إنما: الجمود على أنها للحصر، فقيل: بالمنطق، وقيل: بالمفهوم. وأنكر قوم إفادتها إياها، منهم أبو حيَّان. واستدلَّ مُثبتوه بأمورٍ:

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنَّصب؛ فإنَّ معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنَّه المطابق في المعنى لقراءة الرَّفع؛ فإنَّها للحصر، فكذا قراءة النَّصب، والأصل استواء معنى القراءتين.

ومنها: أن (أنَّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بد أن يحصل القصر، للجمع بين النفي والإثبات. لكن تُعَقِّب بأنَّ (ما) زائدة كافة، لا نافية.

ومنها: أنَّ (إنَّ) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السَّكاكِيُّ، وتُعَقِّب: بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: (إنَّ زيداً لقائم). وأجيب: بأنَّ مراده: لا يجتمع حرفاً تأكيد متواлиان إلا للحصر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلْمَمَ عَنِ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٣]. ﴿فَقَالَ إِنَّمَا يَأْسِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [هود: ٣٣]. ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر، ليكون معناها: (لا آتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمُ بها إنما يعلمها الله). وكذا قوله: ﴿وَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا أَسَبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبه: ٩٢ - ٩١]. ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتُهُمْ بِمَا يَرَوْنَ لَوْلَا أَجْتَبَتِهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَيْتُكُمْ مَا يُوعَدُكُمْ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]. ﴿وَإِذَا تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغَةُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تُستعمل «إنما» في موقع التعريض، نحو: ﴿إِنَّمَا يَذَكُرُ أُولُوا الْأَلْبَاب﴾ [الرعد: ١٩].

الثالث: «إنما» بالفتح، عدّها من طرق الحضر الزمخشري^(١) والبيضاوي، فقاًلا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيْكَ إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]: «إنما» لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو: «إنما زيد قائم» و«إنما يقوم زيد». وقد اجتمع الأمران في هذه الآية، لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَى إِلَيْكَ﴾ مع فاعله بمنزلة: إنما يقوم زيد، و﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمْ﴾ بمنزلة: إنما زيد قائم. وفائدتها اجتماعها الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرّح التنوخي في «الأقصى القريب»^(٢) بكونها للحصر، فقال: كل ما أوجب أن (إنما) بالكسر للحصر أوجب أن (إنما) بالفتح للحصر، لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزم انتصار الوحي في الوحدانية. وأجيب: بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بلا أو بل، ذكره أهل البيان، ولم يحکوا فيه خلافاً. ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في «عروض الأفراح»^(٣) فقال: أي قصر في العطف بلا إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثلاثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبتة حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقد أنها المخاطب. وأما العطف ببل، فأبعد منه، لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديم المعمول، نحو: ﴿إِنَّا كَنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. ﴿لِإِلَّا إِلَهٌ مُّخْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً.

السادس: ضمير الفصل، نحو: ﴿فَالَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: لا غيره. ﴿وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْقُصْبُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿إِنَّ شَaiْنَاكَ هُوَ أَلْأَبْرَكُ﴾ [الكوثر: ٣].

ومن ذكر أنه للحصر البيانيون في بحث المستند إليه، واستدلّ له السهيلي بأنه: أتي به في كل موضع أدعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَحَدٌ كَوْنَكَ ...﴾ [النجم: ٤٣] إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الْزَّجَجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥]. ﴿وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الْنَّشَأَة﴾ [النجم: ٤٧]. ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]؛ لأن ذلك لم يدع لغير الله، وأتي به فيباقي لادعائه لغيره.

(١) في «الكشف» ٥٨٦/٢، الأنبياء: ١٠٨، والكلام هنا له.

(٢) «الأقصى القريب في علم البيان» طبع في مصر عام ١٩٠٩م. «ذخائر التراث العربي» ٤١٧/١ والتلوخي هو: محمد بن محمد، أديب دمشقي، استقر ببغداد (ت: ١٥٤٨هـ). «هدية العارفين» ٢/١٥٤.

(٣) «عروض الأفراح» ١/٣٩٧ طرق القصر.

قال في «عروس الأفراح»^(١): وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: «فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ . . .» [المائدة: ١١٧]; لأنَّه لو لم يكن للحصر لَمَّا حَسْنٌ، لأنَّ الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنَّما الذي حصل بتوفيته: أنه لم يبق لهم رقيب غيرُ الله تعالى. ومن قوله: «لَا يَسْتَوِي أَحَصَبُ النَّارِ وَأَحَصَبُ الْجَنَّةَ أَحَصَبُهُمُ الْفَاهِرُونَ» [الحشر: ٢٠]. فإنَّه ذكر لتبين عدم الاستواء؛ وذلك لا يحسن إلَّا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديم المسند إليه، على ما قاله الشيخ عبد القاهر^(٢): قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي. والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً، ف يأتي للتخصيص، نحو: أنا قمت، وأنا سعيت في حاجتك. فإن قُصد به قصر الإفراد أكَدَ بمنحو: (وحدي). أو قصر القلب أكَدَ بمنحو: (لا غيري). ومنه: «بَلْ أَنْتَ بِهِدْيَتِكُو نَفَرْتُونَ» [النمل: ٣٦]. فإن ما قبله من قوله: «أَتَيْدُونَنِ يِمَالِي» [النمل: ٣٦] ولنظر (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد (بل أنتم لا غيركم). فإنَّ المقصود نفي فرحة هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في «عروس الأفراح»^(٣).

قال: وكذا قوله: «لَا تَعْلَمُهُنَّ حَنْنُ قَلْمَمُهُمْ» [التوبه: ١٠١]، أي: لا يعلمهم إلَّا نحن. وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص، قال الشيخ بهاء الدين^(٤): ولا يتميز ذلك إلَّا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

ثانيها: أن يكون المسند منفياً، نحو: (أنت لا تكذب). فإنه أبلغ في نفي الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت). وقد يفيد التخصيص. ومنه: «فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ» [القصص: ٦٦]. ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً، نحو: (رجلٌ جاعني). فيفيد التخصيص إما بالجنس، أي: لا امرأة، أو الواحدة، أي: لا رجالان.

رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي، فيفيده، نحو: (ما أنا قلت هذا)، أي: لم أقله، مع أنَّ غيري قاله. ومنه: «وَمَا أَنْتَ عَيْشَنَا يَعْزِيزِنَا» [هود: ٩١]، أي: العزيز علينا رهطُك لا أنت، ولذا قال: «أَرْهَطْتِي أَعْزُ عَلَيَّكُمْ مِنَ اللَّهِ» [هود: ٩٢].

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شرطاً وتفاصيل بسطناها في شرح ألفية المعاني.

الثامن: تقديم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النَّفَيس وغيرهما أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ يفيد

(١) «عروس الأفراح» ١/٢٢٧ العطف على المسند إليه.

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، من أئمة اللغة، وواضع أصول البلاغة، صاحب «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» (ت: ٤٧١هـ). «بغية الوعاة» ٣١٠، «إنباء الرواة» ٢/١٨٨.

(٣) «عروس الأفراح» ١/٢٣٦ تقديم المسند إليه.

(٤) في «عروس الأفراح» ١/٢٣٦.

الاختصاص. ورده صاحب «القلَك الدائر»^(١): بأنه لم يقل به أحد، وهو ممنوع، فقد صرَح السكاكي وغيره بأنَّ تقديم ما رُبِّته التأخير يفيده، ومثلوه بنحو: (توبيمي أنا).

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يُذَكَر ليفيد التخصيص، وتعقبه صاحب «الإيضاح»^(٢) وصرَح الزمخشري^(٣): بأنَّ أفاد الاختصاص في قوله: ﴿اللَّهُ يَسْطِعُ الرِّزْقَ﴾ [الرعد: ٢٦]. وفي قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّكِينَ﴾ [الأحزاب: ٤]. ويُحتمل أنه أراد أن تقدمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزعين، ذكر الإمام فخر الدين في «نهاية الإيجاز»^(٤) أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة، نحو: (المنطلق زيد). ومنه في القرآن فيما ذكر الزمكاني في «أسرار التنزيل»: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]. قال: إنَّه يفيد الحصر، كما في ﴿إِنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: الحمد لله، لا لغيره.

الحادي عشر: نحو (جاء زيد نفسه)، نقل بعض شراح «التلخيص» عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو (إنَّ زيداً لقائماً)، نقله المذكور أيضاً.

الثالث عشر: نحو (قائم) في جواب (زيد إما قائم أو قاعد). ذكره الطبي في شرح «البيان»^(٥).

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنَّه يفيد الحصر على ما نقله في «الكشف»^(٦) في قوله: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَبَيْتُمْ أَطْغَيْتُمْ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]. قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»، لأن وزنه على قول (فعلوت) من الطغيان، كملكت ورحموت، قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه (فعلوت) فيه مبالغات: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب، وهو للاختصاص، إذ لا يطلق على غير الشيطان.

تنبيه:

كاد أهل البيان يُطِيقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مजراً، ولهذا قيل في: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. معناه: تَحْضُك بالعبادة والاستعانة. وفي: ﴿إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. معناه: إليه لا إلى غيره. وفي: ﴿لَتَكُونُوا شَهَادَةً عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أُخْرَت الصلة في الشهادة الأولى، وقدَّمت في الثانية، لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم، وفي الثانية إثبات اختصاصهم بشهادة النبي عليهما السلام.

(١) هو ابن أبي الحديد: عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعتزلي، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، وله شرح «نهج البلاغة» (ت: ٦٥٥هـ). «فوات الوفيات» ٢/٢٥٩.

(٢) هو القرقيني «الإيضاح...» ص ٤٧.

(٣)

في «كتافه» ٢/٣٥٩، الرعد: ٢٦.

(٤) «نهاية الإيجاز في دراية الإيجاز» فخر الدين الرازي ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) «البيان في البيان» ص ٤٣ - ٤٤.

(٦)

«الكشف» ٣/٣٩٢ - ٣٩٣، الزمر: ١٧.

وخالف في ذلك ابن الحاجب، فقال في شرح «المفصل»: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول **وَهُمْ**، واستدلّ على ذلك بقوله: **﴿فَاعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الْلَّيْكَ﴾** [الزمر: ٢]. ثم قال: **﴿كُلِّ اللَّهَ فَاعْبُدُ﴾** [الزمر: ٦٦]. ورُدّ هذا الاستدلال بأن **﴿مُخْلِصًا لَهُ الْلَّيْكَ﴾** أغني عن إفاده الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن فما المانع من ذكر المخصوص في محل بغير صيغة الحصر، كما قال تعالى: **﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾** [الحج: ٧٧]. وقال: **﴿أَمْ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَآ إِيَّاهُ﴾** [يوسف: ٤٠]. بل قوله: **﴿كُلِّ اللَّهَ فَاعْبُدُ﴾** من أقوى أدلة الاختصاص، فإن قبلها: **﴿إِنْ أَشْرَكَ لِيَحْبَطَ عَلَكَ﴾** [الزمر: ٦٥]. فلو لم يكن للاختصاص، وكان معناها: (اعبد الله) **لَمَا حَصَلَ الإِضْرَابُ** الذي هو معنى (بل).

واعتراض أبو حيّان على مدّعي الاختصاص بنحو: **﴿أَعَيَّرَ اللَّهَ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾** [الزمر: ٦٤]. وأجيب: بأنه **لَمَّا أَشْرَكَ** بالله غيره كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتصنيص غير الله بالعبادة.

وردّ صاحب «الفلك الدائر» الاختصاص بقوله: **﴿كُلُّا هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلٍ﴾** [الأنعام: ٨٤]. وهو من أقوى ما ردّ به. وأجيب: بأنه لا يُدعى فيه للزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين^(١): وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي: **﴿أَعَيَّرَ اللَّهَ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِنَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾** [الأنعام: ٤١، ٤٠]. فإن التقديم في الأول قطعاً ليس للاختصاص، وفي **﴿إِيَّاهُ﴾** قطعاً للاختصاص.

وقال والده الشيخ تقى الدين في كتاب «الاقناع في الفرق بين الحصر والاختصاص»: اشتهر كلام الناس في أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنّما يفيد الاهتمام. وقد قال سيبويه في «كتابه»: وهو يقدّمون ما هم به أعني. والبيانيون على إفادته الاختصاص، وبفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنّما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة (الحصر). وإنّما عبروا بالاختصاص؛ والفرق بينهما: أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه وبيان ذلك: أن الاختصاص افتتاح من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضم إليه يفصّله عن غيره، كضرب زيد، فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت يداً، أخبرت بضربي عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة - أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد - قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء. وقد يتراجّح قصدُه لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإن الابتداء بشيء يدلّ على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم.

(١) في «عروض الأفراح» ١٣٨٣/١ الاختصاص في: أحوال متعلقات الفعل.

فإذا قلت: زيداً ضربت، علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود. ولا شك أن كلّ مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحضر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور. وإنما جاء هذا في ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] للعلم بأنّ قائله لا يعبدون غير الله؛ ولذا لم يطرد في بقية الآيات، فإن قوله: ﴿أَفَعَدَ دِينَ اللَّهِ يَعْوَزُ﴾ [آل عمران: ٨٣] لو جعل في معنى: (ما يبغون إلّا غير دين الله) وهمة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله، وليس المراد. وكذلك ﴿إِلَهَهُمْ دُونُ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ٨٦]. المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر. وقد قال الزمخشري^(١) في: ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقَنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: في تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب، وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة، على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أُنزِلَ من قبلك.

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعرض عليه بعضهم فقال: تقديم (الآخرة) أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها. وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعهول يفيد الحصر، وليس كذلك، ثم قال المعترض: وتقديم (هم) أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿أَنَّ تَمَسَّكَ أَكَارِث﴾ [البقرة: ٨٠]. وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي: إن المسلمين لا يوقنون إلّا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا فهم عجيب الجاء إليه فهمه الحصر، وهو من نوع.

وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما إلّا، كقولك: (ما قام إلّا زيد) صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح. لكنه أولى المفاهيم؛ لأن (إلّا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطق لا بالمفهوم، ولكنّ الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزم، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم؛ والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنّه بالمنطق.

والثاني: الحصر بـ(إنما). وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكانه يفيد إثبات قيام زيد، إذا قلت: إنما قام زيد، بالمنطق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديم؛ وليس هو - على تقدير تسليمه - مثل الحصرين الأولين، بل هو في قوّة جملتين: إحداهما ما صدرّ به الحكم نفياً كان أو إثباتاً وهو المنطق، والأخرى ما فيهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطق فقط، دون ما دلّ عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم

(١) في «كتاف» ١٣٧ / ١ البقرة: ٤.

له. فإذا قلت: أنا لا أُكرِم إلَّا إِيَّاكَ، أفاد التَّعْرِيفُ بِأَنَّ غَيْرَكَ يَكْرِمُ غَيْرَهُ، وَلَا يَلْزَمُ أَنَّكَ لَا تَكْرِمُهُ. وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَكْحُلُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشَرِّكَةً﴾ [النور: ٣]. أفاد أن العَفِيفَ قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَالَّذِي نَهَا لَا يَتَكَبَّرُ إِلَّا زَانِ أَوْ مُشَرِّكٌ﴾ [النور: ٣] بياناً لما سكت عنه في الأولى. فلو قال: (بِالآخرة يُوقنون) أفاد بِمِنْطَقَةِ إِيَّاقَنِهِمْ بِهَا، وَمِفْهُومُهُ عِنْدَهُ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ لَا يُوقنون بِغَيْرِهَا. وَلَيْسَ ذَلِكَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ، وَالْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ قَوْةُ إِيَّاقَنِهِمْ بِالآخرة حَتَّىٰ صَارَ غَيْرُهُمْ عِنْدَهُمْ كَالْمَدْحُوشِ، فَهُوَ حَاضِرٌ مَجَازِيًّا، وَهُوَ دُونَ قَوْلَنَا: (يُوقنون بِالآخرة لَا بِغَيْرِهَا). فَاضْطِرَّ هَذَا، وَإِيَّاكَ أَنْ تَجْعَلْ تَقْدِيرَهُ: (لَا يُوقنون إلَّا بِالآخرة).

إذا عرفت هذا: فتقدير (هُمْ) أفاد أن غيرهم ليس كذلك؛ فلو جعلنا التقدير: (لا يُوقنون إلَّا بالآخرة) كان المقصود المهمُ النفي، فيتسَلُّطُ المفهومُ عليه، فيكون المعنى إفاده: أن غيرهم يُوقن بِغَيْرِهَا، كَمَا زَعَمَ الْمُعْتَرِضُ، وَيُطْرَحُ إِفْهَامُ أَنَّهُ لَا يُوقن بِالآخرة، وَلَا شَكَ أَنَّهُمْ لَيْسُ بِمَرَادٍ، بل الْمَرَادُ إِفْهَامُ أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يُوقن بِالآخرة؛ فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بِالآخرة، ليتسَلُّطُ المفهومُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ المفهومَ لَا يَتَسَلُّطُ عَلَى الحَضْرِ؛ لِأَنَّ الحَضْرَ لَمْ يَدَلِّ عَلَيْهِ بِجَمِيلَةِ وَاحِدَةٍ مُثَلَّ (ما) وَ(إِلَّا) وَمُثَلَّ (إِنَّمَا) وَمُثَلَّ (إِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ بِمَفْهُومٍ مُسْتَفَادٍ مِنْ مِنْطَقَةِ إِيَّاقَنِهِمْ)، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُتَقَيِّدًا بِالآخر؛ حتى نقول: إنَّ المفهومَ أَفادَ نفي الإيقان الممحضَ، بل أَفادَ نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم.

وهذا كله على تقدير تسليم الحَضْرِ، وَنَحْنُ نَمْنَعُ ذَلِكَ، وَنَقُولُ: إِنَّهُ اختصاصٌ، وَإِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقَاً.

انتهى كلام السبكي.



النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنهم من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «سر الفصاحة»^(١) عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

قال صاحب «الكتشاف»: كما أنه يجب على البلاغ في مظان الإجمال أن يُجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفضل ويُشبع، أنشد الجاحظ^(٢):

يَرْمُونَ بِالْحُكْمِ الْطَّوَالِ وَتَارَةً وَحْيَ الْمَلَاحِظِ خِيفَةَ الرُّقَبَاءِ
واختلف: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي المساواة، أو لا، وهي داخلة في قسم الإيجاز؟

فالسَّكَاكِي وجماعه على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة، لأنَّهم فسَّرُوها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسَّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداوه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبساط.

وابن الأثير وجماعه على الثاني، فقالوا: الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني^(٣): الأقرب أن يقال: إن المنقول من طرق التعبير عن المراد تأديبة أصله: إماً بلفظ مساوي للأصل المراد، أو ناقص عنه وافي، أو زائد عليه لفائدة. والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحترز بـ«وافي» عن الإخلاص، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل، فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكر المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟

قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو: أن المساواة لا تکاد توجد، خصوصاً في القرآن، وقد مثل لها في «التلخيص»^(٤) بقوله تعالى: «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ أَسْيَئَ إِلَّا بِأَهْلِهِ» [فاطر: ٤٣]، وفي «الإيضاح» بقوله: «وَلَا رَأَيْتَ أَلَّذِينَ يَحْمُضُونَ فِي ءَائِنَتِهَا» [الأنعام: ٦٨]، وتعقب: بأنَّ في الآية الثانية حذف موصوف

(١) «سر الفصاحة» الحفاجي ص ٢٠٥.

(٢) في «البيان والتبيين» ٤٤ / ١ و ١٥٥ منسوباً لأبي دؤاد بن حريز الإيادي.

(٣) في «الإيضاح» ص ١٣٩.

(٤)

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

ـ

﴿الَّذِينَ﴾. وفي الأولى إطناب بلفظ «السَّيِّئُ»؛ لأن المكر لا يكون إلَّا سيئاً، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرغ؛ أي: بأحد، وبالقصر في الاستثناء، ويكونها حاثة على كف الأذى عن جميع الناس، محذرةً عن جميع ما يؤدّي إليه، وبأن تقديرها يضرُّ بصاحبها مضرةً بلية، فآخر الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعية على سبيل التمثيلية؛ لأن ﴿بَحْقُ﴾ بمعنى (بحيط)، فلا يستعمل إلَّا في الأجسام.

تبنيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من «المفتاح» وصرّح به الطبيتي.
وقال بعضهم: الاختصار خاصٌ بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز. قال الشيخ بهاء الدين^(١): وليس بشيء.

والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخصُّ منه؛ فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصل : الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

فالأول: هو الوجيز بلفظه، قال الشيخ بهاء الدين^(٢): الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه، فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقلً من القدر المعهود عادة.
وبسبب حسنه: أنه يدلُّ على التمكّن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «أوتبت جوامع الكلم».

[البخاري: ٧٠١٣، ومسلم: ١١٦٧، وأحمد: ٧٦٣٢].

وقال الطبيتي في «البيان»^(٣): الإيجاز الحالي من الحذف ثلاثة أقسام:
أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يُقصَرُ اللفظ على معناه، كقوله: «إِنَّمَا مِنْ سُيَّئَاتِنَا» إلى قوله: «وَأَتُونَى مُشْلِيْنَ» [النمل: ٣٠، ٣١]. جمع في أحرف العنوان والكتاب وال حاجة. وقيل في وصف بلية:
كانت ألفاظه قولَّ معناه.

قلت: وهذا رأي من يدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنى زائداً على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضاً، وبه سماء بدر الدين بن مالك في «المصباح»^(٤)، لأنَّ نقصَ من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه، نحو: «فَمَنْ جَاءَ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَأَتَهُنَّ فَلَمْ مَا سَلَّفَ» [البقرة: ٢٧٥]، أي: خطاياه غُفرت، فهي له لا عليه. «هُدَى لِلْمُتَّقِنِّ» [البقرة: ٢]، أي: للضالِّين الصالِّين بعد الضلال إلى التقوى.

(١) في «عروس الأفراح» ٢/٥٧٦ و ٥٧٨ والإطناب والإيجاز.

(٤) «المصباح» ص ٧٤ الإيجاز.

(٢) في «عروس الأفراح» ١/٥٨١.

(٣) «البيان في البيان» ص ١٢١.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَحْسَنِ...﴾ الآية [النحل: ٩٠]؛ فإن العدل: هو الصراط المستقيم، المتوسط بين طرفي الإفراط والتفرط، المومئ به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية. والإحسان: هو الإخلاص في واجبات العبودية، لتفسيره في الحديث قوله: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَائِنَكَ تَرَاءُ» [البخاري: ٥٠، ومسلم: ٩٩]، أي: تعبده مخلصاً في نيتك، ووافقاً في الخضوع، آخذاً أهبة الحذر... إلى ما لا يحصى. ﴿وَإِنَّمَا ذِي الْقُرْبَةِ﴾ هو الزِّيادة على الواجب من التوافل؛ هذا في الأوامر، وأمّا النواهي: فالفحشاء: الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر: إلى الإفراط الحاصل من آثار العضبية أو كل محروم شرعاً، وبالبعي: إلى الاستعلاء الفائض عن الوهمية.

قلت: ولهذا قال ابن مسعود: ما في القرآن آية أجمع للخير والشرّ من هذه الآية؛ أخرجه في «المستدرك». [٢٥٦/٢] وهو صحيح].

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» [١٤٠] عن الحسن: أنه قرأها يوماً، ثم وقف فقال: إِنَّ اللَّهَ جَمَعَ لَكُمُ الْخَيْرَ كُلَّهُ وَالشَّرَّ كُلَّهُ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، فَوَاللَّهِ مَا تَرَكَ الْعَدْلُ وَالْإِحْسَانُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ شَيْئاً إِلَّا جَمَعَهُ، وَلَا تَرَكَ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ وَالْبَغْيَ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ شَيْئاً إِلَّا جَمَعَهُ.

وروى أيضاً عن ابن شهاب في معنى حديث الشيفين: «بُعْثَتْ بِجَوَامِعِ الْكَلْمَ»؛ قال: بلغني أن جوامع الكلم أنَّ الله يجمع له الأمور الكثيرة - التي كانت تكتب في الكتب قبله - في الأمر الواحد والأمرین، ونحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذْ أَعْوَانَكُ﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩]، فإنَّها جامعة لمكارم الأخلاق، لأنَّ في أخذ العفو: التساهل والتسامح في الحقوق، واللين والرفق في الدُّعَاء إلى الدين، وفي الأمر بالمعروف: كفَّ الأذى وغضَّ البصر، ما شاكلهما من المحرمات، وفي الإعراض: الصَّبَرُ والجَلْمُ والثُّؤْدَةُ.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخرها، فإنه نهاية التنزية، وقد تَقَسَّمَتِ الرَّدَّ على نحو أربعين فرقة، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد. قوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَا مَأَتَهَا وَمَرَغَهَا﴾ [النازعات: ٣١] دلَّ بها تين الكلمتين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنعام؛ من العشب والشجر والحبَّ والثمر والعصف والخطب واللباس والنار والملح؛ لأنَّ النار من العidan والملح من الماء.

وقوله: ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُبَرُّوْنَ﴾ [الواقعة: ١٩]. جمع فيه جميع عيوب الخمر من: الصداع، وعدم العقل، وذهاب المال، ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقَبَلَ يَكَارِضُ الْبَعْلَى مَأَكِيلَ...﴾ الآية [هود: ٤٤]، أمرَ فيها ونهى، وأخبر ونادي، ونعت وسمَّى، وأهلك وأبقي، وأسعد وأشقي، وقصَّ من الأنبياء ما لو شُرِحَ ما اندرج في هذه الجملة - من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان - لجفَّت الأفلام. وقد أفرِدت بлагаً هذه الآية بالتأليف، وفي

«العجبات» للكرماني^(١): أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والجم، فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظمها، وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْمُنْتَهِيَّاتِ أَذْهَلُوا مَسَكِينَكُمْ . . .﴾ الآية [النمل: ١٨]، جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام: نادت، وكنت، ونبت، وسمت، وأمرت، وقصت، وحدرت، وخصت، وعمت، وأشارت، وعذرت. فالنداء (يا)، والكتناءة (أي)، والتنيبة (ها)، والتسمية (النمل)، والأمر (أذهلو)، والقصص (مسكينكم)، والتحذير (لا يحطمكم)، والتخصيص (مسكين)، والتعيم (جحود)، والإشارة (وهم)، والعذر (لا يتغرون)؛ فأدّت خمسة حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيتها، وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَبَرِّئُ مَادَمْ حُذُوا زِينَتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ . . .﴾ الآية [الأعراف: ٣١]، جمع فيها أصول الكلام: النداء، والعموم، والخصوص، والأمر، والإباحة، والنهي، والخبر.

وقال بعضهم: جمع الله الحكمة في سطر آية: ﴿وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا وَلَا تُسْرُقُوا﴾ [الأعراف: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ أُمُرًا مُّوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ . . .﴾ الآية [القصص: ٧]، قال ابن العريبي^(٢): هي من أعظم آي في القرآن فصاحةً، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان.

وقوله: ﴿فَأَصْنَعْ بِمَا تُؤْمِنُ﴾ [الحجر: ٩٤]. قال ابن أبي الإصبع: المعنى: صرخ بجميع ما أوحي إليك، وبلغ كل ما أمرت بيانيه، وإن شئ بعض ذلك على بعض القلوب فانصدعت. والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب، فيظهر أثر ذلك على ظاهر الوجوه من التقبّض والانبساط، ويلوح عليها من علامات الإنكار والاستبار، كما يظهر على ظاهر الزجاجة المصدوعة، فانظر إلى جليل هذه الاستعارة، وعظم إيجازها، وما انطوت عليه من المعاني الكثيرة. وقد حكى أن بعض الأعراب لما سمع هذه الآية سجد وقال: سجدت لفصاحة هذا الكلام.

وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشَهِّدُهُ الْأَنْفُسُ وَلَكُلُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]. قال بعضهم: جمع بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجا عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإن معناه كثير لفظه قليل، لأن معناه: أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قيل كان ذلك داعياً إلى لا يقدم على القتل، فارتفاع بالقتل - الذي هو القصاص - كثير من قتل الناس بعضهم البعض، وكان ارتفاع القتل حيّاً لهم. وقد فضّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قوله: «القتل أدنى للقتل» بعشرين وجهًا أو أكثر، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك.

(١) «عجبات التفسير وغرائب التأويل» /١، ٥٠٧، هود: ٤٤.

(٢) في «أحكام القرآن» ٣/٤٩١ سورة القصص؛ أولها.

الأول: أنَّ ما يُناظره من كلامهم، وهو قوله: «القصاص حياة»، أقلُّ حروفاً، فإنَّ حروفه عشرة، وحروف (القتل أثني للقتل) أربعة عشر.

الثاني: أنَّ نفي القتل لا يستلزم الحياة، والآية ناصحة على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه.

الثالث: أن تكبير (حياة) يفيد تعظيمًا، فيدلُّ على أنَّ في القصاص حياة متطاولة، كقوله تعالى: «وَلَنَجِدُهُمْ أَعْرَضُ الْأَنْسَى عَلَى حَيَاةٍ» [البقرة: ٩٦]. ولا كذلك المثل؛ فإنَّ اللام فيه للجنس؛ ولذا فسَّروا الحياة فيها بالبقاء.

الرابع: أنَّ الآية فيه مطردة، بخلاف المثل؛ فإنه ليس كلَّ قتل أثني للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص، فيه حياة أبداً.

الخامس: أنَّ الآية حالية من تكرار لفظ (القتل) الواقع في المثل، والحالى من التكرار أفضلُ من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة.

ال السادس: أنَّ الآية مستغنية عن تقدير محدود، بخلاف قولهم؛ فإنَّ فيه حذف (من) التي بعد أ فعل التفضيل وما بعدها. وحذف (قصاصًا) مع القتل الأول، (وظلماً) مع القتل الثاني، والتقدير: القتل قصاصًا أثني للقتل ظلماً من تركه.

السابع: أنَّ في الآية طباقاً، لأنَّ القصاص مشعر بضدَّ الحياة، بخلاف المثل.

الثامن: أنَّ الآية اشتملت على فنٌ بديع، وهو جعل أحد الضَّدين الذي هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضدِّه، الذي هو الحياة، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة، وذكره في «الكشاف»^(١)، وعبر عنه صاحب «الإيضاح»: بأنَّه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدن لها بإدخال (في) عليه.

التاسع: أنَّ في المثل توالي أسباب كثيرة خفيفة، وهو السكون بعد الحركة، وذلك مستترٌ، فإنَّ اللفظ المنطوق به إذا تواتَّ حركاته تمكَّن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته. بخلاف ما إذا تَعَقَّبَ كلَّ حركة سكونٌ، فالحركات تنتقطع بالسكنات. نظيره: إذا تحرَّكت الدابة أذني حركة فُحِسِّست، ثم تحرَّكت فُحِسِّست لا تطيق إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيدة.

العاشر: أنَّ المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأنَّ الشيء لا ينفي نفسه.

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قلْقلة القاف، الموجب للضغط والشدة، وبُعدها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتمالها على حروفٍ متلازمة، لما فيها من الخروج من القاف إلى الصَّاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباقي، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصَّاد إلى الحاء، أحسنُ من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعد مادون طرف اللسان وأقصى الحلق.

(١) «الكشاف» ٣٣٣ / ١ البقرة: ١٧٩.

الثالث عشر: في النطق بالصّاد والهاء والباء حسن الصّوت، ولا كذلك تكرير القاف والتاء.
الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشعر بالوحشة، بخلاف لفظ (الحياة) فإن الطياع أقبل له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشعر بالمساواة، فهو منبئ عن العدل، بخلاف مطلق القتل.
السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والمثل على النفي، والإثبات أشرف لأنّه أول، والنفي
ثانٌ عنه.

السابع عشر: أن المثل لا يكاد يفهم إلّا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: «في القصاص حياة» مفهوم من أول وهلة.

الثامن عشر: أن في المثل بناء (أفعال) التفضيل من فعل متعدد، والآية سالمة منه.
التاسع عشر: أن (أفعال) في الغالب يقتضي الاشتراك، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل، ولكن
القصاص أكثـر نفـاً، ولـسـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ. والـآـيـةـ سـالـمـةـ مـنـ ذـلـكـ.

العشرون: أن الآية رادعة عن القتل والجرح معاً؛ لشمول القصاص لهما، والحياة أيضاً في قصاص الأعضاء؛ لأن قطع العضو ينقص مصلحة الحياة، وقد يسري إلى النفس فيزيلاها، ولا كذلك

في أول الآية **﴿ولَكُم﴾** وفيها لطيفة، وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم، لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم .

نتیجات:

الأول: ذكر قدامه من أنواع البديع الإشارة، وفسّرها: بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمّة، وهذا هو إيجاز القصر بعينه؛ لكن فرق بينهما ابن أبي الإصبع: بأن الإيجاز دلالته مطابقة، ودلالة الإشارة إما تضمن أو التزام، فعلم منه أن المراد بها ما تقدم في مبحث المنطوق.

الثاني: ذكر القاضي أبو بكر في «إعجاز القرآن»: أن من الإيجاز نوعاً يسمى: التضمين؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه. قال: وهو نوعان: أحدهما ما يفهم من البنية، كقوله: معلوم، فإنه يوجب أنه لا بدّ من عالم. والثاني من معنى العبارة كبسمل الله الرحمن الرحيم، فإنه تضمن: تعلم الاستفتار في الأمور باسمه، على جهة التعظيم لله تعالى والتبرُّك باسمه.

الثالث: ذكر ابن الأثير وصاحب «عروض الأفراح»^(١) وغيرهما: أن من أنواع إيجاز القصر: باب الحضر، سواء كان يalla أو يانما أو غيرهما من أدواته، لأن الجملة فيها نابت مناب جملتين. وباب العطف، لأن حرفه وضع للإغفاء عن إعادة العامل.

(١) «عروس الأفراح» ١ / ٢٣٠.

وباب النائب عن الفاعل ، لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه ، وعلى المفعول بوضعه .
وباب الضمير ، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً ، ولذا لا يُعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل .

وباب : علمتُ ألك قائم ، لأنه متحمل لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين من غير حذف .
ومنها : باب التنازع ؛ إذا لم نقدر على رأي الفراء .
ومنها : طرح المفعول ، اختصاراً على جعل المتعدي كاللازم ، وسيأتي تحريره .
ومنها : جميع أدوات الاستفهام والشرط ؛ فإن (كم مالك)؟ يعني عن قولك : (أ هو عشرون أم ثلاثة؟) وهكذا إلى ما لا يتناهى .
ومنها : الألفاظ اللاحمة للعموم كأحد .

ومنها : لفظ الثنوية والجمع ، فإنه يعني عن تكرير المفرد ، وأقيم الحرف فيما مقامه اختصاراً .
وممّا يصلح أن يعَدّ من أنواعه : المسمى بالاتساع من أنواع البديع ؛ وهو : أن يؤتى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تتحمّله ألفاظه من المعاني ، كفواحة السُّور ، ذكره ابن أبي الأصبع .

القسم الثاني من قسمي الإيجاز: إيجاز الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه :

منها : مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره .
ومنها : التنبية على أن الزمان يتقارن عن الإتيان بالمحذف ، وأن الاشتغال بذلك يفضي إلى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣] . ف ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ تحذير بتقدير : (ذروا) ، و﴿وَسُقْيَهَا﴾ إغراء بتقدير : (الزموا) .

ومنها : التفحيم والإعظام لما فيه من الإبهام . قال حازم في «منهج البلاغة» : إنما يحسن الحذف لقوّة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديل أشياء ، فيكون في تعدادها طولٌ وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها . قال : ولهذا القصد يؤثر في الموضع التي يُراد بها التعجب والتهليل على النفوس ، ومنه قوله في وصف أهل الجنة : ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفَيَحْتَ أَبْوَاهَا﴾ [الزمر: ٧٣] . حذف الجواب ، إذ كان وصفٌ ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وترك النّفوس تقدّر ما شاءته ، ولا تبلغ مع ذلك كُنه ما هنالك .

وكذا قوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذَا وُقْفُوا عَلَى الْأَنَارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ، أي : لرأيت أمراً فظيعاً ، لا تكاد تحيط به العبارة .

ومنها : التخفيف لكثره دورانه في الكلام ، كما في حذف حرف النداء ، نحو : ﴿يُوْسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩] . ونون ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣] . والجمع السالم ، ومنه قراءة : ﴿وَالْمُقْبِسِيُّ الصَّلَوةُ﴾

[الحج: ٣٥]. وباء **﴿وَأَتَيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾** [الفجر: ٤]. وسأل المؤرّج السدوسي^(١) الأخفش عن هذه الآية، فقال: عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه، نقصت حروفه، والليل لما كان لا يسري، وإنما يُسرى فيه نقص منه حرف، كما قال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ أَمْكَ بِغَيْرِهِ﴾** [مريم: ٢٨]؛ الأصل (بغية)، فلما حُوّل عن فاعل نقص منه حرف.

ومنها: كونه لا يصلح إلا له، نحو: «عَلِمَ الْغَيْبَ وَأَشْهَدَهُ» [الأنعام: ٧٣]. «فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ» [هود: ١٠٧].

ومنها: شهرته، حتى يكون ذكره وعده سوء، قال الرَّمْخَشِيُّ: وهو نوع من دلالة الحال، التي لسانها أنطق من لسان المقال، وحُمِّل عليه قراءة حمزة^(٢): «نَسَاءُونَ بِهِ وَالْأَرْجَامُ» [النساء: ١]؛ لأنَّ هذا مكان شهر بتكرر الجار؟ ففُقِّات الشهرة مقام الذكر.

ومنها: صيانته عن ذكره تshireفاً، كقوله تعالى: ﴿فَالْفِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ أَسْمَاءَ وَ... .﴾
 [الشعراء: ٢٣] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الرَّب؛ أي: (هُوَ رَبُّ) و(الله رَبُّكُمْ)
 و(الله رَبُّ الْمُشْرِقِ)، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقادمه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيمًا
 وتفحيمًا. ومثله في «عروس الأفراح»^(٣) بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْبَعَةِ أَنْفُلْرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي:
 ذاتك.

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، نحو: ﴿صُمْ بِكُم﴾ [البقرة: ١٨]، أي: هم أو المنافقون.
 ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِنَّكَ نَسْتَعِنُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها. ﴿وَلَهُ يَدْعُوا إِلَيْ دَارِ السَّلَام﴾ [يونس: ٢٥]، أي: كل، واحد.

ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَعْكَ رِبُّكَ وَمَا فَلَّ﴾ [الضحى: ٢]، أي: وما قلاك.

ومنها: قصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، نحو: «وَلَوْ شَاءَ هَذَا يُكْرِمُ» [النحل: ٩]. أي: ولو شاء هدایتكم؛ فإنّه إذا سمع السّامع: «وَلَوْ شَاءَ»، تعلّقت نفسه بمساءٍ إنبهَمَ عليه، لا يدرى ما هو، فلما ذُكر الجواب استبان بعد ذلك. وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأنّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها.

وقد يكون مع غيرها استدلاً بغير الجواب، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [القرآن: ٢٥٥].

وقد ذكر أهل البيان: أن مفعول المishiّة والإرادة لا يذكر إلّا إذا كان غريباً أو عظيماً، نحو: «إِنَّ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ» [التكوير: ٢٨]. «أَتُؤْرِدُنَا أَنْ تَنْهَذْ هُنُوكًا» [الأنبياء: ١٧]. وإنما اطرد أو كثُر حذف

(١) مؤرخ بن عمرو البصري، من أعيان أصحاب الحليل بن أحمد، عالم بالعربية والأنساب (ت: ١٩٥هـ). «إنباء الرواة»، ٣٢٧، المتن، ٣٢٢.

(٢) «السعنة في القراءات» لابن مجاهد ص ٢٢٦ . (٣) «عروس الأفراح» ١/٣٧٨ .

مفعول المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنَّه يلزم من وجود المشيئة وجود المُسَاءِ، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلَّا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطْرَاد حذف مفعولها، ذكره الزَّمْلَكاني والتنوخي في «الأقصى القريب» قالوا: وإذا حذف بعد (لو) فهو المذكور في جوابها أبداً، وأورد في «عروض الأفراح»^(١): «قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً» [فصلت: ١٤]؛ فإنَّ المعنى (لو شاء ربُّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة)؛ لأنَّ المعنى معين على ذلك.

فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلَّا وَحَدْفُه أحسن من ذكره، وسمى ابن جِنِي الحذف شجاعة العربية؛ لأنَّه يشجع على الكلام.

قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام^(٢): جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، ويريدون بالاقتصر الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: «كُلُّوا وَأَشْرِبُوا» [الطور: ١٩]، أي: أُوقِعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يقال - يعني - كما قال أهل البيان: تارةً يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعين مَنْ أوقعه، ومن أوقع عليه، فُيجمَّأ بمصدره مستنداً إلى فعل كونِ عامٍ، فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارةً يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفعل للتفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا يُؤْمَنُ، إذ المبني كالثابت، ولا يسمى محدوداً؛ لأنَّ الفعل ينْزَلُ لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له.

ومنه: «رَبِّ الَّذِي يُحِيٰ وَيُبَيِّثُ» [البقرة: ٢٥٨]. «فَلَمْ يَسْتَوِيَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» [الزمر: ٩]. «وَكُلُّوا وَأَشْرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا» [الأعراف: ٣١]. «وَإِذَا رَأَيْتَ مِمَّ» [الإنسان: ٢٠]. إذ المعنى: ربُّي الذي يفعل الإحياء والإماتة. وهل يستوي من يتَّصف بالعلم ومن يتَّفِي عنه العلم؟ وأوقعوا الأكل والشرب، وذرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية.

ومنه: «وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدِينَةِ ...» الآية [القصص: ٢٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام رحمةً إذ كانتا على صفة الْذِيَادِ وقومهما على السقي، لا لكون مذودهما غنياً وسقיהם إبلًا، وكذلك المقصود من «لَا سَقِيٌ» السقي لا المُسقَي. ومن لم يتأمَّلْ قدرَ: يسقون إبلهم وتذودان غنمهما، ولا نسيقى غنماً.

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقُ بمفعوله فيذكران، نحو: «لَا تَأْكُلُوا أَلْبَرِيَا» [آل عمران: ١٣٠]. «وَلَا نَقْرُبُوا أَلْبَرِيَا» [الإسراء: ٣٢]. وهذا التَّوْعِي الذي إذا لم يذكر محدوده قيل: محدود. وقد يكون في اللَّفْظِ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: «أَهَنَّا الَّذِي بَعَثَكُمْ رَسُولًا» [الفرقان: ٤١]. «وَكُلُّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» [النساء: ٩٥].

(١) «عروض الأفراح» ١/ ٣٧٦ أحوال متعلقات الفعل (الحذف).

(٢) في «المعني» ص ٧٩٧.

وقد يشتبه الحال في الحذف وعده، نحو: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]. قد يتوجه أن معناه (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

ذكر شروطه:

هي ثمانية:

أحداها: وجود دليل: إما حالياً، نحو: ﴿فَالْمَوْلَا سَلَمًا﴾ [هود: ٦٩]، أي: سلمنا سلاماً. أو مقالياً، نحو: ﴿وَقَيْلَ لِلَّذِينَ آتَقْنَا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ فَالْمَوْلَا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيراً. ﴿فَقَالَ سَلَمٌ قَمْ شَكْرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون.

ومن الأدلة: العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محفوظ.

ثم تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعينه، بل يستفاد التعين من دليل آخر، نحو: ﴿حَرَمَتْ عَيْتُكُمُ الْمُعْيَنَةَ﴾ [المائدة: ٣]، فإن العقل يدل على أنها ليست المحرامة، لأن التحرير لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحل يضافان إلى الأفعال، فعلم بالعقل حذف شيء. وأما تعينه - وهو التناول - فمستفاد من الشرع، وهو قوله عليه السلام: «إنما حرموا أكلُها» [البخاري: ١٤٩٢، ومسلم: ٨٠٦، وأحمد: ٢٣٦٩]، لأن العقل لا يدرك محل الحل، ولا الحرمة. وأما قول صاحب «التلخيص»^(١): إنه من باب دلالة العقل أيضاً، فتابع فيه السكاكي، من غير تأمل أنه مبني على أصول المعتزلة.

وتارة يدل العقل أيضاً على التعين، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمره؛ بمعنى عذابه، لأن العقل دل على استحالة مجيء البارئ، لأنه من سمات الحادث، وعلى أن الجائي أمره.

﴿أَوْفُوا بِالْعُهُودَ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا بِعِهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، أي: بمقتضى العقود وبمقتضى عهد الله؛ لأن العقد والمعاهد قوله قد دخل في الوجود، وانقضى فلا يتصور فيها وفاء ولا نقض، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحکامهما.

وتارة يدل على التعين العادة، نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تَتَنَعَّفْ فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دل العقل على الحذف، لأن يوسف لا يصح ظرفاً لللوم. ثم يتحمل أن يقدر: (المُشَتَّنِي في حبه) لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبُّهُ﴾ [يوسف: ٣٠]، وفي مراوِدتها لقوله: ﴿تُرُوِّدُ فَنَهَاهَا﴾ [يوسف: ٣٠]. والعادة دلت على الثاني، لأن الحب المفترط لا يلام صاحبه عليه عادة، لأنه ليس اختيارياً، بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصریح به في موضع آخر، وهو أقوالها، نحو: ﴿هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره، بدليل: ﴿أَوْ يَأْتَى أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. ﴿وَجَنَّةٌ عَرَضُهَا اللَّهُسَوْاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، أي: كعرض، بدليل التصریح به في آية الحديد. ﴿رَسُولُنَّ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل البيت: ٢]، أي: من عند الله، بدليل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عَنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة، بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من

(١) «شرح التلخيص» للقرزويني ص ١١٢.

غير حَدْفٍ، نحو: «لَوْ نَعْلَمُ قَاتَلًا لَا تَبْعَذُنُكُمْ» [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتال، والمراد مكاناً صالحًا للقتال، وإنما كان كذلك؛ لأنَّهم كانوا أخْبَرَ الناس بالقتال، ويعتبرون بأن ينفِّذُوا بأنَّهم لا يَعْرِفُونَهُ، فالعادة تمنع أن يريدوا: (لو نعلم حقيقة القتال)؛ فلذلك قَدْرَهُ مجاهد: مكان قتال. ويدل عليه: أنَّهم أشاروا على النَّبِيِّ ﷺ ألا يخرج من المدينة.

ومنها: الشروع في الفعل، نحو: (بِسْمِ اللَّهِ) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدّرت (أقرأ)، أو الأكل قدّرت (أكل). على هذا أهل البيان قاطبةً، خلافاً لقول النَّحَاة أنه يقدّر (ابتدأت) أو (ابتدائي) كائن (بِسْمِ اللَّهِ). ويدل على صحة الأوَّل: التصريح به في قوله: «وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا سَرِيرَ اللَّهِ بَجْرِينَاهَا وَمَرْسَهَاهَا» [هود: ٤١]. وفي حديث: «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْثُ جَنْبِي».

[البخاري: ٦٣١٣، ومسلم: ٦٨٩٢، وأحمد: ١٨٦٥٤].

ومنها: الصناعة النحوية، كقولهم في: «لَا أَقْسِمُ» [القيامة: ١]، التقدير: (لأنَّا أقسِمُ)، لأنَّ فعل الحال لا يقسم عليه. وفي: «تَنَاهَى تَفَتَّأُ» [يوسف: ٨٥]، التقدير: (لا تفتَّا): لأنَّه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللام والتون، كقوله: «وَتَنَاهَى لَأَكْسِيدَنَ» [الأنياء: ٥٧].

وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كقولهم في: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [محمد: ١٩]: إنَّ الخبر محدود، أي: موجود.

وقد أنكره الإمام فخر الدين وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقدير النَّحَاة فاسدٌ، لأنَّ نفي الحقيقة مطلقة أعمَّ من نفيها مقيدة، فإنَّها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقييد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر.

ورُدَّ: بأن تقديرهم: (موجود) يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإنَّ العدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة، ثم لا بد من تقدير خبر، لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر، وإنَّما يقدّر النحوبي ليعطي القواعد حقَّها، وإنَّ كان المعنى مفهوماً.

تنبيه:

قال ابن هشام^(١): إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان المحدود الجملة بأسراها أو أحد ركَنَّها، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه، نحو: «تَنَاهَى تَفَتَّأُ» [يوسف: ٨٥]. أمَّا الفضلة فلا يشترط لحذفها وجدانُ دليل، بل يُشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنوي أو صناعي.

قال^(٢): ويشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحدود، وردَّ قول الفراء في: «إِيَّسَبُ الْإِسْنُوْنَ أَلَّنْ بَجَّمَعَ عِظَامَةَ بْلَى قَدِيرَنَ» [القيامة: ٣، ٤]: إنَّ التقدير: (بلى ليحسِّبنا قادرين)؛ لأنَّ الحساب المذكور بمعنى الظنَّ، والمقدَّر بمعنى العلم، لأنَّ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورةً به.

(٢) ابن هشام في «المغني» ص ٧٩١.

(١) في «المغني» ص ٧٨٧.

قال^(١) : والصواب فيها قول سيبويه: إن **﴿قَدِيرَة﴾** حال، أي: بل نجمعها قادرين؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأنَّ (بلى) لإيجاب المبني، وهو فيها فعل الجمع.

الشرط الثاني: ألا يكون المحنوف كالجزء، ومن ثمَّ لم يحذف الفاعل ولا نائه ولا اسم كان وأخواتها. قال ابن هشام^(٢) : وأما قول ابن عطية في: **﴿يُنْسَ مَثَلُ الْقَوْم﴾** [ال الجمعة: ٥]. إن التقدير: بئس المثلُ مثلُ القوم، فإنَّ أراد تفسير الإعراب، وأن الفاعل لفظ (المثل) محنوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في **﴿يُنْسَ﴾** ضمير المثل مسترراً فسهل.

الشرط الثالث: ألا يكون مؤكداً، لأنَّ الحذف منافي للتوكيد، إذ الحذف مبنيٌ على الاختصار، والتوكيد مبني على الطول. ومن ثمَّ ردُّ الفارسي على الزجاج في قوله في: **﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ﴾** [طه: ٦٣]. إن التقدير: إن هذان لهما ساحران. فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وأماماً حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأنَّ المحنوف لدليل كالثابت^(٣).

الرابع: ألا يؤدِّي حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثمَّ لم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والناتب لل فعل، والجازم إلَّا في مواضع قوية فيها الدلالة، وكثير فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون المحنوف عوضاً عن شيء، ومن ثمَّ قال ابن مالك: إن حرف النداء ليس عوضاً من (أدعوه) لإجازة العرب حذفه. ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة. وأماماً: **﴿وَلَقَاءَ الْمَلَائِكَة﴾** [الأنبياء: ٧٣]، فلا يفاس عليه. ولا خبر كان، لأنَّه عوض أو كالعوض من مصدرها.

السابع: ألا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل القوي، ومن ثمَّ لم يُقْسِنْ على قراءة: **﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسْنَى﴾** [الحديد: ١٠].

فائدة^(٤):

اعتبر الأخفش في الحذف التدريج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله تعالى: **﴿وَتَنَفَّوْا يَوْمًا لَا يَجِدُونَ نَفْسَهُمْ نَفِيسَ شَيْئًا﴾** [البقرة: ٤٨]: إنَّ الأصل (لا تجزي فيه)، فحذف حرف الجر، فصار (تجزيه) ثم حذف الضمير، فصار **﴿مَهْرِي﴾**. وهذه ملاحظة في الصناعة. ومذهب سيبويه أنهمما حذفا معاً، قال ابن جنبي: وقول الأخفش أوفق في النفس، وآنسُ من أن يُحذف الحرفان معاً في وقت واحد.

(١) ابن هشام في «المغني» ص ٧٩٢.

(٢) في «المغني» ص ٧٩٣.

(٣) وذلك في كتابه: «الإغفال» ٤١٠ - ٤٠٩ / ٢، المسألة ٨٥، سورة طه: ٦٣، وهو المسائل المصلحة من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ). و«الإغفال» للفارسي (ت: ٣٧٧هـ).

(٤) انظر «المغني» ص ٤٨٠.

قاعدة:

الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدر المفسر في نحو (زيداً رأيته) مقدماً عليه. وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه لإفاده الاختصاص، كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع، نحو: ﴿وَمَا نَمُوذْ فَهَدَيْتُمْ﴾ [فصلت: ١٧]؛ إذ لا يلي (أماً) فعل.

قاعدة:

ينبغي تقليل المقدار مهما أمكن، لتقلل مخالفبة الأصل، ومن ثم ضعف قول الفارسي في: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضُنْ﴾ [الطلاق: ٤]: إن التقدير: (فعدتهن ثلاثة أشهر). والأولى أن يقدر (فذلك).

قال الشيخ عز الدين: ولا يقدر من المحدوفات إلأأشدُها موافقةً للغرض وأفضحها؛ لأنَّ العرب لا يقدرون إلأ ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به، نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَبِيْرَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِبْلَةً لِّتَنَاسٍ﴾ [المائدة: ٩٧]. قدر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة. وقدر غيره: حُرْمة الكعبة وهو أولى، لأن تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شكَّ في فصاحته، وتقدير التصب فيها بعيدٌ من الفصاحة.

قال: ومهما تردد المحنوف بين الحسن والحسن، وجب تقدير الأحسن، لأنَّ الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث؛ فليكن محنوفه أحسن المحدوفات، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

ومتي تردد بين أن يكون مجملأً أو مبيتاً فتقدير المبين أحسن، نحو: ﴿وَدَاؤُدْ وَسُلَيْمَانُ إِذْ يَحْكُمُانَ فِي الْحَرَثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. لك أن تقدر: (في أمر الحرش). و: (في تضمين الحرش) وهو أولى لتعينه، والأمر مجمل لتردد़ه بين أنواع.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المحنوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأنَّ المبتدأ عين الخبر، وحيثئذ فالمحنوف عين الثابت، فيكون حذفاً كلاماً حذف. فاما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلأ أن يعتمد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه.

فالأول، القراءة: (يسبح له فيها) [النور: ٣٦] بفتح الباء^(١)، (فذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله) [الشورى: ٣]. بفتح الحاء، فإنَّ التقدير: (يسبحه رجال). (ويوحيه الله)، ولا يقدّران مبتدأين حذفَ خبرهما، لثبت فاعلية الاسمين في رواية من بنى الفعل للفاعل.

والثاني، نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتُمُ مَنْ خَلَقُهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فتقدير (خلقهم الله) أولى من (الله خلقهم) لمعجمي: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيُّ﴾ [الزخرف: ٩].

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: بكسر الباء، وقرأ ابن عامر بفتح الباء. «السبعة في القراءات» ص ٤٥٦.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون الممحوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، ومن ثم رجع أن الممحوف في نحو: «أَنْتَجُوْتِي» [الأنعام: ٨٠]، نون الوقاية لا نون الرفع. وفي: «نَارًا تَلَطَّنَ» [الليل: ١٤]، التاء الثانية لـ تاء المضارعة. وفي: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَدٌ أَنْ يُرْضُوهُ» [التوبه: ٦٢]، أن الممحوف خبر الثاني لا الأول. وفي نحو: «الْحَجَّ أَشْهُرٌ» [البقرة: ١٩٧]، أن الممحوف مضاد للثاني، أي: حجـ أـ شهر، لا الأول، أي: أشهر الحـجـ.

وقد يجب كونه من الأول، نحو: (إن الله وملائكته يصلون على النبي) [الأحزاب: ٥٦]. في قراءة مـنـ رـفـعـ «وَلَيْكَمْ» لا اختصاص الخبر بالثاني، لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني، نحو: «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» [التوبه: ٣]، أي: بـريـءـ أيضاً، لتقدم الخبر على الثاني.

فصل: في أنواع الحذف

الحذف على أنواع:

أحدـهاـ: ما يـسمـىـ بالـاقـطـاعـ، وهو حـذـفـ بـعـضـ حـرـوفـ الـكـلـمـةـ. وأنـكـرـ ابنـ الأـئـيرـ وـرـوـدـ هـذـاـ النـوعـ فيـ الـقـرـآنـ، وـرـدـ: بـأـنـ بـعـضـهـمـ جـعـلـ مـنـهـ فـوـاتـحـ السـوـرـ، عـلـىـ القـوـلـ بـأـنـ كـلـ حـرـفـ مـنـهـ اـسـمـاءـ كـمـاـ تـقـدـمـ.

وادعـيـ بـعـضـهـمـ أـنـ الـباءـ فـيـ: «وَامْسَحُوا بِرُمُوسِكُمْ» [المائدة: ٦]. أـوـلـ كـلـمـةـ بـعـضـ، ثـمـ حـذـفـ الـبـاـقـيـ. وـمـنـ قـرـاءـةـ بـعـضـهـمـ: (ونـادـواـ يـاـ مـاـلـ) [الـرـخـفـ: ٧٧]؛ بـالـتـرـخيـمـ، وـلـمـاـ سـمـعـهـاـ بـعـضـ السـلـفـ قـالـ: ماـ أـغـنـىـ أـهـلـ النـارـ عـنـ التـرـخيـمـ!ـ وـأـجـابـ بـعـضـهـمـ: بـأـنـهـمـ لـشـدـةـ مـاـ هـمـ فـيـ عـجـزـوـاـ عـنـ إـتـامـ الـكـلـمـةـ. وـيـدـخـلـ فـيـ هـذـاـ النـوعـ حـذـفـ هـمـزةـ (أـنـاـ)ـ فـيـ قـوـلـهـ: «لَكـنـاـ هـوـ اللـهـ رـبـ» [الـكـهـفـ: ٣٨]ـ، إـذـ أـصـلـ (لكـنـ أـنـاـ)ـ حـذـفـتـ هـمـزةـ (أـنـاـ)ـ تـحـفـيـفاـ، وـأـدـغـمـتـ النـونـ فـيـ النـونـ.

وـمـثـلـهـ ماـ قـرـئـ: (وـيـمـسـكـ السـمـاءـ أـنـ تـقـعـ عـلـرـضـ) [الـحـجـ: ٦٥]ـ. (بـمـاـ أـنـزـلـيـكـ) [الـبـقـرةـ: ٤]ـ. (فـمـنـ تـعـجـلـ فـيـ يـوـمـيـنـ فـلـثـمـ عـلـيـهـ) [الـبـقـرةـ: ٢٠٣]ـ. (إـنـهـ لـحـدـيـ الـكـبـرـ) [الـمـدـثـ: ٣٥]ـ.

الـنـوعـ الثـانـيـ: ماـ يـسـمـىـ بـالـاكـتـفاءـ، وـهـوـ أـنـ يـقـتضـيـ الـمـقـامـ ذـكـرـ شـيـئـ بـيـنـهـمـ تـلـازـمـ وـارـتـباطـ، فـيـكـتـفـيـ بـأـحـدـهـمـ عـنـ الـآـخـرـ لـنـكـتـةـ.

ويـخـتـصـ غالـباـ بـالـارـتـباطـ الـعـطـفـيـ، كـوـلـهـ: «سـرـبـيلـ تـقـيـكـمـ الـحرـ» [الـنـحـلـ: ٨١]ـ، أيـ: الـبـرـدـ، وـخـصـصـ الـحرـ بـالـذـكـرـ؛ لـأـنـ الـخـطـابـ لـلـعـربـ، وـبـلـادـهـمـ حـارـةـ وـالـوـقاـيـةـ عـنـهـمـ مـنـ الـحرـ أـهـمـ؛ لـأـنـهـ أـشـدـ عـنـهـمـ مـنـ الـرـدـ. وـقـيـلـ: لـأـنـ الـبـرـدـ تـقـدـمـ ذـكـرـ الـامـتـنـانـ بـوـقـائـتـهـ صـرـيـحاـ فـيـ قـوـلـهـ: «وـمـنـ أـصـوـافـهـاـ وـأـبـارـاهـاـ وـأـشـعـارـهـاـ» [الـنـحـلـ: ٨٠]ـ، وـفـيـ قـوـلـهـ: «وـجـعـلـ لـكـمـ مـنـ الـجـبـالـ أـكـثـرـنـاـ» [الـنـحـلـ: ٨١]ـ، وـفـيـ قـوـلـهـ تعـالـىـ: «وـالـأـنـعـمـ خـلـقـهـاـ لـكـمـ فـيـهـاـ دـفـ» [الـنـحـلـ: ٥]ـ.

ومن أمثلة هذا النوع: ﴿بِيَدِكُ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشُّرُّ، وإنما خصَّ الخير بالذكر؛ لأنَّ مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنَّه أكثر وجوداً في العالم، أو لأنَّ إضافة الشُّرِّ إلى الله ليس من باب الآداب، كما قال ﷺ: «والشُّرُّ ليس إليك» [مسلم: ١٨١٢].

ومنها: ﴿وَلَمْ مَا سَكَنَ فِي أَيْلَى وَأَنَّهَا﴾ [الأనعام: ١٣]، أي: وما تحرَّك، وخصَّ السُّكُون بالذكر؛ لأنَّه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنَّ كلَّ متحرَّك يصير إلى السُّكُون.

ومنها: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: والشهادة، لأنَّ الإيمان بكلٍّ منهما واجب، وأثر الغيب؛ لأنَّه أَمْدَحَ، وأنَّه يُسْتَلزمُ الإيمان بالشهادة، من غير عكس.

ومنها: ﴿وَرَبُّ الْمَشَرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، أي: والمغارب.

ومنها: ﴿هُدَى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢]، أي: وللكافرين. قاله ابن الأنباري، ويؤيده قوله: ﴿هُدَى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿إِنْ أَنْزَلْنَا هَلَكَ لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: ولا والد، بدليل أنَّه أوجب للأخت التُّصفَ، وإنما يكون ذلك مع فَقِيدِ الأَبِ، لأنَّه يسقطها.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك؛ وهو من ألطاف الأنواع وأبدعها، وقلَّ مَنْ تنبه له أو نبه عليه من أهل فَنِّ البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى^(١) لرفيقه الأندلسبي. وذكره الزركشي في «البرهان»^(٢)؛ ولم يسمِّ هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابلتي.

وأفرد بالتصنيف من أئمة العصر العلامة برهان الدين البِقاعي^(٣)، قال الأندلسبي في شرح البديعية: من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما ثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَسَلَّلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَثِيلَ الَّذِي يَتَّقُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧١]، التقدير: ومثل الأنبياء والكافار كمثل الذي ينبعق والذي ينبعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿الَّذِي يَتَّقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي ينبعق به، لدلالة ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عليه.

وقوله: ﴿وَأَدْجِلْ يَدَكِ فِي جَبِيكَ تَمَحُّجْ بِيَضَاءَ﴾ [النمل: ١٢] التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول (غير بيضاء) ومن الثاني (وآخر جها).

وقال الزركشي^(٤): هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منها مقابلة لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَنَّهُ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَى إِعْرَامِي وَأَنَا بَرَئٌ مِّمَّا تُجْزِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] التقدير: (إنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَى إِعْرَامِي وَأَنْتَ بِرَاءُ مِمَّا تُجْزِمُونَ).

(١) الأعمى: محمد بن أحمد بن جابر الأندلسبي المالكي، عالم بالعربية، شاعر، أعمى (ت: ٧٧٨٠). «فتح الطيب» ٢٦٨، «الدرر الكامنة» ٣٣٩/٣.

(٢) «البرهان» ٣٢٠٠/٣ النوع: ٤٦.

(٣) البِقاعي: إبراهيم بن عمر أبو الحسن، برهان الدين، سكن دمشق، مؤرخ، أديب، صاحب «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (ت: ٨٨٥هـ). «الضوء الالمعم» ١/١٠١، «شذرات الذهب» ٧/٣٣٩.

(٤) في «البرهان» ٣٢٠٠/٣.

وقوله: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، التقدير: (ويعدّ المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعدّهم).

وقوله: ﴿وَلَا تَغْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَهَّرُنَّ فَإِذَا تَطَهَّرُنَّ فَأُتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: حتى يطهرن من الدم ويتطهّرن بالماء، فإذا طهرن وتطهّرن فأتوهـنـ.

وقوله: ﴿خَاطَّوْا عَمَلاً صَلِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبـةـ: ١٠٢]، أي: عملاً صالحـاً بـسيـئـ، وآخر سيـئـ بـصالـحـ. قلت: ومن لطيفه قوله: ﴿فَنَّمَّةٌ تُعَذَّلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخَرَىٰ كَافِرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: فـنـةـ مؤمنـةـ تـقـاتـلـ في سـبـيلـ اللهـ، وآخـرىـ كـافـرـةـ تـقـاتـلـ في سـبـيلـ الطـاغـوتـ.

وفي «الغرائب»^(١) للكرمانـيـ: في الآية الأولى التـقدـيرـ: (مثل الذين كـفـرواـ معـكـ ياـ محمدـ كـمـثـلـ النـاعـقـ معـ الغـنمـ) فـحـذـفـ منـ كلـ طـرفـ ماـ يـدـلـ عـلـيـهـ الـطـرفـ الـآخـرـ، وـلـهـ فـيـ الـقـرـآنـ نـظـائـرـ، وـهـوـ أـبـلـغـ ماـ يـكـونـ مـنـ الـكـلـامـ. اـنـتـهـيـ.

وـمـأـخـذـ هـذـهـ التـسـمـيـةـ مـنـ الـحـبـكـ الـذـيـ معـناـهـ: الشـدـ وـالـإـحـكـامـ وـتـحـسـينـ أـثـرـ الصـنـعـةـ فـيـ الثـوـبـ، فـجـبـكـ الثـوـبـ سـدـ ماـ بـيـنـ خـيـوطـهـ مـنـ الفـرـجـ وـشـدـهـ وـإـحـكـامـهـ؛ بـحـيثـ يـمـنـعـ عـنـهـ الـخـلـلـ مـعـ الـحـسـنـ وـالـرـوـقـنـ. وـبـيـانـ أـخـذـهـ مـنـ: مـنـ أـنـ مـاـ وـاـضـعـ الـحـذـفـ مـنـ الـكـلـامـ شـبـهـتـ بـالـفـرـجـ بـيـنـ الـخـيـوطـ، فـلـمـاـ أـدـرـكـهاـ النـاقـدـ الـبـصـيرـ بـصـوـغـهـ الـمـاهـرـ فـيـ نـظـمـهـ وـحـوـكـهـ، فـوـضـعـ الـمـحـذـفـ مـاـ وـاـضـعـهـ. كـانـ حـابـكـاـ لـهـ مـاـ نـانـعـاـ مـنـ خـلـلـ يـطـرقـهـ، فـسـدـ بـتـقدـيرـهـ مـاـ يـحـصـلـ بـهـ الـخـلـلـ، مـعـ مـاـ أـكـسـبـهـ مـنـ الـحـسـنـ وـالـرـوـقـنـ.

الـنـوعـ الـرـابـعـ: مـاـ يـسـمـىـ بـالـاختـزالـ؛ هـوـ مـاـ لـيـسـ وـاـحـدـاـ مـاـ سـبـقـ، وـهـوـ أـقـسـامـ، لـأـنـ الـمـحـذـفـ إـمـاـ كـلـمـةـ - اـسـمـ، اوـ فـعـلـ، اوـ حـرـفـ - اوـ أـكـثـرـ.

أـمـثـلـةـ حـذـفـ الـاسـمـ:

حـذـفـ الـمـضـافـ، هـوـ كـثـيرـ فـيـ الـقـرـآنـ جـداـ، حتـىـ قـالـ اـبـنـ جـنـيـ: فـيـ الـقـرـآنـ مـنـهـ زـهـاءـ الـفـ مـوـضـعـ. وـقـدـ سـرـدـهـ الشـيـخـ عـزـ الدـيـنـ فـيـ كـتـابـهـ «الـمـجاـزـ» عـلـىـ تـرـتـيـبـ السـوـرـ وـالـآـيـاتـ.

وـمـنـهـ: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ﴾ [البـقـرةـ: ١٩٧]، أي: حـجـجـ أـشـهـرـ، أوـ: أـشـهـرـ الـحـجـجـ. ﴿وَلَكـنـ الـبـرـ مـنـ ءـامـنـ﴾ [الـبـقـرةـ: ١٧٧]، أي: ذـاـ الـبـرـ، أوـ: بـرـ مـنـ. ﴿خـرـمـتـ عـلـيـكـمـ أـمـهـاتـكـمـ﴾ [الـنـسـاءـ: ٢٣]، أي: نـكـاحـ أـمـهـاتـكـمـ. ﴿لـأـذـفـنـكـ ضـعـفـ الـحـيـةـ وـضـعـفـ الـمـمـاـتـ﴾ [الـإـسـرـاءـ: ٧٥]، أي: ضـعـفـ عـذـابـ. ﴿وـفـيـ الـإـقـابـ﴾ [الـبـقـرةـ: ١٧٧]، أي: وـفـيـ تـحـرـيرـ الرـقـابـ.

حـذـفـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ، يـكـثـرـ فـيـ يـاءـ الـمـتـكـلـمـ، نـحـوـ: ﴿رـبـ أـغـفـرـ لـيـ﴾ [الـأـعـرـافـ: ١٥١]. وـفـيـ الـغـايـاتـ، نـحـوـ: ﴿لـهـ الـأـمـرـ مـنـ قـبـلـ وـمـنـ بـعـدـ﴾ [الـرـوـمـ: ٤]، أي: مـنـ قـبـلـ الـعـلـبـ وـمـنـ بـعـدـهـ. وـفـيـ كـلـ، وـأـيـ، وـبـعـضـ. وـجـاءـ فـيـ غـيـرـهـ، كـفـرـاءـ: (فـلـاـ خـوـفـ عـلـيـهـمـ) [الـبـقـرةـ: ٣٨]. بـضمـ بـلـاـ تـنـوـيـنـ؛ أي: فـلـاـ خـوـفـ شـيـءـ عـلـيـهـمـ.

(١) «غـرـائبـ التـفـسـيرـ...» ١٩١/١، الـبـقـرةـ: ١٧١.

حذف المبتدأ، يكثر في جواب الاستفهام، نحو: «وَمَا أَدْرِنَاكَ مَا هِيَ نَارٌ» [القارعة: ١٠، ١١]، أي: هي نار. وبعد فاء الجواب: «مَنْ عَيْلَ صَلِيْحَةَ فَإِنْسَنَهُ»، أي: فعله لنفسه «وَمَنْ أَسَأَهُ فَعَلَيْهِ أَسَأَهُ» [الجاثية: ١٥، ١٦]، أي: فإساءته عليها. وبعد القول، نحو: «وَقَالُوا أَسْطِرُ الْأَوَّلِينَ» [الفرقان: ٥]. «فَالَّذِي أَضَغْتُ أَخْلَقْتُ» [يوسف: ٤٤].

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى، نحو: «الْتَّيْمُونَ الْعَكِيدُونَ» [التوبه: ١١٢]. ونحو: «صُمُّ بِكُمْ عُمُّى» [البقرة: ١٨].

ووقع في غير ذلك، نحو: «لَا يَغْرِيَنَّكَ تَقْلُبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْأَيَّلَدِ» [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]، أي: **لَا يَلْبَثُنَا إِلَّا سَاعَةً مِنْ هَمَّا يَلْتَعِنُ** [الأحقاف: ٣٥]، أي: هذا. «سُورَةُ أَنْزَلْنَاهُ» [النور: ١]. أي: هذه.

ووجب في النعت المقطوع إلى الرفع حذف الخبر، نحو: «أَكْلُهَا دَائِرٌ وَظَلَمَهَا» [الرعد: ٣٥]، أي: دائم.

ويحتمل الأمرين: «فَصَبَرْ جَيْلٌ» [يوسف: ١٨]، أي: أجمل، أو: فأمرى صبر.. «فَتَحَرَّرْ رَبَّةٌ» [النساء: ٩٢]، أي: عليه، أو: فالواجب..

حذف الموصوف: «وَعِنْهُمْ قَصَرَتْ أَطْرُفَ» [الصفات: ٤٨]، أي: حور قاصرات. «أَنْ أَعْمَلْ سَيْعَتِ» [سبأ: ١١]، أي: دروعاً سباغات. «أَئِيَّةُ الْمُؤْنَثُونَ» [النور: ٣١]، أي: القوم المؤمنون.

حذف الصفة، نحو: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَّةٍ» [الكهف: ٧٩]، أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعبيها لا يخرجها عن كونها سفيهة. «أَنْقَنَ حِنْتَ إِلَيْهِ» [البقرة: ٧١]، أي: الواضح، وإنما لکفروا بمفهوم ذلك. «فَلَا فُقْمُ هُنْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَرَبَّا» [الكهف: ١٠٥]، أي: نافعاً.

حذف المعطوف عليه: «أَنْ أَصْرِبْ يَصَاكَ الْبَعْرُ فَأَنْقَلَ» [الشعراء: ٦٣]، أي: فضرب فانقلق. وحيث دخلت واو العطف على لام التعليل ففي تحريره وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلاً معللاً محدوداً، قوله: «وَلِشَيْلِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ يَكَاهُ حَسَنًا» [الأనفال: ١٧]. فالمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فعل ذلك.

والثاني: أنه معطوف على علة أخرى مضمرة، لظهور صحة العطف، أي: فعل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليليه.

حذف المعطوف مع العاطف: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَلْ الْفَتْحَ وَقَتْلَ» [الحديد: ١٠]، أي: ومن أنفق بعده. «بِسَدِكَ الْخَيْرُ» [آل عمران: ٢٦]، أي: والشر.

حذف المبدل منه، خرج عليه: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصْفُ أَلْيَسْتُكُمْ الْكَذَبُ» [النحل: ١١٦]، أي: لما تصفه، والكذب بدل من الهاء.

حذف الفاعل، لا يجوز إلا في فاعل المصدر، نحو: «لَا يَسْمَمُ الْأَدْسَنُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ» [فصلت: ٤٩]

أي : دعائه الخير . وجوزه الكسائي مطلقاً للدليل ، وخرج عليه : ﴿إِذَا بَلَغْتَ أَنْرَاقَ﴾ [القيامة : ٢٦] ، أي : الرُّوحُ . ﴿حَنَّ تَوَارَتْ يَالْجَانِبِ﴾ [ص : ٣٢] ، أي : الشمس .

حذف المفعول ، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة . ويرد في غيرهما ، نحو : ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَهْنَدُوا الْعُجْلَ﴾ [الأعراف : ١٥٢] ، أي : إلهاً . ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النکاثر : ٣] ، أي : عاقبة أمركم .

حذف الحال ، يكثر إذا كان قوله ، نحو : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ﴾ [الرعد ، ٢٣ ، ٢٤] ، أي : قائلين .

حذف المنادي : (ألا يا اسجدوا) [النمل : ٢٥] ، أي : يا هؤلاء . ﴿يَأْلَيْتَ﴾ [القصص : ٧٩] . أي : يا قوم .

حذف العائد يقع في أربعة أبواب :

الصلة ، نحو : ﴿أَهَنَّا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان : ٤١] ، أي : بعثه .

والصفة ، نحو : ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا يَجِدُونَ نَفْسًا عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة : ٤٨] ، أي : فيه .

والخبر ، نحو : ﴿وَكَلَّا وَعْدَ اللَّهِ الْحَسِنَ﴾ [الحديد : ١٠] ، أي : وعده .

والحال :

حذف مخصوص نعم : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا يَقْعِمُ الْعَيْنَ﴾ [ص : ٤٤] ، أي : أیوب . ﴿فَقَدَرَنَا فِيمَنْ الْقَنْدِرُونَ﴾ [المرسلات : ٢٣] ، أي : نحن . ﴿وَكَعْمَ دَارُ الْمُتَقَبِّلِ﴾ [النحل : ٣٠] ، أي : الجنـة .

حذف الموصول ، نحو : ﴿إِمَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَإِنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ، أي : والذي أنزل إليـكم ؛ لأنـ الذي أنـلـ إـلينـا ليس هوـ الذي أنـلـ إـلىـ منـ قبلـناـ ، ولـهـذا أـعـيدـتـ (ماـ)ـ فيـ قولـهـ : ﴿إِمَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة : ١٣٦] .

أمثلة حذف الفعل :

يـظـرـدـ إـذـاـ كـانـ مـفـسـرـاـ ، نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾ [التوبـةـ : ٦] . ﴿إِذَا أَلْتَمَهُ أَنْشَقَتْ﴾ [الإنشـاقـ : ١] . ﴿فُلْ لَوْ أَسْتَمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإـسـرـاءـ : ١٠٠] .

ويـكـثـرـ فيـ جـوـابـ الـاسـتـهـامـ ، نحو : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ آتَقْنَا مَاذَا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النـحلـ : ٣٠] ، أي : أنـلـ .

وـأـكـثـرـ مـنـهـ حـذـفـ القـولـ ، نحو : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْتَعْيِلُ زَيْنَ﴾ [البـقـرةـ : ١٢٧] ، أي : يقولـانـ : زـيـنـاـ .

ويـأتـيـ فيـ غـيرـ ذـلـكـ ، نحو : ﴿أَنْهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النسـاءـ : ١٧١] ، أي : وأنـوا . ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الْأَدَارَ وَالْإِيمَنَ﴾ [الـحـشـرـ : ٩] ، أي : وأـلـفـواـ الإـيمـانـ ، أوـ اعتـقـدواـ . ﴿أَشْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [الـبـقـرةـ : ٣٥] ، أي : ولـيـسـكـنـ زـوـجـكـ . ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [تـبـتـ : ٤] ، أي : أـذـمـ . ﴿وَالْمَقْبِينَ الْأَصْلَوَةَ﴾ [الـنـسـاءـ : ١٦٢] ، أي : أـمـدـحـ ﴿وَلِكَنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأـحزـابـ : ٤٠] ، أي : كانـ . ﴿وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا﴾ [هـودـ : ١١١] ، أي : يـوـفـواـ أـعـمالـهـ .

أمثلة حذف الحرف^(١)

قال ابن جنبي في «المحتسب»: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضربِ من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنَّ مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصَر إجحافٌ به.^(٢)

حذف همزة الاستفهام.قرأ ابن مُحيصن: (سواء عليهم أنذرتهم) [البقرة: ٦]^(٣). وخرج عليه **﴿هَذَا رَبِّي﴾** [الأنعام: ٧٦ - ٧٨] في المواضع الثلاثة. **﴿وَقَاتَكَ يَقْتَهُ تَكْتَهُ﴾** [الشعراء: ٢٢]، أي: أو تلك؟

حذف الموصول الحرفى: قال ابن مالك: لا يجوز إلأ فى (أن) نحو: **﴿وَمَنْ ءَاكَلَهُ بُرِيْكُمْ الْبَرَق﴾** [الروم: ٢٤].

وحذف الجار يُطَرَد مع أن، وأن، نحو: **﴿يُمْنَوْنَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَى إِسْلَامِكُمْ كُلُّ اللَّهُ يَعْلَمُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُم﴾** [الحجرات: ١٧]. **﴿أَطْمَعُ أَنْ يَقْفِرَ لِي﴾** [الشعراء: ٨٢]. **﴿أَيْعَدْكُمُ الْكُم﴾** [المؤمنون: ٣٥]، أي: بأنكم. وجاء مع غيرهما، نحو: **﴿فَدَرَنَتْهُ مَارِل﴾** [يس: ٣٩]، أي: قدرنا له. **﴿وَبَعُونَهَا عَوْجَ﴾** [الأعراف: ٤٥]، أي: لها. **﴿يَخْوِفُ أُولَئِكَ﴾** [آل عمران: ١٧٥]، أي: يخوفكم بأوليائه. **﴿وَأَخْنَادَ مُوسَى قَوْمَه﴾** [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. **﴿وَلَا تَغْرِبُوا عَقْدَةَ النِّكَاح﴾** [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح.

حذف العاطف، خرج عليه الفارسي: **﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلُهُمْ فَلَكَ لَا أَجِدُ مَا أَحْلَكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّ﴾** [التوبه: ٩٢]، أي: وقلت. **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَّ﴾** [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطفاً على: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ حَشِيشَةَ﴾** [الغاشية: ٢].

حذف فاء الجواب، وخرج عليه الأخفش: **﴿إِنْ تَرَكْ حَيَّا أَلْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدِين﴾** [البقرة: ١٨٠].

حذف حرف النداء كثير: **﴿هَتَّأْشَتُ أُولَاء﴾** [آل عمران: ١١٩]. **﴿يُوْسُفُ أَغْرِض﴾** [يوسف: ٢٩]. **﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَزْمُ مِنِّي﴾** [مريم: ٤]. **﴿قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾** [الزمر: ٤٦]. وفي «العجبات» للكرمانى: كثر حذف (يا) في القرآن من الرَّبْ تزييهاً وتعظيمها؛ لأن في النداء طرفاً من الأمور.

حذف (قد) في الماضي إذا وقع حالاً، نحو: **﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُم﴾** [النساء: ٩٠]. **﴿أَتَوْمَنُ لَكَ وَأَنْبَعُكَ الْأَرْذَلُونَ﴾** [الشعراء: ١١١].

(١) انظر «المغني» ص ٨٣١ وما بعد.

(٢) «المحتسب» ١/٥١ أول سورة البقرة، وتمام كلامه: إلا أنه إذا صَحَّ الترجمة إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه.

(٣) «السبعة في القراءات» ص ١٣٧.

حذف لا النافية، يطرد في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعاً، نحو: ﴿تَأْلَهُ تَفَتَّأِ﴾ [يوسف: ٨٥]. وورد في غيره، نحو: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَذِيَّهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: لا يطيقونه. ﴿وَأَلَقَ فِي الْأَرْضِ رَوْسَكَ أَنْ تَبَدِّي بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، أي: لثلا تميد.

حذف لام التوطئة: ﴿وَإِنْ لَدَنْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيْسَ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَإِنْ أَعْتَمُوهُمْ إِنْكُمْ لَمْشِرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١].

حذف لام الأمر، خرج عليه: ﴿فُلْ لَعْبَادِي الَّذِينَ أَمَنُوا يُقْبِمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا.

حذف لام (القد) يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿فَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [الشمس: ٩].

حذف نون التوكيد، خرج عليه قراءة: (ألم نشرح بالنصب).

حذف التنوين، خرج عليه قراءة: (قل هو الله أحد، الله الصمد)^(١) [الإخلاص: ١، ٢]. (ولالليل سابق النهار) [يس: ٤٠]؛ بالنصب.

حذف نون الجمع، خرج عليه قراءة: (وما هم بضارٍ به من أحدٍ).

حذف حركة الإعراب والبناء، خرج عليه قراءة: (فتوبوا إلى بارئكم) [البقرة: ٥٤]. (ويماركم) [البقرة: ٦٧]. ﴿وَجَعَلْنَاهُ أَكْثَر﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بسكن الثلاثة. وكذا: (أو يغفو الذي فيه عقدة الكاح) [البقرة: ٢٣٧]. (فأوازي سوءة أخي) [المائدة: ٣١]. (ما بقى من الربا) [البقرة: ٢٧٨].

أمثلة حذف أكثر من كلمة:

حذف مضارفين: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب. ﴿فَبَقَبَضْتُ فَبَكَسَةَ مِنْ أَثَرَ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول. ﴿تَنْدُرُ أَعْيُونَهُمْ كَلَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كَدوران عين الذي. ﴿وَيَنْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم.

حذف ثلاثة متضادات:

﴿فَكَانَ قَابَ فَوَسِيْنِ﴾ [النجم: ٩]، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فوسين، فُحُذفَ ثلاثة من اسم كان وواحدٌ من خبرها.

حذف مفعولي باب ظن ﴿أَنَّ شَرْكَاءَ الَّذِينَ كُنْتَ تَرْعُوْنَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

حذف الجار مع المجرور: ﴿خَاطَلُوا عَمَّا صَلَحَّا﴾، بسيئه. ﴿وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبه: ١٠٢]، أي: بصالح.

حذف العاطف مع المعطوف، تقدم [سورة الحديد: ١٠].

(١) وهي قراءة هارون عن أبي عمرو. لا ينون وإن وصل. «السبعة في القراءات» ص ١٧٠.

حذف حرف الشرط و فعله يطرد بعد الطلب، نحو: «فَأَتَيْعُونِي يَخْبِئُكُمْ اللَّهُ» [آل عمران: ٣١]، أي: إن اتبعتموني. «فَقُلْ لِعَبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقْبِلُوا أَصْلَاهُ» [إبراهيم: ٣١]، أي: إن قلت لهم يقيموا. وجعل منه الزمخشري: «فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ» [البقرة: ٨٠]، أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله.

وجعل منه أبو حيّان: «فَلَمْ تَقْنُلُوا أَبْيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِهِ» [البقرة: ٩١]، أي: إن كنتم آمنتם بما أنزل إليكم فلِمَ تقتلون؟

حذف جواب الشرط: «فَإِنْ أَسْتَطَعْتُ أَنْ تَبَرِّقَنِي نَقْفَاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمَانِي فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل. «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنَّقُوا مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْجَمُونَ» [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده. «أَلِنْ ذُكْرَهُ» [يس: ١٩]، أي: لتطييرهم. «وَلَوْ جِئْنَا بِمَذَاقِكُمْ» [الكهف: ١٠٩]، أي: لنقدر، «وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ تَأْكِلُوا رُءُوسَهُمْ» [السجدة: ١٢]، أي: لرأيتم أمراً فظيعاً. «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ» [النور: ٢٠]، أي: لعدبكم. «وَلَوْلَا أَنْ رَبِطَنَا عَلَى قِلْهَكُمْ» [القصص: ١٠]، أي: لأبدث به. «وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْعُوْهُمْ» [الفتح: ٢٥]، أي: لسلطكم على أهل مكة.

حذف جملة القسم: «لَا مُلْبِسَةٌ عَذَابًا شَكِيدًا» [النمل: ٢١]، أي: والله. حذف جوابه: «وَالنَّرْعَنَتِ غَرَقًا . . .» [النازارات: ١] الآيات. أي: لتبعثن. «صَ وَالْقُرْآنُ ذِي الْذِكْر» [ص: ١]، أي: إنه لمعجز. «فَ وَالْقُرْآنُ الْمَجِيد» [ق: ١]، أي: ما الأمر كما زعموا.

حذف جملة مسببة عن المذكور، نحو: «إِنْجَحَ الْحَقَّ وَبَطَّلَ الْبَاطِلَ» [الأنفال: ٨]، أي: فعل ما فعل.

حذف جمل كثيرة، نحو: «فَارْسَلُونِي يُوسُفَ أَيْهَا الْأَصْدِيقِ» [يوسف: ٤٥ - ٤٦]، أي: فأرسلوني إلى يوسف لاستبره الرؤيا، فعلوا، فأتاهم فقال له: يا يوسف.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدم، وتارة يقام ما يدل عليه، نحو: «فَإِنْ تَوَلُوا فَقَدْ أَبْغَثْتُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ» [هود: ٥٧]. فليس الإبلاغ هو الجواب لتقديمه على توليهما، وإنما التقدير: (فإن تَوَلُوا فلا لَوْمَ عَلَيْهِ) أو فلا عذر لكم، لأنني أبلغتكم. «وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ» [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزن واصبر. «وَإِنْ يَعُدُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنُنُ الْأُوَالِيَنَ» [الأنفال: ٣٨]، أي: يصيّبهم مثل ما أصابهم.

فصل:

كما انقسم الإيجاز إلى: إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلى: بسط وزيادة. فالأول: الإطناب بتكثير الجمل، كقوله تعالى: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آيَةً» [البقرة: ١٦٤].

أطرب فيها أبلغ الإطناب لكون الخطاب مع التقلين، وفي كل عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

وقوله: «الَّذِينَ تَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَيِّحُونَ بِهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ» [غافر: ٧]؛ فقوله: «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ»، «يُؤْمِنُونَ بِهِ» إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه. «وَوَلِلْمُتَشَكِّكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ الرَّوْكَانَ» [فصلت: ٦، ٧]. وليس من المشركين مُرَكٌ، والنكتة: الحث للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين.

والثاني: يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد السابقة في نوع الأدوات.

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولام الابتداء، والقسم، وألا الاستفاحية، وأما، وهو التنبيه، وكأنَّ في تأكيد التشبيه، ولكنَّ في تأكيد الاستدراك، ولحيت في تأكيد التمني، ولعلَّ في تأكيد الترجي، وضمير الفصل، وأما في تأكيد الشرط، وقد، والسيِّن، وسُوفُ، والنونان في تأكيد الفعلية، ولا التبرئة، ولن، ولما في تأكيد النفي. وإنَّما يحسُّ تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكراً أو متربداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكايةً عن رسول عيسى إذ كذبوا في المرأة الأولى: «إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ» [يس: ١٤]. فأكَّدَ بـأَنَّ واسمية الجملة. وفي المرأة الثانية: «فَالَّذُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمْ يُرْسَلُونَ» [يس: ١٦]. فأكَّد بالقسم وإنَّ واللام واسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: «مَا أَنْتُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتَ إِلَّا تَكْبِيْرُونَ» [يس: ١٥].

وقد يؤكَّد بها، والمخاطب به غير منكِّر، لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزل منزلة المنكر. وقد يترك التأكيد وهو معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره. وعلى ذلك يخرج قوله: «ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنُونَ ⑬ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةَ شَهُودُكُمْ» [المؤمنون: ١٥، ١٦]؛ أكَّد الموت تأكيداً وإن لم ينكر، لتنتزيل المخاطبين - لتماديهم في الغفلة - تنزيلَ مَنْ ينكر الموت. وأكَّد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشدَّ نكيراً؛ لأنه لـمَّا كانت أدلةَ ظاهرةً كان جديراً بأن لا ينكر، فَنَزَّلَ المخاطبون منزلةَ غير المنكِّر؛ حَتَّى لهم على النظر في أدلةَ الواضحة.

ونظيره قوله تعالى: «لَا رَبِّ بِفِيهِ» [البقرة: ٢]؛ نفي عنه الرببة بلا، على سبيل الاستغراب؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون، لكن نُزِّل منزلةَ العدم، تعويلاً على ما يُزيله من الأدلة الباهرة، كما نُزِّل الإنكار منزلةَ عدمه لذلك.

وقال الزمخشري: بُولغ في تأكيد الموت تنبئها للإنسان على أن يكون الموت نصب عينه، ولا يغفل عن ترقيبه، فإن مآلَه إليه، فكانه أكَّدت جملته ثلاثَ مرات لـهذا المعنى، لأنَّ الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي، حتى كأنَّه يخلد. ولم يؤكَد جملة البعث إلا بـأَنَّ؛ لأنَّه أَبْرَز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع، ولا يقبل إنكاراً.

وقال الناج بن الفركاح^(١): أَكَدَ الموت رَدًا عَلَى الْدَهْرِيَّةِ الْقَاتِلِينَ بِبَقَاءِ النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ خَلْفًا عَنْ سَلْفٍ، واستغنى عن تأكيد البعد هنا، لتأكيده والرد على منكره في مواضع، كقوله: «فَلْ يَكُنْ وَرَبِّ الْبَعْثَةِ» [التغابن: ٧].

وقال غيره: لَمَّا كَانَ الْعَطْفُ يَقْتَضِي الاشتراكَ، اسْتَغْنَى عَنْ إِعَادةِ الْلَّامِ، لِذِكْرِهِ فِي الْأُولَى. وقد يُؤكَدُ بِهَا - أَيْ بِاللَّامِ - لِلمُسْتَشْرِفِ الطَّالِبِ الَّذِي قُدِّمَ لَهُ مَا يَلوُحُ بِالْخَبَرِ، فَاسْتَشْرِفَ نَفْسَهُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «وَلَا تُخْطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا» [هود: ٣٧]، أَيْ: لَا تُدْعِنِي بِأَنَّ قَوْمَكَ فَهَذَا الْكَلَامُ يَلوُحُ بِالْخَبَرِ تَلْوِيحاً، وَيُشَعِّرُ بِأَنَّهُ قَدْ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ، فَصَارَ الْمَقَامُ مَقَامًا أَنْ يَتَرَدَّدُ الْمُخَاطِبُ فِي أَنَّهُمْ: هُلْ صَارُوا مُحْكُومًا عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ فَقِيلَ: إِنَّهُمْ مُعْرَفُونَ، بِالْتَّأْكِيدِ.

وكذا قوله: «بِتَائِهَا لَنَّا شَأْنَ أَتَقُولُ رَبِّكُمْ» [الحج: ١]؛ لَمَّا أَمْرَهُمْ بِالْتَّقْوَى وَظَهَورِ ثُمَرِتِهَا، وَالْعَقَابِ عَلَى تَرْكِهَا مَحْلُهُ الْآخِرَةِ، تَشَوَّفَتْ نَفْسُهُمْ إِلَى وَصْفِ حَالِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: «إِنَّكَ زَلَّةَ السَّاعَةِ شَفَعَهُ عَظِيمٌ» [الحج: ١]، بِالْتَّأْكِيدِ، لِيَقُرَرَ عَلَيْهِ الْوَجُوبُ.

وكذا قوله: «وَمَا أَبْرَئُ نَفْسِي» [يوسف: ٥٣] فِيهِ تَحْيِيرُ الْمُخَاطِبِ، وَتَرَدُّدُ فِي أَنَّهُ كَيْفَ لَا يَبْرُئُ نَفْسَهُ وَهِيَ بِرِيَةٍ زَكِيَّةٍ، ثَبَّتَ عَصْمَتُهَا وَعَدَمَ مَوَاقِعَتِهَا السُّوءِ، فَأَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْقَسَّ لَأَمَارَةً يَأْشُوءُ» [يوسف: ٥٣].

وَقَدْ يُؤكَدُ لِقَصْدِ التَّرْغِيبِ، نَحْوُ: «فَقَاتَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ الْوَلَّابُ الرَّاجِمُ» [البقرة: ٣٧]. أَكَدَ بِأَرْبَعِ تَأْكِيدَاتِ تَرْغِيْبِيَّةٍ لِلْعِبَادِ فِي التَّوْبَةِ.

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامَ عَلَى أَدَوَاتِ التَّأْكِيدِ الْمُذَكُورَةِ وَمَعَانِيهَا وَمَوَاقِعُهَا فِي النَّوْعِ الْأَرْبَعِينِ.
فَائِدَةُ:

إِذَا اجْتَمَعَتْ إِنَّ وَاللَّامُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْجَمْلَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ؛ لَأَنَّ (إِنَّ) أَفَادَتِ التَّكْرِيرِ مَرَتَيْنِ، فَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ صَارَتْ ثَلَاثَةً.

وَعِنِ الْكَسَائِيِّ: أَنَّ اللَّامَ لِتُوكِيدِ الْخَبَرِ، وَإِنَّ لِتُوكِيدِ الْاِسْمِ. وَفِيهِ تَجَوَّزُ؛ لِأَنَّ التُوكِيدَ لِلنِّسَيَةِ لَا لِلْاِسْمِ وَلَا لِلْخَبَرِ. وَكَذَلِكَ نُونُ التُوكِيدِ الشَّدِيدَةِ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْفَعْلِ ثَلَاثَةً، وَالْخَفِيفَةِ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِهِ مَرَتَيْنِ. فَقَالَ سَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ فِي نَحْوِ (يَأْيُهَا): الْأَلْفُ وَالْهَاءُ لِحَقْتَا أَيَّاً تُوكِيدَاً، فَكَأَنَّكَ كَرَّتِ (يَا) مَرَتَيْنِ، وَصَارَ الْاِسْمُ تَنْبِيَهًا. هَذَا كَلَامُهُ، وَتَابَعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

فَائِدَةُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَعْذَادًا مَا مِثْ لَسَوْنَ أُخْرَجَ حَيًّا» [مَرِيم: ٦٦]؛ قَالَ الْجُرْجَانِيُّ فِي «نَظَمِ الْقُرْآنِ»: لِيَسَ اللَّامُ فِي لِتَأْكِيدِ؛ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ؛ فَكَيْفَ يَحْقِقُ مَا يَنْكِرُ؟! وَإِنَّمَا قَالَهُ حَكَايَةً لِكَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّادِرُ مِنْهُ بِأَدَاءِ التَّأْكِيدِ، فَحَكَاهُ، فَنُزِّلَتِ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) ابن الفركاح: عبد الرحمن إبراهيم البدوي، شارح التنبيه وأحد علماء الشافعية (ت: ٦٩٠هـ). «طبقات الشافعية» ٦٠/٥

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة.

قال ابن جنني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. وقال الزمخشري في «كتشافه» القديم: الباء في خبر ما، وليس لتأكيد النفي، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب. وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه، إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه. قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً، إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجدتها بإقامة الوزن، فكنزلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدتها بنقصانه. ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل.

أما الحروف فيزيد منها: إن، وأن، وإذا، وإن، وإلى، وأم، والباء، والفاء، وفي، والكاف، واللام، ولا، وما، ومن، والواو. وتقدّمت في نوع الأدوات مشروحة. وأما الأفعال: فزيده منها (كان). وخرج عليه: **﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيَّبَ﴾** [مريم: ٢٩]، وأصبح، وخرج عليه: **﴿فَأَصَبَّحُوا خَسِيرِينَ﴾** [المائد: ٥٣].

وقال الرمانى: العادة أن من به علة تزداد بالليل أن يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح) لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة. وأما الأسماء: فنصل أكثر التحوين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام المفسّرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ (مثل) في قوله: **﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُ بِهِ﴾** [البقرة: ١٣٧]، أي: بما.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بكل، وأجمع، وكلا، وكلتا. نحو: **﴿فَسَجَدَ الْمَلِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾** [الحجر: ٣٠].

وفائدته: رفع توهّم المجاز وعدم الشمول. وأدّعى الفراء: أن **﴿كُلُّهُمْ﴾** أفادت ذلك، و**﴿أَجْمَعُونَ﴾** أفادت اجتماعهم على السجود، وأنهم لم يسجدوا متفرقين.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول: إما بمرادفه، نحو: (ضيقاً حرجاً) [الأنعام: ١٢٥]. بكسر الراء^(١)، و: **﴿وَغَرَبِيْبُ سُودُ﴾** [فاطر: ٢٧]. وجعل منه الصفار: **﴿فِيمَا إِنْ مَكَنَّكُمْ فِيهِ﴾** [الأحقاف: ٢٦]، على القول بأن كليهما للنفي. وجعل منه غيره: **﴿قِيلَ أَرْجِعُوكُمْ فَلَنَسُوا ذَرْرًا﴾** [الحديد: ١٣]. فوراء: هنا ليس ظرفاً؛ لأن لفظ **﴿أَرْجِعُوْا﴾** ينبيء عنه، بل هو اسم فعل بمعنى أرجعوا، فكانه قال: أرجعوا أرجعوا.

(١) عن أبي عمرو: ضيقاً. خفيقاً. وقرأ الباقون: ضيقاً، مشدداً. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: مفتوحة الراء (حرجاً)، وقرأ نافع وعاصم (في رواية أبي بكر): حرجاً مكسورة الراء. «السبعة في القراءات» ص ٢٦٨.

وإماً بلفظه : ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فالاسم ، نحو : **﴿فَوَارِبًا فَوَارِبًا﴾** [الإنسان: ١٥، ١٦]. **﴿دَكَّا دَكَّا﴾** [الفجر: ٢١].

وال فعل : **﴿فَهَلْ الْكَفَرُ أَنْهَمُ﴾** [الطارق: ١٧].

واسم الفعل ، نحو : **﴿هَيَّاتٍ هَيَّاتٍ لِمَا تُوعَدُونَ﴾** [المؤمنون: ٣٦].

والحرف ، نحو : **﴿فَنِّي الْجَنَّةَ حَلِيلَنِ فِيهَا﴾** [هود: ١٠٨]. **﴿أَعِدْكُمُ الْكُفُرُ إِذَا مُسْتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعَظَمَنَا أَنْكُرُ﴾** [المؤمنون: ٣٦].

والجملة ، نحو : **﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ⑤ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾** [الشرح: ٥، ٦]. والأحسن اقتران الثانية بشتم ، نحو : **﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا يَوْمُ الْذِينَ ⑯ ثُمَّ مَا أَذْرَكَ مَا يَوْمُ الْذِينَ﴾** [الانفطار: ١٧، ١٨]. **﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ⑰ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** [التكاثر: ٣، ٤].

ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، نحو : **﴿أَشْكُنْ أَنَّ رَزْوَجَكَ الْجَنَّةَ﴾** [البقرة: ٣٥]. **﴿فَإِذْهَبْ أَنَّ وَرَبِّكَ﴾** [المائدة: ٢٤]. **﴿وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ تَحْنُنَ الْمُلْقَيْنَ﴾** [الأعراف: ١١٥].

ومنه تأكيد الممنفصل بمثله : **﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَفُرُونَ﴾** [يوسف: ٣٧].

ثالثها : تأكيد الفعل بمصدره ، وهو عوض من تكرار الفعل مرتين.

وفائدته : رفع توهم المجاز في الفعل ، بخلاف التوكيد السابق فإنه لرفع توهم المجاز في المسند إليه . كما فرق به ابن عصفور وغيره . ومن ثمَّ ردَ بعض أهل السنة على بعض المعتزلة في دعواه نفي التكليمحقيقة بقوله : **﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾** [النساء: ١٦٤]؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل .

ومن أمثلته **﴿وَسَلَمُوا سَلِيمًا﴾** [الأحزاب: ٥٦]. **﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ④ وَسَيْرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾** [الطور: ٩، ١٠]. **﴿جَرَأْكُرْ جَرَاءَ مَوْفُورًا﴾** [الإسراء: ٦٣].

وليس منه : **﴿وَظَنُونَ بِاللَّهِ الظَّنُونُ﴾** [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمع (ظن) لاختلاف أنواعه . وأما **﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّ شَيْئًا﴾** [الأنعام: ٨٠]. فتحتمل أن يكون منه ، وأن يكون الشيء بمعنى الأمر والشأن.

والاصل في هذا النوع أن ينبع بالوصف المراد ، نحو : **﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾** [الأحزاب: ٤١]. **﴿وَسَجُونَ سَرَاحًا جَيَلًا﴾** [الأحزاب: ٤٩]. وقد يضاف وصفه إليه ، نحو : **﴿أَنْقُوا اللَّهَ حَقَّ قُنْبَلَه﴾** [آل عمران: ١٠٢]. وقد يؤكـد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابةً عن المصدر ، نحو : **﴿وَبَتَّلَ إِلَهٖ بَتَّلَه﴾** [المزمول: ٨]. والمصدر بتلاً ، والتبتيل مصدر بتل . **﴿وَاللَّهُ أَنْبَكَرَ مِنَ الْأَرْضِ بَنَانًا﴾** [نوح: ١٧] ، أي : إنباتاً ؛ إذ النبات اسم عين .

رابعها : الحال المؤكـدة ، نحو : **﴿وَرَبَّمْ أَبَعَثْ حَيًا﴾** [مريم: ٣٣]. **﴿وَلَا تَعْوَذُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَنَ﴾** [البقرة: ٦٠]. **﴿وَأَذْسَلَكَ لِلنَّاسِ رُسُلًا﴾** [النساء: ٧٩]. **﴿ثُمَّ تَوَيَّثُمْ إِلَّا قَلِيلًا مُنْكَمْ وَأَسْمَ مُغَضَّرَنَ﴾** [البقرة: ٨٣]. **﴿وَأَرْلَفَتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَقْنَينَ غَيْرَ عَيْدِي﴾** [ق: ٣١].

وليس منه : **﴿وَلَ مُنْبِرًا﴾** [النمل: ١٠]؛ لأن التولية قد لا تكون إدباراً ، بدليل قوله : **﴿فَوَلَ وَجْهَكَ**

شَطَرَ الْمَسِيْدَ الْعَرَائِفِ [البقرة: ١٤٤]، ولا : **فَنَسَّسَ ضَاجِكَا** [النمل: ١٩]؛ لأن التبسم قد لا يكون ضحكاً، ولا **وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً** [البقرة: ٩١]. لاختلاف المعنين، إذ كونه حقاً في نفسه غير كونه مصدقاً لما قبله.

النوع الرابع : التكرير، وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض من غلط. وله فوائد:

منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأقصيص والإذنار في القرآن بقوله: **وَصَرَّقْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لِعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَذِّرُهُمْ ذِكْرًا** [طه: ١١٣]. ومنها: التأكيد.

ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه: **وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا يَقُولُ أَنَّكُمْ أَهْدَيْتُكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ** ٢٧ **يَقُولُونَ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ** [غافر: ٣٨، ٣٩]. فإنه كرر فيه النداء لذلك.

ومنها: إذا طال الكلام، وخشي تناسي الأول، أعيد ثانياً تطريه له وتتجديداً لمعهده. ومنه: **ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَلِمُوا أَسْوَءَ بِجَهَلِهِمْ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهِ** [النحل: ١١٩]. **ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتُّشُوا ثُمَّ جَهَذُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهِ** [النحل: ١١٠]. **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَيْنَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ** إلى قوله: **فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ** [البقرة: ٨٩]. **لَا تَحْسِنَ اللَّهُنَّ يَهْرُجُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحْبِبُونَ أَنْ يُحَمِّدُوا بِمَا لَمْ يَقُلُّوا لَا تَحْسِنُهُمْ يُمْقَدَّرَةٌ مِنَ الْعَذَابِ** [آل عمران: ١٨٨]. **إِنِّي رَأَيْتُ أَمْدَعَشَرَ كُنْكَى وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ** [يوسف: ٤].

ومنها: التعظيم والتهويل، نحو: **الْحَاتَةُ ١١ مَا الْحَاتَةُ** [الحاقة: ١، ٢]. **الْفَارِعَةُ ١٢ مَا الْفَارِعَةُ** [القارعة: ١، ٢]. **وَأَحَبَّتِ الْيَيْمِينَ مَا أَحَبَّتِ الْيَمِينَ** [الواقعة: ٢٧].

فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عده نوعاً مستقلأً.

قلت: هو يجامعه ويفارقه، ويزيد عليه وينقص عنه، فصار أصلاً برأسه. فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدّم في أمثلته، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

ومنه: ما وقع فيه الفصل بين المكرّرين؛ فإنَّ التأكيد لا يُفصل بينه وبين مؤكّده، نحو: **أَنَّهُمْ أَنْفَعُ اللَّهَ وَلَنَسْطُرَنَّ نَفْسَ مَا هَدَمَتْ لِعَدُوٍّ وَأَنَّهُمْ أَنْفَعُ اللَّهَ** [الحشر: ١٨]، **إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنَا وَطَهَرَنَا وَأَصْطَفَنَا عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ** [آل عمران: ٤٢]. فالآياتان من باب التكرير لا التأكيد اللغطي الصناعي.

ومنه: الآيات المتقدمة في التكرير للطويل.

ومنه: ما كان لتعدد المتعلق، بأن يكون المكرر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم

يُسمى بالترديد، كقوله: «**أَلَّهُ نُورٌ أَسْمَوْتُ وَالْأَرْضُ مَثْلُ نُورِهِ، كَيْشَكُورٌ فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمُصْبَاحُ فِي نُجَاجَةٍ الْنُّجَاجَةُ كَانَهَا كَوْكِيْ دُرْقِيْ**» [النور: ٣٥]. وقع فيها الترديد أربع مرات.

وجعل منه قوله: «**فَإِنَّمَا إِلَّا رَبِّكُمَا تَكَذِّبَانِ**» [الرحمن: ١٣، ١٦]; فإنها وإن تكررت نِيَّفَ وثلاثين مرة، فكلّ واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثين، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيره. وإن كان بعضها ليس بنعمة، فذكر النعمة للتحذير نعمة، وقد سئل: أي نعمة في قوله: «**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ**» [الرحمن: ٢٦]؟ فأجيب بأجوبة. أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن والباز من الفاجر.

وكذا قوله: «**وَإِلَيْهِ يُوَمِّدُ لِلْمَكَذِّبِينَ**» في سورة المرسلات؛ لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول؛ فكانه قال عقب كل قصة: ويل يومئذ للمكذب بهذه القصة.

وكذا قوله في سورة الشعراء: [٩، ٨]: «**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَّةٌ وَمَا كَانَ أَكْثُرُهُمْ مُؤْمِنِينَ** ٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ» كررت ثمانى مرات، كلّ مرة عقب كل قصة، فالإشارة في كلّ واحدة بذلك إلى قصة النبي المذكور قبلها وما اشتغلت عليه من الآيات والعبر. وبقوله: «**وَمَا كَانَ أَكْثُرُهُمْ مُؤْمِنِينَ**» إلى قومه خاصة. ولما كان مفهومه أنَّ الأقل من قومه آمنوا، أتى بوصفِي العزيز الرحيم، للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم، والرحمة لمن آمن.

وكذا قوله في سورة القمر [١٧]: «**وَلَقَدْ يَسَرَّنَا الْفُرُّقَانَ لِلَّذِي كَرِهَ مِنْ مُكَذِّبِي**». قال الزمخشري: كرر ليجده. واعند سماع كلّ نبأ منها اتعاظاً، وتنبيهاً أنَّ كلاً من تلك الأنبياء مستحقٌ لاعتبار يختصُ به، وأن يتبعها كيلا يغلوthem السرور والعلة^(١).

قال في «عروس الأفراح»^(٢): فإن قلت: إذا كان المراد بكلّ ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ، كلُّ أريدَ به غير ما أريدَ بالآخر.

قلت: إذا قلنا العبرة بعموم اللفظ، فكلّ واحد أُريدَ به ما أريد بالآخر، ولكن كُرر ليكون نصاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلت: يلزم التأكيد.

قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيد الذي هوتابع، وأما ذكر الشيء في مقامات متعددة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقربُ من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: «**وَلَلَّهِ مَا فِي أَسْمَوْتٍ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَيَّبْنَا**» إلى قوله: «**وَكَانَ اللَّهُ غَيْرًا حَوِيدًا** ٣٣ [النساء: ١٣٢]. قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: «**وَلَلَّهِ مَا فِي أَسْمَوْتٍ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَنَّ إِلَيْهِ وَكِيلًا**» في آيتين إحداهاما في أثر الأخرى؟ قلنا: لا اختلاف معنى الخبرَيْن عَمَّا في السموات والأرض، وذلك أنَّ الخبر عنه في إحدى الآيتين: ذكر حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه. وفي الأخرى: حفظ بارئه إياه، وعلمه به

(١) الزمخشري في «كتافه» ٤٠ / ٤٠ القمر: ٤٠.

(٢) «عروس الأفراح» ١/ ٦٠٩ باب الإطناب.

وبتدييره. قال: فإن قيل: أفلًا قيل: وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلح أن تختم بوصفه معه بالحفظ والتدبیر. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوَنَ الْسَّنَاهُ إِلَيْكُنْبِ لِتَحْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨]. قال الراغب^(١): الكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم المذكور في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْبُرُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، والكتاب الثاني التوراة، والثالث لجنس كتب الله كلها، أي: ما هو من شيء من كتب الله وكلامه.

ومن أمثلة ما يُعطَن تكراراً وليس منه: ﴿فَلَمَّا يَأْتِهَا الْكَافِرُونَ ۚ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، إلى آخرها، فإن ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، أي: في المستقبل، ﴿وَلَا أَنْتَ عَبْدُونَ﴾، أي: في الحال ﴿مَا أَعْبُدُ﴾ في المستقبل ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾، أي: في الحال، ما عبدتم في الماضي. ﴿وَلَا أَنْتُ عَبْدُونَ﴾، أي: في المستقبل ﴿مَا أَعْبُدُ﴾، أي: في الحال. فالحاصل: أن القصد نفي عبادته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة.

وكذا ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِقِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ثم قال: ﴿فَإِذَا فَضَيْتُمُ شَأْسِكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذَكْرُهُ مَابَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ثم قال: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛ فإن المراد بكل واحد من هذه الأذكار غير المراد بالأخر، فالأول: الذكر في مزدلفة عند الوقوف بقُرْحَ^(٢)، قوله: ﴿وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾ إشارة إلى تكرره ثانيةً وثالثاً، ويحتمل أن يراد به طوف الإفاضة، بدليل تعقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا فَصَيْتُمْ﴾. والذكر الثالث: إشارة إلى رمي جمرة العقبة، والذكر الأخير: لرمي أيام التشريق.

ومنه: تكرير حرف الإضمار في قوله: ﴿بَلْ قَاتُلُوا أَصْنَعْتُ أَحَلَمْ بَلْ أَفْتَرَهُ بَلْ هُوَ شَاعِرُ﴾ [الأنياء: ٥]. وقوله: ﴿بَلْ أَذْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومنه قوله: ﴿وَتَعْوَهُنَّ عَلَى الْمُوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَعًا بِالْمَعْوِفَ حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ثم قال: ﴿وَلِمَطْلَقَتِ مَتَعٍ بِالْمَعْوِفٍ حَقًا عَلَى الْمُقْتَيِنِ﴾ [البقرة: ٢٤١]. فكرر الثاني ليعم كل مطلقة، فإن الآية الأولى في المطلقة قبل الفرض والمisis خاصة، وقيل: لأن الأولى لا تشعر بالوجوب، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة: إن شئت أحسنت، وإن شئت فلا. فنزلت الثانية، آخر جه ابن جرير.

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالصَّيْرِ ۖ وَلَا الظَّمْنُتُ وَلَا الْتُورُ ۖ وَلَا الظَّلْلُ وَلَا الْحَرُورُ ۖ وَمَا يَسْتَوِي الْأَيْمَةُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢].

وكذلك ضرب مثل المنافقين أول البقرة بالمستوقد ناراً، ثم ضربه بأصحاب الصَّيْب. قال الزمخشري: والثاني أبلغ من الأول؛ لأنه أدل على فرط الحيرة وشدة الأمر وفظاعته. قال: ولذلك أَخْرَ، وهو يتدرَّجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ.

(٢) في «القاموس»: قُرْح: جبل بالمزدلفة. مادة: قرح.

(١) في «مفرداته» مادة: كتب.

ومن ذلك تكرير القصص، كقصة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء، قال بعضهم: ذكر الله موسى في مئة وعشرين موضعًا من كتابه. وقال ابن العربي في «القواسم»: ذكر الله قصّة نوح في خمس وعشرين آيةً، وقصّة موسى في تسعين آيةً.

وقد أَلْفَ الْبَدْرُ بن جماعة كتاباً سماه «المقتضى في فوائد تكرار القصص» وذكر في تكرير القصص فوائد:

منها: أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال الكلمة بأخرى لنكتة. وهذه عادة البلغاء.

ومنها: أن الرجل كان يسمع القصة من القرآن، ثم يعود إلى أهله، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون ما نزل بعد صدور مَنْ تقدّمُهم؛ فلو لا تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم وقصة عيسى إلى قوم آخرين؛ وكذا سائر القصص؛ فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفاده لقومٍ وزيادة تأكيد لآخرين.

ومنها: أنَّ في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفةٍ ما لا يخفى من الفصاحة.

ومنها: أنَّ الدواعي لا تتوفر على نقلها كتوفُرها على نقل الأحكام؛ فلهذا كررت القصص دون الأحكام.

ومنها: أَنَّه تعالى أَنْزَلَ هذا القرآن، وعَجَزَ الْقَوْمُ عن الإِتِّيَانِ بِمُثْلِهِ، بِأَيِّ نَظَمٍ جَاؤُوا، ثُمَّ أَوْضَحَ الْأَمْرَ فِي عَجَزِهِمْ؛ بِأَنَّ كَرَرَ ذَكْرَ الْقَصْةِ فِي مَوَاضِعٍ، إِعْلَامًا بِأَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنِ الإِتِّيَانِ بِمُثْلِهِ، أَيْ: بِأَيِّ نَظَمٍ جَاؤُوا، وَبِأَيِّ عِبَارَةٍ عَبَرُوا.

ومنها: أَنَّه لِمَا تحدَّاهُمْ قَالَ: «فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مُّثِيلِهِ» [البقرة: ٢٣]؛ فلو ذكرت القصص في موضع واحد واكتفي بها، لقال العربي: ائتنا أنتم بسورة من مثله، فأنزلتها الله سبحانه وتعالى في تعداد السور؛ دفعاً لحجتهم من كل وجه.

ومنها: أنَّ القصَّةَ لِمَا كرَرَتْ كَانَ فِي أَفْاظِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ زِيَادَةً وَنَقْصَانَ وَتَقْدِيمَ وَتَأْخِيرَ، وَأَتَتْ عَلَى أَسْلوبٍ غَيْرِ أَسْلوبِ الْأَخْرَى، فَأَفَادَ ذَلِكَ ظَهُورَ الْأَمْرِ الْعَجِيبِ فِي إِخْرَاجِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي صُورٍ مُتَبَايِنَةٍ فِي النَّظَمِ، وَجَذْبِ النَّفَوسِ إِلَى سَمَاعِهَا، لِمَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حُبِّ التَّنَقُّلِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَجَدِّدَةِ وَاسْتِلْذَادُهَا بِهَا. وإظهار خاصَّةِ الْقُرْآنِ، حِيثُ لَمْ يَحْصُلْ مَعَ تَكْرِيرِ ذَلِكَ فِيهِ هُجْنَةٌ فِي الْلَّفْظِ، وَلَا مَلِئُ عَنْدِ سَمَاعِهِ؛ فَبِاِنِ ذَلِكَ كَلَامَ الْمَخْلوقِينَ.

وقد سُئل: ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد، دون غيرها من القصص؟ وأجيب بوجوه:

أحدها: أن فيها تشبيب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنَ بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدم تكرارها لما فيه من الإغضاء والستر، وقد صحَّحَ الحاكم في «مستدركه» حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف.

ثانيها: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم، فلما اختصت بذلك اتفقت الدواعي على نقلها، لخروجها عن سمت القصص.

ثالثها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني: إنما كرر الله قصص الأنبياء، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً؛ إشارة إلى عجز العرب؛ لأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت فيسائر القصص.

قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقصّ عليهم، كما رواه الحاكم في «مستدركه» [٣٤٥/٢٢] وهو صحيح، فنزلت ميسوطة تامة، ليحصل لهم مقصود القصص؛ من استيعاب القصة، وترويج النفس بها، والإحاطة بطرفها.

وجواب خامس: وهو أقوى ما يجاح به: أنَّ قصص الأنبياء إنما كررت؛ لأن المقصود بها إفاده إهلاك مَنْ كَذَّبُوا رَسُولَهُمْ، وال الحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله ﷺ، فكلما كذبوا أُنزِلت قصصه متذكرة بحلول العذاب، كما حلَّ على المكذبين، ولهذا قال تعالى في آيات: «فَقَدْ مَضَتْ سُنُّتُ الْأَوَّلِينَ» [الأنفال: ٣٨]. «أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنَى» [الأنعام: ٦]. وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك. وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصص أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنيين، وقصة موسى مع الخضر، وقصة الذبيح.

فإن قلت: قد تكررت قصص ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين، وليس من قبل ما ذكرت.

قلت: الأولى في سورة «كَهْبَعَ». وهي مكية، أُنزِلت خطاباً لأهل مكة. والثانية، في سورة آل عمران، وهي مدنية، أُنزِلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المحاجة والمباهلة .

النوع الخامس: الصفة، وتعد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة، نحو «فَتَحَبُّرُ رَبَّةُ مُؤْمَنَةٍ» [النساء: ٩٢].

الثاني: التوضيح في المعرفة، أي: زيادة البيان، نحو: «وَرَسُولُهُ الَّتِي أَلْمَتْهُ» [الأعراف: ١٥٨].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى، نحو: «يَسِّرْ لَهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ ② الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَنْ لِكَ يَوْمَ الْدِينِ» [الفاتحة: ١ - ٤]. «هُوَ اللَّهُ الْخَلِقُ الْبَارِئُ الْمَصْوِرُ» [الحجر: ٢٤].

ومنه: «يَحْكُمُ بِهَا أَنَّبَيْوْنَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا» [المائدة: ٤٤]. فهذا الوصف للمدح، وإظهار شرف الإسلام، والتعريض باليهود وأنهم بعداء عن ملة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلهم، وأنهم بمعزل عنها. قاله الرمخري^(١).

(١) في «تفسيره» ٦١٥/١، المائدة: ٤٤.

الرابع: الذم، نحو: ﴿فَلَا سُوْدَ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام، نحو: ﴿لَا تَنْجُذُوا إِلَهَيْنِ آثَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. فإن ﴿إِلَهَيْنِ﴾ للتنمية، فاثنين بعده صفة مؤكدة لله تعالى عن الإشراك، والإفادة أن النهي عن إلهين إنما هو لمض كونهما اثنين فقط، لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك. ولأن الوحدة، تطلق ويراد بها النوعية، كقوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ وَبْنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ﴾ [البخاري: ٣٥٠٢، وأحمد: ١٦٧٨٢]. وتطلق ويراد بها نفي العدة، فالتنمية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَنْجُذُوا إِلَهَيْنِ﴾ فقط لتوهم أنه نهي عن اتخاذ جنسين لله؛ وإن جاز أن يُتَّخَذَ من نوع واحد عَدَدَ الله، ولهذا أكَّد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

ومثله: ﴿فَأَسْأَلُكُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ رَوْجَيْنِ آثَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. على قراءة تنوين ﴿كُلِّ﴾^(١). وقوله: ﴿فَإِذَا قُنِعَ فِي الصُّورِ قَفَّهُ وَجَدَهُ﴾ [الحاقة: ١٣]. فهو تأكيد لرفع توهم تعدد النفحة؛ لأن هذه الصيغة قد تَدُلُّ على الكثرة، بدليل: ﴿وَإِنْ تَعْذُّذُوا يَنْعَمَ اللَّهُ لَا يَحْصُوْهَا﴾ [ابراهيم: ٣٤].

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِنْ كَانَا آثَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فإن لفظ ﴿كَانَا﴾ يفيد التنمية، فتفسيره باثنين لم يُقدِّر زيادة عليه.

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفارسي: بأنه أفاد العدد المض كونه مجرداً عن الصفة، لأنه قد كان يجوز أن قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو صالحتين، أو غير ذلك من الصفات، فلما قال ﴿آثَيْنِ﴾ أفهم أن فرض الشتتين تعلق بمجرد كونهما ثتتين فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المبني. وقيل: أراد: (إن كانتا اثنين فصاعداً) فعَبَرَ بالأدنى عنه وعَمِّا فوقه اكتفاء.

ونظيره: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنُوكُمْ حَلْيَنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين. ومن الصفات المؤكدة قوله: ﴿وَلَا طَيْرٌ يَطِيرُ بِمَنَاجِهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فقوله ﴿بِطِيرٍ﴾ لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقته، فقد يطلق مجازاً على غيره، وقوله: ﴿بِمَنَاجِهِ﴾ لتأكيد حقيقة الطيران، لأنه يطلق مجازاً على شدة العدو والإسراع في المشي.

ونظيره: ﴿يَقُولُونَ بِإِسْنَتِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]؛ لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان، بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَفْسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وكذا: ﴿وَلَكِنْ تَعَى الْقُلُوبُ أَلَّى فِي أَصْدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ لأن القلب قد يطلق مجازاً على العين، كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله: ﴿الَّذِينَ كَانُوا أَعْيُّنَهُمْ فِي عَيْلَهُ عَنْ ذَكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١].

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلّم، بل متكلّم فصيح. وأشكّل على هذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا بَيْنَهَا﴾ [مريم: ٥١]. وأجيب بأنه حال لا صفة؛ أي: مرسلًا في حال نبوته، وقد تقدّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه.

(١) هي قراءة حفص عن عاصم. «السبعة...» ص ٤٤٥.

قاعدة:

إذ وقعت الصفة بعد متضادين أو لهما عدد: جاز إجراؤها على المضاف، وعلى المضاف إليه، فمن الأول: **﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ طَبَافًا﴾** [الملك: ٣]، ومن الثاني: **﴿سَبَعَ بَقَرَتِ سَمَانٍ﴾** [يوسف: ٤٣].

فائدة: إذا تكررت النعوت لواحد: فالأحسن - إنْ تباعد معنى الصفات - العطف، نحو: **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّهَرُ وَالبَاطِنُ﴾** [الحديد: ٣]. وإنْ تركه، نحو: **﴿وَلَا تُطِعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾**^{١٦} **﴿هَمَّا زِيَّ مَشَّامٍ يَنْسِيرُ﴾**^{١٧} **﴿مَنَاعَ لِلْخَيْرِ مُعَذِّيًّا أَشِيرُ﴾**^{١٨} **﴿عَتَّلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْرٌ﴾** [القلم: ١٠ - ١٣].

فائدة: قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها. قال الفارسي: إذا ذكرت صفاتٍ في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتتنوع وتتفتن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً.

مثاله في المدح: **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقْبِلُونَ أَصْلُوهُ وَالْمُؤْمِنُونَ أَرْكَوْهُ﴾** [النساء: ١٦٢]. **﴿وَلَكُنَّ الَّرِّيَّ مِنَ أَمَّنْ يَأْتِي اللَّهُ﴾** إلى قوله: **﴿وَالْمُؤْمِنُ يَعْهُدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالْمُصَدِّرُونَ﴾** [البقرة: ١٧٧].

وقرئ شاذًا: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** برفع **﴿رَبِّ﴾** ونصبه.

ومثاله في الذم: **﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾** [المسد: ٤].

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإيهام. وفائدةه البيان والتأكيد.

أما الأول: فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بينت أنك تزيد بزيد الأخ لا غير.

وأما التأكيد؛ فلا يُنهى على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول: إما بالمطابقة في بدل الكل، وإما بالتضمن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتغال.

مثال الأول: **﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾** صرطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [الفاتحة: ٦، ٧]. **﴿وَلَنَكَ تَهْدِي إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ﴾** [الشورى: ٥٢، ٥٣]. **﴿لَئِنْ سَعَى إِلَيَّ الظَّبَابُ ﴾**^{١٩} **﴿نَاصِيَةً كَذِبَةً خَاطِئًا﴾** [العلق: ١٥، ١٦].

ومثال الثاني: **﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتَعْطَاعَ إِلَيْهِ سَيْلًا﴾** [آل عمران: ٩٧]. **﴿وَلَوْلَا دَفْعَ اللَّهِ النَّاسَ بَعْثَهُمْ يَبْقَعُ﴾** [البقرة: ٢٥١].

ومثال الثالث: **﴿وَمَا أَنْسَنَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُهُ﴾** [الكهف: ٦٣]. **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّرِّ الْحَرَامِ قَتَالِ فِيَّهُ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾** [البقرة: ٢١٧]. **﴿قُلْ أَنْهَبُ الْأَخْدُودُ ﴾**^{٢٠} **﴿أَنَّا نَارٌ﴾** [البروج: ٤، ٥]. **﴿لَعَلَّنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُبُوْتَهُ﴾** [الزخرف: ٣٣].

وزاد بعضهم بدل الكل من البعض، وقد وجدت له مثلاً في القرآن، وهو قوله: **﴿يَدْخُلُونَ جَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَهَنَّمَ عَلَيْهِمْ﴾** [مريم: ٦١، ٦٠]. فجئناه عدن: بدل من الجنة التي هي بعض. وفائدةه: تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة.

وقال ابن السّيد: وليس كُلُّ بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنياً عنه، كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صَرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صَرَاطُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢]. ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشك أحد في أن الصراط المستقيم هو صراط الله؟ وقد نص سيبويه على: أنَّ من البدل ما الغرض منه التأكيد. انتهى.

وجعل منه ابن عبد السلام: ﴿وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَيْمَهُ مَازِرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]. قال: ولا بيان فيه؛ لأنَّ الأب لا يتبس بغيره، ورُدَّ: بأنَّه يطلق على الجَدِّ فأبدل لبيان إرادة الأب حقيقة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصفة في الإيضاح، لكن يفارقهما في أنه وضع ليدلَّ على الإيضاح باسم مختصٍ به، بخلافهما؛ فإنَّها وُضعت لتدلَّ على معنى حاصل في متبعها.

وفرق ابن كَيْسان^(١) بينه وبين البدل: بأنَّ البدل هو المقصود، وكأنَّ قرْره في موضع المبدل منه، وعطفُ البيان وما عطف عليه كُلُّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»^(٢): عطف البيان يجري مجرى النَّعْت في تكميل متبعه، ويفارقه في أن تكميله متبعه بشرح وتبيين، لا بدالة على معنى في المتبع، أو سبيبة. مجرى التأكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهُّم مجاز. ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح. ومن أمثلته: ﴿فِيهِ مَا يَنْتَظِرُ بَيْنَتَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَرَّكَةٍ زَيْتُونَ﴾ [النور: ٣٥].

وقد يأتي لمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْكَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ فالبيت الحرام عطفُ بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً. وجعل منه: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثَّيْ وَحْزَنِي﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا حَمَّلُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَصْمًا﴾ [طه: ١١٢]. ﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخَشِّنِ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوْجًا وَلَا أَمْتَنًا﴾ [طه: ١٠٧]. قال الخليل: العوج والأمت بمعنى واحد. ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبه: ٧٨]، والزخرف: ٨٠. ﴿شَرَعَةً وَمِنْهَا جَاءُ﴾ [المائدة: ٤٨]. ﴿لَا تُقِي وَلَا تَنْزَر﴾ [المدثر: ٢٨]. ﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]. ﴿أَطْعَنَا سَادَتَنَا وَكَبَّرَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ﴿لَا يَمْسَنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمْسَنَا فِيهَا لُغُوتٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. فإنَّ تصيب كل غب وزنداً ومعنى. ﴿صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. قال ثعلب: هما بمعنى.

(١) ابن كَيْسان: محمد بن أحمد، عالم بالعربية نحواً ولغة، بغدادي (ت: ٢٩٩ هـ). «طبقات النحوين» ١٧٠، و«شنرات الذهب» ٢٣٢ / ٢.

(٢) «شرح الكافية» ١١٩١ / ٣ باب العطف.

وأنكر المبرّد وجود هذا النوع في القرآن، وأول ما سبق على اختلاف المعنين. وقال بعضهم: المُخَلِّصُ في هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته التنبية على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغيير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

وحكى أبو حيّان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جُرد من الجملة وأفرد بالذكر تفصيلاً.

ومن أمثلته: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَنْ كَانَ عَدُوا لِلَّهِ وَمَلَكَتْ كُنْدِهِ وَرَسُلَهُ، وَجِبْرِيلَ وَمِيكَنَلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَلَئِنْ تَنْكِمْ أُمَّةٍ يَدْعُونَ إِلَى الْحَيَاةِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ٤٠]. ﴿وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فإن إقامتها من جملة التمسك بالكتاب، وحُصّت بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عماد الدين.

وُحُصّ جبريل وميكائيل بالذكر رداً على اليهود في دعوى عداوته، وضم إليه ميكائيل؛ لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أن جبريل ملك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح.

وقيل: عن جبريل وميكائيل لما كانا أميري الملائكة لم يدخلوا في لفظ الملائكة أولاً، كما أنَّ الأمير لا يدخل في مسمى الجن. حكاه الكرمانية في «العجبات»^(١).

ومن ذلك: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ [النساء: ١١٠] . ﴿وَمَنْ أَظْلَمَ مِنْ أَفْرَقَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِي إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. بناء على أنه لا يختص بالواو، كما هو رأي ابن مالك فيه وفيما قبله. وُحُصّ المعطوف في الثانية بالذكر تبيهاً على زيادة فبحه.

تبنيه: المراد بالخاص والعام هنا ما كان فيه الأول شاملًا للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده، فأخذوا. والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ والنسك العبادة، فهو أعم. و: ﴿إِنَّ لِيَتَكَ سَبْعًا مِنَ الْمَكَافِ وَالْقَرَبَاتِ الْغَلِيمِ﴾ [الحجر: ٨٧]. ﴿رَبِّ أَنْفَرَ لِي وَلِوَالِدَيَ وَلِمَنْ دَخَلَ سَبِقَ مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]. ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُلِّكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وجعل منه الزمخشري: ﴿وَمَنْ يَدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣١]، بعد قوله: ﴿فَلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ [يونس: ٣١].

(١) «عجبات التفسير...» / ١٦٠ البقرة: ٩٨.

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تبهم ثم توضح فإنك تطلب.

وفائدته: إما رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام والإيضاح، أو لتمكين المعنى في النفس تمكيناً زائداً لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعب. أو لتكلّم لذة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجيه ما، تشوّقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتأملت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه كانت لذته أشدّ من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: **﴿رَبِّ أَسْجَحَ لِي صَدَرِي﴾** [طه: ٢٥]؛ فإن **﴿أَسْجَح﴾** يفيد طلب شرح شيء ما، و**﴿صَدَرِي﴾** يفيد تفسيره وبيانه. وكذلك: **﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾** [طه: ٢٦]. والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد. وكذلك: **﴿أَلْزَأْنَحَ لَكَ صَدَرَكَ﴾** [الشرح: ١]؛ فإن المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقام امتنان وتفخيم. وكذا: **﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَنُولَةً مَقْطُوعَ مُصْبِحِينَ﴾** [الحجر: ٦٦].

ومنه التفصيل بعد الإجمال، نحو: **﴿إِنَّ عِدَّةَ الْشَّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾** إلى قوله: **﴿مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمَةٌ﴾** [التوبه: ٣٦]، وعكسه، كقوله: **﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحُجَّةِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْنَا تِلْكَ عَشَرَةً كَاملَةً﴾** [البقرة: ١٩٦]، أعيد ذكر (العشرة) لرفع توهّم أن الواو في: **﴿وَسَبْعَةٌ﴾** بمعنى (أو) فتكون الثلاثة داخلة فيها، كما في قوله: **﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾**، ثم قال: **﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوْسَىٰ مِنْ فَوْقِهَا وَنَزَكَ فِيهَا وَقَدَرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾** [فصلت: ٩، ١٠]. فإن من جملتها اليومين المذكورين أولاً، وليس أربعة غيرهما. وهذا أحسن الأرجوحة في الآية، وهو الذي أشار إليه الزمخشري^(١)، ورجحه ابن عبد السلام، وجزم به الزمكاني في «أسرار التنزيل». قال: ونظيره: **﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ تِلْكَثِيرَ إِلَهَةً وَأَتَعْمَنَاهَا بِعَشَرِ﴾** [الأعراف: ١٤٢]؛ فإنه رافع لاحتمال أن تكون تلك العشرة من غير مواعدة. قال ابن عسکر^(٢): وفائدة الوعد بثلاثين أولاً، ثم بعشر، ليتجدد له قرب انقضاء المواعدة، ويكون فيه متاهياً مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية، فلما فُصلت استشعرت النفس قرب التمام، وتجدد بذلك عزم لم يتقدم.

وقال الكرمانی في «العجبات»^(٣): في قوله: **﴿تِلْكَ عَشَرَةً كَاملَةً﴾** ثمانية أجوبة: جوابان من التفسير، وجواب من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من اللغة، وجواب من المعنى، وجوابان من الحساب. وقد سُقطتُها في «أسرار التنزيل»^(٤).

النوع الثاني عشر: التفسير:

(١) في «تفسيره» سورة فصلت: ٩.

(٢) ابن عسکر: محمد بن علي أبو عبد الله، أديب، نبيل، عالم بالتاريخ والحديث (ت: ٦٣٦هـ). «قضاء الأندرس» ١٢٣، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ١٢٢/٢ - ١٢٥.

(٣) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢٠٦/١، البقرة: ١٩٦.

(٤) وكان الكرمانی قد ذكرها، وإليك ما قال: أما التفسير فالجواب الأول: أن ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم.

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبسٌ وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسّرُه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ حُلُوقًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جُرُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَتُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١]؛ قوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ﴾ إلخ... تفسير للهلوع، كما قال أبو العالية وغيره. ﴿الْقَيْوُمُ لَا تَأْخُذُمْ سِنَةً وَلَا تَوْمَمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال البيهقي في «شرح الأسماء الحسني»^(١): قوله: ﴿لَا تَأْخُذُمْ سِنَةً﴾ تفسير للقيوم.

﴿يَسُومُوكُمْ سَوْءَةَ الْعَذَابِ يُدْخِلُونَ . . .﴾ الآية [البقرة: ٤٩]. فيبحون وما بعده تفسير للسوء. ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمُثَلِّ إِادَمَ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ . . .﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]. فـ (خلقه) وما بعده تفسير للمثال.

﴿لَا تَنْجِدُوا عَدُوِّي وَعَدُوكُمْ أُولَئِكَ تُفْرَنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١]. فـ (تفرون) تفسير لاتخاذهم أولياء.

﴿أَصْكَمْدُ لَمْ يَكُلْدَ وَلَمْ يُولَدْ . . .﴾ الآية [الإخلاص: ٢، ٣]. قال محمد بن كعب القرظي: لم يلد إلى آخره: تفسير للصمد، وهو في القرآن كثير. قال ابن جنبي: ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها، لأن تفسير الشيء لا حقٌّ به ومتى لم وجاري مجرى بعض أجزائه.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصانع. وله فوائد:

منها: زيادة التقرير والتتمكين، نحو: ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]. والأصل: هو الصمد. ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلِ عَلَى النَّاسِ وَلَذِكْنَ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُشْكِرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكَيْتَبِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكَيْتَبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَأَنْفَقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِيَامُ الْقَوْيِ ذَلِكَ حَيْدُ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وأما الفقه، فإن الكفارات وجبت متابعة، ولما فصل ها هنا بينهما بالإفطار، قيد ليعلم أنها كالمتعلقة، وأما النحو، فإن الواو قد يذكر مع الشيء في العطف، والمراد به أحدهما كقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ وَمَنِ الْسَّلَامُ مَنْ شَاءَ وَلَمَّا وَبَعْدَ﴾ فقيد، ليعلم أنهما مرادان. وأما اللغة فإن السبع يذكر والمراد به الكثرة، لا العدد الذي فوق السبعة دون الثمان، وأما المعنى فإن الثلاثة لما عطفت عليها سبعة، احتمل أن تكون بعدها ثلاثة، فقيد بالعشرة ليعلم أنها كملت. وأما الحساب فإن السبعة المذكورة عقب الثلاثة تحتتم أن تكون مع الثلاثة كما في قوله: ﴿وَفَدَرَ فِيهَا أَفْوَتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: مع اليومين اللذين ذكرنا في قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنَ﴾. ولا بد من هذا لدفع التناقض في الآية، فقيد بقوله: ﴿تِنَكَ شَعْرَةً كَاملَةً﴾ ليعلم أنها سواها. والثاني: أن عادة الحساب قد جرت بذكر الجملة بعد التفصيل.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي ٩٣/١.

ومنها: قصد الإهانة والتحقير، نحو: «أَوْلَئِكَ حُرْبُ الشَّيْطَنِ إِلَّا إِنَّ حُرْبَ الشَّيْطَنِ هُمُ الظَّاهِرُونَ» [المجادلة: ١٩]. «إِنَّ الشَّيْطَنَ يَرْجُعُ بِنَفْسِهِ إِنَّ الشَّيْطَنَ» [الإسراء: ٥٣].

ومنها إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول: «فَإِنَّ اللَّهَمَّ مِنْكَ الْمُلْكُ تُؤْتَى الْمُلْكُ» [آل عمران: ٢٦]؛ لو قال: (توبيه) لأوهم أنه الأول، قاله ابن الحشّاب. «الظَّاهِرُتِ بِاللَّهِ عَلَيْهِ دَائِرَةُ السَّوْءِ» [الفتح: ٦]؛ لأنَّه لو قال: (عليهم دائرته) لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى: «فَبَدَا يَأْوِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءَ أَخِيهِمْ أَسْتَرْجَهَا مِنْ وِعَاءَ أَخِيهِمْ» [يوسف: ٧٦]؛ لم يقل (منه)؛ لثلا يتوهم عود الضمير إلى الآخر، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها، وليس كذلك؛ لما في المباشرة من الأذى الذي تأبه النفوس الأبية، فأعيد لفظ الظاهر لتفادي هذا، ولم يقل (من وعائه)؛ لثلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأنَّ العائد عليه ضمير (استرجها).

ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الرُّوع على ضمير السامع، بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بذلك. ومنه: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْتُوا الْأَمْكَنَتِ إِلَيْنَا أَهْلَهَا» [النساء: ٥٨]. «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ» [النحل: ٩٠].

ومنها: قصد تقوية داعية المأموم، ومنه: «فَإِذَا عَمِتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» [آل عمران: ١٥٩].

ومنها: تعظيم الأمر، نحو: «أَوْلَمْ يَرَوْ كَيْفَ يُبَدِّيَ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِذِّبُهُ إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِسِيرٍ» [العنكبوت: ١٩]. «فَلَمْ يَرَوْ فِي الْأَرْضِ فَإِنْظُرُوهُ كَيْفَ بَدَّ الْخَلْقُ» [العنكبوت: ٢٠]. «هَلْ أَنْ عَلَى الْإِنْسَنِ جِنْ مِنَ الدَّاهِرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذَكُورًا ⑪ إِنَّا خَلَقْنَا إِلَيْنَاهُ» [الإنسان: ١، ٢].

ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: «أَوْلَانَا الْأَرْضَ نَبْوَأْ مِنَ الْجَنَّةِ» [الزمر: ٧٤]؛ لم يقل: (منها) ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

ومنها: قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: «فَاقْمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْأُمَّيَّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ» بعد قوله: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ» [الأعراف: ١٥٨]؛ لم يقل: (فأَمِنُوا بالله وبني) ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أنَّ الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وُصف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك، لأنَّه لا يُوصف.

ومنها: التنبيه على علية الحكم، نحو: «فَبَدَلَ اللَّهُنَّ ظَلَمُوا قُوْلًا غَيْرَ اللَّهِيْ قِيلَ لَهُمْ فَازَلَتْ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا» [البقرة: ٥٩]. «فَإِنَّ اللَّهَ عَذَّبَ لِلْكُفَّارِينَ» [البقرة: ٩٨]؛ لم يقل: (لهم) إعلاماً بأنَّ من عادى هؤلاء فهو كافر، وأنَّ الله إنما عاداه للكفرة. «فَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ أَنْ فَرَّى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَبَ بِعَيْنِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ» [يونس: ١٧]. «وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِيْعِينَ» [الأعراف: ١٧٠]. «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا» [الكهف: ٣٠].

ومنها: قصد العموم، نحو: «وَمَا أَبْرَئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَانَةٍ» [يوسف: ٥٣]؛ لم يقل: (إنَّها)؛ لثلا يفهم تخصيص ذلك بنفسه، «أَوْلَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ حَقًا وَأَعْتَدْنَا لِلْكُفَّارِ عَذَابًا مُهِبَّا» [النساء: ١٥١].

ومنها: قصد الخصوص، نحو: «وَإِمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلّٰهِي» [الأحزاب: ٥٠]؛ لم يقل: (لك) تصرِحًا بأنه خاصٌ به.

ومنها: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى، نحو: «فَإِنْ يَشَاءُ اللّٰهُ يَعْتَمِدُ عَلٰى فَلٰكَ وَيَمْعَثُ اللّٰهُ أَبْطَلَ» [الشورى: ٢٤]. فإن «وَمَعَ اللّٰهِ» استثناف لا داخلٌ في حكم الشرط.

ومنها: مراعاة الجنس، ومنه: «أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . . .». السورة، ذكره الشيخ عز الدين، ومثله ابن الصائغ بقوله: «خَلَقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَلَقٍ» [العلق: ٢]، ثم قال: «عَلَّمَ الْإِنْسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَنَ لَيَعْلَمُ»؛ فإن المراد بالإنسان الأولى: الجنس. وبالثاني: آدم، أو: من يعلم الكتابة، أو إدريس. وبالثالث: أبو جهل.

ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضهم في قوله: «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى» [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أن يتحمّل ضميرًا لا بدّ منه؛ ومنه: «حَتَّى إِذَا أَهْلَ فَرِيَةً أَسْتَطَعْمَا أَهْلَهَا» [الكهف: ٧٧]؛ لو قال: (استطعماها) لم يصحّ، لأنهما لم يستطعا القرية، أو (استطعماهم) فكذلك، لأن جملة (استطعما) صفة لقرية النكرة، لا لـ(أهل)، فلا بدّ أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلّا مع التصريح بالظاهر. كما حَرَرَه السبكي في جواب سؤاله الصلاح الصفدي^(١) في ذلك حيث قال:

أَسِيدَنَا قَاضِي الْقَضَايَا وَمَنْ إِذَا
وَمَنْ كَفَّهُ يَوْمَ النَّدَى وَرَأَعَهُ
وَمَنْ إِنْ دَجَّثَ فِي الْمَشَكَلَاتِ مَسَائِلُ
رَأَيَّثُ كِتَابَ اللّٰهِ أَكْبَرَ مَعْجِزِ
وَمَنْ جَمَلَةً الْإِعْجَازَ كَوْنَ اخْتِصَارِهِ
وَلَكَنَّنِي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً
وَمَا هِيَ إِلَّا «أَسْتَطَعْمَا أَهْلَهَا» فَقَدْ
فَمَا الْحَكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ
فَأَرْشَدْتُ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي

تنبيه: إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مرّ في آيات: «إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ» [الأعراف: ١٧٠]، «إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً» [الكهف: ٣٠]. ونحوها.

ومنه: «مَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ وَلَا الْمُشْرِكُونَ أَنْ يُرَدَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْرَ مَنْ رَيَّكُمْ»

(١) الصَّفَدِيُّ: خليل بن أبيك، صلاح الدين، أديب مؤرخ كثير التصانيف (ت: ٧٦٤هـ). «الدرر الكامنة» ٢/٨٧.
«طبقات الشاعية» ٦/٩٤.

وَاللَّهُ يَخْصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ» [البقرة: ١٠٥]؛ فإن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعاده بلفظ (الله)؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسع.

ومنه: «الْمَحْمُدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» إلى قوله: «بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ» [الأنعام: ١].

وإعادته في جملة أخرى أحسن منه في الجملة الواحدة لانفصالتها، وبعد الطول أحسن من الإضمار، ثلا يبقى الذهن مشاغلاً بسبب ما يعود عليه، فيقوته ما شرع فيه، كقوله: «وَتَلَكَ حُجَّتَنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ» [الأنعام: ٨٣] بعد قوله: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ لِأَيْمَهُ إِذْرَ» [الأنعام: ٧٤].

النوع الرابع عشر: الإيغال، وهو الإمعان:

وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنه خاص بالشعر، ورد: بأنّه وقع في القرآن من ذلك: «يَنْفَرُونَ أَتَيْعُوا الْمُرْسَلِينَ أَتَيْعُوا مَنْ لَا يَسْتَكْبُرُ أَجَرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ» [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: «وَهُمْ مُهْتَدُونَ» إيغال؛ لأنّه يتم المعنى بدونه، إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والتغريب فيه.

وجعل ابن أبي الإصبع منه: «وَلَا شُعْبٌ أَصْمَ الدُّعَاءِ إِذَا وَلَأْ مُتَبَرِّينَ» [النمل: ٨٠]؛ فإن قوله: «إِذَا وَلَأْ مُتَبَرِّينَ» زائد على المعنى، مبالغة في عدم انتفاعهم «وَمَنْ أَحَسَّ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ» [المائدة: ٥٠] زائد على المعنى، لمدح المؤمنين والتعريض بالذم لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان. «إِنَّمَا لَكُمْ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطَقُونَ» [الذاريات: ٢٣]، فقوله: «مِثْلَ مَا» إلى آخره.. إيغال زائد على المعنى، لتحقيق هذا الوعد، وأنه واقع معلوم ضرورة، لا يرتاب فيه أحد.

النوع الخامس عشر: التَّذَلِيلُ :

وهو أن يؤتى بجملة عَقِبَ جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويترقرّر عند من فهمه. نحو: «ذَلِكَ جَزِّئُهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهُلْ جُنُّى إِلَّا كَكُورٌ» [سبأ: ١٧]، «وَقُلْ جَاءَ الْحُقُّ وَزَهَقَ الْبَطْلُ إِنَّ الْبَطْلَ كَانَ رَهُوقًا» [الإسراء: ٨١]، «وَمَا جَعَلَنَا لِشَرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْمُلْدُّ أَفَيْنَ مَيْتَ فَهُمُ الْمُفْلِدُونَ» [الأنبياء: ٣٤]، «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» [الأنبياء: ٣٥]، «وَيَوْمَ الْقِيَمةِ يَكْفُرُونَ بِشَرِكَتِكُمْ وَلَا يُتَبَّعُكُمْ مِثْلُ حَيْرٍ» [فاطر: ١٤].

النوع السادس: الطرد والعكس:

قال الطيبى: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني وبالعكس، كقوله: «لِيَسْتَدِينُمُ الَّذِينَ مَلَكُتُ أَيْمَنَكُمْ وَالَّذِينَ لَرَبُّلُوْعَا الْحَلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَبَّتْ» إلى قوله: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جَاحِدُهُنَّ» [النور: ٥٨]. فمنطوق الأمر بالاستدلال في تلك الأوقات خاصةً مقرر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس. وكذا قوله: «لَا يَعْصُوْنَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ» [التحريم: ٦].

قلت: وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسعى بالاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم، نحو: «**أَذْلَّةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ**» [المائدة: ٥٤]. فإنه لو اقتصر على «**أَذْلَّةً**» لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: «**أَعَزَّةٍ**». ومثله: «**أَشَدَّهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءَ يَبْتَهِمْ**» [الفتح: ٢٩]. لو اقتصر على (أشدّاء) لتوهم أنه لغلظتهم.

﴿تَخْرِيجٌ بِصَنَاءِ مِنْ غَيْرِ سُورَةٍ﴾ [طه: ٢٢]، «**لَا يَمْطَئِنُكُمْ مُتَيَّمِنُ وَجْهُهُمْ وَهُنَّ لَا يَشْعُرُونَ**» [النمل: ١٨] احتراس، لئلا يتّوهم نسبة الظلم إلى سليمان. ومثله: «**فَتَصْبِحُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ**» [الفتح: ٢٥]. وكذا: «**فَإِلَوْا شَهَدًا إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشَهِّدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكُنُوبُونَ**» [المنافقون: ١]. فالجملة الوسطى احتراس، لئلا يتّوهم أن التكذيب مما في نفس الأمر.

قال في «عروس الأفراح»^(١): فإن قيل: كل من ذلك أفاد معنى جديداً، فلا يكون إطناباً، قلنا: هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهّم غيره، وإن كان له معنى في نفسه.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيدة نكتة، كالтельيف في قوله: «**وَيَطْعَمُونَ الْكَطَّافَ عَلَى حُيُّبِهِ**» [الإنسان: ٨]، أي: مع حب الطعام، أي: اشتهاه؛ فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً. ومثله: «**وَمَائَةُ الْمَالِ عَلَى حُيُّبِهِ**» [البقرة: ١٧٧]. «**وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الْأَصْلِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ**» [طه: ١١٢]، فقوله: «**وَهُوَ مُؤْمِنٌ**» تتميم في غاية الحسن.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً، كقوله تعالى: «**أَيُّوبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ . . .**» الآية [البقرة: ٢٦٦]، فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: «**جَنَّةٌ**» لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: «**مِنْ تَغْيِيلٍ وَأَعْنَابٍ**» فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثم زاد: «**تَجْنِيَرٌ وَنَعْتَهَا أَلَانَهَرُ**» متتماً لوصفها بذلك، ثم **كَمَّلَ** وصفها بعد التتميمين فقال: «**لَمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الشَّمَرَتِ**» فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتّد الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: «**وَأَصَابَهُ الْكَبَرُ**»، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصائب، بقوله بعد وصفه بالكبير: «**وَلَكُمْ ذُرِيَّةٌ**»، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذريّة بـ«**ضُعْفَةٌ**»، ثم ذكر استئصال الجنة - التي ليس لها مصاب غيرها - بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: «**فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ**»، ولم يقتصر على ذكره، للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك، فقال: «**فِيهِ تَأْرِ**»، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها، لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفني باحتراقها، لما فيها من الأنهر ورطوبة الأشجار، فاحتدرس عن هذا الاحتمال بقوله: «**فَأَخْرَقْتُ**» فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام وأتمه وأكمله.

(١) «عروس الأفراح» ٦٠٨/١

قال ابن أبي الإصبع : والفرق بين الاستقصاء والتميم والتكميل : أن التميم يرد على المعنى الناقص ليتم ، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمل أوصافه ، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه ، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه ، فلا يبقى لأحد فيه مساغ .

النوع العشرون: الاعتراض:

وسمّاه قدامة^(١) : التفافاً ، وهو: الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب ، في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنى ، لنكتة غير دفع الإيهام ؛ قوله: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَيْتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُ مَا يَشَاءُونَ﴾ [النحل: ٥٧]. فقوله: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات ، والشناعة على جاعليها . وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِمَّا نِكَارًا﴾ [الفتح: ٢٧]؛ فجملة الاستثناء اعتراض للتبrik .

ومن وقوعه بأكثر من جملة: ﴿فَأَؤْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمْ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْوَيْلَيْنَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ نِسَافُكُمْ حَرَثُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣]؛ فقوله: ﴿نِسَافُكُمْ﴾ متصل بقوله: ﴿فَأَؤْهُنَّ﴾ ؛ لأنه بيان له ، وما بينهما اعتراض للحث على الطهارة وتجنب الأذكار .

وقوله: ﴿يَتَأَرْضُ أَبْيَانَ مَاءَكُ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَبَلَ بَعْدَ﴾ [هود: ٤٤] فيه اعتراض بثلاث جمل ، وهي: ﴿وَغَيْضَ الْمَاءِ وَقُضَى الْأَمْرُ وَأَسْوَتَ عَلَى الْمُؤْودِي﴾ قال في «الأقصى القريب»: ونكتته إفاده أن هذا الأمر الواقع بين القولين لا محالة ، ولو أتى به آخرًا لكان الظاهر تأخيره ، فبتوسيطه ظهر كونه غير متأخر . ثم فيه اعتراض في اعتراض ، فإن ﴿وَغَيْضَ الْأَمْرِ﴾ معترض بين ﴿وَغَيْضَ﴾ و﴿وَأَسْوَتَ﴾ ؛ لأن الاستواء بحصول عقب الغرض .

وقوله: ﴿وَلَمْ يَأْتِ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانَ﴾ إلى قوله: ﴿مُشَكِّنُهُ عَلَى فُرْشٍ﴾ [الرحمن: ٤٦ - ٥٤] فيه اعتراض بسبع جمل إذا أعرب حالاً منه .

ومن وقوع اعتراض في اعتراض: ﴿فَلَا أُشْكِمُ بِمَوْقَعِ الْجُنُومِ﴾ ^(٢) ^{وَلَئِنْهُ لَفَسَمْ لَوْ تَعْمَلُنَّ عَظِيمًا إِنَّهُ لِقَوْمٌ كَيْمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧] . اعتراض بين القسم وجوابه بقوله: ﴿وَلَئِنْهُ لَفَسَمْ ...﴾ الآية . وبين القسم وصفته بقوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ تعظيمًا للمقسم به وتحقيقاً لإجلاله ، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها .}

قال الطبيبي في «التبیان»^(٢) : ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة ، مع أن مجھیه مجیء ما لا يُترقب ، فيكون كالحسنة تأتیك من حيث لا تحتسب .

(١) قُدَامَةُ بْنُ جعْفَرَ الْبَنْدَادِيُّ، أَبُو الْفَرْجِ، مِنَ الْبَلْغَاءِ الْفَصِحَّاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْمَنْطَقَةِ وَالْفَلْسَفَةِ. لَهُ: «جَوَاهِرُ الْأَلْفَاظِ» (ت: ٣٣٧هـ). «النجوم الراحلة» ٣/٢٩٧، مقدمة «جواهير الألفاظ».

(٢) «التبیان» ص ٣١٨.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائده: التقرير والأبلغية، فإنَّ النقوس أبعثُ على قبول الأحكام المعللة من غيرها، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤالٍ اقتضته الجملة الأولى. وحروفه: اللَّام ، إِن ، وَأَن ، إِذ ، وَالبَاء ، وَكَي ، وَمِن ، وَلَعْلَّ ، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات.

وممَّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة) كقوله: «**حَكَمَهُ بِلِغَةً**» [القمر: ٥]. وذكر الغاية من الخلق، نحو قوله: «**جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَشًا وَالسَّمَاءَ بَيْنَ أَرْجُونَ**» [البقرة: ٢٢]. «**أَنْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَدًا وَأَنْجِيلَ أَنْقَادًا**» [النَّبِيَا: ٦ ، ٧].



النوع السابع والخمسون

في الخبر والإنشاء

اعلم أنَّ الحدّاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبةً على انحصر الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

وادعى قوم: أنَّ أقسام الكلام عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشقُّع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

وقيل: تسعه، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة.

وقيل: ثمانية، بإسقاط التشفع لدخوله فيها.

وقيل: سبعة، بإسقاط الشك لأنَّه من قسم الخبر.

وقال الأخفش: هي ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمنٌ.

وقال بعضهم: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء.

وقال قوم: أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء.

وقال كثيرون: ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. قالوا: لأنَّ الكلام إماً أن يحتمل التصديق والتکذيب أو لا. الأول: الخبر، والثاني: إنْ اقتربنا معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإنْ لم يقتربن بل تأخرَ عنه فهو الطلب. والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأنَّ معنى (اضرب) مثلاً - وهو طلب الضرب - مقتربن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه.

وقد اختلف الناس في حدِّ الخبر: فقيل: لا يحدُّ لعسرِه، وقيل: لأنَّه ضروري، لأنَّ الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورةً ورجحه الإمام في «المحصول»^(١).

والأكثر على حده، قال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب. فأورد عليه: خبر الله تعالى، فإنه لا يكون إلا صادقاً؟ فأجاب القاضي بأنه يصحُّ دخوله لغة.

وقيل: الذي يدخله التصديق والتکذيب، وهو سالم من الإيراد المذكور.

وقال أبو الحسن البصري: كلام يفيد بنفسه نسبةً. فأورد عليه، نحو (قم)، فإنه يدخل في الحدّ؛ لأنَّ القيام منسوبٌ والطلب منسوب.

وقيل: الكلام المفید بنفسه إضافةً أمرٍ من الأمور إلى أمرٍ من الأمور: نفيًا أو إثباتًا.

وقيل: القول المقتضي بتصريحه نسبةً معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات.

(١) «المحصل في علم أصول الفقه» فخر الدين الرازي ٤/٢٢١ الكلام في الأخبار.

وقال بعض المتأخرین: الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه.

وقال بعض من جعل الأقسام ثلاثة:

الكلام إن أفاد بالوضع طلباً، فلا يخلو: إما أن يكون بطلب ذكر الماهيّة، أو تحصيلها، أو الكف عنها. والأول الاستفهام، والثاني الأمر، والثالث النهي.

وإن لم يُعْد طلباً بالوضع: فإن لم يحتمل الصدق والكذب سُمِّيَ تبيهًا وإنشاء، لأنك تَبَهَّت به على مقصودك، وأنشأته؛ أي: ابتكرته، من غير أن يكون موجوداً في الخارج، سواء أفاد طلباً باللازم كالمعنى والترجي والنداء والقسم، أم لا: كانت طالق.

وإن احتملها من حيثُ هو فهو الخبر.

فصل: القصد بالخبر إفادة المخاطب، وقد يرد بمعنى الأمر، نحو: ﴿وَالْوَلَادُونَ يُرْبَعُنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

﴿وَالْمُطَلَّقُتُ يَرْبَضُنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وبمعنى النهي، نحو: ﴿لَا يَمْسِهِ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ أي: أعنّا. ومنه: ﴿تَبَّئَّتْ يَدَّاً إِلَيْهِ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، فإنه دعاء عليه. وكذا: ﴿فَتَنَاهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبه: ٣٠]، ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَوْمُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤].

وجعل منه قوم: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. قالوا: هو دعاء عليهم بضيق صدورهم عن قبال أحدي.

ونازع ابن العربي في قولهم: إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهي، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْث﴾ [البقرة: ١٩٧]^(١): ليس نفيّاً لوجود الرفث، بل نفيّ لمشروعيته؛ فإن الرفث يوجد من بعض الناس، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن تقع بخلاف مخبره، وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعًا لا إلى وجوده محسوسًا، كقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقُتُ يَرْبَضُنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ومعناه: مشروعًا لا محسوسًا، فإننا نجد مطلقات لا يتربصن، فعاد النفي إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي. وكذا: ﴿لَا يَمْسِهِ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسه أحد منهم شرعاً، فإن وجد المسمى فعلى خلاف حكم الشرع. قال: وهذه الدفينة التي فاتت العلماء، فقالوا: إن الخبر يكون بمعنى النهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد؛ فإنهما مختلفان حقيقة وبيانان وضعان. انتهى.

فرع: من أقسامه على الأصح التعجب، قال ابن فارس: وهو تفضيل شيء على أضرابه.

وقال ابن الصائغ^(٢): استعظام صفة، خرج بها المتعجب منه عن نظائره.

وقال الزمخشري: معنى التَّعَجُّب تعظيم الأمر في قلوب الساعدين؛ لأن التَّعَجُّب لا يكون إلَّا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

(١) في «أحكام القرآن» ١/١٨٨، البقرة: ١٩٧.

(٢) ابن الصائغ: علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، أبو الحسن، عالم بالعربية (ت: ٦٨٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

وقال الرُّمَانِي: المطلوب في التعجب الإبهام؛ لأنَّ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ أَنْ يَتَعَجَّبُوا مَمَّا لَا يُعْرَفُ سَبِيلٌ، فَكُلُّمَا اسْتَهِمُ الْسَّبِيلُ كَانَ التَّعَجُّبُ أَحْسَنَ.

قال: وأصل التَّعَجُّبِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى الْخَفِيِّ سَبِيلٌ، وَالصِّيَغَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ تُسَمَّى تَعَجُّبًا، مَجَازًا.

قال: مِنْ أَجْلِ الإِبَاهَمِ لَمْ تَعْمَلْ (نَعَمْ) إِلَّا فِي الْجَنْسِ مِنْ أَجْلِ التَّفْخِيمِ؛ لِيَقُولَ التَّفْسِيرُ عَلَى نَحْوِ التَّفْخِيمِ بِالْإِضْمَارِ قَبْلِ الذِّكْرِ.

ثُمَّ قَدْ وَضَعُوا لِلتَّعَجُّبِ صِيَغَتِهِ مِنْ لَفْظِهِ، وَهِيَ (مَا أَفْعَلَ) وَ(أَفْعَلَ بِهِ) وَصِيَغَاتِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، نَحْوِ (كَبُرُّ). كَقُولُهُ: «كَبُرُّ كَلَمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ» [الْكَهْفُ: ٥]، «كَبُرُّ مَقْتَنًا عِنْدَ اللَّهِ» [الصَّفُ: ٣]، «كَيْفَ تَكُونُونَ بِاللَّهِ» [الْبَقْرَةُ: ٢٨].

قاعدة: قال المحققون: إذا ورد التَّعَجُّبُ مِنَ اللَّهِ صُرِفَ إِلَى الْمَخَاطِبِ، كَقُولُهُ: «فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى الْأَثَارِ» [الْبَقْرَةُ: ١٧٥]، أي: هُؤُلَاءِ يَجِبُ أَنْ يَتَعَجَّبُوا مِنْهُمْ. وَإِنَّمَا لَا يُوصَفُ تَعَالَى بِالتَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْطَامٌ يَصْحَبُهُ الْجَهْلُ، وَهُوَ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَلَهُذَا تُعَبِّرُ جَمَاعَةُ الْتَّعَجُّبِ بِبَدْلِهِ، أي: إِنَّهُ تَعَجُّبٌ مِنَ اللَّهِ لِلْمَخَاطِبِينَ.

وَنظِيرُ هَذَا مُجَيءُ الدُّعَاءِ وَالْتَّرْجِيِّ مِنَهُ تَعَالَى، إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا تَفَهَّمَ الْعَرَبُ، أي: هُؤُلَاءِ مَمَّا يَجِبُ أَنْ يَقُولُ لَهُمْ: عِنْدَكُمْ هَذَا، وَلَذِكْرِهِ كَالْمُسَبِّبِيَّ فِي قُولِهِ: «أَعْلَمُ بِيَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» [طه: ٤٤]. الْمَعْنَى: اذْهَبُوا عَلَى رِجَائِكُمَا وَظَمَعِكُمَا. وَفِي قُولِهِ: «وَبَلِّيلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ» [الْمَطَفَّفِينَ: ١]. «وَبَلِّيلٌ يُوَمِّدُ لِلشَّكَّارِيَّينَ» [الْمَطَفَّفِينَ: ١٠]: لَا نَقُولُ هَذَا دُعَاءً، لَأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ قَبِيعٌ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تَكَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لِغَتِهِمْ وَعَلَى مَا يَعْنُونَ، فَكَأَنَّهُ قَبِيلٌ لَهُمْ: «وَبَلِّيلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ»، أي: هُؤُلَاءِ مَمَّا وَجَبَ هَذَا القُولُ لَهُمْ؛ لَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقُولُ لِصَاحِبِ الشَّرُورِ وَالْهَلْكَةِ، فَقِيلَ: هُؤُلَاءِ مَمَّا دَخَلَ فِي الْهَلْكَةِ.

فرع: من أَقْسَامِ الْخَبَرِ: الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ: نَحْوِ: «سَرِّيْهُمْ إِنَّنَا فِي الْأَفَاقِ» [فَصِلَتْ: ٥٣]. «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَبَّ» [الْشَّعْرَاءُ: ٢٢٧]. وَفِي كَلَامِ ابْنِ قُتَيْبَةَ^(١) مَا يَوْهِمُ أَنَّهُ إِنشَاءُ.

فرع: من أَقْسَامِ الْخَبَرِ النَّفِيُّ، بَلْ هُوَ شَطَرُ الْكَلَامِ كُلُّهُ. وَالْفَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْجَحْدِ: أَنَّ النَّافِيَ إِنْ كَانَ صَادِقًا سُمِّيَ كَلَامَهُ نَفِيًّا وَلَا يُسَمَّى جَحْدًا، وَإِنْ كَانَ كَادِبًا سُمِّيَ جَحْدًا وَنَفِيًّا أَيْضًا، فَكُلُّ جَحْدٍ نَفِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَفِيٍّ جَحْدًا. ذَكْرُهُ أَبُو جَعْفَرُ النَّحَاسِ وَابْنِ الشَّجَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

مَثَلُ النَّفِيِّ: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ» [الْأَحْزَابُ: ٤٠].

وَمَثَلُ الْجَحْدِ: نَفِيٌّ فَرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ آيَاتُ مُوسَى، قَالَ تَعَالَى: «فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ إِنَّنَا مُبْصِرَةٌ قَاتَلُوا هَذَا سِرْخَرٌ شَيْثٌ وَحَمَدُوا إِلَيْهَا وَسَيَقِنُتُهَا أَنفُسُهُمْ» [النَّمَلُ: ١٣، ١٤].

(١) ابن قُتَيْبَةَ: عبد الله بن مسلم أبو محمد، من أئمَّةِ الأَدْبَرِ (ت: ٢٧٦هـ). «لِسَانُ الْمِيزَانُ» ٣/٣٥٧، «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانُ» ٢٥١/١.

أدوات النفي: لا، ولات، وليس، وما، وإن، ولم، ولما.

وقد تقدّمت معانيها وما افترقت فيه في نوع الأدوات.

ونورد هنا فائدة زائدة، قال الخوئي: أصل أدوات النفي (لا) و(ما)، لأن النفي إما في الماضي وإما في المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً، و(لا) أخف من (ما) فوضعوا الأخف للأكثر.

ثم إن النفي في الماضي: إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً، أو نفياً فيه أحكام متعددة، وكذلك النفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات: ما، ولم، ولن، ولا. وأما إن، ولما فليسا بأشليين. فـ: «ما»، و«لا» في الماضي والمستقبل متقابلان، و«لم» كأنه مأخوذ من (لا) و(ما)؛ لأن (لم) نفي للمستقبل لفظاً والمضي معنى، فأخذ اللام من (لا) التي هي لنفي المستقبل، والميم من (ما) التي هي لنفي الماضي، وجمّع بينهما إشارة إلى أن في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي؛ ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو. وأما (لما) فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: (لم) و(ما) لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا تفيد (لما) الاستمرار.

تبنيات:

الأول: رعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء. وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ يُغَنِّي عَنْ مَمْلُوكٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ سَيِّئًا﴾ [مرim: ٦٤]، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سَيِّئَةً وَلَا تُؤْمِنُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ونظائره. والصواب: أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه.

الثاني: نفي الذات الموصوفة: قد يكون نفياً للصفة دون الذات، وقد يكون نفياً للذات أيضاً.

من الأول: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، أي: بل هم جسد يأكلونه.

ومن الثاني: ﴿لَا يَتَّقَلوْنَ النَّاسَ إِلَّا حَافَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصل منهم إلحاد. ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَيْسٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفيع لهم أصلاً. ﴿فَمَا تَعْمَلُمُ شَفَاعَةً لِلشَّاغِبِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، أي: لا شافعين لهم فتتفهم شفاعتهم. بدليل: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَفِيعٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠].

ويسمى هذا النوع عند أهل البديع: نفي الشيء بإنجاحه.

عبارة ابن رشيق^(١) في «تفسيره»: أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشيء وباطنه نفيه، بأن ينفي ما هو من سبيه كوصفه، وهو المنفي في الباطن. عبارة غيره: أن يُنفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً، وبالغة في النفي وتأكيداً له.

ومنه: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٌ أَخْرَ لَا يُرْهِنُ لَهُ بِدِير﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فإن (إله مع الله) لا

(١) أحمد بن رشيق من أهل الأندلس، أديب (ت: ٤٤٢هـ). «بغية الملتمس» ١٦٦.

يكون إلّا عن غير برهان . ﴿وَيَقُولُونَ أَتَيْتَنِي بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١] ، فإنّ قتلهم لا يكون إلّا بغیر حقّ .
 ﴿رَفَعَ الْمَيْتَاتَ بِغَيْرِ عَبْرٍ تَرَوْهُ﴾ [الرعد: ٢] ، فإنها لا عمدة لها أصلًا .

الثالث : قد ينفي الشيء رأساً ، لعدم كمال وصفه ، أو انتفاء ثمرته . قوله في صفة أهل النار : ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَ﴾ [الأعلى: ١٣] ، فنفي عنه الموت ، لأنّه ليس بموت صريح ، ونفي عن الحياة ، لأنّها ليست بحياة طيبة ولا نافعة .

﴿وَتَرَهُمْ يَظْرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبَصِّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨] ، فإنّ المعتزلة احتجّوا بها على نفي الرؤية ؛ فإنّ النظر في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرٌ﴾ [القيمة: ٢٣] لا يستلزم الإبصار . ورُدّ : بأنّ المعنى أنها تنظر إليه بإقبالها عليه ، وليس بتبصر شيئاً .

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْرَبُوا مَا لَمْ يَرَوْا فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَلَقَى وَلَنَسَ مَا شَرَبُوا بِهِ أَنْفُسُهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، فإنّه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القسوي ، ثم نفاه آخرأ عنهم لعدم جريتهم على موجب العلم . قاله السكاكي .

الرابع : قالوا : المجاز يصحّ نفيه ، بخلاف الحقيقة . وأشكل على ذلك : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنَكِرْتَ اللَّهَ رَبِّي﴾ [الأفال: ١٧] ، فإنّ المنفي فيه هو الحقيقة . وأجيب : بأنّ المراد بالرمي هنا المترتب عليه ؛ وهو وصوله إلى الكفار ، فالوارد عليه النفي هنا مجاز لا حقيقة ، والتقدير : وما رمي خلقنا إذ رميتك كسباً ، أو ما رميتك انتهاءً إذ رميتك ابتداءً .

الخامس : نفي الاستطاعة : قد يراد به نفي القدرة والإمكان ، وقد يراد به نفي الامتناع ، وقد يراد به الواقع بمشقة وكفة .

من الأول : ﴿فَلَا يَسْتَطِعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] ، ﴿فَلَا يَسْتَطِعُونَ رَدَهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠] ، ﴿فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا أَسْتَطَعُوا لَهُ نَهَا﴾ [الكهف: ٩٧] .

ومن الثاني : ﴿هَلْ يَسْتَطِعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] على القراءتين ^(١) ، أي : هل يفعل ؟ أو هل تجيئنا إلى أن تسأل ؟ فقد علموا أنه قادر على الإنزال ، وأن عيسى قادر على السؤال .

ومن الثالث : ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِ صَبَرًا﴾ [الكهف: ٦٧] .

قادعة : نفي العام يدل على نفي الخاص ، وثبوته لا يدل على ثبوته ، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام ، ونفيه لا يدل على نفيه ، وشكّ أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتزام به ، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص ، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام .

فالأول : قوله : ﴿فَلَمَّا أَضَأَتْ مَا حَوَلَمْ ذَهَبَ اللَّهُ بِيُوْهُمْ﴾ [البقرة: ١٧] ؛ لم يقل : (بضوئهم) بعد قوله : ﴿أَضَأَتْ﴾ ؛ لأنّ النور أعمّ من الضوء ، إذ يقال على القليل والكثير ، وإنّما يقال الضوء على النور الكبير ، ولذلك قال : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ النَّسْمَ ضَيَّاهُ وَالنَّمَرُ تُورًا﴾ [يونس: ٥] ، ففي الضوء دلالة

(١) قراءة الكسائي وحده بالباء ونصب الباء ، واللام مدغمة في الناء . وقرأ الآبقون : بالياء ورفع الباء . «السبعة...» ص ٢٤٩ .

على النور، فهو أخصّ منه، فعدمُه يوجب عدم الضوء، بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً، ولذا قال عقبه: «وَرَأَهُمْ فِي ظُلْمٍ».

ومنه: «لَيْسَ بِضَلَالٍ» [الأعراف: ٦١]؛ ولم يقل: (ضلال) كما قالوا: «إِنَّا لَنَرَيْكُمْ فِي ضَلَالٍ» [الأعراف: ٦٠]؛ لأنها أعمُ منه، فكان أبلغ في نفي الضلال. وغير عن هذا: بأنّ نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس البشري، وبأنّ نفي الأدنى يلزم منه نفي الأعلى.

والثاني: قوله: «وَجَنَّتِي عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» [آل عمران: ١٣٣]، ولم يقل: (طولها)؛ لأن العرض أخصّ، إذ كلّ ما له عرض فله طول، ولا ينعكس.

ونظير هذه القاعدة: أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل. وقد أشكل على هذا آيتان: قوله تعالى: «وَمَا رَبِّكَ يُظْلِمُ لِلْعَبِيدِ» [فصلت: ٤٦]. وقوله: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّاً» [مريم: ٦٤]. وأجيب عن الآية الأولى بأوجوبة:

أحدها: أن «ظلاماً» وإن كان للكثرة لكنه جيء به في مقابلة (العبيد) الذي هو جمع كثرة ويرسمه أنه تعالى قال: «عَلَمَ الْغَيُوبِ» [المائدة: ١٠٩]. فقابل صيغة (فعال) بالجملة. وقال في آية أخرى: «عَلَمَ الْغَيْبِ» [الزمر: ٤٦]. فقابل صيغة (فاعل) الدالة على أصل الفعل بالواحد.

الثاني: أنه نفي الظلم الكبير ليتنفي القليل ضرورة؛ لأن الذي يظلم، إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأنّ يترك القليل أولى.

الثالث: أنه على النسبة، أي: بذري ظلم، حكاه ابن مالك عن المحققين.

الرابع: أنه أتي بمعنى (فاعل) لا كثرة فيه.

الخامس: أن أقل القليل لو ورد منه تعالى لكان كثيراً، كما يقال: زلة العالم كبيرة.

السادس: أنه أراد: ليس بظلم، ليس بظلم، ليس بظلم؛ تأكيداً للنفي؛ غير عن ذلك بـ: «ليس بظلم».

السابع: أنه ورد جواباً لمن قال: «ظلم». والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم.

الثامن: أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات، فجرى النفي على ذلك.

التاسع: أنه قصد التعریض بأن ثم ظلاماً للعبد من ولادة الجحود.

ويجاب عن الثانية بهذه الأوجوبة. وبعاشر: وهو مناسبة رئيس الآي.

فائدة: قال صاحب «الياقوتة»: قال ثعلب والمبرد: العرب إذا جاءت بين الكلامين بمحدين كان الكلام إخباراً، نحو: «وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» [الأنياء: ٨]. والمعنى: إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام، وإذا كان الجهد في أول الكلام كان جهداً حقيقياً، نحو: (ما زيد بخارج). وإذا كان في أول الكلام جهداً زائداً، وعليه: «فِيمَا إِنْ مَكَثْتُمْ فِيهِ» [الأحقاف: ٢٦] في أحد الأقوال.

فصل: من أقسام الإنشاء الاستفهام؛ وهو طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار.

وقيل: الاستخارار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم؛ فإذا سالت عنه ثانياً كان استفهاماً. حكاه ابن فارس في «فقه اللغة».

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكُمْ، وكيف، وأين، وأنَّى، ومتى، وأيَّان. ومررت في الأدوات.

وقال ابن مالك في «المصباح»^(١): وما عدا الهمزة نائب عنها؛ ولكن طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن، لزم ألا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شاكِ مصدق بإمكان الإعلام؛ فإنَّ غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيلُ الحاصل، وإذا لم يُصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام.

وقال بعض الأنَّةَ: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام فإنَّما يقع في خطاب الله، على معنى أنَّ المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل.

وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً، وألَّفَ في ذلك العلَّامة شمس الدين بن الصائغ كتاباً سماه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام». قال فيه: قد توَسَّعَتُ العربُ فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعان، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة، خلافاً للصغار.

الأول: الإنكار، والمعنى فيه على النفي وما بعده منفي، ولذلك تصحبه (إلا) كقوله: «فَهُلْ يَهْلُكُ إِلَّا قَوْمٌ الظَّاهِرُونَ» [الأحقاف: ٣٥]، «وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفَّارُ» [سبأ: ١٧]، وعُطف عليه المنفي في قوله: «فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُ مِنْ نَصِيرٍ» [الروم: ٢٩]، أي: لا يهدي. ومنه: «أَتَزِمَّنُ لَكَ وَأَتَبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ» [الشعراء: ١١١]، «أَتَوْنُ لِلشَّرِينِ مِثْنَاهُ» [المؤمنون: ٤٧]، أي: لا نؤمن. «أَمْ لَهُ الْبَيْتُ وَلَكُمُ الْبَيْنُ» [الطور: ٣٩]، «أَلَكُمُ الذِّكْرُ كَلَّهُ الْأَنْتَ» [النَّجْم: ٢١]، أي: لا يكون هذا، «أَشَهَدُوا خَلْقَهُمْ» [الزخرف: ١٩]، أي: ما شهدوا ذلك.

وكثيراً ما يصحبه التكذيب، وهو في الماضي بمعنى (لم يكن)، وفي المستقبل بمعنى (لا يكون)، نحو: «أَفَأَصْنَكُكُمْ رَبِّكُمْ بِالْيَمِينِ...» الآية [الإسراء: ٤٠]، أي: لم يفعل ذلك، «أَنْلَمْكُوهَا وَأَسْمِهَا كُرْهُونَ» [هود: ٢٨]، أي: لا يكون هذا الإلزام.

الثاني: التوبیخ، وجعله بعضهم من قبيل الإنكار، إلَّا أنَّ الأول إنكارٌ إبطالٌ، وهذا إنكارٌ توبیخٌ، والمعنى على أنَّ ما بعده واقع جدير بأن ينفي، فالنفي هنا غير قصدي والإثبات قصدي، عكس ما تقدم، ويعبر عن ذلك بالترقيع أيضاً، نحو: «أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي» [طه: ٩٣]، «أَتَعْنَدُونَ مَا تَنْجِحُونَ» [الصفات: ٩٥]، «أَنْدَعْنَوْنَ بَعْلًا وَنَدْرُونَ أَحْسَنَ الْخَلِيقَيْنَ» [الصفات: ١٢٥].

وأكثر ما يقع التوبیخ في أمر ثابت ووُبُّخ على فعله كما ذكر، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع، كقوله: «أَوْلَئِكَ نَعْمَلُكُمْ مَا يَنْدَكُرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ» [فاطر: ٣٧]، «أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَنَهَجُوا فِيهَا» [النساء: ٩٧].

(١) ص ٨٤ من أقسام الإنشاء الاستفهام.

الثالث : التقرير ، وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده . قال ابن جنبي : ولا يستعمل ذلك بـ : هل ، كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام . وقال الكندي : ذهب كثيرون من العلماء في قوله : «**هُل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ**» [١] أو **يَنْفَعُونَكُمْ** [الشعراء : ٧٢ ، ٧٣] إلى أنَّ (هل) تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبیخ ، إلَّا أنَّى رأيت أبا علي^(١) أبي ذلك ؛ وهو معدور ، لأنَّ ذلك من قبيل الإنكار .

ونقل أبو حيَّان عن سيبويه : أنَّ استفهام التقرير لا يكون بـ : هل ، إنما يستعمل فيه الهمزة ، ثم نقل عن بعضهم أنَّ (هل) تأتي تقريراً ، كما في قوله تعالى : «**هُل فِي ذَلِكَ قَسْمٌ لِّيَحْجِرُ**» [الفجر : ٥] .

والكلام مع التقرير موجب ، ولذلك يعطى عليه صريح الموجب ، ويعطى على صريح الموجب .

فالاول : قوله تعالى : «**أَلَا نَشَّحَ لَكَ صَدَرَكَ** [١] **وَوَضَعْنَا عَنْكَ وَرْزَكَ**» [الشرح : ١ ، ٢] . «**أَلَمْ يَعْدِكَ** **يَتِيمًا فَتَأْوِي** [٦] **وَوَجَدَكَ**» [الضحى : ٦ ، ٧] . «**أَلَا تَجْعَلُ كَيْدَهُ فِي تَصْبِيلٍ** [٢] **وَأَرْسَلَ**» [الفيل : ٢ ، ٣] .

والثاني : نحو : «**أَكَدَّبْتُمْ بِعَيْنِي وَلَمْ تُحْبِطُوا بِهَا عِلْمًا**» [النمل : ٨٤] ، على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل : «**وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَبَنُتُهَا أَفْسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**» [النمل : ١٤] .

وحقيقة استفهام التقرير : أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي ، ونفي النفي إثبات ؛ ومن أمثلته : «**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ**» [الزمر : ٣٦] . «**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**» [الأعراف : ١٧٢] . وجعل منه الزمخشري : «**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**» [البقرة : ١٠٦] .

الرابع : التعجب أو التعجب ، نحو : «**كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ**» [البقرة : ٢٨] ، «**مَالِكَ لَا أَرَى** **الْمُهْدَهُ**» [النمل : ٢٠] .

وقد اجتمع هذا القسم وسابقاً في قوله : «**أَنَّمَارُونَ النَّاسَ بِالْبَرِّ**» [البقرة : ٤٤] . قال الزمخشري^(٢) : الهمزة للتقرير مع التوبیخ والتعجب من حالهم .

ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي : «**مَا وَلَهُمْ عَنْ قِتْلَتِهِمْ**» [البقرة : ١٤٢] .

الخامس : العتاب ، قوله : «**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ**» [الحديد : ١٦] . قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامهم وبين أن عوتبوا بهذه الآية إلَّا أربعُ سنين . أخرجه الحاكم . [٤٧٩/٢] . وهو صحيح .

ومن ألطافه ما عاتب الله به خيرَ خلقه **بِكَلِيلٍ** بقوله : «**عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أُؤْنَتْ لَهُمْ**» [التوبه : ٤٣] . ولم يتأدَّب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب .

السادس : التذكير ، وفيه نوع اختصار ، كقوله : «**أَلَّا أَعْهَدَ إِلَيْكُمْ يَبْقَىَ إَدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا أَشَيْطَنَ**»

(١) أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد ، أحد الأئمة في علم العربية (ت : ٣٧٧هـ) . «إنباه الرواة» / ١ ، ٢٧٣ ، «تاريخ بغداد» / ٧ ، ٢٧٥ .

(٢) في «كتابه» / ١ ، ٢٧٧ ، البقرة : ٤٤ .

[يس: ٦٠]، «أَلَمْ أَفْلَ لَكُمْ إِنِّي أَغَمْ عَيْبَ السَّهْوَتِ وَالْأَرْضِ» [البقرة: ٣٣]، «هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ يُوْسُفَ وَأَخْيُوهِ» [يوسف: ٨٩].

السابع: الافتخار، نحو: «أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مَصْرَ» [الزخرف: ٥١].

الثامن: التفحيم، نحو: «مَا هَذَا الْكِتَابُ لَا يَعْلَمُ صَيْدَرَةً وَلَا كِيرَةً» [الكهف: ٤٩].

التاسع: التهويل والتخييف، نحو: «الْحَافَةُ ⑪ مَا الْحَافَةُ» [١١]، «الْقَارِعَةُ ⑫ مَا الْقَارِعَةُ» [١٢].

العاشر: عكسه، وهو التسهيل والتخفيف، نحو: «وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ مَاءَمُتُّ» [النساء: ٣٩].

الحادي عشر: التهديد والوعيد، نحو: «إِنَّمَا تُهْلِكُ أَلْوَلِنَ» [المرسلات: ١٦].

الثاني عشر: التكثير، نحو: «وَكُمْ مِنْ قَرِيبَةِ أَهْلِكُهَا» [الأعراف: ٤].

الثالث عشر: التسوية، وهو الاستفهام الداخل على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة: ٦].

الرابع عشر: الأمر، نحو: «أَسْلَمْتُمْ» [آل عمران: ٢٠]، أي: أسلموا. «فَهَلْ أَنْتُ مُنْهَوْنَ» [المائدة: ٩١]، أي: انتهوا. «أَنْصَرْتُمُونَ» [الفرقان: ٢٠]، أي: اصبروا.

«الخامس عشر»: التنبية، وهو من أقسام الأمر، نحو: «إِنَّمَا تَرَى إِنِّي رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَلَ» [الفرقان: ٤٥]، أي: انظر. «إِنَّمَا تَرَى اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا يَنْصَبُ إِلَيْهِ الْأَرْضُ مُخْصَسَةً» [الحج: ٦٣]. ذكره صاحب «الكاف الشاف»^(١) عن سيبويه، ولذلك رفع الفعل في جوابه، وجعل منه قوله: «فَإِنَّ نَذَهَبُونَ» [النكتة: ٢٦]، للتنبية على الضلال، وكذا: «وَمَنْ يَرْعَبُ عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» [البقرة: ٢٤٥].

السادس عشر: الترغيب، نحو: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ فَرْضًا حَسَنًا» [البقرة: ٢٤٥]، «هَلْ أَذْكُرُ عَلَى بَحْرَكَ ثُجِيْكَ» [الصف: ١٠].

السابع عشر: النهي، نحو: «أَخْشَوْنَاهُمْ فَالَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ» [التوبه: ١٣]، بدليل «فَلَا تَخْشُوا الْكَاسَ وَأَخْشُونَ» [المائدة: ٤٤]، «مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَبِيرِ» [الانتصار: ٦]، أي: لا تغتر.

الثامن عشر: الدعاء، وهو كالنهي، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، نحو: «أَتَهْبِكُمَا إِمَّا فَعَلَ الْسَّفَهَةَ» [الأعراف: ١٥٥]، أي: لا تهلكنا.

النinth عشر: الاسترشاد، نحو: «أَجَعْلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا» [البقرة: ٣٠].

العشرون: التمني، نحو: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شَعْمَةٍ» [الأعراف: ٥٣].

الحادي والعشرون: الاستبطاء، نحو: «مَنْ نَصَرَ اللَّهَ» [البقرة: ٢١٤].

الثاني والعشرون: العرض، نحو: «أَلَا تُبْحِبُونَ أَنْ يَقْرَرَ اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢].

الثالث والعشرون: التحضيض، نحو: «أَلَا تُفْلِتُونَ قَوْمًا نَكْثَرُ أَيْمَنَهُمْ» [التوبه: ١٣].

(١) الزمخشي في «الكاف الشاف» ٣/٢٠، الحج: ٦٣، الفرقان: ٤٥.

الرابع والعشرون: التجاهل، نحو: «أَءْنِذَ عَلَيْهِ الْذِكْرُ مِنْ بَيْنَ أَنْفُسِهِ» [ص: ٨].
 الخامس والعشرون: التعظيم، نحو: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ، إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥].
 السادس والعشرون: التحقيق، نحو: «أَهَنَّذَا الَّذِي يَذْكُرُ عَالْمَتْكُمْ» [الأنباء: ٣٦]. «أَهَنَّذَا الَّذِي يَعْثَثُ لِلَّهِ رَسُولًا» [الفرقان: ٤١]. وبحتمله وما قبله قراءة: (من فرعون) [الدخان: ٣١]^(١).
 السابع والعشرون: الاكتفاء، نحو: «الَّذِيَّ فِي جَهَنَّمَ مَوْئِي لِلْمُتَكَبِّرِينَ» [الزمر: ٦٠].
 الثامن والعشرون: الاستبعاد، نحو: «وَأَنَّ لَهُ الْذَّكَرَى» [الفجر: ٢٣].
 التاسع والعشرون: الإيذان، نحو: «وَمَا يَلِكُ بِيَمِينِكَ يَنْهَا» [طه: ١٧].
 الثلاثون: التهكم والاستهزاء، نحو: «أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ» [هود: ٨٧]. «أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْقِضُونَ» [الصفات: ٩٢، ٩١].

الحادي والثلاثون: التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله، كقوله: «أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كُلَّمَةٍ الْعَذَابِ أَفَأَنَّ ثَقِيلًا مَنْ فِي الْتَّارِيَّةِ» [الزمر: ١٩]. قال الموفق عبد اللطيف البغدادي^(٢): أي: من حق عليه كلمة العذاب فإنك لا تنقذه. فمن للشرط والفاء جواب الشرط، والهمزة في: «أَفَأَنَّ» دخلت معادة مؤكدة لطول الكلام، وهذا نوع من أنواعها.

وقال الزمخشري: الهمزة الثانية هي الأولى، كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد.

الثاني والثلاثون: الإخبار، نحو: «أَفَ قُلُوبُهُمْ مَرْضٌ أَمْ أَرَأَبُوا» [النور: ٥٠]. «هَلْ أَنَّ عَلَى الْإِنْسَنِ» [الإنسان: ١].

تبنيهات:

الأول: هل يقال: إن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود وانضم إليه معنى آخر، أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟

قال في «عروس الأفراح»^(٣): محل نظر، قال: والذي يظهر: الأول.

قال: ويساعد قوله قول التنوخي في «الأقصى القريب»: إن (لعل) تكون للاستفهام مع بقاء الترجحي.

قال: وممّا يرجّحه أن الاستبطاء في قوله: كم أدعوك؟ معناه: أن الدعاء وصل إلى حد لا أعلم عدده، فانا أطلب أن أعلم عدده. والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثُر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يُشعر بالاستبطاء.

(١) وهي قراءة شاذة.

(٢) عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، موفق الدين، من فلاسفة الإسلام وأحد العلماء المكرثين من التصنيف في الحكمة وعلم النفس والطب والتاريخ والبلدان والأدب (ت: ٦٢٩هـ). «شندرات الذهب» ٥/١٣٢، «فوات الوفيات» ٢/٧، «إنباء الرواة» ٢/١٩٣.

(٣) «عروس الأفراح» ١/٤٥٩.

وأماَّ التَّعْجِبُ : فالاستفهام معه مستمرٌ ، فمن تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائلٌ عن سببه ، فكأنه يقول : أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية الهدى ! وقد صرَّح في «الكشف»^(١) ببقاء الاستفهام في هذه الآية .

وأماَّ التنبئه على الضلال : فالاستفهام فيه حقيقى ؛ لأنَّ معنى أين تذهب ؟ أخبرني إلى أي مكان تذهب ، فإني لا أعرف ذلك ؟ وغايةُ الضلال لا يشعر بها إلى أين تنتهي .

وأماَّ التقرير : فإنَّ قلنا : المراد به الحكم بثبوته فهو خبر بأنَّ المذكور عقِيبُ الأداة واقع ، أو طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم ، فهو استفهام يقرُّر المخاطب ، أي : يتطلَّب منه أن يكون مقرًّا به . وفي كلام أهل الفنِّ ما يقتضي الاحتمالين ، والثاني أظهر . وفي «الإيضاح»^(٢) تصريح به ، ولا بدَّع في صدور الاستفهام ممَّن يعلم المستفهم عنه ؛ لأنَّ طلب الفهم : إما طلب فهم المستفهم ، أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائناً من كان .

وبهذا تنحلُّ إشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام ، ويظهر بالتأمُّل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة . انتهى ملخصاً .

الثاني : القاعدة ، أنَّ المنكر يجب أن يلáiِ الهمزة ، وأشكال عليها قوله تعالى : «أَفَأَصَنَّكُنَّ رَبِّكُمْ بِالْبَيْنَ» [الإسراء : ٤٠] ، فإنَّ الذي يليهم هنا الإِصْفَاء بالبَيْنَ وليس هو المنكر ، إنما المنكر قولهم : إنَّه أَتَّحَدَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَّا .

وأجيب : بأنَّ لفظ الإِصْفَاء مُشَعِّرٌ بزعم أنَّ البناء لغيرهم ، أو بأنَّ المراد مجموع الجملتين . وينحلُّ منها كلام واحد ، والتقدير : أحَدُّ بين الإِصْفَاء بالبَيْنَ واتخاذ البناء ؟

وأشكَّلُ منه قوله : «أَتَأْمَرُنَّ النَّاسَ بِالْبَرِّ وَنَنْسُونَ أَنفُسَكُمْ» [البقرة : ٤٤] ، ووجه الإشكال : أنَّه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبَرِّ فقط ، كما تقتضيه القاعدة المذكورة ، لأنَّ أمر البَرِّ ليس مما ينكر . ولا نسيان النفس فقط ؛ لأنَّه يصير ذكر أمر الناس بالبَرِّ لا مدخلَ له . ولا مجموع الأمرين ؛ لأنَّه يلزم أن تكون العبادة جزءَ المنكر . ولا نسيان النفس بشرط الأمر ؛ لأنَّ النسيان منكر مطلقاً ، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشدَّ منه حال عدم الأمر ؛ لأنَّ المعصية لا تزداد بشاعتها بانضمامها إلى الطاعة ؛ لأنَّ جمهور العلماء على أنَّ الأمر بالبَرِّ واجب ، وإنْ كان الإنسان ناسياً لنفسه . وأمرُه لغيره بالبَرِّ كيف يضاعف بمعصية نسيان ولا يأتي الخير بالشر ؟

قال في «عروس الأفراح»^(٣) : ويحاب بأنَّ فعل المعصية مع النَّهي عنها أفحش ؛ لأنَّها تجعل حال الإنسان كالمتناقض ، وتجعل القول كالمخالف للفعل ، ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل . قال : ولكنَّ الجواب على أنَّ الطاعة الضرفَة : كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها ؟ فيه دقة .

(١) «الكشف» ١٤٢ / ٣ ، التمل : ٢٠.

(٢) «الإيضاح» للقردوبي ص ١٠٨ و ١١٣ .

فصل: من أقسام الإنشاء الأمر

وهو: طلب فعل غير كفٌّ. وصيغته: (افعل) و(ليفعَلْ).

وهي حقيقة في الإيجاب، نحو: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» [البقرة: ٤٣]. «فَلَيَصْلُوَا مَعَكُمْ» [النساء: ١٠٢]. وترد مجازاً لمعانٍ آخر، منها:

الندب: نحو: «وَإِذَا قُرِيَّهُ الْقُرْبَانُ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصُوْا» [الأعراف: ٢٠٤].

والإباحة، نحو: «كَعَاتُوهُمْ» [النور: ٣٣]؛ نص الشافعي على أن الأمر فيه للإباحة . ومنه: «وَإِذَا حَلَّتُمْ فَاصْطَادُوْا» [المائدة: ٢].

والدُّعاء: من السافل للعالٰى، نحو: «رَبِّ أَغْزِلِي» [الأعراف: ١٥١].

والتهديد، نحو: «أَعْمَلُوا مَا شَيْتُمْ» [فصلت: ٤٠]، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤوا.

والإهانة، نحو: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ أَعْزِيزُ الْكَرِيمِ» [الدخان: ٤٩].

والتسخير، أي: التدليل، نحو: «كُوْنُوا قَرْدَهُ» [البقرة: ٦٥]. عَبَرَ به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلاً لهم، فهو أخص من الإهانة.

والتعجيز، نحو: «فَأَلْوَأُوا سُورَقَ مِنْ مِثْلِهِ» [البقرة: ٢٣]؛ إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم.

والامتنان نحو: «كُلُّوْا مِنْ ثَمَرَهِ إِذَا أَشَمَّ» [الأنعام: ١٤١].

والعجب، نحو: «أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ» [الإسراء: ٤٨].

والتسوية، نحو: «فَاصْبِرُوا وَلَا ضَرِبُوا» [الطور: ١٦].

والإرشاد، نحو: «وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَاعِثُمْ» [البقرة: ٢٨٢].

والاحتقار، نحو: «أَلْقَوْا مَا أَنْتُمْ مُلْقُوتُ» [يونس: ٨٠].

والإنذار، نحو: «قُلْ تَسْتَعِوا» [إبراهيم: ٣٠].

والإكرام، نحو: «أَذْهُلُوهَا بِسَلَيْهِ» [الحجر: ٤٦].

والتكوين، وهو أعم من التسخير، نحو: «كُنْ فَيَكُونُ» [البقرة: ١١٧].

والإنعام، أي: تذكير النعمة، نحو: «كُلُّوْا مِمَّا رَزَقْنَاهُمُ اللَّهُ» [الأنعام: ١٤٢].

والتكذيب، نحو: «قُلْ فَأَلْوَأُوا يَأْتُوْرَاهُ فَأَلْوَهُهَا» [آل عمران: ٩٣]، «قُلْ هُلُمْ شَهَدَاهُمُ الَّذِينَ يَتَهَدُوْكُمْ أَنَّ اللَّهَ حَرَمَ هَذَا» [الأنعام: ١٥٠].

والمشورة، نحو: «فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى» [الصفات: ١٠٢].

والاعتبار، نحو: «أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرَهِ إِذَا أَشَمَّ» [الأنعام: ٩٩].

والتعجب، نحو: «أَسْتَعِيْهُمْ وَأَبْيَهُمْ» [مريم: ٣٨]. ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر.

فصل: ومن أقسامه النهي

وهو: طلب الكف عن فعل. وصيغته: (لا تفعل).

وهي حقيقة في التحرير.

وتعد مجازاً لمعانٍ، منها:

الكراء، نحو: ﴿وَلَا تَتَشَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

والدعاة، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِعْ فُلُونَا﴾ [آل عمران: ٨].

والإرشاد، نحو: ﴿لَا تَسْتَأْنُ عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْؤُمُ﴾ [المائدة: ١٠١].

والتسوية، نحو: ﴿أَوْ لَا تَصِرُّوا﴾ [الطور: ١٦].

والاحتقار والتقليل، نحو: ﴿لَا تَمْدَنَ عَيْنَكَ . . .﴾ الآية [الحجر: ٨٨]، أي: فهو قليل حقير.

وبيان العاقبة، نحو: ﴿وَلَا تَخْسِنَ الَّذِينَ قُلُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاهُ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أي:

عاقبة الجهاد الحياة لا الموت.

واليأس، نحو: ﴿لَا تَعْنَدُوا﴾ [التوبه: ٦٦].

والإهانة، نحو: ﴿فَلَمْ يَخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨].



فصل: ومن أقسامه التمني

وهو: طلب حصول شيء على سبيل المحبة. ولا يُشترط إمكان المتمنى، بخلاف المترجح، لكن نُوزع في تسمية تمني الحال طلباً بأن: ما لا يتوقع كيف يُطلب؟

قال في «عروس الأفراح»^(١) فالأحسن ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمني والترجح والنداء والقسم ليس فيها طلب، بل هو تنبية. ولا بدّ في تسميته إنشاء. انتهى.

وقد بالغ قوم فجعلوا التمني من قسم الخبر، وأن معناه النفي، والزمخشري ممن جزم بخلافه. ثم استشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله: ﴿يَكْتَبُنَا رُدُّ وَلَا تُكَذِّبُ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَئْتُهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨]. وأجاب بتضمينه معنى العدة، فتعلق به التكذيب.

وقال غيره: التمني لا يصح في الكذب، وإنما الكذب في المتمنى الذي يترجح عند صاحبه وقوعه، فهو إذاً وارد على ذلك الاعتقاد الذي هو ظن، وهو خبر صحيح.

قال: وليس المعنى في قوله: ﴿وَيَئْتُهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ أن ما تمنوا ليس باواقع، لأنه ورد في معرض الذم لهم، وليس في ذلك المتمنى ذم، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنّهم لا يكذبون، وأنهم يؤمنون.

(١) «عروس الأفراح» ٤٦٥ / ١.

وحرف التَّمْنِي المُوضَوِّع لـ(ليت)، نحو: «يَلَيْتَنَا تَرَدُّ» [الأنعام: ٢٧]، «يَلَيْتَ قَوْمٍ يَعْلَمُونَ» [يس: ٢٦]، «يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَرُ» [النساء: ٧٣].
وقد يُتمَنِّي بـ«هَلْ» حيث يُعلَم فقدُه، نحو: «هَلَ لَنَا مِنْ شُفَعَةٍ فَيَشْفَعُونَا لَنَا» [الأعراف: ٥٣].
وبـ«لو»، نحو: «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ» [الشعراء: ١٠٢]، ولذا نصب الفعل في جوابها.
وقد يُتمَنِّي بـ«لَعَلَّ» في البعيد فنعطي حكم (ليت) في نصب الجواب، نحو: «لَعَلَّ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ الْسَّمَوَاتِ فَاطَّلِعَ» [غافر: ٣٦].



فصل ومن أقسامه الترجي

نقل القرافي في «الفروق»^(١): الإجماع على أنه إنشاء، وفرق بينه وبين التَّمْنِي بـأنَّه في الممكِّن، والتمَنِي فيه وفي المستحيل، وبأنَّ الترجي في القريب والتمَنِي في البعيد، وبأنَ الترجي في المتوقَّع والتمَنِي في غيره، وبأنَ التَّمْنِي في المشقوق للنفس والترجى في غيره.
وسمعت شيخنا العلامة الكافِيجي يقول: الفرقُ بين التَّمْنِي وبين العَرْضِ، هو الفرقُ بينه وبين الترجي.

وحرف الترجي: لعلَّ وعسى. وقد ترد مجازاً لتوُّقِ محذور، ويسمى الإشفاق، نحو: «لَعَلَّ أَسَاعَةً قَرِيبٌ» [الشوري: ١٧].



فصل: ومن أقسامه النداء

وهو: طلب إقبال المدعى على الداعي بحرف نائب مناب (أدعُوك).

ويصحب في الأكثَر الأمر والنَّهْي، والغالب تقدِّمه، نحو: «يَتَائِبَا النَّاسُ أَغْبَدُوا رَبِّكُمْ» [البقرة: ٢١]. «يَعْمَادُ فَلَفَّوْنَ» [الزمر: ١٦]، «يَتَائِبَا الْمُرْتَلُ ① فِي أَيْلَ» [المزمول: ١، ٢]، «وَيَنْقُوُرُ أَسْتَغْفِرُوا رَبِّكُمْ» [هود: ٥٢]، «يَتَائِبَا الَّذِينَ مَأْمَنُوا لَا نَفْدِمُوا» [الحجرات: ١]. وقد يتَّخِرُ، نحو: «وَتُوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَئِمَّةُ الْمُؤْمِنُونَ» [النور: ٣١].

وقد يصحب الجملة الخبرية: فتعقبها جملة الأمر، نحو: «يَتَائِبَا النَّاسُ ضَرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ» [الحج: ٧٣]، «وَيَنْقُوُرُ هَذِنِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيَّاهُ فَذَرُوهَا» [هود: ٦٤]. وقد لا تعقبها، نحو: «يَعْبَادُ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ» [الزخرف: ٦٨]، «يَتَائِبَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفَقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ» [فاطر: ١٥]، «يَتَائِبَتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُهْبَنَى» [يوسف: ١٠٠].

(١) «الفروق» ٩٨/١ وما بعدها، الفرق الثاني.

وقد تصحبه الاستفهامية، نحو: «يَأَتِتُ لَمْ تَبْدِ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبَصِّرُ» [مريم: ٤٢]، «يَأَيُّهَا الَّتِي لَمْ تُحِرِّمْ» [الحرم: ١]. «وَنَقُورُ مَا لَيْ أَعْوَكُمْ» [غافر: ٤١].

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً، كالأغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: «نَافَةَ اللَّهِ وَسُقْنَاهَا» [الشمس: ١٣].

والاختصاص، قوله: «رَحْمَتُ اللَّهُ وَرَبَّكُمْ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ» [هود: ٧٣].

والتنبيه، قوله: «أَلَا يَسْجُدُوا» [النمل: ٢٥].

والتعجب، قوله: «يَنْحَرِرَةً عَلَى الْعَبَادِ» [يس: ٣٠].

والتحسر، قوله: «يَلَمَّا نَرَى كُنْتُ فَرِيَادًا» [النبا: ٤٠].

قاعدة: أصل النداء بـ(يا) أن تكون للبعيد، حقيقة أو حكماً، وقد ينادي بها القريب لنكت:

منها: إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو، نحو: «يَمْوَسِّقَ أَقْبِلَ» [القصص: ٣١].

ومنها: كون الخطاب المتأثر معتبراً به، نحو: «يَأَيُّهَا النَّاسُ أَبْعُدُوا رَبِّكُمْ» [البقرة: ٢١].

ومنها: قصد تعظيم شأن المدعو، نحو: «يَدْرِبُ»، وقد قال تعالى: «فَإِنَّ فَرِيَادَ» [البقرة: ١٨٦].

ومنها: قصد انحطاطه، قوله فرعون: «إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَنْمُوسِي مَسْحُورًا» [الإسراء: ١].

فائدة: قال الرمخشري وغيره: كثُر في القرآن النداء بـ(يا أيها) دون غيره؛ لأن فيه أوجهها من التأكيد، وأسباباً من المبالغة:

منها: ما في (يا) من التأكيد والتنبيه، وما في (ها) من التنبيه، وما في التدرج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد، لأن كلَّ ما نادى له عباده - من أوامره ونواهيه، وعظاته وزواجه، ووعده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك، وممَّا أنطق الله به كتابه - أمور عظام، وخطوب جسام، ومعانٍ واجب عليهم أن يتلقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالأكيد الأبلغ.



فصل: ومن أقسامه: القسم

نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء. وفائدته: تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع. وسيأتي

بسط الكلام فيه في النوع السابع والستين.

فصل: ومن أقسامه: الشرط



النوع الثامن والخمسون

في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع^(١)، فأورد فيه نحو مئة نوع، وهي: المجاز، والاستعارة، والتشبيه، والكتابية، والإرداد، والتمثيل، والإيجاز، والاتساع، والإشارة، والمساواة، والبساط، والإيغال، والتكميم، والتكميل والاحتراس، والاستقصاء، والتذليل، والزيادة، والترديد، والتكرار، والتفسير، والإيضاح، ونفي الشيء بايجابه، والمذهب الكلامي، والقول بالموجب، والمناقضة، والانتقال، والإسجال، والتمكين، والتسليم، والتوضيح، والتسهيم، ورد العجز على الصدر، وتشابه الأطراف، ولزوم ما لا يلزم، والتخير، والتسجيع، والتسريع، والإيهام: وهو التورية، والاستخدام، والالتفات، والاطراد، والانسجام، والإدماج، والافتنان، والاقتدار، وائللاف اللفظ مع اللفظ، وائلاف اللفظ مع المعنى، والاستدراك، والاستثناء، والاقتاصص، والإبدال، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتفويت، والتغایر، والتقسيم، والتدبیح، والتنکیت، والتجرد، والتعديد، والترتیب، والترقی، والتدلی، والتضمین، والجناس، والجمع والتفریق، والجمع والتقسيم، والجمع مع التفریق والتقسيم، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن التّسق، وعتاب المرأة نفسه، والعکس، والعنوان، والفرائد، والقسم، واللفت والنشر، والمشاكلاة، والمزاوجة، والمبالغة، والمطابقة، والمقابلة، والمواربة، والمراجعة، والنزاهة، والإبداع، والمقارنة، وحسن الابداء، وحسن الختام، وحسن التخلص، والاستطراد.

فأمّا المجاز وما بعده إلى الإيضاح: فقد تقدّم بعضها في أنواع مُفردة، وبعضها في نوع الإيجاز والإطناب مع أنواع آخر، كالتعريف والاحتباك، والاكتفاء، والظرد، والعکس.

وأما نفي الشيء بايجابه: فقد تقدّم في النوع الذي قبل هذا.

وأما المذهب الكلامي والخمسة بعده، فستأتي في نوع الجدل مع أنواع آخر مزيدة.

وأما التمكين والثمانية بعده: فستأتي في أنواع الفواصل.

وأمّا حسن التخلص والاستطراد: فسيأتيان في نوع المناسبات.

وأمّا حسن الابداء وبراعة الختام: فسيأتيان في نوعي الفواتح والخواتم.

وها أنا أوردباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعه في غير هذا الكتاب.

الإيهام، ويدعى التورية: أن يذكر لفظ له معنیان - إمّا بالاشراك، أو التواطؤ، أو الحقيقة والمجاز

- أحدهما قريب والأخر بعيد، ويقصد البعيد، وپورى عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أول وهلة.

(١) هو كتاب « بدیع القرآن »، وقد قام بتحقيقه الأستاذ حفني محمد شرف. ط: دار نهضة مصر.

قال الزمخشري: لا ترى باباً في البيان أدقًّ ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا أعنَ على تعاطي تأويل المشابهات في كلام الله ورسوله. قال: ومن أمثلتها: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى» [طه: ٥]، فإنَّ الاستواء على معنيين: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غير مقصود، لتنزيهه تعالى عنه. والثَّانِي: الاستيلاء والملْكُ، وهو المعنى بعيدُ المقصود، الذي وَرَى عنه بالقريب المذكور. انتهى.

وهذه التورية تسمى مجردة؛ لأنها لم يذكر فيها شيءٌ من لوازم المورَّى به ولا المورَّى عنه. ومنها: ما تسمى مرشحة، وهي التي ذُكر فيها شيءٌ من لوازم هذا أو هذا. قوله تعالى: «وَاسْمَهُ يَكْتُبُهَا يَأْتِيهَا» [الذاريات: ٤٧]، فإنَّه يتحملُ العَجَارِحة وهو المورَّى به، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح للبيان، ويتحملُ القوَّة والقدْرَة، وهو بعيدُ المقصود.

قال ابنُ أبي الإصبع في كتابه «الإعجاز»^(١): ومنها: «فَالَّذِي قَالُوا تَالِلَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ كَفَدِير» [يوسف: ٩٥]. فالضلال يتحملُ: الحَبَّ، ضدَّ الهدى. فاستعمل أولادُ يعقوب ضدَّ الهدى توريةً عن الحُبَّ.

«فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَاكَ» [يونس: ٩٢]. على تفسيره بالذرع؛ فإنَّ البدن يطلق عليه وعلى الجسد، والمراودُ البعيدُ وهو الجسدُ.

قال: ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث قال: «وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَا تَعْمَلُونَ قَاتِلَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِيلَّكُمْ» [البقرة: ١٤٥]. ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي وتوجهت إليه اليهود، وتوجهت النصارى إلى المشرق، كانت قبلة الإسلام وسطاً بين القبلتين، قال تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطًا» [البقرة: ١٤٣]، أي: خياراً، وظاهرُ اللفظ يوهم التوسط، مع ما يُغضِّنه من توسيط قبلة المسلمين، صدق على لفظة (وسط) هاهنا أن يسمى تعالى به لاحتمالها المعنيين. ولما كان المرادُ أبعدَهما وهو الخيار، صَلَحت أن تكون من أمثلة التورية.

قلت: وهي مرشحة بلازم المورَّى عنه، وهو قوله: «لَتَكُوُنُوا شَهَادَةً عَلَى النَّاسِ» [البقرة: ١٤٣]. فإنه من لوازمه خياراً، أي: عدولًا، والإتيان قبلها من قسم المجردة.

ومن ذلك قوله: «وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدُان» [الرحمن: ٦]؛ فإنَّ النَّجْم يطلق على الكوكب، ويرشحه له ذكر الشمس والقمر. وعلى ما لا ساق له من النبات، وهو المعنى بعيدُ له، وهو المقصود في الآية.

ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر: أن من التورية في القرآن قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ» [سبأ: ٢٨]. فإنَّ «كَافَةً» بمعنى (مانع)، أي: تكتُّفهم عن الكفر والمعصية، والهاء للambilة، وهذا معنى بعيد. والمعنى القريب المتبادر أن المراد جامعةً بمعنى (جميعاً). لكن منع من

(١) «بديع القرآن» ص ١٠٢ باب التورية.

حمله على ذلك أن التأكيد يتراخي عن المؤكّد، فكما لا تقول: رأيُتْ جمِيعاً النَّاسَ، لا تقول رأيُتْ كافِئاً النَّاسَ.

الاستخدام: هو التورى أشرف أنواع البديع، وهو سِيَانٌ، بل فَضْلُه بعْضُهم عليهما. ولهم فيه عبارتان. إحداهما: أن يُؤْتَى بلفظ له معينان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يُؤْتَى بضميره مراداً به المعنى الآخر. وهذه طريقة السكاكي وأتباعه.

والأخرى: أن يُؤْتَى بلفظ مشترك، ثم بالفظين، يفهم من أحدهما أحد المعنين ومن الآخر الآخر. وهذه طريقة بَدْر الدين بن جماعة في «المضباج». ومشى عليها ابن أبي الإصبع^(١)، ومثل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] الآية، فلفظ «كتاب» يحتمل الأمد المحتوم، والكتاب المكتوب، فلفظ «أجل» يخدم المعنى الأول، و«يَمْحُوا» يخدم الثاني.

ومثل غيره بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرِبُوا الْضَّلَّةَ وَأَنْتُمْ شَكَرٌ ...﴾ الآية [النساء: ٤٣]. فالصلة تحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها، وقوله: ﴿حَقَّ تَعْلِمُوا مَا لَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الأول، و﴿إِلَّا عَارِفٌ سَيِّلٌ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الثاني.

قيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكي.

قلت: وقد استخرجت بفكري آيات على طريقته، منها قوله تعالى: ﴿أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فأمر الله يراد به: قيام الساعة، والعذاب، وبيعة النبي ﷺ. وقد أريد بلفظه الأخير، كما أخرج ابن مردوه من طريق الضحاك عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾. قال: محمدٌ، وأعيد الضمير عليه في: ﴿تَسْتَعِلُونَ﴾ [النحل: ١]، مراداً به قيام الساعة والعذاب.

ومنها - وهي أظهرها - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَّمَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]. فإن المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده فقال: ﴿إِنَّ جَلَّتْ نُطْفَةً فِي قَارِبِ مَكْبِنِكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٣]. ومنها: قوله تعالى: ﴿يَتَابُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَشْتُوْنَ عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تَبَدَّلْنَ كُمْ سَوْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ فِي قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٢]، أي: أشياء أخرى، لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة، فنهوا عن سؤالها.

الالتفات: نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها، بعد التعبير بالأول. وهذا هو المشهور. وقال السكاكي: إنما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حَقُّه التعبير بغيره.

وله فوائد:

منها: تطيرية الكلام، وصيانة السمع عن الضّجر والمُلَال، لما جُبِلت عليه النفوس من حب التقلّات، والسامّة من الاستمرار على منوال واحد، وهذه فائدته العامة.

(١) انظر «بديع القرآن» ص ١٠٢ باب التورى.

ويختص كلّ موضع بِنُكْتٍ ولطائف باختلاف محله، كما سنبينه.

مثاله: من التكلم إلى الخطاب - ووجهه: حُث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عنابة تخصيص بالمواجهة - قوله تعالى: «وَمَا لَيْلَةٌ لَا يَأْبُدُ الَّذِي فَطَرَ فَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ» [يس: ٢٢]. والأصل (إليه أرجع)، فالتفت من التكلم إلى الخطاب. ونكتته: أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصيحة قومه، تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم؛ لكونه في مقام تحويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى.

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفاتات، وفيه نظر؛ لأنّه إنما يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه في كلتا الجملتين، وهنا ليس كذلك، لجواز أن يريد بقوله: «تَرْجِعُونَ» المخاطبين لا نفسه.

وأجيب: بأنّه لو كان المراد ذلك لما صَح الاستفهام الإنكاري، لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعيده غير ذلك الرابع. فالمعنى: كيف لا أعبد من إليه رجوعي، وإنّما عدل عن (إليه أرجع) إلى «إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ»؛ لأنّه داخل فيهم، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة، وهي: تنبّيهما على أنه مثلّهم في وجوب عبادة مَنْ إِلَيْهِ الرجوع.

ومن أمثلته أيضاً: قوله تعالى: «وَأَمْرَنَا لِتُسْلِمَ لِرَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَأَنْ أَقِيمُوا أَنْكَلَةَ» [الأنعام: ٧١، ٧٢]. ومثاله من التكلم إلى الغيبة - ووجهه: أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع؛ حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلوّن ويتوّجه، ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور - قوله تعالى: «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتَحًا مُبِينًا ① لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ» [الفتح: ١، ٢]. والأصل (الغفر لك). «إِنَّا أَطْبَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ② فَصَلِّ لِرَبِّكَ» [الكوثر: ١، ٢]. والأصل (لنا). «أَمْرَأٌ مِنْ عَنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ③ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ» [الدخان: ٥، ٦]. والأصل (مننا). «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَيِّعًا» [الأعراف: ١٥٨]، إلى قوله: «فَقَاتَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» [الأعراف: ١٥٨]. والأصل (وبي) وعدّل عنه لنكتتين: إحداهما: دفع التّهّمة عن نفسه بالعصبية لها، والأخرى: تنبّيهما على استحقاقه الاتّباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص الممتلئة.

ومثاله من الخطاب إلى التكلّم لم يقع في القرآن، ومثل له بعضهم بقوله: «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٌ» [طه: ٧٢]، ثم قال: «إِنَّا ءَاسَنَا بِرَبِّنَا» [طه: ٧٣]. وهذا المثال لا يصحّ لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً.

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة: «حَقٌّ إِذَا كُنْتُ فِي الْفُلُكِ وَجَرِينَ يَهُمْ» [يونس: ٢٢]. والأصل (بكم). ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم: التعجب من كفرهم و فعلهم، إذ لو استمرّ على خطابهم لفاقت تلك الفائدة.

وقيل: لأن الخطاب أَوْلًاً كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم، بدليل: «هُوَ الَّذِي يَسْرِكُرُ فِي الْأَرْضِ وَالْبَحْرِ» [يونس: ٢٢]. فلو كان (وجرين بكم) للزم الذم للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية، عدّولاً من الخطاب العام إلى الخاص.

قلت: ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكس ذلك؛ وهو: أن الخطاب أوله خاصٌ وأخره عامٌ. فأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه قال في قوله: «حتى إذا كنت في الفلك وجرين بهم» [يونس: ٢٢]. قال: ذكر الحديث عنهم، ثم حدث عن غيرهم، ولم يقل: (وجرين بكم)؛ لأن قصد أن يجمعهم وغيرهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق. هذا عبارته. فلله درُّ السلف ما كان أوقفهم على المعانٰي اللطيفة التي يبدأ المتأخرون فيها زماناً طويلاً، ويُفرون فيها أعمارهم، ثم غایتهم أن يحوموا حول الحمى.

وممَّا ذكر في توجيهه أيضاً: أنهم وقت الركوب حضروا، لأنهم خافوا الهلاك وغبة الرياح، فخاطبهم خطاب الحاضرين، ثم لما جرت الرياح بما تشتهي السفن، وأمنوا الهلاك، لم يبق حضورهم كما كان، على عادة الإنسان أنه إذا أمن، غاب قلبه عن ربه، فلما غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة. وهذه إشارة صوفية.

ومن أمثلته أيضاً: «وَمَا يَأْتِيهِ مِنْ نَذْكُرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأَوْتَيْكُمْ هُمُ الْمُضْعِفُونَ» [الروم: ٣٩]. «وَكَدَّ إِلَيْهِمُ الْكُفَّارُ وَالْمُسُوقُ وَالْعَصِيَانُ أُوتَيْكُمْ هُمُ الْأَرْشَادُونَ» [الحجرات: ٧]. «أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَسْرَى وَأَرْجُكُمُ شَهَادَتُكُمْ يُطَافُ عَلَيْهِمْ» ، والأصل (عليكم)، ثم قال: «وَأَسْرَى فِيهَا خَلِيلُوكُمْ» [الزخرف: ٧٠، ٧١]، فكرر التفات. ومثاله من الغيبة إلى التكلم: «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَبَرَّحَ سَحَابًا فَسَقَتَهُ» [فاطر: ٩]. «وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَرَبَّنَا» [فصلت: ١٢]. «سَبَحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ» إلى قوله: «بَرَّكَنَا حَوْلَهُ لِتُرِيكُمْ مِّنْ مَا يَأْتِينَا» ثم التفت ثانيةً إلى الغيبة فقال: «إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الإسراء: ١].

وعلى قراءة الحسن (ليريه)^(٢) بالغيبة، يكون التفاتاً ثانيةً من «بَرَّكَنَا»، وفي «مَا يَأْتِينَا» التفاتاً ثالثاً، وفي: «إِنَّهُ» التفاتاً رابعاً.

قال الزمخشري^(٣): وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد.

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب: «وَقَالُوا أَتَخَذَ الْرَّحْمَنَ وَلَدًا لَقَدْ جِئْنُمْ شَيْنَا إِذَا» [مريم: ٨٨، ٨٩]. «لَمْ يَرُوا كُمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قُرْبِنَا مَكَّنَنَا فِي الْأَرْضِ مَا كُنَّا نُعَنِّكُنَّ لَكُمْ» [الأنعام: ٦]. «وَسَقَمُهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَرَاءً» [الإنسان: ٢١، ٢٢]. «إِنَّ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَسْتَنكِحْمَا خَالِصَةً لَّكَ» [الأحزاب: ٥٠].

ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: فإنَّ العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تتبع على شدة الإقبال، وأخرها: «مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ» المفید أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب من هذه صفاته: بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهام.

(١) في «تفسيره» ٦/١٩٣٨ (١٤٩٥/١٠)، يونس: ٤٤.

(٢) وهي قراءة شاذة.

(٣) في «كتافه» ٢/٤٣٧، الإسراء: ١.

وقيل: إنما اختير لفظ الغيبة للحمد، ولل العبادة الخطاب، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة؛ لأنك تحمد نظيرك ولا تعبده، فاستعمل لفظ (الحمد) مع الغيبة، ولفظ (العبادة) مع الخطاب، ليُنْسَب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة، وذلك على طريقة التأدب.

وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال: «الَّذِينَ أَعْنَمْتَ عَلَيْهِمْ» مصريحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً، ولم يقل: (صراط المنعم عليهم) فلما صار إلى ذكر الغضب زوى عنه لفظه، فلم يُنْسَب إليه لفظاً، وجاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل: (غير الذين غضبت عليهم) تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللفظ حال المواجهة.

وقيل: لأنَّه لِمَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ، وَأَجْرَى عَلَيْهِ الصَّفَاتِ الْعَظِيمَةِ - مِنْ كُونِهِ رَبِّا لِلْعَالَمِينَ وَرَحْمَانًا وَرَحِيمًا وَمَالِكًا لِيَوْمِ الدِّينِ - تَعْلَقَ الْعِلْمُ بِمَعْلُومِ عَظِيمِ الشَّأْنِ، حَقِيقَ بِأَنَّ يَكُونَ مَعْبُودًا دُونَ غَيْرِهِ، مَسْتَعْنَانًا بِهِ، فَخَوْطَبَ بِذَلِكَ لِتَعْمِيَّهُ بِالصَّفَاتِ الْمُذَكُورَةِ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهِ، حَتَّىٰ كَانَهُ قَيْلٌ: إِيَّاكَ يَا مِنْ هَذِهِ صَفَاتِهِ نَخْصُّ بِالْعِبَادَةِ وَالْمَسْتَعْنَانَةِ، لَا غَيْرَكَ.

قيل: ومن لطائفه التنبيه على أنَّ مبدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه وتعالى، وقصورهم عن محاضرته ومخاطبته، وقيام حجاب العظمة عليهم، فإذا عرفوه بما هُولَهُ، وتوسلوا للقرب بالثناء عليه، وأقرُوا بالمحامد له وتعبدوا له بما يليق بهم، تأهلو المخاطبته ومتاجاته فقالوا: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ».



تنبيهات

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير في المتنقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المتنقل عنه، وإنَّا يلزم عليه أن يكون في (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضاً أن يكون في جملتين؛ صرَّحَ به صاحب «الكشف» وغيره، وإنَّا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

الثالث: ذكر التَّنْوِيَّةِ في «الأقصى القريب» وابن الأثير وغيرهما: نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه، كقوله: «غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» بعد «أَعْنَمْتَ». فإنَّ المعنى: (غير الذين غضبت عليهم) وتوقف فيه صاحب «عروض الأفراح».

الرابع: قال ابن أبي الإصبع: جاء في القرآن من الالتفاتات قسم غريب جداً، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو: أن يقدِّم المتكلِّم في كلامه مذكورين مرتين، ثم يخبر عن الأول منها، وينصرف عن الإِخْبَارِ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الثَّانِيِّ، ثُمَّ يعود إلى الإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ. كقوله: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَوْدٌ وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَتَهِيدُ» [العاديات: ٦، ٧]. انصرف عن الإِخْبَارِ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْإِنْسَانِ إلى الإِخْبَارِ عَنِ رَبِّهِ تعالى، ثم قال منتصراً عن الإِخْبَارِ عَنِ رَبِّهِ تعالى إلى الإِخْبَارِ عَنِ الْإِنْسَانِ: «وَإِنَّهُ لِحُتَّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ» [العاديات: ٨]. قال: وهذا يحسُّن أن يُسمَّى التفاتاً الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التتوخي وابن الأثير. وهو ستة أقسام أيضاً:
مثاله من الواحد إلى الاثنين: «فَالْأَوَّلُ أَجْهَنَّا إِنَّا فَلَمْ نَرَهُ عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ مَآبَاهُنَا وَتَكُونُ لَكُمُ الْكَرِيمَةُ فِي الْأَرْضِ» [يونس: ٧٨].

إلى الجمع: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ» [الطلاق: ١].
ومن الاثنين إلى الواحد: «فَمَنْ رَجَعَكُمْ إِلَيْهِ مُؤْمِنِينَ» [طه: ٤٩]. «فَلَا يُحِرِّجُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْغَلُنَّ» [طه: ١١٧].
إلى الجمع: «وَأَوْجَبَنَا إِلَى مُؤْمِنِينَ وَلِئِنْ يَخِفِّ أَنْ تَبْوَأَ لَهُمْ كُمَا بِمُصَرِّبِيْنَ وَأَعْمَلُوا يَوْمَكُمْ قِتَالًا» [يونس: ٨٧].
ومن الجمع إلى الواحد: «وَأَتَيْمُوا الصَّلَاةَ وَشَرَّبُ الْمُؤْمِنِينَ» [يونس: ٨٧].
إلى الاثنين: «يَنْعَسِرُ لِلْعِزِّيْزِينَ وَالْأَنْسِيْزِ إِنْ أَسْتَطَعُهُمْ» إلى قوله: «فَإِنَّمَا إِلَّا رَجَعَكُمْ ثَكْبَيْنَ» [الرحمن: ٣٤، ٣٣].

السادس: ويقرب منه أيضاً الانتقال . . . من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر.
مثاله من الماضي إلى المضارع: «أَنَّسَلَ الرِّيحَ فَتَبَرَّأَ» [فاطر: ٩]. «وَخَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ أَطْئِرُ» [الحج: ٣١]. «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [الحج: ٢٥].
إلى الأمر: «قُلْ أَمَرَ رَبِّيْ بِالْقُسْطِ وَأَفْسَوْا وُجُوهُكُمْ» [الأعراف: ٢٩]. «وَأَجْلَتْ لَكُمُ الْأَنْعَمَ إِلَّا مَا يُشَلِّ عَلَيْكُمْ فَاجْتَبِنُوْهُ» [الحج: ٣٠].
ومن المضارع إلى الماضي: «وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الْأَصْوَرِ فَتَبَرَّأَ» [النمل: ٨٧]. «وَيَوْمَ سُبُّرُ الْجَبَالُ وَرَزِّيْ الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَسَرَتْهُمْ» [الكهف: ٤٧].

إلى الأمر: «قَالَ إِنِّي أُشَهِّدُ اللَّهَ وَأَشَهِدُوْا إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْهُ» [هود: ٥٤].
ومن الأمر إلى الماضي: «وَأَنْجَدُوْهُ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّ وَعَهْدَنَا» [البقرة: ١٢٥].
إلى المضارع: «وَإِنَّ أَتَيْمُوا الصَّلَاةَ وَأَنْقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ» [الأنعام: ٧٢].
الاطراد: هو أن يذكر المتتكلّم أسماء آباء المدحور مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة.
قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف: «وَأَبْعَثْتُ مِلَّةً مَّا كَبَوَتَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ» [يوسف: ٣٨]. قال: وإنما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ فإن العادة الابتداء بالآب ثم الجد ثم الأعلى، لأنه لم يرد هنا مجرد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبّعها، فبدأ بصاحب الملة، ثم بمن أخذها عنه، أولاً فأولاً على الترتيب.

ومثله قول أولاد يعقوب: «نَبْدِلُ إِلَهَكَ وَإِلَهَنَا إِنْتَ هُنَّ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ» [البقرة: ١٣٣].
الانسجام: هو أن يكون الكلام - لخلوه من الانعقاد - منحدراً كتحدر الماء المنسجم. ويکاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يُسْلِلُ رَقَّةً. والقرآن كله كذلك.
قال أهل البديع: وإذا قويَ الانسجام في الشِّرْجَاجِ قراءته موزونة بلا قصد، لقوَّةِ انسجامه. ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً:

فمنه من بحر الطويل: «فَمَنْ شَاءَ فَلَوْمَنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَكَفْرَ» [الكهف: ٢٩].

ومن المديد: «وَاصْبَعَ الْفَلَكَ يَأْغِيْنَا» [هود: ٣٧].

ومن البسيط: «فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسْكِنُهُمْ» [الأحقاف: ٢٥].

ومن الوافر: «وَيُخْزِهِمْ وَيَنْهَرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفَ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» [التوبه: ١٤].

ومن الكامل: «وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَّا أَنْ صَرَطَ مُسْتَقِيمٍ» [البقرة: ٢١٣].

ومن الهرج: «فَأَلْفَوْهُ عَلَى وَجْهِهِ أَيْ يَأْتِ بَصِيرَاتِ» [يوسف: ٩٣].

ومن الرجز: «وَدَائِنَةٌ عَلَيْهِمْ ظَلَّلَهَا وَذَلَّلَتْ قُطْفَهَا نَذِيلًا» [الإنسان: ١٤].

ومن الرمل: «وَجَهَانِ كَلْجَوَابٍ وَقَدْوَرٍ رَاسِيَتِ» [سبأ: ١٣].

ومن السريع: «أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى فَرِيَةٍ» [البقرة: ٢٥٩].

ومن المنسرح: «إِنَّا حَلَقْنَا إِلَيْسَنَ مِنْ نُطْفَةٍ» [الإنسان: ٢].

ومن الخفيف: «لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونَ حَدِيثًا» [النساء: ٧٨].

ومن المضارع: «يَوْمَ الْأَنْتَادِ يَوْمَ تُوْلَوْنَ مُدْبِرِينَ» [غافر: ٣٢، ٣٣].

ومن المقتضب: «فِي قُلُوبِهِمْ مَرْءَى» [البقرة: ١٠].

ومن المجتث: «نَيْعَ عَبَادَى أَيْنَ أَنَّ الْعَفْرُ الرَّاجِسُ» [الحجر: ٤٩].

ومن المتقارب: «وَأَمْلَى لَهُمْ إِرْ كَيْدِي مَيْنُ» [الأعراف: ١٨٣].

الإدماج: قال ابن أبي الإصبع: هو أن يُدمج المتكلّم غرضاً في غرضٍ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين. قوله تعالى: «لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأَوَّلِ وَالآخِرَةِ» [القصص: ٧٠]. أدمجت المبالغة في المطابقة، لأنَّ انفراده تعالى بالحمد في الآخرة - وهي الوقت الذي لا يُحمد فيه سواه - مبالغة في الوصف بالانفراد بالحمد، وهو - وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر - فالأمر فيه حقيقة في الباطن، فإنه رب الحمد، والمنفرد به في الدارين. انتهى.

قلت: والأولى أن يقال في هذه الآية: إنَّها من إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها تفرُّده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

الافتتان: هو الإثبات في كلام بفين مختلفين، كالجمع بين الفخر والتعزية في قوله تعالى: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَإِنِ (١٦) وَبِئْرَ وَجْهَ رَبِّكُ دُوَّلَجَلَلَ وَالْأَكْرَامُ» [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. فإنه تعالى عزَّ جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتندَّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لحظات، مع وصفه ذاته - بعد انفراده بالبقاء - بالجلال والإكرام سبحانه وتعالى!

ومنه: «ثُمَّ تَرْجِي الَّذِينَ أَنْقَوا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِيَشًا» الآية [مرim: ٧٢]، جمع فيها بين هناء وعزاء.

الاقتدار: هو أن يُبرز المتكلّم المعنى الواحد في عدّة صور، اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبيه، وعلى صياغة قولـب المعاني والأغراض. فتارة: يأتيـ به في لفـظ الاستعارة، وتـارة في صـورة الإـردـاف، وحيـنا في مـخرج الإـيجـاز، ومرة في قـالـبـ الحـقـيقـةـ.

قال ابن أبي الإصبع : وعلى هذا أنت جمِيعَ قصص القرآن ، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة ، وقوالب من الألفاظ متعددة ، حتى لا تكاد تشتبه في موضوعين منه ، ولا بد أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً .



ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً ، بأن يقرن الغريب بمثله والمتبادل بمثله ، رعاية لحسن الجوار والمناسبة .

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمةً للمعنى المراد؛ فإن كان فهماً كانت ألفاظه فخمة ، أو جزلاً فجزلة ، أو غريباً فغريبة ، أو متبادلاً فمتبادلة ، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكذلك .

فالأول: كقوله تعالى : ﴿تَأَلَّوْ فَقَتُوا تَذَكَّرُ بُؤْسُكُ حَتَّى تَكُونَ حَرَّاصًا﴾ [يوسف : ٨٥] . أتى بأغرب ألفاظ القسم وهي (الناء) فإنها أقل استعمالاً ، وأبعد من أفهم العامة بالنسبة إلى الباء والواو . وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتتصبب الأخبار؛ فإن (نزل) أقرب إلى الأفهم وأكثر استعمالاً منها ، ويأغرب ألفاظ الهلاك وهو (الحرّاص) . فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة ، توخيًا لحسن الجوار ، ورعاية في ائتلاف المعاني بالألفاظ . ولتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم . ولما أراد غير ذلك قال : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهَدَ أَيْتَهُم﴾ [الأنعام : ١٠٩] . فأتى بجميل الألفاظ متبادلة لا غرابة فيها .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَسَكُمُ الظَّارِ﴾ [هود : ١١٣] . لمّا كان الركون إلى الظالم - وهو الميل إليه والاعتماد عليه - دون مشاركته في الظلم ، وجّب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلّم ، فأتى بلفظ (المس) الذي هو دون الإحراب والإصطلاء .

وقوله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة : ٢٨٦] . أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والبالغة في جانب السّيئة لثقلها .

وكذا قوله : ﴿فَجَنَّكُمْ فِيهَا﴾ [الشعراء : ٩٤] ، فهو أبلغ من (كبوتا) للإشارة إلى أنّهم يُكبّون كثيراً فظيعاً .

﴿وَهُمْ يَضْطَرِّحُونَ﴾ [فاطر : ٣٧] ، فإنه أبلغ من (يصرخون) للإشارة إلى أنّهم يصرخون ضرّاحاً منكراً خارجاً عن الحد المعتاد .

﴿أَغَدَ عَيْنِ مُقْنَدِر﴾ [القمر : ٤٢] ، فإنه أبلغ من (قادر) للإشارة إلى زيادة التمكّن في القدرة ، وأنه لا راد له ولا معقب .

ومثل ذلك : ﴿وَاضْطَرِّز﴾ [مريم : ٦٥] ، فإنه أبلغ من (اصبر) .

و﴿الْغَنَز﴾ فإنه أبلغ من ﴿الْجِحَّة﴾؛ فإنه يشعر باللطف والرفق، كما أن (الرحمن) مُشرِّع بالفخامة والعظمة.

ومنه الفرق بين سَقَى وأسقى، فإن (سَقَى) لما لا كُلْفَة معه في السُّقْيَا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنّة، فقال: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَبًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. (أسقى) لما فيه كُلْفَة، ولهذا أورده في شراب الدنيا، فقال: ﴿وَأَسَقَيْتُكُمْ مَاءً فَرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿لَا سَقَيْتُهُمْ مَاءً عَدْفًا﴾ [الجن: ١٦]؛ لأن السقيا في الدنيا لا تخلو من الكُلْفَة أبداً.

الاستدراك والاستثناء: شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضرباً من المحسن زائداً على ما يدلّ عليه المعنى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ الْأَنْجَارُ إِمَانًا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ لكان منفراً لهم؛ لأنهم ظُنُوا بالإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجب البلاعنة ذكر الاستدراك، ليعلم أن الإيمان موافقة القلب اللسان، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلاماً، ولا يسمى إيماناً. وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عدّ من المحسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ أَلَّفَ سَنَةً إِلَّا حَسِيبَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فإن الاخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمهّد عذرَ نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلتهم عن آخرهم؛ إذ لو قيل: (فلبت فيهم تسعينَ وخمسينَ عاماً) لم يكن فيه من التهويل ما في الأول؛ لأن لفظ (الألف) في الأول أول ما يطرق السمع، فيشتعل بها عن سمع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعدما تقدّمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف.

الاقتراض: ذكره ابن فارس، وهو: أن يكون كلامُ في سورة مقتضاً من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْنَتَهُ أَجْرُهُ فِي الدُّنْيَا وَلِنَهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الْأَصْلَحَيْنَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]. والآخرة دار ثواب لا عمل فيها. فهذا مُقتضٌ من قوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا فَقَدْ عَمِلَ الْأَصْلَحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الْأَتْرَكَثُ الْأَمْلَى﴾ [طه: ٧٥].

ومنه: ﴿وَلَوْلَا يَقْعُدُ رَبِّ لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] مأخوذه من قوله: ﴿أُولَئِكَ فِي الْعَدَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [سبأ: ٣٨].

وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَقْرُمُ الْأَشْهَدُ﴾ [غافر: ٥١] مقتضٌ من أربع آيات: لأن الأشهاد أربعة: الملائكة في قوله: ﴿وَهَذَاتِ كُلُّ نَفْسٍ مَمَّا سَبَقَ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، والأنبياء في قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَعَلْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا وَجَعَلْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، وأمة محمد في قوله: ﴿لَا تَكُونُوا شَهَادَةً عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأعضاء في قوله: ﴿يَوْمَ شَهَدَ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ الآية [النور: ٢٤].

وقوله: ﴿وَيَوْمَ النَّيَادِ﴾ [غافر: ٣٢]. قرئ مخففاً ومشدداً، فالاول مأخوذ من قوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةَ أَصْحَابَ الْكَلَ�مِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والثاني من قوله: ﴿يَوْمَ يَهْرُبُ الْمُرْءُ مِنْ أَيْدِيهِ﴾ [عبس: ٣٤].

الإبدال: هو إقامة بعض الحروف مقام بعض. وجعل منه ابن فارس: «فَأَنْلَقَ»، أي: انفرق، ولهذا قال: «فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ» [الشعراء: ٦٣]، فالرَّاءُ واللَّامُ متعاقبان.

وعن **الخليل**^(١) في قوله تعالى: «فَجَاسُوا خَلَالَ الْدِيَارِ» [الإسراء: ٥]. إنه أريد (فحاسوا) فجاءت الجيم مقام الحاء. وقد قرئ بالحاء أيضاً.

وجعل منه الفارسي: «إِذَا حَبَّتْ حَبَّ الْخَيْرِ» [ص: ٣٢]، أي: الخيل.

وجعل منه أبو عبيدة: «إِلَّا مُكَاهَةً وَضَدِيدَةً» [الأناف: ٣٥]، أي: تصديدة.

تأكيد المدح بما يشبه الذم: قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن^(٢). قال: ولم أجده منه إلَّا آية واحدة، وهي قوله: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابَ هَلْ تَقْمِنُونَ مِنَ إِلَّا أَنْ ءَاءَنَا بِاللَّهِ . . .» الآية [المائدة: ٥٩]؛ فإنَّ الاستثناء - بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان - يُوهم أنَّ ما يأتي بعده ممَّا يجب أن يُنقمَ على فاعله ممَّا يذمُّ به، فلماً أتى بعد الاستثناء ما يجب مذَّحَ فاعله كان الكلام متضمناً تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

قلت: ونظيرها قوله: «وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ قَصْلِهِ» [التوبه: ٧٤]، وقوله: «الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَرِهِمْ يَعْتَرِفُونَ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ» [الحج: ٤٠]، فإنَّ ظاهر الاستثناء أنَّ ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلماً كان صفةً مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

وجعل منه التنوخي في «الأقصى القريب»: «لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُورًا وَلَا تَأْثِيْمًا

إِلَّا قِلَّا سَلَّمَا

[الواقعة: ٢٥، ٢٦]. استثنى **«سَلَّمَا سَلَّمَا»** الذي هو ضد اللغو والتآثم، فكان ذلك مؤكداً لأنفاس اللغو والتآثم. انتهى.

التفويت: هو إتيان المتكلِّم بمعانٍ شَتَّى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كلُّ فنٍ في جملة منفصلة عن آخرها، مع تساوي الجمل في الرِّزنة. وتكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

فمن الطويلة: «الَّذِي خَلَقَ فَهُوَ يَهْبِطُ

وَالَّذِي هُوَ يَعْلَمُ فِي سَقَرٍ
وَإِذَا مَرِضَتْ فَهُوَ يَشْفِي
وَالَّذِي يُسْتَعِنُ شَدَّ يَعْيِنِ
[الشعراء: ٨١ - ٧٨].

ومن المتوسطة: «تَوْلِيْغُ الْأَيَّلَ فِي النَّهَارِ وَتَوْلِيْغُ النَّهَارَ فِي الْأَيَّلِ وَتَعْرِيْجُ الْحَمَى مِنَ الْبَيْتِ وَتَعْرِيْجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَمَى» [آل عمران: ٢٧].

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركَب من القصيرة في القرآن.

التقسيم: هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً، نحو: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ

(١) **الخليل** بن **أحمد القراءبي**، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض (ت: ١٧٠ هـ). «إباء الرواة» ١/٣٤١، «وفيات الأعيان» ١/١٧٢.

(٢) العزة: القلة. «القاموس المحيط»: عزز.

البرق حَوْفًا وَطَمَعًا [الرعد: ١٢]، إذ ليس في رؤية البرق إلّا الخوف من الصواعق والطعم في الأمطار؛ ولا ثالث لهذين القسمين.

وقوله: **﴿فِنَّهُمْ ظَالِمُونَ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُونَ بِالْخَيْرَاتِ﴾** [فاطر: ٣٢]، فإنّ العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة: إما عاصٍ ظالِمٌ لنفسه، وإما سابق مبادر للخيرات، وإما متوسط بينهما مقتضيٌ فيها.

ونظيرها: **﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا لِّلَّذِكْرِ ﴾٧﴾ فَأَصْحَبْتُ الْمُبْتَدَأَ مَا أَصْحَبْتُ الْمُبْتَدَأَ ﴿٨﴾ وَأَصْحَبْتُ الْمُشْكَنَةَ مَا أَصْحَبْتُ الْمُشْكَنَةَ ﴿٩﴾ وَالْمَسْتَقِنُونَ الْمَسْتَقِنُونَ﴾** [الواقعة: ٧ - ١٠].

وكذا قوله تعالى: **﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾** [مريم: ٦٤]. استوفى أقسام الزمان، ولا رابع لها.

وقوله: **﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِرَةٍ مِّنْ مَاءٍ فَيَنْهَا مَنْ يَشَاءُ عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْهَا عَلَى رِجْلَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى آنِيَّعِ﴾** [النور: ٤٥]. استوفى أقسام الخلق في المشي.

وقوله: **﴿أَلَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيمًا وَقُوًّادًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾** [آل عمران: ١٩١]. استوفى جميع هيآت الذاكر.

وقوله: **﴿إِنَّهُ لِمَنِ يَشَاءُ إِنْسَانًا وَيَهُبُ لِمَنِ يَشَاءُ الْمُذْكُورَ أَوْ بُرُوجَهُمْ ذَكْرًا وَإِنْشًا وَيَجْعَلُ مَنِ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾** [الشورى: ٤٩، ٥٠]. استوفى جميع أحوال المترُوّجين، ولا خامس لها.

التبيّح: هو أن يذكر المتكلّم ألوانًا يقصد التورية بها والكتابية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: **«وَمِنَ الْجِبَالِ جَدُّ بِيضٍ وَحُمُّرٍ مُّخْتَلِفُ الْأَوْنَانَ وَغَرَبِيَّثُ سُودٍ»** [فاطر: ٢٧].

قال: المراد بذلك - والله أعلم - الكناية عن المشتبه، والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق التي كثُر السلوك عليها جداً، وهي أوضح الطرق وأبيتها. دونها الحمراء، دون الحمراء السوداء؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضدّ البيضاء في الظهور والوضوح. ولما كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة، فالطرف الأعلى في الظهور البياض، والطرف الأدنى في الخفاء السواد، والأحمر بينهما، على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الرجال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهدایة بكل علم نصب للهدایة منقسمة هذه القسمة، أنت الآية الكريمة منقسمة كذلك، فحصل فيها التبيّح وصحّة التقسيم.

التنكّيت: هو أن يقصّد المتكلّم إلى شيء بالذكر دون غيره، مما يُسْدِّل مسداً، لأجل نكتة في المذكور ترجم مجيهه على سواه، كقوله تعالى: **«وَإِنَّهُ هُوَ رَبُّ الْشَّعَرَى»** [النجم: ٤٩] خصّ الشّعرى بالذكر دون غيرها من النجوم، وهو تعالى رب كل شيء؛ لأنّ العَربَ كانَ ظَهَرَ فِيهِمْ رَجُلٌ يُعرَفُ بايْن

أبى كبسة^(١) عبد الشعري، و دعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى : «وَلَنَّهُ هُوَ رَبُّ الْشَّعْرَى» التي أذيعت فيها الربوية.

التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة في كمالها فيه.

نحو: (لي من فلان صديق حسيم). جرد من الرجل الصديق آخر مثله متصرف بصفة الصداقة.

ونحو: (مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة). جردوا من الرجل الكريم آخر مثله متصرف بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته في القرآن: «لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدُونَ» [فصلت: ٢٨]. ليس المعنى أن الجنة فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد؛ فكأنه جرد من الدار داراً. ذكره في «المحتسب»^(٢) وجعل منه: «يُخْرِجُ الْحَىٰ مِنَ الْمَيْتَ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَىٰ» [الروم: ١٩]. على أن المراد بالميّت النطفة.

قال الزمخشري^(٣): وقرأ عبيد بن عمير: «فَكَانَتْ وَرَدَةً كَلْلَاهَانَ» [الرحمن: ٣٧]، بالرَّفع، بمعنى حصلت منها وردة، قال: وهو من التجريد. وقرئ أيضاً: (يرثي وارثٌ مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ) قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك أنه يزيد: (وَهُبْ لَيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلَيْتَ يَرْثِي مِنْهُ وَارِثٌ مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ) وهو الوارث نفسه، فكأنه جرد منه وارثاً.

التعديد: هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد. وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله: «هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُوشُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَارُ الْمُتَكَبِّرُ» [الحشر: ٢٣].

وقوله: «أَتَئِبُونَ الْكَبِيرَنَ الْحَمِيدَنَ ...» الآية [التوبه: ١١٢].

وقوله: «مُسْلِمَتِ مُؤْمِنَتِ ...» الآية [التحريم: ٥].

الترتيب: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل فيها وصفاً زائداً. ومثله عبد الباقي اليمني بقوله: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَبٍ ثُمَّ مِنْ تُلْقَوْتُمْ ثُمَّ مِنْ عَلَقَتُمْ ثُمَّ يَخْرُجُكُمْ طَفْلًا ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شَيْوَحًا» [غافر: ٦٧]، ويقوله: «فَكَذَبُوهُ فَمَرَوْهَا ...» الآية [الشمس: ١٤].

الترقي والتسلّي: تقدماً في نوع التقاديم والتأخير.

الضمرين: يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمينه معناه. وهو نوع من المجاز تقدم [الكلام] فيه.

(١) قال القرطبي في «تفسيره»: أول من عده أبو كبشة، أحد أجداد النبي ﷺ من قبل أمهاهاته، ولذلك كان مشركاً قريشاً يسمون النبي ﷺ ابن أبي كبشة. والصواب أن أبو كبشة كما قال محقق «البرهان» ٤٣٩/٣. تفسير القرطبي، سورة النجم: ٤٩.

(٢) «المحتسب» لابن حني ٣٨/٢، مريم: ٤.

(٣) في «كتشافه» ٤٨/٤، سورة الرحمن: ٣٧، وفيه: وقرأ عمرو بن عبيد.

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه. وهذا نوع من الإيجاز تقدّم أيضًا.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها. وهذا مذكور في نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام، لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم. وهذا هو النوع البديعي.

قال ابن أبي الإصبع: ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلا في موضعين تضمنا فصلين من التوراة والإنجيل: قوله: ﴿وَكَيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفَسَ يُلْقَى فِيهَا . . .﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . . .﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

ومثله ابن التقيب^(١) وغيره: بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى حكايةً عن الملائكة: ﴿أَجَعَّلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المتفقين: ﴿أُنُونُ كَمَا ءامَنَ الشَّفَهَةُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ النَّصَرَى﴾ [البقرة: ١١٣].

قال: وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية.

الجناس: هو تشابه اللفظين في اللفظ.

قال في «كنز البراءة»^(٢): وفائده الميل إلى الإصغاء إليه، فإنَّ مناسبة الألفاظ تُحدِّث ميلاً وإصغاءً إليها، ولأنَّ اللَّفْظَ المُشَتَّرَ إذا حُملَ على معنى، ثم جاءَ المرادَ به آخرًا، كانَ للنفسَ تشوقٌ إليه.

وأنواع الجناس كثيرة:

منها: النَّامُ، بأن يَتَّفَقَا في أنواع الحروف وأعدادها وهياكلها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ بِقُسْسِ الْمُجْرِمُونَ مَا لَيْشُوا عَيْرَ سَاعَةً﴾ [الروم: ٥٥]. وقيل: ولم يقع منه في القرآن سواه. واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موضعًا آخر، وهو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِيَّ يَدْهُبُ بِالْأَبْصَرِ يُقْبَلُ اللَّهُ أَلَيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعْبَةً لِأُولَئِكَ الْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].

وأنكر بعضهم كون الآية الأولى من الجناس، وقال: الساعة في الموضعين بمعنى واحد، والتجنيس أن يتتفق اللفظ ويختلف المعنى، ولا يكون أحدهما حقيقةً، والآخر مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمان القيامة - وإن طال - لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإذا لفظ الساعة على القيامة مجازٌ، وعلى الآخرة حقيقةٌ، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلت: ركبْتُ حماراً ولقيتُ حماراً، تعني بذلك.

ومنها: المصحّف، ويسمى جناس الخط. بأن تختلف الحروف في النقط، قوله: ﴿وَلَلَّهِ هُوَ يُطْعَمُ وَيَسْقَى ﴿٦﴾ وَلَمَّا مَرِضَتْ فَهُوَ شَفِيفٌ﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

(١) ابن التقيب: محمد بن سليمان، مفسر، من فقهاء الحنفية (ت: ٦٩٨هـ). «الفوائد البهية» ١٦٨.

(٢) «جوهر الكنز»، وهو تلخيص «كنز البراءة في أدوات ذوي البراءة» لابن الأثير الحلبي (ت: ٦٣٧هـ). ص ٩١ الجناس.

ومنها: المحرّف بأن يقع الاختلاف في الحركات، كقوله: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ شُنْدِرِينَ فَأَفْتَرَ كُفَّاً كَانَ عَيْنَةً لِلشُّنْدِرِينَ» [الصفات: ٧٢، ٧٣].

وقد اجتمع التصحيف والتحريف في قوله: «وَهُمْ يَخْسِبُونَ أَهْمَنْ يُخْسِبُونَ صُنْعًا» [الكهف: ١٠٤].

ومنها: الناقص، بأن يختلف في عدد الحروف، سواء كان الحرف المزید أولاً أو وسطاً أو آخرأ، كقوله: «وَلَقَنَّ الْسَّافَ إِلَى السَّافِ إِنَّ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ أَلَّا سَافَ» [القيامة: ٢٩، ٣٠]، «ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الشَّرَّتِ» [النحل: ٦٩].

ومنها: المذيل؛ بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول، وسمى بعضهم الثاني بالمتوج، كقوله: «وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهَكَ» [طه: ٩٧]، «وَلَكُنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ» [القصص: ٤٥]، «مَنْ أَمْنَ بِهِ» [الأعراف: ٨٦]، «إِنَّ رَبِّهِمْ بِهِمْ» [العاديات: ١١]، «مَذَدِّيَنْ بَيْنَ ذَلِكَ» [النساء: ١٤٣].

ومنها: المضارع، وهو أن يختلفا بحرف مقارب في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، كقوله تعالى: «وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَهُونَ عَنْهُ» [الأنعام: ٢٦].

ومنها: اللاحق، بأن يختلفا بحرف غير مقارب فيه كذلك، كقوله: «وَبَلْ لَكُلِّ هُمْزَةُ لَمْزَةٍ» [الهمزة: ١]، «وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْحَمِيرِ لَشَهِيدٌ» [العاديات: ٧، ٨]، «ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ لَمْحَى وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ» [غافر: ٧٥]، «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» [النساء: ٨٣].

ومنها: المرفق، وهو ما ترتكب من كلمة وبعض أخرى، كقوله: «جُرْفُ هَارِ فَانْهَارَ» [التوبية: ١٠٩].

ومنها: اللفظي، بأن يختلفا بحرف مناسب لآخر مناسبة لفظية كالضاد والظاء، كقوله: «بُجُورُهُ بُؤْيِرُ تَاضَرُهُ إِلَى رَهَبَا تَاطِرَةٌ» [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ومنها: تجنّيس القلب، بأن يختلفا في ترتيب الحروف، نحو: «فَرَقْتَ بَيْنَ بَيْنِ إِسْرَائِيلَ» [طه: ٩٤].

ومنها: تجنّيس الاستيقان، بأن يجتمعوا في أصل الاستيقان، ويسمى المقتضب، نحو: «فَرَوْجُ وَرْجَحَانُ» [الواقعة: ٨٩]، «فَأَقْرَدَ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ أَلْفَيْسُ» [الروم: ٤٣]، «وَجَهَتْ وَجَهِيَ» [الأنعام: ٧٩].

ومنها: تجنّيس الإطلاق، بأن يجتمعوا في المشابهة فقط، كقوله: «وَحْنَ الْجَنَّيْنِ» [الرحمن: ٥٤]، «فَأَلَّا يَعْلَمُكُمْ مِنَ الْقَالِيْنِ» [الشعراء: ١٦٨]، «إِلَيْهِ كَيْفَ يُوَرِّي» [المائدah: ٣١]، «وَإِنْ يُرِدْكَ بِغَيْرِ فَلَا رَازَّ» [يونس: ١٠٧]، «أَنَّا قَاتَلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْمُ» [التوبية: ٣٨]، «وَإِذَا آتَنَا عَلَى الْأَنْسَى أَنْعَرْسُ» إلى قوله: «فَدُوْ دُوكَأَ عَرِيْصُ» [فصلت: ٥١].

تبّيه: لكون الجناس من المحاسن اللغوية لا المعنوية تُرک عند قوّة المعنى، كقوله تعالى: «وَمَا آتَ بِمُؤْمِنِي لَنَا وَلَنَّ كُنَّا صَنِيفِنَ» [يوسف: ١٧]. قيل: ما الحكمة في كونه لم يقل: (وما أنت بمصدق)، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنّيس؟

وأجّيب: بأن في «بِمُؤْمِنِي لَنَا» من المعنى ما ليس في (مصدق)، لأنّ معنى قوله: (فلان مصدق لي) قال لي: صدقت، وأمّا (مؤمن) فمعناه مع التصديق إعطاء الأمان، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمان، فلذلك عبر به.

وقد زلَّ بعض الأدباء، فقال في قوله: ﴿أَنَّدْعُونَ بَعْلًا وَنَذِرُونَ أَحْسَنَ الْخَلِيقَيْنَ﴾ [الصفات: ١٢٥]؛ لو قال: (وتدعون) لكان فيه مراعاة للتجنيس.

وأجاب الإمام فخر الدين: بأن فصاحة القرآن ليست لرعاية هذه التكليفات، بل لأجل قوَّة المعاني وجزالة الألفاظ.

وأجاب غيره: بأن مراعاة المعاني أولى من مراعاة الألفاظ، ولو قال: ﴿أَنَّدْعُونَ﴾ و(تدعون) لوقع الالتباس على القارئ؛ فيجعلهما بمعنى واحد تصحيفاً. وهذا الجواب غير ناضج.

وأجاب ابن الزمَّلكاني: بأن التجنيس تحسين، وإنما يُستعملُ في مقام الوعد والإحسان، لا في مقام التهويل.

وأجاب الخويبي: بأن (تدع) أخص من (تذر)، لأنَّه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه، بشهادة الاشتقاد، نحو الإبداع، فإنَّه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها؛ ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤمنٌ عليها. ومن ذلك الدعة بمعنى الراحة. وأما (تذر) فمعناه الترك مطلقاً، أو الترك مع الإعراض والرفض الكلي.

قال الراغب^(١): يقال: فلان يَذْرُ الشيءَ، أي: يقذفه لقلة الاعتماد به، ومنه الوَذْرَة - قطعة من اللحم - لقلة الاعتماد به، ولا شك أنَّ السياق إنما يناسب هذا دون الأول؛ فأريد هنا تشيع حالهم في الإعراض عن ربِّهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض. انتهى.

الجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِيَّةٌ الْحَيَاةِ الْدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. جمع المال والبنون في الزينة.

وكذلك قوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يُحْسِبَانِ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦].

الجمع والتفرق: هو أن تدخل شيئاً في معنى، وتفرق بين جهتي الإدخال. وجعل منه الطَّبيعي قوله: ﴿اللهُ يَتَوَفَّ الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهِمَا . . .﴾ [آل عمران: ٤٢]. جمع النفسيين في حكم التوفيق، ثم فرق بين جهتي التوفيق بالحكم بالإمساك والإرسال، أي: الله يتوفى الأنفس التي تُقبض والتي لم تُقبض، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى.

الجمع والتقسيم: وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْزَانَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَنَا فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّفْتَصَدٌ وَمِنْهُمْ سَايِقٌ بِالْغَيْرِيْتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

الجمع مع التفرق والتقسيم: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ قَوْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . . .﴾ الآيات [هود: ١٠٨ - ١٠٥].

فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ قَوْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ لأنَّها متعددة معنى؛ إذ النكرة في سياق النفي تُعمُّ، والتفرق في قوله: ﴿فِيهِمْ شَقِيقٌ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيم في قوله: ﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ شَقَوْا﴾. ﴿وَإِنَّمَا الَّذِينَ سُعِدوا﴾.

(١) في «مفرداته» مادة: وَذَرَ.

جمع المؤتلف والمختلف : هو أن يريد التسوية بين ممدوحين، فيأتي بمعانٍ مُؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر، بزيادة فضل لا يُنقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تخالف معنى التسوية، قوله تعالى: ﴿وَدَأْوَدْ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمُانِ . . .﴾ الآية [الأنياء: ٧٨]. سُرّى في الحكم والعلم، وزاد فضل سليمان بالفهم.

حسن النسق : هو أن يأتي المتكلّم بكلماتٍ متاليات معطوفات، متلاحماتٍ تلاحمًا سليماً مستحسناً، بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها، واستقلّ معناها بلفظها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَيلَ يَكَارِضُ الَّتِي مَاءَ كِ . . .﴾ الآية [هود: ٤٤]. فإنّ جملة معطوف بعضها على بعض بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة: من الابتداء بالأهم الذي هو انحسار الماء عن الأرض، المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة من الإطلاق من سجّتها، ثم انقطاع مادة السماء المتوقف عليه تمام ذلك من دفع أذاه بعد الخروج، ومنه اختلاف ما كان بالأرض، ثم الاخبار بذهاب الماء بعد انقطاع الماءتين الذي هو متاخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدِرَ هلاكه، ونجاة مَنْ سبق نجاته، وأخرّ عَمَّا قبله؛ لأنَّ علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهما منها، وخروجهما موقف على ما تقدّم. ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف وحصول الأمان من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء على الطالمين لِإفادَة أنَّ الغرق وإنْ عمَّ الأرضَ، فلم يشمل إلَّا من استحقَ العذاب لظلمه.

عتاب المرء نفسه : منه: ﴿وَيَوْمَ يَعْنِي الظَّالِمُ عَلَى يَدِيهِ يَكْفُلُ يَلَيْتَنِي . . .﴾ الآيات [الفرقان: ٢٧].

وقوله: ﴿أَنْ تَقُولَ تَقْسِنْ بَخْسَرَنِ عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ . . .﴾ الآيات [الزمر: ٥٦].

العكس : هو أن يوتى بكلام يقدّم فيه جزءٌ ويؤخّر آخر، ثم يقدم المؤخر، ويؤخّر المقدم، كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]. ﴿بُولِجُ الْيَلِّ فِي الْأَهَارِ وَبُولِجُ الْنَّهَارِ فِي الْأَيَلِ﴾ [الحج: ٦٦]. ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَقَّ مِنَ الْمَيْتِ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَقَّ مِنَ الْحَقِّ﴾ [يوسوس: ٣١]. ﴿هُنَّ يَأْمَشُ لَكُمْ وَأَتَمُّ يَأْمَشُ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿لَا هُنَّ حُلْ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحْلُونَ لَهُنَّ﴾ [المتحدة: ١٠].

وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ، فأجاب ابن المنير: بأنَّ فائدة الإشارة إلى أنَّ الكفار مخاطبون بفروع الشريعة.

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب: الحقُّ أنَّ كلَّ واحدٍ من فعل المؤمنة والكافر منفيٌ عنه الحلُّ، أما فعل المؤمنة فيحرّم؛ لأنَّها مخاطبة، وأمّا فعل الكافر فنفي عنه الحلُّ باعتبار أنَّ هذا الوطء مشتملٌ على المفسدة، فليس الكفار مورد الخطاب، بل الأئمة ومن قام مقامهم مخاطبون بمنع ذلك؛ لأنَّ الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد، فاتضح أنَّ المؤمنة نفي عنها الحلُّ باعتبارِ، والكافر نفي عنه الحلُّ باعتبارِ.

قال ابن أبي الإصبع: ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الظَّنِيلَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ تَقْرِيرًا ﴿١٦﴾ وَمَنْ أَحْسَنَ دِيَنًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُخْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤، ١٢٥]، فإنَّ نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى، لتقديم العمل في الأولى على الإيمان، وتأخيره في الثانية عن الإسلام.

ومنه نوع يسمى القلب والمقلوب المستوى، وما لا يستحيل بالانعكاس، وهو أن تُقرأ الكلمة من آخرها إلى أولها، كما تُقرأ من أولها إلى آخرها، كقوله تعالى: «كُلُّ فِي فَلَكَ» [الأనبياء: ٣٣]، «وَرَبِّكَ فَكَيْزَنَ» [المدثر: ٣]، ولا ثالث لهما في القرآن.

العنوان: قال ابن أبي الإصبع^(١): هو أن يأخذ المتكلم في غرض، فإذاً لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة، وقصص سالفة.

ومنه نوع عظيم جداً، وهو: عنوان العلوم، بأن يذكر في الكلام ألفاظاً تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها.

فمن الأول قوله تعالى: «وَأَقْلُلْ عَلَيْهِمْ نَبَأً الَّذِي مَا تَبَيَّنَتْ مَا يَبَيَّنَنَا فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا . . .» الآية [الأعراف: ١٧٥]، فإنَّه عنوان قصة بلعام.

ومن الثاني قوله تعالى: «أَنْطَلِقُوا إِلَى ظَلٍّ ذِي ثَلَاثٍ شَعْبٍ» الآية [المرسلات: ٣٠]. فيها عنوان علم الهندسة، فإنَّ الشكل المثلث أول الأشكال، وإذا نصب في الشمس على أيٍّ ضلَّعَ من أضلاعه، لا يكون له ظلٌّ، لتحديد رؤوس زواياه؛ فأمر الله تعالى أهل جهنم بالانطلاق إلى ظلٍّ هذا الشكل بهمَا بهم.

وقوله: «وَكَذَلِكَ زُرْقَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . . .» الآيات [الأنعام: ٧٥]. فيها عنوان علم الكلام، وعلم الجدل، وعلم الهيئة.

الفرائد: هو مختص بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنَّ الإتيان بلفظة تنزل منزلة الفريدة من العقد - وهي الجوهرة التي لا نظير لها - تدلُّ على عظم فصاحة هذا الكلام، وقوته عارضته، وجزالتِه منطقه، وأصالحة عربته، بحيث لو أُسقطت من الكلام عَزَّتْ على الفصحاء [غرايتها].

ومنه لفظ: «حَصَحَنَ» في قوله: «أَفَنَ حَصَحَنَ الْحَقَّ» [يوسف: ٥١]. و«أَرَفَثَ» في قوله: «أَجْلَ لَكُمْ يَلْمَةً أَقْسَامًا أَرَفَثَ إِلَيْكُمْ» [البقرة: ١٨٧].

ولفظة «فُزَعَ» في قوله: «فَحَقَّ إِذَا فُزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» [سبأ: ٢٣]. و«خَانِثَةُ الْأَعْيُنِ» في قوله: «يَعْلَمُ خَانِثَةُ الْأَعْيُنِ» [غافر: ١٩].

والالفاظ قوله: «لَمَّا أَسْتَمَسْوُا مِنْهُ خَاصَّوْ بَعْثَتْ» [يوسف: ٨٠]، قوله: «فَإِذَا زَلَّ بِسَاحِنِهِ فَكَاهَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ» [الصافات: ١٧٧].

القسم: هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيختلف بما يكون فيه فخرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويهٌ لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جارياً مجرى العزل والترفق، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد، كقوله: «فَوَرَبَ أَسْمَاءَ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَكْتُمُ تَنْطَلِقُونَ» [الذاريات: ٢٣]؛ أقسام سبحانه وتعالى بقسمٍ يجب الفخر لتضمنه التملح بأعظم قدرة، وأجل عظمة.

(١) في «بديع القرآن» ص ٢٥٧ باب العنوان.

﴿أَعْمَّكَ إِنَّهُمْ لَنِي سَكَرُونَ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]. أقسم سبحانه وتعالى بحياة نبيه ﷺ تعظيمًا ل شأنه، وتنويعها بقدرها. وسيأتي في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك.

اللُّفُ والنشر: هو أن يذكر شيئاً أو أشياء، إنما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به.

فالإجمالي: كقوله تعالى: «وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى» [البقرة: ١١١]، أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا النصارى؛ وإنما سوغ الإجمال في اللُّفُ ثبوت العنايد بين اليهود والنصارى، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوثيق بالعقل في أنه يرد كل قول إلى فريقه لأمن اللبس، وسائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران.

قلت: وقد يكون الإجمال في النشر لا في اللُّفُ؛ بأن يؤتى بممتعدد، ثم بلفظ يشتمل على متعدد يصلح لهما، كقوله تعالى: «حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» [البقرة: ١٨٧] على قول أبي عبيدة: إن الخيط الأسود أريد به الفجر الكاذب لا الليل، وقد بيته في «أسرار التنزيل».

والتفصيلي قسمان:

أحدهما: أن يكون على ترتيب اللُّفُ، كقوله تعالى: «جَعَلَ لَكُمُ الْأَيَّلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبَغُّوا مِنْ فَضْلِهِ» [القصص: ٧٣]، فالسكنون راجع إلى الليل، والابغاء راجع إلى النهار.

وقوله تعالى: «وَلَا يَجْعَلَ يَدَكَ مَغْنَوَةً إِلَى عُقُوكَ وَلَا يَبْسُطَهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَنَعْدُدُ مَلُومًا مَخْسُورًا» [الإسراء: ٢٩]، فاللُّؤُمُ راجع إلى البخل، و«مخسورة» راجع إلى الإسراف، لأن معناه: منقطعاً لا شيء عندك.

وقوله: «أَلَمْ يَمْدُكَ يَتِيمًا . . .» الآيات، فإن قوله: «فَلَمَّا آتَيْتَهُ فَلَلَّتْ قَرْفَرْ» راجع إلى قوله: «أَلَمْ يَمْدُكَ يَتِيمًا فَعَوَى؟» و«وَمَآ أَسْأَلَ فَلَا نَهَرْ» راجع إلى قوله: «وَوَجَدَكَ ضَالًا» فإن المراد السائل عن العلم، كما فسره مجاهد وغيره. و«وَمَآ يَنْعَمُ رَبِّكَ فَحَلَّثْ» راجع إلى قوله: «وَوَجَدَكَ عَالِيًّا فَاغْنَى» [الضحى: ٦ - ١١]. رأيت هذا المثال في شرح «الوسط» للنووي، المسمى بـ«التنقح».

والثاني: أن يكون على عكس ترتيبه، كقوله: «يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَسَوْدَ وُجُوهٌ فَامَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ . . .» [آل عمران: ١٥٦].

وجعل منه جماعة قوله تعالى: «حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَنِ نَصَرَ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهَ قَرِيبٌ» [البقرة: ٢١٤]. قالوا: «مَنِ نَصَرَ اللَّهَ»: قول الذين آمنوا، «أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهَ قَرِيبٌ»: قول الرسول.

وذكر الزمخشري قسماً آخر؛ كقوله تعالى: «وَمِنْ أَيْنَهُمْ مَنَمُوكُ بِاللَّهِ وَأَبْيَاقُوكُ مِنْ فَضْلِهِ» [الروم: ٢٢٣]. قال: هذا من باب اللُّفُ، وتقديره: (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَمُوكُمْ وَأَبْيَاقُوكُمْ مِنْ فَضْلِهِ بِاللَّيْلِ)

والنَّهَارِ) إِلَّا أَنْ فَصَلَ بَيْنَ 『مَنَامُكُمْ』 وَ『وَأَنْفَاقُكُمْ』 بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ؛ لِأَنَّهُمَا زَمَانٌ، وَالزَّمَانُ وَالوَاقِعُ فِيهِ كُشْبٌ وَاحِدٌ، مَعَ إِقَامَةِ الْلَّفْتِ عَلَى الْإِتْحَادِ.

المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرأً.

فالأول كقوله تعالى: 『تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ』 [المائدة: ١١٦]. 『وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ』 [آل عمران: ٥٤]، فإن إطلاق النفس والمكر في جانب البارئ تعالى إنما هو لمشاكلة ما معه.

وكذا قوله: 『وَجَرَّأُوا سَيِّئَةً مِثْلَهَا』 [الشورى: ٤٠]، لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة. 『فَمَنْ أَعْدَى عَيْنَكُمْ فَأَغْدَى عَيْنَهُمْ』 [البقرة: ١٩٤]، 『أَلَيْمَ تَسْكُنُ كَلَّا سَيِّئَةً』 [الجاثية: ٣٤]، 『فَسَخَرُونَ مِنْهُمْ سَخْرَ اللَّهِ مِنْهُمْ』 [التوبه: ٧٩]، 『إِنَّمَا تَنْهَى مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ』 [البقرة: ١٤، ١٥].

ومثال التقديرى: قوله تعالى: 『صَبْنَةُ اللَّهِ』 [البقرة: ١٣٨]، أي: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: إنه تطهير لهم، فعبر عن الإيمان (صبغة الله) للمشاكلة بهذه القرينة.

المزاوجة: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، أو ما جرى مجريهما. كقوله^(١):

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَعْنَى الْهَوَى أَصَاحَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَعْنَى الْهَمْجُور

[بحر الطويل]

ومنه في القرآن: 『مَا تَبَيَّنَهُ مَا يَبْيَنُنَا فَأَسْلَمَهُمْ أَنَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانُوا مِنَ الْمُلْكَوْنَ』 [الأعراف: ١٧٥].

المبالغة: أن يذكر المتكلّم وصفاً، فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده. وهي ضربان:

بالغة بالوصف: بأن يخرج إلى حد الاستحال، ومنه: 『يَكَادُ زَيْنَهَا يُضِيَّهُ وَلَوْ لَمْ تَمَسَّهُ نَازٌ』 [النور: ٣٥]. 『وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْعَجَنَ فِي سَمَاءِ الْجِبَاطِ』 [الأعراف: ٤٠].

ومبالغة بالصيغة: وصيغ المبالغة: (فعلان) كالرحمن، و(فعل) كالرحيم، و(فعل) كالتَّواب والغفار والقهَّار، و(فعل) كغفور وشكور وودود، و(فعل) كحدِّير وأشير وفرح. و(فعل) بالتحفيف، كعِجَاب، وبالتشديد ككُبَّار، و(فعل) كلُبْد و كُبَّر، و(فعل) كالعلِيَا والحسنى وشوري والسوءِ.

فائدة: الأكثر على أن (فعلان) أبلغ من (فعل). ومن ثُمَّ قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم، ونصره السهيلي يأنه ورد على صيغة التشبيه، والتشبيه تضييف، فكأنَّ البناء تضاعفت فيه الصفة.

وذهب ابن الأنباري إلى أن الرحيم أبلغ من الرحمن، ورجحه ابن عسكر بتقديم 『الكتَّاب』 عليه، وبأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد، وهو أبلغ من صيغة التشبيه.

(١) هو البحتري من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان، والبيت في «ديوانه» ٢/٨٤٣، والبحتري: الوليد بن عبيد، شاعر كبير (ت: ٢٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ٢/١٧٥.

وذهب قُطْرُب إلى أَنَّهُما سواء.

فائدة: ذكر البرهان الرشيدى: أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز، لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها؛ لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها. وأيضاً: فالبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله متزنة عن ذلك. واستحسنه الشيخ تقى الدين السبكى.

وقال الزركشى في «البرهان»: التحقيق أن صيغة المبالغة قسمان:
أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثانى: بحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة؛ إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال؛ ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع.

وقال في «الكافشاف»: المبالغة في (الثواب) للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده، أو لأنه بلين في قبول التوبة، تُنزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط، لسعة كرمه.

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٨٤]. وهو أن (قديراً) من صيغ المبالغة، فيستلزم الزيادة على معنى (قادر) والزيادة على معنى (قادر) محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد.

وأجيب: بأن المبالغة لـما تذر حملها على كل فرد وجَب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دلَّ السياق عليها، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلق لا الوصف.

المطابقة: وتسمى الطباق: الجمع بين متضادين في الجملة.

وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثانى يسمى التكافؤ، وكلّ منها إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب.

ومن أمثلة ذلك: ﴿فَإِيَّضَّحُوكُمْ فَيَلَا وَلَيَبْتُكُمْ كَيْرًا﴾ [آل عمران: ٨٢]. ﴿وَأَنَّهُمْ هُوَ أَصْحَّكُمْ وَأَنَّكُمْ ۝ وَأَنَّهُمْ هُوَ أَمَّاتُكُمْ وَأَخْيَارُكُمْ﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]. ﴿لَكِنَّلَا تَأْسُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَنْقَرُوا بِمَا آتَكُمُّ﴾ [آل عمران: ٢٣].
﴿وَمَحَسَّبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُؤُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن أمثلة المجازي: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِنْ أَنْجَيَنَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي: ضالاً فَهَدَيْنَا.

ومن أمثلة طباق السلب: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [آل عمران: ١١٦]. ﴿فَلَا تَخْشُوا النَّاسَ وَأَخْيَرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

ومن أمثلة المعنوي: ﴿إِنَّ أَنْسًا إِلَّا تَكُنُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥، ١٦]. معناه: (ربنا يعلم إنا لصادقون).

﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [آل عمران: ٢٢]. قال أبو علي الفارسي: لمَّا كان البناء رفعاً للمبني قوبل بالفراش الذي هو على خلاف البناء.

ومنه نوع يسمى الطباق الخفي، كقوله: «مَمَّا حَكَيْتُ لَهُمْ أَغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا» [نوح: ٢٥]، لأن الغرق من صفات الماء، فكأنه جمع بين الماء والنار، قال ابن مُنْقَذ^(١). وهي أخفى مطابقة في القرآن. وقال ابن المعتز^(٢): من أملح الطباق وأخفاه قوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْفَحَصَاصِ حَيَاةٌ» [البقرة: ١٧٩]، لأن معنى الفحصاص القتل، فصار القتل سبب الحياة.

ومنه نوع يسمى: ترصيع الكلام، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك، كقوله: «إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِقَ ﴿١١٩﴾ وَلَكُنَّكَ لَا تَظْلَمُ فِيهَا وَلَا تَضَعِّنَ» [طه: ١١٨، ١١٩]. أى بالجوع مع العري، وبابه أن يكون مع الظلم. وبالضّحى مع الظماً، وبابه أن يكون مع العري. لكن الجوع والعري اشتركا في الخلود، فالجوع خلو الباطن من الطعام، والعري خلو الظاهر من اللباس. والظما والضّحى اشتركا في الاحتراق، فالظماً: احتراق الباطن من العطش، والضّحى: احتراق الظاهر من حرّ الشمس. ومنه نوع يسمى: المقابلة، وهي: أن يذكر لفظان فأكثر، ثم أضدادها على الترتيب. قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين:

أحدهما: أن الطباق لا يكون إلا من ضدين فقط، والم مقابلة لا تكون إلا بما زاد من الأربعة إلى العشرة.

والثاني: أن الطباق لا يكون إلا بالأضداد، والم مقابلة بالأضداد وبغيرها.

قال السكاكي: ومن خواص المقابلة أنه إذا شرط في الأول أمر، شرط في الثاني ضده، كقوله تعالى: «فَإِنَّمَا مَنْ أَعْنَى وَلَنَفَّ ... ﴿٥﴾ الآيتين [الليل: ٥]. قابل بين الإعطاء والبخل، والانتقاء والاستغناء، والتصديق والتکذیب، والیسرى والعسرى. ولما جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والانتقاء والتصديق، جعل ضده - وهو التعسیر - مشتركاً بين أضدادها.

وقال بعضهم: المقابلة إما لواحد بواحد، وذلك قليل جداً، كقوله: «لَا تَأْخُذُمْ سَنَةً وَلَا نُؤْمِنُ» [البقرة: ٢٥٥].

أو اثنين باثنين كقوله: «فَلَيَضْحَكُوكُمْ فَلِيلًا وَلَيُبَكِّرُوكُمْ كَبِيرًا» [التوبه: ٨٢].

أو ثلاثة بثلاثة، كقوله: «يَا أَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحَلِّ لَهُمُ الْأَطْيَبَتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْأَخْبَيَتِ» [الأعراف: ١٥٧]، «وَأَشْكَرُوكُمْ لِي وَلَا تَكُفُّرُونَ» [البقرة: ١٥٢].

أو أربعة بأربعة، كقوله تعالى: «فَإِنَّمَا مَنْ أَعْنَى ... ﴿٥﴾ الآيتين [الليل: ٥].

أو خمسة بخمسة، كقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَهِنُ بِأَنْ يَصْرِيبَ مَثَلًا مَا ... ﴿٣﴾ الآيات [البقرة: ٢٦]، قابل بين: «بَعْوَذَةً فَمَا قَوَّهَا» وبين: «فَإِنَّمَا الَّذِينَ ءامَنُوا» و«وَإِنَّمَا الَّذِينَ كَفَرُوا»، وبين: «يُبَلِّ» و«يَهْدِي»، وبين: «يَنْتَصِرُونَ» و«مُسْتَقْدِمُونَ»، وبين: «يَقْطَعُونَ» و«أَنْ يُوصَلَ».

(١) أسامة بن منقذ أبو المظفر، أمير، عالم (ت: ٥٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ١/٦٣.

(٢) ابن المعتز: عبد الله بن محمد المعتز بالله، ولد الخليفة يوماً واحداً، ألف البديع وطبقات الشعراء (ت: ٢٩٦هـ). «تاریخ بغداد» ١٠/٩٥.

أو ستة بستة، كقوله: «زِينَ لِلنَّاسِ حُبُّ الْشَّهَوَاتِ . . .» الآية، ثم قال «فَقُلْ أَتُؤْتِكُمْ . . .» الآية [آل عمران: ١٤، ١٥]؛ قابل: الجنات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان، بإذاء: النساء، والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسومة والأنعام، والحرث.

وقدّم آخر المقابلة إلى ثلاثة أنواع: نظيري، ونقيلي، وخلافي.

مثال الأول: مقابلة السنة بالنوم في الآية الأولى، فإنّهما جمیعاً من باب الرّقاد المقابل باليقظة في آية: «وَتَحَسَّبُهُمْ أَيْكَاظًا وَهُمْ رُؤُودٌ» [الكهف: ١٨]. وهذا مثال الثاني؛ فإنّهما نقىضان.

ومثال الثالث: مقابلة الشر بالرشد في قوله: «وَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرْيَدَ يَمْنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَوَادَ يَمْنَ رَهْبَمْ رَشَدًا» [الجن: ١٠]، فإنّهما خلافان لا نقىضان، فإن نقىض الشر الخير، والرشد الغي.

المواربة - براء مهملة وباء موحدة -: أن يقول المتكلّم قولًا يتضمّن ما يُنكر عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلّص به، إما بتحريف الكلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع^(١): ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: «أَرْجِعُوا إِلَيْكُمْ فَقُولُوا يَكْبَانَا إِنَّكَ أَبْنَكَ سَرَقَ» [يوسف: ٨١].

فإنّه قوله: (إن ابنك سرقة ولم يسرق)، فأنت بالكلام على الصحة: بإبدال ضمة من فتحة، وتشديد الراء وكسرتها.

المراجعة: قال ابن أبي الإصبع^(٢): هي أن يحكى المتكلّم مراجعةً في القول جرت بينه وبين محاورٍ له، بأوّل جز عبارة وأعدل سبّك، وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: «فَقَالَ إِنِّي جَاعَلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَالَّذِينَ ذَرَيْتَ فَقَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي أَظَلَالُمِينَ» [البقرة: ١٢٤]. جمعت هذه القطعة - وهي بعض آية - ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام: من الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، والوعيد والوعيد، بالمنطوق والمفهوم.

قلت: أحسن من هذا أن يقول: جمعت الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتوكيد والمحذف، والبشرة والنذارة ، والوعيد.

الزاهة: هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء: هو الذي إذا أنشدته العذراء في خدرها لا يقع علىها.

ومنه قوله تعالى: «وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُغَرِّبُونَ». ثم قال: «أَفَيْ قُلُوبُهُمْ مَرْضٌ أَمْ أَرْتَابُهُمْ أَمْ يَحَاوِرُهُمْ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [النور: ٤٨، ٥٠]. فإنّ ألفاظ ذم هؤلاء المخبر عنهم بهذا الخبر أتت متزهدة عمّا يقع في الهجاء من الفحش، وسائل هجاء القرآن كذلك.

(١) في «بديع القرآن» ص ٩٥ المواربة.

(٢) في «بديع القرآن» ص ٣٠ باب المراجعة.

الإبداع: - بالياء المودحة -: أن يشتمل الكلام على عدّة ضروب من البديع. قال ابن أبي الإصبع^(١): ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَكَانُونَ أَنْتُمْ مَا تَدْعُونَ﴾ [هود: ٤٤]، فإن فيها عشرين ضرباً من البديع، وهي سبع عشرة لفظة؛ وذلك: المناسبة التامة في ﴿أَنْتُمْ﴾، و﴿أَقْلَمُ﴾.

والاستعارة فيهما.

والطباقي بين الأرض والسماء.

والمجاز في قوله تعالى: ﴿وَكَسَمَاهُ﴾، فإن الحقيقة: يا مطر السماء. والإشارة في: ﴿وَغَيْضَنَ الْمَاء﴾، فإنه عَبَرَ به عن معانٍ كثيرة، لأن الماء لا يغيب حتى يُقلع مطر السماء وتبلغ الأرض ما يخرج منها من عيون الماء، فينقص العاصل على وجه الأرض من الماء. والإرادف في: ﴿وَأَسْسَوْتُ﴾.

والتمثيل في: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾.

والتعليل، فإن ﴿وَغَيْضَنَ الْمَاء﴾ علة الاستواء.

وصحة التقسيم، فإنه استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه؛ إذ ليس إلا احتباس ماء السماء، والماء النابع من الأرض، وغيره الماء الذي على ظهرها.

والاحتراض في الدعاء، لثلا يتوجه أن الغرق لعمومه شمل من لا يستحق الهلاك، فإن عَدْلَه تعالى يمنع أن يدعوا على غير مستحق.

وحسن النسق واتلاف اللفظ مع المعنى.

والإيجاز؛ فإنه تعالى قصَّ القصة مستوعبة بأختصار عباره.

والتسهيم؛ لأنَّ أول الآية يُدلُّ على آخرها.

والتهذيب؛ لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كل لفظة سهلة مخارج الحروف، عليها رونق الفصاحة مع الخلُقِ من البشاشة وعقاده التركيب.

وحسن البيان، من جهة أنَّ السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يشكل عليه شيء منه.

والتمكين؛ لأن الفاصلة مستقرة في محلها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة.

والانسجام.

هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع^(٢).

قلت: فيها أيضاً الاعتراض.

(١) في «بديع القرآن» ص ٣٤٠ - ٣٤١، باب الإبداع.

(٢) في «بديع القرآن» ص ٣٤٠ - ٣٤٣.

النوع التاسع والخمسون

في فوائل الآي

الفاصلة: كلمة آخر الآية، كقافية الشعر وقرينة السجع.

وقال الدّاني: كلمة آخر الجملة.

قال الجعبري. وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ «يَوْمَ يَأْتِ» [هود: ١٠٥] و «مَا كَانَ يَنْبَغِي» [الكهف: ٦٤]. وليس رأس آيٍ؛ لأن مراده الفوائل اللغوية لا الصناعية. وقال القاضي أبو بكر: الفوائل حروف متراكمة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني.

وفرق الدّاني بين الفوائل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلة هي الكلام المنفصل عمّا بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس، وكذلك الفوائل يمكن رؤوس آيٍ وغيرها؛ وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية.

قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه في تمثيل القوافي: «يَوْمَ يَأْتِ» و «مَا كَانَ يَنْبَغِي» وليس رأس آيتين بإجماع، مع «إِذَا يَسِرَ» [الفجر: ٤]. وهو رأس آية بالاتفاق.

وقال الجعبري: لمعرفة الفوائل طريقان: توثيقي، وقياسي:

أما التوثيقي: فما ثبت أنه يَنْبَغِي وقف عليه دائمًا تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائمًا تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى: احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة. والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها.

وأما القياسي: فهو ما أُلحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محظوظ في ذلك، لأنّه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محلّ فصل أو وصل، والوقف على كلّ كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز، فاحتاج القياس إلى طريق تعرّفه، فنقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في الشر، وقافية البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية - من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه - فليس بعيوب في الفاصلة، وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثم ترى: «بِرَحْمَتِهِ» مع «عَلَيْهِ» [آل عمران: ٧٢، ٧٣]. و «أَلَيَعْدُ» مع «الْوَابَ» [آل عمران: ١٩٤، ١٩٥]. و «الْأَطْرَافُ» مع «أَنَّا قَاتِلُونَا» [الطارق: ٢، ٣].

والالأصل في الفاصلة والقرينة المتجردة في الآية والسجعة المساواة، ومن ثم أجمع العادون على ترك عد: «وَيَأْتُنَّ بِعَالَمَيْنَ» [النساء: ١٣٣]، «وَلَا أَمْلَأُكُوكَ الْمُرَبَّوْنَ» في [النساء: ١٧٢]، «كَدَّبَ بِهَا الْأَوَّلُوْنَ» بسبحان [٥٩]، و «إِنْبَشَرَ بِهِ الْمُتَفَقِّرَ» [مريم: ٩٧]، و «لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ» [طه: ١١٣]، و «مَنْ أَلْظَمْنَا إِلَى النُّورِ» [الطلاق: ١١]، «أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [الطلاق: ١٢] حيث لم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عد: «أَفَغَدَرَ دِينَ اللَّهِ يَعْبُودُكَ» بآل عمران [٨٣]، و«أَفَحَمَّ الْجَهَنَّمَ يَتَعَوَّذُ» بالمائدة [٥٠]. وعدوا نظائرها للمناسبة، نحو: «لَا أُولَئِكَ الظَّالِمُونَ» بآل عمران [١٩٠]، وـ: «عَلَى اللَّهِ كُلُّ بُشَّارٍ» بالكهف [١٥٠]. «وَالسَّلْوَاتُ» بطه [٨٠].

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب؛ لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يُبَيَّنُ القرآن بها سائر الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنَّه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أنَّ آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذًا من قوله تعالى: «كَتَبَ فُصِّلَتْ إِيمَانُهُ» [فصلت: ٣].

ولا يجوز تسميتها قوافيًّا إجماعًا؛ لأنَّ الله تعالى لمَّا سلب عنه اسم الشعر وجَب سلب القافية عنه أيضًا؛ لأنَّها منه، وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنَّها صفة لكتاب الله تعالى فلا تُعدَّ.

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلاف، الجمهور على المنه؛ لأنَّ أصله من سجع الطير فشرف القرآن أنْ يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهملاً؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأنَّ القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يَرِد الإذنُ بها.

قال الرمانى^(١) في «إعجاز القرآن»: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال: في القرآن سجع، وفرقوا بأنَّ السجع هو الذي يقصد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، والفوائل التي تتبع المعاني، ولا تكون مقصودة في نفسها.

قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيبًا.

وبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاوي، ونقله عن نص أبي الحسن الأشعري وأصحابنا كلهم.

قال: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أنَّ ذلك مما يبين به فضلُ الكلام، وأنَّه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالجناس والالتفات ونحوهما.

قال: وأقوى ما استدلُّوا به الاتفاق على أنَّ موسى أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضع: «هَرُونَ وَمُوسَى» [طه: ٧٠].

ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: «مُوسَى وَهَرُونَ» [الشعراء: ٤٨].

قالوا: وهذا يفارق أمرَ الشعر، لأنَّه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلَّا مقصودًا إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعرًا؛ وذلك القدر مما يتَّفق وجوده من المفهوم، كما يتَّفق وجوده من الشاعر. وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يصحُّ أن يتَّفق غير مقصود إليه.

وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع.

(١) الرمانى: علي بن عيسى أبو الحسن، بغدادي معتزلي مفسر، من كبار النحاة والأدب والبلاغة واللغة (ت: ٣٨٤). «تاریخ بغداد» ١٢/١٦، و«إنباء الرواة» ٢/٢٩٤.

فقال أهل اللغة: هو موالة الكلام على حدّ واحد.

وقال ابن دُرِيد^(١): سجعت الحمامَةُ معناه رَدَدَت صوتها، قال القاضي: وهذا غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلًا فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجع معجز، لجاز أن يقولوا: شعر معجز، وكيف والسجع ممَّا كان تألفه الكھان من العرب؟! ونفيه من القرآن أجدُرُ بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكھانة تنافي النبوَات بخلاف الشعر، وقد قال عليه السلام: **«أسجع كسجع الكھان!»** [البخاري: ٥٧٥٨، ومسلم: ٤٣٩١، وأحمد: ٧٧٠٣]، فجعله مذموماً.

قال: وما توهموا أنه سجع باطل؛ لأن مجئه على صورته لا يقتضي كونه هو؛ لأن السجع يتبع المعنى فيه اللَفْظُ الذي يُؤَدِي السجع، وليس كذلك ما اتفق ممَّا هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللَفْظُ وقع فيه تابعاً للمعنى؛ وفَرقَ بين أن ينتظم الكلام في نفسه بالفاظه التي تؤدي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظمَا دون اللَفْظ. ومتي ارتبط المعنى بالسجع كان إفاده السجع كإفادة غيره، وممَّى انتظم المعنى بنفسه دون السجع، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى.

قال: وللسجع منهج محفوظ وطريق مضبوط، مَنْ أَخَلَّ به وقع الخللُ في كلامه ونُسب إلى الخروج عن الفصاحة، كما أنَّ الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان مخطئاً، وأنت ترى فواصل القرآن متفاوتة، بعضها متدايني المقاطع، وبعضها يمتدُ حتى يتضاعف طوله عليه، وتعد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير؛ وهذا في السجع غير مرضي ولا محمود.

قال: وأمَّا ما ذكروه من تقديم موسى على هارون في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام، فليس ب صحيح؛ بل الفائدة فيه إعادةُ القصة الواحدة بالفاظ مختلفة تؤدي معنى واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتبيَّن فيه البلاغة، ولهذا أعيدت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة، تبيَّناً بذلك على عجزهم عن الإitan بمثله مبتداً به ومتكرراً؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصدوا تلك القصَّة، وعبرُوا عنها بالفاظ لهم تؤدي إلى تلك المعاني ونحوها، فعلى هذا القصد - بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها - إظهار الإعجاز دون السجع؛ إلى أن قال:

فيماً بذلك أنَّ الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع لا تخرُجُها عن حدِّها، ولا تدخلها في باب السجع. وقد بینا أنَّهم ينْمُون كلَّ سجع خرج عن اعتدال الأجزاء؛ فكان بعض مصاريعه كلمتين، وبعضها أربع كلمات، ولا يرُون ذلك فصاحةً، بل يرونـه عجزاً، فلو فهموا اشتمال القرآن على السجع، لقالوا: نحن نعارضه بسجع معتدل يزيد في الفصاحة على طريقة القرآن. انتهى كلام القاضي في كتاب «الإعجاز».

(١) ابن دُرِيد: محمد بن الحسن، من أئمة اللغة والأدب، صاحب «الاشتقاق» (ت: ٣٢١هـ) «خزانة الأدب» ٤٩٠/١، و«آداب اللغة» ٢/١٨٨.

ونقل صاحب «عروس الأفراح»^(١) عنه: أنه ذهب في «الانتصار» إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً. وقال **الخفاجي** في «سر الفصاحة»^(٢): قول الرّماني: إنَّ السجع عيب والفواصل بلا غنة. غلط؛ فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى - وهو غير مقصود متتكلف - فذلك بلا غنة والفواصل مثله، وإن أراد به ما قع المعاني تابعة له - وهو مقصود متتكلف - فذلك عيب، والفواصل مثله. قال: وأظنُّ الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسمُّوا ما تمثلت حروفه سجعاً، رغبتُهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكَهْنَة وغيرهم. وهذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحرير أنَّ الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلا ورد القرآن كُله مسجوعاً، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إنَّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى عُرْفِهم وعادتهم؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كُله مسجوعاً، لِمَا فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لاسيما مع طول الكلام، فلم يَرِد كُله مسجوعاً جرياً منه على عرفهم في اللطافة الغالية أو الطبة العالية من كلامهم، ولم يخلُ من السجع؛ لأنَّه يحسُّن في بعض الكلام على الصفة السابقة.

وقال ابن التفليس^(٣): يكفي في حسن السجع ورود القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوه في بعض الآيات؛ لأنَّ الحَسَنَ قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسن منه.

وقال حازم: من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف، غير متقاربة في الطول والقصر، لما فيه من التكلف، إلَّا ما يقع الإلمام به في النادر من الكلام.

ومنهم مَن يرى: أن التناوب الواقع بإفراج الكلام في قالب التقافية وتحليلتها بمناسبات المقاطع أكيد جداً.

ومنهم - وهو الوسط - مَن يرى أن السجع وإن كان زينة للكلام، فقد يدعو إلى التكلُّف، فرأى أَلَا يستعمل في جملة الكلام، وأَلَا يخلُى الكلام منه جملة، وأنه يُقبل منه ما اجتباه الخاطر عفوأً بلا تكلُّف.

قال: وكيف يعب السجع على الإطلاق، وإنما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب؟ فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنما لم يجيء على أسلوب واحد؛ لأنَّه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نَمَط واحد، لما فيه من التكلُّف، ولما في الطبع من الملل، ولأنَّ الافتتان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضربٍ واحدٍ، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

(١) «عروس الأفراح» ٢٩٩ / ٢ باب السجع.

(٢) «سر الفصاحة» ص ١٧٢.

(٣) ابن التفليس: علي بن أبي الحزم القرشي، أعلم أهل عصره في الطب، وفاته بمصر (ت: ٦٨٧هـ). «شذرات الذهب» ٤٠١ / ٥.

فصل : ألف الشیخ شمس الدین بن الصائغ کتاباً سماه «إحکام الرأی فی أحکام الآی»^(۱) قال فیه : اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يُرتكب لها أمور من مخالفة الأصول. قال : وقد تبعَتُ الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة فعثرت منها على نیف عن الأربعين حکماً . أحدهما : تقديم المعمول : إما على العامل ، نحو : **﴿أهؤلَاءِ إِيمَانُكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾** [سباء : ٤٠] . قيل : ومنه : **﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ﴾** [الفاتحة : ٥] . أو على معمول آخر أصله التقديم ، نحو : **﴿لَيُرِيكَ مِنْ أَيْمَانِنَا الْكَبِيرَ﴾** [طه : ٢٣] إذا أعرينا **﴿الْكَبِيرَ﴾** مفعول (نري) . أو على الفاعل ، نحو : **﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالَ قُرْآنَ النَّذْرَ﴾** [القمر : ٤١] . ومنه تقديم خبر كان على اسمها ، نحو : **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُثُرًا أَحَدٌ﴾** [الإخلاص : ٤] .

الثاني : تقديم ما هو متاخر في الزمان ، نحو : **﴿فَلَلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾** [النجم : ٢٥] . ولو لا مراعاة الفوائل لقدمت **﴿الْأُولَى﴾** ، كقوله : **﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾** [القصص : ٧٠] .

الثالث : تقديم الفاضل على الأفضل ، نحو : **﴿بِرَبِّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾** [طه : ٧٠] . وتقدم ما فيه.

الرابع : تقديم الضمير على ما يفسره ، نحو : **﴿فَأَوْحَىٰ فِي نَفْسِهِ حِيفَةً مُؤْسِى﴾** [طه : ٦٧] .

الخامس : تقديم الصفة الجملية على الصفة المفردة ، نحو : **﴿وَتَخْرُجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَقْرَأُ مَشْوِرًا﴾** [الإسراء : ١٣] .

ال السادس : حذف ياء المنقوص المعروف ، نحو : **﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَال﴾** [الرعد : ٩] . **﴿يَوْمَ النَّنَادِ﴾** [غافر : ٣٢] .

السابع : حذف ياء الفعل غير المجزوم ، نحو : **﴿وَلَيَلِ إِنَّا يَتَرَ﴾** [الفجر : ٤] .

الثامن : حذف ياء الإضافة ، نحو : **﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾** [القمر : ١٦] . **﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾** [الرعد : ٣٢] .

التاسع : زيادة حرف المدّ ، نحو : **﴿أَلْظَفَنُوا﴾** [الأحزاب : ١٠] . و**﴿أَرْسَلَوَا﴾** [الأحزاب : ٦٦] . و**﴿أَلْسَبِلَأ﴾** [الأحزاب : ٦٧] . ومنه إيقاؤه مع الجازم ، نحو : **﴿لَا تَخْفَ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾** [طه : ٧٧] . **﴿سُقْرِئُكَ فَلَا تَسْكِي﴾** [الأعلى : ٦] . على القول بأنه نهي.

العاشر : صرف ما لا يصرف ، نحو : **﴿قَوَارِيرًا، قَوَارِيرًا﴾** [الإنسان : ١٥ ، ١٦] .

الحادي عشر : إيثار تذکیر اسما الجنس ، كقوله : **﴿أَعْجَاجُ نَخْلٍ شَقَعُ﴾** [القمر : ٢٠] .

الثاني عشر : إيثار تأنيثه ، نحو : **﴿أَعْجَاجُ نَخْلٍ حَارِيَةٍ﴾** [الحاقة : ٧] . ونظير هذين قوله في القمر [٥٣] : **﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكُبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾** وفي الكهف [٤٩] : **﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنَهَا﴾** .

الثالث عشر : الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما في السبع في غير ذلك ،

(۱) قال حاجي خليفة : إحکام الرأی ... للشيخ شمس الدین محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الحنبلي : المعروف بابن أبي الفرس (ت: ٧٧٦ھ). **«کشف الظنون** ١٨ / ١ وانظر «الدرر الكامنة» ٤٩٩ / ٣ ، و«بغية الوعاء» ٦٥.

كقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ تَحْرُثُ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]. ولم يجئ (رشاداً) في السبع. وكذا: ﴿وَهَيْئَةً لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، لأن الفواصل في السورتين محركة الوسط. وقد جاء في: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَيِّلَ إِلَرْشَدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وبهذا يبطلُ ترجيح الفارسي قراءة التحرير بالإنعام عليه فيما تقدم. ونظير ذلك قراءة: ﴿تَبَيَّنَ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]. بفتح الهاء وسكونها، ولم يقرأ: ﴿سَيَصِلَ نَارًا ذَاتَ هَبٍ﴾ [المسد: ٣] إلا بالفتح، لمراعاة الفاصلة.

الرابع عشر: إيراد الجملة التي رُدَّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. لم يطابق بين قولهم: ﴿أَمَنَّا﴾ وبين ما رُدَّ به فيقول (ولم يؤمنوا). أو: (ما آمنوا)، لذلك.

الخامس عشر: إيراد أحد القسمين غير مطابق للأخر كذلك، نحو: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الظَّاهِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: (الذين كذبوا).

ال السادس عشر: إيراد أحد جزأى الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى، نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمَنَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيهار أغرب اللغظتين، نحو: ﴿قَسْمَةٌ ضَيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل: (جائرة). ﴿لَيُبَدِّلَنَّ فِي الْحُكْمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: جهنم أو النار. وقال في المدثر [٢٦]: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرَ﴾، وفي سأل [١٥]: ﴿إِنَّهَا لَظَى﴾، وفي القارعة [٩]: ﴿فَأَمْمَهُ هَكَوِيَّة﴾؛ لمراعاة فواصل كل سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين بموضع، نحو: ﴿وَلِذَكْرِ أُولُوا الْأَلْبَى﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة طه [١٢٨]: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَىْنَ لِأُولَئِلِ الْهُنَّ﴾.

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَمَانِ أَعْطَى وَأَنْقَ﴾ [الليل: ٥]، ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا فَقَ﴾ [الضحى: ٣]، ومنه حذف متعلق أفعال التفضيل، نحو: ﴿يَعْلَمُ الْيَتَرُ وَأَحْقَ﴾ [طه: ٧]، ﴿خَيْرٌ وَأَنْقَ﴾ [الأعلى: ١٧].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن الثنوية، نحو: ﴿فَلَا يَخْرُجُنَّ كُلُّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَعَّبُونَ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُقْرِنِ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. ولم يقل: (ائمة)، كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُبَيَّنَةً يَهُدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ الْمُقْرِنَ فِي جَنَّتِ وَنَرِ﴾ [القمر: ٥٤]. أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالثنوية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلَعَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانَ﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفرءاء: أراد: جنة، قوله: ﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]. فثنى لأجل الفاصلة. قال: والقوافي تحتمل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام.

ونظير ذلك قول الفرءاء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَبْعَثْ أَشْقَهَا﴾ [الشمس: ١٢]. فإنهما رجلان: قدار وآخر معه، ولم يقل: (أشقياها) للفاصلة. وقد أنكر ذلك ابن قتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز

في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همزة، أو حرفٍ، فأما أن يكون الله وعدَ بجنتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين؟ قال: ﴿ذَرْأَنَا أَفَنِإِن﴾ [٤٤] ثم قال: ﴿فِيهَا﴾ [الرحمن: ٤٨، ٥٠].

وما ابن الصائغ: فإنه نقل عن الفراء أنه أراد (جَنَّات)، فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة. ثم قال: وهذا غير بعيد. قال: وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ. وهذا هو الثالث والعشرون.

الرابع والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الإفراد، نحو: ﴿لَا يَبْعِثُ فِيهِ وَلَا خَلَقُ﴾ [ابراهيم: ٣١]، أي: ولا خلقة؛ كما في الآية الأخرى، وجمع مراعاة للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراء غير العاقل مجرى العاقل، نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدُون﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلُّ فِي كُلِّي يَسْبِحُون﴾ [الأنياء: ٣٣].

السادى والعشرون: إمالة ما لا يمال، كأى طه والنجم.

السابع والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة، كقدر وعلیم، مع ترك ذلك في نحو: ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إيقاع بعض أوصاف المبالغة على بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَفَعٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]. أوثر على (عجب) لذلك.

التاسع والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ﴿وَلَوْلَا كَمْةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِرَأْمَا وَجْلٌ سُمِّيَ﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاع الظاهر موضع المضمر، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف.

الحادي والثلاثون: وقوع (مفعول) موقع (فاعل)؛ قوله: ﴿جِهَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعْدُهُ مُلِتَّا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساتراً وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوع (فاعل) موقع (مفعول). نحو: ﴿فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. ﴿مِنْ مَلَوْ دَاقِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

الثالث والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة، نحو: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْءَ ④ فَجَعَلَهُ غَنَّاءَ أَحْوَاءَ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] إن أعرب ﴿أَحْوَاءَ﴾ صفة ﴿الْمَرْءَ﴾، أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. والأصل (إليها).

الخامس والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿الْخَزْنَ الْبَيْكِرِ﴾، ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبه: ١٢٨]؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

السادس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: «وَمَا لِأَحَدٍ عِنْهُ مِنْ يَعْمَلُ بُخْرَى» [الليل: ١٩].
السابع والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: «مَا لِهِ» [الحاقة: ٢٨]، «شَطَاطِيَّة» [الحاقة: ٢٩]، «مَا هِيَة» [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمع بين المجرورات، نحو: «مَمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبَيَّنًا» [الإسراء: ٦٩]، فإن الأحسن الفصل بينها، إلا أن مراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير «تبَيَّنًا».

التاسع والثلاثون: العدول عن صيغة الماضي إلى صيغة الاستقبال، نحو: «فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا قَتَلْتُمْ» [البقرة: ٨٧]، والأصل (قتلتم).

الأربعون: تغيير بُنية الكلمة، نحو: «وَطُورْ سِينَيْ» [التين: ٢]. والأصل: (سينا).

تنبيه: قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر -: «لا تتقضي عجائبها» [الترمذى: ٢٩٠٦ وهو ضعيف].

فصل: قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين ، والتصدير ، والتوصيح ، والإيغال.

فالتمكين - ويسمى ائتلاف القافية -: أن يمهّد الناشر للقرينة، أو الشاعر للقافية، تمهيداً تأتى به القافية أو القرينة متمنكةً في مكانها، مستقرةً في قرارها، مطمئنةً في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تماماً، بحيث لو طرحت لاختلَّ المعنى وأضطراب الفهم، وبحيث لو سُكت عنها كمله السامع بطبعه.

ومن أمثلة ذلك: «يَنْسَعِيْثُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمِنُكَ أَنْ تَنْزِلَكَ . . .» الآية [هود: ٨٧]. فإنه لِمَا تقدَّمَ في الآية ذكر العبادة، وتلاه ذكر التصرُّف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرُّشد على الترتيب، لأن الحلم يناسب العبادات، والرُّشد يناسب الأموال.

وقوله: «أَوْلَمْ يَهْدِهِمْ كُمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَسْمَوْنَ فِي مَسَكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيْنَ أَفَلَا يَسْعَوْنَ» [السجدة: ٢٦]. «أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا سُوقَ أَمَاءَ» إلى قوله: «أَفَلَا يُبَصِّرُونَ» [السجدة: ٢٧]. فأنت في الآية الأولى بـ «يَهْدِهِمْ» وختتها بـ «يَسْمَوْنَ»، لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون. وفي الثانية بـ «يَرَوْا» وختتها بـ «يُبَصِّرُونَ»؛ لأنها مرئية.

وقوله: «لَا تُذَرِّكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُذَرِّكُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَيِّرُ» [الأنعام: ١٠٣]؛ فإنَّ اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخير يناسب ما يدركه.

وقوله: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَيْسَنَ مِنْ سُلَنَقَ مِنْ طِينٍ» إلى قوله: «فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلْقَيْنَ» [المؤمنون: ١٤ - ١٢]، فإنَّ في هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها. وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها، قبل أن يسمع آخرها؛ فأخرج ابن أبي حاتم من طريق الشعبي، عن

زيد بن ثابت، قال: أَمْلَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَنًا مِنْ طِينٍ» [٢٣]، إلى قوله: «خَلَقَاهُ أَخْرَى»، قال معاذ بن جبل: «فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلْقَيْنَ»، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: مَمْ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِهَا خَتَمْتُ». [٢٠٩]

وَحُكِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ: «فَإِنَّ رَبَّكُمْ مَنْ يَعْدُ مَا جَاءَكُمْ بِحُكْمِ الْبَيِّنَاتِ» [البقرة: ٢٠٩]. فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(١). وَلَمْ يَكُنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ. فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا كَلَامُ اللَّهِ فَلَا يَقُولُ كَذَا، الْحَكِيمُ لَا يَذْكُرُ الْغَفْرَانَ عِنْدِ النَّزْلَلِ؛ لَأَنَّهُ إِغْرَاءٌ عَلَيْهِ.

نبیهات:

الأول: قد تجتمع فوائل في موضع واحد ويُخالفُ بينها، كأوائل النحل، فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال: «حَلَقَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَيْهِ» [النحل: ٣]، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفة، ثم خلق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ شَيْءٌ» [١١] يُبَيِّنُ لَكُمْ بِهِ الْزَرْعُ وَالْأَيْمَونُ وَالنَّحْشَلُ وَالْأَعْنَبُ وَمِنْ كُلِّ الْثَمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكَرًا لِقَوْمٍ يَنْكُرُونَ» [النحل، الآية: ١٠، ١١]؛ فجعل مقطع هذه الآية التفكير؛ لأنَّه استدللاً بحدوث الأنواع المختلفة من النباتات على وجود الإله القادر المختار، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أنه: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ وكان الدليل لا يتمُّ إلَّا بالجواب عن هذا السؤال، كان مجال التفكير والنظر والتأمل باقياً. فأجاب تعالى عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ تغييرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟ فإنَّ كان حصولها بسبب أفالك أخرى لزم التسلسل، وإنَّ كان من الخالق الحكيم: فذاك إقرار بوجود الإله تعالى. وهذا هو المراد بقوله: «وَسَخَرَ لَكُمْ أَيْلَلٌ وَالنَّهَارٌ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ مُسَخَّرٌ بِأَمْرِهِ إِنَّكُمْ فِي ذَلِكَ لَذِكَرًا لِقَوْمٍ يَنْكُرُونَ» [النحل: ١٢]. فجعل مقطع هذه الآية العقل، وكأنَّه قيل: إنَّ كنت عاقلاً فاعلم أنَّ التسلسل باطلٌ؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحركٍ، وهو الإله القادر المختار.

والثاني: أنَّ نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة واحدة. ثم إنَّ نرى الورقة الواحدة من الورزد أحدَ وجهيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد؛ فلو كان المؤثر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار؛ فعلمينا أنَّ المؤثر قادرٌ مختارٌ. وهذا هو المراد من قوله: «وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْلِفًا أَوْلَاهُمْ إِنَّكُمْ فِي ذَلِكَ لَذِكَرًا لِقَوْمٍ يَنْكُرُونَ» [النحل: ١٣]. كأنَّه قيل: اذْكُرْ ما ترَسَّخَ في عقلك: أنَّ الواجب بالذات وبالطبع لا يختلف تأثيره، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف علمتَ أنَّ المؤثر ليس هو الطبائع، بل الفاعل المختار، فلهذا جعل مقطع الآية التذكرة.

ومن ذلك قوله تعالى: «فُلْ تَكَلَّوْ أَتَلْ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَيْنَكُمْ ...» الآيات؛ فإنَّ الأولى ختمت بقوله: «وَلَكُمْ تَعْلُمُونَ»، والثانية بقوله: «لَكُمْ تَذَكَّرُونَ»، والثالثة بقوله: «لَكُمْ تَنْتَهُونَ».

(١) وَتَمَّ الْآيَةُ: «فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

لأنَّ الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدمُ العقلِ الغالِبِ على الهوى؛ لأنَّ الإشراك بالله، لعدم استكمال العقل الدالٌ على توحيدِه وعظمته. وكذلك عقوبة الوالدين، لا يقتضيه العقل، لسبق إحسانهما إلى الولد بكل طريق. وكذلك قتل الأولاد بالوَأْدِ من الإِمْلَاقِ، مع وجودِ الرَّازِقِ الحيِّ الكَرِيمِ. وكذلك إتيانِ الفواحش لا يقتضيه عقل. وكذا قتل النفس لغَيْظِ أو غَضْبِ في القاتل. فحسُنَ بعد ذلك **﴿عَقْلُونَ﴾**.

وأما الثانية: فلتُعلِّقُها بالحقوق الماليَّة والقوليَّة، فإنَّ من علم أنَّ له أيتامًا يخلفُهم من بعده: لا يليق به أن يعامل أيتامَ غيره إلَّا بما يُحبُّ أن يعامل به أيتامه. ومنْ يكيلُ أو يزنُ أو يشهدُ لغيره: لو كان ذلك الأمر له لم يُحبَّ أن يكون فيه خيانة ولا بخسٌ. وكذا من وَعْدَ: لو وَعَدَ، لم يُحبَّ أن يُخلفَ. ومن أحب ذلك عاملَ الناسَ به ليعاملوه بمثله، فترُكَ ذلك إنما يكون لغفلةٍ عن تدبرِ ذلك وتأملِه، فلذلك ناسبُ الختم بقوله: **﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾**.

وأما الثالثة: فلاَنَّ ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤَدٌ إلى غضبه وإلى عقابه، فحسُنَ: **﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَسْتَغْفِرُونَ﴾**، أي: عقاب الله بسيبه.

ومن ذلك قوله في الأنعام أيضًا: **﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْثُومَ . . .﴾** الآيات [٩٧ - ٩٩]، فإنه ختم الأولى بقوله: **﴿لَقَوْمٌ يَعْلَمُونَ﴾**، والثانية بقوله: **﴿لَقَوْمٌ يَقْهُمُونَ﴾**، والثالثة بقوله: **﴿لَقَوْمٌ يُؤْمِنُونَ﴾**؛ وذلك لأنَّ حساب النجوم والاهتداء بها يختصُّ بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ **﴿يَعْلَمُونَ﴾**. وإنشاءُ الخلائق من نفس واحدة، ونقلهم من صلب إلى رحم، ثم إلى الدنيا، ثم إلى حياة وموت، والنظر في ذلك والتفكير فيه أدق، فناسب ختمه بـ **﴿يَقْهُمُونَ﴾**، لأنَّ الفقه فَهُمُ الأشياء الدقيقة. ولِمَا ذكرَ ما أَنْعَمَ به على عباده من سعة الأَرْزَاقِ والأَقْوَاتِ والشَّمَارِ وأنواعِ ذلك، ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره تعالى على نعمه.

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾٤١﴾** ولا يقول كاهنٌ قليلاً مَا تَذَكَّرُونَ **﴾﴾** [الحالة: ٤٢]؛ حيث ختم الأولى بـ **﴿تُؤْمِنُونَ﴾**، والثانية بـ **﴿تَذَكَّرُونَ﴾**، ووجهه: أن مخالفَة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحة لا تخفي على أحد، فقول من قال: شعر، كُفُّرٌ وعَنَادٌ مَّهْضٌ، فناسب ختمه بقوله: **﴿قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾**.

وأما مخالفته لنظم الكَهَانَ وألفاظِ السجع فتحتاج إلى تذَكُّرٍ وتدبُّرٍ؛ لأنَّ كَلَّاً منها نثر، فليست مخالفته له في وضوحها لكلَّ أحد كمخالفته الشعر؛ وإنما تظهر بتدبُّرٍ ما في القرآن من الفصاحة والبلاغة والبداع والمعاني الأنبياء، فحسن ختمه بقوله: **﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾**.

ومن بديع هذا النوع: اختلاف الفاصلتين في موضعين، والمحدث عنه واحد، لنكتة لطيفة، قوله تعالى في سورة إبراهيم [الآية: ٣٤]: **﴿وَرَبِّنَ تَعْذُّرًا يَعْمَلُ اللَّهُ لَا يَحْصُوْهَا إِنَّ إِلَٰهَنَ لَطَّافُمْ كَفَّارٌ﴾**، ثم قال في سورة النحل [الآية: ١٨]: **﴿وَإِنَّ تَعْذُّرًا يَعْمَلَ اللَّهُ لَا يَحْصُوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾**.

قال ابن المنيّر: كأنه يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة، فأنت أخذها وأنا معطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان: كونك ظلوماً وكونك كفراً، يعني لعدم وفائتك بشكرها. ولن عند إعطائهما وصفان، وهما: أني غفور رحيم، أقابل ظلمك بعفاني، وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلا بالوفاء.

وقال غيره: إنما خص سورة إبراهيم بوصف المنعم عليه، وسورة النحل بوصف المنعم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته.

ونظيره: قوله تعالى في سورة الجاثية [الآية: ١٥]: «مَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلَقِيسْهُ، وَمَنْ أَسَأَهُ فَعَيَّسْهُ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُوكُ تُرْجَعُوْكُ»، وفي فصلت [الآية: ٤٦] ختم بقوله: «وَمَا رَبُّكُ يُطَلِّمُ لِلْعَيْدِ».

ونكتة ذلك: أن قبل الآية الأولى: «قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجِعُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَحْرِرُ قَوْمًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» [الجاثية: ١٤]؛ فناسب الختام بفاصلة البعث، لأن قبله وصفهم بإنكاره. وأما الثانية: فالختام فيها مناسب؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحًا، ولا يزيد على من عمل سيئًا.

وقال في سورة النساء [الآية: ٤٨]: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنِ يَشَاءُ وَمَنْ يُشَرِّكُ بِاللَّهِ فَقَدْ أَفْرَأَيْتَ إِنَّمَا عَظِيمًا»، ثم أعادها، وختم بقوله: «وَمَنْ يُشَرِّكُ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا» [النساء: ١١٦]؛ ونكتة ذلك: أن الأولى نزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين، ولا كتاب لهم، وضلالهم أشد.

ونظيره: قوله في المائدة [الآية: ٤٤]: «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكُفَّارُ»، ثم أعادها فقال: «فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [المائدة: ٤٥]، ثم قال في الثالثة: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسُوْرُونَ» [المائدة: ٤٧].

ونكتته: أنَّ الأولى نزلت في أحكام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى.

وقيل: الأولى فيمنْ جَحَدَ ما أَنْزَلَ اللَّهُ، والثانية فيمنْ خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمنْ خالفه جاهلاً.

وقيل: الكافر والظالم والفا نقى كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، عَبَرَ عنه بألفاظ مختلفة؛ لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار.

وعكس هذا: اتفاق الفاصلتين والمحدث عنه مختلف، كقوله في سورة النور [الآية: ٥٨]: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِسْتَنِدُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْنَكُمْ» إلى قوله: «كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيَّتِيَّاتِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حِكْمَةٌ»، ثم قال: «وَلَمَّا كَانَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُّ فَلَيَسْتَنِدُوْكُمْ كَمَا أَسْتَنَدَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيَّتِيَّاتِ، وَاللَّهُ عَلَيْهِ حِكْمَةٌ» [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني: من مشكلات الفوائل قوله تعالى: «إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» [المائدة: ١١٨]. فإن قوله: «وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ» يقتضي أن تكون الفاصلة (الغفور الرحيم) وكذا نقلت عن مصحف أبي، وبها قرأ ابن شنبوذ^(١).

وذكر في حكمته: أنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلّا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم هو الذي يضع الشيء في محله. وقد يخفى وجه الحكم على بعض الضعفاء في بعض الأفعال، ففيتوهم أنه خارج عنها، وليس كذلك، فكان في الوصف بالحكيم احتراسٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم - مع استحقاقهم العذاب - فلا متعرض عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

ونظير ذلك: قوله في سورة التوبه [آلية: ٧١]: «أَوْلَئِكَ سَيِّدُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ». وفي سورة الممتحنة [آلية: ٥]: «وَأَعْفُرْ لَنَا رَبِّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»، وفي غافر [آلية: ٨]: «رَبِّنَا وَأَنْدَلَعْمَرْ جَنَّتَ عَلَنِي» إلى قوله: «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ». وفي النور: [آلية: ١٠]: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُمْ وَإِنَّ اللَّهَ تَوَابُ حَكِيمٌ»؛ فإنَّ بادئ الرأي يقتضي (تَوَاب رحيم)، لأنَّ الرحمة مناسبة للتوبه، لكن عبر به إشارة إلى فائدة مشروعية اللعن وحكمته، وهي السر عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خفي ذلك أيضاً: قوله في سورة البقرة [آلية: ٢٩]: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ كُلَّمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّهُنَّ سَبَعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ يُكَلِّ شَفَعَهُ عِلْمٌ». وفي آل عمران [آلية: ٢٩]: «فَلْ إِنْ تَعْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدُّوْ يَعْلَمُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَفَعٍ قَوِيرٌ».

فإنَّ المبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدرة، وفي آية آل عمران الختم بالعلم. والجواب: أنَّ آية البقرة: لما تضمنت الإخبار عن خلق الأرض، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالق على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كلّاً وجزئياً، مجملًا ومنصلاً، ناسب ختمها بصفة العلم.

وآية آل عمران لما كانت في سياق الوعيد على موالة الكفار، وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب، ناسب ختمها بصفة القدرة.

ومن ذلك قوله: «وَإِنْ مَنْ شَاءَ إِلَّا يُسْعِيْ بِمَهْدِهِ وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُنَّ سَيِّدَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا عَفُورًا» [الإسراء: ٤٤]؛ فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسايحة الأشياء غير ظاهر في بادئ الرأي، وذكر في حكمته: أنه لما كانت الأشياء كلها تسبح، ولا عصيان في حقها وأنتم تعصون، ختم به مراعاةً للمقدار في الآية وهو العصيان. كما جاء في الحديث: «لولا بهائم رُّقع، وشيوخ رُّقع، وأطفال رُّضع، لصبت عليكم العذاب صبياً، ولرُّضصَ رصّاً» [إسناده ضعيف: الطبراني في «الكبير» ٣٠٩/٢٢، والبيهقي في «السنن» ٣٤٥/٣].

وقيل: التقدير: حليماً عن تفريط المسيحيين، غفوراً للذنبهم.

(١) ابن شنبوذ: محمد بن أحمد البغدادي، شيخ الأقراء بالعراق، ثقة (ت: ٣٢٨هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ١/٢٧٦.

وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يفهون التسبيح، بإهمالهم النظر في الآيات والعبارات، ليعرفوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته، مما يوجب تزييه.

التنبيه الثالث: في الفوائل ما لا نظير له في القرآن، كقوله عقب الأمر بالغضّ في سورة النور [٣٠]: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُ﴾. وقوله عقب الأمر بالدّعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقيل: فيه تعريض بليلة القدر، حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان، أي: لَعَلَّهُمْ يُرْشُدُونَ إلى معرفتها.

وأما التّصدير: فهو أن تكون تلك اللّفظة بعينها تقدّمت في أول الآية، وتسمى أيضاً: رد العجز على الصدر.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمٍ﴾، وَالْمَلِئَكَةُ يَشَهُدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

والثاني: أن يوافق أول الكلمة منه، نحو: ﴿وَهَبَ لَنَا مِنْ لَذَنَّكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿فَالِّي لَعِمَلْكُمْ مِنَ الْفَالِلَيْ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَسْهَرَهُ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالْأَيْنَ سَخْرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْهِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَلَّنَا بَعْصَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلآخرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَعْصِيًّا﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿فَالِّي لَهُمْ مُوسَى وَبِلَكُمْ لَا تَقْرَأُونَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١] إلى قوله: ﴿وَقَدْ حَابَ مَنْ أَفْرَى﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلْتُ أَشْغِفُوكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَافِرًا﴾ [نوح: ١٠].

وأما التّوشيح: فهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية.

والفرق بينه وبين التّصدير: أن هذا دلالته معنوية، وذاك لفظية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنَا مِنْ...﴾ الآية [آل عمران: ٣٣]؛ فإنّ ﴿أَصْطَفَنَا﴾ لا يدلّ على أنّ الفاصلة ﴿الْمَيْنَ﴾ باللفظ؛ لأنّ لفظ ﴿الْمَيْنَ﴾ غير لفظ ﴿أَصْطَفَنَا﴾، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جسمه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وكقوله: ﴿وَإِيَّاهُ لَهُمْ أَتَيْلُ...﴾ الآية [يس: ٣٧]. قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهذه السورة، متقطناً إلى أن مقاطع أيها النون المردفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل، علم أن الفاصلة ﴿مُظْلِمُونَ﴾؛ لأن من انسلاخ النهار عن ليله أظلم؛ أي: دخل في الظلمة، ولذلك سُمي: تَوْشِيحاً؛ لأن الكلام لما دلّ أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوشاح، ونُزِّل أول الكلام وأخره منزلة العائق والكتشح اللذين يحوط عليهما الوشاح.

وأما الإيغال فتقدّم في نوع الإطناب.

فصل: في أقسام الفواصل :

قسم البديعيون السجع - ومثله الفواصل - إلى أقسام: مطرّف، ومتوازٍ، ومرصّع، ومتوازن، ومتماضٍ.

المطرّف: أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ اللَّهَ وَقَارًا ۚ وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

المتوازي: أن يتفقا وزناً وتفقية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتفقية. نحو: ﴿فِيهَا سُورٌ مَرْبُوْتَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوْتَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

المتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التفقية، نحو: ﴿وَنَارٌ مَصْفُوْتَةٌ وَرَزَالٌ مَبْتُوْتَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

المرصّع: أن يتفقا وزناً وتفقية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِيَّاَنَا إِيَّاهُمْ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَيْنَاهُمَا حَسَابُهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي تَعْبِيرٍ ۖ وَلَنَّ الْفُجَارَ لَفِي حَمِيمٍ﴾ [الانتصار: ١٣، ١٤].

المتماضٍ: أن يتساوايا في الوزن دون التفقية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصّع كالمتوازن بالنسبة إلى المتساوي. نحو: ﴿وَإِيَّنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبَينَ وَهَدَيْنَاهُمَا أَصْرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الصفات: ١١٧، ١١٨]؛ فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

فصل: بقى نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل :

أحدهما: التشريع، وسمّاه ابن أبي الإصبع: التوعم، وأصله: أن يبني الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزعين صارباقي بيته من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به. وقال آخرون: بل يكون في الشر، بأن يكون مبنياً على سجعتين لو اقتصر على الأولى منهمما كان الكلام تماماً مفيداً، وإن ألحقت به السجعة الثانية كان في التمام والإفادة على حالة مع زيادة معنى ما زاد من النّفظ.

قال ابن أبي الإصبع: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون: ﴿فِيَّ إِلَّا رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان﴾ [الرحمن: ١٨]، لكن تماماً مفيداً، وقد كُمل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبیخ.

قلت: التمثيل غير مطابق، والأولى أن يمثل بالآيات التي في الثنائي ما يصلح أن يكون فاصلة، كقوله: ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وأشار به ذلك.

الثاني: الالتزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يلتزم في الشعر أو النثر حرف أو حرفان فصاعداً قبل الروي بشرط عدم الكلفة.

مثال التزام حرف: «فَإِنَّ الْيَتَمَ فَلَا يَنْهَىٰ ① وَإِنَّ السَّاَلِيلَ فَلَا يَنْهَىٰ» [الضحى: ٩، ١٠]، التزم الهاء قبل الراء. ومثله «أَلَّا تَسْتَحِي لَكَ صَدَرُكَ . . .» [الشرح: ١] الآيات، التزم فيها الراء قبل الكاف. «فَلَا أُقْسِمُ بِالْحَسْنِ ② الْمُوَكَارُ الْكَبِشُ» [التوكير: ١٥، ١٦]. التزم فيها النون المشددة قبل السين. «وَأَيْتَلَ وَمَا وَسَقَ ③ وَالْقَمَرُ إِذَا أَسْقَ ④» [الانشقاق: ١٧، ١٨].

ومثال التزام حرفين: «وَالطَّورُ ⑤ وَكَتْبٌ مَسْطُورٌ» [الطور: ١، ٢]، «مَا أَنَّ يَنْعَمَ رَبَّكَ بِمَجْهُونٍ ⑥ وَلَئِنْ لَكَ لَأَجْرًا عَيْرَ مَمْنُونٍ» [القلم: ٢، ٣]، «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْتَرَاقِ ⑦ وَقَبْلَ مَنْ رَاقَ ⑧ وَكَلَّا إِنَّهُ الْفَرَاقُ» [القيامة: ٢٨ - ٢٩].

ومثال التزام ثلاثة أحرف: «تَذَكَّرُوا إِذَا هُمْ يُبَصِّرُونَ وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُودُهُمْ فِي الْغَيْثَةِ ثُمَّ لَا يُبَصِّرُونَ» [الأعراف: ٢٠٢، ٢٠١].

تبيهات:

الأول: قال أهل البديع: أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائته، نحو: «فِي سِدْرٍ تَحْصُو فِي ⑨ وَطَلْحَةٍ تَحْصُو ⑩ وَظَلْلٍ مَدْوُدٍ ⑪» [الواقعة: ٣٠ - ٢٨]، ويليه ما طالت قرينته الثانية، نحو: «وَالْجَمْرُ إِذَا هُوَ ⑫ مَا ضَلَّ كَاجِبُكُو ٰ وَمَا عَوَىٰ ⑬» [النجم: ١، ٢]، أو الثالثة، نحو: «خُدُودُ فَطُولُهُ ⑭ فَطُولُهُ الْمُجِيمَ صَلُوةُ ⑮ ثُمَّ فِي سِلْسَلَةٍ . . .» [الحاقة: ٣٠ - ٣٢].

وقال ابن الأثير^(١): الأحسن في الثانية المساواة، وإنما فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول.

وقال الخفاجي^(٢): لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى.

الثاني: قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالة على قوة المنشئ.

وأقله: كلمتان، نحو: «بِتَائِبَهُ الْمُدَبِّرٌ ⑯ قُرْ فَلَنْزِرٌ . . .» الآيات [المدثر: ١ - ٢]. «وَالْمَرْسَكَتُ عَرْقاً . . .» الآيات [المرسلات: ١]. «وَالذَّارِيَتِ ذَرْوا . . .» الآيات [الذاريات: ١]. «وَالْعَدِيَتِ ضَبْحَا . . .» الآيات [العاديات: ١].

والتطويل: ما زاد عن العشر، كغالب الآيات. وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «كتابه» القديم: لا تحسن المحافظة على الفوائل لمجردتها إلا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتاتمه، فاما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين اللفظ وحده، غير منظور فيه إلى مؤداته، فليس من قبيل البلاغة. وبني على ذلك: أن التقديم في «وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوَقْنَوْنَ» [البقرة: ٤] ليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبني الفوائل على الوقف، ولها ساغ مقابلة المعرف بالمحروم وبالعكس، قوله: «إِنَّ حَقَّهُمْ مَنْ طِينٌ لَأَرِبِّ» مع قوله: «عَذَابٌ وَاصِبٌ» و«شَهَابٌ ثَاقِبٌ» [الصفات: ٩ - ١١].

(١) في «المثل السائر» / ١ - ٢٣٣ - ٢٣٤، وفي «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمشتهر» ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) في «سر الفصاحة» ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

وقوله: «إِنَّمَا مُتَّهِرٌ» مع قوله: «فَدَلَّرَ» «وَدُسْرِ» «مُسْتَمِرٌ» [القرآن: ١١، ١٢، ١٣، ١٩].

وقوله: «وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِّي» مع قوله: «وَيُنَشِّئُ السَّحَابَاتِ أَنْفَاقًا» [الرعد: ١١، ١٢].

الخامس: كثُر في القرآن ختم الفواصل بحروف المدّ واللين وإلحاق النون، وحكمته: وجود التمكّن من التطريب بذلك. كما قال سيبويه: إنهم إذا ترَّأَّموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترَّأَّموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إِنَّا متماثلةً وإنَّا متقاربةٌ:

فالأول: مثل: «وَأَطْهَرَ ① وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ② فِي رَقٍ مَنْسُورٍ ③ وَالْبَيْتَ الْمَعْمُورَ» [الطور: ١ - ٤].

والثاني مثل: «الْغَنَّمُ أَنْجَسٌ مِنْكُمْ يَوْمَ الْبَيْنِ» [الفاتحة: ٣، ٤]. «فَ وَالْقَرْءَانُ الْمَجْدِيدُ ④ بَلْ عَيْبُوا أَنْ جَاهُهُمْ مُنْذِرٌ مُنْهَمٌ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِنَةٌ عَيْبٌ» [ق: ١، ٢].

قال الإمام فخر الدين وغيره: فواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة. قال: وبهذا يتراجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدد الفاتحة سبع آيات مع البسمة، وجعل «صَرَاطَ الْمُرْسَلِينَ» إلى آخرها آية؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة.

السابع: كثُر في الفواصل التضمين والإيطاء، لأنهما ليسا بعيدين في النثر، وإن كانا عبيدين في النظم.

فالتضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها، كقوله تعالى: «وَلَنُكُوْنُ لَكُوْنُونَ عَلَيْهِمْ مُضِيْجِنُّ»

[الصفات: ١٣٧، ١٣٨].

والإيطاء: تكرر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء: «هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا شَوْلًا»، وختم بذلك الآيتين بعدها [٩٣].



النوع السادسون

في فواتح السور

أفردتها بالتألّيف ابن أبي الإصبع في كتاب سمّاه «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح». وأنا أخلّص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره.

اعلم أن الله افتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام، لا يخرج شيء من سورها عنها:
الأول: الثناء عليه تعالى، والثانية قسمان: إثبات لصفات المدح، ونفي وتزييه من صفات النقص، فالاول التمجيد في خمس سور، وتبارك في سورتين، والثاني التسبيح في سبع سور.

قال الكرماني في «متشابه القرآن»^(١): التسبيح كلمة استأثر الله بها، فبدأ بالمصدر فيبني إسرائيل؛ لأنّه الأصل، ثم بالماضي في الحديد والحشر، لأنّه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها.

الثاني: حروف التهجّي في تسع وعشرين سورة، وقد مضى الكلام عليها مستوعباً في نوع المتشابه، ويأتي الإمام بمناسبتها في نوع المناسبات.

الثالث: النداء في عشر سور: خمس بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب، والطلاق، والتحريم، والمزمّل، والمذثّر. وخمس بنداء الأمة: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والمتحنّحة.

الرابع: الجمل الخبرية، نحو: ﴿يَسْتَأْنُوكَ عَنِ الْأَنْقَافِ﴾ [الأنفال]. ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبه]. ﴿أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [النحل]. ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء]. ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون]. ﴿شُوَّهَ أَزْرَانَهُ﴾ [النور]. ﴿تَبَرِّئُ الْكَتَبَ﴾ [السجدة]. ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [محمد]. ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح]. ﴿أَفَتَرَبَّ السَّاعَةُ﴾ [القمر]. ﴿الَّرَّحْمَنُ ۚ عَلَمٌ﴾ [الرحمن]. ﴿قَدْ سَعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة]. ﴿لَمَّا هَمَّ﴾. ﴿سَأَلَ سَابِلٌ﴾ [المعارج]. ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح]. ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ في موضعين [القيامة، البلد]. ﴿عَنِ﴾ [عبس]. ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر]. ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [البينة]. ﴿أَفْكَارِعَةٌ﴾. ﴿أَهَنَّكُمْ﴾ [التكاثر]. ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكُمْ﴾ [الكوثر]. فتلك ثلات وعشرون سورة.

الخامس: القسم في خمس عشرة سورة: سورة أقسم فيها بالملائكة، وهي: ﴿وَالْمَلَائِكَةَ﴾. سورتان بالأفلاك: البروج والطارق.

وست سور بلوازمها: فالنجم أقسم بالشريّا، والفجر بمبدأ النهار، والشمس بآية النهار، والليل بشطر الزمان، والضحى بشطر النهار، والعصر بالشطر الآخر أو بجملة الزمان.

(١) «البرهان في متشابه القرآن» محمود بن حمزة الكرماني من ٣٤١، أول سورة الحديد.

وسرورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر، والذّاريات، والمرسلات.

وسورة بالترية التي هي منها أيضاً، وهي: الطور.

وَسُورَةُ النَّبَاتِ وَهِيَ: ﴿وَالنَّبَاتُ﴾.

وَسُورَةٌ بِالْحَيْوَانِ النَّاطِقِ وَهِيَ : ﴿وَالنَّزَعَةُ﴾ .

وَسُورَةُ الْبَهِيمِ وَهِيَ : ﴿ وَالْعَدِيَّتِ ﴾ .

السادس: الشرط في سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتوكير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والتَّصْرُّف.

السابع: الأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾، ﴿أَقْرَأْت﴾، ﴿قُلْ يَبَأِهَا الْكُفَّارُون﴾، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِالْمَعْوِذَتِينَ﴾.

الثامن: الاستفهام في ست سور: ﴿هَلْ أَنَّ﴾، ﴿عَمَ يَسْأَلُونَ﴾. ﴿هَلْ أَنْذَكَ﴾، ﴿أَتَرَ نَشَرَح﴾، ﴿أَتَمْ تَرَ﴾، ﴿أَرَدَتَ﴾.

الناتسون: الدُّعاء في ثلاث: «وَلِلْمُطْفَقِينَ». «وَلِكُلِّ هُمَّةٍ». «تَتَ».

العاشر: التعليل في: ﴿لَا يَلِفْ قُرَش﴾.

هكذا جمع أبو شامة^(١)، قال: وما ذكرناه في الدعاء يجوز أن يذكر مع الخبر، وكذا الثناء كله خبر
إلا سبّه^(٢)، فإنه يدخل في قسم الأمر،

و(سبحان) يحتمل الأمر والخير. ثم نظم ذلك في ستر فقال:

أثنى على نفسه سبحانه بثبو
ت الحمد والسلب لما استفتح السُّورَة
والأمر شرط الندا والتعليق والقسم الدُّعا
وقال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء؛ وهو أن يتأنق في أول الكلام، لأنه أول ما يقرع
السمع، فإن كان محرراً أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإنما أعرض عنه ولو كان الباقي في نهاية
الحسن، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً، وأصححه معنىًّا،
وأوضحه وأحلاه من التعقيد، والتقييد والتأخير الملس، أو الذي لا يناسب.

قالوا: وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها، كالتحميدات وحروف الهجاء والنداء، وغير ذلك.

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يسمى: براعة الاستهلال، وهو: أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلّم فيه، ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله، والعلم الأسبق في ذلك سورة الفاتحة، التي هي مطلع القرآن، فإنّها مشتملة على جميع مقاصده، كما قال البيهقي في «شعب الإيمان» [٢٣٧١]:

(١) أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، أبو القاسم، مؤرخ، محدث (ت: ٦٦٥ هـ). (فوّات الوفات) / ١٢٥٢.

أخبرنا أبو القاسم بن حبيب، أئبنا محمد بن صالح بن هانئ، أئبنا الحسين بن الفضل، حدثنا عفان بن مسلم، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن قال: أنزل الله مئة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان. ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان القرآن، ثم أودع علوم القرآن المفصل، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة.

وقد وُجِّهَ ذلك: بأن العلوم التي احتوى عليها القرآن وقامت بها الأديان أربعة:

علم الأصول: ومداره على معرفة الله وصفاته، وإليه الإشارة بـ «رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الْرَّحْمَنِ الْرَّحِيمِ»، ومعرفة النبوات، وإليه الإشارة بـ «الَّذِينَ أَعْنَمْتَ عَلَيْهِمْ»، ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ».

علم العبادات: وإليه الإشارة بـ «إِيَّاكَ نَعْبُدُ».

علم السلوك: وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البرية، وإليه الإشارة بـ «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ».

علم الفحص: وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاؤه من عصاه، وإليه الإشارة بقوله: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْأَضَالَّينَ».

فنبه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن؛ وهذا هو الغاية في براعة الاستهلال، مع ما اشتغلت عليه من الألفاظ الحسنة، والمقطوع المستحسنة، وأنواع البلاغة.

وكذلك أول سورة «أَفَرَأَيْتَ»؛ فإنَّها مشتملة على نظير ما اشتغلت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال، لكونها أول ما أنزل من القرآن: فإن فيها الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله، وفيها الإشارة إلى علم الأحكام. وفيها ما يتعلق بتوحيد رب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين. وفيها ما يتعلق بالإخبار من قوله: «عَلَّمَ إِلَيْنَا مَا لَوْيَعْمَ» [العلق: ٥]؛ ولهذا قيل: إنها جديرة أن تسمى: عنوان القرآن، لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيبة في أوله.



النَّوْعُ الْهَادِيُّ وَالسَّتُّونُ

فِي خواتِمِ السُّورِ

هي أيضاً مثل الفوائح في الحُسْنِ؛ لأنها آخر ما يُقْرَأُ الأسماء، فلهذا جاءت متضمنةً للمعاني البدعة، مع إيدان السامِع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفس تشاؤفٌ إلى ما يُذكَرُ بعد، لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض، وتحميد وتهليل، ومواعظ، ووعْدٌ ووعْدٌ، إلى غير ذلك.

كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة، إذ المطلوب الأعلى: الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلالة، ففصل جملة ذلك بقوله: «الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ». والمراد: المؤمنون، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيده ليتناول كلَّ إنعام، لأنَّ من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان فقد أنعم عليه بكل نعمة، لأنها مستتبعة لجميع النعم، ثم وصفهم بقوله: «غَيْرُ الْمَضْطُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحَانِ»؛ يعني أنهم جمعوا بين النعم المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلالة المسببة عن معاصيه وتعدي حدوده.

وكالدُعاء الذي اشتملت عليه الآياتان من آخر سورة البقرة.

وكالوصايا التي خُتمت بها سورة آل عمران: «يَتَآمِئُوا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا» الآية.

والفرائض التي خُتمت بها سورة النساء، وحسُنَ الخُثُمَ بها لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حيٍّ، ولأنَّها آخر ما أنزل من الأحكام^(١). [البخاري: ٤٦٠٥، ومسلم: ٤١٥٢ و٤١٥٣، وأحمد:

[١٨٦٣٨]

وكالتَبَجِيلِ والتَّعْظِيمِ الذي خُتمَ به المائدة.

وكاللوعد والوعيد الذي خُتمَ به الأنعام.

وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي خُتمَ به الأعراف.

وكالحُضُنَ على الجهاد وصلة الأرحام الذي خُتمَ به الأنفال.

وكوصف الرسول ومدحه، والتهليل الذي خُتمَ به براءة.

وتسلية عليه الصلاة والسلام الذي خُتمَ به يونس، ومثلها خاتمة هود.

ووصف القرآن ومدحه الذي خُتمَ به يوسف.

والوعيد والرُّدَّ على مَنْ كَذَّبَ الرسول الذي خُتمَ به الرعد.

ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة إبراهيم: «هَذَا بَلْعَلَّ لِتَنَاسِ . . .» الآية، ومثلها خاتمة الأحقاف،

(١) ولفظ مسلم: «آخر سورة نزلت براءة، وأخر آية نزلت: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْكَلَلَةِ»».

وكذا خاتمة الحجر بقوله: «وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيَكَ الْيَقِينُ»؛ وهو مفسر بالموت، فإنها في غاية البراعة. وانظر إلى سورة الززلة كيف: بدأت بأهوال القيامة وختمت بقوله: «فَمَنْ يَقْمِلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ حَيْرًا يَسِرُّهُ ⑤ وَمَنْ يَقْمِلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًا يَرَهُ». [٢٨١]

وانظر إلى براعة آخر آية نزلت، وهي قوله: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» [البقرة: ٤٩٧] . وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة للوفاة.

وكذلك آخر سورة نزلت وهي سورة النصر، فيها الإشعار بالوفاة، كما أخرج البخاري [٤٩٧٠] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن عمر سأله عن قوله: «إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ اللَّهُ وَالْفَتْحُ»، فقالوا: فتح المداين والقصور، قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أجل ضرب لمحمد، نعيت له نفسه. [وأحمد: ٣١٢٧]

وأخرج أيضاً عنه قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكان بعضهم وجداً في نفسه، فقال: لم تدخل هذا معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنَّه مَنْ قَدْ عَلِمَ ثُمَّ دَعَا هُمَّ ذَاتَ يَوْمٍ، فقال: ما تقولون في قول الله: «إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ اللَّهُ وَالْفَتْحُ»؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونسأله إذا نصراً وفتح علينا. وسَكَّتْ بعضهم فلم يقل شيئاً. فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجْلُ رَسُولِ اللَّهِ أَعْلَمُ بِهِ، قال: «إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ اللَّهُ وَالْفَتْحُ»، وذلك علامه أَجْلُكَ **﴿فَسَيِّدِ حَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرُهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾** ، فقال عمر: إني لا أعلم منها إلَّا ما تقول.



النوع الثاني والستون

في مناسبة الآيات والسور

أفرد بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير - شيخ أبي حيأن - في كتاب سماه «البرهان في مناسبة تنقية سور القرآن». ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي في كتاب سماه «نظم الدرر في تناسب الآي والسور». وكتابي الذي صنته في أسرار التنزيل كافلًّ بذلك، جامعًّا لمناسبات السور والآيات؛ مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة. وقد لخصت منه مناسبات السور خاصةً في جزء لطيف، سميته: «تناسق الدرر في تناسب السور».

وعلم المناسبة علم شريف، قلل اعتماد المفسرين به لدقته، ومن أكثر فيه الإمام فخر الدين، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مودعه في الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربي في «سراج المریدین»^(١): ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسبة المعاني منتظمة المبني علم عظيم، لم يتعرّض له إلّا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة، ختنا عليه، وجعلناه بينا وبين الله ورددناه إليه.

وقال غيره: أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غير العلم في الشريعة والأدب؛ وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟. وكان يزري^(٢) على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بأخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلّا بربط ركيك، يُصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نصف وعشرين سنةً، في أحكام مختلفة، شرِّعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه بعض.

وقال الشيخ ولی الدين الملوی: قد وهم من قال: لا يطلب للآي الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الواقع المفترقة. وفصل الخطاب: أنها على حسب الواقع تنتزلاً، وعلى حسب الحكمة ترتباً وتأصيلاً، فالمحض على وفق ما في اللوح المحفوظ، مرتبة سوره كلها وأياته بالتوفيق، كما أنزل جملة إلى بيت العزة؛ ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر، والذي ينبغي في كل آية: أن يبحث أول

(١) ذكره حاجي خليفة وقال: ذكره القرطبي في «تذكرة» ٢/٩٨٤.

(٢) يزري: يعيّب.

كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة؛ ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له. انتهى.

وقال الإمام الرازى في سورة البقرة^(١): ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أنَّ القرآن كما أَنَّه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعلَّ الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلَّا أنَّي رأيت جمهور المفسِّرين معرضين عن هذه اللطائف، غير متبعين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل^(٢):

والنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الْأَبْصَارُ صُورَتُهُ وَالذَّنْبُ لِلظَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ فِي الصَّفَرِ

[بحر البسيط]

فصل: المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها، عامٌ أو خاصٌ، عقليٌ أو حسيٌ أو خياليٌ أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضديين، ونحوه.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حالة حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء، فنقول: ذكر الآية بعد الأخرى: إنَّا أن يكون ظاهر الارتباط، لتعلق الكلم بعضه بعض و عدم تمامه بالأولى، فواضح. وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البطل؛ وهذا القسم لا كلام فيه. وإنما ألا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوع به.

فاما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشركة في الحكم أو لا.

فإن كانت معطوفة: فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة، على ما سبق تقسيمه، كقوله تعالى: «يَعْلَمُ مَا يَكُثُرُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْتَبُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْمَلُ فِيهَا» [الحديد: ٤]، وقوله: «وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْقِي طُورًا إِلَيْهِ تُرْجَمُونَ» [البقرة: ٢٤٥]، للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والغرور، وشبه التضاد بين السماء والأرض.

وممَّا الكلام فيه التضاد: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة؛ وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحکاماً ذكر بعدها وعداً ووعيداً، ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتزييه ليعلم عظم الأمر والنهاي، وتأمل سورة البقرة والنمساء والمائدة تجده كذلك.

إن لم تكن معطوفة: فلا بدًّ من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنية تؤذن بالربط.

(١) عند تفسير الآية: ٢٨٥، الوجه الرابع من المسألة الأولى / ٤٠.

(٢) قائله أبو العلاء المعري.

وله أسباب:

أحدها: التنظير، فإن إلحاد النظير بالنظير من شأن العقلاء، قوله: «كَمَا أَخْرَجَكُ دُرُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْعَيْنِ» عقب قوله: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا» [الأనفال: ٤، ٥]؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغائم على كُرو من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العبر أو للقتال وهم له كارهون. والقصد: أن كراحتهم لما فعله من قسمة الغائم كراحتهم للخروج، وقد تبيّن في الخروج الخير من الظفر والنصر والغنية وعز الإسلام، فكذا يكون فيما فعله في القسمة، فليطّيعوا ما أمروا به ويترکوا هو أنفسهم.

الثاني: المضادّة، قوله في سورة البقرة: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ . . .» الآية [البقرة: ٦]، فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلماً أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين؛ فيبينما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت على الأول، كما قيل: وبضمها تبيّن الأشياء.

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام إنما هو الحديث عن القرآن، لأنه مفتتح الفول.

قيل: لا يشترط في الجامع ذلك، بل يكفي التعلق على أي وجه كان، وبكيفي في وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعمل به، والبحث على الإيمان، ولهذا لم فرغ من ذلك قال: «وَإِنْ كُثُرْتُمْ فِي رَبِّ مَمَّا زَرَّنَا عَلَى عَبْدِنَا» [البقرة: ٢٣]، فرجع إلى الأول.

الثالث: الاستطراد، قوله تعالى: «يَنْبَغِي عَادَمَ فَذَ أَزْلَنَا عَلَيْكُمْ لِيَاسًا يُورِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِيَائِشَ الْفَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ» [الأعراف: ٢٦].

قال الرمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بدؤ السوءات وخصف الورق عليهم؛ إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العُرُّي وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن الستّر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرجت على الاستطراد قوله تعالى: «لَنْ يَتَنَاهَكَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقْرِبُونَ» [النساء: ١٧٢]؛ فإن أول الكلام ذُكر للرد على النصارى الزاعمين بنوَّة المسيح، ثم استطرد للرد على العرب الزاعمين بنوَّة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد - حتى لا يكادان يفترقان - حسن التخلص، وهو: أن ينتقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاساً، دقيق المعنى؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني، لشدة الالتمام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله: لم يقع منه في القرآن شيءٌ لـما فيه من التكليف. وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم. وليس كما قال، فيه من التخلصات العجيبة ما يحير العقول.

وانظر إلى سورة الأعراف: كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة، ثم ذكر موسى، إلى أن قص حكاية السبعين رجلاً ودعائه لهم، ولسائر أمته بقوله: «وَكُتِبَ لَنَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ»، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بقوله: «قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مِنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُ لِلَّذِينَ» [الأعراف: ١٥٦] من صفاتهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النبي الأمي. وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله.

وفي سورة الشعراء: حكى قول إبراهيم: «وَلَا يُغْنِي يَوْمَ يَعْثُونَ»، فتخلص منه إلى وصف المعاد بقوله: «يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنْوَنَ . . .» [يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنْوَنَ ..] [الشعراء: ٨٧، ٨٨].

وفي سورة الكهف: حكى قول ذي القرنيين في السدّ بعد دكه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفح في الصور وذكر الحشر، ووصف مآل الكفار والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرق بين التخلص والاستطراد: أنك في التخلص تركت ما كنت فيه بالكلية، وأقبلت على ما تخلصت إليه. وفي الاستطراد: تمر بذكر الأمر الذي استطرد إليه مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه، لأنك لم تقصده وإنما عرض عروضاً.

قيل: وبهذا يظهر أنّ ما في سوري الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلص، لعوده في الأعراف إلى قصة موسى بقوله: «وَمَنْ قَوَّمَ مُوسَى أُمَّةً . . .» [الأعراف: ١٥٩] إلى آخره. وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم.

ويقرب من حسن التخلص: الانتقال من حديث إلى آخر تنشيطاً للسامع، مفصولاً بهذا، كقوله في (سورة ص) بعد ذكر الأنبياء: «هَذَا ذَكْرٌ وَلَذِكْرِ الْمُتَّقِينَ لَهُنَّ مَتَّابٌ . . .» [ص: ٤٩]؛ فإن هذا القرآن نوع من الذكر، لما انتهى ذكر الأنبياء، وهو نوع من التنزيل، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ قال: «هَذَا وَإِنَّكَ لِلطَّاغِينَ لَشَرٌّ مَاتِبٌ» [ص: ٥٥]، فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر.

ويقرب منه أيضاً: حسن المطلب، قال الرنجاني والطبيبي: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة، كقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥].

قال الطبيبي: وممّا اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب معاً قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: «فَإِنَّمَا عُذُّتِي إِلَّا بَرَبِّ الْعَالَمِينَ» (٧) الَّذِي خَلَقَ فَهُوَ بِهِمْ دِينٌ [الشعراء: ٧٧، ٧٨] إلى قوله: «رَبِّ هَبَ لِي حُكْمًا وَلَأَعْلَمُ بِالْقَرْلَاجِينَ» [٨٣].

قاعدة: قال بعض المتأخرین: الأمر الكلّي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو: أنك تنظر إلى الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدّمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدّمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدّمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل

بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها. فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته تبيّن لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وأية في كل سورة، وسورة، انتهى.

تبنيه: من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها:

من ذلك قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿لَا تُحِرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ...﴾ الآيات [القيامة: ١٧]، فإنّ وجه مناسبتها لأول السورة وأخرها عسير جدّاً، فإنّ السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة: أنه سقط من السورة شيء. وحتى ذهب القفال - فيما حكاه الفخر الرازمي - أنها نزلت في الإنسان المذكور قبل في قوله: ﴿يَنْوَى إِلَانَنْ يَوْمِنْ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَرَ﴾ [القيامة: ١٣]. قال يعرّض عليه كتابه، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفاً، فأسرع في القراءة، فيقال له: ﴿لَا تُحِرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾: إن علينا أن نجمع عملك وأن نقرأ عليك. ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ﴾ عليك ﴿فَأَنْجَعَ قُرْءَانَهُ﴾ بالإقرار بأنك فعلت، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته. انتهى.

وهذا يخالف ما ثبت في الصحيح أنها نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانه حالة نزول الوحي عليه.

[البخاري: ٥، ومسلم: ١٠٠٤، وأحمد: ٣٩١.]

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات:

منها: أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصّر عن العمل لها حب العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنبّه على أنه قد يتعرض على هذا المطلوب ما هو أجل منه؛ وهو الإصغاء إلى الوحي، وتفهم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يتصدّع عن ذلك، فأمر بالألا يبادر إلى التحفظ؛ لأن تحفيظه مضمون على ربه، وليضفي إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي، فيتبع ما اشتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعتبرة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبتدأ بذاته ومن هو من جنسه، فقال: ﴿كَلَّا﴾ وهي كلمة ردّ، كأنه قال: بل أنت يا بني آدم، لكونكم خلقتם من عجلٍ، تعجلون في كل شيء، ومن ثم تجرون العاجلة.

ومنها: أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد - حيث يعرض يوم القيمة - أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً.

كما قال في الكهف: ﴿وَوْضَعَ الْكَتَبَ فَرَّى الْمُجْرِمِينَ مُسْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْتَنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مُثْلٍ...﴾ الآية [الكهف: ٥٤]. وقال في [سورة] سبحان: ﴿فَمَنْ أُولَئِنَّ كَتَبُوا بِمِسْنَهِ، فَأُولَئِكَ يَقْرَئُونَ كِتَبَهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ...﴾ الآية [الإسراء: ٧١ - ٨٩].

وقال في طه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَخَسْرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ رُّزْقًا﴾ إلى أن قال: ﴿فَنَعَلَ اللَّهُ الْمَلِكُ الْأَكْبَرُ وَلَا تَنْجُلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيِهِ﴾ [طه: ١٠٢ - ١١٤].

ومنها: أن أول السورة لما نزل إلى: ﴿وَلَوْ أَلْقَنَ مَعَادِرُهُ﴾ صادف أنه ﷺ في تلك الحالة بادر إلى تحفظ الذي نزل، وحرّك به لسانه من عجلته؛ خشية من تفلته، فنزل ﴿لَا تُحِرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿تَمَّ إِنَّ عَيْتَنَا بِيَائِمَهُ﴾ [القيامة: ١٥ - ١٩]، ثم عاد إلى الكلام إلى تكميله ما ابتدئ به.

قال الفخر الرازي: ونحوه ما لو ألقى المدرس على الطالب مثلاً مسألة، فتشاغل الطالب بشيء عرض له، فقال له: ألق إلى بالك وتفهم ما أقول، ثم كمل المسألة. فمن لا يعرف السبب يقول: ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة، بخلاف من عرف ذلك.

ومنها: أن (النفس) لما تقدم ذكرها في أول السورة، عدل إلى ذكر (نفس المصطفى) كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد، نفسك أشرف النفوس، فلتأخذ بأكمل الأحوال.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٩]؛ فقد يقال: أي رابط بين أحكام الأهلة وبين حكم إيتان البيوت؟

وأجيب: بأنه من باب الاستطراد، لما ذكر أنها موافقة للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحج - كما ثبت في سبب نزولها^(١) [البخاري: ٤٥١٢، ومسلم: ٧٥٤٩] - ذكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال، كما سئل عن ماء البحر فقال: «هو الظَّهُورُ مَا وُهِ الْحَلُّ مَيْتُهُ» [حسن صحيح: الترمذى: ٦٩، وأبو داود: ٨٣].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١١٥]؛ فقد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ مَعَ سَاجِدَ اللَّهُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١١٤].

وقال الشيخ أبو محمد الجوني في «تفسيره»: سمعت أبا الحسن الدهان يقول: وجہ اتصاله هو أن ذكر تحریب بیت المقدس قد سبق، أي: فلا يحرمتكم ذلك، واستقبلوه، فإن لله المشرق والمغرب. فصل: من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتيمها، وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سميتها: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع».

وانظر إلى سورة القصص: كيف بدئت بأمر موسى ونصرته، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَكُورَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجه من وطنه، وختمت بأمر النبي ﷺ بـ﴿بِالْأَلْأَلَ﴾ يكون ظهيراً للكافرين، وتسليته عن إخراجه من مكة ووعده بالعود إليها، لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ﴾ [القصص: ٧].

قال الزمخشري: وقد جعل الله فاتحة سورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وأورد في خاتمتها: ﴿إِنَّمَا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة!. ذكر الكرمانی في «العجبات»^(٢) مثله.

وقال في سورة ﴿ص﴾: بدأها بالذكر وختمتها به في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَابِيَنَ﴾ [ص: ٨٧]. وفي سورة ﴿هٰٰت﴾ بدأها بقوله: ﴿مَا أَنَّ يَعْمَلَ رَبِّكَ بِيَحْمِنُ﴾، وختمتها بقوله: ﴿إِنَّمَا لَيَحْمِنُ﴾ [القلم: ٢، ٥١].

(١) من حديث البراء قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية، أتوا البيت من ظهره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَئِنِ الْبَرِّ يَأْنَ كَأْنُوا أَلْبَيْتُ مِنْ ظَهُورِهَا﴾.

(٢) «عجبات التفسير...»/٢، ٧٦٩، أول سورة المؤمنون.

ومنه : مناسبة فاتحة السورة لختامة ما قبلها ; حتى إن منها ما يظهر تعلقها به لفظاً ، كما في : **﴿فَعَلِمُوكُمْ كَصِيفٌ مَأْكُولٌ﴾** [الفيل : ٥] ، **﴿لَا يَلْكُفُ قُرَيْشٌ﴾** [قريش : ١] ، فقد قال الأخفش : اتصالها بها من باب : **﴿فَالنَّفَطَةُ هُوَ أَعْلَى فِرْعَوْنَ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَثًا﴾** [القصص : ٨].

وقال الكواشي في تفسير المائدة : لما ختم سورة النساء أمراً بالتوحيد والعدل بين العباد أكد ذلك بقوله : **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾** [المائدة : ١].

وقال غيره : إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدتَه في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها ، ثم هو يخفى تارةً ويظهر أخرى ؛ كافتتاح سورة الأنعام بالحمد ، فإنه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء ، كما قال تعالى : **﴿وَقُصِّيَّ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقَبِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الزمر : ٧٥].

وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله ، فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله : **﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فَعَلَ بِأَسْبَاهِهِمْ مِنْ قَبْلِ﴾** [سبأ : ٥٤] ، كما قال تعالى : **﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الأنعام : ٤٥].

وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح ، فإنه مناسب لختام سورة الواقعية بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة بقوله : **﴿الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾** ؛ فإنه إشارة إلى الصراط في قوله : **﴿أَهَدَنَا الْحِرَاطَ الْمُسْقِيمَ﴾** ، كأنهم لما سألوا الهدایة إلى الصراط ، قيل لهم : ذلك الصراط الذي سأله الهدایة إليه هو الكتاب ، وهذا معنى حسن يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة.

ومن لطائف سورة الكوثر : أنها كال مقابلة للتي قبلها ، لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور : البخل ، وترك الصلاة ، والرياء فيها ، ومنع الزكاة ، فذكر فيها في مقابلة البخل : **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوَثَرَ﴾** ، أي : الخير الكثير ، وفي مقابلة ترك الصلاة : **﴿فَصَلِّ﴾** ، أي : دُمْ عليها ، وفي مقابلة الرياء : **﴿لِرِبِّكَ﴾** ، أي : لرضاه لا للناس ، وفي مقابلة منع الماعون : **﴿وَأَنْهَرَ﴾** ، وأراد به التصدق بلحمة الأضاحي.

وقال بعضهم : لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تُطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم أحدها : بحسب الحروف ، كما في الحواميم.

الثاني : لمواقة أول السورة لآخر ما قبلها ، كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

الثالث : للتوازن في اللفظ ، كآخر **﴿تَبَّتْ﴾** ، وأول **﴿الإخلاص﴾**.

الرابع : لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كالضحسى و**﴿أَنَّهُ نَّسَخ﴾**.

قال بعض الأئمة : وسورة الفاتحة : تضمنت الإقرار بالربوبية والاتجاه إليه في دين الإسلام ، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية.

وسورة البقرة : تضمنت قواعد الدين.

وآل عمران : مكملاً لمقصودها ، فالبقرة : بمنزلة إقامة الدليل على الحكم ، وآل عمران : بمنزلة

الجواب عن شبّهات الخصوم، ولهذا ورد فيها ذكر المتشابه لما تمسّك به النصارى. وأوجب الحجّ في آل عمران، وأمّا في البقرة فذكر أنه مشروع، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه. وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر، كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر، لأن التوراة أصل، والإنجيل فرع لها، والنبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم، وكان جهازه للنصارى في آخر الأمر. كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب، ولهذا كانت السور المكثّة فيها الدين الذي اتفق عليه الأنبياء، فخوطب به جميع الناس، والسور المدنية فيها خطاب من أقرب الأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين، فخوطبوا: بيا أهل الكتاب، يا بني إسرائيل، يا أيها الذين آمنوا.

وأما سورة النساء: فتضمّنت أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقة لله، ومقدورة لهم كالنسب والصهر، ولهذا افتتحت بقوله: «أَنْفَعُ رِبِّكُمُ الَّذِي خَلَقُوكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَطَبَقَ مَنْهَا رَوْجَهَا»، ثم قال: «وَأَنْفَعُ اللَّهُ الَّذِي نَسَأَلُونَ يَهُ، وَالْأَرَامَ». فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح، وبراعة الاستهلال، حيث تضمّنت الآية المفتتح بها ما أكثر السورة في أحكامه: من نكاح النساء ومحرماتها، والمواريث المتعلقة بالأرحام، وأنّ ابتداء هذا الأمر كان بخلق آدم، ثم خلق زوجه منه، ثم بثّ منها رجالاً ونساء في غاية الكثرة.

وأما المائدة: فسورة العقود تضمّنت بيان تمام الشرائع، ومكمّلات الدين، والوفاء بعهود الرسل، وما أخذ على الأمة، وبها تمّ الدين، فهي سورة التكميل؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين، وعقوبة المعذبين من السرّاق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال، وإحلال الطّيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد ﷺ؛ كالوضوء والتيمم، والحكم بالقرآن على كلّ دين، ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، وذكر فيها أنَّ مَنْ ارْتَدَ عَوْضَ الله بخير منه، ولا يزال هذا الدين كاملاً. ولهذا ورد أنها آخر ما نزل [ضعيف الإسناد: الترمذ: ٢٣٠٦٣]، لما فيها من إشارات الختم والتمام.

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيةات من أحسن الترتيب.

وقال أبو جعفر بن الزبير: حكى الخطّابي: أنَّ الصحابة لما اجتمعوا على القرآن، وضعوا سورة القدر عقب العلّق، استدلوا بذلك على أن المراد بهذه الكلمة في قوله: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» الإشارة إلى قوله: «أَقْرَأْنَا». قال القاضي أبو بكر بن العربي: وهذا بديع جداً.

فصل: قال في «البرهان»: ومن ذلك افتتاح السور بالمحروف المقطعة واختصاص كلّ واحدة بما بُدئت به؛ حتى لم يكن لترد «الـمـ» في موضع «الـرـ»، ولا «ـحـ» في موضع «ـطـ».

قال: وذلك أنَّ كلّ سورة بدت بحرف منها فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له، فحقّ لكل سورة منها ألا يناسبها غير الواردة فيها، فلو وضع «ـقـ» موضع «ـتـ» لعدم المناسب الواجب مراعاته في كلام الله، وسورة «ـقـ» بدت به لما تكرّر فيها من الكلمات بلفظ القاف، من ذكر القرآن والخلق

وتكرير القول ومراجعته مراراً، والقُرْب من ابن آدم وتلقي الملkin، وقول العتيد، والرَّقِيب، والسايق، والإلقاء في جهنم، والتقدُّم بالوعيد، ذكر المتقين، والقلب، والقرون، والتنقib في البلاد، وتشقق الأرض، وحقوق الوعيد وغير ذلك.

وقد تكرَّر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها (الرَّاء) مئتا كلمة أو أكثر؛ فلهذا افتتحت بـ (الرَّاء).

واشتملت سورة ﴿ص﴾ على خصومات متعددة، فأولها خصومة النبي ﷺ مع الكُفَّار، وقولهم: ﴿أَجْعَلَ الْآتِهَةَ إِلَيْهَا وَجْدًا﴾ [ص: ٥]، ثم اختصار الخصمين عند داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصار الملا الأعلى، ثم تخاصم إيليس في شأن آدم، ثم في شأن بنيه وإغواتهم.

و﴿الْمَ﴾ جمعت المخارج الثلاثة: الحلق، واللسان، والشفتين على ترتيبها، وذلك إشارة إلى البداية التي هي بدء الخلق، والنهاية التي هي بدء الميعاد، والوسط الذي هو المعاش من التشريع بالأوامر والنواهي، وكل سورة افتتحت بها فهي مشتملة على الأمور الثلاثة.

وسورة الأعراف: زيد فيها الصاد على ﴿الْمَ﴾ لما فيها من شرح القصص؛ قصة آدم فمن بعده من الأنبياء؛ ولما فيها من ذُكر: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرْجٌ﴾، ولهذا قال بعضهم: معنى ﴿الْمَ﴾: ﴿الَّذِي نَسَخَ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

وزيد في الرعد راء لأجل قوله: ﴿رَعَّ أَسْنَادَتِ﴾ [٢]، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما. وأعلم: أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن، كقوله: ﴿الْمَ ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾ [البقرة]. ﴿الْمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّاهُ هُوَ الْحَقُّ قَوْمٌ زَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَبُ يَأْتِيَكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران]. ﴿الْمَ كِتَبُ أَنْزَلْ إِلَيْكُ﴾ [الأعراف]. ﴿الْمَ تَلَكَ مَا يَنْهَا الْكِتَبُ﴾ [الحجر]. ﴿طَهِ الْمَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتُشَقَّقَ﴾ [طسْمَ الْمَ يَلْكَ مَا يَنْهَا الْكِتَبُ] [النمل]. ﴿سَ وَالْقُرْآنُ الْمَ﴾. ﴿صَ وَالْقُرْآنُ الْمَ﴾. ﴿حَمَ الْمَ تَنْهَىَ الْكِتَبُ﴾ [غافر والجاثية والأحقاف]. ﴿فَ وَالْقُرْآنُ الْمَ﴾ إِلَّا ثلث سور: العنكبوت، والروم، ون، وليس فيها ما يتعلق به، وقد ذكرت حكمة ذلك في «أسرار التنزيل».

وقال الحرَّاني^(١) في معنى حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف: زاجر، وآخر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال»:

اعلم أن القرآن متَّلَع عند انتهاء الخلق، وكمال كلِّ الأمر، بدأ: فكان المتحلي به جامعاً لانتهاء كلِّ خلق؛ وكمال كلِّ أمر، فلندرك هو ﷺ قسم الكون، وهو الجامع الكامل، ولذلك كان خاتماً، وكتابه كذلك، وبدأ المعاد من حين ظهوره، فاستوفى صلاح هذه الجوامع الثلاث التي قد خلُتْ في الأولين بداياتها، وتمت عنده غایاتها: «بعثت لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاق» [صحيغ: أحمد: ٨٩٥٢، والحاكم: ٢٢٦١)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ١٩١)].

(١) الحرَّاني: عبد الله بن الحسن، نزيل بغداد، مؤدب، من ثقات أهل الحديث (ت: ٢٩٥ هـ). «العبر» ٢/ ١٠١.

وهي صلاح الدنيا والدين والمعاد التي جمعها قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي». [مسلم: ٦٩٠٣].

وفي كل صلاح إقدام وإحجام، فتصير الثلاثة الجوامع ستة، هي حروف القرآن السَّتَّة، ثم وُهِبَ حرفاً جامعاً سابعاً فرداً، لا زوج له، فتَمَتْ سبعة.

فأدّني تلك الحروف هو حرف صلاح الدنيا، فلها حرفان: حرف الحرام الذي لا تصلح النفس والبدن إلّا بالتطهير منه لبعده عن تقويمها، والثاني: حرف الحلال الذي تصلح النفس والبدن عليه لموافقتها تقويمها، وأصل هذين الحرفين في التوراة، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرف صلاح المعاد، أحدهما: حرف الضرر والنهي، الذي لا تصلح الآخرة إلا بالتطهير منه لبعده عن حسناتها. والثاني: حرف الأمر الذي تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناتها. وأصل هذين الحرفين في الإنجيل، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرف صلاح الدين: أحدها حرف المحكم الذي بان للعبد فيه خطاب ربّه، والثاني: حرف المتشابه الذي لا يتبين للعبد فيه خطاب ربّه من جهة قصور عقله عن إدراكه.

فالحروف الخمسة للاستعمال، وهذا الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالعجز. وأصل هذين المحرفين في الكتب المتقدمة كلها، وتمامهما في القرآن.

ويختصُ القرآن بالحرف السابع الجامع، وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى، ولما كان هذا الحرف هو الحمد افتتح الله به أَمَّ القرآن، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التي يَتَّهَا في القرآن: فالأُولى: تشتمل على حرف الحمد السَّابِع، والثانية: تشتمل على حرفي الحلال والحرام اللَّذِين أقامت الرحمانية بهما الدنيا، والرحيمية الآخرة. والثالثة: تشتمل على أمر الملك القيِّم على حرفي الأمر والنهي اللذين يبدأ أمرهما في الدين. والرابعة: تشتمل على حرفي المحكم في قوله: «إِنَّا نَعْدُ»، والمتشابه في قوله: «وَإِنَّا نَسْتَعِينُ». ولما افتتح أَمَّ القرآن بالسابع الجامع المohoوب ابتدئت البقرة بالسادس المعجوز عنه، وهو المتشابه.

انتهٰى كلام الْحَرَّانِي والمقصود منه هو الأَخِيرُ، وبقيتِه ينبو عنِ السَّمْعِ، وينفُرُ مِنْهُ القَلْبُ، وَلَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَأَنَا أَسْتغْفِرُ اللَّهَ مِنْ حَكَايَتِهِ؛ عَلٰى أَنِّي أَقُولُ فِي مَنَاسِبَةِ ابْتِدَاءِ الْبَقَرَةِ بِـ«الْمَرْ» أَحْسَنُ مَمَّا قَالَ، وَهُوَ أَنَّهُ: لَمَّا ابْتَدَأَتِ الْفَاتِحةَ بِالْحَرْفِ الْمُحَكَّمِ الظَّاهِرِ لِكُلِّ أَحَدٍ، بِعِنْدِهِ لَا يَعْذَرُ أَحَدٌ فِي فَهْمِهِ، ابْتَدَأَتِ الْقَرَّةُ بِمَقْبِلَتِهِ، وَهُوَ الْحَرْفُ الْمُتَشَابِهُ لِالْعِدَادِ التَّأْوِيلِيِّ، أَوِ الْمُسْتَحْلِهُ.

فصل: ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدتها، وقد تقدّم في النوع السابع عشر الإشارة إلى ذلك. وفي «عجائب» الكرمانى^(١): إنّما سميت السور السابع **«حمد»** على الاشتراك فى الاسم؛

(١) «عجائب التفسير...» /٢٠٣٧، أول سودة فصلت.

لما بينهنَّ من التشاكل الذي اختصَّ به، وهو أن كل واحدة منها استفُتحت بالكتاب أو صفة الكتاب؛ مع تقارب المقادير في الطول والقصر، وتشاكل الكلام في النطام.

فوائد مشورة في المناسبات:

في تذكرة الشيخ تاج الدين السبكي - ومن خطه نقلت - سئل الإمام: ما الحكمة في افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح، والكهف بالتحميد؟ وأجاب: بأن التسبيح - حيث جاء - مقدَّم على التحميد، نحو: ﴿تَسْبِيحٌ حَمْدٌ لِرَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]. «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لَهُ»

وأجاب ابن الرِّملَكَانِي^(١): بأن سورة ﴿سُبْحَانَ﴾ لما اشتملت على الإسراء الذي كذَّب المشركون به النبي ﷺ، وتكذيبه تكذيب لله سبحانه وتعالى، أتى (سبحان) لتنزيه الله تعالى عما نُسب إلى نبيه من الكذب. وسورة الكهف: لما أُنْزِلت بعد سؤال المشركين عن قصَّة أصحاب الكهف وتأخُر الوحي، نزلت مبيَّنةً أنَّ الله لم يقطع نعمته عن نبيه ولا عن المؤمنين، بل أتَمَّ عليهم النعمة بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة.

في تفسير الحُويَّي: ابتدَّت الفاتحة بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فوصف بأنه مالك جميع المخلوقين، وفي الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصَف بذلك، بل بفرد من أفراد صفاته - وهو: خلق السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَالظُّلْمَاتِ والنور في الأنعام، وإنزال الكتاب في الكهف، وملك ما في السموات وما في الأرض في سبأ، وخلقهما في فاطر - لأنَّ الفاتحة أم القرآن ومطلعه، فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمَّها وأشملها.

في «العجبات» للكرماني: إن قيل: كيف جاء ﴿يَسْأَلُوكُمْ﴾ أربع مرات بغير واو: ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْأَلُوكُمْ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْعَصْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ثم جاء ثلاثة مرات بالواو: ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْمَجِنُونِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلنا: لأنَّ سؤالهم عن الحوادث الأولى وقع متفرقًا، وعن الحوادث الأخيرة وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالةً على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْبَلَالِ فَقُلْ . . .﴾ [طه: ١٠٥] وعادة القرآن مجيء (قل) في الجواب بلافاء؟

أجاب الكرماني^(٢): بأن التقدير: لو سئلت عنها فقل.

فإن قيل: كيف جاء: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِ فَيْقَانِ قَرِيبٍ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادة السؤال

(١) ابن الرِّملَكَانِي: عبد الواحد بن عبد الكريم، خطيب زملكا، عالم بالمعاني والبيان. له: «البيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» (ت: ٦٥١ هـ). «طبقات الشافعية» ١٣٣ / ٥.

(٢) في «غرائب التفسير...» ١ / ٧٣٠، طه: ١٠٥.

يجيء جوابه في القرآن بـ (قل)؟ قلنا: حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء في أشرف المقامات، لا واسطة بينه وبين مولاه.

ورد في القرآن سورتان: أولهما **﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾** في كل نصف سورة، فالتي في النصف الأول تشمل على شرح المبدأ، والتي في الثاني على شرح المعاد.



النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالسُّتُونُ

فِي الْآيَاتِ الْمُشْتَبِهَاتِ

أفرده بالتصنيف خلق، أولهم - فيما أحسب - اليسائي، ونظمه السخاوي، وألف في توجيهه الكرماني كتابه: «البرهان في متشابه القرآن» وأحسن منه «درة التنزيل وغرة التأويل» لأبي عبد الله الرازى، وأحسن من هذا: «ملائكة التأويل» لأبي جعفر بن الزبير، ولم أقفت عليه، وللقارضي بدر الدين ابن جماعة في ذلك كتاب لطيف سمّاه: «كشف المعانى عن متشابه المثانى». وفي كتابي أسرار التنزيل المسماى «قطف الأزهار في كشف الأسرار» من ذلك الجم الغفير.

والقصد به: إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، بل تأتى في موضع واحد مقدماً، وفي آخر مؤخراً، كقوله في البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجْدَةً وَقُولُوا حَمْلَةً﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف ﴿وَقُولُوا حَمْلَةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجْدَةً﴾ [الأعراف: ١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِتَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وسائر القرآن: ﴿وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦]، وفي يس: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [١٠]، وفي البقرة: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣]، وفي الأنفال: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينُ كُلُّهُمْ لِلَّهِ﴾ [٣٩].

أو في موضع معرفاً وفي آخر منكراً، أو مفرداً وفي آخر جمعاً، أو بحرف وفي آخر بحرف آخر، أو مدمجاً وفي آخر مفكوكاً. وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات.

وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

* قوله تعالى في البقرة: ﴿هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، وفي لقمان: ﴿هُدَىٰ وَرَحْمَةٌ لِلْمُحْسِنِينَ . . .﴾ [٣]؛ لأنَّه ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب (المتقين). ولما ذكر ثُمَّ الرحمة ناسب (المحسنين).

* قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَكَادُمُ أَسْكُنَ أَنَّ وَرَجُلَكَ أَجْنَةَ وَكَلَّا﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي الأعراف: ﴿فَكَلَّا﴾ [١٩] بالفاء، قيل: لأن السكنى في البقرة الإقامة، وفي الأعراف اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَكَادُمُ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالوالو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَعَدًا﴾، وقال: ﴿حَيْثُ شَتَّى﴾؛ لأنَّه أعم. وفي الأعراف: ﴿وَيَكَادُمُ﴾، فأتي بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى المأمور باتخاذها، لأنَّ الأكل بعد الاتخاذ، و﴿مِنْ حَيْثُ﴾ لا تعطي عموم معنى: ﴿حَيْثُ شَتَّى﴾.

* قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا بَوْمًا لَا تَغْرِي قَسٌْ عَنْ نَفْسِ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْعَمُهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ ففيه تقديم العدل وتأخيره، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى.

وذكر في حكمته: أنَّ الضمير في **﴿ منها ﴾** راجع في الأولى إلى النفس الأولى، وفي الثانية إلى النفس الثانية، فبَيْنَ في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يُقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عَدْل، وقدمت الشفاعة لأنَّ الشافع يقدم الشفاعة على بذل العدل عنها. وبَيْنَ في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تُفعها شفاعة شافع منها، وقدَّم العَدْل؛ لأن الحاجة إلى الشفاعة إنَّما تكون عند رده، ولذلك قال في الأولى: **﴿ وَلَا يُشْبِلُ مِنْهَا شَفَعَةً ﴾**، وفي الثانية: **﴿ وَلَا تُفْعَهَا شَفَعَةً ﴾**؛ لأن الشفاعة إنما تقبل من الشافع، وإنما تُفع المشفوع له.

* قوله تعالى: **﴿ وَإِذْ جَاءَنَّكُمْ مِنْ أَهْلِ فِرْعَوْنَ يُسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَحَّبُونَ ﴾** [البقرة: ٤٩]، وفي إبراهيم **﴿ وَدَحَّبُونَ ﴾** [إبراهيم: ٦]، بالواو؛ لأنَّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعُد عليهم المحن تكرُّاً في الخطاب؛ والثانية من كلام موسى فعُدُّها. وفي الأعراف: **﴿ يُقَاتَلُونَ ﴾** [الأعراف: ١٤١]. وهو من تنوع الألفاظ المسماة بالتفنن.

* قوله تعالى: **﴿ وَإِذْ قُلْنَا آتَنَا لَهُمَا هَذِهِ الْقَهْيَةَ . . . ﴾** الآية [البقرة: ٥٨]، وفي آية الأعراف اختلاف الفاظ [الأعراف: ١٦١]، ونكتته أن آية البقرة في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال: **﴿ يَتَبَيَّنُ إِسْرَاعُ يَلْأَكُورُوا نَعْقَيْ ﴾** [البقرة: ٤٧] إلى آخره، فناسب نسبة القول إليه تعالى، وناسب قوله: **﴿ رَغْدًا ﴾**، لأن المنعم به أَتَمْ، وناسب تقديم **﴿ وَأَذْخُلُوا الْبَابَ شَجَدًا ﴾** [البقرة: ٥٨]، وناسب **﴿ حَطَّيْكُمْ ﴾**؛ لأنه جمع كثرة، وناسب الواو في **﴿ وَسَتَرِيدُ ﴾** لدلالتها على الجمع بينهما، وناسب الفاء في **﴿ فَكُلُوا ﴾**؛ لأن الأكل مترب على الدخول. وآية الأعراف افتتحت بما فيه توبتهم، وهو قولهم: **﴿ أَجْعَلْ لَنَا إِلَّهًا كَمَا لَهُمْ إِلَّهٌ هُوَ ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، ثم اتخاذهم العجل، فناسب ذلك: **﴿ وَلَا يُقْرِلُ لَهُمْ ﴾** [الأعراف: ١٦١]. وناسب ترك **﴿ رَغْدًا ﴾**. والسكنى تجامع الأكل فقال: **﴿ وَلَكُوا ﴾**. وناسب تقديم الهادين بقوله: **﴿ رَمَنْ قَوْرَ مُؤْسَ أَمَّةٍ يَهَدُونَكَ إِلَيْقَ ﴾** [الأعراف: ١٥٩]، ناسب تبعيض الظالمين بقوله: **﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾** [الأعراف: ١٦٢]. ولم يتقدَّم في البقرة مثله فترك. وفي البقرة إشارة إلى سلامه غير الذين ظلموا لتصريحة بالإِنزال على المتصفين بالظلم، والإِرسال أَشَدُّ وقعاً من الإنزال، فناسب سياق ذكر النعمة في البقرة ذلك، وختم آية البقرة بـ **﴿ يَقْسِئُونَ ﴾** [٥٩]، ولا يلزم منه الظلم، والظلم يلزم منه الفسق، فناسب كل لفظة منها سياقه.

* وكذا في البقرة: **﴿ فَانْجَرَتْ ﴾** [البقرة: ٦٠]، وفي الأعراف **﴿ فَانْجَسَتْ ﴾** [١٦٠]، لأن الانفجار أبلغ في كثرة الماء، فناسب سياق ذكر النعم التعبير به.

* قوله تعالى: **﴿ رَقَائِلُوا لَنْ تَمَسَّنَا الْكَنَاثُ إِلَّا أَئِمَّا مَقْدُودَةً ﴾** [البقرة: ٨٠]. وفي آل عمران: **﴿ مَعْدُودَاتٍ ﴾** [٢٤]. قال ابن جماعة: لأن قائل ذلك فرقتان من اليهود، إحداهما قالت: إنَّما نعذَّب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، والأخرى قالت: إنَّما نعذَّب أربعين، عدة أيام عيادة آباءِهم العجل. فآية البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عَبَّر بجمع الكثرة، وآل عمران بالفرقـة الأولى حيث أتى بجمع القلة.

وقال أبو عبد الله الرازبي: إنَّه من باب التفنن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِي بِالْهُدَىٰ هُوَ أَهْدَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٠]. وفي آل عمران: ﴿إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ لأنَّ الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة، وفي آل عمران المراد به الدين، لتقدير قوله: ﴿لِمَنْ تَبَعَ وَيَتَكَبَّر﴾ [آل عمران: ٧٣]، ومعناه: إن دين الله الإسلام.

* قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وفي إبراهيم: ﴿هَذَا أَبْلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ لأنَّ الأول: دعا به قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به، وهو وادٍ، فدعا بأنَّ مصير بلداً. والثاني: دعا به بعد عوده وسكنى جُرمٍ به، ومصيره بلداً، فدعا بأمنه.

* قوله تعالى: ﴿فُولُوا ءَامِنًا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وفي آل عمران: ﴿فَلَمْ يَأْمُنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤]؛ لأنَّ الأولى خطاب للMuslimين، والثانية خطاب للنبي ﷺ، وإنَّ (إلى) يُنتهي بها من كل جهة، وإنَّ (على) لا ينتهي بها إلا من جهة واحدة وهي العلو، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها، وإنَّما يأتي النبي ﷺ من جهة العلو خاصة، فناسب قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾. ولهذا أكثر ما جاء من جهة النبي ﷺ بـ: على، وأكثر ما جاء في جهة الأمة بـ: إلى.

* قوله تعالى: ﴿تَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [آل عمران: ٢٢٩]؛ لأنَّ الأولى وردت بعد نواهٍ، فناسب النهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر، فناسب النهي عن تعديها وتجاوزها بأنَّ يوقف عندها.

* قوله تعالى: ﴿تَزَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَبُ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنْزَلَ الْتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، لأنَّ الكتاب أنزل مُنَجَّماً، فناسب الإitan بـ: ﴿سَرَّلَ﴾ الدال على التكرير، بخلافهما أنَّ لـ دفعه.

* قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أُولَئِكُمْ مَنْ إِمْلَقُ﴾ [آل عمران: ١٥١]. وفي الإسراء: ﴿خَشِنَّ إِمْلَقُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ لأنَّ الأولى خطاب للقراء المقلِّين، أي: لا تقتلهم من قرركم، فحسن: ﴿خَنْ نَرْقُكُمْ﴾ ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَإِتَاهُمْ﴾، أي: نرزقكم جميعاً. والثانية خطاب للأغنياء؛ أي: خشية فقر يحصل لكم بسيبهم، ولذا حسن: ﴿خَنْ نَرْزُهُمْ وَبِأَكْدُ﴾ [آل عمران: ٣١].

* قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَعِدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وفي فصلت: ﴿فَأَسْتَعِدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ أَسْمَعُ الْعَالَمِ﴾ [فصلت: ٣٦]. قال ابن جماعة: لأنَّ آية الأعراف نزلت أولاً، وآية فصلت نزلت ثانياً، فحسن التعريف، أي هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ الذي تقدَّم ذكره أولاً عند نزول الشيطان.

* قوله تعالى: ﴿الْمُنْتَفَقُونَ وَالْمُنْتَفَقَتُ بَعْضُهُمْ قِنْ بَعْضٌ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وقال في المؤمنين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ بَعْضٌ﴾ [آل عمران: ٧١]، وفي الكفار: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلَاهُمْ بَعْضٌ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ لأنَّ المنافقين ليسوا متناصرين على دين معين وشريعة ظاهرة؛ فكان بعضهم يهوداً، وبعضهم مشركين، فقال: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ بَعْضٌ﴾، أي: في الشك والنفاق. والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام، وكذلك الكفار المعنون بالكفر كلهم أعون بعضهم ومجتمعون على التناصر، بخلاف المنافقين، كما قال تعالى: ﴿تَحَسَّبُهُمْ جَيْعاً وَقُلُوبُهُمْ شَقَّ﴾ [آل عمران: ١٤].

فهذه أمثلة يُستضاء بها، وقد تقدم منها كثير في نوع التقديم والتأخير، وفي نوع الفواصل، وفي أنواع أخرى.

النوع الرابع والستون

في إعجاز القرآن

أفردء بالتصنيف خلائق؛ منهم الخطابي، والرمانبي، والزمكاني، والإمام الرازى، وابن سراقة، والقاضى أبو بكر الباقلانى. قال ابن العربى : ولم يصنف مثل كتابه . اعلم : أنَّ المعجزة : أمرٌ خارق للعادة ، مقرن بالتحدي ، سالمٌ عن المعارضة . وهي إما حسيةً وإما عقليةً .

وأكثر معجزات بنى إسرائيل كانت حسيةً ، لبلادتهم وقلة بصيرتهم .

وأكثر معجزات هذه الأمة عقليةً لغرت ذكائهم ، وكمال أفهمهم ، ولأنَّ هذه الشريعة - لَمَا كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيمة - حُصّت بالمعجزة العقلية الباقية ؛ ليراها ذوو البصائر ، كما قال ﷺ : «ما من الأنبياء نبى إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر» ؛ وإنما كان الذي أوتيته وحياً أو واهد الله إلى ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً . أخرجه البخاري [٤٩٨١] ، ومسلم [٣٨٥] ، وأحمد [٩٨٢٨] .

قيل : إن معناه أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعيادهم ، فلم يشاهدها إلا من حضرها . ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيمة ، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاعنه وإخباره بالمغيبات ، فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون ؛ يدل على صحة دعواه .

وقيل : المعنى أنَّ المعجزات الواضحة الماضية كانت حسيةً تشاهد بالأبصار ؛ كناقة صالح وعصا موسى ، ومعجزة القرآن تشاهد بال بصيرة ، فيكون من يتبعه لأجله أكثر ؛ لأنَّ الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده ، والذي يشاهد بعين العقل باقٍ ، يشاهد كلَّ من جاء بعد الأول مستمراً .

قال في «فتح الباري»^(١) : ويمكن نظم القولين في كلام واحد ؛ فإنَّ محصلهما لا ينافي بعضه بعضاً .

ولا خلاف بين العقلاه أنَّ كتاب الله تعالى معجزٌ ، لم يقدر أحد على معارضته بعد تحديهم بذلك ، قال تعالى : «إِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلْمَانَ اللَّهِ» [التوبه : ٦] ؛ فلو لا أنَّ سماعه حجّة عليه لم يقف أمره على سماعه ، ولا يكون حجّة إلا وهو معجزة .

قال تعالى : «وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلْتَ عَلَيْهِ إِيمَانًا مِّنْ رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا أَنْزَلْتَ عَنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ أَوْلَئِكَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُشَلِّ عَلَيْهِمْ» [العنكبوت : ٥٠] ؛ فأخبر أن الكتاب آية من آياته كافٍ في الدلالة ، قائم مقام معجزات غيره وآيات من سواه من الأنبياء ، ولَمَّا جاء به النبي ﷺ

(١) «فتح الباري» ٦/٤٩٨١.

إليهم، وكانوا أفضح الفصحاء، ومصاقع الخطباء^(١)، وتحذّاهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنتين فلم يقدروا، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَلَّتْ مُحَمَّدِيْشَ مَثْلُهِ إِنْ كَانُوا صَدِيقِيْنَ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم تحذّاهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَهُ قُلْ فَأَتُوا بِعِسْرٍ سُورِ مَثْلِهِ مُفْتَرِيْتَ وَادْعُوا مِنْ أَسْتَطْعُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِيْنَ﴾ [٢] فَإِنَّمَا يَسْتَجِيْبُ لَكُمْ فَأَعْلَمُوْا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤، ١٣]، ثم تحذّاهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَهُ قُلْ فَأَتُوا بِسُورَةِ مِثْلِهِ . . .﴾ [يونس: ٣٨].

ثم كرّر في قوله: ﴿وَإِنْ كَثُرْتُمْ فِي رَبِّيْ مِمَّا زَرَّنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةِ مِنْ وَشِلِّهِ . . .﴾ الآية [البقرة: ٢٣]. فلمّا عجزوا عن معارضته والإيتان بسورة تشبهه على كثرة الخطباء والبلغاء، نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن فقال: ﴿فُلْ لَيْنَ أَجْتَمَعَتِ الْأَنْشَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَعْصِيْنَ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. هذا وهم الفصحاء اللُّدُّ، وقد كانوا أحقر من شيء على إطفاء نوره وإخفاء أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضته لعدلوا إليها قطعاً للحجّة، ولم يُنْقل عن أحدٍ منهم أنه حدّث نفسه بشيء من ذلك ولا رامه، بل عدلوا إلى العناد تارة، وإلى الاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: سحر، وتارة قالوا: شعر، وتارة قالوا: أسطoir الأولين. كل ذلك من التحيّر والانقطاع، ثم رضوا بتحكيم السيف في أعناقهم، وبسببي ذرايهم وخرّهم واستباحة أموالهم، وقد كانوا آنف شيء وأشدّه حمية، فلو علموا أن الإيتان بمثله في قدرتهم لبادروا إليه؛ لأنّه كان أهون عليهم؛ كيف وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس قال: جاء الويلد بن المغيرة إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكانَ رَقْ له، بلغ ذلك أبي جهل، فأتاه فقال: يا عمّ، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً ليعطوكه؛ فإنك أتيت محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريشُ أني من أكثرها مالاً. قال: فقل فيه قولًا يبلغ قومك أنك كاره له. قال: وماذا أقول! فوالله ما فيكم رجلٌ أعلمُ بالشعر مثّي، ولا برجَزَه، ولا بقصيده، ولا باشعار الجن، والله ما يشبهُ الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمشرأعلاه، مُعْدِيقُ أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلَى عليه، وإنه ليحطّم ما تحته. قال: لا يرضي عنك قومك حتى تقول فيه. قال: دعني حتى أفكّر، فلما فَكَرَ قال: هَذَا سُحْرٌ يُؤْثِرُ، يأْثُرُه عن غيره. [صحيح: الحاكم ٥٠٦/٢]

قال الجاحظ: بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ أَكْثَرَ مَا كَانَتِ الْعَرْبُ شَاعِرًا وَخَطِيبًا؛ وَأَحْكَمَ مَا كَانَتِ لِغَةً، وَأَشَدَّ مَا كَانَتِ عُدَّةً، فَدَعَا أَقْصَاهَا وَأَدْنَاهَا إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَتَصْدِيقِ رسَالَتِهِ، فَدَعَاهُمْ بِالْحِجَّةِ، فَلَمَّا قَطَعُ الْعَذْرَ، وَأَزَالَ الشَّبَهَةَ، وَصَارَ الَّذِي يَمْنَعُهُمْ مِنِ الْإِقْرَارِ الْهَوَى وَالْحَمِيَّةَ، دُونَ الْجَهَلِ وَالْحَيْرَةِ، حَمَلُوهُمْ عَلَى حَظُّهُمْ بِالسِّيفِ، فَنَصَبُوهُمْ لِلْحَرْبِ، وَنَصَبُوهُمْ لِلْمَوْلَى، وَقَتَلُوا مِنْ عِلْيَتِهِمْ وَأَعْلَامِهِمْ وَبَنِيِّهِمْ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَحْتَجُ عَلَيْهِمْ بِالْقُرْآنِ، وَيَدْعُوهُمْ صَبَاحًا وَمَسَاءً إِلَى أَنْ يَعْرَضُوهُ - إِنْ كَانَ كَاذِبًا - بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ بِآيَاتٍ يَسِيرَةً.

(١) مصاقع: جمع مضيق، وفي «الأساس»: خطيب مضيق؛ أي: بلغ. «أساس البلاغة»: صَفَعَ.

فكلّما ازداد تحدياً لهم بها، وتقريراً لعجزهم عنها تكشف من نقصهم ما كان مستوراً، وظهر منه ما كان خفيّاً، فحين لم يجدوا حيلة ولا حجّة قالوا له: أنت تعرف من أخبار الأمم ما لا نعرف؟ فلذلك يمكنكم ما لا يمكننا. قال: فهاتوها مفتريات، فلم يرُم^(١) ذلك خطيب، ولا طمع فيه شاعر، ولو طمع فيه لتتكلّفه، ولو ظهر لوجدٍ من يستجده ويحامي عليه ويكيّده فيه، ويزعم أنه قد عارض وقابل ونافق.

فدلل ذلك العاقل على عجز القوم مع كثرة كلامهم، واستحالاته لغتهم، وسهولة ذلك عليهم، وكثرة شعرائهم وكثرة من هجاء منهم، وعارض شعراً أصحابه، وخطباء أمته، لأنَّ سورةً واحدة وأيّاتٍ يسيرةً كانت أنقض قوله، وأفسد لأمره، وأبلغ في تكذيبه وأسرع في تفريق أتباعه من بذل النفوس، والخروج من الأوطان، وإنفاق الأموال.

وهذا من جليل التدبير الذي لا يخفى على من هو دون قريش والعرب في الرأي والعقل بطبقات، ولهم القصيد العجيب، والرجز الفاخر، والخطب الطوال البلاغية، والقصار الموجزة، ولهم الأسجاع والمزدوج، واللفظ المشور.

ثم يتحدى به أقصاهم بعد أن أظهر عجز أدناهم، فمحال - أكرمك الله - أن يجتمع هؤلاء كلُّهم على الغلط في الأمر الظاهر، والخطأ المكشوف البين، مع التقرير بالنقض، والتوقيف على العجز، وهم أشدُّ الخلق أفْفَةً، وأكثرهم مفاحرَةً، والكلام سيد عملهم، وقد احتاجوا إليه، والحاجة تبعث على الحيلة في الأمر الغامض، فكيف بالظاهر الجليل المتفعة؟! وكما أنه محال أن يطقوها ثلاثةً وعشرين سنة على الغلط في الأمر الجليل المتفعة، فكذلك محال أن يتركوه، وهم يعرفونه، ويجدون السبيل إليه وهم يبذلون أكثر منه! انتهى.

فصل: لما ثبتت كون القرآن معجزة نبينا ﷺ وجب الاهتمام بمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك كثيراً، فيبين محسن ومسيء.

فرغم قوم: أنَّ التَّحْدِي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وأنَّ العرب كُلُّفت في ذلك ما لا يطاق، وبه وقع عجزها. وهو مردود، لأنَّ ما لا يمكن الوقوف عليه لا يتصوّر التحدّي به. والصواب ما قاله الجمهور: أنَّ وقع بالدَّالِّ على القديم وهو الألفاظ.

ثم زعم النَّظَام^(٢) أنَّ إعجاذه بالصَّرْفة، أي: إنَّ الله صَرَفَ العرب عن معارضته وسلَّبَ عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات.

وهذا قول فاسد، بدليل: «قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسَانُونَ» الآية [الإسراء: ٨٨]؛ فإنه يدلُّ على

(١) يرم: يطلب. «مختار الصحاح»: روم.

(٢) النَّظَام: إبراهيم بن سَيَّار، أبو إسحاق، شيخ الجاحظ وأحد رؤوس المعتزلة (ت: ٢٢١هـ). انظر «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالى ص ١٧٦ بتحقيقنا.

عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوها القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عَجْزُ الموتى مما يُحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع معقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً وليس فيه صفة إعجاز؟ بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله.

وأيضاً: فيلزم من القول بالصِّرفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدّي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرقٌ لإجماع الأمة: أن معجزة الرسول العظمى باقيةٌ، ولا معجزة له باقيةٌ سوى القرآن.

قال القاضي أبو بكر^(١): وممَّا يبطل القول بالصِّرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة – وإنما منع منها الصِّرفة – لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون بالمنع معجزاً، فلا يتضمنَ الكلام فضيلةً على غيره في نفسه. قال: وليس هذا بأعجب من قول فريق منهم: إنَّ الكل قادرٌ على الإتيان بمثله؛ وإنما تأخرَوا عنه لعدم العلم بوجه ترتيبٍ لو تعلَّموه لوصلوا إليه به، ولا بأعجب من قول آخرين: إن العجز وقع منهم؛ وأما من بعدهم ففي قدرته الإتيان بمثله، وكل هذا لا يعتدّ به.

وقال قوم: وجه إعجازه ما فيه من الإِخبار عن الغيوب المستقبلة، ولم يكن ذلك من شأن العرب.

وقال آخرون: ما تضمنه من الإِخبار عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكايةٌ من شاهدها وحضرها.

وقال آخرون: ما تضمنه من الإِخبار عن الضمائر، من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل، كقوله: «إِذْ هَمَّ طَلَّقَتِنَا مِنْكُمْ أَنْ تَفَشَّلَا» [آل عمران: ١٢٢]، «وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ» [المجادلة: ٨].

وقال القاضي أبو بكر: وجُهُ إعجازه ما فيه من النَّظم والتَّأْلِيف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتمد في كلام العرب، ومبانيُّ أساليب خطاباتهم. قال: ولهذا لم يمكنهم معارضته.

قال: ولا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من أصناف البديع التي أودعوها في الشعر، لأنَّه ليس مما يُحرِّقُ العادة، بل يمكن استدراكه بالعلم والتدريب والتصنُّع به، كقول الشعر، ورفض الخطط وصناعة الرسالة، والحقُّ في البلاغة، وله طريقٌ تسلُّكُ، فأما شاؤُ نظم القرآن فليس له مثالٌ يُحذى، ولا إمام يقتدى به، ولا يصحُّ وقوع مثله اتفاقاً. قال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعضه أدقُّ وأغمض.

وقال الإمام فخر الدين: وجُهُ الإعجاز الفصاحُ، وغرابة الأسلوب، والسلامةُ من جميع العيوب.

وقال الرَّمْلِكَانِي: وجُهُ الإعجاز راجع إلى التأليفُ الخاصُّ به، لا مطلق التأليف، بأن اعتمدَت مفرداته تركيباً وزنةً، وعلَّت مرگباته معنىًّا، بأن يوقع كل فنٍّ في مرتبته العليا في اللُّفظ والمعنى.

وقال ابن عَطِيَّة^(٢): الصحيح - والذي عليه الجمهور والحقّ - في وجه إعجازه: أنه بنظمه وصحّة

(١) في «إعجاز القرآن» ٤٣ - ٤٤.

(٢) ابن عَطِيَّة: عبد الحق بن غالب، فقيه عالم بالتفسير (ت: ٥٤١ هـ). «طبقات المفسرين» للداودي ١ / ٢٦٠.

معانيه وتَوَالِي فصاحة ألفاظه؛ وذلك أنَّ الله أحاط بكل شيءٍ علمًا، وأحاط بالكلام كله علمًا، فإذا تربت اللفظة من القرآن، علم بإحاطته أي لفظة تصلح أن تلي الأولى وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره. والبشر يعمُّهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلومٌ ضرورةً أن أحدًا من البشر لا يحيط بذلك، فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة.

وبهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتهم الإتيان بمثله، فصرفوا عن ذلك، وال الصحيح أنه لم يكن في قدرة أحدٍ قطُّ.

ولهذا ترى البليغ ينْجح القصيدة أو الخطبة حَوْلًا، ثم ينظر فيها فيغير فيها وهلَّ جَرًا، وكتابُ الله تعالى لو نَزَعْت منه لفظةً، ثم أديَر لسان العرب على لفظةٍ أحسن منها لم يُوجَدْ.

ونحن تبيَّن لنا البراعة في أكثره ويختفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامٍ الذوق، وجودة القرىحة.

وقد قامت الحجَّة على العالم بالعرب؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة، ومظنة المعارضة، كما قامت الحجَّة في معجزة موسى بالسَّحرَة، وفي معجزة عيسى بالأطْبَاء، فإنَّ الله إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أربع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره، فكان السحر قد انتهى في مدةٍ مُوسى إلى غايته، وكذلك الطُّبُّ في زمن عيسى، والفصاحة في زمن محمد ﷺ.

وقال حازم في «منهاج البلاء»^(١): وجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرَّت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائه في جميعه؛ استمراراً لا يوجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر. وكلام العرب ومن تكلَّم بلغتهم لا تستمرَّ الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائه في العالمي منه إلا في الشيء اليسير المحدود، ثم تعرض الفترات الإنسانية، فينقطع طيب الكلام ورونقه، فلا تستمرَّ لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفاصيل وأجزاء منه.

وقال المَرَاكِشِي في «شرح المضباج»: الجهة المعجزة في القرآن تعرف بالتفكير في علم البيان، وهو - كما اختاره جماعة في تعريفه - ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، وتعرف به وجود تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال.

لأنَّ جهة إعجازه ليست مفردات ألفاظه؛ وإنَّما كانت قبل نزوله معجزة، ولا مجرد تأليفها؛ وإنَّما كان كلَّ تأليفٍ معجزاً، ولا إعرابها وإنَّما كان كلَّ كلامٍ معرَّبٍ معجزاً، ولا مجرد أسلوبه وإنَّما الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً، والأسلوب الطريق، ولما كان هَذِيَان مسيلمة معجزاً. ولأنَّ الإعجاز يوجد دونه - أي: الأسلوب - في نحو: «فَلَمَّا أَسْتَيَّسُوا مِنْهُ خَلَصُوا بِهِتَّا» [يوسف: ٨٠]. «فَأَصْنَعْ بِمَا تُؤْمِنُ» [الحجر: ٩٤]، ولا بالصَّرْف عن معارضتهم؛ لأنَّ تعجبهم كان من فصاحته، ولأنَّ مسيلمة وابن

(١) نشره محمد الحبيب بن الخوجة في دار الكتب الشرقية بتونس ١٩٦٦م، وطبع طبعة ثانية في دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٢م، ولم تتفق على قوله هذا في القسم المطبوع من الكتاب.

المقفع^(١) والمعري^(٢) وغيرهم، قد تعاطوها، فلم يأتوا إلّا بما تمجّه الأسماع، وتنفر منه الطياع، ويُضحك منه في أحوال تركيه، وبها - أي: بتلك الأحوال - أعجز البلغاء وأخرس الفصحاء.

فعلى إعجازه دليل إجماليٌّ، وهو: أن العرب عجزت عنه وهو بلسانها، فغيرها أخرى. ودليل تفصيليٍّ، مقدمة التفكير في خواص تركيه، و نتيجته العلم بأنه تنزيل من المحيط بكل شيء علمًا.

وقال الأصحابي في «تفسيره»: أعلم أنَّ إعجاز القرآن ذكر من وجهين: أحدهما إعجاز يتعلق بنفسه، والثاني بصرف الناس عن معارضته. فال الأول: إنَّما أن يتعلّق بفصاحته وبلاعته أو بمعناه، أما الإعجاز المتعلّق بفصاحته وبلاعته فلا يتعلّق بعنصره؛ الذي هو اللفظ والمعنى؛ فإنَّ الفاظهم، قال تعالى: ﴿فَوَرَأَنَا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]. ﴿بِلْسَانَ عَرَبِيًّا﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ولا بمعانيه فإنَّ كثيراً منها موجود في الكتب المتقدمة، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَكُنَّ زَيْرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]. وما هو في القرآن - من المعارف الإلهية، وبين المبدأ والمعاد والإخبار بالغيب - فإعجازه ليس براجع إلى القرآن من حيث هو قرآن، بل لكونها حاصلة من غير سبق تعلّم وتعلّم، ويكون الإخبار بالغيب إخباراً بالغيب؛ سواء كان بهذا النظم، أو بغيره، موزداً بالعربية أو بلغة أخرى، بعبارة أو بإشارة؛ فإذاً النظم المخصوص صورة القرآن، واللفظ والمعنى عنصرٌ، وباختلاف الصور يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره، كالخاتم والقرط والسوار، فإنَّه باختلاف صورها اختلفت أسماؤها، لا بعنصرها الذي هو الذهب والفضة والحديد، فإنَّ الخاتم المتخد من الذهب ومن الفضة ومن الحديد يسمى خاتماً، وإن كان العنصر مختلفاً، وإن اتّخذ خاتم وقرط وسوار من ذهب اختلفت أسماؤها باختلاف صورها، وإن كان العنصر واحداً.

قال: فظهر من هذا: أنَّ الإعجاز المختص بالقرآن يتعلّق بالنظم المخصوص. وبيان كون النظم معجزاً يتوقف على بيان نظم الكلام، ثم بيان أنَّ هذا النظم مخالف لنظم ما عداه، فنقول: مراتب تأليف الكلام خمس:

الأولى: ضم الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض، لتحصل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف.

الثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض، لتحصل الجمل المفيدة، وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطباتهم، وقضاء حوائجهم، ويقال له: المثبور من الكلام.

والثالثة: ضم بعض ذلك إلى بعض ضمماً له مبادٍ ومقاطع، ومداخل ومخارج، ويقال له: المنظوم.

(١) عبد الله بن المقفع، من أئمة الكتاب وأول من عنى في الإسلام بترجمة كتب المنطق، ترجم عن الفارسية كتاب «كليلة ودمنة» (ت: ١٤٢هـ). «لسان الميزان» /٣، ٣٦٦، «دائرة المعارف الإسلامية» /١، ٢٨٢.

(٢) المعري: أحمد بن عبد الله، أبو العلاء، شاعر فيلسوف، وتصانيفه في الأدب واللغة (ت: ٤٤٩هـ). «إنباء الرواة»، ٤٦، «لسان الميزان» /١، ٢٠٣.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيع، ويقال له: المسجع.

والخامسة: أن يجعل له مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر.

والمنظوم: إماً محاورة ويقال له: الخطابة، وإماً مكاتبة ويقال له: الرسالة.

فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام، ولكلٍّ من ذلك نظمٌ مخصوص، والقرآن جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شيء منها، يدلُّ على ذلك أنه لا يصح أن يقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصح أن يقال: هو كلام. والبليل إذا قرع سمعه فصلَ بينه وبين ما عداه من النظم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا لَكُتُبُ عَرَبًا لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]، تنبئاً على أن تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يغير بالزيادة والنقصان كحالة الكتب الأخرى.

قال: وأما الإعجاز المتعلق بصرف الناس عن معارضته، فظاهر أيضاً إذا اعتبر؛ وذلك أنه ما من صناعة - محمودة كانت أو مذمومة - إلا وبينها وبين قوم مناسباتٌ خفية، واتفاقات جميلة؛ بدليل أنَّ الواحد يؤثِّر حرفةً من الحرف، فينشرح صدره بملابساتها، وتطيعه قواه في مباشرتها، فيقبلها بانشراح صدرِ، ويزاولها باتساع قلبِ، فلما دعا الله أهلَ البلاغة والخطابة الذين بهيمون في كلِّ وادٍ من المعاني بسلامة لسانهم إلى معارضته القرآن، وعجزهم عن الإتيان بمثله، ولم يتصدُّوا لمعارضته، لم يخفَ على أولي الألباب أنَّ صارفاً إليهاً صرَفَهم عن ذلك، وأيَّ إعجاز أعظم من أن يكون كافة البلاغة عجزةً في الظاهر عن معارضته، مصروفةً في الباطن عنها. انتهى.

وقال السكاكيني في «المفتاح»^(١): أعلم أنَّ إعجاز القرآن يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، وكما يدرك طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا يدرك تحصيله لغير ذوي الفطرة السليمة إلا باتفاق علمي المعاني والبيان والتمرير فيهما.

وقال أبو حيان التوحيدي: سئل بُنْدار الفارسي عن موضع الإعجاز من القرآن؟ فقال: هذه مسألة فيها حيف على المعنى، وذلك أنه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان؛ بل متى أشرت إلى جملته فقد حققته ودللت على ذاته، كذلك القرآن، لشرفه لا يشار إلى شيء فيه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه؛ فلذلك حارت العقول، وتاهت البصائر عنده.

وقال الخطابي^(٢): ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أنَّ وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن صعب عليهم تفصيلها، وصعبوا فيه إلى حكم الذوق.

(١) انظر «فتح العلوم» للسكاكيني ص ٦١٤.

(٢) الخطابي: حَمْدَ بن محمد البُشْتِي، أبو سليمان، فقيه محدث (ت: ٣٨٨هـ). «إنباء الرواة» ١/١٢٥، «يتيمة الدهر» ٤/٢٣١، هذا، وله كتاب: «بيان إعجاز القرآن» ص ٢٢، وقد طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف.

قال : والتحقيق أنَّ أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها في درجات البيان متفاوتة ؛ فمنها البلاغي الرِّصين الجزل ، ومنها الفصيح القريب السهل ، ومنها الجائز الطلق الرَّسْل ؛ وهذه أقسام الكلام الفاضل الم محمود ؛ فالأول أعلىها ، والثاني أو سُطُّها ، والثالث أدناها وأقربها ، فحازت بلاغات القرآن من كلّ قسم من هذه الأقسام حصةً ، وأخذت من كل نوع شعبةً ، فانتظم لها بانتظام هذه الأوصاف نَمَطًّا من الكلام يجمع صفتَي الفخامة والعذوبة ، وهمما على الانفراد في نعوتهم كالمتضادَيْن ؛ لأن العذوبة نتاج السهولة ؛ والجزالة والمتانة يعالجان نوعاً من الزُّعورة ؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه - مع نبوة كلّ واحد منهما عن الآخر فضيلة خُصَّ بها القرآن ؛ ليكون آية بيَّنة لنبيه ﷺ .

وإنما تقدَّر على البشر الإيتان بمثله لأمورِ :

منها : أنَّ علمَهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني ؛ ولا تدركُ أفهمهم جميعَ معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظوم التي بها يكون ائتلافها ، وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأتُوا بكلام مثله ، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة :

لغُطُّ حاصل ، ومعنى به قائمٌ ، ورباطُ لهم نظامٌ .

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ؛ حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفحَصَ ولا أجزَلَ ولا أعدبَ من ألفاظه . ولا ترى نظماً أحسنَ تأليفاً ، وأشدَّ تلاوةً وتشاكلاً من نظمه . وأما معانيه : فكلَّ ذي لبٍ يشهد له بالتقدم في أبوابه ، والترقى إلى أعلى درجاته .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ؛ فاما أن تُوجَد مجموَعَةً في نوع واحد منه : فلم تُوجَد إلا في كلام العليم القدير ، فخرج من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً ؛ لأنَّه جاء بأفصح الألفاظ ، في أحسن نظوم التأليف ، مضمناً أصحَّ المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه له في صفاتَه ، ودعائه إلى طاعته ، وبيان طريق عبادته ، من تحليل وتحريم وحظر وإباحة ، ومن رَعْطَ وتقويم ، وأمرٍ بمعروفٍ ونهيٍ عن منكر ، وإرشاد إلى محسن الأخلاق ، وزجر عن مساوتها ، واضعاً كلَّ شيءٍ منها موضعه الذي لا يُرى شيءٌ أولَى منه ، ولا يتَوَهَّم في صورة العقلِ أمرٌ أليق به منه ، مودعاً أخبارَ القرون الماضية ، وما نزلَ من مَثُلَاتَ الله^(١) بمن مَضَى وعandَ منهم ، منبئاً عن الكوائن المستقبلة في الأعصار الآتية من الزمان ، جامعاً في ذلك بين الحُجَّةِ والمُحْتَجَّ له ، والدليل والمدلول عليه ؛ ليكون ذلك آكِد للزور ما دعا عليه ، وإنباءً عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

ومعلوم أنَّ الإيتان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتَسقَّ أمر تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم ، فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، أو مناقضته في شكله . ثم صار المعاندون له يقولون مرة : إنه شعر لـمَا رأَوه منظوماً ، ومرة إله سحر لـمَا رأَوه معجوزاً عنه ، غيرَ

(١) المَثُلَاتُ : جمع مَثَلَةٍ ، وهي العقوبة الفاضحة التي يتمثل بها . (القاموس المحيط) : مثل .

مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلوب، وقرعاً في النفوس، يُرّهيم ويُحِيرُهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا: إنَّ لَه لَحْلَوَةً وَإِنَّه عَلَيْهِ لَطَلَوَةً. وكانوا مرة بجهلهم يقولون: «أَسْطِرُ الْأَوَّلَيْنَ أَكْتَبَهَا فَهِيَ تُثْنَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصْبَلَةً» [الفرقان: ٥] مع علمهم أن صاحبهم أميٌّ، وليس بحضرته من ي ملي أو يكتب في نحو ذلك من الأمور التي أوجبها العناد والجهل، والعجز.

ثم قال: وقد قلت في إعجاز القرآن وجهاً ذهب عنه الناس، وهو: صنيعه في القلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منتشرأً إذا قرع السمع خلص له إلى القلب، من اللذة والحلابة في حال، ومن الرّوعة والمهابة في حال آخر، ما يخلص منه إليه، قال تعالى: «لَوْ أَنَّا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَشِعاً مُتَصَدِّقاً مَنْ خَشِبَةَ اللَّهِ» [الحشر: ٢١]، وقال: «اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًاتِ مَثَاثِلِ نَقْشِرُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ» [الزمر: ٢٣]. انتهى.

وقال ابن سُرَّاقَة: اختَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وِجْهِ إعْجازِ الْقُرْآنِ، فَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ وِجْهَاتِ كَثِيرَةٍ كُلُّهَا حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ، وَمَا بَلَغُوا فِي وِجْهِ إعْجازِهِ جُزْءاً وَاحِدَّاً مِنْ عَشْرِ مَعْشَارِهِ.

فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة.

وقال آخرون: هو البيان والفصاحة.

وقال آخرون: هو الرصف والنظام.

وقال آخرون: هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم، والنشر، والخطب والشعر، مع كون حروفه في كلامهم ومعانيه في خطابهم وألفاظه من جنس كلماتهم، وهو بذلك قبيل^(١) غير قبيل كلامهم، و الجنس آخر متميّز عن أجناس خطابهم؛ حتى إن من اقتصر على معانيه وغير حروفه أذهب رونقه، ومن اقتصر على حروفه وغير معانيه أبطل فائدته؛ فكان في ذلك أبلغ دلالة على إعجازه.

وقال آخرون: هو كون قارئه لا يكل، وسامعه لا يَمْلَأ وإن تكررت عليه تلاوته.

وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبار عن الأمور الماضية.

وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب والحكم على الأمور بالقطع.

وقال آخرون: هو كونه جامعاً لعلوم يطول شرحها، ويشقّ حصرها. انتهى.

وقال الزركشي في «البرهان»^(٢): أهلُ التَّحْقِيقِ عَلَى أَنَّ الْإِعْجَازَ وَقَعَ بِجُمِيعِ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَقْوَالِ؛ لَا بَكْلَ وَاحِدٍ عَلَى اَنْفَرَادِهِ؛ فَإِنَّه جَمِعٌ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَلَا مَعْنَى لِنِسْبَتِهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا بِمُفْرَدِهِ، مَعَ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْجَمِيعِ، بَلْ وَغَيْرُ ذَلِكَ مَمَّا لَمْ يَسْبِقْ:

فمنها: الرّوعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرّ والجاد.

ومنها: أنه لم يَزَلْ وَلَا يَزَالْ غَضِيًّا طَرِيًّا في أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئين.

(٢) «البرهان» ٢٣٨/٢، النّوع ٣٨.

(١) نوع وصف.

ومنها: جمعه بين صفتِي الجزلة والعنودية؛ وهو ما كالمتضادين لا يجتمعان غالباً في كلام البشر.
ومنها: جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيانٍ يرجع فيه
إليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَعْصُمُ عَلَىٰ بَيْتٍ إِسْرَائِيلَ أَكْثَرُ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].
وقال الرمانى: وجوه إعجاز القرآن تظهر من جهات ترك المعارضة، مع توفر الدواعي وشدة
الحاجة، والتحدى للكافرة، والصّرفة، والبلاغة، والإخبار عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة،
وقياسه بكل معجزة.

قال: ونقض العادة هو: أنَّ العادة كانت جاريةً بضرورٍ من أنواع الكلام معروفة، منها الشعر، ومنها السجع، ومنها الخطب، ومنها الرسائل، ومنها المنشور الذي يدور بين الناس في الحديث؛ فأنتي القرآن بطريقٍ مفردة خارجة عن العادة، لها منزلةٌ في الحُسْن تفوق به كلَّ طريقة، وتتفوق الموزون الذي هو أحسن الكلام.

قال: وأمّا قياسه بكلّ معجزة: فإنه يظهر إعجازه من هذه الجهة؛ إذ كان سبيل فلق البحر وقلب العصا حيّة، وما جرى هذا المجرى في ذلك سبيلاً واحداً في الإعجاز، إذ خرج عن العادة، وقعد الخلق فيه عن المعارضة.

وقال القاضي عياض في «الشفا»^(١): أعلم أنَّ القرآن منطُقٌ على وجوهٍ من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه: أولها: حسن تأليفه والتئام كلامه وفصاحتُه، ووجوهُ إيجازه، وبلاعثُه الخارقة عادةَ العرب الذين هم فساد الكلام، وأدِياب هذا الشأن.

الثاني: صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب، المخالف لأساليب كلام العرب، ومنهاج نظمها ونشرها الذي جاء عليه، ووقفت عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصل كلماته، ولم يوجد قبله ولا ينبع من ذلك إلا نظير له.

قال^(٢): وكل واحد من هذين النوعين - الإيجاز والبلاغة بذاتها، والأسلوب الغريب بذاته - نوع إعجاز على التحقيق، لم تقدر العرب على الإتيان بوحدة منها؛ إذ كل واحد خارج عن قدرتها، مباین لفضاحتها وكلامها، خلافاً لمن زعم أن الإعجاز في مجموع البلاغة والأسلوب.

الثالث: ما انطوى عليه من الاخبار بالمخيّبات وما لم يكن، فُوْجِدَ كما ورد.

الرابع: ما أَنْبَأَ به من أخبار القرون السالفة، والأُمُّ الْبَائِدَة، والشَّرائِع الدَّائِرَة؛ ممَّا كان لا يعلم منه القصَّة الوَاحِدَة إِلَّا الفَذُّ من أخبار أهْل الْكِتَابِ الَّذِي قَطَعَ عُمُرَهُ فِي تَعْلِمِ ذَلِكَ، فَيُورَدُ عَلَى وَجْهِهِ وَيَأْتِي بِهِ عَلَى نَصْهِ؛ وَهُوَ أَمْمٌ لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ.

(١) «الشفا يتعرّف حقوق المصطفى»، ص ٣١٧ و ٣٢٤ و ٣٢٨ و ٣٣١.

(٢) «الشفاء...» ص ٣٢٦.

قال^(١): فهذه الوجوه الأربع من إعجازه بَيْنَ لا نزاع فيها. ومن الوجوه في إعجازه غير ذلك: آيٌ وردت بتعجيز قوم في قضايا، وإعلامهم أنهم لا يفعلونها، فما فعلوا ولا قدروا على ذلك، كقوله لليهود: ﴿فَتَمَّنُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِكُمْ وَلَنْ يَتَمَّنُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]. فما تمناه أحدٌ منهم، وهذا الوجه داخل في الوجه الثالث.

ومنها^(٢): الروعة التي تلحق قلوب سامعيه عند سماعهم، والهيبةُ التي تعترفهم عند تلاوته، وقد أسلم جماعة عند سماع آيات منه، كما وقع لجبيير بن مطعم: أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خَلُقُوا مِنْ عَيْرٍ شَيْئاً أَمْ هُمُ الْخَلَّاقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُصَيْرَاتُ﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٧]، كاد قلبي أن يطير. قال: وذلك أول ما وَقَرَ الإسلام في قلبي. [البخاري: ٤٨٥٤، ومسلم: ١٠٣٥، وأحمد: ١٦٧٧٣].

وقد مات جماعة عند سماع آيات منه أُفريدوا بالتصنيف.

ثم قال: ومن وجوه إعجازه كونه آيةً باقية، لا يعدم ما بقيت الدنيا؛ مع تحفظ الله بحفظه. ومنها: أن قارئه لا يملأه، وسامعه لا يمحجه، بل الإكباب على تلاوته يزيده حلاوة، وترديده يوجب له محبة، وغيره من الكلام يعادى إذا أعيد، ويُمْلَأ مع الترديد، ولهذا وصف ﷺ القرآن بأنه: «لا يخلق على كثرة الرد». [ضعيف: الترمذى: ٢٩٠٦].

ومنها: جمعه لعلوم و المعارف لم يجمعها كتاب من الكتب، ولا أحاط بعلمها أحد، في كلمات قليلة، وأحرف معدودة.

قال: وهذا الوجه داخل في بلاغته؛ فلا يجب أن يعد فتاً مفرداً في إعجازه.

قال: والأوجه التي قبله تعد في خواصه وفضائله، لا إعجازه. وحقيقة الإعجاز الوجه الأربعة الأولى، فليعتمد عليها. انتهى.

نبهات:

الأول: اختلف في قُدر المعجز من القرآن، فذهب بعض المعتزلة إلى أنه متعلق بجميع القرآن. والآيتان السابقتان ترده.

وقال القاضي: يتعلق الإعجاز بسورة طويلةً كانت أو قصيرة؛ تشبيحاً بظاهر قوله: ﴿سُورَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقال في موضع آخر: يتعلق بسورة أو قدرها من الكلام، بحيث يتبيّن فيه تفاضل قوى البلاغة؛ قال: فإذا كانت آية بقدر حروف سورة، وإن كانت كسوره الكوثر، فذلك معجز.

قال: ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر.

وقال قوم: لا يحصل الإعجاز بآية، بل يشترط الآيات الكثيرة.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٣٣٥.

(١) «الشفاء...» ص ٣٣٣.

وقال آخرون: يتعلّق بقليل القرآن وكثيره، لقوله: ﴿فَإِنَّا نُوحِدُ بِهِ مِثْلَهِ إِنْ كَانُوا صَدِيقِنَ﴾ [الطور: ٣٤]. قال القاضي: ولا دلالة في الآية، لأنّ الحديث التام لا تتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة.

الثاني: اختُلُف في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة؟

قال القاضي: فذهب أبو الحسن الأشعري إلى أنّ ظهور ذلك على النبي ﷺ يعلم ضرورة، وكونه معجزاً يعلم بالاستدلال.

قال: والذى نقوله: إن الأعمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلاً، وكذلك من ليس ببلigh، فأما البليغ - الذي قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة - فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجزه عن الإيمان بمثله.

الثالث: اختُلُف في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة بعد اتفاقهم على أنه في أعلى مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد في التراكيب ما هو أشدّ تناسباً ولا اعتدلاً في إفادته ذلك المعنى منه. فاختار القاضي المぬع، وأن كلّ كلمة فيه موصوفة بالذروة العليا؛ وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض.

واختار أبو نصر القشيري وغيره التفاوت، فقال: لا ندعى أن كل ما في القرآن أرفع الدرجات في الفصاحة، وكذا قال غيره: في القرآن الأفضل والفصيح.

وإلى هذا تحدى الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ثم أورد سؤالاً، وهو أنه: لم يأت القرآن جمِيعه بالأفضل؟ وأجاب عنه الصدر موهوب الجزري بما حاصله: أنه لو جاء القرآن على ذلك؛ لكان على غير النمط المعتمد في كلام العرب من الجمع بين الأفضل والفصيح، فلا تتم الحجة في الإعجاز، فجاء على نمط كلامهم المعتمد، ليتم ظهور العجز عن معارضته، ولا يقولوا مثلاً: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه؛ كما لا يصح من بصير أن يقول للأعمى: قد غلبتك بنظري؛ لأنّه يقول له: إنما تتم لك الغابة لو كنت قادرًا على النظر، وكان نظرك أقوى من نظري، فأمّا إذ فقد أصل النظر، فكيف يصح مني المعارضه؟.

الرابع: قيل: الحكمة في تزييه القرآن عن الشعر الموزون - مع أن الموزون من الكلام رتبته فوق رتبة غيره -: أن القرآن منبع الحق، ومجمّع الصدق، وقصاري أمر الشاعر التخييل؛ بتصور الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراء، والبالغة في الذم والإيذاء، دون إظهار الحق وإثبات الصدق، ولهذا نزَّه الله نبيه عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى أصحاب البرهان القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية. وقال بعض الحكماء: لم يُرَ متدين صادق اللهجة مُفْلِقاً في شعره^(١).

وأما ما وُجد في القرآن مما صورته صورة الموزون، فالجواب عنه:

أنَّ ذلك لا يسمى شعرًا؛ لأنَّ شرط الشعر القصد؛ ولو كان شعرًا لكان كُلُّ من اتفق له في كلامه

(١) أي: بارعاً يأتي بالعجب فيه. «القاموس المحيط»: فلق.

شيءٌ موزونٌ شاعرًا، فكان الناس كلهم شعراء؛ لأنَّه قلَّ أن يخلو كلام أحد عن ذلك، وقد ورد ذلك على ألسنة الفصحاء، فلو اعتقدوه شعراً لبادروا إلى معارضته والطعن عليه؛ لأنَّهم كانوا أحقرَّ شيءٍ على ذلك، وإنما يقع ذلك لبلوغ الكلام الغاية القصوى في الانسجام.

وقيل: البيت الواحد وما كان على وزنه لا يسمى شعراً، وأقلُّ الشعر يبتليه فصاعداً.

وقيل: الرجز لا يسمى شعراً أصلاً.

وقيل: أقلُّ ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات، وليس ذلك في القرآن بحال.

الخامس: قال بعضهم: التحدّي إنما وقع للإنس دون الجن؛ لأنَّهم ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه، وإنما ذكروا في قوله: ﴿فَلَمَّا آتَيْنَا إِنْسَانًا وَجْنًا﴾ [الإسراء: ٨٨] تعظيمًا لإعجازه؛ لأنَّ للهيئة الاجتماعية من القوَّة ما ليس للأفراد، فإذا فرض اجتماع التَّقْلين فيه، وظاهر بعضهم بعضاً، وعَجَزُوا عن المعارضة، كان الفريق الواحد أَعْجَزَ.

وقال غيره: بل وقع للجنّ أيضًا، والملائكة متّويون في الآية؛ لأنَّهم لا يقدرون أيضًا على الإتيان بمثل القرآن.

قال الكرمانى في «غرائب التفسير»^(١) إنما اقتصر في الآية على ذكر الإنس والجن؛ لأنَّه كذلك كان مبعوثاً إلى التَّقْلين دون الملائكة.

السادس: سُئل الغزالى عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْلَانًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فأجاب: الاختلاف لفظ مشترك بين معانٍ، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه؛ بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، يقال: هذا كلام مختلف، أي: لا يشبه أوله آخره في الفصاحة، أو هو مختلف الدعوى: أي: بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا. وهو مختلف النظم؛ وبعضه على وزن الشعر، وبعضه متزحف^(٢)، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزلة، وبعضه على أسلوب يخالفه.

وكلام الله منزَّه عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره، وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغثّ والسمين، ومسوق لمعنى واحد، وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى وصرفهم عن الدنيا إلى الدين.

وكلام الآدميين تتطرق إليه هذه الاختلافات، إذ كلامُ الشعراء والمترسلين - إذا قيس عليه - وجد فيه اختلاف في منهاج النظم، ثم اختلاف في درجات الفصاحة، بل في أصل الفصاحة؛ حتى يشتمل على الغثّ والسمين، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة وأبيات

(١) «غرائب التفسير...»، ٦٤١/١، الإسراء: ٨٨.

(٢) الزُّحْاف: أن يسقط بين الحرفين حرفٌ فيزحفَ أحدُهما إلى الآخر، والشعرُ مُزاحف. «القاموس المحيط»: زحف.

سخيفة، وكذلك تشمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء في كل واد يهيمون، فتارة يمدحون الدنيا وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن ويسمونه حزماً، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاً، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صرامة، وتارة يذمونها ويسمونها تهوراً، ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات؛ لأنَّ منشأها اختلافُ الأغراض والأحوال، والإنسان تختلف أحواله؛ فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرجه، وتعذر عليه عند الانقباض، وكذلك تختلف أغراضه، فيميل إلى شيء مرة، ويميل عنه أخرى، فيوجب ذلك اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا يصادف إنسان يتكلم في ثلات وعشرين سنة - وهي مدة نزول القرآن - فيتكلّم على غرض واحدٍ ومنهاج واحد، ولقد كان النبي ﷺ بشرًا تختلف أحواله، ولو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر، لوجدوا فيه اختلافاً كبيراً.

السابع: قال القاضي : فإن قيل : هل تقولون : إن غير القرآن من كلام الله معجز ، كالتوراة والإنجيل؟ قلنا : ليس شيء من ذلك معجز في النظم والتأليف ؛ وإن كان معجزاً كالقرآن فيما يتضمن من الإخبار بالغيوب ؛ وإنما لم يكن معجزاً، لأن الله تعالى لم يصفه بما وصف به القرآن ، ولأنَّ قد علمنا أنه لم يقع التحدى إليه ، كما وقع في القرآن . ولأنَّ ذلك اللسان لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلى حد الإعجاز ، قد ذكر ابن جنّي في «الخطريات» في قوله : «فَالْوَافِيَ بِمَوْعِدِهِ أَنَّ تُلْقَى وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مِنَ الْقَنْ» [طه : ٦٥] : إنَّ العدول عن قوله : (واما أنْ تُلْقِي) لغرضين : أحدهما لفظي ، وهو المزاوجة لرؤوس الآي ، والآخر معنوي ، وهو أنه تعالى أراد أن يخبر عن قوة نفس السحرة واستطالتهم على موسى ، ف جاء عنهم باللفظ أتم وأوْفَ منه في إسنادهم الفعل إليه .

ثم أورد سؤالاً ، وهو : إنَّا نعلم أنَّ السحرة لم يكونوا أهلَ لسان ، فنذهب بهم هذا المذهب من صنعة الكلام؟ وأجاب : بأنَّ جميع ما ورد في القرآن حكايةً عن غير أهل اللسان من القرون الخالية ، إنما هو مُرِبٌ عن معانيهم ، وليس بحقيقة ألفاظهم ، ولهذا لا يُشكُّ في أن قوله تعالى : «فَالْوَافِيَ إِنْ هَذَانِ لَسِحْرَنِ يُرِيدُانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ سِرْهِمًا وَيَدْهَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُشَائِلَ» [طه : ٦٣] أنَّ هذه الفصاحة لم تَجِد على لغة العجم .

الثامن: قال البارزي في أول كتابه «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل» : اعلم أنَّ المعنى الواحد قد يُخْبِرُ عنه بـألفاظ بعضها أحسنُ من بعض ؛ وكذلك كلُّ واحد من جزأِي الجملة ؛ قد يُعَرِّفُ عنه بألفاظ ما يلائم الجزء الآخر ، ولا بدَّ من استحضار معاني الجمل ، أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ ، ثم استعمال أنسابها وأفصحها ، واستحضارُ هذا متعرِّف على البشر في أكثر الأحوال ؛ وذلك عتيدي^(١) حاصل في علم الله تعالى ، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح ، والمليح والأملح ، ولذلك أمثلة :

(١) العتيدي: الحاضر المُهَيَّأ. «القاموس المحيط» ع٢٦.

منها: قوله تعالى: ﴿وَهُنَّ الْجَنَّيْنِ دَانِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، لو قال مكانه: (وثر الجنين قريب) لم يقم مقامه من جهة الجناس بين الجنى والجنين، ومن جهة أن الشمر لا يشعر بمصيره إلى حال يُعني فيها، ومن جهة مؤاخاة الفواصل.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ شَلُوْا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨] أحسن من التعبير بـ (قرأ)، لثقله بالهمزة.

ومنها: ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أحسن من (لا شك فيه)، لثقل الإدغام، ولهذا كثُر ذكر الريب.

ومنها: ﴿وَلَا تَهْمُوا﴾ [آل عمران: ١٣٩] أحسن من (ولا تضعفوا)؛ لخفته. و﴿وَهَنَ الظُّمُرُّ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] أحسن من (ضعف)؛ لأن الفتحة أخف من الضمة.

ومنها: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] أخف من (صدق)، ولذا كان ذكره أكثر من ذكر التصديق. و﴿ءَأَتَرَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] أخف من (فضلك) و﴿وَءَاقَ﴾ [البقرة: ١٧٧] أخف من (اعطى). و﴿أَتَرَرَ﴾ [الأحقاف: ٢١] أخف من (خوف). و﴿خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أخف من (أفضل لكم)، والمصدر في نحو: ﴿هَذَا خَلُقُ اللَّهِ﴾ [القمان: ١١]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أخف من (مخلوق) و(الغائب). و﴿تَنَاهَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، أخف من (تنزوج)؛ لأن (تفعل) أخف من (تفعل) ولهذا كان ذكر النكاح فيه أكثر.

ولأجل التخفيف والاختصار استعمل لفظ: الرحمة والغضب والرضا والحب والمقت في أوصاف الله تعالى، مع أنه لا يوصف بها حقيقة؛ لأنَّه لو عُبِرَ عن ذلك باللفاظ الحقيقة لطال الكلام، كأن يقال: يعامله معاملة المحب والماقت. فالمجاز في مثل هذا أفضل من الحقيقة لخفته واختصاره، وابتئاه على التشبيه البليغ، فإن قوله: ﴿فَلَمَّا ءاسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] أحسن من (فلما عاملونا معاملة المغضب) أو (فلما أتوا إلينا بما يأتية المغضب). انتهى.

التاسع: قال الرّمانى: فإن قال قائل: فعلل السور القصار يمكن فيها المعارضه؟ قيل: لا يجوز فيها ذلك من قبل أن التحدى قد وقع بها، فظهر العجز عنها في قوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ﴾ [يونس: ٣٨]. فلم يخص بذلك الطوال دون القصار.

فإن قال: فإنه يمكن في القصار أن تغيير الفواصل، فيجعل بدل كل كلمة ما يقوم مقامها، فهل يكون ذلك معارضه؟ قيل له: لا، من قبل أن المفحّم^(١) يمكنه أن ينشئ بيّاناً واحداً، ولا يفصل بطبعه بين مكسور وموزون، ولو أنَّ مفحّماً رام أن يجعل بدل قوافي قصيدة رؤبة^(٢):

وقاتِم الأعماق خاوي المختَرَقْ مشتبه الأعلام لِمَاءِ الْخَفْقْ

(١) أي: الذي أُسكت بالحجّة في الخصومة.

(٢) رجز رؤبة بن العجاج، انظره في «مجموع أشعار العرب» ص ١٠٤ في وصف المفازة. هذا، وإن بيت رؤبة من شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك. وقد ألحَّ الحقُّ التنوين في قافية المقيدة، وسماه ابن عقيل: التنوين الغالي. أي: الزائد على الوزن. سُرِّح ابن عقيل ١/٢٤، و«خزانة الأدب» ١٠/٢٥.

بكلّ وفد الريح من حيث انخرق^(١)

فجعل بدل المخترق (الممزق) وبدل الخفق (الشفق)، وبدل انخرق (انطلق)؛ لأمكـه ذلك، ولم يثبت له به قولـ الشـعـرـ، ولا معارضـة رؤـبةـ فيـ هـذـهـ القـصـيـدةـ عـنـ أـحـدـ لـهـ أـدـنـىـ مـعـرـفـةـ، فـكـذـلـكـ سـيـلـ مـنـ غـيرـ الفـوـاصـلـ.



(١) في طبعات الإتقان الثلاث: بكلّ. وفي الديوان: يكلّ.

النوع الخامس والستون

في العلوم المستنبطة من القرآن

قال تعالى: «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ٣٨]، وقال: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ» [النحل: ٨٩].

وقال ﷺ: «سْتَكُونُ فِتْنَةً»، قيل: وما المخرج منها؟ قال: «كتابُ الله، فيه نُبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ ما بَعْدِكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ». أخرجه الترمذى [٢٩٠٦] وغيره [الدارمى: ٣٣٣١ وهو ضعيف]. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال: مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَعَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ، فَإِنْ فِيهِ خَبَرُ الْأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ. قال البيهقي: يعني أصول العلم.

وأخرج البيهقي عن الحسن قال: أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ كَتَبٍ، أَوْدَعَ عِلْمَهَا أَرْبَعَةَ مِنْهَا: التُّورَاةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالْبَيْبَرُ وَالْفُرْقَانُ، ثُمَّ أَوْدَعَ عِلْمَهَا الْمُلْكُ وَالْمُحْرَمُ وَالْمُنْهَى وَالْمُنْهَى وَالْمُنْهَى.

وقال الإمام الشافعى رحمه الله: جميع ما تقوله الأمة شرحاً للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن.

وقال أيضاً: جميع ما حكم به النبي ﷺ، فهو مما فهمه من القرآن.

قلت: ويؤيد هذا قوله رحمه الله: «إِنِّي لَا أُحِلُّ إِلَّا مَا أَحِلَّ اللَّهُ، وَلَا أَحْرِمُ إِلَّا مَا حَرَمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ»، أخرجه بهذا النطق الشافعى في «الأم»^(١).

وقال سعيد بن جبير: ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلّا وجدت مصادقه في كتاب الله.

وقال ابن مسعود: إذا حدثكم بحديث أئبّتكم بتصديقه من كتاب الله تعالى. أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعى أيضاً: ليست تنزلاً بأحدٍ في الدين نازلة إلّا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها؛ فإن قيل: من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسنة؟ قلنا: ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا أتباع الرسول صلوات الله عليه وسلم، وفرض علينا الأخذ بقوله.

وقال الشافعى مرة بمكة: سلوني عما شئتم أخبركم عنه في كتاب الله. فقيل له: ما تقول في المُحرّم يقتل الزببور؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: «وَمَا ءايتُكُمُ الرَّسُولُ فَحَذَّرُوهُ وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانهَوُا» [الحشر: ٧].

وحدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربيعى بن حراش عن حذيفة بن اليمان، عن

النبي ﷺ أنه قال: «أَفْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ» [حسن بطرقه وشهادته: أحمد: ٢٣٤٥، والترمذني: ٣٨٥].

وحدثنا سفيان، عن مسعود بن كدام، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل المُحْرِم الْزُّبُور.

وأخرج البخاري [٤٨٨٦] عن ابن مسعود أنه قال: لعن الله الواشمات والمتوشمات والمتنمصات والمتفلّجات للحسن، المغيرةات خلق الله تعالى. فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد، فقالت له: إله بلغنى أنك لعنت كيت وكيت فقال: وما لي لا ألعن من لعنة رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله تعالى! فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه كما تقول، قال: لعن كنت قرأته لقد وجديه، أما قرأت: ﴿وَمَا ءاَتَكُمُ الرَّسُولُ فَحَدُّهُو وَمَا هَنَّكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْهُ﴾ [الحشر: ٧]، قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه. [ومسلم: ٥٥٧٣، وأحمد: ٤١٢٩].

وحكى ابن سراقة في كتاب «الإعجاز» عن أبي بكر بن مجاهد، أنه قال يوماً: ما من شيء في العالم إلا وهو في كتاب الله، فقيل له: فأين ذكر الخانات فيه؟ فقال: في قوله: ﴿لَيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَخْلُوا بِيُونَاتٍ عَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَنْعَ لَكُم﴾ [النور: ٢٩]، فهي الخانات.

وقال ابن برجان^(١): ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن به أو فيه أصله، قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعوته عنه من عوته، وكذلك ما حكم به أو قضى، وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلا يمكن استخراجه من القرآن لمن فهمه الله، حتى إن بعضهم استنبط عمر النبي ﷺ ثلثاً وستين سنة من قوله في سورة المنافقين: ﴿وَلَنْ يُؤْخِرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلَهُ﴾ [المنافقون: ١١]؛ فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقبها بالتجاذب^(٢) ليظهر التغايب في قلده.

وقال ابن أبي الفضل المُرْسِي^(٣) في «تفسيره»: جَمِيع القرآن عُلُومُ الْأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ بِحِيثُ لَمْ يُحْظِ بِهَا عِلْمًا حَقِيقَةً إِلَّا الْمُتَكَلِّمُ بِهَا، ثُمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، خَلا مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ وَرَثَ عَنْهُ مُعْظَمُ ذَلِكَ سَادَاتُ الصَّحَابَةِ وَأَعْلَامُهُمْ، مُثْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَابْنِ مُسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، حَتَّى قَالَ لَوْ ضَاعَ لِي عِقَالٌ بِعِيرٍ لَوْجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. ثُمَّ وَرَثَ عَنْهُمُ التَّابِعُونَ بِإِحْسَانٍ، ثُمَّ تَقَاصَرَتْ

(١) ابن برجان: عبد السلام بن عبد الرحمن الإشبيلي، أبو الحكم، متصوف، توفي بمراكش (ت: ٥٣٦هـ). «فوات الوفيات» ٢٧٤ / ١.

(٢) أي: سورة التغايب، والتغايب البُخْسُ، سمي به يوم القيمة؛ لأنهم تبدو لهم الأشياء بخلاف مقدارها في الدنيا، فيري أهل النار في ذلك بخساً لهم. أفاده الدكتور بغدا.

(٣) المُرْسِي: محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَيْمَاني المُرْسِي، أبو عبد الله، عالم بالأدب والتفسير والحديث، ضرير، من كتبه: التفسير الكبير. يزيد على عشرين جزءاً، سماه: «ريّ الظمان» (ت: ٦٥٥هـ). «نفح الطيب» ٤٤٣ / ١، «الوافي بالوفيات» ٣٥٤ / ٣.

الهمم، وفَرَّت العزائم، وتضاءلَ أهل العلم، وضُعِفُوا عن حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائل فنونه، فتوّعوا علومه، وقامت كل طائفة بفنٍ من فنونه، فاعتنى قومٌ بضبط لغاته وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه وعدها، وعدد كلماته وأياته وسُوره وأحزابه وأنصافه وأرباعه وعدد سجّداته، والتعليم عند كل عشر آيات، إلى غير ذلك من حضر الكلمات المتشابهة، والآيات المتماثلة؛ من غير تعرُّضٍ لمعانيه، ولا تدبر لما أودع فيه، فسُمُّوا القراء.

واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال والحراف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال، واللازم والمتعدي ورسوم خط الكلمات، وجميع ما يتعلّق به، حتى إن بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كلمةً كلمةً.

واعتنى المفسرون بالفاظه، فوجدوا منه لفظاً يدل على معنى واحدٍ، ولفظاً يدل على معنيين، ولفظاً يدل على أكثر، فأجرروا الأول على حكمه، وأوضحاو معنى الخفي منه، وخاضوا في ترجيح أحد محتملات ذي المعين والمعنى، وأعمل كلًّا منهم فكراً، وقال بما اقتضاه نظره.

واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلة العقلية وال Shawāhid الأصلية والنظيرية، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَنَسْدَدَتْ﴾ [الأنياء: ٢٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فاستبطنوا منه أدلة على وحدانية الله وجوده وبقائه وقدمه وقدرته وعلمه وتزييهه عمّا لا يليق به، وسمّوا هذا العلم: بأصول الدين.

وتأمّلت طائفة منهم معاني خطابه، فرأيت منها ما يقتضي العموم، ومنها ما يقتضي الخصوص إلى غير ذلك، فاستبطنوا منه أحكام اللُّغة من الحقيقة والمجاز، وتكلموا في التخصيص والإخبار، والنص، والظاهر، والمحمل، والمتشابه، والأمر والنهي، والنحو إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة واستصحاب الحال والاستقراء، وسمّوا هذا الفن: أصول الفقه.

وأحکمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر فيما فيه من الحلال والحرام وسائل الأحكام، فأسسوا أصوله، وفرّعوا فروعه، وبسطوا القول في ذلك بسطاً حسناً، وسمّوه بعلم الفروع، وبالفقه أيضاً.

وتلمّحت طائفة ما فيه من قصص القرون السالفة والأمم الخالية، ونقلوا أخبارهم ودونوا آثارهم ووقائعهم، حتى ذكروا بدء الدنيا وأول الأشياء وسمّوا ذلك: بالتاريخ والقصص.

وتبنّئ آخرون لِمَا فيه من الحكم والأمثال والمواعظ التي تقلّل قلوب الرجال، وتکاد تُدكّدُ الرجال، فاستبطنوا مما فيه من الوعيد والتحذير، والتبيير؛ وذكر الموت والمعاد، والنشر والحضر، والحساب والعقاب، والجنة والنار فصولاً من الموعظ، وأصولاً من الزواجر، فسُمُّوا بذلك: الخطباء والوعاظ.

واستبسط قوم مما فيه من أصول التعبير؛ مثل ما ورد في قصة يوسف في البقرات السّمّان، وفي منامي صاحبِي السجن، وفي رؤياه الشّمس والقمر والنجوم ساجدة، وسمّوه: تعبير الرؤيا.

واستنبتوا تفسير كل رؤيا من الكتاب، فإن عَزَّ عليهم إخراجها منه فمن السنة التي هي شارحة للكتاب؛ فإن عُسر فمن الحكم والأمثال.

ثم نظروا إلى اصطلاح العوام في مخاطباتهم، وعُرِفَ عاداتهم الذي أشار إليه القرآن بقوله: ﴿وَأَئِمْرٌ
بِالْعَرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وأخذ قوم مما في آية المواريث - من ذكر السهام وأربابها وغير ذلك - علم الفرائض، واستنبتوا منها من ذكر النصف والثلث والربع والسدس والثمن حساب الفرائض، ومسائل العول، واستخرجوها منه أحكام الوصايا.

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدلالات على الحكم الباهرة في الليل والنهار، والشمس والقمر ومنازله، والنجوم والبروج وغير ذلك؛ فاستخرجوها منه: علم المواقت.

ونظر الكتاب والشعراء إلى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن السياق، والمباديء والمقطاع والمخلص، والتلوين في الخطاب، والإطناب والإيجاز وغير ذلك، فاستنبتوا منه: المعاني والبيان والبديع.

ونظر فيه أرباب الإشارات وأصحاب الحقيقة، فلاح لهم من ألفاظه معانٍ ودقائقٍ جعلوا لها أعلاماً اصططلحوا عليها، مثل الفتاء، والبقاء، والحضور، والخوف، والهيبة، والأنس، والوحشة، والقبض، والبسط، وما أشبه ذلك.

هذه الفنون التي أخذتها الملة الإسلامية منه، وقد احتوى على علوم أخرى من علوم الأوائل، مثل الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والتجama وغير ذلك.

أما الطب: فمداره على حفظ نظام الصحة واستحكام القوة؛ وذلك إنما يكون باعتدال المزاج بتفاعل الكيفيات المتضادة، وقد جمع ذلك في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَنْكِرُ ذَلِكَ
قَوَاماً﴾ [الفرقان: ٦٧]. وعَرَفَنا فيه بما يعيد نظام الصحة بعد اختلاله، وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله في قوله تعالى: ﴿يَنْرَبِّ مُخْلِفَ الْوَتْهُ فِيهِ شَفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحل: ٦٩]، ثم زاد على طب الأجسام بطبع القلوب وشفاء الصدور.

وأما الهيئة: فهي تضاعيف سورة، من الآيات التي ذكر فيها ملوك السموات والأرض، وما بث في العالم العلوي والسفلي من المخلوقات.

وأما الهندسة: فهي قوله: ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ذِي ثَلَاثَ شَعَبٍ . . .﴾ الآية [المرسلات: ٣٠].

وأما الجدل: فقد حوت آياته من البراهين، والمقدمات، والنتائج، والقول بالمحجوب والمعارضة، وغير ذلك شيئاً كثيراً، ومنظرة إبراهيم نمرود ومحاجمته قوله أصلٌ في ذلك عظيم.

وأما الجبر والمقابلة: فقد قيل: إن أوائل السور فيها ذكر مدد وأعوام وأيام لتاريخ أمم سالفة، وإن فيها تاريخ بقاء هذه الأمة، وتاريخ مدة أيام الدنيا، وما مضى وما بقي، مஸروب بعضها في بعض.

وأما النجامة: ففي قوله: «أَوْ أَنْزَرْتَ مِنْ عَلَيْهِ» [الأحقاف: ٤]، فقد فسره بذلك ابن عباس. وفيه أصول الصنائع وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها: كالخياطة في قوله: «وَطَفَقَا يَخْصَفَانِ» [الأعراف: ٢٢]. والجدة: «أَلَوْنُ زُبُرَ الْحَدِيدِ» [الكهف: ٩٦]، «وَالَّذِي لَمْ يَحْدِدْ...» الآية [سيا: ١٠]. والبناء في آيات^(١): [مثلاً] في سورة [الشمس: ٥]، وسورة [الصف: ٤]. والتجارة: «وَاصْبَعَ الْفَلَكَ يَأْغِذُنَا» [هود: ٣٧]. والغزل: «فَقَضَتْ غَزْلَهَا» [النحل: ٩٢]. والنسيج: «كَثُلَ الْمَنْكِبُرُونَ أَنْخَذُتْ بَيْتَهَا» [العنكبوت: ٤١]. والفلاحة: «أَفَرَبِّتُمْ مَا تَحْرُوْتُ...» الآيات [الواقعة: ٦٣]. والصيد في آيات. [وهي في سورة المائدة الآيات: ١ - ٢ - ٩٤ - ٩٦]. والغوص: «كُلُّ بَنَاءٍ وَغَوْصٍ» [ص: ٣٧]، «وَسَتَّحِجُوا مِنْهُ جِلَيْهَ» [النحل: ١٤]. والصياغة: «وَأَنْجَدَ قَوْمٌ مُؤْسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلُبِهِمْ عَجْلًا جَسَدًا» [الأعراف: ١٤٨]. والرُّجاجة: «صَرَحٌ مُرَدٌ مِنْ قَوَابِرِهِ» [النمل: ٤٤]، «الْيَصْبَعُ فِي رُجَاجَةٍ» [النور: ٣٥]. والفخاراة: «فَأَوْقَدَ لِي يَهَنَّدُ عَلَى الْطَّينِ» [القصص: ٣٨]. والملاحة: «أَمَّا أَسَفِينَهُ...» الآية [الكهف: ٧٩]. والكتابة: «عَلَّ بِالْقَلْوَ» [العلق: ٤]. والخبر: «أَحْيَلُ فَوْقَ رَأْسِي حَبْرًا» [يوسف: ٣٦]. والطبخ: «يَعْجِلُ حَنِيدِ» [هود: ٦٩]. والغسل والقصارة: «وَبِابَكَ ظَاهِرٌ» [المدثر: ٤]، «فَأَكَ الْعَوَارِيُّونَ» [آل عمران: ٥٢]. [وهي القصارون]. والجزارة: «إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ» [المائدة: ٣]. والبيع والشراء في آيات. [البقرة: ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٨٢]. والصبغ: «صِبَغَةُ اللَّهِ» [البقرة: ١٣٨]، «جَدَدُ بِيْضٌ وَحُمْرٌ» [فاطر: ٢٧]. والحجارة: «وَتَحْتَهُنَّ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا» [الشعراء: ١٤٩]. والكibbleة والوزن في آيات. والرمي: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ» [الأناضول: ١٧]، «وَأَعْدَدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ تِنْ قُوَّةً» [الأناضول: ٦٠]. وفيه من أسماء الآلات، وضروب المأكولات والمشروبات والمنكرات، وجميع ما وقع ويقع

(١) وذلك مثل قوله تعالى: «وَالشَّمَاءُ وَمَا يَنْهَا» [الشمس: ٥]

في الكائنات ما يحقق معنى قوله: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. انتهى كلام المُرسِي ملخصاً.

وقال ابن سُراقة^(١): من بعض وجوه إعجاز القرآن ما ذكر الله فيه من أعداد الحساب والجمع والقسمة والضرب، والموافقة، والتاليق، والمناسبة، والتنصيف والمضاعفة؛ ليعلم بذلك أهل العلم بالحساب أنه **صادق** في قوله، وأن القرآن ليس من عنده؛ إذ لم يكن من خالط الفلسفة، ولا تلقى **الحساب وأهل الهندسة**.

وقال الراغب^(٢): إن الله تعالى كما جعل نبوة النبيين بنبينا محمد ﷺ مختتمة، وشرائعهم بشرعه من وجه متسخة، ومن وجه مكمّلة متممة، جعل كتابه المنزّل عليه متضمّناً لثمرة كتبه التي أولاها أولئك، كما نبه عليه بقوله: ﴿يَتَلَوُ حُكْمًا مُّظْهَرًا فِيهَا كُتُبٌ قِيمَةٌ﴾ [البيعة: ٢، ٣]. وجعل من معجزة هذا الكتاب: أنه مع قلة الحجم متضمن للمعنى الجم، بحيث تقصّر الألباب البشرية عن إحصائه، والآلات الدينية عن استيفائه، كما نبه عليه بقوله: ﴿وَلَوْ أَتَمْاً فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفَلَمْ يَأْتِ بَحْرٌ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ مَا تَفَدَّتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. فهو وإن كان لا يخلو للناظر فيه من نور ما يريه ونفع ما يوليه.

كالبدر من حيث التفت رأيته
يهدي إلى عينيك نوراً ثاقباً
كالشمس في كبد السماء وصوتها
يغشى البلاد مشارقاً ومغارباً^(٣)

[بحر الكامل]

وأخرج أبو نعيم [في «الحلية» (١٠/١٢)] وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: قيل لموسى عليه السلام: يا موسى، إنما مثل كتاب أَحمد في الكتب بمنزلة وعاء فيه لبن؛ كلما مَحَضْته أَخرجت زُبْدَته. وقال القاضي أبو بكر بن العربي في «قانون التأويل»^(٤): علوم القرآن خمسون علمًا، وأربعون علم، وسبعين ألف علم، وسبعون ألف علم؛ على عدد كلام القرآن، مضرورة في أربعة، إذ لكل كلمة ظهر وبطن، وحدٌ ومطلع، وهذا مطلق دون اعتبار تركيب وما بينها من روابط، وهذا ما لا يحصى، ولا يعلمه إلا الله.

قال: وأمّا علوم القرآن فثلاثة: توحيد، وذكير، وأحكام: فالتوحيد يدخل فيه معرفة المخلوقات،

(١) ابن سُراقة: محمد بن يحيى أبو الحسن، البصري، فقيه فرضي، ووقف ابن الصلاح على كتاب الأعداد له، له رسالة في مجموع، بالفاتيكان سماها: التفاحة في مقدمات المساحة (ت: ٤١٠ هـ). «طبقات السبكي الكبرى» ٣/٨٦، «الأعلام» ٧/١٣٦.

(٢) في «مفروقات» ص ٥٣ في المقدمة.

(٣) القائل هو المتنبي (أحمد بن الحسين ت: ٣٥٤ هـ) والبيان في «ديوانه» ٣١ - ٣٣.

(٤) ص ٢٢٦ - ٢٢٧، ذكر الحكمة العظمى في خلق الكلام وتسخير القلم.

ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله. والتذكير منه والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن. والأحكام، منها التكاليف كلها، وتبين المنافع والمضار، والأمر والنهي والندب. ولذلك كانت الفاتحة أم القرآن؛ لأن فيها الأقسام الثلاثة، وسورة الإخلاص ثلثة، لاشتمالها على أحد الأقسام الثلاثة، وهو التوحيد.

وقال ابن جرير: القرآن يستعمل على ثلاثة أشياء: التوحيد، والأخبار، والديانات، ولهذا كانت سورة الإخلاص تُلَهِّي؛ لأنها تشتمل التوحيد كله.

وقال عليّ بن عيسى : القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً : الإعلام ، والتبيه ، والأمر ، والنهي ، والوعيد ، ووصف الجنة ، والنار ، وتعليم الإقرار بأسماء الله ، وبصفاته ، وأفعاله ، وتعليم الاعتراف بإنعامه ، والاحتجاج على المخالفين ، والرد على الملحدين ، والبيان عن الرغبة ، والريبة ، والخير ، والشرّ ، والحسن ، والقبيح ، ونعت الحكمة ، وفضل المعرفة ، ومدح الأبرار ، وذم الفجّار ، والتسليم ، والتحسّين ، والتوكيد ، والتقرير ، والبيان عن ذم الأخلاق ، وشرف الآداب .

وقال شيدلَة: وعلى التحقيق إن تلك الثلاث التي قالها ابن جرير تشمل هذه كُلُّها بل أضعافها، فإن القرآن لا يستدرك، ولا تُخصِّصَه، عجائبه.

وأنا أقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز على كلّ شيء؛ أما أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلّا وفي القرآن ما يدل عليها، وفيه عجائب المخلوقات، وملوك السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى وتحت الثرى، وبده الخلق، وأسماء مشاهير الرسل والملائكة، وعيون أخبار الأمم السالفة، كقصة آدم مع إبليس في إخراجه من الجنة، وفي الولد الذي سماه عبد الحارث، ورفع إدريس، وغرق قوم نوح، وقصة عاد الأولى والثانية، وثمود والنافقة، وقوم يونس، وقوم شعيب: الأولين والآخرين، وقوم لوط، وقوم تبع، وأصحاب الرسّ، وقصة إبراهيم في مجادلة قومه ومناظرته نمرود، ووضعه إسماعيل مع أمّه بمكة، وبنائه البيت، وقصة الذبيح، وقصة يوسف وما أبسطها، وقصة موسى في ولادته وإلقائه في اليم، وقتل القبطي، ومسيره إلى مدين، وتزوجه بنت شعيب، وكلامه تعالى بجانب الطور، ومجيئه إلى فرعون وخروجه وإغراق عدوه، وقصة العجل والقوم الذين خرج بهم وأخذتهم الصّعقة، وقصة القتيل، وذبح البقرة، وقصته مع الخضر، وقصته في قتال الجبارين، وقصة القوم الذين ساروا في سرّب من الأرض إلى الصين، وقصة طالوت وداود مع جالوت وفتنته، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سباً وفتنته، وقصة القوم الذين خرجوا فراراً من الطاعون فأماتهم الله ثم أحياهم، وقصة ذي القرنيين ومسيره إلى مغرب الشمس ومطلعها وبنائه السد، وقصة أيوب، وذي الكفّل، وإلياس، وقصة مريم وولادتها، وعيسيٰ وإرساله ورفعه، وقصة ذكرياً وابنه يحيى، وقصة أصحاب الكهف، وقصة أصحاب الرقيم، وقصة بخت نصر، وقصة الرجلين اللذين لأحدهما الجنة، وقصة أصحاب الجنة، وقصة مؤمن آل يس، وقصة أصحاب الفيل.

وفيه من شأن النبي ﷺ: دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسى، وبعثة وهجرته، ومن غزواته: سرية ابن

الحضرمي في البقرة، وغزوة بدر في سورة الأنفال، وأحد في آل عمران، وبدر الصغرى فيها، والخندق في الأحزاب، والحدبية في الفتح، والتضير في الحشر، وحبين وتبوك في براءة، وحجّة الوداع في المائدة. ونكاحة زينب بنت جحش، وتحرير سرّيه، وتظاهر أزواجه عليه، وقصة الإفك، وقصة الإسراء، وانشقاق القمر، وسحر اليهود إياه.

وفي بدء خلق الإنسان إلى موته وكيفية الموت، وقبض الروح وما يُفعل بها بعد، وصعودها إلى السماء، وفتح الباب للمؤمنة وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقرّ الأرواح، وأشراط الساعة الكبرى، وهي: نزول عيسى، وخروج الدجال، ويأجوج وmajوّج، والدابة، والدخان، ورفع القرآن، والخسف، وطلع الشمس من مغربها، وغلق باب التوبة. وأحوالبعث من النفحات الثلاث: نفحة الفزع، ونفحة الصعق، ونفحة القيام. والحضر والنسر، وأهوال الموقف، وشدة حر الشمس، وظل العرش، والميزان والوحوض، والصراط، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإيّاته الكتب بالأيمان والشمائل وخلف الظهر، والشفاعة، والمقام المحمود، والجنة وأبوابها وما فيها من الأنهر، والأشجار والشمار والحلبي والأواني والدرجات ورؤيته تعالى. والنار وأبوابها وما فيها من الأودية، وأنواع العقاب وألوان العذاب، والزقوم، والحميم.

وفيه جميع أسمائه تعالى الحسنى، كما ورد في حديث [البخاري: ٦٤١٠، مسلم: ٦٨٠٩، وأحمد: ٧٥٠٢]، ومن أسمائه مطلقاً ألف اسم، ومن أسماء النبي ﷺ جملة.

وفي شعب الإيمان البعض والسبعون [البخاري: ٩، مسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١]، وشرائع الإسلام الثلاثة وخمس عشرة.

وفيه أنواع الكبار، وكثير من الصغار. وفيه تصديق كلّ حديث وردَ عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك مما يحتاج شرحه إلى مجلّدات.

وقد أفرد الناس كتاباً فيما تضمّنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل، وأبي بكر بن العلاء، وأبي بكر الرازى، وإليكا الهراسى، وأبي بكر بن العربية، وعبد المنعم بن القرس، وابن خوبز مداد. وأفرد آخرون كتاباً فيما تضمنه من علم الباطن. وأفرد ابن برجان كتاباً فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث.

وقد ألف كتاباً سمّيته «الإكيليل في استنباط التنزيل»^(١) ذكرت فيه كلّ ما استُنبط منه من مسألة فقهية أو أصولية، أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، كثير الفائدة جمّ العائد، يجري مجرى الشرح لما أجملته في هذا النوع؛ فليراجعه من أراد الوقوف عليه.

فصل: قال الغزالى وغيره: آيات الأحكام خمسة آية. وقال بعضهم: مئة وخمسون. قيل: ولعلَّ مرادهم المقصّر به؛ فإن آيات الت accusus و الأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير من الأحكام.

(١) وهو مطبع متداول، حققه الأستاذ: سيف الدين عبد القادر الكاتب. ط: دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتاب «الإمام في أدلة الأحكام»^(١): معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرّح فيه بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط:

إما بلا ضم إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، وصحة صوم الجنُب، من قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَشْرُونَ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْيَنَ لَهُ الْخَيْطُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].

وإما به، كاستنباط أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله: ﴿وَحَمْلُهُ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَفَصَلَّمُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤].

قال^(٢): ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة، وهو ظاهر، وتارة بالإخبار مثل: ﴿أَطْلَلَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿حَمَّتْ عَلَيْكُمُ الْمِيَّتَةَ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿كُبَّ عَلَيْكُمُ الْعَيْمَامَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وتارة بما رُتّب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر، أو نفع أو ضر، وقد نوع الشارع ذلك أنواعاً كثيرة، ترغيباً لعباده، وترهيباً وتقريباً إلى أفهمهم.

فكلّ فعل عظمه الشعّ أو مدحه أو انتقاده أو حبه أو أحبّه فاعله، أو رضي به أو رضي عن فاعله، أو وصفه بالاستقامة أو البركة أو الطيب، أو أقسم به أو بفاعله كالإقسام بالشفع والوتر، وبخيل المجاهدين، وبالنفس اللوامة، أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لمحبته أو لثواب عاجل أو آجل، أو لشكره له، أو لهدايته إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتکفير سيّاته أو لقبوله أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطيب، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نصب سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قريبة، أو بصفة مدح، كالحياة والنور والشفاء؛ فهو دليل على مشروعية المشتركة بين الوجوب والتدبّر.

وكلّ فعل طلب الشارع تركه، أو ذمّه أو ذمّ فاعله، أو عتب فاعله، أو مقت فاعله أو لعنه، أو نفي محبّته أو محبّة فاعله، أو الرضا به أو عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاد الآنياء منه أو أبغضوه، أو جعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذمّ أو لوم أو ضلاله أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس أو نجس، أو بكونه فسقاً أو إثماً، أو سبباً لإثم أو رجس، أو لعن أو غضب، أو زوال نعمة، أو حلول نقمّة، أو حدّ من الحدود، أو قسوة أو خزي، أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله ومحاربته، أو لاستهزائه أو سخريته، أو جعله الله سبباً لتسيّانه فاعله، أو وصفه نفسه بالصبر عليه أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان، أو تزيينه، أو

(١) ص ٢٨٤، الفصل العاشر، في كيفية استخراج الأحكام من أدتها.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٢٧٦.

تولّي الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذمّ ككونه ظلماً أو بغيّاً، أو عدواً أو إثماً أو مرضًا، أو تبرأً الأنبياء منه أو من فاعله، أو شَكُوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نهوا عن الأسى والحزن عليه، أو نصب سبباً لخيبة فاعله عاجلاً أو آجلاً، أو رَتَّب عليه حرمان الجنة وما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدو لله، أو بأن الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله، أو حَمِّل فاعله إثم غيره، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا أو لا يكون، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل مضاده، أو بهجر فاعله، أو تلاعنه فاعله في الآخرة، أو تبرأ بعضهم من بعض، أو دعا بعضهم على بعض، أو وصف فاعله بالضلاله وأنه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول وأصحابه، أو جعل اجتنابه سبباً للفلاح، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل: هل أنت منته، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه بإيعاداً أو طرداً، أو لفظة (قتل من فعله) أو (قاتل الله)، أو أخبر أنَّ فاعله لا يكلمه الله يوم القيمة، ولا ينظر إليه ولا يزكيه، ولا يصلح عمله، ولا يهدي كيده أو لا يفلح، أو يَقْصِد له الشيطان، أو جعل سبباً لازاغة قلب فاعله، أو صرفه عن آيات الله وسؤاله عن علة الفعل؛ فهو دليل على المنع من الفعل، ودلالة على التحرير أظهر من دلالته على مجرد الكراهة. وتُستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ونفي الجناح والحرج والإثم والمؤاخذة، ومن الإذن فيه والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السكتوت عن التحرير، ومن الإنكار على من حرّم الشيء من الإخبار بأنه خلق أو جعل لنا، والإخبار عن فعل من قبلنا من غير ذم لهم عليه.

فإن اقترن بإخباره مذهب، دل على مشروعيته وجوبها أو استحبابها. انتهى كلام الشيخ عز الدين.

وقال غيره: قد يستنبط من السكتوت، وقد استدل جماعة على أنَّ القرآن غير مخلوق بأن الله ذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعًا، وقال: إنه مخلوق، وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعًا ولم يقل: إنه مخلوق، ولما جمع بينهما غاير، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَمَ الْقَرْمَانَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَكَنَ﴾ [الرحمن: ١ - ٣].



النوع السادس والستون

في أمثال القرآن

أفرده بالتصنيف الإمام أبو الحسن الماوردي من كبار أصحابنا.

قال تعالى: «وَلَقَدْ ضَرَبَنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنَ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّعَنَّهُمْ يَنْذَكِرُونَ» [الزمر: ٢٧]، وقال تعالى: «وَتَلَكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهُمْ إِلَّا الْعَكْبَوْتُ» [العنكبوت: ٤٣].

وأخرج البيهقي [في الشعب: ٢٩٣] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى خَمْسَةِ أُوْجَهٍ: حَلَالٌ، وَحِرَامٌ، وَمَحْكُمٌ، وَمِتَّشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَاعْمَلُوا بِالْحَلَالِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِرَامِ، وَاتَّبِعُوا الْمَحْكُمَ، وَآمِنُوا بِالْمِتَّشَابِ، وَاعْتَبِرُوا بِالْأَمْثَالِ».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن علم أمثاله، والنّاس في غفلة عنه لا شتغالهم بالأمثال، وإن غالهم المثلثات، والمثل بلا ممثل كالفرس بلا لجام، والنّاقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عَدَ الشافعي مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثم معرفة ما ضرب فيه من الأمثال الدوّال على طاعته، المبينة لاجتناب معصيته.

وقال الشيخ عز الدين: إنما ضرب الله الأمثال في القرآن، تذكيراً ووعظاً، فما اشتمل منها على تفاوت في ثوابِ، أو على إحباطِ عملِ، أو على مدحِ أو ذمَّ أو نحوه، فإنه يدلُّ على الأحكام.

وقال غيره: ضربُ الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير، والوعظ، والتحثُّ، والرُّجر، والاعتبار، والتقرير، وتقريب المراد للعقل، وتصويره بصورة المحسوس، فإنَّ الأمثال تصوّر المعاني بصورة الأشخاص، لأنها أثبتت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواسِّ، ومن ثُمَّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجليِّ، والغائب بالشاهد.

وتأتي أمثال القرآن مشتملةً على بيان تفاوت الأجر، وعلى المدح والذمّ، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفحيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله، قال تعالى: «وَضَرَبَنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ» [إبراهيم: ٤٥]. فامتَّ علينا بذلك لما تضمنته من الفوائد.

وقال الزركشي في «البرهان»^(١): ومن حكمته تعليم البيان؛ وهو من خصائص هذه الشريعة.

وقال الرمخشري: التمثيل إنما يُصار إليه لكشف المعاني، وإدناء المtowerم من الشاهد، فإنَّ كان المتمثل له عظيماً كان المتمثل به مثله، وإن كان حقيراً كان المتمثل به كذلك.

وقال الأصبهاني: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأنٌ ليس بالخفيف في إبراز

(١) «البرهان» ١١٨/٢ النوع .٣١

خفّيات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تريك المتخيل في صورة المتحقق، والمتوهّم في معرض المتيقّن، والغائب كأنه مشاهد. وفي ضرب الأمثال تبكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامح الآبي؛ فإنه يؤثّر في القلوب ما لا يؤثّر وصف الشيء في نفسه؛ ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت في كلام النبي ﷺ، وكلام الأنبياء والحكماء.

فصل : أمثال القرآن قسمان : ظاهر مصريّ به ، وكامن لا ذكر للمثل فيه.

فمن أمثلة الأول : قوله تعالى : «مَنْهُمْ كَمَلُوا إِذَا أَسْوَدَّهُ نَارًا . . . » الآيات [البقرة : ١٧ - ٢٠] ، ضرب فيها للمنافقين مثلاً : مثلاً بالنار ، ومثلاً بالمطر.

أخرج ابن أبي حاتم^(١) وغيره من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال : هذا مثل ضربه الله للمنافقين ، كانوا يعتزون بالإسلام فينا حفهم المسلمين ويوارثونهم ويقاسمونهم الفيء ، فلما ماتوا سلبهم الله العزة كما سلب صاحب النار ضوءه «وَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَتِهِ» يقول في عذاب . «أَوْ كَصِيبٍ» وهو المطر ، ضرب مثله في القرآن «فِيهِ ظُلْمَتٌ» يقول : ابْتَلَاهُ «وَرَغْدٌ وَبَرَقٌ» تَحْوِيفٌ «يَكَادُ الْبَرُّ يَخْطُفُ أَبْصَرَهُمْ» يقول : يكاد محكم القرآن يدلّ على عورات المنافقين «كُلَّمَا أَضَأَهُ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ» [البقرة : ٢٠ ، ١٩]. يقول : كلما أصاب المنافقون في الإسلام عزّاً اطمأنوا ، فإن أصاب الإسلام نكبةً قاموا ، ليرجعوا إلى الكفر ، كقوله : «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ» الآية [الحج : ١١].

ومنها : قوله تعالى : «أَنَّرَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَقْوِيَهُ بِقَدْرِهَا . . . » الآية [الرعد : ١٧]. أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي عن ابن عباس قال : هذا مثل ضربه الله ، احتملت منه القلوب على قدر يقينها وشكلها . «فَمَا أَرَيْدُ فَيَدْهَبُ جُفَاءً» ، وهو الشك ، «وَلَمَّا مَا يَقْعُدُ النَّاسُ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ» [الرعد : ١٧] ، وهو اليقين ، كما يجعل الحلّي في النار ، فيؤخذ خالصه ، ويترك حبّه في النار ، كذلك يقبل الله اليقين ويترك الشك .

وأخرج عن عطاء قال : هذا مثل ضربه الله للمؤمن والكافر .

وأخرج عن قتادة قال : هذه ثلاثة أمثال ضربها الله في مثل واحد ، يقول : كما اضمحلّ هذا الزبد فصار جفاء لا ينتفع به ، ولا تُرجى بركته ، كذلك يضمحلّ الباطل عن أهله . وكما مكث هذا الماء في الأرض ، فأمرعت وربّت بركته ، وأخرجت نباتها ، وكذلك الذهب والفضة حين دخل النار ، فأذهب حبّه ، كذلك يبقى الحق لأهله . وكما اضمحلّ حبّ هذا الذهب والفضة حين دخل في النار ، كذلك يضمحلّ الباطل عن أهله .

ومنها : قوله تعالى : «وَالْبَلَدُ الْأَطَيْبُ . . . » الآية [الأعراف : ٥٨]. أخرج ابن أبي حاتم^(٢) من

(١) في «تفسيره» ١ / ٥٠ رقم (١٥٨) سورة البقرة : ١٧.

(٢) في «تفسيره» ٥ / ١٥٣ رقم (٨٦١٥) و(٨٦١٩) سورة الأعراف : ٥٨.

طريق عليّ عن ابن عباس قال: هذا مثلٌ ضربه الله للمؤمن، يقول: هو طيب وعمله طيب؛ كما أنّ البلد الطيّب ثمرها طيّب، والذي خبث ضرب مثلاً للكافر، كالبلد السبخة المالحة، والكافر هو الخبيث وعمله خبيث.

ومنها: قوله تعالى: «أَيُودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةً . . .» الآية، [البقرة: ٢٦٦]. أخرج البخاري [٤٥٣٨] عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب يوماً لأصحاب النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت: «أَيُودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةً مِنْ تَبَخِلٍ وَاعْنَابٍ؟» قالوا: الله أعلم. فغضب عمر وقال: قولوا: نعلم أو لا نعلم. فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء، فقال: يا ابن أخي قل ولا تحرّر نفسك، قال ابن عباس: ضربت مثلاً لعملِ، قال عمر: أي عمل؟ قال ابن عباس: لرجلٍ غنيّ عمل بطاعة الله، ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرقَ أعماله.

وأما الكامنة: فقال الماوردي: سمعت أبو إسحاق إبراهيم بن مصارب بن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألتُ الحسينَ بنَ الفضلَ فقلتَ: إنكَ تخرجُ أمثلَ الْعَرَبِ والْعَجَمِ مِنَ الْقُرْآنِ، فهل تجدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: (خَيْرُ الْأَمْرَاتِ أَوْ سَاطِعَهَا)؟ قال: نعم، فِي أَرْبِعَةِ مَوَاضِعٍ: قوله تعالى: «لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُوْنُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكُمْ» [البقرة: ٦٨]، وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُشْرِقُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ فَوَاماً» [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالى: «وَلَا يَجْعَلَ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عَنْقِكَ وَلَا يَنْسُطُهَا كُلُّ الْبَسْطِ» [الإسراء: ٢٩]، وقوله تعالى: «وَلَا يَجْهَرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافَ إِلَيْهَا وَإِنْتَ بَيْنَ ذَلِكَ سَيِّلًا» [الإسراء: ١١٠]. قلت: فهل تجد في كتاب الله (مَنْ جَهَلَ شَيْئاً عَادَهُ؟)؟ قال: نعم، في موضعين: «لَمْ كَذَّبُوا يَمَّا لَمْ يُحْسِنُوا يَعْلَمُهُ» [يونس: ٣٩]، «وَإِذَا تَمَّ يَهَتِّدُوا إِلَيْهِمْ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ فَيَرْدِيْهُ» [الأحقاف: ١١].

قلت: فهل تجد في كتاب الله: (احذِرْ شَرّ مِنْ أَحْسَنَتَ إِلَيْهِ)؟ قال: نعم: «وَمَا تَفَعَّلُوا إِلَّا أَنْ أَعْنَثَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ» [التوبه: ٧٤].

قلت: فهل تجد في كتاب الله (ليس الخبرُ كالعيان؟)؟ قال: في قوله تعالى: «فَالَّذِينَ تُؤْمِنُونَ قَالَ يَلْكُنُوا لَكُمْ إِلَيْمَيْنَ قَلْيَ» [البقرة: ٢٦٠].

قلت: فهل تجد: (في الحركات البركات)؟ قال: في قوله تعالى: «وَمَنْ يَمْهَاجِرْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مُرْغَماً كَيْرَا وَسَعْةً» [النساء: ١٠٠].

قلت: فهل تجد: (كما تَأْيِنُ تُدَانَ)؟ قال: في قوله تعالى: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَى بِهِ» [النساء: ١٢٣].

قلت: فهل تجد فيه قوله: (حين تَقْلِي تدري)؟ قال: «وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوُنَ الْعَذَابَ مِنْ أَضَلُّ سَيِّلًا» [الفرقان: ٤٢].

قلت: فهل تجد فيه: «لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرْتَيْنِ»؟ [البخاري: ٦١٣٣، ومسلم: ٧٤٩٨، وأحمد:

[٨٩٢٨]. قال: «فَالَّذِي هَلْ ءامَنْتُمْ عَيْنَهُ إِلَّا كَمَا أَمْنَتُمْ عَيْنَ أَخِيهِ مِنْ قَبْلِ . . .» [يوسف: ٦٤].

قلت: فهل تجد فيه: (من أَعْنَ ظالِمًا سُلْطَنَ عَلَيْهِ)؟ قال: «كُتُبَ عَيْنَهُ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّهُ فَأَنَّهُ يُضْلَلُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ» [الحج: ٤].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: (لَا تَلِدُ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَّةً)? قال: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِراً كَفَارًا﴾ [نوح: ٢٧].

قلت: فهل تجد فيه: (للحيطان آذان)? قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبه: ٤٧].

قلت: فهل تجد فيه: (الحلال لا يأتيك إلا قوتاً، والحرام لا يأتيك إلا جُزافاً)? قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَاتُهُمْ يَوْمَ سَبَقُوهُمْ شَرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْتُرُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

فائدة: عقد جعفر بن شمس الخلافة في كتاب الآداب بباباً في ألفاظ من القرآن، جارية مجرى المثل، وهذا هو النوع البديعى المسمى بارسال المثل، وأورد من ذلك قوله تعالى:

﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، ﴿لَئِنْ نَسَأَلُوا إِلَيْهِ حَتَّىٰ تُفِيقُوهُمْ بِمَا تَصْبِحُونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]،
 ﴿أَفَلَنْ حَضَحَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَصَرَبَ لَنَا مِثْلًا وَسَبَقَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨]، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ﴾
 [الحج: ١٠]، ﴿فُضِّلَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ سَبَقَتِيَان﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿أَلَيْسَ الصُّبُّحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١]،
 ﴿وَجَاهَ بِهِمْ وَبَيْنَ مَا يَنْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿إِلَكُلٌّ بِلَكُلٍّ مُسْتَقْرٌ﴾ [الأనعام: ٦٧]، ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ أَشَيْعُ إِلَّا
 بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلٌ عَلَىٰ شَكْلِنِي﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿وَعَسِّيَ أَنْ تَكْرُهُوْ شَيْئًا وَهُوَ حَيْرٌ
 لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَّتْ رَهِينَةً﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ﴾ [المائدة:
 ٩٩]، ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبه: ٩١]، ﴿هَلْ جَرَاهُ الْأَخْسَنُ إِلَّا الْأَخْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]،
 ﴿كَمْ مِنْ فَتَّارٍ فَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتَّةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿إِنَّنَّ وَقَدْ عَصَيَتْ قَبْلُ﴾ [ب يونس: ٩١]،
 ﴿تَحَسَّبُهُمْ جَيْعاً وَقُلُوبُهُمْ سَنَنٌ﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿وَلَا يُنَتِّكَ مِثْلُ حَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، ﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ
 فَرَعُونُ﴾ [الروم: ٣٢]، ﴿وَلَوْ عِلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ حَيْرًا لَا شَعْرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِي الشَّكُورُ﴾
 [سبأ: ١٣]، ﴿لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْغَيْثُ وَالظَّيْرُ﴾
 [المائدة: ١٠٠]، ﴿ظَاهِرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١]، ﴿صَعْفَكَ الظَّالِبُ وَالظَّلُوبُ﴾ [الحج:
 ٧٣]، ﴿لِيُشَلَّ هَذَا فَلَيَعْمَلِ الْعَمَلُونَ﴾ [الصافات: ٦١]، ﴿وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ﴿فَاعْتَرُوا يَأْتُونِي
 الْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢]. في ألفاظ أخرى.



النوع السابع والستون

في أقسام القرآن

أفرده ابن القيم بالتصنيف في مجلد سماه «البيان»^(١).

والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: «وَاللَّهُ يَتَهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ لَكَذَّابُونَ» [المنافقون: ١] قسماً؛ وإن كان فيه إخبار بشهادة؛ لأنَّه لما جاء توكيداً للخبر سمي قسماً.

وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؛ فإنَّه إنْ كان لأجل المؤمن فالمؤمن مصلق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإنْ كان لأجل الكافر فلا يفيده؟

وأجيب: بأنَّ القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكّد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيري: بأنَّ الله ذكر القسم لكمال الحجّة وتاكيدها؛ وذلك أنَّ الحكم يفصل باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّمَا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْأَيْمَنِ . . .» [آل عمران: ١٨]، وقال: «فَلْ إِنْ وَرَقَ إِنَّهُ لَعَنِّي» [يونس: ٥٣].

وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: «فِي السَّمَاءِ رُزْقٌ وَمَا تُوعَدُونَ» فَوَرَبِّ الْمَمَّا وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَعَنِّي» [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صرخ وقال: مَنْ ذَا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين؟

ولا يكون القسم إلَّا باسم معظم، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

الآية المذكورة بقوله: «فَلْ إِنْ وَرَقَ» [يونس: ٥٣]، «فَلْ كُلْ وَرَقَ لَيْتَهُنَّ» [التغابن: ٧]، «فَوَرَبِّكَ لَتَحْشِرُهُمْ وَالشَّيْطَنُّ» [مريم: ٦٨]، «فَوَرَبِّكَ لَشَانَهُمْ أَجْمَعُونَ» [الحجر: ٩٢]، «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ» [النساء: ٦٥]، «فَلَا أَقِيمُ بِرَبِّ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» [المعارج: ٤٠].

والباقي كله قسم بمحلوقاته، كقوله تعالى: «وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ»، «وَالْمُفَتَّنُ»، «وَالثَّمَنُ»، «وَالْأَيْلَلُ»، «وَالضُّحَى»، «فَلَا أَقِيمُ بِإِلَهٍ لِلَّذِينَ» [التكوير: ١٥].

فإنْ قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟

قلنا: أجيبي عنه بأوجه:

أحدُها: أنه على حذف مضاد، أي: وربَّ التين وربَّ الشمس؛ وكذا الباقي.

الثاني: أنَّ العرب كانت تعظّم هذه الأشياء، وتُقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفون.

(١) «البيان في أقسام القرآن» ابن قيم الجوزية، تصحيح: فواز زمرلي، ط٢، دار الكتاب العربي ١٩٩٨م. وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر، شمس الدين، أحد أفراد العلماء في التفسير والحديث وأصول الدين، صاحب ابن تيمية (ت: ٧٥١هـ). «الدرر الكامنة» ٣/٤٠٠.

الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المُقسم أو يجعله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على بارئ وصانع.

وقال ابن أبي الإصبع في «أسرار الفواتح»: القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع؛ لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل؛ إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن الحسن قال: إن الله يُقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلّا بالله.

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالنبي ﷺ في قوله: «لَعْنَكُمْ» لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه، أخرج ابن مردوه عن ابن عباس قال: ما خلق الله ولا ذراً ولا برأ نفساً أكرم عليه من محمد ﷺ، وما سمعت الله أقسم بحياة أحد غيره، قال: «لَعْنَكُمْ إِنَّمَا لَكُمْ سَكِينَةٌ يَمْهُونَ» [الحجر: ٧٢].

وقال أبو القاسم الشيري: القسم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة أو لمنفعة. فالفضيلة، قوله: «وَطُورُ سَبِينَ ① وَهَذَا الْبَلْدُ الْأَمْيَنُ» ، والمنفعة، نحو: «وَالْتَّيْنَ وَالزَّيْنُ» [التين: ١ - ٣].

وقال غيره: أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء؛ بذاته كالأيات السابقة، وبفعله، نحو: «وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ② وَالْأَرْضُ وَمَا طَعَنَاهَا ③ وَقَنِيسٌ وَمَا سَوَّهَا» [الشمس: ٥ - ٧]، وبمفعوله، نحو: «وَالْجَمِيرُ إِذَا هُوَيْ ④» [النجم: ١]، «وَالظُّرُورُ ⑤ وَكَثِيرٌ مَسْطُورٌ» [الطور: ٢، ١].

والقسم: إما ظاهر كالأيات السابقة، وإما مضمّر، وهو قسمان: قسم دلت عليه اللام، نحو: «لَتَبْلُوكُ فِي أَمْوَالِكُمْ» [آل عمران: ١٨٦].

وقسم دل عليه المعنى، نحو: «وَإِنْ تَكُنُوا إِلَّا وَارِدُهَا» [مريم: ٧١]؛ تقديره: (والله).

وقال أبو علي الفارسي: الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان:

أحدهما: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه كقوله: «وَذَ أَخْذَ مِسْتَقْبُلَكُمْ إِنْ كُنْمُ مُؤْمِنِينَ» [الحديد: ٨]، «وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الظُّرُورَ حُذْوَأْ» [البقرة: ٦٣]، «فَيَحْلِفُونَ لِمَ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ» [المجادلة: ١٨]، وهذا ونحوه يجوز أن يكون قسماً، وأن يكون حالاً، لخلوه من الجواب.

والثاني: ما يتلقى بجواب القسم، كقوله: «وَإِذَا أَخْذَ اللَّهُ مِسْتَقْبُلَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ لَتَبْيَنَنَّ لِلنَّاسِ» [آل عمران: ١٨٧]، «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهَدَ أَيْنَتِهِمْ لَئِنْ أَمْرَتُهُمْ لِيَخْرُجُنَّ» [النور: ٥٣].

وقال غيره: أكثر الأقسام في القرآن الممحوظة الفعل لا تكون إلّا بالواو، فإذا ذكرت الباء أني بالفعل، قوله: «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ» [النور: ٥٣]، «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ» [التوبه: ٦٢]، ولا تجد الباء مع حذف الفعل. ومن ثم كان خطأً من جعل قسماً «بِاللَّهِ إِنْ أَشْرَكَ لَظُلْمًا» [لقمان: ١٣]، «بِمَا عَهَدَ عَنْدَكُمْ» [الزخرف: ٤٩]، «يَعْيَى إِنْ كُثُرْ قَلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ» [المائدة: ١١٦].

(١) انظر أوائل سور القصار التي فيها القسم من تفسيره.

وقال ابن القيّم: أعلم أنَّه سبحانه وتعالى يُقسم بأمور على أمور، وإنما يُقسم بنفسه المقدّسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته. وإنما يُقسم بعض المخلوقات دليلاً على أنها من عظيم آياته، فالقسم إما على جملة خبرية وهو الغالب، كقوله: «وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌ» [الذاريات: ٢٣]، وإنما على جملة طلبية كقوله: «فَوَرِبَّكَ لَنَسْلَهُمْ أَجْمَعِينَ» [٩١] [الحجر: ٩٢، ٩٣]. مع أنَّ هذا القسم قد يراد به تحقيق المقصَّم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم؛ فالمقصَّم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بدَّ أن يكون ممَّا يحسن فيه، وذلك كالآمور الغائبة والخفية إذا أُقسِّمَ على ثبوتها؛ فأمَّا الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهر، السماء والأرض، فهذه يُقسِّمُ بها ولا يُقسِّمُ عليها، وما أُقسِّمُ عليه الرَّبُّ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقصَّماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه وتعالى يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، ويحذفه أخرى؛ كما يحذف جواب «تُؤْمِنُ» كثيراً للعلم به.

والقسم: لما كان يكثر في الكلام اختُصار فصار فعل القسم يحذف، ويكتفى بالباء، ثم عُوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى، كقوله: «وَنَاهَى اللَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَدَكُ» [الأنباء: ٥٧].

قال: ثم هو سبحانه وتعالى يُقسِّمُ على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها؛ تارة يُقسِّمُ على التوحيد، وتارة يُقسِّمُ على أنَّ القرآن حقٌّ، وتارة على أنَّ الرَّسول حقٌّ، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يُقسِّمُ على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: «وَالصَّافَتِ صَفَّا» إلى قوله: «إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَيْجٌ» [الصفات: ٤ - ١].

والثاني: كقوله: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُوْمِ» [٦٦] «وَإِنَّمَا لَقَسَّمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ» [٦٧] «إِنَّمَا لَقَرَأَنَّ كَيْمِ» [الواقعة: ٧٥ - ٧٧].

والثالث: كقوله: «بَسٌ» [١] «وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ» [٢] «إِنَّكَ لَيْنَ الْمُرْسَلِينَ» [يس: ٣ - ١]، «وَالْجَمِيرُ إِذَا هُوَ مَاضٌ صَاجِبُكُوْ وَمَا عَوَى . . .» [الآيات: ٢ - ٦].

والرابع: كقوله: «وَالْأَنْبَيْتِ» [٣] إلى قوله: «إِنَّمَا نُوَعِدُنَا لَصَادِقٌ» [٤] «وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْعَقُ» [الذاريات: ٦ - ١]، «وَالْمُرْسَلَتِ» [٥] إلى قوله: «إِنَّمَا نُوَعِدُنَا لَوْعَقُ» [المرسلات: ٧ - ١].

والخامس: كقوله: «وَالْأَيْلَنِ إِذَا يَئْشَى» [٦] إلى قوله: «إِنَّ سَعِيْكَ لَتَشَى . . .» [الليل: ٤]، «وَالْعَدِيْتِ» [٧] إلى قوله: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ» [العاديات: ٦ - ١]. «وَالْعَصْرِ» [٨] «إِنَّ الْإِنْسَنَ لِرَبِّهِ حُسْنٌ . . .» [العصير: ٢ - ١]، «وَالْأَيْنِ» [٩] إلى قوله: «لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَنَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيْمٍ . . .» [الآيات: ٤ - ٤]، «لَا أُقْسِمُ بِهِنَّا الْبَلَدِ» [١٠] إلى قوله: «لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَنَ فِي كَبَدٍ» [البلد: ٤].

قال: وأكثُر ما يُحذف الجواب إذا كان في نفس المقصَّم به دلالةً على المقصَّم عليه؛ فإنَّ المقصود يحصل بذلك، فيكون حذف المقصَّم عليه أبلغ وأوجَزَ، كقوله: «صٌّ وَالْقُرْآنُ ذِي الْذِكْرِ» [ص: ١]، فإنَّ في المقصَّم به من تعظيم القرآن، ووصفه بأنه (ذو الذكر) المتضمن لذكر العباد ما يحتاجون إليه

والشرف والقدر، ما يدلُّ على المقسم عليه، وهو: كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما يقول الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: (إن القرآن لحق)، وهذا مطرد في كل ما شابه ذلك، قوله: ﴿فَوَالْقُرْآنُ الْحَمِيدُ﴾ [ق: ١]، قوله: ﴿لَا أَقْسُمُ بِيَوْمِ الْقِيَمةِ﴾ [القيامة: ١]. فإنه يتضمن إثبات المعاد، قوله: ﴿وَالْآتِيُّ ...﴾ الآيات؛ فإنها أزمان تتضمن أفعالاً معظمة من المناسب وشعائر الحج، التي هي عبودية محضة لله تعالى وذلُّ وخضوع لعظمته، وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.

قال: ومن لطائف القسم قوله: ﴿وَالصَّحَنُ ① وَأَئِلَّ إِذَا سَعَى ...﴾ الآيات؛ أقسام تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له؛ وذلك متضمن لتصديقه له فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوة والمعاد، وأقسام بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمل مطابقة هذا القسم - وهو نور الضحي الذي يوافي بعد ظلام الليل المقسم عليه، وهو نور الوحي الذي وفاته بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤه: ودع محمداً ربه، فأقسام بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتتجابه.



النوع الثانع والستون

في جدل القرآن

أفرده بالتصنيف نجم الدين الطوفي^(١).

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير - يُبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية - إلّا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائق طرق المتكلمين، لأمررين:

أحدهما: بسبب ما قاله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسْانٍ قَوْمَهُ، لِيُبَيِّنَ لَهُمْ» [إبراهيم: ٤].

والثاني: أنَّ المائل إلى طريق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحُجَّة بالجليل من الكلام؛ فإنَّ من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلَّا الأقلون؛ ولم يكن مُلغِّزاً. فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجيال صورة؛ ليفهم العامة من جلَّها ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربى على ما أدركه فهم الخطباء.

وقال ابن أبي الإضبي: زعم الجاحظ أن المذهب الكلامي لا يوجد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به. وتعريفه: أنه احتجاج المتكلّم على ما يريده إثباته بحجج تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام. ومنه نوع منطقي تُستتبّح منه النتائج الصحيحة من المقدّمات الصادقة، فإنَّ الإسلاميين من أهل هذا العلم ذكروا أنَّ من أول سورة الحج إلى قوله: «وَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَنْ فِي الْقُبُورِ» [الحج: ٧] خمس نتائج تستتبّح من عشر مقدمات:

* قوله «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُكْتَفِي» [الحج: ٦]، لأنَّه قد ثبت عندنا بالخبر المتواتر أَنَّه تعالى أخبر بزلزلة الساعة معظمًا لها، وذلك مقطوع بصحّته، لأنَّه خبرٌ أخبر به مَنْ ثبت صدقه عَمَّا ثبت قدرته، منقول إلينا بالتواتر، فهو حقٌّ، ولا يخرب بالحقّ عمَّا سيكون إلَّا الحق، فالله هو الحق.

* وأخبر تعالى «وَإِنَّهُ يُحِبُّ الْمَوْقِعَ» [الحج: ٦]، لأنَّه أخبر عن أحوال الساعة بما أخبر، وحصولفائدة هذا الخبر موقوفة على إحياء الموتى، ليشاهدو تلك الأحوال التي يعملها الله من أجلهم؛ وقد ثبت أَنَّه قادر على كلِّ شيء، ومن الأشياء إحياء الموتى، فهو يُحيي الموتى.

* وأخبر «وَلَئِنْهُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [الحج: ٦]، لأنَّه أخبر أَنَّه من يتبع الشياطين ومَنْ يجادل فيه بغير علمٍ يُدْقَه عذاب السعير، ولا يقدر على ذلك إلَّا مَنْ هو على كلِّ شيء قادر، فهو على كلِّ شيء قادر.

(١) الطوفي: سليمان بن عبد القوي، علام إمام، فقيه حنبلـي (ت: ٧١٦هـ). «الدرر الكامنة» ٢/٢٤٩، «المنهج الأحمد»، ٥/٥ ت (١١٩٦).

* وأخبر ﴿وَنَّ السَّاعَةَ أَتَيْتُهُ لَا رَبِّ فِيهَا﴾ [٧]؛ لأنَّه أخبر بالخبر الصادق أنه خلَقَ الإنسان من ترابٍ، إلى قوله: ﴿لَكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عَلِمَ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥]، وضرب لذلك مثلاً بالأرض الهامة التي ينزل عليها الماء، فتهطلُّ وتربي، وتُنبت من كل زوج بهيج، ومن خلق الإنسان على ما أخبر به فأُوجده بالخلق ثم أعدمه بالموت، ثم يعيده بالبعث، وأُوجد الأرض بعد العدم فأحياناً بالخلق، ثم أماتها بالمحْلُّ، ثم أحياناً بالخُصْب؛ وصدق خبرُه في ذلك كُلُّه - بدلالة الواقع المشاهد على المتوقَّع الغائب؛ حتى انقلب الخبر عياناً - صدق خبره في الإيمان بالساعة.

ولا يأتي بالساعة إلَّا من يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقِبْرِ، لأنَّها عبارة عن مدة تقوم فيها الأموات للمجازاة، فهي آتية لا ربُّ فيها، وهو سبحانه وتعالى يبعث مَنْ فِي الْقِبْرِ.

وقال غيره: استدلَّ سبحانه وتعالى على المعاد الجسماني بضروب:

أحدُها: قياس الإِعَادَة على الابتداء، كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْتُمْ تَمُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ حَكَلَيْ نُغَيْدُه﴾ [الأنياء: ١٠٤]، ﴿فَأَفَيْنَا بِالْخَلْقِ أَوَّلَ﴾ [ق: ١٥].

ثانية: قياس الإِعَادَة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ ...﴾ الآية [يس: ٨١].

ثالثها: قياس الإِعَادَة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإِعَادَة على إخراج النار من الشَّجَر الأخضر. وقد روى الحاكم وغيره: أنَّ أَبِي بن خَلَف جاء بعَظَمٍ ففتَّه، فقال: أَيُّحْيِي اللهُ هَذَا بَعْدَ مَا بَلَى وَرَم؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً﴾ [يس: ٧٩]. فاستدلَّ سبحانه وتعالى برَّد الشَّأْسَةَ الْأُخْرَى إِلَى الْأُولَى، والجمع بينهما بعلة الحدوث. ثم زاد في العجاج بقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]. وهذه في غاية البيان في ردِّ الشَّيءِ إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهمما.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَقَسَمُوا بِاللَّهِ جَهَدَ أَيْتَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلْ ...﴾ الآيتين [النحل: ٣٨، ٣٩]. وتقريرهما: أن اختلاف المختلفين في الحق لا يوجب انقلاب الحق في نفسه، وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والحق في نفسه واحد، فلما ثبت أن هنا حقيقة موجودة لا محالة، وكان لا سبيل لنا في حياتنا إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الاختلاف ويرفع عن الاختلاف، إذ كان الاختلاف مركزاً في فُطْرَنَا، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلَّا بارتفاع هذه الْجِبَلَة، ونقلها إلى صورة غيرها - صح ضرورة أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد، وهذه هي الحالة التي وعد الله بالمصير إليها فقال: ﴿وَرَزَّقْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَيْرِ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضح دليلاً على كون البعث الذي ينكره المنكرون. كما قرَّه ابن السِّيد.

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد، بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿أَتُوَ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَهَا﴾ [الأنياء: ٢٢]؛ لأنَّه لو كان للعالم صانعاً لكان لا يجري تدبِّرُهُما على نظام، ولا يتَسقُ على إحكام، ولكن العجز يلتحقهما أو أحدهما؛ وذلك لأنَّه لو أراد أحدهما إحياء

جسم وأراد الآخر إماتته: فإنما أن تنفذ إرادتها فيتناقض لاستحالة تجزي الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف. وإنما ألا تنفذ إرادتها فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزاً.

فصل: من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدل: السُّبْر والتقسيم.

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿تَنْبِيَةً أَرْوَجَ مِنَ الْضَّأْنَ اثْنَيْ . . .﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]; فإنَّ الكفار - لما حرموا ذكرَ الأنعام تارة وإناثها أخرى - رَدَّ تعالى ذلك عليهم بطريق السُّبْر والتقسيم فقال: إنَّ الْخَلْقَ لِلَّهِ، خلق من كُلَّ زَوْجٍ مما ذُكِرَ ذكراً وانثى، فَوْمَ جاء تحرير ما ذكرتم؟ أي: ما عَلِمْتُمْ؟

لا يخلو: إنما أن يكون من جهة الذُّكورة أو الأنوثة، أو اشتتمال الرَّحْم الشامل لهما، أو لا يدرى له عِلْمٌ، وهو التَّعْبُدِي، بأنَّ أَخْذَ ذلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى: إنما بُوحي وإرسال رسول، أو سماع كلامه ومشاهدة تلقّي ذلك عنه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا كُنْتُمْ شُهَدَاءً إِذْ وَصَّنَّكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوه التحرير، لا تخرج عن واحد منها.

والأُولُّ: يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً. والثاني: يلزم عليه أن يكون جميع الإناث حراماً. والثالث: يلزم عليه تحريم الصنفين معاً. فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعض في حالة، لأنَّ العِلْمَ على ما ذكر تقتضي إطلاق التحرير. والأخذُ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدعوه، وبواسطة رسول كذلك، لأنَّه لم يأت إليهم رسول قبل النبي ﷺ.

وإذا بَطَلَ جَمِيعُ ذَلِكَ ثَبَتَ المَدْعَى، وهو: أنَّ ما قالوا افتراء على الله وضلال.

ومنها: القول بالموجب، قال ابن أبي الإصبع: وحقيقة رَدَّ كلام الخصم من فحوى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كنایة عن شيء أثبتت له حكم؛ فيثبتها لغير ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَمَ مِنْهَا الْأَذْلُّ وَلَلَّهِ الْعَرْزُ . . .﴾ [آل عمران: ٨]؛ فـ﴿الْأَعْزَمُ﴾ وقعت في كلام المنافقين كنایة عن فريقهم، وـ﴿الْأَذْلُّ﴾ عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقيهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله في الرَّدِّ عليهم صفة العَزَّة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، وكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجنَّ الْأَعْزَمَ منها الأذلُّ، لكن هم الأذلُّ المُخْرَجُونَ، والله ورسوله الأعزُّون المُخْرَجُونَ.

والثاني: حَمْل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه. ولمَّاَرَ مَنْ أَورَدَ له مثلاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ الظَّفَرَ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذْنُنَّ قُلْ أَذْنُنَّ حَتَّىٰ لَكُمْ﴾ [التوبه: ٦١].

ومنها: التسليم، وهو أن يفرض المحال: إنما منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع، لكون المذكور

ممتنع الوجود لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلّم وقوع ذلك تسليماً جديلاً، ويidel على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه، كقوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَىٰ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا ذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَا بِعِظَمِهِ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ المعنى: ليس مع الله من إله، ولو سُلم أن معه سبحانه وتعالي إلهًا لزم من ذلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم في العالم أمر، ولا ينفع حكم ولا تنتظم أحواله؛ الواقع خلاف ذلك، ففرض إلهين فصاعداً مُحال لما يلزم منه المحال.

ومنها: الإسجال، وهو الإتيان بالفاظ تسجل على المخاطب وقوع ما خطط به، نحو ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَا وَدَدْنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]. ﴿رَبَّنَا وَأَذْخَلْنَاهُ جَنَّتَ عَدِّنَ الَّتِي وَعَدَنَهُمْ﴾ [غافر: ٨]؛ فإن في ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال، حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يخلف وعده.

ومنها: الانتقال، وهو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذنا فيه، لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأول، كما جاء في مناظرة الخليل الجبار لـمَا قال له: ﴿رَبِّنَا الَّذِي يُخَيِّرُ وَيُبَيِّثُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال الجبار: ﴿أَنَا أَخْيِرُ وَأَمْبَيِثُ﴾، ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعنته، ومن لا يجب عليه قتله، فعلم الخليل أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل [إبراهيم] عليه السلام إلى استدلال لا يجد الجبار له وجهاً يتخلص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْنِي بِالشَّعْسَعِينَ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتَ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فانقطع الجبار وبهت، ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق؛ لأن من هو أسن منه يُكَذِّبُه.

ومنها: المناقضة، وهي تعليق أمر على مستحيل؛ إشارة إلى استحالة وقوعه. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلْيَعَ الْجَنَّلُ فِي سَرِّ الْقَيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومنها: مجارة الخصم ليغير، بأن يسلم ببعض مقدماته، حيث يراد تبكيته والزامه، كقوله تعالى: ﴿قَاتُلُوا إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُهُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَبْعِدُ إِبَّا فَأَوْنَا فَأَقْوَنَا إِسْلَاطُنِي مُؤْنِسٌ ﴿١٦﴾ فَأَلَّتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ تَخْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية [إبراهيم: ١٠، ١١]؛ فقولهم: ﴿إِنْ تَخْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية.. فيه اعترافُ الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكانهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مراداً، بل هو من مجارة الخصم ليغير؛ فكانهم قالوا: ما أدعتم من كوننا بشراً حقاً لا نُنكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة.



النوع التاسع والستون

فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب

في القرآن من أسماء الأنبياء والمرسلين خمس وعشرون، هم مشاهيرهم:

١ - آدم أبو البشر: ذكر قومُ أنه (أفعل) وصفٌ مشتقٌ من الأدمة، ولذا منع الصرف.

قال الجواليقي: أسماء الأنبياء كلها أعمجية إلّا أربعة: آدم، صالح، وشعيب، ومحمد ﷺ.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق أبي الصحح، عن ابن عباس قال: إنما سُميَ آدم؛ لأنَّه خُلِقَ من أديم الأرض [ظاهرها].

وقال قوم: هو اسم سرياني أصله (آدام) بوزن (خاتام)؛ غُرب بحذف الألف الثانية.

وقال التعلبي: التراب بالعبرانية آدم، فسُميَ آدم به.

قال ابن أبي حيحة: عاش تسعمئة سنة وستين سنة.

وقال النووي في «تهذيبه»^(٢): اشتهر في كتب التواريُخ أنه عاش ألف سنة.

٢ - نوع: قال الجواليقي: أعمجي معرَّب، زاد الكرماني^(٣): ومعناه بالسريانية (الشاكرا).

وقال الحاكم في «المستدرك» [٥٤٥ / ٢] إنما سُميَ نوحًا؛ لكثره بكائه على نفسه، واسميه عبد الغفار. قال: وأكثر الصحابة على أنه قبل إدريس .

وقال غيره: هو نوح بن لِمُكْ - بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف - ابن مَثْوَلَخ - بفتح الميم وتشديد المثناة المضمة بعدها ، وفتح الشين المعجمة واللام ، بعدها معجمة - بن أَخْنُوخ - بفتح المعجمة وضم التون الخفيفة بعدها واو ساكنة ثم معجمة ، وهو إدريس فيما يقال.

وروى الطَّبراني عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، مَنْ أَوَّلُ الأنبياء؟ قال: «آدم» قلت: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «نوح، وبنיהם عشرة قرون».

وفي «المستدرك» [٥٤٥ / ٢] عن ابن عباس قال: كان بين آدم ونوح عشرة قرون. وفيه عنه مرفوعاً: «بعث الله نوحًا لأربعين سنة، فلبث في قومه ألف سنة إلّا خمسين عاماً يدعوهُمْ، وعاش بعد الطوفان ستين سنة حتى كثر الناس وفسوا».

وذكر ابن جرير: أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم بمائة وستة وعشرين عاماً. وفي «التهذيب»^(٤) للنووي: أنه أطول الأنبياء عمرًا.

(١) في «تفسيره» / ١ (٣٧٠ / ٨٥) البقرة: ٣٥.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» / ١ (٩٥ / ١).

(٣) في «العجبات» / ٢ (١٢٥٥ / ١).

٣- إدريس: قيل: إنَّه قبل نوح. قال ابن إسحاق: كان إدريس أولبني آدم أعطِيَ النبوة، وهو أخنون بن يَرَد بن مهلائيل بن أُتوش بن قينان بن شيث بن آدم. وقال وهب بن مُنْبَه: إدريس جد نوح، الذي يقال له: حَنُوخ، وهو اسم سريانيٌّ، وقيل: عربيٌ مشتقٌ من الدراسة، لكثرَة درسه الصحف.

وفي «المستدرك» [٥٤٩/٢] بسنده واه عن الحسن عن سُمْرة قال: كاننبي الله إدريس أبيض طويلاً، ضخم البطن، عريض الصدر، قليل شعر الجسد، كثير شعر الرأس. وكانت إحدى عينيه أعظم من الأخرى، وفي صدره نكتة بياض من غير بَرَص، فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى من جُورهم واعتدائهم في أمر الله، رفعه إلى السماء السادسة، فهو حيث يقول: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٥٧]. ذكر ابن قتيبة: أنه رُفع وهو ابن ثلاثة وخمسين سنة.

وفي «صحيَّح ابن حَبَّان» [٩٤] موارد: أنه كاننبياً رسولاً، وأنه أول من خط بالقلم.

وفي «المستدرك» [٥٤٩/٢] عن ابن عباس قال: كان فيما بين نوح وإدريس ألف سنة.

٤- إبراهيم: قال الجواليقى: هو اسم قديم ليس بعربيٍّ، وقد تكلَّمت به العرب على وجوه أشهرها إبراهيم، وقالوا: إبراهام، وقرئ به في السبع، وإبراهيم بحذف الياء، وإبرَهَم، وهو اسم سريانيٌّ معناه: أَبُّ رَحِيم، وقيل: مشتقٌ من البرهمة، وهي شدَّة النظر، حكاه الكرمانى في «عجباته». وهو ابن آزر، واسمه تارح - بمثابة وراء مفتوحة وآخره خاء مهملة - بن ناحور - بنون ومهملة مضمومة - بن شاروخ - بمعجمة وراء مضمومة وآخره خاء معجمة - بن راغوا - بغين معجمة - بن فالخ - بفاء ولام مفتوحة ومعجمة - بن عابر - بمهملة وموحدة - بن شالخ - بمعجمتين - بن أرفخشيد بن سام بن نوح.

قال الواقدي: ولد إبراهيم على رأس ألفي سنة من خلق آدم.

وفي «المستدرك» [٥٥١/٢] من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة قال: اختتن إبراهيم بعد عشرين ومئة سنة، ومات ابن متني سنة.

وحكى التَّوْوِي^(١) وغيره قوله: إنَّه عاش مئة وخمسة وسبعين.

٥- إسماعيل: قال الجواليقى: ويقال: بالنون آخره.

قال التَّوْوِي^(٢) وغيره: وهو أكبر ولد إبراهيم.

٦- إسحاق: ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة، وعاش مئة وثمانين سنة. وذكر أبو عليٍّ ابن مَسْكُوِيَّه في كتاب «نديم الفريد» أنَّ معنى إسحاق بالعبرانية: الصَّحَّاك.

٧- يعقوب: عاش مئة وسبعين وأربعين سنة.

(٢) في «تهذيب الأسماء» ١/١٢٠.

(١) في «تهذيب الأسماء» ١/٩٨.

٨ - يوسف: في «صحيح ابن حبان» [٥٧٧٦] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّ الْكَرِيمَ بْنَ الْكَرِيمِ أَبْنَ الْكَرِيمِ، يُوسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ» [والبخاري: ٣٣٥٣، ومسلم: ٦١٦١، وأحمد: ٩٥٦٨].

وفي «المستدرك» [٥٧٠/٢٢] عن الحسن: أن يوسف أُلقي في الجب وهو ابن اثنين عشرة سنة، ولقي أباه بعد الشمانين، وتوفي له مئة وعشرون .
وفي الصحيح: أنه أُعطي شطر الحُسْنِ. [مسلم: ٤١١].

قال بعضهم: وهو مرسل، لقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ إِلَيْتُكُمْ» [غافر: ٣٤].
وقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب، بل يوسف بن إفرايم بن يوسف بن يعقوب. ويشبه هذا ما في «العجبائب»^(١) للكرمني في قوله: «وَيَرِثُ مِنْ أَهْلِ يَعْقُوبَ» [مريم: ٦] لأن الجمهور على أنه يعقوب بن ماثان، وأن امرأة زكريا كانت أخت مريم بنت عمران بن ماثان، قال: والقول بأنه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم غريب. انتهى.

وما ذكر أنه غريب هو المشهور، والغريب الأول، ونظيره في الغرابة قول نوف البكري: إن موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بنى إسرائيل، بل موسى بن منشى بن يوسف، وقيل: ابن إفرايم بن يوسف، وقد كذبه ابن عباس في ذلك. [البخاري: ١٢٢، ومسلم: ٦١٦٣، وأحمد: ٢١١٠٩].

وأشد من ذلك غرابة ما حكاه النقاش والماوردي: أن يوسف المذكور في سورة غافر من الجن،
بعثه الله رسولاً إليهم. وما حكاه ابن عُسْكَر: أن عمران المذكور في آل عمران هو والد موسى، لا والد
موسى. [٢]

وفي يوسف ست لغات: بتثليث السين مع الواو والهمزة^(٢). والصواب أنه أعمجي لا استنقاك له.

٩ - لوط: قال ابن إسحاق: هو لوط بن هارون بن آزر. وفي «المستدرك» [٥٦١/٥] وهو صحيح] عن ابن عباس قال: لوط ابن أخي إبراهيم.

١٠ - هود: قال كعب: كان أشبه الناس بآدم، وقال ابن مسعود: كان رجلاً جلداً. أخرجهما في «المستدرك». [٥٦٣/٢] وهو صحيح].

وقال ابن هشام: اسمه عابر بن أَرْخَشْدَ بن سام بن نوح.

وقال غيره: الراجح في نسبة أنه هود بن عبد الله بن رباح بن حاوذ بن عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح.

١١ - صالح: قال وَهْبٌ: هو ابن عُبيد بن حاير بن ثمود بن حاير بن سام بن نوح، بُعث إلى قومه حين راحق الْحُلْمُ، وكان رجلاً أحمراً إلى الأبيض، سَبَطَ الشَّعْرَ، فلَبِثَ فِيهِمْ أَرْبَعينَ عَامًا.

(٢) «تهذيب الأسماء» ٢/١٦٧.

(١) «عجبات التفسير» ١/٦٨٧، مريم: ٦.

وقال نُوف الشامي^(١): صالح من العرب، لِمَّا أهلك الله عاداً عمرت ثَمود بعدها، فبعث الله إليهم صالحًا، غلامًا شابًا، ودعاهم إلى الله حتى شُيُط وكبير، ولم يكن بين نوح وإبراهيم نبي إلا هود صالح. أخرجهما في «المستدرك». [٥٦٥/٢].

وقال ابن حَجَر وغيره: القرآن يُذَلِّ على أن ثَمود كان بعد عاد، كما كان عاد بعد قوم نوح.

وقال الثعلبي، ونقله عن النووي في «تهذيبه»^(٢)، ومن خطه نقلت: هو صالح بن أبيد بن ماسمح بن حاذر بن ثَمود بن عاد بن عمُوس بن إرم بن سام بن نوح؛ بعثه الله إلى قومه وهو شاب، وكانوا عرباً، منازلهم بين الحجاز والشام، فأقام فيهم عشرين سنة، ومات بمكة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

١٢ - شعيب: قال ابن إسحاق: هو ابن ميكائيل، كذا بخط الذهبي في اختصار «المستدرك» [٥٦٨/٢]. وقال غيره: ابن ملكاين، وقيل: ابن ميكيل بن يشجن بن لاوى بن يعقوب. ورأيت بخط النووي في «تهذيبه»: ابن ميكائيل بن يشجن بن مدين بن إبراهيم الخليل، كان يقال له: خطيب الأنبياء، وبعث رسولاً إلى أمَّتين: مدين وأصحاب الأئمة، وكان كثير الصلاة، وعمي في آخر عمره. واختار جماعة: أن مدين وأصحاب الأئمة أمة واحدة.

قال ابن كثير: ويدلُّ لذلك أن كلاًّ منهما وعظ بوفاء المكيال والميزان، فَذَلِّ على أنهما واحد. واحتَجَّ الأول بما أخرجَه عن السُّدُّي وعكرمة قالا: ما بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا مِّرْتَبَيْنَ إِلَّا شَعِيبًا، مَرَّةً إِلَى مَدِينٍ فَأَخْذَهُمُ اللَّهُ بِالصَّيْحَةِ، وَمَرَّةً إِلَى أَصْحَابِ الْأَئِمَّةِ فَأَخْذَهُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ يَوْمَ الظِّلَّةِ. وأخرج ابن عساكر في «تاريخه»^(٣) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: أنه قوم مَدِين وأصحاب الأئمة أمتان، بعث الله إليهم شعيباً.

قال ابن كثير: وهو غريب، وفي رفعه نظر، قال: ومنهم مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ بُعْثَى إِلَى ثَلَاثَ أَمَمْ، والثالثة أصحاب الرَّسُولِ.

١٣ - موسى: هو ابن عمران بن يَضْهُر بن قاھث بن لاوى بن يعقوب عليه السلام؛ لا خلاف في نسبة، وهو اسمُ سرياني.

وأخرج أبو الشيخ من طريق عَكْرَمَة عن ابن عباس قال: إنَّما سمي موسى، لأنَّه ألقى بين شجر وماء، فالماء بالقبطية (مو) والشجر (سا).

وفي الصحيح: وصفه بأنه: «آدم طوال جَعْدٌ، كأنه من رجال شَنُوْءَة» [البخاري: ٣٢٣٩، ومسلم: ٤١٩، وأحمد: ٣١٧٩].

(١) نُوف بن فضالة الدمشقي، من رجال الحديث. ورد ذكره في الصحيحين، وكان راوياً للقصص، وهو ابن زوجة كعب الأحبار (ت: ٩٥هـ). «تهذيب التهذيب» ١٠/٤٩٠.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ١/٢٤٨، رقم ٢٦٠، حرف الصاد المهملة. وفيه: جاذر بن ثَمود.

(٣) «تاريخ دمشق» ٢٣/٧٥ - ٧٦.

قال الشعبي: عاش مئة وعشرين سنة.

١٤ - هارون: أخوه شقيقه؛ وقيل: لأبيه فقط، حكاهما الكرماني في «عجبائيه». كان أطوال منه، فصيحاً جداً، مات قبل موسى، وكان ولد قبله بستة. وفي بعض أحاديث الإسراء: «صعدت إلى السماء الخامسة، فإذا أنا بهارون ونصف لحيته بيضاء ونصفها أسود، تكاد لحيته تضرب سرتها من طولها، فقلت: يا جبريل، من هذا؟ قال: المحبب في قومه هارون بن عمران».

وذكر ابن مسکويه: أن معنى هارون بالعبرانية: (المحبب).

١٥ - داود: هو ابن إيشى- بكسر الهمزة وسكون التحتية وبالشين المعجمة- بن عوبد- بوزن جعفر، بمهملة وموحدة- بن باعر- بممحة ومهملة مفتوحة- بن سلمون بن يخشون بن عمى بن يارب- بتخية وأخره موحدة- بن رام بن حضرون- بمهملة ثم معجمة- بن فارص- بفاء وأخره مهملة- بن يهود بن يعقوب.

في الترمذى [٣٤٩٠] أنه كان أَعْبُدَ البِشَرَ . [قال الألباني: صحيح] قال كعب: كان أحمر الوجه، سبط الرأس، أبيض الجسم، طويل اللحية، فيها جُعودَة، حسن الصوت والخلق، وجمع له النبوة والملك. قال التّوّوي^(١): قال أهل التاريخ: عاش مئة سنة، مدة ملكه منها أربعون سنة، وكان له اثنا عشر ابناً.

١٦ - سليمان ولده: قال كعب: كان أبيض جسيماً وسيماً وضيئاً، جميلاً خاشعاً متواضعاً، وكان أبوه يشاوره في كثير من أموره، مع صغر سنّه، لوفر عقله وعلمه. وأخرج ابن جُبَير عن ابن عباس قال: مَلِكُ الْأَرْضَ مُؤْمِنًا: سليمان ذو القرنين، وكافران: نمزود وينختنَّ.

قال أهلُ التاريخ: ملك وهو ابن ثلث عشرة سنة، وابتداً بناء بيت المقدس بعد مُلْكِه بأربع سنين، ومات وله ثلاثة وخمسون سنة.

١٧ - أيوب: قال ابن إسحاق: الصحيح أنه كان من بنى إسرائيل، ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه أبيض.

وقال ابن جرير: هو أيوب بن مُوصى بن روح بن عيسى بن إسحاق.

وحكى ابن عساكر: أن أمّه بنت لوط، وأن أباها ممّن آمن بآيات الله، وعلى هذا فكان قبل موسى.

وقال ابن جرير: كان بعد شعيب.

وقال ابن أبي حيّمة^(٢): كان بعد سليمان، ابْنُلَيْ و هو ابن سبعين، وكانت مدة بلائه سبع سنين، وقيل: ثلاثة عشرة، وقيل: ثلاثة سنين. [«المستدرك» (٢/٥٨١)].

(١) في «تهذيب الأسماء» ١/١٨١.

(٢) ابن أبي حيّمة: أحمد بن زهير البغدادي، أبو بكر، مؤرخ، ثقة من حفاظ الحديث (ت: ٢٧٩هـ). «تذكرة الحفاظ» ٤/١٥٦، «تاريخ بغداد» ٤/١٦٢.

وروى الطبراني: أن مدة عمره كانت ثلاثة وتسعين سنة.

١٨ - ذو الكفل: قيل: هو ابن أئوب. في «المستدرك» [٥٨٢/٢] عن وهب: أن الله بعث بعد أئوب ابنه بشر بن أئوب نبياً، وسمّاه ذا الكفل، وأمره بالدعاء إلى توحيده، وكان مقیماً بالشام عمره حتى مات، وعمره خمس وسبعين سنة.

وفي «العجبائب» للكرمانی^(١): قيل: هو إلياس، وقيل: هو يوشع بن نون، وقيل: هو نبي اسمه ذو الكفل. وقيل: كان رجلاً صالحًا تکفل بأمورٍ فوقَّ بها، وقيل: هو زكريا من قوله: «وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا» [آل عمران: ٣٧]. انتهى.

وقال ابن عسکر: قيل: هو نبي تکفل الله له في عمله بضعف عمل غيره من الأنبياء. وقيل: لم يكن نبياً، وإن إلیسع استخلفه فتكفل له أن يصوم النهار ويقوم الليل. وقيل: أن يصلّي كل يوم مئة ركعة، وقيل: إلیسع، وإن له اسمين.

١٩ - يونس: هو ابن متى - بفتح الميم وتشديد التاء الفوقيَّة - مقصور. ووقع في «تفسير عبد الرزاق»: أنه اسم أمه.

قال ابن حجر: وهو مردود بما في حديث ابن عباس في الصحيح، ونسبه إلى أبيه، قال: فهذا أصح^(٢). قال: ولم أقف في شيء من الأخبار على اتصال نسبه، وقد قيل: إنه كان في زمان ملوك الطوائف من الفرس. روى ابن أبي حاتم عن أبي مالك: أنه لبث في بطن الحوت أربعين يوماً. وعن جعفر الصادق: سبعة أيام. وعن فتادة: ثلاثة، وعن الشعبي قال: التقطه ضحى، ولقطعه: عشيَّة.

وفي يونس سُّنُّ لغات: تثليث النون مع الواو والهمزة، والقراءة المشهورة بضم النون مع الواو، قال أبو حيَّان: وقرأ طلحة بن مصطفى بكسر يونس ويوسف، أراد أن يجعلهما عربيين مشتتين من (أيس) و(أييف) وهو شاذٌ.

٢٠ - إلياس: قال ابن إسحاق في «المبتدأ»: هو ابن ياسين بن فتحاصل بن العيازير بن هارون أخي موسى بن عمران.

وقال ابن عسکر: حكى القُبَّاني أنه من سبط يوشع.

وقال وهب: إنه عمر كما عمر الخضر، وإنه يبقى إلى آخر الزمان.

وعن ابن مسعود: أن إلياس هو إدريس، وسيأتي قريباً؛ وإلياس بهمزة قطع، اسم عبراني، وقد زيد في آخره ياء ونون، في قوله تعالى: «سَلَّمَ عَلَّهُ إِلَيْ يَاسِينَ» [الصافات: ١٣٠]. كما قالوا في إدريس: (إدرايسين)، ومن قرأ: «آل يس»^(٣) فقيل: المراد آل محمد.

(١) «عجبائب التفسير...» ٧٤٥ / ١، الأنبياء: ٨٥.

(٢) أحمد ٢١٦٧، والبخاري ٣٤١٣) والحديث: «ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خيرٌ من يونس بن متى» فكانت النسبة إلى أبيه.

(٣) وهي قراءة متواترة. قرأ بها نافع وابن عامر.

٢١ - إلَيْسَع : قال ابن جبیر: هو ابن أخطوب بن العجوز. قال: والعامة تقرؤه بلام واحدة مخففة، وقرأ بعضهم: (واللّیسُع)^(١)، بل مین وبالتشدید، فعلى هذا هو عجمي، وكذا على الأولى، وقيل: عربي منقول من الفعل، من وسع يسع.

٢٢ - زکریا : كان من ذریة سليمان بن داود، وُقُتل بعد قتل ولده، وكان له يوم بُشّر بولده اثنتان وتسعون سنة، وقيل: تسع وتسعون، وقيل: مئة وعشرون. وزکریا: اسم أعجمي، وفيه خمس لغات، أشهرها: المد، والثانية: القصر، وقرئ بهما في السبع. وزکریا بتشدید الياء وتحفيفها، ورَكَرَ كَلَمَ.

٢٣ - يحيى ولده: أول من سمي يحيى، بنص القرآن، ولد قبل عيسى بستة أشهر، ونَبِيٌّ صغيراً، وقتل ظلماً، وسلط الله على قاتليه بختنصر وجيوشه. ويحيى اسم أعجمي، وقيل: عربي. قال الواحدي: وعلى القولين لا ينصرف.

قال الكرمانی: وعلى الثاني إنما سمي به، لأنَّه أحيا الله بالإيمان، وقيل: لأنَّه حيَّ به رَحْمُ أَمَّهِ، وقيل: لأنَّه استشهد، والشهداء أحباء، وقيل: معناه (يموت) كالمحاكمة للمهلكة، والسلیم للدين.

٢٤ - عيسى ابن مريم بنت عمران: خلقه الله بلا أب، وكانت مدة حمله ساعة، وقيل: ثلاثة ساعات، وقيل: ستة أشهر، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: تسعة، ولها عشر سنين، وقيل: خمس عشرة، ورُفع وله ثلاث وثلاثون سنة، وفي أحاديث: أنه ينزل ويقتل الدجال ويتزوج، ويُولد له، ويُحَجَّ ويُمَكَّثُ في الأرض سبع سنين، ويدفن عند النبي ﷺ. وفي الصحيح: «أنَّه ربيعة أحمر، كأنما خرج من دِيَمَاس» يعني حماماً. [البخاري: ٣٣٩٤، ومسلم: ٤٢٤، وأحمد: ٧٧٨٩].

وعيسى اسم عبراني أو سرياني.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن ابن عباس قال: لم يكن من الأنبياء من له اسمان إلا عيسى

ومحمد ﷺ.

٢٥ - محمد ﷺ: سمي في القرآن بأسماء كثيرة، منها محمد وأحمد.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة قال: خمسة سُمُوا قبل أن يكونوا: محمد: ﴿وَمُبَتَّأٌ بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ آئِمَّةٍ أَمَّهُ﴾ [الصف: ٦]، ويحيى: ﴿إِنَّا نَبِشِّرُكُمْ بِعُلَمَاءٍ أَسْمُهُمْ يَتَّحَذَّجُونَ...﴾ [مریم: ٧]، وعيسى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَتَّأُكُمْ بِكَلَمَةٍ مِّنْ أَسْمَهُ الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، وإسحاق ويعقوب: ﴿بَشَّرْنَاهُمْ بِإِنْسَحَاقَ وَبِنَّ وَلَاءَ إِنْسَحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. قال الراغب^(٣): وَخُصَّ لِفَظُ (أَحْمَد) فِيمَا بَشَّرَ بِهِ عِيسَى، تَبَيَّنَهُ عَلَى أَنَّهُ أَحْمَدُ مِنْهُ وَمِنَ الَّذِينَ قَبْلَهُ.

وفيه من أسماء الملائكة:

١ و٢ - جبريل وميكائيل: وفيهما لغات: جِبْرِيل؛ بكسر الجيم والراء بلا همزة، وجَبْرِيل بفتح

(١) وهي قراءة متواترة. قرأ بها حمزة والكسائي.

(٢) في «تفسيره» ٦٥١/٢، آل عمران: ٤٥.

(٣) في «مفداداته» مادة: حمد.

الجيم وكسر الراء بلا همز، وجبرائيل بهمزة بعد الألف، وجبرائيل بباءين بلا همز، وجبرائيل بهمزة وباء بلا ألف، وجبرائيل مشددة اللام، وقرئ بها.

قال ابن حِنْيٍ^(١): وأصله (كوريا) فغيره بالتعريف وطول الاستعمال إلى ما ترى.
وقرئ: (ميكيائيل) بلا همز، و«ميكيائيل» و«ميكل».

أخرج ابن جرير من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: جبريل عبد الله، وميكائيل عبيد الله، وكل اسم فيه: (إيل) فهو معبد لله.

وأخرج عن عبد الله بن العارث قال: (إيل): الله؛ بالعبرانية.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن عبد العزيز بن عمير قال: اسم جبريل في الملائكة خادم الله.
فائدة: قرأ أبو حَيْوَةَ: «فَازَّسْلَنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا» [مريم: ١٧]، بالتتشديد، وفسر ابن مهران بأنه اسم لجبريل، حكاه الكرمانى في «عجباته»^(٣).

٣٤ - وهاروت وماروت: أخرج ابن أبي حاتم^(٤) عن عليٍّ قال: هاروت وماروت ملائكان من ملائكة السماء. وقد أفردت في قصتهما جزءاً.

٥ - والرعد: ففي الترمذى [٣١١٧] من حديث ابن عباس: أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبَرْنَا عَنِ الرَّعْدِ، فَقَالَ: «مَلَكٌ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ، مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ» [وهو صحيح].

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: الرعد ملك يسبح.

وأخرج عن مجاهد: أنه سئل عن الرعد فقال: هو ملك يسمى الرعد، ألم تر أن الله يقول: «وَيُسَيِّغُ الرَّعْدَ لِمُحَمَّدٍ» [الرعد: ١٣].

٦ - والبرق: فقد أخرج ابن أبي حاتم، عن محمد بن مسلم قال: بلغنا أن البرق ملك له أربعة وجوه: وجه إنسانٍ، ووجه ثورٍ، ووجه نَسِيرٍ، ووجه أسدٍ، فإذا مَصَعَ^(٥) بذِئْبَهِ فذلك البرقُ.

٧ - ومالك: خازن النار.

٨ - والسجل: أخرج ابن أبي حاتم^(٦) عن أبي جعفر الباقر قال: السجل ملك، وكان هاروت وماروت من أعوانه.

وأخرج عن ابن عمر قال: السجل ملك.

وأخرج عن السُّدُّي قال: ملكٌ مُوَكَّلٌ بالصحف.

(١) عثمان بن جني أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو (ت: ١٤٠/٣٩٢هـ). «شذرات الذهب» /٣، «بيتيمة الدهر» /١/٧٧.

(٢) في «تفسيره» /١٨٢/٩٦٣، وما بعد، البقرة: ٩٨. (٣) ١/٦٩١ مريم: ١٧، وهي قراءة شاذة.

(٤) في «تفسيره» /١٨٩/١٠٠٤ و(١٠٠٥).

(٥) مَصَعُ البرق.. لمع، والدابة بذئبها: حركته وضربت به. «القاموس المحيط»: مَصَعٌ.

(٦) في «تفسيره» /١٨٩/١٠٠٤ رقم (١٠٠٤).

٩ - وتعيد: فقد ذكر مجاهد، أنه اسم كاتب السينات، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٢٨٧/٣] فهو لاء تسعه.

١٠ - وأخرج ابن أبي حاتم^(١) من طرق مرفوعة وموقوفة ومقطوعة: أن ذا القرنين ملأ من الملائكة؛ فإن صح أكمل العشرة.

١١ - وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: «يَوْمَ يُئْرُجُونَ الْأَرْجُونَ» [النَّبَا: ٣٨]. قال: ملك من أعظم الملائكة خلقاً. فصاروا أحد عشر.

١٢ - ثم رأيت الراغب قال في «مفرداته»^(٣) في قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السِّكِينَةَ فِي ثُوبِ الْمُؤْمِنِينَ» [الفتح: ٤]. قيل: إنه ملَك يُسَكِّنُ قلبَ الْمُؤْمِنِ وَيُؤْمِنُهُ، كما روي أن السكينة تطق على لسان عمر. وفيه من أسماء الصحابة: زيد بن حارثة.

والسجل في قول من قال: إنه كاتب النبي ﷺ. أخرجه أبو داود [٢٩٣٥ وضعفه الألباني] والنَّسَائِي من طريق أبي الجوزاء، عن ابن عباس.

وفيه من أسماء المتقدمين غير الأنبياء والرسل:

عمران: أبو مریم، وقيل: أبو موسى أيضاً، وأخوها هارون، وليس بأخي موسى، كما في حديث أخرجه مسلم، وسيأتي آخر الكتاب.

وعزير، وتبع - وكان رجلاً صالحًا - كما أخرج الحاكم [٤٥٠/٢١]. وقيل:نبي، حكاہ الكرمانی في عجائبها^(٤).

ولقمان؛ وقد قيل: إنه كان نبیاً، والأكثر على خلافه؛ أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: كان لقمان عبداً حَبَشِياً نجَاراً.

ويوسف، الذي في سورة غافر [٣٤].

ويعقوب في أول سورة مریم على ما تقدم.

وتقي، في قوله فيها: «إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنَكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا» [مریم: ١٨]؛ قيل: إنه اسم رجل كان من أمثل الناس، أي: إن كنت في الصلاح مثل تقی، حکاہ الشعلبی.

وقيل: اسم رجل كان يتعرض للنساء. وقيل: إنه ابن عمها، أتاهها جبريل في صورته. حکاہاما الكرمانی في عجائبها^(٥).

(١) في «تفسيره» ٧/٢٣٨٢ رقم ١٢٩٣٨ سورة الكهف: ٨٣.

(٢) في «تفسيره» ١٠/٣٣٩٦ رقم ١٩١٠٨ سورة النَّبَا: ٣٨.

(٣) مادة: سکن، وحديث: نطق السكينة على لسان عمر. مروي عن ابن مسعود. انظر النهاية ٢/٣٨٦.

(٤) ١٠٧٧ سورة الدخان: ٣٧، وقد حکاہ الكرمانی عن عائشة أن تَبَعَّا رجُل صالح. وعن ابن عباس أنه نبی. وعن سعید بن جُبیر أنه رجل كسا الكعبة، وقال أبو عبيدة: من ملوك اليمن.

(٥) «عجائب التفسير...» ١/٦٩٠ مریم: ١٨.

وفيه من أسماء النساء :

مريم لا غير، لنكتة تقدمت في نوع الكنية. ومعنى مريم - بالعبرية - : الخادم.

وقيل : المرأة التي تغازل الفتيان، حكاها الكرماني.

وقيل : إن بعلاً في قوله : ﴿أَنَّذَعُونَ بِعَلَاء﴾ [الصفات: ١٢٥] اسم امرأة كانوا يعبدونها ، حكاها ابن عُسْكَرُ.

وفيه من أسماء الكفار :

قارون، وهو ابن يصهر ابن عم موسى، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس.

وجالوت، وهامان، وبشرى الذي ناداه الوارد المذكور في سورة يوسف بقوله : ﴿بَنَثَرَى﴾ [يوسف: ١٩] في قول السديّ. أخرجه ابن أبي حاتم ^(١).

وازر أبو إبراهيم، وقيل : اسمه تارح وازر لقب؛ أخرج ابن أبي حاتم ^(٢) من طريق الضحاك عن ابن عباس قال : إن أبو إبراهيم لم يكن اسمه آزر؛ إنما كان اسمه تارح. وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : معنى آزر : الصنم.

وأخرج عن السديّ قال : اسم أبيه تارح، واسم الصنم آزر.

وأخرج عن مجاهد قال : ليس آزر أبو إبراهيم.

ومنها : النسيء، أخرج ابن أبي حاتم ^(٣) عن أبي وايل قال : كان رجل يسمى النسيء من بنى كنانة، كان يجعل المحرّم صفراً يستحلّ به الغائم.

وفيه من أسماء العجن :

أبومهم إبليس، وكان اسمه أولاً عازيل، أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان إبليس اسمه عازيل.

وأخرج ابن جرير عن السديّ قال : كان اسم إبليس الحارت، قال بعضهم : هو معنى عازيل.

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال : إنما سمّي إبليس، لأن الله أبلسه من الخير كله ؛ أيسه منه.

وقال ابن عسکر : قيل في اسمه : فترة، حكا الخطابي. وكنيته أبو گزدوس، وقيل : أبو فترة، وقيل : أبو مرة، وقيل : أبو لبینی، حكا السهيلي في «الروض الأنف».

فيه من أسماء القبائل :

ياجوج، وmajog، وعاد، وثمود، ومدين، وقريش، والروم.

(١) في «تفسيره» ٤/١٣٢٥ (٧٤٩١) الأنعام : ٧٤.

(٢) في «تفسيره» ٧/٢١١٣ (١١٤٠٩).

(٣) في «تفسيره» ٦/١٧٩٤ (١٠٠١٦) التوبية : ٣٧.

وفيه من الأقوام بالإضافة:

قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تبع، وقوم إبراهيم، وأصحاب الأئكة - قيل: هم مدين - وأصحاب الرس، وهم بقية من ثمود، قاله ابن عباس. وقال عكرمة: هم أصحاب ياسين. وقال قتادة: هم قوم شعيب، وقيل: هم أصحاب الأخدود، واختاره ابن جرير.

وفيه من أسماء الأصنام التي كانت أسماء لأناس:

وَدَ، وسَوْعَ، وَيَغْوِثَ، وَيَعْوِقَ، وَنَسَرَ، وَهِيَ أَصْنَامُ قَوْمِ نُوحَ. وَاللَّاتُ، وَالْعَزَى، وَمَنَةُ، وَهِيَ أَصْنَامُ قَرِيشَ، وَكَذَا الرُّجْزَ - فِيمَنْ قَرَأَهُ بِضمِ الرَّاءِ - ذَكَرَ الْأَخْفَشَ فِي كِتَابِ «الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ» أَنَّهُ اسْمٌ صَنْمٌ. وَالْجِبْتُ وَالْطَّاغُوتُ، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْهُمَا صَنْمَانٌ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمَا، ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْ عَكْرَمَةَ قَالَ: الْجِبْتُ وَالْطَّاغُوتُ صَنْمَانٌ.

وَالرَّشَادُ، فِي قُولِهِ فِي سُورَةِ غَافِرِ: ﴿وَمَا أَهْدِيْكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]. قيل: هو اسم صنم من أصنام فرعون، حكاه الكرمانى في «عجبائي».

وَيَعْلُ: وَهُوَ صَنْمٌ قَوْمِ إِلَيَّاسٍ. وَآزَرَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ صَنْمٌ.

روى البخاري [٤٩٢٠] عن ابن عباس: وَدَ وَسَوْعَ وَيَغْوِثَ وَيَعْوِقَ وَنَسَرَ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحَ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَيْهِمْ أَنْ انصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابَهُمْ وَسَمُّوهَا بِأَسْمَاهُمْ؛ فَفَعَلُوا، فَلَمْ تَعْبُدْهُمْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولُوكُهُ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ عَنْ عَرْوَةَ: أَنَّهُمْ أُولَادُ آدَمَ لِصَلَبِهِ.

وَأَخْرَجَ البخاري [٤٨٥٩] عن ابن عباس قال: كَانَ الْلَّاتُ رَجُلًا يُلْتُ سَوَيْقَ الْحَاجَّ. وَحَكَاهُ ابْنُ جَنِيْهِ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ: (اللَّاتُ) [النَّجْمُ: ١٩]، بِتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَفَسْرَهُ بِذَلِكَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمَ عَنْ مَجَاهِدَه.

وفيه من أسماء البلاد والبقاء والأمكنة والجبال:

بَكَّةُ: اسْمُ لِمَكَةَ؛ فَقِيلَ: الْبَاءُ بَدْلُ مِنَ الْمِيمِ، وَمَا خَذَهُ مِنْ تَمَكُّثِ الْعَظَمِ، أَيْ: اجْتَذَبَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَخَّ، وَتَمَكَّكَ الْفَصِيلُ مَا فِي ضَرْعِ النَّاقَةِ؛ فَكَانَهَا تَجْتَذِبُ إِلَى نَفْسِهَا مَا فِي الْبَلَادِ مِنَ الْأَقْوَاتِ. وَقِيلَ: لَأَنَّهَا تَمَكَّنَتِ الْذُنُوبُ، أَيْ: تَذَهَّبُ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: لِقَلْةِ مَائِهِا، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا فِي بَطْنِ وَادِي تَمَكَّكَ الْمَاءِ مِنْ جَبَالِهَا عِنْدِ نَزُولِ الْمَطَرِ، وَتَنْجُذِبُ إِلَيْهَا السَّيُولَ. وَقِيلَ: الْبَاءُ أَصْلُهُ، وَمَا خَذَهُ مِنَ الْبَكَّ، لَأَنَّهَا تَبَكَّ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ، أَيْ: تَكْسِرُهُمْ، فَيَذْلُلُونَ لَهَا وَيَخْضُعُونَ، وَقِيلَ: مِنَ التَّبَكَّ وَهُوَ الْأَزْدَحَامُ؛ لِازْدَحَامِ النَّاسِ فِيهَا فِي الطَّوَافِ.

وَقِيلَ: مَكَّةُ الْحَرَمَ، وَبَكَّةُ الْمَسْجِدِ خَاصَّةً، وَقِيلَ: مَكَّةُ الْبَلَدِ، وَبَكَّةُ الْبَيْتِ وَمَوْضِعُ الطَّوَافِ. وَقِيلَ: الْبَيْتُ خَاصَّةً.

والمدينة: سميت في الأحزاب بيشرب، حكاية عن المنافقين، وكان اسمها في الجاهلية، فقيل: لأنه اسم أرض في ناحيتها، وقيل: سميت بيشرب بن وائل منبني إرم بن سام بن نوح؛ لأنه أول من نزلها، وقد صح النهي عن تسميتها به [البخاري: ٣٦٢٢، وأحمد: ١٨٥١٩]؛ لأنه يكره كان يكره الاسم الخبيث، وهو يشعر بالترّب وهو الفساد، أو التشرب وهو التوبیخ.

وبدر: وهي قرية قرب المدينة، أخرج ابن جرير^(١) عن الشعبي قال: كانت بدر لرجل من جهة نسمى بدرًا، فسميت به. قال الواقدي: فذكرت ذلك لعبد الله بن جعفر ومحمد بن صالح فأنكراه، وقالا: لأي شيء سميت الصفراء ورابع؟ هذا ليس بشيء، إنما هو اسم الموضع.

وأخرج عن الضحاك قال: بدر ما بين مكة والمدينة.

وأحد: قرئ شادًّا: (إذ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أُحُدٍ) [آل عمران: ١٥٣].

وحنين: وهي قرية قرب الطائف.

وجم: وهي مزدلفة.

والمشعر الحرام: وهو جبل بها.

ونقع: قيل: هو اسم لما بين عرفات إلى مزدلفة، حكاية الكرمانية.

ومصر، وبابل: وهي بلد بسواد العراق.

والأكلة، وليكا، بفتح اللام: بلد قوم شعيب، والثاني: اسم البلدة، والأول اسم الكورة.

والحجر: منازل ثمود ناحية الشام عند وادي القرى.

والأخاف: وهي جبال الرمل بين عمان وحضرموت، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أنها جبل بالشام.

وطور سيناء: وهو الجبل الذي نودي منه موسى.

والجودي: وهو جبل بالجزيرة.

وطوى: اسم الوادي، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس.

وأخرج من وجه آخر عنه: أنه سمى طوى؛ لأن موسى طواه ليلاً. وأخرج عن الحسن قال: هو واد بفلسطين، قيل له: طوى؛ لأنه قدس مرتين. وأخرج عن مبشر بن عبيد قال: هو واد بأيلة، طوى بالبركة مرتين.

والكهف: وهو البيت المنقول في الجبل.

والرقيم: أخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن ابن عباس قال: زعم كعب أن الرقيم القرية التي خرجوا منها، وعن عطية قال: الرقيم وادٍ. وعن سعيد بن جُبیر مثله. وأخرج من طريق العوفى عن ابن عباس

(١) ابن جرير / ٣ ٧٥ آل عمران: ١٢٣ هنا، والصفراء ورابع: أسماء أماكن في جزيرة العرب.

(٢) في «فسيحة» ٧/ ٢٣٤٦ (١٢٧١٥) الكهف: ٩.

قال: الرقيم وادٍ بين عقبان وأيّلة دون فلسطين. وعن قتادة قال: الرقيم اسم الوادي الذي فيه الكهف. وعن أنس بن مالك قال: الرقيم الكلب.

والعِرْم: أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن عطاء قال: العِرْم اسم الوادي.

وحرْد: قال السُّدِّي: بلغنا أن اسم القرية حرْد، أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

والصَّرِيم: أخرج ابن جرير عن سعيد بن جبیر: أنها أرض باليمن تسمى بذلك.

وَهَقٌ: وهو جبل محيط بالأرض.

والجُرْز: هو اسم أرض.

والطاویة: قيل: اسم البقعة التي أهلكت بها ثمود، حكاها الكرمانی.

وفي من أسماء الأماكن الأخرىوية:

الفردوس: وهو أعلى مكان في الجنة.

وعليون: قيل: أعلى مكان في الجنة، وقيل: اسم لما دُوّن فيه أعمال صلحاء الثقلين.

والكوتور: نهر في الجنة، كما في الأحاديث المتواترة.

وسلسیل وتسنیم: عینان في الجنة.

وسجن: اسم لمكان أرواح الكفار.

وصَعُود: جبل في جهنم، كما أخرجه الترمذی [٢٥٧٦] من حديث أبي سعيد مرفوعاً. [وهو ضعيف].

وغَيْ وأثام ومويق والسمير وويل وسائل وسُحْنٌ: أودية في جهنم.

أخرج ابن أبي حاتم^(٣) عن أنس بن مالك في قوله: «وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْيِقًا» [الكهف: ٥٢]، قال:

وادٍ في جهنم من قبح. وأخرج^(٤) عن عكرمة في قوله: «مَوْيِقًا» قال: هو نهر في النار.

وأخرج الحاكم في «مستدرکه» [٢/٣٧٤] وهو صحيح عن ابن مسعود في قوله: «فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْبًا»

[مریم: ٥٩]، قال: وادٍ في جهنم.

وأخرج الترمذی [٣١٦٤] وغيره من حديث أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «ويل: وادٍ في جهنم، يهوي فيه الكفار أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره» [ضعفه الالباني].

وأخرج ابن المنذر عن ابن مسعود قال: «ويل وادٍ في جهنم من قبح».

وأخرج ابن أبي حاتم^(٥) عن كعب قال: في النار أربعة أودية يعذّب الله بها أهلها: غليظ ومويق وأثام وغَيْ.

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٣٦٦.

(٢) في «تفسيره» ١٠/٣١٦٦.

(٣) في «تفسيره» ٧/٢٣٦٧.

(٤) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/٣٦٨.

(٥) في «تفسيره» ٨/٢٧٣٠.

(٦) في «تفسيره» ١٠/١٧٨٩١.

(٧) في «تفسيره» ٧/١٢٨٥٦.

(٨) في «تفسيره» ٨/١٥٤٠٧.

وأخرج عن سعيد بن جبير قال: **السعير وادٌ من قَبْحٍ في جهنم، وسُحْقٌ وادٌ في جهنم.**

وأخرج عن أبي زيد في قوله: **﴿سَأَلَ سَائِلٍ﴾** [المعارج: ١]: هو وادٌ من أودية جهنم يقال له: سائل.

والفلق: جُبٌ في جهنم، في حديث مرفوع أخرجه ابن جرير.

ويحومون: دخان أسود، أخرجه الحاكم عن ابن عباس. [«المستدرك» (٤٧٦/٢) وهو صحيح].

و فيه من المنسوب إلى الأماكن:

الأَمَّيَّ، قيل: نسبة إلى أم القرى مكة.

وعبقيٰ، قيل: إنه منسوب إلى عبقر، موضع للجن ينسب إليه كلُّ نادرٍ.

والسامريٰ، قيل: منسوب إلى أرض يقال لها: سامرون، وقيل: سامرة.

والعربىٰ، قيل: منسوب إلى عربة، وهي باحة دار إسماعيل عليه السلام، أنشد فيها:

وَغَرْبَةُ أَرْضٍ مَا يَحْلِ حِرَامَهَا مِنَ النَّاسِ إِلَّا اللَّوَذُعِيُّ الْحُلَاجِلُ^(١)

يعني: النبي ﷺ.

و فيه من أسماء الكواكب: الشمس والقمر، والطارق، والشُّعُرُى.

فائدة: قال بعضهم: سمي الله في القرآن عشرة أجناس من الطير: السلوى، والبعوض، والذباب، والنحل، والعنكبوت، والجراد، والهدد، والغراب، وأبابيل، والنمل، فإنه من الطير لقوله في سليمان: **﴿عِلِّمْنَا مَنْطَقَ الطَّيْرِ﴾** [النمل: ١٦]. وقد فهم كلامها.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الشعبي قال: النملة التي فقه سليمان كلامها كانت ذات جناحين.

فصل: أمَّا الْكُنْتَى، فليس في القرآن منها غير أبي لَهَبٍ، واسمُه عبد العزَّى، ولذلك لم يذكر باسمه؛ لأنَّه حرام شرعاً؛ وقيل: للإشارة إلى أنه جهنمي.

وأما الألقاب: فمنها إسرائيل: لقب يعقوب، ومعناه عبد الله، وقيل: صفة الله، وقيل: سَرِيَ الله؛ لأنَّه أَسْرَى لِمَا هاجر.

آخر ابن جرير من طريق عمرٍ عن ابن عباس: أن إسرائيل كقولك: عبد الله.

وأخرج عبد بن حميد في «تفسيره»، عن أبي مجلز قال: كان يعقوب رجلاً بطشاً، فلقي ملكاً فعالجـه فصرعـه الملكـ، فضرـبـ علىـ فخذـيهـ، فـلـمـ رـأـيـ يـعـقوـبـ ماـ صـنـعـ بـهـ بـطـشـ بـهـ، فـقـالـ: ماـ أـنـاـ بـتـارـكـ حـتـىـ تـسـمـيـنـيـ اـسـمـاـ، فـسـمـاءـ إـسـرـاـئـيلـ. قـالـ أـبـوـ مـجـلـزـ: أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ مـنـ أـسـمـاءـ الـمـلـائـكـةـ؟

و فيه لغات، أشهرها باء بعد الهمزة ولام، وقرئ إسرائيل؛ بلا همز.

قال بعضهم: **ولم يُخاطَب اليهود في القرآن إلَّا بـ﴾يَبْيَأَ إِسْرَائِيلَ﴾** دون (يا بني يعقوب) لنكتة،

(١) **اللَّوَذُعِيُّ:** الرجل الظريف القوي الفؤاد. **الْحُلَاجِلُ:** السيد الوقور. **القاموس المحيط:** لَذَعَ، «مختار الصحاح»: حللَ.

وهو: أنهم خوطبوا بعبادة الله، وذُكروا بدين أسلفهم موعظة لهم، وتنبيهاً من غفلتهم. فسموا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله تعالى، فإن إسرائيل اسم مضاف إلى الله في التأويل، ولما ذكر موهبته لإبراهيم وبشيره به قال يعقوب، وكان أولى من إسرائيل، لأنها موهبة بمعقب آخر، فناسب ذكر اسم يشعر بالتعقب.

ومنها: المسيح، لقب ليعيسى، ومعناه قيل: الصديق، وقيل: الذي ليس لرجله أخْمَص، وقيل: الذي لا يمسح ذا عاهة إلا برأ، وقيل: الجميل، وقيل: الذي يمسح الأرض؛ أي: يقطعها، وقيل: غير ذلك.

ومنها: إلياس؛ قيل: إنه لقب إدريس. أخرج ابن أبي حاتم^(١) بسنده حسن عن ابن مسعود قال: إلياس هو إدريس، وإسرائيل هو يعقوب، وفي قراءته: (وإن إدرايس لمن المرسلين) (سلام على إدرايسين)، وفي قراءة أبي: (وإن إيليسين) (سلام على إيليسين).

ومنها: ذو الْكِفْل؛ قيل: إنه لقب إلياس، وقيل: لقب إلیسع، وقيل: لقب يوشع، وقيل: لقب زكريا.

ومنها: نوح، اسمه عبد الغفار، ولقبه نوح، لكثرة نَوْحَه على نفسه في طاعة ربِّه، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن يزيد الرقاشي.

ومنها: ذو القرنيين، واسمها إسكندر، وقيل: عبد الله بن الضحاك بن سعد، وقيل: المنذر بن ماء السماء. وقيل: الصعب بن قرين بن الهمال. حكاهما ابن عَسْكَر. ولُقب ذا القرنيين؛ لأنه بلغ قرنَي الأرض المشرق والمغرب، وقيل: لأنه ملك فارس والروم، وقيل: كان على رأسه قرنان، أي: ذُؤابتان، وقيل: كان له قرنان مِنْ ذهب، وقيل: كانت صفحات رأسه من نحاس، وقيل: كان على رأسه قرنان صغيران تواريهم العماممة، وقيل: إنه ضُرب على قرنه فمات ثم بعثه الله، فضربوه على قرنه الآخر، وقيل: لأنه كان كريم الطُّرُفَين. وقيل: لأنه انفرض في وقته قرنان من الناس وهو حيٌّ، وقيل: لأنه أُعطي علم الظاهر وعلم الباطن، وقيل: لأنه دخل النور والظلمة.

ومنها: فرعون، واسمها الوليد بن مصعب، وكتبه أبو العباس، وقيل: أبو الوليد، وقيل: أبو مرة. وقيل: إن فرعون لُقب لكل من ملك مصر. أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كان فرعون فارسيًا من أهل إضطظر.

ومنها: تُبَعَ، قيل: كان اسمه أسعد بن ملكي كَرِب، وسُميَ تُبَعًا لكثرة مَنْ تَبَعَه. وقيل: إنه لُقب ملوك اليمن، سُميَ كل واحد منهم تُبَعًا؛ أي: يتبع صاحبه، كالخليفة يَحُلُّفُ غيره.



النوع السبعون

فِي الْمُبَهَّمَاتِ

أفرده بالتأليف السهيلي، ثم ابن عساكر، ثم القاضي بدر الدين بن جماعة. ولي فيه تأليف لطيف،
جمعَ فوائد الكتب المذكورة مع زواياً أخرى، على صغر حجمه جداً^(١). وكان من السلف من يعتني به
كثيراً. قال عُكرمة: طلبتُ الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم أدركه الموت أربع عشرة
سنة.

وللإبهام في القرآن أسباب:

أحداها: الاستغناء ببيانه في موضع آخر، كقوله: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧]، فإنَّه مبين في قوله: «مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ الْيَتَامَةِ وَالصَّدِيقَيْنِ وَالشَّهِداءِ وَالصَّابِرِيْنِ» [النساء: ٦٩].

الثاني: أن يَعْيَّن لاشتهره، كقوله: «وَلَمَّا يَكَادُ أَسْكَنَ أَنَّ وَرَجُلَكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٣٥]، ولم يقل: (حَوَاء)؛ لأنَّه ليس له غيرها. «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِيعِهِ» [البقرة: ٢٥٨]، والمراد نمرود، لشهرة ذلك، لأنَّه المرسل إليه. قيل: وقد ذكر الله فرعون في القرآن باسمه ولم يسمْ نمرود؛ لأنَّ فرعون كان أذكي منه، كما يؤخذ من أجوبيه لموسى، ونمرود كان بليداً، ولهذا قال: «أَنَا أَحَىٰ وَأَمِيتُ» [١٧] وفعَّلَ ما فعل من قتل شخص والعفو عن آخر، وذلك غاية البلادة.

الثالث: قَضَى السَّرُّ عَلَيْهِ، لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي اسْتِعْطَافَةِ نَحْنُ، نَحْوَهُ: «وَمَنْ أَنَّاسٍ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . .» الآية [البقرة: ٢٠٤]، هُوَ الْأَخْنِسُ بْنُ شُرِيقٍ؛ وَقَدْ أَسْلَمَ بَعْدَ وَحْسُنِ إِسْلَامِهِ.

الرابع: أَلَا يَكُونُ فِي تَعْبِينِهِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ، نَحْوُهُ: «أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ» [البَقَرَةُ: ٢٥٩].
«وَسَعَاهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ» [الْأَعْرَافُ: ١٦٣].

الخامس: التنبية على العموم، وأنه غير خاص، بخلاف ما لو عين، نحو: «وَمَن يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا» [النساء: ١٤٠].

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم، نحو: ﴿وَلَا يَأْتِي أُفْلُوَةُ الْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢].
 ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدِيقِ وَصَدَقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، ﴿إِذْ يَكُوْلُ لِصَحْبِهِ﴾ [التوبه: ٤٠]، والمراد:
 الصديق في الكل.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكُمْ هُوَ أَلْأَبْرَؤُ﴾ [الكوثر: ٣].
تبنيه: قال الزركشي في «البرهان»^(٢): لا يُبحث عن مبهم أخبر الله باستئثاره بعلمه، كقوله:

(١) هو: «مفہمات الأقان فی مہمات القرآن». مطبوع متداول.

٢٤٤ / ١ النوع ٦.) «البرهان»

﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، قال: والعجب ممن تجرأ وقال: إنهم قُرْيظة، أو من الجن.

قلت: ليس في الآية ما يدل على أن جنسهم لا يعلم، إنما المنفي علم أعيانهم، ولا ينافي العلم بكونهم من قُرْيظة، أو من الجن، وهو نظير قوله في المنافقين: ﴿وَمَنْ حَوَّلَكُمْ مِنَ الْأَقْرَابِ مُنْتَفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِفَاقَ لَا تَعْلَمُهُمْ هُنَّ لَمْعَمُونَ﴾ [التوبه: ١٠١]؛ فإن المنفي علم أعيانهم، ثم القول في أولئك بأنهم بنو قُرْيظة، أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد^(١). والقول بأنهم من الجن، أخرجه ابن أبي حاتم^(٢) من حديث عبد الله بن غريب، عن أبيه مرفوعاً، عن النبي ﷺ، فلا جرأة.

فصل: أعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل المحضر؛ لا مجال للرأي فيه، ولما كانت الكتب المؤلفة فيه وسائل التفاسير يذكر فيها أسماء المبهمات والخلاف فيها، دون بيان مستند يرجع إليه، أو عزّو يعتمد عليه، أفت الكتاب الذي ألقته، مذكورة فيه عزّو كلّ قول إلى قائله من الصحابة والتبعين وغيرهم، معززاً إلى أصحاب الكتب الذين خرّجوا ذلك بأسانيدهم، ميتناً فيه ما صحّ سنته وما ضعف، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظير له في نوعه، وقد رتبته على ترتيب القرآن، وأنا أخص هنا مبهماته بأوّجز عبارة، تاركاً العزو والتخرّيج غالباً، اختصاراً وإحالة على الكتاب المذكور، وأربتها على قسمين.

القسم الأول: فيما أبهم من رجل أو امرأة أو ملك أو جنّي، أو مثنى أو مجموع عريف أسماء كلّهم، أو من، أو الذي، إذا لم يرد به العموم:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَاعِلَ فِي الْأَرْضِ حَلِيقَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، هو آدم وزوجه حواء - بالمدّ - لأنها خلقت من حيّ.

﴿وَإِذْ قَنَّثَ نَسَاءً﴾ [البقرة: ٧٢] اسمه: عاميل.

﴿وَأَبْعَثْتَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] هو النبي ﷺ.

﴿وَوَصَّيْتَهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْدِهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] هم: إسماعيل وإسحاق ومدين وزمران وسرح ونفسان ونشان وأمير وكيسان وسورج ولوطان وناوش.

﴿وَالْأَسْبَاط﴾ [البقرة: ١٣٦] أولاد يعقوب اثنا عشر رجلاً: يوسف، وروبيل، وشمعون، ولاوى، ويهدوا، ودان، وفتالي - بفاء ومثناة - وكاد وباشير، وإيشاجر، وريالون، وينامين.

﴿وَمِنَ الْأَنَاسِ مَنْ يُعِجِّبُكَ قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤] هو: الأخنس بن شرقي.

﴿وَمِنَ الْأَنَاسِ مَنْ يَسْرِي نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٠٧] هو: صهيب رض.

﴿إِذْ قَالُوا لَنَفِي لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] هو: شمويل، وقيل: شمعون، وقيل: يوش.

﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال مجاهد: موسى. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قال: محمد رض

(١) في «تفسيره» / ٥ ١٧٢٣ / ١٧٢٣ (٩١٠٨) الأنفال: ٦٠.

(٢) في «تفسيره» / ٥ ١٧٢٣ (٩١٠٧).

﴿الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِيعٍ﴾ [البقرة: ٢٥٨] نمرود بن كنعان.

﴿أَوْ كَالَّذِي مَكَرَ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] غُزير، وقيل: أرمياء، وقيل: حُزقيل.

﴿أَمْرَاتُ عِزْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] حنة بنت فاقوذ.

﴿وَأَمْرَأَيِ عَاقِرَةً﴾ [آل عمران: ٤٠] هي: أشياع، أو: أشيع بنت فاقوذ.

﴿مُنَادِيًا يُنَادَى لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] هو محمد ﷺ.

﴿إِلَّا الظَّلَعُوتُ﴾ [النساء: ٦٠] قال ابن عباس: هو كعب بن الأشرف، أخرجه أحمد.

﴿وَإِنْ مِنْكُوْلَنْ لَبَيْطَنَ﴾ [النساء: ٧٢] هو: عبد الله بن أبي.

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَفْتَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤] هو عامر بن الأضبيط الأشعري، وقيل: مِرْدَاس، والسائل ذلك نفر من المسلمين، منهم أبو قتادة ومحلم بن جثامة. وقيل: إن الذي باشر القول محلم، وقيل: إنه الذي باشر قتله أيضاً، وقيل: قتله المقداد بن الأسود، وقيل: أسامة بن زيد.

﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَدْرَكُ الْمَوْتَ﴾ [النساء: ١٠٠] هو ضَمْرَةُ بْنُ جُنْدَب، وقيل: ابن العيسى؛ رجل من خُزاعة. وقيل: أبو ضَمْرَةُ بْنُ العِيسَى، وقيل: اسمه سبرة، وقيل: هو خالد بن حزام، وهو غريب جداً.

﴿وَبَعْشَنَا مِنْهُمْ أَنْتَ عَشَرَ نَبِيًّا﴾ [المائدة: ١٢] هم: شموع بن رَكُور من سبط رُوبيل، وشوقط بن حوري من سبط شمعون، وكالب بن يوفنا من سبط يهودا، وبعورك بن يوسف من سبط إشاجر، ويوشع بن نون من سبط إفرائيم بن يوسف، وبليطى بن روفوا من سبط بنيامين، وكرايبيل بن سودي من سبط زباليون، وكدي بن شاس من سبط منشا بن يوسف، وعمایيل بن كسل من سبط دان، وسَتُورَ بن ميخائيل من سبط أُشَيْر، ويوحنا بن وقوسى من سبط نفتالى، وإل بن موخا من سبط كاذلا.

﴿فَالَّذِي رَجَلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. هما: يوشع وكالب.

﴿بَنَآ أَبْنَآءَ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]. هما: قابيل وهابيل، وهو المقتول.

﴿الَّذِي أَتَيْتَهُ مَا يَبْتَغِي فَأَنْسَلَحَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]. بلعم، ويعقال: بلعام بن آير، ويعقال: باعر، ويعقال: باعور. وقيل: هو أمية بن أبي الصلت، ويعقال: صيفي بن راحب، ويعقال: فرعون، وهو أغريها.

﴿وَإِنَّ جَارَ لَكُمْ﴾ [الأفال: ٤٨] عنى: سُرَاقةَ بْنَ جُعْشَم.

﴿فَقَبَلُوا أَيَّةَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبه: ١٢] قال فتادة: هم: أبو سفيان وأبو جهل وأمية بن خلف وسُهيل بن عمرو وعتبة بن ربيعة.

﴿إِذْ يَقُولُ إِصْحَاحِهِ﴾ [التوبه: ٤٠]. هو: أبو بكر الصديق.

﴿وَفِيهِمْ سَمَعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبه: ٤٧]. قال مجاهد: هم: عبد الله بن أبي ابن سلول، ورفاعة بن التابوت، وأوس بن قتبي.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُلُ أَنْذَنَ لِي﴾ [التوبه: ٤٩]. هو: الجد بن قيس.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبِرُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبه: ٥٨]. هو: ذو الحُوشِيرة.

﴿إِنْ تَعْفُ عَنْ طَالِيفَةَ مَنْكُمْ﴾ [التوبه: ٦٦] هو: مخشى بن حمير.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبه: ٧٥]. هو: ثعلبة بن حاطب.

﴿وَأَخْرُونَ أَعْرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبه: ١٠٢]. قال ابن عباس: هم سبعة: أبو لبابة وأصحابه؛ وقال

قتادة: سبعة من الأنصار: أبو لبابة، وجد بن قيس، وجذام، وأوس، وكردم، ومرداس.

﴿وَمَا هُوَ بِمُرْجُونَ﴾ [التوبه: ١٠٦]. هم: هلال بن أمية، ومراة بن الريبع، وكتب بن مالك، وهم

الثلاثة الذين خلفوا. [البخاري: ٤٦٧٧، ومسلم: ٧٠١٦، وأحمد: ١٥٧٨٩].

﴿وَالَّذِينَ أَنْجَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا﴾ [التوبه: ١٠٧]. قال ابن إسحاق: اثنا عشر من الأنصار: خدام بن

خالد، وثعلبة بن حاطب، وهو من بني أمية بن زيد، ومعتَب بن قشیر، وأبو حبيبة بن الأزرع، وعَبَادَ بن

حنيف، وجارية بن عامر وابنه مجمع وزيد، ونبيل بن العارث وبهزج، وبجاد بن عثمان، ووديعة بن

ثابت.

﴿لَئِنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبه: ١٠٧]. هو: أبو عامر الراهب.

﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَنِي مِنْ رَّبِّهِ﴾ [هود: ١٧]. وهو محمد عليه السلام. ﴿وَيَتَنَوَّهُ شَاهِدُ مَنْهُ﴾ [هود: ١٧]

هو جبريل، وقيل: هو القرآن، وقيل: أبو بكر، وقيل: علي.

﴿وَنَادَى نُوحُ أَبْنَئِهِ﴾ [هود: ٤٢]. اسمه: كنعان، وقيل: يام.

﴿وَأَنَّهُ قَائِمٌ﴾ [هود: ٧١]. اسمها: سارة.

(بنات لوط) [هود: ٧٨]: ريتا ورغوثا.

﴿لَيُوشُفُ وَأَخْوَهُ﴾ [يوسف: ٨]: بنiamin شقيقه.

﴿فَالَّذِي قَاتَلَ مَنْهُمْ﴾ [يوسف: ١٠]. هو: روبيل، وقيل: يهودا، وقيل: شمعون.

﴿فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩]. هو مالك بن دغر.

﴿وَقَالَ الَّذِي أَشْرَكَهُ﴾ [يوسف: ٢١]. هو قطيفير، أو أطيافير. ﴿لَا مَرْأَتِهِ﴾ [يوسف: ٢١]. هي راعيل، وقيل: زليخا.

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ الْبَيْحَنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]. هو مجلث ونبيو، وهو الساقى، وقيل: راشان

وموطش، وقيل: شرههم وسرهم.

﴿لِلَّذِي طَنَّ أَنَّهُ نَاجٌ﴾ [يوسف: ٤٢]. هو الساقى.

﴿عَنْ دَرِيكَ﴾ [يوسف: ٤٢]. هو: الملك ريان بن الوليد.

﴿يَأْنَجَ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]. هو: بنiamin، وهو المتكرر في السورة.

﴿فَقَدْ سَرَقَ أَنَّهُ لَهُ﴾ [يوسف: ٧٧]. عنوا يوسف.

- ﴿فَالْكَبِيرُوْهُم﴾ [يوسف: ٨٠]. هُو: شمعون، وقيل: روبيل.
- ﴿عَاوَيْتَ إِلَيْهِ أَبُوئِيهِ﴾ [يوسف: ٩٩]. هما: أبوه وخالته ليا، وقيل: أمها، واسمها راحيل.
- ﴿وَمَنْ عِنْدُمْ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. هو: عبد الله بن سلام. وقيل: جبريل.
- ﴿أَشْكَنْتُ مِنْ ذُرْيَتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧]. هو: إسماعيل.
- ﴿وَلَوْلَدَيَ﴾ [إبراهيم: ٤١]. اسم أبيه تارح، وقيل: آزر، وقيل: يازر، واسم أمها مثاني، وقيل: نوفا، وقيل: ليوثا.
- ﴿إِنَّا كَلَّيْنَا الْمُسَبَّبِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. قال سعيد بن جُبَير: هم خمسة: الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل، وأبو زمعة، والحارث بن قيس، والأسود بن عبد يغوث.
- ﴿رَجَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبُكُمْ﴾ [النحل: ٧٦]. هو: أَسِيدَ بْنُ أَبِي الْعِيسَى.
- ﴿وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٧٦]. عثمان بن عفان.
- ﴿كَلَّتِي نَقَضْتَ غَزَّهَا﴾ [النحل: ٩٢]. هي: رية بنت سعيد بن زيد منة بن تميم.
- ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ سَرُّ﴾ [النحل: ١٠٣]. عَنْوَ عبدَ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ، واسمه مقيس. وقيل: عبدين له، يسار وجبر. وقيل: عَنْوَ قَيْنَا حَدَادًا بمكة اسمه بلعام. وقيل: سلمان الفارسي.
- ﴿أَصَحَّبَ الْكَهْفَ﴾ [الكهف: ٩]. تمليخا، وهو رئيسهم، والقائل: ﴿فَأُولَئِكَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، والقائل: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. وتكلسليمنا، وهو القائل: ﴿كُمْ لَيْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. ومرطوش وبراشق وأيونس وأريسطانس وسلططيوس.
- ﴿فَكَابَعُتُمُوا أَحَدَكُمْ بِوَرْقَكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. هو تمليخا.
- ﴿مَنْ أَغْفَلَنَا فَلَبَّهُ﴾ [الكهف: ٢٨]. هو: عينية بن حصن.
- ﴿وَأَتَرْبَتْ لَهُمْ مَثَلًا تَجْعَلُونَ﴾ [الكهف: ٣٢]. هما: تمليخا - وهو الخير - وفطروس، وهما المذكوران في سورة الصافات.
- ﴿فَالَّذِي مُؤْمِنٌ لِفَتَنَةٍ﴾ [الكهف: ٦٠]. هو: يوشع بن نون، وقيل: أخيه يثربى.
- ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا﴾ [الكهف: ٦٥]. هو: الخضر واسمها بليا.
- ﴿أَلَيْا غَلَّمَا﴾ [الكهف: ٧٤]. اسمه جيسور، بالجيم، وقيل بالباء.
- ﴿وَرَاهُمْ مَلِكًا﴾ [الكهف: ٧٩]. هو: هُنَدَ بن بُدد.
- ﴿وَأَمَّا الْعَلَمُ فَكَانَ أَبَاهُ﴾ [الكهف: ٨٠]. اسم الأب كازيرا والأم سهوى.
- ﴿لِعَلَمَيْنِ يَتَمَّيَّنِ﴾ [الكهف: ٨٢]. هما: أصرم وضريم.
- ﴿فَنَادَاهُمَا مِنْ تَحْنِهَا﴾ [مريم: ٢٤]. قيل: عيسى، وقيل: جبريل.
- ﴿وَقَوْلُ الْإِنْسَنِ﴾ [مريم: ٦٦]. هو: أبي بن خلف، وقيل: أمية بن خلف. وقيل: الوليد بن المغيرة.
- ﴿أَفَرَبَتَ اللَّهِي كَفَرَ﴾ [مريم: ٧٧]. هو: العاصي بن وائل.

﴿وَقَلَّتْ نَفَسًا﴾ [طه: ٤٠] هو: القبطي، واسمه فاتون.

﴿يَسْمُرِئ﴾ [طه: ٩٥]. اسمه موسى بن ظفر.

﴿مَنْ أَشَرَ الرَّسُول﴾ [طه: ٨٥]. هو: جبريل.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَدِّلُ﴾ [الحج: ٣]. وهو: النضر بن الحارث.

﴿هَذَانَ حَصْمَانٌ﴾ [الحج: ١٩]. أخرج الشيخان عن أبي ذر قال: نزلت هذه الآية في حمزة وعبيدة بن الحارث وعلي بن أبي طالب، وعتبة وشيبة والوليد بن عتبة. [البخاري: ٣٩٦٩، ومسلم: ٧٥٦٢]

﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَامِ﴾ [الحج: ٢٥]. قال ابن عباس: نزلت في عبد الله بن أنيس.

﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ [النور: ١١]. لهم: حسان بن ثابت ومسطح بن أثاثة ومحنة بنت جحش، وعبد الله بن أبيه. وهو الذي تولى كبره.

﴿وَيَوْمَ يَعْنِي أَطْلَالُهُمْ﴾ [الفرقان: ٢٧]. هو: عقبة بن أبي معيط.

﴿أَنَّ أَنْجَنَدَ فَلَانًا﴾ [الفرقان: ٢٨]. هو: أمية بن خلف، وقيل: أبي بن خلف.

﴿وَكَانَ الْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥]. قال الشعبي: هو أبو جهل.

﴿أُمَّرَأَةُ نَكِّلُوكُمْ﴾ [النمل: ٢٣]. هي: بلقيس بنت شراحيل.

﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٦]. اسم العجائي منذر.

﴿فَلَمَّا عَفَرَتْ مِنَ الْجِنِّ﴾ [النمل: ٣٩]. اسمه كوزن.

﴿الَّذِي عِنْدَهُ عِزْمٌ﴾ [النمل: ٤٠]. هو: أصف بن برخيا كاتبه، وقيل: رجل يقال له: ذو النور، وقيل: أسطوم، وقيل: مليخا، وقيل: بلح، وقيل: هو ضبة أبو القبيلة، وقيل: جبريل، وقيل: ملك آخر، وقيل: الخضر.

﴿تَسْعَهُ رَهْطٌ﴾ [النمل: ٤٨]. هم: رعمى، ورعمى، وهرمى، وهرمى، ودأب، وصواب، وراب، ومسطع، وقدار بن سالف عاقر الناقة.

﴿فَالْفَقَطْهُمْ أَلَّ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨]. اسم الملتفط طابوت.

﴿أُمَّرَأُتْ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]. آسية بنت مزاحم.

﴿أُمْ مُوسَى﴾ [القصص: ١٠]. يحانذ بنت يصره بن لاوى، وقيل: ياؤوخا، وقيل: أبا ذخت.

﴿وَقَالَتْ لِأَخْتِهِ﴾ [القصص: ١١]. اسمها مريم، وقيل: كلثوم.

﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ﴾ [القصص: ١٥]. هو السامرائي. **﴿وَهَذَا مِنْ عَلَوَوْهُ﴾** [القصص: ١٥]. اسمه فاتون.

﴿وَجَاهَ رَمْلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْتَأْتِي﴾ [القصص: ٢٠]. هو مؤمن آل فرعون، واسمه شمعان، وقيل: شمعون، وقيل: جبر، وقيل: حبيب، وقيل: حزقيل.

﴿أُمَّرَأَتِينَ تَدْوَانَ﴾ [القصص: ٢٣]. هما: ليّا وصفوريها، وهي التي نكحها، وأبوهما شعيب، وقيل: يثرون، ابن أخي شعيب.

﴿وَلَذْ قَالَ لُقْمَنَ لِأَبْنَهُ﴾ [لقمان: ١٣]. اسمه باران، بالموحدة، وقيل: داران، وقيل: أنعم، وقيل: مشكم.

﴿مَلَكُ الْمَوْتَ﴾ [السجدة: ١١]. اشتهر على الألسنة أن اسمه عزرايل، ورواه أبو الشيخ بن حيّان عن وهب.

﴿أَفَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]. نزلت في علي بن أبي طالب، والوليد بن عقبة.
 ﴿وَيَسْتَغْدِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ أَلَّا يَرَى﴾ [الأحزاب: ١٣]. قال السدي: هما رجلان منبني حارثة: أبو عربة بن أوس وأوس بن قيظي.

﴿فُلُلْ لِأَرْوَاحِكَ وَسَائِلِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]. قال عكرمة: كانت تحته يومئذ تسع نسوة: عائشة، وحفصة، وأم حبيبة، وسودة، وأم سلمة، وصفية، وميمونة، وزينب بنت جحش، وجويرية. وبناته: فاطمة، وزينب، ورقية، وأم كلثوم.

﴿أَفَلَ أَبْيَتٌ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. قال عليه السلام: «هم: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين» [الترمذني: ٣٢٠٥ صحيح الألباني].

﴿لِلَّهِ أَعُمَّ أَعْمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمَتْ عَلَيْهِ﴾ وهو: زيد بن حارثة، **﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ رَوْجَكَ﴾** [الأحزاب: ٣٧]. هي: زينب بنت جحش.

﴿وَحَلَّهَا إِلَّا نَسَنٌ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. قال ابن عباس: هو آدم.

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمَا أَثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]. بما: شمعون وبونا، والثالث بولس، وقيل: هم صادق وصدق وشلوم.

﴿وَجَاءَ مِنْ أَفَصَا الْمَدِيَّةِ رَجُلٌ﴾ [يس: ٢٠]. هو: حبيب النجار.

﴿أَوَفَ يَرَ إِلَّا نَسَنُ﴾ [يس: ٧٧]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: أبي بن خلف، وقيل: أمية بن خلف.

﴿فَسَتَرَنَهُ يَعْلَمِ﴾ [الصفات: ١٠١]. هو: إسماعيل، أو إسحاق؛ قوله شهيران.

﴿نَوْأُ الْخَصِيم﴾ [ص: ٢١]. بما: ملكان، قيل: إنهم جبريل وMicahiel.

﴿جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]. هو شيطان يقال له: أسيد، وقيل: صخر، وقيل: حقيق.

﴿مَسَنَّ الْشَّيْطَلُنُ﴾ [ص: ٤١]. قال نوف: الشيطان الذي مسه يقال له: مسخط.

﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ﴾ محمد، وقيل: جبريل **﴿وَصَدَقَ إِلَهٌ﴾** [الزمر: ٣٣]. محمد عليه السلام، وقيل: أبو بكر.

﴿الَّذِي أَضَلَّنَا﴾ [فصلت: ٢٩]. إبليس وقابيل.

﴿رَجُلٌ مَّنِ الْقَرِيبَتَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣١]. عنوا: الوليد بن المغيرة من مكة، ومسعود بن عمرو الثقفي، وقيل: عروة بن مسعود من الطائف.

﴿وَلَمَّا ضَرَبَ أَبْنُ مَرِيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]. الضارب له: عبد الله بن الزبير.

﴿طَعَامَ الْأَئِمَّةِ﴾ [الذاريات: ٤٤]. قال ابن جبير: هو: أبو جهل.

﴿وَسَهَدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠]. هو: عبد الله بن سلام.

﴿أُولُوا الْعَزَّةِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. أصح الأقوال أنهم: نوح، وإبراهيم، وموسى،

وعيسى، ومحمد ﷺ.

﴿صَيَّفَ إِبْرِيمَ الْمَكْرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤]. قال عثمان بن محسن: كانوا أربعة من الملائكة: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، ورفائيل.

﴿وَنَشَرُوهُ بِغْلَمِ﴾ [الذاريات: ٢٨]. قال الكرمانى^(١): أجمع المفسرون على أنه إسحاق، إلا مجاهداً فإنه قال: هو إسماعيل.

﴿شَدِيدُ الْقُوَّى﴾ [النجم: ٥]: جبريل.

﴿أَفَرَءَيْتَ الَّذِي تَوَلَّ﴾ [النجم: ٣٣]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿بَدَعَ الدَّاعَ﴾ [القمر: ٦]. هو: إسرافيل.

﴿قَوْلَ الَّتِي تَجْدِلُكَ﴾ هي: خولة بنت ثعلبة: ﴿فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] أوس بن الصامت.

﴿لِدَّهُمْ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [التحريم: ١]. هي: سُرِيَّة^(٢) مارية.

﴿أَسَرَ النَّجَّيِّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ﴾ [التحريم: ٣]. هي: حفصة **بنت يهودا** [التحريم: ٣]. أخبرت عائشة.

﴿إِنْ نُؤْبَآ﴾ [التحريم: ٤]. **وإنْ تَظْلَمُهُمْ** [التحريم: ٤]. هما: عائشة وحفصة **وصَلَحُ الْمُؤْمِنِينَ** [التحريم: ٤]. هما: أبو بكر، وعمر. أخرجـهـ الطبراني في «الأوسط» [٢٣٣٧]

﴿أَمْرَاتُ نُوحٍ﴾ والـعـةـ **وَأَمْرَاتُ لُوطٍ** [التحريم: ١٠]. واللهـ، وـقـيلـ: وـاعـلـةـ.

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾ [القلم: ١٠]. نزلـتـ فيـ الأـسـدـ بـنـ عـبـدـ يـغـوثـ، وـقـيلـ: الأـخـنـسـ بـنـ شـرـيقـ، وـقـيلـ: الـولـيدـ بـنـ المـغـيرةـ.

﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١]. وهو: النـضرـ بـنـ الـحـارـثـ.

﴿رَبَّ أَعْنَفَرَ لِي وَلَوْلَدَي﴾ [نوح: ٢٨]. اسمـ أـبـيهـ: لمـكـ بـنـ متـشـلـخـ، وـاسـمـ أـمـهـ شـمـخـاـ بـنـ أـنـوشـ.

﴿سَفِهِنَّا﴾ [الجن: ٤]. هو: إيلـيـسـ.

﴿ذَرْفٌ وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾ [المدثر: ١١]. هو: الـولـيدـ بـنـ المـغـيرةـ.

﴿فَلَا صَنَقَ لَكَ صَنَقٌ . . .﴾ الآيات [القيامة: ٣١]. نـزلـتـ فيـ أبيـ جـهـلـ.

(١) في «عجائب» ١١٤٣/٢ سورة الذاريات: ٢٨.

(٢) السـرـيـةـ: هيـ المـرأـةـ التيـ يـملـكـهاـ الرـجـلـ، وـيـطـوـهـاـ بـمـلـكـ الـيـمـينـ لاـ بـعـقـدـ زـوـاجـ.

﴿هَلْ أَنَّ عَلَى الْإِنْسَنِ﴾ [الإنسان: ١]. هو: آدم.

﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْتَئِمُ كُثُرًا تُرْبَا﴾ [النبا: ٤٠]. قيل: هو إبليس.

﴿أَنْ جَاهَهُ الْأَغْنَى﴾ [عبس: ٢]. هو: عبد الله بن أم مكتوم، ﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى﴾ [عبس: ٥]، هو: أمية ابن خلف، وقيل: هو: عتبة بن ربيعة.

﴿لَقَوْلَ رَسُولُ كَيْمَر﴾ [التكوير: ١٩]. قيل: جبريل، وقيل: محمد ﷺ.

﴿فَأَنَا إِلَّا إِنْسَنٌ إِذَا مَا أَبْلَكَهُ . . .﴾ الآيات [الفجر: ١٥]. نزلت في أمية بن خلف.

﴿وَوَالْدَارِ﴾ [البلد: ٣]. هو: آدم.

﴿فَقَاتَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]. هو: صالح.

﴿إِلَّا الْأَشَقَ﴾ [الليل: ١٥]. هو: أمية بن خلف. ﴿الآتَقَ﴾ [الليل: ١٧]. هو: أبو بكر الصديق.

﴿الَّذِي يَتَعَنَّ ④ عَيْدًا﴾ [العلق: ٩، ١٠]. هو: أبو جهل، والعبد هو النبي ﷺ.

﴿إِنَّكَ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: أبو جهل، وقيل: عقبة بن أبي معيط، وقيل: أبو لهب، وقيل: كعب بن الأشرف.

﴿أَمْرَاتُهُ﴾ [المسد: ٤]. امرأة أبي لهب أم جميل العوراء بنت حرب بن أمية.

القسم الثاني: في مسميات الجموع الذين عرفت أسماء بعضهم:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨]. سمي منهم: رافع بن حرملة.

﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. سمي منهم: رفاعة بن قيس، وقردم بن عمر، وكعب بن الأشرف، ورافع بن حرملة، والجاجاج بن عمرو، والريبع بن أبي الحقيق.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَتَيْمُوا . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧٠]. سمي منهم: رافع، ومالك بن عوف.

﴿يَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]. سمي منهم: معاذ بن جبل، وثعلبة بن غنم.

﴿يَسْأَلُوكَ مَاذَا يُفْعَنُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]. سمي منهم: عمرو بن الجموح.

﴿يَسْأَلُوكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. سمي: منهم عمر، ومعاذ، وحمزة.

﴿وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. سمي منهم: عبد الله بن رواحة.

﴿وَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْمَحِيطِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. سمي منهم: ثابت بن الدحداح، وعبياد بن بشر، وأسيد بن الحضير - مصغر -.

﴿أَلَا تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٢٣]. سمي منهم: النعمان بن عمرو، والحارث بن زيد.

﴿الْحَوَارِبُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]. سمي منهم: فطرس، ويعقوبس، ويحنّس، وأندرايس، وفليس، ودرنايوطا، وسرجس، وهو الذي ألقى عليه شبهه.

﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَبِ ءاْمُوا . . .﴾ [آل عمران: ٧٢]. هم اثنا عشر من اليهود، سُمي منهم: عبد الله بن الصَّيف، وعدي بن زيد، والحارث بن عمرو.

﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]. قال عكرمة: نزلت في اثنى عشر رجلاً، منهم: أبو عامر الراحب، والحارث بن سويد بن الصامت، ووحْيَوْنَ بن الأسلت، وزاد ابن عسکر: وطعيمة بن أبيرق.

﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنْ أَمْرٍ مِنْ شَئْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. سُمي من القائلين: عبد الله بن أبيه.
 ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنْ أَمْرٍ شَئْ مَا قُتِلَنَا هَذِهِنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]. سُمي من القائلين: عبد الله ابن أبيه، ومعتب بن قشیر.

﴿وَقَبِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]. القائل ذلك: عبد الله، والد جابر بن عبد الله الأنباري، والمقول لهم: عبد الله بن أبيه وأصحابه.

﴿الَّذِينَ أَسْتَجَابُوا لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٢]. هم سبعون؛ منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، والزَّبَير، وسعد، وطلحة، وابن عوف، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبو عبيدة بن الجراح.

﴿الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ أَنَّاسٌ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. سُمي من القائلين: نعيم بن مسعود الأشعري.
 ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَتَخْنُونَ أَغْنِيَةَ﴾ [آل عمران: ١٨١]. قال ذلك فتحاصُّن، وقيل: حُبي بن أخطب، وقيل: كعب بن الأشرف.

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. نزلت في النجاشي، وقيل: في عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿وَبَئَثَ مِنْهَا بِجَالِاً كَبِيرًا وَنَسَاءً﴾ [النساء: ١]. قال ابن إسحاق: أولاد آدم لصلبه أربعون في عشرين بطناً، كل بطن ذكر وأنثى، وسُمي من بنيه: قabil، وهabil، وإياد، وشبونة، وهند، وصرابيس، ومخور، وسند، وبارق، وشيث، وعبد المغيث، وعبد الحارث، وود، وسوان، ويعوث، ويعوق، ونسر. ومن بناته: أقليمة، وأشوف، وجزوزة، وعزورا، وأمة المغيث.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَبِ يَسْتَرُونَ أَصْلَاهُ﴾ [النساء: ٤٤]. قال عكرمة: نَزَلت في رفاعة بن زيد بن التابوت، وكردم بن زين، وأسامه بن حبيب، ورافع بن أبي رافع، وبحري بن عمرو، وحُبي بن أخطب.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعِمُونَ أَنَّهُمْ ءاْمَنُوا﴾ [النساء: ٦٠]. نزلت في الجلاس بن الصامت، ومعتب بن قشیر، ورافع بن زيد، وبشر.

﴿أَلَّا تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]. سُمي منهم: عبد الرحمن بن عوف.
 ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصْلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ [النساء: ٩٠]. قال ابن عباس: نزلت في هلال بن عُويمر الأسلمي وسُراقة بن مالك المدلجي، وفي بني خُرَيْمَةَ بن عامر بن عبد مناف.

﴿إِلَّا الَّذِينَ يَعْلَمُونَ إِلَّا قَوْمٌ﴾ [النساء: ٩٠]. قال ابن عباس: نزلت في هلال بن عويمر الأسلمي وسراقة بن مالك المدلجي، وفي بني خزيمة بن عامر بن عبد مناف.

﴿سَتَجِدُونَ أَخْرِينَ﴾ [النساء: ٩١]. قال السُّدِّي: نزلت في جماعة، منهم نعيم بن مسعود الأشجعي.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]. سمى عكرمة منهم: علي بن أمية بن خلف، والحارث بن زمعة، وأبا قيس بن الوليد بن المغيرة، وأبا العاصي بن منبه بن الحجاج، وأبا قيس بن الفاكه.

﴿إِلَّا الْمُسْتَقْبِعُونَ﴾ [النساء: ٩٨]. سمى منهم: ابن عباس، وأمه أم الفضل لبانة بنت الحارث، وعياش بن أبي ربيعة، وسلمة بن هشام.

﴿الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧] بني أبيرق: بشر وبشير ومبشر.

﴿لَمَّا تَطَافَكَهُ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكُ﴾ [النساء: ١١٣]. هم: أسيد بن عروة وأصحابه.

﴿وَسَتَنْتَرُوكُ فِي الْأَسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] سمى من المستفيدين: حولة بنت حكيم.

﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَبِ﴾ [النساء: ١٥٣] سمى منهم ابن عسگر: كعب بن الأشرف وفتحاصل.

﴿لَكُنُ أَرَسِحُونَ فِي الظِّلِّ﴾ [النساء: ١٦٢] قال ابن عباس: هم عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿يَسْقَئُوكُ فَلِلَّهِ يُقْبِلُكُمْ فِي الْكَلَلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] سمى منهم: جابر بن عبد الله.

﴿وَلَا مَاقِنُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] سمى منهم: الحطم بن هند البكري.

﴿يَسْأَلُوكَ مَاذَا أَحَلَ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]. سمى منهم: عدي بن حاتم، وزيد بن المهلل الطائيان، وعاصم بن عدي، وسعد بن خيثمة، وعويمر بن ساعدة.

﴿إِذَا هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُوا﴾ [المائدة: ١١]. سمى منهم: كعب بن الأشرف، وحيي بن أخطب.

﴿وَلَتَجِدَنَ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً . . .﴾ الآيات [المائدة: ٨٢ - ٨٥]. نزلت في الوفد الذين جاؤوا من عند التجاشي وهم اثنا عشر، وقيل: ثلاثون، وقيل: سبعون، سمى منهم: إدريس، وإبراهيم، والأشرف، وتميم، وتمام، ودرید.

﴿وَقَاتُوا لَوْلَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. سمى منهم: رممة بن الأسود، والنضر بن الحارث بن كلدة، وأبي بن خلف، والعاصي بن وايل.

﴿وَلَا نَظُرُوا إِلَّا دِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]. سمى منهم: صهيب، وبلال، وعمار، وخباب، وسعد بن أبي وقادس، وابن مسعود، وسلمان الفارسي.

﴿إِذَا قَاتُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. سمى منهم: فتحاصل، ومالك بن الصيف.

﴿قَاتُوا لَنْ تُؤْمِنَ حَقَّ تُوقَنَ مِثْلَ مَا أُوْفِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. سمى منهم: أبو جهل، والوليد بن المغيرة.

﴿يَسْأَلُوكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. سُمِّيَ منهم: حُسْنَ بن فُشير، وشمويل بن زيد.

﴿يَسْأَلُوكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]. سُمِّيَ منهم: سعد بن أبي وقاص.

﴿وَإِنَّ فِرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. سُمِّيَ منهم: أبو أيوب الأنصاري، ومن الذين لم يكرهوا المقادير.

﴿إِنْ تَسْتَفِئُوهُ﴾ [الأنفال: ١٩]. سُمِّيَ منهم: أبو جهل.

﴿وَإِذَا يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠]. هم: أهل دار النَّدوة، سُمِّيَ منهم: عتبة وشيبة ابنا ربيعة، وأبو سفيان، وأبو جهل، وجُبَير بن مطعم، وطَعَيمَة بن عدي، والحارث بن عامر، والتَّضْرِير بن الحارث، وزُمْعَة بن الأسود، وحَكِيم بن حزام، وأمية بن خلف.

﴿وَإِذَا قَاتُلُوا اللَّهَمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ . . .﴾ الآية [الأنفال: ٣٢]، سُمِّيَ منهم: أبو جهل، والنضر بن الحارث.

﴿إِذَا يَكُوْلُ الْمُنَفِّقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَوْلَاءَ دِيْهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]. سُمِّيَ منهم: عتبة بن ربيعة، وقيس بن الوليد، وأبو قيس بن الفايك، والحارث بن زمعة، والعاصي بن منبه.

﴿قُلْ لَمَنْ فِي أَنْدِيْكُمْ مِّنْ أَلْسُنَرِ﴾ [الأنفال: ٧٠]. كانوا سبعين؛ منهم: العباس، وعَقِيل، ونَوْفَل بن الحارث، وسَهْيل بن بيضاء.

﴿وَقَاتَلَتِ الْأَيْمَهُهُ عَزِيزُ أَبْنَى اللَّهِ﴾ [التوبه: ٣٠]. سُمِّيَ منهم: سَلَامَ بن مِشْكَمْ، ونعمان بن أوفى، ومحمد بن دحية، وشاس بن قيس، ومالك بن الصيف.

﴿الَّذِينَ يَلْمُرُونَ الْمُطَهُورِينَ﴾ [التوبه: ٧٩]. سُمِّيَ من المطهوريين: عبد الرحمن بن عوف، وعاصم بن عدي. ﴿وَالَّذِينَ لَا يَهْدِرُنَ إِلَّا جُهَدَهُمْ﴾ [التوبه: ٧٩]. أبو عَقِيل، ورفاعة بن سعد.

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكُ﴾ [التوبه: ٩٢]. سُمِّيَ منهم: العرياض بن سارية، وعبد الله بن مُعْنَلَ المزنبي، وعمرو المزنبي، وعبد الله بن الأزرق الأنصاري، وأبو ليلى الأنصاري.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُجْتَبُونَ أَنْ يَظْهَرُوا﴾ [التوبه: ١٠٨]. سُمِّيَ منهم: عُوَيْمَ بن ساعدة.

﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَبْلُهُ مُظْمِنٌ بِالْإِيمَنِ﴾ [النحل: ١٠٦]. نزلت في جماعة، منهم: عمَّار بن ياسر، وعياش بن أبي ربيعة.

﴿بَعْثَنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا﴾ [الإسراء: ٥]. هم: طالوت وأصحابه.

﴿وَلَنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]. قال ابن عباس: نزلت في رجال من قريش، منهم: أبو جهل، وأمية بن خلف.

﴿وَقَاتُلُوا لَنْ ثُوِيتَ لَكَ حَقَّ تَفَجَّرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]. سُمِّيَ ابن عباس من قائلتي ذلك: عبد الله بن أبي أمية.

﴿وَدُرِسَّهُ﴾ [الكهف: ٥٠]. سُمِّيَ من أولاد إبليس: شير، والأعور، وزلنبر، ومسوط، وداسم.

﴿وَقَالُوا إِن تَتَّبِعُ الْهُدَىً مَعَكُ﴾ [القصص: ٥٧]. سُمِّيَ منهم: الحارث بن عامر بن نوقل.
 ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْكَأُوا﴾ [العنكبوت: ٢]. هم: الْمُؤْدُونَ عَلَى الإِسْلَام بِمَكَةَ، مِنْهُمْ: عُمَارُ بْنُ يَاسِرَ.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتَيْعُوا سَيِّلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢]. سُمِّيَ منهم: الوليد بن المغيرة.
 ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِئُ لَهُ الْحَدِيثُ﴾ [لقمان: ٦]. سُمِّيَ منهم: الْضَّرُّ بن الحارث.
 ﴿فَيَنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ تَجْهِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. سمي منهم: أنس بن النضر.
 ﴿فَالَّذِينَ قَاتَلُوا الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٢٣]. أوَّلُ مَنْ يَقُولُ جَبْرِيلُ، فَيَتَبعُونَهُ.
 ﴿وَأَنْطَلَقَ اللَّائِلُ﴾ [ص: ٦] سُمِّيَ منهم: عقبة بن أبي معيط، وأبو جهل، والعاصي بن وائل،
 والأسود بن المطلب، والأسود بن يغوث.

﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى بِيَالًا﴾ [ص: ٦٢]. سُمِّيَ من القائلين: أبو جهل، ومن الرجال: عمار، وبلال.
 ﴿نَفَرَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. سمي منهم: زوبعة، وحسّي، ومسي، وشاصر، وماصر،
 والأرد، وإيان، والأحقم، وسرق.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَنَادُونَكَ مِنْ وَلَاءَ الْحَجَرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤]. سُمِّيَ منهم: الأقرع بن حابس،
 والزبرقان بن بدر، وعبيدة بن حصن، وعمرو بن الأهتم.

﴿أَلَّا تَرَى إِلَى الَّذِينَ قَوْلُوا قَوْلًا﴾ [المجادلة: ١٤]. قال السُّدِّي: نزلت في عبد الله بن نُعْيلِي من المنافقين.
 ﴿لَا يَتَهَنَّكُوا إِنَّ اللَّهَ عَنِ الْأَئِمَّةِ لَمْ يَقْنِلُوكُمْ﴾ [المتحنة: ٨]. نزلت في قتيلة أم أسماء بنت أبي بكر.
 ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنُتُ﴾ [المتحنة: ١٠]. سُمِّيَ منها: أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وأمية
 بنت بشر.

﴿يَقُولُونَ لَا تُفْعِلُوا﴾ [المنافقون: ٧]. ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا﴾ [المنافقون: ٨]. سُمِّيَ منهم: عبد الله
 ابن أبي.

﴿وَجَبَلُ عَرَشِ رَيْكَ . . .﴾ الآية [الحاقة: ١٧]، سمي من حملة العرش: إسراfil، ولبان، وروfil.
 ﴿أَخْتَبُ الْأَخْدُودَ﴾ [البروج: ٤]. ذو نواس، وزُرْعَةُ بْنُ أَسْدِ الْحَمِيرِيِّ وَأَصْحَابِهِ.
 ﴿يَأْخَبُ الْفِيلَ﴾ [الفيل: ١]. هم: الحبشة، قائد़هم: أبْرَهَةُ الْأَشْرَمُ، ودَلِيلُهُمْ: أَبُو رَغَالٍ.
 ﴿قُلْ يَا تَائِبَةُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. نزلت في الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل،
 والأسود بن المطلب، وأمية بن حلف.

﴿أَنَّنَّكَثَتِ﴾ [الفلق: ٤]. بنت لَيَّدَ بْنَ الْأَعْصَمِ.
 وأما مبهمات الأقوام والحيوانات والأمكنة والأزمنة ونحو ذلك، فقد استوفيت الكلام عليها في
 تأليفنا المشار إليه.

النوع الحادي والسبعون

في أسماءٍ من نَزَلَ فيهم القرآن

رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء؛ لكنه غير محرك، وكتاب «أسباب النزول» و«المبهمات» يغنينا عن ذلك، وقد قال ابن أبي حاتم^(١) : ذكر عن الحسين بن زيد الطحان، أَبْنَا إِسْحَاقَ بْنَ مُنْصُورٍ، أَبْنَا قَيْسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَلَيْهِ: مَا فِي قَرِيشٍ أَحَدٌ إِلَّا وَنَزَلَتْ فِيهِ آيَةٌ. قَيْلَ لَهُ: مَا نَزَلَ فِيكَ؟ قَالَ: ﴿وَتَلَوُهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧].

ومن أمثلته: ما أخرجه أَحْمَدٌ [١٥٦٧] والبخاري في «الأدب» [٢٤]: عن سعد بن أبي وقاص قال: نزلت في أربع آيات: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَفَالِ﴾ [الأنفال: ١]. ﴿وَوَصَّيْنَا إِلَيْنَاهُ بِوَالَّذِي هُنَّا﴾ [العنكبوت: ٨]. آية تحريم الخمر، آية الميراث^(٢) . [إسناده حسن].

وأخرج ابن أبي حاتم عن رَفَاعَةِ الْقَرْظَى، قال: نزلت: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلَنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١]. في عشرة، أنا أحدهم.

وأخرج الطبراني في «الكبير»: [٢٢٠٤] ورجاله ثقات عن أبي جمعة جنيد بن سبيع - وقيل: حبيب بن سباع - قال: فينا نزلت: ﴿وَلَزَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَذَلِكَ مُؤْمِنَاتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكنا تسعة نفر: سبعة رجال، وامرأتين.



(١) في «تفسيره» ٢٠١٥ / ٦ (١٠٧٦٤) هود: ١٧.

(٢) آية تحريم الخمر: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمُونُوا إِذَا لَمْفُرُرُوا لِلْمَبَرُرِ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْثُمْ مُّنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠ - ٩١].

قلت: وهو في مسلم أيضاً: ٤٥٦٩ وفي «المسند»: ﴿وَوَصَّيْنَا إِلَيْنَاهُ بِوَالَّذِي حَنَّتْهُ أُمُّهُ﴾ من سورة [العنكبوت: ١٤] هي التي نزلت.

وفي «أسباب النزول» للمصنف رحمة الله تعالى أن آية العنكبوت هي التي نزلت. فتأمل.

النوع الثاني والسبعون

في فضائل القرآن

أفرده بالتصنيف: أبو بكر بن أبي شيبة، والنسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الصّريّس، وأخرون.

وقد صحَّ فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور على التعيين. ووضع في فضائل القرآن أحاديث كثيرة، ولذلك صنفت كتاباً سميت «خمائل الزهر في فضائل السور» حررت فيه ما ليس بموضوع.

وأنا أورد في هذا النوع فصلين:

الفصل الأول: فيما ورد في فضله على الجملة

آخر الترمذى [٢٩٠٦] والدارمى [٣١٩٧] وغيرهما: من طريق الحارث الأعور، عن علي: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «ستكون فتن». قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، هو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وحكم ما بينكم، وهو الفضل، ليس بالهزيل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضل الله، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تشبع منه العلماء، ولا يحلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه؛ من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم» [وهو ضعيف].

وآخر الدارمى [٣٢٩٠] من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «القرآن أحب إلى الله من السموات والأرض ومن فيهن».

وآخر أحمد [١٧١٣٢] والترمذى [٣٤٠٧] من حديث شداد بن أوس: «ما من مسلم يأخذ مضجعه، فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى إلا وكل الله به ملكاً يحفظه، فلا يقربه شيء يؤذيه حتى يهبه متى يهبه» [وهو ضعيف].

وآخر الحاكم [٥٥٢/١] وغيره من حديث عبد الله بن عمرو: «من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه، غير أنه لا يوحى إليه، لا ينبغي لصاحب القرآن أن يجد مع من يجد، ولا يجهل مع من يجهل، وفي جوفه كلام الله» [وهو صحيح].

وآخر البزار، من حديث أنس: «أنَّ البيت الذي يقرأ فيه القرآن يكثر خيره، والبيت الذي لا يقرأ فيه القرآن يقل خيراً».

وآخر الطبراني [في «الأوسط»]: من حديث ابن عمر: «ثلاثة لا يهولهم الفزع الأكبر، ولا

بنالهم الحساب، هم على كثيب من مسْكٍ، حتى يفرغ من حساب الخلاائق: رجل قرأ القرآن ابتغا وجه الله، وأَمَّ به قوماً وهم به راضون..» الحديث.

وأخرج أبو يعلى [٢٧٧٣] والطبراني [في «الكبير»: ٧٣٨] من حديث أبي هريرة: «القرآن غنى لا فقر بعده، ولا غنى دونه» [إسناده ضيف].

وأخرج أحمد [١٧٣٦٥] وغيره من حديث عقبة بن عامر: «لو كان القرآن في إهاب ما أكلته النار». [أبو عبد في «فضائل القرآن» ص ٢٢ وإسناده ضيف].

قال أبو عبد: أراد بالإهاب قلب المؤمن، وجوفه الذي قد وَعَى القرآن.

وقال غيره: معناه أنَّ جمَع القرآن، ثم دخل النار فهو شُرٌّ من الخنزير.

وقال ابن الأباري: معناه أنَّ النار لا تبطله، ولا يقلعه من الأسماع التي وَعَنْهُ، والأفهام التي حَصَّلَتْهُ، كقوله في الحديث الآخر: «أنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء» [مسلم: ٢٢٠٧] أي: لا يبطله، ولا يقلعه من أوعيته الطيبة ومواضعه؛ لأنَّ وإن غسله الماء في الظاهر لا يغسله بالقلع من القلوب.

وعند الطبراني [في «الكبير»: ٤٩٧] من حديث عصمة بن مالك: «لو جُمِعَ القرآن في إهاب ما أحرقته النار».

وعنه من حديث سهل بن سعد: «لو كان القرآن في إهاب ما مَسَّتْهُ النار». [الطبراني في «الكبير»: ٥٩٠١].

وأخرج الطبراني في «الصغرى» [١١٢٢] من حديث أنس: «من قرأ القرآن يقوم به آباء الليل والنهار - يُحُلُّ حلاله ويُحرَّم حرامه - حرَّم الله لحمه ودمه على النار، وجعله مع السَّفَرَةِ الْبَرِّةِ؛ حتى إذا كان يوم القيمة كان القرآن حُجَّةً له».

وأخرج أبو عبد^(١) عن أنس مرفوعاً: «القرآن شافع مشفع، وما جد مصدق، مَنْ جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومنْ جعله خلفه ساقه إلى النار».

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٢٨٩٩] من حديث أنس: «حملة القرآن عَرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

وأخرج النسائي [في «الكبير»: ٨٠٣١] وابن ماجه [٢١٥] والحاكم [١٥٥٦] من حديث أنس قال: «أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ» [أحمد: ١٢٢٧٩ وإسناده حسن].

وأخرج مسلم [١٨٢٢] وغيره من حديث أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ إِذَا رجع إلى أهله أَنْ يجد ثلَاثَ خَلِفَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ؟ قلنا: نعم، قال: «ثلَاثُ آيَاتٍ يقرأ بها أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثلَاثَ خَلِفَاتٍ سِمَانٍ»^(٢).

وأخرج مسلم [٢٠٠٥] من حديث جابر بن عبد الله: «خير الحديث كتاب الله».

وأخرج أحمد [١٥٦١١] من حديث معاذ بن أنس: «من قرأ القرآن في سبيل الله كتب مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً» [إسناده ضيف].

(١) خلفات جمع خَلِفَةٍ، وهي: الحامل من الثُّوق.

(٢)

(١) في «فضائل القرآن» ص ٨٢.

وأخرج الطبراني في «الأوسط» [٩٦] من حديث أبي هريرة: «ما من رجل يعلم ولده القرآن إلّا توج يوم القيمة بناتِ في الجنة» [إسناده ضعيف].

وأخرج أبو داود [١٤٥٣] وأحمد [١٥٦٤٥] والحاكم [١٥٠١/١] من حديث معاذ بن أنس: «من قرأ القرآن فأكمله، وعمل به، أليس والدُه تاجًا يوم القيمة، ضوءُه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا لو كانت فيكم، فما ظنكم بالذى عمل بهذا؟» [حسن لغيرة].

وأخرج الترمذى [٢٩٠٥] وابن ماجه [٢١٦] وأحمد [١٢٦٨] من حديث علي: «مَنْ قَرَا الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَ، فَأَحَلَ حَلَالَهُ وَحَرَمَ حَرَامَهُ، أَدْخِلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَشَفَعَهُ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كَلَّهُمْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُمُ النَّارَ» [إسناده ضعيف].

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٧٥٨٨] من حديث أبي أمامة: «مَنْ تَعْلَمَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ اسْتَقْبَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَضْحِكُ فِي وَجْهِهِ» [رجاه ثقات].

وأخرج الشیخان وغيرهما من حديث عائشة: «الماهر بالقرآن مع السَّفَرَةِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ، والَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَعَنَّ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌ لِأَجْرَانِ» [البخاري: ٤٩٣٧، ومسلم: ١٨٦٢، وأحمد: ٢٤٢١١].

وأخرج الطبراني في «الأوسط» [٦٦٠٢] من حديث جابر: «مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ دُعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، إِنْ شَاءَ عَجَّلَهَا فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ شَاءَ امْتَحَنَهَا فِي الْآخِرَةِ».

وأخرج الشیخان من حديث أبي موسى: «مَثُلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مُثُلَ الْأَتْرَجَةِ، طَعْمُهَا طَيْبٌ وَرِيحُهَا طَيْبٌ. وَمَثُلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمُثُلَ التَّمَرَّةِ طَعْمُهَا طَيْبٌ، وَلَا رِيحٌ لَهَا. وَمَثُلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمُثُلَ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيْبٌ وَطَعْمُهَا مُرّ. وَمَثُلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمُثُلَ الْحَنْكَلَةِ، طَعْمُهَا مُرّ وَلَا رِيحٌ لَهَا» [البخاري: ٥٠٢٠، ومسلم: ١٨٦٠، وأحمد: ١٩٦١٤].

وأخرج الشیخان من حديث عثمان: «خَيْرُكُمْ - وَفِي لَفْظِهِ: إِنَّ أَفْضَلَكُمْ - مَنْ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». [البخاري: ٥٠٢٧، وأحمد: ٤١٢].

زاد البهقي في «الأسماء»: «وَفَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفْضُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ»^(١).

وأخرج الترمذى [٢٩١٣] والحاكم [٥٥٤/١] من حديث ابن عباس: «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جُوفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْيَتِ الْخَرْبِ» [حسن صحيح].

وأخرج ابن ماجه [٢١٩] من حديث أبي ذئن: «لَا تَغُدوُ فَتَتَعَلَّمَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَصْلِيَ مَثَةَ رَكْعَةً» [ضعفه الألباني].

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٤٣٧] من حديث ابن عباس: «مَنْ تَعْلَمَ كِتَابَ اللَّهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ مَا فِيهِ هَدَاهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الضَّلَالِ، وَوَقَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوْءَ الْحِسَابِ».

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/٣٧٢.

وأخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي شريح الخزاعي: «إن هذا القرآن سبب، طرفه ييد الله، وطرفه بآيديكم، فتمسّكوا به، فإنكم لن تضلوا، ولن تهلكوا بعده أبداً».

وأخرج الديلمي من حديث علي: «حملة القرآن في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله».

وأخرج الحاكم [١٥٢/١١] من حديث أبي هريرة: «يجيء صاحب القرآن يوم القيمة، فيقول القرآن: يا رب حلّ، فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، يا رب ارض عنه، فيرضى عنه، ويقال له: اقرأ وارق، ويزاد له بكل آية حسنة» [وهو صحيح].

وأخرج من حديث عبد الله بن عمر: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد».

وأخرج من حديث أبي ذر: «إنكم لا ترجعون إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه» يعني القرآن.

الفصل الثاني: فيما ورد في فضل سورٍ بعينها

ما ورد في الفاتحة:

أخرج الترمذى [٣١٢٥] والنسائي والحاكم [٢٥٨/٢] من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: «ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل مثل أُم القرآن، وهي السبع المثانى» [صحيح على شرط مسلم].

وأخرج أحمد [١٧٥٩٧] وغيره من حديث عبد الله بن جابر: «أحْيَرَ سورة في القرآن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [واسناده حسن].

وللبيهقي في «الشعب» [٢٣٥٨] والحاكم [٢٠٥٦] من حديث أنس: «أفضل القرآن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

وللبخاري [٥٠٠٦] من حديث أبي سعيد بن المعلى: «أعظم سورة في القرآن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [وأحمد: ١٥٧٣٠].

وأخرج عبد الله في «مسنده» من حديث ابن عباس: «فاتحة الكتاب تعدل ثلثي القرآن»^(١).

ما ورد في البقرة وأل عمران:

أخرج أبو عبيد من حديث أنس: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ إِذَا سَمِعَ سُورَةَ الْبَقْرَةَ تُقْرَأُ فِيهِ».

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن مُعْقَل.

وأخرج مسلم [١٨٧٦] والترمذى [٢٨٨٣] من حديث النّواس بن سمعان: «يُؤْتَى بالقرآن يوم القيمة وأهلـهـ الذين كانوا يعملون بهـ، تقدـمـهـمـ سورةـ الـبـقـرـةـ وـآلـعـمـرـانـ». وضرـبـ لـهـمـ رسولـ اللـهـ ﷺـ ثـلـاثـةـ أمـثالـ، ما نـسـيـتـهـنـ بـعـدـ، قالـ: كـأـنـهـمـ غـامـمـاتـ أوـ غـيـابـاتـ أوـ ظـلـلـاتـ سـودـاـوـانـ بـيـنـهـمـ شـرـفـ، أوـ كـأـنـهـمـ فـرـقـانـ مـنـ طـيـرـ صـوـافـ يـحـاجـجـانـ عـنـ صـاحـبـهـمـ»^(٢).

(١) رواه عبد بن حميد: ٦٧٨ ورمز له المصنف في «الجامع الصغير» بالضعف.

(٢) وفيهما: بينهما شرق. قال ابن الأثير في «النهاية»: الشّرقُ هـا هـنـا: الضـوءـ، وهو الشـمـسـ. مـادـةـ شـرـقـ.

وأخرج أحمد [٢٢١٥٧] من حديث بُريدة: «تعلّموا سورة البقرة؛ فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة. تعلّموا سورة البقرة وأل عمران فإنهما الزهراوان ظلان صاحبهما يوم القيمة، كأنهما غمامتان، أو غيابتان، أو فرقان من طير صوافٌ» [وهو صحيح].

وأخرج ابن حبان [٧٨٠] وغيره من حديث سهل بن سعد: «إن لكل شيء سناماً، وسنان القرآن سورة البقرة، من قرأها في بيته نهاراً لم يدخله الشيطان ثلاثة أيام، ومن قرأها في بيته ليلاً لم يدخله الشيطان ثلاث ليالٍ» [وإسناده ضعيف].

وأخرج البيهقي في «الشعب» [٢٥٨٤] من طريق الصلصال: «من قرأ سورة البقرة تُوج بناج في الجنة» [وفي «السنن» (٣/٢٠ - ٢١)].

وأخرج أبو عبيد عن عمر بن الخطاب موقفاً: «من قرأ البقرة وأل عمران في ليلة كتب من القانتين».

وأخرج البيهقي من مرسى مكحول: «من قرأ سورة البقرة وأل عمران يوم الجمعة صلت عليه الملائكة إلى الليل».

فصل: ما ورد في آية الكرسي:

أخرج مسلم [١٨٨٥] من حديث أبي بن كعب: «أعظم آية في كتاب الله آية الكرسي». وأخرج الترمذى [٢٨٧٨] والحاكم [٢٥٩/٢] من حديث أبي هريرة: «إن لكل شيء سناماً، وإن سناماً القرآن البقرة، وفيها آية هي سيدة آيات القرآن؛ آية الكرسي»^(١).

وأخرج الحارث بن أبيأسامة عن الحسن مرسلاً: «أفضل القرآن سورة البقرة، وأعظم آية فيها آية الكرسي».

وأخرج ابن حبان والنسائي [٩٩٢٨] من حديث أبي أمامة: «من قرأ آية الكرسي دُبِرَ كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت».

وأخرج أحمد [١٣٣٠٩] من حديث أنس: «آية الكرسي ربع القرآن» [وإسناده ضعيف].

ما ورد في خواتيم البقرة:

أخرج الأئمة الستة، من حديث أبي مسعود: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتها». [البخاري: ٥٠٠٩، ومسلم: ١٨٧٨، وأبي داود: ١٣٩٧، والترمذى: ٢٨٨١، والنسائي: ٢٨٨١، وابن ماجه: ١٣٦٨، وأحمد: ١٧٠٩٦].

وأخرج الحاكم [٢٦٠/٢] من حديث النعمان بن بشير: «إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات

(١) قال الألباني: ضعفة الترمذى، وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد، والشیخان لم يخرجا عن حکیم لوهنٰ فی روایاته، وإنما تركاه لغلوه فی التشیع». فأقول: ليس كما قال وإن وافقه الذهبي في «تلخیصه»؛ فإن أقوال الأئمة فيه إنما تدل على أنهم تركوه لسوء حفظه، وليس لفساد مذهبهم... وبالجملة فالحديث ضعيف. انظر الصعیفة (١٣٤٨).

والأرض بالفني عام، وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة، ولا يُقرآن في دار فِيْقَرَبُها شيطان ثلاث ليالٍ» [وهو صحيح].

ما ورد في آخر آل عمران:

أخرج البهقي من حديث عثمان بن عفان: «من قرأ آخر آل عمران في ليلة كتب له قيام ليلة».

ما ورد في الأنعام:

أخرج الدارمي [٣٢٧٨] وغيره عن عمر بن الخطاب موقوفاً: «الأنعام من نواجب القرآن».

[وابن أبي شيبة ١٠٣٢٣ / ١٠٣٢٣] وإنستاده صحيح.

ما ورد في السبع الطوال:

أخرج أحمد [٢٤٤٤٣] والحاكم [٥٦٤ / ١١] من حديث عائشة: «مَن أَخْذَ السَّبْعَ الْطَّوَافَ فَهُوَ خَيْرٌ»^(١).

[وهو صحيح].

ما ورد في هود:

أخرج الطبراني في «الأوسط» [٧٥٦٦] بسنده وأوه من حديث علي: «لَا يَحْفَظُ مَنْافِقُ سُورًا: بِرَاءَةُ، وَهُودَ، وَسِنَ، وَالدَّخَانُ، وَعَمَّ يَتْسَاءَلُونَ».

ما ورد في آخر الإسراء:

أخرج أحمد [١٥٦٢٥] من حديث معاذ بن أنس: «آية العز: ﴿وَقُلْ لَهُمْ لَلَّهُ أَكْبَرُ إِنَّمَا يَنْهَا دُنْكُنْ شَرِيكُنْ فِي الْمُلْكِ﴾ إلى آخر السورة» [إنستاده ضعيف].

ما ورد في الكهف:

أخرج الحاكم [٥٦٤ / ١١] من حديث أبي سعيد: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين الجمعتين».

وأخرج مسلم [١٨٨٣] من حديث أبي الدرداء: «مَنْ حَفَظَ عَشَرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فَتْنَةِ الدِّجَالِ».

وأخرج أحمد [١٥٦٢٦] من حديث معاذ بن أنس: «مَنْ قَرَأَ أَوْلَ سُورَةَ الْكَهْفِ وَآخِرَهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ قَدْمِهِ إِلَى رَأْسِهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا كَلَّهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا مِمَّا بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ» [والطبراني في «الكبير» (٤٤٣) / ٢٠] وإنستاده ضعيف.

(١) ولفظه عندهما: «مَنْ أَخْذَ السَّبْعَ الْأَوَّلَ، فَهُوَ حَبْرٌ».

وأخرج البزار [٢٩٧] من حديث عمر: «من قرأ في ليلة: ﴿فَنَّ كَانَ يَجْوِعُ لِقَاءَ رَبِّهِ . . .﴾ الآية، كان له نور من عدن إلى مكة، حشو الملاك».

ما ورد في ألم السجدة:

أخرج أبو عبيد^(١) من مرسل المسيب بن رافع: «تجيء ألم السجدة يوم القيمة لها جناحان تظل صاحبها، فتقول: لا سبيل عليك، لا سبيل عليك». ^(٢)

وأخرج عن ابن عمر موقوفاً قال: «في تنزيل السجدة وتبarak الملك فضل ستين درجة على غيرهما من سور القرآن».

ما ورد في يس:

أخرج أبو داود [٣١٢١] والنسائي [في «عمل اليوم...»: ١٠٧٥] وابن حبان [٧٢٠] وغيرهم من حديث معقل بن يسار: «يس قلب القرآن، لا يقرؤها رجلٌ يربد الله والدار الآخرة إلّا غفر له؛ اقرؤوها على موتاكم» [ضعفه الألباني].

وأخرج الترمذى [٢٨٨٧] والمدارمى من حديث أنس: «إنَّ لكل شيء قلباً، وقلب القرآن يس، ومن قرأ يس كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عَشْرَ مرات». [قال الألبانى: موضوع].

وأخرج الدارمى [٣٢٩١] والطبرانى [في «الأوسط»: ٣٥٣٣] من حديث أبي هريرة: «من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله غفر له» [وفي «الصغير»: ٤٧، وابن حبان: ٢٥٧٤ ورجاه ثبات].

وأخرج الطبرانى [في «الأوسط»: ٧٠١٨] من حديث أنس: «من داوم على قراءة يس كل ليلة ثم مات، مات شهيداً» [وفي «الصغير»: ١٠١٢].

ما ورد في الحواميم:

أخرج أبو عبيد^(٢) عن ابن عباس موقوفاً: إن لكل شيء لباباً، ولباب القرآن الحواميم.

وأخرج الحاكم [٤٣٧ / ٢] عن ابن مسعود موقوفاً: الحواميم دياج القرآن^(٣).

ما ورد في الدخان:

أخرج الترمذى [٢٨٨٨] وغيره من حديث أبي هريرة: «مَنْ قَرَا حَمَ الدَّخَانَ فِي لَيْلَةٍ أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَه سبعون ألف مَلَك». [قال الألبانى: موضوع].

(١) في «فضائله» ص ٢٥١. (٢) في «فضائله» ص ٢٥٤. (٣) في «فضائله» ص ٢٥٤.

(٣) صححه الشيخ الألبانى موقوفاً على ابن مسعود، وروى مرفوعاً من حديث أنس كما أخرجه الديلمى ١٠٦ / ٢ وهو موضوع، وأقه عبد القدوس بن حبيب، وهو كذاب وضاع، وانظر الضعيفة للشيخ الألبانى (٣٥٣٧).

ما ورد في المفصل:

آخر الدارمي [٣٤٢٠] عن ابن مسعود موقوفاً: إنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ لُبَاباً، وَلِبَابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلُ.

المردّ من:

آخر البيهقي [في «الشعب»: ٢٤٩٤] من حديث علي مرفوعاً: «لِكُلِّ شَيْءٍ عَرْوَسٌ، وَعَرْوَسُ الْقُرْآنِ الرَّحْمَن». [إسناده ضعيف].

المسّبات:

آخر أحمد [١٧١٦٠] وأبو داود [٥٠٥٧] والترمذى [٢٩٢١] والنسائي [١٠٥٤٩] عن عرباض بن سارية: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ المسّبات كل ليلة قبل أن يرقد، ويقول: «فِيهِنَّ آيَةٌ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ آيَةٍ» [إسناده ضعيف].

قال ابن كثير^(١) في تفسير الآية المشار إليها قوله: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمٌ» [الحديد: ٣].

وقد أخرج ابن السنّي [في «عمل اليوم والليلة»: ٧٢٣] عن أنس: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أوصى رجلاً إذا أتى مضموجه أن يقرأ سورة الحشر، وقال: «إِنْ مَتَّ مَتَّ شَهِيدًا».

وأخرج الترمذى [٢٩٢٢] من حديث مقلع بن يسار: «من قرأ حين يصبح ثلث آيات من آخر سورة الحشر وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكًا، يَصْلُوْنَ عَلَيْهِ حَتَّى يَمْسِي، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَا تَشَهِّدُ أَنَّ مَوْلَاهُ حَيٌّ يَمْسِي كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزَلَةِ» [قال الألباني: ضعيف].

وأخرج البيهقي [«شعب الإيمان»: ٢٥٠١] من حديث أبي أمامة: «من قرأ خواتيم الحشر في ليل أو نهار، فمات في يومه أو ليلته، فقد أوجب الله له الجنة».

تباريغ:

آخر الأربعة وابن حبان [٧٧٨] والحاكم [٤٩٧/٢٢] والنسائي [٧٧٨] من حديث أبي هريرة: «في القرآن سورة ثلاثون آية، شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفرَ لَهُ: «تَبَرَّكَ الَّذِي بَيَدُوهُ الْمُلْكُ»» [أبو داود: ١٤٠٠، والترمذى: ٢٨٩١] والنسائي في «عمل اليوم...»: ٧١٠، وفي «الكتاب»: ١١٦١٢، وابن ماجه: ٣٧٨٦، وهو حسن لغيره].

وأخرج الترمذى [٢٨٩٠] من حديث ابن عباس: «هي المانعة، هي المنجية، تنجح من عذاب القبر»^(٢).

وأخرج الحاكم [٥٦٥/١١] من حديثه: «وَدَدَتْ أَنْهَا فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ: «تَبَرَّكَ الَّذِي بَيَادُوهُ الْمُلْكُ»».

[وهو صحيح]

(١) ابن كثير / ٦٥٤ سوره الحديد: ٣ وتمام كلامه: قوله تعالى: «هُوَ الْأَوَّلُ . . .» وهذه الآية هي المشار إليها في حديث عرباض بن سارية أنها أفضل من ألف آية.

(٢) قال الألباني: ضعيف وإنما يصح منه قوله: هي المانعة.

وآخر جندي [١١٦١٢] من حديث ابن مسعود: «من قرأ: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بَيْدَهُ الْمُلْكُ﴾ كل ليلة منعه الله بها من عذاب القبر»^(١).

الأئمة:

أخرج أبو عبيدة^(٢) عن أبي تميم قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي نُسِّيْتُ أَفْضَلَ الْمُسَبِّحَاتِ». فقال أبي بن كعب: لعلها: ﴿سَجَّنَ أَسْمَرَ رَيْكَ الْأَعْلَى﴾؟ قال: «نعم».

القيمة:

أخرج أبو نعيم في «الصحابية» من حديث إسماعيل بن أبي حكيم المزني الصحابي مرفوعاً: «إن الله ليس مع قراءة: ﴿لَا يَكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فيقول: أبشر عبدي، فوعزّتي لأمكنت لك في الجنة حتى ترضي».

الزلالة:

أخرج الترمذى [٢٨٩٤] من حديث أنس: «مَنْ قَرَأَ: ﴿إِذَا زُلِّتْ . . .﴾ عُدِّلتْ له بمنصف القرآن». [وهو صحيح].

الحاديات:

أخرج أبو عبيدة^(٣) من مرسى الحسن: «﴿إِذَا زُلِّتْ . . .﴾ تُعَدَّل بمنصف القرآن، والعاديات تُعَدَّل بمنصف القرآن».

الأحكام:

أخرج الحاكم [٥٦٦/١١] من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ألا يستطيع أحدكم أن يقرأ ألف آية في كل يوم» قالوا: ومن يستطيع أن يقرأ ألف آية؟ قال: «أما يستطيع أحدكم أن يقرأ ﴿أَللَّهُمَّ اكْثُرْ . . .﴾». [وهو صحيح].

الكافرو:

أخرج الترمذى [٢٨٩٤] من حديث أنس: «﴿قُلْ يَكَبِّرُهَا الْكَافِرُونَ﴾ رُبْعُ الْقُرْآنِ» [وهو صحيح]. وأخرج أبو عبيدة من حديث ابن عباس قال: «﴿يَكَبِّرُهَا الْكَافِرُونَ﴾، تُعَدَّلْ بربع القرآن».

وآخر أحمد [٢٣٨٠٧] والحاكم [٥٦٥/١١] من حديث نوفل بن معاوية: «اقرأ ﴿قُلْ يَكَبِّرُهَا الْكَافِرُونَ﴾، ثُمَّ نَمْ على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك» [وهو حسن].

(١) حَسَنَ الْأَلَانِي فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ» (١٥٨٩).

(٢) فِي «فَضَائِلِهِ» ص٢٥٩.

(٣)

وأخرج أبو يعلى من حديث ابن عباس: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى كَلْمَةٍ تُنْجِيُّكُمْ مِنَ الْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ؟ نَقْرَئُونَ: ﴿فَلِيَنْتَهِ الْكَافِرُونَ﴾ عِنْدَ مَنْأَمْكُمْ».

الـ ١٦

^{٢٨٩٥} أخرج الترمذى [٢٨٩٥] من حديث أنس: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» ربع القرآن» [وهو ضعيف].

العنوان:

أخرج مسلم [١٨٨٩] وغيره من حديث أبي هريرة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . . .﴾ تعديل ثلث القرآن. وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

وآخر الطبراني في «الأوسط» [٥٧٨١] من حديث عبد الله بن السّخّير: «ومَنْ قرَا: ﴿فَلَهُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في مرضه الذي يموت فيه لم يُفْتَنْ في قبره، وأمِنَّ من ضغطة القبر، وَحَمَلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَكْفَافِهَا حَتَّى تُجْزَأَهُ الصِّرَاطُ إِلَى الْجَنَّةِ» [صَيِّفِ جَدًّا].

وآخر الترمذى [٢٨٩٨] من حديث أنس: «مَنْ قَرَا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كُلَّ يَوْمٍ مُتْنِي مَرَةً مُجْهِي
عَنْهُ ذَنْبَ خَمْسِينَ سَنَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دِينٌ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْأِمَ عَلَى فِرَاسَةِ فَنَامَ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ قَرَا
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مَائَةً مَرَةً، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لِهِ الرَّبُّ: يَا عَبْدِي، ادْخُلْ عَنْ يَمِينِكَ الْجَنَّةَ»
[صُفْحَةُ الْأَلْيَاتِ فِي الْمُضَعَّفَةِ: ٣٠٠].

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٨٥٢] من حديث ابن الدبليمي: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئة مرة في الصلاة أو غيرها، كتب الله له براءة من النار».

وأخرج في «الأوسط» [٢٨٣] من حديث أبي هريرة: «من قرأ **﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** عشر مرات بُينَ
له قصرٌ في العجنة، ومن قرأها عشرين مرة بُينَ له قصران، ومن قرأها ثلاثين مرة بُينَ له ثلاثة».

وأخرج في «الصغير» [١٦٦] من حديثه: «من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاة الصبح اثنتي عشرة مرة، فكأنما قرأ القرآن أربع مرات، وكان أفضل أهل الأرض يومئذ إذا اتقى».

الدُّوَّلَاتُ الْمُعْتَدِلَاتُ

أخرج أحمد [١٧٢٩٦] و[١٧٢٩٧] من حديث عقبة: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ لَهُ: «أَلَا أَعْلَمُكَ سُورًا مَا أَنْزَلَ فِي التُّورَاةِ وَلَا فِي الزُّبُورِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مُثْلَهَا؟». قلت: بلى، قال: «فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«فَلَمَّا قُلَّ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» و«فَلَمَّا قُلَّ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» [إسنادهما صحيح].

وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال له: «ألا أخبرك بأفضل ما تعوذ به المتعوذون؟» قال: بلـى، قال: «فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» و«فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» [أحمد: ١٥٤٤٨ وفي استناده ضعف].

وأخرج أبو داود [٥٠٨٢] والترمذى [٣٥٧٥] عن عبد الله بن حُبَيْب قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكَدُ﴾** والمعوذتين حين تمسى وحين تصبى، ثلاث مرات، تكفى من كل شيء» [وهو حسن صحيح].

وأخرج ابن الصّفى [في «عمل اليوم والليلة»: ٣٧٧] من حديث عائشة: «مَنْ قَرَأَ بَعْدَ صَلَاةِ الْجَمْعَةِ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكَدُ﴾** و**﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾** و**﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾** سبع مرات، أعاده الله من السوء إلى الجمعة الأخرى».

وبقيت أحاديث من هذا الفصل أخْرُتها إلى نوع الخواص.

فصل: أما الحديث الطويل في فضائل القرآن سورةً سورةً، فإنه موضوع، كما أخرج الحاكم في «المدخل» بسنده إلى أبي عمّار المرزوقي: أنه قيل لأبي عصمة الجامع^(١): من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واستغلوا بفقه أبي حنيفة ومجازي ابن إسحاق؛ فوضَّعْتُ هذا الحديث حسبة! وروى ابن حبان في مقدمة «تاريخ الضعفاء»^(٢) عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعْتُها أرْغَبُ النَّاسَ فِيهَا.

وروىينا عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ بحدث أبي بن كعب في فضائل سور القرآن سورةً سورةً، فقال: حدثني رجل بالمداين، وهو حبي، فصررت إليه، فقلت له: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني شيخ بواسط وهو حبي، فصررت إليه، فقلت له: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني شيخ بالبصرة، فصررت إليه، فقلت له: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني شيخ بعادان، فصررت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيته، فإذا فيه قومٌ من المتصوفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ مَنْ حَدَّثَكَ؟ فقال: لم يحدثني أحدٌ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضَّعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن.

قال ابن الصلاح: ولقد أخطأوا الواحدى المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم.



(١) أبو عصمة: نوح بن أبي مريم المرزوقي، قال الحاكم: وضع أبو عصمة حديث فضائل القرآن الطويل. انظر ترجمته بابهاب في «ميزان الاعتدال» ٤/٢٧٩، وانظر «شرح شرح النخبة» ٤٤٨، و«فتح المغيث» للسحاوي ١/٣٠٣. و«قواعد التحديث» للشيخ القاسمي ص ٢٥٩ - ٢٦٠ بتحقيقنا.

(٢) «كتاب المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» ١/٦٤.

النوع الثالث والسبعون

في أفضل القرآن وفاضلاته

اختلف الناس: هل في القرآن شيءٌ أفضل من شيءٍ؟

فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلياني وابن حبان إلى المنهج؛ لأن الجميع كلام الله؛ ولئلا يُوهم التفضيلُ نقصَ المفضلِ عليه. وروي هذا القول عن مالك. قال يحيى بن يحيى: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ؛ ولذلك كره مالك أن تعاد سورةً أو تردد دون غيرها.

وقال ابن حبان في حديث أبي بن كعب: «ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل مثل ألم القرآن»؛ إن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الشواب مثلاً ما يعطي لقارئ ألم القرآن، إذ الله سبحانه وتعالى بفضله فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وأعطتها من الفضل على قراءة كلامه أكثر مما أعطى غيرها من الفضل على قراءة كلامه، قال: قوله: «أعظم سورة» أراد به الأجر؛ لا أن بعض القرآن أفضل من بعض.

وذهب آخرون إلى التفضيل لظواهر الأحاديث، منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، والغزالى.

وقال القرطبي: إنه الحق، ونقله عن جماعة من العلماء والمتكلمين.

وقال الغزالى في «جواهر القرآن»^(١): لعلك أن تقول: قد أشرت إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضها بعضاً؟ وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟ فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وأية المداينات، وبين سورة الإخلاص وسورة تبّت، وترتابع على اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة بالتقليد، فقلّذ صاحب الرسالة ﷺ، فهو الذي أنزل عليه القرآن وقال: «يس قلب القرآن» و«فاتحة الكتاب أفضل سور القرآن» و«أية الكرسي سيدة آي القرآن» و«قل هو الله أحد تعديل ثلث القرآن» والأخبار الواردة في فضائل القرآن، وتخصيص بعض السور والأيات بالفضل، وكثرة الثواب في تلاوتها لا تُحصى. انتهى.

وقال ابن الحَضَار: العجب من يذكر الاختلاف في ذلك، مع النصوص الواردة بالتفضيل!

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: كلام الله في الله أفضل من كلامه في غيره، فـ«قل هو الله أَحَدٌ» أفضل من «تبَّتْ يَدَآ أَلَّهِ».

وقال الخُوري: كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين. وهل يجوز أن يقال: بعض كلامه أبلغ من

(١) «جواهر القرآن» للغزالى ص ١٥.

بعض الكلام؟ جُوَزَهُ قومٌ لقصور نظرهم. وينبغي أن تعلم أن معنى قول القائل: هذا الكلام أبلغ من هذا، أنَّ هذا في موضعه له حسْنٌ ولطف، وذاك في موضعه له حسن ولطف، وهذا الحُسْنُ في موضعه أكملُ من ذاك في موضعه.

قال: فإنَّ من قال: إنَّ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** أبلغُ من **﴿تَبَّأَ إِلَيْهِ﴾** جعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافر؛ وذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: **﴿تَبَّأَ إِلَيْهِ﴾** دعاء عليه بالخسنان، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسنان أحسن من هذا؟ وكذلك في **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** لا توجد عبارة تُدلُّ على الوحدانية أبلغ منها؛ فالعالَم إذا نظر إلى **﴿تَبَّأَ إِلَيْهِ﴾** في باب الدعاء بالخسنان، ونظر إلى **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** في باب التوحيد، لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر. انتهى.

وقال غيره: اختلف القائلون بالتفضيل، فقال بعضهم: الفضل راجع إلى عظيم الأجر ومضاعفة الثواب؛ بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتذيرها وتفكيرها عند ورود أو صاف العلا.

وقيل: بل يرجع لذات اللفظ، وأنَّ ما تضمنه قوله تعالى: **﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ . . .﴾** الآية [البقرة: ١٦٣] وآية الكرسي، وأخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجوداً مثلاً في **﴿تَبَّأَ إِلَيْهِ﴾** وما كان مثلها، فالتفضيل إنما هو بالمعانِي العجيبة وكثرتها.

وقال الحَلِيْمي، ونقله عنه البِهْيقِي: معنى التفضيل يرجع إلى أشياء: أحدها: أن يكون العمل بأيَّة أولى من العمل بأخرى، وأغْوَد على الناس^(١)، وعلى هذا يقال: آيات الأمر والنهي والوعيد والوعيد خيرٌ من آيات القصص، لأنَّها إنما أريد بها تأكيد الأمر والنهي والإذار والتبيشير، ولا غنى بالناس عن هذه الأمور، وقد يستغدون عن القصص، فكان ما هو أغْوَد عليهم وأنفع لهم، مما يجري مجرِّي الأصول، خيراً لهم مما يُجْعَل تبعاً لما لا بد منه.

الثاني: أن يقال: الآيات التي تشتمل على تعدد أسماء الله تعالى وبيان صفاته والدلالة على عظمته أفضَّل، بمعنى أن مخبراتها أُسْنَى وأَجْلُ قدرًا.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو: آية خير من آية، بمعنى أنَّ القارئ يتَعَجَّل له بقراءتها فائدة سوى الثواب الأَجْل، ويتأدَّى منه بتلاوتها عبادة، كقراءة آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين؛ فإن قارئها يتَعَجَّل بقراءتها الاحتراز مما يخشى، والاعتصام بالله، ويتأدَّى بتلاوتها عبادة لله، لما فيها من ذكره سبحانه وتعالى بالصفات العلا على سبيل الاعتقاد لها، وسكون النفس إلى فضل ذلك الذكر وبركته؛ فأمَا آيات الْحُكْمُ: فلا يقع بنفس تلاوتها إقامة حكم، وإنما يقع بها علم.

ثم لو قيل في الجملة: إنَّ القرآن خيرٌ من التوراة والإنجيل والرَّبُور، بمعنى أنَّ التعبد بالتلاوة والعمل واقع به دونها، والثواب بحسب قراءته لا بقراءتها. أو أنه من حيث الإعجاز حجة النبي

(١) أي: أكثر نفعاً لهم وعوداً عليهم بخيري الدنيا والآخرة.

المبعوث، وتلك الكتب لم تكن معجزة، ولا كانت حجج أولئك الأنبياء، بل كانت دعوتهم والحجج غيرها، لكن ذلك أيضاً نظير ما مضى.

وقد يقال: إن سورة أفضل من سورة؛ لأن الله جعل قراءتها كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجب بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها، وإن كان المعنى الذي لأجله بلغ بها هذا المقدار لا يظهر لنا، كما يقال: إن يوماً أفضل من يوم، وشهرأً أفضل من شهر، بمعنى: العبادة فيه تفضل على العبادة في غيره. والذنب فيه أعظم منه في غيره، وكما يقال: إن الحرام أفضل من الحل؛ لأنه يتأدى فيه من المناسب ما لا يتأدى في غيره. والصلوة فيه تكون كصلة مضاعفة مما تقام في غيره. انتهى كلام الحليمي.

وقال ابن الشّين في حديث البخاري: «لأعلمك سورة هي أعظم السور»^(١) [البخاري: ٥٠٠٦، وأحمد: ١٥٧٣٠] معناه: أن ثوابها أعظم من غيرها.

وقال غيره: إنما كانت أعظم السور؛ لأنها جمعت جميع مقاصد القرآن، ولذلك سميت: أم القرآن.

وقال الحسن البصري: إن الله أودع علوم الكتب السابقة في القرآن، ثم أودع علوم القرآن الفاتحة، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المتنزلة. أخرجه البيهقي.

وبيان اشتتمالها على علوم القرآن قوله الزمخشري، باشتتمالها على: الثناء على الله تعالى بما هو أهلُه، وعلى التَّبَّعُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ، وعلى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ وَآيَاتُ الْقُرْآنِ لَا تَخْلُو عَنْ أَحَدِ هَذِهِ الْأَمْرَاتِ.

وقال الإمام فخر الدين: المقصود من القرآن كله تقرير أمور أربعة: الإلهيات، والمعداد، والنبوات، وإثبات القضاء والقدر لله تعالى. فقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» يدلُّ على الإلهيات، وقوله: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» يدلُّ على المعداد، وقوله: «إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَسْتَعِينُ» يدلُّ على نفي الجبر، وعلى إثبات أن الكل بقضاء الله وقدره، وقوله: «أَهْبَأْنَا الصَّرَاطَ الْمُسْقَيْمَ» إلى آخر السورة يدل على إثبات قضاء الله، وعلى النبوات. فلما كان المقصود الأعظم من القرآن هذه المطالب الأربع، وهذه السورة مشتملة عليها، سميت: أم القرآن.

وقال البيضاوي: هي مشتملة على الحكم النظرية والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم، والاطلاع على مراتب السعداء، ومنازل الأشقياء.

وقال الطّيبي: هي مشتملة على أربعة أنواع من العلوم التي هي مناط الدين:

أحدها: علم الأصول، ومقادُهُ معرفة الله تعالى وصفاته، وإليها الإشارة بقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ أَتَتَكُونُ أَتْبَعَكُمْ»، ومعرفة النبوة، وهي المرادة بقوله: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»، ومعرفة المعداد، وهو المومى إليه بقوله: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ».

وثانية: علم الفروع، وأُسُهُ العبادات، وهو المراد بقوله: «إِنَّا نَعْبُدُ».

(١) والسوارة التي علمه إياها هي سورة الفاتحة.

وثلاثها: علم ما يحصل به الكمال وهو علم الأخلاق، وأجله الوصول إلى الحضرة الصمدانية، والالتجاء إلى جناب الفردانية والسلوك لطريقه، والاستقامة فيها، وإليه الإشارة بقوله: «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ».

ورابعها: علم القصص والأخبار عن الأمم السالفة، والقرون الخالية، السعداء منهم والأشقياء، وما يتصل بها من وعد محسنهم ووعيد مسيئهم. وهو المراد بقوله: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحِينَ».

وقال الغزالى: مقاصد القرآن ستة: ثلاثة مهمة، وثلاثة متمة:

الأولى: تعريف المدعو إليه كما أشير إليه بصدرها، وتعريف الصراط المستقيم، وقد صرّح به فيها، وتعريف الحال عند الرجوع إليه تعالى وهو الآخرة، كما أشير إليه بـ«مَذَلَّاتِ يَوْمِ الدِّينِ». والأخرى: تعريف أحوال المطيعين، كما أشير إليه بقوله: «الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ». وحكاية أقوال الجاحدين، وقد أشير إليها بـ«الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحُونَ». وتعريف منازل الطريق، كما أشير إليه بقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ». انتهى.

ولا ينافي هذا وصفها في الحديث الآخر بكونها: «ثلثي القرآن» لأن بعضهم وجهه بأن دلالات القرآن الكريم: إما أن تكون بالمطابقة أو بالتضمين أو بالالتزام، وهذه السورة تدل على جميع مقاصد القرآن بالتضمين والالتزام دون المطابقة، والاثنان من الثلاثة ثلثان، ذكره الزركشي في شرح «التبني» وناصر الدين بن الميلق^(١)، قال: وأيضاً الحقوق ثلاثة: حق الله على عباده، حق العباد على الله، حق بعض العباد على بعض. وقد اشتغلت الفاتحة صريحاً على الحقين الأولين، فناسب كونها بصرحها ثلثين، وحديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» [مسلم: ٨٧٨، وأحمد: ٩٩٣٢، والبخاري في القراءة خلف الإمام: ٧٢، وأبو داود: ٨٢١، وابن حبان: ١٧٨٤] شاهد لذلك.

قلت: ولا تنافي أيضاً بين كون الفاتحة أعظم السور، وبين الحديث الآخر: أن البقرة أعظم السور؛ لأن المراد به ما عدا الفاتحة من السور التي قُفصلت فيها الأحكام وضُربت الأمثال، وأقيمت الحجج؛ إذ لم تشتمل سورة على ما اشتغلت عليه، ولذلك سميت «فسطاط القرآن» [الدارمي: ٣٢٥٠].

قال ابن العربي في «أحكامه»^(٢): سمعت بعض أشياخى يقول: فيها ألف أمر، وألف نهي، وألف حكم، وألف خبر؛ ولعظيم فقهها أقام ابن عمر ثمانين سنين على تعلّمها. أخرجه مالك في «الموطأ». [كتاب القرآن (١) ١٥٧].

وقال ابن العربي أيضاً: إنما صارت آية الكرسي أعظم الآيات لعظم مقتضها، فإن الشيء إنما يشرف بشرف ذاته ومقتضاه وتعلقاته، وهي في آية القرآن كسورة الإخلاص في سورة، إلا أن سورة الإخلاص تفضّلها بوجهين:

(١) ابن الميلق: محمد بن عبد الدائم المعروف بابن بنت الميلق، ويقال اختصاراً: ابن الميلق، قاضٍ، مصرى، شافعى، شاذلى واعظ بلقى (ت: ٧٩٧ هـ). «الدرر الكاملة» ٤٩٤ / ٣.

(٢) «أحكام القرآن» ١ / ٨ أول سورة البقرة.

أحدهما: أنها سورة؛ وهذه آية، والسورة أعظم؛ لأنَّه وقع التحدُّي بها، فهي أفضل من الآية التي لم يُتَحدَّى بها.

والثاني: أنَّ سورة الإخلاص اقتضت التوحيد في خمسة عشر حرفاً، وأية الكرسي اقتضت التوحيد في خمسين حرفاً، فظهرت القدرة في الإعجاز بوضع معنى معبَّر عنه بخمسين حرفاً، ثم يُعبَّر عنه بخمسة عشر، وذلك بيان لعظيم القدرة والانفراد بالوحدانية.

وقال ابن المُنيَّر: اشتتملت آية الكرسي على ما لم تشتمل عليه آيةٌ من أسماء الله تعالى؛ وذلك أنها مشتملة على سبعة عشر موضعًا، فيها اسم الله تعالى ظاهرًا في بعضها ومستكتنًا في بعض، وهي: الله، هو، الحي، القيوم، ضمير: لا تأخذنِه، و: له، و: عنده، و: بإذنه، و: يعلم، و: علمه، و: شاء، و: كرسيه، و: يؤوده. ضمير: حفظهما، المستتر الَّذِي هو فاعل المصدر، و: هو، العلي، العظيم. وإن عدَّت الضمائر المتحملة في: الحي، القيوم، العلي، العظيم. والضمير المقدر قبل: الحي - على أحد الأعaries - صارت اثنين وعشرين.

وقال الغزالِي^(١): إنَّما كانت آية الكرسي سيدة الآيات؛ لأنَّها اشتتملت على ذات الله وصفاته وأفعاله فقط؛ ليس فيها غير ذلك، ومعرفة ذلك هي المقصد الأقصى في العلوم، وما عداه تابع له، والسيد اسم للمتبوع المقدم، فقوله: «الله» إشارة إلى الذات، «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» إشارة إلى توحيد الذات. «الْحَيُ الْقَيُومُ» إشارة إلى صفة الذات وجلاله، فإنَّ معنى «الْقَيُومُ» الذي يقوم بنفسه، ويقوم به غيره، وذلك غاية الجلال والعظمة. «لَا تَأْخُذُ سَيْرَةً وَلَا تَوْمَ» تنزيه وتقديس له عمَّا يستحبيل عليه من أوصاف الحوادث، والتقديس عمَّا يستحبيل أحد أقسام المعرفة. «لَمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» إشارة إلى الأفعال كلها، وأنَّ جميدها منه وإليه. «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ إِلَّا يَإِذْنَهُ» إشارة إلى انفراده بالملُك والحكم والأمر، وأنَّ من يملك الشفاعة إنما يملكها بشريفته إياه والإذن فيها، وهذا نفي الشركة عنه في الحكم والأمر. «يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ» إلى قوله: «شَاءَ» إشارة إلى صفة العلم، وتفضيل بعض المعلومات، والانفراد بالعلم، حتى لا علم لغيره إلَّا ما أعطاوه ووهبه، على قدر مشيئته وإرادته. «وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» إشارة إلى عظمة ملِكِه وكمال قدرته. «وَلَا يَقُوْدُ حَفَظُهُمْ» إشارة إلى صفة القدرة وكاملتها، وتزويتها عن الصَّعْف والنقصان. «وَهُوَ الْعَلِيُ الْعَظِيمُ» إشارة إلى أصلين عظيمين في الصفات.

فإذا تأملت هذه المعاني، ثم تلوت جميع آي القرآن، لم تجد جملتها مجموعة في آية واحدة، فإنَّ «شَهَدَ اللَّهُ» [آل عمران: ١٨] ليس فيها إلَّا التوحيد، وسورة الإخلاص ليس فيها إلَّا التوحيد والتقديس، و: «قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكَ الْمُلْكَ» [آل عمران: ٢٦] ليس فيها إلَّا الأفعال، والفاتحة فيها الثلاثة؛ لكن غير مشروحة بل مرموزة، والثلاثة مجموعة مشروحة في آية الكرسي.

(١) في «جواهير القرآن» ص ٢٠.

والذي يقرب منها في جمعها آخر الحشر وأول الحديد؛ ولكنها آيات لا آية واحدة، فإذا قابلت آية الكرسي بإحدى تلك الآيات وجدتها أجمع للمقاصد، فلذلك استحقّت السيادة على الآي؛ كيف وفيها **﴿الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾** وهو الاسم الأعظم كما ورد به الخبر^(١)! انتهى كلام الغزالى!

ثم قال: إنما قال ﷺ في الفاتحة «أفضل» وفي آية الكرسي «سيدة» لسرّ، وهو: أن الجامع بين فنون الفصل وأنواعها الكثيرة يسمى أفضلاً؛ فإن الفضل هو الزيادة، والأفضل هو الأزيد، وأما السُّود فهو رسوخ معنى الشرف الذي يقتضي الاستباع ويأتي التبعية، والفاتحة تتضمّن التنبيه على معانٍ كثيرة ومعارف مختلفة؛ فكانت أفضل، وأية الكرسي: تستعمل على المعرفة العظمى؛ التي هي المقصودة المتبوعة، التي يتبعها سائر المعارف، فكان اسم السيد بها أليق. انتهى.

ثم قال في حديث: «قلب القرآن يس»: إن ذلك لأن الإيمان صحته بالاعتراف بالحشر والنشر، وهو مقرر في هذه السورة بأبلغ وجه، فجعلت قلب القرآن لذلك، واستحسنه الإمام فخر الدين.

وقال النسفي: يمكن أن يقال: إن هذه السورة ليس فيها إلّا تقرير الأصول الثلاثة: الوحدانية، والرسالة، والحشر؛ وهو القدر الذي يتعلّق بالقلب والجنان. وأمّا الذي باللسان وبالأركان ففي هذه السورة؛ فلماً كان فيها أعمال القلب لا غير سِمَاهَا قلباً، ولهذا أمر بقراءتها عند المحتضر؛ لأن في ذلك الوقت يكون اللسان ضعيف القوة والأعضاء ساقطة، لكن القلب قد أقبل على الله تعالى، ورجم عمّا سواه، فيقرأ عنده ما يزداد به قوّة في قلبه، ويُشتد تصديقه بالأصول الثلاثة. انتهى.

وأختلف الناس في معنى كون سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن:

فقيل: كأنه **ﷺ** سمع شخصاً يكرّرها تكرار من يقرأ ثلث القرآن، فخرج الجواب على هذا. وفيه بُعد عن ظاهر الحديث، وسائر طرق الحديث تردد.

وقيل: لأن القرآن يشتمل على قصص وشائع وصفات، وسورة الإخلاص كلّها صفات، فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار.

وقال الغزالى في «الجواهر»^(٢): معارف القرآن المهمّة ثلاثة: معرفة التوحيد، والصراط المستقيم، والآخرة، وهي مشتملة على الأوّل؛ فكانت ثلثاً.

وقال أيضاً فيما نقله عنه الرازى: القرآن مشتمل على البراهين القاطعة على وجود الله تعالى ووحدانيته وصفاته: إمّا صفات الحقيقة، وإمّا صفات الفعل، وإمّا صفات الحكم، فهذه ثلاثة أمور، وهذه السُّورة تشتمل على صفات الحقيقة، فهي ثلث.

(١) عن أسماء بنت يزيد قالت: سمعت رسول الله **ﷺ** يقول في هاتين الآيتين: **﴿الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾** [البقرة: ٢٥٥] و**﴿الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾** [آل عمران: ١ و ٢]: «إن فيهما اسم الله الأعظم». أخرجه أحمد (٢٧٦١١)، وأبو داود (٤٩٦)، والترمذى (٣٤٧٨)، وابن ماجه (٣٨٥٥) وهو حديث حسن كما قال الألبانى.

(٢) «جواهر القرآن» ص ٢٧.

وقال الحُويبي: المطالب التي في القرآن معظمها الأصول الثلاثة، التي بها يصح الإسلام، ويحصل الإيمان، وهي: معرفة الله، والاعتراف بصدق رسوله، واعتقاد القيام بين يدي الله تعالى. فإن من عرف أنَّ الله واحدٌ، وأنَّ النبي صادقٌ، وأنَّ الدين واقعٌ، صار مؤمناً حقاً، ومنْ أنكر شيئاً منها كفر قطعاً. وهذه السورة تفيد الأصل الأوَّل، فهي ثلث القرآن من هذا الوجه.

وقال غيره: القرآن قسمان: خبر وإنشاء، والخبر قسمان: خبر عن الخالق وخبر عن المخلوق؛ فهذه ثلاثة أَثَلَاثٍ، وسورة الإخلاص أَخْلَصَتِ الخبر عن الخالق، فهي بهذا الاعتبار ثلث، وقيل: تعدل في الثواب، وهو الذي يشهد له ظاهر الحديث والأحاديث الواردة في سورة الزلزلة والنصر والكافرين، لكن ضعف ابن عَقِيلَ ذلك، وقال: لا يجوز أن يكون المعنى: فله أَجْرٌ ثلث القرآن، لقوله: «وَمَنْ قَرَاَ الْقُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حِرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ» [الدارمي: ٣١٩٠].

قال ابن عبد البر: السُّكُوتُ في هذه المسألة أَفْضَلُ من الكلام فيها وأَسْلَمُ: ثم أَسْنَدَ إلى إسحاق بن منصور: قلت لأحمد بن حنبل: قوله ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن» ما وجهه؟ فلم يقل لي فيها على أمر. وقال لي إسحاق بن راهويه: معناه أنَّ الله لَمَّا فَضَلَ كلامه على سائر الكلام، جعل لبعضه أيضاً فضلاً في الثواب لمن قرأه، تحريراً على تعليمه، لا أنَّ مَنْ قَرَاَ ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلث مرات كان كمن قرأ القرآن جميعه؛ هذا لا يستقيم ولو قرأها مئتي مرة. قال ابن عبد البر: فهذا إمامان بالسنة ما قاما ولا قعوا في هذه المسألة.

وقال ابن المِيلَق في حديث: «إِنَّ الْزَلْزَلَةَ نَصْفُ الْقُرْآنِ»: لأنَّ أحكام القرآن تنقسم إلى أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، وهذه السورة تشتمل على أحكام الآخرة كُلُّها إجمالاً، وزادت على القارة بخروج الأنقال وتحديث الأخبار. وأما تسميتها في الحديث الآخر ربِّعاً، فلأنَّ الإيمان بالبعث ربع الإيمان، في الحديث الذي رواه الترمذى [٢١٤٤]: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبِعَ: يَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بَعْنَيْ بِالْحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدْرِ». فاقتضى هذا الحديث أنَّ الإيمان بالبعث الذي قرَّرَته هذه السورة ربع الإيمان الكامل الذي دعا إليه القرآن.

وقال أيضاً في سرِّ كون ﴿أَلْهَمَكُم﴾ تعديل ألف آية: إنَّ القرآن ستة آلاف آية، ومتنا آية وكسر، فإذا تركنا الكسر كان ألف سدس القرآن، وهذه السورة تشتمل على سدس مقاصد القرآن، فإنها - فيما ذكره الغزالى - ستة: ثلاثة مهمة وثلاث متنة - وتقدمت - وأحددها معرفة الآخرة المشتمل عليه السورة، والتغيير عن هذا المعنى بآلف آية أفحى وأجل وأضخم من التعبير بالسدس.

وقال أيضاً في سرِّ كون سورة الكافرين ربِّعاً وسورة الإخلاص ثلثاً، مع أنَّ كُلُّاً منهما يسمى الإخلاص: إنَّ سورة الإخلاص اشتتملت من صفات الله على ما لم تشتمل عليه (الكافرون). وأيضاً: فالتوحيد إثبات إلهية المعبود وتقديسه ونفي إلهية ما سواه، وقد صرَّحت الإخلاصُ بالإثبات والتقديس، ولو حلت إلى نفي عبادة غيره. والكافرون صرحت بالنفي ولو حلت بالإثبات والتقديس؛ فكان بين الرتبتين من التصريحين والتلوينين ما بين الثلث والربع. انتهى.

تذنيب: ذكر كثيرون في أثر: «أن الله جمع علوم الأولين والآخرين في الكتب الأربع، وعلومها في القرآن، وعلومه في الفاتحة» فزادوا: وعلوم الفاتحة في البسمة، وعلوم البسمة في بائها.

ووُجّه: بأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى ربّه، وهذه الباء باء الإلصاق؛ فهي تلخص العبد بجناب ربّه، وذلك كمال المقصود. ذكره الإمام الرازي وابن القَبِيب في «تفسيرهما».



النوع الرابع والسبعون

فِي مُفَرَّدَاتِ الْقُرْآنِ (١)

أخرج السلفي في المختار من «الطيوريات» عن الشعبي قال: لقي عمر بن الخطاب ركباً في سفرٍ، فيهم ابن مسعود، فأمر رجلاً يناديهم: من أين القوم؟ قالوا: أقبلنا من الفج العميق، نريد البيت العتيق. فقال عمر: إن فيهم عالماً. وأمر رجلاً أن يناديهم: أي القرآن أعظم؟ فأجابه عبد الله: ﴿الله لا إله إلا هو الله القيوم﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال: نادهم: أي القرآن أحكم؟ فقال ابن مسعود: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَةِ﴾ [النحل: ٩٠]. قال: نادهم: أي القرآن أجمع؟ فقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. فقال: نادهم: يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ حَيْرًا يَرَهُ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]. فقال: أي القرآن أحزن؟ فقال: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَاهُ﴾ [النساء: ١٢٣]. فقال: نادهم. أي القرآن أرجى؟ فقال: ﴿فَلَمَنْ يَعْبَدِي الَّذِينَ آتَرْفَوْا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، فقال: أفيكم ابن مسعود؟ قالوا: نعم. أخرجه عبد الرزاق في تفسيره بنحوه.

وأخرج عبد الرزاق أيضاً [في «مصنفه»: ٦٠٠٢] عن ابن مسعود قال: أعدل آية في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾ [النحل: ٩٠]. وأحكم آية: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخرها. وأخرج الحاكم [٣٥٦/٢] عنه قال: إنَّ أجمع آية في القرآن للخير والشر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾ [النحل: ٩٠] [وهو صحيح].

وأخرج الطبراني (٢) [في «الكبير»: ٨٦٥٦] عنه قال: ما في القرآن آية أعظم فرحاً من آية في سورة الغرف: ﴿فَلَمَنْ يَعْبَدِي الَّذِينَ آتَرْفَوْا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. وما في القرآن آية أكثر تفويضاً من آية في سورة النساء الفضلى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَىٰ اللَّهِ فَهُوَ حَمِيمٌ﴾ الآية [الطلاق: ٣].

وأخرج أبو ذر الهرمي في «فضائل القرآن» من طريق يحيى بن يعمر، عن ابن عمر عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أعظم آية في القرآن: ﴿الله لا إله إلا هو الله القيوم﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وأعدل آية في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ . . .﴾ [النحل: ٩٠]. إلى آخرها. وأخو ف آية في القرآن: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. وأرجى آية في القرآن: ﴿فَلَمَنْ يَعْبَدِي الَّذِينَ آتَرْفَوْا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَمْنَعُوهُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ . . .﴾ [الزمر: ٥٣]. إلى آخرها.

وقد اختلف في أرجى آية في القرآن على بضعة عشر قولًا:

(١) أي: مزاباً تفرد بها بعض آيات القرآن.

(٢) قال الهيثمي في «المجمع» (١٢٦/٧): ورجاله رجال الصحيح غير عاصم بن بهلة وهو ثقة، وفيه ضعف.

أحدها : آية الزمر.

والثاني : ﴿أَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. أخرجه الحاكم في «المستدرك» [١١/٤٠] وهو ضعيف ، وأبو عبيد عن صفوان بن سليم ، قالا : التَّمَّى ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَيْ أَيَّةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَرْجُى؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : ﴿فَلْ يَعْبُادُوا الَّذِينَ أَنْشَرُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَكُنْ قَوْلُ اللَّهِ : ﴿وَإِذَا قَالَ إِنَّرَبِعَمْ رَبِّ أَرِبِّ كَيْفَيَتْ تُمْحِيَ الْمَوْقَعَ قَالَ أَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلْ . . . وَلَكِنْ يَلْطِمِينَ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. قال : فرضي منه بقوله : ﴿بَلْ﴾. قال : فَهَذَا لَمَا يَعْتَرِضَ فِي الصَّدَرِ مَمَّا يَوْسُوسُ بِهِ الشَّيْطَانُ.

الثالث : ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [١١/٧٠] عن علي بن أبي طالب أنه قال : إنكم يا معشر أهل العراق تقولون : أرجى آية في القرآن : ﴿فَلْ يَعْبُادُوا الَّذِينَ أَنْشَرُوا﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. لكننا أهل البيت نقول : إن أرجى آية في كتاب الله : ﴿وَسَوْفَ يُعَطِّيكَ رَبُّكَ فَرَضَ﴾ [الضحى: ٥]. وهي الشفاعة. الرابع : ما أخرجه الوادي عن علي بن الحسين قال : أشد آية على أهل النار : ﴿فَدَوْقُوا فَلَنْ تَرِيدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النَّبَأٌ: ٣٠]. وأرجى آية في القرآن لأهل التوحيد : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٨].

وأخرج الترمذى - وحسنه - [٣٠٣٧] عن علي قال : أحب آية إلى في القرآن : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ . . .﴾ الآية [قال الألبانى : ضعيف الإسناد].

الخامس : ما أخرجه مسلم في «صحيحه» [٧٠٢٠] عن ابن المبارك : إن أرجى آية في القرآن قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعْدَ﴾ إلى قوله : ﴿أَلَا يُجْنِبُونَ أَنْ يَعْفُرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

السادس : ما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «التوبه» عن أبي عثمان النهدي قال : ما في القرآن آية أرجى عندي لهذه الأمة من قوله : ﴿وَآخَرُونَ أَعْتَرُوا بِذُنُوبِهِمْ حَاطُوا عَمَلاً صَلِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبه: ١٠٢]. السابع والثامن : قال أبو جعفر النحاس في قوله : ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّنِيقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] : إن هذه الآية عندي أرجى آية في القرآن؛ إلا أن ابن عباس قال : أرجى آية في القرآن : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْرَبَةٍ لِتَائِبٍ عَلَىٰ ظَمِيمِهِ﴾ [الرعد: ٦]. وكذا حكا عنه مكي ، ولم يقل : (على إحسانهم).

التاسع : روى الهروي في «مناقب الشافعى» عن ابن عبد الحكم قال : سألتُ الشافعى : أي آية أرجى؟ قال : قوله : ﴿يَتَسَمَّا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [١٥] أو مسكتنا ذا مَنْزِلَةَ [البلد: ١٥، ١٦]. قال : وسألته عن أرجى حديث للمؤمن ، قال : «إذا كان يوم القيمة يدفع إلى كل مسلم رجل من الكفار فدائمه» [مسلم: ٧٠١١].

العاشر : ﴿فَلْ كُلُّ يَعْمَلَ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤].

الحادي عشر : ﴿وَهَلْ يُجْنِي إِلَّا الْكَافُرُ﴾ [سبأ: ١٧].

الثاني عشر : ﴿إِنَّا قَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَبَ وَقَوَّلَ﴾ [طه: ٤٨]. حكاه الكرمانى في «العجبائب»^(١).

الثالث عشر: «وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْقُلُونَ كَثِيرًا» [الشورى: ٣٠]. حكى هذه الأقوال الأربعية التزووي في «رؤوس المسائل». والأخير ثابت عن علي، ففي «مسند أحمد» [٦٤٩ وإنستاده ضعيف] عنه قال: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله تعالى، حدثنا بها رسول الله عليه السلام? «وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْقُلُونَ كَثِيرًا» [الشورى: ٣٠]. وسأفسرها لك يا علي: ما أصابكم من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا فيما كسبت أيديكم، والله أكرم من أن يُثني العقوبة، وما عفا الله عنه في الدنيا فالله أحل من أن يعود بعد عفوه».

الرابع عشر: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْهَا يُغَفَّرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» [الأనفال: ٣٨]. قال الشبلبي^(١): إذا كان الله أذن للكافر بدخول الباب إذا أتى بالتوحيد والشهادة، اقتراه بخروج الداخل فيها والمقيم عليها؟!».

الخامس عشر: آية الدين، ووجهه: أن الله أرشد عباده إلى مصالحهم الدنيوية، حتى انتهت العناية بمصالحهم إلى أمرهم بكتابه الدين الكثير والمحير، فمقتضى ذلك ترجي عمّوه عنهم، لظهور العناية العظيمة بهم.

قلت: ويلحق بهذا ما أخرجه ابن المنذر عن ابن مسعود: أنه ذكر عنده بنو إسرائيل، وما فضلهم الله به، فقال: كان بنو إسرائيل إذا أذنب أحدهم ذنبًا أصبح وقد كتبت كفارته على أسكفة بايه، وجعلت كفارة ذنبكم قولًا تقولونه؛ تستغفرون الله فيغفر لكم، والذي نفسي بيده لقد أعطانا الله آية لهي أحبت إلى من الدنيا وما فيها: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَحَشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ . . .» الآية [آل عمران: ١٣٥].

وما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «التوبه» عن ابن عباس قال: ثمانية آيات نزلت في سورة النساء، هن خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغرت: أولهن: «رُبِيدَ اللَّهُ لِئَلَّا كُنُمْ وَرَبِيدَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ» [النساء: ٢٦]. والثانية: «وَاللَّهُ رُبِيدَ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَرُبِيدَ الَّذِينَ يَتَسَعَونَ الشَّهَوَاتِ» [النساء: ٢٧]. والثالثة: «رُبِيدَ اللَّهُ أَنْ يُعْفَفَ عَنْكُمْ . . .» الآية [النساء: ٢٨]. والرابعة: «إِنْ جَهَنَّمُ كَبَائِرٌ مَا تُهْنَئُ عَنْهُ . . .» الآية [النساء: ٣١]. والخامسة: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مُتَقَالَ ذَرَقًا . . .» الآية [النساء: ٤٠]. وال السادسة: «وَمَنْ يَمْلِئَ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ فَقْسَمُهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ . . .» الآية [النساء: ١١٠]. والسابعة: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ . . .» الآية [النساء: ٢٨]. والثامنة: «وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَمْ يُفْرِقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ . . .» الآية [النساء: ١٥٢].

وما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: سئل ابن عباس: أي آية أرجى في كتاب الله؟ قال: قوله: «إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رُبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ أَسْتَقْنَمُوا» [فصلت: ٣٠]: على شهادة أن لا إله إلا الله.

أشد آية: أخرج ابن راهويه في «مسند»: أربأنا أبو عمر العقدي، أربأنا عبد الجليل بن عطيه، عن محمد بن المنشر قال: قال رجل لعمرو بن الخطاب: إني لأعرف أشد آية في كتاب الله تعالى، فأهوى

(١) الشبلبي: محمد بن عبد الله الدمشقي، من فقهاء الحنفية (ت: ٧٦٩هـ). «الدرر الكامنة» ٤٨٧، «الفوائد البهية» ١٧.

عمرُ فضريه بالدّرَّةِ، وقال: مالك نَقَبَتْ عنها حتى علمتها! ما هي؟ قال: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» [النساء: ١٢٣]. فَمَا مَنَّا أَحَدٌ يَعْمَلْ سُوءًا إِلَّا جُرِيَّ بِهِ. فقال عمر: لبنا حين نزلت ما ينفعنا طعام ولا شراب حتى أنزل الله بعد ذلك ورخص: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدُ اللَّهَ عَفْوًا رَّحِيمًا» [النساء: ١١٠].

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال: سألت أبا بربعة الأسلمي عن أشد آية في كتاب الله تعالى على أهل النار، فقال: «فَذُوقُوا فَلَن تَرِيدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا» [النَّبَا: ٣٠].

وفي «صحيف البخاري» [قبل حدث: ٤٦٠٦]: عن سفيان قال: ما في القرآن آية أشد على من: «لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَقَّ تَقْيِيمُوا النَّوْرَةَ وَالْأَنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ» [المائدة: ٦٨].

وأخرج ابن حرير^(١) عن ابن عباس قال: ما في القرآن أشد توبيناً من هذه الآية: «لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبِّيْنُوْنَ وَالْأَجَارُ عَنْ قَوْلِهِ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْنُ» الآية [المائدة: ٦٣].

وأخرج ابن المبارك في كتاب «الزهد» [٥٧] عن الضحاك بن مزاحم: قرأ في قول الله: «لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبِّيْنُوْنَ وَالْأَجَارُ عَنْ قَوْلِهِ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْنُ» الآية [المائدة: ٦٣]. قال: والله ما في القرآن آية أخو福 عندي منها.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال: ما أنزلت على النبي ﷺ آية كانت أشد عليه من قوله: «وَخُنْفَيْ فِي نَفْسِكَ مَا أَلَّهُ مُبْدِيهِ» الآية [الأحزاب: ٣٧].

وأخرج ابن المنذر عن ابن سيرين: لم يكن شيء عندهم أخو福 من هذه الآية: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِمَانًا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» [البقرة: ٨].

وعن أبي حنيفة: أخو福 آية في القرآن: «وَأَتَعْلَمُ النَّارَ الَّتِي أَعِدْتُ لِلْكَافِرِ» [آل عمران: ١٣١]. وقال غيره: «سَنَفَعَ لَكُمْ أَيْهَا الْفَلَاقُ» [الرحمن: ٣١]. ولهذا قال بعضهم: لو سمعت هذه الكلمة من خفير الحارة لم أتم.

وفي «النوادر» لأبي زيد: قال مالك: أشد آية على أهل الأهواء قوله: «يَوْمَ تَبَيَّنُ وُجُوهُهُ وَسَوْدَهُوْجُوهُ» الآية [آل عمران: ١٠٦]. فتأولها على أهل الأهواء. انتهى.

وأخرج ابن أبي حاتم^(٢) عن أبي العالية قال: آيتان في كتاب الله، ما أشد هما على من يجادل فيه: «مَا يُجَدِّلُ فِي عِيْدِنِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا» [غافر: ٤]. «وَلَنَّ الَّذِينَ أَخْتَلُوا فِي الْكِتَابِ لَنَّ شَقَاقَ بَيْنِهِمْ» [البقرة: ١٧٦].

قال السعدي: سورة الحج من أعاجيب القرآن، فيها مكيٌ ومدنيٌ، وحضريٌ وسفرىٌ، وليليٌ ونهارىٌ، وحربيٌ، وسلاميٌ، وناسخٌ ومنسوخٌ؛ فالمعنى من رأس الثلاثين إلى آخرها، والمدني من رأس خمس عشرة إلى رأس الثلاثين، والليلي خمس آيات من أولها، والنهراري من رأس تسعة آيات إلى رأس اثنى عشرة، والحضري إلى رأس العشرين.

(١) في «تفسيره» ٢٩٨/٤ سورة المائدة: ٦٣.

(٢) في «تفسيره» ٣٢٦٤/١٠.

قلت: والسفرى أولها ، والناسخ: «أُوذنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ» الآية [الحج: ٣٩]. والمنسوخ «الله يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ» الآية [الحج: ٦٩] نسختها آية السيف، و قوله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ» الآية [الحج: ٥٢] نسختها: «سَفَرِكَ فَلَا تَنْسِى» [الأعلى: ٦].

وقال الكرمانى: ذكر المفسرون أن قوله تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَدَةُ بَيْنَكُمْ» الآية [المائدة: ١٠٦] من أشكال آية في القرآن حكماً ومعنى وإعراضاً.

وقال غيره: قوله تعالى: «يَبْيَأَيَّهَا إِدَمَ حَذَّلُوا زِينَتُكُمْ» الآية [الأعراف: ٣١] جمعت أصول أحكام الشريعة كلها: الأمر، والنهي، والإباحة، والخبر.

وقال الكرمانى في «العجبات»^(١) في قوله تعالى: «تَعْنُونَ نَقْصَنَ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْفَصَصِ» [يوسف: ٣]. قيل: هو قصة يوسف، وسمّاها «أَحْسَنَ الْفَصَصِ»؛ لاشتمالها على ذكر حاسد ومحسود، ومالك ومملوك، وشاهدٍ مشهود، وعاشق ومعشوق، وحبس وإطلاق، وسجن وخلاص، وخصب وجدب، وغيرها مما يعجز عن بيانها طرق الخلق.

وقال: ذكر أبو عبيدة عن رُؤبة: ما في القرآن أغرب من قوله: «فَاصْدِعْ بِمَا تُؤْمِرُ» [الحجر: ٩٤]. وقال ابن خالويه في كتاب «ليس»^(٢): ليس في كلام العرب لفظ جمع لغات ما النافية إلا حرف واحد في القرآن، جمع اللغات الثلاث، وهو قوله: «مَا هُنَّ أَمْهَنِيهِمْ» [المجادلة: ٢]. فرأى الجمهور بالنصب، وقرأ ابن مسعود: «مَا هُنَّ بِأَمْهَاتِهِمْ» بالباء، قال: وليس في القرآن لفظ على (افعوعل) إلا في قراءة ابن عباس: (أَلَا إِنَّهُمْ تَنْثُونِي صُدُورُهُمْ)^(٣).

وقال بعضهم: أطول سورة في القرآن البقرة، وأقصرها الكوثر. وأطول آية فيه آية الدين، وأقصر آية فيه «وَالضَّحَى»، «وَالْجَمْرَ». وأطول كلمة فيه رسمًا «فَاصْبِرْتُكُوهُ» [الحجر: ٢٢]. وفي القرآن آياتان جمعت كل منهما حروف المعجم: «ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْعَمَرَ أَمْنَةً» الآية [آل عمران: ١٥٤]. «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» الآية [الفتح: ٢٩].

وليس فيه حاء بعد حاء بلا حاجز إلا في موضعين: «عَدَدَةُ الْتِكَاجُ حَقَّ» [البقرة: ٢٣٥]، «لَا أَبْرُحُ حَقَّ» [الكهف: ٦٠].

ولا كافان كذلك إلا: «مَنَاسِكُكُمْ» [البقرة: ٢٠٠]. «مَا سَكَكُكُرْ» [المدثر: ٤٢].

ولا غينان كذلك إلا: «وَمَنْ يَتَعَزَّزْ عَيْرَ إِلْسَلِمْ» [آل عمران: ٨٥].

ولا آية فيها ثلاثة وعشرون كافاً إلا آية الدين [البقرة: ٢٨٢].

ولا آياتان فيها ثلاثة عشر وقفاً إلا آيتا المواريث [النساء: ١١ - ١٢].

(١) «عجبات التفسير...» ١/٥٢٦ يوسف: ٣.

(٢) كتاب «ليس في كلام العرب» ابن خالويه. لم أجده هذا النقل فيه. والله أعلم.

(٣) القراءة المتراءة: «أَلَا إِنَّهُمْ يَتَنَوَّنُ صُدُورُهُمْ» [هود: ٥].

ولا سورة ثلاثة آيات فيها عشرُ واوَات إِلَّا والعصر إلى آخرها.
ولا سورة إحدى وخمسون آية، فيها اثنان وخمسون وقفًا إِلَّا سورة الرحمن. ذكر أكثر ذلك ابن خالويه.

وقال أبو عبد الله الخباز المقرئ^(١): أول ما وردت على السلطان محمود بن ملكشاه سألي عن آية أولها غين، فقلت: ثلاثة: ﴿غَافِرَ الذَّنَبِ﴾ [غافر: ٣]، وأیتان بخليفة: ﴿غُلَبَ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢].
﴿عَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر: في القرآن أربع شدّات متواالية: في قوله:
﴿شَيْئًا رَّبِّ الْسَّمَاوَاتِ﴾ [مريم: ٦٤، ٦٥]، **﴿فِي بَحْرٍ لَّيْسَ يَقْنَعُهُ مَوْجٌ﴾** [النور: ٤٠]. **﴿فَوَلَا مِنْ رَّبِّ رَّحِيمٍ﴾** [يس: ٥٨]، **﴿وَلَقَدْ زَيَّنَ أَسْمَاءَ﴾** [الملك: ٥].



(١) **الْخَبَّازِيُّ**: محمد بن علي أبو عبد الله، مقرئ نيسابور، ومسندها (ت: ٤٤٩ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٥١.

النوع الخامس والسبعون

في خواص القرآن

أفرد بالتصنيف جماعة، منهم: التّميمي، وحجة الإسلام الغزالى. ومن المتأخرین: اليافعي. وغالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين، وهذا أنا أبدأ بما ورد من ذلك في الحديث، ثم ألتقط عيوناً مما ذكره السلف والصالحون.

آخر ابن ماجه [٣٤٥٢] وغيره: من حديث ابن مسعود: «عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن».

[ضعفه الألبانى]

وأخرج أيضاً من حديث علي: «خير الدواء القرآن» [ابن ماجه: ٣٥٠١ وضعفه الألبانى].

وأخرج أبو عبيد^(١) عن طلحة بن مصرف قال: كان يقال: إذا قرئ القرآن عند المريض وجَدَ لذلك خفَّةً.

وأخرج البيهقي في «الشعب» [٢٥٨٠] عن واثلة بن الأسعق: أنَّ رجلاً شكا إلى النبي ﷺ وجع حلقه، قال: «عليك بقراءة القرآن».

وأخرج ابن مردویه عن أبي سعيد الخدري قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إِنِّي أشتكي صدری. قال: «اقرأ القرآن» لقول الله تعالى: «وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الْأَرْضِ» [يونس: ٥٧].

وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر: «في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء».

وأخرج الخلعی في «فوائد»: من حديث جابر بن عبد الله: «فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام» والسام: الموت.

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما: من حديث أبي سعيد الخدري: «فاتحة الكتاب شفاء من السم».

وأخرج البخاري [٥٠٠٧] من حديثه أيضاً قال: كَنَّا في مسيرة لنا فنزلنا، فجاءت جارية فقالت: إن سيد الحي سليم، فهل معكم راقٍ؟ فقام معها رجل، فرقاه بأُم القرآن فبرئ، فذُكر للنبي ﷺ فقال: «وما كان يُدرِّيه أنها رُؤْيَة؟» [رويَّ مسلم: ٥٧٣٥، وأحمد: ١٠٩٨٥].

وأخرج الطبراني في «الأوسط» [٦٧٥٧] عن السائب بن يزيد قال: عَوْذَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ تَفْلِيًّا.

وأخرج البراء: من حديث أنس: «إذا وضعْتَ جنبك على الفراش، وقرأت فاتحة الكتاب، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ» فقد أمنت من كل شيء إلا الموت».

(١) في «فضائله» ص ٣٨٥.

وأخرج مسلم [١٨٢٤] من حديث أبي هريرة: «إن البيت الذي تُقرأ فيه البقرة لا يدخله الشيطان». وأخرج عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [١٠٨] بسنده حسن: عن أبي بن كعب قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاء أعرابي فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً وبه وجع، قال: «وما وجعه؟»؛ قال: به لَمَمْ، قال: «فأُنْتِي به». فوضعه بين يديه، فعوذ له النبي ﷺ بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من أول سورة البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وأية الكرسي، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة، وأية من آل عمران: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وأية من الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأخر سورة المؤمنون: ﴿فَعَلَى اللَّهِ الْمُلْكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وأية من سورة الجن: ﴿وَإِنَّمَا تَكُونُ جَنُّ رَبَّنَا﴾ [الجن: ٣]، وعشرون آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، و﴿فَلَمْ يَكُنْ لَّهُ أَكْرَدُ﴾ والمعوذتين؛ فقام الرجل كأنه لم يشكُ قط.

وأخرج الدارمي [٣٢٦٠] عن ابن مسعود موقوفاً: مَنْ قرَأ أربع آيات من أول سورة البقرة، وأية الكرسي، وأيتين بعد آية الكرسي، وثلاثاً من آخر سورة البقرة، لم يقربه ولا أهله يومئذٍ شيطان ولا شيء يكرهه، ولا يُثْرَأْنَ على مجنون إلا أفاق.

وأخرج البخاري [٥٠١٠] عن أبي هريرة في قصة الصدقـة: أَنَّ الْجَنِّيَ قَالَ لَهُ: إِذَا أَوْبَتَ إِلَى فَرَاشَكَ فاقرأ آية الكرسي، فإنك لن يزالَ عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فقال النبي ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ صَدَقَكَ، وَهُوَ كَذَوْبٌ».

وأخرج المَحَامِلِي في «فوائده» عن ابن مسعود قال: قال رجل: يا رسول الله، عَلِمْتِي شيئاً ينفعني الله به، قال: «اقرأ آية الكرسي، فإنه يحفظك وذرتك، ويحفظ دارك، حتى الدويرات حول دارك».

وأخرج الدينوري في «المجالسة»^(١) عن الحسن: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جَبَرِيلَ أَتَانِي قَالَ: إِنَّ عَفْرِيَّاً مِنَ الْجِنِّ يَكِيدُكَ، فَإِذَا أَوْبَتَ إِلَى فَرَاشَكَ، فاقرأ آية الكرسي».

وفي «الفردوس» [٥٥٩٣] من حديث أبي قتادة: «من قرأ آية الكرسي عند الكرب أغاثه الله».

وأخرج الدارمي [٣٢٦٢] عن المغيرة بن سعيد - وكان من أصحاب عبد الله - قال: «من قرأ عشر آيات من البقرة عند منامه، لم ينس القرآن: أربع من أولها، وأية الكرسي وأيتان بعدها، وثلاث من آخرها».

وأخرج الديلمي [١٦٧٧] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «آيتان هما قرآن، وهما يشفيان، وهما مما يجعهما الله، الآيتان من آخر سورة البقرة».

وأخرج الطبراني [في «الكتير» ٢٠/٣٢٣] عن معاذ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَلَا أَعْلَمُكَ دُعَاءً تَدْعُ بِهِ، لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ مِثْلُ صُبْرِيِّ أَدَاهُ اللَّهُ عَنْكَ: ﴿فَقُلْ لَلَّهُمَّ مَلِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:

(١) «المجالسة» رقم (٢٨٧٠).

﴿يَعْلَمُ حَسَابَهُ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧]، رحمنا الدنيا والآخرة ورحيمهما، تعطى من تشاء منهما وتنعم من تشاء، ارحمني رحمة تغنى بها عن رحمة مَنْ سواكَ.

وأخرج البيهقي في «الدعوات» عن ابن عباس: «إذا استصعبت دابةً أحديكم أو كانت شموساً، فليقرأ هذه الآية في أذنيها: ﴿أَفَغَيْرِ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾» [آل عمران: ٨٣].

وأخرج البيهقي في «الشعب» [٢٤٣٥] - بسند فيه من لا يعرف - عن عليٍ موقوفاً : «سورة الأنعام ما
قرئت على عليٍ إلَّا شفاه الله».

وأخرج ابن السنّي^(١) عن فاطمة: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ - لَمَّا دَنَا وَلَادُهَا - أَمَرَ أُمَّ سَلَمَةَ وَزَيْنَبَ بْنَتَ جَحْشَ أَنْ يَأْتِيَهَا آيَةً الْكَرْسِيَّ، وَ«إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ . . .» الْآيَةُ [الْأَعْرَافُ: ٥٤]، وَيَعْوِذُهَا بِالْأَعْوَدَتَيْنِ.

وأخرج ابن السنّي أيضًا^(٢) من حديث الحسّين بن عليٍّ: «أمان لامتي من الغرق، إذا ركبوا أن يقرؤوا: ﴿يَسِّرْ لِلَّهِ بَعْرَهَا وَمُرْسِهَا إِنَّ رَبِّ الْفَقَرِ رَحِيمٌ﴾ [هود: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرُهُ﴾ الآية.

وأخرج ابن أبي حاتم عن لَيْث قال: بلغني أنَّ هؤلاء الآيات شفاء من السُّحر، يُقْرَأُنَّ على إماء فيه ماء، ثم يصبَّ على رأس المسحور: الآية التي في سورة يونس: «فَلَمَّا أَلْقَوْا فَلَمْ يَجِدُنَّ مَا حَشِدُوا بِهِ أَسْسِرُرٌ» إلى قوله: «الْمُجْرُمُونَ» [يونس: ٨١-٨٢] وقوله: «فَوَعَ الْحَقَّ وَبَطَّلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الأعراف: ١١٨] إلى آخر أربع آيات وقوله: «إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَحَرٍ» الآية [طه: ٦٩].

وأخرج الحاكم [٥٠٩/١٠٩] وغيره من حديث أبي هريرة: «ما كَرَبَنِي أَمْرٌ إِلَّا تَمَثَّلَ لِي جَبَرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْ: تَوَكَّلْتُ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ». **وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَنْجِدْ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْعِلْمِ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّولَ وَكَذَّبَهُ تَكْبِيرًا» [الإسراء: ١١١].**

وأخرج الصابوني في «المائتين» من حديث ابن عباس مرفوعاً: «هذه الآية أمانٌ من السرقة»: ﴿فَلَا
أَعْلَمُ اللَّهُ أَوْ أَدْعُوهُ إِلَيْهِنَّ﴾ [الإسراء: ١١٠] إلى آخر السورة.

وأخرج البيهقي في «الذئبات» من حديث أنس: «ما أنعم الله على عبدٍ نعمة في أهلٍ ولا مالٍ ولا ولد، فقول: ما شاء الله لا قوّة إلّا بالله، فبرى فيه آفة دون الموت».

وأخرج الدارمي [٣٢٨٢] وغيره من طريق عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش قال: «من قرأ آخر سورة الكهف لساعة يد أن يقهقها من الليل، قاماها». قال عبدة: فتحناه في حدهناه كذلك.

وأخرج الترمذى [٣٥٠٥] والحاكم [٣٨٢/٢] من حديث سعد بن أبي وقاص: «دَعْوَةُ ذِي الْتُّونِ إِذْ دَعَا بَهَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ»: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سَبِّحُنَاكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] لم يذبح بها رجلاً مسلمًا في شيء قط إلا استحباب الله له» [قال الألبانى: صحيح].

(٢) في «عمل اليوم والليلة» (٥٠١).

(١) في «علم، اليوم والليلة» (٦٢٥).

وعن ابن السنّي: «إني لأعلمُ كلمة لا يقولُها مكروب إلّا فُرِجَ عنه؛ كلمة أخي يونس: ﴿فَكَادَ فِي الظُّلْمَدَى أَن لَا إِلَهَ إلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾» [الأنساء: ٨٧]. وأخرج البيهقي وابن السنّي وأبو عبيّد عن ابن مسعود؛ أنه قرأ في أذنِ مبتلىٍ فأفاق، فقال رسول الله ﷺ: «ما قرأت في أذنِه؟» قال: «أَفَحَسِبْتَ أَنَّمَا حَلَقْتُكُمْ عَنَّا...» [المؤمنون: ١١٥] إلى آخر السورة، فقال: «لو أن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبل لزال»^(١). وأخرج الديلمي [٦٤٩٣] وأبو الشيخ ابن حيان في «فضائله» من حديث أبي ذر: «ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلّا هون الله عليه».

وأخرج المحاملي في «أمالية» من حديث عبد الله بن الرّبّير: «مَنْ جَعَلَ يَسَّاً أَمَّا حَاجَةٌ قَضَيْتَ لَهُ». وله شاهد مرسل عند الدارمي.

وفي «المستدرك» [٤٢٨/٢]: عن أبي جعفر محمد بن علي قال: «مَنْ وَجَدَ فِي قَلْبِهِ قَسْوَةً فَلِيَكْتُبْ يَسَّاً» في جام بماء ورد ورُّغْران، ثم يشربه^(٢).

وأخرج ابن الصّريّس^(٣) عن سعيد بن جحير: أنه قرأ على رجل مجنون سورة يس فرأها.

وأخرج^(٤) أيضاً عن يحيى بن أبي كثیر قال: «مَنْ قَرَأَ يَسَّاً إِذَا أَصْبَحَ لَمْ يَزُلْ فِي فَرَحٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ قَرَأَهَا إِذَا أَمْسَى لَمْ يَزُلْ فِي فَرَحٍ حَتَّى يُصْبِحَ»؛ أخبارنا من جرب ذلك.

وأخرج الترمذى [٢٨٧٩] من حديث أبي هريرة: «مَنْ قَرَأَ الدَّخَانَ كُلَّهَا، وَأَوْلَ غَافِرٍ إِلَى ﴿إِلَيَّ الْمُصْبَر﴾» [غافر: ٣]، وأية الكرسي حين يُمسى، حُفِظَ بها حتَّى يُصْبِحَ، ومن قرأها حين يُصْبِحَ حُفِظَ بها حتَّى يُمسى». رواه الدارمي [٣٣٨٦] بلفظ: «لَمْ يَرْ شَيْئاً يَكْرَهْهُ» [قال الألبانى: ضعيف].

وأخرج البيهقي والحارث بن أبيأسامة وأبو عبيّد: عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ كُلَّ لِيَلَةٍ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ لَمْ تَصِبْهُ فَاقَةٌ أَبْدَأَ»^(٥).

وأخرج البيهقي في «الدعوات» عن ابن عباس موقوفاً - في المرأة يعسر عليها ولادها - قال: يُكتب في قرطاس ثم تُسقى: «بِاسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سَبَحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى رَبُّ الْعِرْشِ الْعَظِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ﴿كَاتَبُوهُمْ يَوْمَ يَرَوُهُنَا لَهُمْ يَبْشُرُونَا إِلَّا عَيْشَةً أَوْ حُشْنَاهُ﴾» [النازعات: ٤٦]، ﴿كَاتَبُوهُمْ يَوْمَ يَرَوُنَ مَا يُوعَدُونَ لَهُمْ يَبْشُرُونَا إِلَّا سَاعَةً يَنْهَا بَلْعَمْ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا قَوْمٌ أَفْسَدُونَ﴾» [الأحقاف: ٣٥].

وأخرج أبو داود [٥١١٠] عن ابن عباس قال: إذا وجدت في نفسك شيئاً - يعني الوسوسة - فقل: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ وَمَوْرِعُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ» [الحديد: ٣] [قال الألبانى: حسن الإسناد].

(١) الطبراني في «الدعاء» (١٠٨١)، وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (٦٣١)، وأبو يعلى (٥٠٤٥). قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١١٥): إسناده ضعيف. وذكره ابن كثير في «تفسيره» في تفسير الآية ١١٥ من سورة المؤمنون.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٠١ رقم (٢١٩).

(٣) ابن الفرسى في «فضائله» ص ١٠١ رقم (٢١٨).

(٤) أبو عبيّد في «فضائله» ص ٢٥٧.

وأخرج الطبراني [٥٨٨٦] عن علي قال: لدغت النبي ﷺ عقرباً، فدعا بماء وملح، وجعل يمسح عليها. ويقرأ: «فَلَمْ يَكُنْهَا الْكَافِرُونَ» و«فَلَمْ أَعُودْ يَرَبِّ الْفَلَاقَ» و«فَلَمْ أَعُودْ يَرَبِّ النَّاسَينَ» [إسناده حسن]. وأخرج أبو داود [٤٢٢٢] والتسائي [٥٦٨٢] وابن حبان [١٤٠/٨] والحاكم عن ابن مسعود: أنَّ النبي ﷺ كان يكره الرُّقى إلا بالمعوذات [وأحمد: ٣٦٥٠ وإسناده ضعيف].

وأخرج الترمذى [٢٠٥٨] والتسائي عن أبي سعيد: كان رسول الله ﷺ يتغَزَّل من العجان وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذات، فأخذها وترك ما سواها [قال الألبانى: صحيح].

فهذا ما وقفت عليه في الخواص من الأحاديث التي لم تصل إلى حد الوضع، ومن الموقفات عن الصحابة والتابعين.

وأما ما لم يرد به أثر: فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً، الله أعلم بصحته.

ومن لطيفه: ما حكااه ابن الجوزي عن ابن ناصر عن شيوخه، عن ميمونة بنت شاقول البغدادي قالت: آذانا جار لنا، فصليت ركتعين، وقرأت من فاتحة كل سورة آية حتى ختمت القرآن، وقلت: اللهم اكفنا أمره، ثم نمت وفتحت عيني، وإذا به قد نزل وقت السحر، فزلت قدمه فسقط ومات.

تنبيه: قال ابن التين: الرُّقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطَّبِّ الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله، فلما عَزَّ هذا النوع فزع الناس إلى الطَّبِّ الجسماني.

قلت: ويشير إلى هذا قوله ﷺ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مُوقَنًا قرأ بها على جبل لزال».

وقال القرطبي: تجوز الرُّقى بكلام الله وأسمائه، فإن كان مأثراً استحبَّ.

وقال الريبع: سألت الشافعى عن الرُّقى فقال: لا بأس أن يُرْقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله.

وقال ابن بطال^(١): في المعوذات سُرُّ ليس في غيرها من القرآن، لما اشتملت عليه من جوامع الدُّعاء التي تعمُّ أكثر المكرورهات؛ من السُّحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك؛ فلهذا كان يكتفي بها.

وقال ابن القيم في حديث الرُّقية بالفاتحة: إذا ثبت أنَّ بعض الكلام خواص ومنافع، فما الظن بكلام رب العالمين، ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها؛ لتضمنها جميع معاني الكتاب، فقد اشتملت على: ذكر أصول أسماء الله ومجامعها، وإثبات المعاد، وذكر التوحيد، والافتقار إلى رب في طلب الإعانة به والهداية منه، وذكر أفضل الدعاء، وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم، المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته، بفعل ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه. ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به،

(١) ابن بطال: علي بن خلف أبو الحسن، عالم بالحديث من أهل قرطبة، له: «شرح البخاري» (ت: ٤٤٩هـ). «شذرات الذهب» ٨٣/٣.

ومغضوبٍ عليه لعدوله عن الحقّ بعد معرفته، وضال لعدم معرفته له. مع ما تضمنته من: إثبات القدّر، والشرع، والأسماء، والمعاد، والتوبّة، وتركيّة النّفّس، وإصلاح القلب، والرّد على جميع أهل البدع. وحقيقة بسورة هذا بعض شأنها أن يُستشفى بها من كلّ داء. انتهى.

مسألة: قال التّووي في «شرح المهدب»: لو كتب القرآن في إناء، ثم غسله وسقاه للمريض، فقال الحسن البصري، ومجاحد وأبي قلابة والأوزاعي: لا بأس به، وكرهه النّخعي، قال: ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به؛ فقد قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كتب قرآن على حلوى وطعام فلا بأس بأكله. انتهى.

قال الزّركشي: من صرّح بالجواز في مسألة الإناء العماد النّيّهي، مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية؛ لكن أفتى ابن عبد السلام بالمنع من الشرب أيضاً؛ لأنّه يلاقيه نجاسة الباطن. وفيه نظر.



النوع السادس والسبعون

في مرسوم الخط وأداب كتابته

أفرده بالتصنيف خلائق من المتقدمين والمتاخرين، منهم أبو عمرو الداني. وألف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه أبو العباس المراكشي^(١) كتاباً سماه: «عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل»^(٢)، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها. وسأشير هنا إلى مقاصد ذلك إن شاء الله تعالى.

أخرج ابن أشتة في كتاب «المصاحف» بسنده عن كعب الأحبار، قال: أول من وضع الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في الطين، ثم طبخه، فلما أصاب الأرض الغرق أصاب كل قوم كتابهم فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم أصاب كتاب العرب.

ثم أخرج من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل، وضع الكتاب كلّه على لفظه ومنطقه، ثم جعله كتاباً واحداً مثل الموصول؛ حتى فرق بينه ولده. يعني أنه وصل فيه جميع الكلمات، ليس بين الحروف فرق هكذا: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [بسم الله الرحمن الرحيم]. ثم فرقه من بنيه هميّس وقيدر.

ثم أخرج من طريق سعيد بن جيير، عن ابن عباس قال: أول كتاب أنزله الله من السماء أبو جاد. وقال ابن فارس: الذي نقوله: إن الخط توفيقي، لقوله تعالى: «عَمَرَ الْقَلْمَانَ مَا لَرَبَّمَ» [العلق: ٤، ٥]، «رَتَّ الْقَلْمَرَ وَمَا يَسْطُرُونَ» [القلم: ١]، وإن هذه الحروف داخلة في الأسماء التي علم الله آدم. وقد ورد في أمر أبي جاد ومبتدأ الكتابة أخبار كثيرة، ليس هذا محلّها وقد بسطتها في تأليف مفرد. فضل: القاعدة العربية: أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهد النحاة له أصولاً وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وقال أشهب^(٣): سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتبة الأولى. رواه الداني في «المقعن»^(٤)، ثم قال: ولا مخالف له من علماء الأمة.

(١) المراكشي: أحمد بن محمد أبو العباس، المعروف بابن البناء، رياضي، نبغ في علوم شتى (ت: ٧٢١هـ). «دائرة المعارف الإسلامية» ١٠٢/١.

(٢) قال العلامة الزركلي في «أعلامه»: مخطوط، رسالة في الرباط (المجموعة ١١٣٤ك)، وفي خزانة الرباط (١٠٦١ك) مجموع مخطوط. «الأعلام» ٢٢٢/١.

(٣) أشهب: ابن عبد العزيز، أبو عمرو، فقيه الديار المصرية، صاحب الإمام مالك (ت: ٢٠٤هـ). «وفيات الأعيان» ٧٨/١ هذا، وقد قيل: إن اسمه مسكن، وأشهب لقب له.

(٤) «المقعن في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار» للداني ص ٩ - ١٠.

وقال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف؛ أترى أن يُعَيِّنَ من المصحف إذا وُجِدَ فيه كذلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو [الواو في]: (أولوا).

وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة مصحف الإمام في الواو أو ياء أو ألف أو غير ذلك.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان» [٢٤٧/٥٤٧]: من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماء وأصدق قليلاً ولساناً، وأعظم أمانة مثناً، فلا ينبغي أن نُطْنَنْ بأنفسنا استدراكاً عليهم.

قلت: وسنحضر أمر الرسم في ست قواعد: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءات فُكتَّبَ على إحداها.

القاعدة الأولى: في الحذف.

تحذف الألف من ياء النداء، نحو: «يَا إِنَّا لِلنَّاسُ»، «يَا آدَمَ»، «يَرَبَّ»، «يَعْبَادِي»، وهاء التنبيه، نحو: «هَؤُلَاءِ»، «هَذَا نُمُّ»، ونا مع ضمير نحو: «أَنْجِينِكُمْ»، «أَلَيْتُهُ».

ومن: «ذَلِكَ»، و«أُولَئِكَ»، و«لَكِنْ»، و«بَنِكَ»، وفروع الأربعة. و«الله»، و«إِلَه» كيف وقع، و«الْكَافُ»، و«سَبْخَنُ» كيف وقع، إلَّا: «فَلْ سُبْحَانَ رَبِّي» [الإسراء: ٩٣].

وبعد لام نحو: «خَلَقَ» [الأعراف: ١٦٥]، «خَلَقَ رَسُولُ اللهُ» [التوبة: ٨١]، «سَلَمُ» [الأعراف: ٥٤]، «عَلَمَ» [آل عمران: ٤٠]، «لِإِلَيْكُ» [فريش: ١]، «يَقُولُ» [المعارج: ٤٢].

وبين لامين، نحو: «الْكَلَلَةُ» [النساء: ١٧٦]. «الضَّالَّةُ» [البقرة: ١٦]، و«خَلَلَ الْبَيَارُ» [الإسراء: ٥]، «لَلَّذِي يَنْكِنُ» [آل عمران: ٩٦].

ومن كلّ علم زائد على ثلاثة: كإبراهيم وصلاح، وميكائيل، إلا جالوت وطالوت وهامان^(١) وأرجوج ومجوج ودادود، لحذف واوه. وإسرائيل، لحذف ياهه. واختلف في هاروت وماروت وقارون.

ومن كل مثنى، اسم أو فعل إن لم يتطرّف، نحو: «رَجُلَانِ» [المائدة: ٢٣]. «يَلْمَانِ» [البقرة: ١٠٢]، «أَضَلَّانِ» [فصلت: ٢٩]، «إِنْ هَذَانِ» [طه: ٦٣]، إلا «يَمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ» [الحج: ١٠].

ومن كلّ جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، نحو: «اللَّعُونُكُ» [البقرة: ١٥٩]. «مُلْقُوا رَبَّهُمْ» [البقرة: ٤٦]. إلا «طَاغُونَ» في الذاريات [٥٣] والظور [٣٢]، و«كَرَامًا كَبِيرَنَ» [الانفطار: ١١]، وإنما «رُوضَاتُ» في سورى [٢٢]، و«إِنْتُ لِلْسَّاَلِينَ» [يوسف: ٧]، و«مَكْرُ فِي إِيَّاَنَّا»، و«إِيَّاَنَّا بَيَّنَتِ» في يونس [٢١، ١٥]. وإن تلاها همزة، نحو: «وَالصَّمَدِينَ وَالصَّمَدِينَ» [الأحزاب: ٣٥]، أو تشديد، نحو: «الْأَصَالَنَ» [الفاتحة: ٧]، و«وَالصَّنَنَتِ» [الصفات: ١]؛ فإن كان في الكلمة ألف ثانية حذفت أيضاً، إلا «سَيْعَ سَوَّاتِ» في فصلت [١٢].

(١) علماء الرسم لا يستثنون «هامان» من الحذف، قالوا: ولا خلاف بعد حرف الميم في الحذف في هامان في المرسوم.

ومن كل جمع على (مفاعل) أو شبهه، نحو: ﴿الْمَسِيْحُ﴾ [البقرة: ١٨٧]. و﴿مَسِكِين﴾ [التوبه: ٢٤]. و﴿إِيْسَنِي﴾ [البقرة: ٨٣]. و﴿الْأَصْنَارِ﴾ [البقرة: ٦٢]. و﴿وَالسَّكِين﴾ [البقرة: ٨٣]. و﴿الْخَبِيثُ﴾ [الأنياء: ٧٤]. و﴿الْمَلَئِكَةُ﴾ [البقرة: ٣١]. والثانية من ﴿خَطِيلَنَا﴾ [طه: ٧٣]، كيف وقع.

ومن كل عدد كـ﴿ثَلَاثَ﴾ [الكهف: ٢٥] و﴿وَثَلَاثَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿سَجِرَ﴾ [الأعراف: ١١٢]، كيف وقع إلا في آخر الذاريات [٥٢]، فإن ثُلثي فَأَلْفَاه. و﴿الْقَيْتَمَةُ﴾ [النساء: ٨٧]. و﴿الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: ٦٨]. و﴿سَطْنَى﴾ [سَبَا: ٢١]. و﴿تَعْذِيْلُ﴾، و﴿الْأَلْيَقِ﴾، و﴿الْأَشْيَ﴾، و﴿خَلِيلُ﴾، و﴿عَكِيلُ﴾، و﴿يَقِدِيرُ﴾. والأصحاب والأنهار والكتاب، ومنكِر الثلاثة، إلا أربعة مواضع: ﴿لِكُلِّ أَجْلِ كِتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٨]. ﴿كَاتِبٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. ﴿كِتَابٌ رَبِّكَ﴾ في الكهف [٢٧]. ﴿وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ في النمل [١، ٧٥]. ومن البسمة و﴿بِسْمِ اللَّهِ الْمَغْبِرِ بِهَا﴾ [هود: ٤١]. ومن أول الأمر من (سؤال).

ومن كل ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثة، نحو عادم، آخر، أشفقتهم، أأنذرتهم.

ومن «رأى» كيف وقع، إلا ﴿مَا رَأَى﴾، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾ في النجم [١١، ١٨]. وإلا: ﴿وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]. و﴿أَلَّاَنَ﴾ إلا ﴿فَمَنْ يَسْتَعْجِلُ أَلَّاَنَ﴾ [الجن: ٩].

والألفان من ﴿الْأَيْكَة﴾ إلا في الحجر [٧٨] وق [١٤].

وتحذف الياء من كل منقوص منون، رفعاً وجراً، نحو: ﴿بَاغَ وَلَا عَادِ﴾ [البقرة: ١٧٣] والمضاف لها إذا نوادي، إلا: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَشْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]. ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في العنكبوت [٥٦] أو لم يناد، إلا: ﴿وَقُلْ لِيَعْبَادُ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿أَشْرِيَّ عَبَادِي﴾ في طه [٧٧] و﴿حَمَدَ﴾ [الدخان: ٢٣]. ﴿فَاذْهَلِي فِي عَيْدِي﴾ ⑯ و﴿أَذْهَلِي جَنَّي﴾ [الفجر: ٢٩، ٣٠].

ومع مثلها، نحو: ﴿وَلَيَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]. و﴿الْحَوَارِيْكَن﴾ [المائدة: ١١١]. و﴿مُتَّكِيْن﴾ [الطور: ٢٠]. إلا: ﴿عَلَيْنَ﴾ [المطففين: ١٨]. و﴿وَهَيْنَ﴾ [الكهف: ١٦]. ﴿وَهَيْنَ﴾ [الكهف: ١٠]. ﴿وَمَكَرَ اللَّيْتِ﴾ [فاطر: ٤٣]. و﴿سَكِينَكَن﴾ [آل عمران: ١٢٠]. و﴿الشَّيْتَنَ﴾ [الأعراف: ٩٥]. و﴿أَفَيْنَ﴾ [ق: ١٥]. و﴿يَبْيَنِي﴾ مع ضمير لا مفردأ، نحو: ﴿فَمَمْ يَجْبِيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. و﴿ثَدَ بَعْيِنَ﴾ [الشعراء: ٨١].

وحيث وقع: ﴿وَأَطْبَعُونَ﴾، ﴿وَأَنْقَوْنَ﴾، ﴿وَخَافُونَ﴾، ﴿فَازِسُونَ﴾ و﴿اعْبُدُونَ﴾؛ إلا في يس [٦١]، و﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ إلا في البقرة [١٥٢]، و﴿كِيدُونَ﴾ إلا: ﴿فَكِيدُونِي حَيَّيَ﴾ [هود: ٥٥]. و﴿أَتَيْعُونَ﴾ إلا في آل عمران وطه [آل عمران: ٣١، طه: ٩٠]، و﴿وَلَا تُنْظُرُونَ﴾ [يوسوس: ٧١]. و﴿فَلَا سَتَّعِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. و﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]. و﴿وَلَا نَقْرَوْنَ﴾ [يوسف: ٦]. و﴿وَلَا تُخْرُونَ﴾ [الحجر: ٦٩]. و﴿فَلَا لَنْصَوْنَ﴾ [الحجر: ٦٨]. و﴿يَهْدِيْنَ﴾ [الكهف: ٢٤]. و﴿سَيْهِنَ﴾ [الصفات: ٩٩]. و﴿كَذِيْبُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٦]. و﴿يَقْتَلُونَ﴾ [الشعراء: ١٤]. و﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾ [الشعراء: ١٢]. و﴿رَعِيْدَ﴾ و﴿أَجْوَارَ﴾ و﴿يَالْوَادَ﴾ [النازعاٰت: ١٦]. و﴿الْمَهْدَدَ﴾ [الإسراء: ٩٧] إلا في الأعراف ﴿نَهُوَ الْمَهْدَى﴾ [١٧٨].

وتحذف الواو مع أخرى، نحو: (لا يستون) [التوبه: ١٩]. (فأعوا) [البقرة: ٢٢٦]. (وإذا الموعدة) [التكوير: ٨]. (يتوسا) [الإسراء: ٨٣].

وتحذف اللام مدغمة في مثلها، نحو اللَّيل، والذِّي. إلا: الله، واللَّهم، واللَّعنة وفروعه، و: اللَّهُو واللَّغو واللَّؤُلُو واللاتِ اللَّمُ واللَّهَبُ واللَّطِيفُ واللَّوَامَةُ.

فرع: في الحذف الذي لم يدخل تحت القاعدة:

حذف الألف من: (ملك الملك) [آل عمران: ٢٦]. (ذرية ضعفاً) [النساء: ٩]. (مرغماً) [النساء: ١٠٠]. (خدعهم) [النساء: ١٤٢]. (أكلون للسحت) [المائدة: ٤٢]. (بلغ) [المائدة: ٩٥]. (ليجدلوكم) [الأنعام: ١٢١]. (ويظل ما كانوا يعملون) في الأعراف [١٣٩] وهود [١٦] (الميعاد) في الأنفال [٤٢]. (ترباً) في الرعد [٥] والنمل [٦٧] وعم [٤٠]. (جذذا) [الأنبياء: ٥٨]. (يسرعون) [آل عمران: ١١٤]. (أيه المؤمنون) [النور: ٣١]. (أيه الساحر) [الزخرف: ٤٩]. (أيه الشقلان) [الرحمن: ٣١]. (أم موسى فرغًا) [القصص: ١٠]. (وهل نُجزي) [سبأ: ١٧] (من هو كاذب) [هود: ٩٣]. (للقاسية) [الزمر: ٢٢]. في الزمر، (أثرة) [الأحقاف: ٤]. (عهد عليه الله) [الفتح: ١٠]. (ولا كذبا) [النبا: ٣٥].

وحذفت الياء من: (إبراهيم) في البقرة، و(الداع إذا دعا) [البقرة: ١٨٦]. و(من اتبعن) [آل عمران: ٢٠]. و(سوف يأتي الله) [المائدة: ٥٤]. (وقد هدان) [الأنعام: ٨٠]. (نجع المؤمنين) [يونس: ١٠٣]. (فلا تسألن ما ليس) [هود: ٤٦]. (يوم يأتي لا تكلم) [هود: ١٠٥]. (حتى تؤتون موئقاً) [يوسف: ٦٦]. (تفندون) [يوسف: ٩٤]. (المتعال) [الرعد: ٩]. (متاب) [الرعد: ٣٠]. (مآب) [الرعد، ٣٦] (عقاب) في الرَّعد [٣٢] وغافر [٥] وص [١٤]. فيها: (عذاب) [ص: ٨]. (أشركتمون من قبل) [إبراهيم: ٢٢]. (وتقبل دعاء) [إبراهيم: ٤٠]. (لئن أخرتني) [الإسراء: ٦٢]. (أن يهدين)، (إن ترن)، (أن يؤتني) (أن تعلمن)، (نبغ) الخمسة في الكهف [٢٤، ٣٩، ٤٠، ٦٦، ٦٤]. (ألا تبعن) في طه [٩٣]. (والباد) [الحج: ٢٥]. و(إن الله لهاد) [الحج: ٥٤]. (أن يحضرن) [المؤمنون: ٩٨]. (رب ارجعون) [المؤمنون: ٩٩]. و(لا تكلمون) [المؤمنون: ١٠٨]. (يسقين) [الشعراء: ٧٩]. (يشفين) [الشعراء: ٨٠]. (يحيين) [الشعراء: ٨١]. (واد النمل) [النمل: ١٨]. (أتتدون) [النمل: ٣٦]. (فما آتاك) [النمل: ٣٦]. (تشهدون) [النمل: ٣٢]. (بهاد العمي) [النمل: ٨١، الروم: ٥٣]. (كالجواب) [سباء: ١٣]. (إن يردن الرحمن) [يس: ٢٣]. (لا ينقذون) [يس: ٢٣]. و(اسمعون) [يس: ٢٥]. (لتريدين) [الصفات: ٥٦]. (صال الجحيم) [الصفات: ١٦٣]. ﴿النَّلَاق﴾ [غافر: ١٥]. (التناد) [غافر: ٣٢]. (ترجمون) [الدخان: ٢٠]. (فاعتزلون) [الدخان: ٢١]. (يناد المناد) [ق: ٤١]. (ليعبدون) [الذاريات: ٥٦]. (يطعمون) [الذاريات: ٥٧]. (تغن) [القمر: ٥]. (الداع) مرتين في القمر [٦، ٨]. (يسراً) [الفجر: ٤]. (أكمن) [الفجر: ١٥]. (أهان) [الفجر: ١٦]. (ولي دين) [الكافرون: ٦].

وحذفت الواو من: (ويدع الإنسان) [الإسراء: ١١]. (ويمح الله) في شُوري [٢٤]. (يُوْدِع الداع) [القمر: ٦]. (سندع الزبانية) [العلق: ١٨].

قال المراكشي: السر في حذفها من هذه الأربعة التنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود، أما **﴿وَيَنْعِي إِلَهُنَّ﴾** فيدل على أنه سهل عليه، ويسارع فيه كما يسارع في الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير. وأمّا **﴿وَمَيْمَعُ اللَّهُ أَبْطَلَ﴾** فللاإشارة إلى سرعة ذهابه وأضمحلاته. وأمّا **﴿يَنْعِي اللَّاعَ﴾** [القمر: ٦] فللاإشارة إلى سرعة الدّعاء، وسرعة إجابة المدعوين. وأمّا الأخيرة: فللاإشارة إلى سرعة الفعل، وإجابة الزّبانية، وشدة البطش.

القاعدة الثانية: في الزيادة:

زيدت ألف بعد الواو آخر اسم مجموع، نحو: (بنيوا إسرائيل)، (ملاقوا ربهم) [البقرة: ٤٦]. (أولوا الألباب) [آل عمران: ٧]. بخلاف المفرد، نحو (لذو علم) [يوسف: ٦٨]. إلّا: (الربوا) [البقرة: ٢٧٥]. و(إن امرؤا هلك) [النساء: ١٧٦].

وآخر فعل مفرد أو جمع، مرفوع أو منصوب، إلّا: (جامع) [آل عمران: ١٨٤]. و(باءو) [البقرة: ٦١]. حيث وقعا، و(عنو عنوا) [الفرقان: ٢١]. (فإن فاعو) [البقرة: ٢٢٦]. (والذين تبوؤ الدار) [الحشر: ٩]. (عسى الله أن يغفو عنهم) في النساء [٩٩]. (سعوا في آياتنا) في سبا [٥].

وبعد الهمزة المرسومة واواً، نحو: (تفتوا) [يوسف: ٨٥]. وفي (مائة) و(مائتين) [الأనفال: ٦٦]. و(الظنونا) [الأحزاب: ١٠]. و(الرسولا) [الأحزاب: ٦٦]. و(السبيلا) [الأحزاب: ٦٧]. (ولا تقولن لشايء) [الكهف: ٢٣]. (ولا أذبحنه) [النمل: ٢١]. (ولا أوضعوا) [التوبه: ٤٧]. (ولا إلى الله) [آل عمران: ١٥٨]. (ولا إلى الجحيم) [الصافات: ٦٨]. (ولا تائئسو... إنه لا يائسُ) [يوسف: ٨٧]. (أفلم يائسٍ) [الرعد: ٣١].

وبين الياء والجيم، في (جاء) في الزمر [٦٩] والفجر [٢٣]. وكتبت (ابن) بالهمزة مطلقاً. وزيدت ياء، في: (نباء المرسلين) [الأنعام: ٣٤]. و(ملإيه) [الأعراف: ١٠٣]. و(ملإيه) [يونس: ٨٣]. (من آنائي الليل) في طه [١٣٠]. (من تلقائي نفسي) [يونس: ١٥]. (من ورائي حجاب) في شوري [٥١]. (إياتي ذي القربي) في النحل [٩٠]. (لقائي الآخرة) في الروم [١٦]. (بأيّكم المفتون) [القلم: ٦]. (بنيناها بأيّد) [الذاريات: ٤٧]. (أفإين مات) [آل عمران: ١٤٤]. (أفإين مت) [الأنياء: ٣٤].

وزيدت واو، في: (أولوا) وفروعه، و(سأوريكم) [الأعراف: ١٤٥].

قال المراكشي: وإنما زيدت هذه الأحرف في هذه الكلمات، نحو: (جاء)، و(نباء) ونحوهما للتهويل والتفحيم والتهديد والوعيد، كما زيدت في: (بأيّد) تعظيماً لقوة الله تعالى التي بني بها السماء، التي لا تشبهها قوة.

وقال الكرماناني في «العجبائب»^(١): كانت صورة الفتاحة في الخطوط قبل الخط العربي أفالاً،

(١) «عجبائب التفسير...» ٤٥٥ / ١ التوبة: ٤٧.

وصورة الضمة واواً، وصورة الكسرة ياء، فكتبت **(لَا أَوْضَعُوا)** ونحوه بالألف، مكان الفتحة، و**(إِيَّاهُ ذِي الْقُرْبَى)** بالياء مكان الكسرة، وأولئك ونحوه بالواو مكان الضمة، لقرب عهدهم بالخط الأول.

القاعدة الثالثة: في الهمزة:

يكتب الساكن بحرف حركة ما قبله، أولاً أو وسطاً أو آخرأ نحو: (إِذْن) [التوبه: ٤٩]. و(أُتْمَنْ) [القرة: ٢٨٣]. و(البَاسِء) [البقرة: ١٧٧]. و(اقرأ)، و(جِنَاك) [الحجر: ٦٣]. و(هَبَّى) [الكهف: ١٠]. و(الْمُؤْتُون) [النساء: ١٦٢]. و(تَسْوِهُم) [آل عمران: ١٢٠]. إلا (فَادَارُتُم) [البقرة: ٧٢]. و(رَعِيَّا) [مريم: ٧٤]. و(الرَّعِيَا) [يوسف: ٤٣]. و(شَطَّهُه) [الفتح: ٢٩]. فحذف فيها. وكذا أول الأمر بعد فاء، نحو: (فَأُتُوا) [البقرة: ٢٣]. أو واو، نحو: (وَأَتَمْرُوا) [الطلاق: ٦].

والمحرك - إن كان أولاً أو اتصل به حرف زائد - بالألف مطلقاً؛ أي: سواء كان فتحاً أو ضمماً أو كسراً، نحو: (أَيُوب) (إِذَا) (أُولُوا)؛ (سَأَصْرَف) [الأعراف: ١٤٦]. (فَبَأِيْهِ)، (سَأَنْزَل) [الأنعام: ٩٣]. إلا مواضع: (أَتَتُكُمْ لَتَشَهُّدُونَ) [الأنعام: ١٩]. (أَتَتُكُمْ لَتَأْتُونَ) في النمل [٥٥] والعنكبوت [٢٩]. (أَئْنَا لَتَارِكُوا) [الصفات: ٣٦]. و(أَئْنَ لَنَا) في الشعراء [٤١]. (أَئْنَا مَتَّنَا) [الواقعة: ٤٧]. (أَئْنَ ذُكْرُتُمْ) [يس: ١٩]. (أَئْفِكَا) [الصفات: ٨٦]. (أَئْمَة) [التوبه: ١٢]. (لَثَلَ)، (لَثَن)، (يُومَنِي)، (حِينَتَذ). فتكتب فيها بالياء، إلا (قُلْ أُؤْبِنَّكُمْ) [آل عمران: ١٥]. و(هَوَلَاء) فتكتب بالواو.

إن كان وسطاً: فيحرف حركته، نحو: (سَأَل) (سُئِل) (نَقْرُؤُه) إلا (جزاءه) الثلاثة في يوسف [٧٤، ٧٥]. و(الْمَلِئَن) [الأعراف: ١٨]. و(أَمْتَلَثَت) [ق: ٣٠]. و(أَشْمَيْتَ) [الزمر: ٤٥]. و(أَطْمَثْتُوا) [يونس: ٧]. فحذف فيها. إلا إن فتح وكسر أو ضم ما قبله، أو ضم وكسر ما قبله، بحرفه. نحو: (الخاطئة) [الحاقة: ٩]. (فَوَادَك) [هود: ١٢٠]. (سَقَرَّتَك) [الأعلى: ٦].

إن كان ما قبله ساكنًا حذف هو، نحو: (يُسْأَلُ) [الأنبياء: ٢٣]. (لَا تَجْثُرُوا) [المؤمنون: ٦٥]. إلا : (النَّشَأَة) [النجم: ٤٧]. و(مَوْئِلًا) في الكهف [٥٨].

إن كان ألفاً وهو مفتوح: فقد سبق أنها تحذف لاجتماعها مع ألف مثلها؛ إذ الهمزة حينئذ بصورتها، نحو: (أَبْنَاءَنَا) [آل عمران: ٦١]. وحذف منها أيضاً في (قرءانا) في يوسف [٢] والزخرف [٣].

إن ضم أو كسر فلا، نحو: (آبَاؤُكُم) [النساء: ١١]. (آبَائِهِمْ) [الأنعام: ٨٧]. إلا : (وقال أَلْيَاؤُهُمْ) [الأنعام: ١٢٨]. (إِلَى أَوْلَائِهِمْ) في الأنعام [١٢١]. (إِنْ أَوْلَيَاوُهُ) في الأنفال [٣٤]. (نَحْن أَلْيَاؤُكُمْ) في فصلت [٣١].

إن كان بعد حرف يجانسه: فقد سبق أيضاً أنه يحذف، نحو: (شَنَّئَان) [المائدة: ٢، ٨]. (خَاسِئَن) [الأعراف: ١٦٦]. (مَسْتَهْزِئُونَ) [البقرة: ١٤].

إن كان آخرأ: فيحرف حركة ما قبله، نحو: (سَبَأ) [النمل: ٢٢]. (شَاطِئ) [القصص: ٣٠]. (لُؤْلُؤ) [البسملة: ١].

[الطور: ٢٤]. إلا في مواضع : (تفتوا) [يوسف: ٨٥]. (يتفيؤا) [النحل: ٤٨]. (أَتُوكُوا) [طه: ١٨]. (لا تظمئوا) [طه: ١١٩]. (ما يبعوا) [الفرقان: ٧٧]. (يبدوا) [الروم: ١١]. (ينشئوا) [الزخرف: ١٨]. (يدرؤا) [النور: ٨] (نبؤا) [ص: ٦٧]. (قال الملؤا) الأول في (قد أفلح) والثلاثة في النمل. (جزاؤا) في خمسة مواضع: اثنان في المائدة [٢٩، ٣٣]. وفي الزمر [٣٤] والشورى [٤٠] والحسير [١٧]. (شركوا) في الأنعام [٩٤] وشورى [٢١]. (يأتיהם أثباؤا) في الأنعام [٥] والشعراء [٦]. (علماوا بني) [الشعراء: ١٩٧]. (من عباده العلمؤا) [فاطر: ٢٨]. (الضعفاؤا) في إبراهيم [٢١] وغافر [٤٧]. (في أموالنا ما نشاوا) [هود: ٨٧]. (وما دعاوا) في غافر [٥٠]. (شفعوا) في الروم [١٣]. (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلُؤَا) [الصفات: ١٠٦]. (بلؤا مُبِينٌ) في الدخان [٣٣]. (بُرءَاؤا منكم) [المتحنة: ٤]. فكتب في الكل بالواو. فإن سكن ما قبله حذف هو، نحو: (ملء الأرض) [آل عمران: ٩١]. (دُفَّة) [النحل: ٥]. (شيء) (الحبء) [النمل: ٢٥]. (ماء) إلا : (لتَنُوا) [القصص: ٧٦]. (وَأَنْ تَبُؤُا) [المائدة: ٢٩]. و(السُّوَى) [الروم: ١٠]. كذا استثناء الفراء.

قلت: وعندي أن هذه الثلاثة لا تستثنى، لأنَّ الألف التي بعد الواو ليست صورة الهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل.

القاعدة الرابعة: في البدل:

يكتب بالواو للتفخيم: ألف (الصلوة) و(الزكوة) و(الحيوة) و(الريوا) غير مضادات. و(الغدوة) [الكهف: ٢٨]. و(مشكوة) [النور: ٣٥]. و(النجوة) [غافر: ٤١]. و(منوة) [النجم: ٢٠]. وبالباء: كل ألف منقلبة عنها، نحو: (يتوفيكم) [يونس: ١٠٤] في اسم أو فعل، اتصل به ضميرُ أولاً، لقي ساكتاً أم لا، ومنه: (يا حسرتي) [الزمر: ٥٦]. (يا أسفى) [يوسف: ٨٤] إلا (تُشرا) [المؤمنون: ٤٤]. و(كلنا) [الكهف: ٣٣]. و(هداني) [الأنعام: ١٦١]. و(من عصاني) [إبراهيم: ٣٦]. و(الأقصاص) [الإسراء: ١]. و(أقصاص المدينة) [القصص: ٢٠]. و(مَنْ تَوَلَّهُ) [الحج: ٤]. و(طغا الماء) [الحاقة: ١١]. و(سيماهم) [الفتح: ٢٩]. وإلا ما قبلها باء، (كالدنيا) و(الحوایا) [الأنعام: ١٤٦]. إلا (يحيى) اسمًا أو فعلًا.

ويكتب بها إلى، وعلى، وأتى بمعنى كيف، ومتى، وبلى، وحتى؛ إلا (لَدَّا الباب) [يوسف: ٢٥]. ويكتب بالألف الثلاثي الواوي، اسمًا أو فعلًا، نحو: (الصفا) [البقرة: ١٥٨]. و(شفا) [آل عمران: ١٠٣]. و(عفا) [المائدة: ٩٥]. إلا (ضُحى) [الأعراف: ٩٨]. كيف وقع، و(ما زكي منكم) [النور: ٢١]. و(دحبيها) [النازعات: ٣٠]. و(تليها) [الشمس: ٢]. و(طحبيها) [الشمس: ٦]. و(سجي) [الضحى: ٢].

ويكتب بالألف نُون التوكيد الخفيفة: (لنفعاً) [العلق: ١٥]. و(يكوناً) [يوسف: ٣٢]. و(إذاً). وبالنون (كَأَيْنَ).

وبالباء هاء التائيث، إلا : (رحمت) في البقرة [٢١٨]. والأعراف [٥٦] وهود [٧٣] ومريم [٢]

والروم [٥٠] والزخرف [٣٢]. و(نعمت) في البقرة [٢٣١] وآل عمران [١٠٣] والمائدة [١١] وإبراهيم [٢٨] والنحل [٧٢] ولقمان [٣١] وفاطر [٣] والطور [٢٩]. و(سنت) في الأنفال [٣٨] وفاطر [٤٣] وثاني غافر [٨٥]. و(أمرأت) مع زوجها^(١)، و(تمت كلمت ربك الحسنى) [الأعراف: ١٣٧]. (فنجعل لعنت الله) [آل عمران: ٦١]. (والخامسة أن لعنت الله) [النور: ٧]. و(معصيت) في قد سمع [٨، ٩]. (إن شجرت الزقوم) [الدخان: ٤٣]. (قرت عين) [القصص: ٩]. و(جئت نعيم) [الواقعة: ٨٩]. (بقيت الله) [هود: ٨٦]. و(يا أبى) [يوسف: ٤]. و(اللات) [النجم: ١٩] و(أمراضات) [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥] النساء: ١١٤، التحرير: ١]. و(هيئات) [المؤمنون: ٣٦]. و(ذات) [الأنفال: ١] و(ابنت) [التحريم: ١٢] و(فطرت) [الروم: ٣٠].

القاعدة الخامسة: في الوصل والفصل:

توصل (ألا) بالفتح؛ إلا عشرة: (أن لا أقول) (أن لا تقولوا) في الأعراف [١٦٩]. (أن لا ملجاً) في هود^(٢). (أن لا إله) [هود: ١٤]. (أن لا تعبدوا إلا الله إتي أخاف) في الأحقاف [٢١]^(٣). (أن لا تُشْرِك) في الحج [٢٦]. (أن لا تَعْبُدُوا) في يس [٦٠]، (أن لا تعلوا) في الدخان [١٩]. (أن لا يشركن) في الممتحنة [١٢]. (أن لا يدخلنها) في ﴿ت﴾ [٢٤].

و(ممّا) إلا: (مِنْ مَا مَلَكْتُ) في النساء [٢٥]، والروم [٢٨]، (من ما رزقناكم) في المنافقين [١٠]

و(ممّن) مطلقاً.

و(عَمَّا) إلا: (عَنْ مَا نَهَوْا) [الأعراف: ١٦٦].

و(إِنَّا) بالكسر، إلا: (وَإِنْ مَا نَرِيَنَّكُمْ) في الرعد [٤٠].

و (أَمَّا) بالفتح، مطلقاً.

و(عَمَّن) إلا: (يَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ) في النور [٤٣]. (عَنْ مَنْ تَوَلَّ) في النجم [٢٩].

و(أَمْن) إلا: (أَمْ مَنْ يَكُونُ) في النساء [١٠٩]. (أَمْ مَنْ أَسَسَ) [التوبية: ١٠٩]. (أَمْ مَنْ خلقنا) في الصافات [١١]. (أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا) [فصلت: ٤٠].

و(إِلَمْ) بالكسر؛ إلا: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِبُوا) في القصص [٥٠].

و(فيما) إِلَّا أحد عشر: (فِي مَا فَعَلْنَّ) الثاني في البقرة [٢٤٠]. (لِيَلْتُوكُمْ فِي مَا) في المائدة [٤٨] والأنعام [١٦٥]. (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا) [الأنعام: ١٤٥]. (فِي مَا اشْهَدْتُمْ) في الأنبياء [١٠٢]. (فِي مَا

(١) المعنى: أن المرأة إذا ذكرت مع زوجها، كُتبت النساء مبسوطة؛ كقوله تعالى: «إِذْ قَاتَتْ أَمْرَأَتُ عَمِرَّةَ» [آل عمران: ٣٥]. وإن ذكرت بلا زوج كُتبت النساء مربوطة؛ كقوله تعالى: «وَإِنْ أَمْرَأَةً حَافَتْ بِمِنْ بَعْدِهَا . . .» [النساء: ١٢٨].

(٢) ليس في سورة هود، وإنما في سورة التوبية، الآية ١١٨

(٣) آية الأحقاف ﴿أَلَا تَبْدِئُوا﴾ [٢١] موصولة، وفي هود [٢٦] «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» مفصولة.

أَفْضُّم) [النور: ١٤]. (في ما ههنا) في الشعاء [١٤٦]. (في ما رَزَقْنَاكُمْ) في الروم [٢٨]. (في ما هم فيه) (في ما كانوا فيه) كلامها في الزمر [٣، ٤٦]. (ونشتكم في ما لا تعلمون) في الواقعة [٦١]. و(إنما) إلَّا: (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ) في الأنعام [١٣٤].

و(أنما) بالفتح، إلَّا: (أَنَّ مَا يَدْعُونَ) في الحج [٦٢] ولقمان [٣٠].

و(كلما) إلَّا: (كُلَّ مَا رَدُوا إِلَى الْفَتْنَةِ) [النساء: ٩١]. (مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) [إبراهيم: ٣٤]. و(بسمما) إلَّا مع اللام.

و(نعمما) و(مهما) و(ربما) و(كأنما) و(ويكأن). و(نعمما) و(نعمما) و(نعمما).

وقطع (حيث ما) و(أن لم) بالفتح، و(أن لَنْ) إلَّا في الكهف [٤٨] والقيامة [٣].

(أين ما) إلَّا: (فَأَيْنَمَا تُولُوا) [البقرة: ١١٥]. (أَيْنَمَا يَوْجِهُ) [النحل: ٧٦].

واختلف في: (أين ما تكونوا يدركم) [النساء: ٧٨]. (أينما كتم تعبدون) في الشعاء [٩٢]. (أينما ثقفو) في الأحزاب [٦١].

و(لكي لا) إلَّا في آل عمران والحج وال الحديد والثاني في الأحزاب.

و(يوم هم) [غافر: ١٦] ، الذاريات: [١٣]. ونحو (فَمَا) [المعارج: ٣٦]. (لات حين) [ص: ٣]. و(ابن أم) [الأعراف: ١٥٠]. إلَّا في طه [٩٤] فكتبت الهمزة حينئذ واوًأ. وحذفت همزة (ابن) فصارت هكذا: (يَبْيُؤُمْ).

القاعدة السادسة: فيما فيه قراءتان، فكتب على إحداهما:

ومرادنا غير الشاذ.

من ذلك: (مالك يوم الدين)، (يخدعون) [البقرة: ٩]. [النساء: ١٤٢]. (وعدنا) [البقرة: ٥١]. الأعراف: [١٤٢]. و(الصعقة) [الذاريات: ٤٤]. و(الريح) [البقرة: ١٦٤]. و(تفادوهم) [البقرة: ٨٥]. و(تظهرون) [الأحزاب: ٤]. و(لا تقتلوهم) [البقرة: ١٩١]. ونحوها.

و(لولا دفع) [البقرة: ٢٥١] (فرهان) [البقرة: ٢٨٣]. (طغراً) في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠]. (مضعفة) [آل عمران: ١٣٠]. ونحوه.

(عقدت أيمانكم) [النساء: ٢٣]. (الأُولَئِينَ) [المائدة: ١٠٧]. (لمستم) [النساء: ٤٣] ، المائدة: ٦. (قسية) [المائدة: ١٣]. (قِياماً للناس) [المائدة: ٩٧] (خطيتكم) في الأعراف [٦١].

(طعن) [الأعراف: ٢٠١]. (حشَّ لله) [يوسف: ٣١، ٥١]. (وسيعلم الْكُفَّارُ) [الرعد: ٤٢]. (تزور) [الكهف: ١٧]. (زَكِيَّةً) [الكهف: ٧٤]. (فلا تصْحِبْنِي) [الكهف: ٧٦]. (لتختذل) [الكهف: ٧٧]. (مهدأ) [طه: ٥٣] ، الزخرف: [١٠] (وَحْرُمْ عَلَى قَرِيبَةِ) [الأنبياء: ٩٥]. (إِنَّ اللَّهَ يُدَفِّعُ) [الحج: ٣٨].

(سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ) [الحج: ٢]. (المضعة عظيماً فكسونا العظم) [المؤمنون: ١٤]. (سرجاً). (بل ادرك) [النمل: ٦٦]. (ولا تصرع) [لقمان: ١٨]. (ربنا بعد) [سبأ: ١٩]. (أسورة) [الزخرف: ٥٣]. بلا ألف في الكل، وقد قرئت بها وبحذفها.

(غَيْتِ الْجُبَّ) [يوسف: ١٥، ١٠]. (أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَتْ) في العنكبوت [٥٠]. (ثمرت من أكمامها) في فصلت [٤٧]. (حملت) [المرسلات: ٣٣]. (فهم على بيته) [فاطر: ٤٠]. (وهم في الغرف آمنون) [سبأ: ٣٧] بالباء، وقد قرئت بالجمع والإفراد.

(وَتُقَيِّدَةٌ) [آل عمران: ٢٨] بالياء، (وَلَا هَبَّ) [مريم: ١٩] بالألف، (وَيَقْضِي الْحَقُّ) [الأనعام: ٥٧] بلا ياء.

و(اتوني زِيرَ الحديد) [الكهف: ٩٦] بألف فقط. (فَنُحَيِّ مَنْ نَشَاءُ) [يوسف: ١١٠] (نُحيي المؤمنين) [الأنباء: ٨٨] بـنون واحدة.

(وَالصَّرَاطُ) كيف وقع، (وَبِصُطْهَةٍ) في الأعراف [٦٩]. (وَالْمُصَيْطِرُونَ) [الطور: ٣٧]. (وَمُصَيْطِرٌ) [الغاشية: ٢٢]. بالصاد لا غير.

وقد تكتب الكلمة صالحة للقراءتين؛ نحو: (فِكْهُون) [يس: ٥٥] بلا ألف، وهي قراءة، وعلى قراءتها هي محذوفة رسمياً، لأنها جمع تصحيح.
فرع: فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة:

ومن ذلك: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهُ عَلَيْنَا) [البقرة: ٧٠]. (أَوْكُلُمَا عَهْدَوَا) [البقرة: ١٠٠].

وأما (مَا بَقَيَ مِنَ الرِّبْوَا) [البقرة: ٢٧٨]. فقرئ بضم الباء وسكون الواو.

(فَلَقْتُلُوكُمْ) [النساء: ٩٠]. (إِنَّمَا طَرَكُمْ) ، (طَائِرٌ فِي عُنْقِهِ) [الإِسرَاء: ١٣]. (تُسَقَطُ) [مريم: ٥]. (سَمِّرًا) [المؤمنون: ٦٧]. (وَفَصَالُهُ فِي عَامِينَ) [لقمان: ١٤]. (عَلَيْهِمْ ثَيَابُ سُنْدُسٍ) [الإِنْسَان (الدَّهْر): ٢١]. (خَتَّامُهُ مِسْكٌ) [المطففين: ٢٦]. (فَادْخُلِي فِي عَبْدِي) [الفجر: ٢٩].

فرع: وأما القراءات المختلفة - المشهورة بزيادة لا يحتملها الرسم - ونحوها، نحو: (أَوْصَى) و(أَوْصَى)؛ و(تَجْرِي تَحْتَهَا) و(مِنْ تَحْتِهَا). و(سَيَقُولُونَ اللَّهُ) و(لَهُ). «وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ» و(وَمَا عَيْلَتْهُ). فكتابته على نحو قراءته، وكل ذلك وجد في مصاحف الإمام.

فائدة: كتبت فواتح السور على صورة الحروف أنفسها؛ لا على صورة النطق بها، اكتفاء بشهرتها، وقطعت (حِمْ عَسْقٌ) دون (الْمَصْنَع) و(كَعْيَعَصٌ) طرداً للأولى بأخواتها (١).

[فصل]: في آداب كتابته:

يستحب كتابة المصحف، وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاها، وتحقيق الخط دون مشقه وتعليقه فيكرهه، وكذا كتابته في الشيء الصغير.

(١) الأولى هي سورة الشورى. وأخواتها: تلك السور التي تبدأ بقوله: (حَمَدٌ)؛ وهي: غافر، فصلت، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

أخرج أبو عبيد في «فضائله»^(١) عن عمر: أنه وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك وضربه، وقال: عظموا كتاب الله.

وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سرّ به.

وأخرج عبد الرزاق عن علي: أنه كان يكره أن تَسْخُذ المصاحف صغاراً.

وأخرج أبو عبيد عنه^(٢): أنه كره أن يكتب القرآن في الشيء الصغير.

وأخرج هو^(٣) والبيهقي في «الشعب» [٢٦٦٣] عن أبي حكيم العبدلي قال: مَرَّ بي عليٌ وأنا أكتب مصحفاً، فقال: أَجِلْ قلمك. فقضمتُ من قلمي قَضْمَةً، ثم جعلت أكتب، فقال: نَعَمْ، هكذا نُورَةُ كما نُورَةُ الله.

وأخرج البيهقي [في «الشعب»: ٢٦٦٧] عن علي موقوفاً قال: تَنَوَّقَ^(٤) رجلٌ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فُغفر له.

وأخرج أبو نعيم في «تاریخ أصبهان» وابن أشته في «المصاحف» من طريق أبان، عن أنس مرفوعاً: من كتب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مجودة غفر الله له.

وأخرج ابن أشته عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى عماله: إذا كتب أحدكم ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فليمدّ (الرحمن).

وأخرج عن زيد بن ثابت: أنه كان يكره أن تكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس لها سين.

وأخرج عن يزيد بن أبي حبيب: أنَّ كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر، فكتب (بسم الله)، ولم يكتب لها سيناً، فضربه عمر، فقيل له: فيم ضربَكْ أمير المؤمنين؟ قال: ضربني في سين.

وأخرج عن ابن سيرين: أنه كان يكره أن تُمْدَدَ الباء إلى الميم حتى تكتب السين.

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف»^(٥) عن ابن سيرين: أنه كره أن يكتب المصحف مُشقاً، قيل: لم؟ قال: لأن فيه نقصاً.

وتحرم كتابته بشيء نجس، وأمّا بالذهب فهو حسن، كما قاله الغزالى.

وأخرج أبو عبيد^(٦) عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء: أنهم كرهوا ذلك.

وأخرج عن ابن مسعود: أنه مر عليه مصحف زُين بالذهب، فقال: إنَّ أحسن ما زُين به المصحف تلاوته بالحقّ.

قال أصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران وعلى السقوف أشد كراهة؛ لأنَّه يُوطأ.

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٩٨.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٩٨.

(٤) تَنَوَّقَ: تَجَوَّدُ وَيَالِغُ فِي الْجُودَةِ، وَمِثْلُه تَنَبِّقُ أَيْ: تَجَوَّدُ فِي مَطْعَمِه وَمَلْبِسِه. (القاموس).

(٥) «المصاحف» ص ١٥٠.

(٦) في «فضائله» ص ٣٩٩.

وأخرج أبو عبيد^(١) عن عمر بن عبد العزيز قال: لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ.

وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي؟^(٢)

قال الزركشي: لم أر فيه كلاماً لأحدٍ من العلماء.

قال: ويحتمل الجواز، لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية، والأقرب المنع كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربي، وقد قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. انتهى.

فائدة: أخرج ابن أبي داود^(٣) عن إبراهيم التيمي قال: قال عبد الله: لا يكتب المصاحف إلا مُضريٌ. قال ابن أبي داود: هذا من أجل اللغات.

مسألة: اختلف في نقط المصحف وشكله، ويقال: أول من فعل ذلك أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك بن مروان ، وقيل: الحسن البصري ويحيى بن يعمر ، وقيل: نصر بن عاصم الليثي. وأول من وضع الهمز والتشديد والرُّوْم والإشمام الخليل.

وقال قتادة: بدؤوا فقطوا ثم خمسوا، ثم عشروا.

وقال غيره: أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم.

وقال يحيى بن أبي كثير: ما كانوا يعرفون شيئاً مما أحدث في المصاحف إلا النقط الثلاث على رؤوس الآي. أخرجه ابن أبي داود.

وقد أخرج أبو عبيد^(٤) وغيره عن ابن مسعود، قال: جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء.

وأخرج عن النَّخعي: أنه كره نقط المصحف.

وعن ابن سيرين: أنه كره النقط والفواتح والخواتم.

وعن ابن مسعود ومجاحد: أنهم كرها التَّعشير.

وأخرج ابن أبي داود^(٥) عن النَّخعي: أنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف، وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا.

وأخرج عنه^(٦): أنه أتى بمصحف مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية، فقال: امح هذا؛ فإن ابن مسعود كان يكرهه.

وأخرج^(٧) عن أبي العالية: أنه كان يكره الجمل في المصحف، وفاتحة سورة كذا وخاتمة سورة كذا.

(١) أي: بحروفٍ غير الحروف العربية.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٢١.

(٣) في «المصاحف» ص ١٥١.

(٤) في «فضائل» ص ٣٩٢.

(٥) في «المصاحف» ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٦) المرجع السابق.

(٧) «المصاحف» ص ١٥٤.

وقال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان، أما الأمهات فلا.

وقال الحليمي: تكره كتابة الأعشار والأخmas، وأسماء السور، وعدد الآيات فيه، لقوله: «جردوا القرآن». وأما النقط فيجوز، لأنّه ليس له صورة فيتوفّهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا، وإنما هي دلالات على هيئة المقوء، فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها.

وقال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخّم، فيكتب مفرجاً بأحسن خطّ، فلا يصغر ولا تقرّمُ حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه، كعدد الآيات والسجّادات والعسرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات. وقد أخرج ابن أبي داود^(١) عن الحسن وابن سيرين أنّهما قالا: لا بأس بنقط المصاحف.

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: لا بأس بشكله.

وقال النووي: نقط المصحف وشكله مستحبٌ، لأنّه صيانة له من اللحن والتحريف.

وقال ابن مجاهد: ينبغي أن لا يشكّل إلا ما يشكّل.

وقال الدّاني: لا أستجيز النقط بالسّواد، لما فيه من التغيير لصورة الرّسم، ولا أستجيز جميع قراءاتِ شتّى في مصحف واحد بألوان مختلفة، لأنّه من أعظم التخليط والتغيير للمرسوم، وأرى أن تكون الحركات والتنوين والتشديد والسكون والمد بالحمرة، والهمزات بالصّفرة.

وقال الجرجاني من أصحابنا في «الشافعي»: من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطرها. فائدة: كان الشكل في الصدر الأول نقطاً: فالفتحة نقطة على أول الحرف، والضمة على آخره، والكسرة تحت أوله، وعليه مشى الدّاني.

والذي اشتهر الآن الضبط بالحركات المأخذة من الحروف، وهو الذي أخرجه الخليل، وهو أكثر وأوضّح، وعليه العمل: فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضمُّ وأوّل الحلق سكون، وتُعرى عند الإدغام والإخفاء، ويسكن كل مسكن ويعرى المدغم، ويشدّد ما بعده إلا الطاء قبل التاء، صغرى فوقه، والتنوين زيادة مثلها؛ فإن كان مظهراً - وذلك قبل حلق - ركب فوقها، وإلا جعلت بينهما.

وتكتب الألف المحذوفة والمبدل منها في محلّها حمراء، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرف حمراء أيضاً، وعلى النون والتنوين قبل الباء علامه الإقلاب (م) حمراء، وقبل الحلق سكون، وتُعرى عند الإدغام والإخفاء، ويسكن كل مسكن ويعرى المدغم، ويشدّد ما بعده إلا الطاء قبل التاء، فيكتب عليها السكون، نحو: «قرطٌ» [الزمر: ٥٦]. ومطّة الممدود لا تجاوزه.

فائدة: قال الحرمي في «غريب الحديث»: قول ابن مسعود: جردوا القرآن، يحمل وجهين: أحدهما: جردوه في التلاوة، ولا تخلطوا به غيره.

والثاني: جردوه في الخطّ من النقط والمعشير.

وقال البيهقي: الأَبْيَنُ أَرَادَ: لَا تخلطوا به غيره من الكتب، لأنَّ مَا خلا القرآن مِن كتب الله إِنَّمَا يُؤْخَذُ عن اليهود والَّصَارِي، وليسوا بِمُأْمَنِينَ عَلَيْهَا.

فرع: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْمَصَاحِفِ»^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ كَرْهَ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ.

وأَخْرَجَ مُثْلَهُ عَنْ أَيُوبِ السَّخْتِيَانِيِّ.

وأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ مُسَعُودَ: أَنَّهُمَا كَرَهَا بَيعُ الْمَصَاحِفِ وَشَرَاءُهَا، وَأَنْ يُسْتَأْجِرَ عَلَى كِتَابَهَا.

وأَخْرَجَ عَنْ مُجَاهِدِ وَابْنِ الْمُسَيْبِ وَالْمُحَسْنِ أَنَّهُمَا قَالُوا: لَا بَأْسَ بِالثَّلَاثَةِ.

وأَخْرَجَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا يَأْخُذُونَ أَجْوَرَ أَيْدِيهِمْ.

وأَخْرَجَ عَنْ أَبِنِ الْحَنْفِيَّةِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَيعِ الْمَصَاحِفِ، قَالَ: لَا بَأْسَ: إِنَّمَا تَبْيَعُ الورق.

وأَخْرَجَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَشَدَّدُونَ فِي بَيعِ الْمَصَاحِفِ.

وأَخْرَجَ عَنْ النَّجَاشِيِّ قَالَ: الْمَصَاحِفُ لَا يَبْيَعُ وَلَا يَوْرَثُ.

وأَخْرَجَ عَنْ أَبِنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَرِهَ بَيعُ الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ: أَعْنَ أَخَاكَ بِالْكِتَابِ أَوْ: هَبْ لَهُ.

وأَخْرَجَ عَنْ عَطَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: اشْتَرَ الْمَصَاحِفَ وَلَا تَبْيَعُهَا.

وأَخْرَجَ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ نَهَىٰ عَنْ بَيعِ الْمَصَاحِفِ، وَرَجَّحَ فِي شَرائِهَا.

وَقَدْ حَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةً أَقْوَالَ لِلْسَّلْفِ:

ثَالِثُهَا: كِراهةُ الْبَيْعِ دُونَ الشَّرَاءِ، وَهُوَ أَصْحَحُ الْأَوْجَهِ عِنْدَنَا، كَمَا صَحَّحَهُ فِي «شَرْحِ الْمَهْذَبِ»^(٢)، وَنَقَلَهُ فِي زَوَادِ «الرُّوْضَةِ» عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْثَّمَنَ مَتَوَجِّهٌ إِلَى الدُّفَقَتْنِ، لَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَبْيَعُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ أَجْرَةِ النَّسْخِ. اِنْتَهَى.

وَقَدْ تَقَدَّمَ إِسْنَادُ الْقَوْلَيْنِ إِلَى أَبِنِ الْحَنْفِيَّةِ وَابْنِ جُبَيرٍ، وَفِيهِ قَوْلُ ثَالِثٍ: أَنَّهُ بَدَلَ مِنْهُمَا مَعًا.

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ^(٣) عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: لَا بَأْسَ بَيعُ الْمَصَاحِفِ، إِنَّمَا يَبْيَعُ الورقُ وَعَمَلَ يَدِيهِ.

فرع: قَالَ الشَّيْخُ عَزِ الْدِينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي «الْقَوَاعِدِ»: الْقِيَامُ لِلْمَصَاحِفِ بِدُعْيَةِ لَمْ تُهَدَّ فِي الصَّدَرِ الْأَوَّلِ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ النَّوْوَيُّ فِي «الْتَّبَيَانِ» مِنْ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، لَمَا فِيهِ مِنَ التَّنْظِيمِ وَعَدَمِ التَّهَاوِنِ بِهِ.

فرع: يَسْتَحِبْ تَقْبِيلُ الْمَصَاحِفِ، لَأَنَّ عَكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} كَانَ يَفْعُلُهُ، وَبِالْقِيَامِ عَلَى تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، ذَكْرُهُ بِعِصْمَهُ، وَلَا نَهْيَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَشُرُعْ تَقْبِيلُهُ كَمَا يَسْتَحِبْ تَقْبِيلُ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ.

وعَنْ أَحْمَدِ ثَلَاثَةِ رِوَايَاتٍ: الْجَوَازُ، وَالْاسْتِحْبَابُ، وَالتَّوْقُفُ، إِنْ كَانَ فِيهِ رَفْعَةٌ وَإِكْرَامٌ، لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ قِيَاسٌ، وَلِهَذَا قَالَ عَمْرُ فِي الْحَجَرِ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ [الْبَخَارِيُّ:

١٥٩٧، وَمُسْلِمٌ: ٣٠٦٧، وَأَحْمَدٌ: ٩٩].

(١) «الْمَصَاحِفُ» ص ١٤٨.

(٢) كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابٌ: مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ، عَنْ قَوْلِ الْمَصْنُوفِ: وَيَجُوزُ بَيعُ الْمَصَاحِفِ... ٩/١٨٣.

(٣) فِي «الْمَصَاحِفِ» ص ١٧٦ وَ٢٠٢.

فرع: يستحب تطيب المصحف، وجعله على كرسي، ويحرّم توسيده؛ لأن فيه إذلاً وامتهاناً. قال الزركشي: وكذا مد الرّجلين إليه.

وأخرج ابن أبي داود في «المصحف»^(١) عن سفيان: أنه كره أن تعلق المصحف.

وأخرج عن الضحاك قال: لا تخذلوا للحديث كراسى المصاحف.

فرع: يجوز تحلية بالفضة إكراماً له على الصحيح، أخر البيهقي عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالكاً عن تفضيض المصاحف، فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حدثني أبي عن جدي: أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان، وأنهم فضضوا المصاحف على هذا أو نحوه، وأما بالذهب: فالأشد جوازه للمرأة دون الرجل، وبخاصة بعضهم الجواز بنفس المصحف؛ دون غلافه المتفصل عنه، والأظهر التسوية.

فرع: إذا احتجي إلى تعطيل بعض أوراق المصحف ليلىًّا ونحوه، فلا يجوز وضعها في شقّ أو غيره، لأنّه قد يسقط ويبوطأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتغير الكلم، وفي ذلك إزاء بالمكتوب. كما قال الحليمي.

قال: وله غسلها بالماء؛ وإن أحرقها بالنار فلا بأس؛ أحرق عثمان مصاحفَ كان فيها آياتٌ وقراءاتٌ منسوبة، ولم يُنكر عليه.

وذكر غيره: أن الإحرق أولى من الغسل، لأن العسالة قد تقع على الأرض.

وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الإحرق، لأنه خلاف الاحترام، والنزوبي بالكرامة. وفي بعض كتب الحنفية: أن المصحف إذا بلي لا يحرق، بل يُخفر له في الأرض ويُدفن. وفيه وقفة؛ لتعريضه للوطء بالأقدام.

فرع: روى ابن أبي داود^(٢) عن ابن المسيب، قال: لا يقول أحدكم: مصيحف ولا مسجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم.

فرع: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء: تحريم مس المصحف للمحدث، سواء كان أصغر أم أكبر، لقوله تعالى: ﴿لَا يَمْسِمُ إِلَّا مُطَهَّرٌ﴾ [الواقعة: ٧٩]. وحديث الترمذى وغيره: «لَا يَمْسُ القرآن إِلَّا طَاهِرٌ» [عبد الرزاق في «المصنف»: ١٣٢٨، والدارقطني في «سننه» (١/١٢١)، والبيهقي في «ال السنن» (١/٨٧) وقد صححه الألباني في صحيح الجامع: ٢٧٧٨٠].

خاتمة

روى ابن ماجه وغيره عن أنس مرفوعاً: «سبع يجري للعبد أجراً هنّ بعد موته وهو في قبره: مَنْ عَلِمَ علمًا، أو أجرى نهرًا، أو حفر بئرًا، أو غرس نخلًا، أو بنى مسجداً، أو ترك ولداً يستغفر له من بعد موته، أو ورث مصحفاً» [ابن ماجه: ٢٤٢، وابن خزيمة: ٢٤٩٠ وقد حسن الألباني].

النوع السابع والسبعون

فِي مهْرَفَةِ تَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ وَبِيَانِ شَرْفِهِ وَالحاجَةِ إِلَيْهِ

التفسير: (تفعيل) من الفَسْرُ، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السَّفْرُ، تقول: أَسْفَرَ الصبح إذا أضاء، وقيل: مأخذٌ من التَّفْسِيرَةِ، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.

والتأويل: أصله من الأَوْلُ وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وقيل من الإِيَالَةِ؛ وهي السياسة؛ كأنَّ المَؤْوَلَ للكلام سَاسَ الكلام ووضع المعنى فيه موضعه.

واختلف في التفسير والتأويل:

فقال أبو عَيْدٍ وطائفةٌ: هما بمعنىٍ.

وقد أنكر ذلك قوم، حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري فقال: قد نبغ في زماننا مفسرون، لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب^(١): التفسير أعمُ من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية. والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل: توجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها، بما ظهر من الأدلة.

وقال الماتريدي^(٢): التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا، فإنْ قام دليل مقطوع به فصحيح، وإنْ فتisper بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

وقال أبو طالب التَّعَلَّمِي: التفسير بيان وضع اللفظ، إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط: بالطريق، والصَّبَبُ: بالمطر. والتأويل تفسير باطن اللفظ، مأخذٌ من الأَوْلُ وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل إخبارٌ عن حقيقة المراد، والتفسير إخبارٌ عن دليل المراد؛ لأنَّ اللفظ يكشف عن المراد والكافش دليل، مثاله قوله تعالى: «إِنَّ رَبَّكَ لِيَأْمُرُ صَادِقًا» [الفجر: ١٤]. تفسيره: أنه من الرضد، يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد (مفعال) منه. وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهمية والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

(١) في «مفرداته» مادة: فسر.

(٢) في تفسيره «تأويلات أهل السنة» ٢/١، تحرير: فاطمة الخيمي ط: مؤسسة الرسالة ناشرون.

وقال الأصبهاني في «تفسيره»: أعلم أنَّ التفسير في عُرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعمَّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكُّل وغيره، ويحسب المعنى الظاهر وغيره. والتأويل: أكثره في الجمل.

والتفسير: إما أن يستعمل في غريب الألفاظ، نحو: البَحِيرَةُ والسَّائِبَةُ والوَصِيلَةُ. أو في وجْزٍ يتَبَيَّنُ بشرح، نحو: أَتَيْمُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوْا الزَّكَاةَ. وإما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: «إِنَّمَا الَّذِي يُبَكِّدُ فِي الْكُفَّارِ» [التوبه: ٣٧]، قوله: «وَلَيَسَ الْأَئِرُّ إِنَّمَا تَأْثُرُ أَبْيُوتَ مِنْ ظُهُورِهِكَانِ» [البقرة: ١٨٩].

وأما التأويل: فإنه يستعمل مرة عاماً ومرة خاصًا، نحو: الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق، وتارةً في جحود البارئ عزَّ وجلَّ خاصة. والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة وفي تصديق الحقّ أخرى. وإنما في لفظ مشترِكٍ بين معانٍ مختلفة، نحو لفظ: (وَجَد) المستعمل في الجدة والوجود والوجود.

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراءة.

وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الإثبات والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل. وقال قوم: ما وقع مبيناً في كتاب الله ومعيناً في صحيح السنة سمّي تفسيراً، لأن معناه قد ظهر ووضَّح، وليس لأحدٍ أن يتعرَّض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد، ولا يتعدَّاه. والتأويل: ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العلوم.

وقال قوم منهم البغوي والگواشى: التأويل صَرْفُ الآية إلى معنى موافقٍ لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالفٍ للكتاب والسنَّة من طريق الاستنباط.

وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح: علمُ نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيّها ومديّتها، ومحكمتها ومتباينها، وناسخها ومنسوخها، وخاصتها وعامّتها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيّها، وعبرها وأمثالها.

وقال أبو حيان: التفسير علمٌ يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبيّة، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمّات لذلك.

قال: فقولنا (علم) جنس، وقولنا: (يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن) هو علم القراءة، وقولنا: (ومدلولاتها)، أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: (وأحكامها الإفرادية والتركيبيّة) هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع، وقولنا: (ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب) يشمل ما دلاته بالحقيقة وما دلاته بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويُصدُّ عن الحمل عليه صادٌ، فيُحمل على غيره، وهو المجاز، وقولنا: (وتتمّات لذلك)، هو مثل معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن، ونحو ذلك.

وقال الزركشي^(١): التفسير علم يُفهم به كتاب الله المنسَرُ على نَبِيِّهِ مُحَمَّدَ ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكْمَهُ، واستمداد ذلك من علم اللُّغَة والنحو والتصريف، وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فصل: وأما وجه الحاجة إليه:

فقال بعضهم: أعلم أنَّ من المعلوم أنَّ الله إنما خاطب خلقه بما يفهمونه؛ ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنما احتاج إلى التفسير لما سُيذكر بعد تقرير قاعدة؛ وهي: أنَّ كُلَّ مَنْ وضع من البشر كتاباً فإنما وضعه ليفهمَ بذاته من غير شرح، وإنما احتاج إلى الشرح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة المصنَّف، فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، فربما عُسر فهم مراده، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أول على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لها، اعتماداً على وضوحاها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المحدث ومراتبه.

والثالثها: احتتمال اللفظ لمعانٍ كما في المجاز والاشتراك، دلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنَّف وترجيحه، وقد يقع في التصانيف ما لا يخلو عنه بشُرُّ من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك؛ فيحتاج الشارح للتبني على ذلك.

إذا تقرر هذا فنقول: إنَّ القرآن إنما نزل بلسان عربيٍ في زمانٍ أَفْصَحَ العَرَبَ، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه.

أمَّا دقائق باطنَه: فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر، مع سُؤالِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ في الأكثَر؛ كسؤالهم لِمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ: «وَلَرَبِّ يَسِّرُوا إِيمَانَهُمْ بِطُلُّمٍ» [الأنعام: ٨٢]. فقالوا: وأَيْنَا لَمْ يظلمْ نَفْسَهُ؟ ففسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بالشَّرْكِ، واستدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّكَ أَشْرَكَ لَطْمَ عَظِيمٍ» [القَمَان: ١٣]. [البخاري: ٣٢٧، ٣٥٨٩]. [مسلم: ٢٤٢٠٠، وأحمد: ١٩٣٧٠]

وكَسْوَال عائشة عن الحساب اليسيِّرِ، فقال: «ذَلِكَ الْعَرْضُ» [البخاري: ١٠٣، مسلم: ٧٢٢٧، وأحمد: ٢٤٢٠٠]. وكقصة عدي بن حاتم في الخطيب الأبيض والأسود [البخاري: ١٩١٦، مسلم: ٢٥٣٣، وأحمد: ١٩٣٧٠]، وغير ذلك؛ مما سُأَلُوا عن آحاد منه؛ ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلُّم، فنحن أشدُّ الناس احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أنَّ تفسير بعضه يكون من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

(١) في «البرهان» ١٠٤ في المقدمة.

وقال الحُوَيْيِّ: علم التفسير عَسِيرٌ يَسِيرٌ، أَمَا عُسْرُهُ: فظاهر من وجوهه، أَظْهَرَهَا أَنَّهُ كلامٌ متكلّمٌ، لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان الوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار، ونحوها، فإنَّ الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلم بأَنْ يسمع منه أو من سمع منه، وأَمَا القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلَّا بأنْ يسمع من الرسول ﷺ؛ وذلك متعدِّدًا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستبِطِّن بأُمارَاتِ ودلائل، والحكمة فيه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَبْدُهُ فِي كِتَابِهِ، فَلَمْ يَأْمُرْ نَبِيَّهُ بِالتَّصْبِيصِ عَلَى الْمَرَادِ فِي جُمِيعِ آيَاتِهِ.

فصل: وأما شرفه فلا يخفى، قال تعالى: «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُفِيَ حَيْثُ كَيْهِ» [البقرة: ٢٦٩].

آخر ابن أبي حاتم^(١) وغيره من طريق ابن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله: «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ» قال: المعرفة بالقرآن، ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتناهيه، ومقدمه ومؤخره، وحالاته وحرامه، وأمثاله.

وآخر ابن مردوبيه من طريق جُويْرَ، عن الضحاك، عن ابن عباس، مرفوعاً: «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ» قال: القرآن، قال ابن عباس: يعني تفسيره، فإنه قد قرأه البرُّ والفاجر.

وآخر ابن أبي حاتم^(٢) عن أبي الدرداء: «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ» قال: قراءة القرآن، والفتارة فيه. وأخرج ابن جرير مثله عن مجاهد وأبي العالية وقتادة.

وقال تعالى: «وَقَالَكَ الْأَمْثَلُ نَصِّرُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ» [العنكبوت: ٤٣]. أخرج ابن أبي حاتم، عن عمرو بن مُرَّة قال: ما مررت بآية في كتاب الله لا أعرفها إلَّا أَخْرَنْتُني، لأنَّني سمعت الله يقول: «وَقَالَكَ الْأَمْثَلُ نَصِّرُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ».

وآخر أبو ذر الْهَرَوِيَّ في «فضائل القرآن» من طريق سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس قال: الذي

يقرأ القرآن ولا يحسن تفسيره، كالأخَرَابِيَّ يَهُدُّ الشَّعْرَ هَذَا.

وآخر البيهقي في «الشعب»: ٢٦٥٢ وغيره من حديث أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، وَالشَّمْسُوا غَرَائِبَهُ».

وآخر ابن الأباري، عن أبي بكر الصديق قال: لأنَّه أَعْرَبَ آيَةً من القرآن أَحَبَّ إِلَيَّ من أنْ أحفظَ آيَةً. وأخرج أيضاً عن عبد الله بن بُرِيْدة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: لو أَنِّي أَعْلَمَ إِذَا سافرْتُ أربعين ليلةً أَعْرَبْتُ آيَةً من كتاب الله، لفُلْتُ.

وآخر أيضاً من طريق الشعبي قال: قال عمر: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ أَجْرٌ شَهِيدٌ.

(١) في «تفسيره» ٥٣١ / ٢٧٠.

(٢) في «تفسيره» ٥٣٣ / ٢٨٣١ (٢٨٢٢) البقرة: ٢٦٩.

(٣) في «فضائله» ص ٩٧.

قلت: معنى هذه الآثار عندي إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلّمه، ثم رأيت ابن النقيب جنح إلى ما ذكره، وقال: ويجوز أن يكون المراد الإعراب الصناعي. وفيه بعْد.

وقد يُستدلّ له بما أخرجه السّلَفي في «الطيوريات» من حديث ابن عمر مرفوعاً: «أعربوا القرآن يذُكُّم على تأويله».

وقد أجمع العلماء: أنَّ التفسير من فروض الكفايات، وأجلُّ العلوم الثلاثة الشرعية^(١).

قال الأصبهاني: أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن؛ بيان ذلك: أن شرف الصناعة إنما بشرف موضوعها مثل الصياغة؛ فإنها أشرف من الدِّباغة، لأنَّ موضوع الصياغة الذهُبُ والفضة، وهما أشرف من موضوع الدِّباغة الذي هو جلد الميتة. وإنما بشرف غرضها، مثل صناعة الطب، فإنَّها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأنَّ غرض الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح. وإنما لشدة الحاجة إليها كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشدُّ من الحاجة إلى الطب، إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلَّا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين، بخلاف الطب، فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات.

إذا عرف ذلك: فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث:

أمَّا من جهة الموضوع: فلأنَّ موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، لا يخلُق على كثرة الرد، ولا تنتهي عجائبه. وأمَّا من جهة الغَرَض: فلأنَّ الغرض منه هو الاعتصام بالعروبة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقة التي لا تفنى.

وأما من جهة شدة الحاجة: فلأنَّ كلَّ كمال ديني أو دنيوي، عاجلي أو آجلي، مفتقرٌ إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية؛ وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.



(١) العلوم الثلاثة هي: علوم القرآن، وعلوم الحديث، وعلم الفقه والأحكام.

النوع الثاـنـى والسبـعـون

فـي مـعـرـفـة شـرـوـط الـمـفـسـر وـآدـابـه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن؛ فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما احصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه.

وقد أَلْفَ ابن الجوزي كتاباً فيما أجمل في القرآن في موضع، وفسّر في موضع آخر منه، وأشار إلى أمثلة منه في نوع المجمل.

فإن أعياد ذلك طلبه من السنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، وقد قال الشافعي رضي الله عنه: كلُّ ما حكَمَ به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ إِمَّا أَرْبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. في آيات آخر. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ألا إِنِّي أَوْتَيْتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعِهِ؟» يعني السنة. [إسناده صحيح: أحمد: ١٧١٧٤، وأبو داود: ٤٦٠٤، وابن حبان: ١٢].

فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرآن والأحوال عند نزوله، ولما احتصروا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح.

وقد قال الحاكم في «المستدرك» [٢٥٨/٢]: إنَّ تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكمُ المرفوع.

وقال الإمام أبو طالب الطبراني في أوائل «تفسيره»: القول في آداب المفسر:

اعلم أنَّ من شرطه صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنة الدين، فإنَّ من كان معموصاً عليه في دينه^(١)، لا يؤتمن على الدنيا، فكيف على الدين! ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ ولأنه لا يؤمن إنْ كان متهمَاً بالإلحاد أن يبغى الفتنة ويُغَرِّ الناس بلَيْهِ وخداعه؛ كدأب الباطنية وغلاة الرافضة. وإن كان متهمَاً بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته، كدأب القذرية، فإنَّ أحدهم يصنف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الإيضاع^(٢) خلال المساكين، ليصدح عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى.

ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم، وأمكن الجمع بينها فعل، نحو أن يتكلّم على الصراط المستقيم، وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد، فيأخذ منها ما يدخل فيه الجميع، فلا تنافي بين القرآن وطريق الأنبياء، فطريق السنة وطريق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وطريق أبي بكر وعمر، فائي هذه الأقوال أفرده كان محسناً. وإن

(٢) الإيضاع: الإفساد والسعى بالفتنة.

(١) مَعْمُوسٌ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ: مطعون في دينه، مُتَهَمٌ بالتفتنة.

تعارضت ردّ الأمر إلى ما ثبت فيه السَّمْعُ، وإن لم يجد سمعاً، وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدها رجع ما قوي الاستدلال فيه؛ كاختلافهم في معنى حروف الهجاء، يُرجح قول من قال: إنها قَسْمٌ. وإن تعارضت الأدلة في المراد علم أنه قد اشتبه عليه، فيؤمن بمراد الله منها، ولا يتهمَّ على تعينه. وينزله منزلة المجمل قبل تفصيله والمتشابه قبل تبيينه.

ومن شرطه: صحة المقصد فيما يقول ليلقى التَّسْدِيد، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِيمَا نَهَىٰهُمْ مِنْ سُبْلِنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، لأنَّه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوصل به إلى غرض يُصْدُّ عن صواب قصده، ويُفْسِدُ عليه صحة عمله.

وتمام هذه الشَّرائط: أن يكون ممتنعاً من عَدَّةِ الإعْرَابِ، لا يلتبس عليه اختلافُ وجوه الكلام، فإنَّه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان، إما حقيقة أو مجازاً، فتأويله تعطيله !! وقد رأيُت بعضهم يفسِّر قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ تَمَّ دَرَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ٩١] أنه ملازمة قول: «الله»، ولم يدْرِ الغُبَّيُّ أن هذه جملة حذف منها الخبرُ، والتَّقدِيرُ: الله أَنْزَلَهُ، انتهى كلام أبي طالب.

وقال ابن تيمية في كتاب ألقه في هذا النَّوع^(١):

يجب أن يعلم أنَّ النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحْل: ٤٤] يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلْمَيُّ: حدثنا الذَّيْنَ كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنَّهم كانوا إذا تعلَّموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتعجازوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً. ولهذا كانوا يَقُولُونَ مدةً في حفظ السورة.

وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَدَّ في أعيننا. رواه أحمد في «مسند» [١٢٢١٥]

[وإسناده صحيح].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثمانين سنين، أخرجه في «الموطأ» [كتاب القرآن/١١٥٧]. وذلك أنَّ الله قال: ﴿كَتَبْ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكُمْ بِرِزْقٍ لِّيَدْرُرُوا بِأَيْمَنِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]. وتدارك الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن.

وأيضاً: فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فنٍ من العلم؛ كالطب والحساب، ولا يستشر حونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟! ولهذا كان التَّزَاعُ بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو - وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة - فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم.

ومن التابعين من تلقَّى جميعَ التَّفْسِيرَ عن الصحابة، وربما تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال. والخلافُ بين السلف في التفسير قليلٌ، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف نوع لا اختلاف تضاد؛ وذلك صنفان:

(١) «مقدمة في أصول التفسير» ص ٧٤.

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمى؛ كتفسيرهم: «الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ»؛ بعض: بالقرآن، أي: اتباعه، وبعض: بالإسلام، فالقولان متفقان، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن؛ ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ «صِرَاطٌ» يُشعر بوصف ثالث.

وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة. وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله. وأمثال ذلك؛ فهو لا كُلُّهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كُلُّ منهم بصفة من صفاتها.

الثاني: أن يذُكر كُلُّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه، على سبيل التمثيل وتتبّيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه؛ مثاله ما نقل في قوله تعالى: «إِنَّمَا أُرْثَنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَنَا» الآية [فاطر: ٣٢]. فمعلوم: أن الظالم لنفسه يتناول المضيّ للواجبات والمتنهك للحرمات، والمقتصدٍ يتناول فاعل الواجبات وثارك المحرمات، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرّب بالحسنات مع الواجبات؛ فالمقتصدون أصحاب اليمين؛ والسابقون السابقون أولئك المقربون.

ثم إن كُلُّ منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق الذي يصلّي أَوْلَى الوقت، والمقتصدُ الذي يصلّي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخّر العصر إلى الاصفار. أو يقول: السابق المحسّن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصدُ الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم مانع الزكاة. قال: وهذا الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير؛ تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى، هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللّفظ فيه محتملاً للأمرین.

إما لكونه مشتركاً في اللغة، كلفظ: «سُوْرَةٌ» [المدثر: ٥١]؛ الذي يُراد به: الرامي، ويُراد به: الأسد. ولفظ: «عَنْسَرٌ» [التكوير: ١٧]؛ الذي يُراد به: إقبال الليل وإدباره.

وإما لكونه متواطئًا في الأصل؛ لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين، كالضمائر في قوله: «إِنَّمَا دَنَّ فَلَدَّ...» الآية [النجم: ٨]. وكلفظ الفجر والشفع والوتر وليل عشر، وأشباه ذلك. فمثل هذا: يجوز أن يراد به كُلُّ المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فال الأول: إما لكون الآية نزلت مرتين: فأُريد بها هذا تارة، وهذا تارة. وإنما لكون اللّفظ المشترك يجوز أن يُراد به معنياه. وإنما لكون اللّفظ متواطئًا، فيكون عاماً إذا لم يكن لمخصوصه موجّب. فهذا النوع إذا صح في القولان كان من الصّنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم - و يجعلها بعض الناس اختلافاً - أن يعبروا عن المعاني باللفاظ متقاربة، كما إذا فسر بعضهم: «تَبَسَّلٌ» [الأنعام: ٧٠] بـ(تحبس)، وببعضهم بـ(ترهن)؛ لأن كُلُّا منهما قريب من الآخر.

ثم قال: فصل: والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك. والمنقول: إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك؛ وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحة من ضعيفه عامّته مما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته؛ وذلك: كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمها، وفي البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، وفي قدر سفيه نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك. وهذه الأمور طريق العلم بها النقل؛ مما كان منه منقولاً نقاًصاً صحيحاً عن النبي ﷺ قبل، وما لا - بأن نقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب - وُقِفَ عن تصديقه وتکذيبه، لقوله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تُصدقُوهم، ولا تکذبُوهم»^(١).

وكذا ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمعنى اختلاف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حججاً على بعض. وما نقل في ذلك عن الصحابة نقاًصاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين.

ومع جزم الصحابي بما ي قوله، كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟ وأماماً القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه: فهذا موجود كثيراً ولله الحمد؛ وإن قال الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وذلك لأنَّ الغالب عليها المراسيل. وأماماً ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل: فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعיהם بإحسان، فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهاتين؛ مثل تفسير عبد الرزق والفرزابي، ووكيع وعبد بن حميد وإسحاق وأمثالهم - أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. والثاني: قوم فسروا القرآن بمفرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمتنزل عليه والمخاطب به. فالأخلون: راجعوا المعنى الذي رأوه، من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان. والآخرون: راجعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام.

(١) أَحْمَدُ فِي «مَسْنَدِهِ» (١٧٢٢٥)، وَأَبُو دَاوِدَ (٣٦٤٤)، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٢/٨٧٩)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. قلْتُ: وللقسم الثاني من الحديث شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٤٨٥) ولفظه: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونه بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابَ، وَلَا تَكَذِّبُوهُمْ». «إِمَّا كَا يَلْأَثُ وَمَا أُولَئِكَ...» الآية [البقرة: ١٣٦].

هذا، وإن أخبار أهل الكتاب على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كتبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكتون عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكتبه، وتجوز حكايته.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يُغْلَطُ في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون؛ وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلّبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأ يريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدلّ عليه ولم يُردّ به. وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا، فيكون خطأهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقّاً؛ فيكون خطأهم، في الدليل لا في المدلول. فالذين أخطأوا فيما : مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إلى القرآن فتأوّلوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين؛ لا في رأيهم ولا في تفسيرهم؛ وقد صنّفوا تفاسير على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ، والججائي، وعبد الجبار، والرماني، والزمخري، وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، يدسّ البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب «الكتشاف» ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير من أهل السنة كثيّر من تفاسيرهم الباطلة.

وتفسير ابن عطيّة وأمثاله أَتَبْعَ لِلسَّنَة، وأَسَلَمَ من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه لكان أحسن، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبرى؛ وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما ينقله عن السلف، ويدرك ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرّروا أصولهم بطرقٍ من جنس ما قرّرت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يُعطى كلّ ذي حقّ حقّه، فإنَّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير، وجاء قوم فسّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه؛ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين، صار مشاركًا للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

وفي الجملة: مَنْ عَدَلَ عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخططاً في ذلك، بل مبتدعاً؛ لأنَّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنَّهم أعلم بالحقّ الذي بَعَثَ الله به رسوله.

وأما الذين أخطأوا في الدليل لا المدلول : فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء، يفسّرون القرآن بمعانٍ صحيحة في نفسها؛ لكن القرآن لا يدل عليها؛ مثل كثير مما ذكره السُّلْمَيُ في «الحقائق»، فإن كان فيما ذكروه معانٍ باطلة دخل في القسم الأوّل. انتهى كلام ابن تيمية ملخصاً، وهو نفيس جداً .

وقال الزركشي في «البرهان»^(١):

للنَّاظر في القرآن لطلب التفسير مَا خَذُ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن النبي ﷺ؛ وهذا هو الطّراز المعلم؛ لكن يجب الحذر من الضعيف منه

والموضوع، فإنَّه كثير؛ ولهذا قال أَحْمَدُ: ثلَاثٌ كَتَبَ لَا أَصْلَ لَهَا: الْمَغَازِيُّ وَالْمَلَاحِمُ وَالتَّفْسِيرُ^(١). وقال المحققون من أصحابه: مراده أنَّ الغالب أنه ليس له أسانيد صاحب مَّتَّصلَة، وإنَّا فقد صَحَّ من ذلك كثير: كَتَبَ الظُّلْمَ بِالشُّرُكَ فِي آيَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْحَسَابُ يُسِيرُ بِالْعَرْضِ، وَالْقُوَّةُ بِالرَّمْيِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قلت: الذي صَحَّ من ذلك قليل جَدًّا، بل أَصْلَ المَرْفُوعِ مِنْهُ فِي غَايَةِ الْقَلْةِ، وَسَأَرِدُهَا كُلُّهَا آخِرَ الْكِتَابِ إِنْ شاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الثاني: الأَخْذُ بِقُولِ الصَّحَابِيِّ؛ فَإِنَّ تَفْسِيرَهُ عَنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا قَالَهُ الْحَاكِمُ فِي «مَسْتَدِرِكَه»^(٢) [٢٥٨/٢].

وقال أبو الخطاب من الحنابلة^(٣): يَحْتَمِلُ أَلَا يُرْجِعَ إِلَيْهِ إِذَا قَلَنَا إِنْ قَوْلَهُ لَيْسَ بِبَحْجَةٍ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الرَّوَايَةِ لَا الرَّأْيِ.

قلت: ما قَالَهُ الْحَاكِمُ نَازِعَهُ فِي أَبْنِ الصَّالِحِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَتَّخِرِينَ، بِأَنَّ ذَلِكَ مُخْصُوصٌ بِمَا فِيهِ سَبَبُ النَّزُولِ أَوْ نَحْوِهِ؛ مَمَّا لَا مَدْخُلٌ لِلرَّأْيِ فِيهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَاكِمَ نَفْسَهُ صَرَحَ بِهِ فِي «عِلْمَ الْحَدِيثِ»^(٤) فَقَالَ: وَمِنَ الْمَوْقِوفَاتِ تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا مِنْ يَقُولُ: إِنْ تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ مَسْنَدٌ؛ فَإِنَّمَا يَقُولُ فِيمَا فِيهِ سَبَبُ النَّزُولِ.

فَقَدْ خَصَّصَ هَنَا وَعَمَّ فِي «الْمَسْتَدِرِكَ»، فَاعْتَمَدَ الْأَوَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ^(٥): وَفِي الرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَ ابْنَ عَقِيلَ الْمَنْعَ، وَحَكَوْهُ عَنْ شَعْبَةَ؛ لَكِنَّ عَمَلَ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى خَلَافَةِ، فَقَدْ حَكَوْا فِي كَتَبِهِمْ أَقْوَالَهُمْ؛ لَأَنَّ غَالِبَهَا تَلَقُّهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَرِبِّما يُحَكِّيُ عَنْهُمْ عَبَاراتٌ مُخْتَلِفَةُ الْأَلْفَاظِ، فَيُفَطِّنُ مَنْ لَا فَهْمَ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ مُحَقَّقٌ، فَيُحَكِّيُهُ أَقْوَالًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَكْرٌ مَعْنَى مِنَ الْآيَةِ؛ لِكُونِهِ أَظَهَرَ عَنْهُ، أَوْ أَلْيَقَ بِحَالِ السَّائِلِ. وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ يَخْبِرُ عَنِ الشَّيْءِ بِلَازِمِهِ وَنَظِيرِهِ، وَالْآخَرُ بِمَقْصُودِهِ وَثِمْرَتِهِ، وَالكُلُّ يَؤْكُلُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ غَالِبًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ فَالْمَتَّخِرُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ عَنِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ مَقْدَمٌ إِنْ اسْتَوَيَا فِي الصَّحَّةِ عَنْهُ، إِنَّا فَالصَّحِيحُ الْمَقْدَمُ.

الثالث: الأَخْذُ بِمَطْلُقِ الْلُّغَةِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ نُزِّلَ بِالْأَنْجَلِيِّ، وَهَذَا قَدْ ذُكِرَهُ جَمَاعَةً، وَنَصَّ عَلَيْهِ

(١) فِي الْمَرَاجِعِ: ثَلَاثَةُ كَتَبٍ... أَوْ: ثَلَاثَةُ عِلْمٍ... وَقَدْ وَرَدَ قَوْلُهُ فِي «الْلِسَانِ الْمِيزَانِ» ١/٢٠، وَفِي «مَنْهَاجِ السَّنَةِ» لِابْنِ تِيمِيَّةَ ٤/١١٧، وَ«مَقْدِمَةُ فِي أَصْوَلِ التَّفْسِيرِ» لِهِ ٥٢ - ٥٣، وَ«الْمَوْضُوعَاتُ الصَّغِيرَى» لِمَلَا عَلَى الْقَارِيِّ صَ ٢٢١ رَقْمَ ٤٢١، وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَةَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى «الْمَوْضُوعَاتِ»، وَانْظُرْ «قَوَاعِدَ التَّحْدِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَاسِيِّ صَ ٢٧٧ - ٢٧٨ بِتَحْقِيقِنَا.

(٢) أَبُو الْخَطَابِ: مُحْفَظُ بْنُ أَحْمَدَ، الْعَرَافِيُّ، صَالِحُ وَرَعُ حَسَنُ السِّيَرَةِ (ت: ٥١٥ هـ). «سَيِّرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٩/٣٤٨.

(٣) «مَعْرِفَةُ عِلْمِ الْحَدِيثِ» صَ ٢٠.

(٤) «الْبَرهَانُ» ٢/٢٩٤ التَّوْعِيَّ ٤١.

أحمد في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه أنه سئل عن القرآن يمثل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنع، ولهذا قال بعضهم: في جواز تفسيره القرآن بمقتضى اللغة روایتان عن أَحْمَدَ . وقيل: الكراهة تُحْمَلُ على صرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة، يدلُّ عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلَّا في الشعر ونحوه، ويكون المتبار خلافها.

وروى البيهقي في «الشعب» [٤٢٥/٢] عن مالك قال: لا أُوتَى بِرِجْلٍ غَيْرَ عَالَمٍ بِلُغَةِ الْعَرَبِ يُفَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا جَعَلَهُ نَكَالًا.

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمتتضَّب من قوَّةِ الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس، حيث قال: «اللَّهُمَّ فَقِهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِمْهُ التَّأْوِيلَ» [البخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨]، وأحمد: ٣٢٠٢ . والذي عناه عليه يقوله: إلا فهمَا يُؤتاه الرجل في القرآن [البخاري: ٦٩١٥، ومسلم: ٣٣٢٧]، وأحمد: ٥٩٩ . ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كلُّ برأيه على متنه نظره، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل، قال تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» [الإسراء: ٣٦]. وقال: «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ١٦٩] . وقال: «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ» [النحل: ٤٤] . فأضاف البيان إليه. وقال ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقدْ أَخْطَأَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٣٦٥٢] وَالترمذِي [٢٩٥١] وَالنسائِي [فِي «الْكَبْرِيَّ»: ٨٠٨٥] وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ] . وقال: «من قال في القرآن بغير علم فليتبَوأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ» آخرجه أبو داود [٣٦٥٢]، وأحمد: ٢٠٦٩ وهو حسن] .

قال البيهقي في الحديث الأوَّل: هذا إن صَحَّ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يستند برهان فالقول به جائز.

وقال في «المدخل»: في هذا الحديث نظر، وإن صَحَّ فإنما أراد به - والله أعلم - فقد أخطأ الطريقة، فسيبله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله، وأدوا إليها من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى، قال تعالى: «وَأَنَّزَلَنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» [النحل: ٤٤] . مما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة مَنْ بعده، وما لم يرد عنه بيانه فيه حينئذٍ فكرة أهل العلم بعده؛ ليسدلُّوا بما ورد بيانه على ما لم يرد.

قال: وقد يكون المراد به: مَنْ قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فيكون موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة.

وقال الماوردي: قد حمل بعض المتأورَّعةُ هذا الحديثَ على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معانٍ القرآن باجتهاده، ولو صَحَّتْها الشواهد ولم يعارض شواهدها نصٌّ صريح، وهذا عدول عَمَّا تُعْبَدُنا بمعرفة من النظر في القرآن واستنباط الأحكام، كما قال تعالى: «عَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْدُ طَوْهُهُمْ وَمِنْهُمْ» [النساء: ٨٣] . ولو صَحَّ ما ذهب إليه لم يُعلم شيء بالاستنباط، ولمَّا فهم الأكثرون من كتاب الله شيئاً . وإن صَحَّ الحديثُ فتأوileه أنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِمَجْرِدِ رَأْيِهِ ، ولم يعرِّجْ على سوى لفظه، وأصحاب الحق، فقد أخطأ الطريقة،

وإصابتهُ اتفاقٌ؛ إذ الغرض أنَّه مجرد رأي لا شاهد له؛ وفي الحديث: «القرآن ذُلُولٌ ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه» أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس [قال الألباني في «الضعيفة»: ١٠٣٦: ضعيف جداً].
فقوله: «ذُلُولٌ» يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مطیع لحامليه، تطلق به ألسنتهم . والثاني: أنه مُوضِّح لمعانيه، حتى لا تقصر عنه أفهم المجتهدین.

وقوله: «ذُو وُجوهٍ» يحتمل معنيين: أحدهما: أنَّ من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل، والثاني: أنَّه قد جمع وجوهاً من الأوامر والتواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: «فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل معنيين: أحدهما: الْحَمْلُ عَلَى أَحْسَنِ مَعَانِيهِ، والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرُّخْصَ، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتئاد في كتاب الله تعالى.

وقال أبو الليث: النَّهِيُ إنما انصرف إلى المتشابه منه لا إلى جميعه، كما قال تعالى: ﴿فَآمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعٌ فَيَتَّسِعُونَ مَا تَكْتُبُهُ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ لأنَّ القرآن إنما نزل حجة على الخلق؛ فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة. فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يفسِّره، وأمَّا مَنْ لم يعرِف وجوه اللغة: فلا يجوز أن يفسِّر إلَّا بمقدار ما سمع؛ فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير. ولو أنه يعلم التفسير، وأراد أن يستخرج من الآية حكمًا أو دليل الحكم، فلا بأس به. ولو قال: المراد من الآية كذا من غير أن يسمع فيه شيئاً، فلا يحلُّ، وهو الذي نهي عنه.

وقال ابن الأنباري في الحديث الأول: حمله بعض أهل العلم على أنَّ الرأي معنى به الهوى، فمن قال في القرآن قولهً يوافق هواه - فلم يأخذه عن أئمة السلف - وأصحاب فقد أخطأ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه.

وقال في الحديث الثاني: له معنيان: أحدهما: مَنْ قال في مشكل القرآن بما لا يَعْرِف من مذهب الأوائل - من الصحابة والتابعين - فهو متعرض لسخط الله تعالى . والآخر - وهو الأصح -: من قال في القرآن قولهً يواافقهً فليتبوأ مقعده من النار.

وقال البغوي والکواشی وغيرهما:

التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنَة من طريق الاستنباط، غير محظور على العلماء بالتفسير، كقوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خَفَافًا وَقِيلَالًا﴾ [التوبه: ٤١]. قيل: شباباً وشيوخاً، وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزاباً ومتاهلين، وقيل: نشطاً وغير نشاط. وقيل: أصحاباً ومرضى؛ وكل ذلك سائع، والآية تحتمله.

وأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور؛ لأنَّه تأويل الجاهلين، مثل تأويل الروافض قوله تعالى: ﴿مَرَّ الْحَرَقَنَ بِلَقِيَانَ﴾ [الرحمن: ١٩]. أَنَّهُمَا عَلَيْيِ وفاطمة!! ﴿يَجْرِي مِنْهُمَا الْأَنْوَرُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]. يعني الحسن والحسين!!

وقال بعضهم: اختلف الناس في تفسير القرآن: هل يجوز لكل أحد الخوض فيه؟ فقال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإن كان عالماً أديباً متسعًا في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن يتنهى إلى ما رُويَ عن النبي ﷺ في ذلك. ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علمًا:

أحدها: اللغة؛ لأنَّ بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب، وتقدم قول الإمام مالك في ذلك، ولا يكفي في حِقَّة معرفةُ اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً، وهو يعلم أحد المعنين، والمراد الآخر.

الثاني: النحو، لأنَّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بدَّ من اعتباره. أخرج أبو عبيدة عن الحسن: أنه سُئل عن الرجل يتعلم العربية يلتسم بها حُسْنَ المنطق، ويقيِّم بها قراءته، فقال: حَسْنٌ تعلَّمُها، فإنَّ الرجل يقرأ الآية فيعيَا بوجهها، فيهلك فيها.

الثالث: التصريف، لأنَّ به تعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: ومنْ فاته علمه فاته معظم لأنَّ (وَجَد) مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرَّفناها أضحت بمصادرها.

وقال الرمخشري: من بَدَعَ التفسير قول من قال: إنَّ الإمام في قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنْاسٍ بِإِيمَمِهِ» [الإسراء: ٧١]. جمع (أُمٌّ) وأنَّ الناس يُدعون يوم القيمة بأمهاتهم، قال: وهذا غلط أو جبهة جهله بالتصريف؛ فإنَّ (أمَا) لا تُجمع على (إمام) (١).

الرابع: الاشتقاء، لأنَّ الاسم إذا كان اشتقاء من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كال المسيح، هل هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنَّه يُعرف بالأول خواصُ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصُها من حيث اختلاُفُها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام. هذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة؛ وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنَّه لا بدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنَّما يدرك بهذه العلوم.

قال السكاكي: أعلم أنَّ شأنَ الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تُدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة إلا التمرن على علمي المعاني والبيان.

(١) في «تفسيره»، الإسراء: ٧١ وكلامه بالتمام: ومن بَدَعَ التفاسير: أنَّ الإمام جمع أم، وأنَّ الناس يدعون يوم القيمة بأمهاتهم، وأنَّ الحكمة في الدعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حق عيسى، وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الزنا...

قال ابن أبي الحميد: أعلم أن معرفة الفصيح والأفصح، والرشيق والأرشق من الكلام أمر لا يدرك إلا بالذوق، ولا يمكن إقامة الدلالة عليه، وهو منزلة جاريتين: إحداهما: بيضاء مشربة بحمرة، دقيقة الشفتين، نقية الشَّغْرُ، كحلاء العَيْنَيْنِ، أسللة الخد، دقيقة الأنف، معتدلة القامة، والأخرى: دونها في هذه الصفات والمحاسن، لكنها أحلى في العيون والقلوب منها، ولا يدرى سبب ذلك؛ ولكنَّه يُعرف بالذوق والمشاهدة ولا يمكن تعليله، وهكذا الكلام؛ نعم، يبقى الفرق بين الوصفين: أنَّ حسن الوجوه وملاحتها، وتفضيل بعضها على بعض، يدركه كلَّ مَنْ له عين صحيحة. وأما الكلام: فلا يدرك إلا بالذوق، وليس كُلُّ من اشتغل بال نحو واللغة والفقه يكون من أهل الذوق وممَّن يصلح لانتقاد الكلام، وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان، وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر، وصارت لهم بذلك ذُرْبَةً وملَكَةً تامةً؛ فإلى أولئك ينبغي أن يُرجع في معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض.

وقال الزمخشري: مِنْ حُقْ مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز أَنْ يتعاهد بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدى سليماً من القادح.

وقال غيره: معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عُمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى، وهي قاعدة الفصاحة، وواسطة عقد البلاغة.

الثامن: علم القراءات، لأنَّه يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يتراجَّح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدين، بما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأسوليَّ يؤوِّل ذلك، ويستدلُّ على ما يستحيل وما يجب وما يجوز.

العاشر: أصول الفقه، إذ يُعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يُعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أُنزِلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمتسوخ، ليعلم المحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم.

الخامس عشر: علم الموهبة؛ وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث: «من عَمِلَ بِمَا عُلِمَ ورَثَهُ اللَّهُ عُلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»^(١).

قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستتبع منه بَحْرٌ لا ساحل له.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٥/١٠ في ترجمة أحمد بن أبي الحواري وهو ضعيف، ونسبه السخاوي في «فتح المغثث» لعيسي ابن مريم عليه السلام ٣١٣/١.

قال: فهذه العلوم - التي هي كالآلة للمفسر - لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي ﷺ.

قلت: ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان. وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكان الأسباب الموجبة له من العمل والزهد.

قال في «البرهان»: أعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره، وفي قلبه بذلة أو كبر أو هوئ أو حب الدنيا، أو وهو مصر على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله؛ وهذه كلها حجب وموانع بعضها أكد من بعض.

قلت: وفي هذا المعنى قوله تعالى: «سَأَصْرِفُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْرِيُ الْحَقَّ» [الأعراف: ١٤٦]. قال سفيان بن عيينة: يقول: أنزع عنهم فهم القرآن. أخرجه ابن أبي حاتم^(١).

وقد أخرج ابن جرير وغيره من طرق عن ابن عباس قال: التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى. ثم رواه مرفوعاً بسند ضعيف بلفظ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: حَلَالٌ وَحَرَامٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ تَفْسِيرُ الْعَرَبِ، وَتَفْسِيرٌ تَفْسِيرُ الْعُلَمَاءِ، وَمُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ أَدْعَى عِلْمَهُ سُوَى اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كاذِبٌ».

قال الزركشي في «البرهان»^(٢): في قول ابن عباس هذا تقسيم صحيح.

فاما الذي تعرفه العرب: فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم؛ وذلك اللغة والإعراب،

فاما اللغة: فعلى المفسر معرفة معانيها وسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ. ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم: كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين. وإن كان يوجب العلم: لم يكفي ذلك، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ، وتكثر شواهد من الشعر.

واما الإعراب: فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه.

واما ما لا يعذر أحد بجهله: فهو ما تبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص، المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جليلاً يعلم أنه مراد الله تعالى؛ فهذا القسم لا يلتبس تأويله، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد، من قوله تعالى: «فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [محمد: ١٩].

(١) انظر قول ابن عيينة في «البرهان» للزرکشي ٩٩ / ٣٠٦ النوع ٤١.

(٢)

«البرهان»

أول الكتاب.

وأنه لا شريك له في الإلهية، وإن لم يعلم أنَّ (لا) موضوعة في اللغة للنبي، و(إلا) للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصرُ. ويعلم كلَّ أحدٍ بالضرورة أنَّ مقتضى قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا أَصْلَهَ وَأَتُوا أَلْزَكَهُ» [البقرة: ٤٣]، ونحوه طلب إيجاب المأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب. فما كان من هذا القسم لا يعذر أحدٌ يدعى الجهل بمعاني الفاظه؛ لأنها معلومة لكلَّ أحد بالضرورة.

وأمَّا ما لا يعلمه إلا الله تعالى: فهو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمنة قيام الساعة، وتفسير الرُّوح، والحرف المقطعة، وكلَّ متشابه في القرآن عند أهل الحق، فلا مسأَّ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم: فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل؛ وذلك استنباط الأحكام، وبيان المجمل وتحصيص العموم، وكلَّ لفظ احتمل معنين فصاعداً: فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي؛ فإنَّ كان أحدُ المعنين أظهرَ وجوب العملُ عليه، إلا أنَّ يقوم دليلاً على أنَّ المراد هو الخفي. وإن استويَا - والاستعمال فيهما حقيقة؛ لكنَّ في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية - فالحمل على الشرعية أولى، إلا أنَّ يدلُّ دليلاً على إرادة اللغوية، كما في: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ صَلَوةَكَ سَكُنٌ لَّهُمْ» [التوبه: ١٠٣]. ولو كان في أحدهما عرفية والآخر لغوية: فالحملُ على العرفية أولى، لأنَّ الشعُّ أَلزم. فإنَّ تناهى اجتماعُهما، ولم يكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقولُ للحيض والطهر، اجتَهَد في المراد منهما بالأمرات الدالة عليه، فما ظنه فهو مراد الله تعالى في حقه. وإن لم يظهر له شيء، فهل يتخير في الحمل على أيهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكماً، أو بالأخفَّ؟ أقوال. وإن لم يتناهى وجب الحملُ عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلا إنْ دلَّ على إرادة أحدهما.

إذا عرف ذلك: فينزل حديث: «مَنْ نَكَلَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ»^(١) [حسن: أَحْمَد: ٢٠٦٩، والترمذى: ٢٩٥٠]

والطبراني في [الكبير]: ١٢٣٩٢ على قسمين من هذه الأربعة:

أحدها: تفسير اللفظ، لا حتياج المفسِّر له إلى التبحُّر في معرفة لسان العرب.

والثاني: حمل اللُّفَظ المحتمل على أحد معنييه، لا حتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم، والتبحُّر في العربية واللغة، ومن الأصول ما يدرك به حدودُ الأشياء، وصيغ الأمْر والتهيِّء والخبر، والمجمل والمبين، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيَّد، والمحكم والمتشابه، والظاهر والمؤَّول، والحقيقة والمجاز، والصريح والكتابية، ومن الفروع ما يدرك به الاستنباط.

هذا أقل ما يحتاج إليه؛ ومع ذلك فهو على خطَّرٍ، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به، فأَدَى اجتَهاده إليه فيجزم مع تجويف خلافه. انتهى.

وقال ابن التَّقِيب: جملة ما تحصل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

(١) تمامه: «فَلَيَبْرُأُ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ».

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلًاً والتفسير تابعًاً، فيرد إليه بأي طريق أمكن، وإن كان ضعيفاً.

الرابع: التفسير بأنَّ مراد الله كذا على القَطْع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ثم قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:

الأول: علم لم يُطلع الله عليه أحداً من خلقه، وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه: من معرفة كنه ذاته وغيبته التي لا يعلمها إلا هو. وهذا لا يجوز لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعاً.

الثاني: ما أطلع الله عليه نبيه ﷺ من أسرار الكتاب، واختصَّ به. وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له رسالة، أو لمنْ أذن له، قال: وأوائل السُّور من هذا القسم، وقيل: من القسم الأول.

الثالث: علوم علِّمها الله نبيه ﷺ مما أودع كتابه من المعانى الجلية والخفية، وأمره بتعليمها. وهذا ينقسم إلى قسمين:

منه: ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو: أسباب النزول، والنَّاسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

ومنه: ما يُؤخذ بطريق النَّظر والاستدلال والاستباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات.

وقسم اتفقوا عليه، وهو استباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأنَّ مبناهَا على الأقىسة؛ وكذلك فنون البلاغة وضروب الموعظ والحكم والإرشادات لا يمتنع استباطها منه، واستخراجها لمن له أهلية. انتهى ملخصاً.

وقال أبو حيان: ذهب بعضُ مَنْ عاصرناه إلى أنَّ علم التفسير مضطر إلى النقل - في فَهْم معاني تركيبه - بـالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعُكرمة وأضرابهم، وأنَّ فَهْم الآيات يتوقف على ذلك. قال: وليس كذلك.

وقال الزَّركشي بعد حكاية ذلك^(١): الحق أنَّ علم التفسير: منه ما يتوقف على النقل: كسبب النَّزول، والنَّسخ، وتعيين المبهم، وتبيين المجمل. ومنه ما لا يتوقف، ويكتفى في تحصيله الثقة على الوجه المعتبر. قال: وكانَ السَّبب في اصطلاح كثير^(٢) على التفرقة بين التفسير والتَّأویل، والتَّمييز بين المنقل والمستبط؛ ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستبط.

قال: واعلم أنَّ القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد.

والأول: إما أنَّ يَرَدَ عن النبي ﷺ، أو الصحابة، أو رؤوس التابعين. فالأول يُبحث فيه عن صحة

(٢) في «البرهان»: بعضهم، بدل: كثير.

(١) في «البرهان» ٢/٣١٢ النوع ٤١.

السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي: فإن فسره من حيث اللغة: فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم. أو بما شاهده من الأسباب والقرائن: فلا شك فيه. وحيثئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة: فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قدم ابن عباس؛ لأنَّ النبي ﷺ بشره بذلك، حيث قال: «اللهم علِّمْه التأويل». وقد رَجَح الشافعى قول زيد في الفرائض، لحديث «أَفَرَضْكُمْ زِيدًا». وأما ما ورد عن التابعين: فحيث جاز الاعتماد فيما سبق فكذلك هنا، وإلا وجوب الاجتهاد.

وأما ما لم يرد فيه نقل: فهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعني به الراغب كثيراً في كتاب «المفردات»، فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنَّه اقتضى السياق. انتهى.

قلت: وقد جمعت كتاباً مسندأً فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف؛ وقد تمَّ ولله الحمد في أربع مجلدات وسميتها: «ترجمان القرآن».

ورأيتُ - وأنا في أثناء تصنيفي - النبي ﷺ في المنام في قصة طويلة تحتوي على بشارة حسنة. تنبئه: من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة؛ وذلك أنه قد يرد عليهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان، فيُنطَّلِعُ اختلافاً وليس باختلاف؛ وإنما كلَّ تفسير على قراءة. وقد تعرَّض السَّلَفُ لذلك.

فأخرج ابن جرير في قوله تعالى: «لَقَالُوا إِنَّا شَكَرْتَ أَبْصَرْنَا» [الحجر: ١٥] من طرق عن ابن عباس وغيره: أنَّ «شَكَرْتَ» بمعنى (سُدت)، ومن طرق أنها بمعنى (أخذت). ثم أَخَرَج عن قتادة قال: من قرأ «شَكَرْتَ» مشددة، فإنما يعني (سُدت). ومن قرأ «شَكَرْتَ» مخففة، فإنه يعني (سُحرت).

وهذا الجمُعُ من قتادة نفيسٌ بديعٌ.

ومثله قوله تعالى: «سَرَابِلُهُمْ مِنْ قَطَرَانٍ» [إبراهيم: ٥٠]. أخرج ابن جرير عن الحسن: أنه الذي تُهَنَّأُ^(١) به الإبل.

وأَخَرَج من طرق عنه وعن غيره: أنه النحاس المذاب، وليس بقولين، وإنما الثاني تفسير لقراءة من قرأ: (قطَرِ آن) بتثنين (قطَرٍ) وهو النحاس، و(آن) شديد الحرّ، كما أخرج له ابن أبي حاتم هكذا عن سعيد بن جبیر.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانها كتابنا «أسرار التنزيل». وقد خرجت على هذا قدِيماً الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسير آية: «أَوْ لَنَسْتُمْ» [النساء: ٤٣]؛ هل هو الجماع أو الجسُّ باليد؟ فالأول تفسير لقراءة: «لَنَسْتُمْ»، والثاني لقراءة: (لَكُنْتُمْ)، ولا اختلاف.

فائدة: قال الشافعى رحمه الله في مختصر البوطي: لا يحلَّ تفسير المتشابه إلا بستة عن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو خَيْرٍ عن أحد من أصحابه، أو إجماع العلماء، هذا نصبه.

(١) تهَنَّأ: تطلَّى به جلودها إذا أصابها الجرب ونحوه. «النهاية»: هَنَّأ.

فصل : وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير.

قال ابن الصلاح في «فتاويه»^(١): وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر، أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السُّلْمَيْ حِقَاقُ التَّفْسِيرِ؛ فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر !!

قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم - إذا قال شيئاً من ذلك - أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم لنظير ما ورد به القرآن؛ فإن النظير يذكر بالنظير؛ ومع ذلك فيا ليتهم لم يتسللوا بمثل ذلك، لما فيه من الإيمان والإلحاد.

وقال النسفي في «عقائده»^(٢): النصوص على ظاهرها، والعدول عنها إلى معانٍ يدعى بها أهل الباطن إلحاد.

قال التفتازاني في «شرحه»^(٣): سُمِّيت الملاحدة باطنية؛ لأنّ عائئهم أنّ النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معانٍ باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقد صدّهم بذلك نفي الشريعة بالكلية.

قال^(٤) : وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أنَّ النصوص على ظواهرها ، ومع ذلك فهي إشارات خفية إلى دقائق ، تنكشف على أرباب السلوك ، يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة ، فهو من كمال الإيمان ، ومحض العرفان.

وسئل شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقِينِي عن رجل قال في قوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِنَا» [البقرة: ٢٥٥] : إنَّ معناه: من ذلِّ، أي: من الذلِّ. ذي: إشارة إلى النفس، يشفَّع: من الشفا جواب (مَنْ). عُ: أمر من الوعي. فأفتى بأنه ملحد. وقد قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُلْجَدُونَ فِيَءَيْنَا لَا يَحْكُمُونَ عَلَيْنَا» [فصلت: ٤٠]. قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام على غير موضعه، أخرجه ابن أبي حاتم.

فإن قلت: فقد قال الفريابي: حدثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ آيَةٍ ظَهَرَ وَبَطَّنَ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ».

وأخرج الذيلمي [٤٧٠٨] من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: «القرآن تحت العرش، له ظهر وبطن يجاج العباد».

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٨٦٦٨] وأبو يعلى والبزار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفاً: «إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حدٌّ، ولكل حدٌّ مطلع»..

(١) «فتاوي ومسائل ابن الصلاح» ١٩٧ / ١ المسألة ٤٤.

(٢) «شرح العقائد النسفية في أصول الدين وعلم الكلام» سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) ص ١٩١.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المرجع السابق ص ١٩٢.

قلت: أما الظاهر والباطن ففي معناه أوجه:

أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها ورؤسها على ظاهرها، وقفت على معناها.

والثاني: أن ما من آية إلا عمل بها قوم؛ ولها قوم سيعملون بها، كما قال ابن مسعود فيما أخرجه

ابن أبي حاتم.

الثالث: أن ظاهرها لفظها، وباطنها تأويلها.

الرابع: - قال أبو عبيد: وهو أشبهها بالصواب - إن القصص التي قضتها الله تعالى عن الأمم الماضية وما عاقبهم به: ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين، إنما هو حديث حدث به عن قوم. وباطنها وعظ الآخرين، وتحذيرهم أن يفعلوا ك فعلهم، فيحل بهم مثل ما حل بهم.

وحكمي ابن التقيب قوله خامساً: إن ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وبطنه ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق.

ومعنى قوله: «ولكل حرف حدّ»، أي: متنهى، فيما أراد الله من معناه. وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنى قوله: «ولكل حد مطلع»: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته، ويُوقف على المراد به. وقيل: كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازة. وقال بعضهم: الظاهر التلاوة والباطن الفهم، والحد أحكام الحلال والحرام، والمطلع الإشراف على لوعه والوعيد.

قلت: يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايتها، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى. أخبار وأمثال، وحالات وحرام، وناسخ ومسنون، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطنه، فظاهره التلاوة، وبطنه التأويل، فجالسوا به العلماء وجانبوا به السفهاء. وقال ابن سبع في «شفاء الصدور»^(١): ورد عن أبي الدرداء أنه قال: لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يجعل للقرآن وجهاً.

وقال ابن مسعود: من أراد علم الأولين والآخرين فليشُرِّ الرَّقْآنَ.

قال: وهذا الذي قاله لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر.

وقال بعض العلماء: لكل آية ستون ألف فهم؛ فهذا يدل على أن في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً، ومتسعاً بالغاً، وأن المنقول من ظاهر التفسير، وليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل، والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير ليتحقق به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، ولا يجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر بل لا بد منه أولاً، إذ لا يطمئن في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر،

(١) ذكره حاجي خليلة في «كشف الظنون» سليمان بن سبع السستي / ٢٠٥٠.

ومن أدعى فهم أسرار القرآن، ولم يُحکم التفسير الظاهر، فهو كمن أدعى البلوغ إلى صدر البيت، قبل أن يجاوز الباب. انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في كتابه «لطائف المنن»^(١): أعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني العربية ليس إحالة للظاهر عن ظاهره؛ ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودللت عليه في عُرف اللسان، وئمّ أفهمها باطنة تفهّم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبها، وقد جاء في الحديث: «لكل آية ظهر وبطن». فلا يصدّنك عن تلقي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جدل وعارضه: هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة، وإنما يكون إحالة لو قالوا: لا معنى للأية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك، بل يقرؤون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم.

فصل: قال العلماء: يجب على المفسّر أن يتحرّي في التفسير مطابقة المفسّر، وأن يتحرّز في ذلك من نقص عما يُحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسّر فيه زبغ عن المعنى، وعدول عن طريقه.

وعليه بمرااعة المعنى الحقيقى والمجازى ومرااعة التأليف، والغرض الذى سبق له الكلام، وأن يؤاخذ بين المفردات.

ويجب عليه البداءة بالعلوم اللغوية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلّم عليها من جهة اللغة، ثم التصريف، ثم الاشتقاد، ثم يتكلّم عليها بحسب التركيب: فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعنى، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبيّن المعنى المراد، ثم الاستبساط، ثم الإشارات.

وقال الزركشى في أوائل «البرهان»^(٢): قد جرت عادة المفسرين أن يبدؤوا بذكر سبب النزول، ووقع البحث في أنه: أيّما أولى البداءة به: بتقدّم السبب على المسبب، أو بالمناسبة؛ لأنّها المصححة لنظم الكلام، وهي سابقة على النزول.

قال: والتحقيق التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفاً على سبب النزول، كآية: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْنَاتِ إِلَيْنَا أَهْلَهَا» [النساء: ٥٨]؛ فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب، لأنّه حيّثنـد من باب تقديم الوسائل على المقاصد. وإن لم يتوقف على ذلك فالأولى تقديم المناسبة.

وقال في موضع آخر^(٣): جرت عادة المفسرين من ذكر فضائل القرآن أن يذكرها في أول كل سورة، لما فيها من الترغيب والhort على حفظها، إلّا الزمخشري فإنه يذكرها في أواخرها.

قال مجده الأئمة عبد الرحيم بن عمر الكرمانى: سألت الزمخشري عن العلة في ذلك فقال: لأنّها صفات لها، والصفة تستدعي تقديم الموصوف.

(١) أحمد بن محمد بن عطاء الله الإسكندرى، أحد العلماء الجامعين علوم الدين، من التصوف والتفسير والحديث والأصول (ت: ٧٠٩هـ)، وكتابه «لطائف المنن» في مناقب شيخه أبي العباس المرسي، طبع بتونس عام ١٣٠٤هـ.

(٢) «البرهان» ١٢٩/١ آخر النوع الأول.

(٣) «البرهان» ٢/٣١٧.

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير (حکى الله كذا). ينبغي تجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري في «المرشد»^(١): قال معظم أئمتنا: لا يقال: (كلام الله محكى) ولا يقال: (حکى الله)، لأنَّ الحكايةَ الإِتْيَانَ بمثيل الشيءِ، وليس لكلامه مثل. وتساهم قوم فأطلقوا الفظ الحكاية بمعنى الإِخبارِ، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق (الزائد) على بعض الحروف، وقد مرّ في نوع الإِعراب.

وعلى المفسر أن يتتجنب أذاء التكرار ما أمكنه، قال بعضهم: مما يدفع توهם التكرار في عطف المترادفين نحو: «لَا تُبَيِّنَ لَكُمْ ذَرَّةً» [المدثر: ٢٨]. «صَلَوَاتٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ» [البقرة: ١٥٧]. وأشار به ذلك: أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ. انتهى.

وقال الزركشي في «البرهان»^(٢): ليكن محظوظ المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي، لثبت التجوز.

وقال في موضع آخر: على المفسر مراعاة مجازي الاستعمالات في الألفاظ التي يُظن بها التراصف، والقطع بعدم التراصف ما أمكن، فإنَّ للتركيب معنى غير معنى الأفراد؛ ولهذا من كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد. انتهى.

وقال أبو حيان: كثيراً ما يشجن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإِعراب بعمل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكلَّ ذلك مقرر في تأليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلماً في علم التفسير دون استدلال عليه. وكذلك أيضاً: ذكروا ما لا يصحُّ من أسباب نزول، وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتاريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير.

فائدة: قول ابن أبي جمرة: عن علي بن أبي طالب، أنه قال: لو شئت أن أوفر سبعين بعيراً من تفسير أم القرآن لفعلتُ.

وبيان ذلك، أنه:

إذا قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» يحتاج تبيين معنى الحمد، وما يتعلَّق به الاسم الجليل الذي هو الله، وما يليق به من التزييه، ثم يحتاج إلى بيان العالم وكيفيته على جميع أنواعه وأعداده وهي ألف عالم، أربععمئة في البر وستمائة في البحر، فيحتاج إلى بيان ذلك كله.

فإذا قال: «أَنْتَ أَكْبَرُ الْجَاهِلَةِ» يحتاج إلى بيان الاسمين الجليلين وما يليق بهما من الجلال، وما معناهما، ثم يحتاج إلى بيان جميع الأسماء والصفات، ثم يحتاج إلى بيان الحكم في اختصاص هذا الموضوع بهذين الاسمين دون غيرهما.

(١) القشيري: عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكري姆 بن هوازن، إمام في التفسير والأصول (ت: ٥١٤هـ). «طبقات الشافية»/٤، ٢٤٩، وانظر قوله في «البرهان»/٢ ٣١٧ النوع ٤١.

(٢) «البرهان»/١ ٣١٧.

فإذا قال : «**مَلِكُ يَوْمَ الْبَيْنِ**» يحتاج إلى بيان ذلك اليوم ، وما فيه من المواطن والأحوال ، وكيفية مستقرة .

فإذا قال : «**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**» يحتاج إلى بيان المعبد من جلالته ، والعبادة وكيفيتها وصفتها وأدائها على جميع أنواعها ، والعابد في صفتة ، والاستعانة وأدائها وكيفيتها .

فإذا قال : «**أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . . .**» إلى آخر السورة ، يحتاج إلى بيان الهدایة ما هي ، والصراط المستقيم وأضداده ، وتبيين المغضوب عليهم ، والضالين وصفاتهم ، وما يتعلق بهذا النوع ، وتبيين المرضى عنهم وصفاتهم وطريقتهم ، فعلى هذه الوجوه يكون ما قاله عليّ من هذا القبيل .



النوع التاسع والسبعون

في غرائب التفسير

ألف فيه محمود بن حمزة الْكَرْمَانِي^(١) كتاباً في مجلدين، سماه «العجبائب والغرائب» ضمّنه أقوالاً - ذكرت في معاني الآيات - مُنكرة، لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلّا للتحذير منها.

من ذلك قول من قال في **«حم عسق»**: إنَّ الْحَاءَ حَرْبٌ عَلَيْيَ وَمَعَاوِيَةَ، وَالْمَيْمَ وَلَا يَةَ الْمَرْوَانِيَةَ، وَالْعَيْنَ وَلَا يَةَ الْعَبَّاسِيَةَ، وَالْسَّيْنَ وَلَا يَةَ السَّفَيَانِيَةَ، وَالْقَافَ قَدْوَةَ مَهْدِيٍّ. حَكَاهُ أَبُو مُسْلِمٍ^(٢)، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ بِذَلِكَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِيمَ يَدْعُ الْعِلْمَ حَمْقٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي **«الْمَرَّ»** مَعْنَى (الْأَلْفِ) أَلْفَ اللَّهِ مُحَمَّداً فَبَعْثَهُ نَبِيًّاً، وَمَعْنَى (لَامِ) لَامِ الْجَاحِدِينَ وَأَنْكِرُوهُ، وَمَعْنَى (مَيْمِ) مَيْمِ الْجَاحِدِينَ الْمُنْكَرِينَ، مِنَ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ الْبَرْسَامُ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي: **«وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ يَتَأْوِلُ الْأَلَبَّيْبِ»** [البقرة: ١٧٩]: إِنَّهُ قَصْصُ الْقُرْآنِ، وَاسْتَدَلَّ بِقِرَاءَةِ أَبِي الْجَوَزَاءِ: (ولكم في القصاص)، وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَفَادَتْ مَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْمُشَهُورَةِ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، كَمَا يَيْتَهُ فِي **«أَسْرَارِ التَّنْزِيلِ»**.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبْنُ فُورَكَ^(٤) فِي **«تَفْسِيرِهِ»** فِي قَوْلِهِ: **«وَلَكُنْ لِيَطَمِّنَ فَيْلِي»** [البقرة: ٢٦٠]: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ لَهُ صَدِيقٌ، وَصَفَّهُ بِأَنَّهُ (قَلْبِهِ)، أَيْ: لِيَسْكُنَ هَذَا الصَّدِيقُ إِلَى هَذِهِ الْمَشَاهِدَةِ إِذَا رَأَاهَا عَيْانًا. قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًا.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي: **«رَبَّنَا وَلَا تُحِمِّنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ»** [البقرة: ٢٨٦]: إِنَّهُ الْحُبُّ وَالْعُشُقُ، وَقَدْ حَكَاهُ الْكَوَاشِيُّ فِي **«تَفْسِيرِهِ»**.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي: **«وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ»** [العلق: ٣]: إِنَّهُ الذَّكَرُ إِذَا انتَصَبَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي مَعاذِ النَّحْوِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **«الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَكْثَرِ»**: يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ **«نَارًا»**، أَيْ: نُورًا، وَهُوَ مُحَمَّدٌ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** **«فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ»** [يَس: ٨٠]: تَقْبِسُونَ الدِّينِ.



(١) الْكَرْمَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ، بَرْهَانُ الدِّينِ، أَبُو الْقَاسِمِ الشَّافِعِيِّ، الْمَلْقُوبُ بِتَاجِ الْقِرَاءَةِ. (تَ بَعْدَ: ٥٥٠٠ هـ). **«بَغْيَةُ الْوَعَاءِ»** ٢٧٧.

(٢) أَبُو مُسْلِمٍ: مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرِ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمُعْتَلَةِ، وَمِنَ الْمُصْنَفِينَ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى طَرِيقِهِمْ (ت: ٣٧٠). **«الْسَّانُ الْمَيْزَانُ»** ٨٩/٥.

(٣) الْبَرْسَامُ: عَلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ يُهْذَى فِيهَا. **«الْقَامُوسُ»**، **«مُخْتَارُ الصَّحَاحِ»**: بِرْسَم.

(٤) أَبْنُ فُورَكَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَبُو بَكْرٍ، أَدِيبٌ مُتَكَلِّمٌ أَصْوَلِيٌّ (ت: ٤٠٦ هـ). **«إِنْيَاهُ الرَّوَاةِ»** ٣/١١٠.

نوع الثمانون

في طبقات المفسّرين

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة

الخلفاء الأربع، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء فأكثر من رُوِيَ عنه منهم عليٌّ بن أبي طالب. والرواية عن الثلاثة تزَرَّةً جدًا، وكأنَّ السبب في ذلك تقدُّم وفاتهم، كما أنَّ ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر الصديق للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر الصديق في التفسير إلَّا آثارًا قليلة جدًا لا تكاد تجاوز العشرة.

وأما عليٌّ: فروي عنه الكثير، وقد روى مَعْمَر عن وَهْبٍ بن عبد الله عن أبي الطُّفَيْلِ قال: شهدت علَيَّ يخطب، وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلَّا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلَّا وأنا أعلم: أبليل نزلت أم بنهاير، أم في سهلٍ أم في جبلٍ.

وآخر أبو نعيم في «الحلية» [١٢٥/١١]، عن ابن مسعود قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلَّا وله ظهر وبطن^(١)، وإن علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن.

وآخر أيضًا من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن نصير بن سليمان الأحسسي عن أبيه، عن عليٌّ قال: والله ما نزلت آية إلَّا وقد علمت فِيمَ نزلت، وأين نزلت، إِنَّ رَبِّي وَهُبَّ لِي قَلْبًا عَقُولًا، ولسانًا سُوْلًا.

وأما ابن مسعود: فروي عنه أكثر مما روی عن عليٌّ، وقد أخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال: والذي لا إله غيره ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلَّا وأنا أعلمُ فيما نزلت، وأين نزلت؟ ولو أعلم مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناول المطايَا لأتَيْتُه.

وآخر أبو نعيم [«الحلية» [١٢٩/١١]] عن أبي البختري قال: قالوا لعليٌّ: أخْبِرْنَا عن ابن مسعود، قال: عَلِمَ القرآنَ والسنَّة، ثم انتهى، وكفى بذلك علمًا.

وأما ابن عباس: فهو تَرْجُمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «اللهم فَقِهْنِي فِي الدِّين وَعَلِمْنِي التَّأْوِيلَ»

(١) وأخرجه ابن حبان: ٧٥ ياستاد حسن عن ابن مسعود مرفوعاً: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهَرٌ وَبَطَنٌ» قال الإمام الطبرى: الظاهر في التلاوة، وبطنه: ما بطن من تأويله. قال الشيخ محمود شاكر معلقاً: الظاهر هو ما تعرفه العرب من كلامها، وما لا يعذر أحد بجهالتها من حلال وحرام. والباطن: هو التفسير الذي يعلمه العلماء بالاستنباط والفقه، ولم يرد الطبرى ما تفعله الطائفة الصوفية وأشباههم في اللعب بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، والubit بدللات النفاذ القرآن، وادعائهم أن لأنفاظه «ظاهرًا» هو الذي يعلمه علماء المسلمين، و«باطناً» يعلمه أهل الحقائق فيما يزعمون. وانظر أيضًا كلام الإمام الغنووى في «شرح السنّة» ٢٦٣/١ وتعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط عليه.

[أحمد: ٣١٠٢، والبخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨] ، وقال له أيضاً: «اللهم آتِهِ الْحُكْمَةَ» وفي رواية: «اللهم علّمْهُ الْحُكْمَةَ» [أحمد: ٣٣٧٩، والبخاري: ٣٧٥٦، ومسلم: ٦٣٣٨].

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» [٣١٥/١] عن ابن عمر قال: دعا رسول الله ﷺ عبد الله بن عباس، فقال: «اللهم بارك فيه وانشر منه».

وأخرج [٣١٦/١] من طريق عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بُريدة، عن ابن عباس قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وعنده جبريل، فقال له جبريل: إنه كائنٌ حَبْرَ هذه الأمة، فاستوصي به خيراً.

وأخرج [٣٢٦/١] من طريق عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب؛ عن مجاهد قال: قال ابن عباس: قال لي رسول الله ﷺ: «نَعَمْ تَرْجِمَانَ الْقُرْآنِ أَنْتَ».

وأخرج البيهقي في «الدلائل» [١٩٣/٦] عن ابن مسعود قال: نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس.

وأخرج أبو نعيم [«الحلية» (٣١٦/١)] عن مجاهد قال: كان ابن عباس يسمى البحر، لكثرة علمه.

وأخرج [٣١٦/١] عن ابن الحفني قال: كان ابن عباس حَبْرَ هذه الأمة.

وأخرج [٣١٧/١] عن الحسن قال: إن ابن عباس كان من القرآن بمنزل، كان عمرُ يقول: ذاكم فتن الكُهول؛ إن له لساناً سَوْلاً، وقلباً عَقُولاً.

وأخرج [٣٢٠/١] من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ رجلاً أتاه يسأله عن: «السمَّون والأَرْضُ كَانَا رَتْقاً فَفَتَّقَهُمَا» [الأنبياء: ٣٠]. فقال: اذهب إلى ابن عباس، فسلُّهُ، ثم تعال أخبرني، فذهب فسأله، فقال: كانت السموات رَتْقاً لا تُنْطَرُ، وكانت الأرض رَتْقاً لا تُبْتَتِ، ففَتَّقَ هذه بالمطر، وهذه بالنبات. فرجع إلى ابن عمر فأخبره، فقال: قد كنتُ أقول: يُعجبني جراءةُ ابن عباس على تفسير القرآن؛ فلآن قد علمتُ أنه أُوتِيَ علمًا.

وأخرج البخاري [٤٩٧٠] من طريق سعيد بن جُبِير، عن ابن عباس قال: كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فكانَ بعضهم وجد في نفسه، فقال: لِمَ يدخل هذا معنا، وإن لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن علمتم، ودعاهم ذات يوم، فأدخله معهم - فَمَا رُئِيَتْ أَنَّه دعاني فيهم يومئذ إلَّا لِيُرِيهِم - فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ»؟ فقال بعضهم: أَمْرَنَا أَن نَحْمِدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرُه إِذَا نَصَرَنَا وَفَتَحَ عَلَيْنَا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أَكَذَّلَكَ تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أَجْلُ رَسُولِ اللَّهِ أَعْلَمُ بِهِ، قال: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» فذلك علامُهُ أَجْلُكَ «فَسَيَّعَ مُحَمَّدٌ رَّيْكَ وَاسْتَغْفِرَهُ إِنَّمَا كَانَ تَوَابًا». فقال عمر: لا أَعْلَمُ مِنْهَا إلَّا مَا تقول.

[وانظر أحمد: ٣١٢٧].

وأخرج أيضاً من طريق ابن أبي مليكة، عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب يوماً لأصحاب النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت: «أَيُّوهُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَمْ جَنَّةٌ مِنْ تَخْيِلٍ وَأَعْنَابٍ» [البقرة: ٢٦٦]. قالوا: الله أعلم، فَفَضَّبَ عمر، فقال: قولوا: نعلم أو لا نعلم، فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء،

قال : يا ابن أخي ، قل ولا تحقر نفسك ، قال ابن عباس : ضربت مثلاً لعملِ ، فقال عمر : أي عمل؟ قال ابن عباس : لرجل يعمل بطاعة الله ، ثم بعث له الشيطان ، فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله . وأخرج أبو نعيم [«الحلية» (٣١٧/١)] عن محمد بن كعب القرطبي عن ابن عباس : أنَّ عمر بن الخطاب جلس في رهط من المهاجرين من الصحابة ، فذكروا ليلة القدر ، فتكلّم كلُّ بما عنده ، فقال عمر : مالك يا ابن عباس صامت لا تتكلّم؟ تكلّم ولا تمنعك الحداثة ، قال ابن عباس : فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنَّ الله وتر يحبّ الور ، فجعل أيام الدنيا تدور على سبع ، وخلق أرزاقنا من سبع ، وخلق الإنسان من سبع ، وخلق فوقنا سموات سبعاً ، وخلق تحتنا أرضين سبعاً ، وأعطي من المثاني سبعاً ، ونهى في كتابه عن نكاح الأقربين عن سبع ، وقسم الميراث في كتابه على سبع ، ونفع في السجود من أجسادنا على سبع ، وطاف رسول الله ﷺ بالكعبة سبعاً ، وبين الصفا والمروة سبعاً ، ورمي الجمار سبعاً ، فأراها في السبع الآخر من شهر رمضان . فتعجبَ عمر ، وقال : ما وافقني فيها أحدٌ إلَّا هذا الغلامُ الذي لم تَسْتَو شؤون رأسه . ثم قال : يا هؤلاء ، مَنْ يؤذيني في هذا كأدء ابن عباس ! .

وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يُحصى كثرة ، وفيه روایات وطرق مختلفة :

فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه :

قال أحمد ابن حنبل : بمصر صحفة في التفسير ، رواها علي بن أبي طلحة ، لو رحلَ رجلٌ فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً . أسنده أبو جعفر النحاس في «ناسخه» .

قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . وهي عند البخاري عن أبي صالح ، وقد اعتمد عليها في «صحيحة» كثيراً فيما يعلقه عن ابن عباس . وأخرج منها ابن حrir وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائل بينهم وبين أبي صالح . وقال قوم : لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير .

قال ابن حجر : بعد أن عرفت الواسطة ، وهو ثقة ، فلا ضير في ذلك .

وقال الخليلي في «الإرشاد» : تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث ، عن معاوية . وأجمع الحفاظ على أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس .

قال : وهذه القَفَاسِير الطَّوَال التي أسندها إلى ابن عباس غير مرضية ، ورواتها مجاهيل ؛ كتفسير جوير عن الصحّاك ، عن ابن عباس .

وعن ابن حُريج في التفسير جماعة رروا عنه ، وأطولها ما يرويه بكر بن سهل الدّمياطي ، عن عبد الغني بن سعيد عن موسى بن محمد ، عن ابن حريج ؛ وفيه نظر .

وروى محمد بن ثور ، عن ابن حريج نحو ثلاثة أجزاء كبار ، وذلك صحّحوه .

وروى الحجاج بن محمد، عن ابن جُريج نحو جزء، وذلك صحيح، متفق عليه.

وتفسير شبّيل بن عبد المكيّ، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قريب إلى الصحة.

وتفسير عطاء بن دينار، يكتب ويحتاج به.

وتفسير أبي روق نحو جزء صحّحه.

وتفسير إسماعيل السديّ: يورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، وروى عن السديّ الأئمة،

مثل الشوري وشعبة؛ لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتلقوا عليه؛ غير أنَّ أمثل التفاسير تفسير السديّ.

فأما ابن جُريج، فإنه لم يقصد الصحة، وإنما روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسلبي.

وتفسير مقاتل بن سليمان؛ فمقاتل في نفسه ضعفوه، وقد أدرك الكبار من التابعين، والشافعي

أشار إلى أن تفسيره صالح. انتهى كلام «الإرشاد».

وتفسير السديّ الذي أشار إليه يورده منه ابن جرير كثيراً من طريق السديّ عن أبي مالك، وعن

أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرّة عن ابن مسعود وناس من الصحابة هكذا، ولم يورده منه ابن أبي حاتم شيئاً، لأنَّه التزم أن يخرج أصحَّ ما ورد. والحاكم يخرج منه في «مستدركه» أشياء،

ويصححه، لكن من طريق مرّة عن ابن مسعود، وناس فقط دون الطريق الأول. وقد قال ابن كثير: إنَّ هذا الإسناد يروي به السديّ أشياء فيها غرابة.

ومن جيد الطرق عن ابن عباس: طريق قيس، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عنه.

وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيختين، وكثيراً ما يخرج منها الفريابي، والحاكم في «مستدركه».

ومن ذلك طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد - مولى آل زيد بن ثابت - عن عكرمة - أو

سعيد بن جبير - عنه، هكذا بالتردد. وهي طريق جيدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً. وفي «معجم الطبراني الكبير» منها أشياء.

وأوّل طرقه: طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإنَّ انصضمَّ إلى ذلك رواية محمد بن مروان السديّ الصغير فهي سلسلة الكذب. وكثيراً ما يخرج منها الشعبي والواحدي، لكن قال ابن عدي في

«الكامل»: للكلبي أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفصير، وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أأشبه، وبعده مقاتل بن سليمان، إلا أنَّ الكلبي يفضل عليه، لما في مقاتل من المذاهب الرديئة.

وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإنَّ الضحاك لم يلقه، فإنَّ انصضمَّ إلى ذلك رواية

بشر بن عمارة، عن أبي روق عنه فضيعفة، لضعف بشر.

وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبي حاتم.

وإن كان من رواية جُوبير عن الضحاك فأشد ضعفاً؛ لأنَّ جُوبيراً شديد الضعف متrox. ولم يخرج

ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذا الطريق شيئاً، إنما أخرجها ابن مردوه وأبو الشيخ بن حيّان.

وطريق العوفي عن ابن عباس، أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً، والعوفي ضعيف ليس بواه، وربما حسن له الترمذى.

ورأيت عن فضائل الإمام الشافعى لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن شاكر القطان: أنه أخرج بسنته من طريق ابن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعى يقول: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمئة حديث.

وأما أبي بن كعب: فعن نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازى، عن الربع بن أنس، عن أبي العالية عنه. وهذا إسناد صحيح. وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذلك الحاكم في «مستدركه»، وأحمد في «مستدنه».

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير؛ كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي موسى الأشعري. وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها، بأن يكون مما تحمله عن أهل الكتاب، كالذى ورد عنه في قوله تعالى: «فِي ظُلْلٍ مِّنَ الْكَعَمَ» [البقرة: ٢١٠]. وكتابنا الذى أشرنا إليه جامع لجميع ما ورد عن الصحابة من ذلك.

طبقة التّابعين: قال ابن تيمية^(١): أعلمُ النَّاسِ بالتفسيـر أهـلُ مـكـةـ، لأنـهم أصـحـابـ ابن عـباسـ؛ كـمجـاهـدـ وـعـطـاءـ بـنـ أـبـيـ رـبـاحـ وـعـكـرـمـةـ مـولـىـ اـبـنـ عـباسـ وـسـعـيدـ بـنـ جـبـيرـ وـطـاوـسـ وـغـيرـهـ. وكـذـلـكـ فـيـ الـكـوـفـةـ أـصـحـابـ اـبـنـ مـسـعـودـ.

وعـلـمـاءـ أـهـلـ الـمـدـيـنـةـ فـيـ التـفـسـيرـ مـثـلـ زـيـدـ بـنـ أـسـلـمـ، الـذـيـ أـخـذـ عـنـ اـبـنـ عـبدـ الرـحـمـنـ بـنـ زـيـدـ، وـمـالـكـ بـنـ أـنـسـ. اـنـتـهىـ.

فـمـنـ الـمـبـرـزـينـ مـنـهـمـ مـجـاهـدـ، قـالـ الـفـضـلـ بـنـ مـيـمـونـ: سـمـعـتـ مـجـاهـداـ يـقـولـ: عـرـضـتـ الـقـرـآنـ عـلـىـ اـبـنـ عـباسـ ثـلـاثـيـنـ مـرـةـ.

وـعـنـهـ أـيـضـاـ قـالـ: عـرـضـتـ الـمـصـحـفـ عـلـىـ اـبـنـ عـباسـ ثـلـاثـ عـرـضـاتـ، أـقـفـ عـنـدـ كـلـ آـيـةـ مـنـهـ، وـأـسـأـلـهـ عـنـهـ فـيـ مـنـزلـتـ؟ـ وـكـيـفـ كـانـ؟ـ

وقـالـ خـصـيـفـ: كـانـ أـعـلـمـهـمـ بـالـتـفـسـيرـ مـجـاهـدـ^(٢).

وقـالـ الثـورـيـ: إـذـاـ جـاءـكـ التـفـسـيرـ عـنـ مـجـاهـدـ فـحـسـبـكـ بـهـ^(٣).

قال ابن تيمية^(٤): ولـهـذاـ يـعـتمـدـ عـلـىـ تـفـسـيرـ الشـافـعـيـ وـالـبـخـارـيـ وـغـيرـهـماـ مـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ. قـلتـ: وـغـالـبـ مـاـ أـورـدـهـ الـقـرـيـبـيـ فـيـ «ـتـفـسـيرـهـ»ـ عـنـهـ، وـمـاـ أـورـدـهـ فـيـ عـنـ اـبـنـ عـباسـ أوـ غـيرـهـ قـلـيلـ جـدـاـ. وـمـنـهـمـ سـعـيدـ بـنـ جـبـيرـ، قـالـ سـفـيـانـ الثـورـيـ: خـذـواـ التـفـسـيرـ عـنـ أـرـبـعـةـ: عـنـ سـعـيدـ بـنـ جـبـيرـ، وـمـجـاهـدـ، وـعـكـرـمـةـ، وـالـضـحاـكـ.

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» ٤/٤٥١.

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ٥٤.

(٣) في «مقدمته» ص ٢٣.

(٤) انظر «تفسير الطبرى» ١/٦٥.

وقال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة؛ كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جعير أعلمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلمهم بالسيرة، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام. ومنهم عكرمة مولى ابن عباس، قال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة. وقال سماك بن حرب: سمعت عكرمة يقول: لقد فسرت ما بين اللوحين.

وقال عكرمة: كان ابن عباس يجعل في رجلي الكبل، ويعلمني القرآن والسنة. وأخرج ابن أبي حاتم عن سماك قال: قال عكرمة: كل شيء أحدثكم في القرآن، فهو عن ابن عباس.

ومنهم الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومحمد بن كعب القرطي، وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطيية العوفية، وفتادة، وزيد بن أسلم، ومرأة الهمданية، وأبو مالك. ويلهم الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في آخرين. فهؤلاء قدماء المفسّرين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وأدَم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسُنيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين. وبعدهم ابن جرير الطبرى، وكتابه أجل التفاسير وأعظمها.

ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه، والحاكم وابن مردوه، وأبو الشيخ بن حيان، وابن المنذر في آخرين، وكلها مستندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير، فإنه يتعرض للتوجيه للأقوال وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستبطاط، فهو يفوقها بذلك.

ثم ألف في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بثراً، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل. ثم صار كل من يسعن له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمد، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده، ظاناً أنَّ له أصلاً؛ غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجع إليهم في التفسير؛ حتىرأيت من حكى في تفسير قوله تعالى: «عَيْرَ الْمَنْصُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحُونَ» نحو عشرة أقوال. وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة والتابعين، وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين.

ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كل منهم يتصدر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه: فالتحويي: تراه ليس له هم إلا الإعراب وتكتير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجاج، والواحدى في «البسيط» وأبي حيان في «البحر» و«النهر».

والأخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفاؤها، والإخبار عمَّن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبي.

والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تتعلق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطيبي، صاحب العلوم العقلية - خصوصاً الإمام فخر الدين - قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء وال فلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء؛ حتى يقضى الناظر العجب من عدم مطابقة المؤرّد للآية. قال أبو حيان في «البحر»: جمّع الإمام الرازى في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير؛ ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير!!

والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهب الفاسد؛ بحيث إنه متى لاحت له شاردة من بعيد اقتضتها، أو وجد موضعًا له فيه أدنى مجال سارع إليه. قال البُلقيني: استخر جُنْتُ من «الكشاف»^(١) اعتزًا بالمناقيش، من قوله تعالى في تفسير: «فَمَنْ رُحِيَّ عَنِ الْكَارِ وأَذْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ» [آل عمران: ١٨٥]. وأي فوز أعظم من دخول الجنة؟ أشار به إلى عدم الروية. والمملحد، فلا تسؤال عن كفره وإنحاده في آيات الله وافتراضه على الله ما لم يقله، كقول بعضهم في: «إِنَّ هُنَّ إِلَّا فِتَنَنَاكُمْ» [الأعراف: ١٥٥]: ما على العباد أحسن من ربهم، وكقوله في سورة موسى ما قال، وقول الرافضة في: «يَأَمِرُكُمْ أَنْ تَدْبُحُوا بَقَرًا» [البقرة: ٦٧]. ما قالوا^(٢). وعلى هذا وأمثاله يحمل ما أخرجه أبو يعلى وغيره عن حذيفة: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ فِي أُمَّتِي قومًا يُقْرِئُونَ الْقُرْآنَ وَيُشَرِّونَ نَّفَرَ الدَّقَلِ، يَتَأَوَّلُونَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» [الترمذى: ٦٠٢ وهو صحيح].

فإن قلت: فَأَيِّ التفاسير ترشد إِلَيْهِ؟ وتأمر الناظر أَنْ يَعُوَّلْ عَلَيْهِ؟

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبرى، الذى أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله. قال التووى في «تهنئية»: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله^(٣). وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه: من التفاسير المنقولة، والأقوال المقوله، والاستنباط والإشارات، والأعاريب واللغات، ونكت البلاغة ومحاسن البدائع، وغير ذلك، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلًا، وسميت: «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وهو الذي جعلت هذا الكتاب مقدمة له، والله أَسْأَلُ أَنْ يعين على إكماله، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

وإذ قد انتهى بنا القول فيما أردناه من هذا الكتاب؛ فلنختتم بما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرح برفعها إليه، غير ما ورد من أسباب التزول، لستفاد فإنّها من المهمات.

الفاتحة

أخرج أحمد [١٩٣٨١] والترمذى - وحسنه - [٢٩٥٤] وابن حبان في «صححه» [٦٢٤٦] وهو صحيح[عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْيَهُودُ، وَإِنَّ الضَّالِّينَ النَّصَارَىٰ».

(١) «الكشاف» ٤٨٥، آل عمران: ١٨٥. (٢) قالوا: هي عاشقة. قاتلهم الله أَنَّى يؤفكون.

(٣) وقال الشیخ ابن تیمیة: «تفسير محمد بن جریر الطبری من أجل التفاسیر المأثورة وأعظمها قدرًا». «مقدمة في أصول التفسیر» ص. ٨١.

وأخرج ابن مردوه عن أبي ذر: سألت النبي ﷺ عن المغضوب عليهم، قال: «اليهود» قلت: الصالين؟ قال: «النصارى».

البِّرَّةُ:

أخرج ابن مردوه والحاكم في «مستدركه» - وصححه من طريق أبي نصرة - عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: «وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّلْهَمَةٌ» [البقرة: ٢٥]. قال: «من الحيض والغائط والتخامة والبُّزاق».

قال ابن كثير في «تفسيره»^(١): في إسناده الربعي، قال فيه ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، قال: ففي تصحیح الحاکم له نظر، ثم رأیته في تاريخه قال: إنه حديث حسن.

وأخرج ابن جرير بسند رجاله ثقات، عن عمرو بن قيس الملائي، عن رجل منبني أمية من أهل الشام أحسن عليه الثناء، قال: قيل: يا رسول الله، ما العدل؟ قال: «العدل الفدية». مرسل جيد، عضده إسناد متصل عن ابن عباس موقوفاً.

وأخرج الشیخان [البخاري: ٤٤٧٩، ومسلم: ٧٥٢٣]: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «قيل لبني إسرائيل: «وَادْعُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَلَّةً» [البقرة: ٥٨]. فدخلوا يزحفون على أستاهم، وقالوا: حبة في شمرة» [وانظر أحمد: ٨٢٣٠]. فيه تفسير قوله: «فَوَلَا غَيْرَ اللَّهِ يُلْهِنُهُ» [البقرة: ٥٩].

وأخرج الترمذی [٣١٦٤] وغيره بسند حسن عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «ويلٌ وادٌ في جهنم، يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره» [قال الألباني: ضعيف].

وأخرج أحمد [١١٧١٠] وإسناده ضعيف] بهذا السند: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ حرفٍ من القرآن يُذَكَّرُ فيه القنوتُ فهو الطاعة».

وأخرج الخطيب في الروایة بسند فيه مجاهيل: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: «يَتَّلَوُنَّهُ حَقَّ تَلَاقِيَتِهِ» [البقرة: ١٢١]. قال: «يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ ابْنَاعِهِ».

وأخرج ابن مردوه بسند ضعيف: عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ في قوله: «لَا يَنَالُ عَهْدَى الْفَلَّامِينَ» [البقرة: ١٢٤]. قال: «لَا طَاعَةٌ إِلَّا فِي الْمَعْرُوفِ». له شاهد آخرجه ابن أبي حاتم، عن ابن عباس موقوفاً بالفظ: ليس لظالمٍ عليك عهدٌ أن تطيعه في معصية الله.

وأخرج أحمد [١١٠٦٨] والترمذی [٢٩٦١] والحاکم - وصححاه - [٢٦٨/٢] عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: «وَكَذَلِكَ جَعَلْتُكُمْ أُمَّةً وَسَطَا» [البقرة: ١٤٣]. قال: «عَذْلًا».

وأخرج الشیخان [البخاري: ٤٤٨٧، وأحمد: ١١٢٨٣] وغيرهما: عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «يُدْعَى نوح يوم القيمة، فيقال له: هل بلَّغْتَ؟ فيقول: نعم، فيدعى قومه فيقال لهم: هل بلَّغْتُمْ؟

(١) في سورة البقرة: ٢٥

فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: مَن يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، قال: فذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾. قال: والوسط العدل، فتدعون فتشهدون له بالبلغ، وأشهد عليكم».

قوله: «الوسط العدل»: مرفوع غير مدرج، نَبَّهَ عليه ابن حجر في «شرح البخاري»^(١).

وأخرج أبو الشيخ والديلمي في «مسند الفردوس» من طريق جُويبر، عن الضحاك عن ابن عباس. قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُم﴾ [البقرة: ١٥٢]: يقول: اذكروني يا معشر العباد بطاعتي، أذكُرْكُم بِمغفرتي».

وأخرج الطَّبراني^(٢): عن أبي أمامة قال: انقطع قبائل [في «الكبير»: ٧٨٢٤] النبي ﷺ، فاسترجع، فقالوا: مصيبة يا رسول الله؟ فقال: «ما أصاب المؤمن مما يكرهُ فهو مصيبة». له شواهد كثيرة.

وأخرج ابن ماجه [٤٠٢١]، وابن أبي حاتم^(٣): عن البراء بن عازب قال: كُنَّا في جنازة مع النبي ﷺ، فقال: إِنَّ الْكَافِرَ يُضْرِبُ ضَرْبَةً بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَيَسْمَعُهَا كُلُّ دَابَّةٍ غَيْرِ الثَّقَلَيْنِ، فَتَلْعَمُهُ كُلُّ دَابَّةٍ سَمِعَتْ صوْتَهُ، فذلك قول الله: ﴿وَلِيَعْلَمُ الظَّالِمُونُ﴾ [البقرة: ١٥٩]. يعني دواب الأرض».

وأخرج الطَّبراني [في «الأوسط»: ١٦٠٧] عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ في: «الحج أشهر مَعْلُومَتٍ» [البقرة: ١٩٧]: «شَوَّالٌ، وَذُو القَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ».

وأخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ١٠٩١٤] بسند لا يأس به عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسْقٌ وَلَا جِدَارٌ فِي الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. قال: «الرُّفتُ: التعرض للنساء بالجماع، والفسق: المعاصي، والجدار: جدار الرجل صاحبه».

أخرج أبو داود [٢٥٤ صحيحة الألباني] عن عطاء: أنه سُئل عن اللغو في اليمين، فقال: قالت عائشة: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرَّجل في بيته: كلا والله، وبلي والله». أخرجه البخاري [٤٦١٢] موقوفاً عليها. وأخرج أحمد وغيره عن أبي رَزِين الأَسْدِي قال: قال رجل: يا رسول الله، أرأيَتْ قول الله: ﴿الظَّالِمُ كَرِهٌ كَرِهٌ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فأين الثالثة؟ قال: «التسريح بإحسان الثالثة».

وأخرج ابن مردويه عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ذكر الله الطلاق مرتين، فأين الثالثة؟ قال: «إمساك بمعرف أو تسريح بإحسان».

وأخرج الطَّبراني [في «الأوسط»: ٦٣٥٥] بسند لا يأس به من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «الذِي يَدْهُ عَقْدَ النِّكَاحِ: الرُّوجُ». ^{وأخرج الترمذى [١٨١] وابن حبان في «صحيحه» [١٧٤٦ وإنستاده صحيح] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوة الوسطى صلاة العصر» [وانظر أحمد: ٤٣٦٥]}

أخرج الترمذى [١٨١] وابن حبان في «صحيحه» [١٧٤٦ وإنستاده صحيح] عن ابن مسعود قال: قال

رسول الله ﷺ: «صلوة الوسطى صلاة العصر» [وانظر أحمد: ٤٣٦٥]

(١) «فتح الباري» ٩/ ١٤٧ (٤٤٨٧).

(٢) القِبَال: زمام النعل، وهو السير الذي يكون بين الأصباغين.

(٣) في تفسيره ١/ ٢٦٩ رقم (١٤٤٤) البقرة: ١٥٩.

وأخرج أَحْمَد [٢٠٠٨٢] وَالْتَّرْمِذِيُّ - وَصَحَّحَهُ - [١٨٢] عَنْ سُمْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «صَلَاةُ الْوَسْطِيِّ صَلَاةُ الْعَصْرِ».

وأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الصَّلَاةُ الْوَسْطِيِّ صَلَاةُ الْعَصْرِ».

وأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَالِكَ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الصَّلَاةُ الْوَسْطِيِّ صَلَاةُ الْعَصْرِ».

وَلَهُ طَرْقٌ أُخْرَى وَشَوَاهِدُ.

وأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ [فِي «الْأَوْسَطِ»: ٦٩٣٧] عَنْ عَلَيٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: «السَّكِينَةُ رَبِيعُ الْحِجُّوْجَ»^(١).

وأَخْرَجَ ابْنَ مَرْدُوْيَهُ مِنْ طَرِيقِ جُوبِرَ عنِ الصَّحَّاْكَ، عَنْ ابْنِ عَيَّاْسَ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ: «يُؤْتَى الْحِكْمَةُ مَنْ يَشَاءُ» [الْبَقْرَةُ: ٢٦٩]. قَالَ: «الْقُرْآنُ». قَالَ ابْنُ عَيَّاْسَ: يَعْنِي تَفْسِيرَهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَرَأَ الْبُرُّ وَالْفَاجِرَ.

آلِ الْمُمْرَاثِ:

أَخْرَجَ أَحْمَد [٢٢٢٥٩] وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي أُمَّامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي الْأَرْضِ زَيَّنُوا مَا كَثَبَهُ مِنْهُ» [آلِ عَمْرَانَ: ٧]. قَالَ: «هُمُ الْخَوَارِجُ»، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهُ وَتَسْوُدُ وُجُوهُ» [آلِ عَمْرَانَ: ١٠٦]. قَالَ: «هُمُ الْخَوَارِجُ»^(٢).

وأَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ [١٧٨/٢]: عَنْ أَنْسٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: «وَالْقَنْطَاطِيرُ الْمُقْنَاطِرَةُ» [آلِ عَمْرَانَ: ١٤]. قَالَ: «الْقَنْطَاطِيرُ أَلْفُ أُوقِيَّةٍ»^(٣).

وأَخْرَجَ أَحْمَد [٨٧٥٨] وَابْنِ مَاجِهَ [٣٦٦٠] عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الْقَنْطَاطِيرُ اثْنَا عَشْرَ أَلْفَ أُوقِيَّةً» [إِسْنَادُهُ حَسْنٌ. اَنْظُرْ اِبْنَ جَبَانَ: ٢٥٧٣].

وأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنْدٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عَيَّاْسَ، عَنِ النَّبِيِّ فِي قَوْلِهِ: «وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّكُونَةِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» [آلِ عَمْرَانَ: ٨٣]. قَالَ: «أَمَّا مَنْ فِي السَّمَوَاتِ فَالْمَلَائِكَةُ، وَأَمَّا مَنْ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ وُلِدَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا كَرْهًا فَمَنْ أُتِيَ بِهِ مِنْ سُبَايَا الْأَمْمَ فِي السَّلاَسِلِ وَالْأَغْلَالِ، يَقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ وَهُمْ كَارْهُونَ».

وأَخْرَجَ الْحَاكِمُ - وَصَحَّحَهُ - [٤٤١/١] عَنْ أَنْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «مَنْ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَيِّلًا» [آلِ عَمْرَانَ: ٩٧]، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحَةُ».

وأَخْرَجَ التَّرْمِذِيُّ [٣٩٩٨] مِثْلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَحَسَنَهُ.

وأَخْرَجَ عَبْدَ بْنَ حَمِيدَ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ نَفْيِعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ»

(١) فِي «الْأَوْسَطِ»: رَبِيعُ الْحِجُّوْجَ، أَوْلَهُ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ، وَهُوَ غَيْرُ صَوَابِ اللَّهِ أَعْلَمُ. قَالَ فِي «النَّهَايَةِ»: رَبِيعُ الْحِجُّوْجَ؛ أَيْ: شَدِيدَةُ الْمَرْوَرِ فِي غَيْرِ اسْتَوَاءٍ، وَجَاءَ فِي كِتَابِ «الْمَعْجمُ الْأَوْسَطُ» لِطَبَرَانِيِّ عَنْ عَلَيِّ قَالَ: «السَّكِينَةُ رَبِيعُ الْحِجُّوْجَ». ا.هـ. النَّهَايَةُ: خَجَّجَ.

(٢) وَانْظُرْ أَيْضًا الْحَدِيثَ [٢٢١٨١] وَ[٢٢١٨٣] فِيهِ، وَالْتَّعْلِيقُ عَلَيْهِمَا.

(٣) فِي «الْمُسْتَدِرِكَ»: الْقَنْطَاطِيرُ أَلْفًا أُوقِيَّةٍ.

مَنْ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِ الْكُفَّارِ يَعْلَمُ» [آل عمران: ٩٧]. فقام رجل من هذيل، فقال: يا رسول الله، مَنْ ترکه فقد كفر؟ قال: «مَنْ ترکه لا يخاف عقوبته ولا يرجو ثوابه».

نُفِيَّ تابعيٍّ، والإسناد مرسلٌ، وله شاهد موقوف على ابن عباس.

وأخرج الحاكم - وصححه - [٢٩٤/٢] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: «أَتَقْوَا اللَّهَ حَقَّ قُوَّالِهِ» [آل عمران: ١٠٢]: «أَنْ يطَاعَ فَلَا يُعَصِّي، وَيُذَكَّرَ فَلَا يُنْسِي».

وأخرج ابن مروديه، عن أبي جعفر الباقر قال: قرأ رسول الله ﷺ: «وَأَتَكُنْ مِنْكُمْ أَمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْرِ» [آل عمران: ١٠٤]. ثم قال: «الْخَيْرُ اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ وَسَتَّيْ»؛ مُعَضَّل^(١).

وأخرج الديلمي في «مسند الفردوس» بسند ضعيف: عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: «يَوْمَ تَبَيَّنُ وُجُوهُ وَسَوْدُ وَجْهَهُ» [آل عمران: ١٠٦]. قال: «تَبَيَّنَ وجوهُ أَهْلِ السَّنَةِ، وَتَسْوَدُ وجوهُ أَهْلِ الْبَدْعِ».

وأخرج الطبراني في الكبير: [١١٤٦٩] وابن مروديه بسند ضعيف عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: «مَسْوَمُونَ» [آل عمران: ١٢٥]. قال: «مُعَلَّمِينَ، وَكَانَتْ سِيمَا الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرِ عَمَائِمُ سُودٌ، وَيَوْمَ أَحَدٍ عَمَائِمُ حُمَرٌ».

آخر البخاري [١٤٠٣] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فِلْمَ يَؤْدِ زَكَاتَهُ مُثُلٌ لَهُ شَجَاعٌ أَفْرَعُ، لَهُ زَبِيتَانٌ، يُطْوِقُهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ بِلَهْزَمَتِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا مَالُكُ أَنَا كُنْزُكُ»، ثم تلا هذه الآية: «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَيْنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» الآية [آل عمران: ١٨٠] [انظر أحمد: ٨٦٦١].

النَّسَاءُ

آخر ابن أبي حاتم^(٢)، وابن حبان في «صحيحه» عن عائشة، عن النبي ﷺ في قوله: «ذَلِكَ أَذْنَكَ لَا تَنْعُلُوا» [النساء: ٣]. قال: «أَلَا تَجُورُوا». وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث خطأ، وال الصحيح عن عائشة موقوف.

وأخرج الطبراني في «الأوسط»: [٤٥١٤] بسند ضعيف عن ابن عمر قال: قرئ عند عمر: «كُلُّمَا نَفَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا» [النساء: ٥٦]. فقال معاذ: عندي تفسيرُها؛ تُبَدَّلُ في ساعَةٍ مَئَةَ مَرَّةٍ، فقال عمر: هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ.

وأخرج الطبراني في «الأوسط»: [٨٦٠١] بسند ضعيف: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَرَأَوْهُ جَهَنَّمُ» [النساء: ٩٣]. قال: «إن جازاه».

وأخرج الطبراني في الكبير: [١٠٤٦٢] وغيره بسند ضعيف عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: «فِيْوَقِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَزَيْدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ» [النساء: ١٧٣]: «الشَّفَاعَةُ فِيْمَنْ وَجَبَتْ لِهِ النَّارُ، مَمَّنْ صَنَعَ إِلَيْهِمْ الْمَعْرُوفُ فِي الدُّنْيَا».

(١) الحديث المعرض: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، بشرط التوالى. والمعرض ضعيف. انظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي رحمه الله تعالى بتحقيقنا ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) في «تفسيره» /٣/ ٨٦٠ (٤٧٦١) النساء: ٣.

وأخرج أبو داود في «المراسيل» [٣٧١] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله، فسألته عن الكلالة، فقال: أما سمعت الآية التي أنزلت في الصيف: «يَسْقِطُونَكُمْ قُلْ اللَّهُ يُقْبِلُكُمْ فِي الْكَلَّالَةِ» [النساء: ١٧٦]، فمن لا يترك ولداً ولا والداً فورثته كلالة، مرسلٌ.

وأخرج أبو الشيخ في كتاب «الفرائض» عن البراء: سألت رسول الله ﷺ عن الكلالة، فقال: «ما عدا الولد والوالد».

المائدة:

أخرج ابن أبي حاتم^(١): عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بني إسرائيل إذا كان لأحدهم خادم ودابة وامرأة كتب ملكاً».

له شاهد من مرسل زيد بن أسلم عند ابن جرير.

وأخرج الحاكم - وصححه - [٣١٣/٢] عن عياض الأشعري قال: لما نزلت «فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجْبِنُهُمْ» [المائدة: ٥٤]. قال رسول الله ﷺ لأبي موسى: «هم قومٌ هذا».

وأخرج الطبراني عن عائشة، عن رسول الله ﷺ في قوله: «أَوْ كَتَوْتَهُمْ» [المائدة: ٨٩]. قال: «عبادة لكل مسكون».

وأخرج الترمذى - وصححه - [٣٠٥٨] عن أبي أمية السعفاني قال: أتيت أبي ثعلبة الخشنى فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية؟ قال: أية آية؟ قلت: قوله تعالى: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا آهَتَدِيهِمْ» [المائدة: ١٠٥]. قال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سأله عنها رسول الله ﷺ قال: «اتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيتم سحراً مطاعماً، وهو متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك، ودع العوام»^(٢).

وأخرجه أحمد [١٧١٦٥] والطبراني [في الكبير ٢٢/٧٩٩] وإننا به ضعيف أو غيرهما: عن أبي عامر الأشعري قال: سأله رسول الله ﷺ عن هذه الآية، فقال: «لا يضركم من ضل من الكفار إذا اهتديتם».

الأنعام:

أخرج ابن مardonيه وأبو الشيخ من طريق نهشل، عن الضحاك، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مع كل إنسان ملك إذا نام يأخذ نفسه، فإن أذن الله في قبض روحه قبضه وإنما رده إليه. فذلك قوله: «يَتَوَفَّكُمْ بِإِلَيْلٍ» [الأنعام: ٦٠]. نهشل: كذاب.

وأخرج أحمد [٣٥٨٩] والشیخان [البخاري: ٣٢، ومسلم: ٣٢٧] وغيرهم: عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَئِنْ يَلِمُوا إِيمَنَهُمْ يُظْلَمُونَ» [الأنعام: ٨٢]. شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله، وأيضاً لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تغفون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: «إِنَّمَا الشَّرَكَ لَطْمٌ عَظِيمٌ» [لقمان: ١٣]. إنما هو الشرك.

(٢) قال الألباني: ضعيف لكن بعضه صحيح.

(١) في «تفسيره» ١١٢٩/٤، انظر أول المائدة.

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) وغيره بسنده ضعيف، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ في قوله تعالى: «لَا تُذْرِكُهُ الْأَبْصَرُ» [الأنعام: ١٠٣]. قال: «لَوْ أَنَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَالشَّيَاطِينَ وَالْمَلَائِكَةَ مَنْذُ خُلِقُوا إِلَى أَنْ فَتَوْا، صَفُوا صَفًّا وَاحِدًا، مَا أَحْاطُوا بِاللهِ أَبَدًا».

وأخرج الفريابي وغيره من طريق عمرو بن مُرّة عن أبي جعفر قال: سئل النبي ﷺ عن هذه الآية: «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحُ كَذَرَهُ لِلْأَسْلَمِ» [الأنعام: ١٢٥]. قالوا: كيف يشرح صدره؟ قال: «نُورٌ يَقْدِفُ بِهِ فَيُنَشِّحُ لَهُ وَيَنْفَسِحُ». قالوا: فهل لذلك من أمارة يعرف بها؟ قال: «الإِنْابةُ إِلَى دارِ الْخَلُودِ، وَالتَّجَافِيُّ عَنْ دارِ الْغَرُورِ، وَالْاسْتَعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلِ لِقَاءِ الْمَوْتِ». مرسل له شواهد كثيرة متصلة ومرسلة، يرتقي بها إلى درجة الصحة أو الحسن.

وأخرج ابن مردويه، والنحاس في «ناسخه» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: «وَمَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَسَادَهُ» [الأنعام: ١٤١]. قال: «مَا سَقَطَ مِنَ السِّنَبِلِ».

وأخرج ابن مردويه بسنده ضعيف من مرسل سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «وَأَنْفَوْا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكْفِنَ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [الأنعام: ١٥٢]. فقال: من أَرْبَى عَلَى يَدِهِ فِي الْكِيلِ وَالْمِيزَانِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ صَحَّةَ نَيْتِهِ بِالْوَفَاءِ فِيهِمَا، لَمْ يَوْا خَذْ». وذلك تأويل «وُسْعَهَا».

وأخرج أحمد [١١٢٦] والترمذى [٣٧١] وهر صحيب لغيره [٣٩٦] عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ: «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْكَتْ رَبِّكَ لَا يَنْعَنُ نَفْسًا إِبْنَهَا» [الأنعام: ١٥٨]. قال: «يَوْمَ طَلَوَ الشَّمْسَ مِنْ مَغْرِبِهَا».

له طرق كثيرة في الصحيحين [البخاري: ٤٦٣٦، ومسلم: ٣٩٦] وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره.

[انظر أحمد: ٨١٣٨]

وأخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٦٦٤] وغيره بسنده جيد، عن عمر بن الخطاب: أنَّ رسول الله ﷺ قال لعائشة: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا يُشَيْعُونَ» [الأنعام: ١٥٩]: هم أصحاب البدع وأصحاب الأهواء».

وأخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٦٦٨] بسنده صحيح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا يُشَيْعُونَ»: هم أهل البدع والأهواء في هذه الأمة».

الآء راف:

أخرج ابن مردويه وغيره بسنده ضعيف، عن أنس، عن النبي ﷺ في قوله: «خُذُوا زِيَّتَكُمْ عَنْهُ كُلَّ مَسْجِدٍ» [الأعراف: ٣١].. قال: «صَلُّوا فِي نِعَالِكُمْ». له شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي الشيخ.

وأخرج أحمد [١٨٥٣٤] وأبي داود [٤٤٧٥٣] والحاكم [١/٣٧] وإسناده صحيح وغيرهم: عن البراء بن عازب: أنَّ رسول الله ﷺ ذكر العبد الكافر إذا قُبضت روحه، قال: «فَيَصْعُدُونَ بِهَا، فَلَا يَمْرُونَ عَلَى مَلَأِ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرَّوْحُ الْخَبِيثُ؟ حَتَّى يَنْتَهِيَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُسْتَفْتَحَ فَلَا يُفْتَحَ

(١) في «تفسيره» ٤/ ١٣٦٣ (٧٧٣٦)، الأنعام: ١٠٣.

له. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُنَزِّلَنَّ لَكُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. فيقول الله: اكتبوا كتابه في سجين في الأرض السفلی، فنطروح روحه طرحاً. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَنْ يُشَرِّكُ بِاللَّهِ فَكَانَ مِنْ حَرَقَةِ السَّمَاءِ فَتَخْطُفُهُ الظَّيْرُ أَوْ تَهُوِي بِهِ الرَّيحُ فِي مَكَانٍ سَيِّئٍ﴾ [الحج: ٣١].

وأخرج ابن مردويه عن جابر بن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ عنمن استوت حسناته وسيئاته؟ فقال: «أولئك أصحاب الأعراف». له شواهد.

وأخرج الطبراني [في الصغير: ٦٦٧] والبيهقي وسعيد بن منصور وغيرهم: عن عبد الرحمن المزنی قال: سئل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف، فقال: «هم أناس قتلوا في سبيل الله بمعصية آبائهم، فمنعهم من دخول الجنة معصية آبائهم، ومنعهم من النار قتلهم في سبيل الله».

له شاهد من حديث أبي هريرة عند البيهقي، ومن حديث أبي سعيد عند الطبراني [في الأوسط: ٣٠٥٣].

وأخرج البيهقي بسنده ضعيف: عن أنس مرفوعاً: «أنهم مؤمنو الجن».

وأخرج ابن جرير: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الطفوان الموت».

وأخرج أحمد [١٢٢٦٠] والترمذی [١٣١٧٨] والحاکم [٣٢٠/٢] - وصححاه - عن أنس: أنَّ النبي ﷺ قرأ: ﴿فَلَمَّا بَجَلَ رَبُّهُ لِلْجَنِّبِ جَعَلَهُ دَكَّ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. قال: «هكذا - وأشار بطرف إيماه على أنملاه أصبعه اليمنى - فساح الجبل، وخرّ موسى صعقاً».

وأخرجه أبو الشيخ بلفظ: «وأشار بالخنصر، فمن نورها جعله دكاً».

وأخرج أبو الشيخ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ قال: «الألواح التي أُنزلت على موسى كانت من سدر الجنة، كان طول اللوح اثنى عشر ذراًعاً».

وأخرج أحمد [٢٤٥٥] والمسائي [١١١٩١] والحاکم - وصححه - [٥٤٤] ووافقه الذهبي[عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَخْذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهَرِ آدَمَ بِنْعَمَانَ [يعني] يَوْمَ عِرْفَةَ، فَأَخْرَجَ مِنْ صَلْبِهِ كُلَّ ذَرَّةٍ ذَرَّاً هَا فَنَثَرَهَا بَيْنَ يَدِيهِ، ثُمَّ كَلَمَهُمْ، فَقَالَ: أَلْسْتَ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلِّي».

وأخرج ابن جرير بسنده ضعيف: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ في هذه الآية: «أخذ من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ألسْتَ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلِّي، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: شَهَدْنَا».

وأخرج أحمد [٢٠١١٧] والترمذی - وحسنه [٣٠٧٧] - والحاکم - وصححه - [٥٤٥] ووافقه الذهبي[عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «لَمَّا وَلَدَتْ حَوَّاءَ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ - وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا ولد - فَقَالَ: سَمِّيْهِ عبدُ الْحَارِثَ فَإِنَّهُ يَعِيشُ، فَسَمِّتَهُ عبدُ الْحَارِثَ فَعَاشَ؛ فَكَانَ ذَلِكَ وَحْيُ الشَّيْطَانِ وَأَمْرُهُ».

وأخرج ابن أبي حاتم ^(١)، وأبو الشيخ عن الشعبي قال: لما أنزل الله: «خُذْ الْمَقْرَبَ...» الآية [الأعراف: ١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: «ما هذا يا جبريل؟ قال: لا أدرى حتى أسأَلَ العالَمَ، فذهب ثم رجع، فقال: إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمْكَ، وَتَعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَصْلِيَ مَنْ قَطَعَكَ». مرسلاً .

(١) في «تفسيره» ٥/١٦٣٨ (٨٦٨٢) الأعراف: ١٩٩.

الإنفصال:

آخر أبو الشيخ عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ في قوله: «وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعِفُونَ فِي الْأَرْضِ تَحْاَفُّكُمْ أَنَّ يَتَحَطَّفُكُمُ النَّاسُ» [الأనفال: ٢٦]. قيل: يا رسول الله، ومن الناس؟ قال: «أهل فارس».

وأخرج الترمذى - وضيقه - [٣٠٨٢] عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل الله على أمانين لأمنى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعِذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ يُعِذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْعَفُونَ» [الأنفال: ٣٣]، فإذا مضيت تركت فيهم الاستففار إلى يوم القيمة».

وأخرج مسلم [٤٩٤٦] وغيره [الترمذى: ٣٠٨٣]: عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطْعُمُ ثِنْ قُوَّةً» [الأنفال: ٦٠]. «ألا إِنَّ الْقَوَّةَ الرَّمِيمُ». فمعنىـه - والله أعلم - أنَّ معظم القوَّة وأنكـها للعدو الرميم.

وأخرج أبو الشيخ من طريق أبي المهدى، عن أبيه، عمن حـدثـه عن النبي ﷺ في قوله: «وَآخَرُـنَـ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَلْمُونَهُمْ» [الأنفال: ٦٠] قال: «هم العـجـنـ».

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٥٠٦] مثلـهـ منـ حدـيـثـ يـزـيدـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ غـرـيبـ، عنـ أـبـيـهـ عـنـ جـدـهـ مـرـفـوـعـاـ.

براءة:

آخر الترمذى [٣٠٨٧] وهو صحيح [عن علي] قال: سـأـلـتـ رـسـوـلـ الـلـهـ ﷺ عـنـ يـوـمـ الـحـجـ الأـكـبـرـ، فـقـالـ: «يـوـمـ النـحـرـ».

ولـهـ شـاهـدـ عـنـ اـبـنـ عـمـرـ، عـنـ اـبـنـ جـرـيرـ.

آخر ابن أبي حاتم^(١): عن المسور بن مخرمة، أن رسول الله ﷺ قال: «يـوـمـ عـرـفـةـ هـذـاـ يـوـمـ الـحـجـ الأـكـبـرـ».

وأخرج أحمد [١١٦٥١] والترمذى [٢٦١٧] وابن حبان [١٧٢١] والحاكم [٢١٢/١ و ٣٣٢ و ٢١٢ وإسناده ضعيف]: عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذارأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان، قال الله: «إِنَّمَا يَعْمَلُ مَسَاجِدُ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [التوبـةـ: ١٨]».

وأخرج ابن المبارك في «الرـهـدـ» [١٥٧٧]، والطـبـرـانـيـ [فيـ «ـالـكـبـيرـ»: ٣٥٣]، والبيهـقـيـ فيـ «ـالـبـعـثـ» [٢٥٥] عن عمران بن الحصين وأبي هريرة، قالـاـ: سـئـلـ رـسـوـلـ الـلـهـ ﷺ عـنـ هـذـهـ الـآـيـةـ: «وَمَسَكَنَ طِيـشـةـ فـي جـنـتـ عـدـنـ» [التوبـةـ: ٧٢]؟ قالـ: «قـصـرـ مـنـ لـوـلـوـ، فـي ذـلـكـ القـصـرـ سـبـعـونـ دـارـاـ مـنـ يـاقـوـتـةـ حـمـراءـ، فـي كـلـ دـارـ سـبـعـونـ بـيـتاـ مـنـ زـمـرـدةـ خـضـراءـ، فـي كـلـ بـيـتـ سـرـيرـ، عـلـىـ كـلـ سـرـيرـ سـبـعـونـ فـرـاشـاـ مـنـ كـلـ لـونـ، عـلـىـ

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٧٤٨ (٩٢٢٨) التوبـةـ: ١.

كلٌ فراش زوجةٍ من الحور العين، في كلٌ بيت سبعون مائدة، على كل مائدة سبعون لوناً من الطعام، في كل بيت سبعون وصيفاً ووصيفة، ويعطى المؤمن في كلٌ غداة من القوة ما يأتي على ذلك كله أجمع». أجمع.

وآخر مسلم [٣٣٨٧] وغيره: عن أبي سعيد قال: اختلف رجلان في المسجد الذي أُسسَ على التقوى، فقال أحدهما: هو مسجد رسول الله ﷺ، وقال الآخر: هو مسجد قباء، فأتيا رسول الله ﷺ، فسألاه عن ذلك، فقال: «هو مسجدي».

وآخر أحمد [٢١١٠٧] وهو صحيح مثله من حديث سهل بن سعد وأبي بن كعب.

وآخر أحمد [١٥٤٨٥] وابن ماجه [٣٥٥] وابن حزيمة [في صحيحه: ٨٣ وهو حسن لغيره]: عن عويم بن ساعدة الأنصاري: أنَّ النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباء، فقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ عَلَيْكُمُ الشَّاءُ فِي الظَّهُورِ فِي قَصَّةِ مَسْجِدِكُمْ، فَمَا هَذَا الظَّهُورُ؟». قالوا: ما نعلم شائئاً إِلَّا أنا نستنجي بالماء، قال: «هُوَ ذَاكَ فِعْلَكُمُوهُ».

وآخر ابن جرير: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «السائرون هم الصائمون»^(١).

يـونـس:

آخر مسلم [٤٤٩] عن صهيب، أنَّ النبي ﷺ قال في قوله تعالى: «لِلَّذِينَ أَحَسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةً» [يونس: ٢٦]: «الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى ربهم».

وفي الباب عن أبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وكعب بن عجرة وأنس وأبي هريرة.

وآخر ابن مروييه عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ: «لِلَّذِينَ أَحَسَنُوا» قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، الحسنى: الجنّة، وزيادة: النظر إلى الله تعالى».

وآخر أبو الشيخ وغيره عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: «فَلْ يَقْصِلِ اللَّهُ» قال: «القرآن» [وَرِحْمَتِهِ] [يونس: ٥٨]: أن جعلكم من أهله».

وآخر ابن مروييه عن أبي سعيد الحذري قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إنِّي أشتكي صدري، قال: «اقرأ القرآن، يقول الله تعالى: «وَشَفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ» [يونس: ٥٧]. له شاهد من حديث واثلة بن الأسعق، أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» [٢٥٧٧ و ٢٥٨٩].

وآخر أبو داود [٢٥٢٧] وغيره: عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ عَبَادِ اللَّهِ نَاسًا يَنْهِيُّهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشَّهَدَاءُ»، قيل: مَنْ هُمْ يَا رسول الله؟ قال: «قَوْمٌ تَحَبُّو فِي اللَّهِ مِنْ غَيْرِ أَمْوَالٍ وَلَا أَنْسَابٍ، لَا يَفْرَغُونَ إِذَا فَزَعَ النَّاسُ، لَا يَحْزُنُونَ إِذَا حَزَنُوا»، ثم تلا رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنَّ أَوْلَيَةَ اللَّهِ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرُكُونَ» [يونس: ٦٢] [صححة الالباني].

(١) «تفسير ابن جرير» ٣٨/٧، التوبة: ١١٢.

وأخرج ابن مردوه، عن أبي هريرة قال: سئل النبي ﷺ عن قول الله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ أَوْلَيَاءُ اللَّهِ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرُونَ﴾ قال: «الذين يتحابون في الله تعالى». وورد مثله من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه ابن مردوه.

وأخرج أحمد [٢٧٥١٠] وسعيد بن منصور والترمذى [٣١٠٦] وغيرهم [الطبالسى: ٩٧٦ وهو صحيح لغيره]، عن أبي الدرداء: أنه سُئل عن هذه الآية: ﴿لَهُمُ الْبَشَرُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]. قال: ما سألني عنها أحدٌ منذ سألت النبي ﷺ فقال: «ما سألني عنها أحدٌ غيرك منذ أزلت؛ هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم، أو ترى له، فهي بشراء في الحياة الدنيا، وبشراء في الآخرة العجنة». له طرق كثيرة. وأخرج ابن مردوه عن عائشة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسِرُونَ لَمَّا آمَنُوا﴾ [يونس: ٩٨]. قال: «دعوه».

هـ وـ

آخر ابن مردوه بسند ضعيف، عن ابن عمر قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿لِتَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَخْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود: ٧]. فقلت: ما معنى ذلك يا رسول الله؟ قال: «أيُّكم أحسن عقلاً، وأحسنكم عقلاً أورُغمكم عن محارم الله تعالى، وأعملكم بطاعة الله تعالى».

وأخرج الطبراني [في الكبير: ١٢٧٩٨] بسندٍ ضعيف: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «لم أر شيئاً أحسن طليباً، ولا أسرع إدراكاً من حسنةٍ حدثت لسيئة قديمة»: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ أَسَيَّاتٍ﴾ [هود: ١١٤]. وأخرج أحمد [٢٤٨٧] وهو حسن لغيره عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أوصني، قال: «إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحوها». قلت: يا رسول الله، أمن الحسنات: لا إله إلا الله؟ قال: «هي أفضل الحسنات».

وأخرج الطبراني وأبو الشيخ: عن جرير بن عبد الله قال: لما نزلت: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهَلِّكَ الْقَرَىٰ يُطْلِمُ وَأَهْلَهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]. قال رسول الله ﷺ: «وأهلها يُنصف بعضهم بعضاً».

يـ وـ فـ

آخر سعيد بن منصور، وأبو يعلى، والحاكم - وصححه - والبيهقي في «الدلائل»^(١) [٢٧٧/٦] عن جابر بن عبد الله قال: جاء يهودي إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، أخبرني عن النجوم التي رأها يوسف ساجدة له، ما أسماؤها؟ فلم يُجبه بشيء، حتى أتاه جبريل، فأخبره، فأرسل إلى اليهودي، فقال: «هل أنت مؤمنٌ إن أخبرتك بها؟» قال: نعم، فقال: «خرثان، وطارق، والليال، وذو الكيمان، وذو الفرع، ووثاب، وعمودان، وقباس، والصَّرْوح، والمصْبَح، والفيلق، والضياء، والنور». قال اليهودي: إيه والله إنها لأسماؤها؛ ﴿وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ . . .﴾ يعني - أباه وأمه - رأها في أفق السماء ساجدة له. فلما قصَّ رؤياه على أبيه، قال: أرى أمراً مشتتاً يجمعه الله».

(١) مطلب: أسماء النجوم التي سجدت ليوسف عليه السلام.

وأخرج ابن مروديه عن أنسٍ، عن النبي ﷺ قال: «لما قال يوسف: ﴿ذَلِكَ لِعَمَّ أَنِّي لَمْ أَخْتُهْ يَأْغِبِ﴾ [يوسف: ٥٢]. قال له جبريل: يا يوسف، اذْكُر هَمَّكَ، قال: ﴿وَمَا أَبْرُئُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣].».

الدرء

أخرج الترمذى - وحسنه [٣١١٨] - والحاكم - وصححه - [٢٤١/٢] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَفَضَلَّ بَعْضُهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]. قال: «الدَّقْلُ وَالفارسيُّ وَالحلوُ وَالحامضُ»^(١).

وأخرج أحمد [٢٤٨٣] والترمذى - وصححه - [٣١١٧] والنمسائى عن ابن عباس قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: أخبرنا عن الرَّعد ما هو؟ قال: «مَلَكٌ مِّن ملائكة الله موَكِّلٌ بالسَّحَابَ، بيده محرَّاقٌ من نار يَرْجُرُ به السَّحَابَ، يَسُوقُه حِيثُ أَمْرَهُ اللَّهُ». قالوا: فما هذا الصوتُ الذي نَسْمَعُ؟ قال: «صوته»^(٢).

وأخرج ابن مروديه عن عمرو بن بجاد الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «الرَّعد مَلَكٌ يَزْجُرُ السَّحَابَ، وَالبرق طرف ملك يقال له: روفيل».

وأخرج ابن مروديه عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مَلَكًا موَكِّلًا بالسَّحَابَ يَلْمِعُ الْقَاصِيَةَ»^(٣)، ويُلْحِمُ الرَّابِيَةَ، فِي يَدِهِ محرَّاقٌ، إِذَا رُفِعَ برقٌ، وَإِذَا زُجِرَ رَعْدٌ، وَإِذَا ضُرِبَ صَعْقَةٌ».

وأخرج أحمد [١١٦٧٣] وابن حبَّان [٧٢٣٠] وإسناده ضعيف عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «طُوبَى شجرة في الجنة، مَعْنَى عَامٍ».

وأخرج الطَّبراني بسنَدٍ ضعيف عن ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]: «إِلَّا الشَّقاوةُ وَالسَّعَادَةُ، وَالْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ».

وأخرج ابن مروديه: عن جابر بن عبد الله بن رئاب، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]. قال: «يُمحى من الرزق ويزيد فيه، ويُمحى من الأجل ويزيد فيه».

وأخرج ابن مروديه عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ قال: «ذَلِكَ كُلَّ لِيَلَةِ الْقَدْرِ؛ يَرْفَعُ وَيَجْرِي وَيَرْزُقُ؛ غَيْرُ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالشَّقاوةِ وَالسَّعَادَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبَدِّلُ».

وأخرج ابن مروديه عن عليٍّ: أنَّه سأَلَ رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال: «الْأَقْرَنُ عَيْنَكَ بِتَفْسِيرِهَا، وَالْأَقْرَنُ عَيْنَ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي بِتَفْسِيرِهَا: الصَّدَقَةُ عَلَى وَجْهِهَا، وَبَرُّ الْوَالِدِينِ، وَاصْطِنَاعُ الْمَعْرُوفِ تَحْوِلُ الشَّقاوةَ سَعَادَةً وَتَزِيدُ فِي الْعُمَرِ».

(١) الدَّقْلُ: رديء التمر وبابسه. والفارسيُّ: تمر أسود.

(٢) قال محققو المسند: قصة الرَّعد منكرة وباقٍ رجال الإسناد ثقات.

(٣) لِمَ القاصية: يجمع السَّحَابَ.

ابراهيم:

أخرج ابن مardonie عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعطى الشكرَ لم يحرِم الزيادة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِدَّنَّكُم﴾» [ابراهيم: ٧].

وأخرج أحمد [٢٢٢٨٥] والترمذني [٢٥٨٣] والنمسائي [في الكبri: ١١٢٦٣] والحاكم - وصححه - [٣٥١/٢] وغيرهم [أبو نعيم ١٨٢/٨] ورجاله ثقات عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ في قوله: «وَسُقْنَ مِنْ مَاءً صَدَبِيَرْ يَبْجَرَعُهُ» [ابراهيم: ١٦، ١٧]. قال: «يُفَرَّبُ إِلَيْهِ فَيَتَكَرَّهُ، فَإِذَا أُتْنِي مِنْهُ شَوَّاً وَجْهَهُ، وَوَقَعَتْ فِرْوَةُ رَاسِهِ، فَإِذَا شَرِبَهُ قَطَعَ أَمْعَاءَهُ حَتَّى يُخْرُجَ مِنْ دُبْرِهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَعَ أَمْعَاءَهُ﴾ [محمد: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَسْتَغْشُوا يَعْلَوْنَ بِمَاءٍ كَامِهِلَ يَشْوِي الْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩].

وأخرج ابن أبي حاتم^(١)، والطبراني [في الكبير: ١٧٢] وابن مardonie عن كعب بن مالك - رفعه إلى رسول الله ﷺ فيما أحسب - في قوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَرٌ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ» [ابراهيم: ٢١]. قال: «يقول أهل النار: هَلُمُوا فلنُصِرِّ، فيصبرون خمسة عام، فلما رأوا ذلك لا ينفعهم، قال: هَلُمُوا فلنُبَرِّزَ، فيبيكون خمسة عام، فلما رأوا ذلك لا ينفعهم قالوا: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَرٌ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾» [ابراهيم: ٢١].

وأخرج الترمذني [٣١١٩] والنمسائي والحاكم [٣٥٢/٢] وابن حبان [٤٧٥] وغيرهم: عن أنس، عن النبي ﷺ في قوله: «مَنَّا كَلْمَةً طَيْبَةً كَشْجَرَةً طَيْبَةً» [ابراهيم: ٢٤]. قال: «هي النخلة»، «وممثُل كَلْمَةً حَبَشَةً كَشْجَرَةً حَبَشَةً». قال: «هي الحنظل» [إسناده حسن].

وأخرج أحمد [٤٥٩٩] وابن مardonie بسنده جيد عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: «كَشْجَرَةً طَيْبَةً» قال: «هي التي لا ينقص ورقها؛ هي النخلة» [إسناده صحيح].

وأخرج الأئمة السنتة عن البراء بن عازب: أنَّ النبي ﷺ قال: «المسلم إذا سُئلَ في القبر يشهد أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله؛ فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتَ اللَّهُ أَلَّا يَرَكَ مَأْمُواً يَأْلَقُوا أَثَابِتَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾» [ابراهيم: ٢٧]، [البخاري: ٤٦٩٩، مسلم: ٧٢١٩، أبو داود: ٤٧٥٠]، والترمذني [٣١٢٠]، والنمسائي في [الكبri: ٢١٨٣]، وانظر «مسند أحمد»: ١٨٤٨٢.

وأخرج مسلم [٧١٦] عن ثوبان قال: جاء حُبُّ من اليهود إلى النبي ﷺ فقال: أين يكون الناس يوم تُبدل الأرض غير الأرض؟ فقال رسول الله ﷺ: «هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْحِسْرِ».

وأخرج مسلم [٧٠٥٦] والترمذني [٣١٢١] وابن ماجه [٤٢٧٩] وغيرهم: عن عائشة قالت: أنا أول الناس سأَلَ رسول الله ﷺ عن هذه الآية: «يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ عَنِ الْأَرْضِ» [ابراهيم: ٤٨]، قلت: أين الناس يومئذ؟ قال: «على الصراط».

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٢٤٠ (١٢٢٤٣)، [ابراهيم: ٢١].

وأخرج الطَّبراني في «الأوسط» [٧١٦٣]، والبِزَّار وابن مردوه، والبيهقي في «البعث»: عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قول الله: «يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ عَيْرَ الْأَرْضِ» قال: «أَرْضٌ يَبْضَأُ كَانَهَا فِضَّةً، لَمْ يُسْفَكْ فِيهَا دُمْ حَرَامٌ، وَلَمْ يُعْمَلْ فِيهَا خَطِيئَةً»^(١).

الدَّجْدَج:

أخرج الطَّبراني وابن مردوه وابن حِبَّان [٧٤٣٢] وهو صحيح: عن أبي سعيد الخدري أنَّه سُئل: هل سمعت من رسول الله ﷺ يقول في هذه الآية: «رَبِّا يَوْمَ الْيَوْمِ كَافِرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» [الحجر: ٢]؟ قال: نعم، سمعته يقول: «يُخْرِجُ اللَّهُ نَاسًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا يَأْخُذُ نَقْمَتَهُ مِنْهُمْ، لَمَّا أَدْخَلَهُمُ النَّارَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ قَالَ لَهُمُ الْمُشْرِكُونَ: تَدْعُونَ بِأَنْكُمْ أُولَئِكَ الَّذِي فِي الدُّنْيَا، فَمَا بِالْكُمْ مَعْنَا فِي النَّارِ؟ إِنَّمَا سَمِعَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَذْنَنَ فِي الشَّفاعةِ لَهُمْ، فَتَشْفَعُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ حَتَّى يَخْرُجُوا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّمَا رَأَى الْمُشْرِكُونَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا لَيْتَنَا كَنَا مُثَلَّهُمْ، فَنَدَرَ كَنَا الشَّفاعةُ فَنُخْرَجُ مَعَهُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: «رَبِّا يَوْمَ الْيَوْمِ كَافِرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» [وانظر موارد: ٢٥٩٩ وهو صحيح]. وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وعلى.

وأخرج ابنُ مردوه: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: «لِكُلِّ بَكِبِّ مِنْهُمْ جُنَاحٌ مَّقْسُومٌ» [الحجر: ٤٤]. قال: «جزءُ أشركوا، وجزءٌ شُكُوا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وجزءٌ غَفَلُوا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى».

وأخرج البخاري [٤٤٧٤] والترمذى [٣١٢٥] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمْ الْقُرْآنُ هِيَ السِّعُ المُثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ» [أحمد: ١٥٧٣٠].

وأخرج الطَّبراني في «الأوسط» [٦٢٠٠]: عن ابن عباس قال: سأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ: «كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُفْتَسِنِينَ» [الحجر: ٩٠]. قَالَ: «الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى». قَالَ: «أَلَّا يَرَى جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصْبَيْنَ» [الحجر: ٩١]. مَا عِصَبَيْنَ؟ قَالَ: «أَمْنُوا بِعِصْبِيْنَ وَكَفَرُوا بِعِصْبِيْنَ».

وأخرج الترمذى [٣١٢٦] وابن حجر وابن أبي حاتم وابن مردوه، عن أنس، عن النبي ﷺ في قوله: «فَوَرِيكَ لَنَشَأْنَهُمْ أَجَمِيعُنَّا ⑯ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الحجر: ٩٣، ٩٢]. قَالَ: «عَنْ قَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [ضعف الألباني إسناده].

النَّجْل:

أخرج ابن مردوه عن البراء: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئلَ عن قَوْلِ اللَّهِ: «زَدَنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ» [النَّحْل: ٨٨]. قَالَ: «عَقَارُبُ أَمْثَالِ النَّحْلِ الْطَّوَالِ، يَنْهَا نَهَمُ فِي جَهَنَّمِ».

(١) في «البعث» لابن أبي داود: «أَرْضٌ يَبْضَأُ كَانَهَا فِي جَهَنَّمِ».

الإسراء:

آخر البيهقي في «الدلائل» [٢٦٢/٦] عن سعيد المقبري: أن عبد الله بن سلام سأله النبي ﷺ عن السواد الذي في القمر، فقال: «كانا شمسين، فقال الله: ﴿وَجَعَلْنَا أَلَيْلَ وَالنَّهَارَ إِثْنَيْنِ فَمَحَوْنَا إِيَّاهُ أَلَيْلَ﴾ [الإسراء: ١٢]. فالسواد الذي رأيت هو المحو».

وأخرج الحاكم في «التاريخ»، والديلمي: عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ولئن كرمتنا بني آدم» [الإسراء: ٧٠]. قال: الكرامة: الأكل بالأصابع».

وأخرج ابن مardonيه عن علي قال: قال رسول الله ﷺ في قول الله: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ يَأْتِيهِمْ ...﴾ [الإسراء: ٧١]. قال: «يُدعى كل يوم لهم وكتاب ربهم»^(١).

وأخرج ابن مardonيه: عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ: «فَإِنَّ أَصْلَوَةَ دُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨]. قال: لزوال الشمس».

وأخرج البرّار وابن مardonيه بسنده ضعيف: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «دُلُوك الشمس زوالها». وأخرج الترمذى - وصححه - [٣١٣٥] والنسائي: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: «إِنَّ فَرْكَانَ الْفَجَرِ كَانَ مَشْهُودًا» [الإسراء: ٧٨]. قال: «تشهدُ ملائكة الليل وملائكة النهار».

وأخرج أحمد [٩٦٨٤] وغيره: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: «عَسَى أَن يَعْثُكَ رُبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩]. قال: «هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي». وفي لفظ: «هي الشفاعة» [والبخاري: ١٤٧٥، والترمذى: ٣١٤٨]

وله طرق كثيرة مطولة ومختصرة في الصحاح وغيرها.

وأخرج الشیخان وغيرهما: عن أنس قال: قيل: يا رسول الله، كيف يُحشر الناس على وجوههم؟ قال: «الذی أَمْشَاهُمْ عَلَى أَرْجُلِهِمْ قَادِرٌ أَنْ يُمْثِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ»^(٢) [البخاري: ٤٧٦٠، ومسلم: ٧٠٨٧، وأحمد: ١٣٣٩٢]

الكاف:

آخر أحمد [١١٢٣٤] والترمذى [٢٥٨٤]: عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «لسرادق النار أربعة أجدر، كثافة كل جدار مثل مسافة أربعين سنة» [واسناده ضعيف]

وأخرجها عنه أيضاً: عن رسول الله ﷺ في قوله: «يَمَاءُ كَالْمَهْلِ» [الكهف: ٢٩]. قال: «كعكر الزيت، فإذا قرَبَهُ إِلَيْهِ سقطت فروة وجهه فيه» [إسناده ضعيف: أحمد: ١١٦٧٢، والترمذى: ٢٥٨١، والحاكم (٥٠١/٢)]

(١) لم تتفق عليه بهذا اللفظ، والذي في المصادر: «يدعى أحدهم، فيعطي كتابه بيمينه، ويمد له في جسمه...». انظر «سنن الترمذى» [٣١٣٦]، و«مسند أبي يعلى» (٦١٤٤).

(٢) والحديث يُؤسَر الآية [٩٧] من سورة الإسراء.

وأخرج أحمد [١١٧١٣] عنه أيضًا: عن رسول الله ﷺ قال: «وَالْبَقِيَّةُ الْمَلَحَّةُ» [الكهف: ٤٦]. التكبير والتهليل والتسبيح، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله [حسن لغيره].

وأخرج أحمد [١٨٣٥٣] من حديث التعمان بن بشير مرفوعاً: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ» [وهو صحيح لغيره].

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٥٤٨٢] مثله من حديث سعد بن جنادة.

وأخرج ابنُ جرير: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ».

وأخرج أحمد [١١٧١٤] عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «يُنَصَّبُ لِلْكَافِرِ مَقْدَارُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، كَمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ الْكَافِرَ لَيَرَى جَهَنَّمَ، وَيُظْنَ أَنَّهَا مُوَاقِعَتُهُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعينَ سَنَةً». [والحاكم (٤/ ٥٩٧) وهو حسن لغيره].

وأخرج البرّار [٤٠٦٥] بسنده ضعيف: عن أبي ذر - رفعه - قال: «إِنَّ الْكَنْزَ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ لَوْحَ مِنْ ذَهَبٍ مَصْمَتٌ، عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدْرِ لَمْ تَنْصُبْ؟ وَعَجِبْتُ لِمَنْ ذَكَرَ النَّارَ كَيْفَ ضَحَّكَ؟ وَعَجِبْتُ لِمَنْ ذَكَرَ الْمَوْتَ ثُمَّ غَفَلَ عَنِ الْإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ!».

وأخرج الشیخان عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَعْلَى الْجَنَّةِ وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَمِنْهُ تَنَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ» [البخاري: ٢٧٩٠، وأحمد: ٨٤١٩].

مَرْيَم:

أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٣٣٠٣] بسنده ضعيف: عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ السَّرِيِّ الَّذِي قَالَ اللَّهُ لِمُرِيمَ: ۝مَدَ جَلَّ رَبِّكَ تَعْنَكَ سَرِيِّكَ۝» [مريم: ٢٤] نهراً أخرجه الله لشرب منه».

وأخرج مسلم [٥٥٩٨] وغيره: عن العفيرة بن شعبة قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى نجران، فقالوا: أرأيت ما تقرؤون: «يَتَأْخَذُ هَذُونَ» [مريم: ٢٨]. وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟ فرجعت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «أَلَا أَخْبِرْتُهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسْمَّونَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ».

وأخرج أحمد [١١٠٦٦] والشیخان: عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلَ النَّارِ النَّارَ، يُجَاءُ بِالْمَوْتِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحٌ، فَيَوْقِفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: فَيُشَرِّفُونَ فَيُنَظِّرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُؤْمِرُ بِهِ فِيذِيعُ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خَلُودٌ وَلَا مَوْتٌ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خَلُودٌ وَلَا مَوْتٌ». ثُمَّ قرأ رسول الله ﷺ: «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضَى الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَلَّةٍ» [مريم: ٣٩]. وأشار بيده، وقال: «أَهْلُ الدُّنْيَا فِي غَفْلَةٍ» [البخاري: ٤٧٣٠، ومسلم: ٧١٨١].

وأخرج ابن جرير: عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «غئي وأثام بشران في أسفل جهنم، يسل فيها صليد أهل النار». قال ابن كثير: حديث منكر.

وأخرج أحمد [١٤٥٢٠] عن أبي سمية قال: اختلفنا في الورود، فقال بعضنا: لا يدخلها مؤمن، وقال بعضهم: يدخلونها جميعاً، ثم ينجي الله الذين اتقوا، فلقيت جابر بن عبد الله فسألته، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها، فتكون على المؤمن برداً وسلاماً، كما كانت على إبراهيم، حتى إن للنار صحيجاً من بردهم، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذر الظالمين فيها حشاً».

[وعبد بن حميد: ١١٠٦، والحاكم ٥٨٧/٤] وإسناده ضعيف.

وأخرج مسلم [٦٧٠٥] والترمذى [٣١٦١]: عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «إذا أحب الله عبداً نادى جبريل: إني قد أحببت فلاناً فأحبه، فينادي في السماء، ثم تنزل له المحجة في الأرض، فذلك قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُ الرَّحْمَنُ وَدَّا﴾ [مريم: ٩٦].

طه:

أخرج ابن أبي حاتم، والترمذى ^(١): عن جندب بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجدتم الساحر فاقتلوه»، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُقْلِعُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَنَّ﴾ [طه: ٦٩]. قال: «لا يؤمن حيث وجده». وأخرج البزار بسند جيد: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنَّكَ﴾ [طه: ١٢٤]. قال: «عذاب القبر».

الأنبياء:

أخرج أحمد [٧٩٣٢] عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله، أنبئني عن كل شيء، قال: «كل شيء خلق من الماء» [والحاكم ١٢٩/٤ و ١٦٠] وإسناده صحيح.

الحج:

أخرج ابن أبي حاتم ^(٢): عن يعلى بن أمية: أن رسول الله ﷺ قال: «احتكار الطعام بمكة إلحاد». وأخرج الترمذى - وحسنه - [٣١٧٠] عن ابن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما سُمي البيت العتيق؛ لأنه لم يظهر عليه جبار».

وأخرج أحمد [١٨٨٩٨] عن خرير بن فاتك الأسدى، عن النبي ﷺ قال: «عدلت شهادة الزور

(١) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/٢٤٢٧، ط: ٦٩، والترمذى [١٤٦٠]. قال أبو عيسى: وال الصحيح عن جندب موقف العمل على هذا الحديث - «خذ الساحر ضربة بالسيف» - عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعى: إنما يُقتل الساحر إذا كان يعمل من سحره ما يبلغ الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً.

(٢) في «تفسيره» ٨/٢٤٨٤، ط: ١٣٨٦٥) الحج: ٢٥.

بـالـإـشـرـاكـ بـالـلـهـ، ثـمـ تـلاـ: **«فَاجْتَنَبُوا الرِّحْمَنَ مِنَ الْأَوْتَنِ وَجَتَنَبُوا فَوْكَ الرَّوْرَ»** [الـحـجـ: ٣٠].

[وأبو داود: ٣٥٩٩ وإسناده ضعيف]

الـمـؤـمـنـوـنـ

آخر أبـي حـاتـمـ عـنـ مـرـةـ الـبـهـزـيـ قـالـ: سـمـعـتـ رـسـوـلـ الـلـهـ يـقـولـ لـرـجـلـ: إـنـكـ تـمـوتـ
بـالـرـبـوـبـةـ فـمـاتـ بـالـرـمـلـةـ. قـالـ أـبـيـ كـثـيرـ (١): غـرـيبـ جـدـاـ.

وأخرج أـحـمـدـ [٢٥٢٦٣] عـنـ عـائـشـةـ أـنـهـ قـالـ: يـاـ رـسـوـلـ الـلـهـ: **«وَالَّذِينَ يُقْرَنُونَ مَا نَأْتُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَجْهَهُمْ**
[المـؤـمـنـوـنـ: ٦٠]. هـوـ الـذـيـ يـسـرـقـ وـيـزـنـيـ وـيـسـرـبـ الـخـمـرـ وـهـوـ يـخـافـ الـلـهـ؟ قـالـ: لـاـ يـاـ بـنـ الصـدـيقـ،
وـلـكـنـهـ الـذـيـ يـصـومـ وـيـصـلـيـ وـيـتـصـدـقـ وـيـخـافـ الـلـهـ» [والترمذـيـ: ٣١٧٥ وإسناده ضعيف]

وأخرج أـحـمـدـ [١١٨٣٦] والـترـمـذـيـ [٢٥٨٧ وـ٣١٧٦] عـنـ أـبـيـ سـعـيدـ، عـنـ النـبـيـ يـسـلـمـ قـالـ: **«وَهُمْ فِيهـاـ**
كـلـحـوـنـ» [المـؤـمـنـوـنـ: ١٠٤]. قـالـ: **«تـشـوـيهـ النـارـ، فـتـقـلـصـ شـفـتـهـ الـعـلـىـ، حـتـىـ تـبـلـغـ وـسـطـ رـأـسـهـ،**
وـتـسـتـرـخـيـ شـفـتـهـ السـفـلـىـ حـتـىـ تـضـرـبـ سـرـتـهـ» [إسناده ضعيف]

الـنـزـلـةـ

آخر أـبـيـ حـاتـمـ (٢) عـنـ أـبـيـ سـوـرـةـ اـبـنـ أـخـيـ أـبـيـ أـيـوبـ، عـنـ أـبـيـ أـيـوبـ قـالـ: قـلتـ: يـاـ رـسـوـلـ
الـلـهـ، هـذـاـ السـلـامـ، فـمـاـ الـاسـتـئـنـاسـ؟ قـالـ: **«يـتـكـلـمـ الرـجـلـ بـتـسـبـيـحةـ، وـتـكـبـرـةـ وـتـحـمـيـدةـ، وـيـتـنـجـنـحـ، فـيـؤـذـنـ**
أـهـلـ الـبـيـتـ».

الـفـرـقـانـ

آخر أـبـيـ حـاتـمـ (٣) عـنـ يـحـيـيـ بـنـ أـبـيـ أـسـيـدـ - يـرـفعـ الـحـدـيـثـ إـلـىـ رـسـوـلـ الـلـهـ يـسـلـمـ - سـئـلـ عـنـ قـولـهـ
تعـالـىـ: **«وَإِذَا أَلْقَوُا مِنْهـا ضـيـقاـ مـقـرـيـنـ»** [الـفـرـقـانـ: ١٣]. قـالـ: **«وـالـذـيـ نـفـسـيـ بـيـدـ إـنـهـ لـيـسـتـكـرـهـوـنـ**
فـيـ النـارـ، كـمـاـ يـسـتـكـرـهـ الـوـرـتـدـ فـيـ الـحـائـطـ».

الـسـقـىـ

آخر الـبـزـارـ [٣٩٦٤] عـنـ أـبـيـ ذـرـ: أـنـ النـبـيـ يـسـلـمـ سـئـلـ: أـيـ الـأـجـلـيـنـ قـضـىـ مـوـسـىـ؟ قـالـ: **«أـوـفـاهـمـاـ**
وـأـبـرـهـمـاـ». قـالـ: **«وـإـنـ سـئـلـتـ: أـيـ الـمـرـأـتـيـنـ تـزـوـجـ؟ فـقـلـ: الصـغـرـىـ مـنـهـمـ»**. إـسنـادـهـ ضـعـيفـ، وـلـكـنـ لـهـ
شـواـهـدـ مـوـصـولـةـ وـمـرـسـلـةـ.

الـحـنـكـبـوـتـ

آخر أـحـمـدـ [٢٦٨٩١] والـترـمـذـيـ - وـحـسـنـهـ - [٣١٩٠] وـغـيرـهـماـ: عـنـ أـمـ هـانـئـ قـالـ: سـأـلـتـ رـسـوـلـ الـلـهـ

(٢) فـيـ **«تـفـسـيـرـهـ»** ٨/٢٥٦٧ (١٤٣٤٨) النـورـ: ٢٧.

(١) فـيـ **«تـفـسـيـرـهـ»** ٥٠، المـؤـمـنـوـنـ: ٢١/٥.

(٣) فـيـ **«تـفـسـيـرـهـ»** ١٣ (١٥٠٠٥) الـفـرـقـانـ: ٢٦٦٨/٨.

عن قوله: ﴿وَنَأْتُكُمْ فِي كَاذِبِكُمُ الْمُنْكَر﴾ [العنكبوت: ٢٩]. قال: «كانوا يُخْذِلُونَ أهْلَ الطَّرِيقِ وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ، فَهُوَ الْمُنْكَرُ الَّذِي كَانُوا يَأْتُونَ» [والحاكم ٤٠٩/٢] وإنستاده ضعيف.

لِقَامَاتٍ:

آخر الترمذى [٣١٩٥] وغيره: عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تبِعُوا الْقِيَّـنَـاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرٌ فِي تجَارَةِ فِيهِنَّ، وَثُمَّنُهُ حَرَامٌ». وفي مثل هذا أَنْزَلَتْ: ﴿وَمِنْ أَنَّاسٍ مَّنْ يَشْرَى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ . . .﴾ الآية [لقمان: ٦]. وإنستاده ضعيف.

الْمَسَاجِدُ:

آخر ابن أبي حاتم: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿أَحَسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧]. قال: «أَمَا إِنْ اسْتَقْرَأْتُ بِحَسْنَةٍ، وَلَكُنَّهُ أَحْكَمُ خَلْقَهَا».

وآخر ابن جرير: عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿تَنَحَّى جُنُوِّهِمْ عَنِ الْمَضَـاـبِـعِ﴾ [السجدة: ١٦]. قال: «قِيَامُ الْعَبْدِ مِنَ الظَّلَلِ».

وآخر الطبراني [في «الكبير»: ١٢٧٥٨]: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّكُلِّ إِسْرَائِيلَ﴾ [السجدة: ٢٣]. قال: «جَعَلَ مُوسَى هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ». وفي قوله: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَـقٍ مِّنْ لِقَاءِهِ﴾ [السجدة: ٢٣] قال: «مِنْ لَقَاءِ مُوسَى رَبِّهِ».

الْأَذْـرَـافُـ زَابُـ:

وآخر الترمذى [٣٢٠٢] عن معاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «طَلْحَةُ مَمْنُ قُضِيَ نَحْبَهُ» [حسنه الألبانى].

وآخر الترمذى [٣٢٠٥] وغيره: عن عمر بن أبي سلمة. وابن جرير وغيره: عن أم سلمة: أنَّ النبي ﷺ دعا فاطمة وعليها وحسيناً وحسيناً لما نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الْرِّجَسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُكَلِّمُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فظَلَّلَهُمْ بكساء، وقال: «اللَّهُمَّ هُؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ الرِّجَسَ عَنْهُمْ وَظَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا» [صححه الألبانى].

سَبَـاـ:

آخر أحمد [٢٨٩٨] وغيره: عن ابن عباس: أنَّ رجلاً سأَلَ رسول الله ﷺ عن سبأ، أَرْجُلُهُ هو، أمِّ امرأة، أمِّ أرض؟ فقال: «بَلْ هُوَ رَجُلٌ، وَلَدُهُ عَشْرَةُ، فَسَكَنَ الْيَمَنَ مِنْهُمْ سَتُّهُ، وَبِالشَّامِ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ». [والحاكم ٤٢٣/٢] وإنستاده حسن.

وآخر البخارى [٤٤٠٠] عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «إِذَا قُضِيَ اللَّهُ أَمْرُهُ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا حُضُّـانَ لِقوله، كَأَنَّهَا سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانِ، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ».

فاطمة:

أخرج أحمد [١١٧٤٥] والترمذى [٣٢٢٥]: عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال في هذه الآية: «لَمْ أُرِثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَتِنَا فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُفْتَحِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرِتِ» [فاطر: ٣٢]. قال: «هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ» [صحح الألبانى].

وأخرج أحمد [٢١٦٩٧] وغيرة: عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال اللَّهُ: لَمْ أُرِثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَتِنَا فِيهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُفْتَحِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرِتِ» [فاطر: ٣٢]. فأما الذين سبقوا فأولئك يدخلون الجنة بغير حساب، وأما الذين اتصدوا فأولئك يحاسبون حساباً يسيراً، وأما الذين ظلموا أنفسهم فأولئك الذين يحبسون في طول المحرش، ثم هم الذين تلافاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحُزْنَ ...» الآية [فاطر: ٣٤] [والحاكم ٤٢٦/٢] وإسناده ضعيف.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٤١٥] وابن جرير: عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ قِيلَ: أَيْنَ أَبْنَاءُ السَّتِينِ؟ وَهُوَ الْعَمْرُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ: أَوْلَئِكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ» [فاطر: ٣٧].

يس:

أخرج الشیخان: عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله: «وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقْرِيرِهَا» [يس: ٣٨]. قال: «مستقرُها تحت العرش». .

وأخرجها عنه قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذر، أتدرى أين تغرب الشمس؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله: «وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقْرِيرِهَا» [البخاري: ٤٨٠٢ و٤٨٠٣، ومسلم: ٤٠١ و٤٠٢، وأحمد: ٢١٥٤١].

الصفات:

أخرج ابن جرير: عن أم سلامة قالت: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن قوله: «وَهُوَ عَنِ الْوَاقِعَةِ» [الواقعة: ٢٢]. قال: «العين الضخام العيون، شُفُرُ الْحَوْرَاءِ مثلاً جناح النسر». قلت: يا رسول الله، أخبرني عن قول الله: «كَاتِئَنَ يَضْعُ مَكْنُونٌ» [الصفات: ٤٩]. قال: «رَقَقَهُنَّ كِرْقَةَ الْجَلْدَةِ الَّتِي فِي دَاخِلِ الْبَيْضَةِ الَّتِي تَلِي الْقُشْرَ».

قوله: «شُفُر» هو بالفاء، مضار إلى الحوراء، وهو هدب العين، وإنما ضبطه وإن كان واضحاً، لأنني رأيت بعض المهملين من أهل عصرنا صحفة بالقاف وقال: الحوراء مثل جناح النسر مبتدأ وخبر، يعني في السرعة والخفة، وهذا كذب وجهل محض، وإلحاد في الدين، وجرأة على الله ورسوله.

وأخرج الترمذى [٣٢٢٠] وغيرة: عن سمرة، عن النبي ﷺ في قوله: «وَجَعَلْنَا ذُرَيْتَهُمْ هُرَبَّ الْبَاقِنَ» [الصفات: ٧٧]. قال: «حام، وسام، ويافت» [ضعف الألبانى إسناده].

وأخرج من وجه آخر قال: «سام أبو العرب، وحام أبو الحبش، ويافت أبو الروم» [الترمذى: ٣٢٣١]. وهو ضعيف.

وأخرج عن أبي بن كعب قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَرَسَّلْنَا إِلَيْكُمْ أَنَّبَاءَ الَّذِينَ أَوْ
بَزَّارُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. قال: «بَزِيلُونَ عَشَرَ بْنَ أَلْفًا» [ضعف الاستاذ: الترمذى: ٣٢٢٩].

وأخرج ابن عساكر [في «تاریخه» (٣٨١ / ٥٢)] عن العلاء بن سعدان: أن رسول الله ﷺ قال يوماً لجلسائه: «أَظْلَتِ السَّمَاءُ وَحْقَ لَهَا أَنْ تَعْطَى، لِيْسَ مِنْهَا مَوْضِعٌ قَدْمٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلِكٌ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ»، ثم قرأ: «إِنَّا لَنَحْنُ أَصَابُونَ» [الصافات: ١٦٥، ١٦٦].

الرِّزْقُ

أخرج أبو يعلى وابن أبي حاتم^(١): عن عثمان بن عفان: أنه سأله رسول الله ﷺ عن تفسير: **﴿مَقَالَهُمْ أَنَّهُمْ أَنْجَلُوا مِنَ الْأَنْجَلَى﴾** [الزمر: ٦٣]. فقال: «ما سألكني عنها أحد قبلك؟ تفسيرها: لا إله إلا الله، والله أكبر، وبسخان الله وبحمده، أستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هو الأول والآخر والظاهر والباطن، بيده الخير يحيى ويميت». الحديث غريب وفيه نكارة شديدة.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: سأَلَ جبريل عن هذه الآية: **فَصَعَقَ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ** [الزمر: ٦٨]. «مَنَ الَّذِينَ لَمْ يَشَا اللَّهُ أَن يصعقوا؟ قال: **هُمُ الشَّهِداءُ**».

١٦

أخرج أحمد [١٨٣٨٦] وأصحاب السنن والحاكم [١٠/٤٩١] وابن حبان [٨٩٠]: عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: إن الدعاء هو العبادة، ثم قرأ: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَّئُونَ جَهَنَّمَ دَارِثِينَ﴾ [غافر: ٦٠] [أبو داود: ١٤٧٩، والترمذني: ٣٣٧٢، وابن ماجه: ٣٨٢٨، واستاده صحيح].

فیلمات:

أخرج الترمذى [٣٢٥٠] والبزار وأبو يعلى وغيرهم: عن أنس قال: قرأ علينا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا رَبِّنَا اللَّهَ تَعَالَى أَسْتَقْبَلُو﴾ [فصلت: ٣٠]. قد قالها ناسٌ من الناس، ثم كفر أكثرهم؛ فمن قالها حتى يموت فهو من استقام عليها» [ضيّف الألبانى إسناده].

١٢

أخرج أحمد [٦٤٩] وغيره: عن علي قال: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله، وحدّثنا به رسول الله ﷺ؟ قال: «وَمَا أَصْبَحَ كُلُّ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْكِمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ» [الشورى: ٣٠]. وسأفسّرها

(١) في «تفسيره» ١٠٤ / ٣٢٥٤ (١٨٤٠٥) الزمر : ٦٣.

لَكُمْ يَا عَلِيٌّ، مَا أَصَابُكُمْ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَقَوْبَةٍ أَوْ بَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ، وَاللَّهُ أَحْلُمُ مِنْ أَنْ يَتَنَّّي
عَلَيْهِ الْعَقَوْبَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا، فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ بَعْدَ عَفْوِهِ» [أبو يعلى: ٤٥٣ و٦٠٨].
[وإسناده ضعيف].

الذخـرف:

أخرج أحمد [٢٢١٦٤] والترمذـي [٣٢٥٣] وغيرهما: عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما
ضلَّ قومٌ بعد هُدِيٍّ كانوا عليه إلَّا أتوا الجَدَلَ». ثم تلا: «مَا صَرَرُوهُ لَكَ إلَّا جَدَلًا بَلْ هُرُمُّ قَوْمٌ حَسِّمُونَ»
[الزخرف: ٥٨]. [وابن ماجه: ٤٨ وهو حسن بطرقه وشواهدـه].

وأخرج ابن أبي حاتم^(١): عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ أَهْلِ النَّارِ يُرَى مِنْ زَلْهِ مِنَ
الجَنَّةِ حَسْرَةً، فَيُقَولُ: 『لَئِنْ أَكَّ أَلَّهَ هَذِهِنِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُنْقَبِينَ』» [الزمر: ٥٧]. وكُلُّ أَهْلِ الجَنَّةِ يُرَى
مِنْ زَلْهِ مِنَ النَّارِ فَيُقَولُ: «وَمَا كَانَ لَهُنَّتِي لَوْلَا أَنْ هَدَنَا اللَّهُ» [الأعراف: ٤٣]. فَيُكَوِّنُ لَهُ شُكْرًا». قال: وَقالَ
رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ إلَّا وَلَهُ مِنْ زَلْهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَمِنْ زَلْهِ مِنَ النَّارِ، فَالْكَافِرُ يَرِثُ الْمُؤْمِنَ مِنْ زَلْهِ مِنَ
النَّارِ، وَالْمُؤْمِنُ يَرِثُ الْكَافِرَ مِنْ زَلْهِ مِنَ الْجَنَّةِ». فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَتَلَكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثُتُمُوهَا بِمَا كَنْتُمْ
تَعْمَلُونَ» [الزخرف: ٧٢].

الـدخـان:

أخرج الطبراني [في الكـبير]: وابن جرير بـسنـدـ جـيدـ: عن أبي مالـكـ الأـشـعـريـ قال: قال
رسـولـ اللـهـ ﷺ: «إـنـ رـبـكـمـ آـنـذـرـكـمـ ثـلـاثـاـ: الدـخـانـ يـأـخـذـ الـمـؤـمـنـ كـالـزـكـمـ، وـيـأـخـذـ الـكـافـرـ فـيـنـتـفـخـ حـتـىـ
يـخـرـجـ مـنـ كـلـ مـسـعـمـ مـنـهـ، وـالـثـانـيـةـ الدـاـبـةـ، وـالـثـالـثـةـ الدـجـاجـ». لـهـ شـواـهـدـ.

وأخرج الترمذـي [٣٢٥٥] وأبو يعلى وابن أبي حاتـمـ: عن أنسـ، عن النبي ﷺ قالـ: «مـا مـنـ عـبدـ إـلـّـا
وـلـهـ فـيـ السـمـاءـ بـابـ يـخـرـجـ مـنـ رـزـقـهـ، وـبـابـ يـدـخـلـ مـنـ عـمـلـهـ وـكـلامـهـ، فـإـذـ مـاتـ فـقـدـاهـ وـبـكـيـاـ عـلـيـهـ».
وـتـلـاـ هـذـهـ الآـيـةـ: «فـمـا بـكـتـ عـلـيـهـ أـسـمـاءـ وـأـلـأـرـضـ» [الـدـخـانـ: ٢٩] [ضعفـهـ الـأـبـانـيـ]. وـذـكـرـ أـنـهـ لـمـ يـكـوـنـواـ
يـعـمـلـونـ عـلـىـ وـجـهـ الـأـرـضـ عـمـلـاـ صـالـحـاـ تـبـكـيـ عـلـيـهـمـ، وـلـمـ يـصـعـدـ لـهـمـ إـلـىـ السـمـاءـ مـنـ كـلـامـهـ وـلـاـ مـنـ
عـلـمـهـ كـلـامـ طـيـبـ وـلـاـ عـمـلـ صـالـحـ فـتـفـقـدـهـمـ، فـتـبـكـيـ عـلـيـهـمـ.

وأخرج ابن جـرـيرـ عنـ شـرـيعـ بنـ عـبـيدـ الحـضـرـميـ - مـرـسـلـاـ - قالـ: قالـ رسـولـ اللـهـ ﷺ: «مـا مـاتـ
مـؤـمـنـ فـيـ غـرـبـةـ غـابـتـ عـنـهـ فـيـهاـ بـوـاـكـيـهـ إـلـّـاـ بـكـتـ عـلـيـهـ أـسـمـاءـ وـأـلـأـرـضـ». ثـمـ قـرـأـ رسـولـ اللـهـ ﷺ: «فـمـا بـكـتـ
عـلـيـهـ أـسـمـاءـ وـأـلـأـرـضـ» [الـدـخـانـ: ٢٩]، ثـمـ قـالـ: «إـنـهـمـ لـاـ يـبـكـيـانـ عـلـىـ كـافـرـ».

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٢٨٦، الزخرف: ٧٢.

الأدلة قافية:

أخرج أحمد: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «أَفَأَنْكَرَ مِنْ عِلْمٍ» [الأحقاف: ٤]. قال: (الخط).

الفتح:

أخرج الترمذى [٣٢٦٥] وابن حجر: عن أبي بن كعب: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً أَنْقَوْتُ» [الفتح: ٢٦]. قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

الحجّرات:

أخرج أبو داود [٤٨٧٤] والترمذى [١٩٣٤]: عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله ما الغيبة؟ قال: «ذُكْرُ أَخاكَ بِمَا يَكْرَهُ». قيل: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قال: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهَثَهُ» [وهو حسن صحيح].

فـ:

أخرج البخارى [٤٨٤٨]: عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُونَ: «هَلْ مِنْ مَزِيرٍ»» [ف: ٣٠]، حتى يضع قدمه فيها فتقول: «فَطُّ فَطُّ» [ومسلم: ٧١٧٧، وأحمد: ١٢٣٨٠].

المظايرات:

أخرج البزار: عن عمر بن الخطاب قال: «وَاللَّذِينَ ذَرَوْا» هي الرياح، «فَالْبَلْرَىٰتِ يُسْرَكُ» هي السفن، «فَالْمَقْسِمُتُ أَمْرًا» هي الملائكة، ولو لا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقوله ما قلته.

البطحاء:

أخرج عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» [١٦٢]: عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي النَّارِ»، ثُمَّ قرأ رسول الله ﷺ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَأَنْجَنَّاهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ يَا يَعِينَ لَهُنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ . . .» الآية [الطور: ٢١] [وياسناده ضعيف].

النحو:

أخرج ابن حجر وابن أبي حاتم بسند ضعيف: عن أبي أمامة قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: «وَإِنَّهُمْ أَلَّى وَقَى» [٣٧] ثم قال: «أَتَدْرِي مَا وَقَى؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «وَفَى عَمَلٍ بِوْمِهِ بِأَرْبَعِ رُكُعَاتٍ مِّنْ أَوْلِ النَّهَارِ».

وآخر جا عن معاذ بن أنس، عن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا أُخِرُوكُمْ لِمَ سَمِّيَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَهُ

﴿الذِي وَفَى﴾؟ إنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: ﴿فَسُبْحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسِنَ وَعِنْ تُصْحِنَ . . .﴾ [الروم: ١٧] حتى ختم الآية.

وأخرج البغوي من طريق أبي العالية: عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُتَّهِنَ﴾ [النجم: ٤٢]. قال: «لا فكرة في الرّب». قال البغوي: وهو مثل حديث: «فَنَفَّغُوا فِي مخلوقات الله، وَلَا نَفَّغُوا فِي ذَاتِ الله» [الطبراني في «الأوسط»: ٦٣١٩، والبيهقي في «الشعب»: ١٢٠ وهو ضعيف جداً].

الرَّدُّ مِنْ:

أخرج ابن أبي حاتم^(١): عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. قال: «من شأنه أن يغفر ذنبًا ويفرج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين».

وأخرج ابن جرير مثله من حديث عبد الله بن منيب، والبزار مثله من حديث ابن عمر.

وأخرج الشیخان: عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله ﷺ قال: «جنتان من فضة آتیتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آتیتهما وما فيهما» [البخاري: ٤٨٧٨، ومسلم: ٤٤٨، وأحمد: ١٩٧٣١].

وأخرج البغوي: عن أنس بن مالك قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْأَخْسَنِ إِلَّا الْأَحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. وقال: «هل تدرؤن ما قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «يقول: هل جزاء من أنعمت عليه بالتوحيد إلّا الجنة؟»

الواقعة:

أخرج أبو بكر النجاد، عن سليم بن عامر قال: أقبل أعرابي فقال: يا رسول الله، ذكر الله في الجنة شجرة تؤذى صاحبها، قال: «وما هي؟» قال: السدر، فإن له شوكاً مؤذياً، فقال رسول الله ﷺ: «أليس يقول الله: ﴿فِي سَدْرٍ مَخْضُوبٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]، خضد الله شوكه، فجعل مكان كل شوكة ثمرة». وله شاهد من حديث عتبة بن عبد السلمي، أخرجه ابن أبي داود في «البعث»^(٢).

وأخرج الشیخان: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةُ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا، اقْرُؤُوا إِنْ شَئْتُمْ: ﴿وَرَطَلٌ مَمْدُودٌ﴾ [الواقعة: ٣٠]» [البخاري: ٤٨٨١، ومسلم: ٧١٣٦، وأحمد: ١٠٠٦٥].

وأخرج الترمذى [٣٢٩٤] والنسائي: عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَرُشْشٌ مَرْفُوعٌ﴾ [الواقعة: ٣٤]، قال: «ارتفاعها كما بين السماء والأرض، ومسيرة ما بينهما خمسة عشر عاماً» [وابن حبان: ٧٤٠٥ وهو ضعيف].

وأخرج الترمذى [٣٢٩٦] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَنْشَأْنَاهُ إِنْشَاءً . . .﴾ [الواقعة: ٣٥ - ٣٧] عجائز كن في الدنيا عمشأً رُمْصاً» [ضعف الألبانى].

(١) في «تفسيره» ١٠ / ٣٣٢٥ (٣٢٩٤) الرحمن: ٢٩.

(٢) «البعث» للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستانى (٧٠)، وأخرجه البيهقي في «البعث» أيضاً (٢٧٦).

وأخرج في «الشمائل» [٢٤٠] عن الحسن، قال: أتُّ عجوز فقالت: يا رسول الله، ادعُ الله أن يدخلني الجنة، فقال: «يا أمَّ فلان، إنَّ الجنة لا يدخلها عجوز» فولَّت تبكي، قال: «أخبروها أنَّها لا تدخلها وهي عجوز، إنَّ الله يقول: ﴿إِنَّ أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءٌ﴾ ﴿جَعَلْنَاهُنَّ أَنْكَارًا﴾ ﴿عُرْبًا أَتَرَابًا﴾» [الواقعة: ٣٥ - ٣٧].

وأخرج ابن أبي حاتم^(١): عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «عُرْبًا: كلامُهُنَّ عَرَبٌ».

وأخرج الطبراني: عن أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن قول الله تعالى: «وَحُجُورٌ عِينٌ» [الواقعة: ٢٢]. قال: «حور: بيضٌ. عين: ضخام العيون، شُفُرُ العوراء بمنزلة جناح النسر».

قلت: أُخْبِرُنِي عن قول الله تعالى: «كَائِنُوا لَلَّوْلَى الْمَكَوْنُوا» [الواقعة: ٢٢]. قال: «صفاؤهُنَّ كصفاء الدَّرِّ الذي في الأصداف الذي لم تمسَّ الأيدي».

قلت: أُخْبِرُنِي عن قوله: «فِيهِنَّ خَيْرٌ حَسَانٌ» [الرحمن: ٧٠]. قال: «خِيرَاتُ الْأَخْلَاقِ، حِسَانُ الْوِجْوهِ».

قلت: أُخْبِرُنِي عن قوله: «كَائِنُوا بِيَضٍ مَّكَوْنُوا» [الصافات: ٤٩]. قال: «رَقْتُهُنَّ كرفة الجلد الذي رأيتَ في داخل البيضة مما يلي القشر».

قلت: أُخْبِرُنِي عن قوله: «عُرْبًا أَتَرَابًا» [الواقعة: ٣٧]. قال: «هنَّ اللواتي قبضهنَّ في دار الدنيا عجائز رُمْصاً شَمْطاء، خلقهنَّ الله بعد الكبر، فجعلهنَّ عذارَى عُرْبًا: متعشقات محبيات. أَتَرَابًا: على ميلاد واحد».

وأخرج ابنُ جرير: عن ابن عباس في قوله: «ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ» [الواقعة: ٤٠، ٣٩]. قال: قال رسول الله ﷺ: «هُمَا جمِيعاً مِّنْ أُمَّتِي».

وأخرج أحمد [٨٤٩] والترمذى [٣٢٩٥] عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ يَقُولُونَ شُكْرَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ» [الواقعة: ٨٢]. يقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا» [وهو حسن لغيرة].

الممتحنة

آخر جرير الترمذى - وحسنه - [٣٣٠٧] وابن جرير: عن أم سلمة، عن رسول الله ﷺ في قوله: «وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ» [الممتحنة: ١٢]. قال: «النَّوْحُ».

اللطلاق:

آخر الشيخان: عن ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ، فتغيَّط منه، ثم قال: «ليراجعها، ثم يمسكها حتى تظهر، ثم تحيض فنطهر، فإنْ بدا له أن يطلقها طاهراً

(١) في «تفسيره» ١٠ / ٣٣٣٢ (١٨٧٩٣)، الواقعة: ٣٧.

قبل أن يمسها فتلk العدّة التي أمر الله أن يطلق لها النساء. ثم قرأ رسول الله ﷺ: «إِذَا طَلَقْتُمُ الْأَنْسَاءَ فَطَلَّوْهُنَّ لِعِدْنَيْنَ» [الطلاق: ١] [البخاري: ٤٩٠٨، ومسلم: ٣٦٥٣، وأحمد: ٤٥٠٠].

٦:

أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٢٢٧] عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلْمَ وَالْحَوْتَ، قَالَ: أَكْتُبْ، قَالَ: مَا أَكْتُبْ؟ قَالَ: كُلَّ شَيْءٍ كَائِنٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: «تَ وَالْقَلْمَ» [ن: ١]. والنون: الحوت، والقلم: القلم.

وأخرج ابن جرير: عن معاوية بن قرّة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَ وَالْقَلْمَ وَمَا يَسْطُرُونَ» لروح من نور، وقلم من نور، يجري بما هو كائن إلى يوم القيمة». قال ابن كثير: مرسل غريب. وأخرج أيضاً: عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «تَبَكِي السَّمَاءُ مِنْ عَبْدٍ أَصْحَّ اللَّهَ جَسْمَهُ، وَأَرْحَبْ جَوْفَهُ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الدُّنْيَا مَقْضِيًّا، فَكَانَ لِلنَّاسِ ظُلْمًا، فَذَلِكَ الْعَذَابُ الرَّئِيْمُ». مرسل له شواهد.

وأخرج أبو يعلى وابن جرير بسنده فيه مبهم: عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «يَوْمٌ يُكَشَّفُ عَنْ سَاقِيْنَ» [ن: ٤٢]. قال: «عن نور عظيم يخرُون له سجدة».

سَأَلَ:

أخرج أحمد [١١٧١٧] عن أبي سعيد قال: قيل لرسول الله ﷺ: «فِي يَوْمٍ كَانَ مِقدَارُهُ حَمْسَيْنَ أَلْفَ سَكَنَ» [المعارج: ٤]. ما أطول هذا اليوم! فقال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ لِيَخْفَفَ عَنِ الْمُؤْمِنِ حَتَّى يَكُونَ أَخْفَّ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ يَصْلِيهَا فِي الدُّنْيَا» . [إسناده ضعيف].

الْمُذْمَلَ:

أخرج الطبراني: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «فَأَفْرَءُوا مَا يَسْرَ مِنْهُ» [المزمول: ٢٠]. قال: «مَعْتَ آيَة». قال ابن كثير: غريب جداً.

الْمَدْثُرَ:

أخرج أحمد [١١٧١٢] والترمذى [٢٥٧٦ و ٣١٦٤]: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «الصَّاغُودُ: جَبْلٌ مِنْ نَارٍ، يَتَصَعَّدُ فِيهِ الْكَافِرُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، ثُمَّ يَهُوِي بِهِ كَذَلِكَ» [إسناده ضعيف].

وأخرج أحمد [١٢٤٤٢] والترمذى - وحسنه - [٣٣٢٨]، والنسائي [في «الكبير»: ١١٦٣٠] عن أنس قال: قرأ رسول الله ﷺ: «هُوَ أَهْلُ النَّقَوْيَ وَأَهْلُ الْمَغْرَةَ» [المدثر: ٥٦]. فقال: «قال ربكم: أنا أهْلٌ أَنْ أَتَقَى فَلَا يُجْعَلُ مَعِي إِلَهٌ، فَمَنْ أَتَقَى أَنْ يَجْعَلَ مَعِي إِلَهًا كَانَ أَهْلًا أَنْ أَغْفِرَ لَهُ» [إسناده ضعيف].

كـ: _____

آخر البزار: عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «والله لا يخرج من النار أحدٌ حتى يمكث فيها أحقاباً، والحقب بضع وثمانون سنة، كل سنة ثلاثة وستون يوماً ممّا تعدون».

التعليق:

آخر ابن أبي حاتم^(١): عن أبي بريد بن أبي مريم، عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال في قوله تعالى: «إِذَا الشَّمْسُ كُوَرَتْ» [التكوير: ١]. قال: «كُورت في جهنم» «وَإِذَا النُّجُومُ انكَرَتْ» [التكوير: ٢]. قال: «في جهنم».

وأخرج عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ: «وَإِذَا النُّجُومُ رُوِحَتْ» [التكوير: ٧]. قال: «القرناء: كلُّ رجل مع كل قوم كانوا يعملون عمله».

الانفطار (أنفطرت):

آخر ابن حجر [٤٠/٨٧]، والطبراني بسنده ضعيف: من طريق موسى بن علي بن رياح، عن أبيه، عن جده: أنَّ النبي ﷺ قال له: «ما ولد لك؟». قال: ما عسى أن يولد لي؟ إما غلام أو جارية. قال: «فمن يشبهه؟» قال: من عسى أن يشبهه؟ إما أبوه وإما أمه. فقال النبي ﷺ: «مه، لا تقولنَّ هذا، إن النطفة إذا استقرَّتْ في الرحم أحضرها الله تعالى كلَّ نسب بينها وبين آدم، أما قرأتْ: «فِي أَيِّ صُورَةِ مَا شَاءَ رَبُّكَ» [الانفطار: ٨]. قال: «سلَّكَ».

وأخرج ابن عساكر في «تاریخه» [٦١/١٩٩]: عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إنما سماهم الأبرار، لأنهم بُرُوا الآباء، والأبناء».

المطفيين:

آخر الشیخان: عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال: «يَوْمَ يَهُمُ الْأَنَاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» [المطفيين: ٦]، حتى يغيب أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه [البخاري: ٤٩٣٨، ومسلم: ٧٢٠٣، وأحمد: ٤٦١٣].

وأخرج أحمد [٢٩٥٢] والترمذی [٣٣٣٤] والحاکم - وصححه - [٥١٧/٢] والنمسائي [في «عمل اليوم والليلة»: ٤١٨] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ ذنْبًا كَانَتْ نَكْتَةً سُودَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ مِنْهَا صُقْلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُوْ قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الرَّأْنُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ» «كَلَّا بَلْ رَأَنَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» [المطفيين: ١٤] [إسناده قويٍّ].

(١) في «تفسيره» ١٠ / ٣٤٠٢ (١٩١٤١) التکوير: ٢.

الإنشقاق:

أخرج أحمد [٢٤٢٠٠] والشیخان وغيرهما: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نوتش الحساب عذب». وفي لفظ عند ابن حجر: «ليس يحاسب أحد إلا عذب». قلت: أليس يقول الله: **﴿سَوْقٌ يُحَاسِّبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾** [الإنشقاق: ٨]. قال: «ليس ذلك بالحساب، ولكن ذاك العرض». [والبخاري: ٤٩٣٩، ومسلم: ٧٢٢٥]

وآخر أحمد [٢٤٢١٥] عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: «أن ينظر في كتابه، فيتجاوز له عنه، إِنَّمَّا مَنْ نُوتشَ الحسابَ يوْمَئِذٍ هُلُكَ» [وهو صحيح].

البروج:

أخرج ابن حجر [(١٢٨/٣٠) سورة البروج] عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «الاليوم الموعود: يوم القيمة، وشاهد: يوم الجمعة، ومشهود: يوم عرفة». له شواهد.

وأخرج الطبراني: عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دَرَّةٍ بِيَضَاءٍ، صَفَحَاتُهَا مِنْ يَا قُوتَةٍ حَمْرَاءً، قَلْمَهُ نُورٌ، وَكَتَبَهُ نُورٌ، لَهُ تَعَالَى فِيهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سُتُونَ وَثَلَاثَمَةَ لَحْظَةٍ، يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَيُمْيِتُ وَيُحْيِي، وَيَعْرِّي وَيَدْلِلُ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ».

سبح (الأاء):

أخرج البزار: عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَهُ» قال: «مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ، وَشَهَدَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ» [وَذَكَرَ أَسْمَهُ رَبِّهِ، فَصَلَّى] [الأعلى: ١٤، ١٥]. قال: «هي الصلوات الخمس والمحافظة عليها والاهتمام بها».

وأخرج البزار: عن ابن عباس قال: لَمَّا نَزَّلَتْ: «إِنَّ هَذَا لَيْلَ الصُّحْفِ الْأُولَى» [الأعلى: ١٨]. قال النبي ﷺ: «كان هذا - أو كُلُّ هذا - في صحف إبراهيم وموسى».

الفجر:

أخرج أحمد [١٤٥١١] والنسائي [في «الكبير»: ٤١٠١] عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْعَشْرَ عَشْرُ الأضحى، والوتر يوم عرفة، والشفع يوم التحر». قال ابن كثير: رجاله لا بأس بهم، وفي رفعه نكارة.

وأخرج ابن حجر: عن جابر مرفوعاً: «الشفع اليومان، والوتر اليوم الثالث».

وأخرج أحمد [١٩٩١٩] والترمذى [٣٣٤٢] عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ سُئل عن الشفع والوتر، فقال: «الصلوة بعضها شفع وبعضها وتر» [إسناده ضعيف].

الباء:

أخرج أحمد [١٨٦٤٧] عن البراء قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: عَلِمْتِي عَمَلاً يُدْخِلُنِي الجنة.

قال: «عِنْقُ النَّسْمَةِ، وَفَكُ الرَّقْبَةِ». قال: أَوْلِي سَتَا بِوَاحِدَةٍ؟ قَالَ: «لَا، إِنْ عِنْقَ النَّسْمَةِ أَنْ تُفَرَّدَ بِعِنْقِهَا، وَفَكُ الرَّقْبَةِ أَنْ تُعَيَّنَ فِي عِنْقِهَا» [إسناده صحيح].

الشَّمْسُ:

أخرج ابن أبي حاتم^(١) من طريق جوينير: عن الضحاك، عن ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول في قول الله: «فَمَنْ أَفْلَحَ مِنْ زَكَّاهَا» [الشمس: ٩]: «أَفْلَحْتْ نَفْسُ زَكَاهَا اللَّهُ تَعَالَى».

الْمَنْشَرُ:

أخرج أبو يعلى [١٣٨٠] وابن حبان في «صحيحه» [١٧٧٢ موارد]: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «أَتَانِي جَبَرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ رَبِّكَ يَقُولُ: أَنْدَرْتِي كَيْفَ رَفَعْتَ ذَكَرَكَ؟ قَلَّتْ: اللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ: إِذَا ذُكِرْتُ ذُكِرْتُ مَعِي» [إسناده ضعيف].

الزَّلْزَلَةُ:

أخرج أحمد [٨٨٦٧] عن أبي هريرة قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: «يَوْمَئِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا» [الزلزلة: ٤]. قال: «أَنْدَرُونَ، مَا أَخْبَارُهَا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أَنْ تَشَهَّدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةً بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهِيرَهَا؛ أَنْ تَقُولَ: عَمِلَ كَذَا وَكَذَا فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا» [إسناده ضعيف].

الحَادِيَاتُ:

أخرج ابن أبي حاتم^(٢) بسند ضعيف: عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لِرَبِّهِ لَكَوْنُودٌ» [العاديات: ٦]. قال: «الكتنود الذي يأكل وحده، ويضرب عبده، ويمنع رفده».

الْهَامِكُ:

أخرج ابن أبي حاتم^(٣): عن زيد بن أسلم - مرسلاً - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُمْ أَكْتَاكُرُّ» عن الطاعة «حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ» حتى يأتيكم الموت».

أخرج أحمد [١٤٦٣٧] عن جابر بن عبد الله قال: أكل رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رُطْبًا، وشربوا ماء، فقال رسول الله ﷺ: «هذا من النعيم الذي تُسْأَلُونَ عَنْهُ» [إسناده صحيح].

وأخرج ابن أبي حاتم^(٤): عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «لَمَّا لَتَّ شَعْلَنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ الْعَيْمِ» [الهائم: ٨] قال: «الآمن والصحة».

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٤٣٧ (١٩٣٤٦)، الشمس: ٩.

(٢) في «تفسيره» ١٠/٣٤٥٨ (١٩٤٥٨).

(٣) في «تفسيره» ١٠/٣٤٥٩ (١٩٤٥١).

(٤)

الْمُوَذِّنَة:

أخرج ابن مردوه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّؤْسَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]. قال: «مُطْبَقَة».

أرَائِيهِ:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره»: ٣١١/٣٠ و٨٢٢]: عن سعد بن أبي وقاص قال: سألت رسول الله ﷺ عن: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]. قال: «هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها» [إسناده حسن].

الْمُوَثَّدَة:

أخرج أحمد [١١٩٩٤] ومسلم [٨٩٤] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الكوثر نهرٌ أعطانيه ربِّي في الجنة».

الْمُنَجَّدَة:

أخرج أحمد [١٨٧٣] عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِذَا جَاءَهُ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ قال رسول الله ﷺ: «نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي» [إسناده ضعيف].

الْمُلَاقَة:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره» سورة الإخلاص]: عن بُريدة - لا أعلمه إلا رفعه - قال: «الصمد الذي لا جوف له».

الْفَالِقَة:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره» سورة الفلق]: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الْفَلَقُ جُبٌ في جهنم مغطى». قال ابنُ كثیر: غريب لا يصحُّ رفعه.

وأخرج أحمد [٢٤٣٢٣] والترمذی - وصححه - [٣٣٦٦] والنسائي [في «الكبير»: ١٠١٣٨] عن عائشة قالت: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فرأني القمر حين ظَلَعَ، وقال: «تَعَوَّذِي بالله من شَرِّ هذا الغاسق إذا وَقَبَ» [إنه حسن].

وأخرج ابن جرير [«تفسيره» سورة الفلق] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾. قال: «النجم الغاسق» قال ابن كثیر: لا يصحُّ رفعه.

النّاس:

أخرج أبو يعلى [٤٣٠١] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان واضح خرطومه على قلب ابن آدم، فإن ذكر الله خناس - أي: سكن - وإن نسي التّقّم قلبه، فذلك الوسوسُ الخناس» [إسناده ضعيف].

فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرح برفعها، صحيحها وحسنها، ضعيفها ومرسلها ومعضلها، ولم أعول على الموضوعات والأباطيل.

وقد ورد من المرفوع في التفسير ثلاثة أحاديث طوال تركتها:
أحدّها: الحديث في قصة موسى مع الخضر، وفيه تفسير آيات الكهف، وهو في صحيح البخاري
[٤٧٢٥] وغيره [وأحمد: ٢١١٨].

الثاني: حديث الفتنون، طويل جدًا في نصف كراسٍ، يتضمن شرح قصة موسى، وتفسير آيات كثيرة تتعلق به، وقد أخرجه النسائي وغيره، لكن نبه الحفاظ - منهم المزّي وابن كثير - على أنه موقف من كلام ابن عباس، وأنَّ المرفوع منه قليل، صرَّح بعزوِه إلى النبي ﷺ، قال ابنُ كثير: وكأنَّ ابن عباس تلقَّاه من الإسرائيليات.

الثالث: حديث الصور، وهو أطول من حديث الفتنون، يتضمن شرح حال القيامة، وتفسير آيات كثيرة من سورٍ شتى في ذلك، وقد أخرجه ابن جرير، والبيهقي في «البعث»^(١)، وأبو يعلى، ومداره على إسماعيل بن رافع قاضي المدينة، وقد تكلَّم فيه بحسبه، وفي بعض سياقه نكارة، وقيل: إنه جمعه من طرق أو أماكن متفرقة، وساقه سياقاً واحداً.

وقد صرَّح ابن تيمية^(٢) فيما تقدَّم وغيره: بأنَّ النبي ﷺ بين لأنصاره تفسير جميع القرآن أو غالبه. ويؤيد هذا: ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر أنه قال: من آخر ما نزل آيةُ الرّبّا، وإن كان رسول الله ﷺ قد قُضِيَ قبل أن يفسِّرَها [أحمد: ٢٤٦، وابن ماجه: ٢٢٧٦ وهو حديث حسن].

دلَّ فحوى الكلام على أنه كان يفسِّر لهم كلَّ ما نزل، وأنه إنما لم يفسِّر هذه الآية لسرعة موته بعد نزولها، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه.

وأما ما أخرجه البزار عن عائشة قالت: ما كان رسول الله ﷺ يفسِّر شيئاً من القرآن إلا آيَاً بعد علمه إياهُ جبريل. فهو حديث منكر كما قاله ابن كثير؛ وأولئك ابن جرير وغيره على أنها إشارات إلى آيات مشكلات أشكَلَنَّ عليه، فسأل الله علّمهُ، فأنزله إليه على لسان جبريل.

(١) «البعث والشور» للبيهقي ص ٣٣٦ رقم ٦٠٩. وهو آخر حديث في الكتاب.

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ١٨.

وقد منَّ الله تعالى بإتمام هذا الكتاب البديع المثال، المنبع المثال، الفائق بحسن نظامه على عقود اللآل، الجامع لفوائد ومحاسن لم تجتمع في كتاب قبله في العصور الخوال. أَسَسْتُ فيه قواعد معينة على فهم الكتاب المنزل، وبيَّنْتُ فيه مصادر يُرْتَقِي فيها للإشراف على مقاصده ويتوصَّلُ، وأركزت فيه مراصد تفتح من كنوزه كُلَّ بَابٍ مَفْتُولٍ. فيه لباب العقول، وعباب المتنقل، وصواب كُلَّ قول مقبول. مَحْضُتْ فيه كتب العلم على تنوعها، وأخذت زُبُدَها ودرَّها، ومررت على رياض التفاسير على كثرة عدوها، واقتطفت ثمرها وزهرها، وغضت بحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرها ودرَّها، وبقرت عن معادن كنوز فخلصت سبائكها، وسبكت فقرها، فلهذا تحصل فيه من البدائع ما تُبَيَّنُ عَنْهُ الأَعْنَاقُ بَتَّاً، وتجمَّعُ في كل نوع منه ما تفرق في مؤلفات شتى، على أنني لا أبيعه بشرط البراءة من كُلِّ عيب، ولا أدعُي أنه جمع سلامٌ، كيف والبَشَرُ محلُّ النقص بلا ريب، هذا وإنني في زمان ملاً الله قلوب أهله من الحسد، وغلب عليهم اللُّؤم حتى جرى منهم مجرى الدم من الجسد.

إِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضْيَلَةَ طُوِّيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانُ حَسُودٍ
لَوْلَا اشْتَعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاءَرْتَ مَا كَانَ يَعْرِفُ طَيْبٌ عَرْفُ الْعُودِ
قَوْمٌ غَلَبُ عَلَيْهِمُ الْجَهْلُ وَطَمَّهُمْ، وَأَعْمَاهُمْ حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَأَصْمَهُمْ، قَدْ نَكَبُوا عَنْ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ
وَنَسُوهُ، وَأَكَبُوا عَلَى عِلْمِ الْفَلَاسِفَةِ وَتَدَارُسِهِ؛ يَرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْهُمْ أَنْ يَتَقَدَّمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَزِيدَهُ
تَأْخِيرًا، وَيَغْنِي عَرَّ وَلَا عِلْمٌ عَنْهُ فَلَا يَجِدُ لَهُ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا.

أَتَمْشِي الْقَوَافِيَ تَحْتَ غَيْرِ لَوَائِنَا وَنَحْنُ عَلَى أَقْوَالِهَا أُمَرَاءُ
وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا تَرِي إِلَّا أَنْوَفًا مَشْمَرَةً، وَقُلُوبًا عَنِ الْحَقِّ مُسْتَكْبِرَةً، وَأَقْوَالًا تَصْدُرُ عَنْهُمْ مُفْتَرَأةً
مَزُورَةً، كُلَّمَا هَدَيْتَهُمْ إِلَى الْحَقِّ كَانَ أَصْمَّ وَأَعْمَى لَهُمْ، كَانَ اللَّهُ لَمْ يُوكِلْ بِهِمْ حَافِظِينَ يَضْبِطُونَ أَقْوَالِهِمْ
وَأَعْمَالِهِمْ، فَالْعَالَمُ بَيْنَهُمْ مَرْجُومٌ يَتَلَاعِبُ بِهِ الْجَهَالُ وَالصَّبِيَانُ، وَالْكَامِلُ عِنْدَهُمْ مَذْمُومٌ دَخْلُ فِي كَفَةِ
النَّقْصَانِ.

وَإِيمَانُ اللَّهِ، إِنْ هَذَا لَهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَلْزَمُ فِيهِ السُّكُوتُ وَالْمُصْبِرُ حِلْسًا مِنْ أَحْلَاسِ الْبَيْتِ. وَرَدَ
الْعِلْمُ إِلَى الْعَمَلِ، لَوْلَا مَا وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْأَخْبَارِ: «مَنْ عَلِمَ عَلِمًا فَكَتَمَهُ أَجْمَهُ اللَّهُ بِلِجَامِ مِنْ نَارٍ».
[صحيف: أَحْمَد: ٧٩٤٣] وَلَلَّهُ درُ القَاتِلِ :

وَأَدْمَمْ لَهَا تَعْبُ الْقَرِيرَةَ وَالْجَسْدَ
بِلْغَتِهِ مَمْنَ جَدَّ فِيهَا وَاجْتَهَدَ
هَمَلًا فَبَعْدَ الْمَوْتِ يَنْقُطُعُ الْحَسْدُ
أَدَبٌ عَلَى جَمْعِ الْفَضَائِلِ جَاهِدًا
وَأَفْصَدَ بِهَا وَجْهَ إِلَهٍ وَنَفْعَ مَنْ
وَاتَّرُكَ كَلَامَ الْحَاسِدِينَ وَبِغَيْهُمْ

وأنا أضرع إلى الله جل جلاله، وعز سلطانه، كما مَنْ بإتمام هذا الكتاب أن يتم النعمة بقبوله، وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله ﷺ، وأَلَا يخيب أملنا فهو الجواب الذي لا يخيب مَنْ أمله، ولا يخذل من انقطع عن سواه وأم له.

وصلى الله على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم، كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون^(١).



(١) وفي الختام أقول: اللهم لك الحمد أن مننت على اختيار هذا الكتاب، ومن ثم خدمته... فكما أكرمني بإتمامه، أكرمني بقبوله في ميزان الحسنات، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أنت الله بقلب سليم. كما أسألك - يا أرحم الراحمين - أن لا تُحرِّم سجلاً ولدي وأشيائي ومن ساهم في إنجاز هذا السُّفْرِ الكريم، من ذلك الكرم والقبول... ومن حقي على من طالع في هذا الكتاب أن يُخْصِّني بدعاوة في ظهر الغيب. لا تنسها - يا أخي -، ولَكَ مني مثل ذلك. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الأعلام

		<u>حرف الألف</u>
٣٩٦	أحمد بن يوسف (الزعيبي)	إبراهيم بن جعفر (الجعيري)
٦٠٦	أسامة بن منقذ	إبراهيم بن سيار (النظام)
٣٢٢	إسماعيل بن حماد (الجوهري)	إبراهيم بن عمر (البقاعي)
٣٩	أيوب بن تميم (المقرئ)	إبراهيم بن محمد (أبو إسحاق)
<u>حرف الجيم</u>		أحمد بن إدريس (القرافي)
١٧، ١٦	جلال الدين بن عمر (البلقيني)	أحمد بن الحسين (ابن مهران)
<u>حرف الحاء</u>		أحمد بن الحسين (ابن الخباز)
٥١٥	حازم بن محمد القرطاجي	أحمد بن خليل (الخوري)
٥٧٧ - ٣٢٠	حسن بن أحمد (الفارسي)	أحمد بن رُشيق
٥٠١	الحسن بن أحمد (ابن خالويه)	أحمد بن زهير (ابن أبي خيثمة)
٤٨١	الحسن بن الحسين (ابن أبي هريرة)	أحمد بن عبد الله (المعري)
٤١٤	الحسن بن عبد الله (العسكري)	أحمد بن علي (ابن برهان)
٣١	الحسن بن محمد (النيسابوري)	أحمد بن علي (الحلواني)
٤٧٩	حسين بن حسن (الحليمي)	أحمد بن عمر (ابن سُرِيج)
٢٣٠	حسين بن محمد (القفالي)	أحمد بن فارس (ابن فارس)
٥٠٦	حسين بن محمد (الطيبي)	أحمد بن مجاهد (ابن مجاهد)
٦٥١	حمد بن محمد (الخطابي)	أحمد بن محمد (الطحاوي)
<u>حرف الخاء</u>		أحمد بن محمد (السلفي)
١١٣، ١٠٤	خالد بن سنان (العبسي)	أحمد بن محمد (الجرجاني)
٥٩٥	الخليل بن أحمد الفراهيدي	أحمد بن محمد (النحاس)
٥٦٥	خليل بن أبيك (الصفدي)	أحمد بن محمد (البشتى)
<u>حرف الباء</u>		أحمد بن محمد (ابن جبارة)
١١٩	بقي بن مخلد (الأندلسي)	أحمد بن محمد (ابن المنير)
<u>حرف الدال</u>		أحمد بن محمد (ابن عطاء الله الإسكندرى)
٤٥٨	داود بن علي الظاهري	أحمد بن يحيى (ثعلب)
٣٣٧		
٣٩٣		
٤١٠		
٧٧٩		
٤٨١		
٣٦٩		
٣١٩		
٥٧٣		
٦٨٧		
٦٥٠		
٤٣٢		
٢٢٣		
٤٨١		
٤٩٩		
٢٢٩		
١٠٧		
١١٧		
٢١١		
٣٣٧		
٣٨٢		

<u>حروف الراء</u>	
١٧١	عبد السيد بن محمد (ابن الصباغ)
٤٨	عبد العزيز بن أحمد (الديريبي)
٤٨٠	عبد العزيز بن عبد السلام (سلطان العلماء)
٥٠٦	عبد العظيم بن عبد الواحد (ابن أبي الإصبع)
٥٢٣	عبد القاهر بن عبد الرحمن (الجرجاني) ٣٥٦
٥٧٩	عبد اللطيف بن يوسف
٥٩	عبد الكريم بن محمد (القرزوبي)
٢٤٠	عبد الملك بن طريف (ابن طريف)
٤٨٥ ، ١٧٥	عبد الملك بن عبد الله (إمام الحرمين)
٣٩	عبد المنعم بن الفرس (ابن الفرس)
٦٤٠	عبد الواحد بن عبد الكريم (ابن الزملكانى)
١٨٥	عبد الواحد بن علي (العكربى)
٥٠٤	عبد الوهاب بن إبراهيم (الزننجانى)
٦٩٠	عشمان بن جنى (أبو الفتح)
١٤٧	عشمان بن سعيد (القرطبي)
٢١٣	عشمان بن عمر (ابن الحاجب)
٢٧	عزيزى بن عبد الله (شيدلة)
٣٨٠	علي بن إسماعيل (ابن سيده)
٦١٢	علي بن أبي الحزم (ابن النفيس)
٧٤١	علي بن خلف (ابن بطال)
١٩٤	علي بن عثمان (ابن القاصح)
٢١٦	علي بن عمر (القيحاطي)
٦١٠ ، ١٨٧	علي بن عيسى (الرماني)
٥٧١ ، ٣٢٥	علي بن محمد (ابن الضائع)
٤٦٠	علي بن محمد (الماوردي)
٤٦١	علي بن محمد (ابن الحصار)
٤٧٩	علي بن محمد (الشاذلي)
١٢٧	علي بن مؤمن (ابن عصفور)
١٢٧	عمر بن محمد (الشلوين)
١١٤	عمرو بن بحر (الجاحظ)
<u>حروف الزال</u>	
٢٢٧	الربيع بن سليمان (الجيزي)
<u>حروف السين</u>	
١١٨	زياد بن معاوية (الذبيانى)
<u>حروف الطاء</u>	
٣٢٨	سعيد بن أوس (أبو زيد)
٣٥٢	سعيد بن المبارك (ابن الدهان)
٦٧٩	سليمان بن عبد القوى (الطوافى)
٣٣٨	سليمان بن محمد (ابن الطراوة)
٣٦٢ ، ١٠٨	سهل بن محمد (أبو حاتم السجستاني)
<u>حروف الهاء</u>	
٣٤٨	طاهر بن أحمد (ابن بابشاذ)
<u>حروف المقطف</u>	
٣٩	عبد الله بن أحمد (أبو البركات)
٣٨٩	عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب)
٦٣٨	عبد الله بن الحسن (الحرانى)
٥١	عبد الله بن عبد العزيز (البكري)
٦٠٦	عبد الله بن محمد (ابن المعتز)
٥٥٠	عبد الله بن محمد (ابن السيد)
١٠٠	عبد الله بن محمد (الإسكندرانى)
٥٧٢	عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)
٦٥٠	عبد الله بن المقطف
٦٤٨	عبد الحق بن غالب (ابن عطية)
٥٢٤	عبد الحميد بن هبة الله (ابن أبي الحديد)
٥٥٠ ، ١٤٠	عبد الرحمن بن إبراهيم (ابن الفركاج)
٦٢٦	عبد الرحمن بن إسماعيل (أبو شامة)
٤٨٩	عبد الرحمن بن عبد الله (السهيلى)
٤٧٠ ، ٢٦	عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)
<u>حروف القاف</u>	
١٦	عبد الرحمن بن عمر (البلقيني)
٧٨٠	عبد الرحيم بن أبي القاسم (القشيري)
٦٦٢	عبد السلام بن عبد الرحمن (ابن برجان)
١٠٦	قاسم بن ثابت (السرقسطي)
٤٢٣	قاسم بن علي (الصفار)

١١٨	محمد بن عبيد الله (العتبي)	٢٣٨	القاسم بن علي (الحريري)
٧٣٣	محمد بن عبد الله (الشبلبي)	٥٦٨	قدامة بن جعفر
٨٢	محمد بن عبد الله (الدقاق)		حرف الميم
٧٢٦	محمد بن عبد الدائم (ابن الميلق)	١٧	المبارك بن محمد (ابن الأثير)
١٧٦	محمد بن عبد الواحد (غلام ثعلب)	٧٦٨	محفوظ بن أحمد (أبو الخطاب)
٥٦٢	محمد بن علي (ابن عسکر)	٤٨٩	محمد بن إبراهيم (المهدوي)
١٢٤	محمد بن علي (الداودي)	٤٣٣	محمد بن أحمد (ابن اللبناني)
٧٣٦	محمد بن علي (الخبازي)	٥٤٢	محمد بن أحمد (الأعمى)
٩٦	محمد بن علي (الحكيم الترمذى)	٥٦٠	محمد بن أحمد (ابن كيسان)
١٠٥	محمد بن علي (المازري)	٦٢٠	محمد بن أحمد (ابن شنبوذ)
٢٤٠	محمد بن عمر (ابن القوطية)	١٦١	محمد بن أسلم (الطوسي)
١٠٦	محمد بن عمر (الرازي)	٢٠٧	محمد بن إسرائيل (ابن الفصاع)
١١٦	محمد بن المثنى (أبو عبيدة)	١٤٠	محمد بن إسماعيل (اليمني)
٥٢٢	محمد بن محمد (التونخي)	٣٥	محمد بن أبو بوب (ابن الصرس)
٤٧٥	محمد بن المستير (قطرب)	٣٧١	محمد بن أبي بكر (ابن الدمايني)
٥٠٤	محمد بن الوليد (الطرطوشى)	٦٧٥	محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)
٦٦٦	محمد بن يحيى (ابن سراقة)	٥٦	محمد بن بركات (المصري)
١٢٧	محمد بن يوسف (أبو حيان)	٢٤٠	محمد بن جعفر (القراز)
١٧٣	محمد بن يوسف (الكراشي)	١٥٨	محمد بن حبيب (الإخباري)
٤٧٧	محمد بن يوسف (الكرمانى)	٧٨٢ ، ٩٨	محمد بن الحسن (ابن فورك)
٧٨٢	محمود بن حمزة (الكرمانى)	٣٢١	محمد بن الحسن (ابن رزين)
٣٠١	مقاتل بن سليمان	٦١١	محمد بن الحسن (ابن دريد)
٩٩	مكي بن أبي طالب القيسى	٢١٧	محمد بن خير (اللمتونى)
٥٣٥	مؤرج بن عمرو	٣٦٢ ، ١٠٥	محمد بن سعدان (ابن سعدان)
حرف النون			
٣٨	نصر بن محمد (السمرقندى)	٥٩٨ ، ٦٣	محمد بن سلمان (ابن النقيب)
حرف الهاء			
٣٤٠	هبة الله بن علي (ابن الشجري)	٦٩	محمد بن الطيب (الباقلانى)
حرف الياء			
١٨٥	يعقوب بن إبراهيم (الكروفي)	٣٢٧	محمد بن عبد الله (ابن ظفر)
٦٠	يوسف بن علي (الهنلى)	٢١	محمد بن عبد الله (الزرنكشى)
٧	يونس بن حبيب (البصرى)	٤٨١	محمد بن عبد الله (الصبيرفى)
		٣١	محمد بن عبد الله (ابن العربي)
		٦٦٢	محمد بن عبد الله (المرسى)
		١١٨	محمد بن عبد الله (ابن أشته)

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة المعنوي
١٣	ترجمة جلال الدين السيوطي
١٣	من أشهر هذه المصنفات:
١٣	شيبة وردها:
١٥	مقدمة المؤلف
٣١	النوع الأول: في مَعْرِفَةِ الْمَكَّيِّ وَالْمَدْنَىٰ
٣٧	فصل: في تحرير السور المختلف فيها
٤٢	فصل: في ذكر ما استثنى من المككي والمدني
٤٧	ضوابط في المككي والمدني
٥٠	النوع الثاني: في معرفة الحضري والسفرى
٥٥	النوع الثالث: معرفة النهاري والليلي
٥٨	النوع الرابع: الصيفي والشتائي
٥٩	النوع الخامس: الفراشي والنومي
٦٠	النوع السادس: الأرضي والسمائي
٦١	النوع السابع: معرفة أول ما نزل
٦٦	فرع: في أوائل مخصوصة
٦٧	النوع الثامن: معرفة آخر ما نزل
٧١	النوع التاسع: معرفة سبب النزول
٨٢	النوع العاشر: فيما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة
٨٤	النوع الحادى عشر: ما تكرر نزوله

الموضوع

الصفحة

النوع الثاني عشر: ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه	٨٦
النوع الثالث عشر: ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً	٨٨
النوع الرابع عشر: ما نزل مشيناً وما نزل مفرداً	٨٩
النوع الخامس عشر: ما أُنزل منه على بعض الأنبياء وما لم يَنْزَلْ منه على أحد قبل النبي ﷺ	٩١
النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله	٩٤
اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف	١٠٥
النوع السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسماء سوره	١١٤
فصل: في أسماء السور	١١٨
فائدة في إعراب أسماء السور	١٢٧
خاتمة	١٢٨
النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه	١٢٩
فصل	١٣٤
فصل	١٣٧
خاتمة	١٣٩
النوع التاسع عشر: في عدد سوره وأياته وكلماته وحروفه	١٤٣
فصل في عد الآي	١٤٥
ضوابط	١٥١
فصل	١٥٣
فصل	١٥٣
النوع العشرون: في معرفة حفاظه وروياته	١٥٥
النوع الحادي والعشرون: في معرفة العالي والنازل من أسانيده	١٦١
النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون: معرفة المتواتر المشهور والأحاد	
والشاذ والموضوع والمُدرج	١٦٣
النوع الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء	١٧٧
فصل: في أنواع الوقف	١٧٨
فصل: في كيفية الوقف على أواخر الكلم	١٨٩

الصفحة

	الموضوع
١٩١	النوع التاسع والعشرون: في بيان المؤصل لفظاً المفصول معنى
١٩٤	النوع الثلاثون: في الإمالة والفتح وما بينهما
١٩٩	النوع الحادي والثلاثون: في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب
٢٠٥	النوع الثاني والثلاثون: في المد والقصر
٢٠٩	النوع الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمز
٢١١	النوع الرابع والثلاثون: في كيفية تحمله
٢١٢	فصل: كيفيات القراءة ثلاثة
٢١٢	فصل [تجويد القرآن]
٢١٦	فصل: في كيفية الأخذ بأفراد القراءات وجمعها
٢٢٠	النوع الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته وتاليه
٢٣٥	فصل: في الاقتباس وما جرى مجراه
٢٣٩	النوع السادس والثلاثون: في معرفة غريبه
٢٥٨	فصل: [مسائل نافع بن الأزرق]
٢٨٢	النوع السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز
٢٨٨	النوع الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب
٣٠١	النوع التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر
٣٠٧	فصل
٣١٢	النوع الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر
٣٨٤	النوع الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه
٣٩٩	النوع الثاني والأربعون: في قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها
٣٩٩	قاعدة في الضمائر
٣٩٩	مرجع الضمير
٤٠١	قاعدة
٤٠٤	قاعدة في التذكير والتأنيث
٤٠٥	قاعدة في التعريف والتنكير
٤٢٥	النوع الثالث والأربعون: في المحكم والمتشابه

الصفحة

الموضوع

٤٢٦	فصل
٤٣١	فصل
٤٣٢	ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة على طريقة أهل السنة
٤٣٦	فصل
٤٤٣	خاتمة
٤٤٦	النوع الرابع والأربعون: في مقدّمه ومؤخّره
٤٥٢	النوع الخامس والأربعون: في عامّه وخاصّه
٤٥٦	فروع متّوّرة تتعلّق بالعلوم والخصوص
٤٥٨	النوع السادس والأربعون: في مجلّمه ومبيّنه
٤٦٢	النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه
٤٧٥	النوع الثامن والأربعون: في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض
٤٨٣	النوع التاسع والأربعون: في مطلقه ومقيّده
٤٨٥	النوع الخامسون: في منطوقه ومفهومه
٤٨٨	النوع الحادي والخمسون: في وجوه مخاطباته
٤٩٤	النوع الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه
٥٠٠	خاتمة
٥٠٦	النوع الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته
٥١٥	خاتمة
٥١٦	النوع الرابع والخمسون: في كنایاته وتعريضه
٥٢٠	النوع الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص
٥٢٨	النوع السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب
٥٣٤	القسم الثاني من قسمِي الإيجاز: إيجاز الحذف، وفيه فوائد:
٥٣٦	قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً
٥٤١	فصل: في أنواع الحذف
٥٤٨	خاتمة
٥٧٠	النوع السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء

الموضوع

الصفحة

٥٨١	فصل: من أقسام الإنشاء الأمر
٥٨٢	فصل: ومن أقسامه النهي
٥٨٢	فصل: ومن أقسامه التمني
٥٨٣	فصل ومن أقسامه الترجي
٥٨٣	فصل: ومن أقسامه النداء
٥٨٤	فصل: ومن أقسامه: السَّمَ
٥٨٥	النوع الثامن والخمسون: في بدائع القرآن
٥٩٣	اتلاف اللفظ مع اللفظ واتلافه مع المعنى
٦٠٩	النوع التاسع والخمسون: في فوacial الآي
٦٢٥	النوع الستون: في فواحِ الشُّور
٦٢٨	النَّوْعُ الحادي والستُّون: في خواتِمِ الشُّور
٦٣٠	النَّوْعُ الثَّانِي والستُّون: في مناسبة الآياتِ والشُّور
٦٤٢	النَّوْعُ الثَّالِثُ والستُّون: في الآيات المشتبهات
٦٤٥	النوع الرابع والستون: في إعجاز القرآن
٦٦١	النوع الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن
٦٧١	النوع السادس والستون: في أمثالِ القرآن
٦٧٥	النوع السابع والستون: في أقسام القرآن
٦٧٩	النوع الثامن والستون: في حِدَلِ القرآن
٦٨٣	النوع التاسع والستون: فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب
٦٩٨	النوع السبعون: في المَبَهَّمات
٧١١	النوع الحادي والسبعين: في أسماءٍ مَنْ نَزَّلَ فِيهِمُ الْقُرْآن
٧١٢	النوع الثاني والسبعين: في فضائلِ القرآن
٧١٢	الفصل الأول: فيما ورد في فضله على الجملة
٧١٥	الفصل الثاني: فيما ورد في فضل سورٍ بعينها
٧٢٣	النوع الثالث والسبعين: في أفضَلِ القرآن وفاضِلِه
٧٣١	النوع الرابع والسبعين: في مُفرَّدَاتِ القرآن

الصفحة

الموضوع

٧٣٧	النوع الخامس والسبعون: في خواص القرآن
٧٤٣	النوع السادس والسبعون: في مرسوم الخط وأداب كتابته
٧٥٧	خاتمة
٧٥٨	النوع السابع والسبعون: في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه وال الحاجة إليه
٧٦٣	النوع الثامن والسبعون: في معرفة شروط المفسر وأدابه
٧٨٢	النوع التاسع والسبعون: في غرائب التفسير
٧٨٣	النوع الثمانون: في طبقات المفسّرين
٧٨٣	اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة

